

كِتَابُ التَّائِيْبِيْنَ

فِي

عِلْمِ الْفَرَائِضِ

تَأَلَّفَ

الْعَلَّامَةُ أَبُو حَكِيمٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّجْرِيِّ الْفَرَّضِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٧٦ هـ

تَحْقِيقَ

الدُّكْتُورَ نَاصِرَ بْنَ فَنَاحِيَةَ الْفَرَّيْدِي

الجزء الأول

النشأة

مكتبة العلوم والحكم

المدينة المنورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ (١) .

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا ريبكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام إن الله كان عليكم رقيبا﴾ (٢) .

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقلوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما﴾ (٣) .

أما بعد :-

فإن الفقه الإسلامى من أشرف العلوم وأعلاها قدرا وأكثرها فائده ، إذ به تفهم الأحكام ويتميز الحلال من الحرام ، وتوصل الحقوق الى أصحابها ولا ينكر فضله أهل الأثر ولا يستغني عنه البشر ، وقد هيا الله لكل عصر من العصور رجالا لخدمة هذا العلم فأفنوا أعمارهم لخدمة دينهم من المنهل العذب الذى يصلح لكل زمان ومكان : كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ومن أقوال السلف الصالح الذين هم خيرة الأمة .

وكان ممن أثمر جهده عبدالله بن ابراهيم الخبرى الذى ألف كتابه المسمى «بالتلخيص فى علم الفرائض» فساهم بإثراء المكتبة الإسلاميه بكتابه هذا الذى يعد بحق من أروع ما ألف فى علم الفرائض وحسابها وكل ما يتعلق بهذا الفن من الإقرار والوصايا والجنايات إذ وجد فيه مالم نجده فى غيره .

(١) سورة آل عمران الآية ١٠٢

(٢) سورة النساء الآية ١

(٣) سورة الاحزاب الآية ٧٠ ، ٧١

وقد إمتاز كتابه بسهولة العبارة وجمال اللفظ وعمق التفكير ووضوح المعنى وحسن التركيب والترتيب مع الإيجاز ، والإكثار من المسائل الفرضية وحلها ثم ذكر البعض الآخر دون حل ليتمكن المبتدئ من محاولة التطبيق والتمرين على هذا العلم العظيم ، إلا أن علم الجبر والحساب يصعب على غير المتخصص الوقوف على دقائق جميع مسائله .

هذا وقد ضمنه أقوال وفتيا كثير من الصحابة والتابعين ، وآراء المذاهب المنذرته كالنخعي والثوري والأوزاعي إضافة الى المذاهب الأربعة المشهورة ومن سبقه من علماء الشافعية كالأصطخري وابن سريج وابن أبي هريرة وغيرهم .

وقد جعلت مقدمة في علم الفرائض بعد القسم الدراسي كمدخل لعلم الفرائض إتماماً للفائده وذلك لقله ذكر الآيات والأحاديث في كتاب تلخيص الفرائض لأن ذلك هو الأساس كما ذكرت بعض التعريفات التي لا بد منها لهذا الفن .

والله أسأل أن يعينني فيما عزمت عليه ، وإنني لأرجو كل من اطلع على عملي هذا وعثر على خطأ أو نقص أن ينبهني إليه فالإنسان لاشك محل الزلل والكمال لله وحده والمؤمن مرآة أخيه ، وفق الله الجميع لما يحبه الله ويرضاه ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المحقق

د . ناصر فنخير الفريدي

١٤١٥ هـ

القسم الدراسي

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : - التعريف بالمؤلف

الفصل الثاني : - التعريف بالكتاب

الفصل الثالث : - وصف المخطوطه

الفصل الأول : التعريف بالمؤلف

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : عصر المؤلف

المبحث الثاني : سيرة المؤلف

المبحث الثالث : شيوخه وتلاميذه

المبحث الأول عصر المؤلف

نقصد من التعريف على عصر المؤلف ، معرفة الزمن الذي عاش فيه لأن له تأثيراً مباشراً على شخصيته ، ومن هذا المنطلق لابد من الكلام عن الناحية السياسية ، والاجتماعية ، والعلمية لهذا العصر .
وقد عاش الخبرى حتى نهاية عام ٤٧٦ هـ وبالرجوع الى المصادر التى تؤرخ لهذه الفترة وماسبقها بقليل ، نجد أن الفتن قد عمت العالم الإسلامى فى ذلك العصر ، وبالأخص العراق وفرسان أو مايسمى بالمشرق الإسلامى وهو مايمكن أن يتأثر به المؤلف عبدالله بن ابراهيم الخبرى لأنه من سكان بغداد ، ولهذا يمكن الإشارة الى تلك النواحي بالآتى :-

الناحية السياسية :-

لم أستطع تحديد الفترة التى عاشها الخبرى ، حيث أن مراجع التراجم التى كتبت عنه لم تذكر سنة مولده ، وكل ما عثرت عليه فى الكتب المختصة فى علم الرجال هو أن وفاته فى ٢٢ ذى الحجة لعام ٤٧٦ هـ وبالرجوع الى العصر السابق لهذه الفترة ، نجد أن جميع المؤرخين ذكروا فيها من الفتن ، وسوء الحال الشئ الكثير ، ومن أعظمها فتنة البساسيرى ، حيث اجتاحت بغداد وكثر النهب والقتل وانتشرت الأمراض والجوع ونهبت دار الخلافة .

ومما قال : ابن كثير فى البدايه والنهايه فى كلامه عن هذه الفتنة [٠٠٠] وبقيت بغداد ليس بها أحد من المقاتله فعزم الخليفه على الخروج منها وليته فعل ، ثم أحب داره والمقام مع أهله فمكث فيها إغتراراً ودعه ، ولما خلى البلد من المقاتله قيل للناس من أراد الرحيل من بغداد فليذهب حيث يشاء ، فإنتزع الناس وبكى الرجال والنساء والأطفال ، وعبر كثير من الناس الى الجانب الغربى ، وبلغت المعبرة دینارا ودينارين لعدم الجسر .

فلما كان يوم الأحد الثامن من ذى القعدة من هذه السنة ٤٥٠ هـ جاء البساسيرى الى بغداد ومعه الرايات البيض المصريه ، وعلى رأسه أعلام مكتوب عليها اسم المستنصر بالله أبوتميم معد أمير المؤمنين ، فلتقاه أهل الكرخ الرافضه وسألوه أن يجتاز من عندهم فدخل الكرخ وخرج الى مشرعة الزاوياء فخيم بها ، والناس إذ ذاك فى مجاعه وضرب شديد ، ونزل بشر بن بدران فى نحو مائتى فارس على مشرعه باب البصره .

وكان البساسيري قد جمع العيارين(١) وأطعمهم من نهب دار الخلافه ، ونهب أهل الكرخ دور أهل السنه بباب البصره ، ونهب دار قاضي القضاء الدامغانى ، وتملك أكثر السجلات والكتب الحكيمه وبيعت للعطارين ونهبت دور المتعلقين بخدمه الخليفه .

واعادت الروافض الاذان بحى على خير العمل وأذن به فى سائر نواحي بغداد ، فى الجمعات والجماعات .

وخطب ببغداد للخليفه المستنصر العبيدى على منابرها وغيرها وضربت له السكه على الذهب والفضه .

وحوصرت دار الخلافه فجاحف الوزير أبو القاسم ابن المسلمه الملقب برئيس الرؤساء بمن معه من المستخدمين دونها ، فلم يفد ذلك شيئا فركب الخليفه بالسواد والبرده وعلى رأسه اللواء وبيده سيف مصلت ونهبت العامه دار الخلافه فلايحص ما أخذ منها من الجواهر والنفائس (٢) .

وفى هذا العام توفى شيخ الخبرى - الحسن بن محمد بن عبد الله الونى - وتأثر أكثر من وفاته فقال فى آخر المخطوطه عنه مانصه [..... إنى تشاغلته بجمعه وتأليفه بعد شدائد لاقيتها من حوادث الدهر وصروفه ، وأمور تتقلب فى احوالها وقدرها رقت على بكل أثقالها من نوائب الزمان ، وفقد الشيوخ والاخوان ونكبات أزهبت تعاليقى فى هذا العلم وكتبى وما أفدته من شيوخى الذين قرأت عليهم .

خصوصا كتب استاذى أبى عبد الله الونى رحمه الله ، الذى به تميزت وعلى ما حصلت منه اعتمدت ، وما كان يمليه على من مصنفاته الكثيره .
التي حاز بها قصب السبق على من تقدمه ، ومهد فيها هذا الشأن واحكمه ، لما كان له من مساعده الزمان بالمكنه والفراغ ، وما اجتمع عنده من كتب الفرائض القديمه والمحدثه ، وملازمتى له ليلا ونهاراً مده طويله .
وختم الله له بالشهاده عند نهب دار الخلافه من سنة خمسين من نى الحجه وأربعمائه .

فذهبت مع زهابه عيون تلك الكتب وخيارها وفقدت أمهاتها وكبارها حتى لم أظفر منها مع شده الطلب والتتبع لمن أغار عليها وانتهب الا بمثل تعريسة الفجر أو كالقطره فى البحر لاتشفى عليلا ولا تروى غليلا ، فأورثنى

(١) العيارون : هم قطاع الطرق بالنهب والسلب

فقدى إياه وهلاك كتبه وكتبي إنكساراً في هذا العلم ، فتورا وإطراحا له وقصورا مع ضعف أمل وقلة نشاط وجدل (١)X٠٠٠٠

الناحية الإجتماعية :-

يتبين من الناحية السياسية مافى عصر المؤلف من الفتن ، الأمر الذى يؤدى قطعاً الى ضعف الدولة ، ومن ثمة ضعف سيطرتها على الأمن وعدم الإستقرار ، وبهذا نجد إجماع المؤرخين بأن هذا العصر ظهر فيه الفتن وإنتشار الأمراض ، ولم يأمن الناس على أنفسهم وأموالهم وأهلهم من عبث العابثين وقطاع الطرق ، وبهذا تتأثر الناحية الإجتماعية تؤثرًا عظيمًا لإرتباطها الوثيق بالأمن والإستقرار (٢)X٠ .

الناحية العلمية :-

إن الناظر الى الحالتين السابقتين يتبادر الى ذهنه أن الناحية العلمية شأنها شأنهما مما سبق ذكره ، لأن الإنسان إذا لم يأمن ويطمئن لايتطور علميا ولايبدع فى فنون العلوم المختلفه ، لكن ماحصل فى عصر المؤلف كان ثمره جهد سابق ، فكانت هذه الفتره من أزهى العصور العلميه فى الثقافه الإسلاميه ، حيث ألف العلماء فى أكثر العلوم وترجمت بعض العلوم الأخرى من الفرس والروم ، وفى مقدمة ذلك تدوين السنّة المطهره ، وجمعها على يد أئمة السنّه ، وظهر علم الجرح والتعديل ، وكذلك الأمر بالنسبه الى علوم القرآن الكريم ، فقد فسر القرآن تفسيراً كاملاً حتى أنك لاتجد أى منه الا ودون معناها ، كما أخذ الفقه وأصوله حقه فى هذا العصر ، فدونت المذاهب الأربعة ، وبينت آثارهم فى المسائل الدقيقه ، وورث الناس عنهم هذا العلم ، وبرز الأدباء وكثر التأليف فى مجالات شتى . وخلاصة مايمكن وصفه فى هذه الفتره ، ماذكره أحمد أمين فى قوله : [٠٠٠٠ أخذ علماء هذا العصر مانقله المترجمون فشرحوه وهضموه وأخذوا النظريات المبعثره ، فرتبوها وورثوا ثروه من قبلهم فى كل فرع من فروع العلم فاستقلوها (٣)X٠

(١) ينظر - آخر هذا الكتاب المسمى بالتلخيص للخبرى

(٢) ينظر - البدايه والنهائيه ٧٨/١٢ ظهر الإسلام لاحمد أمين ٩٠/١

(٣) ينظر - كتاب ظهر الإسلام لاحمد أمين ١٩٧/١

المبحث الثاني

سيرة المؤلف

إسمه ونسبه :

هو : عبدالله بن ابراهيم بن عبدالله أبوحكيم الخبيري .
والخبيري : نسبه الى خبر بفتح الخاء المعجمة وسكون الباء الموحده
وراء مهمله . وهي ناحيه من نواحي شيراز من بلاد فارس(١) .
وقد تصحف في كتابة (أبوحكيم) الى أخو أبي حكيم ، كما تصحف لفظ
(الخبيري) الى الخيري(٢) .

موطنه ومولده :

لم أقف على سنة مولد أبي حكيم الخبيري ، وكلما يذكر عنه أنه ينسب
الى خبر ، وهي ناحيه من نواحي شيراز كما تقدم ولعله ولد بها ، ثم سكن
درب الشاكرين ببغداد .

مكانته العلميه وثناء الناس عليه :

كان عبدالله الخبيري بارعا في علم الفرائض والحساب ، والأدب ،
واللغه ، وكان يكتب الخط الحسن ، ويضبط الضبط الصحيح ، وكان مرضى
الطريقه ، سمع الكثير وحدث باليسير ، يأكل من كد يده ، حيث روى أنه
يكتب المصاحف بالأجر ، ولم يرد أنه أخذ أعطيات من الدوله ، وسمع
الكثير من مشايخ زمانه(٣) .

(١) ينظر - طبقات السبكي ٦٢/٥ معجم البلدان ٣٤٤/٢ معجم الادباء ٤٦/١٢ النجوم الزاهره
١٥٩/٥ شذرات الذهب ٣٥٣/٣ روضات الجنات ٤٤٩ أنباه الرواه ٩٨/٢ الانسان ١٨٨ سير أعلام
النبله ٥٥٨/١٨ الاستدراك ١٥٤ المنتظم ٩٩/٩ طبقات ابن هدايه الله ١٦٢-١٧٣ طبقات الاسنوي
٤٧١/١ اللباب ٣٤٣/١ هديه العارفين ٤٥٢/١ كشف الظنون ٦٦٢-٧٧٩ تلخيص ابن مکتوم ٨٨

(٢) ينظر - البدايه والنهايه ١٥٣/١٢

(٣) ينظر - الانساب ٣١٨/٢ أنباه الرواه ٩٨/٢

مؤلفاته :

للخبرى معرفه فى الفرائض والحساب ، ومن مؤلفاته ١- التلخيص فى الفرائض ، وهو هذا الكتاب ٢- شرح الحماسه لأبى تمام ٠ وشرح عدة دواوين ٣- كديوان البحرى ٤- وديوان المتنبى ٥- وديوان الرضا الموسوى ، وغير ذلك (١) ٠

وفاته :

أجمع المؤرخون عنه أنه كان يكتب بالمصحف ذات يوم ، فوضع القلم من يده واستند ، وقال : والله ان هذا موت طيب هنىء ثم مات ٠
وقيل أن وفاته عام ٤٨٩ هـ (٢) ٠
وقيل عام ٤٧٠ هـ (٣) ٠
والصحيح أنه توفى فى ٢٢ ذى الحجه عام ٤٧٦ هـ كما ذكر ذلك حفيده أبى الفضل السلامى ، وأيضا قد دون ذلك فى المخطوطة من قبل تلميذه الشقاق ، وهما أوثق من غيرهم للقرب منه (٤) ٠

(١) ينظر - طبقات السبكي ٦٢/٥ والمصادر السابقه

(٢) ينظر - البدايه والنهايه ١٥٣/١٢

(٣) ينظر - شذرات الذهب ٣٥٣/٣

(٤) ينظر - طبقات السبكي ٦٢/٥

المبحث الثالث

شيوخ الخبرى وتلاميذه

من المعلوم أن الإنسان يستفيد من كل من قرأ عليهم واستفاد من مصنفاتهم ، وقد يتأثر المتعلم بكتب أحد العلماء وان لم يكن في عصره ، ولكن المشهور عند الأكثر ان المقصود بكلمة (الشيوخ والتلاميذ) هم من استفاد المترجم له منهم مباشرة بالتلقى عنهم والاستفاده منهم ، وكذلك التلاميذ هم من تلقوا منه ونقلوا عنه وعاصروه في الغالب ، ولهذا سنذكر انموذجا من شيوخ وتلاميذ الخبرى حسب ما ذكرته مصادر التراجم مع ميلنا الى الاختصار .

(أ) شيوخه :

١ - ابراهيم بن على بن يوسف ، المكنى أبا إسحاق ، والملقب بجمال الدين ولد عام ٣٩٣ هـ في بلدته فيروزباد (١) ، وهى مدينة جور الواقعه على بعد (١١٥ كم) جنوب شيراز وفيها نشأ وبدأ تحصيله العلمى ، ثم رحل الى شيراز .

ذكر أنه من شيوخ الخبرى كما ذكر : ناسخ المخطوطه وفى سير أعلام النبلاء (٢) ، توفى ابراهيم بن على عام ٤٧٦ هـ ، له مصنفات عدده منها :-
التبنيه ، والمهذب فى الفقه ، والنكت فى الخلاف ، واللمع وشرحه ، والتبصره فى أصول الفقه ، والمُلخص ، والمعونه فى الجدل ، وطبقات الفقهاء ، ونصح أهل العلم ، وغير ذلك (٣)

٢ - أبو عبد الله الحسين بن محمد الونى الفرضى الحاسب . ذكر أنه من شيوخ الخبرى الذهبى (٤) وابن خلكان (٥) والسبكى (٦) .
كان إماما فى الفرائض ، وله فيها تصانيف كبيره أجاد فيها ، قال الخبرى فيه كما فى كتاب التلخيص (٥٥٥٥٠٠٠٠) خصوصا كتب أستاذى أبى

(١) ذكرت فى طبقات السبكى ٢١٥/٤ وفيات الاعيان ٢٩/١ فيروزباد

(٢) ينظر - سير أعلام النبلاء ٥٥٨/١٨

(٣) ينظر طبقات السبكى ٢١٥/٤ طبقات الشيرازى ٥ وفيات الاعيان ٢٩/١ البدايه والنهايه ١٢٤/١٢

شذرات الذهب ٣٤٩/٣

(٤) ينظر - سير أعلام النبلاء ٥٥٨/١٨

(٥) ينظر - وفيات الاعيان ١٣٨/٢

(٦) ينظر - السبكى ٣٧٤/٤

عبدالله الونى رحمه الله الذى به تميزت ، وعلى ما حصلت منه إعتمدت وما كان يمليه على من مصنفاة الكثره التى حاز بها قصب السبق على من تقدمه ، ومهد فيها هذا الشأن وأحكمه لما كان له من مساعده الزمان له بالمكنه والفراغ ، وما إجتمع عنده من كتب الفرائض القديمه والمحدثه ، وملازمتى له ليلا ونهارا مده طويله (٥٠٠٠٠) وتوفى الونى فى فتنه البساسيرى عام ٤٥٠ هـ (١) .

- ٣ - أبو محمد الحسن بن على بن محمد بن الحسن الشيرازى ، ثم البغدادى الجوهرى المقنعى ، ولد فى شعبان ٣٦٣ هـ وتوفى فى ذى القعدة ٤٥٤ هـ عاش نيفا وتسعين سنه ، وذكر أنه من شيوخ الخبرى الذهبى (٢) .
- ٤ - أبو عبدالله الحسين بن احمد بن محمد بن حبيب القادسى ، ثم البغدادى البزاز ، ولد سنة ٣٥٦ هـ ومات فى ذى القعدة سنة ٤٤٧ هـ ، وذكر أنه من شيوخ الخبرى الذهبى (٣) .

(ب) تلاميذ الخبرى والرواه عنه :

- ١ - أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن على بن عمر السلامى البغدادى الحافظ الأديب المعروف بالسلامى ، ذكر الذهبى أنه تربى يتيما فى كفالة جده لأمه الفقيه أبى حكيم الخبرى ، ولد فى شعبان سنة ٣٦٧ هـ وتوفى ١٨ شعبان ٥٥٠ هـ (٤) .
- ٢ - أبو العز احمد بن عبيدالله بن محمد بن عبيد الله بن محمد بن احمد بن حمدان بن عمر بن عيسى بن ابراهيم ابن صاحب النبى ﷺ عتبه بن فرقد السلمى العكبى ، المعروف بابن كادش أخو المحدث أبى ياسر محمد .
- ولد فى صفر سنة ٤٣٢ هـ وتوفى فى جمادى الأولى سنة ٥٢٦ هـ ، ذكر الذهبى أنه أخذ عن الخبرى (٥) .

- (١) ينظر - خاتمة كتاب التلخيص طبقات السبكي ٣٧٤/٤ البدايه والنهايه ٨٥/١٢ وسير أعلام النبلاء ٩٩/١٨
- (٢) ينظر - سير أعلام النبلاء ٦٨/١٨ ، ٥٥٨ البدايه والنهايه ٨٨/١٨ شذرات الذهب ٢٩٢/٣
- (٣) ينظر - سير أعلام النبلاء ١١/١٨ ، ٥٥٨ ميزان الإعتدال ٥٢٩/١ الأتساب ١٠/١٠ العبر ٢١٢/٣ وشذرات الذهب ٢٧٥/٣
- (٤) ينظر - سير أعلام النبلاء ٢٦٥/٢٠ وفيات الأعيان ٢٩٣/٤ البدايه والنهايه ٢٣٣/١٢ والمنتظم ١٦٢/١٠
- (٥) ينظر - سير أعلام النبلاء ٥٥٨/١٨ ٥٥٨/١٩ المنتظم ٢٨/١٠ وميزان الإعتدال ١١٨/١ البدايه والنهايه ٢٥٠/١٢ والنجوم الزاهره ٢٥٠/٥

- ٣ - أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن شقاق البغدادي ، ويذكر البعض الشقاق ، والصحيح الشقاق كما في أول المخطوطه (أ) وهي من روايته ، توفي بذي الحجه سنة ٥١١ عن احدى وتسعين سنة (١) .
- ٤ - عبد الملك بن ابراهيم الهمذاني ، ولد سنة نيف وعشره وأربعمائه ومات في رمضان سنة ٤٨٩ هـ ، قال السبكي (وعليه تفقه أبي حكيم الخبري) ويظهر لي أنه من أقرانه (٢) .

(١) ينظر - طبقات السبكي ٧٣/٧ والمنتظم ١٩٤/٩ والكامل ٢٢٤/١٠
 (٢) ينظر - طبقات السبكي ٧٣/٧ وسير أعلام النبلاء ٣١/١٩ والبدايه والنهايه ١٥٣/١٢

الفصل الثاني : التعريف بالكتاب

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : اسم الكتاب وتوثيق نسبه الى المؤلف

المبحث الثاني : موضوع الكتاب وسبب تأليفه وتحليل محتوياته

المبحث الثالث : قيمته العلميه

المبحث الرابع : نقد الكتاب

المبحث الأول

اسم الكتاب وتوثيق نسبه الى المؤلف

إسم الكتاب «كتاب التلخيص فى علم الفرائض»

جاء ذلك منصوصاً عليه فى أول المخطوطه (أ) المكتوبه سنه (٧٠٥ هـ) سبعمائه وخمسه هجريه وهى روايه تلميذ الخبرى الشيخ أبى عبدالله الحسين بن احمد بن جعفر الشقاق ، ذكر السبكى أن الخبرى له مصنفات فائقه فى الفرائض (١)

المبحث الثانى

موضوع الكتاب وسبب تأليفه وتحليل محتوياته

موضوع هذا الكتاب هو : الفرائض والسبب الرئيسى فى تأليف هذا الكتاب القيم هو ما شعر به المؤلف الخبرى من ضياع هذا العلم بسبب الإهمال الشديد فيه وضياع أمهات هذا العلم من الكتب ، وكذلك كتب أساتذته ومعلميه وخاصه فى هذا العلم ، وفى عصره كانت الفتن والجوع مما جعل الناس تنهب دار الخلافه وما فيها من نفائس وكتب وهذا هو السبب الرئيسى لتأليف هذا الكتاب .

بدأ الخبرى كتابه هذا ببسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قال (اللهم وفقنا لما يرضيك ويسر علينا ، الحمد لله أهل الحمد ومستحقه والصلاه على محمد نبيه وآله وصحبه ، ثم قال (إنى لما رأيت ما ألقى الناس فى علم الفرائض من الكتب الكثيره وإنها إما كتاب مختصر فيه تقصير أو مبسوط فى غاية التطويل آثرت أن أصنف كتاباً أعتمد فيه إختصار الالفاظ مع إستيفاء المعانى ، وترتيب الفصول مع تهذيب الاصول وأذكر أقوال الصحابه والتابعين وأبين مذاهب المختلفين ، وأكثر تفريع المسائل فيه منثور غير مشروحه الا إشاره فى بعضها الى نكت لابد منها وإيضاحاً لشبهه لاغنى عن كشفها ليقبل بذلك حجمه ويكثر علمه ، ويكون رياضه للمبتدئ وتذكراً للمنتهى .

والله أسأل حسن العون وتسهيل ماعزمت عليه ، وتوفير النفع به ، إنه سميع مجيب (٢) .

(١) ينظر مقدمة وخاتمه النسخه (أ)

(٢) إفتتاحيه كتاب التلخيص للخبرى

ثم ذكر الأبواب والفصول لهذا الكتاب منثورة في مواطنها نجمها في مايلي :-

مقدمة المخطوطه للشيخ عبدالله بن ابراهيم الخبرى

* فصل : [فى الكفن ومؤنة الدفن]

* فصل : [فى أسباب التوارث وموانعه]

* فصل : [فى المجمع على توريثهم من الذكور ومن الاناث]

*** باب معرفة الفروض ومستحقيها

○ مسائل ذلك

* فصل : [فى الاصول التى تخرج منها هذه الفروض]

○ مسائل ذلك

*** باب مايسقط من ذوى الفروض

○ مسائل ذلك

*** باب العصبات

○ مسائل هذا الباب

*** باب الحساب

* فصل فى الضرب

□ نوع منه فى المركب

□ نوع منه آخر

□ نوع آخر

*** باب آخر من الضرب وهو غريب صعب

* فصل : [فى صحة الضرب بالميزان]

* فصل فى ضرب الكسور

* فصل فى القسمة

* فصل فى النسبه

* فصل فى مخارج الكسور

* فصل فى حساب الجبر والمقابله

- * فصل : [فى قسمة الأشياء]
- * فصل : [فى جمع المتجانس والمخالف والإلقاء منهما]
- * فصل : [إذا ذهب من المال جزء من أجزائه]
- * فصل : [فى الكعاب وأموال الأموال]

*** باب تصحيح المسائل

- مسائل هذا الباب
- * فصل منه : فى الكسر على حيز واحد بغير موافقه
- * فصل : [فى موافقة السهام للأعداد]
- * فصل فى المتماثل
- * فصل فى المتناسب
- * فصل فى معرفة الموافقه والمناسبه
- * فصل فى حساب الموقوفات
- * فصل : [فى الموقوف المقيد]
- * فصل فى الكسر على أربعة أحياز متوافقه
- * فصل فى إختصار مسائل التصحيح
- * فصل فى إستخراج مالواحد من الفريق المنكسر عليهم سهامهم
- مسائل ذلك

*** باب إختلاف الصحابه فى مسائل الصلب

- * فصل منه آخر : [إختلفوا فى ابني عم أحدهما أخ من أم]
- مسائل ذلك
- * فصل منه آخر : [أخوان لأم أحدهما ابن عم ، وابني عم أحدهما أخ لأم]
- * فصل فى خلاف ابن عباس - رضى الله عنه
- * فصل فى الكلاله
- * فصل : [مسائل الكلاله]
- * فصل : [مسائل من ضمنها مسألة المباهله]
- * فصل فى خلاف ابن مسعود - رضى الله عنه
- مسائل هذا الفصل
- * فصل : [مسائل]
- * فصل فى بيان مواضع الاضرار

* فصل منه : [مسائل]

*** باب الرد

* فصل فى حساب ذلك

* فصل إذا كان معهم زوج أو زوجه

* فصل : [أصول مسائل الرد]

*** باب الجد

* فصل : [إن كان معهم ذو فرض]

○ مسائل هذا الباب

* فصل منه : [مسائل]

* فصل منه مع الفروض

* فصل : [مسائل]

* فصل : [مسائل]

* فصل : [مسائل]

* فصل : [مسائل]

* فصل منه : [مسائل]

○ مسائل الأم مع الجد

* فصل فى المعاده

○ مسائل هذا الفصل

* فصل منه مع ذوى الفروض

* فصل : [المسائل التى يقع فيها المعادة]

*** باب الجدات

* فصل : [إن كان بعضهن أقرب من بعض]

* فصل : [وإختلفوا فى الجده إذا كان ابنها الاب أو الجد حيا

وارثا]

* فصل : [وإختلفوا فى الجده إذا أدلت بقرابتين أو أكثر]

○ مسائل الفصل الأول

○ مسائل الفصل الثانى

○ مسائل الفصل الثالث

○ مسائل الفصل الرابع

* فصل فى تنزيل الجدات

*** باب المناسخات

○ مسائل هذا الباب

* فصل فيما لا ينقسم ولا يوافق

* فصل فيما يوافق

* فصل آخر إذا مات ثالث

* فصل فى الأربعة

* فصل فى الخمسة

* فصل فى الستة

* ومن السبعة

* فصل منه آخر : [إن كان ورثة كل ميت ليسوا ممن ورث قبله بل هم قوم

منفردون ، أو كان من ورث من المسائل كلها باقيا

لم يمت ولم يكن الأموات يتوارثون إلا من الأولى]

○ مسائل ذلك

* فصل منه : [مسائل]

* فصل فى إختصار مسائل المناسخات

○ مسائل الوجه الأول

○ مسائل الوجه الثانى

* فصل آخر : [إذا أردت معرفة مالكل واحد من حبات الدرهم]

○ مسائل ذلك

* فصل : [مسائل يستفهم فيها عن الميت أذكر هو أو أنثى وعن

الورثة أهم من أم واحده أو من أمهات]

* فصل منه : [مسائل مستحيله]

*** باب قسمة التركات

○ مسائل ذلك

* فصل العدد الاصم

* فصل آخر : [مسائل]

* فصل آخر : [مسائل]

* فصل منه آخر : [مسائل]

* فصل منه آخر : [إذا كانت التركة سهاماً من عقار]

* فصل من التركات في حساب المجهولات

□ نوع منه : [مسائل]

□ نوع آخر : [مسائل]

□ نوع منه : [مسائل]

□ نوع منه : [مسائل]

□ نوع آخر : [مسائل]

* فصل آخر : [مسائل]

□ نوع آخر : [مسائل]

* فصل في النهبي

□ نوع منه : [مسائل]

*** باب ذوى الأرحام الذين ليسوا ذوى فرض ولاعصبه

* فصل منه : [مسائل]

* فصل منه : [مسائل]

* فصل آخر : [مسائل]

* فصل : [مسائل]

* فصل : [مسائل]

* فصل : [مسائل]

* فصل في العمات

* فصل منه : [مسائل]

* فصل منه في إجتماع الفريقين

* فصل منه : [مسائل]

* فصل في أولادهما

* فصل منه مما يقع فيه الإختصار

* فصل منه : [مسائل]

* فصل في احوال الأبوين وخالاتهما وأعمامهما وعماتهما

* فصل في الأجداد والجداات

- * فصل منه : [مسائل]
- * فصل فى إجتماع ذوى الأرحام
- * فصل فى القرابتين
- * فصل فى مشتبه الأنساب

*** باب متشابه النسب والعويص فى الفرائض

* فصل فى الإخوه والأخوات

* فصل فى العويص واللغز

□ نوع آخر : [مسائل]

□ نوع آخر : [مسائل]

□ فن آخر : [مسائل]

□ فن آخر : [مسائل]

□ نوع آخر : [مسائل]

□ نوع آخر : [مسائل]

□ نوع آخر : [مسائل]

* فصل : [أخوان مسلمان مع أم لايجبانها]

○ المسائل الملقبات فى الفرائض

*** باب ميراث المتلاعنين

○ مسائل ذلك

* فصل فى ولد الملاعه

○ مسائل هذا الباب

* فصل : [إن لم يترك ابن الملاعه ذا سهم]

○ مسائل ذلك

* فصل فى ابن ابن الملاعه

* فصل : [فى ولد الزنا]

*** باب ميراث المجوس

○ مسائل هذا الباب

*** باب ميراث الغرقى والهدمى ومن عمى موته

○ مسائل هذا الباب

* فصل منه : [مسائل]

□ نوع آخر : [مسائل]

* فصل منه : [مسائل]

*** باب ميراث المفقود والأسير والتواريث

* فصل : [إن مات ميت وفي ورثته مفقود]

○ مسائل هذا الباب

* فصل منه : [مسائل]

* فصل : [إن كان المفقود لا يرث ولكنه يحجب بعض الورثة]

*** باب ميراث الحمل

○ مسائل هذا الباب

* فصل : [الحمل لا يرث إلا أن يكون ذكراً]

* فصل : [الحمل لا يرث إلا أن يكون أنثى]

* فصل : [مسائل]

*** باب الإستهلال

○ مسائل ذلك

□ نوع آخر : [مسائل]

*** باب ميراث أهل الملل والمرتد

* فصل في المرتد

*** باب القاتل

* فصل : [عفو بعض الورثة عن قاتل العمد ومات بعضهم]

* فصل : [حكم بية المقتول]

○ مسائل هذا الباب

*** باب التزويج والطلاق في الصحة والمرض

* فصل منه : [إذا قُبِل ابن المريض امرأة أبيه بشهوة أو وطنها

مستكرها لها]

* فصل في مسائل التزويج

* فصل : [مسائل]

- ومن مسائل الطلاق والتزويج
- ومن مسائل الطلاق

*** باب الإشتراك فى الطهر

- * فصل : [وأجمعوا أن من وُلِدَ له وَلَدٌ فاعترف به أو دلت أفعاله على الرضا به لم يكن له نفيه]
- هذه المسائل فرعناها على قول الشافعى - رضى الله عنه

*** باب الولاء

- * فصل : [معنى قولهم الولاء للكبر]
- ومن مسائل ذلك
- * فصل منه : [إعتاق العبد مناصفه]
- * فصل منه : [إختلفوا فى الرجل يوالى الرجل]
- * فصل فى اللقيط والسائبه
- * فصل : [إذا ملك الرجل أحدا من أولاده وإن سفلوا أو آباه وأمهاته وإن علوا]
- * فصل : [أولاد الأمة من السيد أو من غيره بشبهة]
- * فصل فى جر الولاء
- ومن مسائل ذلك
- * فصل آخر : [مسائل]

*** باب المكاتب

- مسائل من ذلك

*** باب المعتق بعضه

- * فصل : [إختلافهم فى المعتق بعضه]
- * فصل فى عمل المسائل
- * فصل آخر : [مسائل]
- * فصل آخر : [مسائل]
- * فصل آخر : [مسائل]

*** باب الخنثى

○ مسائل من هذا الباب

* فصل منه : [مسائل]

* فصل منه : [إذا كثروا إختلف المنزلون فى ذلك]

* فصل آخر : [مسائل]

* فصل منه : [مسائل]

* فصل فى تنزيلهم

***** كتاب الإقرار

* فصل : [إذا مات الرجل فأقر وارثه عليه بمن لو أقر هو به قبل]

* فصل منه : [مسائل]

* فصل آخر : [مسائل]

* فصل آخر : [مسائل]

* فصل منه آخر : [مسائل]

* فصل يشتمل على مسائل شتى من الإقرار

***** كتاب الوصايا

*** باب أحكام الوصايا

* فصل : [الوصية محدوده بالثلث]

* فصل : [العطايا فى الصحة والمرض]

* فصل فيما يقدم ويؤخر

* فصل : [وللمريض أن يقر بالدين للأجنبى]

* فصل : [إذا ملك المريض من يعتق عليه]

○ مسائل توضع هذه الفصول

* ومن الفصل الآخر : [مريض وهب له ابنه]

* فصل فى أحكام الوصايا

* فصل وصية المراهق

* فصل : [إذا لم يترك وارثا وأوصى بجميع ماله]

* فصل : [إذا أوصى له بسهم من ماله]

* فصل : [إن أوصى بواصايا ثم استفاد بعد ذلك مالا]

* فصل : [الرجوع فى الوصية]

*** باب حساب الوصايا

○ مسائل ذلك

* فصل فيما ينقسم

* فصل فيما لا ينقسم ولا يوافق

* فصل فيما يوافق

* فصل فى الوصيه بكسرين

* فصل آخر: [إذا جاوزت الوصايا الثلث]

○ مسائل من ذلك

* فصل فيما يخالف فيه أبوحنيفة - رضى الله عنه - فى حال الرد

* فصل آخر: [إن أجازوا الورثة بعض الوصايا]

○ مسائل من ذلك

* فصل منه: [إذا جاوزت الوصايا المال]

*** باب الوصيه بمثل نصيب بعض الورثه

○ مسائل ذلك

* فصل منه: [مسائل]

* فصل آخر: [مسائل]

* فصل منه: [مسائل]

*** باب ما يحسب بالجبر وغيره من الأبواب

□ نوع منه فى الوصيه من بعض المال

* فصل منه فى الإستثناء

*** باب التكمالات

□ نوع منه: [مسائل]

*** باب وصية الدرهم

○ مسائل الفصل الأول

* فصل منه: [إن كانت الدراهم مستثناه]

* فصل يسمى المقيد

*** باب الوصيه للوارث مع الأجنبى

*** باب نقصان المال بعد موت الموصى

□ نوع آخر : [مسائل]

*** باب من الوصايا فى العين والدين .

* فصل منه إذا أوصى للغريم بما عليه

* فصل منه إذا كان الدين على الوارث

*** باب يشتمل على أنواع مختلفه ومسائل شتى من الوصايا

□ نوع منه : [مسائل]

□ نوع منه : [مسائل]

* فصل آخر : [مسائل]

□ نوع آخر منه : [مسائل]

□ نوع منه : [مسائل]

□ نوع منه : [مسائل]

□ نوع آخر : [مسائل]

□ نوع آخر : [مسائل]

□ نوع آخر : [مسائل]

***** كتاب الدور

□ نوع منه : [مسائل]

*** باب العتق

○ فمن مسائل ذلك

* فصل : [إن مات العبد قبل سيده]

* فصل منه : [مسائل]

*** باب المحاباه

* فصل : [إذا إختلعت المريضه بمهر المثل]

* فصل من المحاباه فى البيع والشراء

* فصل منه : [جواز البيع فى شئ من الأرفع بشئ من الأدون]

* فصل منه : [إذا أوصى ببيع عبد من رجل بثمنه]

* فصل آخر: [العبد المأذون له فى التجاره]

*** باب الجنایات

* فصل آخر: [إن أوصى مع العفو لرجل بثلاث ماله]

* فصل آخر: [فى جرح العبد خطأ]

* فصل فى إجتماع الجنایه مع الدیه

* فصل منه: [قتل الواهب]

* فصل: [إن قتل العبد الواهب وأجنبيا خطأ]

* فصل منه: [مسائل]

المبحث الثالث

قيمه العلميه

ظهر لى قيمة هذا الكتاب المسمى (بالتلخيص) بالآتى :-

أولا : أنه لعالم متمكن بالفرائض وعلم الحساب
 ثانيا : أنه أثنى عليه كثير من العلماء وأخذوا منه وأشاروا إليه فى
 مسائل كثيره ، كما فى المغنى لابن قدامه والنووى فى الروضه وغيرهم
 ثالثا : ذكر الخلاف فى المسائل المختلف فيها كخلاف الصحابه
 والتابعين وأئمة الفقه

رابعا : ذكر أنواع وطرق من الحساب والجبر

خامسا : ذكر الإقرار وما يتعلق به من مسائل

سادسا : العناية بباب الوصايا والمسائل الخفيه فيها وحلها حسابيا

وكتاب الدور

المبحث الرابع

نقد الكتاب

لاشك أن عمل البشر لا يخلو من نقص فالكمال لله وحده ، ولم أقدم على نقد الكتاب لقصد الإقلال من شأنه ، وقد يرى الناقد خطأ وهو الصواب . لكن يظهر لنا من الملاحظات التالية القصد الذي نريده :-

١ - أن المؤلف لم يشر الى كتب أى مذهب نقل عنه مما يوجب علينا تخريج هذه النصوص والمذاهب ولعل هذا راجع الى عرف التأليف فى العصر الذى عاش المؤلف فيه خاصة أنه أشار الى السبب المقصود فى التلخيص وإجتتاب التطويل ليكون وسطاً بين التطويل والتقصير .

٢ - هناك مسائل كثيرة لم تحل ومن المعلوم أنه يصعب على البعض فهمها ، ولذلك اشار فى آخر المخطوطه أنه إن سمحت له الفرصه يشرح ماغض منها

٣ - مسائل الجبر المستعمله فى المخطوطه بطريقه قديمه

٥ - أنه يذكر الفصول بدون تسميه لما يندرج تحته من مواضع .

٦ - أنه لم يذكر ألة المذاهب المختلفه التى ذكرها وأجاد فى

تنسيقها والتمثيل لها .

٧ - قلة ذكر الآيات والأحاديث فى مواطن الإستشهاد إلا نادراً .

الفصل الثالث : وصف المخطوطه

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : عدد نسخ المخطوطه

المبحث الثانى : وصفهما

المبحث الثالث : النسخه الأصل وسبب اختيارها

المبحث الرابع : عملى فى الكتاب

المبحث الأول عدد نسخ المخطوطه

للمخطوطه تسختان : أحدهما - المرموز لها بالحرف (أ) - وهي نسخه مصوره من ألمانيا ، توجد صوره لها فى الجامعه الإسلاميه برقم (١٠٥٠) وتتكون من ثلاثمائه وتسعة لوحه (ستمائه وثمانى عشرة صفحه) .

كتبها ابراهيم بن عبدالعزيز بن أبي بكر ، وذكر أنه إنتهى من كتابتها فى ٧٠٥/١/١٩ هـ ببرزية المحروسه ، كما ذكر الكاتب المذكور أن هذه النسخه روايه تلميذ الخبرى : أبي عبدالله الحسين بن أحمد بن جعفر الشقاق .

ثانيهما : المرموز لها بالحرف (ب) - وهي صوره من نسخه فى مكتبه الشهيد على فى إسطنبول فى تركيا تحت رقم (٧/٢٧٠٦ من ٢٨٩ الى ٤٠٨ ب ، كتبت عام ٨٧٨ هـ ، الكاتب هو محمد بن محمد بن أبى بكر بن خالد البلييسى (١) .

وذكر فى أول المخطوطه أنه نقل من خط الشيخ شهاب الدين بن الهائم (٢) وتتكون هذه النسخه من مائه وواحد وعشرين لوحه .

(١) لم نقل له على ترجمه

(٢) لم نقل له على ترجمه

المبحث الثاني وصفها

أولا : النسخة الألمانية تقع في ثلاثمائة وتسعة لوحه أى ستمائة وثمانية عشر صفحة . وكتبت بخط نسخ جيد ، وعدد الأسطر بالصفحة ١٩ سطرا تقريبا ، وعدد كلمات السطر ما بين تسعة الى ثلاث عشرة كلمة . وفيها أخطاء إملائية ولغوية كثيرة ، كما أن الناسخ يترك كثيرا من النقاط والهمزات ، ويقرب ان تكون كتابته على الرسم العثمانى فى المصحف مما يقوى به الظن أنها نقلا من نسخة المؤلف لأنه يكتب المصاحف بالأجر كما تقدم .

ثانيا : النسخة التركية ، تقع فى ١٢١ لوحه وعدد الأسطر فيها واحد وثلاثون سطرا تقريبا ، وعدد كلمات السطر سبع عشرة كلمة تقريبا ، وقد كتبت بخط النسخ الرفيع ، وليست بها أخطاء كثيرة كالأولى ، ولكن تصوير الأولى ظاهر الوضوح ، دون الثانية .

المبحث الثالث النسخة الأصل وسبب إختيارها

- إعتمدت على النسخه الموجوده فى ألمانيا للآتى :-
- أولا : قدم تاريخ الكتابه حيث كتبت عام ٧٠٥ هـ .
 - ثانيا : وضوح الخط وإن كان فيه أخطاء إملائيّه كثيره ، إلا أن أغلبها سببه تمشى الكاتب بالرسم العثمانى لخط المصحف الشريف .
 - ثالثا : أنها من روايه تلميذ الخبرى الشيخ أبى عبدالله الحسين بن أحمد بن جعفر الشقاق ، وبذلك نرى أنها أقرب بالنسبه الى المؤلف وقد رمزت الى هذه النسخه بالحرف (أ) وللنسخه الموجوده فى تركيا بالحرف (ب) .

المبحث الرابع عملى فى الكتاب

لقد بذلت مابوسعى من جهد وطاقه لخدمة هذا الكتاب وإخراجه بهذه الصورة التى بيد القارئ الكريم ، وعملى فى التحقيق يتلخص فى الخطوات التالية :-

- ١ - ترقيم الآيات القرآنية وذكر الصور التى وردت فيها .
- ٢ - تخريج الأحاديث النبويه .
- ٣ - تخريج أكثر المذاهب المذكوره وهى كثيره جدا .
- ٤ - مقابلة النسختين وذكر الفروق الواقعه بينهما ، وتثبيت الصحيح منها والإشاره الى ذلك فى الهامش .
- ٥ - تصحيح الأخطاء اللغويه وتثبيت الأصح منها .
- ٦ - تخريج الأسماء المذكوره فى المخطوطه .
- ٧ - الفهارس التى أرى أنه لابد منها لخدمة الكتاب .
- ٨ - سميئا الفصول غير المسماة من موضوعها للتسهيل للباحث فى الرجوع الى مايريد ووضعناها بين معكوفتين وذلك فى الفهرس .

الفصل الرابع : تمهيد فى علم الفرائض

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : المواريث فى الجاهلية والإسلام

المبحث الثانى : تعريف علم الفرائض وأهميته

المبحث الثالث : الحكمة فى إختلاف مقادير المواريث

المبحث الرابع : المبادئ التى لابد لها بكل علم وأركان الفرائض
وشروطها

المبحث الأول المواريث في الجاهلية والإسلام

لقد كان أهل الجاهلية لا يرثون النساء ولا الأطفال بحجة أن الطفل كالمراة لا تتركب فرسا ولا تحمل كلا ولا تنكي عدوا ، ، ، ، وقد حدث أن امرأة يقال لها أم كحّه مات زوجها وترك لها ابنتين فمنعها أخوالها من الإرث فشكت أم كحّه الى رسول الله ﷺ فنزلت الآية الكريمة ﴿للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون﴾ (١) .

ومن سبب نزول الآية يظهر لنا جليا أن الجاهلية لا يرثون البنات ولا الصبية لأن هؤلاء وهؤلاء لا يركبون فرسا ولا يردون عاديا ! وبهذا جاء الدين الإسلامي بالعدالة جاعلا الميراث في أصله حقا لذوي القربى جميعا حسب مراتبهم وأنصبتهم المبينه في المواريث كما سيأتى .
وهذه النظرية الإسلاميه المتمشيه مع العطف والرحمة لكل وارث بإيصاله حقه ، تجمع بين العدالة الإجتماعية والتكامل الإجتماعى بين أفراد الأسرة الواحده التى يربطها أسباب الإرث من قرابه بنسب أو سبب .

وهذه القاعده الشرعيه الالهيه فى إعطاء كل ذى حق حقه بحسب قرابته تقضى على كل الاعتراضات الصادره من أعداء الإسلام ماضيا وحاضرا ، لأنها إعتراضات سطحيه القصد منها حرمان من لا يتعب ومن لم يبذل جهدا ، لأن الوارث سبب إرثه أنه إمتداد للمورث من جهة ، وقرابته من جهة أخرى لا يكونه جمع الثروة لمورثه أو ساعده فيها ، ثم هو كافل هذا المورث لو كان محتاجا وهو غنى ثم فى النهايه هو وما يملك للجماعه عندما تحتاج تمشيا مع التكافل الإجتماعى وقاعدته العامه (٢) .

ومما يظهر لنا أن منطق الجاهلية العربيه وما يوافقها قديما وحديثا ممن لا يعرف الحكمة التشريعيه فيتبع هواه بالتعليل بأن من لا يكد ويتعب لا يستحق أن يعطى من المال ، إنما هو مبنى على قطيعة الرحم والجشع وخلو صاحبه من العاطفة والرحمة بخلاف التشريع الإسلامى الذى حفظ للحمل فى بطن أمه جميع حقوقه .

(١) سورة النساء الآية ٧

(٢) ظلال القرآن لسيد قطب ٥٨٧/٥٨٦/١ أسير التفسير للجزائرى ٣٦٩/١

وما أبلغ ما جاء فى الذكر الحكيم حيث قال تعالى : ﴿للرجال نصيب مما ترك الوالدان و الأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان و الأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا﴾ (١) .

ثم فصل تعالى بقوله : ﴿يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف﴾ (٢) .

وبقوله سبحانه فى حق الزوجات : ﴿ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم﴾ (٣) .

وبقوله تعالى : ﴿إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين﴾ (٤) .

إن هذه المبادئ الإلهية هى التى تكفل للمجتمع النظام العادل الذى يناسب الأسرة التى خلقت من نفس واحدة والخالق جل وعلا هو الأعم بعبادهم وما يصلحهم دنيا ودين .

وقد بين بالذكر الحكيم حقوقهم وضمن أزراقهم ولم يحرم الضعيف ولا الصغير لكونه جاء متأخرا عن إخوته ولا امرأة لكونه خلقها سبحانه ، ومن يعترض على ما بين الله لعباده من حقوق فهو اعتراض على الله وسوء أدب مع الخالق جل وعلا(٥) .

(١) سورة النساء الآية ٧

(٢) سورة النساء الآية ١١

(٣) سورة النساء الآية ١٢

(٤) سورة النساء الآية ١٧٦

(٥) ظلال القرآن لسيد قطب ١/٥٨٧ والتحقيقات الفرضية للفوزان ١٨-١٩

المبحث الثاني تعريف علم الفرائض وأهميته

- ١ - الفرائض فى اللغة : جمع فريضة وهى فى الأصل اسم مصدر ،
وتسمى قسمة الموارث : فرائض .
وتطلق أيضا الفريضة على معان منها : الواجب والمقدر .
فمن دلالتها على معنى الواجب قوله تعالى : ﴿فأتوهن أجورهن
فريضة﴾ (١) أى مفروضه لازمه .
ومن الدلالة على المقدر قوله تعالى : ﴿فريضة من الله﴾ (٢) أى مقدره
من الله ، يقال فريضة الزكاة أى المقدره من كل نصاب فى المال بمقدار
معين (٣) .
- ٢ - والفرض يطلق على معان أيضا منها :-
الحز ، والقطع ، والتقدير ، والإنزال ، والإباحه ، والتشريع والتبيين
فالحز : منه فرض القوس وهو الجزء الذى يوضع فيه الوتر .
والقطع : ومنه فرضت لفلان أى قطعت له شىء من المال أو نحوه .
التقدير : ومنه قوله تعالى : ﴿فنصف ما فرضتم﴾ (٤) أى قدرتم وسميتم .
الإنزال : ومنه قوله تعالى : ﴿إن الذى فرض عليك القرآن لرادك الى
معاد﴾ (٥) أى أنزل عليك .
الإباحه : ومنه قوله تعالى : ﴿ما كان على النبى من حرج فيما فرض الله
له﴾ (٦) أى أحل .
فى التشريع والتبيين : قوله تعالى : ﴿قد فرض الله لكم تحلة
أيمانكم﴾ (٧) أى شرع لكم تحلة أيمانكم وبين لكم ذلك .

(١) سورة النساء الآية ٢٤

(٢) سورة النساء الآية ١١

(٣) المصباح المنير مادة فرض ١٢٣/٢ والصحاح ١٠٩٨/٣ ومختار الصحاح ٤٩٨

(٤) سورة البقرة الآية ٢٣٧

(٥) سورة القصص الآية ٨٥

(٦) سورة الاحزاب الآية ٣٨

(٧) سورة التحريم الآية ٢

تعريف علم الفرائض فى الإصطلاح

عرف الفرضيون هذا العلم بعدة تعريفات منها :-

١ - أنه فقه المواريث ومايضم الى ذلك من حسابها(١) ونوقش هذا التعريف بأنه مجمل حيث لم يوضح فيه المراد بعلم المواريث ولا مايراد به من قوله «من حسابها» .

٢ - أنه علم يعرف به كيفية قسمة التركة على مستحقيها(٢) ونوقش بأنه غير جامع أيضا لأنه لايتناول أحكام المواريث .

٣ - أنه علم يعرف به من يرث ومن لايرث ومقدار مالكل وارث(٣) .

٤ - هو معرفة الورثة وحقوقهم من التركة(٤) .

والتعريف المختار هو الرابع لأنه مانع جامع وإن كان الثالث لايبعد عنه لأنه بمعناه فيكون المختصر أولى بالإختيار ، فقوله «معرفة الورثة» يكفى ببيان المراد من التعريف الثالث من قوله «يعرف به من يرث ومن لايرث» لأن معرفة الوارث تكفى عما سواه فلا داعى لذكر من لم يرث لأن مالم يرث لاينحصر ، إلا إذا أريد به من يقوم به مانع من موانع الإرث ، وهذا بعيد الفهم ، أيضا يتضح من قوله معرفة «الورثة» أن من لم يرث مستبعد سواء من قبل المانع أو غيره ، وقوله «وحقوقهم من التركة» يكفى بمعرفة الحساب المخصص للتركات وهو مقدار نصيب كل وارث فيتبين أن التعريف الرابع : جامع مانع ومختصر مع سلامة اللفظ .

(١) ينظر - العذب الفائض ١٢/١

(٢) ينظر - التعريفات للجرجاني ٤٥

(٣) ينظر -الشرح الكبير ٤٥٦/٤

(٤) ينظر - الإنصاف للمرداوى ٣٠٣/٧

ب - وأما أهمية علم الفرائض فإنه يوضحه القرآن الكريم والسنة المطهرة وأقوال سلف هذه الأمة :-

أولا :- الفرائض فى القرآن الكريم :-

ورد فى القرآن آيات وضحت الحقوق الشرعية للورثة وما ذلك إلا لوجوب إعطاء كل نى حق حقه كما أمر عز وجل ، ومن هذا الآيات التى ذكرت نصا فى الموارىث ماأتى :-

الآية الأولى نص فيها على إرث الأصول والفروع وهى قوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِن كُن نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُن ثُلُثًا مِّمَّا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ (١) .

فهذا بيان إرث الفروع وقد ذكر إرث الأصول فى الجزء الثانى من الآية قال تعالى : ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَمْ يَكُن لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِمَّا بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَاتَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (٢) .

الآية الثانية فى إرث الزوجين والإخوة لأم وهى قوله تعالى : ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَمْ يَكُن لَّهُن وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُن وَلَدٌ فَلِكُمُ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيْنَ بِهَا أَوْ دِينٍ وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِن لَمْ يَكُن لَكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ (٣) ، هذا مايبين به الله تعالى مايتعلق بإرث الزوجين من هذه الآية الكريمه .

ثم ذكر بعد ذلك سبحانه إرث الاخ أو الإخوة من الام فقال تعالى : ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كِلَاةً أَوْ إِمْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ غَيْرِ مُضَارٍ وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ (٤) .

(١) سورة النساء الآية ١١

(٢) سورة النساء الآية ١١

(٣) سورة النساء الآية ١٢

(٤) سورة النساء الآية ١٢

الآية الثالثة : فى إرث الإخوة لغير أم أشقاء أو لأب قال تعالى : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ إِمْرَأٌ هَلِكٌ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أُخْتَيْنِ فَلَهُمَا النِّصْفَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ بَيْنَ اللَّهِ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (١) .

ومن هذه الآيات من الكتاب الكريم ومن يتتبع أقوال المفسرين فيها يرى أنهم بينوا أن الله جل شأنه تولى تقدير الفرائض ومازلك إلا لعظم شأنها ، فبين جل وعلا مالكل وارث من النصف والربع والثلث والثلثين والثلث والسدس وفصلها تفصيلا أكثر من غيرها من سائر الأحكام كالصلاة والزكاة والحج .

ولذلك تظهر أهمية تعلم علم الفرائض فى أمور منها أن الله تعالى تولى تقدير الفرائض بنفسه ولم يتركها لنبي مرسل ولا ملك مقرب ، وأنزل فيها آيات تتلى الى يوم القيامة .

وأن الله سمي هذه الفرائض حدود فقال تعالى : ﴿تلك حدود الله﴾ (٢) وأن الله تعالى وعد من أطاعه فى تنفيذها على الوجه المشروع جنات تجري من تحتها الأنهار فقال تعالى فى بيان ذلك : ﴿ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار﴾ (٣) .

وأن الله توعد من تعدى حدوده فيها بزياده أو نقصان أو حرمان من يستحقها وإعطاء من لم يستحقها - بالنار(٤) - وبالعذاب الاليم فقال تعالى : ﴿ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين﴾ (٥) .

ونظرا لكون أبواب الفرائض الآتية معقوده لبيان ذلك وسيأتى ، لذا نحيل القارئ إذا أراد الإستزاده من الإطلاع على معانى الآيات وسبب النزول الى كتب التفسير(٦) .

(١) سورة النساء الآية ١٧٦

(٢) سورة النساء الآية ١٣

(٣) الآية السابقة

(٤) ينظر - أيسر التفاسير للجزائرى ٣٦٨/١ ومابعدها وفقه المواريث للدكتور عبدالكريم اللاحم

١٢/١١/١

(٥) سورة النساء الآية ١٤

(٦) ينظر - تفسير الطبرى ٢٧٥/٢٧٤/٤ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٥٥/٥ ومابعدها وأحكام

القرآن للجصاص ٧٥/٢ ومابعدها

ج - وأما أهمية علم الفرائض في السنة فبينتها الأحاديث الآتية

- جاء في السنة المهطرة الحث على تعلم وتعليم الفرائض فقال عليه السلام «تعلموا الفرائض وعلموه الناس فإنه نصف العلم وهو أول علم ينسى وهو أول علم ينزع من أمتي» (١) .
- وقوله عليه السلام أيضا «الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر» (٢) .
- وقوله عليه السلام «العلم ثلاثة وماسوى ذلك فضل آية محكمة وسنة قائمة وفريضة عادلة» (٣) .
- وقوله عليه السلام «تعلموا القرآن وعلموه الناس وتعلموا العلم وعلموه الناس وتعلموا الفرائض وعلموه الناس فإن العلم سينقضي وتظهر الفتن حتى يختلف الإثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما» (٤) .

د - أهمية علم الفرائض عند السلف

- تتبين أهمية علم الفرائض عند السلف وعلماء المسلمين مما يلي :-
- ١ - قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - (تعلموا الفرائض واللحن والسنة كما تعلمون القرآن) (٥) .
 - ٢ - وقوله (تعلموا الفرائض فإنه من دينكم) (٦) .
 - ٣ - وقوله «إذا لهوتم فألهوا بالرمي وإذا تحدثتم فتحدثوا بالفرائض» (٧) .
 - ٤ - قول ابن مسعود - رضى الله عنه - (من تعلم القرآن فليتعلم الفرائض) (٨) .

(١) ينظر - سنن ابن ماجه كتاب الفرائض باب الحث على تعلم الفرائض ١٩٢٧/٩٠٨/٢ السنن الكبرى ٢٠٩/٦

(٢) ينظر - البخاري كتاب الفرائض ٢٢٨/٤ حديث ٦٧٣٥

(٣) ينظر - السنن الكبرى ٢٠٨/٦

(٤) ينظر - السنن الكبرى ٢٠٨/٦

(٥) ينظر - السنن الكبرى ٢٠٩/٦ مصنف ابن أبي شيبة ٢٣٦/١١

(٦) ينظر - السنن الكبرى ٢٠٩/٦ ومصنف ابن أبي شيبة ٢٣٤/١١

(٧) ينظر - السنن الكبرى ٢٠٩/٦

(٨) ينظر - مصنف ابن أبي شيبة ٢٢٣/١١ وسنن الدارمي ٣٤٢/٢

- ٥ - وقال عبدالله بن مسعود - رضى الله عنه - (تعلموا الفرائض والحج والطلاق فإنه من دينكم) (١) .
- ٦ - قول ابن عباس - رضى الله عنه - فى قوله تعالى : ﴿ألا تفعلوه﴾ (٢) أى ان لم تأخذوا الميراث بما أمركم الله به تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير (٣) .
- ٧ - وقول أبى موسى الأشعري - رضى الله عنه - (قيل الذى يقرأ القرآن ولا يحسن الفرائض كالبدن بلا رأس) (٤) وفى لفظ (كمثل الرأس لوجه له) (٥) .
- وأن هذه الآثار المروية عن الصحابة والموافقة للكتاب والسنة لخير دليل على تفهمهم - رضى الله عنهم - لكتاب الله وسنة رسوله والأمر بما جاء بالكتاب والسنة كما أمر الله عز وجل .

(١) ينظر - سنن الدارمى ٢/٣٤٤

(٢) سورة الأنفال الآية ٧٣

(٣) ينظر - فقه المواريث للدكتور عبدالكريم اللاحم ١/١٦

(٤) ينظر - مصنف ابن أبى شيبة ١١/٢٣٤

(٥) ينظر - سنن الدارمى ٢/٣٤١ وفقه المواريث للدكتور عبدالكريم اللاحم ١/١٦

المبحث الثالث الحكمة التشريعية في إختلاف مقادير المواريث

الواجب على المسلم أن يعتقد أن الله سبحانه وتعالى هو الحكيم العليم الذي يزن الأمور بميزان العدل وأنه هو الأعلم بما يصلح عباده وهم لا يعلمون .

فإذا فرض علينا أي نوع من العبادات يجب علينا الإمتثال والطاعة بناء على التصديق بكل ما شرع لنا وكلفنا به سواء علمنا الحكمة أم لم نعلمها ، لأنه جل وعلا هو صاحب الكمال ، وقد قال الله عز وجل : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي لِلرَّحْمَةِ الْكَرِيمَةِ بِقَوْلِهِ : ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ . فوجب على كل مسلم السمع والطاعة ، كيف وهو خطاب للقلوب لتشعر بأن قضاء الله للناس مع أنه الأصل الذي لا يحل لهم غيره فهو أيضا المصلحة المبينة لكمال العلم والحكمة (فإنه يحكم لأنه عليم وهم لا يعلمون والله يفرض لأنه حكيم وهم يتبعون الهوى) (١) .

وقد شرع الله المواريث وبينها بكتابه وبلغها رسوله الى أمته كما فهمها سلف هذه الأمة فهما دقيقا متمشيا مع نظام الحكيم الخبير الذي أعطى كل ذي حق حقه ، فكما قرر ملكية الإنسان للمال قرر إنتقاله لمستحقه بعد الموت الى الورثة الذين هم أولى بهذا الحق ، كما أن توزيع التركة بين الورثة لحيث فيه ولاشطط كما بين أيضا الحقوق المتعلقة بالتركة وترتيبها وشروط الإرث وأسبابه وموانعه وحظ كل وارث من التركة وبهذا تمت العدالة وأزيلت أسباب الظلم والفتنة .

وقد أثار بعض الناس تساؤل حول الحكمة في تفضيل الذكر على الأنثى في الميراث ، فالجواب أن هذا ممتنع فالحكيم العليم سوى بين الرجل والمرأة في أمور منها العبادات البدنية والحدود وجعلها على النصف منه في الدية والشهادة والميراث والعقيقة ، وهذا من كمال الشريعة الإسلامية ومن حكمها ولطفها .

حيث أن المصلحة في العبادات البدنية والمصلحة في العقوبات واحده بالنسبة للرجال والنساء وهم مشتركون فيها ولا فرق بينهم فيها ، وحاجة الصنفين إليها سواء ، ولا حكمة في التفريق بينهما في ذلك .

لكن التفريق جاء فى مواضع كالجمعة والجماعات فخص الرجال بالوجوب دون النساء ، لأن مخالطة النساء للرجال يؤدى الى مفسده ، وكذلك الجهاد فلا يخفى على سليم الفطرة الفارق بين الذكر والانثى .

وإذا تفهمنا ذلك بعد هذه الإشاره نرى أن التفرقه فى الميراث فى التفضيل فيه للرجل ظاهره عليه وذلك (لأن الذكر أحوج الى المال من الأنثى لأن الرجال قوامون على النساء ، والذكر أنفع للميت فى حياة من الأنثى وقد أشار الله سبحانه وتعالى الى ذلك بقوله بعد أن فرض الفرائض وفاوت بين مقاديرها : ﴿أبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَاتَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا﴾ وإذا كان الذكر أنفع من الأنثى وأحوج كان أحق بالتفضيل(١) .

وقول الله عز وجل : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من أموالهم﴾ .

أبلغ رد على من يقول على الله بغير علم لأن القائم على غيره والمنفق من ماله أولى بالتفضيل من المنفق عليه وهذا عين المعقول لأن من الحكمة إثارة اليد الذى يتحمل النقص والقوامة على من جعل ذلك له .

المبحث الرابع

المبادئ التي لا بد منها في علم الفرائض وأركانها وشروطها

لكل علم من العلوم مبادئ لا بد من فهمها ليعرف المراد منه ومطلابه التي يوجد فيها ، وقد تكلم العلماء في هذا الموضوع ونظمها بعضهم بقوله :-

إن مبادئ كل علم عشرة
الحد والموضوع ثم الثمرة
ونسبة وفضله والواضع
والإسم والإستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض إكتفى
ومن درى الجميع حاز الشرفا

- ومعنى ذلك في هذا الفن مايلي :-
- ١ - حده : أى تعريفه وقد سبق .
 - ٢ - موضوعه : التركات كما سيأتي .
 - ٣ - ثمرته : إيصال الحقوق الى أصحابها .
 - ٤ - نسبة الى غيره : أنه من العلوم الشرعية .
 - ٥ - فضله : بينته الأحاديث السابقة من الحث على تعلمه وتعليمه .
 - ٦ - واضعه : هو الله عز وجل .
 - ٧ - إسمه : علم الفرائض .
 - ٨ - إستمداده : من الكتاب والسنة والإجماع .
 - ٩ - حكمه : فرض كفاية إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقيين .
 - ١٠ - مسأله : ما يذكر في كل باب من أبوابه من تفصيل علم المواريث (١) .

(١) ينظر - عدة الباحث في إحكام التوارث لعبدالمعز ناصر الرشيد ص ٣ والتحقيقات الفرضية للفرزان ص ٩ وفقه المواريث للدكتور عبدالكريم اللاحم ٤/١ وما بعدها

الأركان : جمع ركن وهو جانب الشئ الأقوى ، وأركان الإرث ثلاثة :-

- ١ - وارث .
- ٢ - مورث .
- ٣ - حق موروث .

وشروطه ثلاثة أيضا :

ومعنى الشرط : لغة العلامة .
وإصطلاحا : ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته .

فالشرط الأول : تحقق موت المورث إما بمشاهدة أو بشهادة عدلين أو إلحاقه بالأموات حكما بالمفقود ، أو إلحاقه بالأموات تقديرا كالجنين إذا انفصل ميتا بسبب جنائية على أمه توجب الغرة وهي عبدا أو أمة تقدر بخمس من الإبل تكون لورثة الجنين .

والشرط الثانى : تحقق حياة الوارث بعد موت مورثه ولو لحظة .
والشرط الثالث : الجهة المقتضية للإرث من زوجيه أو ولاء أو قرابة ، وتعيين جهة القرابة من بنوة أو أبوة أو نحو ذلك والعلم بالدرجة التى إجتمع بها الميت والوارث(١) .

(١) ينظر - عدة الباحث لمبدالعزیز الرشید ٥،٤ .

* وقد ذكرت ذلك للفائدة لأنه لم يتعرض لها الخبىرى

القسم الثاني

الكتاب المحقق

كتاب التلخيص في الفرائض

تأليف

الشيخ أبي حكيم عبدالله بن إبراهيم الخبزي

ت ٤٧٦ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ اللَّهُمَّ رُقْنَا بِمَا يَرْضِيكَ وَيَسِّرْ عَلَيْنَا
 الْحُجَّةَ لَنَا أَهْلَ الْحَدِيثِ وَرَحْمَةً وَالصَّلَاةَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ إِنْ لَمْ يَأْتِ مَا
 الْقَدِيمُ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ مِنَ الْكُتُبِ الْكَثِيرَةِ وَأَنَّهَا مَا كَانَتْ مَخْتَصِرُهُ تَنْصِيرُ
 أَوْ مَسْوُوطٌ فِي غَايَةِ الْمُتَقَرُّبِ لِثَرْتِ الْأَصْنَفِ كَمَا بَا عْتَدِيهِ لِحَقَارِ الْأَلْمَاذِ
 مَعَ اسْتِنْفِ الْمَوَالِي وَتَرْكِيْبِ الْفُصُولِ مَعَ تَهْدِيْبِ الْأَصْوَلِ وَذَكَرَ أَقْوَالِ
 الصَّحَابَةِ وَالْعُلَمَاءِ وَأَيُّ مَذَاهِبِ الْمُخْتَلَفِينَ ذَكَرَ تَرْجِيْعَ الْمَسَائِدِ فِيهِ
 مَشْرُوعَةٌ وَسُرُوحَةٌ الْأَشَارَةُ فِي بَعْضِهَا إِلَى مَكْتَلَابِهَا وَأَيْضًا الشُّبُهَاتُ
 لِأَنَّ عَنْ كَتْمُونِ بْنِ لَيْقَلٍ بِذَكَرِ حُجَّتِهِ وَيَكْرَعُ عَلَيْهِ وَيَكُونُ رِيَاضَةً لِلْبُنْدِيِّ وَتَذَكُّرًا
 لِلشُّبُهَاتِ وَالسَّأَلِ حَسْبُ الْفَرْقِ وَتَسْرِيْلِ مَا عَزَمْتَ عَلَيْهِ وَتَوْفِيْرِ الْبَنْعِ بِهِ
 وَتَرْجِيْعِ نَجِيْبِ فَصَلِّ الْكُفْرَ وَتَوْبَةَ الْبَغْيِ مَعْرُوفٍ مِنْ دَارِ الْمَالِ
 مَقْدَمٍ عَلَى مَا يَرْتَقِي فِي الْجَهَنَّمَ وَيُنَوَّرِي مَا تَقَلُّقُ بِدِيْحَقِ أَدِيْمِي كَالرَّصَنِ
 وَبَيْعِ الرِّسَالَةِ وَالْعَبْدِ الْحَايِ وَعِيْنِ مَالِ الْبَايِعِ إِذَا مَا تَبَنَّى
 وَكَرْدَلِكُ وَرُوِي خَلَّاسٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُ جَعَلَ مِنَ الْمَلِكِ وَرَسِ
 طَانُوسٍ أَنْ كَانَ الْمَالُ قَلِيْلًا فَهُوَ مِنَ الْمَلِكِ وَإِنْ كَانَ كَثِيْرًا فَهُوَ رِيسُ الْمَالِ
 وَبَنَاتُ كَرْدِ مَالٍ لَهُ فَوُتِدَ دَفْوُهُ عَلَى سِرِّكَتٍ عَلَيْهِ نَفْسُهُ فِي حَيَاتِهِ فَإِنْ
 لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ مَالٌ فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ وَخِلَافُهُ فِي
 الْمِرَاةِ يَكْرَهُ رِيْحُ قَطَالِ الشَّعْبِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَتَمِيمُ بْنُ خَبَلٍ وَرُوِي
 فِي عَالِي أَنْ كَانَتْ مَوْسِمَةً وَعَلَى قَارِبَاتِهَا الْكَاتِ مَعْصِرَةٌ وَبَيْسَ عَلَى
 نَوْجَهَا شَيْءٌ وَقَالَ ابْنُ أَبِي صُرَيْنٍ مِنْ أَصْحَابِ الشَّانِعِيِّ وَقَالَ ابْنُ الْمَالِ

٣٥

٣٦

تذكرى آية وناسفني عليهما قتل بقول الاول ٥٥

وما تنفع الآداب والعلوم والحج وصاحبه عند الكلال يموت

كلمات لمن الحكيم ورهظه وكلهم تحت التراب خفوت

وتوالى علي سنون كثيرة تنصروا فيها علي هذه السيرة معاً اناسيه

من التشاغل بطلب المعاش والحركة فيما لا بد للانسان حتي هذه العلم

وغيره بعزل كما قال النجدي حين رأى البرق مثاقفا وهو يبد اعماديه

موتفا وقد جرد السيف لعنته مطلقا ٥٥

تألق البرق نجد يا قتلته له يا بها البرق اني عندك مشغول

ثم لما وجدت في وقتي اذنا مساعده من زمانى وانقضا من جاعه اصدايا

وخلايى ورعبتهم في ذلك وبعثني عليه علمت هذا المختصر انك كربو ما

سلف وعبر وليكون دستوراً لي ارجع اليه عند تدريس من يقرا

علي والله اسأل ان ينفعنا وجميع المسلمين ويعيننا علي ما نؤمله من

بعده بنيه وقد رتبتم الكتاب بحمد الله ومنه ٥٥

علقه لنفسه اقترب جاد الله تعالى الراجي عفو الله ورحمته

ابراهيم بن عبد العزيز بن ابي بكر حامد الله ومصلياً علي نبيه

وكان الفراع منه يوم الجمعة تاسع عشر من المحرم سنة خمس

وسبع مائة احسن الله خاتمتها بجزية المحرورسه تقع الله به

واجركاتبه ومن قرأه ودعاه ولو االديه بالمغفرة امين

والحمد لله رب العالمين وصل الله علي سيدنا محمد النبي الامي وعلي اله

وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

٥٥

من باب الزمان بعد السجود والاحزان وكلمات ادهم. صاحبها في هذا العلم وكثير وما ابداه
 عن جوهر الفين وان علم خصوصاً كاساس في ابي عبد الله الذي جمع الله الفقه عبرت و
 ما حصلته عنه مؤلفه وما كان عليه على من مسماه انكبين التي خلاصتها البقي على من مسماه
 ويهدى بها هذا الشأن والحكمه. لما كان من سائر الزمان له فاشكاه والفرع. وما اجمع عنك من
 كتب الفريض المدهمه والمجده. ولا ترضى له بلاد وما را حده طويله. وحم الله له بالنفاده عند
 لقب دار الخلافة سنة خمسين من ذي الحجة واربع مائه فذهبت مع هذه عيون تلك الكف وجارماً
 وهدت لها نفا وكارها حتى لم اظفر منها مع سنن الطنث والسبع لمن اثار عليها واهمب. الا بسبل
 بقدرية الفره وكالمطوره من البحر. لا سمي طيلاء. ولا مروى طيلاء فادنى ضدى اياه. وهلاك
 كيني وكنه انكاراً في هذا العلم وموراه. والطراحاله ونفورا. مع ضعف نيل. وقلة نشاط يدك
 حكمت وايماء اذا اعترفت المراسم من امرى. ولعلت اليه من خطوط مرمى وعدت كى اياه
 فقه حتى عليه اعلمه بقول الاول **سبح**

في ما نفع الآداب والعلوم والمجاهدات صاحبها عند الكمال يموت في
 في كتابات فقهاء الحكمه ودمعه. وكلهم تحت الغراب رعب

وتوالف عليه سون كين منصرفاً فيما على عهد النبي مع ما افاقه من السائل يطلب العائز الحركه
 مما لا يد للانساق منه حتى صرت من هذا العلم وعن بمقول كما قال الخزي حين كان اليريق الشيا
 وهو يباديه خفناه وقد حرد السيف لسهه مطلقاً **سبح**

في قال البروق بعد ما صلت له. يا با ابرو انى عنك مسول

ثم انى ما احدث. وروى هذا اذ من ساعدك وس زباني وانصا من تانته اصدعاني وخلصني ورسهم في
 ذلك وصرف عليه علمت هذا المحقق نذكره ما سلف ونبره وليكون في سوره اربع انه عند تدريس
 مرا على والده اسالك ان يصفنا جميع المشايخ ويبينا على ما اساه من بعد منه وقد ربه. وطوله وميسره.

في تم الكتاب المسمى بالخص للشيخ الامام العالم العلامة البحر الفهمه

في فهد دمه. وبعيد عنس ابي حكيم عبد الله بن ابراهيم الغبير

في الفرض بعد الله برحمته واسكبه بجوح حبه محمد واله ائمه

في في يوم الثلاثاء من جمادى الاول سنة ١٠٤٨ من الهجرة

في النبويه على صاحبها افضل الصلاه والسلام

في على يد السيد الميرزا محمد باقر بن السيد

في ان ابي سوره القدر محمد بن محمد بن

في ابي بكر بن طاهر بن الحسين

في كنهه ولزكته برزق حرمه

في في در خانه

في في دارخانه

في في دارخانه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[اللهم وفقنا لما يرضيك ويسر علينا] (١)

قال الشيخ الإمام الأجل أبو حكيم عبدالله بن إبراهيم الخبزي
الفرضى تغمده الله وإيانا برحمته (٢) .
الحمد لله أهل الحمد ومستحقه والصلاة على محمد نبيه خير خلقه
وعلى (٣) آله وصحبه .

إنى لما رأيت ما ألفه الناس فى علم الفرائض من الكتب الكثيره ،
وأنها إما كتاب مختصر فيه تقصير ، أو مبسوط فى غاية التطويل ، آثرت (٤)
أن أصنف كتابا أعتمد فيه إختصار الألفاظ مع إستيفاء المعانى ، وترتيب
الفصول ، مع تهذيب الأصول ، وأذكر أقوال الصحابه والتابعين ، وأبين
مذاهب المختلفين ، وأكثر تفريع المسائل فيه منثوره غير مشروحه ، إلا
إشاره (٥) فى بعضها الى نكت لابد منها ، [وإيضاحا لشبهه (٦) لاغنى عن
كشفها ، ليقل بذلك حجمه ، ويكثر علمه ، ويكون رياضة للمبتدى وتذكارا
للمنتهى ، والله أسأل حسن العون وتسهيل ما عزمت عليه ، وتوفير
النفع به ، إنه سميع مجيب .

(١) مابين المعكوفتين من ، أ : ويظهر أنها من تعبير الناسخ

(٢) مابين المعكوفتين من ، ب : ويظهر أنها من تعبير الناسخ

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، ب : اخترت

(٥) فى ، ب : وأشير

(٦) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : وأوضح شبهاً

فصل (١)

الكفن (٢) [ومؤنه الدفن بالمعروف (٣) من رأس المال ، مقدم على سائر (٤) الحقوق فى قول الجمهور (٥) سوى ماتعلق به حق آدمى كالرهن ، والبيع ، والمكاتب ، والعبد الجانى ، وعين مال البايع إذا مات مفلسا ونحو ذلك .

وروى خلاص (٦) عن على - رضى الله عنه - أنه جعله من الثلث .
وعن طاووس (٧) إن كان المال قليلا فهو من الثلث ، وإن كان كثيرا فمن (٨) رأس المال .
ومن مات ولأمال له ، فمؤنة دفنه على من كانت عليه نفقته فى حال حياته ، فإن لم يكن ففى (٩) بيت المال ، فإن لم يكن بيت مال فعلى المسلمين .

(١) واحد الفصول ، وهو لفه القطع ، والبين بين الشيعيين .
وإصطلاحا : الكلام المترجم له المقصود قطعه عما قبله ، وهو هنا فى بيان الحقوق المتعلقة بالتركة وهى أربعة («١» مؤنة التجهيز «٢» الديون سواء كانت متعلقة بعين التركة ، أو مطلقه وسواء كانت لله أو لأدمى «٣» الوصايا «٤» حق الورثة) . أنظر - لسان العرب ٥٢١/١١ مختار الصحاح للرازى ٥٠٥ والعذب الفانض ٢٠/١

(٢) هو : ما يستر به الميت
(٣) أى أن تكاليف الدفن من غسل ، وحفر قبر ، وكفن تكون حسب المتعارف عليه ، دون إسراف أو تقتير

(٤) لم ترد فى ، ب
(٥) ينظر - حاشية بن عابدين ٧٥٩/٦ وحاشية الباجورى ٤٧ وحاشية الدسوقي ٤٥٧/٤ والعذب الفانض ١٥-١٣/١ وروضة الطالبين ٣/٦ ومغنى المحتاج ٣/٣ والتحقيقات المرضيه فى المباحث الفرضيه للفوزان ٢٤-٢٧ - وأما عند الامام احمد بن حنبل ، فمؤن التجهيز مقدمه على سائر الحقوق . ينظر - العذب الفانض ١٤، ١٣ / ١

(٦) خلاص بن عمرو الهجرى البصرى : روى عن على وعمار بن ياسر وعائشه وأبى هريره وغيرهم ، مات قبل المائة ، قال فيه الكثير أنه لم ير ويسمع من على أو ابن عباس ، وإن كان قرأ أو كتب عنهم وقد شكك فيه بعض أهل العلم ، وقال البعض أنه ثقة . ينظر - تهذيب التهذيب ١٧٦/٣ وطبقات بن سعد ١٤٩/٧

(٧) طاووس بن كيسان -أبو عبدالرحمن - الحميرى الجندى كان من التابعين وأجل علماء عصره وأعلمهم بالحلال والحرام ، قيل أنه ولى صنعاء والجند ، سمع زيد بن ثابت وعائشه وأبى هريره ، مات بمكة قبل الترويه عند قدمه من اليمن للحج سنة ١٠٦ هـ . ينظر - وفيات الاعيان ٥٠٩/٢ وطبقات بن سعد ٨/٥ وتهذيب التهذيب ٥٣٧/٥ والشيرازى ٧٣

(٨) فى ، ب : فهو من

(٩) فى ، ب : فمن

وإختلف في المرأة إذا كان لها زوج فقال : الشعبي(١) ومحمد بن الحسن(٢) واحمد بن حنبل - رحمهم الله : هو في مالها إن كانت مؤسره وعلى أقاربها إن كانت معسره ، وليس على زوجها(٣) شيء(٤) ، وقاله ابن أبي هريره(٥) من أصحاب الشافعي - رحمهم الله .
وقال ابن الماجشون(٦) وأبي يوسف - رحمهما الله : هو على زوجها بكل حال(٧) وقاله المروزي(٨) من أصحاب الشافعي - رحمهما الله .

(١) هو عامر بن شرحبيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري - أبو عمرو - ولد بالكوفه سنة ١٩ هـ من التابعين الفقهاء الحفظه وثقات رجال الحديث ، كان نديم عبدالملك بن مروان ، توفي بالكوفه سنة ١٠٣ هـ . ينظر - الشيرازي ٨١ وفيات الأعيان ١٢/٣ وطبقات بن سعد ٢٤٦/٦ وتهذيب التهذيب ٦٥/٥

(٢) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الفقيه الحنفي - أبو عبدالله - أصله من قرية حريستا بدمشق ، قدم أبوه من الشام ، وأقام بواسط بالعراق ، ولد محمد فيها سنة ١٢٥ هـ ونشأ بالكوفه ، حضر مجلس أبي حنيفة ، وتلقه على أبي يوسف ، صنف الكتب الكثيره النادره ، منها الجامع الكبير والجامع الصغير وغيرهما ، مات بالري سنة ١٨٩ هـ . ينظر - وفيات الأعيان ١٨٤/٤ والشيرازي ١٢٥ وطبقات بن سعد ١٣٤/٩
٣ في ، ب : الزوج منه

(٤) ينظر - العتب الفاضل ١٤/٢
(٥) الحسن بن الحسين بن أبي هريره - أبو علي - الفقيه الشافعي ، أخذ الفقه عن أبي العباس وأبي اسحاق المروزي ، شرح مختصر المزني ، إنتهت إليه إمامه العراقيين ، توفي في رجب سنة ٣٤٥ هـ . ينظر - وفيات الأعيان ٧٥/٢ وطبقات السبكي ٢٥٦/٣

(٦) عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمى الماجشون - أبو عبدالله - من التابعين مات ببغداد سنة ١٦٠ هـ ودفن في مقابر قريش . ينظر - الشيرازي ٦٧ وطبقات ابن سعد ٣٢٣/٧ وفيات الأعيان ٣٧٧/٦

(٧) ينظر - العتب الفاضل ١٤/٢ ومغني المحتاج ٢/٣
(٨) محمد بن نصر المروزي - أبو عبدالله - ولد ببغداد ، ونشأ بنيسابور ، واستوطن سمرقند ولد سنة ٢٠٢ هـ صنف كتب كثيره ضمنها الآثار والفقه ، وكان من أعلم الناس بإختلاف الصحابه ومن بعدهم في الأحكام ، وصنف كتابا في ما خالف أبو حنيفة على وعبدالله بن مسعود ، من كتبه "القسامه" مات سنة ٢٩٤ هـ . ينظر - الشيرازي ١٠٦ وتهذيب التهذيب ٤٨٩/٩ وطبقات السبكي ٢٤٦/٢

وقال مالك : هو فى مالها إن كانت مؤسره ، وعلى زوجها إن كانت معسره^(١) ، ثم يقضى بعد ذلك دينه .
 فإن إستغرق الدين المال فلاوصيه ولاميراث ، وإن زادت الديون على التركة اقتسموها بالحصص ، فإن ظهر بعد ذلك غرماء آخرون شاركوا الأولين .
 فإن بقى من المال بعد قضاء الدين شىء ، كانت الوصيه فى ثلثه ، ومازاد عن الثلث موقوف على إجازة الورثه ، فإن أجازوا وإلا اقتسموا الثلث على قدر وصاياهم .
 ومالزمه من حقوق الله تعالى ، كالزكاه ، والحج ، والكفاره ، فهى كالديون عند الشافعى^(٢) ، وقال مالك^(٣) وأهل العراق ، إن أوصى بها أخرجت من الثلث ، وإن لم يوص سقطت بموته^(٤) .

(١) العذب الفائض ١٤/١

(٢) ينظر - مغنى المحتاج ٤/٣

(٣) مالك بن أنس بن مالك الأصبحى - أبو عبدالله - إمام دار الهجرة ولد سنه ٩٥هـ أخذ العلم عن ربيعه ، ثم أفتى معه عند السلطان . تفقه على يديه كثير من الأئمه وأصحاب المذاهب ، منهم الشافعى وابن القاسم وابن وهب وغيرهم مات سنه ١٧٩هـ وهو ابن تسعين سنه . ينظر - أعلام النبلاء ٤٨/٨ وفيات الأعيان ١٣٥/٤ وتهذيب التهذيب ٥/١٠

(٤) ينظر - القوانين الفقيهه لابن جزى ٢٥٣

فصل

(أسباب التوارث)^(١) ثلاثة :-

رحم ، ونكاح ، وولاء ، فالرحم القرابه ، والنكاح عقد الزوجيه وإن عرى
عن الوطاء ، والولاء عتق^(٢) السيد عبده [أو أمته]^(٣) الموجود^(٤) .
والموانع من الميراث ثلاثة :-

رق الوارث ، [وقتل المورث]^(٥) عمدا بغير حق ، وكفر أحدهما ،
وكذلك المدبر ، وأم الولد ، والمعتق بصفه أو الى أجل لا يرثون ، وإن كان
عتقهم متحقق الوجود فى ثانى الحال ، وأما المكاتب ، ومن بعضه حر ،
والقاتل خطأ ، فقد اختلف العلماء فى ميراثهم ، وسنذكر ذلك فى موضعه
[إن شاء الله تعالى]^(٦) .

(١) الأسباب : جمع سبب وهو لغه مايتوصل به الى غيره .

وإصطلاحا : مايلزم من وجوده الوجود ، ومن عدمه العدم لذاته ، فقول : يلزم من وجوده
الوجود خرج الشرط ، فإنه لايلزم من وجوده وجود ولاعدم ، وخرج بقول من عدمه العدم المانع
، فإنه يلزم من وجوده العدم ، ولايلزم من عدمه وجود ولاعدم ، وقول : لذاته إحتراز من فقدان
الشروط ووجود المانع ، فإنه لايلزم من وجوده الوجود ، لكن لاذاته بل لأمر خارج عنه وهو
إنتفاء الشرط أو وجود المانع . ينظر - العذب الفائض ١٨/١ وهذه الأسباب مجمع عليها ،
وأما المختلف فيها فهى ، الإسلام ، المولاة والمعاقده ، إسلامه على يديه ، الإلتقاط ، ولها
أبواب ذكرها المؤلف لاحقا . ينظر - التحقيقات المرضيه فى المباحث الفرضيه للفوزان ٣١

(٢) فى ، ب : إعتاق

(٣) مايبين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) لم ترد فى ، ب

(٥) مايبين المعكوفتين ورد فى ، ب : وقتله مورثه

(٦) مايبين المعكوفتين زياده من ، ب

روى عن علي (١) وابن مسعود - رضى الله عنهما - فى الرجل يموت ووارثه مملوك قالاً : يشتري من ماله ، ويعتق ويورث ما بقى ، وعن الحسن (٢) واسحاق (٣) نحوه .

ومن لا يرث ممن سمينا لا يحجب إلا فى قول ابن مسعود (٤) ، فإنه حجب بهما الزوجين والأم خاصة ، وفى حجب غيرهم عنه خلاف سنذكره فى باب [أن شاء الله تعالى] (٥) .

(١) على بن أبى طالب - أبا الحسن - وأسم أبى طالب عبد مناف بن عبدالمطلب بن هاشم ابن عم رسول الله ﷺ - قتل ليلة الجمعة لسبع عشرة ليلة مضت من شهر رمضان سنة ٤٠ هـ وهو ابن ٥٨ سنة . ينظر - الشيرازى ٤١ والمعارف ٢٠٣ وحلية الأولياء ٦١/١ وطبقات ابن سعد ١٢/٦

(٢) الحسن بن أبى الحسن يسار البصرى - أبو سعيد - ولد بالمدينة المنورة من سنتين بقيتا فى خلافه عمر بن الخطاب ، نشأ بوادى القرى ، وكان فصيحاً قيل أن أم سلمة زوج النبي ﷺ أرضعته من ثديها عندما كانت أمه غائبة ، سمع عثمان بن عفان وهوابن أربعة عشر عاماً ، وروى عنه ، كان من أعلام زمانه علماً وعملاً ، مات فى رجب سنة ١١٠ هـ . ينظر - طبقات ابن سعد ١٥٦/٧ والشيرازى ٨٧ وتهذيب التهذيب ٢٦٣/٢

(٣) اسحاق بن ابراهيم بن مخلد المرزى المعروف بابن راهويه - أبو يعقوب - جمع بين الفقه والحديث والورع ، ولد سنة ١٦١ هـ سكن نيسابور ، ومات سنة ٢٣٨ هـ . ينظر - أعلام النبلاء ٣٥٨/١١ والشيرازى ٩٤ وفيات الأعيان ١٩٩/١ والسبكي ٨٢/٢ تهذيب التهذيب ٢١٦/١

(٤) عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلى - أبو عبد الرحمن - أسلم بمكة قديماً ، وهاجر الهجرتين شهد بدرًا والمشاهد كلها ، مات بالمدينة المنورة سنة ٣٢ هـ . ينظر - الشيرازى ٤٣ وتهذيب التهذيب ٢٨/٦ وطبقات ابن سعد ١٥٠/٣

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ب .

فصل

والمجمع على توريثهم من الذكور عشرة (١) :-

الابن ، وابنه وإن سفل ، والأب وأبوه وإن علا ، والأخ من كل جهة ،
وابن الأخ إلا من الأم ، والعم إلا من الأم ، وابن العم كذلك ، والزوج ،
ومولى النعمة .

ومن الإناث سبع (٢) :-

البنات ، وبنات الابن وإن نزلت درجة أبيها ، والأخت من كل جهة ،
والأم ، والجد من الجهتين ، والزوجة ، ومولاة النعمة .

وميراثهم بشيئين ، بالفرض ، والتعصيب ، فالذكور كلهم عصبه إلا
الزوجة ، والأخ من الأم والأب ، والجد مع الابن وابن الابن . والإناث
كلهن نوات فرض إذا انفردن عن اخواتهن ، إلا المولاة المعتقة ، وإلا
الاخوات مع البنات ، وإلا (٣) من يعصبها أخوها .

ومعنى الفرض (٤) أن يرث الشخص جزءا من المال لا يتعداه .

ومعنى التعصيب (٥) أن يرث الشخص جميع المال إذا انفرد ، أو
مابقى منه بعد الفروض ، وإن استغرقت الفروض المال سقط من له
التعصيب .

(١) هذا في عدم البسط . وفي البسط «التوسع» خمسة عشر - «١» الابن «٢» ابن الابن «٣» الاب
«٤» الجد «٥» الأخ الشقيق «٦» الأخ لأب «٧» الأخ لأم «٨» ابن الأخ الشقيق وإن نزل «٩» ابن الأخ
لأب وإن نزل «١٠» العم الشقيق «١١» العم لأب «١٢» ابن العم الشقيق وإن نزل «١٣» ابن العم
للأب وإن نزل «١٤» الزوج «١٥» ذو الولاء . ينظر - العذب الفاضل ٤٢/٨

(٢) هذا مع عدم البسط ، وفي البسط «التوسع» عشرة - «١» البنات «٢» بنت الابن وإن سفل أبوها
بمحض الذكور «٣» الأم «٤» الجدة من قبل الأم وإن علت بمحض الإناث «٥» الجدة أم لأب وإن
علت بمحض الإناث «٦» أخت شقيقه «٧» أخت لأب «٨» أخت لأم فقط «٩» الزوجة «١٠» المعتقة
صاحبة الولاء . ينظر - العذب الفاضل ٤٤/٨

(٣) لم ترد في ب .

(٤) الفرض لفه يطلق على معان كثيرة : منهل الحز في الشيء والقطع ، والفرض أيضا مأوجه الله
تعالى ، سمي بذلك لأن له معالما وحدودا . ينظر - مختار الصحاح ٤٩٨ ولسان العرب ٢٠٥/٧
وأما في اصطلاح الفرضيين فقد ذكره المؤلف

(٥) التعصيب مصدر عصب يعصب تعصيبا فهو عاصب ، وتجمع العصبه على عصبات ، ويسمى
بالعصب الواحد وغيره ، مذكرا كان أو مؤنثا ، وعصبة الرجل بنوه وقرباته لأبيه ، سموا بذلك
لأنهم عصبوا به أى أحاطوا به . ينظر - ترتيب القاموس ٢٣٦/٤ والعذب الفاضل ٧٤/٨ وأما
التعصيب في تعريف الفرضيين فقد ذكره المؤلف

ومن لا يسقط منهم بحال خمسة (١) :-

• الزوجات ، والأبوان ، وولد الصلب .

والمختلف في توريثهم عشرة أصناف :-

ولد البنات ، وولد الأخوات ، وبنات الإخوه ، وبنات الأعمام ، والعم من الأم ، والعمات ، والأخوال ، والخالات ، والجد أبو الأم ، وبنو الإخوه من الأم .

فهؤلاء ومن أدلى بهم ، يسمون ذوى الأرحام ، ولم يورثهم أهل الحجاز (٢) والشام وأبو ثور (٣) وداود (٤) ، وورثهم أهل العراق إذا لم يكن ذو فرض ولا عصبه ، على ما تذكره في باب من الإختلاف فيه ، وبه يفتى أكثر أصحابنا (٥) اليوم لعدم بيت المال .

(١) زياده من . ب

(٢) ينظر - الكافي لابن عبد البر ٥٦١

(٣) ابراهيم بن خالد أبو ثور - أبو عبدالله - مفتى العراق الامام الحافظ الحجة المجتهد الفقيه ولد سنة ١٧٠هـ سمع من سفيان بن عيينه ووكيع بن الجراح وآخرين من طبقتهم ، حدث عنه أبو داود وابن ماجه وآخرين . صنف الكتب وفرغ على السنن وذب عنها . مات في صفر سنة ٢٤٠هـ ببغداد ودفن بمقبره باب الكناس . ينظر - أعلام النبلاء ٧٢/١٢ والشيرازي ١٠١ وفيات الاعيان ٢٦/١ وتهذيب التهذيب ١١٨/١

(٤) داود بن نصر الطائي الكوفي - أبو سليمان - من أصحاب أبي حنيفة . شغل نفسه بدراسة العلم والفقه ، ثم إختار العزلة وأثر الإنفراد والخلوه ، فلزم العباده وإجتهد فيها الى آخر عمره مات سنة ١٦٠هـ . ينظر - أعلام النبلاء ٤٤٢/٧ وفيات الاعيان ٢٥٩/٢ وحلية الأولياء ٣٣٥/٧ وتهذيب التهذيب ٢٠٣/٣ الشيرازي ١٣٥

(٥) ينظر - الحاوي ٧٣/٨ ومغنى المحتاج ٥/٣

باب معرفه الفروض ومستحقيها

وهى ستة (١) : - النصف ، والرابع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ،
والسدس .

فالنصف فرض خمسة :-

البنث إذا إنفردت (٢) ، وبنث الابن مع عدم البنث (٣) ، والأخت من
الأبوين إذا إنفردت (٤) ، والأخت من الأب (٥) مع عدم الأخت من الأبوين ،
وللزوج مع عدم الولد .

والرابع :-

للزوج مع الولد ، وللزوجه أو الزوجات مع عدم الولد .

والثلث :-

فرض الزوجه أو الزوجات إذا كان للميت ولد أو ولد ابن الولد (٦) .

والثلثان فرض أربعة (٧) :-

كل إثنين فصاعدا من البنات وبنات الابن ، والأخوات من الأبوين ،
والأخوات من الأب .

(١) هذا ماثبت بالكتاب والسنة ، وقد ثبت بالإجماع ثلث الباقي في مسألتين وهما : زوج وأم وأب ،
زوجه وأم وأب ، وذلك بعد نصيب الزوج أو الزوجه ، كما ذهب بعض العلماء بفرض الثلث أو
ثلث الباقي للجد في باب الجد والإخوه - ينظر - المغنى لابن قدامة ٣٠٩/٦ والعذب الفاضل
٤٨/١

(٢) أى ترث البنث النصف ، بشرطين أحدهما : عدم المعصب وهو أخوها ، ثانيهما : عدم المشارك
وهو أختها

(٣) أى ترث بنت الابن النصف بثلاثة شروط الاول : عدم الفرع الوارث الذى هو أعلى منها ، الثانى
عدم المعصب ، الثالث : عدم المشارك

(٤) الأخت من الأبوين ترث النصف بأربعة شروط ، عدم الأصل الوارث ، وعدم الفرع الوارث ، وعدم
المعصب لها ، وعدم المشارك

(٥) والأخت لأب ترث النصف بخمسة شروط المذكوره فى الشقيقه وعدم الأشقاء والشقائق

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ب : لهن مع الولد

(٧) للبنات بشرطين ، أن يكن إثنتين فصاعدا ، وعدم وجود المعصب لهن وهو أخوهن ، كما أنه
لبنات الابن ، إذا كن إثنتين فصاعدا ، وعدم الفرع الذى أعلا منهن ، وعدم المعصب لهن .
ويفرض أيضا للأخوات الشقائق بأربعة شروط ، عدم الأصل الوارث ، وعدم الفرع الوارث ،
وعدم المعصب ، وإن يكن إثنتين فصاعدا . كما يفرض الثلثان للأخوات لأب بخمسة شروط ،
عدم الأصل الوارث ، وعدم الفرع الوارث ، وعدم الأشقاء والشقائق ، وعدم المعصب ، وإن يكن
إثنتين فصاعدا . ينظر - التحقيقات المرضيه فى المباحث الفرضيه للفوزان ٧٤

والثالث :-

لكل إثنين فصاعداً من ولد الأم ، ذكرهم وأنتاهم فيه سواء ، وللأم مع عدم الولد ، وعدم الإثنين فصاعداً من الإخوة والأخوات ، وفرض لها الجمهور (١) في مسألتين ، وهما زوج وأبوان ، وزوجه وأبوان : ثلث الباقي بعد فرض الزوجين .

والسدس فرض لسببه :-

لكل واحد من الأبوين مع الولد [وولد الابن (٢) ، وهو للأم مع الإثنين فصاعداً من الإخوة والأخوات ، وللجد مع الولد ، وللجده أو الجدات ، ولبنت الابن أو بنات الابن مع البنت تكمله الثلثين ، وللأخت أو الأخوات من الأب مع الأخت من الأبوين تكمله الثلثين ، وللأخ أو الأخت من الأم .

مسائل ذلك :-مسائل النصف :-

بنت وابن ابن ، للبنت النصف ، والباقي لابن الابن . بنت وأخ لأب وأم . [بنت وابن عم (٣) . بنت ابن ابن وابن أخ لأب وأم . بنت ابن وابن عم (٤) . أخت لأب وأم وعم (٥) . أخت لأب وابن أخ لأب وأم . زوج وأخت لأب وأم ، للزوج النصف ، وللأخت النصف . زوج وأخت لأب كذلك ، وهاتان المسألتان يسميان اليتيمتين ، لأنه ليس في الفرائض شخصان يرثان المال بفرضين متساويين غيرهما (٦) .

مسائل الربع :-

زوج وابن ، للزوج الربع ، والباقي للابن . زوج وبنت وعم . زوج وبنت وابن وأخ . زوجه وثلاثة إخوة لأب . زوجتان وابن عم . ثلاث زوجات وابن أخ . أربع زوجات وأخت لأب وأم وأخ لأب . زوجه وأخت لأب وابن عم .

مسائل الثمن :-

زوجه وابن . زوجتان وابن ابن . ثلاث زوجات وبنت وأخ . أربع زوجات وبنت وابن وعم .

(١) ينظر - العذب الفاضل ٤٩/٣ وروضة الطالبين ٩/٦ ومغنى المحتاج ١٠/٣ والكافي ٥٦٢

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : بنت ابن وعم

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) في ، ب : وابن عم

(٦) في ، ب : سواهما

مسائل الثلثين :-

بنتان وعم ، لهم الثلثان ، والباقي للعم . ثلاث بنات وأخ . أربع بنات
ابن ومولى . خمس بنات ابن وابن ابن .
أختان لأب وأم وأخ لأب . ثلاث أخوات لأب وابن أخ لأب وأم . زوج
وابنتان وعم . زوجة وعشر أخوات لأب وابن عم . زوجتان وثلاث بنات
ابن وأخ .

مسائل الثلث :-

أخوان لأم وأخ لأب وأم ، لولد الأم الثلث ، وللأخ الباقي . أخ وأخت
لأم وعم . ثلاث أخوات لأم وأختان لأب وأم ، لولد الأم الثلث ، وللأختين
الثلثان . خمس أخوات لأم وعشر أخوات لأب .
زوج وأخوان وأختان لأم وعم(١) . أخت لأب وأم وأخوان وأخت لأم
وأخ لأب . زوجة وأخوان وثلاث أخوات لأم وابن أخ لأب وأم . أبوان ،
للأم الثلث وللأب الباقي . وأم وجد كذلك . أم وأخ لأب وأم أو لأب .
زوج وأم وأخ لأب . أم وعم . أم وابن عم .
زوج وأبوان ، للأم ثلث الباقي وهو السدس . زوجة وأبوان ، للأم
ثلث الباقي وهو الربع . زوج وأم وجد . للأم الثلث كاملاً . زوج وأم
وثلاثة بنى إخوة لأب وأم ، للأم الثلث كاملاً(٢) .

مسائل السدس :-

أبوان وابن ، للأبوين السدسان . أم وجد وابن ابن . أبوان
وابنتان ، السدسان ، والثلثان . أم وجد وابنتا ابن . جده وابن . خمس
جدات وابن ابن . بنت وبنت ابن وعم [للبنات النصف(٣)] ولبنت الابن
السدس تكمله الثلثين . [ثلاث بنات ابن وأخ(٤)] أخت لأب وأم وأخت
لأب وعم . أم وثلاث أخوات متفرقات ، للأم السدس ، وللأخت للأبوين
النصف ، وللأخت للأب السدس تكمله الثلثين . جدتان وأخت لأب وأم
وخمس أخوات لأب وعم . ثلاث أخوات متفرقات وأخ لأم ، له وللأخت
الثلث . أخ لأم وأخ لأب وأم . أخت لأم وعم .

(١) في ، ب : وابن عم

(٢) زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : بنت وثلاث بنات ابن وأخ

فصل

الأصول (١) التي تخرج منها هذه الفروض سبعة : أربعة لاتعول (٢) ، وثلاثة تعول ، النصف وحده من (٣) اثنين ، والثلث والثلثان من ثلاثة ، الربع وحده أو مع النصف من أربعة ، والثلث وحده أو مع النصف من ثمانية ، فهذه التي لاتعول .

والسدس أو النصف مع الثلث أو الثلثين من ستة ، وتعول الى تمام العشرة ، وإذا كان مع الربع سدس أو ثلث أو ثلثان ، فأصلها من اثني عشر ، وتعول على الافراد الى ثلاثة عشر ، وخمسة عشر ، وسبعة عشر . وإذا كان مع الثلث سدس أو ثلثان فأصلها من أربعة وعشرين ، وتعول الى سبعة وعشرين وقد تعول على قول ابن مسعود - رضى الله عنه - الى أحد وثلاثين (٤) ، وسنبين ذلك فى باب الاختلاف .

مسائل ذلك :-

أصل إثنين :-

زوج وأخ ، للزوج النصف ، وللأخ الباقي ، أصلها من إثنين ، للزوج سهم ، وللأخ سهم (٥)

(١) الأصول جمع أصل : وهو فى اللغة ما يبنى عليه غيره ، وفى الاصطلاح : إستخراج أقل عدد يخرج منه فرض المسألة ، وفروضها بدون باقى . ينظر - لسان العرب ١٦/١١ والعذب الفائض ١٥٨/١

(٢) العول لغة : يطلق على معان كثيرة منها الميل ، سواء كان بالحكم أو الزيادة أو النقص ، وفى الفرائض خص بالزيادة قال : الجوهري والعول عول الفريضة ، وهو أن تزيد سهامها فيدخل النقصان على أهل الفرائض . ينظر : لسان العرب ١١/٤٨٤

* والأصول التي تعول ثلاثة ، وهى أصل ستة تعول الى أربع مرات وترا وشفعا ، وأصل اثنا عشر يعول ثلاث مرات وترا ، وأصل أربعة وعشرين يعول مره واحده بثمنه

(٣) فى ، ب : بين

(٤) ينظر - العذب الفائض ١٧١/١

(٥)

٢		
١	زوج	٢/١
١	أخ ش	ب

بنت وابن عم ، [أخت لآب وأم أو لآب وعم (١)] ، بنت ابن وأخ ، زوج
وأخت لآب وأم أو لآب ، أخت لآب وابن أخ ،
أصل ثلاثة :-

[أم وأخ ، أصلها من ثلاثة ، للآم سهم ، وللآخ سهمان (٢)] ، أم وعم ،
[أخوان لآم وابن عم (٣)] ، بنتان وعم ، أختان لآب وأم وابن أخ ، ثلاث
أخوات لآب وابن أخ لآب ، خمس أخوات لآب وأم وأختان لآم ، الثلثان
والثلث من ثلاثة ، سهمان لهن ، وسهم لهما ،
أصل أربعة :-

[زوج وابن ، هي من أربعة ، للزوج سهم ، وللابن ثلاثة (٤)] ، زوج
وثلاثة بنى ابن ، زوج وبنت وابن ابن ، للزوج سهم ، وللبنات سهمان ، ولابن
الابن سهم ، وزوجه وثلاثة إخوه لآب .

(١)

٢		
١	أخت ش	٢/١
١	عم	ب

(٢)

٣		
١	أم	٣/١
٢	أخ	ب

(٣)

٣		
١	أخوان لآم	٣/١
٢	ابن عم	ب

(٤)

٤		
١	زوج	٢/١
٣	ابن	ب

[زوجه وأخت لأب وأم وابن عم (أ) • زوجتان وأخت لأب ومولى •

أصل ثمانية :-

[زوجه وابن ، للزوجه سهم ، وللابن سبعة أسهم (٢) • [زوجتان وبنت

ابن وعم (٣) • ثلاث زوجات وابن ابن • أربع زوجات وبنت ابن وأخ •

أصل ستة :-

[أم وابن (٤) • جده وابن ابن • جدتان وأخ • أبوان وابن ، للأبوين

السدسان سهمان ، وللابن أربعة أسهم • جد وجده وابن ابن • زوج وأم

وعم • زوج وأم وأختان لأم •

(١)

٤		
١	زوجه	٤/١
٢	أخت ش	٢/١
١	ابن عم	ب

(٢)

٨		
١	زوجه	٨/١
٧	ابن	ب

(٣)

٨		
١	زوجتان	٨/١
٤	بنت ابن	٢/١
٣	عم	ب

(٤)

٦		
١	أم	٦/١
٥	ابن	ب

لزوج وجدتان وأخوان لأب وأم (١) . أخت لأب وأم وأختان لأب وعم ،
للأختين سهم ، ولعم سهمان ، وللأخت للأبوين ثلاثة أسهم . [أخت لأب وأم
وأخت لأب وعم (٢)] .

أم وثلاث أخوات مفترقات . أم وأخوان من أم وأخت من أب . أم
وأخت لأم وأخت لأب وعم . بنت وبنت ابن وعم . أبوان وأربع بنات . جد
وجده وبنت وبنت ابن . أم وجد وأربع بنات ابن . زوج وأخوان لأم وعم .
جده وابنتان وعم . أم وأربع أخوات لأب وابن أخ .

العول الى سبعة :-

زوج وأختان لأب وأم ، للزوج النصف ، وللأختين الثلثان ، أصلها من
سته وتعول الى سبعة ، للزوج ثلاثة أسهم ، وللأختين أربعة .

[زوج وجده وأخت لأب (٣) . زوج وأخ لأم وأخت لأب وأم . زوج
وأخت لأب وأم وأخت لأب . أم وأخوان لأم وأختان لأب .] جده وأخ
وأخت لأم وأخت لأب وأم وأختان لأب (٤) .

(١)

٦		
٣	زوج	٢/١
١	جدتان	٦/١
٢	أخوان ش	ب

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب : وقسمت نفس التقسيم للمسألة السابقه ، حيث للعم سهمان ،
ولالأخت لأب سهم ، وللأخت الشقيقه ثلاث أسهم

(٣)

٧ < - ٦		
٣	زوج	٢/١
١	جده	٦/١
٣	أخت لأب	٢/١

(٤)

٧ < - ٦		
١	جده	٦/١
٢	أخ لأم ، أخت لأم	٣/١
٣	أخت ش	٢/١
١	أختان لأب	٦/١

العول الى ثمانية :-

ازوج وأم وأخت لأب ، للزوج النصف ، وللأم الثلث ، وللأخت النصف ، أصلها من ستة وتعول الى ثمانية ، للزوج ثلاثة ، وللأم سهمان ، وللأخت ثلاثة (١) . [زوج وأم وأختان لأب (٢)] .

زوج وثلاث أخوات مفترقات . زوج وجده وأخت لام وأخت لأب . زوج وأم وأخت لأب وأم وأخت لأب . زوج وأخت لأب وأختان لأب وأخ لام . زوج وجده وأختان لأب وأم .

العول الى تسعة :-

[زوج وأم وثلاث أخوات مفترقات ، وتسمى الغراء ، للزوج النصف ثلاثة ، وللأم سهم ، وللأخت للأم سهم ، وللأخت للأب والام النصف ثلاثة ، وللأخت للأب سهم (٣)] . زوج وأختان (٤) لام وأختان لأب .

(١)

٨ <- ٦		
٣	زوج	٢/١
٢	أم	٣/١
٣	أخت لأب	٢/١

(٢)

٨ <- ٦		
٣	زوج	٢/١
١	أم	٦/١
٤	أختان لأب	٣/٢

(٣)

٩ <- ٦		
٣	زوج	٢/١
١	أم	٦/١
٣	أخت ش	٢/١
١	أخت لأب	٦/١
١	أخت لأم	٦/١

(٤) في ، ب : أخوان

[زوج وجده وأخت لام وأختان لأب وأم] (١) . زوج وثلاث أخوات
مفترقات وأخ لام .

العول الى عشرة :-

[زوج وجده وثلاث أخوات مفترقات وأخ لام] (٢) . [زوج وأم وأختان
لأب وأم وأختان لام] (٣) ، وتسمى أم الفروع (٤) لأنها عالت بثلاثها ، وهي
أكثر ماتعول اليه الفرائض ، شبهت الأربع الزائدة بالفروع ، والستة
بالأم .

(١)

٩ < ٦		
٣	زوج	٢/١
١	جده	٦/١
١	أخت لام	٦/١
٤	أختان ش	٣/٢

(٢)

١٠ < ٦		
٣	زوج	٢/١
١	جده	٦/١
٣	أخت ش	٢/١
١	أخت لأب	٦/١
٢	أخت لام ، أخ لام	٣/١

(٣)

١٠ < ٦		
٣	زوج	٢/١
١	أم	٦/١
٤	أختان ش	٣/٢
٢	أختان لام	٣/١

وتسمى الشريحية^(١) أيضا لأن رجلا أتى شريحا^(٢) وهو قاض بالبصرة فقال له^(٣) مانصيب الزوج من زوجته ، فقال : النصف مع غير الولد ، والربع مع الولد .

فقال : إن إمرأتى ماتت وخلفتنى وأمها [وأختيها لأمها وأختيها لأبيها وأمها] فقال : إذا ثلاثة من عشره ، فخرج الرجل من عنده وهو يقول لم أر كقاضيكم ، قلت له ما نصيب الزوج من زوجته ، فقال النصف أو الربع ، فلما شرحت له قصتى لم يعطنى ذلك ولا هذا ، فكان شريح إذا لقيه يقول له إنك ترانى حاكما ظالما ، وأراك فاسقا فاجرا ، لأنك تكتم القضييه وتشيع الفاحشه .

(١) ينظر - العذب الفاضل ١/١٦٦

(٢) شريح بن الحارث القاضى ، أدرك زمن الرسول ﷺ ولم يلقه ، ولاه عمر بن الخطاب قضاء الكوفة ، فقاضى بها أيام عمر وعثمان وعلى ، فمن بعده الى أن إستعفيت من الحجاج بن يوسف كان أعلم الناس بالقضاء قال له الامام على ، يا شريح أنت أفضى العرب . مات سنة ٨٧هـ وله من العمر مائة عام . ينظر - أسد الغابه ٢/٥١٧ والإصابة فى تمييز الصحابه ٣/٣٣٤ وفيات الأعيان ٢/٤٦٠ وتهذيب التهذيب ٤/٣٢٦ حلية الأولياء ٤/١٣٢ وطبقات ابن سعد ٦/١٣١

(٣) زياده من ، ب

(٤) مابين المعكوفتين زياده من ، ب : ويؤكد أن المسأله : هى زوج وأم وأختان لآب وأم ، أختان لأم

أصل إثني عشر :-

[زوج وأم وابن ، للزوج الربع ثلاثة ، وللأم السدس سهمان ، وللابن سبعة] (١) . [إمراه وأم وأخ ، للأم أربعة ، وللزوجه ثلاثة ، وللأخ خمسة] (٢) (٣) .

[زوج وابنتان من أب وأم وعم] (٤) . [زوج وأختان لأم وأخ لأب] .
زوج وأبوان وابن . زوج وابنتان وابن ابن . زوج وأم وأخ من أم
وأخ من أب وأم . زوج وأم وبنت وعم .

العول الى ثلاثة عشر :-

[زوج وأبوان وبنت ، أصلها من اثني عشر ، وتعول الى ثلاثة عشر ،
للزوج ثلاثة ، وللأبوين أربعة ، وللبنات ستة] (٥) . زوج وأم وابنتان .

(١)

١٢		
٣	زوج	٤/١
٢	أم	٦/١
٧	ابن	ب

(٢) في ، أ - سبعة ، والصحيح من خمسة ، ووردت هذه المسألة في ، ب : إمراه وأم وأخ لأب
وأربعة إخوه لأم

(٣)

١٢		
٣	زوجه	٤/١
٤	أم	٣/١
٥	أخ	ب

(٤) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : زوجة وأختان لأب وأم وعم

(٥)

١٢ - ١٣		
٣	زوج	٤/١
٢	أم	٦/١
٢	أب	٦/١
٦	بنت	٢/١

(٧٣)

[زوج وجده و بنت و بنت ابن (١) . زوجة وأم وأختان لأب وأم . زوجة
وثلاث أخوات مفترقات . زوجة وأخوان لأم وأخت لأب وأم . زوجة وجده
وأخت لأب وأم وأخت لأب . زوجة وأم وأخت لأب وأم وأخت لأم .
العول الى خمسة عشر :-

[زوج وأبوان وابتنان (٢) . زوج وجد وجده و بنت و بنت ابن . إمراه
وأم وثلاث أخوات مفترقات . [زوجة وأختان لأم وأختان لأب (٣) . زوجة
وأخ وأخت لأم وأخت لأب وأم وأخت لأب .

(١)

١٢ - ١٣		
٣	زوج	٤/١
٢	جده	٦/١
٦	بنت	٢/١
٢	بنت ابن	٦/١

(٢)

١٢ - ١٥		
٣	زوج	٤/١
٢	أم	٦/١
٢	أب	٦/١
٨	ابتنان	٣/٢

(٣)

١٢ - ١٥		
٣	زوجه	٤/٢
٤	أختان لأم	٣/١
٨	أختان لأب	٣/٢

العول الى سبعة عشر :-

[إمرأة وأم وأختان لأم وأختان لأب وأم (١)] . إمرأه وجده وثلاث
 أخوات مفترقات وأخ لأم . إمرأه وأم وأخوان وأختان لأم وأختان لأب .
 [ثلاث نسوه وجدتان وأربع أخوات لأم وثمانى أخوات لأب وأم (٢)] ،
 وتسمى أم الأراامل (٣) لأنه ليس فيها ذكر .
 ويعايبها (٤) ، فيقال رجل مات وخلف سبعة عشر إمرأه ، وسبعة عشر
 ديناراً ، فأصاب كل واحدة ديناراً (٥) .

أصل أربعة وعشرين :-

إمرأة وأم وابن ، للزوجه الثمن ثلاثة ، وللأم السدس أربعة ، وللابن
 الباقي سبعة عشر . [إمرأة وأبوان وابن ابن (٦)] .

(١)

١٢ <- ١٧		
٣	زوجه	٤/١
٢	أم	٦/١
٤	أختان لأم	٣/١
٨	أختان ش	٣/٢

(٢)

١٢ <- ١٧		
٣	٣ زوجات	٤/١
٢	٢ جده	٦/١
٤	٤ أخوات لأم	٣/١
٨	٨ أخوات ش	٣/٢

(٣) ينظر - العذب الفاضل ١٦٧/١ والتحفه الخيرية ١٥٧

(٤) المعاياه : الإتيان بكلام ، أو أمر لا يهتدى له

(٥) ينظر - العذب الفاضل ١٦٨/١

(٦)

٢٤		
٣	زوجه	٨/١
٤	أب	٦/١
٤	أم	٦/١
١٣	ابن ابن	ب

[إمرأه وجده وابنتان وأخ (١) . إمرأه وأم وبنت وبنت ابن وعم .
 إمرأه وجد وجده وبنت وابن ابن . إمرأه وابنتان وأخ . إمرأه وأربع
 بنات ابن (٢) وعم . إمرأه وأم وبنت ابن وابن أخ .

العول الى سبعة وعشرين :-

وتسمى البخيله لأنها تعول بجزء واحد :

[إمرأه وأبوان وابنتان ، للمرأه ثلاثه ، وللأبوين ثمانية ، وللابنتين
 ستة عشر (٣) ، وتسمى هذه المسأله المنبريه (٤) ، لأن رجلا سأل عنها على
 بن أبى طالب - رضى الله عنه - وهو على المنبر ، فقال : مسرعا صار ثمنها
 تسعا ، ومضى فى خطبته .

وهذا مليح لأن المرأه كان لها الثمن (٥) قبل العول ، فلما صارت من
 سبعة وعشرين ، صارت سهامها الثلاثه منها تسعا . [إمرأه وجد وجده
 وابنتا ابن (٦) . إمرأه وأبوان وبنت وبنت ابن .

(١)

٢٤		
٣	زوجه	٨/١
٤	جده	٦/١
١٦	بنتان	٣/٢
١	أخ ش	ب

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣)

٢٤ - ٢٧		
٣	زوجه	٨/١
٤	أب	٦/١
٤	أم	٦/١
١٦	ابنتان	٣/٢

(٤) ينظر - العذب الفائض ١٧٠/١ والتحفه الخيره ١٥٧ والحاوى الكبير للماوردى ١٣٦/٨

(٥) فى ، ب : ثمن

(٦)

٢٤ - ٢٧		
٣	زوجه	٤/١
٤	جد	٦/١
٤	جده	٦/١
١٦	ابنتا ابن	٣/٢

واعلم أن أصل ثمانية ، وأربعة وعشرين ، وعول سبعة عشر ، وسبعة وعشرين ، لا يكون الميت إلا رجلا ، وفي عول ثمانية ، وتسعة وعشره ، لا يكون الميت إلا إمراه ، وماعدا ذلك يجوز أن يكون إمراه ، ويجوز أن يكون رجلا ، وعول ستة جميعه ، وعول سبعة عشر ، لا يكون فيه بنات ، وليس فى الأصول ما يتم بالفروض ، إلا الإثنان والثلاثة والسته ، وبقاها لابد فيها من عصبه أو تعول .

باب من يسقط من ذوى الفروض (١)

تسقط بنت الابن : بالابن . والجد : بالاب . والجدة : بالأم . ويسقط ولد الأم بأربعة : بالولد ، وولد الابن ، والاب ، والجد . ويسقط ولد الأب والأم بثلاثة : بالابن ، وابن الابن ، والاب .

(١) المراد بهذا الباب باب الحجب ، (وهو من أعظم أبواب الفرائض ، قال بعضهم : حرام على من لم يعرف الحجب أن يفتى فى الفرائض) ينظر - العذب الفاضل ٩٣/١

(والحجب لغة : الستر والمنع ، يقال حجبه إذا منعه عن الدخول ، ومنه الحجاب لما يستر به الشيء ويمنع من النظر إليه ، قال ابن منظور «إمرأه محجوبه قد سترت بسترًا» ينظر - لسان العرب ٢٩٨/١

والحجب فى إصطلاح الفرضيين : هو منع من قام به سبب الإرث من الإرث بالكلية ، أو من أوفر حظيه . ينظر - العذب الفاضل ٩٣/١

والحجب قسمان حجب يوصف ، وهو المعبر عنه بالمانع ، من قتل ، ورق ، وإختلاف دين . ويأتى دخوله على جميع الورثة ، وحجب بشخص ، وهو المراد هنا ، وهو أيضا قسمان : -
الأول: حجب حرمان ، وهو منع من قام به سبب الإرث من الإرث بالكلية بسبب شخص ، ويدخل على جميع الورثة إلا سته ، وهم الأبوان ، والزوجان ، والولدان ، وهو كل من أدلى الى الميت بنفسه إلا المعتق والمعتقه .

الثانى: حجب نقصان ، وهو منع من قام به سبب الإرث من إرث أوفر حظيه بسبب شخص ، ويدخل على جميع الورثة ، وينقسم الى سبع أقسام : -

١- إنتقال من فرض الى فرض أقل منه ، كإنتقال أحد الزوجين مع وجود الفرع الوارث ، فينتقل الزوج من النصف الى الربع ، وتنتقل الزوجه من الربع الى الثمن ، وكإنتقال الأم من الثلث الى السدس مع وجود الفرع أو الجمع من الإخوه ونحو ذلك .

٢- الإنتقال من التعصيب ، وهو أحظ الى الفرض ، كإنتقال الجد من التعصيب الى السدس ، إذا وجد الفرع الوارث ، فيحجب عن أخذ المال كله بالتعصيب الى السدس .

٣- الإنتقال من الفرض الى التعصيب ، وهو يقع على كل ذات فرض من الإناث ذوات النصف ، إذا صحبها من فى درجتها من الذكور .

٤- المزامحه فى الفرض ، كتزامم الشقائق فى الثلثين ، والجدة فى السدس ، والزوجات فى الربع والثمن ونحو ذلك .

٥- الإنتقال من الفرض الى التعصيب ، كإنتقال البنات من فرض الثلثان ، ولو أوفر الى التعصيب مع الذكور وهو أقل .

٦- من أنواع حجب النقصان ، إنتقال من تعصيب الى تعصيب ، كإنتقال العصبه مع الغير الى العصبه بالغير .

٧- التزامم بالفروض حتى عالت المسأله ، ومثاله : زوج وشقيقتان وأم وأخوان لام ، فإن للزوج النصف ثلاثه ، وللأختين الثلثان أربعة ، وللأم السدس واحد ، وللأخوين لام الثلث إثنان ، فتعمل المسأله من ستة الى عشرة . ينظر - العذب الفاضل ٩٣/١-٩٥

ويسقط ولد الأب بهؤلاء الثلاثة ، وبالأخ من الأب والام .
 وإذا استكمل البنات الثلثين سقط بنات الابن ، إلا أن يكون
 بإزائهن (١) ، أو أسفل منهن ابن ابن فيعصبهن .
 وكذلك كل بنت ابن ، وإن سفلت تسقط بالذكر ، إذا كان أعلى منها بكل
 حال ، وتسقط إذا استكمل من فوقها الثلثين ، إلا أن يكون في درجتها ، أو
 أنزل منها ذكر فيعصبها .
 وإذا استكمل الأخوات من الأبوين الثلثين سقط الأخوات من الأب ،
 إلا أن يكون معهن أخ لهن فيعصبهن .
 قال الحسن البصرى (٢) : لايسقط بنات الابن ولا الأخوات للأب
 باستكمال الثلثين ، بل يكون لهن السدس ، كما كان مع الواحد .
 وولد الابن ، يقومون مقام ولد الصلب في الحجب ، كما قاموا مقامهم
 في الإرث (٣) .

(١) في ، ب : بجوارهن

(٢) هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصرى امام زمانه علما وعملا ، قرأ القرآن على حطان بن
 عبدالله الرقاشى عن أبي موسى الأشعري ، مناقبه جليله وأخباره طويله . كان ثقة في نفسه حجه
 في العلم والورع والعمل مات سنة ١١٠هـ . ينظر - تهذيب التهذيب ٢/٢٦٣ وطبقات ابن سعد

١٥٦/٧ وفيات الأعيان ٢/٦٩

(٣) ينظر - العذب الفائض ١/٩٥

مسائل ذلك :-

ابن وبنت ابن ، المال للابن ، وسقطت بنت الابن . ابن ابن ، معه بنته
 أو بنت أخيه (١) أو بنت ابن عمه . أب وجد .
 [أم وجده وعم (٢) .] زوجه وأبوان وجد وجدته ، للأم ثلث الباقي ،
 وسقط الجد بالأب ، والجد بالأم (٣) .
 بنت وأخ وأخت لأم وعم ، الباقي له ، وسقط ولد الأم بالبنت . أب
 وثلاث أخوات مفترقات .
 زوج وبنت ابن [وثلاث أخوات (٤)] لأم وأخ لأب ، الباقي له ، وسقط
 ولد الأم .
 [أم وجد وجدته وثلاث إخوة لأم ، تسقط الجد بالأم ، ولأم السدس ،
 وسقط الإخوة بالجد ، وقد حجبا للأم (٥) .] زوج وبنت ابن وثلاث إخوة
 متفرقين ، الباقي للأخ من الأبوين ، وسقط به الأخ من الأب ، وسقط الأخ
 من الأم ببنت الابن .

(١) في ، ب : أخته

٣		
١	أم	٣/١
--	جده	--
٢	عم	ب

(٢)

٤		
١	زوجه	٤/١
١	أم	ب ٣/١
٢	أب	ب
--	جد	--
--	جده	--

(٣)

(٤) ما بين المكوفتين ورد في ، ب : وأخوان

٦		
١	أم	٦/١
٥	جد	ب
--	جده	--
--	٣ إخوة لأم	--

(٥)

بنتان وبنت ابن وعم ، الباقي له ، وسقطت بنت الابن باستكمال
 الثلثين ، فإن كان معهم ابن ابن ، عصب أخته واسقط العم .
 ثلاث بنات ابن بعضهم أنزل من بعض وأخ ، للعليا النصف ، والوسطى
 السدس ، والباقي للأخ ، وسقطت السفلى باستكمال من فوقها الثلثين ، فإن
 كان أنزل منها ذكر ، عصب عمته ، وأسقط الأخ .
 ست أخوات متفرقات ، تسقط الأختان من الأب باستكمال الثلثين ، فإن
 كان معهما أخوهما فلا شيء لهما ، لأن الفروض قد استغرقت المال وهم
 عصبه فسقطوا .
 أم وأربع أخوات لأب وأم وأختان لأب وعم ، الباقي له ، فإن كان
 معهم أخ لأب ، فالباقي بينه وبين أخته ، وسقط العم .
 زوج وأخت لأب وأم وأخت لأب ، لها السدس ، وتعمل الى سبعة ، فإن
 كان معها أخوها عصبها فمنعها الفرض ، فلم ترث شيئاً ، فهذا الأخ
 المشؤم (١) .
 [زوج وأبوان وبنت ابن (٢) ، فإن كان معها ابن ابن سقطت [وعالت
 الى ثلاثة عشر (٣) .

(١) فى ، ب : الميشوم

(٢) الصواب - زوج وأبوان وبنت وبنت ابن

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : عادت الى ثلاثة عشر ، وفى ، ب ذكرت بعدها المسألة التالية :

زوج وبنت ابن وأختان لأم وأخ ، الباقي له ، وسقط ولد الأم

باب العصابات (١)

أحقهم بالميراث هو أقربهم ، وهو الابن ، ثم بنوه وإن سفلوا ، ثم
 الأب (٢) ، ثم الجد وإن علا ما لم يكن إخوه .
 فإن اجتمعوا (٣) فقد اختلف فى ذلك ، وله باب مفرد ولاخلاف فى
 تقديم (٤) على بنى الإخوه واسقاطه ولد الأم .
 ثم بنو الأب وهم الإخوه ، ثم بنوهم وإن سفلوا (٥) ، ثم بنو الجد وهم
 الأعمام ، ثم بنوهم وإن سفلوا ، ثم بنوا جد الأب وهم أعمام الأب ، ثم
 بنوهم وإن سفلوا ، ثم بنو جد الجد ، ثم بنوهم .
 وعلى هذا القياس (٦) أبدا ، لا يرث بنو أب أعلى ، مع بنى أب أقرب
 منهم وإن سفلوا .
 وأولى ولد كل أب أقربهم إليه ، فإن استوا فى الدرجة ، فأولاهم من
 كان لأب وأم .

(١) سبق تعريفه ، وقد بوب المؤلف هنا بالجمع - العصابات - لتعدد أنواع العصبه ، لانهم
 ينقسمون الى قسمين :-

الأول :- عصبه بالنسب : وتنقسم الى ثلاثة أقسام :-

أ - عصبه بنفسه ، وهم كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى .
 ب - عصبه بغيره ، وهم كل أنثى من ذوات النصف والثنتين ، إذا كان معهن من فى درجتهم ، أو
 احتجن إليه إذا كان أنزل منهن .

ج - العصبه مع الغير ، وهن كل أنثى صاحبة فرض تصير عصبه مع أنثى لاتشاركها فى تلك
 العصبه ، وهذا خاص بالأخوات الشقيقات والأخوات لأب مع البنات أو بنات الابن .

الثانى :- عصبه بالنسب : هو من كان تعصبه بالولاء ، وهى قرابه حكميه توجب لمن
 اتصف بها حكم العصبه عند عدم العصبه النسبيه ، علما بأن المراد بالعصبه عند الاطلاق قرابه
 الرجل لأبيه .

وأحكام العصبه ثلاثة :-

أ - أن من إنفرد منهم أخذ جميع المال .
 ب - وأن من كان مع أصحاب الفروض أخذ الباقي .
 ج - وأنه إذا لم يبق شيء بعد أصحاب الفروض سقطوا ، إلا الأب والابن والجد .

(٢) وهذا بالإجماع . ينظر - المغنى ٢٧٨/٦

(٣) أى إجتمع الجد مع الإخوه

(٤) يعود الضمير الى الجد

(٥) ينظر - المغنى ٢٧٨/٦

(٦) لم ترد فى ، ب

وللاب والجد ثلاث أحوال : حال يرثان فيها بالتعصيب ، وهى مع غير
الولد .

وحال يرثان بالفرض ، وهى مع ذكور الولد .

وحال يجتمع لهم الأمران [وهن البنات وبنات الابن] (١) .

وأربعة من (٢) الذكور يعصبون أخواتهم ، فيمنعوهن الفرض ،
ويقتسمون ماورثوا للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهم الابن وابن الابن ، والأخ
من الأبوين ، والأخ من الأب ، ومن عداهم من العصبات ، ينفرد الذكور
منهم بالميراث دون الإناث ، كبنى الإخوة ، والأعمام وبنيتهم ، وابن الابن
يعصب من فى درجته من أخواته ، وبنات عمه .

وابن ابن الابن يعصب من بإزائه ، ويعصب من أعلى منه من عماته
وبنات عم أبيه ، إذا لم يكن لهن فرض ، ولا يعصب من أنزل منه ، وكلما نزلت
درجته زاد فى من يعصبه (٣) قبيل الآخر .

وقال الأصم (٤) ومحمد بن شجاع البلخى (٥) لا يعصب من أعلى منه بحال
تشبيها بغيره من الذكور ، ولأنه لما لم يمنعها من فرضها لم يعصبها .
وهو قول ابن مسعود - رضى الله عنه - أيضا ، وزاد عليه أنه قال
لا يعصب الذكر من بإزائه ، إلا إذا كان لهن فرض ، وبه قال داود وسنذكره
فيما بعد .

والأخوات (٦) مع البنات عصبه يرثن ويحجن مثل الإخوة .

فلذا انقرض العصبه من النسب ، ورث المولى المعتقد ، ثم عصباته
من بعده على ما نذكره فى بابيه .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : وهى مع إناث الولد

(٢) هذا القسم الثانى من العصبه بالنسب ، وهو التعصيب بالغير

(٣) فى ، ب : يعصبهن

(٤) مطرف بن عبدالله بن مطرف بن سليمان بن يسار الأصم - أبو مصعب - صحب مالك عشرين عاما
وتفقه عليه وعلى عبدالعزيز الماجشون وابن أبي حازم وابن دينار ، يقال أن أمه أخت مالك بن
أنس ، كان به صمم ، ولد سنة ١٣٧هـ ومات بالمدينة المنورة سنة ٢٢٠هـ . ينظر - الشيرازى
١٤٧ وطبقات ابن سعد ٤٢٨/٥ وتهذيب التهذيب ١٧٥/١٠

(٥) محمد بن شجاع البلخى ، وقيل الثلجى - أبو عبدالله - جمع بين الفقه والورع ، أخذ الفقه عن
الحسن بن زياد اللؤلؤى ووكيع ويحيى بن آدم ، وروى عنه خلق كثير ولد فى رمضان سنة
١٨١هـ بالعراق ومات بها وهو فى صلاة العصر لاربع خلون من ذى الحجة سنة ٢٦٦هـ .

ينظر - تهذيب التهذيب ٢٢٠/٩ الشيرازى ١٤٠ وأعلام النبلاء ٣٧٩/١٢

(٦) قول المؤلف والأخوات مع البنات عصبه ٠٠٠ الخ هو بيان للقسم الثالث من أقسام العصبه
بالنسب ، وهو العصبه مع الغير

وأربعة من الذكور يرثون [أربعة من النساء ولا يرثنهم (١)] بفرض ولا تعصيب .

- ابن الاخ يرث عمته ولا ترثه .
- والعم يرث بنت أخيه ولا ترثه .
- وابن العم يرث بنت عمه ولا ترثه .
- والمولى يرث عتيقته ولا ترثه .
- وإمرأتان يرثان رجلين (٢) ولا يرثانها .
- أم الأم ترث ابن بنتها ولا يرثها .
- والمولاه ترث عتيقها ولا يرثها .

مسائل هذا الباب :

ابن وابن ابن ، المال للابن لأنه أقرب . ابن ابن ، وثلاثة بنى ابن آخر ، وأربعة بنى ابن آخر ، وابن ابن ابن ، لاشيء لهذا البعيد ، والمال بين الأقربين لتساويهم فى الدرجة على ثمانية .

أب وجد وثلاثة إخوه ، المال للأب . جد وابن أخ جد وعم . أب وجد وعم . أخ لأب وأم وأخ لأب ، المال للأول لقوته . أخ لأب وابن أخ لأب وأم ، المال للأخ لقربه . ابن ابن على عشر درجات (٣) وأخ لأب وأم ، المال للابن الابن لأنه من ولد الميت ، وهو أولى من ولد أبيه .

ابن ابن أخ لأب وعم لأب وأم ، المال لابن الاخ . عم لأب وابن عم لأب وأم . زوج وأب وأخوه . زوجة وجد وأعمام : الأب والجد يرثان بالتعصيب فيهما . أب وابن . جد وابن ابن ، يرثان فيهما بالفرض حسب . بنت وأب ، للأب السدس بالفرض ، وللبنات النصف ، والباقى للأب بالتعصيب ، فيصير له النصف بهما ، وتكون من اثنين .

بنتا ابن وجد من ثلاثة ، للجد سهم بهما ، ولهما سهمان . زوج وابنتان وأب ، للأب السدس ، وتعول الى ثلاثة عشر . زوجة وابنتا ابن وجد ، للجد خمسة ، أربعة منها بالفرض ، وسهم بالتعصيب . ابن وبنت ، المال بينهما على ثلاثة .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : أربع نساء إناث ولا يرثنهم النساء

(٢) فى ، ب : ذكراين

(٣) فى ، أ : درج

ومتى [أردت قسمه (١)] الميراث بين الذكور والإناث بالتعصيب ، فاضعف عدد الذكور ، وضم إليه عدد الإناث ، واقسم المال بينهم على ذلك كأنه عددهم ، وعند القسمة فى التصحيح ، فما يخرج للسهم ، فهو نصيب الأنثى ، وضعفه نصيب الذكر .

ابن ابن معه أخته ، وابنا ابن آخر معهما خمس أخوات ، المال بين الجميع على اثنى عشر ، للثلاثة الذكور ستة ، وللست الإناث ستة . خمسه اخوه وخمس أخوات لأب وأم ، المال بينهم على خمسة عشر . سبعة إخوه وست أخوات لأب . ابن أخ معه أخته ، المال للذكر . عم وعمه . ابن عم وبنت عم .

بنت وبنت ابن وابن ابن ابن معه أخته ، الثلث الباقي بينه وبينه أخته على ثلاثة ، فإن كانتا ابنتين عصب عمته أيضا لأنه لاقرض لها ، فاققسموا الثلث على أربعة ، وعلى قول من ذكرناه لايعصبها ، وعلى قول بن مسعود وداود ، الثلث للذكر وحده .

خمس بنات ابن بعضهن أنزل من بعض ، مع الوسطى أخوها ، الثلث بينه وبينها ، وسقط السفليان ، فإن كان الذكر مع الرابعه عصب الابنتين ، فإن كان مع الخامسة عصب الثلاث ، وعلى قول أولئك لايعصب إلا من فى درجته ، وعلى قول ابن مسعود الثلث للذكر وحده .

بنتان وأخت لأب وعم ، الباقي للأخت دون العم . بنت أخ وعم لأم وعمه وابن مولى ، المال لابن المولى ، وسقط الباقيون لأنهم من زوى الأرحام . بنت وبنت ابن وثلاث أخوات مفترقات ، الباقي بعد الثلثين للأخت من الأبوين ، وسقطت بها الأخت من الأب ، لأنها لما ورثت بالتعصيب جرت مجرى أخيها ، وسقطت الأخت من الأم بالولد .

ابن ابن عم وجد ومولى ، لاشيء له مع المناسب . زوج ومولى . زوجه وابن مولى . بنت ومولى أختان لأب وابن مولى .

باب الحساب

لما كان علم الفرائض مفتقرا الى الحساب ، وكان أكثر من يتعلمه من المتفقهة قليلى الدرايه به ، شديدى الحاجه الى معرفته .
 أفردت له بابا أذكر فيه جملا من أصول الضرب ، والقسمه ، والنسبه يستعان بها فى تصحيح المسائل والمناسخات .
 وأردفت ذلك بطرف من حساب الجبر والمقابله ، لأن به يستخرج المجهولات فى مسائل التركات ، والمقدرات من الوصايا والدور ، وغير ذلك .
 وأرجو أن يقع بحيث قصدته من الانتفاع به ، وكفايه للمبتدى عن غيره .

فصل فى الضرب

الضرب هو تضعيف أحد المضروبين بعدد أحاد الآخر ، فمعنى قوله (١) خمسة فى ستة ، أى كم تضعيف الخمسه ست مرات ، أو الستة خمس مرات ؟

والأحاد فى أى مرتبه ضربت ، كان للواحد بما يرتفع واحد من تلك المرتبه من غير تجاوز لها .

مثال ذلك :-

إذا قال لك اضرب ثلاثة فى خمسه ، فهى خمسة عشر أحدا ، فإن قال فى خمسين فاجعلها خمسه ، واضرب ثلاثة فى خمسه يكن خمسة عشر ، تأخذ لكل واحده عشره يكون مائه وخمسين .

فإن قال فى خمسمائه ، فخذ لكل واحد مائه يكن ألفا وخمسمائه ، فإن قال فى خمسه آلاف ، فخذ لكل واحد ألفا ، والعشرات فى العشرات مئات لكل واحد مائه ، ولكل عشره ألفا ، وفى المئات الوف ولكل واحد ألف ، ولكل عشره عشرة آلاف ، وفى الالوف عشرات الوف ، لكل واحد عشرة آلاف ، ولكل عشره مائه ألف .

مثال ذلك :-

ثلاثون في أربعين ، تضرب ثلاثة في أربعة ، تكن اثنا عشر أحدا ، لكل واحد مائة تكن ألفا ومأتين .

فإن قال في أربعمائه كان (١) اثني عشر ألفا ، فإن قال في أربعة آلاف كان (٢) مائه وعشرين ألفا ، والمئات في المئات عشرات ألوف وفي الألف مئات ألوف .

مثال ذلك :-

أربعمائه في ستمائه : تضرب أربعة في ستة ، تكن أربعة وعشرين ، تكن مائتي ألف وأربعين ألفا .

فإن قال في ستة آلاف ، كان ألفي ألف وأربعمائه ألف ، والألوف في الألوف ألوف ألوف .

مثال ذلك :-

أربعة آلاف في خمسة آلاف ، تكن عشرين ألف ألف ، فإذا تكررت لفظات الألوف ، فاسقطها من الجهتين (٣) واحفظ عددها .

ثم اضرب الباقي بعد القائها على ما قدمناه ، فما بلغ أضفت إليه لفظات الألوف المحفوظه .

مثال ذلك :-

ثلاثون ألف ألف في ستمائه ألف ألف ألف ، تحفظ لفظات الألوف وهي خمسه ، ثم تضرب ثلاثين في ستمائه .

بأن تضرب ثلاثة في ستة تكن ثمانية عشر ، ثم (٤) تأخذ لكل واحد ألفا ، لأن عشره في مائه ألف تكن ثمانية عشر ألفاً ،

تضيف إليها لفظات الألوف الخمس ، تكن ثمانية عشر ألف ألف ألف ألف ألف ألف ألف .

(١) في ، ب : يكون

(٢) في ، ب : يكون

(٣) في ، ب : الجانبين

(٤) لم ترد في ، ب

نوع منه في المركب :-

إذا قال : اضرب خمسة عشر في ستة عشر ، الباب (١) في هذا ونحوه ، من أحد عشر الى تسعة عشر ، أن تضم أحاد احدهما الى جميع الآخر ، يكن أحدا وعشرين ، تأخذ لكل واحد عشره ، وتضم إليه ضرب الأحاد في الأحاد ، ويكن ذلك مائتين وأربعين وهو الجواب .

فإن قال : ثلاثة وعشرين في سبعة وعشرين ، ضمت أحاد أحدهما الى الآخر ، فكان ثلاثين ، فتضعفها لأجل العشرين تكن ستين ، تأخذ لكل واحد عشره ، يكن ستمائة ، وتضم إليها ضرب سبعة في ثلاثة ، يكن الجميع ستمائة وأحد وعشرين .

وكذلك ما زاد على هذا الى تسعة وتسعين ، إذا تساوت العشرات في المضروبين ، فضعفه بعدها ، مثل خمسة وثلاثين في ستة وثلاثين ، تضم أحاد أحدهما الى جميع الآخر ، تكن واحدا وأربعين ، فضعفها ثلاث مرات لأن العشرات ثلاث ، تكن مائة وثلاثة وعشرين ، تأخذ لكل واحد عشره تكن ألفا ومائتين وثلاثين ، وتضم اليه مضروب خمسة في ستة تكن ألفا ومائتين وستين .

فإذا (٢) اختلفت عقود (٣) العشرات فيها ، تكرر (٤) أحد المضروبين بعدد عشرات الآخر ، وكرر أحاد الآخر في عدد عشرات المكرر ، ثم تأخذ لكل واحد عشره (٥) وتضم اليه المرتفع من ضرب الأحاد في الأحاد .

مثال ذلك :-

ثلاثة وثلاثين في أربعة وأربعين ، تكرر الأربعة وأربعين ثلاث مرات ، تكن مائة واثنين وثلاثين ، وتكرر الثلاثة أربع مرات ، تكن اثني عشر ، تصير مائة وأربعة وأربعين ، فتأخذ لكل واحد عشره ، وتضيف إليه ثلاثة في أربعة ، تكن ألفا وأربعمائة واثنين وخمسين .

(١) في ، ب : قالباب

(٢) في ، ب : فإن

(٣) زياده من ، ب

(٤) في ، أ : تكون

(٥) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

نوع منه آخر :-

إذا قال اضرب عددا في تسعه ، فاضربه في عشره ، وانقص منه المضروب مره واحده ، وكذلك إذا قال أضربه في تسعه عشر ، أو تسعه وعشرين ، أو تسعه وتسعين .

[وأمثال ذلك زد (١) على التسعه واحدا ، حتى تصير عقودا ، فضربتها (٢) في العدد المذكور ، فما بلغ نقصت منه العدد المضروب فيه . وكذلك إن (٣) قال أحد عشر ، أو أحدا وعشرين ، أو أحدا وخمسين ، ضربت العقود في العدد الآخر ، وزدت عليه المضروب فيه مره .

وإن قال ثمانيه ، أو ثمانيه عشر ، أو ثمانيه وتسعون ، أو اثنان وعشرون ، أو اثنان وخمسون ، ضربته في العقود ، ونقصت مثل المضروب مرتين ، أو زدت ذلك ، فافهم هذا فإنه يسهل عليك .

نوع آخر :-

إذا قال : اضرب خمسة عشر في عدد ما ، أضفت اليه نصفه ، وأخذت لكل واحد عشره .

مثال ذلك : خمسة عشر في ستة وستين ، تضيف اليها نصفها ، تكن تسعه وتسعين ، تأخذ لكل واحد عشره ، تكن (٤) تسعمائه وتسعين .

(١) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : مثال ذلك بزياده

(٢) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : على التسعه لتصير عقدا وضربتها

(٣) في ، ب : إذا

(٤) في ، ب : فذلك

نوع آخر :-

إذا كان أحاد (١) المضروبين ينتسب الى مرتبه فوقه ، أو ينقسم على مرتبه دونه ، أخذت من الآخر مثل (٢) تلك النسبه ، أو ضربت فيه الخارج بالقسمه ، فما كان أخذت لكل واحد [عقدا من المنسوب] (٣) اليه و (٤) المقسوم عليه .

مثال ذلك :-

خمسه وعشرون ، أو خمسون ، أو خمسه وسبعون ، إذا ضربتها فى عدد ، أخذت ربعه أو نصفه أو ثلاثة أرباعه ، وأخذت لكل واحد مائه . فإن قال اضرب مائه وخمسه وعشرين فى مائه وثمانيه وستين .

إن شئت نسبت المائه والخمسه وعشرين الى الالف بالثمن ، وأخذت ثمن المضروب فيه ثمنه (٥) وهو واحد وعشرون ، تجعل لكل واحد ألفا ، لأن النسبه الى الالف .

وإن شئت قسمتها على المائه يخرج واحد وربع ، فاضرب ذلك فى الآخر يكن مائتين وعشره ، تأخذ لكل واحد مائه ، لأن القسمه عليه تكن [واحداً وعشرين] (٦) ألفا .

وإن كان أقل من ذلك أو أكثر بواحد أو اثنين ، زدت على الناقص وحذفت من (٧) الزائد ، وضربت على ما قدمنا بالقسمه أو النسبه ، ثم ضربت مازدته فى المضروب فيه ، ونقصته من المبلغ [أو ما نقصته فى المضروب] (٨) فيه ، وزدته عليه .

كقوله أربعه وعشرين فى ستة وثلاثين ، تأخذ ربع الستة والثلاثين : تسعه ، لكل واحدا مائه تكن تسعمائه ، وتنقص منه ستة وثلاثين ، تبقى ثمانمائه وأربعه وستون ، فإن قال ستة وعشرون فى أربعين ، أخذت ربع الأربعين عشره تكن ألفا ، وزدت عليها أربعين تكن ألفا وأربعين .

(١) فى ، ب : أحد

(٢) زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : العقد المنسوب

(٤) فى ، ب : أو

(٥) لم ترد فى ، ب

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : أحد وعشرون

(٧) زياده من ، ب

(٨) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : أو نقصته من المضروب فيه

فإن قال ثمانية وأربعين في ستة وستين ، زدت على الثمانية وأربعين
اثنتين تكن خمسين ، تنسب الى المائة بالنصف [فتأخذ نصفها] (١) ثلاثة
وثلاثين ، لكل واحد مائه ، تكن ثلاثة آلاف وثلاثمائة ، فتنقص منها اثنتين في
سته وستين ، بمائه واثنتين وثلاثين ، تبقى ثلاثة آلاف ومائه وثمانية وستون .
وإن شئت زدت على الستة والستين ثلثي سهم لتكون ثلثي المائة ،
وتأخذ ثلثي الثمانية وأربعين ، اثنتين وثلاثين ، [تأخذ لكل واحد] (٢) مائه ،
تكن ثلاثة آلاف ومائتين ، تنقص منها اثنتين وثلاثين يبقى ما بيناه .
فإن قال : اثنان وخمسون في ستة وستين ، نقصت من اثنتين وخمسين
اثنتين ، يبقى خمسون وهى نصف المائة ، فخذ نصف ستة وستين تكن ثلاثة
وثلاثين ، فخذ لكل واحد مائه ، تكن ثلاثة آلاف وثلاثمائة ، ثم اضرب
الاثنتين في ستة وستين ، تكن مائه واثنتين وثلاثين ، زدت المائة واثنتين
وثلاثين على المبلغ ، فكان ثلاثة آلاف وأربعمائة واثنتين وثلاثين .
وإن قال : مائه وثلاثة وعشرين في مائتين واثنتين وخمسين ، إن شئت
نقصت الاثنتين ، وأخذت ربع المائة والثلاثة وعشرين ، وأخذت لكل واحد
ألفا ، ثم ضربت اثنتين في مائه وثلاثة وعشرين وزدتها عليها .
وإن شئت زدت اثنتين على مائه وثلاثة وعشرين ، لتكون ثمن الالف ،
وأخذت ثمن المائتين واثنتين وخمسين لكل واحد ألفا ، ثم ضربت اثنتين
في مائتين واثنتين وخمسين ، ونقصت من المبلغ ، [وأيا فعلت] (٣) خرج
الجواب ثلاثين ألفا وتسعمائة وستة وتسعين .
فإن قال : اضرب مائه واثنتين في ثمانية وتسعين ، ضربت مائه في مائه ،
عشرة آلاف ، ونقصت من ذلك اثنتين في اثنتين ، لأن الناقص في الزائد
ناقص ، والزائد في الزائد والناقص في الناقص زائدان .
فإذا قال ثمانية وتسعين في سبعة وتسعين ، فاضرب مائه إلا اثنتين في
مائه إلا ثلاثة ، فتضرب مائه في مائه عشره آلاف وإلا اثنتين في مائه وإلا
ثلاثة في مائه ، تكن خمسمائة ناقصه ، وتضرب إلا اثنتين في إلا ثلاثة تكن ستة
زائده ، فيصير الجواب تسعة آلاف وخمسمائة وستة .

(١) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : فخذ نصف الستة والستين

(٢) مابين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٣) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : وأنى فعلت

باب آخر من الضرب وهو غريب صعب

إذا قال اضرب خمسة واربعين في خمسة وخمسين ، جمعتهما وربعت نصفهما ، يكن ألفين وخمسائه ، ونقصت منه مربع نصف الفضل بينهما خمسة وعشرين ، يبقى ألفان وأربعمائه وخمسة وسبعون وهو الجواب •
 فإن كثر(١) مراتب المضروبين ، ولم يمكنك أخذهما بالقسمة والنسبه ، فاضرب كل واحد من أعداد المضروب في جميع أعداد المضروب فيه ، وتبدأ بالاكتر ثم بما يليه الى أن تأتي عليها كلها ، وتثبت ما يرتفع معك من الضرب كل مرتبه في موضع ثم تجمع ذلك •

مثاله :-

ألفان وخمسائه وسته وخمسون في ثلاثة آلاف وستمائه وخمسه وثلاثين ، تحتاج في هذه المسأله الى ستة عشر ضربه ، لأنها من أربع مراتب في أربع مراتب •

فتضرب ألفين في ثلاثة آلاف تكن ستة ألف ألف ، ثم في ستمائه تكن ألف ألف ومائتين ألف ، ثم في الثلاثين تكن ستين ألفا ، ثم في الخمسه تكن عشره آلاف •

ثم تضرب الخمسمائه في الثلاثة آلاف ، تكن ألف ألف وخمسائه ألف ، ثم في الستمائه تكن ثلاثمائه ألف ، ثم في الثلاثين تكن خمسة عشر ألفا ، وفي ستمائه تكن ثلاثين ألفا ، وفي الثلاثين تكن ألفا وخمسائه ، وفي الخمسه تكن مائتين وخمسين •

وتضرب الستة في ثلاثة آلاف تكن ثمانيه عشر ألفا ، وفي ستمائه تكن ثلاث آلاف وستمائه ، وفي ثلاثين يكن(٢) مائه وثمانين ، وفي خمسة تكن ثلاثين •

وتجمع ذلك فيكون تسعه آلاف ألف ومائتين ألف واحد وتسعين ألفا وستين [وعلى هذا فقس] (٣) •

(١) في ، ب : كثرت

(٢) زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فصل :

[واعتبر صحه ضربك (١) بالميزان ، وهو أن تأخذ عقود المضروب ،
وعقود المضروب فيه .

فإن كان أكثر من تسعه ألقيت منه تسعه أبدا ، وضربت (٢) الباقي
بعضه في بعض .

فما بلغ مقابله ، أضفت (٣) عقوده وحفظتها ، إن كانت أقل من تسعه .
وإن كانت أكثر من تسعه ، أسقطت منها تسعه أبدا ، وحفظت الباقي ،
ثم أخذت عقود مارفع معك من الضرب على هذا التقدير .
فإن تساويا فحسابك صحيح ، فإن زاد أحدهما أو نقص فالحساب خطأ .
مثال ذلك :-

[أضرب خمسة وثلاثين في ثمانية وأربعين ، فالجواب ألف وستمائه
وثمانون .

وإعتبار صحه ذلك أن تأخذ عقود المضروب وهي ثمانية ، وعقود
المضروب فيه وهي اثنا عشر .

فتلقى منها تسعه ، ويبقى ثلاثة تضربها في ثمانية تكن أربعة وعشرين ،
تأخذ عقودها تكن ستة ، فهي الميزان .

فقابل بها عقود جوابك وهي خمسة عشر ، تلقى منها تسعه ، ويبقى
سته ، فقد صح الحساب (٤) .

فإن قال : مائه وخمسة وعشرين في مائه وستة وثلاثين ، جوابها سبعة
عشر ألفا ، وعقودها ثمانية ، وعقود المضروب فيه عشرة ، فآلقى منها تسعه

يبقى واحدا ، أضربه في ثمانية ، فقد صح الحساب (٥) .
ولو قال : ستة عشر ألفا ، كانت العقود سبعة . فعلمت أن الحساب

خطأ (٦) .

(١) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : واختبر صحه عملك

(٢) في ، أ : ويضرب

(٣) في ، ب : أخذت

(٤) عقود المضروب وهي $5 + 3 = 8$ ، وعقود المضروب فيه وهي $8 + 4 = 12$ تلقى منها ٩ ،

$12 - 9 = 3$ ، ضرب $3 \times 8 = 24$ عقودها $4 + 2 = 6$ هي الميزان ، نقابل بها عقود

الجواب وهي $8 + 6 + 1 = 15$ تلقى منها ٩ ، $15 - 9 = 6$ تساوى الميزان ، فالجواب صحيح

(٥) زياده من ، ب

(٦) في ، ب : غلط

وإذا كان عقود أحد المضروبين تسعه ، فلم تحتج الى ضربه فى عقود الآخر ، وعلمت أن الميزان تسعه ، فأنظر ميزان المرتفع معك من الضرب ، فإن كان مثله ، فقد صح الحساب .

مثال ذلك :-

[سبعة وعشرون فى ثمانية وخمسين ، تكن ألفا وخمسمائة وستة وستين ،
وإذا أخذت عقود سبعة وعشرين كانت تسعه .

فعلمت أن الميزان تسعه ، لأنك إذا ضربت التسعه فى أى عدد شئت وألقيت منه تسعه تسعه بقى تسعه .

فلأجل ذلك قلنا أنك لاتحتاج الى ضربه ، فاعتبر ما ارتفع لك من الضرب تكن عقوده ثمانية عشر ، فإذا ألقيت منه تسعه بقى تسعه ، فقد صح الحساب (١) .

(١) عقود المضروب $7 + 2 = 9$ هو الميزان ، وعقود المضروب فيه $8 + 3 = 13$ تلقى منها ٩ ،
 $13 - 9 = 4$ نضرب $4 \times 9 = 36$ عقودها هي $6 + 3 = 9$ ، عقود الجواب هي $6 + 6 + 0$
 $+ 1 = 18$ تلقى منها ٩ ، $18 - 9 = 9$ تساوى الميزان ، فالجواب صحيح

فصل فى ضرب الكسور :-

ضرب الكسور هو نسيبه ، فقوله كم ثلث فى سبع ، معناه كم ثلث السبع ، وقوله ربع فى ربع ، جوابه ربع ربع ، ويعبر عنه بنصف ثمن .
 وإذا قال سبع فى تسع ، فجوابه سبع تسع ، وكذلك ثمن فى عشر ثمن عشر وعلى هذا القياس ، والأصل فى ذلك أن تضرب مخرج أحد الكسرين فى الآخر وتنسب منه ما يكون من ضرب [الكسر فى الكسر] (١) .
 مثال ذلك :-

ربع فى سدس ، تضرب أربعة فى ستة ، تكن أربعة وعشرين ، وتضرب واحدا فى واحد ، وتنسبه من أربعة وعشرين ، يكن ثلث ثمن .
 فإن قال كم خمسان فى ثلاثة أسباع ، فاضرب خمسة فى سبعة ، تكن خمسة وثلاثين ، واضرب اثنين فى ثلاثة تكن ستة ، انسيها من المبلغ تكن سبعا وخمس سبع .

وإذا قال أضرب ثلاثة أخماس فى عشرين ، ضربت عدد الكسور وهى ثلاثة فى عشرين ، تكن ستين ، وقسمتها على مخرج الكسر وهو خمسة ، فخرج اثنا عشر وهو الجواب .
 وإن قال خمسة أسباع فى مائه ، ضربت خمسة فى مائه ، وقسمت ذلك على سبعة ، يخرج أحد وسبعون وثلاثة أسباع .

فإن قال ثلاثة أجزاء من ثلاثة عشر فى خمسة عشر ، تضرب ثلاثة فى خمسة عشر ، تكن خمسة وأربعين ، تقسمه على ثلاثة عشر ، يخرج ثلاثة وستة أجزاء من ثلاثة عشر [جزء من واحد] (٢) وهو الجواب .

فإن قال ثلث وربع فى خمسة أجزاء من سبعة عشر ، أخذت مخرج الثلث والربع ، وهو اثنا عشر ، وضربته فى سبعة عشر ، يكن مائتين وأربعة ، ثم تضرب الثلث والربع وهو سبعة فى خمسة ، تكن خمسة وثلاثين تنسبه من المبلغ بالأجزاء .

وإن شئت قلت أربعة وثلاثون هى سدس ، ويبقى جزء فيكون الجواب سدسا وجزء أ من مائتين وأربعة .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : من ضرب أحد الكسرين فى الآخر

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فصل فى القسمة :-

القسمة هى معرفه نصيب الواحد من المقسوم عليه ، وإن شئت قلت هو سؤال عن عدد ما فى المقسوم من أمثال المقسوم عليه .
ولذلك إذا ضرب الخارج بالقسمة (١) فى المقسوم عليه ساوى المقسوم .
فمعنى قوله اقسام ستة وثلاثين على تسعة ، أى كم نصيب الواحد من التسعة ، أو كم فى الستة وثلاثين مثل (٢) التسعة ؟ ، وإذا ضربت الخارج بالقسمة وهو أربعة فى تسعة ، كان مثل المقسوم .
فإذا قال اقسام عددا على عدد ، طلبت عددا إذا ضربته فى المقسوم عليه ساوى المقسوم أو قاربه .
فإن بقى من المقسوم بقيه أكثر من المقسوم عليه ، طلبت أيضا عددا آخر ، ولاتزال كذلك حتى يبقى أقل من المقسوم عليه ، فتنسبه إليه .
فما خرج بالنسبة أضفته الى الاعداد التى ضربتها فى المقسوم عليه ، فما كان فهو الخارج بالقسمة .

مثال ذلك :-

أقسام ستة آلاف وخمسمائة وعشرين على أربعة وعشرين ، فاطلب عددا إذا ضربته فى أربعة وعشرين ، ساوى المقسوم أو قاربه .
فخذ مائتين وخمسين ، فاضربها فى أربعة وعشرين تكن ستة آلاف ، ثم تطلب عددا آخر ، فتأخذ عشرين ، فنضربها فى أربعة وعشرين تكن أربعمائته وثمانين ، ويبقى من المقسوم أربعون ، فمن أربعة وعشرين واحد ، وتبقى ستة عشر بنسبتها من أربعة وعشرين بثلثين ، وتجمع ذلك فيكون مائتين واحدا وسبعين وثلثين وهو الخارج بالقسمة .
فإن قال اقسام مائه وخمسة وعشرين وثلثا وربعا ، على اثنى عشر وربع وسدس ، بسطتهما من مخرج الكسور المذكوره وهواثنا عشر ، يكون المقسوم ألفا وخمسمائة وسبعه ، والمقسوم عليه مائه وتسعه وأربعين .
فإذا قسمت على ما ذكرنا ، خرج بالقسمة عشره وسبعه عشر جزءا من مائه وتسعه وأربعين من واحد .
فإن قال اقسام خمسة وعشرين على أربعة وربيع ، كم نصيب ثلاثه أسهم وخمس ، فاضرب ثلاثه وخمسا فى خمسة وعشرين ، تكن ثمانين .

(١) فى ، أ : بالمقسوم

(٢) فى ، ب : أمثال

فأقسمها على أربعة وربع ، بأن تبسطها أرباعا ، يكن المقسوم ثلاثمائة
وعشرين ، والمقسوم عليه سبعة عشر .
ويخرج بالقسم (١) ثمانية عشر وأربعة عشر جزءا من سبعة عشر
[جزءا من واحد] (٢) ، وهو الجواب .

(١) في ، أ : بالسهم

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فصل فى النسبه

النسبه معرفه قدر المنسوب من المنسوب اليه ، والعدد ينقسم على
ثلاثة أقسام ، أول وثان ومشارك .

فالاول ما لا يصح له كسر ، كأحد عشر وسبعه عشر ، والنسبه الى هذا
النوع بالأجزاء .

والثانى هو كل عدد يوجد له كسر دون العشره ، مثل ثمانيه وأربعين ،
التي سدسها ثمانيه ، وثمانها سته ، ومثل المائه التي نصف عشرها خمسه ،
ونحو ذلك ، فهذا ينسب اليه كلما يراد نسبه بألفاظ الكسور التسعه وما
تركب (١) منها .

والمشارك هو الذى يكون له كسر فوق العشره ، وهو ما يتركب من
الأجزاء الصم ، كاثنين وخمسين ، التي ربعها ثلاثة عشر ، ومائه واثنين
وثلاثين التي نصف سدسها أحد عشر ، والنسبه الى هذا العدد بالأجزاء
والكسور معا .

فإذا أردت أن تنسب الى عدد استخرجت منه كل كسر يصح منه ، بأن
تنظر ما يتركب العدد منه من الأعداد دون العشره .

مثال ذلك :-

مائه وعشرون ، هي من تضعيف ثلاثة [فى أربعة فى عشره (٢) ،
فالواحد منها ثلث ربع عشر ، والثلاثة ربع عشر ، والأربعه ثلث عشر ،
وتستخرج النسبه من الفاظ الأعداد المركبه منها ، فإذا أضعفت عددين
أحدهما فى الآخر كانت نسبه بلفظ الثالث ، ألا ترى انك إذا أضعفت
ثلاثة بأربعه كانت اثني عشر ، وذلك العشر وهو مخرج لفظ العدد الثالث ،
وإن أضعفت الأربعه بالعشره كان الثلث ، وإن أضعفت الثلاثة بالعشره كان
الربع ، وأيضا فهي تتركب من تضعيف اثنين بسته بعشره ، أو من تضعيف
خمسه بسته بأربعه وأي (٣) عدد نسبه من هذه اليها كان مخرج الآخرين ،
وأي تضعيف اثنين نسبه كان مخرج الثالث .

وكذلك ألفان وأربعمائه متركبه من تضعيف الثلاثة بالثمانيه بالعشره ،
ثم بالعشره ، فالثلاثة ثمن عشر عشرها ، والثمانيه ثلث عشر عشرها .

(١) فى ، ب : يتركب

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : بأربعه بعشره

(٣) فى ، ب : فى

[وكل واحد ثلث ثمن عشر عشرها لا (١) ، وكل واحد من هذه ينتسب إليها بمخارج الثلاثة الباقية ، وكل تضعيف اثنين بالاثنتين الباقيين ، وكل تضعيف ثلاثة بالرابع .

وكذلك ثلاثون ألفا ومائتان وأربعون ، تتركب من ضرب ستة في سبعة في ثمانية في تسعة في عشرة ، فالواحد منها سدس سبع ثمن تسع عشر ، والسته منها سبع ثمن تسع عشر ، والعشرة سدس سبع ثمن تسع ، فإن نسبت ما يتركب من كسرين نسبته بتركيب الثلاثة الباقية ، وإن نسبت ما يتركب من ثلاثة منها نسبته بتركيب الباقيين ، فتأمل هذا وقس عليه تصب إن شاء الله تعالى .

ونعتمد في عبارات النسب التلخيص : فنقول الأول (٢) في ربع ربع نصف ثمن ، وفي ثلث ثلث تسع ، وفي نصف ربع ثمن ، وفي ربع خمس نصف عشر ، [وفي ثلث سدس نصف تسع ، وفي ربع سدس ثلث ثمن ، وفي خمس ثمن ربع عشر لا (٣) ، تطلب المباعده بين مخرجي الكسرين المضاف أحدهما الى الآخر فإنه أحسن .

فإذا قال [نصف ربع سدس سدس لا (٤) ، فأقم مقام سدس سدس ربع تسع ، ومقام نصف ربع ثمننا ، [فيصير ربع ثمن تسع لا (٥) ، وتقول ربع خمس خمس على ما ذكرنا عشر عشر ، ويبتدىء بالجزء الأعظم فتضيفه الى الأصغر ، فتقول ثلث تسع ولا تقول تسع ثلث .

وإن (٦) كانا متساويين ، وإن كان سبعي ثمن ، قلت ربع سبع وفي ثلاثة أسابيع تسع ، تقول ثلث سبع لأنك تنسب الثلاثة من التسعة تكن ثلثا ، ويبقى معك لفظ السبع فتنسبه إليه ، وكذلك في أربعه أخماس ثمن ، تقول نصف خمس ويقوم مقامه عشر ، لأنك تضرب أربعه في ثمن تكن نصفا ، فتضيفه الى لفظ الخمس فيكون ما قلنا ، وإذا قال سبع وسدس سبع ، أقمته مكانه سدسا وثمان وسبع ثمن ، تقيم مكانه (٧) سبعا وتسع وثمان تسع ، تقيم مقامه ثمنا وسبع وخمسا سبع فهو خمس .

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٢) لم ترد في ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : نصف سدس سدس

(٥) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : ويصير ثمن تسع

(٦) في ، أ : وإذا

(٧) في ، ب : مقامه

فصل فى مخارج الكسور

مخرج كل كسر مفرد عدد مافى الواحد من أمثاله ، فمخرج النصف اثنان لأن فى الواحد نصفين .
وكذلك مخرج الثلث ثلاثة ، والعشر عشرة ، وجزء من أحد عشر أحد عشر .

ومخرج مايتكرر من هذه الكسور المفردة ، كخمسين وثلاثة أسباع ، مخرج الواحد منها ومخرج الثلث والرابع اثنا عشر ، لأنك تضرب ثلاثة فى أربعة ، ومخرج ثلث سبع أحد وعشرون .
ومخرج الربع والسادس اثنا عشر ، لأن بين الأربعة والسته مشاركته بالنصف ، فاضرب نصف أحدهما فى جميع الآخر ، ومخرج السدس والتسع على مثل هذا ثمانية عشر .

وأقل عدد يخرج منه الكسور التسعة ألفان وخمسمائة وعشرون ، لأن الاثنيين والأربعة تجزىء عنهما الثمانية .
والخمسة تجزىء عنها العشرة ، والثلاثة تجزىء عنها الستة ، فيبقى معك ستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة .

فالسنة توافق التسعة فى الثلث(١) فترجع الى اثنيين ، والثمانية توافق العشرة بالأنصاف فترجع الى أربعة ، وهى تجزىء عن الإثنيين .
فيبقى معك أربعة وسبعة وتسعة وعشرة ، فتضرب بعضها فى بعض ، فيكون ما قلنا .

وسنذكر طريق طلب الموافقة والمناسبه بين الأعداد فى باب التصحيح بعون الله تعالى .

فإن قال مخرج الثلث ، والسبع ، وثلث الثمن ، وربع التسع ، وجزء من أحد عشر ، وجزء من ثلاثة عشر .

فمخارج هذه الكسور على إنفرادها ، ثلاثة ، وسبعة ، وأربعة وعشرون ، وستة وثلاثون ، وأحد عشر ، وثلاثة عشر .

فالثلاث تدخل فى أربعة وعشرين ، وتوافق بين الأربعة والعشرين ، والسته والثلاثين يتفقان بأجزاء إثنى عشر .

فتضرب جزء احدهما (١) فى الآخر يكن اثنين وسبعين ، تضربها فى
سبعة تكن خمسمائه وأربعة ، تضربها فى أحد عشر تكن خمسه الاف
وخمسمائه وأربعة وأربعين .

تضربها فى ثلاثة عشر تكن اثنين وسبعين الفا واثنين وسبعين
وهو الجواب .

ولابد لمن أراد التبجر فى علم الفرائض من رياضه قويه فى علم (٢)
الحساب ، وعمل مسائل كثيره من (٣) هذا الباب والله الموفق للصواب .

(١) فى ، أ : واحدهما

(٢) زياده من ، ب

(٣) فى ، ب : فى

فصل فى حساب الجبر والمقابلته

وثمره ذلك إستخراج المجهول بالمعلوم ، والمقابلته هي (١) المعادلة بين المتماثلين ، ويجب لمن يقصد حساب ذلك أن يراعي ثلاثة أشياء •

أحدها : تناول المسأله بعمل يسوقها الى حد المقابلته •

والثاني : إتباع شروط مسأله (٢) السائل فيها •

والثالث : معرفه قوانين الجبر والمقابلته من الزيادة والنقصان وضرب المجهولات وقسمتها ، فإنه يصل الى مراده من ذلك بعون الله تعالى •

إعلم أن الشئ تستعمله للحساب فى هذا الباب لأمرين :- •

أحدهما : عبارته عن الجذر •

والثاني : إسمه مجهولا يضعونه أسأ لكل مسأله •

ويساق العمل عليه الى أن يصير معلوما ، فالشئ الذى يعبر به عن الجذر فى مثله مال ، وفى المال كعب ، وفى كعب مال مال •

وفى مال مال مال كعب ، وفى مال كعب كعب كعب ، والمال فى المال مال مال ، وفى الكعب مال كعب ، وفى مال مال كعب كعب ، والكعب فى الكعب كعب كعب •

ونسبه الواحد الى الجذر ، كنسبه الجذر الى المال ، وكنسبه المال الى الكعب •

وكنسبه الكعب الى مال مال ، وكنسبه مال مال الى مال كعب ، وكنسبه مال كعب الى كعب كعب •

مثال ذلك : إذا كان الجذر إثنين ، فالمال أربعة ، والكعب ثمانية ، ومال مال ستة عشر ، ومال كعب إثنان وثلاثون ، وكعب كعب أربعة وستون ، فنسبه الواحد الى إثنين ، كنسبه الإثنين الى الأربعة ، وكنسبه الأربعة الى الثمانية ، وعلى هذا الى آخرها •

فإذا قال إضرب شيئين وثلاثة من العدد فى ثلاثة أشياء وأربعة من العدد ، فاضرب شيئين فى ثلاثة أشياء ، تكن ستة أموال وشيئين فى أربعة ثمانية أشياء ، وثلاثة فى ثلاثة أشياء تسعه أشياء ، وثلاثة فى أربعة اثنا عشر ، وتجمع ذلك فيكون ستة أموال وسبعة عشر شيئاً وإثنا عشر عددا •

(١) زياده من ، ب

(٢) لم ترد فى ، ب

ومثال ذلك : من المفتوح إذا جعلت الشيء ثلاثة ، فكأنه قال تسعه في ثلاثة عشر ، وذلك مائه وسبعة عشر .

وهو مثل ماقلنا في الجواب ، لأن ستة أموال أربعة وخمسون ، وسبعة عشر شيئا أحد وخمسون واثنا عشر ، وذلك مائه وسبعة عشر .

فإن قال عشرة و شيء في عشرة و شيء ، فاضرب عشرة في عشرة تكن مائة عدد ، و شيء في عشرة : عشرة أشياء ، و شيء في عشرة : عشرة أشياء ، و شيء في شيء مال ، فيصير مائة عدد وعشرين شيئا ومالا .

فإن قال عشره إلا شيئا في عشره إلا شيئا ، ضربت عشره في عشره : مائه ، وإلا شيئا في عشره مرتين : عشرون شيئا ناقصه ، والأشياء في الأشياء مال زائد ، فيصير مائة ومالا إلا عشرين شيئا .

فإن قال عشره و شيء في عشره إلا شيئا ، ضربت عشره في عشره ، فكانت مائه ، و شيئا في عشره : عشرة أشياء زائده ، وإلا شيئا في عشره : عشره أشياء ناقصه ، والأشياء في شيء مال ناقص ، فتجمع ذلك .

وتلقى الزائد بالناقص ، فتبقى مائة إلا مالا ، وذلك لأن الزائد في الزائد ، والناقص في الناقص زائدان ، والناقص في الزائد ناقص .

فإذا قال اضرب ثلاثة أموال و شيئين وأربعة دراهم في مائة وثلاثة أشياء و خمسة دراهم ، ضربت ثلاثة أموال في مائة ، فيكون ستة أموال مال ، ثم في ثلاثة أشياء ، تكن تسعة كعوب ، ثم في خمسة أعداد ، تكن خمسة عشر مالا .

ثم اضرب شيئين في مائة تكن أربعة كعوب (١) ، ثم في ثلاثة أشياء تكن ستة أموال ، ثم في خمسة تكن عشرة أشياء .

ثم اضرب أربعة في مائة تكن ثمانية أموال ، وفي ثلاثة أشياء تكن اثنا عشر شيئا ، وفي خمسة تكن عشرين أحدا (٢) .

فإذا جمعت ذلك كان ستة أموال مال وثلاثة عشر كعبا وتسعة وعشرين مالا وإثنين وعشرين شيئا وعشرين عددا (٣) .

(١) في ، ب : أكعب

(٢) في ، ب : عددا

(٣) في ، أ : أحدا

وإذا قال إضرب عشرين أحدا مقسومه على شيء في خمسة أحاد ،
فالجواب مائه مقسومه على شيء ، فإن قال عشره مقسومه على شيء في
عشره مقسومه على شيئين ، ضربت عشره في عشره تكن مائه ، والشيء في
الشيئين تكن مائين ، فيصير (١) الجواب مائه مقسومه على مائين .
فإن قال إضرب جذر عشره في جذر عشرين ، ضربت عشره في عشرين
فتكون مائتين ، فجزرها الجواب .
ومثاله من المفتوح جذر أربعة في جذر تسعة ، تضرب أربعة في تسعة
تكن ستة وثلاثين ، فجزرها ستة وهو الجواب ، لأن جذر أربعة إثنان ، وجذر
تسعة ثلاثة .
فإن قال جذر خمسة وعشرين في عشره ، ربت عشره وضربت المبلغ في
خمسة وعشرين تكون الفين وخمسائه ، فجزرها هو المطلوب وهو خمسون .
وكذلك إن قال جذر عشره في خمسة وعشرين يكن جذر ستة آلاف ومائتين
وخمسين .

فصل

إذا قسمت الأشياء على الأشياء خرج آحاد .

مثال ذلك :-

إقسم عشرة أشياء على شيئين : تخرج خمسة آحاد ، ألا ترى أن الشيء إذا كان ثلاثة [كانت الأشياء ثلاثين] (١) ، فقسمت ثلاثين على ستة : تخرج خمسة ، وإذا قسمت الأموال على الأشياء : خرج أشياء .

مثال ذلك :-

أقسم (٢) تسعة أموال على ثلاثة أشياء : يخرج ثلاثة أشياء ، ألا ترى أن المال إذا كان أربعة قسمت ستة وثلاثين على ستة : خرج ستة ، وهي ثلاثة أشياء ، وإذا قسمت الأموال على الأموال خرج عددا .

وإذا قسمت الكعاب على الأشياء خرج أموالا ، وعلى الأموال تخرج أشياء ، وعلى الكعاب تخرج عددا ، وكل شيء يقسم على العدد ، فإن الخارج يكون من جنسه وكل ما يقسم على جنسه ، فالخارج منه (٣) يكون عددا ، والعدد على أي شيء قسمته قلته بلفظه .

مثال ذلك :-

إذا قال إقسم عشره على شيء ، قلت عشره مقسومه على شيء ، فإن قيل (٤) إقسم جذر كذا على جذر كذا ، قسمت أحد العددين على الآخر ، وأخذت جذر الخارج بالقسمه .

مثاله :-

إذا قال إقسم جذر ستة عشر على جذر أربعة ، قسمت ستة عشر على أربعة ، تخرج أربعة ، وجذرها الجواب وهو اثنان .

(١) مابين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٢) زياده من ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) في ، ب : قال

فصل

إذا أردت أن تجمع أو تلقى ، جمعت المتجانس وألقيت منه ، فأما المخالف فتجمعه بواو العطف وتلقى منه بالاستثناء .

مثال ذلك :-

إجمع ستة أشياء وخمسه دراهم الى مالين وثلاثة أشياء وأربعة دراهم ، جمعت الأشياء الى الأشياء ، والدراهم الى الدراهم ، والمالان بحالهما ، يكون مالين وتسعه أشياء وتسعه دراهم ، وإن كان فى أحدهما إستثناء ، وفى الآخر من جنسه أكثر منه ، ألقىت بإزاء المستثنى منه .

مثاله :-

إجمع مالين إلا خمسه أشياء مع ستة أشياء وعشرة دراهم ، ألقىت من الستة الأشياء خمسه للاستثناء ، فيبقى مالان وشئ وعشره دراهم ، فإن كان المستثنى أكثر ، ألقىت منه ما معك وأبقىت الباقي مستثنياً .

مثاله :-

خمسه أموال إلا ستة أشياء ومالان وأربعة أشياء إلا خمسه دراهم ، يكون سبعة أموال إلا شيئين وإلا خمسه دراهم .

فإن قال اجمع خمسه أموال وستة دراهم إلا ثلاثة أشياء الى ثلاثة أموال وأربعة أشياء إلا ثلاثة دراهم ، ألقىت من الأشياء ثلاثة ، ويبقى شئ ، ومن الدراهم ثلاثة ، ويبقى ثلاثة دراهم ، فيصير ثمانية أموال وشئ وثلاثة دراهم .

إذا قال إجمع عشره مقسومه على شئ ، الى سبعة مقسومه على شئ .

جوابه :-

سبعة عشر مقسومه على شئ ، وإن اختلف المقسوم عليه جمعتها بواو العطف . وإذا قال إجمع جذر إثنين وجذر ثمانية عشر ، ضربت إثنين فى ثمانية عشر تكن ستة وثلاثين ، خذ جذريها إثنان عشر ، زد عليها الإثنين والثمانية عشر تكن إثنين وثلاثين ، جذرها هو الجواب .

وإذا قال كم من (١) واحد الى عشره ، ضمنت أول العدد الى آخره تكن أحد عشر ، ضربتها فى نصف العشره تكن خمسة وخمسين ، وهو الجواب .

فصل

إذا ذهب من المال جزء من أجزائه وأردت تكميله ، فزد على الباقي منه ما فوق ذلك الجزء فى المرتبه .
مثل أن تقول مال ذهب منه ثلثه [وأردت اكماله] (١) ، زدت على الباقي مثل نصفه .

فإن قال ذهب منه ربعه ، زدت على الباقي ثلثه ، فإن ذهب سدسه ، زدت [على الباقي] (٢) مثل خمسه فعلى هذا أبدا ، فى زهاب الجزئين جزئين أعلى من مرتبه الذاهب بمرتبتين .

مثاله :-

إذا ذهب سبعاه ، زدت [على الباقي] (٣) خمسيه ، وإن ذهب تسعاه ، زدت السُبُعَيْن ، وإذا ذهب ثلاثه أثمانه ، زدت على الباقي ثلاثه أخماسه ، وإذا ذهب أربعة أتساعه ، زدت على الباقي أربعة أخماسه .

وياب ذلك :-

أن تنسب ما نقص مما بقى ، وتزيد مثل تلك النسبه .
فإذا قال مال ذهب منه ربعه وسدسه ، أخذت مخرجيهما وهو إثنا عشر ، فالربع والسدس خمسه ، والباقي سبعه ، فحتاج أن تزيد خمسه أسباع الباقي عليه .

وإذا قال ذهب ثمنه وعشره ، فخذ مخرجيهما أربعين ، فثمنها وعشرها تسعه ، والباقي أحد وثلاثون .

فإذا أردت تكميله ، زدت عليه تسعه أجزاء من أحد وثلاثين ، وإذا قال ذهب خمسه ودرهم بقى أحد عشر ، تضيف الدرهم الى الاحد عشر تكن إثنا عشر تزيد عليها مثل ثلثيها .

فإن قال مال وسدس ، وأردت أن تزده الى مال ، نقصت منه ومما يعادله سُبُعُهُ ، فإن قال مال وسبع مال نقصت منه ثمنه .

فإن قال مال وسبعان نقصت منه تسعيه ، فإن قال مال وخمسان نقصت منه (٤) سبعيه ، فإن قال مال وثلاثه أخماس نقصت ثلاثه أثمانه .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : فإلك إذا أردت إكماله

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : خمسى ما بقى

(٤) زياده من ، ب

فصل

إعلم أن الكعاب وأموال الأموال ، وما زاد على ذلك لا يكاد يحدث في هذا الحساب ، فإذا حدثت حطت من مرتبتها ، وحط مامعها حتى يرجع الى القوانين الثلاثة ، وهي الأعداد ، والأشياء ، والأموال ، والذي يحدث منها ست مسائل لاغير ، ثلاثة منها مفردة ، وثلاثة مقترنه .

فأما الثلاثة المفردة :-

فأولها : أموال تعدل أشياء ، فجذر المال أبدا بعده ما يعادله من

الأجزاء .

مثاله :-

مال يعدل خمسة أجزاء ، فجذر المال خمسة ، والمال خمسة وعشرون ، فإن [كثير عدد الأموال (١)] رددتها الى مال واحد ، وردت الأشياء الى مثل ذلك ، كقوله ستة أموال تعدل ثمانية عشر شيئا ، فزد مامعك الى سدسه ، فيصير مال يعدل ثلاثة أشياء ، فجذر المال ثلاثة .

وكذلك لو قال ثلثا مال يعدل عشر أجزاء كملته بأن تزيد عليه مثل نصفه ، فيصير مالا يعدل خمسة عشر جزءا ، فجذر المال خمسة عشر .

ولو قال مال وربع يعدل عشرين جزءا ، حذفنا مما معك خمسة ، فيصير مالا يعدل ستة عشر جزءا ، فجذر المال ستة عشر ، والمال مائتان وستة وخمسون .

فإذا زدت عليه ربه وهو أربعة وستون ، صار ثلاثمائة وعشرين ، وهي عشرون جزءا كل جذر ستة عشر .

فإن قال نصف جذر يعدل مالا ، فجذر المال نصف والمال ربع درهم ، فإن قال ثلث جذر [يعدل مالا (٢)] فالمال يعدل تسع درهم . ولو قال سدس جذر ، فجذره سدس وهو سدس سدس .

فإن قال ربع وسدس مال يعدل خمسة أشياء ، فأنظر ما تزيد على الربع والسدس ، حتى يصير مالا ، وذلك مثله ومثل خمسيه ، فزد مثل ذلك على الأشياء ، يصير المال يعدل إثني عشر شيئا ، فجذر المال إثنا عشر ، والمال مائة وأربعة وأربعون ، وربعه وسدسه ستون ، وهو مثل خمسة أجزاء .

(١) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : فإن ذكر عشره أموال

(٢) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : تعدل مالين

والتانيه : أموال تعدل عددا .

مثال ذلك :-

سته أموال تعدل أربعه وعشرين عددا ، فاقسم الأعداد على الأموال يخرج أربعه وهو المال ، وإن شئت قلت مال من ستة سدسها فخذ سدس العدد ، فإن قال ثلث وربيع مال يعدل إحدى وعشرين ، فثلث وربيع سبعة من إثني عشر ، وإذا أردت تكميل المال ، زد عليه خمسه أسباعه ، فتزيد على العدد خمسه أسباعه ، وذلك خمسه عشر يكون ستة وثلاثين فهو المال ، فثلثه وربعه أحد وعشرون كما قال .

فإن قال مال وثلث مال يعدل ثلاثة دراهم ، فالمال ثلاثة أرباعها ، وذلك درهما وربيع ، فإن قال مال يعدل عشره دراهم كان باطلا ، لأن العشره غير مجذوره ، والمال من شرطه أن يكون مجذورا .

والتالثه : جذور تعدل عددا فقسم الأعداد على الجذور ، فما خرج بالقسمه فهو الجذر الواحد ، وإن شئت تنسب واحدا من الجذور من جميعها ، وأخذت مثل تلك النسبه من العدد .

مثال ذلك :-

خمسة أجزار تعدل عشرين درهما ، إن شئت قسمت العشرين على الخمسه ، تخرج بالقسمه أربعه وهو ما يعدل الشيء الواحد ، وإن شئت نسبت الواحد من الأجزاء يكون خمسها ، فخذ خمس العدد يكون أربعه .
فإن قال ثلاثة أشياء وثلث تعدل عشره ، إن شئت قسمت العشره على الثلاث والتث ، فيخرج بالقسمه ثلاثة وهو ما يعدل الشيء ، وإن شئت نسبت الشيء من ثلاثة وثلث تكن خمسا وعشرا ، فأخذت خمس العشره وعشرها يكن ثلاثة .

فإن قال خمس وعشر شيء يعدل ستة أعداد ، تنظر ماتزیده على خمس وعشر حتى يصير شيئا ، وذلك مثلاه ومثل ثلثه ، فتزيد على الستة مثل ذلك ، فتكون عشرين ، وهو ما يعدل الشيء .

وإن شئت قلت يبقى (١) من خمس وعشر ثلاثة أمثاله وثلث ، فاضرب ستة في ثلاثة وثلث تكن عشرين

وإن شئت بسطت جميع ما معك من جنس الكسر ، فيكون أجزاء الشيء ثلاثة والسته ستين ، فاقسمها على الثلاثة تخرج عشرين .

وأما المقترنه :-

فأولها : أموال وأشياء تعدل عددا .

مثال ذلك :-

مال وعشره أشياء تعدل أربعة وعشرين أحدا .

فالطريق في ذلك : أن تنصف الأشياء [وتضربها في مثلها تكن (١)]

خمسه وعشرين ، زدها على العدد تكن تسعه وأربعين .

خذ جذرها سبعة ، أنقص منه نصف الأجزاء ، يبقى إثنان ، وهو جذر المال المطلوب ، والمال أربعة ، فمال وعشره أجزاء ، أربعة وعشرون كما قال .

فإن قال مال وعشره أشياء تعدل تسعه وثلاثين ، فربع نصف الأجزاء ، وزده على العدد تكن أربعة وستين ، فخذ جذرها ، وألق منه نصف الأجزاء تبقى ثلاثة فهي جذر المال .

فإن قال ثلاثة أموال وثلاث وعشره أجزاء تعدل ستين ، طريق ذلك أن ترد الأموال الى مال واحد ، وترد جميع مامعك الى مثل ذلك بأن تقسمه على ثلاثة وثلاث ، فيصير مالا وثلاثة أشياء تعدل ثمانية عشر ، فربّع نصف الأجزاء تكن إثنين وربعا .

زده على العدد يكن عشرين وربعا ، خذ جذرها أربعة ونصف ، ألق منه نصف الأجزاء ، يبقى ثلاثة فهي (٢) جذر المال ، والمال تسعه فثلاثة أموال وثلاث : ثلاثون ، وعشره أجزاء ثلاثون ، فذلك ستون كما قال .

فإن قال ربع مال وثلاثة أشياء تعدل ستة عشر ، فكمل المال وما معه ، بأن تضربه في أربعة ، فيصير مالا وإثنى عشر شيئا تعدل أربعة وستين ، فنصف الأجزاء وربعه .

وزده على العدد تكن مائة ، خذ جذرها عشرة ، ألق منه نصف الأجزاء ، تبقى أربعة فهي جذر المال ، والمال ستة عشر ، وربعه وثلاثة أجزاء ستة عشر كما قال .

(١) مابين المعكوفتين ورد في ، أ : وتضربه في مثله فيكون

(٢) في ، أ : وهو

وَأما المسألة الثانية: فهي أموال تعدل جذورا .

مثال ذلك :-

مال وستة عشر تعدل عشرة أجزار .

الطريق في هذا : أن تنصف الأجزاء وتربعه يكن خمسة وعشرين ، تلقى منها العدد الذى مع المال ، يبقى تسعة تأخذ جذرها وهو ثلاثة ، فإن شئت ألقيتها من نصف الأجزاء ، وإن شئت زدتها عليه ، فإن ألقيتها منه بقى إثنان فهي جذر المال ، فالمال أربعة ، فإذا أضفت إليه ستة عشر ، كان عشرين وهي مثل عشرة أجزاره .

وإن زدتها عليه (١) كانت ثمانية فهي جذر ، والمال أربعة وستون ، فإذا

أضفت إليها ستة عشر كانت ثمانين ، وهي مثل عشرة أجزاره .

فإن قال مال واحد وعشرون يعدل عشرة أجزار ، فنصفها وربعها (٢) وتنقص (٣) منه العدد يبقى أربعة ، خذ جذرها اثنين إن زدتها على نصف الأجزاء كانت سبعة ، وإن نقصتها منه بقى ثلاثة فهي جذر المال ، فإن خرج مربع نصف الأجزاء مثل العدد الذى مع المال ، فالعدد هو المال نفسه .

مثاله :-

مال وخمسة وعشرون تعدل عشرة أجزار ، فإذا نصفتها وربعتها كانت خمسة وعشرين ، فالمال خمسة وعشرون ، وهو مع خمسة وعشرين خمسون ، وذلك عشرة أجزاره ، وإن خرج مربع نصف الأجزاء أقل من العدد ، فالمسألة محال ، لأنه يحتاج أن يبقى بقيه تعادل المال ، فإن كان المال أكثر من مال ، أو أقل رددته الى مال ، أو كملته على ما ذكرنا فى المسألة الأولى .

وَأما المسألة الثالثة: فهي أموال تعدل جذورا وعددا .

مثال ذلك :-

مال يعدل ثلاثة أجزار وأربعة أعداد ، تنصف الأجزاء وتربعه وتزيده على العدد ، تكون ستة وربعا ، تأخذ جذره اثنين ونصفا ، تزيده على نصف الأجزاء ، يكون أربعة وهي جذر المال ، وكذلك إن زاد المال ، أو نقص ترده وتكمله كما تقدم ، فاحفظ الفرق بين هذه الثلاثة المقترنه .

فإن فى الأولى تنقص نصف الأجزاء من جذر ما ارتفع معك .

وفى الثالثة تزيده على نصف الأجزاء .

(١) فى ، أ : عليها

(٢) فى ، أ : تربيعه

(٣) فى ، ب : وتلقى

وفى الثانية أنت مخير إن شئت نقصت ، وإن شئت زدت ، وهذه مسائل
ذكرناها ليرتاض بها المبتدى ويعرف طريق العمل فى هذا الباب .

إذا قيل مال تضعفه وتزيد على المبلغ درهمين ، وتزيد على ما اجتمع
نصفه يكن خمسة عشر درهما كم أصله ؟

الباب فى ذلك : أن تجعل المال شيئا ، ثم تضعفه فيكون شيئين وتزيد
عليه درهمين ، فيكون شيئين ودرهمين ، تزيد عليه مثل نصفه ، يكون ثلاثة
أشياء وثلاثة دراهم ، تعدل ما ذكر السائل ، وهو خمسة عشر .

فألق الثلاثة الدراهم بمثلها من الجهتين ، يبقى ثلاثة أشياء تعدل اثنا
عشر درهما ، فالشئ أربعة دراهم .

واعتبار ذلك : أنك إذا أضعفتها كانت ثمانية ، وتزيد عليها درهمين ،
تصير عشره ، تزيد عليها مثل نصفها ، تكن خمسة عشر كما قال .

فإن قيل مال زدت عليه ثلثه ، ثم ألقيت مما اجتمع نصفه ، فببقى عشره ،
تجعل المال شيئا ، وتزيد عليه ثلثه ، فيصير شيئا وثلثاً ، تنقص منه نصفه
ثلثى شئ ، فببقى ثلثا شئ تعدل عشر دراهم ، فالشئ خمسة عشر .

فإن قال مال زدت عليه ثلثه ودرهما ، ونقصت مما اجتمع ربه ودرهما ،
فلم يبق شئ ، تجعل المال شيئا .

ثم تزيد عليه ثلثه ودرهما ، وتنقص من ذلك ربه ، يبقى شئ وثلاثة أرباع
درهم وهو يعدل درهما ، لأنه قال تلقى منه درهما فلا يبق شيئا ، فالشئ ربع
درهم .

فإن قال زدت عليه ثلثه ودرهما ، ونقصت من المجتمع ثلثه ودرهما ، فلم
يبق شئ ، يبقى معك بعد العمل ثلث درهم ، يعدل ثمانية أضعاف شئ ،
فالشئ يعدل ثلاثة أثمان درهم .

فإن قال كان معك مال ، فتجرت به فربحت مثل نصفه ، ثم اتجرت فربحت
مثل ثلثه ، ثم تجرت فربحت مثل ربه ، ثم تجرت فخرت مثل خمسة ، بقى
معك مائة درهم ، كم كان رأس المال ؟

فبأبه : أن تجعل أصله شيئا ، فلما ربحت فيه أول مره مثل نصفه ، صار
شيئا ونصفا ، ثم ربحت ثانيا مثل ثلثه صار شيئين ، وربحت فيه ثالثا مثل
ربه ، صار معك شيئان ونصف ، ثم خسرت فيه مثل خمسة نصف شئ ، بقى
شيئان يعدلان مائة ، فالشئ خمسون وهورأس المال .

فإن قال ربحت مثله ، ثم خسرت سبعة ، ثم ربحت مثله ، ثم خسرت ربه ،
فكان الباقي ثلاثة دراهم ، تجعل المال شيئا ، فلما ربح مثله ، صار شيئين ،
فلما خسر سبعة ، بقى شئ وخمسة أسباع شئ .

ثم ربح مثله صار ثلاثة أشياء وثلاثة أسباع شيء ، ثم خسر ربع ذلك وهو ستة أسباع شيء ، بقى شيئان وأربعة أسباع شيء ، تعدل ثلاثة دراهم ، فالشيء ثلث ذلك ونصف تسعه ، لأنه سبعة من ثمانية عشر ، وذلك درهم وسدس فهو المال ، فإمتحنها تجدها صوابا .

رجل قال لرجل إن أعطيتنى مثل خمسى ما معى ودرهما ، صار معى أربعة وعشرون درهما ، كم كان معه ؟ ، فاسقط الدرهم من المبلغ يبقى ثلاثة وعشرون درهما ، فاسقط سبعمها وهو ستة وأربعة أسباع درهم ، يبقى ستة عشر وثلاثة أسباع وهو ما كان معه .

فإن قال إن أعطيتنى مثل ثلاثة أسباع ما معى ودرهمين ، صار معى ثلاثون درهما ، فاسقط الدرهمين من ثلاثين ، يبقى ثمانية وعشرون . فمال تزيد عليه ثلاثة أسباعه ، إذا أردت أن تحطها منه حطت(١) ثلاثة أعشاره ، وذلك خُمسة وعُشره ، فيبقى تسعة عشر درهما وثلاثة أخماس وهو ما كان معه .

فإن قيل مال إن زدت عليه مثل سبعمه ودرهما ، كان ثمانية وعشرين ، وإن نقصت منه ثلاثة أسباعه ودرهمين .

كان الباقي عشره هو أحد وعشرون مال ، ثلثه وثلث ما بقى عشره ، فقد علمت أن ذلك خمسه أتساع شيء يعدل عشره ، فالشيء ثمانية عشر وهو المال .

فإن قال أجبر أجرته فى الشهر ثمانية عشر درهما وخاتم ، عمل ستة أيام أخذ الخاتم اجعل قيمته شيئا .

ثم قل إذا أصابه بعمل ستة أيام شيء ، وجب أن يصيبه بالأربعة والعشرين يوما أربعة أشياء ، وذلك يعدل ثمانية عشر درهما ، فقيمة الشيء ربع ذلك ، وهو أربعة دراهم ونصف وهو قيمة الخاتم .

رجلان قال أحدهما لصاحبه : إن أعطيتنى درهما ، صار معى ثلاثة أمثال مايبقى معك ، وإن أعطيتك درهما صار معك خمسة أمثال مابقى معى ، كم مع كل واحد منهما ؟

فاجعل مال أحدهما شيئا ، ومال الآخر ثلاثة أشياء إلا أربعة دراهم ، حتى إذا ردت عليه درهما ، ونقصت من الشيء كان ثلاثة أمثال الباقي ، ويصير مع الآخر شيئا ودرهما ، فهذا يعدل خمسة أمثال ثلاثة أشياء إلا خمسة دراهم ، وذلك خمسة عشر شيئا إلا خمسة وعشرين درهما .

فأجبر بخمسه وعشرين درهما ، وزد مثلها على الجبهه الأخرى ، يصير
خمسة عشر شيئا تعدل شيئا وستة وعشرين درهما .

فألق شيئا بشيء يبقى أربعة عشر شيئا تعدل ستة وعشرين درهما ،
فالشئ الواحد يعدل درهما وستة أسباع ، وهو مال أحدهما .
وكننت جعلت مال الآخر ثلاثة أشياء إلا أربعة دراهم ، فثلاثة أشياء
خمسه دراهم وأربعة أسباع ، إستثنى منها أربعة دراهم ، يبقى درهم
وأربعة أسباع درهم .

فإذا أخذ من صاحبه درهما ، صار معه درهما وأربعة أسباع ، وهو
مثل الستة الاسباع الباقية معه ثلاث مرات ، وإذا رد عليه درهما ، صار
معه درهما وستة أسباع ، وهى مثل الأربعة أسباع الباقية مع الأول خمس
مرات .

ومن المفترقات : مال ضربت ثلثه ودرهما فى ربهه ودرهم ، فكان ذلك
عشرين درهما ، تجعل المال شيئا ، وتضرب على ما قال .

يصير نصف سدس مال وثلث وربع شئ ودرهم يعدل عشرين ، فاسقط
الدرهم بمثله ، وكمل ما معك بأن تضربه وما معه فى اثنى عشر ، يصير مالا
وسبعة أشياء ، يعدل مائتين وثمانية وعشرين .

فنصف الأجزاء وربعه تكن إثنى عشر وربعاً ، زدها على الدراهم تكن
مائتين وأربعين وربعاً ، خذ جذرها خمسة عشر ونصفاً ، فاسقط منها نصف
الأجزاء ، يبقى اثنا عشر فهو جذر المال المطلوب ، [والمال مائه وأربعة
وأربعون .

فإن قال (١) عشره قسمتها قسمين ، ثم ضربت كل واحد من القسمين
فى نفسه وجمعتهما فكان ثمانيه وخمسين ، تجعل أحد القسمين شيئا ،
والآخر عشره إلا شيئا .

وإذا ربعناها وجمعنا المرتفع من ضربهما ، صار مائه ومالين إلا
عشرين شيئا ، فهذا يعادل ثمانيه وخمسين .

فزدد مثل الناقص على مايعادله ، وألق المشترك يبقى مالان واثنان
وأربعون ، تعدل عشرين شيئا ، فرد ذلك الى مال ، فيصير مال واحد
وعشرون عددا ، يعدل عشره أشياء .

فنصف الجذور وربعها ، وانقص منه العدد ، يبقى أربعة ، فخذ جذرها وهو إثنان ، فإن شئت نقصته من نصف الأجزاء ، ويبقى ثلاثة وهو أحد القسمين .

وإن شئت زدته على النصف ، يكن سبعة فهو القسم الآخر ، فأمتحنها تجدها صوابا .

[فإن قال (١) مال ضربت ثلثه في ربعه ، فعاد المال : وزيادة أربعة وعشرين درهما ، تجعل المال شيئا ، وتضرب ثلثه في ربعه ، يكن نصف سدس مال ، يعدل شيئا وأربعة وعشرين .

فكمل المال يصير يعدل إثني عشر شيئا ومائتين وثمانية وثمانين ، فنصف الأجزاء وربعه ، وزده على العدد ، وخذ جذره ثمانية عشر ، زده على نصف الأجزاء يصير أربعة وعشرين ، وهو جذر المال وهو المطلوب .

وقد أشرنا الى نكت مقنعه في هذا الباب ، ويحتاج المبتدئ فيه الى رياضه كثيره في فروعه ، ويحفظ أصوله .

وسترى في باب التركات والنهي والوصايه والعين والدين والدور ومسائله ، ما يتضح لك بها طريقه ، ولم نطل من تفريع الحساب لأنه كتاب إختصار .

باب تصحيح المسائل (١)

إذا لم تنقسم سهام فريق من الورثة عليهم قسمة صحيحة ، فاضرب عددهم في أصل المسألة ، وعولها إن كانت عائله .
 إلا أن توافق عددهم سهامهم ، بنصف ، أوثلث ، أو غير ذلك من الأجزاء ، فيجزيك ضرب وفق عددهم في المسألة .
 وإن انكسر على فريقين ، إن كانا متماثلين ضربت أحدهما في المسألة ، وإن كانا متباينين مثل ثلاثة وأربعة ، وخمسة وسبعة ، ضربت أحدهما في الآخر ، فما بلغ ضربته في المسألة .
 وإن كانا متناسبين ، بأن يكون أحدهما ، نصف الآخر ، أو ثلثه ، أو ربه ، أو جزءا منه ، وذلك مثل ثلاثة وتسعة ، وخمسة وخمسة وعشرين ، وأربعة وأربعة وأربعين ، ضربت أكثرهما في المسألة .
 وإن كانا متوافقين بجزء من الأجزاء مثل ، أربعة وستة ، وتسعة وخمسة عشر ، وستة عشر وأربعة وعشرين ، ضربت وفق أحدهما في جميع الآخر ، ثم في المسألة .
 وإن إنكسر على ثلاثة أحيان ، فكذلك أيضا .
 وإن تماثلت ضربت أحدها في المسألة .
 وإن تناسبت ضربت أكثرها في المسألة .
 وإن تباينت ضربت بعضها في بعض ، فما بلغ ضربته في المسألة .
 وإن توافقت فإن مسائل ذلك تسمى الموقوفات وسنذكرها فيما بعد .
 فإذا أريدت القسمة ، فكل من له شيء من أصل المسألة ، مضروب في العدد الذي ضربته في المسألة ، وهو الذي يسمى جزء السهم ، فما بلغ فهو له إن كان واحدا .
 وإن كانوا جماعه قسمته بينهم ، وإن كانوا ذكورا وإناثا ، فالخارج بالقسمة نصيب الأنثى ، وضعفه نصيب الذكر .

(١) التصحيح من الصحة ، وهو ضد السقم .

وفى اصطلاح الفرضيين : استخراج أقل عدد يتأتى منه نصيب كل مستحق من إرث أو وصيه أو دين أو شركة من غير كسر . ينظر - لسان العرب ٥٠٧/٢ والعذب الفائض ١٥٩/١

مسائل هذا الباب

فصل منه : في الكسر على [حيز واحد بغير موافقه] (١)

أصل إثنين :-

زوج وأخوان لأب وأم (٢) ، للزوج سهم ، وللأخوين سهم ، لا يصح عليهما
فتضرب عددهما في أصل المسأله ، تكن أربعة ومنها تصح .
[أخت لأب وأم وأخ وأخت لأب ، تصح من سته (٣)] . [أخت لأب
وأربعة بنى أعمام (٤)] . بنت وابنا ابن وبنت ابن .
بنت ابن وستة بنى إخوه لأب . زوج وثلاثة إخوه وأربع أخوات لأب
وأم ، تصح من عشرين ، ولا يقع في هذا الأصل موافقه بين السهام
والاعداد بكونه سهما واحدا .

(١) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : جنس واحد من غير موافقه

(٢) زياده من ، ب

(٣)

٦	- ٢ x ٣		
٣	١	أخت ش	٢/١
٢	١	أخ لأب	ب
١		أخت لأب	

(٤)

للفرد	٨	٢ x ٤		
-	٤	١	أخت لأب	٢/١
١	٤	١	٤ بنى أعمام	ب

أصل ثلاثة :-

[أخوان لأم وعم (لا)] • [أخ وأختان لأم وأخ لأب (لا)] • أم وخمسه
 بنى أعمام • أم وسبعة بنى أخوه • بنتان وعشر أخوات •
 أختان لأب وأم وخمسه عشر عما ، الموافق في هذا الأصل بالإنصاف
 حسب مثاله • أم وأربعة بنى أعمام ، لهم سهمان ، لاتصح عليهم وتوافق
 عددهم بالنصف ، فترجع الى إثنين ، فتضربهما في ثلاثة تكون ستة •
 أم وستة بنى أخوة • ثمانى بنات وعم • عشر أخوات لأب وابن عم •
 إثننا عشرة بنتا وابن أخ ، تصح من ثمانية عشر • عشرون بنت ابن
 وأخ لأب وأم ، تصح من ثلاثين •

(١)

٦	٢ × ٣ -		
١	١	أخ لأم	٣/١
١		أخ لأم	
٤	٢	عم	ب

(٢)

٩	٣ × ٣		
١	١	أخ لأم	٣/١
١		أخت لأم	
١		أخت لأم	
٦	٢	أخ لأب	ب

أصل أربعة :-

- [زوجتان وثلاثة إخوة لأب (١)] ثلاث زوجات وعم [أربع زوجات وابن
 أخ (٢)] . زوجه وخمسه بنى أعمام . زوج وإبنان وثلاث بنات .
 زوج وثلاثة بنى ابن ، معهم أربع أخوات لهم . زوجه وأخت لأب وأم
 وإثنا عشر أخا لأب .
 زوج وبنت وخمسه عشر عما ، موافقه ذلك بالاثلاث حسب . زوج وإبنان
 وإبنتان ، لهم ثلاثة على ستة توافق بالثلث ، فتصح من ثمانية .
 زوج وأربعة بنين وأربع بنات . زوجه وخمسه عشر عما . زوجه وعشره
 إخوة وعشر أخوات لأب .

(١)

٨	- ٤ x ٢		
١	١	زوجه	٤/١
١		زوجه	
٢		أخ لأب	
٢	٣	أخ لأب	ب
٢		أخ لأب	

(٢)

١٦	- ٤ x ٤		
١		زوجه	
١		زوجه	
١	١	زوجه	٤/١
١		زوجه	
١٢	٣	ابن أخ	ب

أصل ثمانيه :-

[زوجتان وابن] ١) . ثلاث زوجات وابن ابن . أربع زوجات وثلاثة بنين وبنت . زوجة وإبنان وبنت . [زوجه وبنت وسبعة إخوه] ٢) .
 زوجة وبنت ابن وعشر أخوات . زوجة وخمسة بنين وخمس بنات ، موافقه ذلك بالاثلاث والأسباع الاثلاث .
 زوجة وبنت وستة بنى أعمام . زوجة وبنت ابن وخمسة إخوه وخمس أخوات ، تصح من أربعين . زوجة وبنت وعشره بنى ابن وعشر بنات ابن بالأسباع .
 زوجة وأربعة عشر ابنا ، تصح من ستة عشر . زوجة وعشره بنى ابن وخمس عشرة بنت ابن ، زوجة وعشرون ابنا وثلاثون بنتا تصح من ثمانين .

(١)

١٦	- ٨ x ٢		
١	١	زوجه	٨/١
١		زوجه	
١٤	٧	ابن	ب

(٢) لم ترد هذه المسألة فى ، ب وحلها

للفرد	٥٦	- ٨ x ٧		
٧	٧	١	زوجه	٨/١
٢٨	٢٨	٤	بنت	٢/١
٣	٢١	٣	٧ إخوه	ب

أصل سته :-

[جدتان وابن لآ] • [أربع جدات و بنت وعم لآ] • أم وأخوان
وأختان لأب ، من سته وثلاثين • أم وثلاثة بنين وإبنتان ، من ثمانية
وأربعين •

أب وأربعة بنين وأربع بنات ، من اثنين وسبعين • جد وإبنتان وعشره
بنى ابن ، من ستين • جده وسبع بنات وعم •

أم وتسع أخوات لأب وأم وابن (٣) أخ لأب • زوج وأخوان لأم
وخمسة عشر عما ، من تسعين •

أخت لأب وأم وأخت لأب وسبعة عشر ابن أخ ، من مائة وإثنين • ثلاث
أخوات مفترقات وعشرون عما ، من مائة وعشرين •

موافقه ذلك : بالانصاف ، والاثلاث ، والأرباع ، والاحماس •

فالانصاف :-

أم وستة إخوه لأم وأخ لأب ، من ثمانية عشر • جده وأخت لأب وأم
وعشره بنى عم • أم و بنت وخمسة بنى ابن وعشر بنات ابن ، من ستين •
أخت لأم وأخت لأب وأم وثمانية إخوه وثمان أخوات لأب ، من اثنين
وسبعين • أبوان وثلاثون بنتا • جده وأخ لأم وأربعة وثلاثون أخا لأب ، من
مائة واثنين •

الاثلاث :-

أم وأخ لأم وخمسة عشر عما • أم وأخ وأخت لأم وثمانية عشر أخا
لأب • جده وأخوان لأم وعشره إخوه وعشر أخوات لأب •

١٢	$- 6 \times 2$		
١	١	جده	٦/١
١		جده	
١٠	٥	ابن	ب

(١)

للفرد	٢٤	$- 6 \times 4$		
١	٤	١	٤ جدات	٦/١
١٢	١٢	٣	بنت	٢/١
٨	٨	٢	عم	ب

(٢)

الأربع :-

أم وثمان بنات وابن عم . أخت لأم وعشرون أختا لآب وعم . [جده وأخت لأم وعشرون أختا لآب (١) . أم وأخ لأم وعشره إخوه وإثنتا عشرة أختا لآب . أبوان وأربعون بنت ابن . جد وجده وعشرون ابنا وعشرون بنتا .

الأخماس :-

أب وعشره بنين . جد وخمسة عشر ابنا وعشر بنات . جده وخمسون عما . أخ لأم وعشرون أختا لآب .

عول سبعة :-

[أم وثلاث أخوات لأم وأختان لآب (٢) . زوج وخمس أخوات لآب وأم (٣) . زوج وست جدات وأخت لآب وأم . زوج وتسع أخوات لآب وأم .
الموافق في عول الستة : كلة بالانصاف ، والأربع .

الأنصاف :-

أم وأختان لآب وأم وست أخوات لأم . جده وعشره إخوه لأم وأربع أخوات لآب . [أم وأختان لآب وأم (٤) .

الأربع :-

زوج وست عشرة أختا لآب وأم (٥) . أم وأختان لأم وعشرون أختا لآب وأم .

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٢)

٢١	$6 < 7 \times 3 =$		
٣	١	أم	٦/١
٢		أخت لأم	
٢	٢	أخت لأم	٣/١
٢		أخت لأم	
٦	٤	أخت لآب	٣/٢
٦		أخت لآب	

(٣) زيادة من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٥) زيادة من ، ب

زوج وأم وأختان لأم وأخت لأب وأم وعشر أخوات لأب . زوج وجدته
وأختان لأم وإحدى عشره أختا لأب وأم .

موافقه ذلك : زوج وأم وعشر أخوات لأم وأربع أخوات لأب . زوج
وجدته وأختان لأم وأربعون أختا لأب .

أصل اثني عشر :-

زوجتان وأم وأخ . زوجة وثلاث جدات وعم . زوج وخمس بنات وابن
أخ . زوج وإبنتان وعشرون عما .

زوجة وثلاث عشره أختا لأم وأخوان وأخت لأب وأم . زوجة وخمس
عشرة أختا لأب وعم .

الوفيق في ذلك : بالانصاف ، والأثلاث ، والأربع ، والأخماس ،
والأسباع ، والأثمان .

الانصاف :-

زوجة وست جدات وثلاثة إخوه وأخت ، من ستة وثلاثين . زوجة وأخت
لأب وأم وعشر أخوات لأب وابن أخ ، من ستين .

زوجة وأربعة عشر أختا لأم وعم . زوج وثمان عشرة بنتا وابن أخ لأب ،
من مائه وثمانيه .

الأثلاث :-

زوجة وأم وأختان لأم وثلاثة إخوه وثلاث أخوات لأب . زوجة وجدته
وأخوان وأختان لأم وخمسة عشر عما .

الأربع :-

زوجة وإثنا عشر أختا (١) لأم وابن عم . زوج وعشرون بنتا وأخ لأب .
زوجة وثمان وعشرون أختا لأب وابن أخ لأب وأم .

الأخماس :-

زوج وأبوان وعشره بنين . زوجة وجدته وأخت لأم وخمسه وعشرون
عما . زوج وجد وجدته وعشره بنين وعشر بنات .

الأسباع :-

زوج وأم وعشره بنين وبنت . زوجة وجدته واثنان وأربعون عما .

الأثمان :-

[زوج وأربعون بنتا وعم (١) ، زوجته وست وخمسون أختا لأب وابن
أخ ، [زوج وثمانون بنت ابن وأخ (٢) ،
عول ثلاثة عشر :-

زوج وأم وخمس بنات ، زوج وجدته وسبع بنات ابن ، زوجته وتسع
جدات وأختان لأب وأم ، زوجته وأخ لأم وأخت لأب وأم واحد عشره أختا
لأب ،

زوجه وخمسة عشر أختا لأم وأخت لأب وأم ، زوجته وأم وسبع عشرة
أختا لأب ، من مائتين واحد وعشرون ،

موافقة ذلك : بالانصاف ، والأربع ، والأثمان ،

الانصاف :-

زوج وعشر جدات وابنتان ، زوجته وأربع عشرة أختا لأم وأختان لأب
وأم ، [زوجه وأم وأخت لأب وأم وثمانى عشره أختا لأب (٣) ، زوجته
وجدته واثنان وعشرون بنتا ،

الأربع :-

[زوج وأم وعشرون بنتا (٤) ، [زوجه وأخت لأم وثمان وعشرون
أختا لأب (٥) ، [زوجه واثنان وثلاثون أختا لأم وأخت لأب وأم (٦) ،
زوجه وأخت لأب وأربعون أختا لأم ،

(١)

الزوج	٤/١			١٢ × ٥ =	٦٠	للفرد
زوج	٤/١	٣		١٥		
٤٠ بنت	٣/٢	٨		٤٠	١	
ب	٥	١		٥		

(٢) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : زوج وثمانون بنتا وابن أخ

(٣) مابين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٤)

الزوج	٤/١			١٢ < ٥ × ١٣ =	٦٥	للفرد
زوج	٤/١	٣		١٥		
أم	٦/١	٢		١٠		
٢٠ بنت	٣/٢	٨		٤٠	٢	

(٥) مابين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٦) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : زوج واثنان وثلاثون أختا لأم وأخت شقيقه

الأثمان :-

زوج وأم وأربعون بنتا • زوجه وجده وأربع وستون أختا لأب •
عول خمسة عشر :-

زوجتان وأربع أخوات لأم وثمان أخوات لأب وأم • زوج وثلاث جدات
وجد وابنتان • زوج وأبوان وخمس بنات •
زوجه وسبع أخوات لأم وأخت لأب وأم وأختان لأب • زوجه وأختان
لأم وتسع أخوات لأب •
موافقه ذلك : كالذى قبله [بالأنصاف والأربع والأثمان لا] •

الأنصاف :-

زوج وثمان جدات وجد وأربع بنات • زوجه وأختان لأم وأخت لأب وأم
وعشر أخوات لأب •

الأربع :-

زوج وأبوان وثمان وعشرون بنتا • زوجه واثنان وثلاثون أختا لأم
وثمان أخوات لأب •

الأثمان :-

زوج وجده وجد وثمانون بنتا زوجه وأم وأخ لأم ومائة وعشرون أختا
لأب ، تصح من مائتين وخمسة وعشرين •
عول سبعة عشر :-

[أربع زوجات وأم وأختان لأم وأربع أخوات لأب لا] • زوجه وخمس
جدات وأختان لأم وأختان لأب وأم • زوجه وأم وسبع أخوات لأم وثمان
أخوات لأب وأم • ثلاث زوجات وجدتان وأربع أخوات لأم وتسع أخوات
لأب ، تصح من مائة وثلاثة وخمسين •

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢)

الرواجع		١٢ - < ١٧ × ٤ -	٦٨	للفرد
٤/١	٤ زوجات	٣	١٢	٣
٦/١	أم	٢	٨	
٣/١	٢ أخت لأم	٤	١٦	٨
٣/٢	٤ أخوات لأب	٨	٣٢	٨

موافقة ذلك : بالانصاف :-

ثلاث زوجات وثمانى جدات وأختان لأم وأختان لأب . زوج وأم
وأخوان لأم وعشر أخوات لأب وأم .

الأرباع :-

زوجه وجدتان وأربع وعشرون أختا لأم وأختان لأب . زوجه وأم
وأختان لأم وست وثلاثون أختا لأب .

الأثمان :-

زوجه وأم وأختان لأم واثنان وثلاثون أختا لأب (١) . ثلاث زوجات
وجدتان وأربع أخوات لأم واثنان وسبعون أختا لأب وأم تصح من مائه
وثلاثة وخمسين (٢) .

أصل أربعة وعشرين :-

زوجتان وأم وابن . زوجه وثلاث جدات وابن ابن . أربع زوجات
وجدتان وبنت وأخ . ثلاث زوجات وخمس جدات وابنتان وابن عم .
زوجه وأم وسبع بنات وعم . لزوجه وأبوان وبنت (٣) . زوجه وجده
وعشرة بنين .

موافقه ذلك : بالانصاف ، والأرباع ، والأخماس ، والأثمان ، وأجزاء
ثلاثة عشر ، وأجزاء ستة عشر ، وأجزاء سبعة عشر .

الانصاف :-

زوجه وست جدات وابن . زوجه وأم وعشر بنات وأخ .

الأرباع :-

زوجه وعشرون جده وابن ابن . زوجه وثمان وعشرون بنت ابن وعم .

(١) ورد فى ، أ - أنها تصح من مائه وستة وثلاثين ، والصحيح أنها من ثمانيه وستين .

الرواجع		١٢ - < ١٧ × ٤	٦٨	للفرد
٤/١	زوجه	٣	١٢	
٦/١	أم	٢	٨	
٣/١	٢ أخت لأم	٤	١٦	٨
٣/٢	٣٢ أخت لأب	٨	٣٢	١

(٢) فى ، ب : جعل حل المسأله الثانيه للأولى وهو للثانيه كما صححناه بالنص

(٣) وردت هذه المسأله فى ، أ - زوجه وأبوان وبنت وثمانيه أعمام ، وهذا خطأ لان الأعمام لا يرثون
مع الأب

الأخماس :-

زوجة وابنتان وعشرون عما • زوجه وأم وبنت وعشرة بنى ابن وعشر بنات ابن •

الأثمان :-

زوجة وأربعون بنتا وخمسة إخوه • زوجه وأم وأثنتان وسبعوه بنت ابن وعم •

أجزاء ثلاثة عشر :-

زوجه وأبوان وستة وعشرون ابنا • زوجه وجد وجده وتسعه وثلاثون ابن ابن • زوجه وأبوان وعشرون ابنا واثنتا عشرة بنتا • زوجه وجد وجده وثمانية وسبعون ابن ابن •

أجزاء ستة عشر :-

زوجه وثمان وأربعون بنتا وعم • زوجه وأم وثمانون بنت ابن وأخ • أجزاء سبعة عشر :-

زوجه وأم وأربعة وثلاثون ابنا • زوجه وجد واحد وخمسون ابن ابن ، من اثنين وسبعين •

عول سبعة وعشرين :-

أربع زوجات وأبوان وابنتان • ثلاث زوجات وخمس جدات وجد وابنتا ابن • زوجه وأبوان وبنت وسبع بنات ابن • زوجه وجد وجده وتسع بنات •

الموافق في ذلك :- بالانصاف ، والأرباع ، والأثمان ، وأجزاء ستة عشر •

عشر •

الانصاف :-

[ثلاث زوجات وعشر جدات وجد وابنتان (١)] • زوجه وأبوان وأربع عشرة بنتا • زوجه وجد وجده وبنت وثمانى عشرة بنت ابن •

الرواجع		٢٤ < - ٥ × ٢٧ =	١٣٥	للفرد
٨/١	٣ زوجات	٣	١٥	٥
٦/١	١٠ جدات	٤	٢٠	٢
٦/١	جد	٤	٢٠	
٣/٢	بنتان	١٦	٨٠	٤٠

الأربع :-

[زوجه وأبوان وعشرون بنتاً (١)] • زوجه وأربع وعشرون جده وجدته
 • وابنتان • زوجه وأبوان وبنت واثنان وثلاثون بنت ابن •

الأثمان :-

• زوجه وأبوان وأربع وعشرون بنتاً • زوجه وجد وجدته وأربعون بنتاً •
 • زوجه وأبوان وست وخمسون بنت ابن • زوجه وجد وجدته واثنان وسبعون
 • بنتاً •

أجزاء ستة عشر :-

[زوجه وأبوان وأربع وستون بنتاً (٢)] • [زوجه وجد وجدته وثمانون
 بنت ابن (٣)] • ثلاث زوجات وجدتان وجد وست وتسعون بنتاً •

الرواجع		$- 24 < 27 \times 5 =$	١٣٥	للفرد
٨/١	زوجه	٣	١٥	
٦/١	أب	٤	٢٠	
٦/١	أم	٤	٢٠	
٣/٢	٢٠ بنتا	١٦	٨٠	٤

		$- 24 < 27 \times 4 =$	١٠٨	للفرد
٨/١	زوجه	٣	١٢	
٦/١	أب	٤	١٦	
٦/١	أم	٤	١٦	
٣/٢	٦٤ بنتا	١٦	٦٤	١

		$- 24 < 27 \times 5 =$	١٣٥	للفرد
٨/١	زوجه	٣	١٥	
٦/١	جد	٤	٢٠	
٦/١	جدته	٤	٢٠	
٣/٢	٨٠ بنت ابن	١٦	٨٠	١

فصل

وإذا تأملت ما ذكرنا (١) في هذه المسائل من موافقة السهام للأعداد ،
عرفت أنها لا تكون إلا بتسعه أجزاء ليس غيره .
وهي الأنصاف ، والأثلاث ، والأرباع ، والأخماس ، والأسباع ،
والأثمان ، وأجزاء ثلاثة عشر ، وأجزاء ستة عشر ، وأجزاء سبعة
عشر ، فأما الموافقة بين الأعداد فلا تنحصر ، بل توجد بسائر الأجزاء ،
وستراه فيما بعد .

مسائل الكسر على فريقين متباينين :-

من غير موافقة السهام للأعداد (٢) : [أخوان لام وثلاثة
إخوه لأب (٣)] .
[خمس بنات وأربعة أعمام ، أصلها من ثلاثة ، وخمسه في أربعة :
عشرون ، ثم في ثلاثة تكن (٤) ستين (٥) . ثلاث زوجات وسبعة بنى أعمام ،
تصح (٦) من أربعة وثمانين .
ثلاث زوجات وأخت لأب وأم وعشره بنى أعمام ، تصح من مائه
وعشرين . أربع زوجات وخمسه بنين من مائه وستين .

(١) في ، ب : ما ذكرناه

(٢) زيادة من ، ب

(٣)

للغرد	١٨	- ٣ × ٦			
٣	٦	١	أخوان لام	٣/١	
٤	١٢	٢	٣ إخوه لأب	ب	

(٤) زيادة من ، ب

(٥)

للغرد	٦٠	- ٣ × ٢٠			
٨	٤٠	٢	٥ بنات	٣/٢	
٥	٢٠	١	٤ أعمام	ب	

(٦) زيادة من ، ب

[أربع زوجات وتسعه بنى ابن ، من مائتين وثمانية وثمانين (١)] خمس
 جدات وستة بنين ، [من مائة وثمانين (٢)]
 زوج وخمس أخوات لأم وسبع أخوات لأب ، من ثلاثمائة وخمسة
 عشر • زوج وسبع جدات وتسع أخوات لأم ، من ثلاثمائة وثمانية وسبعين •
 [زوج وأم وخمس أخوات لأم وإحدى عشرة أختا لأب ، من خمسمائة
 وخمسين (٣)]
 أربع زوجات وأم وخمسة إخوة لأب ، من مائتين وأربعين • زوج وثلاث
 جدات وسبع بنات ، تعول الى ثلاثة عشر ، وتصح من مائتين وثلاثة
 وسبعين •
 زوجه وخمس أخوات لأم وسبع أخوات لأب ، من خمسمائة وخمسة
 وعشرين •
 زوجه وخمس جدات وأختان لأم وتسع أخوات لأب وأم ، من سبعمائة
 وخمسة وستين •
 أربع زوجات وأبوان وتسعة بنين ، من ثمانمائة وأربعة وستين • زوجه
 وخمس جدات وجد وبنت وسبع بنات ابن ، تعول الى سبعة وعشرين ، وتصح
 من تسعمائة وخمسة وأربعين •

(١)

للغرد	٢٨٨	$- ٨ \times ٣٦$		
٩	٣٦	١	٤ زوجات	٨/١
٢٨	٢٥٢	٧	٩ أبناء لابن	ب

(٢) مابين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٣)

للغرد	٥٥٠	$- ٦ \times ١٠ \times ٥٥$		
	١٦٥	٣	زوج	٢/١
	٥٥	١	أم	٦/١
٢٢	١١٠	٢	٥ أخوات لأم	٣/١
٢٠	٢٢٠	٤	١١ أختا لأب	٣/٢

موافقه السهام في هذا الفصل ويكون الراجعان من (١) متباينين :-

[أم وست أخوات لأم وعشرون أختا لأب ، تعول الى سبعة ، لولد الأم
سهمان يوافقانهم بالنصف ، فيرجع عددهم الى ثلاثة .

ولللأخوات للأب أربعة ، توافق بالربع ، فيرجع عددهن الى خمسة ،
فأضربها في ثلاثة ، ثم في سبعة تكن مائة وخمسة ومنها تصح ، فكل من له
شيء أخذه (٢) مضروب في خمسة عشر (٣) . جده وعشرة إخوه لأم وثمانية
عشر عما ، تصح من مائة وثمانين .

[ثلاث زوجات وستة عشر أختا لأم وخمسة وعشرون أختا لأب ، من مائتين

وأربعين (٤) .

ثلاث زوجات وعشر جدات وتسعة وأربعون عما ، من أربعمائه
وعشرين . وزوجه وإثنا عشر أختا لأم وأربعون أختا لأب ، من مائتين
وخمسة وعشرين .

زوجه وعشرون جده وجد وتسعة وثلاثون إبنا ، من ثلاثمائه وستين .
زوجه وست عشرة جده وخمسة وثمانون ابن ابن ، تصح من أربعمائه
وثمانين .

ثلاث زوجات وإثنتا عشرة جده وجد وثمانون بنتا ، تصح من أربعمائه

وخمسة .

(١) زياده من ، ب

(٢) زياده من ، ب

(٣)

الزوج		$- 6 < 7 \times 10 =$	١٠٠	للفرد
٦/١	أم	١	١٥	
٣/١	٦ أخوات لأم	٢	٣٠	٥
٣/٢	٢٠ أخت لأب	٤	٦٠	٣

(٤)

		$- 20 \times 12 =$	٢٤٠	للفرد
٤/١	٣ زوجات	٣	٦٠	٢٠
٣/١	١٦ أخ لأم	٤	٨٠	٥
ب	٢٥ أخ لأب	٥	١٠٠	٤

الكسر على ثلاثة أحياء متباينه من (١) غير موافقه السهام لها :-

- [جدتان وثلاث بنات وخمسة إخوه لأب ، اضرب (٢) بعضها فى بعض تكن ثلاثين ، ثم فى ستة تكن مائه وثمانين ، ومنها تصح (٣) .
- جدتان وخمس أخوات لأم وسبعة بنى أعمام ، من أربعمائه وعشرين .
- ثلاث جدات وسبع بنات وأخوان وأخت لأب ، من ستمائه وثلاثين .
- زوج وأربع جدات وخمس أخوات لأم وسبع أخوات لأب ، من [ألف وأربعمائه (٤)] .
- [إمرأتان وثلاث جدات وخمسه إخوه لأب ، من ثلاثمائه وستين (٥)] .
- إمرأتان وثلاث جدات وخمس أخوات لأب ، تعول الى ثلاثه عشر ، وتصح من ثلاثمائه وتسعين . أربع نسوه وثلاثة إخوه لأم وسبع أخوات لأب ، من ألف ومائتين وستين .
- زوجتان وجدتان وخمس أخوات لأم وسبع أخوات لأب وأم ، من ألف ومائه وتسعين . أربع زوجات وخمس جدات وثلاثة بنين ، من ألف وأربعمائه وأربعين .
- زوجتان وسبع جدات وثلاثة بنين وثلاث بنات ، من ثلاثه آلاف وأربعه وعشرين . أربع زوجات وثلاث جدات وسبع بنات وابن عم ، تصح من ألفين وسته عشر .
- زوجتان وخمس جدات وجد وبنت وأحد عشر بنت ابن ، من ألفين وتسعمائه وسبعين .

(١) زياده من ، ب

(٢) فى ، ب : تضرب

(٣)

للفرد	١٨٠	= ٦ × ٣٠		
١٥	٣٠	١	جدتان	٦/١
٤٠	١٢٠	٤	٣ بنات	٣/٢
٦	٣٠	١	٥ إخوه لأب	ب

(٤) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : ألف وثمانمائه ، وهو الصحيح ، لكون الأخوات سبع أما إذا كان الأخوات تسع كما فى ، ب : فيكون المصح من ألف وثمانمائه

(٥)

للفرد	٣٦٠	= ١٢ × ٣٠		
٤٥	٩٠	٣	زوجتان	٤/١
٢٠	٦٠	٢	٣ جدات	٦/١
٤٢	٢١٠	٧	٥ إخوه لأب	ب

الموافقه بالسهم في هذا الفصل والرواجع متباينه :-

زوجه وست جدات وستة عشر أخا لأم وخمسة عشر عما ، من سبعمائته وعشرين لا ١) .
زوجه وثمانى جدات وإثنتا عشرة أختا لأم وأربعون أختا لأب وأم ، من ألف وعشرين .

زوجه وعشر جدات وثمانيه وعشرون أخا لأم وأخت لأب وأم وثمانى عشره أختا لأب ، من خمسه آلاف وثلاثمائته وخمسه وخمسين .

الكسر على أربعة أحياء متباينه :-

إمرأتان وثلاث جدات وخمس أخوات لأم وسبعه إخوه لأب ، من ألفين وخمسمائته وعشرين لا ٢) .
أربع نسوه وخمس جدات وثلاثه إخوه لأم وسبع أخوات لأب ، من سبعه آلاف ومائته وأربعين .

أربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسعة إخوه ، من ثلاثين ألفا ومائتين وأربعين ، وهذه تسمى مساله الإمتحان ، لأنه يقال : أربعة أحياء من الورثه ليس فيهم من يبلغ عددهم عشره ، ومسألتهم تصح من أكثر من ثلاثين ألفا .

أربع نسوه وخمس جدات وإحدى عشره بنتا وخمسة إخوه وثلاث أخوات لأب ، تصح من ثمانيه وستين ألفا وستمائته وأربعين .

وأعلم أن الموافقه للسهم لاتوجد فى الأربعة الأحياء ، لأن سهام الزوجات لا يقع بينها وبين عددهن وفق بحال ، وأكثر ما يوجد الوفاق فى ثلاثه أحياء ، وقد ذكرناها فى الفصل قبل هذا .

(١)

الرواجع				للغرد
	٤/١	زوجه	٣	٧٢٠
٣	٦/١	٦ جدات	٢	١٢٠
٤	٣/١	١٦ أخ لأم	٤	٢٤٠
٥	ب	١٥ عما	٣	١٨٠

(٢)

				للغرد
٤/١	زوجتان	٣	٢١٠	٢٥٢٠
٦/١	٣ جدات	٢	٤٢٠	٦٣٠
٣/٢	٥ أخوات لأم	٤	٨٤٠	١٦٨٠
ب	٧ إخوه لأب	٣	٦٣٠	٩٠

فصل في المتماثل

الكسر على فريقين متماثلين بغير موافقه للسهام :-

[ثلاث بنات وأخ وأخت لأب من تسعه (١) . خمس أخوات وخمسه بنى
أعمام . أربع نسوة وأربعة أخوه .
ست جدات وستة بنين . زوج وسبع أخوات لأم وسبع أخوات لأب .
أربع زوجات وجده وأختان لأم وأربعة إخوه لأب . زوجة وإحدى عشرة جده
وجد وإحدى عشرة بنت ابن .

ومما يوافق السهام والراجعان متماثلان :-

[جده وست أخوات لأم وتسعه إخوه لأب (٢) . زوج وأم وعشرون أختا
لأم وأربعون أختا لأب ، من مائه .
زوجة وإثنتا عشرة جده وإثتان وأربعون عما . زوجة وثمان وعشرون
أختا لأم وخمس وثلاثون أختا لأب .
[زوجة وجده وإثنتان وثلاثون أختا لأم وأربعة وعشرون أختا لأب (٣) .
زوجة وجده وإثنتان وثلاثون أختا لأم وأربع وستون أختا لأب وأم .
زوجة وعشرون جده وخمسة وثمانون ابنا . زوجة وست وتسعون بنتا
وثلاثون عما ، من مائه وأربعة وأربعين .

(١)

الرواجع			$3 \times 3 =$	٩	للفرد
	٣/٢	٣ بنات	٢	٦	٢
	ب	أخ لأب	١	٢	
٣		أخت لأب		١	

(٢)

			$6 \times 3 =$	١٨	للفرد
٦/١	جده		١	٣	
٣/١	٦ أخوات لأم		٢	٦	١
ب	٩ إخوه لأب		٣	٩	١

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

الكسر على ثلاثة متماثله من غير موافقه :-

ثلاث جدات وثلاث أخوات لأم وثلاث أخوات لأب وأم ، من أحد وعشرين (١) . خمس جدات وخمسه إخوه لأم وأخوان وأخت لأب .
 زوجه وسبع جدات وسبع أخوات لأم وأخت لأب وأم وسبع أخوات لأب . ثلاث زوجات وخمس جدات وخمس بنات وإبنا ابن وبنت ابن ، موافقه ذلك .

زوجه وعشر جدات وعشرون أخا لأم وخمسه عشر عما ، من ستين .
 زوجه وثمان جدات وستة عشر أخا لأم وإثنان وثلاثون أختا لأب ، من ثمانيه وستين .

الكسر على أربعة متماثله :-

إعلم أنه لا يوجد فى هذا الفصل موافقه السهام للأحياء الأربعة جميعها ولا عدما فى الجميع ، أما إمتناع الموافقه فلأجل أنه لا بد أن يكون أحد الأحياء عدد الزوجات ولا موافقه بينهن وبين سهامهن بحال ، وأما إمتناع عدما فى الجميع فلأنه لا توجد المماثله بعدد الزوجات إلا بعدد زوج لأن الفرد لا يماثل الزوج ، وإذا لم يكن بُد من كون باقى الأعداد زوجا وأكثر سهامهم زوج ، فلا بد من وجود الموافقه حينئذ ، وهذه عله مليحه ، ففقههما بما نمثله من المسائل ، تجدها صحيحه .

زوجتان وأربع جدات وثمانيه إخوه لأم وستة بنى أعمام . أربع زوجات وثمانى جدات وست عشره أختا لأم وإثنتان وثلاثون أختا لأب ، من ثمانيه وستين . [أربع زوجات وست عشرة جده وأربع وستون بنتا وأخ وأختان ، من ستة وتسعين (٢)] .

		$6 < - 3 \times 7$	٢١	للفرد
٦/١	٣ جدات	١	٣	١
٣/١	٣ أخوات لأم	٢	٦	٢
٣/٢	٣ أخوات ش	٤	١٢	٤

(١)

		$4 \times 24 = -$	٩٦	للفرد	الرواجع
٨/١	٤ زوجات	٣	١٢	٣	
٦/١	١٦ جده	٤	١٦	١	٤
٣/٢	٦٤ بنت	١٦	٦٤	١	٤
ب	أخ ش		٢	٢	٤
	أختان ش	١	٢	١	

(٢)

فصل فى المتناسب

الكسر على فريقين متناسبين بغير موافقه للسهم :-

- زوج وست جدات وثلاث أخوات لأم ، وزوجه وخمس جدات وخمسة عشر عما زوجتان وأم وثلاثة إخوه وأختان لآب .
- زوج وثلاث جدات وأخ لأم وخمسة إخوه وخمس أخوات لآب . ثلاث جدات وأربع بنات وثمانية عشر عما .
- أربع زوجات وجدتان وأخت لآب وأم وثمانية وعشرون أخت لآب . خمس جدات وأربع أخوات وأربعون عما .
- جدتان وأخوان لأم وأخت لآب وأم وثمانى عشر أختا لآب ، من مائه وستة وعشرين . زوج وثلاث أخوات لأم وعشرة إخوه وعشر أخوات لآب ، من مائه وثمانين .
- [زوج و ثلاثة إخوه لأم وثلاثة وثلاثون عما ، تدخل الثلاثة فى الثلاثة والثلاثين ، لأنها جزؤها من أحد عشر ، وتصح من ثلاثمائه وستة وتسعين (١) .
- زوجتان [وأختان لآب وأم (٢) وثلاثون أختا لآب ، تدخل الإثنان فى الثلاثين ، لأنها جزؤها من خمسة عشر ، وهى ثلث خمسها ، وتصح من ثلاثمائه وستين .
- موافقه ذلك : زوجة وست جدات وأربعة وعشرون أختا لأم وابن عم .
- زوج و عشرون جده و بنت و خمسة و سبعون عما ، من ثلاثمائه وستين .
- زوج و ثمان جدات و أربعة و ستون أختا لأم و أخ لآب ، من مائه وإثنين و تسعين . زوجة وإثنان و ثلاثون بنتا و عشرون عما ، من ستة و تسعين .

لل فرد	٣٩٦	- ١٢ × ٣٣		
	٩٩	٣	زوجه	٤/١
٤٤	١٣٢	٤	٣ إخوه لأم	٣/١
٥	١٦٥	٥	٣٣ عما	ب

(١)

(٢) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : وأخت لابوين وأم

زوجته وإثنتا عشرة جده وجد وأربع وثمانون بنت ابن ، تعول الى سبعة وعشرين ، وتدخل الثلاثة في الأحد والعشرين لأنها سبعة ، فتصح من خمسمائه وسبعة وستين (١) .

الكسر على ثلاثة متناسبه بغير موافقه :-

جدتان وثلاثة إخوه لأم وأخت لأم وست أخوات لأم ، من اثنتين وأربعين . أربع زوجات وخمس جدات وأختان لأم وعشرون عما ، تدخل الأربعة فيها لأنها خمسها ، والخمسة لأنها ربيعها ، فتصح من مائتين وأربعين .

أربع زوجات وثلاث جدات وإبنتان وإثنا عشر أخا ، من مائتين وثمانية وثمانين .

موافقه ذلك : زوجة وأربع جدات وإثنا عشر أخا لأم وستة إخوه وست أخوات لأم ، هي من إثني عشر والرواجع إثنان ، وثلاثة ، وستة ، فالإثنان يدخلان في الستة لأنها ثلثها ، والثلاثة لأنها نصفها ، فتصح من إثنتين وسبعين .

زوجته وست جدات وعشرون أخا لأم وثلاثون أختا لأم وأم (٢) ، تصح من مائتين وخمسة وخمسين .

زوجته وثمانى جدات وإثنتا عشرة أختا لأم وستة وثلاثون أختا (٣) لأم من مائه وأربعة وأربعين .

الكسر على أربعة متناسبه بموافقه وغير موافقه للعله التي بينها أنفا :-

أربع زوجات وست جدات وأربعة وعشرون أخا لأم وأخت لأم وأم وأربع وعشرون أختا لأم ، الرواجع ثلاثة ، وستة ، واثنا عشر ، فيدخلان مع الأربعة في الإثنا عشر ، ويضربها في سبعة عشر تكن مائتين وأربعة .

(١)

للفرد	٥٦٧	- ٢٤ < - ٢٧ × ٢١ -		
	٦٣	٣	زوجه	٨/١
٧	٨٤	٤	١٢ جده	٦/١
	٨٤	٤	جد	٦/١
٤	٣٣٦	١٦	٨٤ بنت ابن	٣/٢

(٢) زياده من ، ب

(٣) فى ، ب : أختا

زوجتان وعشر جدات وأربعون أخا لأم وعشرون عما ، من مائتين وأربعين .

أربع زوجات وإثنتا عشرة جده وإثنتان وثلاثون بنتا وأربعة بنى ابن [وأربع بنات ابن لا] ، من مائتين وثمانية وثمانين .

إمرأتان وست جدات وعشرون أخا لأم وتسعون عما ، من ثلاثمائة وستين . إمرأتان وأربع وثمانون جده وإثنا عشر أخا لأم وست وخمسون أختا لأب ، من سبعمائة وأربعة عشر .

فصل فى معرفه الموافقه والمناسبه

الطريق فى معرفه الموافقه بين العديدين ، أن تلقى أقلهما من أكثرهما أبدا ، فإن بقيت من الأكثر بقيه ألقيتها من الأقل .
 فإن فنى بها فالموافقه بينهما بجزء البقيه المفضيه ، إن كانا إثنين
 فبالأنصاف ، وإن كانت ثلاثه فبالثلاث ، وإن كانت أحد عشر أو خمسه عشر
 فبجزء ذلك العدد .

وإن لم يفن بها ولكن بقى منه بقيه ألقيتها من البقيه الأولى ، ثم على
 ذلك لاتزال تلقى كل بقيه من التى قبلها ، حتى تصل الى عدد يفنى
 الباقي(١) منه غير الواحد ، فإن بقى معك واحد فالعددان متباينان .
مثال ذلك :-

ثمانيه وأربعون وثمانيه وخمسون ، تلقى الأقل من الأكثر ، يبقى عشره ،
 تلقىها من ثمانيه وأربعين ، يبقى ثمانيه ، تلقىها من عشره ، يبقى إثنان ،
 تلقىها من الثمانيه أبدا فتفنى بها ، فالموافقه بينهما بالأنصاف .
 ولو قال أربعة وخمسون وسته وستون ، ألقىت الأقل من الأكثر ، يبقى
 إثنا عشر ، ألقىها من الأقل يبقى ستة ، تلقىها من الإثنى عشر تفنىها ،
 فالموافقه بينهما بالسدس .

ولو قال ثمانيه وأربعون وخمسه وخمسون ، فإنك إذا ألقىت الأقل(٢)
 بقى سبعة ، فإذا ألقىتها من الأقل بقى ستة ، فإذا ألقىتها من السبعة ،
 بقى واحد ، فالعددان متباينان .

ومما يدل(٣) على تناسب العديدين ، أنك إذا ألقىت الأقل من الأكثر
 فنى به ، وإذا زدت على الأقل مثله أبدا ساوى الأكثر .
 وإذا قسمت الأكثر على الأقل(٤) إنقسم قسمه صحيحه ، وإذا كان
 الأقل زوجا والأكثر فردا ، أو كان الأقل أكثر من نصف الأكثر ،
 فلأمناسبه بينهما .

(١) فى ، ب : الملقى

(٢) زياده من ، ب

(٣) فى ، ب : يدلك

(٤) فى ، أ : الأول

مسائل الكسر على فريقين متوافقين من غير موافقه السهام :-

[أربع نسوه وستة بنين ، من ستة وتسعين (١) . ست جدات وثمانية بنين ، من مائه وأربعة وأربعين . تسع بنات وستة إخوه ، من أربعة وخمسين .

خمس عشره بنتا وإثنا عشر عما ، من مائه وثمانين . إثنتا عشرة جده وثمانية بنى ابن ، من مائه وأربعة وأربعين .

أم وخمس عشرة أختا لأم وعشره أخوه لآب ، من مائه وثمانين . إثنتا عشره جده وثمانية عشر أختا لآب ، من مائتين وستة عشر .

زوجه وإحدى وعشرون جده وأختان لأم وأربعة عشر عما ، من خمسمائه وأربعة . أربعة وعشرون جده وأختان لأم وستة عشر عما ، من مائتين وثمانية وثمانين .

[زوجه وسبعة وعشرون أختا لأم وثمانية عشر عما ، من ستمائه وثمانية وأربعين (٢) . ثلاثون جده وأختان لأم وعشرون عما ، من ثلاثمائه وستين .

إثنتان وعشرون جده وثلاثة وثلاثون ابنا ، يتفقان بجزء من أحد عشر فتصح من ثلاثمائه وستة وتسعين .

زوج وتسعه وثلاثون أختا لأم وخمس وستون أختا لآب ، توافق بأجزاء الثلاثة عشر ، فتضرب مائه وخمسه وتسعين فى تسعه ، تكن ألف وسبعمائه وخمسه وخمسين .

(١)

للفرد	٩٦	$- ٨ \times ١٢$		
٣	١٢	١	٤ زوجات	٨/١
١٤	٨٤	٧	٦ أبناء	ب

الرواجع ٤ ، ٦ توافق بالنصف ، تضرب نصف أحدهما فى كامل الآخر $٦ \times ٢ = ١٢$ جزء السهم

(٢)

للفرد	٦٤٨	$- ١٢ \times ٥٤$		
	١٦٢	٣	زوجه	٤/١
٨	٢١٦	٤	٢٧ أخ لأم	٣/١
١٥	٢٧٠	٥	١٨ عم	ب

الرواجع ٢٧ ، ١٨ بينهما توافق بالقسمة على ٩ ، الوفق ٣ ، ٢ تأخذ وفق أحدهما ونضربه بكامل الآخر $٢٧ \times ٢ = ٥٤$ أو $١٨ \times ٣ = ٥٤$ ، وهو جزء السهم يضرب فى أصل المسألة

ثلاثون جده وإبنتان وخمسه وأربعون عما ، توافق بأجزاء خمسه عشر ،
فتصح من خمسمائه وأربعين .
زوجه وأم وواحد وخمسون أختا لأم وأربعة وثلاثون أختا لأب ، توافق
بأجزاء سبعة عشر ، فتصح من ألف ومائتين وأربعة وعشرين .
ومما يوافق السهام ، والرواجع بعد ذلك متفقه ، ويسمى إختصار
الإختصار . زوج وثمانية عشر أختا لأم وأربع وعشرون أختا لأب ،
والراجعان تسعه وسته ، ويتفقان بالثلث ، فاضرب إثنين في تسعه ، ثم في
تسعه تكن مائه إثنين وستين .
زوجه وجده وثلاثون أختا لأم وثلاثون عما ، والراجعان يتفقان
بالأخماس ، وتصح من ثلاثمائه وستين .
لزوجه وست وثلاثون جده وأخوان لأم وخمسه وأربعون أختا لأب ، من
ألف وثمانين (١) . زوج وثمان وعشرون جده وبنت واثنان وأربعون بنت
ابن ، من خمسمائه وسته وأربعين .
زوجه وست وثلاثون جده وأخت لأم وأخت لأب وأم وأربع وخمسون
أختا لأب ، توافق بالاتساع ، وتصح من ثمانمائه وعشره . زوج وأربعون
جده وبنت وستون بنت ابن ، توافق بالأعشار ، وتصح من سبعمائه وثمانين .
زوجه وأختان لأم وست وستون جده وأخت لأب وأم وثمان وثمانون
أختا لأب ، توافق الراجعان بأجزاء أحد عشر ، فتضرب ثلاثه في أربعة
وأربعين ، ثم في سبعة عشر (٢) تكن ألفين ومائتين وأربعة وأربعين .
زوجه وتسعون جده وبنت ومائه وخمسون عما ، توافق بأجزاء خمسة
عشر ، فتصح من ألفين ومائه وستين . زوج ومائه وخمسون جده وبنت
ومائتان وخمسون أختا ، توافق بأجزاء خمسة وعشرين ، وتصح من ثلاثه
ألاف وستمائه .

(١)

للفرد	١٠٨٠	- ١٢ × ٩٠		
	٢٧٠	٣	زوجه	٤/١
٥	١٨٠	٢	جده ٣٦	٦/١
١٨٠	٣٦٠	٤	أخوان لأم	٣/١
٦	٢٧٠	٣	٤٥ أخت لأب	ب

الرواجع ١٨ ، ١٥ يتفقان بالقسمة على ٣ ، الوفاق ٦ ، ٥ ، تأخذ أحد الوفاقين ثم تضربه بكامل
الأخر ١٨ × ٥ أو ١٥ × ٦ = ٩٠ وهو جزء السهم يضرب في أصل المسألة
(٢) زياده من ب .

فصل فى حساب الموقوفات (١)

إذا كان معك ثلاثة أعداد متوافقه ، فقف أيها شئت ، ووافق بينه وبين الآخرين ، وأرددها الى وفقها .
 فإن تماثلا ضربت أحدهما فى الموقوف ، وإن تناسبا ضربت أكثرهما فى الموقوف ، وإن تباينا ضربت أحدهما فى الآخر ، ثم فى الموقوف .
 وإن توافقا ، ضربت وفق أحدهما فى جميع الآخر ، ثم فى الموقوف ، فما بلغ فهو جزء السهم ، يضرب فى المسأله .
 وإذا بلغت جزء السهم ، فأعتبر صحة حسابك ، بأن تقف عدد آخر غير الذى وقفته أولا ، وتعمل على ما ذكرنا .
 فإن إنتهى بك الى مثل الاول ، فقد صح العمل ، وإن زاد أو نقص ، فأحد الحسابين خطأ ، وهذه طريقه البصريين فى الموقوفات .
 وأما الكوفيون فإنهم يوافقون بين عديدين أيهما شأوا ، ويضربون وفق أحدهما فى الآخر .
 فما بلغ وافقوا بينه وبين الثالث ، وضربوا وفق أحدهما فى الآخر ، فما بلغ وافقوا بينه وبين رابعا إن كان .

مسائل ذلك :-

الراجعان متباينان :-

أست جدات وتسع بنات وخمسه عشر عما ، أيهما وقفت كان الراجعان متباينين ، وتصح المسأله من خمسمائه وأربعين .
 وعلى طريقه الكوفيين ، توافق بين الستة والتسعه ، وتضرب ثلث أحدهما فى الآخر ، يكون ثمانية عشر ، توافق بينهما وبين الخمسه عشر .
 وتضرب ثلث أحدهما فى الآخر ، تكن تسعين ، وهو جزء السهم كما قلنا (٢) .

(١) الموقوفات لاتكون إلا بعد النظرة الاولى بين السهام والرؤوس التى لاتنقسم عليها السهام قسمة صحيحة ، والموقوف هو عدد الرؤوس عند التباين أو وفقها عند التوافق

(٢)

للفرد	٥٤٠	- ٦ × ٩٠			
١٥	٩٠	١	٦ جدات	٦/١	
٤٠	٣٦٠	٤	٩ بنات	٣/٢	
٦	٩٠	١	١٥ عما	ب	

ثمانى جدات وثمان وأربعون بنتا وعشرون عما ، تصح من سبعمائه وعشرين .

الراجعان متمائلان :-

ست جدات وثلاثون أختا لأم وأربعون أختا لأب ، إن وقفت الخمسة عشر ، كان الراجعان إثنين وإثنين .

وإن وقفت العشرة ، فالراجعان ثلاثة وثلاثة ، وإن وقفت الستة كان الراجعان خمسة وخمسة ، وتصح من مائتين وعشره .

الراجعان متناسبان :-

إحدى وعشرون جده وستون أختا لأم ومائة وأربعون أختا لأب ، تقف الأحد والعشرين ، توافقها الثلاثون بالأثلاث ، فترجع الى عشره ، وتوافقها الخمسة والثلاثون بالأسباع ، فترجع الى خمسة .

وتدخل الخمسة فى العشرة ، فتضربها فى أحد وعشرين ، تكن مائتين وعشره ، ثم فى سبعة ، تكن ألفا وأربعمائه وسبعين .

الراجعان متوافقان :-

زوج وثلاث وستون جده ومائة وأربعون أختا لأم وثلاثمائه أخت لأب وأم ، تقف الخمسة والسبعين ، فالسبعون توافقها بالأخماس ، فترجع الى أربعة عشر ، والثلاثة والستون بالأثلاث ، فترجع الى أحد وعشرين -

وهى توافق الأربعة عشر بالأسباع ، فاضرب سبع أحدهما فى الآخر ، ثم فى خمسة وسبعين ، ثم فى أصل المسألة ، وعولها وهو عشره ، تكن أحدًا وثلاثين ألفًا وخمسمائه .

ومن الموافقه بالأجزاء :-

عشرون جده وستون أختا لأم ومائة وخمسون عما ، تصح من ألف وثمانمائه . ثلاثة وثلاثون جده وخمس وخمسون بنتا وسبع وسبعون أختا لأب ، توافق بأجزاء أحد عشر ، وتصح من ستة آلاف وتسعمائه وثلاثين .

تسع وثلاثون جده وخمس وستون أختا لأم واحدى وتسعون أختا لأب ، توافق بأجزاء ثلاثة عشر ، وتصح من تسعة آلاف وخمسمائه وخمسين .

ثلاثون جده وخمس وأربعون بنتا وخمسة وسبعون أختا ، توافق بأجزاء خمسة عشر ، وتصح من ألفين وسبعمائه .

إحدى وخمسون جده وخمس وثمانون بنت ومائة وتسعة عشر عما ، توافق بأجزاء سبعة عشر ، وتصح من عشرة آلاف وسبعمائه وعشره .

ومن غير ذلك مما يوافق السهام :-

إمرأة وثمانون جده ومائه وعشرون أختا من أم وأخت من أب وأم
وأم وست وتسعون أختا من أب ، الرواجع أربعون ، وثلاثون ، وثمانية
وأربعون .

فإن وقفت الثمانية والأربعين ، كان الراجعان متماثلين خمسة وخمسة ،
وإن وقفت الأربعين أو الثلاثين ، كان الراجعان متناسبين ، فتصح من
أربعة آلاف وثمانين .

زوجه وثمان وعشرون جده وإثنتان وأربعون أختا لأم وخمسة وثلاثون
أخا وخمس وثلاثون أختا لأب ، الرواجع أربعة عشر وواحد وعشرون
وخمسة وثلاثون ، فيصير جزء السهم مائتين وعشره في إثني عشر ، يكن
ألفين وخمسائة وعشرين .

زوج وثمان وعشرون جده وخمسة وثلاثون أختا لأم وأخت لأب وأم
وثلاثون أختا لأب ، إن وقفت الخمسة والثلاثين ، كان الراجعان أربعة
وسته ، وهما يتفقان بالنصف ، فتضرب ثلاثة في أربعة ، ثم في الموقوف تكن
أربعمائة وعشرين .

وإن وقفت الثمانية والعشرين ، كان الراجعان خمسة وخمسة عشر
وهما متناسبان ، وإن وقفت الثلاثين كانا أيضا متناسبين ، وتصح من أربعة
آلاف ومائتين .

زوجه وست وثلاثون جده ومائه وثمانون أختا لأم وستون عما ، من ألفين
ومائه وستين .

[زوجه وأربع وثمانون جده وبنت [وست عشره] (١) بنت ابن ، وعشرة
إخوه وخمس عشره أختا ، جزء السهم أربعمائة وعشرون في أربعة
وعشرين ، تكن عشره آلاف وثمانين] (٢) .

(١) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : مائه واثنان عشرة

للفرد	١٠٠٨٠	- ٢٤ × ٤٢٠		
	١٢٦٠	٣	زوجه	٨ / ١
٢٠	١٦٨٠	٤	٨٤ جده	٦ / ١
	٥٠٤٠	١٢	بنت	٢ / ١
١٠٥	١٦٨٠	٤	١٦ بنت ابن	٦ / ١
٢٤			١٠ إخوه لأب	
١٢	٤٢٠	١	١٥ أخت لأب	ب

لزوجه وإحدى وعشرون جده وبنت واثنى عشرة بنت ابن وعشر إخوه
 وخمس عشرة أختا ، جزء السهم مائه وخمسه فى أربعة وعشرين ، تكن
 ألفين وخمسائة وعشرين لا (١) .

زوجه وثمان وعشرون جده وإثنان وسبعون أختا لأم ومائه وست وعشرون
 أختا لأب ، الرواجع أربعة عشر ، وثمانية عشر ، وثلاثة وستون .
 تقفها فترجعان الى إثنين وإثنين ، فتضرب أحدهما فى الموقوف تكن
 مائه وستة وعشرين ، تضربها فى سبعة عشر تكن ألفين ومائه وإثنين
 وأربعين ، وأيهما وقفت كان الراجعان متماثلين .

إحدى وثمانين جده ومائه وخمسه وثلاثون أختا لأم وأخت لأب وأم
 وتسعون أختا لأب ، تقف التسعين ، فتوافقها الإحدى والثمانون بالاتساع ،
 فترجع الى تسعه .

والآخر بأجزاء خمسة وأربعين ، وترجع الى ثلاثة وتدخل فى تسعه ،
 فتضرب تسعه فى تسعين ، تكن ثمانمائة وعشره ، ثم (٢) فى سبعة ، تكن خمسة
 آلاف وستمائة وسبعين .

وإن وقفت الإحدى والثمانين ، كان الراجعان عشره وخمسه ، وإن
 وقفت الآخر رجع الى ثلاثة وإثنين ، فتضرب إثنين فى ثلاثة ، ثم فى
 الموقوف يكن ما ذكرنا .

وعلى طريقه الكوفيين : توافق بين إحدى وثمانين وتسعين ، وتضرب
 تسع أحدهما فى الآخر ، فتجد الثالث يدخل فيه .

وإن وافقت بين التسعين والمائه والخمسه والثلاثين ، وضربت
 جزء (٣) التسعين ، وهو إثنان فى الثانى ، كان مائتين وسبعين .

توافق بينه وبين أحد وثمانين ، فيتفقان بأجزاء سبعة وعشرين ،
 وجزؤها ثلاثة تضربه ، يكن ثمانمائة وعشره كما ذكرنا .

(١) مابين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٢) زياده من ، ب

(٣) فى ، أ : الجزء

لزوج وسبعون جده وخمسه وسبعون أخا لام وثلاث وستون أختا لأب ،
تقف السبعين فيكون الراجعان خمسة عشر وتسعة ، وهما يتفقان بالأثلاث .
فتضرب ثلاثة في خمسة عشر ، تكن خمسة وأربعين ، ثم في الموقوف ،
تكن ثلاثة آلاف ومائه وخمسين ، ثم في عشره ، تكن أحدا وثلاثين ألفا
وخمسمائه (١) .

إمرأه ومائه وأربعون جده وثلاثمائه أخ لام وثلاثة وستون أختا لأب ،
أى الأعداد وقفت ، كان الراجعان مشتركين ، فيصير جزء السهم ثلاثة
آلاف ومائه وخمسين فى سبعة عشر ، تكن ثلاثة وخمسين ألفا وخمسمائه
وخمسين .

للفرد	٣١٥٠٠	= ٣١٥٠ × ١٠ < ٦		
	٩٤٥٠	٣	زوج	٢/١
٤٥	٣١٥٠	١	٧٠ جده	٦/١
٨٤	٦٣٠٠	٢	٧٥ أخ لأم	٣/١
٢٠٠	١٢٦٠٠	٤	٦٣ أخت لأب	٣/٢

فصل

وإن كان أحد الثلاثة يوافق الآخرين ، والآخرا ن متباينان ، فقف
الموافق لهما .

وهذا يسمى (١) الموقوف المقيد ، لأنك لاتقف غيره ، وفي الفصل الأول
كنت مخيراً أيها شئت وقفت .

مثال ذلك :-

[أربع نسوه وست وخمسون جده وإبتان وواحد وعشرون عما ، تقف
الأربعة عشر ، وتصح من ألفين وستة عشر (٢) ، وإن شئت ضربت أحد
المختلفين فى الآخر ، فما بلغ فهو جزء السهم ، لأن الثالث يكون داخلا
فيه ، فاعتبر ذلك تجده صوابا .

وكذلك إن كانت أربعة أعداد ، ثلاثة منها متباينه ، والرابع يشاركها
كلها فإنك تقفه .

مثال ذلك :-

أربع نسوه وست وثلاثون جده وبنث ومائه وعشرون بنت ابن وخمس
وعشرون أختا ، الحاصل معك أربعة ، وتسعه ، وخمسه وعشرون ، وثلاثون .
تقف الثلاثين لاغير (٣) وتعمل على ما ذكرنا ، فيصير جزء السهم
تسعمائه وتصح من أحد وعشرين ألفا وستمائه .

وعلى طريقه الكوفيين توافق بين الثلاثين ، وأى الأعداد شئت ، وتتم
العمل على ماتقدم [تجده صوابا (٤)] .

(١) فى ١ : يسما

(٢)

للفرد	٢٠١٦	- ٢٤ × ٨٤		
٦٣	٢٥٢	٣	٤ زوجات	٨/١
٦	٣٣٦	٤	٥٦ جده	٦/١
٦٧٢	١٣٤٤	١٦	إبتان	٣/٢
٤	٨٤	١	٢١ عما	ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

فصل فى الكسر على أربعة أهباز متوافقه

قد علمت بما قدمناه من التفريع أنه لا بد أن يكون أحدها أربعة وهو عدد الزوجات ، فإن وقفت غير الأربعة جرى العمل على ما قلناه فى الثلاثة .
وإن وقفت الأربعة وافقتها بقيه الأعداد بالنصف ، ثم ربما كانت الرواجع أعدادا متوافقه ، فتقف أحدها ، وتوافق بينه وبين الآخرين ، وتردهما الى وفتيهما .

فإن كانا (١) متباينين ضربت أحدهما فى الآخر ، ثم فى الموقوف الثانى ، ثم فى الموقوف الأول وهو أربعة .

وإن كانا متماثلين ضربت أحدهما فى الموقوف الثانى ، ثم فى الأول .
وإن كانا متناسبين ضربت أكثرهما فى الموقوف الثانى ثم فى الأول ، فما بلغ فهو جزء السهم ، يضرب فى المسأله .
وأما الكوفيون فعلى ما ذكرنا عنهم فى الثلاثة .
مثال ذلك :-

أربع زوجات وست وثلاثون جده ومائه وعشرون أبا لام ومائه وستة وعشرون عما ، الرواجع ثمانية عشر ، وثلاثون ، وإثنان وأربعون .
فتقف الأربعة ، فترجع الأعداد الثلاث الى تسعه وخمسة عشر وواحد (٢) وعشرين ، وهى متوافقه .

فتقف الخمسة عشر ، فيرجعان الى ثلاثة وسبعه ، فتضرب أحدهما فى الآخر ، ثم فى الخمسة عشر ، ثم فى الأربعة ، تكن ألفا ومائتين وستين ، فتضربه فى اثنى عشر ، يكن خمسة عشر ألفا ومائه وعشرين .

أربع زوجات ومائه وعشرون جده وبنت وإثنان وسبعون بنت ابن وإثنان وأربعون أبا ، فترجع بعد وقفك الأربعة الى خمسة عشر وتسعه وواحد وعشرين .

فيصير جزء السهم كالمسأله قبلها ، فتصح من ضعفها ثلاثين ألفا ومائتين وأربعين .

(١) فى ١ ، كان

(٢) فى ١ ، واحد

(١٤٩)

أربع زوجات وثمان وعشرون جده وإثنان وسبعون أخا لأم وثلاثون عما ،
رواجع (١) الأعداد كلها تتفق بالنصف .
فأيها شئت فقف ، ولاتحتاج إذا وقفت الأربعة الى موقوف ثاني بعدها ،
وتصح من خمسة عشر ألفا ومائه وعشرين .
[أربع نسوة ومائتان وإثنان وخمسون جده وستمائه أخ لأم وأخت لأب
وأم وأربعمائه وعشرون أختا لأب ، جزء السهم ستة آلاف وثلاثمائه ،
وتصح من مائه ألف وسبعة آلاف ومائه (٢)]

(١) زياده من ، ب

(٢)

الرواجع		١٢ < ١٧ × ٦٣٠٠ -	١٠٧١٠٠	للفرد
٤	٤/١	٤ زوجات	١٨٩٠٠	٤٧٢٥
١٢٦	٦/١	٢٥٢ جده	١٢٦٠٠	٥٠
١٥٠	٣/١	٦٠٠ أخ لأم	٢٥٢٠٠	٤٢
	٢/١	أخت ش	٣٧٨٠٠	
٢١٠	٦/١	٤٢٠ أخت لأب	١٢٦٠٠	٣٠

فصل في إختصار مسائل التصحيح

إذا كان في المسألة من يرث بفرض وتعصيب وهم أربعة ، الأب ، والجد مع البنات ، والزوج ، والأخ للام إذا كانا إبنى عم ، فأنظر ما يحصل له بهما .

فإن كان ينتسب من المسألة بجزء من الأجزاء ، فرد المسألة الى مخرج ذلك الجزء ، فإنه أخصر في القسمة والتصحيح .

مثال ذلك :-

أب و بنت ، للأب السدس ، وللبنت النصف ، والباقي للأب بالتعصيب ، فأجتمع له ثلاثة وهي نصف المسألة ، فردها الى مخرج النصف وهو إثنان ، فيكون للأب سهم ، وللبنت سهم .

فتقول لكل واحد ثلاثة ، وهي تتفق بالاثلاث ، فرد المسألة الى ثلثها ، وسهام كل واحد منها الى ثلثها .

زوج هو ابن عم وإبنتان ، يحصل للزوج بالامرين أربعة ، ولها ربع صحيح ، ولسهام البنيتين ربع صحيح ، فالمسألة مثل ذلك ، فردها الى ربعها يكون سهمها ، ولإبنتان سهمان .

وإن شئت قلت قد حصل له ثلث التركة ، فأصلها من ثلاثة ، وربما كان الإختصار وتركة واحدا ، وعلامه ذلك أن توافق عدد المنكسر عليهم سهامهم بأقل أجزاءها .

مثال ذلك :-

زوج هو ابن عم وأربعون بنتا ، إن إختصرتها الى ثلاثة صحت من ستين ، وإن تركتها من إثني عشر ، وافقت سهامهن عددهن بالأثمان ، فصحت أيضا من سين ، فلا فائده في الإختصار ، ولو كان البنات عشرين لكان الإختصار أحسن .

أخ لام هو ابن عم وست أخوات لأب ، تختصرها الى ثلاثة ، وتصح من تسعه ، ولو كن ثمانيا لما كان في الإختصار فائده .

زوج هو ابن عم وخمس بنات ، تختصرها فتصح من خمسة عشر . زوج هو ابن عم وست عشره بنتا ، الإختصار وتركة واحد .

ولو كن ثمانيا ، قبح الإختصار لأنها على أصلها لاتحتاج الى تصحيح ، ومع الإختصار يفتقر الى تصحيح فتركة أولى .

فصل في إستخراج مالواحد من (١) الفريق المنكسر عليهم

سهامهم :-

إذا أردت معرفه ذلك قبل تصحيح المسأله نظرت ، فإن إنكسر على فريق ، كان لواحدهم بعد التصحيح سهام جماعتهم من أصل المسأله ، أو وفقها إن وافقت .

وكذلك إن إنكسر على جماعه أعدادهم متماثله ، وكذلك العدد الاكثر من المتناسبين ، يكون لواحدهم سهام جماعتهم من (٢) الأصل ، أو وفقها .
وأما العدد الأقل ، فأنظر بما ناسب الاكثر ، فتأخذ مخرجه ، وتضربه في سهام جماعتهم إن لم يوافق ، أو وفقها إن وافق .
فإن إنكسر على فريقين متباينين ولم يوافقا ، فللواحد من كل فريق سهام جماعتهم مضروبا في عدد الفريق الآخر .

وإن توافقا فوفق سهامهم في وفق عدد الآخر ، وإن وافق أحدهما ولم يوافق الآخر ، فللواحد من الذين لم يوافق سهامهم جميع سهامهم في وفق العدد الآخر ، وللواحد من الموافق وفق سهامهم في جميع عدد الآخر .
وإن كان العدداً متناسبين ، فلكل واحد من الفريق الآخر (٣) سهام جماعتهم أو وفقها إن وافقت .

ولكل واحد من الأقل سهام جماعتهم أو وفقها ، مضروبا في مخرج الجزء الذي ناسب به الكسر (٤) إن كان نصفه ففي إثنين ، وإن كان ثلثه ففي ثلاثة ، وعلى ذلك ، وإن كانا متوافقين ، فلكل واحد سهام جماعتهم أو وفقها في وفق العدد الآخر .

فإن إنكسر على ثلاث أحياز ، أو أربعة ، فإنك تقسم جزء السهم على عدد الفريق ، فما خرج بالقسم ضربته في سهام جماعتهم ، فما كان فهو نصيب واحدهم وسواء في هذا وقعت موافقة أو لم تقع .
وقد ذكر الغرضيون في هذا الباب طرق غلقه وهذا أسهلها . وإن كان في الأحياز ذكر وإنثا فما يخرج لك نصيب الأنثى وضعفه للذكر .

(١) زياده من . ب

(٢) زياده من . ب

(٣) في . ب : الاكبر

(٤) في . ب : الكثير

مسائل ذلك :-

- [إمرأه وأم وخمسه إخوه ، نصيب كل واحد سبعة أسهم (١) ، إمرأه وأبوان وستة بنين وسبع بنات ، نصيب كل أنثى ثلاثة عشر سهما .
 إمرأه وتسعه إخوه ، نصيب كل واحد وقف السهام وذلك سهم . ثلاث زوجات وأربعة إخوه لأب ، نصيب كل زوجة سهم في أربعة ، ونصيب كل أخ ثلاثة في ثلاثة تسعة .
 زوجة وأربع جدات وأخوان لأم وخمسة بنى أعمام ، نصيب كل جده وفق سهامهن ، وهو سهم في عدد بنى الأعمام ، ولكل ابن عم ثلاثة في وفق عدد الجدات إثنين تكن ستة .
 جدتان وأربعة إخوه ، لكل واحد من الإخوة خمسة ، ولكل جده سهم في إثنين ، وهو مخرج النصف الذى ناسبه ، وإن كانوا ستة إخوه ففي ثلثه ، لأن الجدتين ثلث الستة .
 أربع جدات [وست بنات (٢) ، لكل جده سهم في ثلاثة ، ولكل ابن خمسة في اثنين .
 أربع زوجات وخمس جدات وسبع أخوات لأم وثلاث لأب ، جزء السهم أربعمائه وعشرون ، تقسمه على عدد كل فريق ، فما خرج بالقسمه ، ضرب في سهام جماعتهم ، وذلك لو احدثهم .

الفرد	٦٠	- ١٢ × ٥		
	١٥	٣	زوجه	٤/١
	١٠	٢	أم	٦/١
٧	٣٥	٧	٥ إخوه ش	ب

(١)

(٢) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : وستة بنين

باب إختلاف الصحابه فى مسائل الصلب

فمن ذلك المشركه (١) وهى كل مسأله إجتماع فيها [أربعة شروط (٢)]
 زوج وأم ، أوجهه وإثنان فصاعدا من ولد الأم وعصبه من ولد الأبوين (٣) .
 فروى عن عمر وعثمان رضى الله عنهما - أنهما [أشركا بين ولد الأم
 وعصبه من ولد الأبوين فى الثلث يقسمونه (٤)] بينهم بالسويه .
 وبه قال شريح وابن المسيب (٥) والنخعى (٦) والزهرى (٧) وطاووس

(١) ينظر - مختصر الطحاوى ١٤٥ حاشية الباجورى ١٣٣ الام ٨٨/٤ حاشية الدسوقى ٤٤٦/٤
 المغنى ٢٧/٩ المبسوط للسرخسى ١٥٤/٢٩ قال وهذه المسأله المشركه ، وعن ابن مسعود
 روايتان أظهرهما التشريك . أه الحاوى الكبير ١٥٥/٨ ، ١٥٦ وقال شروطها أن يجتمع فيها
 أربعة أجناس

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : أربع شرائط

(٣) فى ، ب : الأب والأم - وهو ما يعبر عنه أحيانا بالشقيق

(٤) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : شركا بين ولد الأب والأم وولد الأم فى الثلث فقسماه

(٥) سعيد بن المسيب بن حزم بن أبى وهب بن عمرو ، ولد بعد أن استخلف عمر بأربع سنين ،
 ومات سنه ٩٤هـ وهو ابن أربع وثمانين فى خلافة الوليد بن عبد الملك ، كان جامعا ثقة كثير
 الحديث ثبتا فقيها مغنيا مأمونا ورعا عاليا رفيعا . ينظر - طبقات ابن سعد ١١٩/٥ وفيات
 الأعيان ٣٧٥/٢ وتهذيب التهذيب ٨٤/٤

(٦) إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن النخع ، الفقيه الكوفى أحد الائمة المشاهير ، تابعى
 رأى عائشه - رضى الله عنها - ودخل عليها مات سنه ٩٥هـ وله تسعه وأربعون عاما . ينظر -
 وفيات الأعيان ٢٥/١ وطبقات ابن سعد ٢٧٠/٦ وتهذيب التهذيب ١٧٧/١

(٧) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب بن زهره بن كلاب القرشى الزهرى ولد سنه ٥٠هـ وحدث
 عن عددٍ من الصحابه والتابعين جالس ابن المسيب ثمان سنين ، وقال فيه عمر بن عبد العزيز لم
 يبق أحد بسنه ماضيه إلا الزهرى ، مات سنه ١٢٤هـ . ينظر - وفيات الأعيان ١٧٧/٤ وتهذيب

وعمر بن عبدالعزيز (١) وابن سيرين (٢) وسفيان الثوري (٣)
والشافعي (٤) والأوزاعي (٥) وشريك (٦) ومسروق (٧) وإسحاق وأهل
المدينة والبصرة والشام .

(١) عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي - أبو حفص - أمير المؤمنين ، روى عن أنس بن مالك والسائب بن يزيد وعبدالله بن جعفر وآخرين ، ولد سنة ٦٣هـ ثقة مأمون له فقه وعلم وورع ، كان إماما عادلا ولي الخلافة بعد سليمان بن عبد الملك سنة ٩٩هـ ، مات في رجب سنة ١٠١هـ . ينظر - تهذيب التهذيب ٤٧٥/٧ والمعارف ٣٦٢ والشيرازي ٦٤

(٢) محمد بن سيرين - أبوبكر - مولى بن مالك ، كان ثقة مأمونا عالما رفيعا فقيها إماما كثير العلم ورعا ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان بن عفان ، سمع من ابن عمر وأبي هريرة وكان يروى عنهم ، وروى عن زيد بن ثابت وأنس ابن مالك وشريح وآخرين ، مات سنة ١١٠هـ وقد بلغ سبعة وثمانين سنة . ينظر - طبقات ابن سعد ١٩٣/٧ وتهذيب التهذيب ٢١٤/٩ وفيات الاعيان ١٨١/٤

(٣) سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب الثوري الكوفي - أبو عبدالله - كان إماما في علم الحديث وغيره من العلوم ، وأجمع الناس على دينه وورعه وزهده وثقته ، وهو أحد الأئمة المجتهدين ، سمع سفيان الحديث من أبي إسحاق السبيعي والأعمش وآخرين ، ولاة المهدي قضاء الكوفة ففر ولم يعثر عليه خوفا من القضاء ولد سنة ٩٥ وقيل ٩٦ وقيل ٩٧هـ ، ومات بالبصرة سنة ١٦١هـ . ينظر - وفيات الاعيان ٣٨٦/٢ وأعلام النبلاء ٢٢٩/٧ وتهذيب التهذيب ١١١/٤

(٤) ينظر - حاشية الباجوري ١٣٥ الحاوي الكبير ١٥٥/٨ الام ٨٨/٤ مفني المحتاج ١٧/٣
(٥) الامام عبدالرحمن بن عمرو بن يحمى أبو عمرو الأوزاعي ، أحد أفاضل المجتهدين وأفاضل المحدثين وأكابر أصحاب المذاهب المدونة المتبوعه وإن انقرض مذهبه ، اختلف في نسبه والراجح أنه عربي حميري سيباني ينسب الى قرية الأوزاع بدمشق خارج باب الفرائيس ، ولد ببعلبك سنة ٨٨هـ ، ونشأ في قرية الكرك وغيرها من قرى البقاع ، مات سنة ١٥٧هـ . ينظر - تهذيب التهذيب ٢٩٠/١٠ وفقه الإمام الأوزاعي ١١/١ تأليف الدكتور/ عبدالله محمد الجبوري وفيات الاعيان ١٢٧/٣ وطبقات ابن سعد ٤٨٨/٧

(٦) شريك بن عبدالله بن أبي شريك الحارث بن أوس - أبو عبدالله - ولد ببخاره بأرض خراسان سنة ٩٥هـ وكان جده قد شهد القادسيه ، ولي قضاء الكوفة في عهد أبو جعفر المنصور حتى مات أبو جعفر وقره المهدي على قضائها ، مات بالكوفة سنة ١٧٧هـ . ينظر - طبقات ابن سعد ٣٧٨/٦ وفيات الاعيان ٤٦٤/٢ وأعلام النبلاء ٢٠٠/٨ وتهذيب التهذيب ٣٣٣/٤

(٧) مسروق بن الأجدع عبدالرحمن بن مالك بن أميه من همدان - أبو أميه - وقيل أبو عايشه - من كبار التابعين ولي القضاء دون أجز ، كان ثقة عالما فقيها زاهدا توفي بواسط سنة ٦٣هـ . ينظر - طبقات ابن سعد ٧٦/٦ وتهذيب التهذيب ١٠٩/١٠ وحقية الاولياء ٩٥/٢

وروى عن علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - وأبى بن كعب (١) وأبى موسى الأشعري (٢) إنهم لم يشركوا بينهم ، وأسقطوا ولد الأبوين لأنهم عصبه ، وقد تم المال بالفروض .

وبه قال الشعبي وابن أبي ليلى (٣) وأبو حنيفة (٤) وأصحابه ويحيى ابن آدم وأحمد بن حنبل (٥) ونعيم بن حماد (٦) وأبو ثور وداود .

وهو إختيار ابن اللبان وروى عن زيد (٧) وابن عباس وابن مسعود القولان جميعا إلا أن الأظهر عن ابن عباس أنه لم يشرك ، وعن زيد أنه شرك ، وروى عنه أنه قال هبوا أن أباهم كان حمارا فما زادهم ذلك إلا قريبا .

وروى أن عمرا (٨) قضى فيهم فأسقطهم ، فقال له أحدهم يأمير المؤمنين هب أن أبانا كان حمارا (٩) أليس قد ولدتنا الأم (١٠) فأشرك بينهم ، فسميت الحمارية بأحد القولين

(١) أبو المنذر أبى بن كعب من بنى النجار صحابى جليل كتب لرسول الله ﷺ الوحى توفى بالمدينة وأختلف فى زمن وفاته فقيل مات فى خلافة عمر سنة ٢٢هـ وقيل فى خلافة عثمان سنة ٣٢هـ .
ينظر - الشيرازى ٤٤ وتهذيب التهذيب ١٨٧/١ والمعارف ٢٦١

(٢) عبدالله بن غيث بن سليم الأشعري - أبو موسى - من الصحابة الاجلاء بعثه الرسول ﷺ الى اليمن ليعلم الناس القرآن وولاه عمر البصره ، مات بالكوفه سنة ٥٢ وقيل ٤٢هـ . ينظر - الشيرازى ٤٤ وطبقات ابن سعد ١٠٥/٤ - ٣٤٤/٢ والمعارف ٢٦٦

(٣) محمد بن عبدالرحمن بن أبى ليلى قاضى الكوفه وفقهها ، ولد سنة ٧٤هـ ومات سنة ١٤٨هـ .
ينظر - الشيرازى ٨٤ وطبقات ابن سعد ٣٥٨/٦ وأعلام النبلاء ٣١٠/٦ وتهذيب التهذيب ٣٠١/٩ وفيات الاعيان ١٧٩/٤

(٤) حاشية الباجورى ١٣٤ مختصر الطحاوى ١٤٥

(٥) حاشية الباجورى ١٣٤ شرح الزركشى ٤٤٥/٤ العذب الفائض ١٠١/١ الحاروى الكبير ١٥٦/٨

(٦) نعيم بن حماد بن معاوية بن همام بن سلمة بن مالك - أبو عبدالله - من أهل خراسان من مرو طلب العلم بالعراق والحجاز ، ثم نزل مصر ، مات بالسجن فى خلافة أبى إسحاق بن هارون فيما يسمى بمحنة خلق القرآن سنة ٢٢٨هـ وهو آخر طبقات مصر . ينظر - طبقات ابن سعد ٥١٩/٧ وأعلام النبلاء ٥٩٥/١٠ وميزان الاعتدال ٢٦٧/٤ وتهذيب التهذيب ٤٥٨/١٠

(٧) زيد بن ثابت بن الضحاك الخزرجى - أبوسعيد - ولد قبل الهجرة بأحد عشر عاما ، ومات بالمدينة سنة ٤٥هـ . ينظر - الشيرازى ٤٦ وطبقات ابن سعد ٣٥٨/٢ وتهذيب التهذيب ٣٩٩/٣ والمعارف ٢٦٠

(٨) عمر بن الخطاب بن النفل بن عبد العزه أبو حفص - أمير المؤمنين - كانت ولايته عشر سنين ، كان أعدل الناس ومن أجل فقهاء الصحابه وعظمائهم ، مات مقتولا سنة ٢٣هـ وهو ابن خمسة وخمسون سنة . ينظر - تهذيب التهذيب ٤٣٨/٧ وأسد الغابه ١٤٥/٤ وحقية الاولياء ٣٨/١

(٩) ينظر - المغنى ٢٤/٩

(١٠) فى ، ب : أم واحده

وقال وكيع (١) إختلف فيها عن جميع الصحابة - رضى الله عنهم - إلا عن على - رضى الله عنه . واطلاق هذا القول غير صحيح لأنه لم يختلف عن عثمان (٢) أنه شرك ، ولا عن أبى بن كعب [أنه لم يشرك] (٣) وقال العنبرى (٤) القياس ما قال على - رضى الله عنه - والإستحسان ما قال عمر ، وهذه وساطه مليحه وعباراه صحيحه .

مسائل ذلك : [زوج وأم وأختان لأم وأخ لأب وأم ، من شرك تصح من ثمانيه عشر ومن لم يشرك تصح من ستة لاه] . زوج وجده وأخ وأخت لأم وأخ وأخت لأب وأم .

زوج وأم وأخوان وأختان لأم وأخوان وثلاث أخوات لأب وأم ، من شرك تصح من أربعه وخمسين ، ومن لم يشرك من إثني عشر .
زوج وجده وأخوان لأم وأخوان لأب وأم . زوج وأم وأخوان لأم وأخوان (٦) لأب ، ليس هذه مشركه ويسقط ولد الأب بالإجماع .

(١) وكيع بن الجراح بن مليح بن عدى - أبوسفیان - كان ثقة مأمونا عالما رفيعا كثير الحديث حجه ، ولد سنة ١٢٨هـ ، ومات سنة ١٩٦هـ بفييد وهو عائدا من الحج فى خلافة محمد بن هارون . ينظر - طبقات ابن سعد ٣٩٤/٦ وأعلام النبلاء ١٤٠/٩ وتهذيب التهذيب ١٢٣/١١
(٢) عثمان بن عفان بن أبى العاص بن أميه بن عيد شمس - أبو عمرو ويقال أبو عبدالله - قتل يوم الجمعة فى ذى الحجه سنة ٣٥هـ وهو صائم . ينظر - الشيرازى ٤٠ والمعارف ١٩١ وحلية الأولياء ٥٥/١

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) عبيد الله بن الحسن بن الحصين العنبرى من فقهاء التابعين بالبصره ، قال النسائى فقيه بصرى ثقة ، ولى القضاء سنة ١٥٧هـ ولد سنة ١٠٥هـ مات سنة ١٦٨هـ . ينظر - الشيرازى ٩١ وتهذيب التهذيب ٧/٧

(٥)

من لم يشركهم	من شركهم		
٦	١٨	$6 \times 3 =$	
٣	٩	٣	زوج
١	٣	١	أم
٢	٤		ب / أختان لأم
يسقط لأنها استغرقت الفروض جميع الشركه	٢	٢ /	أخ ش

فصل منه آخر :-

اختلفوا فى ابني عم أحدهما أخ من أم ، فقال ابن مسعود المال كله للذى هو أخ من أم ، وروى عن عمر نحوه .
 وبه قال شريح والنخعي والحسن وابن سيرين وعطاء (١) وأبو ثور ، وعله ذلك أنهما قد إستويا فى قرابه الأب وفضله هذا بأم ، فصارا كأخوين أو عمين ، أحدهما لأب ، والآخر لأب وأم .
 وقال على وزيد وابن عباس الذى هو أخ لأم السدس ، والباقي بينهما وهو قول جمهور العلماء (٢) ، وخرجها ابن الحداد (٣) على قولين للشافعي (٤) قياسا على قوله فى الولاء إذا ترك ابني عم مولاه أحدهما أخوه لأمه ، أن المال له وليس يعرف ذلك عامه أصحابه .

مسائل ذلك :-

ابني عم أحدهما أخ لأم ، فى قول الجمهور من إثني عشر ، للأخ من الأم سبعة ، وفى قول ابن مسعود المال للأخ وحده . ثلاثة بنى عم اثنان منهم أخوان لأم ، من ثمانية عشر ، للمفرد أربعة .
 خمسة بنى أعمام ، ثلاثة منهم إخوه لأم ، وواحد زوج ، له النصف ، وللإخوه الثلث ، والباقي بين الخمسة ، وتصح من تسعين للمفرد ثلاثة ، وفى قول ابن مسعود من ستة ، للزوج ثلاثة ، وللإخوه ثلاثة ، ويسقط الآخر .
 بنت وابنا عم أحدهما أخ لأم ، فى قول الجمهور للبنت النصف ، والباقي بينهما ، وهو الصحيح عن ابن مسعود ، لأن قرابة الأم لا يورث بها هاهنا فلا يقدم بها ، وقيل عنه بل الباقي له ، لأنه وإن كان لا يورث بها هاهنا ، فقد يرث بها فى غير هذا الموضع فجاز أن يقدم بها .

(١) عطاء بن أبى رباح - أبو محمد - من فقهاء التابعين ، كان مفضل الشعر أسود أظفاس أشل أعور ثم عمى ، كان مولى فهدر أو جمع ، من أعلم الناس فى المناسك وأجل الفقهاء علما مات سنة ١١٥هـ وهو ابن ثمان وثمانين سنة . ينظر - طبقات ابن سعد ٢/٣٨٦ وفيات الأعيان ٣/٢٦١ وتهذيب التهذيب ٧/١٩٩

(٢) ينظر - المغنى ٩/٣٠٠ بداية المجتهد ٢/٤٣٠

(٣) محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر الكنانى المصرى الشافعى - أبوبكر - أخذ الفقه عن أبى إسحاق المروزى ، وله مناقب جمه فى الفقه الشافعى وهو صاحب كتاب «الفروع» فى المذهب وهو كتاب صغير الحجم كثير الفائدة ، ولد فى رمضان سنة ٢٦٤هـ ومات فى سنة ٣٤٥هـ .
 ينظر - وفيات الأعيان ٤/١٩٧ الشيرازى ١١٤ وطبقات السبكي ٣/٧٩

(٤) ينظر - المغنى ٩/٣٠٠

وستل عنها سعيد بن جبير (١) فقال الباقي للذى ليس بأخ لأنه لا يرث أخ لام مع الولد شيئا وهذا خطأ .
 عمان لأب أحدهما أخ لام ، الخلاف فيهما كإبني عم ، وهذا لا يتصور إلا في نكاح المجوس إذا أسلموا عليه أو تحاكموا إلينا ، فأما إبنا العم فهو أن يتزوج عم الرجل بأمه ، فيولدها إبنا فهو أخه لأمه وابن عمه .
 أخوان لام أحدهما ابن عم ، لاخلاف في هذه المسألة ، أن لهم الثلث بالفرض ، والباقي لابن العم بالتعصيب . ثلاثة بنى أعمام [لأب وأم] (٢) أحدهم زوج ، له الثلثان بالفرض والتعصيب ، وفيها يقول الشاعر (٣) ملغزا :-

ثلاثة إخوه لأب وأم * وكلهم الى خير فقير

جزوا ميراث ميتهم ففازوا * بقسمته وفي الدنيا أمور

أفادتهم صروف الدهر إرثا * وكان لميتهم مال كثير

فحازا الاكبران هناك ثلثا * وباقى المال أحرزه الصغير

وهذا لاخلاف فيه . ابن عم لأب وأم وابن عم لأب ، هو أخ لام له السدس ، والباقي للآخر في قول الجمهور ، وقاله اللؤلؤي (٤) في قياس قول ابن مسعود .

(١) سعيد بن جبير بن هشام - أبو عبدالله - مولى واليه بن الحارث من بنى أسد من فقهاء التابعين بالكوفة ، كان أعلم الفقهاء في زمانه في جميع الفروع ، قتله الحجاج بضرب عنقه فسقط رأسه الى الأرض وهو يقول - لا اله الا الله - فلم يزل كذلك حتى أمر الحجاج بوضع رجله على فيه فسكت ومات سنة ٩٥هـ بالكوفة . ينظر - الشيرازي ٨٢ وفيات الأعيان ٣٧١/٢ وطبقات ابن سعد ٢٥٦/٦ وتهذيب التهذيب ١١/٤

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) لم أقف على اسمه

(٤) محمد بن أبي يعقوب . إسحاق بن حرب اللؤلؤي - أبو عبدالله - حدث عن مالك وخارجه بن مصعب وجماعه ، روى عنه أبو بكر بن أبي الدنيا والحسين بن أبي الأحوس وآخرون ، مات بعد سنة ٢٣٠هـ . ينظر - أعلام النبلاء ٤٤٩/١١ وميزان الاعتدال ٤٧٥/٣

وقال يحيى بن آدم (١) قياس قوله ، أن يكون المال كله للذى هو أخ لأم ،
 لأنه من ولد الجد والأم ، والآخر من ولد الجد والجده .
 فولد الجد والأم أقرب فهو أولى ، وكذلك على قياس هذا لو كان ابن
 أخ أو ابن أخت لأم فهو أولى .
 كذلك قياس قوله فى إبنى عم لأب ، أحدهما خال لأم إن المال له .
 ولو ترك ابن عم لأب وأم وابن عم لأب (٢) هو خال لأم ، كان المال
 بينهما فى قياس قول يحيى ، لأنهما جميعا يدلان بجد وجده .
 ثلاثة بنى أعمام مفترقين ، الذى هو للأم زوج ، والذى لأب أخ من أم
 لهما فرضهما ، والباقى للآخر فى قول الجمهور وقياس قول اللؤلؤى ،
 ويعاها بها فيقال : ثلاثة بنى أعمام مفترقين ورثوا كلهم .
 وعلى قياس قول يحيى ، للزوج النصف ، والباقى للذى هو أخ لأب (٣)
 ويعاها بها على هذا ، فيقال سقط الذى هو لأب وأم ، وورث الآخران المال
 نصفين .

(١) يحيى بن آدم بن سليمان - أبوزكريا - مولى لخالد بن خالد بن عماره بن أبى معيط ولد بعد
 الثلاثين ومائه ومات سنة ٢٠٣هـ بقم الصلح فى خلافة المأمون . ينظر - طبقات ابن سعد

٤٠٢/٦ وأعلام النبلاء ٥٢٢/٩ وتهذيب التهذيب ١٧٥/١١

(٢) فى ، ب : لأم

(٣) فى ، أ : لأم

فصل منه آخر

أخوان لام أحدهما ابن عم ، وإبنى عم أحدهما أخ لام ، هم فى العدد أربعة أشخاص ، وفى التقدير كأنهم ستة .
ثلاثة إخوه لام وثلاثة بنى أعمام ، فتقسم الثلث بين الإخوه ، والثلثين بين بنى الأعمام ، وتصح من تسعه ، للإخوه ثلاثة لكل واحد سهم ، ولبنى الأعمام ستة لكل واحد سهمان ، فصار لكل ذى قرابتين ثلاثة أسهم وهم شخصان [لهما ستة (١)] ، ولابن العم المفرد سهمان ، وللأخ المفرد سهم .
ثلاثة إخوه لام ، إثنان منهم إبن عم ، وخمسة بنى أعمام ، ثلاثة منهم إخوه لام .

الوجه فى أمثال هذه المسألة : أن تجعل من له قرابتين كشخصين ، فيصير معك فى التقدير ستة إخوه لام ، وسبعة بنى أعمام ، فتصح من مائه وستة وعشرين ، لكل أخ سبعة ، ولكل ابن عم إثنا عشر ، ومعك بالقرابتين خمسة ، لكل واحد تسعة عشر ، فذلك خمسة وتسعون ، ومعك إبن عم مفردان فلهما أربعة وعشرون ، ومعك أخ لام فله سبعة ، وعلى قول ابن مسعود ، يسقط إبن العم المفردان ، والثلث بين الإخوه على ستة ، والثلثان بين بنى الأعمام على خمسة ، فتصح من تسعين ، وللأخ المفرد خمسة ، ولكل ذى قرابتين سبعة عشر .

عشره إخوه لام ، سبعة منهم بنوا أعمام ، وثلاثة عشر ابن عم ، خمسة منهم إخوه لام ، كأنهم فى التقدير خمسة عشر أخا وعشرون ابن عم ، فالثلث لا يصح ، والثلثان توافق ، فترجع الى عشره ، وهى توافق الخمسة عشر بالأخماس ، فتضرب إثنين فى خمسة عشر ، ثم فى ثلاثة تكن تسعين ، الثلث بين الإخوه لكل واحد سهمان ، والثلثان بين بنى الأعمام لكل واحد ثلاثة ، فيصير لكل ذى قرابتين خمسة ، ومعك بهذه الصفة إثنا عشر ، فلهم ستون ، ولكل ابن عم مفرد ثلاثة وهم ثمانية ، فلهم أربعة وعشرون ، ولكل أخ مفرد سهمان ومعك منهم (٢) ثلاثة فلهم ستة .

وفى قول ابن مسعود تسقط الثمانية من بنى الأعمام المفردين ، والثلث بين خمسة عشر ، والثلثان على إثني عشر ، فتصح من تسعين أيضا ، لكل أخ سهمان ، ومعك ثلاثة مفردون فلهم ستة ، ويبقى أربعة وثمانون بين إثني عشر لكل واحد سبعة بالفرض والتعصيب .

(١) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : لكل واحد منهم ثلاثة

(٢) زياده من ، ب

فصل فى خلاف ابن عباس رضى الله عنه

- خالف ابن عباس (١) الصحابه - رضى الله عنهم أجمعين - فى خمس مسائل أشتهر قوله فيها ، واتصلت الروايات عنه بها .
- فالأوليات قال فى (٢) : زوج وأبوين ، وإمرأه وأبوين ، للأم الثلث كاملا فى المسألتين ، وروى نحوه عن على - رضى الله عنه - وهو قياس قوله فى المشركه .
- وحكى أيضا عن معاذ (٣) وبه قال شريح وأبوثور وداود . وهو إختيار ابن اللبان ، وتبعه فى الثانيه خاصه ابن سيرين وجابر بن زيد (٤) مراعاة لتفضيل الأب على الأم .
- وتسمى هاتان المسألتان العمريتين ، لأن أول من قضى فيها عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وزاد أبوثور على مذهب الجمهور (٥) فجعل للأم مع الجد فى المسألتين أيضا ثلث الباقي .
- والثالثه أنه لم يحجب الأم بأقل من ثلاثه من الإخوه أو الأخوات ، وحكى عن معاذ أنه لم يحجبها إلا بالأخوه إتباعا للفظ النص .
- وعن الحسن نحوه فيجئ على قوله فيما أصله من ثلاثه العول الى أربعة ، وفيما أصله من ستة عول أحد عشر ، وفيما أصله من إثنى عشر عول تسعة عشر .
- والرابعه أنه أسقط الأخوات إذا إنفردن عن أخواتهن بالبناات ، وروى عنه أنه أسقطهن فى كل حال .

(١) عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم - أبوالعباس - من فقهاء الصحابه وأفقههم فى كتاب الله عز وجل سمي ترجمان القرآن مات سنة ٦٨هـ . ينظر - تهذيب التهذيب ٢٧٦/٥ وفيات الأعيان ٦٢/٣ وطبقات ابن سعد ٣٦٥/٢

(٢) زياده من ، ب

(٣) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الخزرجى - أبو عبدالرحمن - بعثه رسول الله ﷺ لتولى قضاء اليمن مات سنة ١٩ وقيل ١٨هـ وهو ابن أربعة وثلاثين سنة . ينظر - طبقات ابن سعد ٣٤٧/٢ وتهذيب التهذيب ١٨٦/١٠

(٤) جابر بن زيد - أبوالشعثاء - من فقهاء التابعين بالبصره قال عنه ابن عباس لو أن أهل البصره سألوا جابر بن زيد فى كتاب الله ثم نزلوا عند قوله وسعهم أو قال كفاهم ، مات سنة ١٠٣هـ . ينظر - الشيرازى ٨٨ وتهذيب التهذيب ٣٨/٢

(٥) ينظر - المغنى ٢٣/٩ الزركشى ٤٤٣/٤

وبه قال داود وكان ابن الزبير (١) يقول به ثم رجع عنه ، وكان إسحاق يجعلهن عصبه إذا انفردن مع البنات ، فإن كان معهن غيرهن من العصابات (٢) أسقطهن .

والخامسة أنه لم يعل المسائل ، وأدخل النقص على البنات والأخوات اللاتي يعصبهن إخوتهن ، وبه قال محمد بن الحنفية (٣) .

ومحمد بن علي بن الحسين (٤) وعطاء وداود وعن طاووس نحوه ، ومما يقارب هذه الخمسة في الإشتهار ، قوله في أبوين وثلاثة إخوه ، أن للإخوه السدس ، قال أنه إنما حجبوا الأم عنه ليكون لهم لالاب .

وروى عنه أيضا أنه أعطى البنات النصف ، وقسم ميراث ولد الأم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، وورث الجده الثلث ، حيث ترث الأم الثلث .

(١) عبدالله بن الزبير بن العوام - أبوبكر ويقال أبوحيب - وهو أول مولود ولد في الإسلام بعد الهجرة أمه أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهما - ذات النطاقين ، قتل بمكة سنة ٧٥هـ .
ينظر - الشيرازي ٥٠ وفيات الأعيان ٧١/٣ والمعارف ٢٢٤

(٢) في ، أ : البنات

(٣) محمد بن علي بن أبي طالب - أبو القاسم - كان كثير العلم والورع ، شديد القوة ، ولد لسنتين بقيتا من خلافه عمر - رضي الله عنه - مات سنة ٨٣هـ . ينظر - طبقات ابن سعد ٩١/٥ وفيات الأعيان ١٦٩/٤ وحلية الأولياء ١٧٤/٣

(٤) محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - أبو جعفر - أمه بنت الحسن بن علي بن أبي طالب ، كان ثقة كثير الحديث ، ولد سنة ٥٦هـ ومات سنة ١١٤ وقيل ١١٨ وقيل ١١٧هـ وهو ابن ثلاثة وستين سنة وقيل ثلاثة وسبعين سنة . ينظر - الشيرازي ٦٤ وتهذيب التهذيب ٣٥٠/٩ وفيات الأعيان ١٧٤/٤

فصل فى الكلاله

وهى إسم للورثه إذا لم يكن فيهم ولد ولا والد ، وهذا قول جمهور الصحابه وسائر الفقهاء (١) .

وعن ابن عباس أن الكلاله من لا ولد له (٢) تعلقا بظاهر قوله تعالى ﴿إِنَّ امْرَأًا هَلَكَ لَيْسَ لَهَا وَلَدٌ﴾ (٣) وفى الآية ما يدل على الوالد ، وهو قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ (٤) والأخت لا ترث مع الأب .

وقال من روى هذا عنه فى أبوين وأخوين لأم ، أن للأم الثلث ، وللأخوين الثلث ، وللأب الباقي ، وقيل بل تضرب الأخوان فى الباقي [أى بعد فرض الأم (٥) بالثلث والأب بالثلثين ، فتصح من تسعه للأم ثلاثه ، وللأخوين سهمان ، وللأب أربعة .

فيلزم هذا القائل فى زوج وأبوين وأخوين ، أن يعطى الأب ثلثي السدس ، والأب لا ينقص مع الولد عن السدس ، فكيف ينقص مع الأخوه .

وهذا قول فاسد ومداره على طاووس والدليل على إحالته ، أن ابن عباس يسقط الإخوه مع الجد ، فكيف يورثهم مع الأب .

وقال الشعبي من زعم أن أحدا من الصحابه ، صحابه رسول الله ﷺ ورث إخوه من أم مع جد فقد كذب .

وروى عن الحسن بن محمد (٦) قال سألت ابن عباس عن الكلاله ، فقال مادون الوالد والولد ، قال قلت إن الله يقول ﴿إِنَّ امْرَأًا هَلَكَ لَيْسَ لَهَا وَلَدٌ﴾ فغضب وانتهرنى .

وهذا أظهر عنه وأشهر (٧) وأشبه بعلمه وفيه دلالة أنه رجع عن الروايه الأولى وتابع الجماعه .

(١) ينظر - الاستذكار ٤٦٠/١٥ الحاوى الكبير ٩٢/٨ المغنى ٨/٩ التمهيد ١٨٦/٥

(٢) ينظر - الاستذكار ٤٦٢/١٥ الحاوى الكبير ٩٢/٨ المغنى ٩/٩

(٣) سورة النساء الآية ١٧٦

(٤) سورة النساء الآية ١٧٦

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) محمد الحسن بن محمد بن على بن أبى طالب الهاشمى المدنى - أبو محمد - وأبوه يعرف بابن

الحنفيه ، كان ثقة روى عن أبيه وابن عباس وأبى هريره وعائشه - رضى الله عنها - وآخرين

مات سنة ٩٩ وقيل ١٠٠هـ قيل أنه أول من تكلم فى الإرجاء . ينظر - تهذيب التهذيب ٣٢٠/٢

والشيرانى ٦٣

(٧) زياده من ، ب

وسئل أبو بكر الصديق - رضی الله عنه - عن الكلاله ، فقال أقول فيها برأى ، فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن كان خطأ فمضى ومن الشيطان ، أراه ماخلى الوالد والولد .

فلما إستخلف عمر ، قال إنى لأستحى من الله أن (١) أرد شيئا قاله أبو بكر .

وروى عنه أنه قال ثلاث لأن يكن رسول الله ﷺ بينهن لنا أحب الى من الدنيا وما فيها ، الكلاله ، والخلافه ، وأبواب من الربا .
وروى أنه خطب الناس ، فقال إنى ما أترك بعدى شيئا أهم الى من أمر الكلاله ، وما سألت رسول الله ﷺ عن شيء أكثر مما سألته عنها ، وما أغلظ الى فى شيء ما أغلظ لى فيها حتى طعن فى صدرى .
وقال يكفك آيه الصيف التى فى آخر النساء (٢) ، وروى أنه قال عند موته ، إحفظوا عنى أنى لم أقل فى الكلاله شيئا ، ولم أفضى فى الجد شيئا .

وروى أنه لما سمع القارئ يقرأ ﴿يبين الله لكم أن تضلوا﴾ (٣) فقال اللهم من بينت له [فإنه لم لا] (٤) يبين لى .

وروى أنه قال لحفصه (٥) إذا رأيتى من رسول الله ﷺ طيب نفس فسأليه عنها ، فسألتها عنها ، فقال لها أبوك قال لك هذا ، ما أرى أباك يعلمها أبدا (٦) فكان عمر يقول ما أرانى أعرفها أبدا وقد قال رسول الله ﷺ ما قال .

وروى عن ابن عباس قال كنت آخر الناس عهدا بعمر ، فقال لى القول ماقلت قلت وماقلت .

(١) زياده من ، ب

(٢) ينظر - الحاوى الكبير ٩١/٨ التمهيد ١٩٠/٥ والآيه رقم ١٧٦

(٣) سورة النساء الآيه ١٧٦

(٤) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : فلم

(٥) أم المؤمنين - حفصه بنت عمر بن الخطاب ، أمها زينب بنت مظعون بن حبيب ، تزوجت حفصه خنيس بن حذافه بن قيس بن عدى ، فمات عنها فتزوجها رسول الله ﷺ وطلقها ثم رجعها ، ولدت وقريش تبنى البيت قبل مبعث النبى ﷺ بخمس سنوات ، وماتت فى شعبان سنة ٤٥هـ وهى ابنة ٦٠ سنة ، فى خلافة معاوية بن أبى سفيان . ينظر - طبقات ابن سعد ٨١/٨ وتهذيب

التهذيب ٤١٠/١٢

(٦) زياده من ، ب

قال الكلاله من لاولد له ولاوالد ، وروى عن سعد بن مالك (١) أنه كان يقرأ وله أخ أو أخت من أم ، ولعله قال ذلك تفسيراً كما قال عمر فأمضوا الى ذكر الله .
وقيل الكلاله اسم للميت نفسه (٢) ، روى ذلك عن ابن عباس ، وهو قول أبي عبيده (٣) وبعض البصريين ، يقال رجل كلاله إذا لم يكن له ولد ولاوالد ، كما تقول رجل عقيم ، والقراءه بالنصب تبطل هذا القول .
وقال بعضهم الكلاله قرابات الأم ، كما أن العصبه قرابات الأب ، قال الفرزدق (٤) فى بنى مروان :-

ورثتم قناه المجد لاعن كلاله

عن ابني مناف عبد شمس وهاشم

يريد أنكم ورثتم المجد عن أبيكم لاعن أمكم ، وقيل أن الكلاله إسم للبعيد من القرابه ، يقال له ابن عم لحا أى قريب ، وهو ابن عمه كلاله أى بعيد ، ومنه كلت الرحم تباعدت ، وكل السيف أى بعد عن القطع .
وقال المبرد (٥) الكلاله ماتكلل به من النسب وأطاف من جوانبه ، ومنه سمي الاكليل لاطافته بالرأس .

(١) سعد بن مالك بن سنان أبوسعيد الخدرى أستصغر يوم أحد وغزا بعد ذلك إثنتى عشرة غزوه .
روى عن النبي ﷺ والكثير من الصحابه ، وروى عنه خلق كثير كان فقيها عالما مات سنه ٦٣ وقيل ٦٥هـ وهو ابن أربعه وسبعين سنه ، ودفن بالبقيع . ينظر - تهذيب التهذيب ٤٧٩/٣ والمعارف ٢٦٨

(٢) الحاوى الكبير ٩٢/٨ المغنى ٨/٩

(٣) القاسم بن سلام الأديب الفقيه المحدث تفقه على الامام الشافعى ولد بهراه وولى قضاء طرطوس ، مات بمكة سنه ٢٢٤هـ وهو ابن سبع وستين سنه . ينظر - المنهج الأحمد فى أصحاب الامام

أحمد ٨١ وطبقات بن سعد ٣٥٥/٧ وتهذيب التهذيب ٣١٥/٨ وفيات الاعيان ٩٢/٤

(٤) أبو فراس همام بن غالب - أبو الأخطل - كان شاعرا فصيح اللسان قوى الجنان له معرفه بالقرآن يحتج بها ، لقب بالفرزدق لانه كان أصابه جدري فى وجهه ثم برأ منه ، فكان جهم الوجه متغضنا ، توفى بالبصره سنه ١١٠هـ وقد قارب عمره المائه عام . ينظر - وفيات الاعيان ٨٦/٦

(٥) محمد بن يزيد بن عبدالاكبر البصرى المعروف بالمبرد النحوى - أبو العباس - نزل بغداد وكان إماما فى النحو واللغه ، وله التوايف النافعه فى الأدب ، منها كتاب الكامل ، وكتاب الروضه ، وكتاب المقتضب ، ولد يوم الاثنين عيد الاضحى سنه ٢١٠هـ ، ومات يوم الاثنين آخر ذى الحجه سنه ٢٨٦هـ ببغداد . ينظر - وفيات الاعيان ٣١٣/٤

وقيل يحتتمل أن يكون مأخوذا من الكلال وهو الضعف والاعياء ، فكأنه
ماضعف من النسب ، وقيل من قولهم فلان كل على أهله ، أى تعلق عليهم
كأنه يريد من تعلق نسبه بأبوى الميت .

مسائل هذا الفصل (١) :-

زوج وأخوان وأبوان ، على قول ابن عباس ، للأم الثلث ، والباقي
للأب .
زوج وأبوان وأختان كذلك ، إلا أن فى قول الجمهور قد حجبنا
الأم عن نصف السدس ، وفى الأولى عن التسميه لأن ثلث الباقي والسدس
واحد .

أم وأخت لأب وأم وأخت لأب وعم ، للأم الثلث ، وسقط العم فى
قولهم .

زوج وأم وأخ لأم وأخ لأب وأم ، فى الصحيح يسقط الاخ من الأب
والأم ، وعلى قياس قوله فى المشركه السدس بينهما .
زوج وأم وأخت لأم وأخ لأب وأم كذلك ، فإن كان أخا لأب سقط عنده
قولا واحدا .

فصل (١)

بنتان وأخت وعم ، عنده الباقي للعم دون الأخت .
 بنت وبنت ابن وثلاث أخوات مفترقات وعم ، الباقي للأخت من
 الأبوين ، وعنده الباقي للعم .
 بنت وأخ وأخت لأب وأم ، روى عنه الباقي للأخ ، والصحيح عنه مثل
 قول باقى الجماعة ، كأن أخاها قواها فعصبتها .
 بنتا ابن وأخت لأب وأم وأخ وأخت لأب ، روى عنه الباقي للأخ وحده ،
 وروى عنه بينه وبين أخته ، وقيل بينه وبين الأختين ، لأنه إذا عصب الأخت
 للأب ، فلأن يعصب الأخت من الأبوين أولى ، وهذا أقيس فحمل على قوله
 فى المشركه .

فصل (٢)

زوج وأختان لأب وأم ، الباقي لهما عنده ، وتصح من أربعه .
 زوج وأم وأخت لأب وأم ، وتسمى مسأله المباهله (٣) لأنها أول مسأله
 عائله حدثت فى عهد عمر .
 فجمع الصحابه للمشوره فيها ، فقال العباس أرى أن يقسم المال
 بينهم على قدر سهامهم ، فأخذ به عمر وصار الناس الى قوله وأنكر ذلك
 ابنه .
 ولم يظهر الخلاف حتى مات عمر - رضى الله عنه - فقال إن الذى
 أحصى رمل عالج عددا أعدل أن يجعل فى مال نصفا ونصفا وثلثا هذان
 نصفان قد ذهبنا بالمال ، فأين موضع الثلث من شاء باهلته ان المسائل
 لاتعول .
 فسميت المباهله لقوله ، قيل له أين كنت عن هذا زمن عمر ، فقال هبته
 وكان [أمر مهيبا] (٤) والله لو قدم [من قدم] (٥) الله وأخر من أخر الله ،
 ما عالت فريضه قط .

(١) هذا الفصل خاص بخلاف ابن عباس بعدم تعصيب الأخوات مع البنات

(٢) هذا خاص بعدم العول عند ابن عباس خلافا للجماعه

(٣) ينظر - المغنى ٢٨/٩

(٤) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : رجلا مهابا

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

زوج وأم وأختان لأب وأم أو لأب ، السدس الباقي لهما ، وتصح من
إثني عشر ، وفي قول داود ومن تابعه في العول ، وخالفه في الحجب ،
الثالث الباقي للأختين .

زوج وأم وأختان لأم ، هذه المسألة تنقض على ابن عباس أصله ، لأنه
إن أعطى للأم الثلث بقي للأختين السدس ، وهو لا ينقص ولد الأم من
فرضهم ، لأنهم لا يكونون عصبه بحال .

وإن أعطاهم الثلث حجب الأم بالأختين ، أو أعال المسألة وذلك خلاف
مذهبه ، والأول أشبه بقياس قوله .

[زوج وأم وست أخوات مفترقات ، في قول معاذ والحسن ، تعول الى
أحد عشر ، وإن كان بدل الزوج وزوجه عالت الى تسعة عشر .

وفي قول ابن عباس ، الثلث الباقي لولد الأم ، فعلى قياس قوله في
المشركة يكون بين الأربعة (١) بالسوية وتصح من إثني عشر ، [وقيل يقسم
بينهم (٢) على قدر سهامهم وتصح من ثمانية عشر (٣) .

إمرأه وأم وأخوان لأم وعم ، لا يجتمع ثلث وثلث ، إلا على قوله في هذه
المسألة . زوج وأم وبنيت وبنيت ابن ، الأظهر من قوله السهم الباقي لبنت
الابن ، وروى عطاء عنه أن السبعة الباقيه بينهما على أربعة ، وتنتقل الى
ثمانية وأربعين .

(١) في ، ب : الكل

(٢) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : وتباينهم

(٣)

المصح	الجماعة	١		٣					
٣٦	١٨	٦	-	٦	١٢	٦	١١<-٦		
١٨	٩	-	-	٣	٦	٣	٣	زوج	٢/١
٦	٣	-	-	١	٢	١	٢	أم	٣/١
٣	٣	٣		-	١	-	٤/	أخت ش	٣/٢
٣			٢/١		١	-		أخت ش	
١	١/	١/		٢/	-	-	-	أخت ب	
١			٦/١		-	-	-	أخت ب	
٢	٢/	٢/			١	٢/	٢/	أخت م	٣/١
٢			٣/١		١			أخت م	
القول الضعيف				قياس	ابن عباس	معاذ	والحسن		
				المشركة					

إمرأه وأم وأخت لأب وأم وأخت لأب كذلك . زوج وأبوان وبنت وبنت
ابن ، تسقط بنت الابن على أظهر قوليه ، وعلى روايه عطاء الباقي خمسه
بينهما على أربعة .

إمرأه وأم وثلاث أخوات مفترقات ، فى المشهور عنه الخمسه الباقيه
للأخت من الأبوين ، وتسقط التى من الأب ، وعلى ماقاله عطاء هى بينهما
على أربعة .

وقال بعض الفرضيين ولد الأم أسوه غيرهم فى النقص ، فتقسم
السبعه على خمسه فتصح من ستين ، ولو كان معهم أخ من أم ، كانت
الثلاثه الباقيه للأخت من الأبوين على المشهور ، وعلى قياس قول عطاء بين
الأختين على أربعة ، وعلى هذا يكون السبعه بين الجميع على ستة ، فتصح
من إثنين وسبعين .

فصل في خلاف ابن مسعود - رضى الله عنه

كان يحجب الزوجين والام ، بالولد الكافر والقاتل والعبد(١) ، وكذلك الام بالإخوه ، وبه قال أبو ثور وداود ، وتابعه في القاتل خاصة الحسن البصرى والحسن بن صالح(٢) وابن جرير الطبرى(٣) وروى الشعبى عنه أيضا أنه أسقط بهم ولد الام ، وروى غيره أنه أسقط بهم ولد الاب والام خاصة ، وروى آخرون أنه أسقط بهم جميع الإخوه والأخوات .

وروى عنه أنه أسقط الجده بالام المملوكه ، وليست هذه الروايات بمشتهره عنه ولا يفرع عليها ، وكان يجعل الفاضل بعد فرض الإبتين أو البنات ، لبنى الابن دون بنات الابن ، وكذلك حال ولد الاب مع الأخوات من الأبوين ، قال لثلا يحصل للإناث أكثر من الثلثين ، وبه قال علقمه(٤) والأسود(٥) وأبو ثور ، ووافقه داود في البنات وخالفه في الأخوات .

هكذا ذكره ابن اللبان(٦) عن داود ، ورأيت في كتاب لابنه حكى فيه أن مذهبه في المسألتين جميعا إسقاط الإناث ، وخالفه ابنه فيهما فقال مثل قول الجماعة ، وقال فى بنت وأولاد ابن ، لبنات الابن الأقل من السدس ، أو المقاسمه ، وكذلك ولد الاب مع الأخت من الأبوين ، وبه قال أبو ثور ولم يراع الجمهور ذلك .

(١) ينظر - المغنى ٣٢/٩

(٢) الحسن بن صالح بن حى بن مسلم بن حيان الهمداني - أبو عبدالله - من فقهاء التساميين بالكوفة ، ولد سنة ١٠٠هـ ومات سنة ١٦٧هـ . ينظر - الشيرازى ٨٥ اعلام النبلاء ٣٦١/٧ تهذيب التهذيب ٢٨٥/٢

(٣) محمد بن جرير بن يزيد بن جرير الطبرى - أبو جعفر - حفظ القرآن وهو ابن سبع سنوات ، وكان مولده بامل طبرستان سنة ٢٢٤هـ له المشاهير من الكتب منها ، تاريخ الطبرى ، ولطيف القول ، وإختلاف الفقهاء ، وجامع القرآن فى تفسير القرآن ، مات سنة ٣٦٠هـ . ينظر - وفيات الأعيان ١٩١/٤ طبقات السبكي ١٢٠/٣ الشيرازى ٩٣

(٤) علقمه بن قيس بن عبدالله بن علقمه بن النخعي عم الأسود بن يزيد وعبدالرحمن بن يزيد ، وخال إبراهيم النخعي ، ولد فى حياة رسول الله ﷺ ، ومات سنة ٦٢هـ . ينظر - الشيرازى ٧٩ وتهذيب التهذيب ٢٧٦/٧

(٥) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي - أبو عبدالرحمن - أخو عبدالرحمن بن يزيد وابن أخى علقمه ، مات سنة ٧٥هـ . ينظر - الشيرازى ٧٩ وطبقات ابن سعد ٧٠/٦ والمعارف ٤٣٢

(٦) محمد بن عبدالله بن الحسن بن اللبان الفرضى البصرى - أبو الحسين - كان إماما فى الفقه والفرائض وعنه أخذ الناس الفرائض ومنهم أبو أحمد بن مسلم الفرضى ، مات سنة ٤٠٢هـ . ينظر - الشيرازى ١٢٠ وطبقات السبكي ١٥٤/٤

مسائل هذا الفصل :-

زوج وأم وابن كافر وعم ، عند الجمهور من سته ، وللم سهم ، وعنده من إثني عشر ، وللم سبعة ، فإن كان بدل الزوج إمراه ، فعند الجمهور ، للم خمسة من إثني عشر ، وعنده له سبعة عشر من أربعة وعشرين .
 زوج وأم وست أخوات مفترقات وعم وابن قاتل ، فى الصحيح عنه تعول الى سبعة عشر ، وفى روايه الشعبي يسقط ولد الأم ، وتعول الى ثلاثة عشر ، وفى الآخري أسقط ولد الأبوين ، ويبقى ثلاثة للم ، وفى الروايه الثالثه أسقط الجميع ، ويبقى للم سبعة ، فإن كان بدل الزوج إمراه ، فأصلها من أربعة وعشرين ، وتعول الى أحد وثلاثين ، وتسمى ثلاثينيه عبدالله بن مسعود - رضى الله عنه - على الصحيح عنه فى هذه المسأله ثمانيه أقاويل :-

أحدها : قول الجمهور من سبعة عشر .

والثاني : قول عبدالله بن عباس ، الباقي (١) ثلاثة بين الاختين من

الأبوين ، تصح من أربعة وعشرين .

الثالث : روى عنه أيضا أن السبعه الباقيه بين ولد الأم وولد الأبوين

على ثلاثة ، فتنقل الى سته وثلاثين ، وتصح من إثنين وسبعين .

والرابع : ماحكيناه عن ابن مسعود :

والخامس : روايه الشعبي عنه يسقط ولد الام .

والسادس : يسقط ولد الأبوين خاصه .

والسابع : يسقطهن كلهن ، والباقي للعصبه .

والثامن : ماحكيناه عن معاذ ، أنه لايجب الام إلا بالإخوه ، فيكون لها

الثث ، وتعول الى تسعة عشر .

فصل

بنتان وبنت ابن وابن ابن ، الباقي للذكر عنده . أربع بنات ابن ، بعضهن أنزل من بعض ، مع الرابعه أخوها ، الثلث الباقي للذكر ، وسقطت الثالثه والرابعه عنده (٢) .

أختان لأب وأم وأخ وأخت لأب ، الباقي للأخ عنده ، وعند الجمهور (٣) بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهذا هو الاخ المبارك ، لانه لولم يكن لم ترث الأخت شيئا .

(١) زياده من ، ب

(٢) يعنى عند ابن مسعود

(٣) ينظر - الروضه للنوى ٢٧/٦

فصل فى بيان مواضع الأضرار

إذا انفردت البنت ، وكان عدد الذكور من ولد الابن مثل عدد الإناث ،
إستوى السدس والمقاسمه ، وإن زاد الذكور فالمقاسمه أضر بهن ، وإن
نقصوا فالسدس أضر .

وإن كان معهم ثمن ، وكان عدد الذكور خمسة أثمان الإناث ، إستوى
السدس والمقاسمه ، وإن زادوا فالمقاسمه أضر ، وإن نقصوا فالسدس
أضر ، وإن كان معهم سدس ، وكان الذكور نصف الإناث إستويا .

وإن كان معهم ربع ، وكان الذكور ربع الإناث إستويا ، وإن كان معهم
ثمن وسدس ، وكان الذكور ثمن الإناث إستويا ، فهذه خمسة مواضع
الأضرار لبنت الابن ، يعتبر فيها ابن مسعود الأضرار بهن ،

وأما ولد الأب فلهم ثلاثة مواضع من هذه الخمسة ، وهى إذا انفردت
الأخت ، وكان معها سدس أو ربع ، والخلاف فيها واحد .
فإن كان معهم ثلث إستخر الإناث بالتعصيب بكل حال ، لأن الذكور
شاركون فى سدسهن ولاخلاف فى ذلك .

مسائل هذا الفصل :-

- بنت وإبنا ابن وإبنتا ابن ، الأمران سواء ، فإن كان الذكور ثلاثة ،
فالمقاسمه أضر بهن ، وإن كان إبنا واحدا فالسدس أضر .
- زوجه وبنت وخمسه بنى ابن وثمانى بنات ابن ، فإن كانوا ستة
[فالمقاسمه أضر بهن (١)] ، فإن كانوا ثلاثة [فالسدس أضر بهن (٢)] .
- أم وبنت وثلاثة بنى ابن وستة بنات ابن ، فإن كانوا أربعة [فالمقاسمه
أضر (٣)] ، فإن كانوا إثنين [فالسدس أضر (٤)] .
- زوج وبنت وإبنا ابن وثمانى بنات ابن ، فإن كانوا ثلاثة [فالمقاسمه
أضر (٥)] ، فإن كانوا واحدا [فالسدس أضر (٦)] .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب
(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب
(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب
(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب
(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب
(٦) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

زوجه وأم و بنت وابنا ابن وست عشرة بنت ابن ، فإن كانوا ثلاثة
 [فالمقاسمه أضراً (١) ، وإن كانوا واحداً [فالسدس أضراً (٢)] .
 أبوان و بنت وابن ابن [وعشر بنات (٣)] ابن ، لاختلاف في هذه
 المسألة وأمثالها .

فصل منه

أخت لأب وأم وأخ وأخت لأب ، فإن [كانا أخوين (٤)] وأخت
 فالمقاسمه أضراً (٥) ، [وإن كان أختين وأخ ، فالسدس أضراً (٦)] .
 أم وأخت لأب وأم وثلاثة إخوه وست أخوات لأب ، فإن كن خمساً
 [فالمقاسمه أضراً (٧)] وإن كانا أخوين [فالسدس أضراً (٨)] .
 زوجه وأخت لأب وأم وأخوان وثمانى أخوات لأب ، فإن كانوا ثلاثة
 [فالمقاسمه أضراً (٩)] ، وإن كان أخاً واحداً [فالسدس أضراً (١٠)] .
 أخ وأخت لأم وأخت لأب وأم وإخوه وأخوات لأب ، لاختلاف في هذه
 المسألة وأمثالها .

-
- (١) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب
 - (٢) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب
 - (٣) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : وعشرون بنت
 - (٤) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : كانتا أختين
 - (٥) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب
 - (٦) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : فإن كان أخوين وأختاً
 - (٧) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب
 - (٨) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب
 - (٩) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب
 - (١٠) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

باب الرد (١)

اختلفوا فى الفاضل عن سهام ذوى الفروض ، فروى عن عمر وعلى بن أبى طالب وابن مسعود - رضى الله عنهم - أنه يرد عليهم بقدر سهامهم ، إلا على الزوج والزوجه .

وبه قال أهل العراق والثورى واحمد بن حنبل (٢) واسحاق وأبو عبيد والزبيرى (٣) من أصحابنا وبه نقول .

إلا أن ابن مسعود لم يرد على أربع مع أربع ، على بنت الابن مع البنت ، والأخت من الأب مع الأخت من الأبوين ، وولد الأم مع الأم ، والجد مع ذى سهم ، وكان زيد يجعله فى بيت المال ، وعن عمر وابن عمر (٤) وأبى الدرداء (٥) نحوه .

وبه قال أهل المدينة والشام والشافعى (٦) والأوزاعى وأبو ثور وداود وابن جرير الطبرى ، وعن ابن عباس القولان جميعا ، وروى عنه أيضا أنه لم يرد على الجده مع ذى سهم ، ونحوه عن عمر وعلى والأول أشهر عنهما .

وروى أن عثمان أعطى الزوج المال كله ، وعن على نحوه ، وبه قال جابر بن زيد ولعله كان عصبه ولم يعلم الراوى ، فلا يكون خلافا للإجماع ، وروى عن عمر وابن مسعود أنهما قدما الرد على الموالى .

(١) لغه : صرف الشيء ورجعه ، والرد مصدر دون الشيء . ينظر - لسان العرب ١٧٢/٣ وترتيب القاموس ٣٢٤ ، وفى الإصطلاح : الرد هو زيادة فى مقادير السهام ونقص فى عددها ، ضد العول . ينظر - العذب الفائض ٣/٢

(٢) ينظر - المغنى ٤٨/٩ شرح الزركشى ٤٥٥/٤ العذب الفائض ٤/٢

(٣) الإمام الزبير بن احمد بن سليمان بن عبدالله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام الاسدى - أبو عبدالله الزبيرى ، كان إماما حافظا عارفا بالأدب خبيرا بالأنساب وكان أعمى وسكن البصره له من الكتب «الكافى ، والهدية ، وستر العورة» وغيرهما ، مات سنة ٣١٧هـ . ينظر - طبقات السبكي ٢٩٥/٣ الشيرازى ١٠٨ وفيات الأعيان ٣١٣/٢

(٤) عبدالله بن عمر بن الخطاب - رضى الله عنهما - أبو عبد الرحمن - كان من أئمة الدين وكان يفتى الناس فى المواسم بعد النبى ﷺ ستين سنة ، أسلم قديما وهو صغير وهاجر مع أبيه ، استصغر فى أحد وشهد الخندق ، مات بمكة سنة ٧٢هـ وهو ابن أربعة وثمانين سنة . ينظر - وفيات الأعيان ٢٨/٣ وطبقات ابن سعد ١٤٢/٤ وتهذيب التهذيب ٣٢٨/٥ وأعلام النبلاء ٣٣٩/٧

(٥) عويمر بن مالك الخزرجى من أصحاب رسول الله ﷺ مات بالشام سنة ٣١ وقيل ٣٢هـ . ينظر - الشيرازى ٤٨ وتهذيب التهذيب ١٧٥/٨ والمعارف ٢٦٨

(٦) ينظر - الأم ٨٠/٤ الحاوى الكبير ٧٦/٨ حاشية الباجورى ٢٢٩

فصل فى حساب ذلك

تأخذ سهام زوى الرد ، وهى أبدا تخرج من سته ، وتقسم المال بينهم على ذلك ، فما أصاب كل واحد ، فهو له بالفرض والرد ، فإن إنكسر سهم فريق منهم ، ضربت عددهم فى سهام جماعتهم ، لأن ذلك قد صار أصل مسألتهم .

وإن كان معهم أحد الزوجين أعطيته فرضه ، وقسمت الباقي على سهام المردود عليهم ، فإن إنقسم وإلا ضربت سهامهم فى أصل فريضة أحد الزوجين ، فما بلغ فإليه تنتقل المسأله ، ثم تصحح بعد ذلك على المنكسر عليهم .

وإن شئت صححت فريضه أهل الرد كأن لزوج معهم ، ثم يفرض لأحد الزوجين فرضه ، وتقسم الباقي على ما صحت منه فريضه الرد ، فإن إنقسم وإلا ضربته أو وفقه فى فريضه أحد الزوجين .

فإذا أردت القسمة ضربت سهم أحد الزوجين فيما صحت منه فريضه الرد أو وفقه ، وضربت سهام كل واحد من أهل الرد فيما فضل من فريضه أحد الزوجين أو وفقه .

وإن كان معك عدد من الزوجات وافقت بينهن وبين ما صحت منه فريضه الرد ، أو وفقه على ما ذكرنا فى باب التصحيح ، فإن وافق وإلا ضربته فى ذلك ، فما بلغ ضربته فى أصل فريضه الزوجات .

مسائل من هذا الباب :-

جده وأخ لأم ، فى قول على - رضى الله عنه - من إثنين ، وعند ابن مسعود وإحدى الروائتين عن ابن عباس وعلى للجده السدس ، والباقي للأخ . أم وأخت لأم ، من ثلاثه عند على وابن عباس ، وعند ابن مسعود من سته ، للأخت سهم . أم وأخ لأم مثلها (١) .

أم وأخوان لأم ، فى قول ابن مسعود ، تصح من سته ، وفى قول ابن عباس من أربعه ، للأم سهمان لأنه يفرض لها الثلث . أم وأختان لأم مثلها . بنتان . أختان . أم وبنت . أم وبنت ابن ، هما من أربعه بلاخلاف بينهم .

جده وبنت ابن ، قول على من أربعه ، وقول ابن مسعود وابن عباس من سته . بنت وبنت ابن كذلك . أخت لأب وأم وأخت لأب مثلها .

أم وأخت لأب وأم • أم وأخت لأب ، هما من خمسة بلاخلاف بينهم •
 أم وأختان لأب وأم • أم وأختان لأب كذلك ، إلا عند ابن عباس فإنهما من
 ثلاثة • أم وإبنتان • أم وإبنتا ابن ، من خمسة قولهم جميعا • جده
 وأختان لأب وأم • جده وإبنتان •

لجده وبنت وبنت ابن ، فى قول على من خمسة ، وقول ابن مسعود من
 ستة للبنت أربعة ، وقول ابن عباس تصح من أربعة وعشرين (١) •

جده وأخت لأب وأم وأخت لأب مثلها • جده وأخت لأم وأخت لأب وأم
 أو لأب ، فى قول على من خمسة ، وقولهما من أربعة وعشرين • أم وبنت
 وبنت ابن ، على قول على وابن عباس - رضى الله عنهما - من خمسة ،
 وقولهما من أربعة وعشرين • أم وأخت لأب وأم وأخت لأب مثلها •

الكسر فى ذلك : جدتان وأخ لأم ، قول على من أربعة ، وقول ابن
 مسعود من إثني عشر • أم وثلاث إخوة لأم ، فى قول على من تسعة للأم ثلاثة
 ولكل أخ سهمان ، قول ابن مسعود من تسعة أيضا للأم ستة •

ثلاث جدات وبنت ، قول على من إثني عشر ، وقولهما من ثمانية عشر •
 جده وخمس أخوات لأب ، قول على من خمسة وعشرين ، وقولهما من ستة •
 أم وسبع بنات ، فى قولهم جميعا من خمسة وثلاثين •

[أم وبنت وثمان بنات ابن ، قول على وابن عباس من أربعين ، وقول
 ابن مسعود أصلها من ستة ، سهم على ثمانية لا يصح ، وخمسة على أربعة
 لاتصح ، والثمانية تجزئ عن الأربعة ، وتصح من ثمانية وأربعين (٢) •

	٥	٤				
٢٤	٤ < ٦	٦	٦	٥ < ٦		
٤		١	١	١	جده	٦/١
١٥	٣		٤	٣	بنت	٢/١
٥	١	٥	١	١	بنت ابن	٦/١
قول ابن عباس			ابن مسعود	قول على		

(١)

	٥	٤				
٤٨	٢٤	٤ < ٦	٦	٤٠	٥ < ٦	
١٠	٥	١		٨	١	أم
٣٠	١٥	٣	٥	٢٤	٣	بنت
١/٨	٤		١	٨	١	٨ بنات ابن
قول ابن مسعود				قول الجمهور		

(٢)

الموافق في هذا الباب للسهم :-

ولاتكون إلا بالانصاف ، أو الأرباع . أم وأربعة إخوة لأم ، من ستة في قول علي ، وقول ابن مسعود من إثني عشر .

[جده وست أخوات لأم ، قول علي من تسعه ، وقولهما من ستة وثلاثين] (١) . [أم وست عشره بنتا ، من عشرين في قولهم جميعا (٢)] . أم وعشرون (٣) . أختا لأم ، من ثلاثين . أخت لأب وأم وعشر أخوات لأم من خمسة وعشرين .

ومن الكسر على جنسين : ولا يكون أكثر منهما في أهل الرد إذا انفردوا عن الزوجات . جدتان وثلاث أخوات لأم ، من ثمانية عشر ، وفي قولهما من ستة وثلاثين .

ثلاث جدات وخمس أخوات لأم ، قول علي من خمسة وأربعين ، وقولهما من ثمانية عشر . [أربع جدات وخمس بنات ، في قول علي من مائه ، وقولهما من أربعة وعشرين] (٤) .

(١)

الراجع		٣ × ٣	٩	٦ × ٦	٣٦
	٦/١	١	٣	١	٦
٣	٣/١	٦ أخوات لأم	٢	١/٦	٥/٣٠
		قول علي		قول ابن مسعود وابن عباس	

(٢)

الراجع		٥ × ٤	٢٠
	٦/١	أم	٤
٤	٣/٢	١٦ بنتا	١/١٦

(٣) في . ب : أربع وعشرون

(٤)

الراجع		٥ × ٢٠	١٠٠	١٠٠	٥ × ٢٠	٢٤	للفرد
	٦/١	٤ جدات	١	٢٠	٥	٤	١
	٣/٢	٥ بنات	٤	٨٠	١٦	٢٠	٤
		قول علي		قول ابن مسعود وابن عباس			

ثلاث جدات وأخت لأب وأم وست أخوات لأب ، عند علي من ثلاثين ،
وعند ابن مسعود من ستة وثلاثين ، وعند ابن عباس تنتقل الى أربعة
وعشرين ، وتصح من مائه وأربعة وأربعين .

ومن موافقه الأعداد :-

[ست جدات وتسع أخوات لأم ، قول علي من أربعة وخمسين ، وقولهما
من مائه وثمانية (١٨) . عشر جدات وثلاثون أختا لأم ، قول علي من تسعين ،
وقولهما من مائه وثمانين .

[ثنتا عشرة جده وإثنتان وسبعون بنتا ، قول علي من مائه وثمانين ، وفي
قولهما من ستة ، وسهام الحيزين لاتوافق ، والإثنى عشر تدخل في إثنين
وسبعين ، فتضربها في ستة تكن أربعمائه وإثنين وثلاثين .

[أربع عشرة جده وأربع وثمانون أختا لأب ، قول علي من مائتين
وعشره ، وقولهما من خمسمائه وأربعة (٢) .

(١)

الرواجع	٦/١	٦ جدات	٣ × ١٨	٥٤	للفرد	٦ × ١٨	١٠٨	للفرد
٦	٦/١	٦ جدات	١	١٨	٣	١	١٨	٣
٩ ، ٣	٣/١	٩ أخوات لأم	٢	٣٦	٤	٥	٩٠	١٠
			قول علي			قول ابن مسعود وابن عباس		

(٢)

الرواجع	٦/١	١٤ جده	٥ × ٤٢	٢١٠	للفرد	٦ × ٨٤	٥٠٤	للفرد
١٤	٦/١	١٤ جده	١	٤٢	٣	١	٨٤	٦
٢١ ، ٣	٣/٢	٨٤ أختا لأب	٤	١٦٨	٢	٥	٤٢٠	٥
			قول علي			قول ابن مسعود وابن عباس		

فصل إذا كان معهم زوج أو زوجة (١)

[زوج وجده وأخ لأم ، من أربعة (٢) ، ولو كان الجدات خمسا ، صحت من عشرين ، وفي قولهما من ستة ، ويبقى سهمان للأخ من الأم ، وإن كن خمسا صحت من ثلاثين (٣)] .

إمراه وأربع جدات وأخ لأم ، من ثمانية ، للجدات ثلاثة لاتصح ، فتضرب أربعة في ثمانية تكن إثنين وثلاثين .

والطريقة الأخرى لو لم تكن المرأة لصحت مسأله الرد من ثمانية ، فيفرض للمرأة الربع وتقسم الثلاثة الباقيه على ثمانية ، لاتصح فتضربها في أربعة تكن إثنين وثلاثين .

(١) طريقة العمل : حل مسألة الزوجية من مخرج فرض الزوج أو الزوجه ، ثم حل مسألة أهل الرد ، ثم النظر بين مسألة أهل الرد والباقي بعد الزوج أو الزوجه ، يحصل إما تباين أو تماثل فقط ، إذا حصل تباين ضربت المسألة الاولى بالثانية تحصل الجامعه للمسألتين ، ثم من له شيء من المسألة الاولى أخذه مضروباً بالثانية ، ومن له شيء من المسألة الثانية أخذه مضروباً بالباقي بعد نصيب الزوج أو الزوجه .

وإذا حصل تماثل فهو نوع من التوافق ، تضرب الاولى بوفق الثانية تحصل الجامعه ، ثم من له شيء من الاولى أخذه مضروباً بوفق الثانية ، ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً بوفق الباقي بعد الزوج أو الزوجه ثم تصحح المسألة إذا حصل إنكسار

(٢)

		١	٢		
٦	٤	٢	٢		
٣	٢	-	١	زوج	٢/١
١	١	١	جده		
٢	١	١	١/	ب/ أخ لأم	
قولهما		قول على			

(٣)

		١	٢		
٣٠	٦ × ٥	٢٠	٤ × ٥	٢	٢
١٥	٣	١٠	٢	-	١
١	٥	١	٥	١	١
١٠	٢	٥	١	١	١
قولهما		قول الجمهور			

للزوجه سهم فيما صحت منه فريضة الرد وهو ثمانيه ، وللجدات أربعه فى الفاضل من فريضة الزوجه تكن إثنى عشر ، وللأخ كذلك .
 إمراه وثلاث جدات وخمسه إخوه من أم ، هى من أربعه ، وتصح من ستين ، والطريقه الأخرى لو لم تكن المرأه ، لصحت فريضتهم منه خمسه وأربعين .

فللمرأه سهم ويبقى ثلاثه على خمسه وأربعين توافق بالثلث ، فتضرب خمسه عشر فى أربعه تكن ستين ، للزوجه سهم فى وفق فريضة الرد خمسه عشر ، وللجدات خمسه عشر فى وفق الباقى من فريضة الزوجه وهو سهم ، لولد الأم ثلاثون فى ذلك .

وفى قولهما أصلها من إثنى عشر ، للمرأه ثلاثه ، وللجدات سهمان لاتصح ، والباقى للإخوه سبعة لاتصح ، فتضرب ثلاثه فى خمسه تكن خمسه عشر ، ثم فى إثنى عشر تكن مائه وثمانين .

زوج وبنت وخمس بنات ابن ، قولهما الباقى على أربعه ، فتنقل الى ستة عشر ، وتصح من ثمانين ، عبد الله من ستين .

إمرأه وأخت لأب وأم وسبع أخوات لأب ، أصلها من ستة عشر ، وتصح من مائه وإثنى عشر ، وعند عبد الله بن مسعود من أربعه وثمانين .

إمرأه وخمس جدات وبنت ابن ، أصلها من اثنين وثلاثين ، وتصح من مائه وستين ، ابن مسعود أصلها من أربعه وعشرين ، وتصح من مائه وعشرين .

[أربع زوجات وأم وبنت ، تصح من اثنين وثلاثين] فى قولهم (١)
 جميعا (٢) .

(١) مابين المعكوفتين ورد فى ، أ : قولهما

		٧	٤		
للفرد	٣٢	٤	٨		
١	٤	-	١	٤ زوجات	٨/١
	٧	١	-	أم	٦/١
	٢١	٣	٧	بنت	ب

ثلاث زوجات وأم وخمس بنات ابن ، أصلها من أربعين على القولين ،
وتصح من ستمائه (١) .

أوعلى الطريقة الأخرى تصح فريضة الرد من خمسة وعشرين ، وللنسوة
سهم من ثمانيه لاتصح ، وسبعة على خمسة وعشرين لاتصح ، فتضرب ثلاثة في
خمسة وعشرين ، ثم في ثمانيه تكن مازكرنا (٢) ، للنسوة سهم في خمسة
وسبعين ، ولكل بنت أربعة في أحد وعشرين ، وهو مابقى من فريضة
الزوجات مضروبا في عددهن يكن أربعة وثمانين ، وللام خمسة في أحد
وعشرين تكن مائه وخمسة (٣) الصواب .

وإن شئت إذا صححت فريضة أهل الرد من خمسة وعشرين ، أن
تصح فريضة الزوجات على إنفرادهن من أربعة وعشرين ، لهن الثمن
ثلاثة ، يبقى إحدى وعشرون بين أهل الرد على خمسة وعشرين ، لاتصح
ولاتوافق ، فتضربها في أربعة وعشرين تكن ستمائه .

لكل زوجة سهم من أربعة وعشرين في خمسة وعشرين ، ولكل بنت أربعة
في واحد وعشرين ، وهو مابقى من فريضة الزوجات مضروب في عددهن تكن
أربعة وثمانين ، وللام خمسة في أحد وعشرين تكن مائه وخمسة (٤) .

(١)

			٧	٥		
للفرد	٦٠٠	٤٠	١٥-٥<٦	٨		
٢٥	٧٥	٥		١	٣ زوجات	٨/١
	١٠٥	٧	١		أم	
٨٤	٤٢٠	٢٨	٤	٧	٥ بنات ابن	

(٢)

		٢١	٢٥	الطريقة الأخرى	
للفرد	٦٠٠	٢٥	٢٤		
٢٥	٧٥		٣	٣ زوجات	٨/١
	١٠٥	٥		أم	
٨٤	٤٢٠	٢٠	٢١	٥ بنات ابن	

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

[إمرأه وأم وبنت وسبع بنات ابن ، أصلها من أربعين
ومنها تصح (١)] .

[عند ابن مسعود أصلها من ستة وتسعين لأنه أقل مال له ثمن وسدس ،
ولما بقى ربع وستة عشر على سبعة لاتصح ، وللأم ربع الباقي سبعة عشر ،
وللبنت واحد وخمسون وتصح من ستمائة وإثنين وسبعين (٢)] .

أربع نسوه وأربع عشرة جده وبنت وأحدى وعشرون بنت ابن ، قول
على وإحدى الروائيتين عن ابن عباس أصلها من أربعين ، وتصح من
أربعمائة وثمانين .

وإن شئت قلت لو لم تكن النسوة ، لصحت فريضه الرد من مائتين
وعشره ، فللنسوة سهم من ثمانيه لايصح ، وسبعة توافق المائتين والعشره
بالأسباع ، فيرجع الى ثلاثين ، والأربعه توافقها بالانصاف ، فأضرب إثنين
في ثلاثة ، ثم في ثمانيه تكن مازكرنا .

والروايه الثانيه عن ابن عباس ، أصلها من ستة وتسعين ، وتصح من
ألفين وستة عشر .

الطريقه الأخرى لو لم تكن النسوة ولا الجدات ، لصح المال بين
البنت وبنات الابن من أربعه وثمانين .

(١)

		٧	٥		
للفرد	٤٠	٥	٨		
	٥		١	زوجه	٨/١
	٧	١		أم	
	٢١	٣	٧	بنت	
١	٧	١		٧ بنات ابن	
عند الجمهور					

(٢)

		٧	١٧	٤	
للفرد	٦٧٢	٩٦	٤	٢٤	
	٨٤	١٢	-	٣	زوجه
	١١٩	١٧	١		أم
	٣٥٧	٥١	٣	١٧	بنت
١٦	١١٢	١٦	-	٤	٧ بنات ابن
عند ابن مسعود					

فللنسوة ثلاثة من أربعة وعشرين لاتصح ، وللجدات أربعة توافق عددهن
بالأنصاف تكن سبعة وسبعة عشر على أربعة وثمانين لاتصح ، والسبعة
والأربعة يدخلان فى أربعة وثمانين ، فتضربها فى أربعة وعشرين تكن ألفين
وستة عشر ، ابن مسعود أصلها من أربعة وعشرين ، وتصح من ألفين وستة
عشر أيضا .

أربع نسوة واحدى وعشرون جده وبنت وخمس وثلاثون بنت ابن ، تصح
من ألفين وأربعمائة فى قول على .

وفى قول ابن مسعود أصلها من أربعة وعشرين ، وتصح من عشره
الاف وثمانين ، وفى قول ابن عباس أصلها من ستة وتسعين ، وتصح من
عشرة الاف وثمانين أيضا .

فصل

وأذا تأملت هذه المسائل التى ذكرناها ، علمت أن أصول مسائل الرد
على ما ذكرنا من الخلاف عشره ، منها إذا إنفردوا أربعة وهى ، إثنان ،
وثلاثة ، وأربعة ، وخمسه ، ومع أحد الزوجين ، ثمانية ، وستة (١) عشر ،
وأربعة وعشرون ، وإثنان وثلاثون ، وأربعون ، وستة وتسعون .
فما كان أصله من إثنين وثلاثة وأربعة وثمانية فهو على قول - على رضى
الله عنه - خاصه .

وما كان من أربعة وعشرين وستة وتسعين ، فلا تكون (٢) إلا على قول ابن
مسعود ، وأحد الروائيتين عن ابن عباس ، وباقى الأصول يشترك فيها
أقوالهم .

(١) فى ١ : وسبعة

(٢) فى ٢ : فلا يكون

باب الجدد (١)

كان أبو بكر الصديق - رضى الله عنه - يسقط به جميع الإخوه والأخوات (٢) وتابعه ابن عباس وابن الزبير وعائشه - أم المؤمنين - وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وأبو هريره (٣) وأبو موسى وعمران بن الحصين (٤) وعمار بن ياسر (٥) وأبو الطفيل (٦) وجابر بن عبد الله (٧) - رضى الله عنهم .

(١) المراد بالجد : الجد لاب ، والمراد بالإخوة الأشقاء أو لآب

(٢) ينظر - الحاوى الكبير للماوردى ١٢٢/٨

(٣) عبد الرحمن بن عامر بن عبد ذى الشرى بن طريف بن عتاب الدوسى من أصحاب رسول الله ﷺ كان له غير هذا الاسم فى الجاهليه وسماه الرسول ﷺ عبد الرحمن ، كان من أئمة الصحابه لرسول الله ﷺ ، مات سنة ٥٧ وقيل ٥٨هـ فى قصره بالعقيق وحمل الى المدينة ودفن بالبقيع . ينظر - الإصابه فى تمييز الصحابه ٤٢٥/٧ وطبقات ابن سعد ٣٢٥/٤ وتهذيب التهذيب ٢٦٢/١٢

(٤) عمران بن الحصين الاسلمى الخزاعى - أبونجيد - كان من الصحابه الاوائل أرسله عمر بن الخطاب الى البصره ليعلم الناس وقيل أنه تسلم عليه الملائكه من جوانب بيته ، مات قبل زياد بن أبى سفيان بسنه ومات زياد سنة ٥٣هـ . ينظر - الشيرازى ٥١ وطبقات ابن سعد ٩/٧ ، ٢٨٧/٤

(٥) عمار بن ياسر بن مالك بن كنانه ، قدم والده من اليمن واستقر بمكة قبل الاسلام ، وحالف أباحذيفه بن المغيرة ، كنيته أبو اليقظان من أوائل الذين أسلموا بمكة وعذبوا للرجوع عن دينهم ، بشرهم الرسول ﷺ بالجنة هو وأمه وأبيه ، هو أول من اتخذ بيته مسجدا ، شهد مع رسول الله ﷺ بدرًا وجميع المشاهد ، قتل عمار وهو يقاتل مع على بن أبى طالب بصفين فى صفر سنة ٣٧هـ وهو ابن ثلاثه وتسعين سنه ودفن بها . ينظر - طبقات ابن سعد ٢٤٦/٣ وتهذيب التهذيب ٤٠٨/٧

(٦) عامر بن وائلة الكنانى من الصحابه ولد عام أحد وأدرك ثمان سنين من حياة رسول الله ﷺ ومات بعد سنة مائه . ينظر - طبقات ابن سعد ٦٤/٦ والشيرازى ٥٣ وتهذيب التهذيب ٨٢/٥ والمعارف ٣٤١

(٧) جابر بن عبد الله بن عمر بن حران بن كعب الأنصارى السلمى - أباعبدالله وقيل أباعبد الرحمن وقيل أبامحمد - كان ممن شهد العقبة وجميع المشاهد التى غزاها الرسول ﷺ عدى إثنين هما بدر واحد حيث كان صغيرا ، كانت له حلقه للدرس فى المسجد النبوى بالمدينة المنوره يؤخذ عنه العلم ، مات سنة ٧٨هـ وقيل قبل ذلك بقليل وكان عمره حين مات أربعة وتسعين عاما . ينظر - الإصابه فى تمييز الصحابه ٤٣٤/٢ والشيرازى ٥١ وتهذيب التهذيب ٤٢/٢

وبه قال عطاء (١) وطاؤوس وقتاده وعثمان البتي (٢) وجابر بن زيد والحسن وسعيد بن جبير وابن سيرين وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (٣) وأبوحنيفة (٤) وزفر والحسن بن زياد (٥) ونعيم بن حماد وأبو ثور وداود وإسحاق وابن جرير الطبري ، وإختره المُرَني (٦) وابن سريج وابن اللبان ورواه طاؤوس عن عثمان .

وكان عمر يقول به صدرا من خلفته حتى مات (٧) [ابن ابنه لا (٨)] وترك أخوين ، فصار عمر جدا ، وهو أول جد ورث في الاسلام ، فتورع عن أخذ المال كله ، واستشار (٩) عليا وزيدا ، فأشارا عليه بمقاسمتهما (١٠) وضربا له مثلا ، فقال لولا أن رأيكما (١١) إجتمع ما رأيت أن يكون ابني ولا أكون أباه .

-
- (١) وردت عطا دون الهمزة والصحيح ما أثبناه تمشيا مع قواعد الإملاء
 (٢) عثمان بن سليمان بن جرهمز البتي - أبو عمرو - سمي البتي لأنه كان يبيع البتوت وهي كساء غليظ من وبر أو صوف ، من أهل الكوفة وانتقل الى البصرة مات سنة ١٤٣هـ . ينظر - أعلام النبلاء ١٤٨/٦ وطبقات ابن سعد ٢٥٧/٧ والمعارف ٥٩٦ وتهذيب التهذيب ١٥٣/٧
 (٣) عبيد الله بن عتبة بن مسعود - أبو عبدالله - ابن أخ عبدالله بن مسعود من فقهاء التابعين مات سنة ١٠٢هـ . ينظر - الشيرازي ٦٠ وفيات الأعيان ١١٥/٣ وتهذيب التهذيب ٢٣/٧ وحلية الأولياء ١٨٨/٢
 (٤) ينظر - مختصر الطحاوي ١٤٧ حاشية ابن عابدين ٧٧٠ الحاوي الكبير ١٢٢/٨ العذب الفاضل ١٠٦/١
 (٥) الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي - أبو علي - الأنصاري صاحب أبي حنيفة نزل بغداد وصنف وتصدر للفقهاء ، ولى القضاء بعد حفص بن غياث ثم عزل نفسه ، مات سنة ٢٠٤هـ . ينظر - الشيرازي ١٣٦ وميزان الاعتدال ٤٩١/١ وأعلام النبلاء ٥٤٣/٩
 (٦) اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل بن عمرو بن إسحاق المزني - أبو إبراهيم - ، كان زاهدا عالما مجتهدا مناظرا ، صنف كتب كثيرة منها «مختصره في الفقه الذي شرحه الماوردي ، الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والترغيب في العلم ، والمنثور ، والمسائل المعتمدة ، والوثائق» وغيرها ، مات بمصر سنة ٢٦٤هـ . ينظر - وفيات الأعيان ٢١٧/١ وطبقات السبكي ٩٣/٢ وأعلام النبلاء ٤٩٢/١٢ والشيرازي ٩٧
 (٧) في ، ب : توفي
 (٨) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : ابن لابنه
 (٩) في ، ب : فرستشار
 (١٠) ينظر - الاستذكار ٤٣٠/١٥
 (١١) في ، أ : رأيكم

وروى أنه قاسم به الى السدس (١) مده ، ثم كتب الى ابن مسعود وهو عامله بالكوفة ، انا ما ارانا إلا وقد أجمفنا بالجد ، فقاسم به الإخوه حتى يكونوا ثلاثة .

وروى أن زيدا أتاه فقال يأمير المؤمنين إنى أرى (٢) أن تنقص الجد للإخوه .

فقال عمر لو كنت منتقضا أحدا لأحد ، لانتقصت الإخوه للجد ، أليس بنى عبد الله يرثونى دون إخوتى ، فمالى لا أرثهم دون إخوتهم ، لئن أصبحت لأقولن فى الجد قولاً لا يختلف فيه من يقرأ القرآن ، فمات من ليلته .

وروى عنه أنه قال فى آخر خطبة خطبها ، إحفظوا عنى أنى لم أقل فى الجد شيئاً ، وقد روى سعيد بن المسيب عن النبى ﷺ أنه قال : « أجر أكرم على قسم الجد أجر أكرم على النار » (٣) ، وروى عن عمر وعلى من سره أن يتقحم جرائم جهنم فليقض بين الجد والإخوه ، وروى أن رجلاً سأل علياً عن فريضة ، فقال هات إن لم يكن فيها جد ، وقال عبيده السلماني (٤) إنى لأحفظ عن عمر فى الجد مائة قضية يخالف بعضها بعضاً ، وهذا على المبالغة لاعلى الحقيقة ، وكان ابن مسعود يقول سلونا عضلكم واركونا من الجد لآحياء الله ولآبياه ، واختلفت الرواية عن على فروى عنه مثل قول أبى بكر ، وروى عنه أنه قاسم به الى الثلث .

وروى عنه أنه كتب الى ابن عباس فى ستة إخوه ، وقيل فى سبعة إخوة وجد ، أقسم المال بينهم بالسوية ، وامح كتابى هذا ولاتخلده ، وروى عنه أنه قاسم به بنى الإخوه ، والصحيح من قوله أنه قاسم به الإخوه الى السدس ، فإن نقصته المقاسمه منه ، فرضه له ، فإن كان معه أخوات منفردات فرض لهن فروضهن ، وجعل الباقي للجد .

(١) ينظر - العذب الفائض ١٢١/١ المغنى ٦٨/٩

(٢) فى ، أ : أرا

(٣) أخرجه سعيد بن منصور برقم ٥٥ والدر المثور ١٢٧/٢ وكنز العمال برقم ٣٠٣٩٠ والجامع الصغير للسيوطى ١٥٨/١ ورمز لصحته

(٤) عبيده بن عمرو السلماني المرادى الهمداني - أبو مسلم وقيل أبو عمرو - أسلم قبل وفات النبى ﷺ بستين ولم يره ، من فقهاء التابعين بالكوفة وأعلمهم بالفريضة مات سنة ٧٢هـ . ينظر - الشيرازى ٨٠ والمعارف ٤٢٥

وعن عمر فى الأخوات خاصة نحو قوله ، وبه قال الشعبى ومغيره الضبى (١) وابن أبى ليلى والحسن بن صالح وهشيم بن بشير (٢) وضرار بن سرد ، وكان زيد يجعله كأخ ويقاسم به فى كل حال مالم تنقصه المقاسمه من الثلث (٣) ، فإن نقصته منه فرضه له ، وجعل الباقي للإخوه والأخوات .

وعن عثمان نحوه ، وبه قال أهل المدينة (٤) والشام وسفيان الثورى والأوزاعى والشافعى (٥) واحمد بن حنبل (٦) وعبيد الله بن الحسن العنبرى والنخعى والحجاج بن أرتاه (٧) وأبويوسف ومحمد وأبو عبيد ، وكان ابن مسعود - رضى الله عنه - يقول بقول على - رضى الله عنه - فى الأخوات المنفردات ، ويقول زيد فى الإخوه ، وبه قال مسروق وعلقمه وشريح وطائفه من أهل الكوفه .

وروى عن أبى موسى وعمران بن الحصين ، أنهما قاسما به الى نصف السدس ، والمشهور عنهما الأول ، وليس على هذه الروايات (٨) معول ، وإنما التفريع على قول على وزيد وابن مسعود - رضى الله عنهم .

-
- (١) المغيره بن مقسم الضبى - أبو هشام - مولى لبني ضبه ، من فقهاء التابعين بالكوفه وكان أعمى ، مات سنة ١٣٣هـ . ينظر - الشيرازى ٨٣ والمعارف ٤٧٤ وتهذيب التهذيب ٢٦٩/١٠
- (٢) هشيم بن بشير بن أبى خازم شيخ الاسلام - أبو معاوية - محدث بغداد وحافظها ، ولد سنة ١٠٥هـ ومات سنة ١٨٣هـ ببغداد . ينظر - أعلام النبلاء ٢٨٧/٨ وطبقات ابن سعد ٣١٣/٧
- وتهذيب التهذيب ٥٩/١١ وميزان الاعتدال ٣٠٦/٤ والمعارف ٥٠٦
- (٣) ينظر - الاستذكار ٤٣٢/١٥ المذب الفاضل ١٠٩/١ المغنى ٦٨/٩
- (٤) ينظر - الكافى لابن عبد البر ٥٦٦ المغنى ٦٩/٩
- (٥) ينظر - الحاوى الكبير ١٢٥/٨ روضة الطالبين ٢٣/٦ الام ٨١/٤
- (٦) ينظر - الزركشى ٤٦٧/٤ المغنى ٦٩/٩
- (٧) الحجاج بن أرتاه بن ثور بن هبيرة بن شراحيل - أبو أرتاه - ينتهى الى النخع من مذبح ، كان شريفاً مرياً ، وكان فى صحابة أبى جعفر المنصور فضمه الى المهدي فلم يذل معه حتى مات سنة ١٥٠هـ بالرئى . ينظر - وفيات الأعيان ٥٤/٢ وأعلام النبلاء ٦٨/٧ وطبقات ابن سعد ٣٥٩/٦
- وتهذيب التهذيب ١٩٦/٢
- (٨) فى ، ب : الروايه

فصل

فإن كان معهم ذو فرض ، فمذهب على - رضى الله عنه - كما تقدم من مراعاة السدس ، فإن نقصته المقاسمه منه فرضه له وأعال المسائل ، ورواه الشعبي عن عبدالله .

ومذهب زيد يراعى ثلث الباقي بعد الفروض ، ورواه النخعي عن عبدالله ، فإن كانت الفروض أكثر من النصف اتفق قولهم على مراعاة السدس .

إلا أن من مذهب على - رضى الله عنه - أن لا يزيد الجد مع البنات على السدس ، ويجعل التعصيب للإخوة والأخوات ، ومن مذهب زيد أن لا يعيل (١) مسائل الجد ويجعل الباقي للأخوات والإخوة إلا فى مسأله واحده وهى الأكرديه (٢) .

ومتى فرض للجد ثلث الباقي بعد السدس ، كان أصلها من ثمانية عشر ، وإن فرض له ثلث الباقي بعد الربع والسدس ، كان أصلها من ستة وثلاثين . ومن مذهب ابن مسعود ، أن لا يفضل أمًا على جد ، فخالف الصحابه فى ثمانى مسائل نقص الأم فيها عن فرضها .

وروى الكوفيون نحوه عن عمر ، وكان يقسم الباقي بعد (٣) فرض البنات ، أو المراه والبنات ، أو الأم والبنات ، أو البنات بين الجد والأخت نصفين ، فإن كانتا أختين قسمه بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين مثل قول زيد .

مسائل هذا الباب (٤) :-

أخ وجد مذهب أبي بكر - رضى الله عنه - ومن تابعه المال كله للجد وسقط الأخ ، ولاتفريع على هذا القول لوضوحه ، وعلى مذهب الباقيين المال بينهما نصفين (٥) .

أخوان وجد المال بينهم أثلاثا . ثلاثة إخوة وجد ، قول على - رضى الله عنه - المال بينهم أرباعا .

(١) فى ، ب : يعول

(٢) ينظر - العذب الفائض ١٢٠/١ المغنى ٧٥/٩ الحاوى الكبير ١٣٢/٨

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى هذا الفصل إذا كان مع الجد إخوة أو إخوة وأخوات ، زيد وابن مسعود يقاسم الجد الإخوة الى ثلث جميع المال ، ورأى على يقاسم الإخوة الى السدس

(٥) فى ، أ : نصفان

وقول زيد وابن مسعود للجد الثلث والباقي للإخوة وتصح من تسعه ،
وكذلك إن كانوا أربعة أو خمسة .

فإن كانوا ستة ، فللجد السدس عند علي ، والثلث عندهما ، والباقي
للإخوة وكذلك ما زاد (١) .

أخ وأخت وجد ، المال بينهم على خمسة . أخ وأختان وجد ، على
سته . أخوان وأخت وجد ، على قول علي - رضى الله عنه - المال بينهم
على سبعة (٢) ، وقولهما للجد الثلث وتصح من خمسة عشر .

[أخوان وأختان (٣) . ثلاثة إخوة وأخت . أخوان وأربع أخوات .
ثلاثة إخوة وثلاث أخوات . أربعة إخوة وأختان .
أربعة إخوة وثلاث أخوات أو خمسة إخوة وأخت وجد (٤) ، على قول
علي - رضى الله عنه - للجد السدس ، وفي قولهما له الثلث .

(١) في ، ب : ما زاد .

(٢) لأن له $7/2$ ولكل أخ ٢ وللأخت واحد والسبعان أكثر من السدس ، والمقاسمه أحظ له من
السدس

(٣)

٩	3×3	٣٦	$- 6 \times 6$		
٣	١	٦	١	جد	٦/١
٤	٢	٢٠	٥	أخوان	ب
٢		١٠		أختان	
قول زيد وابن مسعود			قول علي		

(٤) زياده من ، ب - ومن الملاحظ أن هذه المسألة يوجد فيها الجد وترك نكره إختصارا

فصل منه (١)

أخت وجد ، مذهب على وابن مسعود للأخت النصف والباقي للجد ،
 وقول زيد - رضی الله عنه - المال بينهما على ثلاثة .
 أختان وجد ، قولهما للأختين الثلثان والباقي للجد ، وقول زيد - رضی
 الله عنه - المال بينهم على أربعة [وكذلك إن كن ثلاثا] (٢) [أو أربعاً] (٣) .
 فإن كن خمساً ، فقولهما لهن الثلثان والباقي للجد وتصح من خمس
 عشر ، وقوله للجد الثلث والباقي لهن ، ومعنى القولين واحد وإن اختلف
 بلفظهما ، وكذلك ما زدن .

(١) في هذا الفصل إذا كان مع الجد أخوات وليس معهم صاحب فرض

(٢)

٩	٥		
٣	٢	جد	ب
٢	١	أخت ش	٣/٢
٢	١	أخت ش	
٢	١	أخت ش	
قول على وابن مسعود		قول زيد	

(٣)

٦	٣ × ٢		
٢	١	جد	٣/١
١		أخت ش	ب
١		أخت ش	
١	٢	أخت ش	
١		أخت ش	
استواء القاسمة وثلث المال ، والخلاف باللفظ فقط			

فصل منه مع الفروض (١)

[جده وأخ وجد ، المال (٢) الباقي بينهما ، وتصح من إثني عشر (٣)]
 [أم وأخوان وجد ، الباقي على ثلاثة ، وتصح من ثمانية عشر في قولهم
 جميعا (٤)]

[أم وثلاثة إخوه وجد ، قول على وروايه الشعبي عن ابن مسعود
 الباقي بينهم أرباعا ، وتصح من أربعة وعشرين]
 وفي قول زيد والروايه الأخرى عنه للأم السدس وللجد ثلث الباقي
 والباقي للإخوه ، وأصلها من ثمانية عشر للام ثلاثة وللجد خمسه وتبقى
 عشره لاتصح على ثلاثة ، فتضربها في ثمانية (٥) عشر ، تكن أربعة وخمسين ،
 وعلى هذه الروايه يفرع لأنها أصح]
 ومتى فرضت للجد ثلث الباقي بعد السدس ، فأصلها من ثمانية عشر ،
 لأنه أقل عدد (٦) له سدس ، ولما بقي ثلث صحيح ، وبعد الربع من أربعه

(١) للجد الخيار بين ثلاثة أمور ، المقاسمة بعد أصحاب الفروض ، أو ثلث الباقي ، أو سدس جميع
 المال ، وإذا بقي السدس أخذه الجد وسقط الإخوة إلا في الاكدرية ، والورثة الذين يمكن
 وجودهم مع الجد الإخوة البنات وبنات الابن والام والجده والزوج والزوجه
 (٢) لم ترد في ، ب

(٣)

١٢	٦ × ٢		
٢	١	جده	٦/١
٥	٥	أخ ش	ب
٥		جد	
المقاسمة أحظ للجد			

(٤)

١٨	٦ × ٣		
٣	١	أم	٦/١
١٠		أخوان ش	
٥	٥	جد	ب
استواء المقاسمة وثلث الباقي			

(٥) في ، أ : ثمان

(٦) في ، ب : مال

وبعد السدس والرابع من ستة وثلاثين ، وبعد النصف من ستة (١) .
 أم وأربعة إخوه وجد ، المقاسمه والسدس سواء عند على ، وفي
 قولهما من ستة وثلاثين .

فإن (٢) كانوا خمسة ، ففي قول على للجد السدس وتصح من ثلاثين ،
 وفي قولهما من ثمانية عشر ، وكذلك ما زاد لا يختلف قولهم ، والتصحيح (٣)
 على ماتقدم .

أم وأخ وأخت وجد من ستة في (٤) قولهم جميعا . أم وأخ وأختان
 وجد ، من ستة وثلاثين في قولهم جميعا .

أم وأخوان وأخت وجد (٥) ، قول على - رضى الله عنه - من إثنين
 وأربعين للأم سبعة وللجد عشرة (٦) ولكل أخ عشرة ، وفي قولهما من ثمانية
 عشر .

(١)

٢٤	٦ × ٤		٥٤	١٨ × ٣	
٤	١	٦/١	٩	٣	أم ٦/١
٥			١٠		أخ ش
٥	٥		١٠	١٠	أخ ش ب
٥		ب	١٠		أخ ش
٥			١٥	٥	جد ب ٣/١
قول على وابن مسعود في الرواية الآخري لأن المقاسمة أحظ من السدس			قول زيد		

(٢) في ، ب : وإن

(٣) في ، ب : الصحيح

(٤) زياده من ، ب

(٥) زياده من ، ب

(٦) زياده من ، ب

[أم وأخوان وأختان(١) وجد ، فى قوله من ثمانية وأربعين ، وقولهما من أربعة وخمسين(٢)] .

أم وثلاثة إخوه وأخت وجد ، من أربعة وخمسين ، وقولهما من مائه وستة وعشرين . أم وثلاثة إخوه وأختان وجد(٣) ، المقاسمه والسدس سواء ، وتصح من إثني عشر عند على - رضى الله عنه - وعندهما من إثني وسبعين .

أم وأربعة إخوه وأخت وجد ، قول على للجد السدس وتصح من أربعة وخمسين ، وقولهما من مائه وإثني وستين .

أم وأربعة إخوه وثلاث أخوات وجد ، قول على من ستة وستين ، وقولهما من مائه وثمانية وتسعين . جده وأخت وجد ، قولهما الباقي سهمان للجد ، وقول زيد الباقي خمسة بينهما على ثلاثة وتصح من ثمانية عشر ، للجد عشره .

جده وأختان وجد ، فى قولهما الباقي سهم للجد ، وفى قوله من أربعة وعشرين له عشره ، فإن كن ثلاثا أو أربعا(٤) فكذاك .

فإن كن خمسا ، فعلى قولهما من ثلاثين ، وقال زيد من ثمانية عشر وللجد ثلث الباقي .

فإن كن ستا فعلى قولهما من ثمانية عشر ، وعلى قوله أى قول زيد من أربعة وخمسين .

(١) زيادة من ، ب

(٢)

٤٨	٦×٨		٥٤	١٨×٣		
٨	١	٦/١	٩	٣	أم	٦/١
٢٠			٢٠	١٠	أخوان	ب
١٠	٥	ب	١٠		أختان	
١٠			١٥	٥	جد	ب ٣/١
قول على وابن مسعود المقاممة أحظ له من سدس المال			ثلث الباقي أحظ للجد من المقاممة وسدس جميع المال			

(٣) زيادة من ، ب

(٤) فى ، أ : فإن كن أربعا

فصل (١)

زوجه وأخ وجد من ثمانية ، [وأخوان من أربعة] (٢) . [زوجه وجد] (٣) وثلاثة إخوه ، قول على من ستة عشر ، وقولهما من إثني عشر للجد ثلاثة ولكل أخ سهمان .

زوجه وأربعة إخوه وجد ، قول على للجد السدس والباقي للإخوه وتصح من ثمانية وأربعين ، وقولهما تصح من ثمانية ، فإن كانوا خمسة ، فعلى قول على - رضى الله عنه - من ستين ، وقولهما من عشرين .

زوجه وأخ وأخت وجد ، الباقي على خمسة ، وتصح من عشرين . أخ وأختان ، من ثمانية . أخوان وأخت ، قول على من ثمانية وعشرين ، وقولهما للجد ثلث الباقي ، وتصح من عشرين .

[أخوان وأختان ، قول على من إثني وثلاثين ، وقولهما من إثني عشر] (٤) . ثلاثة إخوه وأخت ، قول على المقاسمه والسدس سواء وتصح من إثني عشر ، وقولهما من ثمانية وعشرين .

(١) إذا كان مع الجد والإخوة الزوجة وفرضها الربع

(٢)

٤			
١	زوجه	٤/١	
١	أخ	ب	
١	أخ		
١	جد	٣/١ ب	استواء المقاسمة وثلث الباقي

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤)

الرواجع		٤ × ٣	١٢	٤ × ٨	٣٢
٤/١	زوجه	١	٣	١	٨
٣/١ ب	جد	١	٣		٦
	أخوان		٤	٣	١٢
ب	أختان	٢	٢		٦
قول زيد			قول على لأن المقاسمة أحظ للجد من السلس		

فصل (١)

[زوجه وجده وأخ وجد ، من أربعة وعشرين (٢) ، فإن كان أخوين ، فمن ستة وثلاثين في قولهم جميعا ، فإن كانوا ثلاثة ، فقول على للجد السدس وتصح من ستة وثلاثين ، ، وقولهما ثلث الباقي ، وأصلها من ستة وثلاثين وتصح من مائه وثمانيه ، وكذلك ما زاد ولايختلف إلا في التصحيح .

إمرأه وأم وأخ وأخت وجد من ستين ، فإن كانوا أخوا وأختين من إثنين وسبعين في (٤) قولهم جميعا .

فإن كانوا أخوين وأختا على (٥) قول على - رضى الله عنه - السدس والمقاسمه سواء وتصح من إثني عشر ، وعندهما ثلث الباقي وتصح من مائه وثمانين .

[فإن كانوا أخوين وأختين ، فرض على له (٦) السدس وصحت من إثنين وسبعين ، وفي (٧) قولهما من مائه وثمانيه وكذلك ما زاد (٨) .

(١) في هذا الفصل إجتماع الزوجة والجدّة مع الجد والإخوة

٢٤	١٢ × ٢		
٦	٣	زوجه	٤/١
٤	٢	جده	٦/١
٧	٧	جد	ب
٧		أخ	
المقاسمة أحظ للجد			

(٣) في ، ب : وإن

(٤) زياده من ، ب

(٥) في ، ب : ففي

(٦) لم ترد في ، ب

(٧) لم ترد في ، ب

(٨)

٧٢	١٢ × ٦	١٠٨	٣٦ × ٣			الرواجع
١٨	٣	٢٧	٩	زوجه	٤/١	
١٢	٢	١٨	٦	جده	٦/١	
١٢	٢	٢١	٧	جد	٣/١ ب	
١٠		١٤		أخ		
١٠		١٤		أخ		
٥	٥	٧	١٤	أخت	ب	٦
		٧		أخت		
قول علي		قول زيد		ثلث الباقي أحظ للجد		

إمرأه وجده وأخت وجد ، قولهما تعول الى ثلاثة عشر ، وقول زيد من
سته وثلاثين ، وإن كانتا أختين ، عالت عندهما الى خمسة عشر وكذلك
مازذن ، وفي قول زيد الباقي بينهم حتى تكن خمسا ، [فيكون له ثلث الباقي
والباقي لهن] (١) .

[قولهما تعول الى خمسة عشر وتصح من خمسة وسبعين ، وقول زيد -
رضى الله عنه - من ستة وثلاثين وتصح من مائه وثمانين] (٢) .

(١) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فصل (١)

زوج وأخ وجد من أربعة ، فإن كانتا أختين فمن ثمانية ، وإن كانا أخوين فمن ستة في (٢) قولهم جميعا ، فإن (٣) كانوا ثلاثة ، ففي قول علي للجد السدس ، وفي قول زيد ثلث الباقي ومعناهما واحد وتصح من ثمانية عشر ، وكذلك ما زادوا (٤) .

زوج وأخ وأخت وجد من عشرة ، فإن كانوا أبا وأختين فمن إثني عشر ، فإن كانوا أخوين وأختا فللجد السدس وهو ثلث الباقي وتصح من ثلاثين ، [زوج وأخت وجد ، قولهما تعول الى سبعة ، وقول زيد من ستة فللجد سهمان وللأخت سهم (٥) ، فإن كانتا أختين عالت عندهما الى ثمانية ، وعند زيد تصح من ثمانية للأختين سهمان وكذلك للجد ، [فإن كن ثلاثا صحت من أربعة وعشرين ، وعند زيد من عشرة (٦) ، فإن كن أربعة فمن ثمانية ، وعند زيد من إثني عشر ، فإن كن خمسا ، فعندهما من أربعين ، وعند زيد للجد ثلث الباقي والباقي للأخوات ، فتصح من ثلاثين وأصلها من ستة .

(١) إجتماع الزوج مع الجد والإخوة ، والزوج يرث النصف

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) في ، ب : وإن

(٤) في ، ب : ما زاد

(٥)

٦	٧ <- ٦		
٣	٣	زوج	٢/١
١	٣	أخت	٢/١
٢	١	جد	٦/١
قول زيد	قول علي وابن مسعود		

(٦)

٢٤	٣ × ٨ <- ٦		١٠	٢ × ٥		الرواجع
٩	٣	٢/١	٥	١	زوج	٣
٣	١	٦/١	٢		جد	
٤			١		أخت	
٤	٤	٣/٢	١	١	أخت	٥
٤			١		أخت	
عندهما			عند زيد			

فصل (١)

- [زوج وجده وأخ وجد من ستة] (٢) ، فإن كانا أخوين أو أختا وأخا ،
 فللجد السدس والباقي لهما في قولهم جميعا .
 [فإن كانت أختا ، فمذهب على وابن مسعود من ثمانية ، وفي قول زيد
 الباقي بينهما على ثلاثة] (٣) .
 فإن كانتا أختين عالت عندهما الى تسعة ، وعنده السدس [والباقي
 لهن] (٤) فتصح من إثني عشر .
 فإن كن ثلاثا صحت عندهما من سبعة وعشرين ، وعنده للجد السدس
 والباقي لهن وتصح من ثمانية عشر .

(١) إجتماع الزوج والجد مع الجد والإخوة

(٢)

٦		
٣	زوج	٢/١
١	جده	٦/١
١	جد	
١	أخ	
استواء المقامة والسلس		

(٣)

٨ < - ٦		١٨	٦ × ٣			
٣	٢/١	٩	٣	زوج	٢/١	
١	٦/١	٣	١	جده	٦/١	
١	٦/١	٤	٢	جد	ب	٣
٣	٢/١	٢		أخت		
قولهما		قول زيد - المقامة أحظ من السلس				

(٤) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : والمقاسمه سواء

فصل منه (١)

[بنت وأخ وجد ، عند على للجد السدس والباقي للأخ ، وعندهما الباقي بينهما نصفان ، وهي من مربعات ابن مسعود (٢) ، [فإن كانا أخوين فمن ستة في (٣) قولهم جميعا (٤)] .

[فإن كانوا ثلاثة ، فللجد السدس عند على ، وفي قول زيد ثلث الباقي ومعناها واحد وتصح من ثمانية عشر (٥) ، فإن كانا أخا وأختا ، فللجد السدس عند على ، وعندهما الباقي على خمسة] .

(١) إذا كان مع الجد والإخوة فرع مؤنث

(٢)

٦	٤		
٣	٢	بنت	٢/١
١	١	جد	ب
٢	١	أخ	
عند على	عند زيد وابن مسعود		

(٣) زياده من ، ب

(٤)

٦			
٣		بنت	
١		جد	
١		أخ	
١		أخ	
استواء المقامة وثلث الباقي وسدس جميع المال عند زيد - وعندهما للجد السدس والمعنى واحد			

(٥)

١٨	٦ × ٣		
٩	٣	بنت	٢/١
٣	١	جد	
٢		أخ	
٢	٢	أخ	
٢		أخ	
استواء ثلث الباقي وسدس جميع المال عند زيد - وعند على السدس والمعنى واحد			

فإن كانوا أبا وأختين فمن اثني عشر في (١) قولهم جميعا وثلاث الباقي والمقاسمه والسدس سواء ، فإن كانوا أخوين وأختا ، فللجد السدس أو ثلث الباقي وهما سواء وتصح من ثلاثين ، وكذلك ما زاد .
 بنت وأخت وجد ، قول على للجد السدس والباقي للأخت ، وقول زيد بينهم (٢) على ثلاثه ، قول ابن مسعود الباقي بينهما (٣) نصفين ، وتصح من أربعه وهى من مربعاته ، وروى الشعبي مثله عن على والأول أظهر عنه .
 فإن كانتا أختين ، قول على للجد السدس ولهما الباقي ، قولهما بينهم (٤) على أربعه وتصح من ثمانية ، فإن كن ثلاثا ، فعلى خمسة ، وإن كن أربعا فعلى ستة ، وإن كن خمسا فللجد ثلث الباقي ، وهو مثل قول على وتصح من ثلاثين .

بنتان وأخ وجد من ستة ، فإن كانا أخوين أو أبا وأختا أو ما زاد على ذلك ، فللجد السدس والباقي لهم ، فإن كانت أختا فقول على للجد السدس والباقي للإخت ، وقول ابن مسعود الباقي بينهما نصفين وهو مثله فى المعنى ، وإن خالفه فى اللفظ ، قول زيد على ثلاثه وتصح من تسعه .
 فإن كانتا أختين فمن إثني عشر فى (٥) قولهم جميعا ، وإن اختلف طريق العمل ، فإن كن ثلاثا ، فللجد السدس والباقي لهن فى قول الجميع ، وتصح من ثمانية عشر .

[زوجه وبنت وأخ وجد ، للجد السدس والباقي للأخ فى قول على من أربعه وعشرين ، وفى قولهما الباقي نصفان (٦) وتصح من ستة عشر (٧) .

- (١) زياده من ، ب
 (٢) فى ، ب : بينهما
 (٣) لم ترد فى ، ب
 (٤) فى ، ب : بينهما
 (٥) زياده من ، ب
 (٦) فى ، ب : بينهما

(٧)

٢٤	١٦	٨ × ٢		
٣	٢	١	زوجه	٨/١
١٢	٨	٤	بنت	٢/١
٤	٣	٣	جد	ب
٥	٣		أخ	
قول على	قول زيد وابن مسعود			

فإن كانا أخوين أو أخ وأخت ، فللجد السدس فى قولهم جميعا ، [فإن كانت أختا ، وفى قول على للجد السدس والباقى لهما ، وفى قول زيد الباقى بينهما أثلاثا وتصح من ثمانية ، وفى قول ابن مسعود نصفان وتصح من ستة عشر] (١) .

فإن كانتا أختين فللجد السدس والباقى لهما عند على وتصح من ثمانية وأربعين ، وفى قولهما الباقى بينهما (٢) على أربعة وتصح من إثنين وثلاثين ، فإن كن ثلاثا ، فللجد السدس والباقى لهن فى قولهم جميعا .
زوجه وإبنتان وجد وأخ أو أخ وأخت أو أخت أو أختان ، للجد السدس والباقى بينهما [وتصح من أربعة وعشرين لمن كان معه من الإخوة والأخوات واحد .

أم وابنتان وجد وإخوه وأخوات يسقطون . أم وبنت وأخ وجد من ستة ، فإن كان أبا وأختا أو أخوين ، فللجد السدس والباقى بينهما ، فإن كانت أختا ، فعند زيد الباقى بينهما أثلاثا ، وعند على - رضى الله عنه - للجد السدس والباقى لها ، وعند ابن مسعود - رضى الله عنه - الباقى بينهما نصفان ومعناهما واحد ، فإن كانتا أختين ، فللجد السدس والباقى لهما عند على - رضى الله عنه - وعندهما الثلث بينهما أرباعا ومعنى الأقوال واحد ، فإن كن ثلاثا فللجد السدس والباقى لهن .

زوج وبنت وجد وأخ أو أخ وأخت ، للجد السدس والباقى لمن كان معه ، فإن كانت أختا واحده فكذاك أيضا ، إلا أن فى قول زيد الباقى بينهما على ثلاثه والمعنى واحد (٣) .

زوج وأم وبنت وجد وأخ وأخت ، تعول الى ثلاثة عشر ، وتسقط الإخوة والأخوات فى قولهم جميعا ، فإن كانتا إبنتين أو بنتا وبنت ابن ، عالت الى خمسة عشر .

(١)

٢٤	٨		
٣	١	زوجه	٨/١
١٢	٤	بنت	٢/١
٤	٢	جد	ب
٥	١	أخت	
قول على	قول زيد		

(٢) فى ، ب : بينهم

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

مسائل الأم مع الجد :-

[أم وأخت وجد ، وهى الخرقاء سميت بذلك : لأن أقوال الصحابه
[تخرقتها ، وروى (١) عنهم فيها سبع روايات ، قول أبي بكر الصديق -
رضى الله عنه - (٢) للأم الثلث والباقي للجد .
قول عثمان للأم الثلث والباقي بين الأخت والجد نصفين وتصح من
ثلاثة ، قول على للأم الثلث وللأخت النصف والباقي للجد وتصح من ستة ،
قول عمر وابن مسعود للأخت النصف وللأم ثلث الباقي والباقي للجد .
وعنهما أيضا للأم السدس والباقي للجد وهو مثل (٣) الروايه الاولى
فى المعنى ، وإن خالفها فى اللفظ ، وعن ابن مسعود وحده : الباقي بين
الأم والجد نصفين وتصح من أربعة وهى من مربعاته ، قول زيد للأم الثلث
والباقي على ثلاثة وتصح من تسعة (٤) .
وتسمى هذه المسائله أيضا المسبعه لأن فيها سبع روايات ، وتسمى
أيضا المسدسه لأن معنى الروايات ترجع (٥) الى ستة .
وتسمى الخمسه لأن الكوفيين يقولون قضى فيها خمسه من أصحاب
النبي ﷺ عثمان ، وعلى ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وزيد .
ولا يثبتون عن أبي بكر فى الجد قولاً ، وينكرون على من يروى عنه فيه
شيئاً ، وسأل الحجاج الشعبى عنها فقال : إختلف فيها خمسه من أصحاب
النبي ﷺ وذكرهم .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : تخرقتها فروى

(٢) عبدالله بن أبى قحافه وإسمه عثمان بن عامر التيمي يلتقى مع رسول الله ﷺ عند مره بن
كعب ، أمه سلمى أم الخير ، وأول من طلب الدليل من رسول الله ﷺ على النبوه وكذلك أول
خليفه فى الإسلام ، مات سنه ١٣ هـ لتسع ليال بقين من جمادى الآخره وسنه ثلاث وستون
سنه . ينظر - تهذيب التهذيب ٣١٥/٥ وطبقات ابن سعد ١٦٩/٣ وفيات الاعيان ٦٤/٣

(٣) فى ، أ : ثلث

(٤)

٩	٣×٣	٦	٦	٦	٣	٣	
٣	١	١ ٦/١	١ ٣/١ ب	٢	١	١	أم
٢	٢	٣	٣	٣	١	-	أخت
٤		٢	٢	١	١	٢	جد
	قول زيد	قول ابن مسعود الأول والثانى	قول على	قول عثمان	قول أبي بكر		

وتسمى العثمانية لأن عثمان ينفرد (١) فيها بقول خرق فيه (٢) الإجماع .
وقال بعضهم بقوله سميت الخرقاء ، ولم ينفرد بقول اشتهر عنه في
مسأله غيرها ، وتسمى أيضا مثلثة عثمان ، وتسمى مربعه ابن مسعود .
لزوج وأم وأخت وجد ، وهى الأكرديه ، قول أبى بكر للأم الثلث
والباقى للجد وتسقط الأخت ، قول عمر وعبدالله للأم السدس وتعول الى
ثمانيه ، قول على للأم الثلث وتعول الى تسعه ، قول زيد كذلك ، ثم تجمع
سهام الأخت والجد وهى أربعة فتقسمها بينهما على ثلاثه ، وتضرب (٣)
ثلاثه فى تسعه تكن سبعة وعشرين ، للزوج تسعه ، وللأم ستة ، وللجد ثمانيه ،
وللأخت أربعة هذا هو المشهور عنه (٤) .
رواه عنه ابنه خارج (٥) وذكره مالك فى الموطأ ، وبه يأخذ من يقول
بقول زيد ، وقال قبيصه بن نؤيب (٦) ، وهو راويه (٧) زيد : والله ما قضى زيد
فى الأكرديه بهذا .

(١) فى ، ب : تفرد

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) فى ، ب : فتضرب

(٤)

٢٧	٩ × ٣	٩ < ٦	٨ < ٦	٦	
٩	٣	٣	٣	٣	زوج
٦	٢	٢	١	٢	أم
٤	٣	٣	٣	-	أخت
٨	١	١	١	١	جد
	قول زيد	قول على	قول عبدالله	قول أبى بكر	

(٥) خارجه بن زيد بن ثابت الأنصارى - أبوزيد - أحد الفقهاء السبعة بالمدينه ، تابعى جليل أدرك
زمن عثمان بن عفان وأبوه زيد بن ثابت من أكابر الصحابه مات سنه ٩٩ وقيل ١٠٠هـ وعمره
سبعين سنه . ينظر - الشيرازى ٦٠ وفيات الاعيان ٢٢٣/٢ وطبقات ابن سعد ٢٦٢/٥ وتهذيب
التهذيب ٧٤/٣ وحلية الأولياء ١٨٩/٢

(٦) قبيصه بن نؤيب بن عمرو بن كليب الخزاعى - أبوسعيد - من التابعين ، كان على خاتم عبدالملك
بن مروان ، مات بالشام سنه ٨٧ وقيل ٨٦هـ . ينظر - الشيرازى ٦٢ وطبقات ابن سعد ١٧٦/٥
وتهذيب التهذيب ٣٤٦/٨

(٧) فى ، أ : روايه

قال الشعبي وهو من أعلمهم بقول زيد يعنى أن أصحابه (١) قاسوا على قوله (٢) فعلى هذا تسقط الأخت لأنها مع الجد عصبه عنده كالأخ ، وسميت الأكرديه لأنها كدرت على زيد مذهبه من ثلاثة أوجه : -
أحدها : أنه كان لا يعيل مسائل الجد وأعال هذه : وكان لا يفرض للأخوات وفرض هاهنا .

والثالث : أنه جمع سهام الفرض فقسمها على التعصيب .
وقال سفيان سألت الأعمش (٣) لم سميت الأكرديه فقال : طرحها عبد الملك على رجل يقال له الأكر ، فأفتى فيها على قول زيد فأخطأ ، فنسبت إليه .

وحكى بعض الفرضيين أنها تسمى أم الفروخ ، والمشهور أن أم الفروخ ما عالت الى عشرة .

[وقيل لأن الجد كدر على الأخت فرضها فشاركها فيه] (٤) .
ويعايا بها فيقال أربعة ورثوا ميراثا (٥) ، فأخذ أحدهم ثلث المال ، والآخر ثلث الباقي ، والآخر ثلث الباقي ، والآخر الباقي ، وعلى قول أبي ثور للأم ثلث الباقي ، ويعايا بها فيقال ماتقدم .
[زوج وأم وجد ، روى عن عمر وابن مسعود للأم ثلث الباقي والباقي للجد وهو قول أبي ثور ، وعنهما للأم السدس ومعناها واحد ، وعن ابن مسعود أيضا الباقي بين الأم والجد نصفين وهى من مربعاته ، وفى قول الباقيين للأم الثلث والباقي للجد] (٦) .

(١) فى ، ب : الصحابه

(٢) ورد فى ، ب بدل هاء الضمير فى قوله - قول زيد - والمعنى واحد

(٣) سليمان بن مهران - أبو محمد - مولى بنى كاهل من ولد أسد المعروف بالأعمش الكوفى الامام المشهور ، كان ثقفا عالما فاضلا كان أبوه من دونبوندت ، ولد يوم قتل الحسين بن على سنة ٦٦هـ بالكوفة ومات سنة ١٤٨هـ . ينظر - وفيات الأعيان ٢/٤٠٠ وطبقات ابن سعد ٦/٢٤٢

وتهذيب التهذيب ٤/٢٢٢ وأعلام النبلاء ٦/٢٢٦ والمعارف ٤٨٩

(٤) ما بين المعكوفتين مؤخر فى الاصل والصحيح ما أثبتناه من ، ب ليستقيم المعنى

(٥) فى ، ب : مالا

(٦)

٦	٦		
٣	٣	زوج	٢/١
١	٢	أم	٣/١
٢	١	جد	ب
قول ابن مسعود قياس على الفرايين	قول الجمهور		

إمرأه وأم وجد ، عن ابن مسعود مثل قول الجمهور ، وعنه أيضا للأم
ثلاث الباقي ، ونحوه عن عمر - رضى الله عنه - وهو قول أبي ثور .
زوج وأم وأخ وجد ، يسقط الأخ فى قول الجمهور ، وفى قول ابن
مسعود للأم ثلاث الباقي والباقي بين الأخ والجد نصفين ، وتسمى العالیه لأن
إمرأه من همدان تسمى (١) العالیه ماتت وتركت هذه الفريضة فقضى فيها
عبيده السلماني على قول ابن مسعود عن أبي اسحاق السبيعي (٢) قال
أتينا شريحا فيها فقال : الذى تقوم على رأسه أنه لايقول فى الجد شيئا
فقوموا عنه ، فأتينا عبيده فقضى فيها ، وقال أبو ثور للأم ثلاث الباقي
والباقي للجد .

إمرأه وأم وأخ وجد ، عند عمر وابن مسعود للأم السدس والباقي
بينهما نصفين (٣) وتصح من أربعه وعشرين ، وعن ابن مسعود أيضا للأم
ثلاث الباقي وتسمى المربعه ، وأبو ثور للأم ثلاث الباقي والباقي للجد ، على
وزيد للأم الثلث .

إمرأه وأم وأخت وجد ، قول عمر وعبدالله للأم السدس وتعول الى
ثلاثة عشر ، وقول على تعول الى خمسة عشر ، وقول زيد تصح من ستة
وثلاثين ، فهذه سبع مسائل لم تختلف الروايه فيها عن ابن مسعود ، وأما
الثامن فقد اختلف عنه فيها ، وهى أم وأخ وجد ، فالمشهور عنه مثل قول
الجماعه للأم الثلث .

وحكى مغيره الضبى فى كتابه أن ابن مسعود يجعل للأم السدس ، قال
ابن عباس لم ير فى كتابه سقطا غير هذا ، ومآله صحيح لأن ابن مسعود
إنما نقص الأم فى المسائل المتقدمه [لأن لا (٤)] تفضل على الجد وفى هذه
لاتفضل ، فمربعات عبد الله خمس وهى :-

أم وأخت وجد . إمرأه وأم وأخ وجد . زوج وأم وجد . وزوجه وأم
وجد . بنت وأخت وجد .

وسادسه هى مربعه الجماعه . إمرأه وأخت وجد .

وسابعه . زوج وأخ وجد .

(١) فى ، ب : إسمها

(٢) عمر بن عبدالله بن ذى يحمى ، وقيل عمرو بن عبدالله بن على الهمداني الكوفي ، كان صواما
قواما ، ولد لستين بقيتا من خلافة عثمان ، ومات يوم دخول الضحاك بن قيس الكوفي وهو ابن

٩٢ سنه . ينظر - تهذيب التهذيب ٦٣/٨ وميزان الاعتدال ٢٧٠/٣ وأعلام النبلاء ٣٩٢/٥

(٣) فى ، ب : نصفان

(٤) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : لثلا

فصل في المعاهد (١)

ولد الأب إذا انفردوا مع الجد يقومون مقام ولد الأبوين إذا عدموا ، فإن اجتمعوا نظرت ، فإن كان ولد الأب والأم عصبه ، فالمعامله بينهم وبين الجد في قول على وابن مسعود على ماتقدم من إختلافهما ، ولا إعتبار لولد الأب .

وأما زيد فكان يعاد الجد بولد الأب إضرارا به يدخلهم في المقاسمه ، ثم ما حصل لهم ردوه على ولد [الأب والأم لا] وهو مع ذلك على ماتقدم من أصوله ، ولا ينقص الجد من الثلث إذا انفردوا أو ثلث الباقي أو السدس مع ذوى (٣) الفروض .

وإن كان ولد الأب والأم إناثا ، فرض لهن على - رضى الله عنه - الثلثين ، وقسم الباقي بين ولد الأب والجد إن كانوا عصبه ، مالم تنقصه المقاسمه عن السدس ، فإن نقصته فرضه له وجعل الباقي لولد الأب ، فإن كن إناثا فالباقي كله للجد ، وعند ابن مسعود الباقي للجد بكل حال ، وأما زيد فعلى ما ذكرنا من المعاده ، فما حصل لولد الأب ردوه على ولد الأب والأم ، لأنه مقدار فرضهن أو اقل إذا انفردوا ، وأقل منه إذا كان معهم ذو فرض .

وإن كان مع ولد الأب والأم أختا واحده ، فرض لها على - رضى الله عنه - النصف ، وقسم الباقي بين ولد الأب والجد ، إن كانوا عصبه مع مراعاة السدس ، وإن كن إناثا فرض لهن السدس تكمله الثلثين ، وجعل الباقي للجد وتابعه ابن مسعود في الإناث ، وخالفه في العصبات (٤) فأسقطهم وجعل الباقي للجد ، وأما زيد فعلى المعاده والإعتبار بما (٥) صار لولد الأب ردوا منه على الأخت من الأب والأم تمام النصف ، فإن فضل شيء فهو لهم ، وإن نقصت المعاده الجد من الثلث أو ثلث الباقي مع ذوى الفروض ، فرضه له وفرض للأخت النصف ، فإن بقى شيء فهو لولد الأب ، وعن أمير المؤمنين عمر مثل قول زيد في المعاده .

(١) ينظر - العذب الفاضل ١١٥/١ المغنى ٦٩/٩

(٢) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : الأبوين

(٣) زياده من ، ب

(٤) في ، ب : العصبه

(٥) في ، ب : فما

مسائل هذا الفصل :-

[أخ لأب وأم وأخ لأب وجد ، قول على وابن مسعود المال بين الجد والأخ من الأبوين نصفين ، قول زيد المال بينهم أثلاثا ، ثم يرد ولد الأب سهمه على أخيه فيحصل له سهمان (١) .

[فإن كان بدل الأخ من الأب أختا ، فالمال بينهم على خمسة ويحصل (٢) للأخ ثلاثة (٣) ، فإن كانتا أختين فعلى ستة ، وترجع بالاختصار الى ثلاثة ، فإن كانوا أخا وأختا أو أخوين أو كانتا (٤) أختين أو ثلاث أخوات أو أربعا ، فرض للجد الثلث وجعل الباقي للأخ من الأبوين .

أخ وأخت لأب وأم وأخت لأب وجد (٥) ، قولهما المال على خمسة ، قول زيد على ستة وترد الأخت سهمها ، فيحصل لهما أربعه وهما ثلثا المال ، فردها بالاختصار الى ثلاثة وتصح من تسعه ، فإن كان أخا لأب أو أختين ، فرضت للجد الثلث والباقي لولد الأبوين .

أختان لأب وأم وأخ لأب وجد ، على قول على - رضى الله عنه - الباقي بين الجد والأخ نصفين ، وقول ابن مسعود الباقي للجد وحده ، قول زيد على ستة وترجع بالاختصار الى ثلاثة ، وكذلك إن كان بدل الأخ أختان .

(١)

٢	٣	
١	٢	أخ ش
-	-	أخ لأب
١	١	جد
قول على وابن مسعود	قول زيد	

(٢) في ، ب : وحصل

(٣)

٢	٥	
١	٣	أخ ش
-	-	أخت لأب
١	٢	جد
قول على وابن مسعود	قول زيد	

(٤) في ، أ : أخا و

(٥) زياده من ، ب

[فإن كانت أختا واحده فالمال على خمسة ، وتصح من عشره فى قول زيد ، وفى قولهما الباقي كله للجد (١) ، فإن كان أخا وأختا ، فللجد (٢) الثلث وللأختين الباقي وهو معنى قولهما .
ثلاث أخوات لأب وأم وأخت لأب وجد ، قولهما للأخوات الثلثان ، والباقي للجد وتصح من تسعه ، قول زيد على ستة وتختصرها من ثلاثه وتصح من تسعه .
فإن كانتا أختين وأخا (٣) لأب ، فللجد الثلث وللأخوات الباقي وهو مثل قولهما .

[أخت لأب وأم وأخ لأب وجد ، قول على - رضى الله عنه - الباقي بين الأخ والجد نصفين ، قول ابن مسعود الباقي للجد ، قول زيد من خمسة فاضعفا ليكن لها نصف ، فيكون للجد أربعة ، وللأخ أربعة ، وللأخت سهمان ، ثم يرد عليها الأخ ثلاثة أسهم تمام النصف ، ويبقى له سهم (٤) .
فإن كان مع الأخ أختا ، ففى قول على الباقي على خمسة ، وفى قول زيد المال على ستة ، ويردان على الأخت سهمين ، ويبقى لهما سهم ، وتصح من ثمانية عشر ، والثلث والمقاسمه سواء .

٣	١٠	٥ × ٢	
١	٣	٣	أخت ش
١	٣		أخت ش
-	-	-	أخت لأب
١	٤	٢	جد
قول على وابن مسعود		قول زيد	

(١)

(٢) فى ، ب : فرض للجد

(٣) فى ، أ : وأختا

(٤)

٢	٤	١٠	٥ × ٢	
١	٢	٥	٣	أخت ش
-	١	١		أخ لأب
١	١	٤	٢	جد
قول ابن مسعود	قول على	قول زيد		يكون للأخت نصف بخمسه وهى العشرية ، قول زيد

[أختان من الجهتين وجد ، قولهما النصف والسدس والباقي للجد ، قول زيد من أربعه وترد الأخت سهمها ، فترجع بالإختصار الى إثنين (١) ، فإن كانتا أختين من أب ، فلهما السدس وتصح من اثني عشر ، وفي قول زيد المال على خمسه ، فاضعفها وتصح من عشرين ، ويبقى لهما سهمان . فإن كن ثلاثا فعلى ستة وتصح من ثمانية عشر ، فإن كن أربعاً ، فللجد الثلث ، وللأخت النصف ، والباقي لهن ومثله في المعنى قولهما .

(١)

٦		٢	
٣	٢/١	١	أخت ش
١	٦/١		أخت لأب
٢	ب	١	جد
قولهما		عند زيد المقاسمة ثم برد نصيب الأخت لأب على الأخت الشقيقة	

فصل منه مع ذوى الفروض

- [أم أو جده وأخوان من الجهتين وجد ، فى قولهما من إثنى عشر ، وقول زيد الباقى بينهم على ثلاثة وتصح من ثمانية عشر للأخ عشره (١) .
- [فإن كان ولد الأب والام أخا وأختا ، فالباقى بينهما وبين الجد على خمسة ، عندهما وعند زيد للجد ثلث الباقى ، وأصلها من ثمانية عشر ، وتصح من أربعة وخمسين (٢) .
- [فإن كان ولد الأب والام أخوان ، فالباقى بينهما وبين الجد على ثلاثة عندهما ، وعند زيد للجد ثلث الباقى والأخوين ومعناهما واحد .
- [فإن كان ولد الأب وأختا واحده (٣) فالباقى بينهم على خمسة ، وترد الأخت سهمها على الأخ من الأب والام وتصح من ستة .
- [جده وأخوان وأخت من أب وأم وأخ لأب وجد ، قول على الباقى بينهم على سبعة ، وتصح من إثنين وأربعين ، قول زيد وابن مسعود للجد ثلث الباقى ، وتصح من ثمانية عشر .

١٢	٦ × ٢	١٨	٦ × ٣		
٢	١	٣	١	أم	
٥	٥	١٠	٥	أخ ش	٣
-		-		أخ لأب	
٥		٥		جد	
قولهما		قول زيد		استواء المقاسمة وثلث الباقى وهما أفضل من السلس	

٦	٥٤	١٨ × ٣			
١	٩	٣		أم	
٢	٢٠			أخ ش	٣
١	١٠	١٠		أخت ش	
-	-			أخ لأب	
٢	١٥	٥		جد	٣/١ ب
قول على وابن مسعود		قول زيد			

أم وأختان لأب وأم وأخت لأب وجد ، عندهما للجد الباقي وهو
السدس ، وعنده الباقي بينهم على خمسة ، ثم ترد الأخت (١) سهمها على
الأختين ، وتصح من إثني عشر .

فإن كانتا أختين لأب أو أختا فعلى سته ، وترد الأختان سهميهما
فيحصل لهما أربعة وللجد سهمان ، فتختصرها وتقسم الباقي بينهم على
ثلاثة وتصح من ثمانية عشر ، والمقاسمه وثلاث الباقي سواء ، فإن كان أختا
وأختا أو ثلاث أخوات لأب ، فرض للجد ثلث الباقي والباقي للأختين .
[أم وأختان من الجهتين وجد ، قولهما من سته ، وقول زيد من أربعة
وعشرين لكل أخت خمسة ، وترد الأخت خمسها على أختها ، وترجع
بالإختصار الى إثني عشر] (٢) .

[فإن كانتا أختين من أب أو أختا ، فالباقي بينهم (٣) على خمسة ، ويرد
ولد الأب مابأيديهم [على الأخت ليكمل لها النصف] (٤) ، وقولهما يفرض (٥)
للإناث ، ويسقط ولد الأب عند عبد الله ، ويقاسم الجد عند علي - رضی الله
عنه] (٦) .

(١) لم ترد في ، ب

(٢)

٦	١٢	٢٤	٢٤	٦ × ٤		
١	٢	٤	٤	١	أم	
٣	٥	١٠	٥		أخت ش	
١		-	٥	٥	أخت لأب	٤
١	٥	١٠	١٠		جد	
قولهما	قول زيد					

(٣) لم ترد في ، ب

(٤) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : فيكمل للأخت النصف

(٥) في ، ب : يفرضان

(٦)

٦	٦	٦		١٢	٦ × ٢	٦	
١	١	١	أم	٢	١	١	أم
٣	٣	٣	أخت ش	٦	٣	٣	أخت ش
-	١	-	أخ لأب	١	١	-	أخت لأب
				١		-	أخت لأب
٢	١	٢	جد	٢	١	٢	جد
ابن مسعود	علي	زيد		قولهما		زيد	

(٢١٣)

ولايفضل شيء لولد الأب بعد تكميل النصف للأخت ، إلا في ست مسائل
أربع منها إذا انفردوا :-

[وهي إذا كان ولد (١) الأب أخ أو أختان أو أخ وأخت أو ثلاث
أخوات (٢) .

وإثنتان (٣) مع الأم أو الجده :-

وهو إذا كان ولد الأب أخا وأختا أو ثلاث أخوات ، وتسمى مختصرة

زيد : وتعمل بطريقتين البسط ، والإختصار :-

طريق البسط :-

[أن تقول للأم السدس ، والباقي بينهم على سته ، فتضرب سته في سته

تكن سته وثلاثين ، ويرد ولد الأب مما بأيديهم ثلاثة عشر ، ويبقى لهما

سهمان على ثلاثة لاتصح ، فتضربها في سته وثلاثين تكن مائه وثمانية ، وإذا

قسمت السهام وجدتها تتفق بالانصاف ، فترجع المسألة الى أربعة

وخمسين (٤) .

(١) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : كان من ولد

(٢)

١٨	٦×٣		٢٠	٥×٤		١٠	٥×٢	
٦	٢	جد	٨	٢	جد	٤	٢	جد
٩	٣	أخت ش	١٠	٢/١ المال ٢٠٥	أخت ش	٥	٢٠٥	أخت ش
٢	١	أخ لأب	١	٢٥	أخت لأب	١	٥	أخت لأب
١		أخت لأب	١	٢٥	أخت لأب			
استواء المقاسمة وثالث المال للجد وكذلك ان كن ثلاثا			العشرية			العشرية		

(٣) لم ترد في ، ب

(٤)

	٥٤	٣ ÷ ١٠٨	٣٦ × ٣	٦×٦		
	٩	١٨	٦	١	أم	
	١٥	٣٠	١٠		جد	
	٢٧	٥٤	١٨		أخت ش	
	١	٢			أخت لأب	
الحل على المقاسمة	١	٢	٢	٥	أخت لأب	٣-٦
رؤوسهم سته	١	٢			أخت لأب	

وطريق الاختصار :-

[أن نقول المقاسمه وثالث الباقي سواء ، فيفرض للجد ثلث الباقي وللأخت النصف ، ويبقى سهم على ثلاثه ، وتضربها في ثمانية عشر تكن أربعه وخمسين (١) ، وكذلك العمل في ثلاث أخوات .
 وإن شئت لما أدرك العمل الى سته وثلاثين ، وبقي لولد الأب سهمان ، قلت لو زدنا عليهما (٢) مثل نصفهما (٣) إنقسم بين الاخ والأخت ولسهام الجميع نصف صحيح ، فزد على المسأله وعلى سهام كل وارث نصفها يكن ماقلنا .

[فإن كان ولد الأب أخوين وأختا ، صحت من تسعين على (٤) قول زيد ، وهى تسعينية زيد ، وعلى قول على - رضى الله عنه - فى المسائل كلها ، للجد السدس ، والباقي لولد الأب ، فإن زادت الفروض على السدس لم يبق لولد الأب شيء (٥) .

(١)

٥٤	١٨ × ٣	٦ × ٣		
٩	٣	١	أم	
١٥	٥		جد	٣/١ ب
٢٧	٩		أخت ش	
٢	١	٥	أخ لأب	
١			أخت لأب	
مختصرة زيد - الحل على استواء المقاسمه وثالث الباقي				

(٢) فى ، ب : عليها

(٣) فى ، ب : نصفها

(٤) فى ، ب : فى

(٥)

٣٠	٦	٩٠	١٨ × ٥		
٥	١	١٥	٣	أم	
١٥	٣	٤٥	٩	أخت ش	
٢		٢		أخ لأب	
٢	١	٢	١	أخ لأب	٥
١		١		أخت لأب	
٥	١	٢٥	٥	جد	٣/١ ب
قول على		قول زيد			

[زوجه وأختان من الجهتين وجد ، قولهما تعول الى ثلاثة عشر ، وقول زيد من ستة عشر وترجع بالإختصار الى ثمانية (١) .
 فإن كان من (٢) ولد الأب أخ ، فالباقي سهم له عند على ، والثلاثة كلها للجد عند ابن مسعود ، وعند زيد الباقي على خمسة ويرد الاخ مامعه ،
 وتصح من عشرين ، للأخت تسعه وللجد ستة .
 فإن كان أخا وأختا ، فالباقي لهما عند على وتصح من ستة وثلاثين ،
 وعند زيد الباقي على ستة ، ويردان ماأيدهما فيكمل للأخت النصف .
 فإن كانتا أختين ، فالسدس لهما عندهما وهي من ثلاثة عشر ، وعند زيد على خمسة وتصح من عشرين ، فإن كن ثلاثا فمن إثني عشر ، وترجع بالإختصار الى أربعة (٣) ، وعندهما من تسعة وثلاثين .
 فإن كانا أخوين أو أربع أخوات لأب ، فللجد ثلث الباقي ، وللأخت الباقي وهو قدر فرضها ، وقولهما على ماتقدم فيختلفان (٤) في العصبه ، ويتفقان في الإناث .
 زوجه وأم وأخوان من الجهتين وجد ، قولهما من أربعة وعشرين ، وقوله من ستة وثلاثين ، فإن كان ولد الأبوين أخا وأختا ، فقولهما من [ستين ، وقوله للجد ثلث الباقي فأصلها من ستة وثلاثين ، للزوجه تسعه وللأم ستة وثلث الباقي (٥) سبعة ، ويبقى أربعة عشر على ثلاثة لاتصح ، فتضربها [في ثلاثة (٦) تكن مائه وثمانيه ، وكذلك إن كان من (٧) ولد الأب أخ وأخت أو أخوان .

(١)

١٣ <- ١٢	٨	١٦	٤ × ٤		
٣	٢	٤	١	زوجه	
٢	٣	٦		جد	
٦	٣	٦	٣	أخت ش	٤
٢		-		أخت لأب	
قولهما	المقاسمة للجد - عند زيد				

(٢) زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٤) في ، ب : يختلفان

(٥) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٦) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٧) زياده من ، ب

[زوجه وأم وأختان لأب وأم وأخت لأب وجد ، قولهما تعول الى خمسة عشر وتسقط الأخت ، وقول زيد الباقي على خمسة وتصح من ستين ،] ثم ترد الأخت على الأختين سبعة (١) [ويحصل للأختين وأحد وعشرين لأن الأخت ردت عليهما سبعة (٢) فيصير لهما إحدى وعشرين (٣) لاتصح عليهما ، فتضرب إثنين في ستين فتصح من مائه وعشرين (٤) .

فإن كانتا أختين لأب فالباقي على ستة وتصح من إثنين وسبعين ، وترجع (٥) بالإختصار الى ستة وثلاثين .

فإن كن ثلاثا فللجد ثلث الباقي والباقي للأختين ، وهي من ستة وثلاثين .
زوجه وأم وأختان من الجهتين وجد ، قول زيد من ثمانية وأربعين ،
فترجع بالإختصار الى أربعة وعشرين ، وقولهما من خمسة عشر .
فإن كان ولد الأب أخا ، فالباقي على خمسة وتصح من ستين للأخت واحد وعشرون .

وكذلك إن كانتا أختين على مذهب زيد ، وأما قولهما ففي الذكر تعول الى ثلاثة عشر ، وفي [الإناث تعول (٦) الى خمسة عشر .

فإن كن ثلاثا صحت عندهما من خمسة وأربعين ، وعند زيد الباقي بينهم على ستة وتصح من إثنين وسبعين ، وترجع بالإختصار الى ستة وثلاثين .
فإن كن أربعاً ، ففي قولهما من ثلاثين ، وفي قول زيد للجد ثلث الباقي ،
والباقي للأخت وتصح من ستة وثلاثين .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٣) في ، ب : وعشرون

(٤)

١٢٠	٦٠ × ٢	١٢ × ٥	١٢ < - ١٥	
٣٠	١٥	٣	٣	زوجه
٢٠	١٠	٢	٢	أم
٢١	٢١		٤	أخت ش
٢١			٤	أخت ش
-	-	٧	-	أخت لأب
٢٨	١٤		٢	جد
قول زيد			قولهما	

(٥) في ، ب : فترجع

(٦) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : الانثى

زوج وأخوان من الجهتين وجد ، قولهما من أربعة ، وقوله من ستة للأخ
سهمان ، فإن كان أخا وأختا من أب وأم ، فقولهما من عشرة ، وقول زيد
للجد ثلث الباقي وهو السدس وتصح من ثمانية عشر ، فإن (١) كان الأخ
والأخت من الأب فذلك أيضا .

زوج وأختان لأب وأم وأخت لأب وجد ، قولهما تعول الى ثمانية ، وقوله
الباقي على (٢) خمسة وتصح من عشرين .

فإن كانتا أختين لأب ، فعلى [قوله القسمة من (٣) ستة وتصح من إثني
عشر ، وتختصر (٤) الى ستة ، فإن كن ثلاثة ، فللجد ثلث الباقي وللأختين
الباقي وهو من ستة .

[زوج وأخت لأب وأم وأخت لأب وجد ، قولهما تعول الى ثمانية للجد
سهم ، وقوله من ثمانية ، وتختصر (٥) الى أربعة للجد سهم وللأخت من
الأبوين سهم (٦) .

[فإن كان ولد الأب أخا ، فمن سبعة عندهما ، وعند زيد من عشرة للأخت
ثلاثة (٧) .

(١) في ، ب : وإن

(٢) في ، أ : الى

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) في ، ب : تختصرها

(٥) في ، ب : تختصرها

(٦)

٤	٨	٢ × ٤	٨	
٢	٤	١	٣	زوج
١	٢		١	جد
١	٢	١	٣	أخت ش
-	-		١	أخت لأب
قول زيد			قولهما	

(٧)

١٠	٢ × ٥		٧		
٥	١	٢/١	٣	زوج	٢/١
٣			٣	أخت ش	٢/١
-	١	ب	-	أخ لأب	
٢			١	جد	٦/١
قول زيد			قولهما		

فإن كان أخا وأختا ، فمن إثني عشر وتختصر الى ستة ، فإن كانا أخوين أو أخا وأختين أو أربع أخوات ، فللجد ثلث الباقي والباقي للأخت .

وإن كانتا أختين ، فقولهما من ستة عشر ، وقوله من عشرة ، فإن كن ثلاثا ، فقولهما من أربعة وعشرين ، وقوله من ستة بعد الإختصار .

زوجه وبنات وأختان من الجهتين وجد ، قول على للجد السدس والباقي للأخت من الأبوين ، وقول ابن مسعود الباقي بينهما نصفين .

وقول زيد الباقي بينهم على أربعة وتصح من إثنتين وثلاثين ، وترجع بالإختصار الى ستة عشر ، ولامعاده في هذا الفصل إلا في هذه المسألة ، فإن كانا أخا وأختين ، فللجد السدس والباقي للأخت في قول على وزيد .

زوج وأم وأختان من الجهتين وجد ، قولهما تعول الى تسعة ، وقول زيد تصح من إثني عشر وترجع الى ستة ، والمقاسمه والسدس سواء .

[بناتان وأختان من الجهتين وجد ، قولهم جميعا من ستة ، وإن اختلفت الطرق ، فعلى - رضى الله عنه - يفرض للجد السدس ، وابن مسعود يقسم الباقي بينهما ، وزيد يعاد ، فإن جاوزت الفروض الثلثين ، فلامعاده ويفرض للجد السدس والباقي لولد الأب والام في قولهم جميعا (١) .

مثال ذلك :-

زوجه وإبنتان وأخت(٢) لأب وأم أو أخ وجد وولد أب . زوجه وجد وبنات وبنات ابن وأختان من الجهتين وأب .

٦		٦		٦	١٢	٣ × ٤	
٤	٣/٢	٤	٣/٢	٤	٨	٢	بنات ٣/٢
١	ب	١	ب	١	٢		ب أخت ش
-		-		-	-	١	٤ أخت لأب
١	٦/١	١	ب	١	٢		جد
قول على		ابن مسعود الباقي بين الأخت لأبوين والجد		عند زيد			

فصل

- وإعلم أن المسائل التي يقع فيها المعاره : ثلاثة عشر مسأله .
- يصيب (١) الجد فى واحده منها نصف المال ، وهى إذا قاسم أختين (٢) من الجهتين .
- ونصيبه فى أربعة منها خمسا المال ، وهى إذا قاسم أخا وأختا من الجهتين أو ثلاث أخوات منهما .
- ويصيبه فى الثمان البواقى ثلث المال ، وهو مثل مايفرض له عند إمتناع المعاره .
- فإحفظ المسائل الخمسه ، فمتى كان معه أختان من الجهتين ، فأجعل له نصف المال أو نصف الباقى بعد الفروض ، ومابقى للأخت من الأب والأم .
- ومتى كان معه أخ وأخت أوثلاثة أخوات من الجهتين ، فأجعل له خمسى المال أو خمسى الباقى ، وإجعل الباقى لولد الأب ، إلا أن تكون أختا واحده ، فيجعل لها من الثلاثة أخماس الباقيه نصف المال ، ويجعل العشر الفاضل لولد الأب .
- فإن زادو على ذلك فرض (٣) للجد الثلث أو ثلث الباقى ، ويعطى (٤) للأخت الباقى إن كان النصف أو دونه .
- وإن كان أكثر فرض لها النصف ، والفاضل عنها (٥) لولد الأب ، فإفهم هذا تنتفع بمعرفته وتسترح من كلف الحساب .

(١) فى . ب : نصيب

(٢) فى . ب : أختا

(٣) فى . ب : فرضت

(٤) فى . ب : وتعطى

(٥) فى . ب : عنه

باب الجدات

ذهب فقهاء المدينة^(١) وأبو ثور وداود الى أنه لا يرث إلا جدتان : أم
الأم وأم الأب ، ومن كان من أمهاتهما ، ولم يورثوا أم الجد .
ورواه أبو ثور عن الشافعي^(٢) احتجاجا بأن أبابكر وعمر - رضى
الله عنهما - لم يورثا^(٣) إلا جدتين^(٤) .
وذهب الاوزاعي واحمد^(٥) الى أنه لا يرث إلا ثلاث : هاتان ، وأم
الجد ، وقد رواه الحسن وابراهيم مرفوعا أن النبي ﷺ «ورث ثلاث
جدات»^(٦) ، وفسره ابراهيم فقال : جدتا أبيك وجدة أمك : أم أمها .
وذهب أكثر الفقهاء^(٧) الى أن الجدات يرثن وإن كثرن إذا إستوين
فى الدرجة ، ولم تدل احداهن بأب بين أمين .
وروى عن ابن عباس وابن مسعود أنهما ورثا أم أب الأم ، وبه قال
عطاء ومصعب بن الزبير^(٨) وجابر بن زيد وابن سيرين .
وكان الحسن يقول به ثم رجع عنه ، وعن داود لا ترث أم أم الأب لأنها
لوماتت لن يرثها .

(١) ينظر - الكافي ٥٦٧ العذب الفاضل ٦٤/١

(٢) ينظر - الحاوى الكبير ١١١/٨ الاستذكار ٤٤٩/١٥

(٣) فى ، ب : يورثوا

(٤) فى ، ب : جدتان

(٥) ينظر - العذب الفاضل ٦٤/١ المغنى ٥٦/٩ الاستذكار ٤٥٠/١٥

(٦) أخرجه الدارمى فى باب الجدات من كتاب الفرائض سنن الدارمى ٣٥٨/٢ والبيهقى فى باب
توريث ثلاث جدات من كتاب الفرائض ٢٣٦/٦ والدارقطنى فى كتاب الفرائض سنن الدار قطنى

٩١/٤ . ينظر - تخريج أحاديث المغنى لابن قدامة للتركي والحلو ٥٦/٩

(٧) ينظر - الحاوى الكبير ١١١/٨ مختصر الطحاوى ١٤٦ المغنى ٥٦/٩

(٨) مصعب بن الزبير بن العوام - أبو عبد الله وقيل أبو عيسى - كان أجود العرب ، ولاء أخوه عبد الله
العراقيين فسار إليه عبد الملك بن مروان ، ووجه أخاه محمد بن مروان على مقدمته فلقى مصعب
فقاتله فقتل مصعب يوم الخميس للنصف من جمادى الأولى سنة ٧٢هـ . ينظر - طبقات بن سعد

فصل :-

فإن كان بعضهم أقرب من بعض ، فالسدس للقريبى (١) من أى جهة كانت فى قول على ، وبه قال مكحول (٢) والحسن وابن سيرين وسفيان الثورى وأبوحنيفة (٣) وأصحابه وشريك وأبوثر وأسحاق وأحد قولى الشافعى (٤) ، ورواه الشعبى والنخعى عن زيد ، وروى أهل المدينة عنه ، إن كانت القريبى من جهة الأم فالسدس لها (٥) ، وإن كانت من جهة الأب إشتراكا فيه ، وبه قال عطاء والزهرى ومالك (٦) والأوزاعى والشافعى (٧) فى أصح قوليه وابن أبى ليلى وابن شبرمه (٨) وداود ، واحتجوا بأن الجده من جهة الأم أقوى كما أن الجد من جهة الأب أقوى .

وعن احمد القولان (٩) معا (١٠) والأظهر عنه (١١) مثل قول الشافعى ، وروى (١٢) عن ابن مسعود السدس بين القريبى والبعدى إذا كانتا من جهتين ، واختلف أهل الكوفة فى (١٣) تفسير ذلك .

فقال الشعبى والنخعى يعنى جهة الأم وجهة الأب ، وقال شريك ويحيى بن آدم إنما عنى مالم تلد إحداهما الأخرى ، فمتى لم يكن بينهما ولاده فهما جهتان يشتركان فى السدس ، وإن كانتا من جهة واحدة ، والأول أصح عنه .

(١) فى ، ب : للقربا

(٢) مكحول بن عبدالله الشامى - أبو عبدالله - كان معلم الأوزاعى ولسانه به عجمه ظاهره ، مات سنة ١١٢ وقيل ١١٣ وقيل ١١٤ وقيل ١١٦ وقيل ١١٨ هـ . ينظر - وفيات الاعيان ٢٨٠/٥ وتهذيب

التهذيب ٢٨٩/١٠ وطبقات ابن سعد ٤٥٣/٧

(٣) ينظر - مختصر الطحاوى ١٤٦ الاستذكار ٤٥٠/١٥

(٤) ينظر - العذب الفائض ٦٦/١

(٥) ينظر - الحاوى الكبير ١١١/٨ المغنى ٥٨/٩

(٦) ينظر - الحاوى الكبير ٧٢/٨ المغنى ٥٨/٩ العذب الفائض ٦٦/١

(٧) ينظر - الحاوى الكبير ١١٢/٨ العذب الفائض ٦٦/١ المغنى ٥٨/٩

(٨) عبدالله بن شبرمه بن حسان بن المنذر بن ضرار - أبوشبرمه - كان قاضيا لابي جعفر على سواد الكوفة ، شاعرا حسن الخلق جوادا ، ولد سنة ٧٢ هـ ومات سنة ١٤٤ هـ . ينظر - تهذيب

التهذيب ٢٥٠/٥ وطبقات ابن سعد ٣٥٠/٦ وأعلام النبلاء ٣٤٧/٦ والشيرازى ٨٤

(٩) ينظر - المغنى ٥٨/٩

(١٠) فى ، ب : جميعا

(١١) لم ترد فى ، ب

(١٢) زياده من ، ب

(١٣) زياده من ، ب

فصل

وإختلفوا في الجده ، إذا كان ابنها الأب ، أو الجد حيا وارثا ،
 فورثها معه عمر وابن مسعود وعمران بن الحصين وأبوموسى
 وأبو الطفيل - رضى الله عنهما •
 وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء وشريح وعروه بن الزبير (١) والحسن
 وابن سيرين وسليمان بن يسار (٢) ومسلم بن يسار (٣) وجابر بن زيد
 [وشريك بن عبدالله وأحمد واسحق - رحمهم الله •
 ولم يورثها عثمان وعلى والزبير وسعد وزيد (٤) وابن عباس - رضى
 الله عنهم ، وبه قال عامه الفقهاء من أهل الحجاز والعراق قياسا على أم
 الأم مع الأم ، فلا ترث عندهم مع الأب إلا جده واحده ، ومع الجد إلا
 إثنان ، وعلى هذا أبدا ، ولم يختلفوا في توريثها مع (٥) ابنها إذا كان
 عما ، ولا فى توريث أم الأب مع الجد •

(١) عروه بن الزبير بن العوام - أبو عبدالله - أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، أمه أسماء بنت أبي بكر
 ذات النطاقين ، قطعت رجله وهو يكبر ويهمل ، ولد سنة ٢٦هـ ومات سنة ٩٤هـ وهو ابن ٦٧
 سنة • ينظر - وفيات الأعيان ٢٥٥/٣ وطبقات ابن سعد ١٧٨/٥ والمعارف ٢٢٢
 (٢) سليمان بن يسار الهلالي - أبو عبدالرحمن وقيل أبو عبدالله وقيل أبوأيوب - كان مكاتبا لام
 سلمه ، ولد سنة ٢٤ وقيل ٢٧هـ ومات سنة ١٠٧هـ وهو ابن ٧٣ سنة • ينظر - تهذيب
 التهذيب ٢٢٨/٤ وفيات الأعيان ٣٩٩/٢ وطبقات ابن سعد ٣٨٤/٢ والشيرازى ٦٠
 (٣) مسلم بن يسار البصرى الاموى المكي - أبو عبدالله - يعد خامس خمسة من فقهاء أهل البصره ،
 حدث عنه أبو قلابة ومحمد بن سيرين وقتاده ، مات فى خلافه عمر بن عبدالعزيز سنة ١٠٠ وقيل
 ١٠١هـ • ينظر - حلية الأولياء ٢٩٠/٢ والشيرازى ٨٨ وتهذيب التهذيب ١٤٠/١٠
 (٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب
 (٥) فى ، ب : من

فصل

وإختلفوا في الجده إذا أدلت بقرابتين أو أكثر ، فقال حمزه الزيات(١) والحسن بن صالح والحسن بن زياد وزفر ومحمد ويحيى بن آدم ونعيم بن حماد وابن سريج من أصحابنا .
وإخثاره أبو حامد(٢) تضرب في السدس بعدد قراباتها ، وهو قياس قول احمد(٣) .

وقال الثوري وأبويوسف لها نصيب جده واحده وإن كثرت قراباتها ، وهو الصحيح من مذهب الشافعي(٤) ، وأما مالك ومن تابعه فلا يجيء هذا الفصل على قولهم .

مسائل الفصل الأول : -

أم أم وأم أب : السدس بينهما بغير خلاف . أم أم وأم أم أب كذلك ، فإن كان معهما أم أب أب ، لم ترث في قول مالك وموافقيه ، وترث في قول الباقرين .

أم أم أم وأم أم أب وأم أبي أب وأم أبي أب أب : هو للأوليين عند مالك ، وللثلاث عند أحمد ، وللأربع عند الباقرين .

وعقد هذا الباب أن مالك لا يرث منهن من كان في آخر نسبتها أبوان فصاعدا ، واحمد لا يرث من كان(٥) في آخر نسبتها ثلاثة أبا فصاعدا .
أم أم وأم أبي أم وأم أبي أب ، السدس للأولى عند مالك ، وللثلاث عند ابن عباس وابن مسعود ومن تابعهما ، وعند الباقرين تسقط أم أبي الأم لأنها تتلى بأب بين أمين ، والسدس بين الاثنتين .

(١) حمزه بن حبيب بن عماره - أبوعماره - مولى لآل عكرمه ، كان يجلب الزيت من الكوفة الى حلوان ويجلب من حلوان الجوز الى الكوفة ، كان رجلا صالحا صدوقا وعنده أحاديث مات بحلوان ١٥٦هـ في خلافة أبي جعفر . ينظر - المعارف ٥٢٩ وطبقات ابن سعد ٢٨٥/٦ وتهذيب التهذيب ٢٧/٣ وأعلام النبلاء ٩٠/٧

(٢) أحمد بن أبي طاهر الاسفراييني - أبوحامد - الفقيه الشافعي ، إنتهت إليه رئاسه الدنيا والدين ببغداد ، كان يحضر مجلسه أكثر من ثلاثمائة فقيه ، علق على مختصر المُرَبِّي ، ولد سنة ٣٤٤هـ ومات سنة ٤٠٦هـ ببغداد . ينظر - وفيات الأعيان ٧٢/١ والشيرازي ١٢٣

(٣) ينظر - الكافي لابن عبد البر ٥٦٧ المغنى ٥٩/٩ العذب الفاضل ٦٧/١

(٤) ينظر - الحاوي الكبير ١١٣/٨ مغنى المحتاج ١٦/٣

(٥) زياده من ، ب

أم أم أم أم أم ، وأم أم أم أم أبي أم ، وأم أبي أم أم ، وأم
 أبي أم أبي أم ، وأم أم أم أم أب ، وأم أم أم أبي أب ، وأم أم
 أبي أبي أب ، وأم أبي أبي أبي أب .
 السدس عند مالك لإثنتين منهن وهي التي نسبتها أمهات كلها ، والتي
 في آخر نسبتها أب واحد .

وعند احمد لهاتين والتي في آخر نسبتها أبوان ، وعند الجمهور
 للخمس ، وعند ابن مسعود وابن عباس للثمان (١) .

جدتا أم وجدتا أب ، يرث منهن ثلاث عند الجمهور وتسقط أم أبي
 الأم ، وعند مالك إثنتان ، وعند ابن عباس الأربع .

جدتا أم أم ، وجدتا أبي أم ، وجدتا أم أب ، وجدتا جد ، يرث منهن
 عند الجمهور أربع من جهة الأم ، واحده وهي التي نسبتها أمهات كلها ،
 ويسقط من جهة الأب واحده ، ومن جهة الأم ثلاث .

وعند مالك يرث إثنتان على مابيننا ، ولاترث جدتا الجد ، وعند احمد ترث
 الإثنتان واحدى جدتى الجد وهي أم أمه ، ولاترث أم أبيه ، وعند ابن
 عباس ترث الثمان .

مسائل الفصل الثاني :-

أم أم وأم أم أب ، في قول على وزيد وجمهور الفقهاء السدس
 للأولى (٢) ، وفي قول ابن مسعود بينهما .

أم أم وجدتا أب كذلك . أم أب وأم أم أم ، في قول على واحدى
 الروايتين عند زيد هو للأولى ، وفي قول ابن مسعود والمشهور لمن
 قول (٣) زيد بينهما .

أم أبي أم . وأم أم أم أب ، السدس لهذه وإن بعدت ، لأن تلك غير
 وارثه في قول الجمهور ، وفي قول ابن عباس للأولى ، وفي قول ابن مسعود
 بينهما .

أم أم أم وأم جد ، في قول على لهذه ، وفي قول زيد بينهما ، وفي
 قول مالك للأولى .

(١) في ، ب : الثمانية

(٢) ينظر - المصادر السابقه

(٣) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : عن

أم أم أم أم أم وأم أم جد . وأم أبي جد . وأم أبي أم ، فى قول
على هو بين جدتى الجد ، وفى قول زيد بينهما وبين الأولى والثانية (١) .
وفى أحد قولى احمد بين الأولى والثانية ، وفى قوله الآخر لام أم
الجد وحدها ، وفى قول مالك (٢) للأولى وحدها ، وفى قول ابن عباس
للأخيره ، وفى قول ابن مسعود بين الأربع .
أم أب وأم أبي أب ، فى قول الجميع والمشهور عن ابن مسعود
للأولى ، وعلى ما فسره شريك بينهما .
جدتان وجدتا أم وجدتا أب ، فى قولهم بين الجدتين ، وفى تفسير
شريك بينهما وبين أم أبي الأب ، وسقطت جدة الأب الأخرى لأن بينهما حيه
وارثه ، وعلى ما روى عنه من توريث أم أب الأم ، ترث جده الأم من قبل
ابنها أيضا

مسائل الفصل الثالث :-

أم أم وأب ، السدس لها بلاخلاف . أم أب وأب ، المال للأب عند
الجمهور ، وعند من ورثها لها السدس .
جدتان وأب ، فى قول الجمهور السدس (٣) لام الأم وتسقط الأخرى ،
وقيل على قياس هذا يكون لها نصف السدس .
والأول أصح فعلى هذا إذا كان معهم زوج وإبنتان ، تعول الى أربعه
عشر ، ولو كان بدل الزوج إمراه عالت الى خمسة وعشرين ، وفى قول
الأخرين بينهما .
أم أم وجدتا أب وأب ، فهو (٤) لام الأم فى قول الجمهور ، وفى قول
عبد الله بينهن .
أم أم أم وأب وأب أم أب وأب ، السدس للأولى وقيل لها
ثلث السدس ، فإن كان بدل الأب جد سقطت أمه وورثت الإبنتان ، وقيل لهما
ثلثا السدس ، فعلى هذا القول [فى المسألتين (٥)] إذا كان فى المسأله
زوج وإبنتان ، يكون أصلها من ستة وثلثين ، وتعول فى الأولى الى واحد
وأربعين ، وفى الثانية الى ثلاثة وأربعين .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) ينظر - الكافى لابن عبد البر ٥٦٨

(٣) ينظر - المصادر السابقه

(٤) فى ، ب : هو

(٥) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

ولو كان بدل الزوج إمرأه كان أصلها من إثنين وسبعين ، وعالت الى
ثلاثة وسبعين فى الاولى .

وفى الثانيه الى سبعة وسبعين ، وقد عالت(١) فى الاولى بثمان تسع ،
وفى الثانيه بنصف تسع وثمان تسع .

وليس على هذا القول تعويل ، وإنما ذكرناه لانه من طريف العول ، وعلى
قول من ورثها السدس بين الثلاث أم وأب وجد أم أب وعم وأم جد وأبو
جد . أم أبى جد وجد ترثن فى هذه كلها .

أم أب وأم أم أم وأب ، فى قول ابن مسعود السدس(٢) بينهما ،
وعلى المشهور عن زيد هو لام أم الام وحدها .

وقيل على قياس قول على المال كله للأب ، وسقطت أمه به ، وسقطت
الأخرى بها ، وقيل لاتسقطها إذا لم ترث ، فتكون مثل قول زيد .

فإن كان معها أم أبى أب ، فالمشهور عن زيد وأحد القياسين عن على
هو لام أم الام وحدها .

وعلى القياس الثانى عن على المال كله للام(٣) وفى المشهور عن
عبدالله بينهما ، وتسقط أم أب الاب ، وعلى قياس شريك هو بينهما أثلاثا .
جدتا أم وجدتا أب وأب ، فإن كان بدل الاب جد أو أبو جد .

مسائل الفصل الرابع :-

أم أم أم هى أم أبى أب ، ومعها أم أم أب وأم أم أم هى أم أم
أب ، ومعها أم أبى أب ، وهاتان القرابتان يوجدان إذا زوجت المراه
ابن ابنها ، أو ابن بنتها ، بينت بنتها .

فأما إذا زوجته بينت ابنها ، فإنه يتولد منها قرابتان لاترث بأحديهما ،
فيكون قد تزوج فى الاوليين الرجل ، بينت عمته أو بنت خالته ، وفى
الثانيتين قد تزوج بينت عمه ، أو بنت خاله ، فهذه أربع مسائل لاتكون عن
وطء غيرهن .

وقد تكون مسألتان مستحيلتان : وهى أم أم أم هى أم أبى أم وأم أم
أب هى أم أبى أب ، لأن هذا لا يكون فى نكاح المسلمين ، لانه يؤدى الى
تزوج الرجل بأخته ، ولانه إذا لم يجز أن تكون جده الميت أم أمه وأم
أبيه ، لم يجتمع لها ذلك مع أمه ولا مع أبيه .

(١) فى ، ب : تعول

(٢) زياده من ، ب

(٣) فى ١ : للأب

فأما الثلاث قرابات فلايكن إلا بنكاحين ، والأربع بثلاثة أنكحه ، وعلى هذا أبدا ، ولاترث بالقرابات كلها إلا إذا كانت واحده من قبل الأم ، وبقايتها من قبل الأب .

فلئن أردت إستخراج النسب بدأت بالجهة التى لها فيها قرابتان ، فاستخرجتها كما قدمنا ثم تستخرج الأخرى .

مثال ذلك :-

إذا قال أم أم أم أم ، هى أيضا أم أم أم أب ، وهى أيضا أم أم أبى أب ، ومعها أم أبى أبى أب ، فتعلم أن لها قرابتين من جهة الأب ، فتجعل الأب كأنه الميت وقد خلف أم أم أمه وأم أم أبيه .

وإستخراج ذلك على ماقدمناه(١) فى القرابتين ، فكان المرأه زوجت بنت بنتها ، بابن بنتها ، فولدت غلام هو أبو الميت ، فتزوج بنت بنتها ، فولدت الميت ، وعلى هذا فقس جميع ماتسأل عنه من هذا الباب .

فصل فى تنزيل الجدات

إعلم أن الجدتين فى الدرجة الثانية ، وهم أم أم وأم أب ، وفى
الدرجة الثالثة أربع ، وفى الدرجة الرابعة ثمان ، وفى الخامسة ستة
عشر ، وفى السادسة إثنان وثلاثون .

وعلى هذا أبدا كلما إرتفعت الدرجة [تضاعف عددهن لـ (١) والوارثات
منهن أبدا بعدد درجتهم] (٢) .

فيرث من الأربع ثلاث ، ومن الثمان (٣) أربع ، ومن الستة عشر خمس ،
ولايرث من جهة الأم إلا جده واحده ، وباقى الوارثات من جهة الأب .

فإذا سئلت عن تنزيل جده من الجدات وارثات ، فإجعل درجتهم (٤)
بعددهن ، وإجعل نسبه الأولى أمهات كلها ، ثم إجعل فى آخر نسبة الثانية
أبا مكان أم ، وفى آخر نسبة الثالثة أبوين مكان أمين .

وعلى هذا تنقص أما ، وتزيد أبا حتى تكون الآخرة أما واحده وأبا ،
ومن الناس من يلفظ مكان كل أمين (٥) بجده ومكان كل أبوين بجد ، وذلك
أسهل على اللسان .

وإن (٦) سئلت عن تنزيل الوارثات وغير الوارثات ، فاقسم عددهن
شطرين ، شطرا من قبل الأم ، وشطرا من قبل الأب ، ثم اقسام جدات الأم
شطرين ، شطرا من قبل أمها ، وشطرا من قبل أبيها .

وكذلك جدات الأب ، ولاتزال تقسم جدات كل شخص كذلك حتى يصير
لكل شخص جدتان ، فتجعل احديهما أم أمه والآخرى أم أبيه .

فإذا قيل نزل أربع جدات ، فقل إثنان من قبل الأم ، وإثنان من قبل
الأب ، فجدتا الأم هما أم أمها وأم أبيها ، وجدتا الأب كذلك أم أمه وأم
أبيه ، فيصرن أم أم أم ، وأم أبى أم ، وأم أم أب ، وأم أبى أب .

(١) مابين المعكوفتين ورد فى ، أ : تضاعفت عدتهن

(٢) فى ، أ : درجهن

(٣) فى ، ب : الثمانية

(٤) فى ، أ : درجهن

(٥) فى ، ب : إثنين

(٦) فى ، ب : فإن

فإن قال نزل ثمانياً (١) ، فقل أربع من قبل الأم ، وأربع من قبل الأب فاللآتى من قبل الأم إثنان من قبل امها ، وإثنان من قبل أبيها ، وكذلك اللآتى من قبل الأب إثنان من قبل أبيه ، وإثنان من قبل أمه ، فجدتا أم الأم هما أم أمها وأم أبيها ، وجدتا أبي الأم أم أمه وأم أبيه .
وكذلك جدتا أم الأب وأب الأب فيصرن : أم أم أم ، وأم أم أبي أم أم ، وأم أم أبي أم ، وأم أم أبي أم ، وأم أم أبي أم ، ويسقط من جدات الأب واحده ، ومن جدات الأم ثلاث ، وترث منهن واحده ، وكذلك تفعل فى ست عشره جده وما زاد .

وإن شئت إذا قال لك نزل أربع جدات ، زدت فى آخر نسبه الجدتين ، دفعه أما ، ودفعه أبا ، فإذا نزلت أربع وسئلت (٢) عن ثمان .
فزد فى آخر نسبه الأربع ، دفعة أمهات ، ودفعة آباء (٣) .
وإذا نزلت الثمانى وسئلت عن ستة عشر ، زدت فى آخر الثمانى ، دفعه أمهات ، ودفعه آباء ، وعلى هذا أبدا وهذه الطريقه أسهل .

(١) فى ، أ : ثمانى

(٢) فى ، أ : وسألت

(٣) وردت فى السختين : أبا - والصحيح - آباء - بالجمع ليقابل الامهات ، ولأن إستعمال حذف الهمزه وارد كثيرا فى المخطوطه

باب المناسخات (١)

إذا مات بعض الورثة قبل قسمه التركة ، فصحح مسأله الميت الاول ،
ثم تصحح (٢) مسأله الثاني .

(١) المناسخات : جمع مناسخه مفاعله من النسخ ، وهو لفه : الإزالة أو الإبطال أو التغيير أو النقل ، فمن الإزالة يقال نسخت الشمس الظل أى أزالته ، ومن التغيير يقال : نسخت الريح آثار الديار أى غيرتها من حال الى حال ، ومن النقل يقال نسخت مافى الكتاب أى نقلت مافيه الى موضع آخر ، والنسخ شرعا فى الاحكام : رفع حكم شرعى باتيان حكم آخر .
ومعنى المناسخة فى اصطلاح الفرضيين : أن يموت شخص وقيل قسمة تركته يموت من ورثته واحد فأكثر . ينظر - الروض المربع للبهوتى ٣٥/٣ العذب الفاضل ١٨٦/٨ التحقيقات المرضيه للفوزان ١٧٧

وللمناسخه ثلاث حالات :

الحالة الاولى : أن يكون ورثة الميت الثاني هم ورثة الميت الاول ويرثونه كما يرثون الاول سواء بسواء ، كاخوة أشقاء أو لآب ذكورا أو اناث ماتوا واحدا بعد واحد حتى بقى ثلاثة مثلا فإلك تقسم التركة على من بقى من الورثة ولاداعى للالتفات للأول . ينظر - التحقيقات المرضيه للفوزان ١٨٠ عدة الباحث لعبدالعزیز ناصر الرشيد ٧٥ .

الحالة الثانية من المناسخات : أن يكون ورثة كل ميت لا يرثون غيره ، ولطريقة هذه الحاله وحسابها شروط هى :-

- ١ - أن يكون الاموات فيها أكثر من اثنين .
- ٢ - أن يكون من مات بعد الاول كلهم من ورثته .
- ٣ - أن لا يرث بعض الاموات الذين ماتوا بعد الاول من بعض .

طريقة العمل: تقسم تركه الميت الاول على ورثته ، ثم تجعل لكل ميت بعد الميت الاول مسأله ، ثم تنظر بين مسائل الآخرين بالنسب الرابع ، فما حصل صار جزء السهم للمسأله الاولى يضرب فى أصل مسألة الميت الاول ، فما بلغ فهو الجامعه للمسائل كلها ، فإذا أردت القسمة عليهم فمن له شئ فى الاولى أخذه مضروبا فيما هو جزء السهم فما حصل فهو لورثته منقسما عليهم . ينظر - عدة الباحث ٧٦ والتحقيقات المرضيه للفوزان ١٨٠

الحالة الثالثة من المناسخات : أن يكون ورثة الثاني هم ورثة الاول ، ولكن اختلف ارثهم أو دخل عليهم غيرهم ، أو كان الميت من ورثة الثاني .

فتجعل للميت الاول مسأله وتصححها ان احتاجت الى تصحيح ثم اجعل للميت الثاني مسألة أخرى ثم تصححها ان احتاجت كذلك ، ثم تأخذ سهام الميت الثاني من المسأله الاولى وتقسمها على مسألته فلا يخلو من ثلاث حالات :-

- ١ - إما أن تنقسم سهامه من المسأله الاولى على مسألته .
- ٢ - واما أن توافق .
- ٣ - واما أن تباين

(٢) فى ، ب : صحح

وأنظر الى السهام التي ورثها الميت الثاني ، فإن إنقسمت على مسألكه فقد صحت المسألتان مما صحت منه الأولى ، وإن كان في ورثه الأول من يرث من الثاني جمعت سهامه منهما .

وإن لم تنقسم سهامه على مسألكه ، ولم توافقها ضربت المسأله الثانيه فى الأولى ، وإن وافقتها ضربت وفق الثانيه فى الأولى ، فما بلغ فمناه تصح المسألتان .

فإذا أردت القسمة فمن له شىء من الأولى أخذه (١) مضروباً فى الثانيه أو فى وفقها ، ومن له شىء من الثانيه أخذه (٢) مضروباً فى السهام التى مات عنها الثاني أو فى وفقها .

فإن مات ثالث فتصح الأوليين على ما ذكرنا ، وأنظر ما صار للثالث منهما أو من أحدهما ، فإن إنقسم على فريضته لم يحتج الى عمل كما قدمنا .

وإن لم تنقسم ضربت فريضته أو وفقها فى ما صحت منه الأوليان (٣) ، فما بلغ فمناه تصح الثالث ، فمن له شىء فى الأوليين (٤) أخذه (٥) مضروباً فى الثالثه أو فى وفقها ، ومن له شىء من الثالثه أخذه (٦) مضروباً فى السهام التى مات عنها الثالث أو فى وفقها ، وكذلك تصنع فى الرابع والخامس وما بعده .

(١) زياده من ، ب

(٢) زياده من ، ب

(٣) فى ، ب : الأولتان

(٤) فى ، ب : الأولتين

(٥) زياده من ، ب

(٦) زياده من ، ب

مسائل من هذا الباب :-

أم وعم ، مات وترك أختا وابن أخ ، أو ترك بنتا وابن عم ، أو ترك بنت ابن وعمها ، تصح المسألتان من ثلاثة . إمرأه وأخ لأب ، مات الأخ وترك إبنتين وابن ابن ، أو أما وعمها من أربعة (١) .
 [بنت وبنت ابن وأخ ، ماتت البنت وتركته إبنتين والأخ وهو عمها ، إذا كان الميت رجلا من ستة (٢)]
 [زوج وجده أم أب وإبنتا ابن من غيره ، ماتت إحداهما (٣) وتركته (٤) زوجا وابنا (٥)] .

(١) أي تصح المسألتان من أربعة

(٢)

	١			١		
	٦	٣		٦		
			ت	٣	بنت	٢/١
١				١	بنت ابن	٦/١
٣	١	عم	ب	٢	أخ ش	ب
١	١	بنت	٣/٢			
١	١	بنت				
بقيت سهام الميت الثاني ومسألة تماثل						

(٣) في ، أ : إحداهما

(٤) في ، أ : وخلفت

(٥)

	١			١		
١٣	٤			١٣<- ١٢		
٣				٣	زوج	٤/١
٢				٢	جده	٦/١
		ت		٤	بنت ابن غ	٣/٢
٤				٤	بنت ابن غ	
١	١	زوج	٤/١			
٣	٣	ابن	ب			

[أو زوجا وبنتا وأختها ، من ثلاثة عشر ويحصل للأخت
خمسه] (١) .

إمرأه وأم وابن ، ماتت الأم وتركت زوجا وبنتا وابن الابن ، من أربعة
وعشرين . إمرأه وأم وعم ، مات العم وترك [إبنتين وبنات ابن] (٢) من إثني
عشر .

إمرأه وابن من غيرها ، مات وترك ثلاث بنين وبنتا . إمرأه وجده وعم ،
مات وترك ابنين وثلاث بنات . إمرأه وجده لأب وعم ، مات العم وترك أمه
وهي الجده وأخوين من أمه وأختين من أبيه .

إمرأه وثلاث أخوات مفترقات وعم ، ماتت الأخت من الأبوين وخلفت من
خلفت ، هي من ثلاثة عشر ، ويحصل للأخت من الأم ثلاث ، وللأخت من الأب
خمسه ، وللعمة سهمان .

إمرأه وأم وبنات وابن عم ، ماتت البنت وخلفت إبنتين ومن خلفت ، وهم
أمها وجدتها وابن عم الأب ، فتسقط الجده ومسألتها من سته ، وقد ماتت
عن إثني عشر ، فهي مقسمة على مسألتها ، لابنتها ثمانية ، ولأمها سهمان ،
فيصير لها خمسها ولابن العم سهمان ، فيصير له سبعة أسهم ، وكذلك إن
خلفت زوجا وابنا والأم ، فتصح من إثني عشر .
إمرأه وأبوان وبنات وبنات ابن ، ماتت البنت وتركت زوجا وأما وجدا
وابن ابن .

	١			١		
١٣	٤			١٢-١٣		
٣				٣	زوج	٤/١
٢				٢	جده	٦/١
		ت		٤	بنت غ	٣/٢
٥	١	أخت	ب	٤	بنت غ	
١	١	زوج		٤/١		
٢	٢	بنت		٢/١		

إمراه وابنتين (١) وعم ، ماتت إحداهما (٢) وخلفت زوجها ومن خلفت ،
 وهى الأم والأخت فمسألتها من ثمانيه ، وكذلك سهامها ، فيصير للمراه
 خمسة أسهم ، وللبنات أحد عشر سهما ، ولزوجها ثلاثة ، وللم خمسة
 أسهم .

[أربع نسوه وأم وثلاث أخوات مفترقات وأخ لام ، تصح من ثمانيه
 وستين ، ماتت الأخت من الأبوين ولها أربعة وعشرون ، وخلفت أما وأخا
 وأختا من أم وأختا من أب ، فمسألتها من ستة ، وتركتها تنقسم عليها ،
 لامها أربعة ، فيصير لها اثنا عشر ، ولولد الأم ثمانيه ، فيصير لهما أربعة
 وعشرون ، وللأخت من الأب اثنا عشر ، فيصير لها عشرون ، وللنسوه اثنا
 عشر من الأولى حسب (٣)]

(١) فى ، أ ، ب : وإبتنين - والصحيح - وإبتنان - لانه مثنى مرفوع بالالف

(٢) فى ، أ : إحديهما

(٣)

		٤			١			
للفرد	٦٨	٦			٦٨	٤×١٧<-١٢		
٣	١٢				١٢	٣	٤ نسوه	٤/١
	١٢	١	أم	٦/١	٨	٢	أم	٦/١
			ت		٢٤	٦	أخت ش	٢/١
	٢٠	٣	أخت لأب	٢/١	٨	٢	أخت أب	٦/١
	١٢	١	أخت لأم	٣/١	٨	٢	أخت لأم	٣/١
	١٢	١	أخ لأم		٨	٢	أخ لأم	

[إمراة وأبوان وبنت وخمس بنات ابن ، تصح من مائه وخمسه
 وثلاثين ، ماتت الأم وخلفت زوجها وبنت ابنها وابني ابن آخر لها(١)
 وخمس بنات ابن ابنها يسقطن ، فتصح مسألتها من عشرين ، وقد ماتت عن
 مثل ذلك من السهام ، فيصير للأب خمسة وعشرون ، وللبنات ثلاثة وستون ،
 ولابني الابن إثنا عشر(٢) . زوج وعشرة إخوه وعشر أخوات ، مات الزوج
 وخلف زوجتين وست أخوات مفترقات ، تصح من ستين .

(١) زياده من ، ب

(٢)

	١		١			
١٣٥	٢٠		١٣٥	٥ × ٢٧ < ٢٤		
١٥			١٥	٣	زوجه	٨/١
٢٥	٥	زوج	٢٠	٤	أب	٦/١
		ت	٢٠	٤	أم	٦/١
٦٣	٣	بنت ابن	٦٠	١٢	بنت	٢/١
٤			٤		بنت ابن	
٤			٤		بنت ابن	
٤			٤	٤	بنت ابن	٦/١
٤			٤		بنت ابن	
٤			٤		بنت ابن	
٦	٦	ابن ابن				
٦	٦	ابن ابن				

فصل فيما لا ينقسم ولا يوافق :-

إمراه و بنت وأخ ، ماتت البنت وخلفت من خلفت ، الأولى من ثمانية ، وماتت البنت وقد خلفت أما وعمها ، فمسألتها من ثلاثة ، وقد ماتت عن أربعة لانتقسم على مسألتها ولاتوافقها ، فتضرب ثلاثة في ثمانية تكن (١) أربعة وعشرين .

ومنه تصح المسألتان ، للمرأة من الأولى سهم في ثلاثة ، ومن الثانيه سهم في أربعة فذلك سبعة ، وللأخ من الأولى ثلاثة في ثلاثة ، ومن الثانيه سهمان في أربعة فذلك سبعة عشر . إمراه وأخ ، مات الأخ وخلف إمراه وابنا ، من إثنين وثلاثين .

إمراه وأم وثلاث أخوات مفترقات ، ماتت الأم وخلفت عمها ومن خلفت وهما إبناتها ، تصح من خمسه وأربعين .

زوجه وثلاث أخوات مفترقات ، ماتت الأخت من الأبوين وخلفت زوجها ، ومن خلفت وهما أخت من أم وأخت من أب ، فتصح من واحد وتسعين . إمراه و بنت وأخ ، ماتت البنت وخلفت زوجها وإبنتين وأما هي الزوجه في الأولى ، فتصح من مائه وأربعة .

[إمراه وأم وأخوان لأم وأخت لأب وأم وأختان لأب ، ماتت الأخت للأب والأم (٢) وخلفت من خلفت ، وهم أم وأخوان لأم وأختان لأب ، الأولى من سبعة عشر ، والثانيه من سبعة ، [فتضربها في الأولى تكن مائه وتسعه عشر ، من له شيء من الأولى مضروب في سبعة (٣) ، ومن له شيء من الثانيه مضروب في ستة (٤)]

(١) زياده من ، ب

(٢) وردت المسأله السابقه في ، ب - دون ذكر الأب والأم

(٣) ما بين المعكوفتين لم ترد في ، ب

(٤)

		٦		٧	
للفرد	١١٩	٧ < ٦		١٢ < ١٧	
	٢٧	١	أم	٣	إمراه ٤/١
	١٤			٢	أم ٦/١
٢٠	٤٠	٢	أخوان لأم	٤	أخوان لأم ٣/١
			ت	٦	أخت ش ٢/١
١٩	٣٨	٤	أختان لأب	٢	أختان لأب ٦/١

[إمرأه وأم وأخت لأب وأم ، ماتت الأخت] (١) وتركت زوجا وإبنتين
والأم ، فتضرب ثلاثة عشر في ثلاثة عشر ، تكن مائه وتسعه وستين] (٢) .
إمرأه وأم وثلاث أخوات مفترقات ، ماتت الأم وخلفت زوجا وأبا ،
ومن خلفت وهما إبتنان ، الأولى من خمسة عشر ، والثانية ثلاثة عشر ،
فأضرب إحداهما في الأخرى ، تكن مائه وخمسه وتسعين .
إمرأه وأم وثلاث أخوات مفترقات وأخ لأم ، مات وخلف إمرأه ، ومن
خلف وهى أم وأخت لأب وأم وأخت لأم ، تصح من مائتين وواحد وعشرين .

(١) ما بين المكوفتين ورد في ، ب : أم وزوجه وأختين لأب وأم ماتت إحداهما

(٢)

		٦		١٣		
للفرد	١٦٩	١٢ - ١٣		١٣ - ١٢		
	٣٩			٣	إمرأه	٤/١
	٦٤	٢	أم	٤	أم	٣/١
			ت	٦	أخت ش	٢/١
	١٨	٣	زوج	٤/١		
٢٤	٤٨	٨	إبتنان	٣/٢		

فصل فيما يوافق :-

[إمرأه وأم وثلاث أخوات مفترقات وأخ من أم ، ماتت الأم وخلفت أبوين ، ومن خلفت وهما ابن وإبنتان ، فمسألتها من سته وقد ماتت عن سهمين توافقها بالانصاف ، فاضرب نصف مسألتها في الأولى تكن واحدا وخمسين ، من له شيء من الأولى مضروب في ثلاثة ، ومن له شيء من الثانيه مضروب في سهم ، ويصير للأخ من الأم ثمانيه وللأخت سبعة ، وإنما فضلها لأنه ورث من أمه سهمين وورثت هي سهما (١) .

فإن لم تمت الأم ولكن ماتت الأخت من الأب والأم وخلفت زوجها ، ومن خلفت وهم الأم والأخت من الأب والأخ والأخت من الأم ، فمسألتها من تسعه وقد ماتت عن سته توافقها بالأثلاث ، فاضرب ثلث الثانيه في الأولى تكن واحدا وخمسين أيضا ، من له شيء من الأولى مضروب في ثلاثة ، ومن له شيء في الثانيه مضروب في إثنين (٢) .

	١		٣	
٥١	٦		١٢ < ١٧	
٩			٣	زوجه ٤/١
		ت	٢	أم ٦/١
١٩	١	بنت	٦	أخت ش ٢/١
٦			٢	أخت لأب ٦/١
٧	١	بنت	٢	أخت لأم ٣/١
٨	٢	ابن	٢	أخ لأم
١	١	أب	٦/١	
١	١	أم	٦/١	

(١)

[إمرأه وأخ ، مات الأخ وخلف إمرأه وابنتين وعمما من إثنين وثلاثين] (١) . إمرأه وابنتان وعم ، مات العم وخلف زوجه وأخوين وأختا ، فمسألته تصح من عشرين وقد مات عن خمسة يتفقان بالأخماس ، فاضرب أربعة في أربعة وعشرين تكن ستة وتسعين .

إمرأه وأخت من أب وأم وأخوان من أم ، ماتت الأخت وخلفت زوجا وابنتين وعمما ، الأولى من ثلاثة عشر ، والثانية من إثني عشر ، وماتت عن ستة توافقها بالأسداس ، فاضرب إثنين في ثلاثة عشر ، تكن ستة وعشرين . إمرأه وجده أم أب وعم ، مات العم وخلف أما وهى الجده وأختين لام وأختا لأب وأم وثلاث أخوات لأب ، تصح فريضته من واحد وعشرين ، وقد مات عن سبعة توافقها بالأسباع ، فترجع الى ثلاثة ، فاضربها في الأولى تكن ستة وثلاثين .

إمرأه وجده وابنتان وابن ابن ، ماتت احدهما ، وخلفت زوجا وبناتا ، ومن خلفت وهم الأم والأخت ، فمسألتها من إثني عشر وقد (٢) ماتت عن ثمانية توافقها بالأرباع ، فتضرب ثلاثة في أربعة وعشرين تكن إثنين وسبعين .

إمرأه وأبوان وابنتان ، ماتت احدهما (٣) وخلفت زوجا وأربعة بنين ، ومن خلفت وهم الأم والجده والجد ، والجده تسقط بالأم ، فمسألتها تصح من ثمانية وأربعين ، وتركتها ثمانية توافقها بالأثمان ، فتضرب ستة في سبعة وعشرين تكن مائه وإثنين وستين ، من له شيء من الأولى مضروب في ستة ، ومن له شيء من الثانية مضروب في سهم .

(١)

	١		٨	
٢٢	٢٤		٤	
٨			١	زوجه ٤/١
		ت	٣	ب أخ
٣	٣	زوجه	٨/١	
٨	٨	بنت	٣/٢	
٨	٨	بنت		
٥	٥	عم	ب	

(٢) لم ترد في ، ب

(٣) في ، أ : إحداهما

لزوجته وأم وابنتان وخمسة إخوة لأب وأم ، ماتت إحدى الأبنيتين وخلفت من خلفت وهم أختها وأمها وخمسة أعمام وجد(١) ، فالجده تسقط بالأب ، الأولى من مائه وعشرين ، والثانية من ثلاثين ، وقد ماتت عن أربعين فهما يتفقدان بالأعشار ، فاضرب عشر الثانية : ثلاثة في الأولى ، تكن ثلاثمائه وستين ، للزوجه في الأولى خمسة عشر في وفق الثانية ، تكن خمسه وأربعين ، ولها من الثانية عشره ، في وفق ماماتت عنه البنت وهو أربعة تكن أربعين ، فصار لها خمسه وثمانون ، للبنت من الأولى أربعون في ثلاثة تكن(٢) مائه وعشرين(٣) ، ومن الثانية خمسه عشر في أربعة تكن ستين ، فصار لها مائه وثمانون ، ولكل أخ من الأولى سهم في ثلاثة ، ومن الثانية سهم في أربعة ، فصار لكل واحد(٤) سبعة ، وللأم في الأولى عشرون في ثلاثة بستين(٥)(٦)

(١) زياده من ، ب

(٢) زياده من ، ب

(٣) في ، ب : وعشرون

(٤) مابين المعكوفتين ورد في ، أ : لها

(٥) في ، أ : بستون

(٦)

		٤		٣			
الفرد	٣٦٠	٣٠	٦ × ٥	١٢٠	٢٤ × ٥		
	٨٥	١٠	٢	أم	١٥	٣	زوجه ٨/١
	٦٠			جده	٢٠	٤	أم ٦/١
	١٨٠	١٥	٣	أخت ش	٤٠	٨	بنت ٣/٢
				ت	٤٠	٨	بنت
ب	٧	٣٥	٥	٥ أعمام	٥	١	٥ إخوة ش

فصل آخر اذا مات ثالث :-

- [زوج وابن وابنتان ، تصح من ستة عشر ، ماتت إحداهما (١) وخلفت زوجا وابنا منه .
- فمسألتها من أربعة ، وماتت عن ثلاثة لاتصح ، فاضرب أربعة في ستة عشر ، تكن أربعة وستين ، ثم (٢) مات ابن البنت وخلف أباه وإبنتين .
- فمسألتها من ثلاثة ، وقد مات عن تسعة تنقسم ، فلأبيه ثلاثة صار له ستة ، ولإبنتيه ستة .
- وللزوجة من الأولى أربعة في أربعة ستة عشر ، وللابن ستة في أربعة أربعة وعشرون ، وللبنات اثنا عشر (٣) .

(١) في ، أ : إحداهما

(٢) زياده من ، ب

(٣)

	٣				٣		٤			
٦٤	٣			٦٤	٤		١٦	٤ × ٤		
١٦			١٦				٤	١	زوج	٤/١
٢٤			٢٤				٦		ابن	
١٢			١٢			ت	٣	٣	بنت	ب
							٣		بنت	
٦	١	أب	٣	١	زوج	٤/١				
		ت	٩	٣	ابن	ب				
٣	١	بنت	٣/٢							
٣	١	بنت								

[إمرأه وإبنتان وأخ، ماتت إحدى البنيتين وخلفت أمها وأختها وعمها، ثم ماتت الأخرى وخلفت زوجها وبناتها، ومن خلفت وهم الأم والعم .
الأولى من أربعة وعشرين، والثانية من ستة، وتركتها ثمانية توافقها بالإنصاف، فتضرب ثلاثة في أربعة وعشرين، تكن إثنين وسبعين .
للزوجة من الأولى ثلاثة في ثلاثة تسعة، ومن الثانية سهمان في أربعة ثمانية، فصار لها سبعة عشر .
وللأخ خمسة في ثلاثة خمسة عشر، وله من الثانية سهم في أربعة، فيصير له تسعة عشر .
ولللأخت من الأولى ثمانية في ثلاثة أربعة وعشرون، ومن الثانية (١) ثلاثة في أربعة إثنا عشر، فيصير لها (٢) ستة وثلاثون، ماتت عنها وخلفت زوجها وبناتها، ومن خلفت وهم الأم والعم .
فمسألتها من إثنين عشر وتركتها تنقسم عليها، لزوجها منها تسعة، ولبناتها ثمانية عشر، ولأمها ستة، وللعم ثلاثة فصار للعم اثنان وعشرون، وللأم ثلاثة وعشرون (٣) .

(١) في ١ : الثمانية

(٢) في ١ : له

(٣)

	٣		١	٤		٣	
٧٢	١٢		٧٢	٦		٢٤	
٢٣	٢	أم	١٧	٢	أم	٣	إمرأه
		ت	٣٦	٣	أخت	٨	بنت
					ت	٨	بنت
٢٢	١	عم	١٩	١	عم	٥	أخ
٩	٣	زوج					
١٨	٦	بنت					

ومما يوافق في هذا الفصل :

لزوج وأبوان وإبنتان منه ، مات الزوج وخلف إمراه وأبوين وإبنتين ، ثم ماتت إحداهما (١) وخلفت زوجها وإبنها ، وجدها أبا أبيها ، وجدتها أم أبيها ، وأم أمها .

فالأولى من خمسة عشر ، والثانية من سبعة وعشرين ، وقد مات عن ثلاثة توافقها بالأثلاث ، فترجع الى تسعه ، فتضربها في خمسة عشر تكن (٢) مائه وخمسة وثلاثين .

للأبوين من الأولى أربعة في تسعه : ستة وثلاثون (٣) ، وللأبوين من الثانية ثمانية في [وفق مامات عنه وهو سهم ، لزوجته ثلاثة في سهم ، وللإبنتين من الأولى ثمانية في (٤) تسعه : إثتان وسبعون .

ومن الثانية ستة عشر في سهم ، فيصير لهما ثمانية وثمانون ، للواحدة أربعة وأربعون ماتت عنها ، ومسألتها من إثني عشر توافقها بالأرباع ، فترجع الى ثلاثة ، فتضربها فيما صحت منه الأوليان تكون أربعمائه وخمسة ومنه تصح الثلاث .

للبنات الباقيه أربعة وأربعون في وفق الثالثة ، وهي (٥) ثلاثة ، تكن مائه وإثنين وثلاثين ، وللأم من الأولى ثمانية عشر في ثلاثة أربعة وخمسون ، ولها من الثالثة بأنها جده أم الأم سهم ، في وفق ماماتت عنه البنت وهو أحد عشر ، فصار لها خمسة وستون .

ولللأم من الثانية أربعة في ثلاثة إثنا عشر ، ولها من الثالثة بأنها جده أم الأب أحد عشر ، يصير لها ثلاثة وعشرون .

ولللأب من الأولى خاصه ثمانية عشر في ثلاثة أربعة وخمسون ، وللأب من الثانية أربعة في ثلاثة إثني عشر ، ومن الثالثة بأنه جد سهمان في أحد عشر : إثتان وعشرون ، فصار له أربعة وثلاثون .

(١) في ، أ : إحداهما

(٢) في ، أ : تكون

(٣) في ، أ : وثلاثين

(٤) مابين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٥) لم ترد في ، ب

ولامرأة الثانية ثلاثة في ثلاثة : تسعه ولزوج الثالثه ثلاثة في أحد عشر : ثلاثة وثلاثون ، ولابن الثالثه خمسسه في أحد عشر : خمسسه وخمسون(١)

إمرأه وأبوان وإبنتان منها ، ماتت المرأه وخلفت زوجها وإبنتيها وعمما ثم ماتت أم الأولى وخلفت زوجها أبا الميت وإبنتى إبنها وخمسسه بنى أعمام .

الأولى من سبعة وعشرين ، والثانيه من إثني عشر توافق بالاثلاث ، فترجع الى أربعة ، فتضربها في الأولى تكن مائه وثمانيه .
ومسألة الثالثه من ستين ، وقد ماتت عن ستة عشر ، توافقها بالأرباع ، فترجع الى خمسسه عشر ، فتضربها في الأوليين تكن(٢) ألفا وستمائيه وعشرين ومنها تصح .

للأب من الأولى أربعة في وفق الثانيه ، ثم في وفق الثالثه ، تكون مائتين وأربعين ، ومن الثالثه خمسسه عشر في وفق ماماتت عنه ، وهو(٣) أربعة ، تكن ستين ، فصار له ثلاثمائيه .

	١١		٣	١		٩	
٤٠٥	١٢		١٣٥	٢٧<-٢٤		١٥<-١٢	
					ت	٣	٤/١ زوج
٥٤			١٨			٢	٦/١ أب
٦٥	١	جده	١٨			٢	٦/١ أم
		ت	٤٤	٨	بنت	٤	٣/٢ بنت
١٣٢			٤٤	٨	بنت	٤	بنت
٩			٣	٣	زوجه	٨/١	
٣٤	٢	جد	٤	٤	أب	٦/١	
٢٣	١	جده	٤	٤	أم	٦/١	
٣٣	٣	زوج					
٥٥	٥	ابن					

(٢) في ١ ، تكون

(٣) زياده من ، ب

وللبنتين من الأولى ستة عشر في أربعة ، ثم في خمسة عشر تكن
تسعمائيه وستين ، [ولهما من الثانيه ثمانيه ، في وفق ماماتت عنه سهم ، ثم
خمسه عشر ، تكون مائه وعشرين] (١) ، ولهما من الثالثه أربعون ، في وفق
ماماتت عنه أربعة ، تكن مائه وستين ، فاجتمع لهما ألف ومائتان وأربعون .
وللزوج في الثانيه ثلاثه في سهم ، ثم في خمسه عشر ، تكن خمسه
وأربعين ، وللعلم في الثانيه سهم في سهم ، ثم في خمسه عشر ، وللخمسه
الأعمام خمسه في أربعة ، تكن عشرين .
وقد شرحنا هاتين المسألتين ليقاس عليهما ماختصره فيما بعد .

ومما لا يوافق :

إمرأه وبنت وثلاثة إخوه ، مات أخ وترك إمرأه وبنتا وأخوين ، ثم مات أخ آخر وترك زوجة وأخاه ، تصح الثلاثة من خمسمائه وإثنى عشر ، للمرأه الأولى أربعة وستون ، وللثانيه ثمانيه ، وللثالثه تسعة عشر ، وللبنت مائتان وستة وخمسون ، وللأخ مائه وثلاثة وثلاثون ، ولبنت الاخ إثنان وثلاثون (١)

زوجه وأم وست أخوات مفترقات ، ماتت الأخت من الأم وخلفت زوجها ومن خلفت ، ثم ماتت الأخت من الأبوين وخلفت زوجها ومن خلفت ، تصح من ألف وثلاثمائه وسبعه وسبعين ، للزوجه مائتان وثلاثة وأربعون من الأولى خاصه ، وللأم من الثلاث مائتان وثمانية عشر ، وللأخت من الأم من الثلاث مائتان وأربعة وخمسون ، وللأخت من الأبوين من الثلاث أربعمائه وستة وخمسون ، ولزوج الأخت من الأم أربعة وخمسون ، ولزوج الأخت من الأبوين مائه وأربعة عشر ، وللأختين من الأب ثمانيه وثلاثون .

زوجه وأبوان وأربع بنات ابن (٢) ، ماتت الزوجه وخلفت زوجها وأربع بناتها منه ، وابنا وبنتا لها من غيره ، ثم مات الأب وخلف أربع بنات إبنه وإبنى ابن وبنت ابن آخرين ، الأولى من سبعة وعشرين ، والثانيه من ثمانيه وعشرين ، والثالثه من تسعه ، والجميع لا ينقسم ولا يوافق ، وتصح من ستة آلاف وثمانمائه وأربعة والقسم (٣) على ماتقدم .

(١)

	١٩		٤	١		١٦	
٥١٢	٤		١٢٨	١٦		٨	
٦٤			١٦			١	إمرأه
٢٥٦			٦٤			٤	بنت
					ت	١	أخ
		ت	١٩	٣	أخ	١	أخ
١٢٢	٣	أخ	١٩	٣	أخ	١	أخ
٨			٢	٢	إمرأه		
٣٢			٨	٨	بنت		
١٩	١	زوجه					

(٢) لم ترد في ، ب

(٣) في ، ب : والقسمه

[إمرأه وأم وثلاثة إخوه مفترقين معهم أخواتهم ، ماتت الأم وخلفت زوجها ومن خلفت ، ثم مات الأخ من الأب والأم وخلف من خلف ، ثم ماتت الأخت من الأم وخلفت من خلفت وزوجا ، تصح من أربعائه وإثنين وثلاثين .
 [زوج وأم وست أخوات متفرقات ، ماتت الأم وتركت [أما وعماء (١) ومن خلفت ، ثم ماتت أخت من أب وأم وتركت زوجها وجده ومن خلفت ، ثم ماتت أخت من أم وخلفت زوجها وجده ومن خلفت .
 الأولى من عشره ، والثانية من ستة ، فتصح المسألتان من ستين ، والثالثة من عشرين وماتت عن ثلاثة عشر لاتوافق ، فتضرب عشرين في ستين تكن ألف ومائتين .
 والرابعة من ثمانيه ، وماتت عن مائه وستة وستين ، توافقها بالانصاف ، فتضرب أربعة في الثالثة (٢) تكن أربعة آلاف وثمانمائة ومنها تصح (٣)

(١) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : أبيها

(٢) في ، أ : ثلث

(٣)

	٨٣		٤	١٣		٢٠	١		٦	
٤٨٠٠	٨		١٢٠٠	٢٠<-٦		٦٠	٦		١٠<-٦	
١٤٤٠			٣٦٠			١٨			٣	٢/١ زوج
								ت	١	٦/١ أم
		ت	١٦٦	٢	أخت م	٧	١	بنت	١	٣/١ أخت م
٩١٣	٣	أخت ش	١٦٦	٢	أخت م	٧	١	بنت	١	أخت م
٥٢			١٣	١	أخت ب					أخت ب
٥٢			١٣	١	أخت ب					أخت ب
					ت	١٣	١	بنت	٢	٣/٢ أخت ش
١٤٣٥	١	أخت م	٣٣٨	٦	أخت ش	١٣	١	بنت	٢	أخت ش
٢٦٧	١	جده	٤٦	٢	جده	١	١	أم		
٨٠			٢٠			١	١	عم		
٣١٢			٧٨	٦	زوج					
٢٤٩	٣	زوج								

فصل في الخمسة :-

[زوج وأبوان وابنتان ، مات الزوج وترك أبوين ومن خلف وهما ابنتاه ، ثم ماتت إحداهما وتركت بنتين ومن خلفت : وهم جدها وجدتها وأختها .

ثم مات أبو الزوج وترك أما وعماً ومن خلف وهم : زوجته وبنت ابن ، ثم ماتت أم الزوج وتركت عمًا ومن خلفت وهي : بنت الابن ، الأولى من خمسة عشر .

مات الزوج عن ثلاثة وترك أبوين وابنتين ، مسألته من ستة توافق تركته بالأثلاث ، فتضرب إثنين في خمسة عشر : تكن ثلاثين .

لأبوي المرأه الأولى أربعة في إثنين تكن ثمانية ، ولأبوي الزوج من الثانيه سهمان في وفق سهامه وهو سهم تكن إثنين .
وللابنتين من الأولى ثمانية في إثنين تكن ستة عشر ، ومن الثانيه أربعة في سهم فيصير لهما عشرون .

ثم ماتت بنت عن عشرة ، ومسألتها تصح من إثني عشر وتوافق تركتها بالانصاف ، فتضرب ستة في ثلاثين تكن مائه وثمانين ، ومنها (١) تصح الثلاث .

كان لأبي الأم أربعة في وفق الثانيه ستة : تكن أربعة وعشرين ، ولأمها مثل ذلك ، ولها من الثالثه بأنها جده أم أم سهم في وفق مامات عن البنت خمسه ، يصير لها تسعه وعشرون .

ولأم الزوج من الثانيه سهم في ستة ، ولها من الثالثه بأنها جده أم أب سهم في خمسه ، فصار لها أحد عشر .

ولأبي الزوج من الثانيه سهم في ستة ، وله من الثالثه بأنه جد سهمان في خمسه ، فصار له ستة عشر .

وكان للبنت الأولى من الإثنتين عشره في ستة : تكن (٢) ستون ، وليس لها من الثالثه شيء ، ولابنتي البنت من الثالثه ثمانية في خمسه : أربعون (٣) .

(١) في ، ب : منه

(٢) زياده من ، ب

(٣) في ، ب : بأربعين

ثم مات أبو الزوج وله ستة عشر(١) ومسالته من أربعة وعشرين توافق تركته بالأثمان ، فترجع(٢) الى ثلاثة ، فاضربها في الثلاثة : تكن خمسمائه وأربعين .

كان [قد صار(٣) لأبى الأم في الثالثة أربعة وعشرون فتضربها في ثلاثة : تكن(٤) إثنين وسبعين ، ولأمها تسعة وعشرون في ثلاثة : تكن سبعة وثمانين .

وكان لأم الزوج أحد عشر في ثلاثة : تكن ثلاثة وثلاثين ، ولها من الرابعه بالزوجيه ثلاثة في إثنين وفق مامات عنه أبو الزوج : تكون ستة ، فصار لها تسعة وثلاثون .

ولابنتى البنت من الثالثه أربعون في ثلاثة : تكن(٥) مائه وعشرين ، وللبنت ماصار لها من الثانيه(٦) وهو ستون في ثلاثة : تكن مائه وثمانين ، ولها من الثالثه إثنا عشر في إثنين أربعة وعشرون ، فصار لها مائتان وأربعة .

ولأم أبى الزوج من الرابعه خاصه أربعة في إثنين : بثمانيه ، ولعمه خمسه في إثنين عشره ، ثم ماتت أم الزوج عن تسعه وثلاثين . ومسالته من إثنين لاتنقسم ، فاضرب إثنين في [خمسمائه وأربعين(٧) : تكن ألفا وثمانين ومنه تصح الخمس .

كل من له شيء من الأربعة مضروب في إثنين ، يصير لأبى الأم مائه وأربعة وأربعون ، ولأمها مائه وأربعة وسبعون ، ولابنتى البنت مائتان وأربعون .

وللبنت من الأول مائتان وأربعة في إثنين ، ولها من الخامسه سهم في تسعه وثلاثين ، فيصير لها أربعمائيه وسبعه وأربعون .

(١) زياده من . ب

(٢) زياده من . ب

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد في . ب

(٤) زياده من . ب

(٥) زياده من . ب

(٦) في . أ : الثالثه

(٧) ما بين المعكوفتين ورد في . أ : الأربع

إمراه وجدتان وأختان لأم ، وأخت لأب وأم ، وأختان لأب ، [ماتت إحدى الأختين من الأم وخلفت زوجها ومن خلفت : وهم أخت لأم وأخت لأب وأم وجده ، ثم لا (١) ماتت إحدى الأختين من الأب وخلفت زوجها ومن خلفت : وهن أخت لأب وأم وجده وأخت لأب .

ثم ماتت الجده أم الأب وخلفت زوجها وأما وبنتا ومن خلفت وهما : بنتا ابن ، ثم ماتت الأخت من الأب والأم وخلفت زوجها ومن خلفت : وهن جدته وأخت لأم وأخت لأب ، تصح من ألف وسبعمائه وثمانيه وستين لأن المسأله الأخيره منقسمه .

زوج وأم وثلاثة بنين وبنت : من إثني عشر ، مات الزوج وخلف زوجه وأولاده : من ثمانية ، ويصحان من ستة وتسعين ، ثم مات ابن وخلف جده وأخويه (١) وأخته ، فمسألته من ستة ، وتركته إثنان وعشرون توافقها ، فترجع (٢) الى ثلاثة فتصح من مائتين وثمانية وثمانين .

ثم (٣) ماتت وخلفت زوجها ومن خلفت ، وهم الجده والأخوان فمسألتها من ستة ، وتركته أربعة وأربعين توافق بالأنصاف ، فتصح من ثمانمائة وأربعة وستين .

ثم (٤) ماتت الجده عن مائه وتسعه وتسعين ، وخلفت زوجها وابنا وبناتا ، وتركته لاتنقسم عليهم ولاتوافق ، فتضربها في الأوائل ، تكون ثلاثة آلاف وأربعمائة وستة وخمسين .

ثم مات ابن وخلف زوجه وإبنتين والأخ ، فمسألته من أربعة وعشرين ، وتركته ألف ومائة وأربعة وأربعين ، توافقهن بالأثمان ، فترجع (٥) الى ثلاثة ، فتضربها في الثلاثة (٦) الأوائل تكن عشرة آلاف وثلاثمائة وثمانية وستين فاقسمها كما تقدم .

(١) في ، أ : إخوته

(٢) زيادة من ، ب

(٣) زيادة من ، ب

(٤) زيادة من ، ب

(٥) زيادة من ، ب

(٦) زيادة من ، ب

حساب ذلك :-

الأولى من ثمانية وثمانين ، فلما مات زيد وترك زوجه وأولاده ، ثم ماتت زوجته علمنا أن تركة زيد كلها ، قد صارت بين ابنه وابنته ، وقد مات عن أربعة عشر لاتصح عليهما ، فتضرب ثلاثة في الأولى : تكن مائتين وأربعة وستين .

ثم مات جعفر فمسأله تصح من أربعة وعشرين ، وتركته إثنان وأربعون توافقها بالأسداس ، فتضرب أربعة في الأوائل ، تصير ألفا وستة وخمسين ، ثم مات بكر عن مائه وثمانية وستين فهي مقسومه بين ابنه وابنته ، ثم مات خالد عن مائه وثمانية وستين : وفريضته تصح من مائه وأربعة وأربعين يتوافقان بأجزاء أربعة وعشرين ، فتضرب ستة في الأوائل تكون مازكرنا .

فلكل بنت بواريثها خمسمائه وثمانية عشر ، وللزوجه بمواريثها ألف ومائه وثمانية وعشرون ، ولابن زيد ستمائه وإثنان وسبعون ، ولأخته نصف ذلك ثلاثمائة وستة وثلاثون .

ولزوجه جعفر مائه وستة وعشرون ، ولابنه سبعمائه وأربعة عشر ، ولابن بكر ستمائه وإثنان وسبعون ، ولأخته نصف ذلك ، ولكل واحد من زوجتي خالد ثلاثة وستون ، ولكل واحد من ابنتيه ثلاثمائة وستة وثلاثون .

فتقسم ماصحته منه المسائل على حبات الدرهم ، يخرج سهام الحبة مائه وإثنان وثلاثون ، لكل بنت من الثلاث الأولى ثلاث حبات ومائه وإثنان وعشرون جزءا من مائه وإثنين وثلاثين جزءا (١) من حبه ، وللزوجه ثمان حبات وإثنان وسبعون جزءا .

ولابن جعفر خمس حبات وأربعة وخمسون جزءا ، ولزوجة جعفر مائه وستة وعشرون جزءا ، ولابن بكر خمس حبات وإثنا عشر جزءا ، ولبنته حبتان وإثنان وسبعون جزءا ، ولابن زيد ولابنته مثل ذلك .

ولكل واحد من زوجتي خالد ثلاثة وستون جزءا ، ولكل واحد من ابنتيه حبتان وإثنان وسبعون جزءا ، ولابن زيد خمس حبات وإثني عشر جزءا ، ولابنته حبتان وإثنان وسبعون جزءا (٢) فإذا جمعت ذلك كان ثمانى وأربعين حبه ، فقد صح الحساب .

(١) كلمة - جزء - وردت بدون الهمزة في النسختين ولقد أثبتناها بالهمزة وعليه باقى الكلمات التالية

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب : وهى تفسير لقوله السابق - ولابن زيد ، ولابنته مثل ذلك

وقد إستقصينا فروع هذا الباب لأن عليه مدار الفرائض ، وأكثر مايستفتى فيه من أبوابها ، وبه يتميز الفرضى عن الفقيه ويحتاج فيه الى دربه قويه ورياضه كثيره فى الحساب .

ومتى كثر الاموات عملته على هذا القياس ، وقد رأيت من المواريث الواقعه التى سئلت عنها ماهو أكثر من هذا وأصعب حسابا .

وأثبت ها هنا مسأله سئلت عنها وقت عملى هذا الكتاب لتبعث المتعلمين على التبحر فى مسائل هذا الباب ولاتقول أن مثل هذا لا يكون ولاأسأل عنه والله المعين .

والمسأله رجل مات وخلف زوجه وثلاثة بنين وثلاث بنات منها وابنين وابنتين من غيرها ، مات من الثلاث بنت ، ثم ابن وخلفا أمهما وأخويهما وأختيهما ، ثم ماتت الأم وخلفت زوجا وإبنا منه وإبنيه وإبنتها من الاول وأماها ، ثم مات منهم بنت الأخرى وخلفت أخويها وأختها من أبيها وأماها وأخاها من أمها وجدتها ، تصح من ستة عشر ألف ألف وخمسائه ألف وثمانيه وثمانين ألف وثمانمائه سهم .

لكل واحد من إبنيه الذين من زوجته المتوفاه ثلاث(١) ألف ألف وخمسائه ألف وإثنان وعشرون ألف وثمانمائه وستة وسبعون سهما ، قدرها من الدرهم دانق وحبتان وسدس حبه وربيع تسع حبه ونصف ثمن تسع تسع حبه وسدس ثمن ثمن تسع حبه ، ولأختها مثل نصف ذلك ألف ألف وسبعمائه ألف واحد وستون ألف وأربعمائه وثمانيه وثلاثون ، هما قدرها من الدرهم خمس حبات ونصف سدس حبه وثمان تسع حبه وربيع ثمن تسع تسع حبه ونصف سدس ثمن ثمن تسع حبه .

وللزوج ستمائه ألف وسبعه وأربعون ألفا وسبعمائه وستون سهما ، قدرها [من الدرهم] (٢) حبه ونصف حبه وثلاث حبه وثلاث ثمن حبه ونصف سدس ثمن تسع عشر حبه وسدس ثمن تسع عشر حبه .

ولإبنيه ستمائه ألف وستة وثلاثون ألفا وثمانمائه وخمسه وتسعون سهما ، قدرها [من الدرهم] (٣) حبه ونصف وثلاث ونصف سدس تسع حبه وثمان ثمن تسع حبه وسدس ثمن ثمن تسع حبه .

(١) فى ، أ : ثلاثمائه

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

وللجده ستمائة ألف وتسعون ألفا وثمانمائة وخمسة وسبعون سهما ،
قدرها [من الدرهم ١٧] حبتان إلا نصف سدس ثمن تسع حبه ، وإلا نصف ثمن
ثمن ثمن تسع حبه .

وللابنين والابنتين المفردين خمسة آلاف ألف وثمانمائة ألف وستة
ألاف وثمانون (٢) سهما ، قدرها [من الدرهم دانقان ٣] وأربعة أخماس
الحبه .

وقد إختصرنا عمل هذه المساله ، وأوردنا جملتها لأننا لو بسطنا وجه
العمل وشرحناه ، لهال الناظر إليه وذهب فيه أوراق كثيره ، ولم أتعب
بعمل مساله تعبى بها ولا رأيت أصعب منها .

]] ثم إنى سئلت بعد مده عن هذه المساله ، وقد غير فيها الاموات وزيد
فى الورثه ، فخرجت فى الصعوبه ودرقه الحساب الى قريب من الاولى ،
وألحقتها أيضا بالكتاب ، وشرحت وجه عملها مساله مساله ليستدل بها على
عمل الاولى وبالله التوفيق :

وهى أنه قال : خلف زوجه وخمسه بنين وخمس بنات على التفصيل
المتقدم ، فأول من مات ابن من الثلاثه وخلف أمه وأخويه وثلاث أخواته
من أبيه وأمّه وأختا من أمّه ، ثم مات من البنات الثلاث بنت وخلفت أمها
وأختها من أمها وأخويها وأختيها من أبيها وأمها .

ثم ماتت المرأه التى هى أمهم وخلفت زوجا وابنا منه وأما والباقيين
من أولادها : وهم ابنان وثلاث بنات .

ثم مات بعدها إحدى البنتين الباقيتين وخلفت جده وأختا وأختا من أم
وأخوين وأختا من أب وأم ، والتركة نصف وثلاث ضيعه ، فالمساله الاولى
تصح من مائه وعشرين ، للمرأه خمسة عشر ، ولكل ابنا أربعة عشر ، ولكل
بنت سبعة .

فمات أحدهم وخلف أما وأختا من أمه وأخوين وثلاث أخوات من
أبيه وأمّه ، فمسألتهم من إثنين وأربعين ، وتوافق تركته بأجزاء أربعة
عشر ، فترجع الى ثلاثة فتضربها فى الاولى ، فيصير ثلاثمائة وستين .
للمرأه من الاولى خمسة عشر فى ثلاثه ، ومن الثانيه سبعة فى سهم ،
فيصير لها إثنان وخمسون ، ولكل ابن من الابنين الباقيين أربعة عشر فى
ثلاثه ، ومن الثانيه ثمانيه فى سهم ، فيصير له خمسون .

(١) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) فى ، ب : وثلاثون

(٣) مابين المعكوفتين ورد فى ، أ : دانقا

ولكل بنت وهن ثلاث : خمسة وعشرون ، وللأخت من الأم سبعة ، وللإبنين والبنيتين المنفردين مائه وستة وعشرون ، لكل ابن إثنان وأربعون ، ولكل بنت واحد وعشرون ، ثم ماتت بنت وخلفت أما وأختا من أم وأخوين وأختين من أب وأم .

فمسألتهم من ثمانية عشر ، لانتقسم التركة عليها ولاتوافق ، فتضربها في الأولتين تكون ستة آلاف وأربعمائة وثمانين .

للزوجه من الأولين إثنان وخمسون في ثمانية عشر : تسعمائة وستة وثلاثون ، ومن الثالثة ثلاثة في خمسة وعشرين يصير لها ألف وأحد عشر ، ولكل ابنا من هؤلاء خمسون في ثمانية عشر .

ومن الثالثة أربعة في خمسة وعشرين يصير له ألف ، ولأخيه كذلك ولأختيه كذلك ، وللأخت من الأم سبعة في ثمانية عشر مائه وستة وعشرون ، ومن الثالثة ثلاثة في خمسة وعشرين يصير لها مائتين وواحد ، وللإبنين والبنيتين المنفردين مائه وستة وعشرون في ثمانية عشر : ألفان ومائتان وثمانية وستون .

ثم ماتت الزوجه وخلفت زوجا وأما وثلاثة بنين وثلاث بنات ، فمسألتها من مائه وثمانية وتوافق تركتها بالأثلاث ، فترجع الى ستة وثلاثين ، فتضربها في الأوائل يكون مائتى ألف وثلاثة وثلاثين ألفا ومائتين وثمانين .

لكل واحد من أولادها ألف في ستة وثلاثين ، ومن الثانية أربعة عشر في ثلاثمائة وسبعة وثلاثين يكون أربعة آلاف وسبعمائة وثمانية عشر يصير له أربعون ألفا وسبعمائة وثمانية عشر ، ولأخيه كذلك ، ولأختيه كذلك ، وللزوجه سبعة وعشرون في ثلاثمائة وسبعة وثلاثين تكون تسعة آلاف وتسعة وتسعين ، وللأم ثمانية عشر في ذلك تكون ستة آلاف وستة وستين .

وللابن الذى من الزوج أربعة عشر في ذلك تكون أربعة آلاف وسبعمائة وثمانية عشر ، وللبنات التى هى أخت لام من الأوائل مئتان وواحد في ستة وثلاثين تكن سبعة آلاف ومائتين وستة وثلاثين ، ومن هذه سبعة في الوفق يكون ألفين وثلاثمائة وتسعة وخمسين ، يصير لها تسعة آلاف وخمسمائة وخمسة وتسعون ، وللمنفردين ألفان ومائتان وثمانية وستون في ستة وثلاثين : تكون أحداً وثمانين ألفا وستمائة وثمانية وأربعين .

ثم ماتت البنات عن عشرين ألفا وثلاثمائة وتسعة وخمسين ، وخلفت جده وأخا وأختا من أم وأخوين وأختا من أب وأم ، فمسألتها من ثلاثين لانتقسم عليها تركتها ولاتوافق ، فتضربها في الأوائل يكون ستة آلاف ألف وتسعمائة ألف وثمانية وتسعين ألفا وأربعمائة .

فلكل واحد من الإثنين الباقيين جميع موارِيثه من المسائل الأول :
أربعون ألفا وسبعمائه وثمانية عشر في ثلاثين ، تكون ألف ألف ومائتي
ألف وواحد وعشرين ألفا وخمسمائه وأربعين .

ومن الآخيره ستة في التركة يكون مائه وإثنين وعشرين ألفا ومائه
وأربعة وخمسين ، يصير له ألف ألف وثلاثمائه ألف وثلاثة وأربعين ألفا
وستمائه وأربعة وتسعين ، ولاخيه مثل ذلك ، ولأختها مثل نصف ذلك : ستمائه
ألف وواحد وتسعون ألفا وثمانمائه وسبعة وأربعون .

وللأخت من الأم من الأول : تسعة آلاف وخمسمائه وخمسة وتسعون في
ثلاثين تكون مائتين وسبعة وثمانين ألفا وثمانمائه وخمسين ، ومن الآخيره
خمسة في التركة تكن مائه ألف وألفا وسبعمائه وخمسة وسبعين ، فيصير
لها ثلاثمائه ألف وتسعة وثمانون ألفا وستمائه وخمسة وأربعين .

وللأخ من الأم من الأول : أربعة آلاف وسبعمائه وثمانية عشر في
ثلاثين ، يكون مائه وواحدًا وأربعين ألفا وخمسمائه وأربعين ، ومن
الآخيره خمسة في التركة ، فيصير له مائتا ألف وثلاثة وأربعون ألفا
وثلاثمائه وخمسة وثلاثون .

وللجده ستة آلاف وستة وستون في ثلاثين ، تكن مائه وواحد وثمانين
ألفا وتسعمائه وثمانين ، ومن الآخيره خمسة في التركة ، فيصير لها مائتا
ألف وثلاثة وثلاثون ألفا وسبعمائه وخمسة وسبعون .

وللزوجة تسعة آلاف وتسعة وتسعون في ثلاثين ، يكون مائتين وإثنين
وسبعين ألفا وتسعمائه وسبعين ، وللمنفردين ألفا ألف وأربعمائه وتسعة
وأربعون ألفا وأربعمائه وأربعون .

لكل واحد من الإثنين ثمانمائه ألف وستة عشر ألفا وأربعمائه
وثمانون ، ولكل بنت مثل نصف ذلك أربعمائه ألف وثمانية آلاف ومائتان
وأربعون ، وسهم الحبه من هذه التركة مفردة : مائه وخمسة وأربعون ألفا
وثمانمائه .

فإن أردت إخراج حقهم من أصل الضيعه ، فزد على ما صحت منه
المسائل مثل خمسة ، فيصير ثمانمائه آلاف ألف وثلاثمائه ألف وثمانية
وتسعين ألفا وثمانين .

للسريك من ذلك السدس وهو ألف ألف وثلاثمائه ألف وتسعة وتسعون
ألف وستمائه وثمانون ، وسهم الحبه من هذه الضيعه يزيد على ما ذكرناه مثل
خمسة ، فيصير مائه وأربعة وسبعين ألفا وتسعمائه وستين ، فأعتبر مالكل
واحد من الورثه .

فيكون لكل ابن من الأولين من الحيات ، بالنسبة من الضيعة سبع حبات
وثلاثا حبه وتسع تسع حبه ونصف تسع تسع حبه وربيع تسع تسع عشر
حبه .

ولكل بنت مثل نصف ذلك ثلاث حبات ونصف حبه وثلاث حبه ونصف تسع
تسع حبه وربيع تسع تسع حبه وثمان تسع تسع عشر حبه .
وللاخت من الأم حبتان وتسعا حبه وربيع تسع تسع حبه وسدس ثمن تسع
حبه .

ولالأخ من الأم حبه وثلاثة أثمان حبه وثمان تسع حبه وربيع تسع تسع
تسع حبه وسدس ثمن تسع تسع تسع حبه .
ولللجده حبه وربيع حبه وثلاث حبه وثلاث تسع حبه وثلاث تسع تسع حبه
وسدس ثمن تسع تسع تسع حبه .
ولللزوج حبه وخمسه أتساع حبه وثلاث ثمن تسع عشر حبه ، وللمنفردين
أربعة عشر حبه (١) .

فصل منه آخر (١) :-

فإن كان ورثه كل ميت ليسوا ممن ورث قبله ، بل هم قوم منفردون ، أو كان من ورث من المسائل كلها باقيا لم يمت .
 ولم يكن الاموات يتوارثون إلا من الأولى ، فذلك [يجرى مجرى تصحيح (٢) المسائل .
 وبابه أن تصحح الأولى ، ثم تصحح [مسأله كل ميت على انفرادها (٣) ، ثم تقسم سهام كل ميت على فريضة ، فمن انقسمت سهامه على ورثته لم يعتد بفريضته ، ومن لم تنقسم حفظت فريضته أو وفقها إن وافقت .
 فإذا فعلت ذلك بجميع الاموات ، جعلت ماصار معك من مسائلهم كأعداد إنكسرت عليهم سهامهم ، وفعلت كما تقدم فى تصحيح المسائل ، فما بلغ ضربته فى المسأله الأولى .
 فإذا أردت القسمة ضربت مالكل واحد من الأولى فى [العدد الذى (٤) ضربته فيها ، فما خرج فهو له إن كان حيا ، وإن كان ميتا قسمته على مسائلته .

(١) هذا الفصل له شرطان ، الاول : أن يكون ورثه كل ميت لايرثون غيره ، والثانى : أن يكون الاخوان من ورثه الميت الاول .

والطريقة : أن تحل المسائل بجوار بعضها البعض ثم تنظر بين سهام كل ميت بعد الاول ومسأله ، ثم توجد القاسم عليها وهو جزء المسأله الأولى تضربه بها تخرج الجامعه للمسائل كلها ، ثم تضرب نصيب الميت الثانى والنتاج تقسمه على مسأله والنتاج الجزء وكذلك مابقى ، ثم تضرب نصيب كل وارث فى جزء مسأله مورثه

(٢) مايبين المعكوفتين ورد فى ، ب : جار مجرى الصحيح

(٣) مايبين المعكوفتين ورد فى ، أ : كل مسأله على انفرادها

(٤) مايبين المعكوفتين ورد فى ، ب : العده التى

مسائل ذلك :-

[إمرأه وثلاثة إخوه ، مات أحدهم (١) وترك إبنين ، ثم مات [الثاني من الإخوه] (٢) وترك إبنين وبنتا ، ثم مات الثالث وترك ابنا وبنتا الأولى من أربعه .

ومسألة الأول من إثنين ، والثاني من خمسة ، والثالث من ثلاثة ، وسهامهم لاتوافقها ، وهي أيضا أعداد متباينة ، فاضرب بعضها في بعض تكن ثلاثين ، اضربه في الأولى : تكن مائه وعشرين ومنه تصح .

فللمرأه سهم في ثلاثين فهي لها ، ولكل أخ ثلاثون ، فمال الأول بين ابنيه ، ومال الثاني بين ابنيه وابنته لكل ابن إثني عشر وللبننت ستة ، ومال الثالث بين ابنه وبنته للابن عشرون وللبننت عشرة (٣) .

إمرأه وبننت من غيرها وأخ وأخت ، مات الأخ وترك ابنين وابنتين ، ثم ماتت الأخت وتركت زوجا وابنا وبنتا ، ثم ماتت البننت وتركت زوجا وخمسه بنين وخمس بنات ، الأولى من ثمانية ، والثانية من ستة وقد مات عن سهمين ، وهي توافقها بالانصاف فترجع الى ثلاثة ، والثالثة من أربعه والرابعة من أربعه أسهم (٤) .

(١) في ، أ : أخ

(٢) مابين المعكوفتين ورد في ، أ : آخر

(٣)

الزوج	٣٠	١٥	٦	١٠
	٤	٢	٥	٣
إمرأه	١			٣٠
٢ أخ	١	ت		
٥ أخ	١	ت		
٣ أخ	١		ت	
ابن	١			١٥
ابن	١			١٥
ابن		٢		١٢
ابن		٢		١٢
بننت		١		٦
ابن			٢	٢٠
بننت			١	١٠

تباين بين السهام والمسائل ثم تباين بين المسائل

فلزوج سهم ، وللبنين والبنات ثلاثة على خمسة عشر لاتصح ، وتوافق بالاثلاث فترجع (١) الى خمسة ، فتصح مسألتهم من عشرين ، ولها أربعة توافقها بالأربع ، فترجع الى خمسة ، فيحصل معك ثلاثة وأربعة وخمسة فتضرب بعضها في بعض : تكن ستين ، فتضربها في ثمانية : تكن أربعمائه وثمانين ومنها تصح ، للمرأه سهم في ستين فهو لها • وكان للبتن أربعة في ستين تكن مائتين وأربعين ، تقسمه على مسألتها وهي عشرون ، يخرج لكل سهم اثنا عشر ، فلزوجها بخمسة أسهم : ستون ، ولكل ابن سهمين أربعة وعشرون ، ولكل بنت اثنا عشر • وكان للأخ سهمان في ستين تكن مائه وعشرين ، تقسمها على مسألتها وهي ستة ، يخرج بالقسمه : عشرون (٢) فهي للبتن ، وضعفه لكل ابن • وكان للأخت سهما في ستين ، تقسمها على مسألتها : وهي أربعة ، لزوجها خمسة عشر ، ولابنها ثلاثون ، وليبتها خمسة عشر • [زوج وأم وأربع بنات من غيره ، مات الزوج وخلف زوجة وابنا وبناتا ، ثم ماتت الأم وخلفت زوجا وثلاثة بنين وثلاث بنات ، ثم ماتت إحدى البنات وتركت زوجا وثلاث بنات وابن ابن ، ثم ماتت أخرى وتركت زوجا وابنين • فالأولى من ثلاثة عشر ، ومسأله الزوج من أربعة وعشرين وتوافق سهامه بالاثلاث فترجع الى ثمانية ، ومسأله الأم من إثني عشر توافق [بالانصاف فترجع (٣) الى ستة • ومسأله البنت الأولى من ستة وثلاثين توافق فترجع الى ثمانية عشر ، ومسأله الأخرى من ثمانية توافق فترجع الى أربعة • فالحاصل معك أربعة وثمانية وستة وثمانية عشر ، فدخل (٤) الأربعة في الثمانية ، والسته في ثمانية عشر ، وتوافق الثمانية الثمانية عشر بالانصاف • فتضرب أربعة في ثمانية عشر تكن إثنين وسبعين ، فتضربها في الأولى تكن تسعمائه وستة وثلاثون ، ومنها (٥) تصح المسائل

(١) زياده من ، ب

(٢) في ، أ : عشرون

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) في ، ب : فتدخل

(٥) في ، ب : ومنه

فصل منه :-

[إمرأه وأم وست أخوات مفترقات ، ماتت إحدى الأختين من الأم وخلفت زوجها وابنا والأم ، ثم ماتت الأخرى وخلفت زوجها وابنتين والأم] (١) ، ثم ماتت إحدى الأختين من الأب والأم ، وخلفت زوجها وأمها وأختها من أبيها وأمها وأختها من أبيها تعمل على مثل ذلك .

فتصح المسائل من ألفين وستمائه وإثنين وخمسين ، للمرأه ثلاثه فى العدد الذى ضربته فى المسأله ، وهو مائه وسته وخمسون تكون أربعمائه وثمانيه وستين ، وللأختين من الأم أربعة فى العدد الذى ضربته فى المسأله يكون ستمائه وأربعة وعشرين .

فاقسم ماصار للأولى منهما على فريضتها إثنا عشر ، وماصار للثانيه على فريضتها وهى ثلاثة عشر ، وللأخت من [الأب والأم] (٢) ستمائه وأربعة وعشرون على مسألتها وهى ستة عشر ، ويحصل للأُم بجميع مواريتها أربعمائه وتسعون سهما .

وللأخت من الأب والأم بميراثها من الأولى (٣) ، والرابعه (٤) [إجتمع لها منهما] (٥) ثمانمائه وثمانيه وخمسون ، ولكل أخت من الأب تسعه وثلاثون (٦) .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : وابنا وابنتين

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : من الأبوين

(٣) فى ، ب : مفصله من الأولى - ستمائه وأربعة وعشرون

(٤) فى ، ب : مفصله من الرابعه - ماتتين وأربعة وثلاثون

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب

(٦)

	٣٩		٢٤		٢٦		١٥٩
٢٦٥٢	١٦		١٣		١٢		١٧
٤٦٨							٣
٤٩٠	٢	أم	٢	أم	٢	أم	٢
		ت					٤
٨٥٨	٦	أخت لى					٤
٣٩	١	أخت ب					-
٣٩	١	أخت ب					-
						ت	٢
						ت	٢
٧٨					٣	زوج	
١٨٢					٧	بن	
٧٢			٣	زوج			
٩٦			٤	بن			
٩٦			٤	بن			
٢٢٤	٦	زوج					

قابل هذه المسأله لما كان الوارثون فيها من المسائل لم يموتوا ،
اجرى فى العمل مجرى الاول وقس على ذلك .
إمرأه وست أخوات مفترقات ، ماتت إحدى الأختين من الأم وخلفت
زوجا وابنا وبناتا ، ثم ماتت الأخرى وخلفت جدا وابنا ، ثم ماتت إحدى
الأختين من [الأب والأم] (١) وخلفت ثلاثه بنين وبناتا تصح من ستمائه
وثلاثين .
[زوج وأم وخمس أخوات لأب ، ماتت إحداهن وخلفت زوجا وابنين
وبناتا ، ثم ماتت أخرى وخلفت زوجا وابنا وبنتين ، ثم ماتت أخرى وخلفت
زوجا وبنتين وابن ابن وبنات ابن تصح من سبعة آلاف ومائتين (٢) .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب - الأبوين

(٢)

	٢٠		٤٥		٣٦		١٨٠	
٧٢٠٠	٣٦		١٦		٢٠		٤٠	
٢٧٠٠							١٥	زوج
٩٠٠							٥	أم
						ت	٤	أخت ب
				ت			٤	أخت ب
		ت					٤	أخت ب
٧٢٠							٤	أخت ب
٧٢٠							٤	أخت ب
١٨٠					٥	زوج		
٢١٦					٦	ابن		
٢١٦					٦	ابن		
١٠٨					٣	بنت		
١٨٠			٤	زوج				
٢٧٠			٦	ابن				
١٣٥			٣	بنت				
١٣٥			٣	بنت				
١٨٠	٩	زوج						
٢٤٠	١٢	بنت						
٢٤٠	١٢	بنت						
٤٠	٢	ابن ابن						
٢٠	١	بنت ابن						

زوجه و بنت وثلاثة بنى ابن ، ماتت الابنة (١) وخلفت زوجا وأما وأخا
 لأم [وبنى ابن (٢) وهم بنو أخيها ، ثم مات أحد بنى الابن وخلف زوجه
 وجده وابنه وابن ابن ، ثم مات آخر وخلف جدته أيضا وخمسه بنين
 وخمس بنات .

المسألة الأولى من ثمانية ، ومسألة البنت من ستة ، ومسألة ابن الابن
 من أربعة وعشرين ، ومسألة الآخر من ثمانية عشر ، وترجع مسألة البنت
 الى ثلاثة فتدخل فى الأربعة والعشرين ، وتوافقها الثمانية عشر
 بالأسداس ، وتصح (٣) المسائل من خمسمائة وستة وسبعين .

ثلاث نسوة وجدتان وأختان لأم وأختان لأب ، ماتت إحدى الزوجات
 وخلفت زوجا وأبوين وإبنتين ، ثم ماتت إحدى الأختين من الأم وتركت زوجا
 ومن خلفت ، ثم ماتت إحدى الأختين من الأب وخلفت زوجا وبنتا ومن خلفت ،
 تصح من ألف وسبعمائه وخمسه وثمانين ، وجزء السهم مائة وخمسه .

(١) فى ، ب : البنت

(٢) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) فى ، ب : فتصح

فصل فى إختصار مسائل المناسكات :-

وذلك على وجهين ، إختصار المسائل ، وإختصار السهام : فأما إختصار المسائل فهو أن تكون السهام فى الثانيه مثل ما بقى (١) من سهام الأولى ، والوراث هم أولئك وذلك إذا كانوا عصبه ، فتختصرها وتقسم المال بين من بقى على قدر سهامهم .

وأما إختصار السهام : فإنك إذا صححت المسائل وقسمت ، إعتبرت سهام الورثه ، فربما توافقك بجزء (٢) من الأجزاء فردها الى ذلك الجزء ، وترد المسائل (٣) الى مثل ذلك .

وتبدأ فى الإستقرابات : تنتظر النصف ، فإن لم تجده لم تطلب مايركب منه كالربع والثلث وجزء ستة عشر وما أشبه ذلك ، وإن وجدته طلبت مايركب منه .

ثم تطلب الثلث ، فإن لم تجده لم تطلب مايركب منه كالسدس والتسع وجزء إثنى عشر وجزء ثمانية عشر .

ثم تنتظر الخمس ، فإن لم تجده لم تطلب العشر ولاجزء خمسة (٤) عشر ونحوه .

ثم تطلب (٥) السبع ، [فإن لم تجده لم تطلب مايركب منه (٦)] . ثم أجزاء أحد عشر وثلاثة عشر ونحوها ، وإن وجدت للسهام مخرجين ، أخذت مايتولد منهما ، مثل إن تجد النصف والثلث ، فتأخذ السدس أو النصف والخمس ، فتأخذ العشر أو السبع والثلث ، فتأخذ جزء واحد وعشرين ، ومثل هذا فقس عليه .

وإذا كان فيما معك من أنصبا الورثه عدد فرد ، لم تطلب النصف ولا مايركب منه ولا ما يكون له من المخارج نصف ، مثل السدس والعشر ، بل تطلب الثلث أو السبع أو التسع .

(١) فى ، ب : هى

(٢) فى ، أ : جزو - بالواو وما أثبتناه تمشياً مع قواعد الإملاء

(٣) فى ، أ : مسطه - وما أثبتناه تمشياً مع قواعد الإملاء

(٤) فى ، أ : خمس

(٥) فى ، ب : تنتظر

(٦) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فإن كان خمسه ، فأطلب الخمس وما يتركب منه من مخرج فرد ، وإن شئت طلبت الموافقه عند الفراغ من كل مسأله ، وإن شئت تركتها الى آخرها(١) .

وفى طلب الموافقه طريق آخر وهو : أن توافق بين أقل الأنصباء(٢) وبين ما يليه .

فإن لم يتوافقا علمت أنه لإختصار فى المسأله ، وإن توافقا طلبت الموافقه بين مخرج ذلك الجزء وبين(٣) سهام من بقى فقابل ذلك .

مسائل الوجه الأول :-

خمسة بنين وخمس بنات ، مات منهم اثنان وابتنان ، فإنك لاتصحح بل تقسم المال بين من بقى منهم على تسعه ، ولو صححتها على عمل المناسخات لوجدت سهامهم ترجع بالموافقه الى ما قلنا .

إمرأه وأم وعشرة إخوه وعشر أخوات لأب ، مات منهم ثمانية إخوه وسبع أخوات ، فإنك تقول للمرأه الربع ، وللأم السدس ، والباقى بين من بقى على سبعة ، وتصح من اثنى عشره .

إمرأه وأبوان وخمسة بنين وثلاث بنات ، مات ابن ، ثم ماتت بنت ، ثم الزوجه ، ثم ابن ، ثم الأب ، ثم ابن ، ثم الأم ، ثم بنت ، وقد علمت أن الميراث قد صار لمن بقى وهم اثنان وبنت ، فتقسم المال بينهم على خمسه .

زوجه وابنان وثلاث بنات ، مات أحدهما فقد علمت أن الاولى من ثمانيه ، إذا اسقطت منها سهمى الميت : بقى ستة ، والسهمان أيضا بينهم على ستة ، لأنه ترك أما وأخا وثلاث أخوات ، فقد إستوت سهام الثانيه ومابقى من سهام الاولى ، فاقسم المال بينهم على ستة ، فافهم هذه النكته !

ثلاث أخوات وابن عم هو زوج إحداهن ، فالمسأله تصح من تسعه [ماتت الأخت التى هى زوجه العم عن سهمين ، فورثها زوجها وأختها على سبعة(٤) سهامهن من الاولى سبعة ، فتقسم المال بينهم على ذلك ، ولو عملتها بالبسط لصحت من ثلاثه وستين وإتفقت بالاتساع .

(١) فى ١ : آخره

(٢) فى ١ : الأنصبا - دون الهمزه الأخيره والصحيح ما أثبتناه تشبها مع قواعد الإملاء

(٣) فى ١ : وبقى

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ب

زوج وأبوان وخمسة بنين وخمس بنات وثلاثة إخوة وثلاث أخوات ،
مات الزوج ، ثم الأم ، ثم الأب ، ثم ماتت بنت ، ثم ابن ، فقد علمت أن
الزوج إذا مات ورثه أولاده ، وأن الأم إذا ماتت ورثها زوجها الأب
وأولادها : الذين هم الإخوة والأخوات .

فإذا مات الأب عاد ماله إليهم ، فصار لهم الثلث وللأولاد الثلثان ، فإذا
مات منهم ابن ، ثم بنت : عاد نصيبهما إلى إختوتها وأخواتها ، فاقسم
الثلثين بين من بقى منهم : وهم أربعة ذكور ، وأربع إناث ، على إثني عشر ،
والثلث على تسعة ، وسهمان على إثني عشر ، توافق بالانصاف إلى ستة ،
والسته توافق التسعة بالاثلاث ، فاضرب ثلث أحدهما في الآخر يكون (١)
ثمانية ، ثم في ثلثه يكون (٢) أربعة وخمسين ومنها تصح .

وهذه المسألة أستفتيت فيها ووقع في عملها إختصار مليح ، فأثرت
إثباتها في هذا الكتاب وهي :-

لرجل مات وخلف زوجه وأربعة بنين وأربع بنات منها ، فمات أحد
البنين وخلف زوجه وابن ومن خلف ، ثم ماتت زوجه الابن هذه ، ثم ماتت
إحدى البنات وخلفت زوجا وابنين وبنتا ومن خلفت .

ومات هؤلاء الابنان والبنات بعد أمهم واحدا بعد واحد فورثهم أبوهم
وجدتهم ، ثم ماتت بنت ثانيه وخلفت من خلفت ، ثم ماتت الأم ، ثم مات ابن
ثان ، ثم مات ابن ثالث وخلف زوجه وابنا وبنتا .

ثم مات الابن الرابع وخلف زوجه ومن خلف : وهم أختاه وابنا
أخويه ، وماتت بنت ثالثه وخلفت زوجا وابنا وبنتا ، والزوج هو زوج البنت
التي توفيت أولا .

طريق عملها : أن الأولى من ستة وتسعين ، والثانية من أربعة
وعشرين ، فلما ماتت الزوجه رجع حقها إلى ابنها ، فتختصرها من ستة ،
تجعل للأم سهم وللابن الباقي بإرثه عن أبويه ، وتوافق الأربعة عشر
الموروثة ، فتصح المسألتان من مائتين وثمانية وثمانين .

ماتت إحدى البنات عن إحدى وعشرين ، ومسألتها من إثني عشر
لاتصححها بين الأولاد لثلاثا (٣) تطول وتوافق التركة بالاثلاث .

(١) في ، ب : يكن

(٢) في ، ب : يكن

(٣) في ، أ : لأن لا - وفي ، ب - ليلا

فتصح المسائل الأربع من ألف ومائه وإثنين وخمسين ، للأُم منها مائه وستة وثمانون ، وللزوج واحد(١) وعشرون ، ولأولادها تسعة وأربعون .
فإذا مات واحد بعد الآخر ، فمعلوم أن لجده أم الأم سدس من تركته ، ولأبيه الباقي ، فاجعل المسائل الثلاث مسأله واحده : من سته لاتوافق تركتها(٢) .

فاضربها تكن سته ألاف وتسعمائه وإثنى(٣) عشر ، للأُم ألف ومائه وخمسه وستون ، وللزوج ثلاثمائه واحد وسبعون ، ولكل ابن ألف وثمانيه وهم ثلاثة ، ولكل بنت وهن ثلاث : خمسمائه وأربعه ، ولابن الابن ثمانمائه وأربعون(٤) .

فإذا مات(٥) إحدى البنات ، فمعلوم أن تركتها ترجع الى أمها وإخوتها الثلاثة وأختها ، ثم إذا ماتت الأم ، رجع ما حصل لها الى أولادها ، ثم إذا مات الابن الثانى ، رجع ميراثه الى إخويه وأختيه ، فاجمع سهامهم كلها واقسمها بين الأخوين والأختين على سته ، وسهامهم(٦) ألفان(٧) وستمائه وسبعه وسبعون لاتنقسم .

فاضرب سته فى الأوائل تكن أحد وأربعين ألفا وأربعمائه وإثنين وسبعين ، لابن الابن خمسه ألاف وأربعون ، وللزوج ألفان ومئتان وستة وعشرون ، لكل ابن أحد عشر ألفا وأربعمائه وإثنان ، ولكل بنت مثل نصف ذلك

فإذا مات ابن ، فمسأله من أربعه وعشرين ، توافق تركته بالانصاف ، فتضرب إثنا عشر فيهن ، تصير أربعمائه ألف وسبعه وتسعين ألفا وستمائه وأربعه وستين .

للابن مائه وستة وثلاثون ألفا وثمانمائه وأربعه وعشرون مات عنها ، ومسأله من أربعه وعشرين ، وتركته منقسمه عليها ، يحصل للسهم الواحد خمسه ألاف وسبعمائه وواحد .

(١) ترد دائما - أحد

(٢) فى ، ب : تركتهم

(٣) فى ، ب : إثنا

(٤) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) فى ، ب : ماتت

(٦) فى ، أ : وسهام الثانى

(٧) زياده من ، ب

فإذا قسمتها على حبات الدرهم ، خرج سهم الحبه : عشره آلاف
 وثلاثمائة وثمانية وستين •
 فيكون للبنت : دانق وثلاث حبات الاسدس ثمن تسع حبه ، والأربع : ثمن
 تسع تسع حبه •
 ولابن الابن الأول : ست حبات وثلث حبه وثلث ثمن حبه ونصف ثمن تسع
 حبه ونصف سدس ثمن تسع حبه وثمان ثمن تسع تسع حبه •
 وللزوج : خمس حبات وربع حبه وربع سدس حبه وثمان سدس حبه وثمان
 تسع وسدس ثمن تسع حبه •
 ولزوجه الابن الثالث : حبه وثلث حبه وربع حبه وربع سدس حبه وثمان
 سدس حبه وربع ثمن تسع حبه ونصف سدس ثمن تسع حبه ونصف ثمن ثمن
 تسع تسع حبه [وثمان سدس حبه (١) •
 ولابنه : دانق وربع حبه إلا نصف ثمن ثمن تسع حبه وإلا ثمن ثمن تسع
 تسع حبه •
 ولابنته : ثلاث حبات ونصف حبه وربع حبه ونصف سدس حبه وسدس ثمن
 حبه ونصف ثمن تسع حبه وثمان ثمن تسع حبه وسدس ثمن ثمن تسع حبه •
 ولزوجه الرابع : ثلاث حبات وربع حبه وربع سدس حبه ونصف ثمن تسع
 حبه وثمان تسع تسع حبه •
 ولابن البنت المتوفاه آخرا : خمس حبات ونصف حبه إلا نصف سدس
 ثمن تسع حبه والاثمن ثمن تسع تسع حبه •
 ولابنتها : حبتان ونصف وربع حبه إلا ثلث ثمن ثمن تسع حبه والانصف
 ثمن ثمن تسع تسع حبه •

مسائل الوجه الثاني :-

- [إمرأه وابن وبنت ، ماتت البنت ، تصح المسألتان من إثنين وسبعين ، للزوجه بحقيها ستة عشر ، وللإبن ستة وخمسون : وسهامهم تتفق بالأثمان ، فردها الى ثمنها : تسعة ، للزوجه سهمان ، وللإبن سبعة أسهم (١) .
- زوجه وأبوان وإبنتان وابن ابن وبنت ابن ، ماتت الزوجه والأبوان ، تصح من مائتين وثلاثة وأربعين ، وتوافق بالاتساع ، فترجع الى سبعة وعشرين ، للبتنتين أربعة وعشرون ، ولابن الإبن سهمان ، ولبنت الإبن سهم .
- وإن شئت قلت لما ماتت الزوجه ورثت بنتاها ثلثي سهامها الثلاثة ، فصار لهما ثمانية عشر ، وللأولاد الإبن سهم ، ثم ماتت الأم عن أربعة ، فلزوجها الأب سهم ، وللبتنتين سهمان وثلثان ، ويبقى لأولاد الإبن ثلث سهم ، ثم مات الأب وله خمسة ، فللبتنتين ثلثاها ، ولولد الإبن ثلثها ، فاجتمع لهما (٢) أربعة وعشرون ، ولولد الإبن ثلاثة .
- فإن كان ابن الإبن وحده وهي بحالها ، صحت من أحد وثمانين ، للإبتنتين إثنان وسبعون ، ولابن الإبن تسعة وسهامهما (٣) تتفق بالاتساع ، فترجع الى تسعة ، للذكر سهم ، [وللابتنتين ثمانية أسهم (٤) ، وإن عملت بالوجه الآخر أدرك العمل (٥) الى مثل هذا .
- إمرأه وابنان وبنت ، مات ابن ، ثم بنت ، تصح الثلاث من ألف وثمانين ، للمرأة مئتان وستة وتسعون ، وللإبن سبعمائة وأربعة وثمانون ، ويتفقدان بالأثمان ، فترجع الى مائة وخمسة وثلثين ، للمرأة سبعة وثلثون ، وللإبن ثمانية وتسعون .

(١)

		٧		٣	
٩	٨ ÷ ٧٢	٣		٢٤	
٢	١٦	١	أم	٣	زوجه
٧	٥٦	٢	أخ	١٤	ابن
			ت	٧	بنت

(٢) في ، أ : لها

(٣) في ، أ : سهامهم

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٥) زياده من ، ب

إمرأه وأبوان وبنت وابن ابن وبنت ابن ، ماتت الزوجه ، ثم الأم ، ثم الأب ، تصح على البسط من مائه وأربعه وأربعين ، وتوافق باجزاء إثني عشر ، يصير للبنت تسعه أسهم ، ولابن الابن سهمان ، ولبنت الابن سهم .
 وإن شئت قلت هي من أربعه وعشرين فلاتصحها ، ثم قال (١) لما ماتت الزوجه ورثت البنت عنها سهمان ونصفا ، وأولاد الابن كذلك .
 ثم ماتت الأم فورثت (٢) زوجها سهمان ، والبنت سهمين ، ولولد الابن سهمان ، ثم مات الأب عن خمسه ، للبنت منها سهمان ونصف ، ولولد الابن مثل ذلك ، فصار لهم ستة ، وللبنت ثمانية عشر ، وسهام الجميع تتفق بالانصاف كما قلنا .

[زوجه وأم وثلاثة بنين وبنت ، ماتت الزوجه ، ثم الأم وخلفت زوجا وبنتا ، فإنك تقول هي من أربعه وعشرين (٣) ، وسهام الزوجه ترجع الى أولادها ، فصار لهم عشرون ، ماتت الأم عن الأربعة (٤) لهم منها سهم ، فصار لهم أحد وعشرين فهي منقسمه ، ولزوجها سهم ، ولبنتها سهمان .
 ولو صححتها لكانت من مائه وثمانيه وستين ، فحصل لكل (٥) بنت واحد وعشرون ، ولكل ابن ضعف (٦) ذلك ، ولزوج الأم سبعة ولبنتها أربعة عشر ، وهي تتفق بالاسباع ، فترجع الى أربعه وعشرين كما قلناه (٧)

(١) في ، ب : ب : قل

(٢) في ، ب : ورث

(٣) لم ترد في ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٥) زياده من ، ب

(٦) في ، أ : ضعف ضعف

(٧)

البسط				الإختصار			
١	١	٣	١	١	١	١	١
٢٤	١٦٨	٢٨	١٦٨	٧	١٦٨	٢٤	٤
				ت	٢١	٣	٢٤
		ت	٢٨		٢٨	أم	ت
٦	٤٢	٢	٤٠	٢	٣٤	ابن	٦
٦	٤٢	٢	٤٠	٢	٣٤	١٧	٦
٦	٤٢	٢	٢٠	٢	٣٤	٦	٦
٣	٢١	١		١	١٧	٣	٣
١	٧	٧	زوج			١	١
٢	١٤	١٤	بنت			٢	٢

فصل آخر :-

وإذا أردت معرفه مالكل وارث من حبات الدرهم (١) فاقسم ماصحت منه المسائل على ثمانية وأربعين ، فما خرج بالقسم فهو جزء الحبه ، فاضربه فى أربعة لتعرف القيراط (٢) .

ثم أضعف ذلك لتعرف الدانق (٣) ثم احسب سهام كل وارث على هذا ، فإن بقى ما لا يبلغ حبه انسبه منها .

فإن كان فى سهام الحبه كسر ، فأبسطها من جنسه ، وأبسط المنسوب أيضا من ذلك الجنس ، ثم أنسبه من بسط سهام الحبه ، وإن كانت أجزاء الحبه عددا أصم نسبته بالأجزاء منها .

مسائل ذلك :-

زوج وأبوان وابن ، مات الابن وخلف ابنا ومن خلف : وهم جدته أم أمه وأب ، تصح المسائلتان من اثنين وسبعين ، للأب منها إثني عشر ، وللأم سبعة عشر ، وللزوج ثلاثة وعشرون ، ولابن الابن عشرون ، فاقسم الاثنيين والسبعين على ثمانية وأربعين .

يخرج بالقسمه واحد ونصف : وهو سهم الحبه ، والقيراط ستة ، والدانق إثنا عشر ، فيكون للأب دانق ، وللأم دانق وثلاث حبات وثلاث حبه ، ويكون للزوج دانق وسبع حبات وثلاث حبه ، ولابن الابن دانق وخمس حبات وثلاث حبه .

إمرأه وأبوان وإبنتان ، ماتت الزوجه وخلفت أبوين ومن خلفت ، ثم ماتت الأم وخلفت عمها ومن خلفت ، المسائل تصح من مائه وإثنين وستين ، للابنتين مائه وأربعة وعشرون ، وللأب ثلاثون ، ولأبوى الزوجه ستة ، ولعم إثنان .

(١) حبات الدرهم ٤٨ حبه ، والحبه واحده الحب ، ومن الشيء جزؤه ، ومن الأوزان قدر شعيرتين متوسطتين . ينظر - المعجم ١٥١

(٢) القيراط ربع سدس الدينار . ينظر - ترتيب القاموس لعلى على منصور ٥٩٥/٣

(٣) الدانق ضعف القيراط ، وهو سدس الدرهم . ينظر - ترتيب القاموس ٢/٢١٩ ، وهذه الموازين قديمه مستعمله فى عصر المؤلف ، وفى الوقت الحاضر تُحل قسمة الفرائض بالقيراط ، وهو المشهور بالدول الإسلاميه

ويخرج سهم الحبه ثلاثه (١) وربعا وثمانا ، والقيراط ثلاثة عشر ونصف ، والدانق سبعة وعشرون ، فلكل بنت إثنان وستون : فمن ستين وثلاثة أسباع (٢) دانقان وحبتان .

ويبقى معك سهم وربع ، ابسطه أثمانا يكن عشره ، وابسط سهام الحبه أثمانا تكن سبعة وعشرين ، والعشره منها ثلث وثلث تسع ، فيصير لها دانقان وحبتان وثلث حبه وثلث تسع حبه ، وأعمل السهام الباقيين كذلك .
واجمع كسور الدرهم وحباته ، فإن تم درهما فقد صح حسابك ، وإن نقص أوزاد ، فارجع في الحساب لتعلم موضع الخطأ فيه .

زوجه (٣) وأم وأختان لأم وأختان لأب وأم ، ماتت الأم وخلفت زوجها وعمها ومن خلفت ، المسألتان من مائه وإثنين ، للزوجه ثمانية عشر ، ولكل أخت لأم أربعة عشر ، ولكل أخت لأب وأم ستة وعشرون ، وللزوج ثلاثة ، وللعلم سهم ، فتقسم مائه وإثنين على ثمانية وأربعين .
يخرج بالقسم إثنان وثمان : فهو سهم الحبه ، والقيراط ثمانية ونصف ، والدانق سبعة عشر ، فللزوجه من سبعة عشر : دانق ، ويبقى سهم تبسطه أثمانا ، وتبسط سهام الحبه أثمانا تكون سبعة عشر ، فيصير لها دانق وثمانية أجزاء من سبعة (٤) عشر من حبه .

ولكل أخت من أم ست حبات من إثنى عشر ونصف وربع ، يبقى واحد وربع ، تبسطها أثمانا تكون عشره ، فيصير لها ست حبات وعشره أجزاء ، ولكل أخت من أب وأم دانق ونصف وأربعة أجزاء ، وللزوج ثلاثة أسهم : بها حبه وسبعة أجزاء ، وللعلم ثمانية أجزاء من حبه وعلى هذا فقس .

(١) في ، أ : ثنا

(٢) في ، أرباع

(٣) في ، ب : زوج

(٤) في ، ب : أحد

فصل :-

وهذه مسائل يستفهم فيها عن الميت أذكر هو أو أنثى ، وعن الورثه أهم من أم واحده أو من أمهات ، لأن الحكم يختلف فى ذلك ، والأنساب تتغير ، والميراث يقل ويكثر .
فمن ذلك :-

أخوان من أم (١) وأختان من أب وأم ، مات أحد الأخوين ، يسأل هل هو وأخوه من أم أو من أمين ، فإنهما إن كانا من أم واحده ، كان الآخر أخاه من أبيه وأمه ، فميراثه كله له ، وإن كانا من أمين ورثوا كلهم .
أختان من أم وأختان من أب وأم ، ماتت إحدى الأختين من الأم ، يسأل هل هما من أب واحد أم لا ، فإن كانا من أب واحد ، كانت الأخت الباقية من أب وأم ، والأختان الأخرتان من أم ، وإن كانا من أبوين فهن جميعا أخوات لأم .

خمس أخوات وعم ، ماتت أخت ، يسأل هل الميت رجل أو إمرأه ، وهل الأخوات من أم الميت أو من أب ، أو منهن ، أو بعضهن من أم وبعضهن من أب ، لأن الحكم يختلف بذلك .

أربع بنات وعم ، ماتت إحداهن ، يسأل عنهن هل هن من أم واحده أو من أمهات شتى ، وحكى أن المأمون (٢) إمتحن يحيى بن أكثم (٣) حين أراد أن يوليه القضاء .

فقال له ماتقول فى أبوين وإبنتين ، ماتت إحدى الإبنتين وتركت زوجا ، فقال يأمير المؤمنين ، هل الميت رجل أو إمرأه ، فإن كانت إمرأه ، فهل إبناتها من زوج (٤) أو من زوجين ، فاستحسن ذلك منه وولاه .

(١) فى ، ب : أب

(٢) عبدالله بن هارون الرشيد ، ممن عنى بالفلسفه وعلوم الأوائل ومهر فيها وإجتمع عليه جمع من علمائها ، فَجَرَّهَ ذلك الى القول بخلق القرآن ، كان بارعا فى الفقه والعربيه ، ولكنه كان ذا حزم وعزم وحلم وعلم ، ولد سنة ١٧٠هـ ، خلص إليه الأمر سنة ١٩٨هـ ومات فى رجب سنة ٢١٨هـ وحمل الى طرطوس ودفن بها . ينظر - طبقات السبكي ٥٦/٢

(٣) يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن بن سمان - أبو محمد - كان عالما بالفقه بصيرا بالاحكام ، سمع عبدالله بن المبارك وسفيان بن عيينه وغيرهما ، مات فى الزبده بالعراق يوم الجمعة منتصف ذى الحجه سنة ٢٤٢هـ . ينظر - وفيات الأعيان ١٤٧/٦ وتهذيب التهذيب ١٧٩/١١ وأعلام النبلاء ٥/١٢

(٤) فى ، أ : زوجين

فإن قال زوج وأربع بنات وعم ، ماتت إحدى البنات ، يسأل عن الزوج هل هو أبو الميته أم لا ، وهل الباقيات من زوج واحد أو من أزواج .
فإن قال ترك أخوين وجدتين ، ثم مات أحد الأخوين ، يسأل عن الأخوين هل هما من أب وأم أم لا ، فإن كانا من أب ورثته [أم الأب] وحدها ، [وإن كانا من أم ورثته أم الأم وحدها ، وإن كانا من أب وأم ورثته الجدتان] (٢) .

فإن قال عشره بنى عم ، مات أحدهم ، يسأل عن أهم أو واحدة هي أم لا ، فإن قال أبوين وثلاثة إخوه ، وماتت الأم ، يسأل هل الأب زوجها أو هي مطلقه منه .

فصل منه :-

وربما سأل عن مسائل مستحيلة ، مثل أن يقول : ترك إبنين وإبنتين ، فمات أحدهما وترك أبوين .

أو يقول : إمرأه تركت زوجا وإبنتين وعما ، ماتت بنت وتركت أمها وإبنها ، وربما أغفل ذكر بعض الورثة ، إما لأنه لا يظن أنه لا يرث .
أو ينسأه مثل أن يقول ترك أبوين ، مات الأب وترك ثلاثة بنين ، فيقال هؤلاء البنون هم إخوه الميت الأول فيجبون الأم عن الثلث إلى السدس .
فإن قال ولدوا بعد موت الأول أو أسلموا أو اعتقوا صح ولم يجب بهم .

فإن قيل ترك أما وثلاثة إخوه من أب وأم ، ماتت الأم وتركت زوجا ، يحتمل أن يكون أب الميت ، ويحتمل أن يكون أجنبيا ، فيسأل عن ذلك ، فإن قيل ترك إبنين فمات أحدهما وترك أما ، يحتمل أن تكون زوجة الميت ، وأن تكون مطلقه .

فإن قيل ترك إمرأه وابنا وبنتا ماتت البنت وتركت جدا وأخاها ، قيل الجد هو أبو الميت الأول فلم لم تذكره وعلى هذا فقس .

(١) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : الجده

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

باب قسمه التركات

تضرب سهام كل وارث في التركة وتقسم المبلغ على المسأله ، فما خرج فهو نصيبه .

وإن شئت قسمت التركة على المسأله ، فما خرج بالقسمه ضربته في سهام كل وارث ، فما كان فهو نصيبه .

وإن كان بين سهام المسأله والتركة موافقه ، فخذ وفقهما وإعمل بهما ما ذكرنا في الطريقتين .

وإن شئت نسبت سهام كل وارث من المسأله وأخذت بتلك النسبه من التركة ، وإن كانت سهام المسأله عدد أصم عملت على الطريقه الأولى .

فإن بقي مالا يبلغ ديناراً ضربته في قراريط الدينار وهي عشرون (١) وقسمت على المسأله لكل مره قيراط .

فإن بقي مالا يبلغ قيراطاً فاضربه في ثلاثه ، واقسمه على المسأله لكل واحد حبه ، واضرب ما تبقى (٢) في أربعة واقسمه لكل واحد أرزه ، وما بقي تنسبه بالأجزاء الى الأرزه .

واعتبر صحه عملك بأن تجمع التفصيل وتقابل به جملة التركة ، فإن ساواها فالحساب صحيح ، وإن زاد أو نقص فهو خطأ .

(١) هذا للقيراط العراقي لانه = ٢٠ ، أما القيراط المكي فهو = ٢٤

(٢) في ، ب : ما بقى

مسائل ذلك :-

لزوج وأم وأختان لأب وأم (١) والتركه أربعون ديناراً ، المسأله من ثمانيه ، فاقسم التركه عليها يخرج من القسمه خمسه ، فاضربها فى سهام كل وارث يكن للزوج خمسه عشر ، وللأم خمسه ، وللأختين عشرون .
 وإن شئت ضربت سهام الزوج فى التركه تكن مائه وعشرين ، تقسمها على المسأله يخرج مازكرنا ، وكذلك تفعل بسهام الباقين ، وإن شئت قلت سهام الزوج من المسأله ربعها وثمانها ، فاعطه ربع التركه وثمانها ، وللأم ثمنها ، وللأختين نصفها (٢) .
 فإن كانت التركه أربعه وثمانين أصاب كل سهم عشره دنانير ونصف ، فللأم عشره دنانير ونصف ، وللزوج أحد وثلاثون ونصف ، وللأختين إثنان وأربعون .

أم وأختان لأم وأختان لأب ، والتركه ستة وثلاثون ديناراً ، فإذا قسمتها على المسأله أصاب السهم : خمسة دنانير وسبع دینار (٣) .
 فهو للأم ، وللأختين من الأم ضعفه : عشره وسبعان ، وللأختين من الأب ضعف ذلك : عشرون وأربعه أسباع ، وبالطريقين الآخرين على مثل ذلك

(١) لم ترد فى ، ب

(٢)

		٥	
	٤٠	٨	
نصيب الزوج $٣ \div ٤٠ \times ٨$	١٥	٣	زوج
نصيب الأم $١ \div ٤٠ \times ٨$	٥	١	أم
نصيب الأخت $٢ \div ٤٠ \times ٨$	١٠	٢	أخت ش
	١٠	٢	أخت ش

(٣) زياده من ، ب

[زوج وثلاث أخوات مفترقات ، والتركة خمسون دينارا تقسمها على المسأله ، تخرج ستة وربعا ، فاضربها فى سهام كل وارث .
 وإن شئت نسبت السهام من المسأله ، وإن شئت ضربتها فى التركة وقسمت على المسأله ، يخرج للزوج ثمانية عشر ونصف ربع (١)
 [زوج وأبوان وإبنتان ، والتركة ثلاثة وستون دينارا ، المسأله من خمسة عشر وبينهما موافقه بالأثلاث فترجع المسأله الى خمسة والتركة الى أحد وعشرين (٢) ثم اعمل على الطريقتين .
 فإن قسمت الواحد (٣) والعشرين على خمسة (٤) [يخرج بالقسمه (٥) أربعة وخمس ، فاضربه فى سهام كل وارث ، وإن ضربت سهام كل وارث فى أحد وعشرين ، قسمت ذلك على خمسة .
 وإن شئت قلت للزوج خمس المسأله فاعطه خمس التركة وذلك إثنا عشر وثلاثة أخماس ، وللأبوين سدسها وعشرها فاعطهما ذلك من التركة وهو ستة عشر دينارا وأربعة أخماس ، ولكل بنت مثل ذلك (٦)]

٥٠ ريال	١٠٠ هـ	٦-٨	
١٨	٥٧	٣	زوج
١٨	٧٥	٣	أخت ش
٦	٢٥	١	أخت ب
٦	٢٥	١	أخت م

(١)

(٢) فى ، ب : وعشرون

(٣) فى ، ب : الأحد

(٤) فى ، ب : الخمسه

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : خرج بالقسم

(٦)

٦٣ ريال	١٠٠ هـ	١٢-١٥	
١٢	٦٠	٣	زوج
٨	٤٠	٢	أم
٨	٤٠	٢	أب
١٦	٨٠	٤	بنت
١٦	٨٠	٤	بنت

أربع نسوه وثلاث جدات وجد وخمس بنات ، والتركه ثلاثون ديناراً ،
والمسأله من سبعة وعشرين ، فاضرب سهام كل وارث من غير تصحيح فى
التركه ، واقسم ذلك على المسأله .

يخرج للنسوه ثلاثة دنانير وثلاث ، لكل واحده خمسة دوانق (١) ،
وللجدات أربعة دنانير وأربعة أسباع (٢) ، لكل واحده منهن ديناراً وأربعة
أتساع وثلاث تسع ، وللجد كذلك ، ولكل بنت ثلاثة دنانير وخمسة أتساع ، ولو
صححتها لطل وأدى الى مثل هذا ، وإن شئت وافقت بينهما بالاثلاث
وضربت سهام كل وارث فى ثلث التركه وهو عشره ، وقسمته على ثلث
المسأله وهو تسعه ، فإنه أخصر لك .

زوج وأم وست أخوات مفترقات ، والتركه خمسه وسبعون ديناراً ،
والمسأله عشره وهما يتفقان بالأخماس ، فردها الى خمسيهما تكن إثنين
وخمسة عشر ، واقسم وفق التركه على وفق المسأله ، يخرج بالقسمه سبعة
ونصف فهو لكل سهم ، وإن شئت ضربت سهام كل وارث فى خمسة عشر
وقسمته على إثنين يخرج ما ذكرناه .

زوج وأبوان وابن ابن والتركه ستة وثمانون ديناراً ، تقسمها على
المسأله يخرج لكل سهم : سبعة دنانير وسدس .

زوج وأم وأختان لأم وأخت لآب وأم ، والتركه مائه ديناراً ، المسأله
من تسعه ، فإذا قسمت التركه على المسأله خرج من القسمه احد عشر
وتسع فهو للسهم الواحد .

زوجه وأبوان وبنت وابن ابن ، والتركه مائه وأحد وعشرون ديناراً ،
المسأله من أربعة وعشرين ، فإذا قسمت التركه عليها أصاب السهم (٣)
خمسة دنانير وثلاث ثمن وذلك حبتان ونصف ، فللزوجه بثلاثة أسهم : خمسة
عشر ديناراً وقيراطان ونصف ، ولكل واحد من الأبوين : عشرون ديناراً
ودانق ، وللبنت : ستون ديناراً ونصف ، ولابن الابن : خمسة دنانير وحبتان
ونصف .

فإن كانت التركه مائه وتسعه وأربعين ديناراً ، أصاب السهم ستة
دنانير وسدس وربع سدس ، وذلك أربعة قرايط ونصف حبه ، وإن كانت مائه
واحداً وخمسين ديناراً ، أصاب السهم ستة دنانير وسدس وثمان ، وذلك
خمسه قرايط وحبتان ونصف ، فعلى هذا فاعمل .

(١) دوانق جمع دانق وهى سدس الدرهم . ينظر - المعجم الوسيط ٢٩٨

(٢) فى ، ب : أتساع

(٣) فى ، أ : للسهم

فصل العدد الأصم :-

زوج وأبوان وبنت ، والتركة خمسة وثلاثون ديناراً ، المسألة من ثلاثة عشر ، للزوج ثلاثة في التركة تكن مائة وخمسة .
تقسمها على المسألة من مائة وأربعة : ثمانية دنانير ، يبقى دينار تبسطه قراريط يكن عشرين ، تأخذ من ثلاثة عشر قيراطاً .
يبقى سبعة تبسطها حبات تكن إحدى وعشرين ، تأخذ من ثلاثة عشر حبة يبقى ثمانية ، تبسطها أرزات تكن إثنين وثلاثين من ستة وعشرين أرزتان تبقى ستة ، تنسبها بالأجزاء ، فيحصل للزوج ثمانية دنانير وقيراط وحبه وأرزتان وستة أجزاء من ثلاثة عشر جزءاً من أرزته .
وتعمل بالباقيين كذلك ، فيحصل للأبوين عشرة دنانير وخمسة عشر قيراطاً وحبه وثمانية أجزاء ، وللبنات ستة عشر ديناراً وثلاثة قراريط وإثنا عشر جزءاً من ثلاثة عشر من أرزته ، وتجمع ذلك لتعرف صحه حسابك (١) .
زوجه وثلاث أخوات مفترقات ، والتركة أحد وثلاثون ديناراً ، تعمل على ما ذكرنا ، فتصيب الزوجه سبعة دنانير وثلاثة قراريط وإثنا عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً من أرزته (٢) ، والأخت من الأم أربعة دنانير وخمسة عشر قيراطاً وحبه وثمانية أجزاء ، وكذلك الأخت من الأب ، والأخت من الأبوين أربعة عشر ديناراً وستة قراريط وأرزه وأحد عشر جزءاً .
[إمراه وست أخوات مفترقات وأم ، والتركة سبعة وثلاثون ديناراً ، للمراه ثلاثة في التركة تكن مائة واحد عشر ، فاقسم ذلك على سبعة عشر ، يخرج ستة دنانير وعشرة قراريط وحبه وثلاث أرزات وجزء واحد من سبعة عشر من أرزته ، وللأم أربعة دنانير وسبعة قراريط وإثنا عشر جزءاً من سبعة عشر من أرزته .

(١)

٣٥ ريال	هـ	١٢ < - ١٣	
٨	١٠	٣	زوج
٥	٢٨	٢	أم
٥	٢٨	٢	أب
١٦	١٤	٦	بنت

(٢) هي نسبة من القيراط وهي وحدة مساحه

وللاختين من الام ثمانية دنائير وأربعة عشر قيراطا وأرزه وسبعة أجزاء من سبعة عشر من أرزه ، وللأختين من الأبوين ضعف ذلك سبعة عشر دينارا وثمانية قراريط وأرذتان وأربعة عشر جزءا (١) .
 إمرأه و أم وأخ وأخت لأم وأخت لأب وأم وأخت لأب ، والتركة مائه دينارا ، نصيب الزوجه سبعة عشر دينارا وإثنى(٢) عشر قيراطا وحببتان وثلاث أرزات وخمسه أجزاء من سبعة عشر من أرزه .
 وللأم أحد عشر دينارا وخمسة عشر قيراطا وثلاث أرزات وتسعه أجزاء ، وللأخت للأب كذلك ، ولولد الأم ثلاثة وعشرون دينارا وعشره قراريط وحبه وثلاث أرزات وجزء واحد ، وللأخت من الأبوين خمسه وثلاثون دينارا وخمسه قراريط وحببتان وأرذتان وعشره أجزاء .
 أربع زوجات وثلاث جدات وخمس أخوات لأم وسبع أخوات لأب ، والتركة مائه وعشرون دينارا ، تعمل على ما ذكرنا من غير تصحيح .
 فما أصاب كل فريق قسمته بينهن على عددهن ، وإن شئت صححتها فتجدها من سبعة الاف ومائه وأربعين ، وتحسب على ما ذكرنا .

(١)

٣٧ ريال	هـ	١٢-١٧	
٦	٩	٣	إمرأه
٤	٦	٢	أم
٨	١٢	٤	أخت ش
٨	١٢	٤	أخت ش
٤	٦	٢	أخت م
٤	٦	٢	أخت م
الأختان من الأب لا يرثن شيئا لاستكمال الثلثين للشقائق ولم يذكرهن المؤلف في شرح القسمة			

الحل بالجدول السابقه بالريال السعودى لانه المتداول ، وأما حساب المؤلف فهو غير متداول فلاداعي للإشتغال به ، لأن النتيجة بالحساب واحده وهو إيصال الحقوق في قسمة التركة الى مستحقها ، وإحتراما لنص المؤلف يبقى كما هو

(٢) فى ، ب : إئنا

فصل آخر :-

زوج وثلاث أخوات مفترقات ، والتركة ثلاثة عشر دينارا وثلاث ،
المسألة من ثمانيه ، فابسطها أثلاثا تكن أربعة وعشرين ، وابطسب التركة
أثلاثا تكن أربعين وبينهما موافقه بالأثمان ، فاردهما الى وقيهما •
ثم اضرب سهام كل وارث فى وفق بسط التركة وهو خمسة ، واقسم
على وفق بسط المسألة وهو ثلاثة ، فللزوجة ثلاثة فى خمسة تكن (١) خمسة
عشر ، فأقسمها على ثلاثة يخرج خمسة •
ولالأخت من الأبوين مثل ذلك ، والأخت من الأم سهم فى خمسة مقسوم
على ثلاثة تكن دينارا وثلاثين ، وللأخت من الأب مثل ذلك •
زوج وأم وأختان لأب وأم (٢) وأختان لأم ، والتركة خمسة وعشرون
دينارا ونصف وربع ، المسألة من عشره فتبسطها أرباعا تكن أربعين ،
وتبسط التركة كذلك تكن مائة وثلاثة •
فللزوجة ثلاثة فى بسط التركة : تكن ثلاثمائة وتسعه ، مقسومه على بسط
المسألة تكن سبعة دنانير وأربعة عشر قيراطا ونصفا ، وللأم سهم فى مائة
وثلاثة مقسومه (٣) على أربعين تكون (٤) دينارين وأحد عشر قيراطا ونصفا •
وللأختين من الأم ضعف ذلك خمسة دنانير وثلاثة قيراط ، وللأختين من
الأب والأم ضعف ذلك عشره دنانير وستة قيراط •
زوجه وأبوان وإبنتان ، والتركة أربعة وخمسون دينار وربع وسدس ،
المسألة من سبعة وعشرين ، تضربها فى إثني عشر وهو مخرج الكسرين
تكن ثلاثمائة وأربعة وعشرين ، واضرب التركة فى إثني عشر أيضا تكن
ستمائة وثلاثة وخمسين ، وليس بينهما موافقه •
فاضرب سهام كل وارث فى بسط التركة ، واقسمه على بسط المسألة ،
فيخرج للزوجه ستة دنانير وحبتان وسبعة أتساع حبه ، ولكل واحد من
الأبوين ثمانيه دنانير وقيراط وثلاثا حبه وثلاث تسع حبه ، ولكل بنت ضعف ذلك
سته عشر دينارا وقيراطان وحبه وثلاث حبه وثلاثا تسع حبه •

(١) زياده من . ب

(٢) زياده من . ب

(٣) فى . أ : مقسوم

(٤) فى . ب : تكن

وإن شئت قلت نقسم الأربعة والخمسين وحدها على المساله ، يخرج
للسهم ديناران ، فللزوجه ستة دنانير ، ولكل واحد من الأبوين ثمانية
دنانير ، ولكل بنت تسعة عشر ديناراً .

ثم قل قد بقى ربع وسدس ديناراً ، وذلك ثمانية قراريط وحبه ، فتبسطها
حبات تكن خمسة وعشرين .

تضرب فيها سهام كل وارث ، فللزوجه ثلاثة فيها تكن خمسة وسبعين ،
تأخذ لكل سبعة وعشرين حبه : تكن حبتين وسبعة أتساع حبه (١) كما قلنا
وكذلك الباقيين .

فصل آخر :-

زوج وأم وست أخوات مفترقات ، والتركة ثمانية عشر دينارا وسبعة قراريط وحبه ، المسألة من عشره ، فاضرب سهام الزوج في الدنانير الصحاح واقسمها على المسألة ، تخرج بالقسم خمسة دنانير وثمانية قراريط .

ثم ابسط مافوق الدنانير من جنس أقلها تكن إثنين وعشرين ، فأضرب سهام الزوج فيها تكن ستة وستين ، فاقسمها على عشره يخرج بالقسم ست حبات وثلاثة أخماس الحبه ، فيصير للزوج خمسة دنانير وعشر قراريط وثلاثة أخماس حبه .

وللأم سهم في الصحاح مقسوم على عشره ، يخرج دينار وستة عشر قيراط ، ثم اضرب سهمها في إثنى وعشرين واقسم يخرج حبتين وخمسا (١) ، فيصير للأم دينارا وستة عشر قيراط وحبتان وخمس حبه . وللأختين من الأم ضعف ذلك ثلاثة دنانير وثلاثة عشر قيراطا وحبه وخمسا حبه ، وللأختين من الأبوين ضعف هذا سبعة دنانير وست قراريط وحبتان وأربعة أخماس الحبه .

إمرأه وأم وثلاث أخوات مفترقات ، والتركة أحد وعشرون دينارا وثلاثة قراريط ونصف حبه ، المسألة من خمسة عشر ، فاضرب سهام المرأة في الصحاح تكن ثلاثة وستين .

اقسمها على خمسة عشر يخرج أربعة دنانير وخمسا ، ثم ابسط القراريط أنصاف حبات (٢) تكن تسعة عشر ، فاضرب سهام الزوج (٣) في ذلك تكن سبعة وخمسين ، فاقسمها على المسألة يخرج حبه ونصف حبه وخمسا حبه ، فيصير لها أربعة دنانير وأربعة قراريط وحبه ونصف حبه وخمسا حبه (٤) .

(١) مابين المعكوفتين لم يرد في . ب

(٢) في . أ : حبوب

(٣) في . أ : الزوج

(٤) مابين المعكوفتين زياده . ب

ثم اضرب سهمي (١) الام في الصحاح تكن إثنين وأربعين ، فاقسمها على خمسة عشر ، يخرج بالقسم ديناران وستة عشر (٢) قيراطا ، فاضربها في بسط الكسور تكن ثمانية وثلاثين (٣) ، يخرج منها حبه وسدس حبه وعشر حبه ، فيصير للام ديناران وستة عشر قيراطا وحبه وسدس حبه وعشر حبه . وكذلك نصيب الأخت من الأب والأخت من الأم ، والأخت من الأبوين ضعف نصيب الزوجه ثمانية دنانير وتسعة قراريط وأربعة أخماس الحبه . زوج وأبوان وإبنتان ، والتركة عشرون ديناراً وثلاثة عشر قيراطاً وحبتان ، احسب على ماقدما يكن (٤) نصيب الزوج أربعة دنانير وقيراطان وحبتان وخمس حبه .

ونصيب الأبوين خمسة دنانير ونصف وأربعة عشر جزءاً من خمسة عشر جزءاً من حبه ، ونصيب الأبتين ضعف ذلك أحد عشر ديناراً وحبه وثلاثة عشر جزءاً من خمسة عشر جزءاً من حبه ، فإذا جمعت ذلك صار المبلغ المذكور .

فإن كانت التركة أربعة وعشرين ديناراً وثمان قراريط ونصف حبه ، فاحسب الصحاح كما ذكرنا ، ثم ابسط القراريط وامعها أنصاف حبوب تكن تسعة وأربعين ، وابسط المسألة أيضا أنصافا تكن ثلاثين ، فاضرب سهام كل وارث في بسط القراريط واقسمه على الثلاثين ، لكل واحد حبه . فيكون نصيب الزوج أربعة دنانير وسبعة عشر قيراطا وحبه ونصف حبه وخمسا حبه ، ونصيب الأبوين ستة دنانير وعشر قراريط ونصف حبه وثلاث عشر حبه ، ونصيب الإبتين ضعف ذلك ثلاثة عشر ديناراً وحبه وثلاثا عشر حبه .

زوج وأبوان وبنت ، والتركة عشرون ديناراً وسبعة عشر قيراطا وحبتان ، المسألة من ثلاثة عشر ، فتقسم عليها ثلاثة عشر لكل سهم دينار ، ثم تبسط السبعة دنانير الباقية قراريط ، وتضم إليها السبعة تكن مائة وسبعة وخمسين ، فتقسمها على ثلاثة عشر ، وتأخذ من مائة وستة وخمسين إثني عشر قيراطا .

(١) في ، أ : سهم

(٢) زياده من ، ب

(٣) لم ترد في ، ب

(٤) زياده من ، ب

فيكون للزوج بثلاثة أسهم : ديناراً وستة عشر قيراطاً ، وكان له من القسم الأول ثلاثة دنانير ، فصار له أربعة دنانير وستة عشر قيراطاً .
 وللأبوين بأربعة أسهم ديناران وثمانية قراريط ، وكان لهما أربعة ، فصار لهما ستة دنانير وثمانية قراريط .
 وللبنات بستة أسهم : ثلاثة دنانير وإثنا عشر قيراطاً ، وكان لها ستة دنانير ، فصار لها تسعة دنانير وإثنا عشر قيراطاً .
 ويبقى معك قيراط فتبسطه حبات ، وتضم إليه الحبتين تكون خمسا ، تبسطها أرزات تكن عشرين تقسمها على الثلاثة عشر ، تكون (١) لكل سهم أرزه وسبعة أجزاء من ثلاثة عشر من أرزه .
 فللزوج بثلاثة أسهم : ثلاثة أرزات وأحد وعشرين جزءاً ، تأخذ من ثلاثة عشر منها أرزه ، يصير معك حبه وثمانية أجزاء فضمها الى ماله ، فيصير له أربعة دنانير وستة عشر قيراطاً وحبه وثمانية أجزاء من ثلاثة عشر من أرزه .
 وللبنات ضعف ذلك ، ويصير للأبوين ستة دنانير وثمانية (٢) قراريط وحبه وأرزتان وجزءان من ثلاثة عشر من أرزه .
 وزوجه وثلاث جدات وأختان لأم وأختان لأب وأم ، تصح المسألة من أحد وخمسين ، والتركة ستون ديناراً وتسعة عشر قيراطاً وحبه وأرزه ، تأخذ من كل احد وخمسين لكل سهم ديناراً .
 يكون للزوجه تسعة دنانير ، ولكل جده ديناران ، وللأختين من الأم إثنا عشر ديناراً ، وللأختين من الأبوين أربعة وعشرون ديناراً ويبقى تسعة دنانير تبسطها قراريط ، يكون مائه وثمانين ، تأخذ مائه وثلاثة وخمسين ، لكل سهم منهم (٣) ثلاث قراريط .
 يبقى معك سبعة وعشرون ، تضيف إليها السبعة (٤) عشر والحبه ، وتبسطها حبات تكن مائه وتسعة وثلاثون ، تأخذ من مائه وإثنين لكل سهم حبتين ، يبقى سبعة وثلاثين تبسطها أرزات ، وتضيف إليها الأرز التي مع التركة تكون مائه وتسعة وأربعين ، يجيء منها أرزتان وسبعة وأربعون جزءاً من أحد وخمسين جزءاً من أرزه .

(١) في ، ب : يكن

(٢) في ، أ : ثمان

(٣) زياده من ، ب

(٤) في ، ب : التسعة

فيصير لكل سهم من سهام المسألة دينار(١) وثلاثة قراريط وحبتان وأرztان وسبعة وأربعون جزءا ، فتضرب ذلك في سهام كل وارث ، تصب إنشاء الله تعالى .

والأولى في مثل هذه المسألة ، أن تقسم من غير تصحيح ، ثم ما حصل للمنكسر عليهم سهامهم من التركة ، تقسمه بينهم ، فتقسم هاهنا على سبعة عشر ، فهو أخصر لك ، وما حصل للجداات قسمته بينهم أثلاثا ، وإنما أريتك طريق العمل في البسط لتعرفه .

فصل منه آخر :-

إمرأه وأم وثلاث أخوات مفترقات ، والتركة عشرون ديناراً ، لم يقتصموا حتى ماتت الأم وخلفت أبوين وخلفت أيضاً خمسة دنانير ، الأولى من خمسة عشر فاقسم التركة عليها .

يكن للزوجه أربعة دنانير ، وللأخت من الأم ديناران وثلثان ، وكذلك للأخت من الأب ، وللأخت من الأبوين ثمانية دنانير .

وللأم ديناران وثلثان فتضمها الى تركتها تكن سبعة دنانير وثلثين ، فلأبويها ثلث ذلك ديناران وخمسه أتساع دينار ، وقدر ذلك أحد عشر قيراطاً وثلث حبه .

ولكل واحد من إبنيتها مثل ذلك ، فصار للأخت من الأم خمسة دنانير وتسعان ، وللأخت من الأبوين عشره دنانير وخمسة أتساع .

ولو لم تخلف الأم شيئاً صحت المسألتان من خمسة وأربعين ، للمرأة منها تسعة ، وللأخت من الأم ثمانية ، وللأخت من الأبوين عشرون ، ولأبويها سهمان ، وللأخت من الأب ستة ، فاضرب سهام كل وارث في العشرين واقسمه على خمسة وأربعين .

وإن شئت وافقت بينهما ، فرد المسألة الى تسعة ، والتركة الى أربعة ، وتضرب سهام كل وارث في أربعة ، وتقسمه على التسعة يخرج ما ذكرناه .

زوج وأم وست أخوات مفترقات ، والتركة خمسة وخمسون ديناراً ، لم يقتصموا حتى ماتت الأخت من الأب والأم وخلفت زوجها ومن خلفت : وهم الأم والأختان من الأم والأخت من الأبوين والأختان من الأب ، وخلفت عشرين ديناراً .

فالأولى من عشره ، فتقسمها عليهم ، لكل سهم خمسة دنانير ونصف ، فللأخت من الأبوين بسهمين أحد عشر ديناراً ، فضمها الى تركتها وهي عشرون ، يصير أحداً وثلثين ، تقسمها على مسألتها وهي عشره ، يصيب السهم ثلاثة دنانير وقيراطان (١) .

فللأم من الأولى خمسة دنانير ونصف ، ومن الثانية ثلاثة دنانير وقيراطان ، يصير لها ثمانية دنانير وإثنا عشر قيراطاً .

ولالأختين من الأم من الأولى أحد عشر ديناراً ، ومن الثانية ستة
دينارين وأربعة قراريط ، فيصير لهما سبعة عشر ديناراً وأربعة قراريط .
ولالأخت من الأبوين من الأولى أحد عشر ديناراً ، ومن الثانية تسعة
دينارين وستة قراريط ، فصار لها عشرون ديناراً وستة قراريط .
ولالأختين من الأب ثلاثة دينارين وقيراطان ، ولزوج الأولى ستة عشر
ديناراً ونصف ، ولزوج الثانية تسعة دينارين وستة قراريط .
فإذا اجتمع ذلك كان مبلغ التركتين وهما خمسة وسبعون ديناراً .

فصل منه آخر :-

إذا كانت التركة سهاما من عقار ، فاضرب أصل سهام العقار فيما صحت منه المسألة ، فما كان فهو جميع سهام العقار .

واضرب سهام كل وارث من أصل مسألتهم فى السهام الموروثة من العقار ، واضرب سهام الشركاء من العقار فى أصل مسأله الورثه .

مثال ذلك :-

زوج وأم وأختان لأب ، والتركة ربع وسدس دار ، المسألة من ثمانية ، ومخرج سهام العقار إثنا عشر ، فاضربها فى المسألة تكن ستة وتسعين ، فهى جميع سهام الدار .

للشركاء : سبعة فى ثمانية : ستة وخمسين(١) ، وللزوج ثلاثة فى السهام الموروثة وهى خمسة تكن خمسة عشر ، وللأم سهم فى خمسة ، وللأختين أربعة فى خمسة : عشرون .

زوج وأم وإبنتان ، والتركة سبع وثمان بستان ، المسألة من ثلاثة عشر ومخرج سهام العقار ستة وخمسين ، فاضربها فى ثلاثة تكن سبعمائى وثمانى وعشرين .

فسهام الشركاء : أحد وأربعون فى ثلاثة عشر تكن خمسمائى وثلاثة وثلاثين ، وللزوج ثلاثة فى خمسة عشر : خمسة وأربعون ، وللأم سهمان فى خمسة عشر : ثلاثين ، وللإبنتين ثمانية فى خمسة عشر : مائى وعشرون .
زوجه وأبوان وابن ، والتركة ثلث وخمس دار وخمس وسبع حمام ، والمسألة من أربعة وعشرين .

فتضربها فى أصل سهام الدار وهى خمسة عشر تكن ثلاثمائى وستين ، وتضربها فى أصل سهام الحمام وهى خمسة وثلاثون تكون ثمانمائى وأربعين .

فالشركاء من الحمام ثلاثة وعشرون فى أربعة وعشرين تكن خمسمائى وإثنين وخمسين فهى لهم منها ، ولهم من الدار سبعة مضروبه فى أربعة وعشرين تكن مائى وثمانى وستين فهى لهم منها .

وللزوجه ثلاثة فى السهام الموروثة من الدار وهى ثمانية تكن أربعة وعشرين ، وتضربها أيضا فى السهام الموروثة من الحمام وهى إثنى عشر تكن ستة وثلاثين .

وللابوين ثمانية فى ثمانية : أربعة وستون فهى لهما من الدار وفى إثنى عشر تكن ستة وتسعين فهى لهما من الحمام .
وللابن ثلاثة عشر فى ثمانية : مائة وأربعة من الدار وفى إثنى عشر : مائة وستة وخمسون سهما فهى له من الحمام ، فقس على هذا أمثاله .
وكذلك إذا كانت التركة شيئا مما يعد ، أو يوزن ، أو يكال ، أو يزرع نقسمه على مثل الدنانير ، والدراهم لا يختلف العمل فى ذلك والله المعين .

فصل من التركات في حساب المجهولات

زوج وأم وأختان لأب وأم ، أخذ الزوج بميراثه خمسة وأربعين دينارا ، كم جميع التركة ؟ .

فالباب (١) في ذلك أن تقسم الدنانير التي أخذها على سهامه ، يخرج بالقسم خمسة عشر ، فاضربها في سهام المساله وهي ثمانية ، يخرج مائه وعشرون وهي جميع التركة .

وإن شئت ضربت ما أخذ في سهام المساله تكن ثلاثمائة وستين ، وقسمت ذلك على سهام الآخذ ، وإن شئت ضربت ما أخذ في سهام باقى الورثه ، وقسمت ذلك على سهامه ، فما خرج فهو باقى التركة .

وإن شئت قلت سهام من بقى مثل سهامه مره وثلثين ، فيجب أن يكون الباقي خمسة وسبعين .

وإن شئت قلت سهامه من المساله ثلاثة أثمانها ، فالتركة على هذا مائه وعشرون دينارا .

زوج وأبوان وابنتان ، أخذ أحد الأبوين بميراثه ثمانية دنانير اقسما على سهامه يخرج أربعة ، فاضربها في المساله وهي خمسة عشر تكن ستين ، وكذلك باقى الأبواب .

زوج وأم وأختان لأم وأختان لأب ، أخذ الزوج بميراثه سبعة دنانير ونصف ، [إقسما على سهامه وهي ثلاثة ، يخرج بالقسم إثنان ونصف ، اضربها في المساله وهي عشره تكن خمسة وعشرين .

وإن شئت قلت سهامه من المساله خمسها وعشرها ، وقد أخذ بها سبعة ونصف (٢) فالتركة على هذا خمسة وعشرون .

فإن قال أخذت الأختان من الأم ستة دنانير وربعا ، فقد علمت أن سهميهما من المساله خمسها ، فاضرب خمسها في ستة وربعا تكن أحد وثلاثين دينارا وربعا وهي التركة ، وإن شئت ضربت ستة وربعا في عشره ، وقسمت ذلك على سهمين يخرج ماقلناه .

زوجه وجده وست أخوات مفترقات ، أخذت الزوجه عشرة دنانير ، فاضربها في سبعة عشر واقسم ذلك على ثلاثة ، يخرج بالقسم ستة وخمسون دينارا وثلثان فهو التركة .

(١) الباب في ذلك أى طريقة حل المساله

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب : وهى توضح طريقه حل المساله

زوجه وأبوان وإبنتان ، أخذت الزوجه خمسة عشر دينارا وثلثا ، فقد علمت أن سهامها من المسأله تسعها ، فاضرب ما أخذت فى تسعه يكن مائه وثمانيه وثلثين ، وإن قسمت خمسة عشر وثلثا على ثلاثه خرج بالقسم خمسه وتسع ، فإذا ضربت ذلك فى سبعة وعشرين كان ماذكرناه .

فإن قال أخذت الأم خمسه وعشرين دينارا ونصفا ، قسمت ذلك على سهامها يخرج بالقسم ستة وربع وثمان ، فاضرب ذلك فى سبعة وعشرين تكن مائه واثنين وسبعين وثمانا وهى التركه .

نوع منه :-

زوج وأبوان وابن ، أخذ الزوج بميراثه ثمانيه عشر دينارا ونصفا ، وأخذ الأب إثني عشر دينارا وثلثا ، اعتبار صحه ذلك أن تضرب سهام كل واحد فيما أخذ صاحبه ، فإن استويا فالمسأله صحيحه .

وإذا ضربت هاهنا صار جميعا سبعة وثلثين ، فاستخرج التركه إذا عرفت صحه المسأله من نصيب أيهما شئت على ماقدمناه ، فإن قال أخذ الابن خمسين دينارا ، وأخذت الأم خمسة عشر فالمسأله محال .

نوع منه :-

زوج وأم وست أخوات مفترقات ، والتركه ستة وخمسون دينارا وثوب ، أخذ الزوج بميراثه الثوب كم قيمته ؟ .

فى عمل ذلك وجوه : منها أن تضرب سهام الزوج فى العين تكن مائه وثمانيه وستين ، تقسمها (١) على سهام باقى الورثه وهى سبعة تكن أربعه وعشرين ، وهى قيمه التركه كلها ثمانون دينارا ، [إذا قسمتها على عشره أصاب السهم ثمانيه دنانير ، للزوج بثلاثه أسهم أربعه وعشرون دينارا (٢)] وكذلك أخذ فقد صح الامتحان .

وإن شئت قسمت العين على سهام من بقى من الورثه يخرج بالقسم ثمانيه ، تضربه فى سهام الزوج ، وإن شئت قلت سهام الزوج من سهام الباقين ثلاثه أسباعها ، فخذ ثلاثه أسباع العين يكن ماذكرناه .

وبطريق الجبر نقول نجعل قيمه الثوب شيئا مجهولا ، فإذا أخذه الزوج بثلاثه أسهم ، وجب أن يأخذ باقى الورثه بسبعه أسهم شيئين وثلثا ، وذلك يعدل العين المذكوره ، فالشئ الواحد منها ثلاثه أسباعها ، فخذ ثلاثه أسباع العين تكن أربعه وعشرين وذلك ماذكرناه .

(١) فى ١ : تقسمه

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فإن صعب عليك نسبة الشيء من الشيتين والثالث ، فابسطها أثلاثا تكون سبعة ، وبسطت(١) العين أثلاثا وقسمت ذلك على بسط الأشياء ، يخرج ماقلنا(٢) وهذه طريقه تسلكها فى كل ما يصعب عليك نسبته .

وإن شئت قلت نجعل جميع التركة شيئا ، فأخذ الزوج بثلاثة أعشار شيء الثوب ، وأخذ باقى الورثة بسبعة(٣) أعشار شيء ستة وخمسين دينارا ، فكمل سبعة أعشار الشيء بأن تزيد عليها مثل ثلاثة أسباعه ، وتزيد على العين مثل ذلك تكن(٤) ثمانين وهى جميع التركة ، فإذا أسقطت منها العين كان الباقى قيمة الثوب .

زوج وأبوان وابنتان ، والتركة واحد وتسعون دينارا وعبد ، أخذته الأم بميراثها ، فتضرب سهم الأم فى العين ، وتقسم ذلك على باقى المسألة ، يخرج بالقسم أربعة عشر وهو قيمة العبد .
وإن شئت قسمت العين على باقى المسألة ، يخرج بالقسم سبعة ، فاضربها فى سهمى الأم تكن أربعة عشر .

وإن شئت قلت نجعل قيمة العبد شيئا ، فيكون باقى التركة ستة أشياء ونصفا ، وذلك يعدل العين فأبسطها أيضا أنصافا ، واقسم بسط العين وهى مائه وإثنان وثمانون على بسط الأشياء وهى ثلاثة عشر يخرج أربعة عشر .

وإن شئت قلت نجعل التركة شيئا فيكون الباقى من سهام المسألة ثلثى شيء وخمس شيء ، وذلك يعدل العين ، فإذا أردت تكميل الشيء زدت عليه جزأين من ثلاثة عشر ، وكذلك تزيد على العين جزأين من ثلاثة عشر وهى أربعة عشر دينارا تكن مائه وخمسه .

إمتحان ذلك أن تضرب سهمى الأم فى مائه وخمسه ، وتقسمه على خمسة عشر يخرج بالقسم أربعة عشر كما قلنا .

(١) فى ، ب : وابسط

(٢) فى ، ب : مانكرناه

(٣) فى ، ب : بتسعة

(٤) فى ، ب : تكون

فإن كانت بحالها ، والتركة خمسة وسبعون ديناراً وعبداً وخاتماً ، أخذ الزوج العبد ، وأخذت الأم الخاتم ، كم قيمتهما ؟ .

تسقط سهامهما من المسألة يبقى عشره ، ثم تضرب سهام الزوج في العين تكن مائتين وخمسة وعشرين ، تقسمه على باقى المسألة وهو عشره ، يخرج بالقسم إثنان وعشرون ديناراً ونصفاً وهو قيمة العبد ، ثم تضرب سهمى الأم فى العين وتقسّم على عشره ، فيخرج خمسة عشر ديناراً وهو قيمة الخاتم .

فضم القيمتين الى العين تكن مائه وإثنى عشر ديناراً ونصفاً ، وهو جميع التركة فإمتحنها تجدها صواباً .

وبالجبر تجعل قيمة الخاتم شيئاً ، فيكون قيمة العبد شيئاً ونصفاً ، ويكون باقى التركة خمسة أشياء تعدل العين ، فالشئ الواحد خمسة عشر فهو قيمة الخاتم ، فيكون الشئ والنصف إثنين وعشرين ونصفاً كما قلنا .

وإن جعلت قيمة العبد شيئاً ، كان قيمة الخاتم ثلثى شئ ، ويكون باقى التركة ثلاثة أشياء وثلثاً ، يعدل العين ، فالشئ الواحد ثلاثة أعشارها وهو ما ذكرناه .

وإن شئت بسطت العين أثلاثاً وقسمته على بسط الأشياء وهى عشره يخرج الأول ، وإذا كان الشئ إثنان وعشرون ونصفاً فثلثاه خمسة عشر زوجه وأم وأختان لأم وأختان لأب ، والتركة أربعون ديناراً وثوب وخاتم وعبداً ، أخذت الزوجه الثوب ، والأم الخاتم ، والأختان من الأم العبد .

تقسم العين على باقى المسألة ، يخرج بالقسم خمسة ، فقيمة الثوب خمسة عشر ، وقيمة الخاتم عشره ، وقيمة العبد عشرون ، وجميع التركة خمسة وثمانون ، فاعملها بالأبواب كلها وإمتحنها تجدها صواباً .

نوع منه :-

زوج وأم وست أخوات مفترقات والتركه خمسة وثلاثون ديناراً وثوباً ، أخذته إحدى الأختين من الأب والأم وأخذت معه ثلاثة دنانير ، فآلق ما أخذت من العين ، وأقسم الباقي على سهام باقى الورثه وهى ثمانيه .
يخرج بالقسم أربعة دنانير فهى نصيب السهم ، فلأخت بسهمين ثمانية دنانير ، فإذا ألقيت منها الثلاثة الدنانير التى أخذتها بقى خمسة دنانير وهى قيمة الثوب ، فجميع التركه أربعون ديناراً .

وبطريق الجبر تجعل قيمة الثوب شيئاً ، ثم تقول إذا أخذت الأخت (١) بسهمين شيئاً وثلاثة دنانير ، وجب أن يأخذ بقية الورثه بثمانية أسهم أربعة أشياء وإثنا عشر ديناراً ، وذلك يعدل ما حصل لهم وهو إثنا وثلاثون ديناراً ، فآلق إثنا عشر بمثلها يبقى أربعة أشياء تعدل عشرين ديناراً ، فقيمة الشئ خمسة دنانير كما قلنا .

إمرأه وأختان لأم وأختان لأب ، والتركه سبعون ديناراً ودار (٢) ، أخذتها إحدى الأختين من الأم وأخذت معها خمسة دنانير .
لوتقسم الباقي من التركه على سهام من بقى من الورثه ، يصيب السهم خمسة دنانير (٣) ، فلأخت عشر ، وقد علمت قيمة الدار خمسة ، وجميع التركه خمسة وسبعون .

وبالجبر تقول إذا أخذت الأخت من الأم شيئاً وخمسة دنانير ، وجب أن يأخذ بقية الورثه ستة أشياء ونصفاً وإثنين وثلاثين ديناراً ونصفاً ، تعدل ذلك ما حصل لهم وهو (٤) خمسة وستون ، فآلق المشترك وقابل يخرج قيمه الشئ خمسة كما قلنا .

وطريقه أخرى تجعل نصيب الأخت من الأم شيئاً ، فقد أخذت به داراً وخمسة دنانير ، فمعلوم أن قيمتها شئ إلا خمسة دنانير ، فضمه الى العين تكن خمسة وستين ديناراً وشيئاً ، وهى تعدل أنصباء الورثه ، وهى على ما فرضنا سبعة أشياء ونصفاً .

(١) فى ، ب : الأم

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) ما بين المكوفتين لم يرد فى ، ب

(٤) فى ، ب : وهى

فاسقط الشيء بمثله يبقى ستة أشياء ونصف ، تعدل خمسة وستين دينارا ، فقيمة الشيء عشرة دنانير ، وذلك (١) نصيب الأخت ، فإذا أخذت مع الدار خمسة دنانير بقي قيمة الدار خمسة دنانير .

فإن (٢) أخذتها الزوجه وردت دينارين ، فردهما على العين تكن إثنتين وسبعين ، فاقسمها على باقى المسألة وهى إثنا عشر ، نصيب السهم ستة دنانير ، فللزوجه بثلاثة ثمانية عشر دينارا ، ولما أخذت الدار (٣) وردت دينارين ، فقد علمت أن قيمته عشرون دينارا ، فزدها على العين تكن تسعين فهى جميع التركة .

وبالجبر تجعل قيمة الدار شيئا ، فإذا أخذته (٤) الزوجه بثلاثة أسهم ، وردت (٥) دينارين ، وجب أن يكون باقى السهام التى للورثة (٦) أربعة أشياء إلا ثمانية دنانير ، تعدل مايبىد الورثة وهو إثنان وسبعون ، فأجبر بثمانية دنانير ، وزد مثلها على العين تكن ثمانين ، تعدل أربعة أشياء فالشئ عشرون كما ذكرنا .

زوج وأم وست أخوات مفترقات ، والتركة خمسة وخمسون دينارا وعبدا ، أخذته الأم وأخذت معه دينارا ، تعمل على ماتقدم يخرج قيمة خمسة دنانير ، فإن كانت أخذته وردت دينارين فقيمته ثمانية دنانير وثلاث .

إمرأه وأم وثلاث أخوات مفترقات وعبد ، أخذته الأم وردت عليهم دينارين ، والتركة خمسون دينارا فقيمته عشرة دنانير ، فإن كانت أخذت منه أربعة دنانير ونصف فقيمته ديناران ونصف .

فإن كانت التركة ستين دينارا ، والعبد أخذته الزوجه وردت عشرة دنانير ، زدها (٧) على العين تكن سبعين تقسمها على إثنى عشر ، يخرج بالقسم خمسة ونصف وثلاث فهو ما (٨) للسهم ، فلها بثلاثة أسهم : سبعة عشر ونصف ، فقيمة العبد : سبعة وعشرون ونصف .

(١) فى ، ب : وهى

(٢) فى ، ب : وإن قال

(٣) فى ، أ : الثوب

(٤) فى ، ب : أخذت الشيء

(٥) فى ، أ : وزدت - والصحيح ما أثبتناه من ، ب وكذلك جميع الكلمات القادمة بنفس المعنى

(٦) فى ، ب : سهام الورثة - وهى أخصر من المثبت

(٧) فى ، ب : فردها

(٨) زياده من ، ب

وبالجبر تجعل قيمة العبد شيئا ، فقد إستحقت المرأه بثلاثة أسهم شيئا إلا عشرة دنانير ، وجب(١) أن يستحق باقى الورثه أربعة أشياء إلا أربعين دينارا يعدل ذلك سبعين .

فأجبر وقابل تكن أربعة أشياء ، تعدل مائه وعشرة دنانير فالشئ ما ذكرنا ، فإن كانت أخذت معه عشرة دنانير كانت قيمته دينارين ونصفا .

نوع منه :-

زوج وأم وست أخوات مفترقات ، والتركة ثلاثون دينارا وعبدان متساويان القيمة ، أخذت إحدى الأختين من الأبوين أحدهما ، فاسقط سهميها من المسأله ، واسقط مثلها بالعبد الآخر يبقى ستة أسهم ، تقسم العين عليها ، يخرج للسهم خمسة ، فقيمة كل عبد عشره .

وبالجبر تجعل قيمة كل عبد شيئا ، فإذا أخذت بسهمين شيئا ، وجب أن يكون لباقى الورثه أربعة أشياء ، وذلك يعدل مامعهم وهو شئ وثلاثون دينارا ، فألق المشترك ، فيعدل الشئ عشرة دنانير كما قلنا ، فإن كانت أخذته وأخذت معه ثلاثة دنانير .

فاسقط الثلاثة من الثلاثين ، واسقط مع العبد الآخر مثل ذلك ، يبقى من(٢) التركة أربعة وعشرون دينارا ، فاقسمها على فاضل السهام وهى ستة ، يخرج أربعة ، فلكل أخت ثمانيه ، فقيمة العبد خمسة .

وبالجبر إذا أخذت بسهمين شيئا وثلاثة دنانير ، وجب أن يأخذ أربعة أشياء وإثنى(٣) عشر دينارا ، يعدل ذلك شيئا وسبعة وعشرين دينارا ، فاسقط(٤) المشترك من الجانبين(٥) ، يبقى ثلاثة أشياء تعدل خمسة عشر دينارا ، فالشئ خمسة دنانير كما قلنا .

فإن كانت أخذته وردت ثلاثة دنانير ، فتكون العين ستة وثلاثون دينارا بست(٦) أسهم ، فلأخت إثنا عشر دينارا ، وقيمة كل شئ خمسة عشر ، والتركة ستون دينارا .

(١) فى ، ب : فوجب

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) فى ، ب : إثن

(٤) فى ، ب : فألق

(٥) فى ، ب : من الجهتين

(٦) فى ، أ : الستة

إمراه وأم وأختان لأم وأختان لأب ، والتركة أربعون ديناراً وثلاثة
أثواب قيمتها سواء ، أخذت الزوجه أحدها ، فاسقط سهامها ومثلها
للثوبين الآخرين ، يبقى من المسألة ثمانيه ، اقسّم عليها العين يخرج
خمسه فهو للسهم ، فقيمة كل ثوب خمسة عشر ، وجميع التركة خمسة
وثمانون ديناراً .

وبالجبر تجعل قيمة كل ثوب شيئاً ، فيجب أن يكون لباقي الورثة أربعة
أشياء وثلاثان ، وذلك يعدل شيئين وأربعين ديناراً ، فألق شيئين بمثلهما (١)
يبقى أربعون ديناراً ، تعدل شيئين وثلاثين (٢) فقيمة الشيء خمسة عشر .

فإن قال أخذت معه دينارين ، فألق الأثواب وستة دنائير بتسعة أسهم ،
واقسم بقية التركة على بقية السهام ، يخرج للسهم أربعة دنائير وربع ،
فللزوجه إننا عشر ديناراً ونصف وربع ، فتعلم أن قيمة الثوب عشرة دنائير
ونصف وربع ، وجميع التركة إثنان وسبعون ديناراً وربع .

فإن قال ردت معه خمسة دنائير ، فاجمع المردود مع الثلاثة أثواب (٣)
تكن خمسة عشر ، زده على أربعين تكن خمسة وخمسين اقسّمها على
ثمانيه ، يخرج للسهم ستة دنائير وسبعة أثمان .

فللزوجه عشرون ديناراً ونصف وثمان ، فزد عليه ما ردت تكن خمس
وعشرين ونصفاً وثماناً وهو قيمة كل ثوب ، وجميع التركة مائة وستة عشر
ديناراً وسبعة أثمان ، فإذا قسمتها على السبعة (٤) عشر أصاب كل سهم
ستة (٥) دنائير وسبعة أثمان كما قلنا .

ومتى أسقطت مع باقي الفروض مثل سهام الأخذ ، فلم يبق من المسألة
شيء ، فالسؤال محال لأنه لا بد أن يبقى منها ما يقابل العين .

مثال ذلك :-

إمراه وأبوان وإبنتان ، والتركة عشرون ديناراً وأربعة عبيد قيمتهم
سواء ، أخذت إحدى الإبنتين بميراثها أحد العبيد فهذا محال .
كذلك إن قلنا أخذ أحد الأبوين عبداً وخمسة دنائير ، فأفهم ذلك حتى لا
يلقى عليك مسائل مستحيلة لا تصح .

(١) فى ، أ : بمثلها

(٢) فى ، ب : وثلاث

(٣) فى ، ب : الأثواب

(٤) فى ، ب : الستة

(٥) فى ، ب : سبعة

نوع منه :-

زوج وأبوان وإبنتان ، والتركة ثلاثون دينارا وعبدین بينهما ثلاثة دنانیر ، أخذت الأم بميراثها العبد الأدون(١) ، فاسقطه واسقط من الآخر بمثل سهامها .

وزد الفاضل بينهما على العين تكن ثلاثة وثلاثين(٢) دينارا ، تقسمها على باقى المسألة وهى أحد عشر يخرج للسهم ثلاثة ، وللأم ستة دنانیر فهو قيمة الأدون ، وقيمة الأرفع(٣) تسعه ، وجميع التركة خمسة وأربعون فامتحنها تجدها صوابا .

وبالجبر تجعل قيمة الأدون شيئا ، فيكون قيمه الأرفع شيئا وثلاثة دنانیر ، ويكون لباقي الورثة ستة أشياء ونصف ، تعدل ثلاثة وثلاثين دينارا وشيئا ، فألق الشيء بمثله وعدل يخرج الشيء ستة كما قلنا .

وإن شئت جعلت قيمة الأرفع شيئا ، فيكون قيمة الأدون شيئا إلا ثلاثة دنانیر ، وتستحق(٤) بقية الورثة ستة أشياء ونصفا إلا تسعة عشر دينارا ونصفا ، تعدل ثلاثين دينارا وشيئا .

فأجبر وألق المشترك يبقى خمسة أشياء ونصف ، تعدل تسعه وأربعين دينارا ونصفا ، فالشيء تسعة دنانیر وهو قيمة الأرفع ، وقيمة الأدون ستة دنانیر كما قلنا .

فإن قال(٥) أخذت الأرفع ، فألق الآخر وثلاثة دنانیر ، واقسم الباقي على أحد عشر يخرج للسهم ديناران وخمسة أجزاء من أحد عشر من دينار .

فلأم بسهمين أربعة دنانیر وعشرة أجزاء فهو قيمة الأرفع ، وقيمة الأدون دينار وعشرة أجزاء ، وجميع التركة ستة وثلاثون دينارا وتسعة أجزاء ، فإذا قسمتها على المسألة كان من ثلاثين دينارا(٦) ، وتبسط الباقي أجزاء تكن خمسة وسبعين ، لكل سهم خمسة أجزاء كما قلنا .

(١) معناها الأقل قيمة أو درجة

(٢) فى ، ب : وثمانين

(٣) تعنى الأعلى قيمة أو درجة

(٤) زياده من ، ب

(٥) زياده من ، ب

(٦) فى ، ا ، ب : ديناران

زوج وأم وأختان لأب وأم وأخت لأم ، والتركة ثلاثون ديناراً وثوبان
بينهما ديناران ، أخذت الأم الأرفع ، فأجعل الأدون ثوباً ، وكانت (١) الأم
أخذت ثوباً ودينارين .

فاسقط مثل ذلك من التركة يبقى ثمانية وعشرون تقسمها (٢) على باقى
المسألة (٣) وهى سبعة يخرج أربعة ، فهو نصيب الأم وهو قيمة الأرفع ،
وقيمة الأدون ديناران ، وجميع التركة ستة وثلاثون ديناراً .

وبالجبر لما إستحقت الأم ثوباً وديناران (٤) ، استحق باقى الورثة
ثمانية أثواب وستة عشر ديناراً تعدل ثلاثين ديناراً وثوباً ، فألق المشترك
يبقى أربعة عشر ديناراً تعدل سبعة أثواب فالثوب ديناران كما قلنا .

وإن كانت أخذت الثوب الأدون وردت خمسة دنانير ، إذا سويت بين
الثوبين على أدونها كانت التركة إثنين وثلاثين ديناراً وثوبين .

فإذا ردت الأم خمسة دنانير ، صار مع الورثة سبعة وثلاثون ديناراً ،
فاسقط ثوباً آخر إلا خمسة دنانير ، يبقى إثنان وأربعون ديناراً ، تقسمها
على باقى السهام وهى سبعة ، يخرج بالقسم ستة دنانير فهو ميراث الأم ،
فقيمة الأدون أحد عشر ، وقيمة الأرفع ثلاثة عشر ديناراً .

وطريق آخر لما استحقت الأم بسهم ثوباً إلا خمسة دنانير ، استحق
جميع الورثة تسعة أثواب إلا خمسها وأربعين ديناراً ، وذلك يعدل التركة
وهى ثوبان متساويان وإثنان وثلاثون ديناراً ، فأجبر وقابل وألق المشترك
يبقى سبعة أثواب يعدل سبعة وسبعين ديناراً ، فالثوب الأدون أحد عشر
كما قلنا .

زوج وأم وثلاث أخوات مفترقات ، والتركة ثلاثون ديناراً وثلاثة
أثواب بين الأول والأوسط ديناران ، وكذلك بين الأوسط والثالث (٥)
وأخذت الأم الأدون فسوّ بين الأثواب على أدونها .

فيصير معك فى التقدير ستة وثلاثون ديناراً وثلاثة أثواب متساوية
فاعمل على ماقدمناه ، يخرج قيمة الأدون ستة ، وقيمة الأوسط ثمانية ، وقيمة
الأرفع عشرة ، والتركة أربعة وخمسون ديناراً .

(١) فى ، أ : فكان

(٢) فى ، أ : تقسمه

(٣) فى ، ب : التركة

(٤) فى ، أ : دينارين

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب ومقدم على المسألة فى الاصل والترتيب للجمله كما أثبتناه أصح

إمراة وأبوان وإبنتان ، والتركة ثلاثون ديناراً وعبدان بينهما خمسة دنانير ، أخذت الزوجه الأدون فقيمه خمسة ، وقيمة الأرفع عشره .
فإن قال أخذت الأرفع كان محالا ، لأنك إذا عملت خرجت قيمته خمسة دنانير ، فلا يكون للأدون قيمة حينئذ ، فإن كانوا ثلاث عبید بين كل عبدين خمسة دنانير ، أخذ الأب الأدون ، فيكون الأوسط عبداً وخمسة دنانير ، والأعلى (١) عبداً وعشرة دنانير .

وتصير التركة فى التقدير خمسة وأربعون ديناراً وثلاثة عبید متساويين ، فاسقط منها سهام الأب ومثلها للعبدين الآخرين ، يبقى خمسة عشر تقسم العين عليها يخرج بالقسم ثلاثة ، فنصيب (٢) الأب اثنا عشر فهى قيمة الأدون ، والأوسط سبعة عشر ، والأعلى إثنان وعشرون ، وجميع التركة أحد وثمانون .

ولو قال أخذت إحدى الإبنتين العبد الأرفع ، فتصير التركة فى التقدير خمسة عشر ديناراً وثلاثة عبید ، فإذا أسقطت سهام البنت ومثلها ، بقى ثلاثة تقسم عليها الخمسة عشر يخرج بالقسمة خمسة ، فلبنت أربعون فهى قيمة الأعلى ، وجميع التركة مائه وخمسة وثلاثون .

نوع منه :-

زوج وإبنتان ، والتركة ثلاثة أثواب ، الأرفع يفضل على الأوسط بثمانية دنانير ، والأوسط يفضل على الأدون بدينارين ، أخذ الزوج الثوب الأوسط ، تجعل الأدون ثوبا ، فتكون (٣) التركة ثلاثة أثواب وإثنا عشر ديناراً .

اسقط للزوج ثوبا ودينارين بسهمين ، واسقط مثلها بأربعة أسهم ، يبقى سهامان بستة دنانير ، فهى قيمة الأوسط ، وقيمة الأدون أربعة ، وقيمة الأعلى أربعة عشر ، وجميع التركة أربعة وعشرون .

وبالجبر إذا أخذ الزوج وله الربع ثوبا ودينارين ، كان جميع التركة أربعة أثواب وثمانية دنانير ، يعدل ذلك ثلاثة أثواب وإثنى عشر ديناراً ، فإذا ألقيت المشترك بقى ثوب يعدل أربعة دنانير فهو الأدون كما قلنا .

(١) فى ، ب : الأعل

(٢) فى ، ب : فيصيب

(٣) فى ، ب : تكن

وإن شئت قلت التركة ثلاثة أثواب واثنان عشر ديناراً ، للزوج ربعها (١)
 ثلاثة أرباع ثوب وثلاثة دنانير يعدل ذلك ما أخذه وهو ثوب وديناران ، فألق
 المشترك يبقى ربع ثوب يعدل ديناراً ، فالثوب أربعة .
 فإن جعلت الأرفع ثوباً ، كانت التركة ثلاثة أثواب إلا ثمانية عشر
 ديناراً ، للزوج ربعها ثلاثة أرباع ثوب إلا أربعة دنانير ونصف ، يعدل
 ما أخذ وهو ثوب إلا ثمانية دنانير .
 فأجبر وقابل وألق المشترك يبقى ربع ثوب يعدل ثلاثة دنانير ونصف ،
 فالثوب أربعة عشر ديناراً .

نوع آخر :-

إبنان ، والتركة ثوبان بينهما ديناران ، أخذ أحدهما بحقه ثلاثة أرباع
 الأرفع ، فسوّ بينهما على قيمة الأدون ، تكن التركة ثوبين ودينارين ، لكل
 ابن ثوب ودينار ، وقد أخذ ثلاثة أرباع الأرفع وقيمتها (٢) ثلاثة أرباع ثوب
 ودينار ونصف دينار على ما فرضناه .
 فعدّل به ثوباً وديناراً ، يبقى ربع ثوب يعدل نصف دينار ، فالثوب
 ديناران وهو الأدون ، فالأرفع أربعة ، وإن شئت قلت تجعل الأرفع ثوباً ،
 فالتركة ثوبان إلا دينارين ، فلإبن نصفها : ثوب إلا دينار يعدل ما أخذ وهو
 ثلاثة أرباع ثوب .
 فأجبر بالدينار وزده على المعادله ، وقابل وألق المشترك يبقى دينار
 يعدل ربع ثوب ، فالثوب أربعة كما قلنا .
 فإن قال أخذ ثلاثة أرباع الثوب الأدون وثلث الأرفع ، فقل التركة
 ثوبان وديناران ، لكل واحد ثوب ودينار ، فإذا أخذ ثلاثة أرباع الأدون
 وهو ثلاثة أرباع ثوب ، وثلث الأرفع وهو ثلث ثوب وثلث دينار .
 صار معك ثوب ونصف سدس ثوب وثلث دينار تعدل ثوباً وديناراً ، فألق
 المشترك يبقى ثلث دينار تعدل نصف سدس ثوب ، فالثوب أربعة وهو قيمة
 الأدون والأرفع ستة .

(١) في ، ب : منها

(٢) في ، ب : قدره

ابنان ، والتركة (١) ثوب وخاتم ، أخذ أحدهما ثلاثة أرباع الثوب وثالث الخاتم .

فمعلوم أنه يستحق نصف الثوب ونصف الخاتم ، فربع الثوب بإزاء (٢) سدس الخاتم ، والثوب كله بإزاء ثلثي الخاتم .
فاجعل قيمة الخاتم أى عدد شئت ، واجعل قيمة الثوب ثلثيه يصح . فإن قال أخذ ثلثي الثوب ونصف الخاتم كان محالاً .

ثلاثة بنين وثوب وخاتم وعبد ، أخذ أحدهم سدس الثوب وربع الخاتم ونصف العبد ، فاجعل قيمة الخاتم إثني عشر ، وقيمة الثوب إثنا عشر .
فإذا أخذ سدس الثوب وربع الخاتم وذلك خمسة دراهم ، بقى له منها ثلاثة دراهم وذلك مثل ثمن (٣) قيمتها ، لأن له ثلثها ومعه من العبد زيادة سدس ، فسدس (٤) العبد يعدل ثمن الثوب والخاتم ، فالعبد كله يعدل مثل ثلاثة أرباعها ، فقيمته إذاً ثمانية عشر .

ولو جعلت قيمة كل واحد من الخاتم والثوب أكثر من إثني عشر أو أقل ، جاز بعد أن يكونا متساويين ، وهذه طريقه غريبه فتقهما (٥) وقس عليها أمثالها .

زوج وأبوان وإبنتان ، والتركة عشرة دنائير وأربعة أثواب ، أخذ الزوج نصف ثوب وثالث آخر وربع الثالث وخمس الرابع ، إجمع مخارج هذه الكسور تكن ستين (٦) .

فللزوج [من التركة] (٧) خمسها سهمان وأربعة أخماس [الأثواب ، وقد] (٨) أخذ أربعة أسهم بقى عليه سهم وخمس ، يعدل الدينارين اللذين كان يستحقها من العين ، فقيمة السهم نصفها وثلثها ، وذلك ديناراً وثلثاً ديناراً ، وقيمة جميع الثياب ثلاثة وعشرون ديناراً وثالث .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) يعنى المقابل

(٣) فى ، أ : ثلث

(٤) زياده من ، ب

(٥) فى ، ب : فتأملها

(٦) فى ، أ : أربعة عشر

(٧) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٨) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فزد عليها العين ، يصب الزوج من ذلك ستة دنانير وثلاثا دينار ، فقيمة الثوب الذى أخذ نصفه ثلاثة دنانير وثلاث ، وقيمة الثانى خمسة دنانير ، وقيمة الآخر ستة وثلاثان ، وقيمة الرابع ثمانية وثلاث ، فاعتبرها لتعرف صحتها .

زوج وأم وأخت لأب وأم ، والتركة ثلاثة أثواب بين كل ثوب ديناران ، أخذت الأم خمس الأرفع وربع الأوسط وثلاث الأدون .
 يجعل الأدون ثوبا تكن التركة ثلاثة أثواب وستة دنانير ، حصه الأم منها ثلاثة أرباع ثوب ودينار ونصف فاحفظه ، وقل قد أخذت ثلث الأدون [ثلث ثوب وربع الأوسط (١)] وكنا فرضناه ثوبا فثلثه (٢) ثلث ثوب وربع الأوسط .

وكنا فرضناه ثوبا ودينارين فربعه ربع ثوب ونصف دينار ، وخمس الأعلى خمس ثوب وأربعة أخماس دينار ، فجميع ما صار لها سبعة وأربعين جزءا من ستين جزءا من ثوب ودينار وثلاثة أعشار دينار يعدل ما حفظته .
 فآلق المشترك يبقى ثلث عشر ثوبا يعدل خمس دينار ، فالثوب يعدل ستة دنانير وذلك قيمة الأدون ، والأوسط ثمانية ، والأرفع عشرة ، وجميعها أربعة وعشرون ، فإذا أخذت خمس الأعلى دينارين ، وربع الأوسط دينارين ، وثلث الأدون دينارين ، صار لها ستة دنانير فهو (٣) قدر ميراثها .
 خمسة بنين وثلاثة أثواب بين كل ثوبين ثلاثة دنانير (٤) ، أخذ أحدهم سدس الأدون وثلث الأوسط وتسع الأرفع ، يجعل الأدون ثوبا ، فتكون التركة ثلاثة أثواب وتسعة دنانير .

فإذا أخذ من الأدون سدس ثوب ، ومن الأوسط ثلث ثوب ودينار ، ومن الأرفع تسع ثوب وثلثي دينار [صار معه نصف ثوب وتسع ثوب ودينار وثلثين (٥) ، فاضرب ذلك فى عدد البنين وهم خمسة تكن ثلاثة أثواب ونصف تسع ثوب وثمانية دنانير وثلاثا .
 يعدل التركة وهى ثلاثة أثواب وتسعة دنانير ، فآلق المشترك فيبقى ثلثا دينار تعدل نصف تسع ثوب ، فالثوب إثني عشر وهى قيمة الأدون ، والأوسط خمسة عشر ، والأرفع ثمانية عشر .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٣) فى ، ب : وهو

(٤) فى ، ب : دراهم

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

وإن شئت قابلت بما صار للابن وحده خمس الثلاثة أثواب وتسعة دنانير ، وذلك ثلاثة أخماس ثوب ودينار وأربعة أخماس دينار يخرج ما قلناه .
ثلاثة بنين وترك عشرة دنانير وعبدان بينهما دينار ، أخذ أحد البنين نصف الأرفع وثلاث الأدون ، تسلك الطريق (١) المتقدمه ، تخرج قيمة الأدون تسعة عشر ، والأرفع عشرين ، والتركة تسعه وأربعون ، لكل ابن (٢) ستة عشر وثلاث وهو نصف الأرفع وثلاث الأدون .

ثلاثة إخوه وثلاثة أثواب بين كل ثوب ديناران ، أخذ أحدهم ربع الأعلى وثلاث الأوسط ونصف الأدون ، يخرج قيمة الأرفع ثمانية ، والأوسط ستة ، والأدون أربعة .

نوع منه (٣) :-

زوج وأم وأخت لأب وأم ، والتركة ثوبان مختلفا قيمه قيمتها جميعا مائه ، أخذت الأم تسعى الأرفع وخمسي الأدون .

فاجعل قيمة الأدون شيئا ، يكن الأرفع مائه إلا شيئا ، فخذ تسعيه وخمسي الأدون وإجمعهما ، تكن ثمانية أجزاء من خمسة وأربعين جزءا من شيء وإثنان وعشرون دينارا وتسعا دينار ، تعدل حقها من التركة وهي خمسة وعشرون دينارا ، فألق المشترك يبقى ديناران وسبعة أتساع ، تعدل ثمانية أجزاء من خمسة وأربعين من شيء ، فقيمة الشيء الكامل خمسة عشر دينارا وخمسة أثمان ، فهو قيمة الأدون .

وقيمة الأرفع أربعة وثمانون وثلاثة أثمان ، ومما يسهل عليك معرفة ما يعدل الشيء فى هذا ، أن تضرب إثنين وسبعة أتساع فى خمسة وأربعين ، وتقسم ذلك على ثمانية يخرج ما قلناه .

نوع منه (٤) :-

أبوان وإبنتان ، وترك عشرة دنانير وثوبا ، أخذت إحدى الإبنتين بميراثها الثوب وخمس قيمته من العين ، فإجعل قيمة الثوب شيئا يكن ميراثها شيئا وخمسا ، ويستحق باقى الورثة شيئين وخمسين ، وذلك يعدل ما صار لهم وهو عشرة إلا خمسي شيء .

(١) فى ، ب : الطرق

(٢) فى ، ب : واحد

(٣) فى ، ب : آخر

(٤) فى ، ب : آخر

فأجبر تصير العشرة تعدل شيئين وثلاثة أخماس ، فابسط مامعك
أخماسا ، تصير الأشياء ثلاثة عشر فاجعلها قيمة الدينار ، وتصير الدينانير
خمسين ، فاجعلها قيمة الشيء ، فتكون التركة مائه وثمانين ، فإذا أخذت
البنيت الشيء وخمسه (١) وذلك ستون فهو ميراثها .

وإن شئت قلت تجعل ميراث البنيت شيئا ، فيكون قيمة الثوب خمسة
أسداس شيء ، فتكون التركة عشرة دنانير وخمسة أسداس شيء ، تعدل
[أنصباء الورثة (٢)] وهي على ما فرضنا ثلاثة أشياء .

فألق المشترك يبقى عشرة تعدل شيئين وسدسا ، فابسطها أسداسا تكن
ثلاثة عشر وهي قيمة الدينار ، فابسط الدينانير أسداسا تكن ستين ، فهي
نصيب البنيت ، وقد كنت جعلت الثوب خمسة أسداس شيء فهو خمسون كما
بيناه .

فإن قال أخذت الثوب وردت مثل خمس قيمته ، فاجعل الثوب شيئا تكن
التركة عشرة دنانير وشيئا ، فحصة البنيت أربعة أخماس شيء ، وحصة
باقي الورثة عشرة دنانير وخمس شيء تعدل أنصباؤهم ، وهي على ما فرضته
للبنيت شيء وثلاثة أخماس .

فألق المشترك يبقى شيء وخمسان تعدل عشره ، فابسط وإقلب يصير
قيمة الشيء خمسين ، وقيمة الدينار سبعة ، والتركة مائه وعشرون ، فإذا
أخذت الثوب وقيمه خمسون ردت مثل خمسه حصل لها أربعون وهو قدر
ميراثها .

وبالطريقة الأخرى تجعل نصيب البنيت شيئا ، فقيمة الثوب شيء وربع
تعدل (٣) شيئا ، والتركة عشرة دنانير وشيء وربع ، تعدل أنصباء الورثة
وهي ثلاثة أشياء .

تلقى (٤) المشترك يبقى شيء وثلاثة أرباع تعدل عشره ، فابسط وحول
تكن ما ذكرنا .

(١) فى ، أ : خمس

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : أيضا مال الورثة

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، ب : ألق

نوع آخر :-

زوج وأم وست أخوات مفترقات ، أصاب الزوج بميراثه عشرة دنانير وعشر التركة ، تسقط عشر المسألة من سهام الزوج يبقى سهمان ، ثم تضرب العشرة دنانير (١) في المسألة [تكن مائة (٢)] وتقسمها على إثنين يخرج خمسون وهي التركة ، وحق الزوج منها خمسة عشر وهي عشر التركة وعشرة دنانير .

وبالجبر تجعل التركة شيئا وتضرب فيها سهام الزوج تكن ثلاثة أشياء ، تقسمها على المسألة ، يخرج ثلاثة أعشار شيء فهو للزوج ، تعادل به ما أخذه وهو عشر شيء وعشرة دنانير ، فألق المشترك يبقى خمس شيء يعدل عشره ، فالشيء يعدل خمسين كما قلنا .

فإن قال أخذ عشرة دنانير إلا عشر التركة ، فزد على سهامه سهمًا تكن أربعه ، وتقسم المائة عليها تكن خمسة وعشرين فهو (٣) التركة ، للزوج منها سبعة ونصف وهي عشرة دنانير إلا عشر التركة كما شرط .

وبالجبر يصير معك ثلاثة أعشار شيء تعدل عشرة إلا عشر شيء ، فإذا جبرت عدلت بالعشرة خمسي شيء فالشيء خمسة وعشرون .

فإن قال أصابه عشرة دنانير إلا نصف التركة ، فزد نصف المسألة (٤) على سهامه تكن ثمانية تقسم المائة عليها تكن إثني عشر ونصف وهو التركة ، ونصيب الزوج منها ثلاثة دنانير وثلاثة أرباع وهي عشرة إلا نصف التركة : ستة وربعا .

فإن قال أصابه ثلث التركة إلا عشرة دنانير ، تسقط سهامه من ثلث التركة ، يبقى ثلث سهم تقسم المائة عليها تخرج ثلاثمائة وهي التركة .

وبالجبر تجعل التركة شيئا ، وتضرب فيها سهام الزوج ، وتقسمها على المسألة تكن ثلاثة أعشار شيء ، تعدل ما ذكرنا وهو ثلث شيء (٥) إلا عشره ، فأجبر وقابل يبقى معك ثلث عشر شيء يعدل عشرة دنانير ، فالشيء ثلاثمائة كما قلنا (٦) .

(١) زياده من ، ب

(٢) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) في ، أ : هو

(٤) في ، ب : التركة

(٥) زياده من ، ب

(٦) في ، ب : ذكرنا

فصل آخر :-

فإن تركت زوجا وثلاثة بنين ، فأخذ الزوج بميراثه ودين له على الميت ثلث التركة ، باب ذلك أن تسقط سهمه من المسألة ، يبقى ثلاثة أسهم وهي ثلثا التركة ، فزد عليها مثل نصفها ليكمل المال تكن أربعة ونصفا ، فأضعفها ليزول الكسر تكن تسعة ، الدين من ذلك سهم ، والميراث ثمانية ، لكل واحد سهمان .

زوجه وبنت وأخ ، أخذت المرأه بميراثها ودينها ربع التركة ، المسألة من ثمانية تسقط سهمها يبقى سبعة ، تحتاج أن تزيد عليها ثلثها لأنها ثلاثة أرباع المال ، فتضربها في ثلاثة تكن إحدى وعشرين ، تزيد عليها ثلثها تصير ثمانية وعشرين ، الدين من ذلك أربعة ، والميراث أربعة وعشرين ، للمرأه ثمنها فيصير لها سبعة وهي ربع المال .

إبنان وبنت ، أخذت البنت بميراثها ودينها ثلث التركة ، [المسألة من خمسة تسقط منها سهمها ، يبقى أربعة وهي ثلثا التركة ، فيزداد عليها نصفها تكن ستة ، فالدين منها سهم ، والميراث خمسة (١) .

أربعة إخوه ، أخذ أحدهم خمسة أتساع التركة بميراثه ودينه ، اسقط سهمه من التركة يبقى ثلاثة فهي أربعة أتساع المال ، فتزيد عليها مثلها ومثل ربعها ، فاضربها في أربعة [إثني عشر ، وزد عليها خمسة عشر (٢) ، تكن سبعة وعشرين ، فهي التركة ، والدين من ذلك أحد عشر .

زوجه وابن ، أخذت الزوجه ثلث المال ودرهما بميراثها ودينها ، فاسقط سهمها من المسألة يبقى سبعة ، فهو ثلثا المال إلا درهما ، فزد عليه درهما تكن ثمانية ، فهو ثلثا المال ، فزد عليها مثل نصفها تكن إثني عشر ، أخذت المرأة خمسة دراهم ، درهما بالميراث ، وأربعة بالدين .

فإن قال أخذت ثلث المال إلا درهما ، فانقص من السبعة درهما يبقى ستة فهو ثلثا المال ، فالمال تسعة ، والدين منه درهم .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب وهي توضيح للمسألة ، ولذا أثبتناه بدلا من الإيجاز في ، أ

وهو : من ستة الدين سهم

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

فإن قال أخذت ثلث المال إلا عشره ، فاجعل المسأله من ستة وخمسين (١) اعزل منها الثمن : سبعة ، يبقى تسعة وأربعون (٢) فهذا ثلثا المال وعشرة دراهم ، فانقص منه عشرة يبقى تسعة وثلاثون فهو ثلثا المال . فالمال إذا ثمانية وخمسين ونصف ، أخذت المرأه ثلثها إلا عشرة دراهم وذلك تسعه دراهم ونصف ، الميراث سبعة ، والدين درهماً ونصف ، فإن قال أخذت ثلث المال ومثل ثلث الدين ، فاجعل الدين شيئا ، وزده على المسأله تكن ثمانية وشيئا ، فهذا تركه الميت .

ثم انتقص منه الدين وميراثها يبقى سبعة ، فهذا هو حصة الابن وذلك ثلثا المال إلا ثلثا الدين ، تزد (٣) عليها ثلث الدين تكن سبعة وثلث شيء فهذا ثلثا المال ، فزد عليها مثل نصفها ليكمل المال تكن عشره ونصف ونصف شيء ، تقابل به ثمانية دراهم (٤) وشيئا .

فألق (٥) المتماثل يبقى نصف شيء يعدل درهمن ونصفا ، فالشيء يعدل خمسة دراهم فهو الدين ، فزده على المسأله تكن ثلاثة عشر فهي المال ، وقد أخذت ستة فهي ثلثا (٦) المال وثلث الدين .

فإن قال أخذت ثلث المال إلا مثل ثلث الدين ، [فالسبعة الباقية ثلثا المال ومثل ثلث الدين (٧) ، فانقص منه ثلث الدين يبقى سبعة إلا ثلث شيء ، زد عليها مثل نصفها تكن عشره دراهم ونصفا إلا نصف شيء ، تعدل ثمانية دراهم وشيئا ، فقابل به يخرج الشيء درهماً وثلثي درهم وهو الدين ، والتركة تسعه وثلثان ، الميراث منها ثمانية .

زوج وأم وثلاث أخوات مفترقات ، أخذت الأم بميراثها ودينها ربع المال ومثل ثلث دينها ، وأخذت الأخت للأم بميراثها ودينها ثلث المال ومثل ربع دينها ، المسأله من تسعه ، فاجعل دين الأم دينارا ، ودين الأخت شيئا ، وزدهما على أنصباء الورثة تكن تسعة أنصباء وديناراً وشيئا فهذا الترکه .

(١) في . أ : وخمسون

(٢) في . أ : وأربعين

(٣) في . ب : فزد

(٤) زياده من . ب

(٥) زياده من . ب

(٦) في . ب : ثلث

(٧) مابين المعكوفتين لم ترد في . ب

وقد أخذت الأم نصيبا ودينارا وذلك ربع التركة وثلاث دينها ، فأنقص
ثلث الدين مما أخذت يبقى نصيب وثلثا دينار وذلك ربع التركة ، فاضربه في
أربعة تكن أربعة أنصباء ودينارين وثلثين ، تعدل تسعة أنصباء ودينارا
وشينا ، فعدل يبقى(١) خمسة أنصباء وشيء ، تعدل دينار وثلثين .

[فأقسم الخمسة الأنصباء والشىء على الدينار والثلثين ، بعد بسط
الأنصباء والشىء أثلاثا ، وبسط الدينار والثلثين أيضا أثلاثا ، يخرج
قيمة الدينار ثلاثة أنصباء وثلاثة أخماس شىء كما قال(٢) .

فالدينار منها يعدل ثلاثة أنصباء وثلاثة أخماس شىء ، فاسقط اسم
الدينار من المسألة واجعل قيمته مكانه ، فتصير التركة إثني عشر نصيبا
وشينا وثلاثة أخماس شىء ، فاعط الأخت من الأم نصيبا وشينا وذلك ثلث
التركة [ومثل ربع دينها(٣) .

[وقد فرضنا دينها شيئا(٤) ، فأنقص(٥) ربع دينها(٦) يبقى نصيب وثلاثة
أرباع شىء فذلك ثلث التركة ، فاضربه في ثلاثة وقابل به التركة على
ما فرضت ثانيا .

وألحق المشترك يبقى تسعة أنصباء ، تعدل ثلاثة عشر جزءا من عشرين
جزءا من شىء ، فأبسط الأنصباء أجزاء من عشرين تكن مائة وثمانين فهى
الشىء ، والنصيب مامعك من أجزاء الشىء وهو ثلاثة عشر ، وقيمة
الدينار على هذا مائة وسبعة وأربعون سهما .

فجميع التركة أربعمائة وأربعة وأربعون ، للأم من ذلك نصيب بميراثها
وذلك ثلاثة عشر سهما ودينار بدينها وذلك مائة وسبعة وأربعون ، فصار لها
مائة وستون وهى ربع المال ومثل ثلث الدين ، وللأخت من الأم مائة وثلاثة
وتسعون وهو ثلث المال ومثل ربع الدين .

زوج وابن ، والتركة مائة دينار ، فأخذ الزوج بميراثه وثلثى دينه
أربعين دينارا كم كان دينه ؟ .

(١) فى ، أ : يبقا

(٢) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : وربع الدين

(٤) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) فى ، ب : فاسقط من ذلك

(٦) فى ، ب : شىء

فاجعل الدين شيئا يكن الميراث مائة غير شيء ، ثم ارجع الى الأربعين فأسقط منها ثلثي الشيء ، يبقى (١) أربعون إلا ثلثي شيء فهذا ميراثه ، وهو يعدل خمسة وعشرين دينارا إلا ربع شيء [وهو ربع الباقي بعد الدين] (٢) .

[فأجبر الأربعين بثلثي شيء ، وقابل وألق المشترك يبقى] (٣) خمسة عشر دينارا تعدل ربع شيء وسدس شيء ، فالشيء كله ستة وثلاثون دينارا وهو الدين ، والميراث أربعة وستون ، له من ذلك ستة عشر وذلك مع ثلثي دينه أربعون .

فإن قال أخذ بدينه وثلث ميراثه أربعين ، فاجعل الدين شيئا فيكون مابقى من الأربعين ثلث ميراثه ، فجميع ميراثه مائة وعشرون إلا ثلاثة أشياء ، يعدل ذلك خمسة وعشرين إلا (٤) ربع شيء .

فإذا أجبرت وقابلت بقي شيان وثلاثة أرباع شيء تعدل خمسة وتسعين ، فالشيء من ذلك أربعة أجزاء من أحد عشر [وثلثين وستة] (٥) ، وذلك أربعة وثلاثون دينارا وستة أجزاء من أحد عشر من دينار ، فهذا دين الزوج ، والموروث خمسة وستون دينارا وخمسة أجزاء ، حصة الزوج من ذلك ستة عشر وأربعة أجزاء ، فإذا ضمنت ثلث ميراثه الى دينه كان ذلك أربعين .

فإذا قال أخذ ثلثي دينه إلا دينارين وثلثي ميراثه ودينارا ، فكان ذلك أربعين فالقى ثلثي شيء إلا دينارين من أربعين ، فيبقى أثنان وأربعون إلا ثلثي شيء فهذا ثلثا ميراثه ودينار ، فجميع ميراثه واحد وستون دينارا ونصف غير شيء ، يعدل ذلك خمسة وعشرين إلا ربع شيء .

فإذا أجبرت وألقيت المشترك بقي ثلاثة أرباع شيء تعدل ستة وثلاثين ونصفا ، فالشيء ثمانية وأربعين دينارا وثلثان فهو الدين ، فيكون الموروث واحدا وخمسين وثلثا وربع ذلك إثنا عشر وخمسة أسداس الميراث ، فخذ ثلثي هذا ودينارا تكن تسعة دنائير وخمسة أتساع دينار ، وخذ ثلثي دينه إلا دينارين وذلك ثلاثون وأربعة أتساع ، فيكون الجميع أربعين دينارا كما قال السائل .

(١) فى ، أ : بيقا

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين وردت فى ، ب : فضم اليه ثلثي الدين وهو ثلثا شيء يجتمع

(٤) فى ، ب : غير

(٥) ما بين المعكوفتين لم ترد فى ، ب

أبوان وابنتان ، أخذت الأم بميراثها ودينها سدس التركة ومثل ثمن نصيب إحدى (١) الابنتين ، وأخذت إحدى البنيتين بميراثها ودينها نصف التركة إلا مثل ربع نصيب الأم .

فالتطبيق في ذلك أن تجعل التركة ستة دراهم وشيئا ودينارا ، ودين الأم شيء ، ودين البنت دينار ، ثم (٢) تعطى الأم دينها وميراثها وذلك شيء ودرهم ، فهذا سدس التركة وثلث نصيب إحدى البنيتين ، فأسقط منه ثمن نصيب بنت وهو ربع درهم .

فيبقى (٣) معها شيء وثلاثة أرباع درهم ، فاضربه في ستة تكن ستة أشياء وأربعة دراهم ونصفا ، يعدل ذلك التركة المفروضه وهى ستة دراهم وشيء ودينار ، فألق المشترك يبقى خمسة أشياء تعدل دينارا ودرهما ونصفا ، فقيمة الشيء خمس ذلك وهو خمس دينار وثلاثة أعشار درهم .

فأسقط ذكره تصير التركة ستة دراهم وثلاثة أعشار درهم ودينارا وخمسا فاحفظها ، ثم اعط البنت دينها وارثها ودينارا ودرهمين ، وذلك نصف التركة إلا مثل ربع نصيب الأم ، فزد على ذلك ربع نصيب الأم وهو ربع درهم ، فاضعه وقابل به ما حفظت .

وأبسط وقابل (٤) يكن الدينار تسعه ، والدرهم أربعة ، فقيمة الشيء ثلاثة وهو دين الأم ، وقيمة الدينار تسعه وهو دين البنت ، وكل درهم أربعة وهو نصيب كل وارث ، والميراث أربعة وعشرون ، وجميع التركة ستة وثلاثون .

فإن قال أخذت الأم بميراثها ودينها وهو خمسة دراهم نصف التركة ، فاجعل التركة شيئا وخمسة دراهم ، فيصير مع الأم خمسة دراهم وسدس شيء تعدل نصف التركة ، فأضعفه وقابل به التركة ، يخرج الشيء سبعة دراهم ونصفا وهو الميراث ، فنصيبها ستة وربع ، وذلك نصف التركة .

وإن شئت فاسقط دين الأم وارثها (٥) من التركة ، يبقى خمسة أسداس شيء فهذا نصف التركة ، فشيء وثلثان يعدل شيئا وخمسة دراهم ، فالشيء يعدل سبعة ونصفا كما قلنا .

(١) في ، ب : أحد

(٢) في ، ب : و

(٣) في ، أ : يبقا

(٤) في ، أ : واقلب

(٥) لم ترد في ، ب

فإن قال أخذت إحدى البنيتين بميراثها ودينها وهو خمسة دراهم ثلاثة أسباع التركة ، فخذ أقل عدد له ثلث وسبع من أجل فرض البنت وما أخذت وذلك أحد وعشرون ، فأسقط ثلثها وهو فرض البنت ، واضرب الباقي في الدين تكن سبعين ، فاقسمها على فضل ما بين الثلث والثلاثة الأسباع وذلك إثنان ، يخرج بالقسم خمسة وثلاثون وذلك جملة التركة ، يحصل للبنت خمسة عشر بالدين والميراث .

نوع آخر :-

فإن قال أخذت الأم بميراثها ودين للميت عليها سبع التركة ، فاسقط سهم الأم من الفريضة ، يبقى خمسة اضربها في مخرج السبع تكن خمسة وثلاثين فذلك الميراث .

ثم اسقط سبع السبعة (١) يبقى ستة فهو نصيب كل سهم من المسالك ، واضربه في المسألة تكن ستة وثلاثين وهي جملة التركة ، الدين من ذلك درهم والحاضر خمسة وثلاثون ، فإذا احتسبت على الأم من ميراثها بدرهم بقى لها خمسة دراهم وهو سبع المال الحاضر .

وبالجبر تجعل (٢) الميراث سبعة دراهم والدين شيئا ، فتصير التركة سبعة وشيئا ، ثم تقول إذا أخذت الأم سبع الميراث وهو درهم مع الدين الذي عليها وهو شيء صار ذلك سدس التركة ، فاضربه في ستة تكن ستة دراهم وستة أشياء ، تعدل سبعة دراهم وشيئا .

فيبقى خمسة أشياء تعدل درهما فالشيء خمس درهم وذلك الدين ، وجميع التركة سبعة دراهم وخمس ، فابسطها أخماسا تكن ستة وثلاثين كما قلنا ، وإن شئت قلت أخذت الأم درهما وبقي ستة دراهم هي خمسة أسداس المال ، فزد عليها مثل خمستها لتكمل المال يكن سبعة دراهم وخمسا فقد عاد المال الى الأول .

فإن قال أخذت إحدى البنيتين بميراثها ودين عليها ربع التركة ، فإن الحاضر ثمانية والدين درهم ، وقد حصل لها ثلاثة دراهم وهي ثلث التركة ، وأخذت درهمن وهي ربع الحاضر .

فإن قال أخذت الأم تسع العين ، وأخذت إحدى البنيتين ربع العين ، فالعين مائة وثمانية ، ودين الأم أحد عشر ، ودين البنت تسعة عشر ، لأنك تسقط ربع المخرج وتسعه منه .

(١) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : زد على سبعة واحدا

(٢) في ، ب : اجعل

فيبقى ثلاثة وعشرون فهو نصيب كل سهم من المسألة ، فإذا أسقطت منه تسع العين وهو إثنا عشر ، بقي أحد عشر وهو دين الأم ، وإذا أسقطت ربع العين وهو سبعة وعشرين من ستة وأربعين [نصيب الأخت] (١) لأن لها سهمين [في ثلاثة وعشرين] (٢) فيبقى على تسعة عشر كما قلنا .
فأخذت الأم تسع العين وذلك إثني (٣) عشر ، واحتسب عليها بدينها فصار ثلاثة وعشرين وهي سدس العين والدين ، وأخذت البنت ربع العين سبعة وعشرين ، واحتسب عليها بدينها فصار ستة وأربعين ، وهو ثلث التركة : العين والدين .

فإن قال أخذت الأم بميراثها ودين عليها قدره خمسة دراهم عشر التركة ، فاجعل التركة شيئا وخمسة دراهم ، واعط الأم عشر الحاضر وهو عشر شيء ، فيصير معها خمسة دراهم وعشر شيء تعدل سدس التركة ، فاضربه في ستة وقابل به شيئا وخمسة دراهم ، يبقى خمسا شيء تعدل خمسه وعشرين ، فالشيء التام إثنان وستون ونصف وهو الحاضر .
فإذا أخذت الأم عُشره : ستة وربعا صار مع الدين الذي عليها أحد عشر وربعا وهو سدس التركة .

إمرأه وأم وابتنان وأخت لأب ، أخذت الأم بميراثها ودين عليها تسع العين ، وأخذت الأخت بميراثه ودين لها عشر العين ، تلقى (٤) من المسألة سهامهما تبقى تسعة عشر ، تضربها في مخرج الكسرين تسعين تكن ألف وسبعمائه وعشره وذلك العين ، ثم ترفع تسع التسعين (٥) وعشرها يبقى أحد وسبعون فهذا نصيب كل سهم من سهام الفريضة ، فاعط الأخت عشر العين وذلك مائة واحد وسبعون ، واعط الأم تسع العين وذلك مائة وتسعون ، فيبقى من المال ألف وثلاثمائه وتسعه وأربعون .

فإذا قسمها على باقى سهام المسألة خرج أحد وسبعون كما قلنا ، فدين الأخت مائة ، والدين الذي على الأم أربعة وتسعون ، فجميع تركته ألف وثمانمائة وأربعة ، وعليه مائة دين فأسقطها يبقى ألف وسبعمائه وأربعة ، فأقسمها على فريضةا وهي أربعة وعشرون يخرج بالقسم أحد وسبعين كما ذكرنا .

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٤) فى ، ب : إثنا

(٥) فى ، ب : فائق

(٥) فى ، أ : العين

فصل فى النهبى (١)

إذا مات (٢) وترك أما وعمما فانتهاها ماله ، ثم ترافعا الى حاكم ، فقال
للأم ردى على العم ربع ما انتهب ، وقال للعم رد عليها سدس ما انتهب ،
فاجعل مع الأم أربعة أشياء ، ومع العم ستة من العدد .

فإذا ردت الأم شيئا وأخذت درهما صار معها ثلاثة أشياء ودرهم وذلك
ثلث التركة ، فاضربه فى ثلاثة وقابل به التركة المفروضه ، وألق المشترك
يخرج قيمة الشيء ثلاثة ، وقيمة الدرهم خمسة ، فمع الأم اثنا عشر ، ومع
العم ثلاثون .

فإذا ردت الأم (٣) ربع مافى يدها وأخذت سدس مامع العم ، صار فى
يدها (٤) أربعة عشر وهو ثلث التركة ، وإن شئت قلت للأم ثلث مافى يدها
وثلث مافى يد العم .

وإذا ردت ربع مافى يدها وأخذت سدس مافى يد العم ، فضل معها مما
لاستحقه ربع وسدس مافى يدها ، وفضل لها سدس مافى يد العم ، فإذا
كان (٥) ربع وسدس مافى يدها ، مقابلا لسدس مافى يد العم .
[فاجعل فى يدها أى عدد شئت له ربع وسدس ، ويكون ربه وسدسه
سدس مافى يد العم (٦) وذلك ماقلناه .

فإن ترك إمراة وعمما فانتهاها المال ، فقال الحاكم للمراة ردى ثمن
ما انتهب على العم ، وقال للعم رد عليها خمس ما انتهب ، تجعل فى يد
الزوجة ثمانية أشياء وفى يد العم خمسة دراهم ، وتمم العمل يخرج قيمة
الدرهم عشرون ، وقيمة الشيء واحد ، فمع المراة (٧) ثمانية ، ومع العم
مائة .

(١) فى ، ب : النهبه - قال ابن منظور فى لسان العرب ، النهبى والنهبه اسم الانتهاب ٧٣٣/١

(٢) زياده من ، ب

(٣) لم ترد فى ، ب

(٤) فى ، ب : معها

(٥) مايبين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) مايبين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٧) فى ، ب : الزوجه

وعلى الطريقة الأخرى يفضل فى يد المرأة مما لاستحقاقه خمسة أثمانه ، ويبقى على العم نصف عشر مافى يده ، فالذى معها مقابل ما عليه ، فاجعل بيد المرأة ثمانية ، فخمسة أثمانه خمسة فهو نصف عشر ما بيد العم وهو مائة .

فإن ترك ثلاثة بنين فانتهبوا ماله ، فقال الحاكم للأب رد على الأوسط نصف ما انتهبته ، وقال للأوسط رد على الأصغر ثلث ما انتهبته ، وقال للأصغر رد على الأكبر ربع ما انتهبته .

الطريق فى ذلك أن تجعل فى يد الأكبر شيتين ، وفى يد الأصغر أربعة دراهم ، وينبغى أن يكون فى يد الأوسط درهم ونصف ، حتى إذا رد على الأصغر ثلث ذلك وأخذ من الأكبر نصف مافى يده ، صار معه شىء ودرهم . كما بقى مع الأكبر بعد الأخذ والرد ، ويصير فى يد الأوسط (١) ثلاثة دراهم ونصف يعدل ذلك شيئا ودرهما ، فالشىء يعدل درهمين ونصفا .

ففى يد الأكبر خمسة دراهم ، وفى يد الأوسط درهم ونصف ، ومع الأصغر أربعة دراهم ، وأضعف مافى أيديهم ليزول الكسر تكن عشرة وثلثة وثمانية ، ويصير فى يد كل واحد بعد الأخذ والرد سبعة وهو ثلث المال ، وهذه الطريقة ألطف الطرق فى هذا الفن لأنه لا يحتاج الى معادلين .

زوج وأم وعم انتهبوا المال ، فقال الحاكم للزوج رد على العم ربع ما انتهبته ، وقال للعم رد على الأم خمس ما انتهبته ، وقال للأم رد على الزوج ثلث ما انتهبته .

فاجعل فى يد الزوج أربعة أشياء ، وفى يد الأم ثلاثة دراهم ، فيصير مع الزوج بعد الأخذ والرد ثلاثة أشياء ودرهم وذلك نصف التركة ، فأضعفه تكن ستة أشياء ودرهمين ، فرد على كل واحد من الزوج والأم نهبتة يبقى شيئا إلا درهما فهذا مانهبة العم .

فارجع الى الأم فقل إذا ردت ثلث ما انتهبته وأخذت من العم خمس مافى يده ، صار فى يدها درهم وأربعة أخماس درهم وخمسا شىء فهذا ثلث التركة ، فاضربه فى ثلاثة تكن خمسة دراهم وخمسة دراهم وشىء وخمس شىء ، تعدل التركة من جهة الزوج وهى ستة أشياء ودرهمان .

فإذا قابلت وألقيت المشترك بقي أربعة أشياء وأربعة أخماس شيء تعدل ثلاثة دراهم وخمسي درهم ، فابسط ذلك أخماسا واقلب يكن الشيء سبعة عشر ، والدرهم أربعة وعشرون ، فمع الزوج ثمانية وستون ، ومع الأم اثنان وسبعون ، ومع العم عشرة فامتحنها تجدها صوابا .

فإن رد الزوج ثلث ما انتهب على الأم والعم نصفين ، وردت الأم ربع ما انتهب على الزوج والعم نصفين ، ورد العم سدس ما انتهب على الزوج والأم نصفين ، فهذا لا بد فيه من وضع ثلاثة أجناس مختلفه ، لأنه ليس في الورثة إلا من قد رد على صاحبه وأخذ منه .

فاجعل في يد الزوج ستة أشياء ، وفي يد الأم ثمانية دنانير ، وفي يد العم إثني (١) عشر درهما .

ثم قل إذا أخرج الزوج ثلث ما في يده ، وأخذ من الأم ديناراً ومن العم درهما ، صار معه أربعة أشياء ودينار ودرهم فهذا نصف التركة ، فاضعه وقابل به التركة على ما فرضت أولاً ، يخرج قيمة الشيء ثلاثة دنانير وخمسة دراهم .

فاحذف ذكره واجعل قيمته مكانه ، فيصير في يد الزوج ثمانية عشر ديناراً وثلاثون درهما .

ثم قل إذا أخرجت الأم ربع ما في يدها وأخذت من الزوج ثلاثة دنانير وخمسة دراهم ، ومن العم درهما صار معها تسعة دنانير وستة دراهم وذلك ثلث التركة ، فاضربه في ثلاثة تكن سبعة وعشرين ديناراً وثمانية عشر درهما ، يعدل ذلك التركة من جهة الزوج بعد الأخذ والرد وهي إثنا واربعون درهما وستة وعشرون ديناراً .

فألق المتماثل يبقى دينار يعدل أربعة وعشرين درهما فذلك قيمته ، فيصير مع الزوج أربعمائه وإثنان وستون ، ومع الأم مائة وإثنان وتسعون ، ومع العم إثنا عشر فامتحنها تجدها صوابا .

أربعة بنين انتهوا المال ، ثم أخرج أحدهم نصف ما انتهب ، وأخرج آخر ثلث ما انتهب ، وأخرج الثالث ربع (٢) ما انتهب ، ولم يخرج الرابع شيئاً ، وجمعوا ما أخرجوا فاققسموه أرباعاً .

(١) في ، ب : إثنا

(٢) في ، ب : ثلث

تأخذ مخرج النصف والربع والثالث وهو إثنا عشر ، فتجعله مع الذى لم يخرج (١) وتزيد عليها مثل نصفها تصير ثمانية عشر ، فتجعلها مع الذى رد الثالث .

ثم تزيد عليها مثل ثلثها تكن ستة عشر تجعلها مع الذى رد الربع ، ثم تزيد عليها مثلها فيصير أربعة وعشرين فتجعلها فى يد الذى رد النصف ، فيصير جميع المال سبعين فأضعفها [لتقسم بين أربعة وأضعف مايبدا كل واحد ، فإذا أخرجت من (٢) كل واحد ماقال ، بقى معه أربعة وعشرون ، فإذا اقتسموا ماردوا بالسوية إستوى مافى أيديهم .

ابنان وبنتان انتهبوا المال (٣) ، ثم رد أحد الابنين نصف مافى يده ، ورد الآخر ثلثا ، وردت بنت ربعا ، وردت الأخرى خمسا واقتسموا المردود للذكر مثل حظ الأنثيين فاستوفوا حقوقهم ، فخذ أقل عدد تخرج منه هذه الكسور وذلك ستون .

فزد عليها مثل ربعها للتى ردت الخمس ، ومثل ثلثها للتى ردت الربع ، ثم تضعف الستين لأجل البنين ، ورد عليها مثل نصفها تكن مائة وثمانين ، فهو مع الذى رد الثالث ، ورد عليها مثلها للذى رد النصف ، فيصير جميع المال خمسمائة وخمسة وسبعين ، ثم اجمع المردود تكن مائتين وخمسة عشر لا تنقسم عليهم ، فتضربها فى ستة على طريقة الفرضيين .

وعلى طريقة الحساب إذا زدت عليها خمسمائة انقسمت ، فزد على كل مامعك خمسة ، فيصير جميع المال ستمائة وتسعين ، مع الاول مائتان وثمانية وثمانين ، ومع الآخر مائتان وستة عشر ، ومع إحدى البنيتين ستة وتسعون ، ومع الأخرى تسعون ، فإذا رد كل واحد ماقال بقى فى يد كل ابن مائة وأربعة وأربعون ، وفى يد كل بنت إثنا وسبعون ، ويصير المردود مائتين وثمانية وخمسين .

فإذا قسمتها بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، أصاب كل ابن ستة وثمانون ، وكل بنت ثلاثة وأربعون ، فإذا ضموه الى باقى ما بأيديهم استوفوا حقوقهم [أخت وابتان انتهبوا المال ، ثم ردت احدى الابنتين نصف مافى يدها ، وردت الأخرى ثلث ، وردت الأخرى خمسا (٤) .

(١) فى ١ ، ب

(٢) مابين المعكوفتين ورد فى ١ : لتتم من أربعة ، وألق من ضعف مايبدا

(٣) زياده من ، ب

(٤) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

نوع منه :-

إمرأة وعم انتهبا المال ، ثم أخرجت المرأة ثلث ما انتهبت ، وأخرج العم ثمن ما انتهب ، فجمعاه واقتسماه نصفين ، فاجعل مع المرأة ثلاثة أشياء ، ومع العم ثمانية دراهم .

فإذا أخرجوا واقتسما ، صار في يد المرأة شيئان ونصف شيء ونصف درهم ، وفي يد العم سبعة دراهم ونصف درهم ونصف شيء ، فاضرب مافى يد الزوجه في ثلاثه ، وقابل به مافى يد العم .

فيبقى سبعة أشياء تعدل ستة دراهم ، فقيمة الشيء ستة ، وقيمة الدرهم سبعة ، فمع الزوجة ثمانية عشر ، ومع العم ستة وخمسون ، فجميع المال أربعة وسبعون لانتقسم (١) على أربعة [فأضعفها وأضعف (٢) مافى يد كل واحد وامتحنها تجدها صوابًا .

وإن شئت (٣) أخذت ثلث (٤) مافى يد العم ، وقابلت به مامع المرأة ، أو زدت على مامعه ثلثه وقابلت به جميع التركة ، [أو ضربت مامع الزوجة في أربعة وقابلت به جميع التركة (٥) .

وإن شئت جعلت ما (٦) في يد الزوجة ستة أشياء ، وفي يد العم ستة عشر درهما ليكون لما رد النصف ، وأكثر هذه المسائل سياله يصح من أى عدد وضع .

أبوان وبنات انتهبوا المال ، ثم أخرجت الأم سدس ما انتهبت ، والأب ثلثه ، والبنات نصفه ، واقتسموا ذلك بالسويه .

فاجعل مامع البنات شيئين ، ومع الأب ثلاثة دنانير ، ومع الأم ستة دراهم ، وتأخذ شيئا ودينارا ودرهما فتقسمه بينهم أثلاثا .

فيصير مع البنات شيء وثلث شيء وثلث دينار وثلث درهم ، فهذا نصف التركة .

(١) زياده من ، ب

(٢) مابين المعكوفتين ورد فى ، أ : فأضعف

(٣) لم ترد فى ، ب

(٤) زياده من ، ب

(٥) مابين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٦) زياده من ، ب

فأضعفه [وقابل الوضع أولاً] (١) يخرج الشيء ثلاثة دنانير ونصفاً
وثمانية دراهم ، فمع (٢) البنت سبعة دنانير وستة عشر درهما ، فخذ منها
ثلاثة دنانير ونصفاً وثمانية دراهم ، وخذ (٣) ديناراً ودرهما من الأبوين ،
وأقسم ذلك بينهم أثلاثاً .

فيصير من الأب ثلاثة دنانير ونصف وثلاثة دراهم وذلك ثلث التركة ،
فإضربه في ثلاثة تكن عشرة دنانير ونصفاً وتسعة دراهم ، تعدل التركة
المفروضة ثانياً وذلك عشرة دنانير واثنان وعشرون درهما .

فألق المشترك يبقى نصف دينار تعدل ثلاثة عشر درهما ، [فالدينار
الكامل ستة وعشرون درهما (٤) ، فيصير من البنت مائة وثمانية وتسعون
درهما ، ومع الأب ثمانية وسبعون درهما ، ومع الأم ستة بحالها ، فجميع
المال مائتان واثنان وثمانون .

فإن إخرجت البنت نصف ما انتهت ، والأب ثلثه ، والأم درهما ، صار
ذلك مائة وستة وعشرين ، فإذا اقتسموه أثلاثاً أصاب كل واحد حقه ، فإن
جمعوا المرود فقسموه على مواريثهم .

فإن حسابه بالبَاب المقدم (٥) أن تأخذ عدداً يخرج منه الأجزاء وهو
سته ، وتزيد عليها لأجل السدس مثل خمسها ولاخمس لها ، فإضربها في
خمسه تكن ثلاثين فاجعلها الأصل ، ثم زد عليها مثل خمسها فتصير ستة
وثلاثين ، فأجعل ذلك في يد الأم .

ثم أضعف الثلاثين للأب ، وزد على المبلغ مثل نصفه ، فيصير تسعين
فاجعلها في يد الأب ، واجعل للبنت تسعين ، وزد عليها مثلها تكن مائة
وثمانين فاجعلها في يد البنت ، فجميع المال ثلاثمائة وستة دراهم ، فاجمع
ماردوه يكن مائة وستة وعشرين .

فإذا أخذت الأم سدسه وهو أحد وعشرون صار معها أحد وخمسون
وهو سدس التركة ، وإذا أخذت البنت نصف ذلك وهو ثلاثة وستون صار
معها نصف المال ، وإذا أضاف الأب ما بقى من المرود وهو اثنان
وأربعون إلى ما في يده صار مائة واثنين وهو حقه .

(١) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب وقابل به الوضع هنا

(٢) في ، فجميع ما مع

(٣) زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) زياده من ، ب

فإن اقتسموا (١) المرود على خمسة ، فأخذت البنت خمسة ، والأم خمسة ، والأب ثلاثة أخماسه ، فقياسه أن تجعل فى يد البنت عشرة أشياء ، وفى يد الأب خمسة عشر دينارا ، وفى يد الأم ثلاثون درهما (٢) ، ليكون لما أخرج كل واحد خمس صحيح .

ثم اجمع المرود واعط البنت خمسة ، والأم خمسة ، والأب ثلاثة أخماسه ، فيصير فى يد البنت ستة أشياء ودينار ودرهم فذلك نصف التركة ، فأضعفه وقابل ما فرضت لك (٣) من التركة .

يخرج قيمة الشيء أربعة عشر درهما وستة دنانير ونصفا ، وقد صار فى يد الأب ثلاثة عشر دينارا وثلاثة أشياء وثلاثة دراهم ، ويجب أن يكون فى يده خمسة دنانير وعشرة دراهم وثلاثة أشياء وثلاث ، لأن له ثلث التركة .

ففى يده فضل ثمانية دنانير ، وقد بقى له سبعة دراهم ، وبقى له ثلث شىء ، فقيمه ديناران (٤) وسدس وأربعة دراهم وثلثان ، فيصير جميع ما بقى له أحد عشر درهما وثلثا درهم ، وفى يده فضل خمسة دنانير وخمسة اسداس دينار ، فما فضل (٥) له بقيته فضل عليه ، فابسط ذلك أسداسا ، واقسم بسط الدرهم على بسط الدنانير .

يخرج بالقسم إثنان فذلك قيمة الدينار ، وإستأنف الحساب وكنت فرضت مع الأب خمسة عشر دينارا قيمتها ثلاثون درهما ، ومع البنت عشرة أشياء كل شىء ستة دنانير ونصف وأربعة عشر درهما ، يكون ذلك سبعة وعشرين درهما ، فالعشرة أشياء مائتان وسبعون ، وما فى أيديهم يتفق بالأخماس ، فاردد كل مامعك الى خمسة فيصير نهبه الأب ستة ، وكذلك نهبه الأم ، ونهبه البنت أربعة وخمسون درهما ، وجميع المال ستة وستون درهما ، والمرود ثلاثون فامتحنها تجدها صوابا .

زوج وأم وعم إنتهبوا المال ، فقال الزوج للأم إن أعطيتنى نصف مامعك صار معى حقى ومثل نصف ما انتهب العم ، وقال العم للأم فإن أعطيتنى نصف مامعك صار معى حقى ونصف ما إنتهب الزوج .

(١) فى ، ب : قسموا

(٢) فى ، ب : دينارا

(٣) لم ترد فى ، ب

(٤) فى ، ب : دينارين

(٥) فى ، ب : بقى

وقالت الأم للعم إن أعطيتني نصف مامعك صار معي حقي ونصف ماإنتهب الزوج ، وقال العم للزوج إن أعطيتني نصف مامعك صار معي حقي ونصف ماإنتهب الأم(١) ، فاجعل مع الزوج شيئين ، ومع الأم دينارين ، ومع العم درهمين .

فإذا أخذ الزوج نصف مامع الأم صار في يده شيئان ودينار ، وذلك نصف التركة ونصف ماإنتهب العم ، [فاسقط منه مثل نصف ماإنتهب العم(٢) يبقى شيئان ودينار إلا درهما ، فهذا نصف التركة فأضعف وقابل به المفروض يخرج قيمة الشيء درهمين .

فاجعل في يد الزوج أربعة دراهم ، ثم قل إذا أخذت الأم نصف مامع العم صار معها ديناران ودرهما وذلك ثلث المال(٣) ونصف ماإنتهب الزوج ، فاسقط منه ماإنتهب الزوج وذلك درهما ، يبقى ديناران إلا درهما ، فهو ثلث المال فاضربه في ثلاثه .

وأجبر(٤) وقابل به التركة على ماصارت ثانيا ، وهي ديناران وستة دراهم ، فيبقى أربعة دنانير تعدل تسعة دراهم ، فقيمة كل دينار تسعة ، وقيمة كل درهم أربعة ، فيصير مع الزوج ستة عشر ، ومع العم ثمانية ، ومع الأم ثمانية عشر .

فإن قال الزوج للأم إن أعطيتني ربع مامعك صار معي حقي وثمان ماإنتهب العم ، وقالت الأم للعم إن أعطيتني نصف مامعك صار معي حقي وثلث ماإنتهب الزوج ، وقال العم للزوج إن أعطيتني سدس مامعك صار معي حقي وربع ماإنتهب الأم .

تجعل مع الزوج ستة أشياء ، ومع الأم أربعة دنانير ، ومع العم ثمانية دراهم ، وتم العمل تصير ستة أشياء تعدل دينارين وعشرة دراهم فهي نهبه الزوج ، فيصير قيمة كل دينار أربعة دراهم ، فمع الأم ستة عشر ، ومع الزوج ثمانية عشر ، ومع العم ثمانية .

فإذا أخذ الزوج ربع مامع الأم أربعة(٥) صار معه إثنان وعشرون ، وذلك نصف المال وثمان ماإنتهب العم ، لأن المال إثنان وأربعون .

(١) مايبين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) مايبين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) في ، ب : التركة

(٤) لم ترد في ، ب

(٥) لم ترد في ، ب

وإذا أخذت الأم نصف مامع العم صار معها عشرون ، وذلك ثلث المال وثلثا (١) ما إنتهب الزوج ، وإذا أخذ العم سدس مامع الزوج صار معه أحد عشر ، وذلك حقه وربع ما إنتهبت الأم لأن حقه سبعة دراهم .

نوع منه :-

أبوان إنتهبا التركة ، ثم ردت الأم على الأب جذر ما إنتهبت ، وأخذت جذر ما إنتهب ، فصار مع كل واحد منهما حقه ، فأجعل نهبه الأم مالا ، ونهبه الأب أربعة أموال ، فإذا أخذت الأم ورددت صار معها مال وجذر ، فاضعفه وقابل به ما بقى مع الأب وهو أربعة أموال إلا جذرا .
وألق المشترك فيبقى مال يعدل جذرا ونصفا ، فجذر المال [واحد ونصف ، والمال درهمين وربع وهو نهبه الأم ، ونهبه الأب (٢) تسعة دراهم فامتحنها تجدها صوابا .

زوج وعم إنتهبا التركة ، فأخذ الحاكم جذرى ما إنتهب الزوج ، وخمسة أجزار ما إنتهب العم وقسمه بينهما نصفين فاستويا ، فأجعل مامع العم مالا ، ومع الزوج ستة وثلاثون درهما ، وخذ جذرى مامع الزوج ، وخمسة أجزار نهبه العم واقسم ذلك بينهما ، فيصير مع الزوج ثلاثون درهما وجذران ونصف ، ومع العم مال وستة دراهم إلا جذرين ونصفا .
فأجبر وقابل يبقى مال ، يعدل خمسة أجزار وأربعة وعشرين درهما ونصف ، فنصف الأجزاء وربع ذلك ، وزده على الدراهم التي (٣) معك تكن ثلاثين وربعاً ، فخذ جذرها خمسة ونصفا ، زد عليه نصف الأجزاء تكن (٤) ثمانية فهو (٥) جذر المال ، والمال أربعة وستون وهو نهبه العم ، وجميع التركة مائة .

فخذ جذرى ما إنتهب الزوج إثني (٦) عشر ، وخمسة أجزار نهبه العم : أربعون ، يبقى بيد كل واحد منهما أربعة وعشرون ، فإذا قسمت ما [أخذه منهما (٧) بينهما نصفين ، حصل بيد كل واحد خمسون ، وفروع هذا الباب كثيرة وفيما ذكرنا منه الكفاية والله أعلم .

(١) فى ، ب : وثن

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٣) فى ، ب : الذى

(٤) فى ، ب : تصير

(٥) فى ، ب : فهى

(٦) فى ، ب : إثنا

(٧) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : أخذته

باب ذوى الآرھام الذین لیسوا ذوی فرض ولا عصبه

وقد ذكرناهم فى أول الكتاب ، وكان زيد لا يورثهم بحال ويجعل بيت المال أولى منهم ، وعن أبى بكر وعمر وابن عمر وابن عباس - رضى الله عنهم - نحوه .

وبه قال الزهري ومالك (١) وعطية (٢) ومكحول والأوزاعي والشافعي (٣) وأبو ثور وداود والطبري .

وكان على وعبد الله يورثانهم إذا لم يكن ذو فرض ولا عصبه ، وعن عمر وابن عباس أيضا ، ومعاذ وأبى الدرداء وأبى هريره وأبى عبيده بن الجراح وعائشة نحوه ، وبه قال سائر الفقهاء ، ثم خالف عبد الله عليا فقدمهم على الموالى (٤) وعن عمر نحوه .

ولم يختلفوا أن الرد أولى منهم ، إلا ماروى عن ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز أنهما ورثا الخال مع البنت ، ويقول على فى تقديم الموالى عليهم .

قال [ابن سريج (٥)] وعطاء وطاوس ومجاهد (٦) وسعيد بن جبير والحسن وابن سيرين وابن أبى مليكة (٧) وابن أبى ليلى

(١) ينظر - المغنى ٨٢/٩ الاستذكار ٤٨٠/١٥

(٢) عطية بن بسر المازنى الهلالى أخو عبد الله بن بسر روى عن النبى ﷺ ، وعنه سليم بن عامر ومكحول الشامى وغيرهم . ينظر - ميزان الاعتدال ٧٩/٣ وتهذيب التهذيب ٢٢٣/٧

(٣) ينظر - الحاوى الكبير ٧٣/٨ روضة الطالبين ٦/٦

(٤) الاستذكار ٤٨١/١٥

(٥) فى ، ب : شريح

(٦) مجاهد بن جبر المكى أبو الحجاج المخزومى المقرئ ، مولى السائب بن أبى السائب ، كان فقيها ثقة عالما كثير الحديث ، مات سنة ١٠٠ وقيل ١٠٢ هـ . ينظر - الشيرازى ٦٩ وتهذيب التهذيب ٤٢/١٠

(٧) عبد الله بن عبيد الله بن أبى مليكة بن عبد الله بن جدمعان التيمى ، من قريش رھط أبى بكر الصديق رضى الله عنه ، ولى القضاء بالطائف من جهة بن الزبير وكان من كبار أصحاب ابن عباس ، مات بمكة سنة ١١٩ هـ . ينظر - الشيرازى ٦٩ والمعارف ٤٧٥ وتهذيب التهذيب ٣٠٦/٥

وحماد بن أبي سليمان (١) والحكم والمغيره والاعمش ومحمد بن سالم (٢) وسفيان الثوري وأبو حنيفة (٣) وأصحابه والحسن بن صالح وشريك ويحيى بن آدم وأبو بكر بن عباس .
 وابن المبارك (٤) وضرار بن صرد ، ونعيم بن حماد وأحمد وأبي عبيده ونوح بن دراج (٥) وحيش بن مبشر وأسد بن عمرو ومحمد بن نصر المروزي وبقول ابن مسعود .
 قال ابن الحنيفة وأبو عبيده وابنه وعبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود والأسود وعبيده ومسروق وعلقمة بن قيس وجابر بن زيد والنخعي والشعبي .
 والقاسم بن عبد الرحمن (٦) وعمر بن عبد العزيز وميمون بن مهران (٧) واسحق بن رهويه ، وعن علي (٨) ابن سريج نحوه والأول أصح عنهما .

- (١) حماد بن أبي سليمان - أبو اسماعيل - مولى إبراهيم بن أبي موسى الأشعري ، تفقه بابراهيم ، روى عن أنس وسعيد بن المسيب مات سنة ١٢٠هـ في خلافة هشام بن عبد الملك . ينظر - الشيرازي ٨٣ وطبقات ابن سعد ٣٣٢/٦ وتهذيب التهذيب ١٦/٣
- (٢) محمد بن سالم الهمداني أبو سهل الكوفي ، روى عن عطاء والشعبي وزيد بن علي بن الحسين وأبي اسحاق السبيعي ، روى عنه الثوري والحسن بن صالح وزيد بن عبدالله وغيرهم . ينظر - تهذيب التهذيب ١٧٦/٩ وميزان الاعتدال ٥٥٦/٣
- (٣) ينظر - الحاوي الكبير ٧٣/٨ الاستنكار ٤٨٢/١٥
- (٤) عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي - أبو عبد الرحمن - مولى بني حنظله ، جمع بين العلم والزهد ، ولد سنة ١١٨هـ ومات بهيت سنة ١٨١هـ . ينظر - وفيات الأعيان ٣٢/٣ والشيرازي ٩٤ وتهذيب التهذيب ٣٨٢/٥ وأعلام النبلاء ٣٧٨/٨
- (٥) نوح بن دراج الكوفي - أبو محمد النخعي - مولاهم محمد الكوفي القاضي ، روى عن اسماعيل بن أبي خالد وهشام بن عروه وأبي حنيفة والاعمش وغيرهم ، مات سنة ١٨٢هـ . ينظر - تهذيب التهذيب ٤٨٢/١٠ وميزان الاعتدال ٢٧٦/٤
- (٦) القاسم بن عبد الرحمن بن عبدالله بن مسعود الهذلي - أبو عبد الرحمن - القاضي الكوفي ، روى عن أبيه ومسروق وجابر بن سمره ، وعنه أبو اسحاق السبيعي والشيباني وابن أبي ليلى ، كان ثقة كثير الحديث ، مات سنة ١١٠ وقيل ١١٦ هـ . ينظر - تهذيب التهذيب ٣٢١/٨ وميزان الاعتدال ٣٧٤/٣
- (٧) ميمون بن مهران الجزبي - أبو أيوب - نشأ بالكوفة ثم نزل الرقة ، كان ثقة كثير الحديث وكان واليا لعمر بن عبدالعزيز على خراج الجزيرة وابنه عمرو بن ميمون على الديوان وكان يزاا ، مات سنة ١١٧ هـ . ينظر - تهذيب التهذيب ٣٩٠/١٠ والشيرازي ٧٧ وطبقات ابن سعد ٤٧٧/٧

(٨) لا توجد في النسختين ولذا أثبتناها للتفرقة بين اسم علي وابن سريج - رضى الله عنهما

ثم اختلف المورثون لهم فى كيفية توريثهم ، فورثهم أبو حنيفة وأصحابه (١) خلا للؤلؤى على ترتيب ميراث العصبه ، فجعلوا أولاهم أولاد البنات ، ثم أولاد الأخوات ، ثم الأخوال والخالات والعم والعمات ، وأولاهم من كان لأب وأم ومن كان لأم .

إلا أن محمد بن الحسن قال فى أولاد البنات والإخوه والأخوات والأخوال والخالات المفترقين (٢) يعتبرون بأبائهم وأمهاتهم ، يجعلون أولاد الإناث إناثا وإن كانوا ذكورا ، وأولاد الذكور ذكورا وإن كانوا إناثا ، وجعل المدلى بهم بعدد المدلين .

وقسم المال بينهم على ذلك ، فما أصاب كل فريق جعله لمن أدلى بهم ، ورواه هو ويحيى بن آدم عن أبي حنيفة (٣) ، وكان أبو يوسف يقول به ثم رجع عنه ، فاعتبرهم بأنفسهم دون من يدلون به ، ورواه هو وأسد بن موسى (٤) عن أبي حنيفة (٥) وقسموا ميراث العم والعمه والخال والخاله من الأم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين .

واتفق الجميع فى ولد الإخوه والأخوات للأم على قسمته بينهم بالسويه ، إلا ما حكى عن الثورى وأبي يوسف ، أنه يقسم للذكر مثل حظ الأنثيين وهو أقيس (٦) لأنهم إنما يرثون عن أبويهم لا عن الميت .

وروى اللؤلؤى عن أبي حنيفة تقديم أبى الأم ومن جرى مجراه من الأجداد على جميع ذوى الأرحام بعد أولاد البنات ، وروى محمد عنه تقديمهم على ولد البنات أيضا والأول اصح ، وجعل صاحبا ولد الأب الأبعد أولى من [الأب الأبعد (٧)] ، فيكون أولاد الإخوه والأخوات على قولهما أولى من أب الأم والأخوال والخالات ، والعمات أولى من أجداد الأبوين ، وكل شخص أولى من ولده وممن فى درجة ولده .

(١) الزركشى ٤/٤٩٣ الاستنكار ١٥/٤٨٢

(٢) فى ، ب : المفترقات

(٣) ينظر - حاشية ابن عابدين ٧٩٣

(٤) أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الاموى ، يقال له أسد السنه ، روى عن ابن أبى ذئب والليث بن سعد ومحمد بن طلحه وغيرهم ، وعنه أحمد بن صالح المصرى والربيع بن سليمان ومحمد بن عبد الرحيم وغيرهم ، ولد بمصر وقيل بالبصره ، عند إنقضاء دولة أهل بيته سنة ١٣٢هـ ، ومات سنة ٢١٢هـ . ينظر - ميزان الاعتدال ١/٢٠٧ وتهذيب

التهذيب ١/٢٦٠

(٥) مختصر الطحاوى ١٥١

(٦) لم ترد فى ، ب

(٧) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : ولد الأم الأقرب

وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة وأبوسلمان عن محمد أن ثلث نصيب الأم لقرابه أمها ، وثلثيه لقرابه أبيها ، وكذلك نصيب الأب ، وروى عيسى بن أبان (١) عنهم تقديم قرابه أبي الأم على قرابه أمها ، وقرابه أبي الأب على قرابه أمه ، وحكى نحوه نعيم بن حماد .

وروى بشر عنهم أيضا تقديم العمات على الأخوال والخالات ، وحكى ابن سماعه عن أبي يوسف ، تقديم من كان لأب وأم من أى جهة كان على الذى لأب من الجهة الأخرى ، وهو غلط فإن استؤوا (٢) فى الدرجة قدموا من أدلى بأب وارث أوجد وارث ، ويسمى مذهبه قول أهل القرابه ، وأما باقى المورثين فيسمون المنزليين لأنهم نزلوا كل فريق منهم منزله الوارث الذى يدلى به ، وقسموا نصيب الوارث من المدلين به على قدر ميراثهم منه ، فنزلوا بنت البنت وبنت الاخ كالأخ والأخوال والخالات وأبا الأم منزله الأم .

وقد روى هذا مصرحا عن عمر وعلى وابن مسعود ، ونزل الأكثرون منهم العمات والعم من الأم بمنزله الأب ورووه عن ابن مسعود ، ونزلهم الشعبى والحسن بن صالح ويحيى بن آدم وضرار بن صرد (٣) بمنزله العم ورووه عن على ، ونزلهم مسروق ومحمد بن سالم والثورى وأبو عبيد بمنزله الجد مع ولد الإخوه والأخوات ، ومع غيرهم بمنزله الأب ، ولايجىء هذا التنزيل (٤) فى العم والعمه من الأم لأنهما ليسا من ولد الجد .

ونزلت طائفة منهم العمات المفترقات بمنزلة الأعمام المفترقين ، وهذا يرجع الى مثل قول أهل القرابه ، ومن نزلهن منزلة العم جعلهن كلهن بمنزلة العم من الأبوين لأنه أقواهم فيورثهن كلهن بالسويه ، ونزل بعضهم العمه والخالة بمنزلة أمهما وهما الجدتان ، فيقسم المال بينهما نصفين ، وكان احمد (٥) وأبو عبيد ونعيم واسحق لايفضلون ذكرا على أنثى فى جميع ذوى الأرحام .

(١) عيسى بن أبان بن صدقه - أبوموسى - فقيه العراق كان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأى تلميذه محمد بن الحسن ، حدث عن اسماعيل بن جعفر وهشيم ويحيى بن أبى زائدة ، وعنه الحسن بن سلام ، مات سنة ٢٢٠هـ . ينظر - الشيرازى ١٢٧ وأعلام النبلاء ٤٤٠/١٠

(٢) فى ، ب : إستويا

(٣) ضرار بن صرد الطحان - أبونعيم - من فقهاء التابعين بالكوفة توفى فى خلافة هارون بن أبى اسحاق سنة ٢٢٩هـ . ينظر - طبقات ابن سعد ٤١٥/٦ وتهذيب التهذيب ٤٥٦/٤ وميزان الاعتدال ٣٢٧/٢

(٤) فى ، ب : العمل

(٥) ينظر - المغنى ٨٥/٩ الاستذكار ٤٨٣/١٥

وروى الخرقى (١) عن احمد يفضل الخال على الخاله خاصة والاول
 أصح عنه ، وقسم نعيم واسحق نصيب العمات المفترقات والاخوال
 والخالات المفترقين بينهم بالسويه لأنهم كلهم يدلون بالأب والام .
 فإن اجتمعوا فأیهم سبق الى الوارث فهو أولى فى قول عامتهم ،
 وقال ابن سالم والحسن بن صالح والثورى واحمد (٢) وضرار ينزل البعيد
 أيضا حتى يلحق بالوارث فيورثان جميعا ، وإستثنى ضرار شرطا تفرد به ،
 فقال : إن كان البعيد إذا نزل أسقط القريب لم ينزل بل يكون القريب أولى
 منه .

وإن كان من جهة واحده مثل عمه وبننت عمه فلاخلاف أن العمه أولى ،
 إلا ماحكى عن ابن سالم أن المال بينهما نصفين .
 وقال شريك ويحيى بن آدم فى وارثى الأم خاصة أمث الأم وورثهم منها
 فى أول مره من غير تنزيل ، ويسمى هذا قول من أمات السبب .
 وروى مثله عن النخعى واستعمل ذلك بعض الفرضيين فى جميع ذوى
 الأرحام ، وحكى عن نوح ابن دراج وحيش بن مبشر أنهما قسما المال بين
 جميع ذوى الأرحام بالسويه من قرب منهم ومن بعد .
 وحكى عن ابن خزيمة واحمد أنه لا يورث منهم إلا الخال وحده
 احتجاجا بالحديث المروى فى ذلك «الخال وارث من لاوارث له» (٣) وليس
 على هذه الأقوال الشاذه معول .

(١) عمر بن الحسين بن عبدالله بن أحمد الخرقى الفقيه الحنبلى ، صاحب «المختصر» مات ببغداد
 وقيل بدمشق سنة ٣٣٤هـ . ينظر - وفيات الاعيان ٤٤١/٣ والشيرازى ١٧٢

(٢) ينظر - المغنى ٨٨/٩ الزركشى ٤٩٤/٤

(٣) هذا جزء من حديث رواه المقدم قال قال : النبى ﷺ «من ترك كلا فإلينا ومن ترك مالا فلورثته»
 وفيه «الخال وارث من لاوارث له» أخرجه أبوداود فى الفرائض باب ذوى الأرحام رقم ٢٨٨٢
 أنظر عون المعبود شرح سنن أبى داود ١٠٥/٨-١٠٦ ، وسعيد بن منصور برقم ١٧٢ ، وابن
 أبى شيبه برقم ١١١٧٧ ، ٢٦٤/١١ ، أحمد ١٣١/٤ ، النسائى فى الكبرى كما فى التحفه
 ٥١٠/٨ ، وابن ماجه برقم ٢٧٣٨ فى الفرائض باب ذوى الأرحام ، والطحاوى فى شرح مشكل
 الآثار ٥/٤ ، والبيهقى ٢١٤/٦ من طرق عن شعبه ، قال : محقق الاحسان فى تقريب صحيح
 ابن حبان : اسناده قوى على ابن أبى طلحه روى له مسلم ، وهو صدوق وبقى رجاله ثقات .
 ومن طريق آخر صححه الحاكم على شرط الشيخين وابن حبان ، وحسنه أبوزرع ، وأعلم
 البيهقى بالاضطراب ، ونقل عن يحيى ابن معين أنه كان يقول ليس فيه حديث قوى ، وتقعب ابن
 القيم من ضعفه فى حاشيته على السنن ، وذكر أنه روى له شواهد من حديث عمر وعائشه عند
 الترمذى وحسنهما . أنظر للمزيد الاحسان فى ترتيب صحيح ابن حبان وتحقيقه لشعب
 ٣٩٧/١٣-٤٠٠ تحقيق ابن جبريل على شرح الزركشى ٤٨٨/٤ . نيل الأوتار للشوكانى ٧١/٦

وإنما العمل على قولهم الجم الغفير (١) من المنزلين ، وبه يفتى أكثر أصحابنا اليوم ، لعدم بيت المال ، ونحن نذكر تفريع المسائل فى كل صنف منهم متفردين ثم نذكرهم مجتمعين بعون الله تعالى .

التفريع فى أولاد البنات .

ابنت بنت وبنتا بنت أخرى ، فى قول المنزلين المال بين البننتين نصفين ، سهم كل بنت لولدها فتصح من أربعة ، قول أهل العراق بينهن أثلاثا (٢) . [بنتا بنت وثلاث بنات بنت أخرى وأربع بنات بنت أخرى ، فى التنزيل من ستة وثلاثين ، فلإثنتين إثنا عشر ، وللثلاث إثنا عشر ، وللأربع إثنا عشر ، وفى قول القرابه بينهن على تسعه (٣) .

بنت بنت وابن بنت ، إن كانا من ولدى بنتين فالمال بينهما نصفين ، وإن كانا من ولدى بنت واحدة فالمال بينهما على ثلاثة ، وقول من سوى بين الذكر والأنثى بينهما نصفين بكل حال ، قول أهل العراق على ثلاثة بكل حال .

ثلاث بنات بنت وأربع لبنت أخرى وخمس لأخرى وسبع لأخرى ، قول المنزلين المال بين الأمهات على أربعة وتصح من ألف وستمئة وثمانين ، قول أهل العراق بينهن على تسعة عشر .

بنتا بنت وابن بنت وبنتا بنت أخرى ، عامة المنزلين سهم على إثنين وسهم على ثلاثة فتصح من إثني عشر ، وقول من سوى من أربعة ، قول أهل العراق على خمسة للذكر سهمان .

(١) فى ، ب : العده

(٢)

٣	٤		
١	٢		بنت بنت
١	١	أخرى	بنت بنت
١	١		بنت بنت
القرابه		التنزيل	

(٣)

٩	للفرد	٣٦	٣ × ١٢	
٢	٦	١٢	١	بنتا بنت
٣	٤	١٢	١	٣ بنات بنت أخرى
٤	٣	١٢	١	٤ بنات بنت أخرى
القرابه		التنزيل		

[ابن وابنه بنت وابنا وابنتا بنت وثلاثة بنين وثلاث بنات بنت ، قول عامتهم من أربعة وخمسين ، وقول من سوى من ستة وثلاثين ، وقول أهل العراق من ثمانية عشر (١)] .

ابن بنت وبنت بنت وابنا وبنت بنت أخرى وثلاثة بنين بنت أخرى ، قول عامتهم من ثلاثمائة وستين ، ومن سوى من تسعين ، في القرابه من ستة عشر .

ابن وبنت بنت وابن وابنتا بنت أخرى وثلاثة بنين وثلاث بنات بنت وأربعة وأربع لبنت وخمسة وخمس لبنت ، قول عامتهم من تسعمائه ، ومن سوى من ستمائه ، وفي القرابه من خمسة وأربعين .

١٨	٥٤	٣ × ١٨	٣٦	٣ × ١٢			
٢	١٢	١	٦	١	بنت	ابن	٢
١	٦		٦			بنت	
٢	٦		٣			ابن	
٢	٦	١	٣	١	بنت	ابن	٤
١	٣		٣			بنت	
١	٣		٣			بنت	
٢	٤		٢			ابن	
٢	٤		٢			ابن	
٢	٤	١	٢	١	بنت	ابن	٦
١	٢		٢			بنت	
١	٢		٢			بنت	
١	٢		٢			بنت	
أهل القرابه		أهل التنزيل من لم يسوى		أهل التنزيل احمد ومن معه			

بنت بنت وبنت بنت بنت ، المال للأولى فى قول الاكثريين من المنزليين ،
وفى القرابه ومن نزل البعيد حتى يلحق بالوارث جعله بينهما نصفين .
بنت بنت وبنت ابن بنت ، الجمهور للأولى ، ومن ورث البعيد جعلها (١)
بينهما نصفين ، ومن أمات السبب إن كانا من ولد بنتين فالمال بينهما
نصفين ، وإن كانا من ولد بنت واحده فهو بينهما على أربعة كأن البنت ماتت
وخلفت بنتا وبنت ابن .

بنت بنت بنت وبنت ابن بنت أخرى ، فى قول عامه المنزليين وأهل
العراق بينهما نصفين ، قول من أمات السبب المال لبنت ابن البنت لأنها
وارثه البنت ، وإن كانا من ولدى بنت واحده فكذا ، إلا عند محمد فإنه
يجعل لبنت ابن البنت نصيب أبيها سهمين وللأخرى سهم .

ابن بنت بنت وبنت بنت بنت ، إن كانت الجدة والام واحده فالمال بينهما
على ثلاثة ، وإن كانا من ولد أمين أو جدتين فنصفين فى قول المنزليين .
ابن ابن بنت وابن بنت بنت وبنت ابن بنت ، فإن كانت الجدة واحده
والآباء إثنين فالمال على خمسة ، لبنت ابن البنت سهمان ، ولابن ابن
البنت سهمان (٢) ولابن بنت الابن سهم .

وإن كانت الجدة واحده والاب واحد فالمال على تسعه ، لابن ابن
البنت أربعة ، ولبنت ابن البنت سهمان ، ولابن بنت البنت ثلاثة .
وإن كان (٣) الجدتين مختلفتين ولأحديهما ابنان وللأخرى بنت فالمال
نصفان ، سهم لبنت الجده ، وسهم لولدى الجد الأخرى على قدر ولادتهما ،
هذا كله قول من نزل .

وإن [كن ثلاث لا] (٤) جدات فالمال بينهم أثلاثا .

وأما أهل العراق فيعتبرونهم بأنفسهم ، فأبويوسف يقسم على رؤسهم ،
ومحمد [يراعى الأمهات والأباء] (٥) فيجعل لابن بنت البنت سهما من
خمسه ، والأربعة بين ابن البنت وبين بنت ابن البنت على ثلاثة وتصح من
خمسة عشر ، وكذلك إن كان ولد بنات الابنين (٦) منفردين فالخلاف فيها
واحد .

(١) فى ، أ : جعلهما

(٢) زياده من ، ب

(٣) فى ، أ : وكانوا

(٤) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : وإن كانوا الثلاث

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : نزل الأمهات

(٦) فى ، ب : الابن

فصل منه :-

[بنت بنت وبنت بنت ابن ، قول المنزليين على أربعة لأنهما بنت وبنت ابن (١) ، وفي القرابة هو لبنت البنت لأنها أقرب الى الميت ، فإن كان معهم بنتا بنت ابن أخرى فكأنهم بنت وبنتا ابن ، فمسألتهم من ثمانية وتصح من ستة عشر . بنت بنت ابن وبنت بنت ابن ابن ، الجواب كذلك .

بنتا بنت وابن وبنت بنت ابن وابنا وابنة بنت ابن أخرى ، تصح في قول عامتهم من مائة وعشرين ، وفي قول من سوى من ثمانية وأربعين .

ثلاثة بنى بنت (٢) وثلاث بنات بنت وابن وبنت بنت ابن وابنا وابنة بنت ابن أخرى وثلاثة بنى وبنت بنت أخرى ، المال في الأصل على أربعة وتصح من إثني عشر .

لأولاد البنت تسعة صحيح عليهم ، ولكل بنت ابن سهم على ثلاثة وخمسة وسبعة (٣) لاتصح ، فتضرب بعضها في بعض تكن مائة وخمسة في إثني عشر تكن ألفا ومأتين وستين .

وعلى قول من سوى تسعه على ستة لاتصح وتوافق بالاثلاث ، فترجع الى إثنين وسهامهن على إثنين وثلاثة وأربعة فتصح من مائة وأربعة وأربعين ، وفي القرابة المال بين أولاد البنت على تسعه .

أهل التنزيل	٤ < ٦		
	٣	بنت بنت	٢/١
	١	بنت بنت ابن	٦/١

(١)

(٢) زياده من ، ب

(٣) في ، ب : وتسعه

[ابن وبنت بنت وثلاث بنات بنت أخرى وابنا بنت ابن تصح من سته ،
ثلاثة للابن والبنت ، وثلاثة للثلاث بنات .

وكذلك قول أهل العراق لأنهم يقسمونه بينهم على [رؤسهم ، ويسقط ولد
بنت الابن فى قولهم جميعا ومن سوى بينهم] (١) على إثنين وتصح من إثنى
عشر (٢) .

بنت بنت بنت وبنت بنت ابن ، هو لهذه فى قول أكثرهم ، أما المنزلون
فلأنها أسبق الى الوارث ، وأما أهل العراق فلأنها تدلى بأمر وارثه
وهما يتساويان فى الدرجة ، ومن ورث البعيد قسمه بينهما على أربعة ،
وعلى قول ابن دراج هو بينهما نصفين .

بنت ابن بنت وبنت بنت ابن وابن ابن بنت بنت وابن ابن بنت ابن
كذلك لأن جده هذا وارثه ، وعند الثورى هما جهة واحدة فجوابه مثل عامة
المنزلين فى المسائل كلها .

بنت بنت بنت وبنت بنت ابن ابن ، هو لهذه فى قول عامة المنزلين لأنها
أسبق الى الوارث ، وللأولى فى قول أهل القرابة لأنها أقرب الى
الميت ، ومن ورث البعيد بينهما على أربعة .

بنت بنت بنت وبنتا بنت بنت أخرى وبنت بنت ابن ، هو لهذه فى قول
أهل العراق وعامة المنزلين لأن أمها وارثه ، وهو قول الثورى وضرار
أيضا ، وفى قول ابن سالم واحمد تسقط هذه ويكون المال بين أوليكن
على أربعة ، لبنت البنت سهمان ، ولبنت البنت الأخرى سهمان (٣) .

(١) ما بين المعكوفتين لم يرد فى . ب

(٢)

٦	١٢	٦	٢ × ٣			
٢	٣	٢	١	بنت	ابن	
١	٣	١			بنت	
١	٢	١			بنت	
١	٢	١	١	بنت	بنت	٣/٢
١	٢	١			بنت	
-	-	-	-	-	ابنا بنت أخرى	
القرابه	من سوى	أهل التنزيل للذكر سهمين				

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من . ب

بنت بنت بنت وبنت ابن بنت أخرى وبنت بنت ابن ابن الجواب كذلك ،
إلا فى قول أهل العراق فإنه للأوليين ، وفى قول من أمات السبب وورث
البعيد مع القريب المال بين بنت ابن بنت وبنت بنت ابن ابن (١) على
أربعة ، وسقطت الأخرى لأن هذه وارثة المبت فى أول درجه .

بنت بنت وبنت بنت بنت أخرى وبنت بنت ابن ، فى (٢) القرابة الأولى ،
عامة المنزلين بينهما وبين الأخيرة على أربعة ، محمد بن سالم واحمد
المال بين الأوليين نصفين .

ابنا بنت بنت وابتنا ابن بنت ، قول محمد لابنى بنت بنت الثلث كأنها
ابنتان ، ولا بنتى ابن بنت الثلثان كأنهما ذكران ، وفى التنزيل المال بين
البنتين نصفين ، ونصيب كل بنت لولدها ثم لولد ولدها إن كانوا الجدتين ،
فإن كانت الجده واحده فمثل قول محمد وأبيوسف بينهم على ستة .

التفريع فى أولاد الإخوه والأخوات :-

أما إذا انفرد ولد كل أخ وأخت ، فالعمل فيه كما قلنا فى ولد البنات ،
وإنما يقع الخلاف إذا كانوا من جهات وسنبين ذلك بعون الله تعالى .
[ابن أخت لأب وأم وابن أخت لأب ، فى قول المنزلين ومحمد المال
بينهم على أربعة ، وفى قول أبييوسف هو لابن الأخت من الأبوين ، وعلى
قول ابن مسعود فى الرد من ستة (٣) .

بنت أخت لأم وبنت أخت لأب وأم . ابن أخت لأم وابن أخت لأب .
بنت أخت لأب وأم وابن أخت لأب الجواب كذلك .

(١) فى ، أ : بنت

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣)

٦	١	٤		
٥	١	٣	ابن أخت لأم	٢/١
١	-	١	ابن أخت لأب	٦/١
ابن مسعود	القرابه	اهل التنزيل		

- [ثلاث بنات ثلاث أخوات مفترقات ، المال بينهن على خمسة ، ومن قال فى الرد بقول بن مسعود فهو من ستة وتصح من أربعة وعشرين ، وفى قول أبى يوسف هولبنت الأخت من الأبوين] (١) .
- ثلاثة بنى ثلاث أخوات مفترقات ، كما تقدم . بنت أخت لأب وأم وابن أخت لأب وابن أخ لأم ، قول المنزليين ومحمد من خمسة .
- ابن أخت لأب وأم وبنت أخت لأب وابن أخت لأم وبنت أخ لأم ، من ستة فى قولهم جميعا (٢) .
- [ست بنات وست أخوات مفترقات] (٣) . ست بنات ثلاث أخوات مفترقات ، قول المنزليين من خمسة وتصح من عشرة ، قول محمد من ستة وتسقط بنتا الأخت من الأب .
- بنت أخ لأب وأم وبنت أخ لأب ، المال للأولى فى قولهم جميعا . بنت أخ لأب وأم وبنت أخ لأم ، قول المنزليين ومحمد من ستة ، وقول أبى يوسف للأولى .
- وقال الثورى وأبو عبيد المال بينهما على أربعة فجعلاهم كالأخوات .
- ثلاث بنات ثلاثة إخوة مفترقين من ستة ، وتسقط بنت الأخ من الأب .
- [ست بنات ست أخوات مفترقات] (٤) . ست بنات ستة إخوة مفترقين .

	١	٤				
٢٤	٤-٦	٦	١	٥		
١٥	٣	٣	١	٣	بنت أخت ش	٢/١
٥	١	١	-	١	بنت أخت لأب	٦/١
٤	-	١	-	١	بنت أخت لأم	٦/١
		١	القرابه	المنزليين		

(١)

(٢) زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فصل منه :-

[ابنا أخت لأب وأم وابن أخت لأم ، قول المنزليين المال بين الأختين على أربعة وتصح من ثمانية .
 قول محمد ابنا أختين كأختين فالمال بينهم على خمسة ، وقول أبي يوسف هو لابني الأخت] (١) .
 ابنا أخت لأب وأم وابنتا أخت لأم ، قول المنزليين على أربعة وتصح من ثمانية ، قول محمد من ستة كأنهم أربع أخوات .
 ابنا أخت لأب وأم وثلاثة بنى أخت لأم وأربعة بنى أخت لأب ، قول المنزليين [المال بين الأمهات على خمسة وتصح من ستين ، قول محمد من ثلاثة وتصح من تسعة ويسقط ولد الأب] (٢) .
 [ست بنات ثلاثة إخوه مفترقين ، قول المنزليين] (٣) كأنهم ثلاثة إخوه مفترقين ، فلا بنتى الأخ من الأم سهم ، ولا بنتى الأخ من الأبوين خمسة وتصح من إثني عشر .
 قول محمد كأنهم ستة إخوه مفترقين ، فلا بنتى الأخ من الأم سهمان وتصح من ستة .

٢	٥		٨	٤ × ٢				
١	٢	٣/٢	٣	٣	أخت ش	٢/١	ابن	٢
١	٢		٣				ابن	
-	١	٦/١	٢	١	أخت لأم	٦/١	ابن	
القراه		محمد		المنزليين				

(١)

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

فصل آخر :-

[ابن وابنة أخت(١) لأب وأم وابن أخت لأم ، قول المنزليين من أربعه ، وقول من سوى(٢) من ثمانية ، وقول محمد كأنهم أختان لأب وأم فالمال على خمسته ، والأربعة(٣) على ثلاثة فتصح من خمسة عشر(٤) .
[فلن(٥) كان ولد الأم أيضا ابنا وابنه ، فقول عامتهم من ثمانية ، وقول من سوى من ثمانية أيضا للذكر ثلاثة ، وللأنثى ثلاثة(٦) ، قول الثوري من إثني عشر لأنه يقسم بين ولد الأم للذكر مثل حظ الأنثيين ، قول محمد من ثمانية عشر .

ثلاثة بنى وثلاث بنات ثلاثة أخوات مفترقات ، قول المنزليين تصح(٧) من ثلاثين ، قول من سوى من عشره ، قول الثوري من خمسة عشر ، قول محمد كأنهم ست أخوات مفترقات فتصح من ثمانية عشر .

(١) في ، ب : أخ

(٢) في ، ب : سواهم

(٣) في ، ب : وأربعه

(٤)

١٥	٥ × ٣	٨	٤ × ٢	٤		
٨	٤	٣	٣	٢	أخت ش	ابن
٤		٣		١		بنت
٣	١	٢	١	١	أخت لأم	ابن
محمد بن الحسن من المنزليين		أحمد من المنزليين		المنزليين		

(٥) في ، ب : ولو

(٦)

٨	٨		
٣	٤	أخت ش	ابن
٣	٢		بنت
١	١	أخت لأم	ابن
١	١		بنت
أحمد	المنزليين		

(٧) لم ترد في ، ب

فإن كان لكل أخت ابنان و بنت ، صحت عند عامتهم من خمسة وسبعين ،
وفى قول من سوى من خمسة عشر ، وقول الثورى من خمسة وعشرين ، وقول
محمد سهمان على خمسة وسهم على ثلاثة فتصح من خمسة وأربعين
ابنا أخت لأب وأم وابن وابنه أخت لأب وابنان وابنتا أخت أخرى
لأب ، فى قول عامتهم من ثمانية وتصح من ثمانية وأربعين ، ومن سوى من
إثنين وثلاثين ، قول محمد يسقط ولد الأب فيصير (١) مثل قول أبي يوسف .
ابن أخت لأب وأم وابن وابنة أخت لأم وابنا وابنتا أخت أخرى لأم
، قول المنزليين من عشرين ، الثورى من ثلاثين .
محمد من ستين لأن مسأله الامهات من خمسة عشر كأنهم أخت لأب وأم
وست أخوات لأم ، ثم تقسم الستة بين الأختين نصفين ، فثلاثة على
سهمين ، وثلاثة على أربعة ، فتضربها فى خمسة عشر تكن ستين .
[بنت أخت لأب وأم وابن وابنة أخت لأب وابنا وابنتا أخت لأم ، من
ستين ، ومن سوى من عشرين ، والثورى من ثلاثين ، محمد من ستة ، وتصح
من ستة وثلاثين (٢) .
ابن (٣) أخت لأب وأم وابن وابنه أخت لأب وابنا وابنتا أخت أخرى
لأب وثلاثة بنى وثلاث بنات أخت لأم ، فى قول عامتهم من ستين ، ومن سوى
كذلك ، وقول الثورى من مائه وثمانين ، محمد من أربعة وخمسين .
فإن كان معهم أربعة بنى وأربع بنات أخت أخرى لأم ، صحت عند
عامتهم من مائة وأربعة وأربعين ، وكذلك قول من سوى وإن اختلف القسم .

(١) فى . ب : فيرجع

(٢)

٢٦	٦	٣٠	٢٠	٦٠	٥ × ١٢			
١٨	٣	١٨	١٢	٣٦	٣	أخت ش	٢/١	بنت
٤	١	٤	٢	٨	١	أخت ب	٦/١	ابن
٢		٢	٢	٤				بنت
٤		٢	١	٣				ابن
٤	٢	٢	١	٣	١	أخت م	٦/١	ابن
٢		١	١	٣				بنت
٢		١	١	٣				بنت
عمد		الثورى	أحمد	المنزليين				

(٣) فى . ب : ابنة

قول محمد كأنهم أخت لأب وأم وست أخوات لأب وأربع عشرة اختا لأم ، فمسألتهم من ستة فهم ولد الأب بينهم على تسعة ، فتصبح من ثلاثمائة وسبعين ، لكل بنت أخت من أب سبعة ولكل ولد أم تسعة ، فإن كان ولد الأبوين ابنا وبنتا صحت كذلك عند (المنزلين) (١) وعند محمد كأنهما أختان لأب وأم ، فيسقط ولد الأب وتصح من مائة وستة وعشرين

ابن وابنة اخ لأم وثلاث بنات أخ لأب وأربع بنات أخ آخر لأب ، فريضة الآباء من اثني عشر ، وتصح من مائة وأربعة وأربعين ، قول محمد كأنهم اخوان لأم وسبعه لأب ، فتصبح من اثنين وأربعين ، قول ابي يوسف المال لولد الأب على سبعة. ثلاث بنات اخ لأم وابتنا اخ لأب (قول) (٢) المنزلين من ستة وثلاثين ، محمد من تسعة

(١) وردت في [أ] الميراث

(٢) وردت في [ب] وسقطت في الأصل.

فصل :-

[بنت أخ لأم وبنت ابن أخ لآب وأم ، قول المنزليين من ستة (١) ، وفي القرابة المال للأولى لأنها أقرب الى الميت .
 بنت بنت أخ لآب وأم وبنت ابن أخ لآب ، هو لهذه (٢) في قولهم جميعا لأنها تدلى بوارث وهما في القرب سواء .
 بنت ابن (٣) أخ لأم وبنت بنت أخ [لآب وأم (٤)] وابن بنت أخ لآب (٥) ، في قول المنزليين ومحمد للأولى السدس والباقي للثانية وسقط (٦) الآخر ، وقول أبي يوسف هو للثانية .
 بنت أخ لأم وبنت بنت أخ لآب ، قول ابن سالم والثوري وضرار للأولى السدس والباقي للثانية ، وفي قول الباقيين هو للأولى . بنت بنت أخ لآب وأم وبنت أخ لآب ، المال لهذه في قول الأكثرين وضرار ، وفي قول ابن سالم والثوري للأولى . بنت أخ لآب وبنت أخ لآب وأم .
 بنت ابن أخ لآب وأم وبنت ابن أخ لآب . بنت ابن أخ لأم وبنت بنت أخ لآب وأم .
 [بنت بنت ابن أخ لآب وبنت بنت ابن أخ لآب وأم ، هو للأولى لأن جدها وارث . ابن ابن أخت لأم وبنت ابن ابن أخ لآب (٨) ، هو للأولى عند أهل العراق ، وللثانية عند المنزليين ، وفي قول من نزل البعيد مع القريب للأولى السدس والباقي للأخرى .

(١)

أهل التنزيل	٦		
	١	بنت أخ لأم	٦/١
	٥	بنت ابن أخ ش	ب

(٢) في ، أ : جده

(٣) زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : لابن

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) في ، ب : ويسقط

(٧) زياده من ، ب

(٨) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فصل :-

بنت أخ وابن أخت ، قولهم كلهم من ثلاثة ، فعند المنزليين ومحمد لبنت
 الأخ سهمان ولابن الأخت سهم ، وعن (١) أبي يوسف بالعكس .
 بنت أخ وبنت أخت ، قول أبي يوسف نصفين . ابنا أخت وبنت أخ .
 بنتا أخ وابن أخت ، المنزليين لبنتى الأخ سهمان نصيب الأخ ، محمد لهما
 أربعة أسهم نصيب أخوين وللآخر سهم ، قول أبي يوسف من أربعة .
 ابن وابنه أخت وثلاث بنات أخ ، المنزليين من تسعه ، ومن يسوى من
 ثمانية عشر ، محمد من إثني عشر ، أبو يوسف من ستة .
 ابن أخت لأب وأم وثلاث بنات أخ لأب وابن أخت لأب (٢) ، المنزليين
 من ثمانية عشر ، محمد من أربعة عشر ، أبو يوسف المال لابن الأخت من
 الأبوين . ابن وابنة أخت لأب وأم وابنا أخت لأب وبنت أخ لأب . ثلاث
 بنات أخ وأربعة بنى أخت .
 أربعة بنى وخمس بنات أخت وعشر بنات أخ وخمسة بنى وخمس بنات
 أخت لأب وأم [وابنا أخت أخرى لأب وأم وبنت أخ لأب وابنا أخت
 لأب (٣)] واثنان عشر أخ لأب وأم ومثل ذلك من ولد الأم .
 ابن أخت لأب وأم وابنا أخت أخرى لأب وأم وبنت أخ لأب وابنا
 لأب (٤) ، من ثمانية عشر ، وقول محمد من ستة وثلاثين .
 [ابن وبنت أخت لأب وأم واثنان عشره بنت أخ لأب وأم ومثل ذلك من
 ولد الأم (٥) .
 ابن وابنه (٦) أخت لأب وأم وابنا وابنتا أخت لأب وثلاث بنات أخ لأب
 [وأربعة بنى (٧)] وأربع بنات أخ لأم وخمسة بنى وخمس بنات أخت لأم ،
 أصلها من ثمانية عشر وتصح من ألفين ومائه وستين ، فى قول من سوى
 كذلك وإن اختلفت القسمة ، وفى قول الثورى من ألف وثمانين ، قول محمد
 من أربعة وخمسين .

(١) فى ، ب : وعند

(٢) زيادة من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٦) لم ترد فى ، ب

(٧) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

فصل :-

ابن ابن أخت لأب وأم وبنت ابن أخ لأب ، المال لهذه فى قول الأكثرين ، وفى قول ابن سالم والثورى وضرار بينهما نصفين .
 [بنت ابن أخت لأب وأم [وبنت بنت أخ لأب وأم] (١) ، فى قول المنزليين ومحمد المال بينهما على ثلاثة ، لبنت بنت الأخ سهمان ، وفى قول أبى يوسف بينهما نصفين (٢) ، وقياس قول يحيى المال لبنت ابن الأخت [لأنها وارثه] (٣) الأخت .

بنت أخت لأب وأم وبنت أخ لأب . ابن وابنه أخت لأب وأم وبنتا أخ لأب وابنا وابنتا أخت لأم . ثلاثة بنى وثلاث بنات أخت لأب وأم وبنتا أخ لأب وثلاثة بنى أخت لأب وأم (٤) وخمسة بنى أخت لأم وعشر بنات أخ لأم .
 [ثلاثة بنى وثلاث بنات بنت أخت وابنا وابنتا ابن أخت ، فى قول محمد ولد ابن الأخت وهم أربعة كأنهم أربعة بنى أخت ، وولد بنت الأخت كأنهم ست بنات أخت .

فاقسم المال بينهم على أربعة عشر ، لولد ابن الأخت ثمانية أسهم وهو أربعة أسباع المال وللآخرين (٥) ثلاثة أسباع ، فاجعلها من سبعة .
 ثم قل أربعة على ستة لاتصح وتوافق بالنصف ، وثلاثة على تسعة لاتصح وتوافق بالثلث وتصح من أحد وعشرين ، وقول أبى يوسف المال بين (٦) جميعهم للذكر مثل الأنثيين (٧) .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢)

٢	٣	
١	١	بنت ابن أخت ش
١	٢	بنت بنت أخ ش
أهل القرابه	أهل التنزيل	

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : لانهما وراثى

(٤) لم ترد فى ، ب

(٥) فى ، أ : وللآخر

(٦) فى ، ب : بينهم

(٧) فى ، أ : أنثيين

وقول المنزلين إن كانوا من ولد أختين ، فلواد كل أخت النصف
 مقسوما بينهم على ما ذكرنا من الإختلاف [١] .
 [وإن كانوا من ولد أخت واحده ، فثلثا المال بين أولاد ابنتها (٢) على
 ستة (٣) ، وثلثه بين أولاد بنتها على ثمانية وتصح من أربعة وعشرين (٤) .

٢١	٧ × ٣	١٥	٢٤	٣٦	٢ × ١٨		
٢		٢	٢	٤		بنت أخت	ابن
٢		٢	٢	٤			ابن
٢	٣	٢	٢	٤	١		بنت
١		١	٢	٢			بنت
١		١	٢	٢			بنت
١		١	٢	٢			بنت
٤		٢	٣	٦		ابن أخت	ابن
٤	٤	٢	٣	٦	١		ابن
٢		١	٣	٣			بنت
٢		١	٣	٣			بنت
محمد		القرابه	أحمد	أهل التنزيل الجمهور			

(٢) في أ : أبيها

(٣) في ب : ثلاثة

(٤)

١٨ - ٣ × ٦	٢٧	٣ × ٩			
١	٢		أخت	بنت	ابن
١	٢				ابن
١	٢	١			ابن
١	١				بنت
١	١				بنت
١	١				بنت
٣	٦		ابن	ابن	
٣	٦	٢		ابن	
٣	٣			بنت	
٣	٣			بنت	
أهل التنزيل من سوى		التنزيل للذكر مثل حظ الأنثيين			

[خمسة بنى وخمس بنات بنت (١) أخ وأربعة بنى وأربع بنات بنت ابن أخت ، قول المنزليين يصيب الأخ سهمان على خمسة عشر ، ويصيب الأخت سهم على إثني عشر وبينهما موافقه بالثلث ، فتصح من مائه وثمانين ، ومن سوى من مائة وعشرين .

وقول محمد كأنهم عشره ذكور وثمانى إناث ، فتأخذ نصف عدد الإناث يكون أربعة ، فتوافق بينهما وبين العشره يتفقان بالأنصاف ، فردها الى نصفها تكن سبعة ، أقسم المال على ذلك ، للذكور [خمسة أسهم بينهم على خمسة عشر] (٢) ، والإناث [سهمان بينهم على] (٣) إثني عشر [وتصح من إثنين وأربعين للذكور] (٤) ثلاثون ، وللإناث إثنا عشر] (٥) .

ابن وبنت ابن بنت أخت [وابنا وابنتا بنت ابن أخت] (٦) وثلاثة بنى وثلاث بنات بنت بنت أخ ، وأربعة بنى وأربع بنات ابن بنت أخ .
قول المنزليين المال بين الأخوين والأختين على ستة ، فاقسم سهم (٧) كل واحد على أولاد أولاده ، فتصح من مائة وثمانيه هذا إذا كانوا أولاد أخوين وأختين .

فإن كانوا من أخ وأخت قيل المال بينهما على ثلاثة أسهم ، للأخت سهم بين ابنها وابنتها على ثلاثة لاتصح ، فتضرب ثلاثة فى ثلاثة تكن تسعة ، للأخ ستة بين ابنتيه لكل واحده ثلاثة بين أولاد أولاد ولداها على تسعة وعلى إثني عشر ، فيرجعان الى ثلاثة وأربعة .

(١) زياده من ، ب والصحيح أنها خمسة بنى وخمس بنات بنت بنت أخ . حتى تكون المسألة فى باب ذوى الأرحام

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : ثلاثون

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٥)

		٣×٦٠	١٨٠	للفرد	٣×٤٠	١٢٠	للفرد	٢٧	للفرد	٤٠٢٨	٧٨٦	٤٢	للفرد
٥ أبناء	بنت بنت أخ	٢	١٢٠	١٦	٢	٨٠	٨	١٥	٢	١٠	٥	٣٠	٤
٥ بنات				٨		٨		١	١			٢	
٤ أبناء	ابن بنت أخت	١	٦٠	١٠	١	٤٠	٥	١٢	٢	٨ بنات	٤٠٨	١٢	٢
٤ بنات				٥		٥		١	١			١	
	أهل التنزيل الجمهور	أهل التنزيل أحمد ومن معه		أهل القرابه		محمد							

(٦) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٧) فى ، أ : بينهم على

ولابن الأخت سهمان بين أولاد بنيه على ستة ترجع الى ثلاثة ، ولبنتها سهم على ثلاثة ، فتضرب إحداهما فى أربعة ، ثم فى تسعة تكن مائة وثمانية ، فقد صحت كالأولى وإن اختلف القسم .

وعلى مذهب محمد إذا كانا أختا وأختا ، قيل ابن وابنة ابن بنت أخت بمنزلة ابنتين ، والابن والابنتان بمنزلة أربعة ذكور ، فسهم الأخت بينهم بعد الاختصار على خمسة ، وولد الأخ كأنهم أربع عشرة بنتا .

فالسهمان توافقها فيرجع (١) الى سبعة ، فتضرب سبعة فى خمسة ثم فى ثلاثة تكن مائة وخمسة ، لولد الأخت خمسة وثلاثون لأولاد ابن بنتها حصة كل (٢) سهم خمسها سبعة بينهم على ثلاثة لاتصح ، ولأولاد بنت ابنها أربعة أخماسها ثمانية وعشرون بينهم على ستة لاتصح ، وتوافق بالانصاف (٣) فترجع (٤) الى ثلاثة .

ولولد الأخ سبعون على سبعة ، فلأولاد بنت بنته بثلاثة أسهم ثلاثون سهما على تسعة ، ترجع الى ثلاثة ، ولأولاد ابن بنته أربعون على إثني عشر توافق الى ثلاثة وأحد الأربع الثلاثات تجزى ، فاضربها فى مائة وخمسة تكن ثلاثمائة وخمسة عشر ومنها تصح

التفرع فى الأخوال والخالات والعم والعمات :-

خال لآب وأم ، وخال لآب ، المال للأول فى قولهم جميعا ، إلا عند نعيم واسحق فإنهما قسماه بينهما ، وكذلك قولهما فى جميع هذا الفصل يشركون (٥) بينهم فلانعيده .

ثلاثة أخوال مفترقين ، عامة المنزلين للخال من الأم السدس ، والباقى للخال من الأبوين ، القرابه المال كله للخال من الأبوين ، وعن الثورى وأبى عبيد المال بينهما على أربعة كأنهما خالتان ، وكذلك قال فى ابن خال (٦) لأم وابن خال (٧) لآب وأم ، نعيم واسحق بينهم أثلاثا .

خال وخاله لآب وأم وخاله لآب ، قول الأكثرين بين الأولين على ثلاثة ، وقال الثورى وأبو عبيد بينهما نصفين ، وقال نعيم واسحق بينهم أرباعا .

(١) زياده من ، ب

(٢) زياده من ، ب

(٣) فى ، ب : بالنصف

(٤) زياده من ، ب

(٥) فى ، ب : يسوون

(٦) فى ، ب : أخ

(٧) فى ، ب : أخ

فإن كان معهم خال وخاله لأم ، ففي التنزيل لهما الثلث وتصح من ثمانية عشر ، قول أبي عبيد من سته .

[ثلاث خالات مفترقات على خمسه ، نعيم واسحاق على ثلاثه ، القرابه للخاله من الابوين] (١) .

[خاله لأب وأم وخال وخاله لأب ، ففي التنزيل] (٢) من سته ، وأبو عبيد من أربعة يجعل الخال كالخاله تصح (٣) من ثمانية ، نعيم من ثلاثه] (٤) ، فإن كان معهم خال وخاله من أم بينهما الثلث وتصح من ثمانية عشر .

[خالتان لأب وأم وخال وخاله لأب ، من تسعه] (٥) ، أبو عبيد من سته ، نعيم من أربعة . خاله لأب وأم وخال وخاله لأم ، على خمسه .

خالتان لأب وخال لأم كذلك . خالان وخالتان لأم ، جميع المنزليين من أربعة ، القرابه على سته .

١	٥		
١	٣	خالة ش	٢/١
-	١	خالة لأب	٦/١
-	١	خالة لأم	٦/١
القرابه	الجمهور		

(١)

(٢) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : فالمنزليين

(٣) زياده من ، ب

(٤)

٣	٨	٤ × ٢		٦	٢		
١	٦	٣	٢/١	٣	١	خالة ش	٢/١
١	١	١	٦/١	٢	١	خال لأب	ب
١	١			١		خالة لأب	
نعيم	احمد وابوعبيد			الجمهور ورواية عن احمد			

(٥)

٩	٣ × ٣	
٣	٢	خالة ش
٣		خالة ش
٢	١	خال لأب
١		خالة لأب
الجمهور		

خال وخاله لأم وابن خال من أب ، فى التنزيل المال للخال والخاله نصفين ، وفى القرابه على ثلاثه ، ومن أمات السبب قال لهما الثلث والباقى لابن الخال ، وكذلك من ورث البعيد والقريب ، إلا الثورى فإنها جهة واحده .

فإن كان معهم خاله لأب وأم يبقى لابن الخال سهم من سته فى قول من أمات السبب وقول من ورث القريب والبعيد .
 خاله لأم وخاله لأب وأم وابن وابنة خال لأب ، قول عامتهم والثورى المال بين الخاليتين على أربعة ، وقول من أمات السبب الباقى لابن الخال وحده لأنه عصبه الأم .

فصل فى العمات :-

عمه لأب وأم وعمه لأب ، من أربعه ، نعيم واسحق نصفين ، القرابه هو للعمه من الأب والأم ، كذلك من نزل العمات كالأعمام .
 عمه لأم وعمه لأب كذلك . ثلاث عمات مفترقات . عم وعمه لأم وعمتان لأب وأم .
 عم وعمه لأم وعم لأب وأم وعمتان لأب ، والخلاف فى العمات المفترقات كالخالات . عم(١) وبنت عمه أخرى ، حكى عن ابن سالم وحده المال بينهما نصفين وليس بشيء .

فصل منه :-

بنت عم لأب وأم وبنت عم لأب ، المال للأولى فى قول الجميع . بنت عم لأب وبنت عم لأم كذلك ، وقيل على قياس قول محمد بن سالم هو لبنت العم من الأم لأنها بعد درجتين بمنزله الأب ، فسقط العم به وليس بشيء .
 بنت عم وابن عم(٢) ، حكى عن الثورى أنه قال المال بينهما على ثلاثه لبنت العم سهمان ، وقول الجمهور المال كله لها . بنت عم لأب ، المال لهذه لأنها تدلى بوارث ، وفى القرابه هو لبنت العم من الأم لأنها أقرب .
 بنت بنت عم وبنت ابن عم ، المال لهذه فى قول الجمهور ، والثورى بقول ابن سالم للأولى لأنها بعد درجتين بمنزله العم فهى أولى من ابن العم .
 ثلاث بنات أعمام متفرقين ، عن الثورى المال بين بنت العم من الأبوين وبنت العم من الأم على أربعه ، فجعلهم كالأخوال .
 وعن أبي عبيد لبنت العم من الأم السدس ، والباقى للأخرى ، كأن الأب مات وترك ثلاث بنات إخوه ، وقد نزل طائفه بنت العم بمنزله ابن العم .
 وعامه المنزلين على أنهما بمنزله العم ، فيكون المال لبنت العم من الأبوين .

(١) فى أ ، عم

(٢) فى ب ، عمه

فصل منه في اجتماع الفريقين :-

خاله وعمه كلتاهما لأب وأم أو لأب أو لأم ، الثلث (١) والثلثان لا خلاف في ذلك ، إلا ماروى بشير عن أهل العراق أن العمه أولى ، وكذلك إن كان بدل الخاله خال ، وقال بعضهم المال بينهما نصفين [ينزل كل (٢) واحد منزلة أمها ، فصارا بمنزله جدتين ولايعول على هذا القول .

خاله لأب وأم وعمه لأب وأم ، روايه ابن سماعه (٣) المال للخاله ، وقول الباقيين على ثلاثة . خاله لأب وعمه لأم كذلك .

خاله لأم وعمه لأب وأم أو لأب كذلك ، إلا في روايه ابن سماعه فإنه يجعل المال للعمه ، فإن كانت لأم فلاخلاف (٤) في ذلك . خال وخاله لأب وعمه ، الثلث على ثلاثة وتصح من تسعه .

خاله لأب وأم وخاله لأب أو لأم وعمه ، الثلث على أربعة ، وقول نعيم (٥) تقسم بنصفين ، وقول أهل العراق للخاله من الأبوين وحدها الثلث . ثلاث خالات مفترقات وعمتان ، الثلث على خمسة ، قول نعيم على ثلاثة ، وقول أهل العراق للخاله من الأب والأم .

عمه وثلاث أخوال وثلاث خالات مفترقات ، ثلث الثلث للخال والخاله من أم على إثنين ، [وثلثا الثلث (٦) على ثلاثة وسقط الخال والخاله من الأب ، وتصح الثلاث من ثمانية عشر ، فيكون المال أربعة وخمسين ، وفي القرابه الثلث على ثلاثة فتصح من تسعه .

ثلاث خالات مفترقات وثلاث عمات مفترقات ، عامه المنزليين الثلث على خمسة ، وكذلك الثلثان فتصح من خمسة عشر ، نعيم واسحق على ثلاثة وتصح من تسعه ، من نزل العمه عما جعل الثلثين للعمه من الأبوين ، أهل العراق الثلث للخاله من الأبوين ، والثلثان للعمه بينهما (٧) .

(١) في ، أ : الثلث

(٢) يابيين المعكوفتين ورد في ، ب : ولكل

(٣) محمد بن سماعه بن عبيدالله بن هلال التيمي الكوفي ، أخذ العلم عن أبي يوسف ، ولي القضاء ببغداد سنة ١٩٢هـ ، حدث عن الليث ، وروى عن محمد بن عمران الضبي والحسن بن محمد ، مات بعد ترك القضاء بده طويله سنة ٢٣٣هـ . ينظر - الشيرازي ١٣٨ وتهذيب التهذيب ٩/

٢٠٤ وأعلام النبلاء ٦٤٦/١٠

(٤) زياده من ، ب

(٥) زياده من ، ب

(٦) مابين المعكوفتين ورد في ، أ : وثلث

(٧) في ، ب : منهما

عمه لأب وخالتان لأب وأم وخال وخاله لأم ، الثلث على سته ، للخالتين أربعه ، والخال والخاله سهمان ، والثلثان إثنا عشر للعمه ، قول أهل العراق الثلث للخالتين ، والثلثان للعمه ، روايه ابن سماعه المال كله للخالتين .

عم وعمه من أم وعمتان من أب وأم وخاله من أم وخاله من أب ، هي من سته وثلاثين ، ومن نزل العمه عما جعل الثلثين للعمتين (١) ، وفي القرابه للخاله من الأب الثلث وللعمتين الثلثان ، ابن سماعه المال للعمتين .

خال وخاله من أب وخال وخاله من أم وعمه من أب وأم وعمه من أب ، من أربعه وخمسين (٢) ، ومن نزل العمه عما جعل الثلثين للعمه من الأب والأم ، وفي القرابه للعمه من الأبوين الثلثان ، وللخال والخاله من الأب الثلث وتصح من تسعه ، روايه ابن سماعه المال كله للعمه من الأبوين ، فإن كان معهم عم وعمه لأم فمن أربعة وخمسين أيضا .

عمتان لأم وعمه لأب وخال وخاله من أم تصح من ثلاثين ، ومن نزلها عما من سته ، وقول نعيم واسحق من ثمانية عشر ، وفي القرابه من تسعه .
ثلاث خالات مفترقات وعم وعمه لأم . ثلاث عمات مفترقات وعم لأم (٣)
وثلاث خالات مفترقات .

(١) في ١ : للعمين

(٢) في ١ : وعشرين

(٣) في ١ : ب : لأب

فصل منه :-

- خاله وابن عمه ، المال للخاله ، ومن نزل البعيد فالثلث والثلثان .
 عمه وابن خال معه أخته ، المال للعم (١) ، ومن أمات السبب قال
 للعمه الثلثان ، والباقي لابن الخال لأنه عصبه الأم .
 خال وخاله من أم وبنت عمه ، المال للخال والخاله نصفين ، وعند
 المنزليين على ثلاثه ، وفي القرابه كذلك .
 عمه وبنت عم ، المال للعمه في قول من نزلها أبا ، وفي القرابه من
 نزلها عما [قال المال] (٢) بينهما نصفين (٣) .
 وكذلك قول من أمات السبب كأن العم مات عن أخت وبنت بنت خاله
 وبنت عم ، المال لبنت العم ، ومن نزل البعيد قال لبنت الخاله الثلث . خاله
 وبنت عم ، المال للخاله في القرابه ، وفي التنزيل الثلث والثلثان .
 خاله وبنت خاله ، المال للخاله لأنها جهة واحده ، وكذلك عمه وبنت
 عمه ، [إلا ما حكى عن ابن سالم] (٤) بينهما نصفين .

(١) في ، ب : للأخت

(٢) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : فالمال

(٣) في ، أ : نصفان

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فصل فى أولادهما :-

بنت خال لأب وأم وبنت خال لأب ، المال للأولى • بنت خال لأب وأم
وبنت خال لأم ، عامه المنزليين من سته ، الثورى وأبو عبيد من (١) أربعة ،
القرابه لبنت الخال من الأبوين •
ابن وابنه خال وبنت عم ، من أمات السبب [ورث البعيد مع
القريب (٢) قال الثلث لابن الخال •
بنت خال وبنت ابن (٣) عم ، المال للأولى فى القرابه ، والثانيه فى
التنزيل ، ومن ورث البعيد مع القريب جعل لبنت الخال الثلث •
بنت ابن (٤) خال وبنت بنت عم ، المال لهذه لأنها أسبق الى الوارث
وكذلك فى القرابه لأنهما قد إستويا وجد هذه وارث •
بنت ابن عم لأب وأم (٥) وبنت عمه لأب وابن خال لأم وابن ابن خال
لأب ، عامه المنزليين المال لبنت ابن العم من الأب والام ، القرابه لابن
الخال الثلث والباقي لبنت ابن (٦) العمه •
[من أمات السبب جعل لابن ابن خال الثلث ، والباقي لبنت ابن
العم (٧) روايه ابن سماعه المال كله لبنت العمه من الأب •
ابن خال من أم وبنت خاله من أب وبنت عم من أم وابن عمه من أب
وأم ، الثلث على أربعة ، والثلث (٨) كذلك ، فتصح من إثني عشر ، وفى
القرابه الثلث لبنت الخاله والثلثان لابن العمه ، وروايه ابن سماعه
المال كله لابن العمه ، نعيم واسحق من سته •

(١) فى . أ : على

(٢) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) زياده من ، ب

(٥) زياده من ، ب

(٦) لم ترد فى ، ب

(٧) مابين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٨) لم ترد فى ب

ابن خال وبننت (١) خاله ، المنزلين (٢) ومحمد من ثلاثة ، أبو يوسف ومن
سوى من نصفين والجواب من أصليين .

بنت خال وابن خاله ، على ثلاثة لبنت الخال سهمان ، قول أبي يوسف
بالعكس .

[بنت خال وبننت خاله (٣) . بنت خال وثلاث بنات خاله ، فى قول المنزلين
لبنتى الخال الثلثين ولبنات الخاله الثلث وتصح من تسعه .

وفى قول محمد لبنتى الخال نصيب خاليتين ، ولبنات الخاله نصيب ثلاث
خالات ، فيكون المال بينهن (٤) على سبعة ، قول أبي يوسف المال بينهن على
خمسه .

ثلاثة بنى خال وابنا وابنة خاله ، قول المنزلين من خمسة وأربعين ،
قول محمد كأنهم ثلاثة أخوال وثلاث خالات .

فالمال بينهم على ثلاثة ، ثلثه لولد الخاله ، وثلثاه لبني الخاله ، فترجع
الى مثل قول المنزلين ، قول أبي يوسف على أحد عشر .

ولو كان بنو الخال أربعة كانت عند المنزلين من ثلاثين ، وعند محمد
كأنهم أربعة أخوال وثلاث خالات ، فالمال بينهم على أحد عشر ، وتصح من
خمسة وخمسين .

(١) فى ، ب : ابن

(٢) فى ، أ : المنزل

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٤) فى ، أ : بينهم

فصل منه مما يقع فيه الاختصار :-

ثلاثة بنى خال وأربعة بنى خاله وأربع بنات خاله ، قول المنزليين من ستة وثلاثين .

قول محمد كأنهم ثلاثة أخوال وثمانى خالات ، فأردد عدد الإناث الى نصفه فيكون المال بينهم على سبعة ، لبنى الخال ثلاثة ، ولولد الخاله أربعة على إثني عشر ، فتصح من أحد وعشرين ، ولو لم تختصرها لصحت من إثني وأربعين ورجعت بالموافقه الى ماقلنا .

ثلاثة بنى وثلاث بنات خال وأربعة بنى وأربع بنات خاله ، قول المنزليين الثلثان على تسعه ، والثلث على إثني عشر ، فتصح من مائة وثمانيه ، قول محمد هم (١) بمنزلة ستة أخوال وثمانى خالات ، فخذ نصف عدد الإناث ووافق بينه وبين عدد الذكور وردهما الى نصفهما .

فيكون المال بينهم على خمسة ، لأولاد الخال ثلاثة على تسعه ، ولأولاد الخاله سهمان على إثني عشر فتصح من ثلاثين ، أبو يوسف المال على أحد وعشرين ، ومن سوى لولد الخال نصف المال ، ولولد الخاله نصفه بالسويه على ستة ، فتصح من ثمانية وأربعين .

ابن وابنتا خال وثلاثة بنى وخمس بنات خاله وأربعة بنى وثلاث بنات خاله أخرى ، قول المنزليين لولد الخال سهمان ، ولولد كل خاله سهم ، فتصح من ثمانية وثمانين .

قول محمد كأنهم ثلاثة أخوال وخمسة عشر خاله ، ضعف (٢) عدد الذكور ووافق بينهما يكون المال بينهم على سبعة ، لولد الخال سهمان على أربعة ، ولأولاد الخاليتين خمسة على إثني عشر وعشرين ، فاضربها فى سبعة تكن مائة وأربعة وخمسين ومنها تصح .

فإن (٣) كان عدد الخالات زوجا ، رددته الى نصفه ، ومتى كان فردا أضعفت عدد الذكور ووافقت بين الجزئين .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) فى ، ب : فأضعف

(٣) فى ، ب : ومتى

فإن كان معهم ابنا وابنتا خال آخر ، فعلى قول المنزليين المال بين الخالين والخاليتين على ستة ، سهمان على أربعه ، وسهمان على ستة ، [وسهم على أحد عشر ، وسهم على أحد عشر] (١) ، وتصح من ثلاثمائة وستة وتسعين .

وعلى قول محمد كأنهم سبعة أخوال [وخمسة عشرة خاله ولا موافقه بينهم ، فتقسم المال بينهم على تسعة] (٢) وعشرين ، لابن وابنتى خال ستة بينهم على أربعه ، ولأولاد الخال الآخر على ستة ، ولبنات الخاليتين خمسة عشر ، سبعة منها على أحد عشر ، وثمانية على أحد عشر ، فتضرب إثنين فى ثلاثة ، ثم فى أحد عشر ، ثم فى تسعة وعشرين ، تكن ألفا وتسعمائة وأربعة عشر .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : سهمان على أحد عشر

(٢) فى ، أ : سبعة

فصل منه :-

ابن وابنة ابن خال وابنا وابنتا بنت خال وثلاثة بنى وثلاث بنات ابن خاله ، قول محمد كأن معك ست أخوال وست خالات ، فتختصرهم الى ثلاثة ، للأخوال سهمان ، وللخالات سهم .

ثم تجيء الى البطن الثانى ، فنقول ابن وابنه ابن خال بمنزله ذكرين ، وأولاد بنت الخال بمنزلة أربع إناث .

فتقسم ماورثوه بينهم نصفين لكل جزء (١) سهم على ثلاثة وعلى ستة ، ولأولاد الخاله سهم على تسعة ، فتصح من أربعة وخمسين ، وفى قول أبى يوسف بينهم (٢) على ثمانية عشر ، فإن كان معهم (٣) أربعة بنى وأربع بنات بنت خاله ، فعلى قول محمد كأنهم ستة أخوال وأربع عشره خاله ، فالمال بعد الإختصار على ثلاثة عشر .

[ثم قل (٤) لابن وابنة ابن خال نصيب ذكرين ، وللآخرين نصيب أربع إناث ، فحصة الأخوال (٥) بين أولادهما نصفين .

ولأولاد ابن الخاله ستة (٦) ذكور ، وللآخرين نصيب ثمانى إناث ، فنختصر حصتهم على خمسة ولهم سبعة لاتصح ، فاضرب خمسة فى ثلاثة عشر تكن خمسة وستين ، لأولاد الخال ثلاثون نصفها على ثلاثة صحيح ، ونصفها على ستة توافق فترجع (٧) الى إثنين .

ولأولاد ابن الخاله أحد وعشرون [نصفها على ثلاثة صحيح ، ونصفها على (٨) ثلاثة أخماس الباقى على تسعة ترجع الى ثلاثة ، وللآخرين أربعة عشر على إثنى عشر ترجع الى ستة ، فاضربها فى خمسة وستين تكن ثلاثمائة وتسعين ، أبويوسف على ثلاثين .

(١) فى ، ب : حيز

(٢) فى ، ب : سهم

(٣) فى ، أ : معه

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٥) فى ، ب : الخالين

(٦) فى ، ب : نصيب ذكرين

(٧) زياده من ، ب

(٨) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

المنزليين لا يخلوا إما أن يكونوا من ولد خال وخاله أو خال وخالتين
 [أو خالتين وخاله أو خالين وخالتين لا (١) وعلى كل قسم جواب كما تقدم .
 ابنا وابنتا ابن خال وثلاثة بنى وثلاث بنات بنت خال وأربعة بنى
 وأربع بنات ابن خاله .

قول محمد هم فى البطن الأول كأنهم عشره أخوال وثمانى خالات ،
 فالمال يقسم بينهم بعد الإختصار على سبعة ، وسهام الأخوال خمسة تقسم
 بين أربعة ذكور وست إناث بعد الإختصار على سبعة ، فتضربها فى سبعة
 تكن تسعة وأربعين ، لهم خمسة وثلاثون (٢) ، لأولاد ابن الخال عشرون
 بينهم على ستة ترجع الى ثلاثة ، ولأولاد بنت الخال خمسة عشر على تسعة
 فترجع الى ثلاثة ، ولأولاد ابن الخاله أربعة عشر على إثنى عشر فترجع
 الى ستة ، وتصح من مائتين وأربعة وتسعين .

قول أبى يوسف المال بينهم على سبعة وعشرين ، المنزليين على ماتقدم
 من التفصيل .

ابنان وابنتا ابن خال وثلاثة بنى وثلاث بنات بنت خال وابن وابنتا
 ابن خاله وثلاثة بنى وست بنات بنت خاله ، كأنهم عشره ذكور وإثنتا عشرة
 أنثى ، فأضعف عدد الذكور ، أو نصف عدد الإناث ووافق ، تكون القسمة
 على ثمانية .

ثم قل لأولاد ابن الخال نصيب أربعة ذكور ، ولأولاد بنت الخال نصيب
 ست إناث ، فخذ نصف عدد الإناث واقسم ماوافق (٣) بينهم على سبعة ، ثم
 قل لأولاد ابن الخاله نصيب ثلاثة ذكور ، ولأولاد بنت الخاله نصيب تسع
 إناث ، فيصير حصه الخالات على خمسة ، فاضرب خمسة فى سبعة فى ثمانية
 تكن مائتين وثمانين .

وحصه الذكور خمسة أثمانها مائة وخمسة وسبعون ، لأولاد ابن الخال
 أربعة أسباع (٤) ذلك مائة (٥) بينهم على ستة ترجع الى ثلاثة ، لأولاد بنت
 الخال خمسة وسبعون على تسعة فترجع الى ثلاثة .

(١) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) فى ، أ : وثلاثين

(٣) فى ، أ : ماورثوه

(٤) فى ، ب : أتساع

(٥) فى ، أ : كانت

وحصة الإناث مائة وخمسه ، لولد ابن الخاله خمسها (١) إثنان وأربعون على أربعة ترجع الى إثنين ، ولأولاد بنت الخاله ثلاثة وستون على إثني عشر ترجع الى أربعة ، فاضرب أربعة في ثلاثة ، ثم في مائتين (٢) وثمانين ، تكن ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستين ومنها تصح .

قول المنزلين إن كانوا من ولد خال وخاله ، فالمال على ثلاثة ، وإن كانوا من ولد خالين وخاله فعلى خمسة .

وإن كانوا من ولد خال وخالتين فعلى أربعة ، وإن كانوا من ولد خالين وخالتين فعلى ستة ، ثم تقسم على البطن الثاني ، ثم الثالث على مثال المناسخات .

ابن وابنه خال من أم وخمس بنات خاله من أم وبنت عم من أم وابنتا عمه من أم ، قول المنزلين الثلث على عشرين ، نصفه بين ابن الخال وابنته نصفين ، ونصفه لبنات الخاله الخمسة ، والثلثان أربعون لبنت العم عشرون ، ولابنتي العمه عشرون .

قول محمد يقسم الثلث على سبعة وعشرين ، إثنا عشر سهما لابن الخال وأخته ، للذكر ثمانية ولأخته أربعة ، ولبنات الخاله خمسة عشر لأنهم (٣) جعلهم ذكرا وخمس إناث ، فيقسم الثلث على تسعة ، ويجعل الثلثين على أربعة ، لبنت العم سهمان ، ولابنتي العمه سهمان ، فتصح من مائه وإثنين وستين .

ثلاثة بنى وثلاث بنات ابن خال وابن وبنت بنت خال وابنا وابنتا ابن خاله ، قول محمد من مائتين وعشره ، لولد ابن الخاله خمسها إثنان وأربعون ، وولد بنت الخال سبع (٤) الباقي أربعة وعشرون ، ولولد (٥) ابن الخاله مائة وأربعة وأربعين (٦) .

(١) في ، ب : خمسها

(٢) في ، أ : مائه

(٣) في ، أ : لانه

(٤) في ، ب : تسع

(٥) زياده من ، ب

(٦) في ، ب : أربعون

ابنا وابنتا بنت خاله وثلاثة بنى وثلاث بنات ابن خاله وأربعة بنى
 وأربع بنات بنت خال وخمسه بنى وخمس بنات ابن خال (١) .
 الفريضة من ستمائه [وأربعة وأربعون (٢) ، لأولاد بنت الخاله خمسه
 وثلاثون على ستة لاتصح ، ولأولاد ابن خاله مائه وخمسه على تسعه ترجع
 الى ثلاثة .

ولأولاد بنت الخال مائه وأربعة (٣) وأربعون على إثني عشر صحيح ،
 ولأولاد ابن الخال ثلاثمائه وستون على خمسة عشر تصح ، فاضرب ستة في
 الفريضة ، تكن ثلاثة آلاف وثمانمائه وأربعة وستين ومنها تصح ، وقول
 المنزلين على ماتقدم من التفصيل .

(١) زياده من ، ب

(٢) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) زياده من ، ب

فصل في أخوال الأبوين وخالاتهما وأعمامهما وعماتهما :-

خاله أم وعمتها ، قول المنزلين خاله أم بمنزله أم أم (١) وعمتها بمنزله أبي (٢) أم ، فالمال لخالتها لأنها تدلى بوارث .

وفى المشهور عن أهل العراق للخاله الثلث ولعمه الثلثان ، وفى روايه عيسى عنهم المال للعمه لأنها من قرابه الأب فهى أولى .

خاله أب وعمته ، خاله أب بمنزله أم الأب فلها السدس ، وعمته بمنزله أبى الأب فلها الباقي . خاله أم وخاله أب ، المال بينهما نصفين ، لأنهما بمنزله جدتين (٣) ، وفى قول أهل العراق إجمع الثلث والثلثان .

خاله أم وعمه أب ، السدس ، والباقي للعمه . عمه (٤) أم وعمه أب ، المال لعمه الأب ، [وفى قول أهل العراق الثلث والثلثان (٥)] .

[عم أم وعمتها من أمها وخال أب من أب ، المال لخال الأب (٦) لأنه بمنزله أم الأب وهى وارثه ، والأخوال بمنزلة أبى الأم ليس بوارث ، وفى القرابة للعم والعمه بينهما على ثلاثة ، ولخال الأب الثلثان ، وحكاية ابن سماعة المال للخال .

خاله أم وعمتها وخاله أب ، المال بين الخاليتين نصفين لأنهما بمنزله جدتين وسقطت العمه .

وفى قول أهل العراق الثلث بين خال الأم وعمتها على ثلاثة ، والثلثان لخاله (٧) الأب ، قول عيسى الثلث لعمه الأم ، والثلثان لخاله الأب .

خاله أم وعمتها وخاله أب وعمته ، السدس بين الخاليتين ، والباقي لعمه الأب ، وعلى قول أهل العراق الثلث على الثلاثة والثلثان كذلك ، روايه عيسى الثلث لعمه الأم ، والثلثان لعمه الأب .

(١) فى ، ب : الأم

(٢) فى ، ب : أب

(٣) فى ، أ : جدى

(٤) فى ، أ : عم

(٥) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٦) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٧) فى ، أ : لخال

ثلاثة أعمام أم(١) مفترقين معهم أخواتهم ، الثلث نصفان والثلثان على ثلاثة ، ونصفان عند من سوى ، وفى القرابه المال للعم والعمة من الأبوين على ثلاثة ، ومن أمات السبب جعل المال لعمها من الأبوين وحده ، ورواه يحيى بن آدم عن أهل العراق وهو وهم .

خالة أم لأب وأم وابن عم أم [وابن عم أب وأم(٢) ، المال للخاله فى قولهم جميعا، ومن أمات السبب جعله لابن العم .

خاله أم وخاله أم(٣) أب ، المال لخاله الأم ، ومن ورث القريب والبعيد من الجدات ونزل جعله بينهما نصفين .

ومن قال بقول أهل العراق مع توريث القريبى والبعدى جعل لخاله الأم الثلث ، ولخاله أم الأب الثلثين .

خاله أب وخاله أم أم ، المال لخاله الأب فى قول الاكثرين ، والقول الآخر بينهما نصفين .

ثلاث خالات أم مفترقات وثلاث عمات مفترقات ، المال بين خالات الأم على خمسة ، وفى قول القرابه للخاله من الأبوين الثلث وللعمة الثلثان ، قول عيسى المال كله للعمة .

ثلاث خالات أب مفترقات وثلاث عمات كذلك ، فإن كان معهن ثلاث خالات أم وثلاثة أعمامها مفترقين وثلاث عمات مفترقات ، فالسدس نصفين نصفه بين خالات الأم على خمسة ، ونصفه بين خالات الأب كذلك ، والباقى بين أعمام(٤) الأب كذلك وتصح من ستين .

ومن نزل العمات منزله الأعمام جعل الباقى كله لعمه الأب من الأبوين ، ومن أمات السبب جعل الثلث لعم(٥) الأم من الأبوين ، وجعل الباقى بين عمات الأب على خمسة ، وتصح من خمسة عشر .

وفى القرابه ثلث الثلث لخاله الأم من الأبوين ، وثلثاه بين عمها وعمتها من الأبوين على ثلاثة ، وكذلك ثلث الثلثين لخاله الأب من الأبوين ، وثلثاه لعمته من الأبوين ، وتصح من سبعة وعشرين ، روايه عيسى الثلث للعم والعمة ، والثلثان لعمه الأب من الأبوين وتصح من تسعه .

(١) زياده من ، ب

(٢) ما بين المكوفتين زياده من ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، ب : عمات

(٥) فى ، ب : لعم

فصل فى الأجداد والجدات :-

أبو أم وخال ، المال لأبى الأم فى قولهم جميعا لأن الأب أولى من
 الأخ . أبو أم وعمه ، فى القرابه المال لأب الأم ، والمنزلين له الثلث
 والباقى للعمه . أبو أم وثلاث خالات مفترقات وثلاث عمات مفترقات (١) .
 أبو أم وبنت أخ ، فى قول أبى حنيفه (٢) المال لأبى الأم ، وفى قول
 صاحبيه لبنت الأخ ، وفى قول المنزلين الثلث لأبى الأم والباقى لبنت الأخ .
 [أبو أم وبنت أخت ، قول أبى حنيفه - رحمه الله - المال لأبى الأم ،
 قول المنزلين على خمسه (٣) . أبو أم وبنت أخ وابن أخت لأبى الأم ،
 السدس والباقى بينهما على ثلاثه وتصح من ثمانية عشر ، لبنت الأخ عشره ،
 وفى (٤) ، قول أبى يوسف لبنت الأخ الثلث ، ولابن الأخت الثلثان ، قول
 محمد عكسه .
 أبو أم وبنت أخ لأم ، المال (٥) على ثلاثه لأبى الأم سهمان ، ومن قال
 بقول ابن مسعود - رضى الله عنه - من سته لبنت الأخ سهم . أبو أم
 وبنت بنت ، فى المشهور عن أبى حنيفه (٦) ، المال لبنت البنت وهو قول
 صاحبيه ، وفى روايه محمد عنه المال لأبى الأم ، وفى التنزيل على أربعة .
 أبو أم وبنت بنت ابن كذلك .
 أبو أم وبنت بنت أخ ، المنزلين وأبوحنيفه المال لأبى الأم ، صاحبه
 لبنت بنت الأخ ، قول ابن سالم لأب الأم الثلث ، والباقى لبنت بنت الأخ .
 أبو أم وبنت بنت أخ وابن ابن أخت .
 أبو أم وبنت بنت بنت ، هو لأبى الأم فى قول المنزلين وروايه محمد ،
 وقول الباقيين لبنت بنت البنت ، من نزل البعيد بينهما على أربعة . أبو أم
 وبنت بنت وبنت بنت أخ .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) ينظر - حاشية ابن عابدين ٧٩٤

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) زياده من ، ب

(٥) زياده من ، ب

(٦) الإمام النعمان بن ثابت مولى بنى تيم الله بن ثعلبه من أصحاب الرأى ، أحد الأئمة الأربعة وهو
 غنى عن التعريف ، ولد ببغداد سنة ٨٠ هـ ومات بها سنة ١٥٠ هـ وهو ابن سبعين عاما ،
 ودفن فى مقابر الخيزران . ينظر - طبقات ابن سعد ٣٢٢/٧ وأعلام النبلاء ٣٩٠/٦ وفيات

فصل منه :-

أبو أم أم وأبو أم أب ، فى قول المنزىل (١) المال (٢) بينهما نصفين
لأنهما بمنزله جدتين ، وفى القرابه الثلث والثلثان .
أبو أم أبى أم وأبو أبى أم أم ، المال على ثلاثه فى قولهم جميعا ،
وعند عيسى [لأبى أب الام] (٣) .
أبو أم أم أم (٤) وأبو أبى أم ، فى قول المنزىلين المال لأبى أم
الأم [لأنه يدلى (٥) بوارث ، وفى قول أهل العراق له الثلث والثلثان بين
الآخرين على ثلاثه ، وروايه عيسى المال كله لأبوى أبى الأم .
] أبو أم وأبو أبى أم وأبو أم أب ، المال بين أبى أم الأم وأبى
أم الأب نصفين (٦) .
أم أبى أم وأبو أم أب ، هو لهذا لأنه يدلى بوارث ، وفى القرابه
الثلث والثلثان .
أبو أبى أم [وأبو أم أم (٧) وأبو أم أب ، المال لهذا وفى قول
أهل العراق له الثلثان والثلث لأبوى] أبو الأم (٨) .
] أبو أم أم وأبو أبى أم وأبو أم أب ، المال بين أبى أم الأم
وأبى أم الأب (٩) نصفين وسقط أبو أبى الأم .
وفى القرابه من تسعه لأبى أم الأم سهم ، ولأبى أبى الأم سهمان ،
والباقى لأبى أم الأب ، وروايه عيسى ثلث المال لأبى أبى الأم وثلثاه لأبى
أم الأب .

(١) فى ، ب : التنزىل

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : لأبى أبى أم الأم

(٤) لم ترد فى ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : لا من يدلى

(٦) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٧) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٨) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : أم أب نصفين

(٩) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

أبو أم أم وأم وأم أم أبي أم وأبو أبي أبي أم ، فى التنزيل
المال للأول وحده ، وفى القرابه المال بين أبوى أبي الأم على
ثلاثة ، وفى روايه اللؤلؤى عن أبي حنيفه وأبى سليمان عن محمد ثلث
المال لأبى أم أم الأم ، والثثان على ثلاثة ثلثة (١) بين أبوى أم أبي الأم
على ثلاثة ، وثلاثه للآخرين على ثلاثة وتصح من سبعة وعشرين .

جدتا أبى أم وجدتا أم أب ، المال لأبى أم أم الأب ، ومن أمات
السبب جعله بين جدتا أبى الأم نصفين .

وفى القرابه الثلث بين جدتى أبى الأم ، والثثان بين جدتى أم الأب ،
وفى روايه عيسى الثلث لأم أبى أبى [الأم ، والثثان لأبى أبى (٢) أم
الأب .

جدا أم أم وجد أم أب ، فى التنزيل المال بين أبى أم أم الأم
وأبى أم أم الأب نصفين ، روايه عيسى المال بين أبى أم الأم
وأبى أبى أم الأب على ثلاثة ، وفى روايه اللؤلؤى الثلث (٣) بين جدى أم
الأم والثثان بين جدى أم الأب على ثلاثة .

أبو أبى أم أم [وأبو أبى أبى أم أم (٤) وأبو أبى أم أب ، نصف
المال بين أبوى أبى الأم على ثلاثة ، والنصف بين أبوى أم الأب على
ثلاثة ولاشئ للآخرين .

وفى القرابه ثلث الثلث بين أبوى أبى أم الأم ، وثلاثه بين أبوى أبى
أبى الأم ، والثثان بين أبوى أبى أم الأب ، وفى قول عيسى الثلث لأبوى
أبى أبى أم ، والثثان لأبوى أبى أم الأب .

فإن كان معهم أبو أم أبى أم ، وفى القرابه من سبعة وعشرين ، ثلث
الثلث هو ثلاثة بين أبوى أبى أم الأم ، وثلاثه بين أبوى أم أبى الأم ،
والثثان على مثل ذلك ، روايه عيسى الثلث لأبوى أبى أم الأم ، والثثان
لأبوى أبى أم أب .

(١) زياده من ، ب

(٢) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) مابين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

فصل فى إجتماع ذوى الأرحام :-

بنت بنت وبنت أخ ، فى التنزيل نصفين ، وفى القرابه لبنت البنت .
بنت بنت بنت وابن أخت(١) ، فى التنزيل لابن الأخت لأنه أقرب الى
الوارث ، وفى القرابه للأولى لأنها أقرب(٢) من الميت ، عند(٣) ابن سالم
ومن تابعه نصفين .

بنت بنت وبنت بنت أخ [وبنت ابن أخت(٤)] ، قول ابن سالم الباقي
على ثلاثه ، ومن أمات السبب جعل الباقي لبنت ابن الأخت لأنها وارثه
الأخت فى أول درجه .

خاله وبنت بنت وبنت أخت ، من سته ، وفى القرابه لبنت البنت . بنت
بنت بنت وبنت أخ لام وبنت أخ لأب ، المنزلين وضرار من سته [ولاشيء
للأولى(٥)] ، ابن سالم للأولى النصف والباقي للأخيره ، القرابه للأولى .
خاله أم وبنت بنت كأنهم جده وبنت ، فالمال بينهما على أربعة ، فى قول
على وفى قول ابن مسعود من سته .

بنت أخ لام وبنت عم . ابن وابنه أخ لام وبنت بنت عم . خاله وعمه
وبنت أخ . خاله أم وبنت ابن أخ وعمه . خاله أم وخاله أب وثلاث بنات
إخوه مفترقين . خاله وعمه وست بنات ثلاث أخوات مفترقات . ابن أخت
وبنت عم .

خاله وبنت عم ، فى القرابه المال للخاله لأنها أقرب(٦) والآخرى فى
درجه ولدها . خاله وبنت ابن عم .

خاله وابن أخت وعمه ، من نزلها أبا فلخاله الثلث ولعمه الثلثان ،
ومن نزلها عما فمن سته ، ومن نزلها جدا فبالخرقاء ، وفى القرابه المال
لابن الأخت .

(١) فى ، ب : لبنت

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) فى ، ب : عن

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٦) فى ، أ : أقعد

بنت أخ وعمه أب ، المال بينهما نصفين(١) كأنهما جد وأخ ، ومن نزلها
عما فالمال لبنت الأخ ، وكذلك فى القرابه . خاله وبنت بنت أخ وبنت عم ،
للخاله الثلث والباقى لبنت العم ، وابن سالم والثورى وضرار الباقى لبنت
بنت الأخ .

بنت أخ لأم وابن خال(٢) لأب وأم ، من أمات السبب جعل المال بينهما
على ثلاثه ، سهمان لابن الخال ، وكذلك قول ابن سالم وأصحابه ، وقال
محمد بن نصر يحتمل أن يكون لبنت الأخ النصف من قبل أنها وارثه الأم
لأنها بنت إبنتها فتكون بمنزلتها أيضا ، وهذا غلط لأنه يؤدى الى أن يقال فى
بنت أخ الأم وبنت أخت الأم أن المال لبنت الأخ ، وهذا لايقوله أحد .

عمه وبنت أخ المال للعمه عند من نزلها أبدا(٣) ومن نزلها جدا بينهما
نصفين ، ومن نزلها عما فهو لبنت الأخ وهو قول أهل العراق .
أم أبى أم وعمه وخاله الثلث والثلثان ، أبوحنيفة المال لجده الأم ،
صاحباه(٤) مثل المنزلين ، ولاشئ [لجده الأم] فى قولهم .

أم أبى أم وخاله أم وخاله أب ، المال بين الخاليتين نصفين لأنها
بمنزله الجدتين ، وفى القرابه لأم أبى الأم لأن الأخيرتين فى درجه
أولادها ، وهو قول من أمات السبب ، ومذهب ابن سالم وأصحابه إلا
ضرار .

أم أبى أم وعم أم وعمتها ، لأم أبى الأم السدس ، والباقى بين عمها
وعمتها على ثلاثه وتصح من ثمانية عشر ، كأن الأم ماتت فورثها أبوها ، ثم
ورثت أباهما أمه وأخوه وأخته ، ومن أمات السبب أسقط العمه ، وفى
القرابه المال للجده لأنهما ولداها .

أبو أم(٦) وعمه ، المال للعمه فى قول من نزلها أبا ، وكذلك فى قول
أبى يوسف ومحمد لأنها من ولد الأب [الأبعد ، ومن ورث الجده مع ابنتها
أو نزل العمه عما ، جعل لجد الأب السدس والباقى للعمه ، وعند
أبى حنيفة - رحمه الله - المال لأبى أم الأب(٧) .

(١) فى ، أ : نصفان

(٢) فى ، ب : أخ

(٣) فى ، ب : منزله الأب

(٤) فى ، أ : صاحبه

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : للجده

(٦) فى ، ب : أب

(٧) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

خاله وست بنات وست أخوات مفترقات تعول الى سبعة ، ولاتعول فى ذوى الأرحام إلا هذه المسائل وأمثالها ، وفى قول محمد الثالث لولد الام والثلاثان لولد الابوين ، وفى قول أبى يوسف المال لبنتى الأختين من الابوين .

ابن ابن بنت وست خالات مفترقات وأم وأبى أم ، وللخالتين من الام الثالث ، وللخالتين من الابوين الثالثان ، وسقط الباقرن ، ومن أمات السبب ونزل البعيد [منزله القريب (١)] قسم الربع بين قبيل الام على سبعة ، لجدتها (٢) سهم ، ولأختها لأمها سهمان ، وللأختين أربعه ، والباقى لابن ابن البنت ، أهل العراق لابن ابن البنت ، فى المشهور عن أبى حنيفة والروايه الأخرى لام أبى الام .

أبو أم وابن (٣) بنت أخت ، ابن سالم على خمسه . ابن ابن بنت أخت وابن خال وابن عمه وأم أبى أم ، أبوحنيفة هو لهذه خاصه (٤) ، وصاحباه (٥) لولد الأخت ، عامه المنزليين لام أبى الام الثالث والباقى لابن العمه ، ومن أمات السبب جعل لام أبى الام سدس الثالث ، وباقيه لابن الخال ، والثلاثين (٦) لابن العمه ، ومن ورث البعيد والقريب ونزل العمه عما جعل لام أبى الام الثالث ، ولولد الأخت النصف ، والباقى لابن العمه . بنت بنت وابن أخت وأم أبى أم وثلاث خالات مفترقات وعمه ، السدس بين الخالات على خمسه ، ولبنت البنت النصف والباقى للعمه ، ومن نزلها عما جعل الباقى لابن الأخت ، ومن نزلها جدا صحت من تسعين .

ومن أمات السبب جعل لام أبى الام سدس السدس ، وللخاله (٧) من الابوين نصفه ، وللخاله من الأب سدسه ، [ولللخاله من الام سدسه (٨) ، أبويوسف ومحمد هو لبنت البنت ، والروايه الأخرى عن أبى حنيفة لام أبى الام .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) فى ، أ : لجدتها

(٣) فى ، ب : وابننا

(٤) زياده من ، ب

(٥) لم ترد فى ، ب

(٦) فى ، أ : الثالثان

(٧) فى ، أ : وللخالتين

(٨) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

فصل إذا كان معهم زوج أو زوجة :-

قال اللؤلؤى وأبو عبيد وأحمد (١) يقسم الباقي بعد فرض أحد الزوجين معهم (٢) ، كما يقسم المال لو انفردوا به ، وهو قول عامه من ورثهم .

وقال يحيى وضرار بل يقسم بينهم على قدر سهامهم من يدلون به مع أحد الزوجين على الحجب والعول ، ثم يفرض للزوج فرضه كاملاً من غير حجب ولا عول ، ويقسم الباقي بينهم على سهامهم .

مثال ذلك :-

زوج وبنت بنت وبنت أخت ، قول المنزليين (٣) للزوج النصف والباقي بينهما نصفين ، وقول [يحيى وضرار (٤)] المسألة بينهم على أربعة ، كأنهم زوج وبنت وأخت ، ثم تقول للزوج النصف سهم ، ويبقى سهم بينهما على ثلاثة فتصح من ستة .

زوج وبنت بنت ابن وبنت أخ مثلها ، فإن كانت زوجة فعلى الأول من ثمانية ، وعلى قول يحيى وضرار من ثمانية وعشرين ، للزوجة سبعة ولبنت البنت إثني (٥) عشر والأخرى تسعة ، وفي القرابة الباقي بعد فرض الزوجين لبنت البنت .

زوج وخاله وبنت بنت وبنت عم ، من إثني عشر ، وفي الثاني من ثمانية عشر .

زوج وبنت بنت وبنت بنت ابن وابن أخت ، [كالتى قبلها وإن كانت إمرأه (٦)] .

زوج وخاله وبنت عم ، من ستة على القولين لأن الزوج غير محجوب ولأما قول (٧) .

إمرأة وثلاث بنات إخوه مفترقين ، فى قول المنزليين ومحمد من ثمانية ، قول أبى يوسف من أربعة ، قول الآخرين من إثني عشر .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) فى ، ب : بينهم

(٣) فى ، أ : الأولين

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) فى ، ب : إثنا

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : فإن كانت امرأه

(٧) زياده من ، ب

زوج وثلاث بنات وثلاث أخوات مفترقات ، من عشره فى القولين وإن
 اختلف (١) طريقتهما ، قول أبى يوسف من إثنين .
 امرأة وأبو أم وابن أخت وبنت عم ، من ثمانية ، وعلى قول الآخر
 كأنهم امرأة وأم وأخت ، فتعول الى ثلاثة عشر وسهامهم عشره ، فردها
 الى خمسة واضربها فى أربعة تكن عشرين .
 زوج هو ابن خال وبنت بنت عم ، الأول من ستة للزوج أربعة بحقيه ،
 وفى الثانى للزوج خمسة .
 امرأة وهى بنت عم وبنت أخت . امرأة وابن أخت [الأب وأم] (٢) وبنت
 أخ لأب .
 امرأة وثلاث بنات ثلاث أخوات مفترقات ، [فإن كن ست بنات ثلاث
 أخوات مفترقات .
 امرأة وبنت بنت ثلاث خالات مفترقات] (٣) وثلاث عمات مفترقات ، على
 القول الأول وعلى مذهب على فى الرد ، للمرأة الربع ، وللبنات نصف
 الباقي ، وللخالات سدسه ، وللعمات باقيه فتكون من ثمانية ، للبنات ثلاثة ،
 وللخالات سهم على خمسة ، وللعمات سهمان على خمسة ، فتصح من أربعين ،
 ومن قال بهذا وقال فى الرد بقول ابن مسعود تصح من مائة (٤) وإثنين
 وتسعين .
 وعلى قول الآخرين مع الرد ، [تعول على] (٥) أصلها من أربعة
 وعشرين ، لبنت البنت إثنا عشر ، وللخالات أربعة ، وللعمات خمسة .
 ثم يفرض للمرأة الربع فتصير من ثمانية وعشرين ، [للزوجة سبعة ،
 ولبنات البنت إثنا عشر ، وللعمات خمسة صحيحة عليهن] (٦) ، وللخالات أربعة
 على خمسة لاتصح فتضربها تكن مائة وأربعين .
 ومن قال بهذا أو (٧) قال فى الرد بقول ابن مسعود ، وقال سهام
 الخالات والعمات على أربعة وعشرين ، فتضربها فى ثمانية وعشرين تكن
 ستمائة وإثنين وسبعين .

(١) فى ، ب : اختلفت

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) فى ، ب : مائتين

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : يقول على - رضى الله عنه

(٦) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٧) زياده من ، ب

فإن كان بدل العمات بنت بنت ابن ، فمن قال فى الرد بقول على - رضى الله عنه - صحت من مائه ، للخالات خمسة عشر على خمسة ، ولبنت بنت الابن خمسة عشر ، وبنت البنت خمسة وأربعون .
 ومن قال بقول ابن مسعود - رضى الله عنه - يقسم مابقى بعد الربع على أحد وعشرين ، [لبنت بنت الابن أربعة ، ويبقى سبعة عشر بين الخالات ، وبنت البنت على أربعة (١) فتصح من أربعة وثمانين .
 للخالات سبعة عشر بينهم على أربعة وعشرين ، فتصح من ألفين وستمائه وثمانية وثمانين ، لبنت بنت الابن ثلاثمائه وأربعة وثمانون ، للخالات أربعمائة وثمانية ، تقسم على قوله فى الأخوات المفترقات ، ولبنت البنت ألف (٢) ومائتان وأربعة وعشرون .
 ومن قال بقول على - رضى الله عنه - فى حساب الأولين تصح مثل الأولى ، ومن قال منهم بقول ابن مسعود ، وجعل للمرأة الربع ، ولبنت بنت الابن [سدس الباقي (٣) وقسم الباقي على أربعة ، ثم يقسم ربع الخالات على قوله ، فتصح من سبعمائة وثمانية وستين .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) فى ، ب : ألفين

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : السدس والباقي

فصل فى القرايتين :-

اخلاف فى توريثهم بقراياتهم كلها ، إلا شيئاً حكاه بعضهم عن أبى يوسف [أنه لا يورثهم (١)] إلا بقراية واحدة ، قياساً على قوله فى الجدات ، وليس هذا صحيح عنه ولاله وجه ، وإذا أردت حساب ذلك جعلت من له قرايتان كشخصين ، وعملت على ماتقدم .

مثال ذلك :-

ابن (٢) بنت بنت هو ابن بنت أخرى وبنت بنت بنت أخرى ، للإبن النصف بقراية أبيه والثلث بقراية أمه ، وللبنات السدس هذا قول محمد ، وعلى قياس ما حكى عن أبى يوسف للذكر سهمان وللأنثى سهم ، والصحيح عنه المال بينهم على خمسة للذكر أربعة .

وفى التنزيل إذا كانت (٣) الأمهات ثلاثة ، فالمال بينهن أثلاثاً ، ويرث ولد كل بنت نصيبها ، فيكون لصاحب القرايتين سهمان ، وللأخرى سهم ، وإن كانا من ولد بنت (٤) ، فالمال بينهما نصفين ، ولا بد أن يكون صاحب القرايتين مشارك فى أحد الجدتين (٥) فتقسم نصيبها على ثلاثة ، فترجع الى مثل قول محمد .

بنتا ابن بنت (٦) إحداهما بنت بنت بنت ، قول محمد من خمسة لصاحب القرايتين سهمان ، سهم بأبيها وسهم بأمها ، وللأخرى سهمان بأمها ، وفى الصحيح عن أبى يوسف على ثلاثة اعتباراً بأنفسهما ، وعلى ما حكى عنه بينهما نصفين . بنتا بنت بنت إحداهما بنت ابن بنت ، قول (٧) محمد على أربعة ، أبويوسف على ثلاثة ، والمنزليين على ما ذكرنا من التفصيل .

بنتا بنت بنت إحداهما بنت ابن بنت أخرى وبنتا ابن بنت أخرى إحداهما (٨) بنت بنت أخرى ، قول محمد من تسعة لصاحبتى القرايتين ثلثه : ثلاثة ولبنات بنت البنت المنفردة سهم بأمها وللأخرى سهمان بأبيها .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : أنهم لا يرثون

(٢) زيادة من ، ب

(٣) فى ، أ : كان

(٤) فى ، ب : بنتين

(٥) فى ، ب : الجهتين

(٦) زيادة من ، ب

(٧) زيادة من ، ب

(٨) فى ، أ : إحداهما

وقول أبي يوسف لكل فريق منهما نصف المال على ثلاثة ، وعلى المحكى عنه (١) المال بينهن (٢) على أربعة ، وفى التنزيل المال بين الجدات على أربعة ، فسهم إحداهن لبنتها ثم لبنت بنتها وهى إحدى صاحبه (٣) القرابتين ، ونصيب الأخرى لابنها ثم لبنته ، ونصيب الثالثة لابنها ثم لبنته ، ونصيب الرابعه لبنتها ثم لبنتى بنتها ، وتصح من ثمانية ، لكل ذات قرابتين ثلاثة أسهم .

بنتا أخت من أم [إحداهما بنت أخت (٤)] من أب ، فى قول المنزىل لها السدس بأما والباقى للأخرى من أبيها ، فتصح من إثنى عشر ، لصاحبه القرابتين أحد عشر .

وفى قول محمد لهما الثلث بأمهما ، فتصح من ستة ، لصاحبه (٥) القرابتين خمسة ، وفى قول أبي يوسف المال لصاحبه القرابتين ، وقد يكون هذا قياس قول عبد الله على ما قال فى ابنى عم أحدهما أخ لأم .
ابنا أخت لأب أحدهما ابن أخ لأم ، قول المنزىل كأن (٦) المال بينهما على أربعة وتصح من ثمانية ، لصاحب القرابتين خمسة ، قول (٧) محمد لهما الثلثان بأمهما ، فتكون من خمسة لصاحب القرابتين ثلثة .

بنتا أخت من أم إحداهما (٨) بنت أخ لأب وابن أخت من أب وأم ، هى من إثنى عشر ، لصاحبه القرابتين خمسة ، وللأخرى سهم ، ولابن الأخت ستة ، وفى قول محمد من ستة لصاحبه القرابتين سهمان .

بنت أخت لأم إحداهما بنت أخ لأب وبنتا أخ لأب إحداهما بنت أخت أخرى لأم (٩) وابنا أخ لأم أحدهما ابن أخت لأب وابنا أخت أخرى لأب أحدهما ابن أخ آخر لأم .

قول المنزىل كأنهم أخوان وأختان لأم وأخوان وأختان لأب ، فتصح فريضتهم من ستة وثلاثين ، لولد الأم إثنا عشر لكل واحد ثلاثة ، فهو لابن إحداهما وبنات الأخرى صحيح .

(١) زياده من . ب

(٢) فى . ب : بينهما

(٣) فى . ب : صاحبتى

(٤) ما بين المعكوفتين ورد فى . أ : إحداهما بنت أخ

(٥) فى . أ : لصاحب

(٦) لم ترد فى . ب

(٧) زياده من . ب

(٨) فى . أ : إحداهما

(٩) زياده من . ب

ولابنى الأخرى وبنتى الأخرى لايصح ، ونصيب أحد الأخوين من الأب [هو ثمانيه (١) لابنته (٢) ، ونصيب الآخر لابنتيه ، ونصيب أحد الأختين لابنها ، ونصيب الأخرى لابنتها ، فتصح من إثنين وسبعين .

ويصير لابنة الأخ من الأب المفرد التى هى بنت أخت لأم تسعة عشر ، ثلاثة بأمها ، وستة عشر بأبيها ، ولاختها من أمها ثلاثة أسهم ، ولإحدى بنتى الأخ من الأب التى هى بنت أخت لأم أربعة عشر ، ثمانيه بأبيها وستة بأمها ، ولاختها من أبيها ثمانيه ، ولابن الأخت من الأب المفرد الذى هو ابن أخ لأم أحد عشر ، ثمانيه بأمه وثلاثة بأبيه ، ولاخته من أبيه ثلاثة أسهم ، ولابن الأخ من الأم المفرد الذى هو ابن أخت لأم عشرة أسهم ، ستة بأبيه وأربعة بأمه ، ولاخته من أمه أربعة أسهم .

وعلى قول محمد كأن معك ، ثلاثة إخوه وثلاث أخوات لأم وكذلك لآب ، فتصح من أربعة وخمسين ، وتجعل ماصار للإخوه (٣) من الأب ، وهو أربعة وعشرين بين بنات الأخوين أثلاثا ، وما أصاب الأخوات بين بنى الأختين أثلاثا ، فيصير لكل واحدة (٤) ممن هى بنت أخ لآب وبنات أخت لأم أحد عشر ، ولكل ابن أخت لآب هو ابن أخ لأم سبعة ، ولبنات الأخ من الأب المفردة ثمانيه ، ولبنات الأخت من الأم المفردة ثلاثة ، وكذلك لابن الأخ من الأم المفرد (٥) ، ولابن الأخت من الأب المفرد (٦) أربعة أسهم ، وفى قول أبى يوسف المال بينهم على تسعة .

بناتا ابن خالة إحداهما بنت بنت خال ، لها ثلثان بأبيها وسدس بأمها ، وللأخرى سهم ، قول محمد لها ثلاثة أسهم ، وللأخرى سهم ، قول أبى يوسف لها سهمان ، وللأخرى سهم .

بناتا بنت خال إحداهما بنت ابن خاله ، على ثلاثة لصاحبة القرابتين سهمان (٧) وكذلك قول أبى يوسف ، وقول محمد وأبى حنيفة على خمسة لصاحبة (٨) القرابتين ثلاثة .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) فى ، ب : لابنه

(٣) فى ، أ : للآخر

(٤) فى ، أ : واحد

(٥) زياده من ، ب

(٦) فى ، أ : المفردة

(٧) فى ، أ : سهما

(٨) زياده من ، ب

عمتان من أب إحداهما خالة من أم [وخالة من أب وخالة من أب وأم] (١) هي من إثني عشر ، للعمة التي خالة خمسها ، ولأختها أربعة ، وللخالة ثلاثة ، وفي قول أهل العراق ، للخالة من الأب والأم الثلث ، وللعمتين الثلثان نصفين .

عمتان لأم إحداهما (٢) خاله لأب . خالتان من أم إحداهما (٣) عمه من أب وعم من أم هو خال من أب ، هي من ثمانية عشر ، لذات القرابتين تسعه بالعمومه ، وسهم بالخؤوله ، ولأختها سهم ، ولعمة ثلاثة بالعمومه وأربعة بالخؤوله .

ومن نزل العمة عما قال لها ثلاثة عشر ، إثنا عشر بأنها عمه ، ولأختها سهم ، ولعم أربعة بأنه خال ، وفي القرابة للخال الثلث والباقي للعمه .

خالتان من أم إحداهما عمه من أب وعمتان لأم إحداهما خالة لأب ، في التنزيل من خمسة عشر ، للخالة من الأب التي هي عمه لأم خمسة ثلاثة بأمها ، وسهمان بأبيها ، ولعمة من الأب التي هي خالة لأم سبعة أسهم ، ستة بأبيها ، وسهم بأمها ، ولعمة من الأم المفردة سهمان ، وللخالة من الأم المفردة سهم ، وفي القرابة الثلث للخالة والعمه (٤) من الأب ، والثلثان للعمة من الأب .

ابنتا ابن خال من أب إحداهما ابنة بنت خالة من أب والأخرى بنت بنت عم من أم ، هي من تسعه أسهم ، للتي هي بنت بنت عم سبعة ، ولأختها (٥) سهمان سهم بأبيها وسهم بأمها .

وفي قول أبي حنيفة ومحمد من خمسة عشر ، لها بالعمومه عشرة أسهم وسهمان بالخؤوله ، وللأخرى ثلاثة أسهم سهمان بأبيها وسهم بأمها ، وفي قول أبي يوسف من تسعه ، للتي هي عمه ستة أسهم بأمها وسهم بأبيها ، وللأخرى سهمان .

ابن وبنت ابن خال من أم ، الذكر هو ابن بنت عم من أم ، وهذا العم هو خال من أب ، هي من ستة وثلاثين ، للذكر خمسها وثلاثون ، منها أربعة وعشرون بقرابة العم ، وعشرة بقرابة الخال ، وسهم بأبيه ، وللأنثى سهم ، وفي القرابة المال للذكر .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من . ب

(٢) في ، أ : إحداهما

(٣) في ، أ : إحداهما

(٤) زياده من . ب

(٥) في ، ب : للأخرى

ابن وبنت ابن خال من أب ، والابن هو ابن بنت خال آخر من أب ،
والخالان هما عمان من أم ، هي من ثمانية عشر ، للذكر أربعة عشر ، سته
بأنه ابن بنت عم ، [ثلاثة بأنه ابن ابن عم (١)] وثلاثة بأنه ابن بنت خال ،
وسهمان بأنه ابن ابن خال ، ولأخته ثلاثة أسهم ، سهمان بأنها بنت
ابن عم ، وسهم بأنها ابن بنت خال .

وفى قول أبي حنيفة ومحمد من خمسة عشر ، للذكر أحد عشر ، ثمانية
بأبيه وثلاثة بأمه ، ولأخته بأربعة ، وفى قول أبي يوسف للذكر أربعة ، وللأنثى
سهم بأنهم (٢) خالان وخالة وعمان وعمة بالثلث على خمسة والثلثان كذلك ،
لا تقسم ميراث ولد الأم متفاضلا ، فيكون المال كله (٣) على خمسة .

خال أم وخالة أم من أب ، الخال هو خال اب من أب ، وهو عم أم من
أم (٤) للخالة سهم من ستة وثلاثين ، وللذكر خمسة وثلاثون ، ثلاثون منها
بأنه عم أب من أم ، وثلاثة بأنه خال أب ، وسهمان بأنه خال أم ، وفى
القرابة روايه اللؤلؤى وأبى سليمان من سبعة وعشرين ، للخالة سهم ،
وللخال ستة وعشرون ، منها ثلثا الثلث بأنه عم أم ، وثلثا باقى الثلث بأنه
خال أم ، وثلثا الثلثين بأنه عم أب ، وثلث الثلثين بأنه خال أب ، وثلثاه بأنه
عم أب وخال أب ، وفى روايه عيسى المال كله للخال .

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٢) فى ، ب : كأنهم

(٣) زيادة من ، ب

(٤) فى ، ب : أب

فصل في مشتبه الأنساب :-

في هذا الباب كل شخص ينتسب الى الميت بأبويه ، فجميع قراباته هم قرابات الميت ينتسبون إليه بمثل تلك النسبه ، وكل من ينتسب الى الميت بأبيه فقرابات أمه أجنب من الميت .

وكذلك من ينتسب إليه بأمه فقرابات أبيه أجنب منه ، فعلى هذا خالات الخالة من الأب ، وعمات الخال من الأم ، وخالات العمه من الأب ، وعمات العمه من الأم كلهن أجنبيات من الميت .

وعمات الخالة من الأب ، وخالات الخالة من الأم ، وعمات العمه من الأب ، وخالات العمه من الأم قرابات الميت فتفهم هذا .

فإذا قال ثلاث خالات خالة لأب وأم مفترقات ، وثلاث عماتها ، وثلاث عمات عمه لأب وأم ، وثلاث خالاتها ، فهي خالات الأم وعماتها وخالات الأب وعماته مفترقات ، فإن قال ثلاث عمات ، خالة لأم ، [وثلاث خالات عمه لأب (١) فهن أجنبيات .

فإن قال ثلاث خالات لأب ، وثلاث خالات عمه لأم ، وثلاث عمات عمه لأب ، فخالات الخال (٢) من الأب أجنبيات .

فإن قال خالة لأم معها ثلاث خالات وثلاث عمات لها مفترقات ، وعمه لأب معها كذلك ، فخالات الخالة خالات الأم ، وعمات العمه عمات الأب ، والباقيات أجنبيات .

فإن قال ثلاث خالات خالة من أب ، وثلاث عمات عمه من أم ، وثلاث خالات عمه من أب ، وثلاث عمات خالة من أم فإنهن أجنبيات . فإن قال ثلاث خالات ابن خالة مفترقات ، وثلاث عمات ابن خال فإنهن خالات الميت مفترقات .

فإن قال ثلاث خالات ابن خال ، أو ثلاث عمات ابن خالة فإنهن أجنبيات ، فإن قال ثلاث خالات ابن عمه ، أو ثلاث عمات ابن عمه فإنهن عمات الميت ، فإن قال خالات ابن عم ، أو عمات ابن خاله فإنهن أجنبيات .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) في ، ب : الخاله

- فإن قال خال ابن بنت ، وعم بنت ابن فهما ابنا الميت ، فإن قال خالة ابن خالة ، أو عمه ابن خال ، جاز أن يكون أم الميت أو خالته (١) .
- فإن قال عمه ابن خاله فهي أجنبيه ، فإن قال عم بنت خال فهو خال الميت ، فإن قال خال بنت الخال فهو أجنبي .
- فإن قال خال ابن عمه أو عم بنت عم ، إحتمل أن يكون أباه أو عمه .
- فإن قال عم ابن عمه ، أو خال بنت عم فهو أجنبي .
- وإن (٢) قال خال بنت (٣) بنت عم ، أو عم بنت ابن عم (٤) فهو ابن عم .
- فإن قال خال بنت ابن عم ، أو عم بنت بنت عم ، فهما أجنبيان (٥) .

(١) في ، ب : أو خاله

(٢) في ، ب : فإن

(٣) زياده من ، ب

(٤) زياده من ، ب

(٥) في ، ب : فهو أجنبي

باب متشابه النسب والعويص في الفرائض

إذا قال ثلاث بنات ابن بعضهن أنزل من بعض مع العليا بنت أخيها ، فإن البصريين يحملون ذلك على أقل ما يمكن ، فيقولون بنت أخيها هي الوسطى ، وأما الكوفيون والمدنيون فيجعلونها أخرى في درجة الوسطى . فإن قال مع كل واحد من العليا والوسطى بنت أخيها ، ومع السفلى أخوها ، فبنت أخي العليا هي الوسطى ، وبنت أخي الوسطى هي السفلى عند البصريين .

وعند الباقيين للعليا النصف ، ولبنت أخيها وللوسطى جميعا السدس ، والباقي بين السفلى وأختها (١) وبنت أخي الوسطى على أربعة .

فإن نسبت إلى كل واحدة منهن بنت عمها ، أو بنت أخي عمتها ، أو بنت أخي عمها ، أو عمة ابن أختها ، أو خالة ابن أختها ، أو بنت عم أبيها ، أو بنت أخت خالها ، أو خالتها وليس لها أخت غير الأم ، فهن كلهن في درجة المنسوبات إليها .

وإن نسبت بعض هؤلاء إلى أبيها ، أو إلى عمها ، أو عمتها فهي أعلى منها بدرجة ، فإن كانت النسبة إلى جدها ، أو عم أبيها فهي أعلا منها بدرجتين .

وإن كانت النسبة إلى ابن أخيها ، أو بنت أخيها ، أو ابن ابن عمها ، أو بنت ابن (٢) عمها فهي أنزل منها بدرجة .

فإن قال عم ، أو عم (٣) ابن أختها وخال ، أو خاله بنت أخيها فهم أجنب .

فإن قال مع كل واحد ثلاث أخوات مفترقات ، فالأخت من الأم أجنبيه ، والآخريان في درجتها .

فإن قال مع كل (٤) واحد ثلاث بنات أعمام مفترقين ، ومع السفلى ابن أخي جدها وجد ابن أخيها ، فللعليا وإبنتي عمها [من أبيها (٥) وأمها من أبيها الثلثان ، والباقي للوسطى ، ولبنتي عمها كذلك ، وجد ابن أخي السفلى وابن أخي جدها هذا إذا كان الميت رجلا .

(١) في ، ب : وأخيها

(٢) زياده من ، ب

(٣) في ، ب : عمه

(٤) زياده من ، ب

(٥) مابين المعرفتين زياده من ، ب

وإن [كانت امرأة] (١) سقطت بنت العم من الأب وورثت مكانها بنت العم من الأم .

فإن قال مع كل واحدة عمتها ، فعمه العليا بنت الميت ، وعمه الوسطى فى درجة العليا ، وعمه (٢) السفلى فى درجة الوسطى .

فإن قال عمه عمتها فهى أعلا منها بدرجتين ، فتكون عمه عمه الوسطى بنت الميت ، وعمه عمه (٣) العليا أخته إن كان رجلا .

ومن قال بالأول جعل عمه عمه السفلى هى عمه (٤) العليا .

بنت وثلاث بنات ابن بعضهن أنزل من بعض ، مع كل واحد أمها وأم أبيها (٥) ، ومع السفلى جد ابن عمها ، فأم البنت وأم أبى العليا هما زوجتا الميت .

ومن قال بالأولى جعلها زوجه واحده ، وجد ابن (٦) عم السفلى أخو العليا أو فى درجتها فلهما الباقي ، فإن كانت الميتة امرأة (٧) ، فالمسألة محال لأن أم الابن (٨) لا يكون ميتة حيه .

فإن قال مع البنت عمتها وخالتها ، فالباقي لعمتها إن كان الميت رجلا ، ولخالتها إن كانت امرأة لأنهما أختا للميت .

خمس بنات ابن بعضهن أنزل من بعض ، وأربع بنات ابن ابن كذلك ، وثلاث بنات ابن ابن كذلك ، مع السفلى من الخمس عم ابن أخى جدتها ، للعليا من الخمس النصف ، وللثانية منهن مع الأولى من الأربع السدس ، والباقيه للثالث (٩) من الخمس ، والثانية من الأربع والأولى من الثلاث مع الذكر .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : كان أم

(٢) زياده من ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) زياده من ، ب

(٥) فى ، أ : أمها

(٦) فى ، أ : ابني

(٧) زياده من ، ب

(٨) فى ، ب : العليا

(٩) فى ، أ : للثانية

بنت ابن [وابن ابن] (١) وبنت بنت وابن بنت ، مع كل واحده عم
وخال ، فخالا ولدى الابن وعمما ولدى البنت أجانبا ، والباقون
أولاد الميت .

ثلاثة بنى ابن ، مع الأوسط أبو خال عمه أو خال ابن عمته ، فهو أبو
الميت ، وماورد عليك من هذه الأنساب فإنك (٢) تحلله بالنسبه من آخره حتى
تنتهى الى أوله تصب إنشاء الله تعالى .

(١) ما بين المكوفتين زياده من ، ب

(٢) فى ، أ : قابل

فصل فى الإخوة والأخوات :-

كل من ينسب الى أخ أو أخت من أب وأم ، فنسبته الى الميت مثل تلك النسبه ، فكل من ينسب الى أخ أو أخت من أب ، فإن قال لأب وأم فهو من الميت لأب ، وإن قال لأب احتتمل أن يكون من الميت لأب وأم ، واحتتمل أن يكون من أب .

وإن قال لأم فهو أجنبى من الميت ، وكذلك من ينتسب الى ولد الأم من جهة الأب أجنبى ، ومن جهة الأبوين يكون من الميت لأم ، ومن جهة الأم يجوز أن يكون لأم ، ويجوز أن يكون لأبوين .

فإن قال ثلاث أخوات مفترقات مع كل واحده أخوها لأب وأم ، فهم (١) ثلاثة إخوة مفترقين ، فإذا قال أخوها لأبيها ، فأخو الأخت من الأم أجنبى ، وأخو الأخت من الأبوين أخ لأب ، وأخو الأخت من الأب يحتمل أن يكون لأب ، ويحتمل أن يكون لأب وأم .

فإن قال مع كل واحده أخوها لأمها فكذلك ، فإن قال مع كل واحده ثلاث أخوات مفترقات ، فمن راعى الأكثر كأنهم أربع أخوات لأم وأختان لأب وأم وأربع أخوات لأب (٢) وابنتان أجنبيتان .

ويحتمل أن يكون ثلاث أخوات لأب وأم وثلاث أخوات لأب ، ويحتمل أن يكون أربع أخوات لأب وأم [وثلاث أخوات لأم (٣) وثلاث لأب .

وبعض البصريين يقول هذه [المسأله محال لأنه يؤدى الى أن يكون مع كل واحده (٤) أكثر من ثلاث أخوات ، فهى خلاف السؤال ، ومن حسب على أقل ما يمكن قال : يكن ثمانيا من كل جهة أختان وابنتان أجنبيات .

[أخت لأم معها (٥) ثلاثة بنى إخوة مفترقين ، إن كان الميت رجلا احتتمل أن يكون ابن الاخ للأم ابن الميت ، ويحتمل أن يكون ابن الاخ لأب وأم ، ويحتمل أن يكون من ذوى الأرحام .

وإن كان الميتة إمراة احتتمل أن يكون ابن أخيها لأبيها وأمها ، واحتتمل أن يكونوا من ذوى الأرحام .

(١) فى ، أ : فهو

(٢) زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : أخ لأم معه

أخ لأب معه ثلاث أخوات مفترقات ، المال بينه وبين أختيه دون التي لأمه ، ويحتمل أن تكون أخته لأبيه أخته لأب وأم .

أخت لأب معها ثلاث بنى (١) إخوه مفترقين ، إن كان الميت رجلا احتمل أن يكون ابن الأخ من الأب ابن الميت أو ابن أخيه (٢) لأبيه وأمه ، واحتمل أن يكونا ابن أخ لأب .

وإن كانت امرأة احتمل الوجهين الآخرين ، فإن كان معها ثلاث بنى أخوات مفترقات ، إن [كان الميت (٣) امرأة احتمل أن يكون ابن الأخت للأم ابنها .

أخت لأب وأم معها ثلاثة بنى إخوه مفترقين ، فإن كان معها ثلاثة بنى أخوات مفترقات ، فإن كان الميت رجلا ، فالمال كله للأخت بالفرض والرد .

أخ لأب وأم معه ثلاثة إخوه مفترقين وثلاث أخوات مفترقات ، فإن كانوا مع أخ لأب ، فإن كانوا مع أخ لأم .

ثلاث أخوات مفترقات مع كل واحد ثلاثة إخوه لها مفترقين . [ابن أخ لأم معه ثلاث أخوات مفترقات مع كل واحد ثلاثة إخوه لها مفترقين (٤) .

ابن أخ لأم معه ثلاثة أعمام مفترقين وثلاثة أخوال مفترقين (٥) ، العم للأب والام وهو أخ لأم ، والعم من الأم يحتمل أن يكون أبا لأب وأم والباقون أجنب ، فإن كان ابن أخت لأم معه المذكورون ، فالأعمام أجنب والأخوال على ما ذكرنا .

فإن كانوا مع ابن أخ لأب ، فأخواله أجنب ، وعمه لأبيه يحتمل أن يكون أبا لأب وأم ، ويحتمل أن يكون لأب ، فإن كانوا مع ابن أخت لأب ، فالأعمام أجنب والأخوال على ما ذكرنا .

فإن كانوا مع ابن أخ لأب وأم ، فأخواله وخالاته (٦) أجنب ، وأعمامة وعمامة إخوه وأخوات مفترقين ، فإن كانوا مع ابن أخت لأب وأم ، فالأعمام والعمات أجنب ، والأخوال والخالات إخوه وأخوات مفترقين .

(١) زياده من ، ب

(٢) في ، ب : أخته

(٣) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : كانت الميتة

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) في ، أ : مفترقات

(٦) زياده من ، ب

ابن أخ لأب وأم معه ثلاثة بنى أعمام مفترقين ، إن كان الميت رجلاً
احتمل أن يكون ابن العم (١) من الأبوين ابنه ، واحتمل أن يكون ابن
أخيه .

وإن كانت امرأة فهو ابن أخ لاغير ، فإن كان معه ثلاثة بنى أخوال
مفترقين فابن الخال من الأبوين إما ابن الميت أو ابن أخيه .
ثلاث أخوات مفترقات مع كل واحد ثلاثة أعمام مفترقين ، الباقي للعم
الأخت من الأبوين والام (٢) لأبيها وأمها ، وعم الأخت من الأب من أبيها
وأمها نصفين ، وفروع هذا كثيره وفيما ذكرنا كفايه .

(١) فى ، ب : العم

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : للعم للأخت من الأب والام

فصل في العويص واللفز :-

إذا قال رجلان كل واحد منهما خال للآخر ، فهو أن يتزوج رجلان كل واحد منهما بنت الآخر ويولد لهما ابنان ، فكل واحد منهما خال الآخر ، أو يقول تزوج رجل امرأة وزوج إبنته أباهما ويولد لهما ابنان ، أو يقول تزوج أبو أمه بأخته من أبيه فولدت له ابناً ، فهو أخو أمه والرجل أخو أمه .

فإن قال كل واحد منهما عم الآخر ، فهو أن يتزوج رجلان كل واحد منهما أم الآخر ويولد لهما ابنان ، أو يقول تزوج بامرأة وتتزوج أمه بأبيها فولدتا ابنين ، أو يقول زوج أخاه من أمه بأم أبيه فولدت ابناً .
فإن قال أحدهما خال للآخر والآخر عمه ، فهو رجل تزوج بامرأة وزوج ابنته بأمها فولدتا ولدين ، فابن الأب عم ابن الابن ، وابن الابن خال ابن الأب .

أو يقول تزوج أبو أبيه بأخته من أمه فولدت ابناً ، فهو عمه والرجل خاله ، أو تزوج أخوه من أبيه بأم أبيه (١) فولدت ابناً ، فهو خاله والرجل عمه .

فإن قال خالي هو عمي ، فهو أن يزوج أبو أبيه بأم أمه ، وأبو (٢) أمه بأم أبيه ، فيلدا ابناً فهو عمه وخاله ، أو يتزوج أخوه لأبيه أخته لأمه ، أو أخوه لأمه أخته لأبيه وتلد ابناً ، فالرجل عمه وخاله .
[فإن قال خال هو ابن عم ، فهو أن يتزوج عمه بأم أمه فتلد ابناً فهو ابن عمه وخاله (٣) .

فإن قال لي خال أنا (٤) ابن خاله ، فذلك أن يتزوج أبو أمه بعمته فتلد ابناً فهو خاله ، والرجل ابن خال المولود .
فإن قال عم هو ابن خال ، فهو أن يتزوج أخوه من أمه بعمته ، أو خاله بأم أبيه فتلد ابناً فهو عمه وابن خاله .

فإن قال خالي وأنا ابن عمه ، تزوجت أم أمه بعمه فولدت ابناً فهو ابن عمه ، والرجل خاله .

(١) في ، ب : أمه

(٢) في ، أ : وأم

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) في ، أ : ابناً

رجلان كل واحد منهما [ابن عمه (١) الآخر وابن خاله ، تزوج رجلان كل واحد منهما أخت الآخر ويولد لهما ولدان ٠٠ وفيها لابن العلاف .

إذا زوجت بعض الناس أختي

وزوج أخته منى بحرمة

فصار إبنان لى وله فكل

لصاحبه ابن خالٍ وابن عمه

خال : هو ابن أخت ، فهو رجل تزوج أبو أمه بأخته من أبيه فولدت ابنا ، فهو خاله وابن أخته .

فإن قال عم هو ابن أخ ، فهو أن يتزوج أم الأب بأخ من أم فتلد ابنا ، فإن قال ابن خالى وهو عمى ، فهو أن يتزوج خاله بأم أبيه فتلد ابنا فهو ابن خاله وعمه .

فإن قال إبتك خالى وأنت خال ابنى وعم ابنتى ، فإن هذا الرجل تزوج أخوه من أبيه بأم أمه ، وتزوج هو بأخت أخته (٢) من أمه ، فالأخ من الأب خال ابن هذا الرجل وعم ابنته (٣) وابنة خاله .

فإن قال [له أنت (٤)] ابن عم خالى وخال عمى ، هذا رجل له خالان زوجة أحدهما بنته فولدت له ابنا ، فإن الآخر عم خاله كما أنه عم أمه ، وهو خال عمه كما أنه خال (٥) أبيه .

فإن قال له أنا عم أبتك وقال الآخر وأنا أيضا عم أبتك ، وذلك إذا تزوج أبو كل واحد منهما بأم أبى أبى الآخر فأولدها إياه .

فإن قال كل واحد منهما للآخر أنا خال أبتك ، فإن أبو (٦) كل واحد تزوج أم أم أبى الآخر ، فإن قال كل واحد منهما للآخر أنا عم أبتك (٧) ، فأبوه تزوج بنت ابن الآخر .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : عم

(٢) فى ، ب : أخيه

(٣) فى ، أ : إبتيه

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) زياده من ، ب

(٦) زياده من ، ب

(٧) فى ، ب : أمك

فإن قال أنا خال أمك ، فأبوه تزوج بنت بنت الآخر ، فإن قال أنا عم أبيك وقال الآخر أنا خال أبيك ، فإن أبا الأول تزوج أم أبي أبي الثاني ، وتزوج أبو(١) الثاني بأم أم أبي الأول فأولد لهما ولدان هما المتخاطبان .

رجل قال لآخر أنا عمك وعم أبيك ، فهو يزوج أخاه لأبيه بنت أخيه(٢) لأمه وتلد ابناً فيقول له ذلك .

فإن قال أنا خالك وخال أبيك ، فهو أن يتزوج أبوه بأخت خاله من أبيه فتلده ، ثم يتزوج هو بأخت خاله من أمه فتلد منه ابناً ، فيصير خاله وخال أبيه ، فإن قال له أنا خال أبيك وخال أمك ، يتزوج بنت خالته فتلد فيقول له الخال ذلك .

فإن قال أنا عم أبيك وعم أمك ، يتزوج بنت عمه فتلد له ابناً فيقول له عم آخر ذلك ، فإن قال أنا عمك وابن عم أبيك ، هذا رجل له أخ من أم وللأخ ابن يتزوج الرجل أم أبي الأخ فتلد له ابناً فهو عم الأخ ، فيقول الرجل لابن الأخ أنا عمك وابن عمك أبيك .

فإن قال له يا خالي أنا(٣) خالك ، هذا رجل له خال من أب فتزوج الرجل أم أم خاله فولدت له ابناً ، فهو خال خاله .

فإن قال ياعمى ابني عمك ، فهو أن يتزوج(٤) ابن أخيه لأمه بأم أبيه فتلد له ابناً ، فيقول ابن الأخ ياعمى ابني عمك .

نوع آخر :-

فإن قال خال وعم ورث الخال دون العم ، فهذا رجل تزوج أخوه لأبيه جدته أم أمه فجاءت بابن ، فهو خال الرجل وهو ابن أخيه(٥) لأبيه ، فميراثه له دون عمه ، وقد تعرض منها بوجه آخر : فيقال رجل هو عم خال(٦) يعنى به أخو المتزوج(٧) ، أو رجل هو خال عمه يعنى الابن ، فإن قال رجل ورث ابنه من ماله الفى درهم ، ولو كان ابن عمه ورث عشرين الفا ، فهذا رجل ترك ستين الفا وثمانية وخمسين بنتا .

(١) لم ترد فى . ب

(٢) فى . ب : أخته

(٣) فى . ب : ابني

(٤) فى . ب : يزوج

(٥) فى . أ : أخوه

(٦) فى . ب : خاله

(٧) فى . ب : الزوج

وهذه مسألة لابن العلاف سايره (١) قل من يرى (٢) إلا يحفظها ويغالى بها
فلذلك ذكرناها .

ألا قل لابن أم حماه أمى * أنا [ابن أخيك حقا] غير وهمى

فلو زوجت أختك من أخ لى * فأولدها غلاما صار عمى

وصار أخى لذاك العم عما * وصار العم خال دمي ولحمى

فمن أنا منك أم من أنت منى * ابن إن كنت ذا علم وفهمى

هذا رجل يخاطب خال أبيه ، تزوج أخاه من أمه جدته أم أبيه ، فهي
أخت المخاطب فولدت له ولدا ، فهو عمه ، والرجل أخ لام آخر ، فهو عم
هذا العم ، وتزوج هذا الرجل بأخت أخيه من أمه لأبيه فولد له ولدا ،
فأخوه من أمه الذى هو عمه هو خال ولده ، فلذلك قال خال دمي ولحمى
وله أيضا .

ومال (٤) تفرق بين الرجال وبين النساء بارث حلال

ثلاثة أرباعه للرجال وثلاث النساء كسبع الرجال

جوابها ثلاث زوجات وسبعه إخوه ، ولأبى النصر مثل هذا :-

وارث توزعه أهله بقسم صحيح وحكم اهتداء

ثلاثة أرباعه للنساء وتسع الرجال كنصف النساء

جوابها : زوجه وأخت لآب وأم وتسعة إخوه لآب .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) فى ، ب : ترا

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : ابن أخى ابن أختك

(٤) فى ، أ : وما

نوع آخر :-

رجل مات وخلف زوجته وأخاها ، فكان لزوجته الثمن ، والباقي لأخيها ، هذا رجل زوج ابنة بحماته فولدت ولدا ، فهو (١) ابن ابنة وأخو زوجته ، فإذا مات كان لزوجته الثمن ، ولابن ابنة الباقي ، فإن قال (٢) خلف زوجته وخالها ، فهو أن يزوج ابنة بأب حماته .

فإن قال رجل وزوجته إقتسما ميراثا ، فأصاب المرأة ثلاثة أرباعه ، والرجل ربعه ، فهو (٣) رجل زوج أخاه لأمه بأخته لأبيه ، ثم مات عنها فالمال [بينهما على أربعة] (٤) بالفرض والرد .

رجل وزوجته اقتسما ميراثا أثلاثا ، فهو أن يزوج [ابنتى ابنيه] (٥) بابن أخيه ثم يموت .

إمرأة وسبعة إخوه لها (٦) اقتسما مال ميت بالسوية ، [هذا رجل] (٧) تزوج امرأة وزوج ابنة بأبها فولدت منه سبع بنين ، ثم مات الأب بعد (٨) ابنة وقد (٩) خلف زوجته وسبعة بنى ابن وهم إخوة الزوجه لأمها .

إمرأة وابنها ، اقتسما مال ميت نصفين ، فهذا رجل زوج ابنته بابن أخيه فولدت ابنا ، ثم مات الرجل بعد ابن أخيه ، فلايبته النصف ، والباقي لابنها وهو ابن ابن أخيه .

فإن قال إمرأتان وابنتاهما ورثن مال ميت ، فأخذت إمرأة وابنتها الثلثين ، وأخرى وابنتها الثلث ، فهذا رجل زوج ابن ابنة بينت ابن ابن (١٠) له آخر ، فولدت بنتا فهي فى درجة أمها ، ثم مات الرجل وخلف أما وأختا [فصارتا بنتى ابن ابن وأما وأختا] (١١) .

(١) فى ، ب : فيكون

(٢) زيادة من ، ب

(٣) فى ، ب : فهذا

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : ابنته - والصحيح ما أثبتناه من ، ب - لأن الرجل له ابنان وكل واحد منهما أنجب بنتا ، ثم توفي الإثنين قبل موت والدهم ، ثم زوج الجد ابنتى ابنيه بابن أخيه ومات ، فهما ابنتا ابن لهما الثلثان والباقي الثلث للزوج

(٦) زيادة من ، ب

(٧) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٨) زيادة من ، ب

(٩) فى ، أ : فقد

(١٠) زيادة من ، ب

(١١) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

خمسة رجال لكل واحد إمرأتان ورثوا مال ميت ، فأصاب كل ذكر وزوجتيه خمس المال ، فهو أن يزوج خمسة بنى أخ له بعشر بنات من عشرة بنين له ، ثم يموت عنهم ، [ثم يرثن عنهم] (١) .

تسعة ذكور وثلاث إناث إخوه ورثوا ميراثا ، فأصاب كل أنثى مع ثلاثة إخوه لها ثلث المال بينهم بالسوية .

فهذا رجل تزوج ثلاث بنات أعمام له ، لكل واحدة ثلاثة إخوه ثم مات .
رجل وابنته ورثا خمسة أثمان المال ، وآخر وابنته ورثا ثلاثة أثمانه ،
فهذه إمرأة تزوجت ابن عمها فولدت منه بنتاً ثم طلقها .

فتزوجت أخاه فولدت منه بنتاً ثم ماتت ، فقد خلفت بنتين وابنى عم
أحدهما زوج ، فتصح من أربعة وعشرين ، للذى هو زوج مع بنته خمسة
عشر ، والآخر وابنته تسعة .

أخوان ورثا مالا ، فأصاب أحدهما (٢) ربيعه وسدسه ، والآخر الباقي ،
هما ابنا (٣) عم أحدهما أخ لأم . ثلاثة إخوه ، ورث أحدهم سبعة أتساع
المال ، والآخرا تسعيه ، فهؤلاء ثلاثة إخوه لأم أحدهم ابن عم .

إمرأتان لقيتا رجلين ، فقالا مرحبا بزوجينا ومرحبا بابنينا ، وهما ابنا
زوجينا وقبلتاها ، رجل تزوج بإمرأة وزوج ابنها بأمه .

رجل تزوج [بإمرأة فغاب وجاءها (٤) خبره أنه قد مات ، ثم قدم عليها
أبوه فتزوجها وهما لا يعلمان فرزقا ابنا ، فقدم الرجل فرآه على الباب ،
فقال يا أخى وابن زوجتى إقرء على أبى وهو أبوك السلام ، وقل له زوج
إمرأتك على الباب .

فن آخر :-

رجل دخل على مريض فقال له أوص ، فقال وما (٥) أوصى وإنما ترثنى
زوجتك وجدتك وعمتك وخالتك وأختك ، فإن المريض تزوج جدتى
الصحيح فأولد كل واحد بنتين فهما خالتاه وعمتاه .

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٢) زيادة من ، ب

(٣) فى ، أ : ابن

(٤) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : إمرأة وغاب عنها فجاءها

(٥) فى ، ب : بم

[وتزوج الصحيح جدتي المريض (١) ، وتزوج أبوالمريض أم الصحيح فأولدها (٢) بنتين (٣) فهما أختا المريض لأبيه وأختا الصحيح لأمه .

فإذا مات بعد أبيه ، فقد خلف زوجتين وهما جدتا الصحيح ، وأربع بنات وهما عمته وخالتاه ، وجدتين هما زوجتاه ، وأختين لأب هما أختاه لأم ، فإن قال سبعة عشر امرأة من أصناف مختلفين ، ورثن مال ميت بالسوية ، وهن (٤) ثلاث زوجات وجدتان وأربع أخوات لأم (٥) وثمان أخوات لأب وأم ، وتسمى أم الأراامل .

فن آخر :-

رجل [خلف زكراً (٦) وثلاث إناث ، وإحدى الإناث سقطت ، والأخرى ورثت النصف ، والأخرى اختلف فيها ، فقوم ورثوها النصف (٧) ، وقوم الربع ، وقوم السدس ، وقوم أسقطوها ، فهي بنت وأختان من الجهتين وجده .

فإن قال امرأة أتت قوما تسألهم عن ميراثها ، فقال بعضهم لاشيء لك ، [وقال آخر لك النصف (٨) ، وقال الآخر (٩) الثلث ، وقال آخر (١٠) التسعان ، فهي الأخت في الخرقاء .

وإن قال بعضهم لاشيء لك ، وقال آخر لك ثلاثة أثمان ، وقال آخر الثلث ، وقال آخر تسع (١١) ثلث تسع ، فهي الأخت في الأكدريه .

فإن قال واحد النصف ، والآخر الثلث ، والآخر السدس ، والآخر لاشيء لك ، فهي أخت لأب وجد وأخت لأب وأم كافره ، فعند ابن مسعود لها السدس [لأنها تحجب (١٢) بالكافر .

(١) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) في ، ب : فأولدها منها

(٣) في ، أ : بنتان

(٤) في ، أ : فهي

(٥) لم ترد في ، ب

(٦) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٧) في ، ب : الثلث

(٨) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٩) في ، ب : آخر لك

(١٠) في ، ب : وآخر لك

(١١) زياده من ، ب

(١٢) مابين المعكوفتين ورد في ، أ : لأنه يحجب

فإن قال أربعه نفر ورثوا مالا ، فأصاب أحدهم (١) [ثلثه ، والآخر ثلث مابقي (٢) ، والرابع مابقي فهي الاكدرية على قول زيد .

فإن قال رجلان وإمرأتان من أصناف القرابات ورثوا مال ميت بالسوية ، فهي المربعة (٣) في قول ابن مسعود وزوجه وأم وأخ (٤) وجد .

نوع منه آخر :-

إمراة أتت قوما [يقسمون مالا ميراثا (٥) ، فقالت إني حامل ، [فإن ولدت (٦) ذكراً فلا شيء له .

وإن ولدت أنثى أخذت ثلث المال ، وإن ولدت ابنتين أخذتا خمسي (٧) المال ، فهذه إمراة ماتت وخلفت زوجا وأما وأختين لأم ، فجاءت إمراة أبيها فقالت ذلك .

فإن قالت إن (٨) ولدت أنثى ورثت السدس ، وإن ولدت ذكراً فلا شيء له ، فهو أن يخلف زوجا وأختا لأب وأم ، أو أما وأختين لأم وأختان لأب وأم ، فإن قال (٩) إن ولدت ولدا (١٠) لم يرث ذكراً كان أو أنثى .

وإن ولدت [توأمين ذكرين كانا أو ذكر وأنثى ورثا ، وإن كانا إثنين لم يرثا (١١) فهذه مسأله المعاره على قول زيد - رضى الله عنه - خاصة .

أم وأخت لأب وأم وجد وإمراه أب حامل ، فإن قالت إن ولدت ذكراً ورثت أنا وهو ثلث المال ، وإن ولدت أنثى لم ترث ولا أنا شيئاً .

فهذا رجل زوج بنت ابن ابنه بابن ابن له آخر ، فإذا ولدت ابنا فهو في درجتها ، فإذا مات الرجل وخلف بنتين وعصبه فهي المسأله .

فإن قالت ضد ذلك فهي في هذه أيضا أن تخلف زوجاً وأبوين وبناتا ، فإن قالت إن ولدت ابناً فلي الثمن والباقي له ، وإن ولدت إنثى فالمال بيني وبينها نصفين ، وإن أسقطته ميتاً فجميع المال لي .

(١) في ، ب : واحد

(٢) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : وآخر ثلث الباقي

(٣) في ، أ : أربعه

(٤) زياده من ، ب : لانه سبق أن قال رجلان في المسأله

(٥) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : يقسمون ميراثا

(٦) مابين المعكوفتين ورد في ، أ : فأولدت

(٧) في ، أ : خمسا

(٨) في ، ب : لو

(٩) في ، ب : قالت

(١٠) في ، ب : واحد

(١١) مابين المعكوفتين ورد في ، أ : يوما ذكرا كانا أو أنثى ورثا

فهذه امرأة أعتقت عبدا ثم تزوجته فمات وهي حبلى منه ، فإن ولدت بنتا كان لها الثمن بالفرض ، [وللبنت النصف] (١) ، والباقي بالولاء ، [وإن ولدت ابنا كان لها الثمن ، والباقي له] (٢) ، وإن ولدت ميتا فالمال كله لها بالولاء والفرض .

فإن (٣) قالت إن ولدت ذكرا ورث دوني ، وإن ولدت أنثى ورثت (٤) دونها ، فهذه امرأة أعتقت عبدا ثم تزوجت بأخيه فحملت منه وقالت ذلك ، وقد مات زوجها ، ومات بعده أخوه الذي أعتقته .

نوع آخر :-

يحكى عن امرأة أنها أتت عليا - رضى الله عنه - فقالت إن أخى لأبى وأمى مات وخلف ستمائه ديناراً فأعطونى من ميراثه ديناراً ، فقال : لعله ترك إمرأه وأما وابنتين واثنا عشر أخا وأنت ، فقالت نعم ، فقال : إذا ما ظلموك ، وتسمى الدينارية .

ويحكى عن [ابن سريج] (٥) وعن داود الطائى وعن عبد الملك بن مروان (٦) وعن المأمون كل ذلك قد قيل .

فإن قال خلف عشرين ديناراً ، فأصاب زوجته ديناراً واحداً من غير دين ولا عله ، ترك أربع نسوة وأختين لأم وأختين لأب ، فإن خلف اثنين وأربعين ديناراً [وثلاثة رجال] (٧) وثلاث نساء هُن زوجات (٨) الرجال .

فأخذت احداً من زوجها [خمس وعشرين] (٩) ديناراً ، وأخرى وزوجها أحد عشر ديناراً ، وأخرى زوجها ستة دنائير ، هن ثلاث بنات ابن بعضهن أنزل من بعض ، وأزواجهن ثلاثة بنى أعمام ، للسفلى فى درجتها فالباقي بينهم (١٠) وبينها على سبعة لها ديناران ولكل ذكر أربعة .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) فى ، أ : ولو

(٤) فى ، أ : ورثته

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : شريح

(٦) عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبى العاص - أبوالوليد - أول من ضرب الدنانير والدرهم ونقش عليها سنة ٥٧هـ ، مات بدمشق سنة ٨٦هـ وهو ابن ٥٨ سنة . ينظر - المعارف ٢٥٥

وطبقات ابن سعد ٢٢٣/٥ وتهذيب التهذيب ٤٢٢/٦ والشيرازى ٦٢

(٧) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٨) فى ، أ : زوجات من

(٩) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(١٠) فى ، ب : بينهم

رجل خلف ثلاثة ذكورا وثلاث إناث وتسعين ديناراً ، فأصاب إحداهن ديناراً واحداً فهذه تسعينيه زيد ، وهى أم وأخت لأب وأم وجد وأخوان وأخت لأب ، ولو جعلت بدل الأخوين أربع أخوات وقلت خلف سبع إناث وذكرى ، فأخذ خمس منهن خمسة دنائير كان الغز (١) السؤال .

رجل خلف أربعة بنين ومالا ، فقال أخذ أحدهم ديناراً وخمس الباقي ، والثانى دينارين وخمس الباقي ، والثالث ثلاثة دنائير (٢) وخمس الباقي ، والرابع مابقي ، والتركة ستة عشر ديناراً ، وإن كانوا خمسة فقال : اعطوا الأول ديناراً وسدس الباقي وكذلك الى آخرهم ، فالتركة خمسة وعشرون .

رجل خلف ثمانية بنين وخلف مالا ، فأخذ ابنه الأكبر منه عشرة دنائير وتسع مابقي ، والآخر عشرين وتسع الباقي ، والثالث ثلاثين وتسع الباقي ، [على هذا حتى (٣) أخذ السابع سبعين وتسع الباقي ، وأخذ الثامن الباقي فاستوا ، فالتركة ستمائة وأربعون ديناراً .

نوع آخر :-

إمرأه تزوجت ثلاثة أزواج ، فورثت من كل واحد ربع ماله فصار لها نصف أموالهم ، فهم أخوان لأب وأم ، والثالث لأب . وكان مال الأول أربعة (٤) دنائير ، ومال الثانى دينار ، والثالث الذى (٥) لأب دينار واحد (٦) .

فيحصل لها منهم ثلاثة دنائير وهو نصف مال الجميع ، فإن قال (٧) كانوا كلهم لأب وأم ، فمال الأول ثمانية ، ومال الثانى دينار ، والثالث لاشئ له . فإن قال بل كان لكل واحد منهم (٨) مال ، فللأول أربعون ، وللآخرين ديناران .

(١) فى ، أ : العين

(٢) زياده من ، ب

(٣) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) لم ترد فى ، ب

(٥) لم ترد فى ، ب

(٦) لم ترد فى ، ب

(٧) زياده من ، ب

(٨) فى ، ب : واحد

فإن قال تزوجت أربعة فورثت نصف أموالهم ، فمال الأول ثمانيه ،
والثاني ستة ، والثالث ثلاثة ، والرابع ديناراً •
فإن قال تزوجت خمسة ، فمال الأول ستة عشر ، والثاني خمسة ،
والثالث ثلاثة ، والرابع ثمانيه (١) ، والخامس أربعة ، قيل فيها شعر :-

إمرأه تزوجت بعد المشيب والكبرُ

خمسه أزواج سمت بهم جمالاً وخطرُ

ماتوا وعاشت بعدهم وكل شيء بقدر

وكلهم ورثها ربع الذي كان إدر

فأحرزت بإرثها شطر الذي حاز النفر

فاشرح لنا ما حالها يا واحداً بين البشر

فإن قال امرأة تزوجت أربعة أزواج فورثت نصف مال كل واحد منهم ،
فهذه امرأة ورثت هي وأخوها أربعة اعبد فأعتقاهم (٢) معا ، ثم (٣)
تزوجتهم واحداً بعد واحد ، فلها ربع ماله بالنكاح وثلث الباقي بالولاء •
فإن قال رجل باع أباه وأعطى ثمنه أمه بمهرها ، فهذه امرأة حرة
تزوجت عبداً فأولدها ابناً ثم طلقها ، فتزوجت سيد العبد على صداق مسمى
وطالبته به وقد أفلس ، ففضى لها به فوكلت ابنها في بيعه وقبض مهرها
وقيل فيه :-

أتعرف من قد باع في مهر أمه أباه فوفاها بحق صداقها •

وكانت قديما أشهدت كل من رأت بأن أباه قد أبت طلاقها •

(١) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٢) في ، أ : فأعتقهما

(٣) زياده من ، ب

فصل :-

أخوان مسلمان(١) مع أم لايحبانها • زوج وأبوان وأخوان
ويحبانها عن نصف السدس فى زوجة وأبوين •
جده تحجب نفسها بنفسها فى قول على خاصة أم أب هى أم أم أم
وأب ، فتسقط القرابة من جهة الأب بالأب ويحجب بهذه القرابة قرابة
الأم لبعدها •

جده ورثت مع أم فى قول ابن مسعود فى ابن ابن الملاعنه ، إذا مات
وخلف أمه وجدته وهى الملاعنه فالباقى لها عنده ، ويقال لها أيضا جدتان
ورثت إحداهما نصف السدس ، والأخرى باقى المال ، إذا خلف أم أمه
وأم أبيه وهى الملاعنه ، وعلى قول الكافه بأن يكون إحداهما أعتقته •

أخت لأب ورثت وسقطت أختا لأب وأم ، هذه إحدى الروايات عن ابن
عباس فى بنت وأخت لأب وأم [وأخ وأخت لأب وأم (٢)] •

ثلاثة بنى أعمام مفترقين ورثوا كلهم ، الذى لام زوج ، والذى لأب أخ
لام ، وقال يحيى بن آدم على قياس قول ابن مسعود يسقط الذى لأب وأم ،
فيعايا بها على هذا ، فيقال سقط الذى لأب وأم وورث الأخوان المال
نصفين •

والمسائل الملقبات فى الفرائض :-

إثنان وعشرون مسألة : الامتحان ، المباهله ، الغراء ، أم الفروج ،
أم الأرامل ، المنبريه ، ثلاثيه ابن مسعود ، الخرقاء ، الأكرديه ، وأربع
مربعات بن مسعود ، ومربعة الجماعه ، والعاليه ، والمعاداه ، ومختصرة
زيد ، وتسعينيته ، والمشرکه ، والاضرار ، والديناريه ، والمأمونيه •

وقد بينا هذه المسائل فيما تقدم مشروحة ، وذكرناها هاهنا
مجمله لتحفظ ، وقد أكثر الفرضيون فى كتبهم من هذا الباب فى
النظم والنثر فى السؤال والجواب •

ولولا الاقتداء بالسلف المتقدمين والشيوخ الغابرين - رحمة الله
عليهم أجمعين - لم أذكر شيئاً منه لأنه قليل الفائدة •

(١) فى ١ : سليمان

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ١ : وأخت لأب

وإنما يتداوله الأحداث والمبتدؤون في علم الفرائض لامتحان بعضهم بعضاً ، وكان شيخنا - رحمه الله - قد عمل فيه كتاباً مفرداً كبيراً ، ولم يقع الى على أنه لم يخل كتاباً من مصنفاته في الفرائض على كثرتها من ذكر [طرف منه مستوفياً] (١) .

ولابن اللبان أيضاً كتاب في هذا الفن ، وفيما ذكرت كفايه للمقنع ، ومن تشوقت نفسه الى أكثر من ذلك فليطلب ذلك من غيره ، فقد دللناه عليه وأرشدناه إليه ، وأقللنا من ذكر الشعر المقول فيه لأن أكثره بارد منكسر ، وإعتادنا ذكر ما فيه فائده لا الإطاله بالأشياء النادرة ، والله ولى التوفيق .

باب ميراث المتلاعنين

إذا لعن الزوج زوجته (١) وقعت الفرقة بينهما ، ولم يجتمعا ابدا ولم يتوارثا فى قول الشافعى (٢) ، ويحصل ذلك بتلاعنها جميعا فى قول الزهرى وربيعه (٣) وحمام ومالك (٤) والأوزاعى وزفر وداود .
وقال أبوحنيفة وصاحبه واحمد لايقع ذلك إلا بتفريق الحاكم بينهما بعد الملاعة ، وعن الحسن وعطاء والنخعى نحوه .
فإن أكذب الملاعن نفسه جاز أن يجتمعا ، عند أبىحنيفة ومحمد ، واحدى (٥) الروايتين عن احمد ، ولم يجز ذلك عند (٦) أبىيوسف وهو الصحيح عن احمد كقول الباقيين ، وقال عثمان البتى والأصم [وداود وطائفة من البصريين (٧)] هما على النكاح وليس للحاكم أن يفرق بينهما .

مسائل ذلك :

رجل قذف زوجته فهما على النكاح أيهما مات ورثه الآخر ولا لعان عليه ، فإن لعن الزوج بعض لعانه ، أو لاعنت هى أولا ، ثم مات أحدهما فكذلك أيضاً لاختلاف فيه ، فإن أكمل لعانه ثم مات لم ترثه عند الشافعى وحده ، وقال أبوحنيفة وأصحابه ترثه ولا لعان عليها ولا حد .
وقال مالك (٨) إن لاعنت لم تحد ولم ترث ، وإن لم تلعن ورثت وحدت ، فإن ماتت هى بعد لعان الزوج ورثها فى قول جميعهم إلا الشافعى (٩) وإن (١٠) تلاعنا جميعاً ، وإن تلاعنا مرتين وفرق الحاكم بينهما توارثا ، وإن كان ثلاثا لم يتوارثا عند أبىحنيفة وصاحبيه ، وتوارثا عند الباقيين وإن تلاعنا وفرق الحاكم بينهما .

(١) زياده من ، ب

(٢) ينظر - الحاوى الكبير ١٥٩/٨

(٣) ربيعه بن أبى عبدالرحمن ، وإسم أبى عبدالرحمن فروخ المدنى الفقيه ، يعرف بربيعه الرأى ، أدرك من الصحابه أنس بن مالك والسائب بن يزيد وأخذ عن مالك ، مات سنة ١٣٦هـ . ينظر -

المعارف ٤٩٦ وفيات الأعيان ٢/٢٨٨ وتهذيب التهذيب ٣/٢٥٨ والشيرازى ٦٥

(٤) ينظر - المغنى ١١٥/٩ الحاوى الكبير ١٥٩/٨

(٥) فى ، أ : وأولى

(٦) فى ، أ : عن

(٧) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٨) ينظر - المغنى ١١٥/٩ الحاوى الكبير ١٥٩/٨ العذب الفائض ٣٧/٨

(٩) ينظر - المغنى ١١٥/٩

(١٠) فى ، أ : فإن

فصل فى ولد الملائنه :-

إذا لا عنها ونفى ولدها إنقطع تعصيبه من جهة أبيه فلم يرثه ولا أحد من عصباته ، وترث(١) أمه وولدها وذو الفروض منه فروضهم ، ومابقى فلموالى أمه إن كانت مولا(٢) .

وإن كانت حرة فلبيت المال فى قول زيد وابن عباس ، وبه قال الزهرى ومالك والشافعى(٣) وداود ، ومن لم ير الرد ، وهو مردود على ذوى السهام فى قول أبى حنيفة(٤) وأصحابه ، وروى عن ابن مسعود أنه قال أمه(٥) عصبته .

فإن لم [يكن يعصبها(٦)] عصبته ، وروى نحوه عن على والصحيح عنه الرد ، وعن ابن عباس وابن عمر عصبه أمه عصبته سواء إن كانت الأم حيه أو ميتة .

وبه قال الحسن وجابر وابن سيرين وعطاء والشعبى والنخعى والحكم وحماد ومكحول وسفيان والحسن بن صالح ، وهو الأظهر فى قول احمد(٧) وروى عنه مثل قول ابن مسعود .

وقد روى عن النبى ﷺ : أمه بمنزله أبيه ، وبه قال معاذ ، فإختلف الفرضيون(٨) فى معناه ، ففسره قوم على مثل قول ابن مسعود إنها ترث الباقى من ماله .

وقال الآخرون بل هى كأبيه(٩) فى إسقاط الإخوه والأخوات ، وحكى عن النخعى والحكم وحماد أنهم قالوا يرثه من يرث الأم والأول أصح عنهم وأثبت .

(١) فى ، ب : ويرث

(٢) ينظر - الاستنكار ٥١٠/١٥ المغنى ١١٨/٩

(٣) ينظر - المدونة الكبرى ٣٨٧/٣ المغنى ١١٥/٩ الاستنكار ٥١٠/١٥ الحاوى الكبير ١٦٠/٨

(٤) ينظر - عقود الجواهر ١٧٧/٢ الاستنكار ٥١١/١٥ الحاوى الكبير ١٦٠/٨ المغنى ١١٥/٩

(٥) فى ، أ : لأمه

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : تكن فعصبته

(٧) ينظر - المغنى ١١٦/٩ الزركشى ٥١٤/٤ الاستنكار ٥١٣/١٥

(٨) فى ، أ : الفراض

(٩) فى ، أ : كانه

مسائل هذا الباب :-

ابن الملاعنة مات وترك بنتاً وبنت ابن ومولى أم ، الباقي لمولى الأم
فى قول الجمهور ، إلا ابن مسعود فإنه يجعل الرد أولى من المولى ،
فيجعل الباقي كله للبنت ، فإن كان معهم أم فلها السدس والباقي للمولى ،
وقول ابن مسعود المال لها بالتعصيب .

أم وبنت ، ابن مسعود الباقي للأم الباقين [يرد عليهما (١)] وبنت
أخ ، للبنت (٢) النصف ، والباقي لبيت المال فى قول مالك والشافعى ، ورد
عليهما فى قول أبى حنيفة ، وللأخ فى قول الباقين لأنه ابن الملاعنة فهو
عصبتها .

وكذلك لو كان بدله ابن أخ ، فإن كان (٣) معها أخ وأخت كان الباقي
للأخ عند العبادلة ، وعلى ما حكى عن النخعى [بينه وبين الأخت على (٤)]
ثلاثة ، وكذلك إن كان معها ابن وابنه أخ أو خال وخالة .

فإن كان معهم أم فالباقي لها عند ابن مسعود ، وعند الباقين على
ما تقدم ، فإن ترك أمه فالمال لها بالفرض والرد عند من رأى الرد ،
وبالفرض والتعصيب عند ابن مسعود .

أبو أم المال للجدّة (٥) بالفرض والرد ، وعند أبى حنيفة وفى قول
العبادلة ومن تابعهم لها السدس والباقي لأبى الأم .

أم وأخ على ثلاثة عند من رد ، وفى قول ابن مسعود الباقي للأم (٦) ،
وفى قول ابن عباس وابن عمر ومن تابعه هو للأخ لأنه عصبة الأم .
أم وأخوان على ثلاثة عند من رد ، قول ابن مسعود - رضى الله عنه -
الباقي للأم ، ابن عباس وحده للأم الثلث والباقي للأخوين ، ابن عمر
والباقيون للأم السدس والباقي للأخوين .

أخ وأخت ، قول العبادلة الباقي للأخ بالتعصيب ، وما حكى عن النخعى
والحكم وحماذ الباقي بينهما على ثلاثة . أم وأخ وأخت . أم وأختان .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : رد عليها

(٢) زياده من ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) فى ، ب : للجد

(٦) فى ، ب : للأخ

أم وابن أخ ، قول ابن عباس وابن عمر الباقي له ، وفي قول الباقيين(١) المال كله للأم بالرد عند علي ، وبالتعصيب عند ابن مسعود .
 امرأة وجدة وثلاث أخوات مفترقات وابن أخ لأم ، قول علي للأخت من الأم ومن الأبوين الثلث بالفرض ، والباقي رد عليهما وعلى الجدة وتصح من أربعة ، وفي قول الباقيين الباقي لابن الأخ .
 أبو أم وأخ وأخت(٢) ، في قول العبادله الباقي للأخ وحده فيحصل له خمس أسداس .

وعلى(٣) حكاية النخعي سدس الباقي بعد الثلث الذي للأخ وللأخت يكون لأبي الأم ، وبقيته بين الأخ والأخت على ثلاثة ، فتصح من أربعة وخمسين ، فلأخت تسعة عشر وللأخ تسعة وعشرون ولأبي الأم ستة ، وقيل على قياس هذا القول بل الباقي بعد ما أخذ أبو الأم سدسه للأخ وحده .
 أبو أم وبنت وابن(٤) ، وابن أخ ، قول علي المال بين الجد والبنت على أربعة ، وقول الباقيين الباقي لابن الأخ .
 حكاية النخعي الباقي بين أبي الأم وابن وابن أخ على ثمانية عشر(٥) ، وتصح من أربعة وخمسين ، وقيل على قياس هذه الحكاياه الباقي للأخ وحده وهو خمسة عشر منها ، [ورجع بالموافقه الى ثمانية عشر(٦) .
 أخت وابن(٧) ، وابن أخ ، في قول العبادله للأخت السدس والباقي لابن الأخ وحده ، وقيل بينهما على ثلاثة .

(١) في : أ : المنزلين

(٢) زياده ، ب

(٣) في : ب : في

(٤) زياده من ، ب

(٥) في : ب : ثمانية

(٦) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٧) لم يرد في ، ب : وجاء في حل المسأله

فصل :-

فإن لم يترك ابن الملاعنة ذا سهم ، فروى عن على - رضى الله عنه - مثل قول الجماعه أن عصبته عصبه أمه ، وروى عنه (١) أهل العراق أنه ورثهم على حسب ميراث زوى الأرحام ، وبه يقولون ، والأول أشهر عنه ، وأما النخعى والحكم وحماد فيجعلون ورثته (٢) أمه على ما بيناه (٣) .

مسائل ذلك :-

ابن وابنة أخ لأم ، فى القول الأول المال لابن الأخ لأنه عصبه الملاعنة ، وقول النخعى على ثلاثه ، وفى قول أبى حنيفه (٤) وأصحابه بينهما (٥) نصفين .

خال وخاله كذلك . خالة لأب وأم وخال لأب (٦) ، المال للخال ، وفى قول النخعى للخاله النصف والباقى للخال ، وقول أبى حنيفه المال للخاله ، ولو (٧) كان بدل الخال ابن خال أم (٨) أو عم أم أو ابن عمها لم يختلف الجواب فى قولهم جميعا .

بنت بنت وخال وخاله ، المال للخال فى قول النخعى بين الخال والخاله على ثلاثه ، وقول أبى حنيفه لبنت البنت . ابن أخت لأم وابن وابنة خال ، لابن الخال (٩) وهو قول النخعى أيضا لأن ابنه الخال لا يعصبها أخوها ولا هى وارثه الأم ، وفى قول أبى حنيفه لابن الأخت .

أبو أم وبنت بنت هو لأبى الأم ، وكذلك المشهور فى (١٠) قول أبى حنيفه لأنه كان يقدمه على جميع زوى الأرحام ، وفى روايه أصحابه عنه وهو قولهم أن المال لبنت البنت . خالة وبنت بنت ليس بينهما عصبه للأم ، فمن قال بالتنزيل جعله بينهما على أربعة ، وفى قول أهل العراق لبنت البنت .

(١) فى أ ، عن

(٢) فى ب ، ورثه

(٣) لم ترد فى ب

(٤) ينظر - المغنى ١٢٠/٩

(٥) لم ترد فى ب

(٦) فى أ ، لابن

(٧) فى ب ، فلان

(٨) زياده من ب

(٩) ما بين المكونفتين زياده من ب

(١٠) فى ب ، من

ابن أخ وأبو أم ، المال لابن الأخ لأنه عصبية الأم وهو قول أبي يوسف
ومحمد لأنه أقعد في ذوى الأرحام ، وفي قول أبي حنيفة هو لأبي الأم ، وفي
قول النخعي لأبي الأم السدس والباقي لابن الأخ .

[بنت بنت وأبو أم وابن وابنه أخ ، هو لابن الأخ (١) ، وعند (٢)
النخعي لأبي الأم السدس والباقي بينهما على ثلاثه ، عند أبي حنيفة لأبي
الأم والرواية الأخرى ، وقول أصحابه لبنت البنت .

بنت بنت وبنت بنت ابن وبنت أخ ، في قول المنزليين على أربعة وسقطت
ابنته (٣) الأخ ، وفي قول النخعي المال لبنت الأخ لأنها وارثة الأم (٤) ،
وعند أهل العراق لبنت البنت .

خال وأم وأبي أم ، في قول [على - رضى الله عنه - ولا (٥) العبادة
وجمهور أصحاب أبي حنيفة المال للخال ، فعلة (٦) على - رضى الله عنه -
أنه وارث الأم ، وعلة (٧) أصحاب أبي حنيفة أنه (٨) أقرب ، وقال أبو حنيفة
المال لأم أبي الأم لأنها عنده تنلى بأم الأم وهو أولى من ذوى الأرحام ،
وفي قول النخعي لهما السدس والباقي للخال .

خال وأبو أبي أم ، قول على المال بينهما نصفين ، قول ابن عباس هو
لأبي أم (٩) وهو قياس أبي بكر في الجد ، وكذلك قول أبي حنيفة ، وفي قول
صاحبيه للخال وحده .

أبو أم وابن أخ ، قول أبي حنيفة هو لأبي الأم ، قول الباقيين لابن
الأخ ، إلا النخعي فإنه قال لأبي الأم السدس والباقي لابن الأخ ، فإن كانت
بنت أخ فالمال لأبي الأم في قول الأول وأبي حنيفة ، وفي قول أبي يوسف
ومحمد لبنت الأخ ، وقول النخعي نصفين لأنهما كذلك يرثان الأم .

ابن أخت وبنت أخ وخال وخالة ، المال للخال في قول الأولين ، وفي
قول أبي يوسف بين ابن الأخت وبنت الأخ على ثلاثه ، لابن الأخت سهمان ،
وفي قول محمد لابن الأخت سهم ولبنت الأخ سهمان .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) في ، ب : وفي قول

(٣) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : وسقط ابن

(٤) في ، ب : الأخ

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) زياده من ، ب

(٧) في ، أ : وعليه ، وعلة : أى سبب

(٨) في ، أ : أمه

(٩) في ، ب : الأم

فصل في ابن الملاعنة :-

بنت وعم ، قول على المال للبنت بالفرض والرد ، والعم هو لام فلا يرث ،
وفى قول [الباقيين الباقي (١)] له لأنه (٢) عصبه الملاعنة فهو عصبه لولدها
وإن سفل .

أم وأم أب ، المال للأم في قول الجمهور (٣) ، وفى قول ابن مسعود
للام الثلث والباقي لام الأب [لأنها الملاعنة (٤)] .
[جدتان المال بينهما عند الجمهور ، وعند ابن مسعود لهما السدس
والباقي لام الأب (٥)] .

خال (٦) وخال أب ، المال (٧) لخال الأب في قول على وابن مسعود ،
وفى قول أهل العراق للخال .

خال وأبو أم أب ، المال لأبي أم الأب لأنه عصبه الملاعنة ، وكذلك
قول أبي حنيفة لأنه يقدمه في نوى الأرحام ، وقول أبي يوسف ومحمد هو
للخال .

ابن ابن ملاعنه مات وترك أمًا وأم أب ، فالمال للأم في قولهم
جميعا ، فإن كان معها أم جد فكذلك ، إلا عند ابن مسعود فإن الباقي لام
الجد لأنها الملاعنة ، فإن ترك عمًا وعم أب ، فالمال للعم لأنه لأب وأم
والآخر لام .

خال أب وخال جد المال لخال الجد في قول الجمهور لأنه عصبه
الملاعنة ، وفى قول أهل العراق هو لخال الأب .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من . ب

(٢) ما بين المعكوفتين ورد في . أ : له لا

(٣) ينظر - المغنى ١٢١/٩

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد في . ب

(٥) ما بين المعكوفتين لم يرد في . ب

(٦) في . أ : خاله

(٧) لم ترد في . ب

فصل :-

ولا فرق فى جميع ما ذكرنا بين ولد الملاعة وولد الزنا ، إلا أن الزانى إذا أقر بالولد لم يثبت نسبه منه ، [والملاعن إذا أقر بالولد الذى نفاه ثبت نسبه منه] (١) وحد وإن كان قد مات ورثه .

وقال اللؤلؤى يحد ولا يرث ، وقال مالك وأبوحنيفة إن لم يدع ذكرا (٢) ولا أخا ولد معه لم يثبت النسب لأنه لا فائده فيه ولم يرث .

وقال مالك توأم الملاعة يتوارثان ميراث أخ لأب وأم ، وقاله بعض أصحاب الشافعى وليس بشيء .

ووافق مالك الجماعة فى توأم الزنا أنهما يتوارثان ميراث أخ لأم ، وقال الحسن بن صالح عصبه ولد الزنا سائر المسلمين لأن أمه ليست فراشا بخلاف (٣) ولد الملاعنة ، [والله تعالى أعلم] (٤) .

(١) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٢) فى ، ب : ولداً

(٣) فى ، أ : فخلاف

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

باب ميراث المجوس

إذا أسلموا وتحاكموا إلينا ، ورثوا بجميع قراباتهم (١) إذا أمكن ذلك فى قول عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس واحدى الروايتين عن زيد .

وبه قال النخعى وقتاده والثورى وابن أبي ليلى وأبوحنيفة (٢) وأصحابه ويحيى بن آدم واحمد (٣) واسحق وداود ، واحدى القولين للشافعى (٤) ، وإخثاره ابن اللبان .

وروى عن زيد أيضاً أنه ورثهم باقوى القرابتين وهى التى لاتسقط بحال ، وبه قال الحسن البصرى والزهرى ومالك (٥) ، والصحيح من قول الشافعى والأوزاعى والليث (٦) وحمام .

وعن عمر بن عبد العزيز ومكحول والشعبى القولان (٧) جميعاً .
واجمعوا (٨) أنهم لا يورثون بنكاح نوى المحارم (٩) وهو مالا يقرون عليه إذا أسلموا .

وروى عن على - رضى الله عنه - توريثهم بذلك (١٠) من وجه غير ثابت .

(١) فى ، أ : ميراثاتهم

(٢) ينظر - مختصر الطحاوى ١٥٠ الحاوى الكبير ١٦٤/٨

(٣) ينظر - المغنى ١٦٦/٩ الحاوى ١٦٥/٨

(٤) ينظر - روضة الطالبين ١٤٤/٦ الحاوى الكبير ١٦٤/٨ الام ٨٢/٤

(٥) ينظر - الحاوى الكبير ١٦٥/٨

(٦) الليث بن سعد بن عبدالرحمن - أبوالحارث - عالم الديار المصرية ، سمع عطاء بن أهبراح وابن أبيمليكة وقتاده وغيرهم ، روى عنه ابن وهب وابن المبارك وهشيم وغيرهم ، ولد بقرية قرقشندة المصرية سنة ٩٤هـ ومات سنة ١٧٥هـ فى خلافة الوليد بن عبدالملك . ينظر - أعلام النبلاء ١٣٦/٨ وطبقات ابن سعد ٥١٧/٧ وتهذيب التهذيب ٤٥٩/٨ والشيرازى ٧٨

(٧) زيادة من ، ب

(٨) فى ، أ : واجتمعوا

(٩) فى ، ب : الأرحام

(١٠) زيادة من ، ب

والمسائل التي يجتمع فيها قرابتان [يصح الإرث بهما] (١) ست :-
 احداهن (٢) : عم هو أخ لأم قد ذكرناها في مسائل الصلب .
 وخمس في الإناث : وهي بنت هي أخت أو بنت ابن ، وأم هي أخت ،
 وأم أم هي أخت لأب ، وأم أب (٣) هي أخت لأم ، فمن ورثهم بأقوى
 القرابتين ورث بالأمومه والبنوه دون الأخوه وبنوة الابن .
 واختلفوا في الجدة إذا كانت أختا لأب (٤) ، فقال بعضهم الجدة
 أقوى لأنها ولادة ولا تسقط بالولد ، وقال آخرون الإخوة أقوى لأنها أكثر
 ميراثاً له ، قاله ابن سريج وغيره وهو الصحيح .
 وقد (٥) يجتمع لها قرابتان لآلتهما ، مثل بنت هي أخت لأم أو
 أم هي جدة ، ومن ورثها بأقوى القرابتين لم تحجب الأم بإخوة نفسها ، إلا
 ما حكاه سحنون (٦) عن مالك أنها تحجب بذلك والصحيح عنه الأول .
 ومن ورثها بالقرابتين حجبها بنفسها ، فإن قيل لك بنت هي أخت ، فإن
 كان الميت رجلاً فهي أخت لأم ، وإن كانت امرأة فهي أخت لأب ، وإن قيل
 [أم أم هي أخت لأم (٧) أو أم أب (٨) هي أخت لأب] أو أخ هو أخت
 لأب (٩) فهو محال فافهم ذلك .

مسائل هذا الباب :-

مجوسى تزوج بنته فأولدها بنتا ثم مات ، فلهما الثلثان ، والباقي
 للعصبة ، ولآلته الكبرى بالزوجه شيئاً ، فإن ماتت الكبرى بعده فقد تركت
 بنتاً هي أخت لأب ، فمن ورثها بالقرابتين أعطاهما النصف بالبنوة والباقي
 بالإخوة .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) فى ، أ : احداهما

(٣) زياده من ، ب

(٤) زياده من ، ب

(٥) فى ، أ : وهو

(٦) عبدالسلام بن سعيد بن حبيب بن حسان ، الملقب - سحنون - الفقيه المالكي ، ولى القضاء
 بالقيروان ، ولد فى رمضان سنة ١٦٠هـ ومات فى رجب سنة ٢٤٠هـ . ينظر - الشيرازى ١٥٦

وفيات الاعيان ١٨٠/٣ وأعلام النبلاء ٦٣/١٢

(٧) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : أم هي أخت لأم أو أم هي أخت لأم

(٨) زياده من ، ب

(٩) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

وقال ابن سريج يحتمله قول(١)الشافعى لأنه لم يكن يمنع أن يرث الشخص بفرض وتعصيب ، وإنما منع أن يرث بفرضين ، والدليل عليه توريثه ابن العم إذا كان أماً لأم بالمعنيين(٢) ، ومن ورث بأقواهما قال لها النصف بكونها بنتاً والباقي للعصبة .

فإن لم تمت الكبرى ولكن ماتت الصغرى ، فقد تركت أمأ هي أخت فلها نصف وثلاث بالقرابتين و[من ورثها(٣) على القول الآخر لها الثلث بالأمومه .

فإن كان المَجُوسى أولدها بنتين ثم مات وماتت الكبرى بعده ، فقد تركت بنتين هما أختان ، وإن لم تمت الكبرى بل ماتت إحدى الصغيرتين(٤) ، فقد تركت(٥) أمأ هي أخت لأب وأختا لأب وأم ، فمن ورث بهما قال للأخت من الأبوين النصف ، وللأخرى السدس بالإخوة والسدس بالأمومه وقد حجبت نفسها ، والقول الآخر لها الثلث بالأمومه ، فمعنى القولين واحد وإن اختلف طريقهما ، وعلى ما حكاه سحنون لها السدس بالأمومه ، وللأم(٦) النصف وقد حجبت نفسها .

فإن كان المَجُوسى أولدها ابناً وبنثاً ثم ماتت بعده الصغرى ، فقد خلفت أمأ هي أخت لأب وأخ لأب وأم ، فللأم السدس ، والباقي للأخ ، وقد حجبت نفسها بقرابة لم ترث بها ، ومثله قول سحنون ، وعلى القول الآخر لها الثلث .

فإن تزوج أمه فأولدها بنتاً ثم مات ، لم ترث أمه بالزوجية ولا ابنته بكونها أختاً لأم ، فإن ماتت أمه بعده فقد تركت بنتاً هي بنت ابن ، ولو مات بعده بنته فقد خلفت أمأ هي جده ، فترث بالأمومه حسب في(٧) قولهم جميعاً .
فإن تزوج بنته فأولدها بنتاً ، ثم تزوج الصغرى فأولدها بنتاً ، ثم ماتت بعده الكبرى فقد تركت بنتاً هي أخت لأب وبنث بنت هي أيضا أختاً لأب .

(١) زياده من ، ب

(٢) زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) في ، ب : الصغرى

(٥) زياده من ، ب

(٦) في ، ب : وللأخرى

(٧) في ، أ : من

فللبنت (١) النصف ، والباقي بينهما وبين الأخرى بكونهما أختين لأب ،
ويحتمله قول ابن سيرين (٢) ، وفي قول الشافعي ومالك الباقي كله للأخرى
بكونها أختاً .

فإن كانت الصغرى ماتت فقد تركت أمأ هي أخت لأب وجده [هي
أخت لأب (٣) فلأم السدس بالأمومة ، ولها وللجدة الثلثان .
وعلى قول الآخر للأم الثلث بالأمومة ، وللجدة النصف بالأخوة ، ويلزم
من جعل الجدوة أقوى أن لا يورثها هاهنا شيئاً ، فهذا يدل على فساد ذلك ،
وصحه ما قلنا من أن الإخوة أقوى .

وعلى ما قال سحنون للأم السدس وللأخرى النصف ، فإن (٤) كانت
الصغرى ماتت بعد الوسطى فقد خلفت جدة هي أخت لأب ، فلها الثلثان
بالقرايتين .

وفي القول الآخر اختلفوا ، فمهنم من قال لها السدس بالجدوده ،
والصحيح إن لها النصف لأنه أكثر .

مجوسى تزوج أمه فأولدها بنتا ، ثم تزوج البنت فأولدها بنتا ثم مات ،
ثم ماتت بعده أمه ، فللكبرى النصف [ولها وللأخرى السدس بكونهما بنتا
ابن ، والقول الآخر (٥) للكبرى النصف وللصغرى السدس .

فإن كان لما تزوج البنت أولدها ابناً ، ثم تزوج الابن جدته
فأولدها بنتاً ، ثم مات المجوسى وماتت بعده أمه ، فقد تركت بنتاً هي
بنت ابن وبنتاً أخرى وهي بنت ابن ابن ، وتركت ابن ابن وهو زوجها .

فللبنتين الثلثان ، والباقي بين (٦) الكبرى وابنها على ثلاثة لأنه ابن
ابن الميتة وتصح من تسعه ، للكبرى أربعه ، وللصغرى ثلاثة ، وللذكر
سهمان ، ويحتمل هذا ما قاله ابن سريج ، وعلى القول الآخر الباقي للذكر
وحده .

(١) فى ، ب : فلبنت البنت

(٢) فى ، ب : سريج

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٤) فى ، ب : وإن

(٥) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٦) فى ، ب : للكبرى وابنها

فإن مات بعد ذلك الابن فقد ترك أما هي أخت لأب ، وبناتاً هي خاله
فهي (١) عمه لأم (٢) .

فإن ماتت بعده بنته الصغرى ، فإن الكبرى جدتها أم أبيها ، وهي أيضاً
أختها من أمها .

ففى القول الأول لها سدسان بالقرابتين ، وفى الثانى سدس واحد
بإحداهما (٣) .

وإن وطئ مسلم بعض محارمه بشبهة أو اشتراها ولم يعرفها
فولدت (٤) له وإنفق مثل هذه الأنساب ، فالحكم فيه مثل هذا سواء .

(١) فى أ ، و
(٢) فى ب ، الأم
(٣) فى أ ، بإحديهما
(٤) زياده من ب

باب ميراث الفرثى والهدمى ومن عمى موتهم

إذا لم يعلم أى المتوارثين مات أولاً ، ورث بعضهم بعضاً من تلامذ (١)
أموالهم دون ما يرثه بعضهم من بعض فى قول عمر وعلى - رضى الله
عنهما .

وبه قال أياس بن عبد الله (٢) وسريج والحسن وعطاء وحמיד وعبد الله
بن عتبة والنخعى والشعبى والثورى وابن أبى ليلى والحسن بن صالح
وشريك ويحىى ابن آدم واحمد (٣) واسحق وحكاه بعض الفرضيين عن ابن
مسعود .

وقال جمهور الصحابه وعامة الفقهاء (٤) يرث كل واحد الأحياء من
ورثته ولا يرث بعضهم من بعض .

قضى بذلك أبوبكر فى قتلى اليمامة ، وهو إحدى الروايتين عن عمر
وأخذ به الناس فى قتلى الجمل وصفين والحرة .

(١) فى ، ب : يرث

(٢) إياس بن عبد الله بن أبى ذباب الدوسى ، سكن مكة مختلف فى صحبته ، روى عن النبى
ﷺ «لا تضربوا أماء الله» . ينظر - تهذيب التهذيب ٣٨٩/١ وورد فى ، ب : ياسر بن عبد الله :
والصحيح مافى ، أ

(٣) ينظر - المغنى ١٧٠/٩ العذب الفائض ٩٧/٢ الزركشى ٥٣٧/٤ الحاوى الكبير ٨٨/٨

(٤) ينظر - المغنى ١٧١/٩ العذب الفائض ٩٦/٢ الحاوى الكبير ٨٧/٨ الزركشى ٥٣٨/٤ المدونه

الكبرى ٣٨٤/٣ التحفه الخيرية ٣١٤

والتقيت صارختان على أم كلثوم بنت علي (١) وإبناها زيد بن عمر (٢) فلم يعلم أيهما أسبق موته فلم يورث أحدهما من الآخر ، وقتل طلحة (٣) وابنه محمد (٤) يوم الجمل فورث كل واحد منهما ورثته وأصلحت عائشه بينهم ، وروى عن الحسن البصرى القولان جميعاً .

وكذلك إن إدعى ورثه كل ميت أنه السابق بالموت ، أوتعارضت بينتان بذلك فالحكم فيه كمن جهل ، وإن علم أن أحدهما مات أولاً ولكن أشكل ، أعطى كل وارث اليقين ووقف المشكوك فيه حتى يتبين الأمر ويصطلحوا عليه .

وقاله أبو ثور وابن سريج وطائفة من البصريين فى جميع الباب ، وحكى ابوالنجا أن أباحيفه كان يذهب الى قول على - رضى الله عنه - حتى حج فلقى أبا الزناد (٥) فأخبره عن خارجه بمذهب زيد فرجع إليه .

(١) أم كلثوم بنت على - أم كلثوم الكبرى - أمها فاطمه بنت رسول الله ﷺ ، كانت عند عمر بن الخطاب ، ولدت له فاطمه ورقية وزيدا ، فلما قتل عمر تزوجها جعفر بن أبي طالب فماتت عنده .
ينظر - المعارف ٢١١

(٢) زيد بن عمر بن الخطاب ، رمى بحجر فى حرب كانت بين بنى عويج وبين بنى رزاح ، فمات ولعقب له ، ويقال أنه مات هو وأمه أم كلثوم فى ساعة واحدة فلم يرث واحد منهما من صاحبه ، وصلى عليهما عبدالله بن عمر ، فقدم زيد وأخر أم كلثوم ، فجرت أسننه بتقديم الرجال . ينظر -
المعارف ١٨٨

(٣) طلحة بن عبيدالله بن عثمان بن عمرو بن كعب - أبو محمد - ويقال له طلحة الخير وطلحة الفياض ، من المهاجرين الأولين ، من العشرة المبشرين بالجنة وأحد أصحاب الشورى ولم يحضر يوم التشاور ، ثبت مع رسول الله يوم أحد ووقاه بيده يومئذ من ضربه قصد بها ، فشلت يده فقال رسول الله ﷺ أوجب طلحة ، مات سنه ٣٦هـ وهو ابن ٦٠ سنة . ينظر - المعارف ٢٢٨ وطبقان ابن سعد ٢١٤/٣ وتهذيب التهذيب ٢٠/٥

(٤) محمد بن طلحة بن عبيدالله بن عثمان بن عمرو بن كعب - أبو القاسم - كان عابداً ، يقال له السجاد ، مات يوم الجمل مع أبيه . ينظر - المعارف ٢٣١ وطبقات ابن سعد ٢١٤/٣
(٥) عبدالله بن ذكوان - أبو عبدالرحمن القرشى المدنى - حدث عن أنس بن مالك وابن المسيب وخارجه بن زيد وغيرهم ، حدث عنه ابنه عبدالرحمن وابن أبي مليكة والليث وغيرهم ، ولد سنه ٦٥هـ فى حياة ابن عباس ، مات فى مغتسله سنه ١٣٠هـ وهو ابن ٦٦ سنة . ينظر - أعلام النبلاء ٤٤٥/٥ والمعارف ٤٦٤ والشيرازى ٦٥ وميزان الاعتدال ٤١٨/١ وتهذيب التهذيب ٢٠٣/٥

مسائل هذا الباب :-

أخوان غرقا ولهما موليان ، مذهب الجمهور مال كل واحد لمولاه ولا تفرع على هذا لوضوحه ، ومذهب على - رضى الله عنه - مال كل واحد لمولى أخيه ، فإن كل (١) واحد منهما ورث الآخر ورث ذلك عنه مولاه .
 [فإن خلف كل واحد زوجته وابنته ومولاه ، نقول كان (٢) كل واحد منهما خلف زوجة وبنثاً (٣) وأخا ، فمسأله من ثمانية ، والثلاثة التي ورثها كل أخ مقسومة بين الأحياء من ورثه وهم بنت وزوجة ومولى على ثمانية لاتصح .
 فتضربها فى الثمانية الأخرى تكن أربعة وستين ، فعليها يقسم مال كل واحد ، لزوجته ثمانية ، ولابنته اثنان وثلاثون ، ويبقى أربعة وعشرون للأخ يرثها عنه الأحياء من ورثته ، فلزوجته ثلاثة (٤) ، وابنته اثنا عشر ، ولمولاه تسعة (٥) .

فإن خلف كل واحد منهما تسعة دراهم ولهما أم وعم ، ورث كل أخ من أخيه ستة دراهم ، وترثها عنه الأم والعم ، للأم درهماً ، ولعم أربعة فيجتمع للأم من مال كل واحد خمسة دراهم .
 وعلى ما قال أبو ثور وابن سريج فى توريث اليقين ، إن كانا ماتا معاً حصل للأم من مالها ستة دراهم ، ولعم اثنا عشر .

(١) فى ، ب : كان

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) فى ، ب : وابنته

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٥)

موت الأول	٨	٣	موت الثانى	٨	٣	٣	٣
٨	٨	٦٤	٧	٦٤	٨	٣	٦٤
زوجته	١	٨	زوجته	٨	٨	١	٨
بنت	٤	٣٢	بنت	٣٢	٤	٣٢	٣٢
أخ ش	٣	ت	أخ ش	٣	ت	٣	ت
زوجته	١	٣	زوجته	١	٣	١	٣
بنت	٤	١٢	بنت	٤	١٢	٤	١٢
مولى	٣	٩	مولى	٣	٩	٣	٩

وإن كان (١) أحدهما مات قبل الآخر ورثت الأم من الأول ثلاثة ،
ويصير للثاني (٢) خمسة عشر فترث (٣) منه خمسة ، فيصير لهما ثمانية ،
وللعمة عشرة ، فيعطى كل واحد أقل ميراثه ويقف درهمين حتى يتبين
أو يصطلحا عليهما .

وإن خلف الأكبر امرأة ، والأصغر بنتاً ولهما أم وعم ، فتمت الأكبر
أولاً فيرث الأصغر منه خمسة من إثني عشر ، تقسمها بين أمه وبنته وعمه
على ستة لاتصح ، فاضربها في إثني عشر تكن إثني وسبعين ، فعليها يقسم
ماله ، ويجتمع للأم تسعة وعشرون .

ثم نمت الأصغر فيرث الأكبر منه سهمين من ستة ، تقسمها بين
إمرأتها (٤) وأمها وعمه على إثني عشر لاتصح ، وتوافق بالنصف فتضرب
سنة في ستة [تكن ستة وثلاثين (٥)] ، يجتمع للأم منها عشرة .

فإن خلف الأكبر امرأة وابنتين ، والأصغر (٦) ثلاث بنات ولهما
أم وعم ، فأمت الأكبر ففريضة من أربعة وعشرين ، للأصغر منها سهم بين
ورثته على ثمانية عشر فتصح من أربعمائه واثنين وثلاثين .

ثم أمت الأصغر ففريضة من ثمانية عشر لأخيها (٧) منها ثلاثة بين ورثته
على أربعة وعشرين ، توافق بالأثلاث إلى ثمانية فاضربها في ثمانية عشر
تكن مائة وأربعة وأربعين ، للأم منها ثمانية وعشرون (٨) .

(١) زياده من ، ب

(٢) في ، ب : الباقي

(٣) في ، أ : ورث

(٤) في ، أ : إمرأتين

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) زياده من ، ب

(٧) في ، أ : لاخته

(٨)

موت الأكبر			موت الأصغر		
٧٢	٢٤	٧٢	١٧٢٨	٧٢	٥٧٦
زوجه	٣	زوجه	٢١٦	٩	٧٢
بنت	٨	بنت	٥٧٦	١٦	١٢٨
بنت	٨	بنت	٥٧٦	١٦	١٢٨
أم	٤	بنت	٣٠٠	١٢	١٢٨
أخ	١	أم		١٢	١٠٠
عم	-	أخ	٣	٣	
زوجه	٩	عم	٩	٩	
بنت	١٦	زوجه	١٦	٣	
بنت	١٦	بنت	١٦	٨	
بنت	١٦	بنت	١٦	٨	

أخ وأخت غرقا ، خلف الأخ إمراة وبنتا ، والأخت زوجا وبنتا ولهما عم ، ففريضة كل واحد من إثنين وثلاثين .

زوجان غرقا ولهما ابن وبنات وكل واحد أبوان ، أمت الزوج فمسألتها من إثنين وسبعين ، للمرأة منها تسعة بين ورثتها على ثمانية (١) فتضرب إثنين فى إثنين وسبعين تكن مائة وأربعة وأربعين ، وإذا قسمتها إتفقت سهامهم بالأثلاث فترجع الى ثمانية وأربعين ، لأبوى الزوج ستة عشر ، ولأبوى المرأة سهمان ، وللابن عشرون ، وللبنت عشرة .

ثم أمت المرأة فمسألتها من ستة وثلاثين ، للزوج تسعة على ثمانية عشر فتصح من إثنين وسبعين ، لأبويها أربعة وعشرون ، ولابنها وابنتها ثلاثون ، ولزوجها ثمانية عشر ، لأبويه منها ستة ، والباقى لابنه وابنته ، فيجتمع للابن ثمانية وعشرون ، وللبنت أربعة عشر .

فإن خلف الزوج أبوين ، والزوجه أمأ واخا (٢) ولهما بنتان ، فأمتها أولا ففريضتها من ثلاثة عشر ، لزوجها ثلاثة على ستة فتصح من ستة وعشرين ، ثم أمت الزوج ففريضته (٣) من سبعة وعشرين ، لإمرأته ثلاثة على ستة فتصح من أربعة وخمسين .

فإن خلفت المرأة أختين لأب وأمأ وعمأ ، والزوج أبوين وابنتين من غيرها ، فأمت الزوج تكن فريضته من سبعة وعشرين ، لإمرأته ثلاثة تنقسم بين ورثتها الأحياء ، ثم أمتها ففريضتها من سبعة ، لزوجها ثلاثة على ستة تصح من أربعة عشر .

(١) فى ، ب : ثمانية عشر توافق بالنصف

(٢) فى ، ب : واختا

(٣) فى ، ب : وفريضة

فصل منه :-

[زوجان وابنتهما غرقوا ، وخلف الزوج بنتاً من غيرها وأخاً ، وخلف الابن إمرأه ، وخلفت الزوجه أمأ وعمأ .

تميت الزوج أولاً فتصح فريضة (١) من أربعة وعشرين ، لإمرأته ثلاثة بين أمها وعمها تصح ، وللابن أربعة عشر وقد خلف زوجه وأختاً وعمأ ، فمساكته من أربعة توافقها بالانصاف ، فتضرب إثنين في أربعة وعشرين تكن ثمانيه وأربعين فعليها تقسم مال الزوج ، ويجتمع لبنت الزوج عنه وعن أخيها ثمانيه وعشرون سهماً (٢) .

[ثم تميت الابن فمساكته من أربعة ، لأبيه (٣) سهمان بين بنته وأختها (٤) تصح ، ولأمه سهم بين أمها وعمها على ثلاثة فاضربها في أربعة تكن إثني عشر فعليها يقسم مال الابن (٥) .

(١) زياده من ، ب

(٢)

وفات الزوج	١	١	٢	٧	
	٢٤		٢٤	٤	٤٨
زوج					
زوجه	٣	ت			
ابنتها	١٤		١٤	ت	
بنت	٧		٧	أخت	٢٨
أخ	-		-	عم	٧
أم	١	١	١		٢
عم	٢	٢	٢		٤
زوجه	١			زوجه	٧

(٣) في ، أ : لابنه

(٤) في ، ب : وأخيه

(٥)

وفات الابن	١	١	٣	١	
	٤		٤	٢	١٢
زوج	٢	ت			
ابن					
زوجه	١		١	ت	
زوجه	١		١		٣
بنت	١	١	١		٣
أخ	١	١	١		٣
أم	١			أم	١
عم	٢	٢	٢		٢

ثم تمت الزوجة فمسألتها من إثني عشر ، للزوج ثلاثة على إثنين
لاتصح ، وللابن سبعة على أربعة لاتصح ويدخل الإثنان فيها ، فتضربها في
إثني عشر تكن ثمانية وأربعين ، فعليها يقسم مال المرأة ، لبنت الزوج على
أبيها وأختها عشرين(١) ، ولأخي الزوج ثلاثة عشر(٢) .

فإن خلف الزوج امرأة حيه وأماً وأخاً ، وخلفت المرأة أباً وابناً لها
من غير الزوج ، فأمت الزوج فللزوجة(٣) الثمن ، ولأمه السدس .
والباقي لابنه وتصح فريضة من ثمانية وأربعين ، لإمرأتها(٤) الميئة
ثلاثة ، ومسألتها من ستة فترجع الى إثنين فتحفظها(٥) ، وللابن أربعة
وثلاثين وقد خلف أم وأب وأخا من أم وعمما ، فمسألتها من ستة ترجع الى
ثلاثة .

فاضربها في الأثنين(٦) ثم في ثمانية وأربعين تكن مائتين وثمانية
وثمانين ، فعليها يقسم(٧) مال الزوج ، ويجتمع لأم الزوج إثنان وثمانون ،
ولابن المرأة تسعة وأربعون .

(١) في ، ب : عشرون

(٢)

	٧		٢	٣		٢		
٤٨	٤		٢٤	٢		١٢		
					ت	٣	زوج	زوج
							ت	زوجه
		ت	١٤			٧	ابن	ابنهما
٨			٤			٢	أم	
٢٠	٢	أخت	٣	١	بنت			
١٣	١	عم	٣	١	أخ			
٧	١	زوجه						

(٣) في ، ب : فلزوجته

(٤) في ، أ : لإمرأه

(٥) في ، ب : فلحفظها

(٦) في ، ب : إثنين

(٧) في ، ب : ينقسم

ثم أمت المرأة ، فقد خلفت زوجاً وأباً وابنين ، فمسألتها من أربعة وعشرين ، للزوج (١) منها ستة [ومسألته من ستة (٢) لاتصح والإثنان تدخل فيها ، فاضربها في أربعة وعشرين تكن مائه وأربعة وأربعين .
 فعلیها یقسم مال المرأة ، ویجتمع لأم الأب تسعة عشر ، ولابن (٣) الحی تسعه وأربعین ، [للأخ ثمانية وأربعون (٤) .
 ثم أمت الابن فمسألته من ثلاثة ، لأمه سهم ومسألتها من ستة ، للاب (٥) سهمان ومسألته من إثني عشر فترجع الى ستة وإحدهما یجزی ، فاضربها فی ثلاثة تكن ثمانية عشر ، فعليها یقسم (٦) مال الابن .
 [فإن خلف الزوج أمّاً وعمّاً ، والزوجة أبوين ، والابن بنتاً ، وللزوج والزوجة بنت .

فأمت الزوج فكأنه خلف إمرأه وأمّاً وبنتاً وإبناً فمسألته من إثني وسبعين ، للزوج تسعة بين أبويها وبناتها وبنات ابنها على ستة ترجع الى إثني عشر ، وللابن أربعة وثلاثون بين جدتيه وابتته وأخته على إثني عشر وترجع الى ستة وتدخل الإثنان فيها ، فتضربها في إثني وسبعين تكن أربعمائه وإثني وثلاثين ، فعليها یقسم مال الزوج ، ویجتمع لبنته مائة وسبعة وتسعون سهماً ، ولبنات الابن مائة واحد عشر سهماً ، ولأم الزوج ستة وعشرون سهماً ، ولأم الزوج تسعة وثمانون (٧) سهماً (٨) .

(١) زياده من ، ب

(٢) مابين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٣) في ، ب : للابن

(٤) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) في ، ب : للابن

(٦) في ، ب : ينقسم

(٧) في ، أ : وثلاثون

(٨)

	١٧		٣	٣		٣		
٤٣٢	١٢		١٤٤	٦		٧٢		
							ت	زوج
					ت	٩	زوجه	زوج
		ت	٦٨			٣٤	ابن	ابنهما
١٩٧	٤	أخت	٤٣	٣	بنت	١٧	بنت	بنتهما
٨٩	١	جده	٢٤			١٢	أم	
							عم	
١١١	٦	بنت	٣	١	بنت ابن			
٢٦	١	جده	٣	١	أم			
٩			٣	١	أب			

[ثم أمت الزوجة فمسألتها من [سنة وثلاثين ، لزوجها تسعة ومسألتها من
 ستة فترجع الى إثنين ، ومسألتها (١) من إثنى عشر فترجع الى ستة
 والإثنان يدخلان فيها ، فأضربها في ستة وثلاثين تكن مائتين وستة عشر ،
 ويجتمع للبنت سبعة وسبعون سهماً ، فلبنت الابن تسعة وثلاثون سهماً (٢) ،
 ولأم الزوجه أحد وأربعون ، ولأم الزوج أربعة عشر (٣) .
 [ثم أمت الابن فيرثه أبواه ، وبنته لأمه سهم على ستة ، ولأبيه سهمان
 على ستة (٤) وترجع الى ثلاثة وتدخل في الستة الأولى فتصح مسألتها من
 ستة وثلاثين ، فيجتمع لبنت الابن أحد وعشرون سهماً ، ولأختها تسعة
 أسهم (٥) .

(١) مابين المعوقيتين لم يرد في ، ب

(٢) زياده من ، ب

(٣)

			٣	٣		٢		
٢١٦	١٢		٧٢	٦		٣٦		
					ت	٩	زوج	زوج
							ت	زوجه
		ت	٢٠			١٠	ابن	ابنهما
٧٧	٤	أخت	١٩	٣	بنت	٥	بنت	بنتهما
٤١	١	جده	١٢			٦	أم	
٣٦			١٢			٦	أب	
٣٩	٦	بنت	٣	١	بنت ابن			
١٤	١	جده	٣	١	أم			
٩			٣	١	عم			

(٤) مابين المعوقيتين لم يرد في ، ب

(٥)

			٢	١		٣		
٣٦	٦		١٨	٦		٦		
					ت	٢	أب	زوج
		ت	٣			١	أم	زوجه
							ت	ابنهما
٢١	١	بنت ابن	١٠	١	بنت ابن	٣	بنت	
٢			١	١	أم			
٩	٣	بنت	٣	٣	بنت			
٢			١	١	عم			
١	١	أب						
١	١	أم						

ثلاثة إخوة غرقوا ولهم أخت وعم ، وخلف كل واحد ثلاثين درهماً ، فأمت أحدهم فترث أخته منه ، ولكل أخ إثنائاً (١) عشر تقسمها بين أخته وعمه ، فيجتمع للأخت من مال كل واحد ثمانية عشر ، وللعم إثنائاً (٢) عشر .
فإن خلف الأكبر بنتاً والأوسط بنتين والأصغر امرأة ولهم عم ، فأمت الأكبر ففريضة من أربعة لكل أخ منهم (٣) سهم ، تقسم بين الأحياء من ورثته ، فسهم الأوسط على ثلاثة ، وسهم الأصغر على أربعة ، فتضرب ثلاثة في أربعة ، ثم في أربعة تكن ثمانية وأربعين ، فعليها يقسم مال الأكبر ، ويجمع للعم من الأوسط والأصغر ثلاثة عشر .

ثم أمت الأوسط ففريضة من ستة ، وسهم الأكبر على إثنين ، وسهم الأصغر على أربعة فتضربها في ستة تكن أربعة وعشرين ، يجمع للعم منها خمسة ، ثم أمت الأصغر فمسألتها من ثمانية ، للأوسط ثلاثة فتصح على مسألتها ، وللأكبر ثلاثة لاتصح على إثنين فاضربها في ثمانية تكن ستة عشر ، يجمع (٤) للعم خمسة .

أخوان وأخت غرقوا ، وخلف الأكبر امرأة وبنتاً ، والأصغر بنتاً وبنت ابن ، والأخت زوجاً وبنتاً ولهم أم وعم ، فأمت الأكبر فتصح مسألتها من إثنين وسبعين .

لأخيه عشرة بين أمه وبنته وبنت ابنه وعمه على ستة فترجع إلى ثلاثة ، ولأخته خمسة على إثنى عشر والثلاثة تدخل فيها فاضربها في إثنين وسبعين تكن ثمانمائة وأربعة وستين ، يجمع للأم مائة وأربعة وستين (٥) ، وللعم خمسة وعشرون .

ثم أمت الأصغر فتصح من ثمانية عشر ، لأخيه سهمان على أربعة وعشرين ترجع إلى إثنى عشر ، ولأخته سهم على إثنى عشر فاضرب أحدهما في ثمانية عشر تكن مائتين وستة عشر ، يجمع للأم إثنان وأربعون ، وللعم ستة ، ولسهام الجميع ثلث صحيح ، فرد المسألة إلى إثنين وسبعين ، فعليها يقسم مال الأصغر .

(١) في . أ : إثنى

(٢) في . أ : إثنى

(٣) زياده من . ب

(٤) لم ترد في . ب

(٥) في . ب : وسبعون

ثم أمت الأخت فمسألتها من أربعة وعشرين لكل أخ سهم ، فسهم الأكبر على أربعة وعشرين (١) وسهم الأصغر ستة وتدخل فى الأربعة وعشرين ، فاضربها فى أصل الفريضة تكن خمسمائة وستة وسبعين ، فعليها يقسم مال الأخت ، يجتمع للأم مائة وأربعة وأربعون (٢) ، وللعلم تسعة .

نوع آخر :-

أربعة إخوة ماتوا واحداً بعد واحد وأشكل أمرهم ، وخلف احدهم أربعة عشر درهماً (٣) ، والآخر أحداً وعشرين درهماً ، والثالث ثمانية وعشرين ، والرابع إثنين وأربعين ، وخلفوا أختاً (٤) وعماً .
فالعامل فى هذه المسألة أن يعطى كل واحد أقل ما يصيبه ، فإجعل أكثرهم مالاً آخرهم موتاً ، ثم قل معلوم أن أموال الثلاثة وهى ثلاثة وستون ، يصير بين الرابع والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين ، فلأخت ثلثها أحد وعشرون ولها نصف ما صار للرابع بإرثها عنه أحد وعشرون ، وللعلم نصفه الباقي أحد وعشرون ، ويبقى مال الرابع فلها نصفه واحد وعشرون (٥) وتعطيه مثل نصف مال أقلهم وهو سبعة ، ويبقى أربعة عشر فهى موقوفة بينه وبين الأخت والعم (٦) حتى يصطلحا عليه .

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من . ب

(٢) زيادة من . ب

(٣) لم ترد فى . ب

(٤) فى ١ : أ خاً

(٥) ما بين المعكوفتين لم يرد فى . ب

(٦) لم ترد فى . ب

فصل منه :-

إذا ترك بنتاً وأخوين لم يقتسموا حتى غرق الأخوان ، وخلف أحدهما زوجاً وبنتاً وعمه ، والآخِرَ إبنين وإبنتين ، الأولى من أربعة ، مات أخ عن سهم وخلف إمراً وبنتاً وأخاً فمسألته من ثمانية ، للأخ الغريق معه (١) ثلاثة بين أولاده على ستة فترجع الى إثنين ، فأضربها في ثمانية تكن ستة عشر فهي فريضة أحدهما .

وفريضة الآخر من ستة وهما يتفقان بالنصف ، فأضرب ثلاثة في ستة عشر تكن ثمانية وأربعين ، ثم في مسألة الميت الأول تكن مائة وإثنين وتسعين ، فلأولاد الأخ عن أبيهم ثمانية وأربعين (٢) وعن عمتهم ثمانية عشر .

فإن ترك إمراً وبنتاً وأخاً ، ففرقت المرأة وبنتها ، وخلفت البنت زوجاً وعماً ، والزوجة أمّاً وزوجاً وأختين (٣) من أب وأخوين من أم ، الأولى من ثمانية ، [أم ابنه (٤) سهم ، مسألتها من إثني عشر ، لبنتها ستة بين الأحياء من ورثتها وهم زوج وأم وأم وعم ، تقسم عليهم .
ثم تمت البنت مسألتها من ستة ، لأمها سهمان بين الأحياء من (٥) ورثتها على تسعة ، فأضربها في الستة تكن أربعة وخمسين ، فهي مسألتها البنت وقد ماتت عن أربعة ، فترجع الى سبعة وعشرين ، والسبعة والعشرون توافق مسألة المرأة بالأثلاث ، فأضرب ثلث إحداهما في الأخرى تكن مائة وثمانية ، فأضربها في مسأله الأول وهي ثمانية تكن ثمانمائة وأربعة وستين ، ومنها تصح .

للمرأة الثمانمائة وثمانية ، لزوجها من ذلك سبعة وعشرون ، ولأمها ثمانية عشر ، ولأختها تسعة ، ولإبنتها أربعة وخمسون فتقسم بين الأحياء من ورثتها ، لزوجها سبعة وعشرون ، ولجدتها تسعة ، ولعمها ثمانية عشر ، وللبنت أربعمائه وإثنان وثلاثون ، لزوجها من ذلك نصفه ، ولأمها مائة وأربعة وأربعون يكون ذلك للأحياء من ورثتها ، لزوجها منه ثمانية وأربعون ، ولأمها ستة عشر ، ولأخويها من أمها إثنان وثلاثون .

(١) لم ترد في ، ب

(٢) في ، ب : أربعون

(٣) في ، ب : أختاً

(٤) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : لإمراته

(٥) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

ويجتمع للعم أربعمائه وأربعة عشر(١) ، ولزوج البنت مائتان وثلاثة وأربعون ، ولزوج المرأة خمسة وسبعون ، ولأمها ثلاثة وأربعون ، ولأختها سبعة وخمسون .

[إمرأة وأم وثلاثة إخوه وثلاث أخوات مفترقات ، لم يقتسموا حتى غرق الأخ والأخت من الأبوين ، وخلف الأخ امرأة ، والأخت بنتاً ، فالمسألة من اثني عشر ، فأمت الأخ فمسألته من خمسة عشر لأخته ستة بين الأحياء من ورثتها على ثمانية عشر فترجع الى ثلاثة ، فاضربها في خمسة عشر تكن خمسة وأربعين ، فمنها تصح فريضه الأخ وقد مات عن سهمين لاتصح عليها ، ثم أمت الأخت عن سهم ومسألتها من ستة ، لأخيها سهمان بين الأحياء من ورثته على اثني عشر فتصح من ستة وثلاثين ، وبين المسألتين موافقه بالاتساع ، فاضرب أربعة في خمسة وأربعين تكن مائه وثمانين ، فاضرب ذلك في المسألة تكن ألفين ومائتين (٢) وستين ، لمرأة الأول خمسمائه وأربعون ، ويجتمع للأم بمواريتها أربعمائه وإثنان وسبعون ، ولولد الأم ثمانمائه وستة وثلاثون ، ولولد الأب ثلاثة وستون ، [وبنت الأخت مائه وإثنان وستون (٣) ، ولإمرأة الأخ سبعة وثمانون (٤)] . وفروع هذا الباب [يدق الحساب منها (٥)] ويصعب وما ذكرنا منه كفايه .

(١) في ، ب : وعشرون

(٢) في ، أ : مائتين

(٣) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤)

	٥	١		٦		٨	١		٣		١٨٠	
٢١٦٠	٣٦	١٢		٦		٤٥	١٨		١٥		١٢	
٥٤٠											٣	زوجه
٤٧٢	٨	٢	أم	١	أم	٩	٣	أم	٢	أم	٢	أم
			ت	٢	أخ ش					ت	٢	أخ ش
					ت			ت	٦	أخت	١	أخت ش
٤٢	٢	٢	أخ ب			٤	٤	أخ ب			-	أخ ب
٢١	١	١	أخت ب			٢	٢	أخت ب			-	أخت ب
٤١٨	٢	٢	أخ م			٦	-	أخ م	٢	أخ م	٢	أخ م
٤١٨	٢	٢	أخت م			٦	-	أخت م	٢	أخت م	٢	أخت م
٨٧	٣	٣	زوجه			٩			٣			زوجه
١٦٢	١٨			٣	بنت	٩	٩	بنت				
مرت الأخت أولاً						مرت الأخ الشقيق أولاً						

باب ميراث المفتود [والأسير والتواريث] (١)

إذا فقد الرجل أو أسر وإنقطع خبره ، وقف ماله حتى تمضى مده
يوئس معها من حياته .
وذلك مردود الى إجتهد الحاكم لاحد فيه عند الشافعى (٢) ، ومحمد بن
الحسن ، وهو المشهور عن مالك وأبى حنيفة (٣) .
وقال اللؤلؤى ينتظر به تمام مائه وعشرين سنة مع سنة يوم فقد ، ورواه
عن (٤) أبى حنيفة وأبى يوسف .
وقال ابن الماجشون تسعون سنة ، وقال ابن عبد الحكم سبعون سنة ،
وقال احمد (٥) إذا مضى عليه أربع سنين إعتدت زوجته عدة الوفاة وحلت
للأزواج .
فإذا حلت زوجته جاز قسمة ماله بين ورثته ، ووافقه مالك والشافعى (٦)
فى القديم فى الزوجة خاصة ، والأظهر من مذهبه وهو قول الباقيين إن
زوجته مع ماله ، ولا يستحق ميراثه إلا الموجودون من ورثته يوم تقسم (٧) لا
من مات قبل ذلك ولو بيوم واحد .

فصل :-

فإن مات ميت وفى ورثته مفقود ، فتصح المسأله على أنه حى ، ثم على
أنه ميت ، واضرب احدى المسالتين فى الأخرى ، أو وفى وفقها إن
وافقت (٨) ، ثم اضرب ما أصاب كل وارث من احديهما فى الأخرى أو فى
وفقها ، واعطه أقل النصيبين وقف الباقي ، ومن يرث من احدهما لم
تعطه شيئاً .

(١) مابين المعكوفتين ورد فى . ب : والتواريث منه

(٢) ينظر - الحاوى الكبير ٨٨/٨ روضة الطالبين ٣٤/٦ مغنى المحتاج ٢٧/٣ الام ٧٤/٤

(٣) ينظر - العذب الفاضل ٨٨/٢ الحاوى الكبير ٨٨/٨

(٤) زياده من . ب

(٥) ينظر - العذب الفاضل ٨٧/٢ المغنى ١٨٦/٩ التحفه الضريه ٢٠٩

(٦) ينظر - روضة الطالبين ٣٤/٦ المغنى ١٨٧/٩

(٧) وردت فى . ب : القسمة

(٨) فى . أ : اتفاقاً

قال ابن اللبان يجوز للورثة أن يصطلحوا من الموقوف على مازاد على نصيب المفقود ، لأن ذلك لا يخرج عنهم .
وقال بعض أصحاب الشافعي (١) ومحمد بن الحسن يقسم المال بين الورثة الموجودين لأنهم متحققوا الوجود (٢) والمفقود مشكوك فيه فلا يورث بالشك ، إلا أن محمداً جعل القول قول من فى يده المال .
وقال بعضهم بل الأصل حياته ، فيقسم المال على ذلك ويعزل نصيبه ، فإن عاد أخذه ، وإن حُكم بموته كان موروثاً عنه .
ورواه اللؤلؤى عن أبي يوسف وهو الصحيح عندى ، وروى عن ابن المسيب والنخعي وقتاده لا يرث الأسير (٣) لأنه عبد (٤) وليس بشيء .

مسائل هذا الباب :-

[أختان لأب وأم وعم وزوج مفقود ، إن كان حياً فالمسألة من سبعة ، وإن كان ميتاً فمن ثلاثة ، وليس بينهما إتفاق ، فاضرب ثلاثة فى سبعة تكن أحد وعشرين ، فلأختين من فريضة الحياة أربعة فى ثلاثة : إثنى عشر ، ولهما من فريضة الموت سهمان فى سبعة : أربعة عشر ، فيعطيان الإثنى عشر ، والعم يرث من أحدهما فلا يعطى شيئاً ، وتقف التسعة ، فإن عاد الزوج أخذها ، وإن عرف موته أو حُكم به دفع إليهما سهمان تمام الثلثين ، والى العم سبعة] (٥) .

(١) ينظر - الحاوى الكبير ٨٩/٨ روضة الطالبين ٣٥/٦ العذب الفائض ٨٨/٢ المغنى ٩/١٢٤

(٢) زياده من ، ب

(٣) فى ، أ : إلا من

(٤) فى ، أ : عند

(٥)

	٧	٣	
٢١	٣	٧	
٦	١	٢	أخت ش
٦	١	٢	أخت ش
-	١	-	عم
	-	٣	زوج مفقود
٩ موقوفه	موت	حياه	

[زوج وبنت وعم وابن مفقود ، الفريضة من أربعة فأحدهما تجزى ، فتعطى الزوج سهماً لأثره (١) له فى الحالين ، وتعطى البنت سهماً وهو أقل نصيبها ، وتقف سهمان (٢)X(٣) .

فإن كان المفقود بنتاً بدل الابن ، فالفريضة مع الحياه من إثني عشر ، وفريضة الموت تدخل فيها ، فللزوجة ثلاثه لاتتغير ، وللبنت أربعة ، وللم سهم ، وتقف أربعة ، فإن حكم بموتها قسمت بين البنت والعم نصفين .

إمرأة وأبوان وابن مفقود ، فريضة الحياه من أربعة وعشرين ، وفريضة الموت من أربعة تدخل فيها ، فتقف ثلاثة عشر ، فإن حكم بموته دفع الى المرأة ثلاثه ، والى الأم سهمان تمام ثلث الباقي ، والى الأب ثمانيه ، [فتختصرها الى أربعة] (٤) .

ثلاث بنات وعم وابن مفقود ، فريضة الحياه من خمسة ، وفريضة الموت من تسعه ، فأضربها فيها تكن خمسة وأربعين ، أقل نصيبى البنات سبعة وعشرون ، وتقف ثمانيه عشر ، ولاتعطى العم شيئاً .

(١) فى ، ب : لانهما

(٢) فى ، ب : سهمين

(٣)

	١	١	
٤	٤	٤	
١	١	١	زوج
١	٢	١	بنت
-	-	٢	ابن م
-	١	-	عم
٢ ٢	موت	حياه	

الابن موقوفه للابن فإن علم أنه توفي قبل موت مورثه يكون للبنت النصف والباقي للمم وإن حكم بموته فالبيض يرجع للحكم الى حين الفقد فيكون للبنت النصف والباقي للمم كما سبق والبعض يجعل الموقوف ميراث للمفقود بقسمه على ورثه الموجودين حين الحكم عليه بالموت فإن كان الابن من الزوج فالوقوف للأب وإن كان الابن من غيره يكون الوقوف للبنت نصفه على أنها أخت وللمم الباقي وهو الصحيح عند المؤلف

[فإن كان معهم زوج ، فإن فريضة الحياه من عشرين ، وفريضة الموت من ستة وثلاثين ، ويتفقان بالأرباع فتصير مائه وثمانين ، أقل نصيبى البنات أحد وثمانون ، وقف أربعة وخمسين ، فإن حُكم بموته دفع الى البنات تسعه وثلاثون ، والى العم خمسة عشر (١) .

زوج وأم وأخ لام وأخت لأب وأخوها مفقود ، فريضة الحياه من ثمانية عشر ، وفريضة الموت من ثمانية ، وهما يتفقان فتصير من إثنين وسبعين ، للزوج سبعة وعشرون ، وللأم تسعه ، وكذلك لولد الأم ، وللأخت أربعة ، وقف ثلاثة وعشرين ، فإن عاد الأخ أخذ ثمانية ، وأعط الزوج تسعه ، والأم ثلاثه ، وولد الام كذلك ، ويجوز للورثه أن يصطلحوا على مايزيد على نصيب الاخ وذلك خمسة عشر سهماً ، فإن حُكم بموته عادت المسأله الى ثمانية .

فإن كانت بحالها وببدل الزوج زوجته وولد الأم أخوان ، وفريضة الحياه من اثني عشر ، وفريضه الموت من خمسة عشر ، فتصح من ستين ، فاعط المرأة والأم والأخوين أنصباهم من فريضة الموت مضروباً فى أربعة ، واعط الأخت من فريضة الحياه سهماً فى خمسه ، وتقف تسعة عشر ، فإن كان حياً أخذ منها عشره ، وأخذت المرأة ثلاثه ، والأم سهمين ، والأخوان (٢) أربعة ، وإن حُكم بموته فالموقوف كله للأخت ، ولهم أن يصطلحوا على هذه التسعه ، ومتى عرفت أقل ميراثى الوارث لم يحتج الى عمل مسألتين وضرب احدهما فى الأخرى ، بل تعطيه ذلك وتقف الباقي ، وإنما يكون ذلك إذا كان جميع الورثه يقل ميراثهم فى أحد الحالتين ويكثر فى الأخرى ، فأما إذا كان بعضهم يقل من فريضة الحياه ،

(١)

	٥	٩	
١٨٠	٣٦	٢٠	
٢٧	٨	٣	بنت
٢٧	٨	٣	بنت
٢٧	٨	٣	بنت
-	-	٦	ابن م
٤٥	٩	٥	زوج
-	٣	-	عم
٥٤ موقوفه	الموت	الحياه	

وبعضهم يقل من فريضة الموت ، لم يكن بد من عمل المسألتين كما قدمناه لتسهيل (١) معرفه الموقوف .

زوج وأختان لأب وأم وأخوهما مفقود ، فعلى الوجه الذى اخترناه وهو قسمة المال على أنه حى هى من ثمانية ، وتقول له سهمان ، وهل يؤخذ من الزوج ضميين بنصف سبع المال أم لا على قولين ، وعلى الوجه الآخر الذى وافقه مُحَمَّد يقسم المال على سبعة لايقف شىء ، وفى أخذ التضمين من الأختين مما زاد على الربع وجهان ، وعلى طريقه الفرضيين تضرب سبعة فى ثمانية تكن ستة وخمسين ، فتعطى الزوج نصيبه من فريضة الموت وهو أربعة وعشرون سهما ، وللأختين نصيبهما من فريضة الحياة (٢) وهو ربع المال ، وتقف ثمانية عشر ، فإن رجع الاخ أخذ منها أربعة ودفع الى الزوج أربعة ، وإن حُكم بموته فهى لهما ، ويجوز للورثة أن يصطلحوا على الأربعة ، وطعن شيخنا (٣) رحمه الله فى قول ابن اللبان هذا ، وقال لاقائده فى أن ينقص بعض الورثة مما يستحقه مع حياة المفقود ، وهى متيقنه لاتزول بالشك ، ثم يقال له لك أن يصلح على بعضه ، بل إن جاز ذلك كان للأولى قسمة المال [على أنه حى لا (٤)] وتوقف مقدار نصيبه حسب ، وهذا يدل على قوة الوجه الذى إخترناه (٥) وأنه الأشبه بالقياس .

زوج وأم وابنتان وابن مفقود ، فريضة الحياه من ثمانية وأربعين ، والآخرى من ثلاثة عشر ، فتصير ستمائة وأربعة وعشرين ، تعطى الزوج مائة وأربعة وأربعين ، والأم ستة وتسعين ، والبنتين مائة واثنين وثمانين ، تقف مائتين وسهمين ، فإن عاد المفقود أخذ مثل البنتين ، وأخذ الزوج اثنى عشر ، والأم ثمانية .

إمرأة وأبوان وابنتان وابن مفقود ، فريضة الحياه من ستة وتسعين ، وفريضة الموت من سبعة وعشرين ، ويتفقان بالاثلاث فتصير ثمانمائة وأربعة وستين ، تعطى المرأة والأبوين نصيبهم من فريضة الموت فى وفق فريضة الحياه ، وتعطى للبنتين نصيبهما من فريضة الحياة (٦) فى وفق الأخرى ، وتقف الباقي .

(١) فى ١ : أسهل

(٢) فى ١ : الحى

(٣) يعنى - أبو عبد الله الوئى

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من . ب

(٥) فى ١ : أخذناه

(٦) فى ١ : الموت

فصل منه :-

[زوج وأبوان وابنتان مفقودتان ، إن قلنا (١) حيتين فالمسألة من خمسة عشر ، وإن كانت احدهما حية فمن ثلاثة عشر .
 وإن كانتا ميتتين [فهي من (٢) ستة ، والسته توافق الخمسة عشر بالاثلاث (٣) فاضرب ثلثها (٤) في خمسة عشر ، ثم في الأخرى تكن ثلاثمائة وتسعين وعليها يقسم ، فادفع الى الزوج والأبوين حقه من فريضة الحياة ، فيأخذ الزوج ثمانيه وسبعين ، والأبوان مائة وأربعه ، وتقف مائتين وثمانيه ، فإن رجعتا أخذتاه .
 وإن رجعت احدهما وكانت الأخرى قد ماتت دفع إليها مائه وثمانون ، والى الزوج اثنا عشر ، والى الأبوين ستة عشر .
 وإن كانتا قد ماتتا دفع الى الزوج تمام النصف ، والى الام تمام (٥) السدس ، والى الأب تمام (٦) الثلث (٧) .
 فإن كان في الورثة ثلاثة مفقودين ، عملت لهم أربع مسائل ، وإن كانوا أربعة فخمساً ، وإن كانوا ذكراً وأنثى احتجت الى عمل أربع فرائض قافهم ذلك .

(١) في ، ب : كانتا

(٢) مابين المعكوفتين ورد في ، أ : فمن

(٣) زياده من ، ب

(٤) في ، ب : إثنين - وهي صحيحه لان ثلث الستة : إثنين

(٥) زياده من ، ب

(٦) زياده من ، ب

(٧)

	٣٠	٣٠	٦٥	٢٦	
	٣٩٠	١٣	١٣	٦	١٥
زوج	٧٨	٣	٣	٣	٣
أب	٥٢	٢	٢	٢	٢
أم	٥٢	٢	٢	١	٢
بنت		-	٦	-	٤
بنت		٦		-	٤
	٢٠٨ موقوفه	موت الأولى وحياة الثانيه	حياة الأولى وموت الثانيه	موت الجميع	حياة الجميع

فصل :-

فإن كان المفقود لا يرث ولكنه يحجب بعض الورثة ، فعلى الوجه الذى وافقه محمد انه لا يوقف للمفقود شيء إذا ورث ، فها هنا أولى أن لا يوقف شيء إذا لم يرث .

وعلى عمل الفرضيين فيه وجهان ، إحداهما مثل هذا لأنه حجب بالشك كما لا يرث بالشك لا يحجب بالشك ، والثانى يوقف ليعرف مستحقه ولا يدفع الى من لعله لا يستحقه فربما أتلفه وإنكسر (١) فلا يرجع صاحبه الى شيء .

مثال ذلك :-

زوج وأخت لأب وأم وأخت لأب وأخوها مفقود ، فعلى الوجه الأول يقسم المال على ستة (٢) ولا يوقف شيء ، وعلى الوجه الثانى يوقف السبع . فإن حُكِمَ بموته دفع الى الأخت من الأب ، وإن بان أنه حى يرد على الزوج والأخت من الأب والأم ، ويجوز أن يصطلحوا على هذا (٣) السبع لأنه لاشيء للمفقود فيه .

زوج وأم وأخوان لأم وأخت لأب وأخوها مفقود ، على الوجه الأول يقسم المال على تسعة ، وعلى الثانى يوقف نصيب الأخت وهو الثلاثة ، فإن حُكِمَ بموته دفعت (٤) إليها وإن بان أنه حى ردت على باقى الورثة . زوج وأم وست أخوات مفترقات وأخ لأب وأم مفقود ، فعلى قول محمد هى من عشره توقف منها أربعة ، فإن حُكِمَ بموت المفقود دفعت الى الأختين ، وإن بان أنه حى ردت الى الزوج والأم والأختين من الأم على قدر سهامهم .

وعلى قول أبى يوسف (٥) لاتقف شيئاً [وتقسمها من ستة] (٦) ولا شيء للأختين (٧) من الأبوين ، وعلى ما اخترناه من قسمه المال على أنه حى من ثلاثين ، وتقف له سهمين ، وتؤخذ من الأم والزوج ضميين .

(١) فى ، ب : وأفلس

(٢) فى ، ب : سبعة

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، ب : دفع

(٥) يعقوب بن ابراهيم أبو يوسف القاضى من فقهاء الحنفية ، أخذ الفقه عن أبى حنيفة ، وصار من أصحابه ، كان من اصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأى ، ولى القضاء لهارون الرشيد مات ببغداد سنة ١٨٢ هـ . ينظر - طبقات ابن سعد ٣٣٠/٧ وفيات الاعيان ٢٧٨/٦ والمعارف ٤٩٩

(٦) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٧) فى ، أ : للأخت

وعلى عمل (١) الفرضيين ، تقول فريضة الحياة من ثلاثين (٢) ، وفريضة الموت من عشرة وهى داخله فيها ، فتعطى كل وارث أقل ميراثه ، واعط الزوج تسعه ، والام ثلاثة ، والأخوات ثمانية ، وتقف (٣) عشره .
فإن رجع المفقود أخذ سهمين ، وأخذ الزوج ستة ، والام سهمين ، وإن حُكم بموته دفع الى الأختين من الام سهمين ، والى الأختين من الأبوين ثمانية أسهم ، ويجوز للورثة أن يصطلحوا من الموقوف على ثمانية أسهم .

(١) فى ، ب : قول

(٢) فى ، أ : ثلاث

(٣) فى ، ب : وقف

باب ميراث الحمل

إذا مات عن حمل يرثه ، وقف ماله في قول عامه الفقهاء (١) ، وقال داود لا يوقف بل يقسم بين الموجودين من الورثة لأن الحمل شيء مظنون فلا يزال (٢) له شيء متحقق .

فإن صح الحمل بعد ذلك رجع من له في يده شيء فأخذه ، / هكذا يحكيه الفرضيون عنه ، ورأيت في كتاب ابنه مثل قول الجماعة .

فإن طالب الورثة بالقسمة وقف نصيب واحد في قول أبي يوسف والليث بن سعد ، ونصيب إثنين في قول محمد واللولؤي وأحمد (٣) .

ونصيب أربعة في قول شريك وروايه ابن المبارك عن أبي حنيفة والربيع عن الشافعي (٤) .

والصحيح من مذهبتنا (٥) أنه يدفع إلى من لا يحجبه الحمل كمال ميراثه ، وإلى من يحجبه أقل ميراثه ، ولا يدفع إلى من يسقط ، ولا إلى من يشاركه من إخوته وأخواته .

(١) ينظر - الحاوي الكبير ١٧١/٨ المغني ٧٧١/٩ العذب الفاضل ٩٠/٢

(٢) في ، ب : فلا يترك

(٣) ينظر - المغني ١٧٧/٩ العذب الفاضل ٨٩/٢

(٤) ينظر - روضة الطالبين ٣٩/٦ الحاوي الكبير ١٧٠/٨ مغني المحتاج ٢٨/٣ حاشية الباجوري

٢٢١

(٥) ينظر - روضة الطالبين ٣٨/٦ الحاوي الكبير ١٧١/٨ التحفة الخيرية ٢٠٩

وَحَكَى قَاضِي الْقَضَاءِ الْمَاورِدِيُّ (١) رَحِمَهُ اللهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي رَجُلٌ وَرَدَّ عَلَيَّ طَالِبًا لِلْعِلْمِ وَكَانَ (٢) مِنْ أَهْلِ الدِّينِ وَالْفَضْلِ : -
 أَنَّ امْرَأَةً بِالْيَمَنِ وَضَعَتْ شَيْئًا كَالْكَرْشِ يَظُنُّ أَنَّ لَوَلَدَ فِيهِ ، فَأَلْقَى عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ ، فَلَمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَحَمَى بِهَا تَحْرَكَ ، فَأَخَذَ وَشَقَّ فَخَرَجَ مِنْهُ سَبْعَةٌ أَوْلَادٌ ذَكَورٌ عَاشُوا جَمِيعًا وَكَانُوا خَلْقًا سَوِيًّا .
 إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فِي أَعْضَادِهِمْ قَصْرٌ ، قَالَ وَصَارَعَنِي أَحَدُهُمْ فَصَرَعَنِي فَكُنْتُ أَعْيَرُ بِهِ فَيَقَالُ صَرَعَكَ سُبْعُ رَجُلٍ .
 وَإِنْ كَانَ نَصِيبُ الْإِنَاثِ أَوْفَرَ مِنْ نَصِيبِ الذَّكَورِ وَقَفَ ذَلِكَ ، وَيَتَّفَقُ قَوْلٌ مِنْ يَقِفُ لِابْنَيْنِ وَمَنْ يَقِفُ لِأَرْبَعَةٍ ، وَجَعَلَ أَبُويُوسُفَ عَلَى مَنْ يَنْقُصُ مِيرَاثَهُ يَكُونُ الْحَمْلُ لِثَنَيْنِ ضَمِينًا بِذَلِكَ الْمَقْدَارِ .

(١) علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري - أبو الحسن - صاحب التصانيف ، حدث عن الحسن بن علي الجبلي ومحمد بن معلى ومحمد بن عدى المنقرى وغيرهم ، وحدث عنه أبو بكر الخطيب ووثقه ، ولى القضاء ببلاد شتى ثم سكن بغداد ، مات سنة ٤٠٥ هـ . ينظر - أعلام النبلاء ٦٤/١٨ وطبقات السيكي ٢٦٧/٥ وفيات الأعيان ٢٨٢/٣

مسائل هذا الباب :-

إمرأة (١) حامل وبنت ، قول أبي يوسف يدفع للبنت الثلث (٢) ويؤخذ منها
ضمين ، وقول محمد واحمد الخمس ، وقول أبي حنيفة وروايه الربيع
التسع ، والوجه الآخر لا يدفع لها شيء .

فإن كان بدل البنت ابن ، دفع إليه النصف ، وبالضمين عند أبي يوسف ،
والثلث عند محمد واحمد ، والخمس في قول الباقيين ، فإن خلف مع ذلك
أمأ ، دفع إليها السدس ، والى الابن سدس آخر في قول أبي حنيفة واحد
الوجهين .

والوجه الآخر للأم السدس ، والباقي موقوف على قول (٣) أبي يوسف
يدفع الى الابن خمسة من إثني عشر ، قول محمد خمسة من ثمانية عشر .
أبوان وأمه حامل ، لهما السدسان في قولهما جميعاً ، ويوقف الباقي ،
وإن زادت الفروض على الثلث كان نصيب الإناث أوفر .

مثاله :-

لإمرأة حامل وأبوان ، الثمن والثلث مع الضمين ، ويوقف الباقي عند
أبي يوسف لجواز (٤) أن تلد ابنتين فيكون فروضهم عائله ، وعند الباقيين
ثلاثة وثمانية (٥) من سبعة وعشرين ، ويوقف ستة عشر (٦) .

(١) في . أ : أمه

(٢) ثلث الباقي بعد نصيب الزوجة ، وكذلك الخمس المراد خمس الباقي

(٣) زياده من . ب

(٤) في . أ : يجوز

(٥) في . أ : وثلاث

(٦)

	٩	٨	٩	٩	٩	٩	٥٤	
٢٧	٨ ÷ ٢١٦	٢٤	٢٧	٢٤	٢٤	٢٤	٤	
٣	٢٤	٣	٣	٣	٣	٣	١	زوجة حامل
٤	٣٢	٤	٤	٤	٥	٤	٢	أب
٤	٣٢	٤	٤	٤	٤	٤	١	أم
		١٣	١٦	١٣	١٢		-	حمل
١٦ م	١٢٨	ذكر وانثى	انثيين	ذكرين	انثى	ذكر	ميت	
		مع الضمين عند أبي يوسف على الزوجة والأبوين				١٣		

زوج وأم حامل (١) من الأب ، في (٢) قول الجمهور يوقف نصيب الإناث أربعة من ثمانيه ، قول أبي يوسف هي من ثمانية أيضاً ، للأم سهمان ويأخذ منها ضممين باحدهما ، [وللزوج ثلاثة] (٣) ويوقف ثلاثة .

وإذا مات الرجل ولأمه زوج أمر بالإمساك عن وطئها ليعلم أنها حمل أم لا ، فإن وطئها قبل أن يستبرئها فأتت بولد لأقل من ستة أشهر من يوم وفاة ولدها ورث ، وإن كان ستة أشهر فأكثر لم يرث .

إمرأه حامل وأبوان وبنت ، قول أبي يوسف من إثنين وسبعين ، ويوقف ستة (٤) وعشرون ، ويؤخذ من جماعتهم ضممين أما من البنت لجواز أن تلد أكثر من واحد ، [ومن الأبوين (٥) لجواز أن تلد بنتاً أو بنتين ، فتعول فروضهم (٦) .

قول محمد واحمد للبنت خمسي الباقي : ثلاثة عشر من مائه وعشرين ، ويوقف إثنان وخمسون ، وقول الباقيين من مائتين وستة عشر ، ويوقف مائة وأربعة ، والوجه الآخر لاتعطي البنت شيئاً ، وتأخذ الزوجه والأبوان فروضهم عائله من سبعة وعشرين ، ويوقف الباقي .

فصل :-

وربما كان الحمل لا يرث إلا أن يكون ذكراً ، وهو أن يكون من جد الميت أو عمه أو أخيه .

مثال ذلك :-

بنت وعم وإمرأة أخ حامل ، للبنت النصف ، والباقي موقوف في قولهم جميعاً . أم وعم وإمرأة جد حامل ، قول أبي يوسف ، للعم الثلث ويؤخذ منه ضممين ، وفي قول محمد واحمد التسعان ، وقول الباقيين له سهمان من خمسة عشر ، ويوقف ثمانيه .

(١) لم ترد في ، ب

(٢) زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) في ، ب : أربعة

(٥) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : أما الباقيين

(٦) في ، ب : المسأله

[أم وبنت وإمرأة أخ وإمرأة عم حاملان ، الثلث موقوف في قولهم ، فإن ولدت إمرأة العم إبناً لم يعط شيئاً لجواز أن تلد الأخرى إبناً ، فإن ولدت إمرأة الأخ أولاً إبناً أخذ الموقوف (١) . أب وإبنتان (٢) وإمرأة ابن حامل . أم وأختان لأب وأم وإمرأة أب حامل .

فصل :-

وربما كان الحمل لا يرث إلا أن يكون (٣) أنثى .

مثال ذلك :-

زوج وأخت لأب وأم وإمرأة أب حامل ، يوقف سهم من سبعة ، فإن ولدت أنثى أو إنثاء أخذته ، [وإن ولدت ذكراً أو ذكوراً أو ذكراً وأنثى إقتسمه الزوج والأخت (٤) ، وكذلك إن [ترك أيضاً (٥) أختاً لأب لم يدفع إليها شيء لجواز أن تلد ذكراً فيسقطها .

زوج وأبوان وبنت وإمرأة ابن حامل ، تقف سهمين من خمسة عشر ، فإن ولدت أنثى أو إنثاء أخذتهما وإلا [رجعتا على (٦) الورثة ، فقسمته بينهم على ثلاثة عشر ، وترجع المسألة الى ذلك ، وكذلك إن كان معهم بنت ابن .

		٢	٢	٣	
٦	٢ ÷ ١٢	٦	٦	٤	
١	٢	١	١	١	أم
٣	٦	٣	٣	٣	بنت
-	-		٢	-	زوجة أخ حامل
-	-	٢		-	زوجة عم حامل
٢	٤ م	الثاني ذكر	الأول ذكر	موت الجميع	

(١)

(٢) في ، أ : وإبنتا

(٣) في ، ب : تكون

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين يرد في ، ب : تركت فقط

(٦) ما بين المعكوفتين وردت في ، أ : رجعا

لزوج وأم وأخوان لأم وإمرأة أب حامل ، قول أبي يوسف (١) من تسعة
وتوقف ثلاثة ويؤخذ الضمين (٢) ، قول الباقيين من عشرة وتقف (٣)
أربعة (٤) .

أبوان وبنت وإمرأة ابن حامل ، يستوى هاهنا نصيب الذكر والأنثى ،
فتقف السدس فما ولدت أخذه .

زوج وأم وبنت وإمرأة ابن حامل ، هاهنا نصيب الإناث أوفر ، فتقف
سهمين من ثلاثة عشر .

إمرأة وأبوان وبنت وبنت ابن وإمرأة ابن حامل ، وكذلك هذه تقف
أربعة من سبعة وعشرين .

(١) فى ، ب : أبي حنيفة

(٢) فى ، ب : ضمير

(٣) فى ، ب : وتوقف هاهنا

(٤)

	٩	١٥	١٠	١٥	١٥	
٩٠	١٠	٦	٩	٦	٦	
٢٧	٣	٣	٣	٣	٣	زوج
٩	١	١	١	١	١	أم
١٨	٢	٢	٢	٢	٢	أخ لأم أخ لأم
٣٦	٤	-	٣	-	-	زوجة أب حامل
	انثيين	ذكر وانثى	انثى	ذكر	موت	

فصل (١) :-

جد وإمرأة أب حامل ، قول أبي حنيفة المال للجد ولا يقف شيئاً ، قول أبي يوسف للجد النصف وتقف الباقي ، قول الباقي للجد الثلث .

جد وأم حامل من الأب ، قول أبي حنيفة للجد الثلثان (٢) ، وللأم السدس ، والباقي موقوف بينهما وبين الجد لاشيء للحمل .

فإن ولدت واحداً أخذته الأم ، وإن ولدت إثنين فأكثر رجع الموقوف الى الجد ، قول أبي يوسف يوقف الثلث ويؤخذ منها ضمين ، قول الباقي يوقف عشره من ثمانية عشر ، فإن كان معهم زوج ، فعند أبي حنيفة يوقف السدس (٣) بين الأم والجد كما ذكرنا .

قول أبي يوسف نصيب الأخت هاهنا أوفر (٤) فتجعلها من سبعة وعشرين وهى الأكرهية وتقف أربعة أسهم ، [ولو كان الحمل هاهنا ذكراً سقط لتمام المال بالفرض ،

قول الباقيين هى من ستة وتقف سهماً (٥) ، ونصيب الذكور والإناث هاهنا سواء ، لأن كل من راعى العدد فى الحمل قال بقول زيد فى الجد ، سوى أبي حنيفة [وقد قدمنا قوله (٦) .

وروى أن شريك بن عبد الله كان يقول فى الجد بقول على - رضى الله عنه - فيقف هنا نصيب الإناث لأنه أوفر ، فيكون عنده من تسعة تقف منها أربعة .

ولو كان بدل الزوج امرأة ، كانت على قول أبي حنيفة من إثني عشر ، للمرأة ثلاثة ، وللأم سهمان ، وللجد خمسة ، وتقف سهمين بينهما كما ذكرنا .

وعلى قول أبي يوسف من أربعة وعشرين ، للجد خمسة ، وتقف خمسة ، ويؤخذ [من الأم ضمين بسدس المال (٧) .

(١) أدخل فى هذا الفصل باب الجد والإخوة بما فيه من خلاف وقد سبق

(٢) فى ، ب : الثلث

(٣) فى ، أ : سدس

(٤) زياده من ، ب

(٥) مابين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٦) مابين المعكوفتين ورد فى ، أ : وقد كل هنا قوله

(٧) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : منها بسدس المال ضمين

[قول الباقيين من ستة وثلاثين ، للأم ستة ، وللجد سبعة وهو ثلث الباقي ، وتقف أربعة عشر (١) ، وعلى ماقال شريك هو من خمسة عشر ، تقف ثمانية أسهم .

باب الإستهلال

روى عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا إستهل المولود ورث وورث وصلى عليه » (١) ، والإستهلال هو الصباح .
 فقالت طائفه لانتثبت هذه الأحكام إلا به (٢) ، ولايقوم غيره مقامه ، وروى ذلك عن ابن عباس والحسين (٣) بن على وجابر وأبي هريره .
 وبه قال شريح والنخعي والشعبي وعطاء وسعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وربيعه ويحيى بن سعيد (٤) وأبي سلمه بن عبدالرحمن (٥) ومالك (٦) وأبو عبيد واسحق .
 وعن الزهري والقاسم بن محمد ، العتاس والبياء إستهلال ، وبه قال احمد بن حنبل (٧) ، وقال الثوري والأوزاعي والشافعي وأبو حنيفة (٨) وأصحابه وداود ، إذا علمت حياته بحركه أو إختلاج أو رضاع أو غير ذلك يثبت له أحكام المستهل ، وعن احمد نحوه .
 وزاد أهل العراق فقالوا إذا خرج بعضه من الرحم حيا ، ثم إنفصل باقيه ميتاً ورث ولم ير ذلك الباكون حتى ينفصل جميعه حياً .
 فإن ولدت إبناً وبنثاً توأمين ، فأستهل أحدهما ولم يعرف بعينه ، ثم وجدا ميتين فليس عن السلف في ذلك نص .

- (١) أخرجه البيهقي ٩-٨/٤ وابن حبان أنظر الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان بتحقيق شعيب ٣٩٣/١٣ وقال فيه رجاله ثقات رجال الصحيح ، وأخرجه الحاكم ٣٤٨/٤-٣٤٩ من طريق عبيدالله بن الكندي عن اسحاق الأزرق به ، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي . وابن أبي شيبه ٣٨٢/١١ وفي سنن الدار قطنى ٣٩٣/٢ ونيل الأوطار للشوكانى ٧٧٧/٦
 (٢) ينظر - الحاوى الكبير ١٧٢/٨ مغنى المحتاج ٢٨/٣
 (٣) فى ، ب : والحسن
 (٤) يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل الأنصارى ، روى عن أنس بن مالك وأبي سلمه بن عبدالرحمن وسعيد بن المسيب وغيرهم ، وروى عنه الزهري ومالك والأوزاعي وغيرهم ، مات سنة ١٤٣هـ . ينظر - الشيرازى ٦٦ وتهذيب التهذيب ٢٢١/١١
 (٥) أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري ، مات سنة ٩٤هـ وقيل ١٠٤هـ . ينظر - الشيرازى ٦١
 (٦) ينظر - التحقيقات المرضيه للفرزان ٢٢٠ الحاوى الكبير ١٧٢/٨ المغنى ١٨٠/٩
 (٧) المغنى ١٨١/٩
 (٨) ينظر - الحاوى الكبير ١٧٢/٨ روضة الطالبين ٣٧/٦ العذب الفائض ٩٢/٢ المغنى ١٨١/٩

وقال الفرضيون القياس أن يعمل على الحاليتين ويعطى كل وارث اليقين ، ويوقف المشكوك كما قلنا فى المفقود ، وروى عن احمد ابن حنبل (١) أنه قال يقرع بينهما فمن خرجت عليه القرعة جعله المستهل .

مسائل ذلك :-

رجل خلف أمه وأخاه وأم ولد حاملاً منه ، فولدت توأمين ذكرًا وأنثى ، فإستهل أحدهما ولم يعلم بعينه ، فقل إن كان الابن هو المستهل ، فللأم السدس والباقي له ، [وترث منه أمه ثلث (٢) ذلك وعمه الباقي ، فاضرب ثلاثة فى ستة تكن ثمانية عشر ، لأم الميت ثلاثة ، ولأم الولد خمسة ، وللعمة عشرة .

وإن كانت البنت هى المستهله ، فالمسألة من ستة ، [وتموت البنت عن ثلاثة ، لأمها سهم ، ولعمها سهمان ، والسته تدخل فى الثمانية عشر (٣) فمن له شئ فى الثمانية عشر مضروب فى واحد ، ومن له شئ من الستة مضروب فى ثلاثة ، فسدس الأم لايتغير ، وللعمة أربعة فى ثلاثة ، وله عشرة فى سهم واحد فيأخذ ذلك ، ولأم الولد خمسة فى سهم وسهم فى ثلاثة فتأخذ ذلك ، وتقف سهمين بين الأخ وأم الولد (٤) حتى يصطلحا عليه (٥) .

فإن ترك إمرأه حاملاً وعماً ، فولدت المراه ابناً وبناتاً ، فإستهل أحدهما قيل إن كان المستهل الابن ، فقد مات عن سبعة من ثمانية فهى بين أمه وعم أبيه على ثلاثة ، وتصح من أربعة وعشرين .

(١) ينظر - المغنى ١٨٢/٩ التحقيقات المرضيه للفوزان ٢٢٠

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : ثلث ذلك لأمه

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٤) لم ترد فى ، ب

(٥)

	٣	١		١	١	٥		٣	
١٨	٦	٣		٦	١٨	٣		٦	
٣	١		جده	١	٣		جده	١	أم
١٠	٤	٢	عم	٢	١٠	٢	عم		أخ
٣	١	١	أم	٠	٥	١	أم	٠	أم ولد حامل
			ت	٣			ت	٥	حمل عرج ذكر وانثى
								ابن	واستهل أحدهما
٢ موقوفه تدعيها أم الولد ويدعيها العم				انثى				ذكر	

وإن كان البنت فقد ماتت عن أربعة على ثلاثة ، فتصح من أربعة وعشرين أيضاً ، واحداهما يجزى فاعط كل واحد أقل نصيبه ، ويبقى ثلاثة تدعيها المراه وترغم أن المستهل الابن ، ويدعيها العم ويزعم أن المستهله البنت ، فتقفها بينهما حتى يصطلحا .

فإن كانت بحالها وللميت بنت ، فقل إن كان المستهل الابن ، فقد مات عن أربعة عشر ، ومساكته من ستة توافقها فتصح من إثنين وسبعين ، للمراه بالميراثين ثلاثة وعشرون ، وللبنت بهما (١) إثنان وأربعون ، وللعلم سبعة .

وإن كانت المستهله البنت ، فقد ماتت عن ثمانية وهي توافق مسألتها بالانصاف فتصح أيضاً من إثنين وسبعين ، للمرأة سبعة عشر ، وللبنت ستة وثلاثون ، وللعلم تسعة عشر ، واحدى المسألتين تجزى ، فاعط كل وارث أقل نصيبه ، وتقف إثني عشر .

[زوج وأم حامل من الأب وعم ، فولدت ابناً وبنتاً ، فاستهل أحدهما (٢) ، فقل إن كان المستهل هو الذكر ، فقد مات عن سهم من ستة ، ومساكته من ثلاثة فتصح من ثمانية عشر .

وإن كانت المستهله البنت (٣) ، فقد ماتت عن ثلاثة من ثمانية وهي منقسمة ، والمسألتان يتفقان بالانصاف فتصير إثنين وسبعين ، فاعط الزوج سبعة وعشرين ، وكذلك الأم والعم ثمانية ، وتقف عشره (٤) .

(١) في ، أ : سهما

(٢) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) في ، أ : الاخت

(٤)

	٩	١		١	٤	١		٣	
	٧٢	٨	٣		٨	١٨	٣	٦	
زوج	٢٧	٣		٣	٩			٣	
أم حامل	٢٧	٣	١	أم	٢	٧	١	أم	٢
حمل				ت	٣			ت	١
عم	٨	٢	٢	عم أب		٢	٢	عم أب	٠
المستهل	١٠ موقوفه	المستهل اثني أخت			ذكر أخ				
عشرة موقوفه تدعى الأم منها واحد ويدعى الزوج تسعة ، ويدعيها جميعا العم									

فإن كانت بحالها وببدل الزوج زوجته ، فقل إن كان المستهل الأخ فالمسألة من ستة وثلاثين ، وإن كانت الأخت فمن ثلاثة عشر ، فاضربها تكن أربعمائة وثمانية وستين ، كل من له شيء من مسأله مضروب في الأخرى ويعطى أقلهما ، ويبقى أربعة عشر ، فتقف منها تسعة بين الزوج (١) والعم ، وخمسة بين الأم والعم .

فإن كانت المرأة والأم حاملتين فوضعتا معاً وإستهل أحدهما ، فقل إن كان المستهل الابن فتصح من إثنين وسبعين وترجع بالإختصار الى ستة وثلاثين ، وإن كان الأخ صحت من ستة وثلاثين (٢) ، فاعط كل وارث الأقل ، ويبقى أحد عشر ، أربعة منها موقوفه بين الأم والزوجه ، وسبعة بين الأم والعم .

زوج وأبوان وبنت وإمرأة ابن حامل ، فإن كان المستهل الابن لم يرث شيئاً ، وإن كانت البنت فالمسألة من خمسة عشر ، فتقف سهمين بين الورثة وإمرأة الابن وعصبة المستهل ، فإن بان أن المستهل الابن رُد على الورثة ، وإن بان أنه البنت قسمها على ورثتها .

(١) في أ : الزوج

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد في ب

نوع آخر :-

أم (١) حامل وأخت لأب وعم ، ولدت الأم بنتين ، فإستهلت إحداهما (٢) ثم سمع الإستهلال مرة أخرى ، فلم يدر هل إستهلت الأخرى أو تكرر (٣) الإستهلال من واحده .

فقل إن كان منهما جميعاً فقد ماتا عن أربعة من سته ، وخلفا أختاً وأماً وعماً فتصح من ثمانية عشر ، ولاترث إحداهما (٤) الأخرى لانا نجريهم مجرى الغرقى .

وإن كان الإستهلال تكرر من واحده ، فقد ماتت عن ثلاثة من سته فتصح من إثني عشر ، وبينهما موافقة بالسدس فتصير من ستة وثلاثين ، للأم إثنا عشر ، وللأخت كذلك ، وللعلم تسعه ، وتقف ثلاثة تدعى منها الأم سهمين على أن الإستهلال منهما ويصدقها العم ، ويدعى العم السهم الآخر ، وتدعى الأخت الثلاثة ، فيكون سهمان بينهما وبين الأم ، وسهم بينها وبين العم . أم وأخت لأب وأم وجده وإمرأة أب حامل من الأب ، فولدت ابناً وبناتاً معاً ، فإستهلت أحدهما ثم سُمِعَ مرة أخرى .

فقل إن كان الإستهلال تكرر من الأخ لم يرث ، وكان للأم السدس (٥) وللأخت النصف ، والباقي للجد هذا بعد المعاده ، وكذلك إن تكرر من الأخت لم ترث ، وكان من إثني عشر ، للأم سهمان ، وللجد خمسه ، وللأخت خمسه .

وإن كان (٦) منهما جميعاً فهي من ثمانية عشر ، للجد ثلث الباقي خمسه ، وللأخت تسعه ، ويبقى سهم لهما ويرثه عنهما إمرأة الأب ، والأخت (٧) والجد ، وهي الخرقاء تصح من مائة وإثنين وستين .

(١) فى ، ب : إمرأه

(٢) فى ، أ : احديهما

(٣) فى ، أ : يكون

(٤) فى ، أ : احديهما

(٥) زياده من ، ب

(٦) زياده من ، ب

(٧) فى ، أ : وللأخت

يجتمع للأخت ثلاثة وثمانون ، وللجد تسعة وأربعون ، وللعم (١) سبعة وعشرون ، ولأمها ثلاثة ، فالمسائل : ستة وإثنا عشر ومائة وإثنان وستون ، وتصح من ثلاثمائة وأربعة وعشرين .

للأم السدس : أربعة وخمسون لايتغير ، واعط الأخت حقه من فريضة الأنثى مائة وخمسة وثلاثون ، واعط الجد حقه من فريضة إستهلالهما ثمانيه وتسعون ، يبقى سبعة وثلاثون يدعيها الجد ويزعم أن المستهله الأخت ، وتدعى منها الأخت أحد وثلاثين سهماً على أنهما إستهلا معاً ، وتصدقها امرأة الأب وتدعى الستة الفاضله .

زوج وجدة وأم حامل ، ولدت ذكراً وأنثى وتكرر الإستهلال ، فقل إن كان تكرر من الأخ فهي من ستة ، للجد سهم .

وإن كان تكرر من الأخت ، فهي الأكرهه من سبعة وعشرين ، وماتت الأخت عن أربعة بين أمها وجدها على ثلاثة فتصح من أحد وثمانين ، وإن كانا إستهلا معاً ، فهي من ثمانيه عشر ، والثلاثة التى لها ترثها الام والجد ، والسته تدخل فى الثمانية عشر ، وهى توافق الأخرى بالاتساع فتصح من مائه وإثنين وستين .

فاعط الزوج حقه من الأكرهه : أربعة وخمسون ، واعط الأم تسعى المال نصيبها من إستهلالهما معاً وذلك ستة وثلاثون ، واعط الجد السدس على أن المستهل الأخ وحده وذلك سبعة وعشرون ، وتقف خمسه وأربعين . يدعى منها الزوج سبعة وعشرين وتصدقه الأم ، وتدعى الثمانية عشر الفاضله على أن المستهل هو الأخ ، ويدعى منها الجد سبعة وثلاثين على أن المستهله هى الأخت ، ويقول الثمانية الفاضله هى للأم ، وهى لاتصدقه ويجوز أن تدفع هذه الثمانية الى الام لأن الزوج والجد لايدعيانها .

باب ميراث أهل الملل والمرتد

قال رسول الله ﷺ «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم» (١)
 فعمل بظاهره عامه الصحابه وجمهور الفقهاء (٢) .
 وكان مَعَاذَ وَمُعَاوِيَه يورثان المسلم من الذمي (٣) ويقولان الحديث خاص
 [في المشركين (٤)] وعن ابن عمر وأبي الدرداء وعائشه نحوه .
 وبه قال محمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين وسعيد بن
 المسيب ومسروق وعبدالله بن معقل (٥) والنخعي والشعبي ويحيى بن
 يعمر (٦) وإسحاق بن رهويه ، وعن الزهري نحوه .
 وقال النبي عليه السلام «لا يوارث أهل ملتين شتى» (٧) ، فأختلف
 الناس في تفسيره .

(١) أخرجه البخاري في الفرائض ، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم . صحيح البخاري بشرح الفتح ٥٠/١٢ حديث رقم ٦٧٦٤ . وأخرجه أيضا الدارمي ٣٧٠/٢ والدار قطنى ٦٩م٤ والبيهقي ٢١٧/٦ وابن أبي شيبة ٣٧٠/١١ وأحمد ٢٠٠/٥ وله طرق عدة ذكرها محقق الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ، شعيب الأرنؤوط ، قال : استاده صحيح على شرط الشيخين . أنظر الإحسان مع تحقيقه ٣٩٤/١٣ ، ٣٩٥ نصب الراية للزيلعي ٤٢٨/٤ نيل الأوطار للشوكاني ٨٣/٨٢/٦

(٢) ينظر - المغنى ١٥٤/٩ الزركشى ٥٢٧/٤ الحاوى الكبير ٧٨/٨ العذب الفائض ٣٠/١ مغنى المحتاج ٢٤/٣

(٣) ينظر - الاستذكار ٤٩٠/١٥

(٤) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : بالمشركين

(٥) عبدالله بن معقل المحاربي ، صاحب عائشه فمطه الصدق ، روى عنه يونس بن عبيد وأشعث بن أبي الشعثاء . ينظر - ميزان الاعتدال ٥٠٧/٢ وتهذيب التهذيب ٤١/٦

(٦) هو يحيى بن يعمر العدواني الوشقى النحوى البصرى ، كان تابعيا ، روى عنه قتاده بن دعامة الدوسى وإسحاق بن سويد العدوى ، تولى قضاء مرو ، كان عالما بالقرآن الكريم والنحو ولغات العرب ، مات سنة ١٢٩هـ . ينظر - وفيات الأعيان ١٧٣/٦ وتهذيب التهذيب ٣٠٥/١١ ، وورد في ، أ : يحيى بن نعيم - ما أثبتناه من ، ب

(٧) هذا الحديث عن عبدالله بن عمرو بن العاص ، رواه أحمد ١٧٨/٢ وأبي داود ٢٩١١ وابن ماجه ٢٧٣١ والنسائي في الكبير كما فى تحفة الأشراف ٨٧٢٤ ، كلهم رووه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهظذا رواه الحاكم ٣٤٥/٤ والبيهقي ٢١٨/٦ ، وللترمذى مثل هذا الحديث من حديث جابر ولم يقل فيه «شتى» ، جامع الترمذى ٢٧٩/٦ رقم ٢١٩١ ، وقال : غريب لانعرفه إلا من حديث محمد وهو ابن عبدالرحمن ابن أبي ليلي . أهـ ، وضعفه المنذرى فى تهذيب السنن ٢٧٩١ ، وقال وابى أبى ليلي هذا لا يحتج بحديثه . أهـ

وروى عن عمر أنه جعل الكفر كله مله واحده يرث بعضهم بعضاً ، وبه قال حماد بن أبى سليمان وابن شبرمه وأهل العراق والشافعى (١) وداود .
وروى عن على - رضى الله عنه - أنه جعلهم مللاً مختلفه لا يرث بعضهم بعضاً ، وبه قال الزهرى وربيعه وطائفة من أهل المدينة وأهل البصره
واحمد (٢) واسحق ، وعن النخعى نحوه .

وقال شريح والحسن وعمر بن عبد العزيز والضحاك بن مزاحم والحكم
والليث بن سعد وابن أبى ليلى والثورى وشريك والحسن بن صالح ووكيع ،
الكفر ثلاث ملل ، اليهود مله ، والنصارى مله ، وسائر من بقى من المجوس
والصابئه وعبدة الأوثان مله ، وعن النخعى نحوه ، ورواه بعض أصحاب
مالك عنه ، والصحيح أنه ليس عنه فيه نص ، ورواه بعض أصحاب احمد
عنه (٣) .

وقطع الشافعى وأبوحنيفه التوارث بين الحربى والذمى (٤) ، فإن كان
مستأمناً توارثا عند الشافعى وحده ، وإذا اختلفت الدار بأهل الحرب ،
بأن يرى بعضهم قتل بعض لم يتوارثوا عند أبى حنيفه (٥) ، وإن إتفقت
أديانهم توارثوا عند الشافعى .

وإذا مات الذمى ولا وارث له فماله لبيت المال فى قول الجمهور (٦) ،
وروى أشهب (٧) عن مالك أنه من كان من أهل الصلح ، فماله لأهل قريته (٨)
وعن عمر والنخعى نحوه .

ومال المستأمن يبعث الى ورثته فى دار الحرب فى قول مالك
وأبى حنيفه وأحد قولى الشافعى (٩) .

(١) ينظر - الحاوى الكبير ٧٩/٨ التحقيقات المرضيه للفوزان ١٥٦ العذب الفاضل ٣٢/٨

(٢) ينظر - المغنى ١٥٦/٩-١٥٧/٩ الزركشى ٥٣٢/٤ العذب الفاضل ٣٢/٨ الاستنكار ٤٩٤/١٥

(٣) ينظر - الزركشى ٥٣٢/٤ العذب الفاضل ٣٢/٨ التحقيقات المرضيه للفوزان ٥٦

(٤) ينظر - المغنى ١٥٨/٩ الحاوى الكبير ٧٩/٨-٨٢

(٥) ينظر - المغنى ١٥٨/٩

(٦) ينظر - العذب الفاضل ٣٣/٨ المغنى ١٦٥/٩ الحاوى الكبير ٨١/٨

(٧) أشهب بن عبدالعزيز - أبوعمر - تفقه بمالك وبالمدينين وبالمصريين ، وكانت المنافسه بينه
وبين ابن القاسم وإنتهت الرئاسة إليه بمصر بعد ابن القاسم ، ولد سنة ١٠٥هـ ومات سنة

٤٠٢هـ بمصر . ينظر - الشيرازى ١٥٠ وفيات الاعيان ٢٣٨/١ وتهذيب التهذيب ٣٦٠/١

(٨) فى ، ب : جزئيه

(٩) ينظر - العذب الفاضل ٣٣/٨

وفى القول الآخر يكون فياً للمسلمين ، فإن أسلم الكافر ، وأعتق العبد بعد موت الموروث منه وقبل قسمه ماله لم يرثا عند الجمهور .
 وروى عن عمر وعثمان وابن مسعود أنهم ورثوا من أسلم على ميراث قبل قسمته ، وبه قال جابر بن زيد ومكحول وقتاده (١) وحميد وإياس بن معاوية واحمد بن حنبل (٢) واسحق ، وعن علي - رضى الله عنه - نحوه والمشهور عنه مثل قول الجمهور .

وقال الحسن من أسلم وقد قسم بعض المال ورث مما بقى ، وزاد مكحول وقتاده فورثا (٣) من أعتق قبل القسمه ، وجعل جمهور العلماء إسلام أحد الأبوين إسلاماً للصغار من ولدهما (٤) ، وزاد الشافعى فجعله إسلاماً للبالغ المعتوه أيضاً ، وقال مالك يلحق الولد بالأب فى إسلامه ولا يلحق بالأم وإن كانت حاملاً به وجعله كالنسب ، وقال بعض أهل المدينة عكس ذلك جعله كالحرية ، وقال عطاء وقتاده لا يحكم بأسلامه حتى يسلم أبواهُ جميعاً .

وإذا تزوج الذمى امرأة بغير شهود ، ثم مات أحدهما ورثه الثانى (٥) فى قول الشافعى وأبى حنيفة وصاحبيه ، ولم يتوارثا فى قول زفر واللؤلؤى .
 وإن طلقها ثلاثاً ثم تزوجها لم يتوارثا فى قول الجميع ، وإن تزوجها وهى فى عدة توارثا عند أبى حنيفة ، ولم يتوارثا عند أصحابه ، وفى قياس قول الشافعى إن مات قبل أن تقتضى العدة لم يتوارثا .

وإن مات بعد إنقضائها توارثا ، فإن تزوجها وهى حامل من زنا توارثا فى قول الشافعى وأبى حنيفة ومحمد ، ولم يتوارثا فى قول أبى يوسف وزفر واللؤلؤى ، وإن كانت حاملاً من زوج لم يتوارثا فى قول أهل العراق ، وتوارثوا عند الشافعى إذا مات أحدهما بعد الولادة .

وجملته أنهم يتوارثون (٦) بكل نكاح لو أسلموا ، [أقرؤا عليه (٧) ، وما لا يقرون عليه لا يتوارثون به .

(١) زياده من ، ب

(٢) الزركشى ٥٣٧/٤

(٣) فى ، أ : فيورثان

(٤) فى ، أ : ولده

(٥) فى ، ب : الباقى

(٦) فى ، ب : يتوارثان

(٧) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

فصل فى المرتد :-

روى عن أبى بكر وعلى وابن مسعود - رضى الله عنهم - أنهم جعلوا مال المرتد إذا مات أو قتل لورثته المسلمين (١) ، وبه قال ابن المسيب وجابر ابن زيد والحسن وعمر بن عبدالعزيز وعطاء والشعبى والحكم وحماد والأوزاعى وابن شبرمه والثورى وشريك وأهل العراق واسحق .
إلا أن الثورى وأباحيفه وزفر واللؤلؤى واسحق ، قالوا ما إكتسبه فى حال رده يكون فيئاً للمسلمين (٢) .

وجعل أهل العراق لحاقه بدار الحرب بمنزله موته ، فإن عاد مسلماً كان له من ماله ما وجدته ، ولا يرجع على ورثته بشيء مما ألتفوه ، إلا أن يكونوا اقتسموه بغير حُكم حاكم ، وتفرد أبو يوسف فقال إنما احكم بموته يوم يختصمون فى ماله لا يوم لحاقه بدار الحرب ، وقال ربيعه ومالك والشافعى (٣) وابن أبى ليلى وأبو ثور ماله فى .

فإن لحق بدار الحرب وقف ماله حتى يموت فيصير فيئاً أو يعود مسلماً فيأخذه ، وإنفرد مالك (٤) فى الزنديق والذى يرتد عند موته إذا اتهم بزي ورثته فجعل مالهما للورثة .

وروى عن علقمه وقتاده وسعيد بن أبى عروب (٥) أنهم جعلوا ماله لأهل دينه [الذين إختارهم] (٦) ، وبه قال داود إلا أنه جعله لورثته منهم مالم يكونوا مرتدين ، وعن أحمد بن حنبل الأقاويل الثلاثة ، والمشهور عنه مثل قول الشافعى ، ولم يختلفوا فيما أخرجه من ماله الى دار الحرب أو إكتسبه هناك أنه فى .

(١) ينظر - الاستنكار ٤٩٢/١٥ الحاوى الكبير ١٤٥/٨ الام ٨٤/٤

(٢) ينظر - العذب الفائض ٣٥/١ المغنى ١٦٢/٩ التحقيقات المرضيه للفوزان ٦١ الزركشى ٥٣٥/٤

(٣) ينظر - المغنى ١٦٢/٩ روضة الطالبين ٣٠/٦ مغنى المحتاج ٢٥/٣ الحاوى الكبير ١٤٥/٨

(٤) ينظر - العذب الفائض ٣٥/١ المغنى ١٦٣/٩

(٥) سعيد بن أبى عروب ، عالم البصره وأول من صنف السنن النبويه ، حدث عن الحسن ومحمد بن سيرين وقتاده وغيرهم ، وعنه شعبه والثورى ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم ، مات سنة

١٥٦هـ . ينظر - أعلام النبلاء ٤١٣/٦ وتهذيب التهذيب ٦٣/٤

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : الذى إختاره

وحكم المرأة إذا إرتدت [حكم الرجل لا] عند مالك والشافعى ، ولم ير أهل العراق قتلها وأجازوا سببها إذا لحقت بدار الحرب .
 ولم يجعلوا ما إكتسبته فى ردتها فيثا (٢) لأن عندهم لأحكم لردتها (٣) ، وقالوا إذا إرتد الزوجان معاً ، فهما على النكاح لكنهما لايتوارثان ، لأن المرتد لايرث المرتد ماداما فى دار الإسلام .
 فإن لحقا بدار الحرب توارثا ، فإن إرتد الزوج ، فذلك فسخ فى قول أبىحنيفة (٤) وأبىيوسف [وطلقه بائه عند (٥) محمد فترثه عندهم مالم تنقض عدتها ، وإن كانت غير مدخول بها لم ترث بحال .
 وإن إرتدت المرأة فهو فسخ بلاخلاف بينهم ، فلايرثها الزوج لأنها ليست [بفاره بالردة لا] (٦) إلا أن ترتد فى مرضها أو تلحق بدار الحرب ، وكذلك إن إرتدا معاً ثم رجع أحدهما ، فإن إرتدا معاً ورجعا معاً فهما على النكاح ، وقال الأوزاعى واحمد (٧) واسحق إذا إرتد الزوج حرمت عليه المرأة ، فإن رجع وهى فى العدة فهما على النكاح ، وقال مالك وزفر يفسخ النكاح بينهما فى كل حال (٨) ، وقال الشافعى النكاح موقوف ، فإن رجعا أو رجع المرتد منهما الى الإسلام قبل إنقضاء العدة فهما على النكاح ، وإن إنقضت العدة حكما بفسخ النكاح من يوم الردة .
 وجعل أهل العراق إرتداهما إرتداداً من الحق (٩) بدار الحرب من أولادهما الصغار ، ولمن ولد لهما بعد مضى ستة أشهر من يوم الردة فأجازوا سببهم ، ولم ير ذلك أهل المدينة والشافعى ، وله قول آخر [فى من ولد بعد ستة أشهر ، أنه يجوز سببه لا] (١٠) .

(١) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : كالرجل

(٢) زياده من ، ب

(٣) ينظر - الاستذكار ٤٨٨/١٥

(٤) ينظر - العذب الفاضل ٣٥/١ المغنى ١٦٤/٩

(٥) فى ، أ : وطلقه ثانيه فى قول

(٦) مابين المعكوفتين ورد فى ، أ : بتاره بالرد

(٧) ينظر - المغنى ١٥٩/٩ العذب الفاضل ٣٤/١

(٨) ينظر - المغنى ١٦٤/٩

(٩) فى ، أ : ألحقته

(١٠) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

باب القاتل

اتفق العلماء على أن قاتل العمدة لا يرث (١) ، إلا شيئاً يحكى عن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير أنهما ورثاه ، وهو رأى الخوارج .
واختلفوا في قاتل الخطأ ، فروى عن عمر وعلى وابن مسعود وزيد وابن عباس أنهم لم يورثوه ، وبه قال شريح وعروة وطاووس وجابر بن زيد والنخعي والشعبي والحكم والشافعي (٢) والثوري وحماد وأبوحنيفة وأصحابه وشريك والحسن بن صالح ووكيعة ويحيى بن آدم واحمد بن حنبل (٣) ، وروى نحوه عن أبي بكر .
ورثه قوم من المال دون الدية ، وقال ذلك سعيد بن المسيب وعمرو بن شعيب (٤) وعطاء والحسن ومجاهد والزهرى ومكحول ومالك (٥) وابن أبي ذؤيب (٦) والأوزاعي وعمر بن عبد العزيز وأبو ثور وداود ، وروى نحوه عن علي - رضى الله عنه ، وورثه بعض أهل البصرة منهما جميعاً .
ورث أبوحنيفة (٧) وأصحابه الصغير والمجنون ممن قتلاه ، وكذلك القاتل [بحق كالمقتص] (٨) والعاقل إذا قتل الباغي .
وزاد أبوحنيفة ومحمد فقلاً والباغي إذا قتل العادل ، وقال إنما قتلته وأنا على الحق (٩) ورثه ، وخرج أبو العباس وجهاً في المقتص أنه يرث .

(١) ينظر - المغنى ١٥٠/٩ الحاوى الكبير ٨٤/٨ العذب الفائض ٢٩/١

(٢) ينظر - الحاوى الكبير ٥٨/٨ المغنى ١٥١/٩

(٣) ينظر - العذب الفائض ٢٩/١ الزركشى ٥٢٣/٤ التحقيقات المرضيه للفوزان ٥١ حاشية الباجورى

٦١

(٤) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص بن وائل - أبوابراهيم وأبو عبدالله - فقيه أهل الطائف ومحدثهم ، حدث عن سعيد بن المسيب وطاووس وسليمان بن يسار وغيرهم ، حدث عنه الزهرى وقتاده وعطاء وغيرهم ، مات سنة ١١٨هـ بالطائف . ينظر - أعلام النبلاء

١٦٥/٥ وميزان الاعتدال ٢٦٣/٣ وتهذيب التهذيب ٤٨/٨

(٥) ينظر - عقود الجواهر ١٦٢/٢ حاشية الدسوقي ٤٨٦/٤ حاشية الباجورى ٦١

(٦) إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي ذؤيب الأسدى ، روى عن عمر وعطاء بن يسار ، عنه سعيد بن

خالد القارظى وابن أبي نجيب . ينظر - تهذيب التهذيب ٣١٢/١

(٧) ينظر - الفقه الاسلامى ٣١٤/٦ التحقيقات المرضيه للفوزان ٥١ حاشية الدسوقي ٤٨٦/٤

الحاوى الكبير ٥٨/٨

(٨) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٩) فى ، أ : حق

وإختلفوا فى ذى السبب ، فقال أبوحنيفة وأصحابه كل من باشر الفعل لم يرث ، كمن ركب دابة فاوطأها قريبه ، أو كان نائماً فإنقلب عليه فقتله ونحو ذلك ، وكل من لم يباشره ورث ، كسائق الدابة وراكبها(١) وواضع الحجر ومخرج الجناح والميزاب .

وأمثال ذلك فالميراث عندهم تابع لسقوط الكفاره ، ولأصحاب الشافعى فى ذلك ثلاثة أوجه جعل أبوالعباس ، وابن سريج الميراث تابعا لما يجوز فعله من الأسباب وما لا جناح على فاعله .

وجعله أبواسحق تابعا لسقوط التهمة عنه فى الفعل ، والوجه الثالث وهو ظاهر المذهب أنه لا يرث كل من وقع عليه إسم القاتل بحال .

فلو أن رجلا ضرب ابنه يريد تأديبه ، فمات لم يرثه فى قول أبيحنيفة(٢) قال لأنه كالمباشر ، [وهو(٣)] ظاهر مذهب الشافعى(٤) ، ويرثه فى قول أبييوسف ومحمد .

والوجه الذى قاله ابن سريج ، ولو بسط جرحاً له أو سقاه دواء فمات ، ورثه عندهم جميعاً ، وعلى الوجهين الأولين لأصحابنا ، ولا يرثه على الوجه الثالث ، ولو شهد شاهدان على من يرثانه بقتل أو زنا أو احصان وقد شهد عليه بالزنا فقتل بشهادتهما لم يرثاه ، فى قول أبي اسحق لأنهما يتهمان وهو ظاهر المذهب .

ويرثانه فى قول أبي العباس ومذهب الجماعة ، وكذلك لو شهد شاهدان عند حاكم على من يرثانه(٥) [بما يوجب القتل ، فقبل بشهادتهما وقتل بها لم يرثانه(٦)] فعلى هذا فقس أمثال هذه المسائل(٧) .

(١) فى ، ب : وقائدها

(٢) ينظر - التمهيد ١١٥/١٢ عقود الجواهر ١٦١/٢

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) ينظر - الحاوى الكبير ٥٨/٨ روضة الطالبين ٣١/٦ الام ٧٣/٤

(٥) فى ، أ : يرثه

(٦) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٧) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : فعلى هذا القياس هذه المسائل

فصل :-

ولو عفا بعض الورثة عن (١) قاتل العمد ومات (٢) بعضهم فورثه سقط عنه القود ، ومقدار نصيب العاقى أو ماورثه هو من الدية وأدى الباقي .
وجعل مالك العفو الى العصابات دون غيرهم من الإناث ، وعن ابن أبى ليلى والنخعى لايجوز عفو الزوجين ، وعن على والحسن البصرى لايجوز عفو الزوجين والإخوة من الأم .

فصل :-

وحكم دية المقتول حكم جميع ماله فى قول الجمهور ، وقال شريك وأبو ثور وداود ولا يصرف فى دين ولا وصيه ولا يرثها إلا العصبه .
وروى عن على والحسن وعمر بن عبد العزيز أنهم لم يورثوا منها الزوجين ولا الأخ من الأم .
والصحيح عنهم مثل قول الجماعة ، وذكر عن ربيعه والليث بن سعد أنهما جعلتا غرة الجنين للأم وحدها ، وقول الجمهور أنها لجميع ورثته .

مسائل هذا الباب :-

ثلاثة إخوه قتل أحدهم أباهم عمداً ، فلم يقتصا منه حتى مات أحدهما ، فإن القاتل يرث من دمه ربه ، ويؤدى الى (٣) الآخر ثلاثة أرباع الدية حاله فى ماله عند مالك والشافعى واحمد ، وفى ثلاث سنين عند أهل العراق .
رجل قتل أباه عمداً ، وخلف المقتول امرأة وابناً وبتناً ، فلم يقتصوا منه حتى عفا أخوه (٤) عنه .

فالمسألة من أربعة وعشرين ، للإبن من ذلك أربعة عشر سهماً ، فيسقط عن القاتل مقدار ذلك من الدية ، ويؤدى عشرة أسهم ، فإن كانت الميتة عفت سقط عنه سبعة أسهم ، وعند مالك لا يصح ذلك ، فإن عفت الزوجه لم يصح منها (٥) ذلك فى (٦) قول مالك .

(١) فى ، أ : عند

(٢) فى ، ب : أو مات

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، أ : أخاه

(٥) زياده من ، ب

(٦) فى ، ب : على

وعلى الرواية عن علي - رضی الله عنه - والحسن وابن أبي ليلى ،
وعند الباقرين يصح ويسقط عنه ثلاثة أسهم ، فإن ماتت الزوجة ورث عنها
خمسى سهامها ، وذلك سهم وخمس ، وقدره نصف عشر الدية ، ويؤدى
الباقي .

فإن قتل أحدهم أهمهم ، ثم قتل الآخر أباهم ، فإن دم الأم يرثه الزوج
وقاتله والبنت على أربعة أسهم ، فلما قُتل الزوج ورث ربه قاتل الأم
وأخته على ثلاثة ، فسقط عنه سدس دم الأم ، ولهما أن يقتلا قاتل الأب .

فإن قَتَلَهُ ورثا في قول أهل العراق ومالك واحمد وابن سريج ، فيصير
لقاتل الأم نصف دمها ، وللأخت نصف دمها ، وعلى ظاهر المذهب لا يرثانه ،
وإن قَتَلَهُ بحق كالعادل (١) لا يرث الباغي إذا قتله .

[وإن كان قتل (٢) الأب أولا ، فإنه إذا (٣) قتل الآخر الأم ، ورث عنها
قاتل الأب سهمين من دمه فيسقطان عنه من الدية ، ويجب عليه للأخت ثمانيه ،
ولقاتل الأم أربعة عشر ، ولهما أن يقتلا قاتل الأم .

فإذا قتلاه إقتسما الأربعة عشر على ثلاثة ، فتصير من إثنين وسبعين ،
فيجتمع للأخت ثمانية وثلاثون سهماً من دية الأب ، [فتأخذ من أخيها (٤)
ذلك ويسقط عنه الباقي لأنه ورثه .

أخوان جرح أحدهما أباهما ، والآخر أهمها ، وماتا في حالة واحده ،
فلكل واحد منهما مال الذي لم يقتله وله على صاحبه القصاص ، إلا أنه
لا يمكن إستفاؤه من أحدهما إلا بإبطال حق الآخر فيسقط .

فإن عفا أحدهما كان للآخر أن يقتل العافى ، فإن عرف أن أحدهما
قتل أولاً ولم يعرف بعينه ، أو ادعى كل واحد أنه القاتل أولاً ، ولا بينه
لأحدهما كان الجواب كذلك ، يكون القاتل للأب دية الأم ومالها ، ولقاتل الأم
دية الأب وماله ، ولو عرف أن أحدهما المقتول أولاً لكنه أشكل ، أعطى
كل واحد اليقين ووقف (٥) المشكوك على ما ذكرنا في الإستهلال .

(١) فى ، أ : كالعدي

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : فإن كان قاتل

(٣) زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : فيأخذ من أختها

(٥) فى ، أ : وقف

باب التزويج والطلاق فى الصحة والمرض

عقد النكاح فى الصحة والمرض سواء فى التوارث وسائر الأحكام عند الشافعى (١) وأهل العراق واحمد (٢) ، إلا فيما زاد على مهر المثل فإنه يكون وصيه (٣) .

فإن ورثته بطلت لأنه لا وصيه لو ارث ، وإن كانت [لا ترثه] (٤) لعله فيها فكذلك محاباه وحكمها يذكر فى الوصايا .

وقال مالك (٥) أى (٦) الزوجين كان مريضاً مرضاً مخوفاً حين العقد ، فالنكاح فاسد لا يتوارثان به ولا صداق لها ، إلا أن يمسه فيلزمه المسمى فى ثلثه ، وعن الزهرى ويحيى بن سعيد نحوه .

فإن تزوج من لآترث (٧) كالذميه والأمة ، أجاز بعض أصحابه ، وأبطله بعضهم لجواز أن تصير (٨) وارثه ، وقال ابن أبى ليلى وربيعه الصداق والميراث من الثلث .

وقال الأوزاعى النكاح صحيح ولا ميراث بينهما ، وعن القاسم بن محمد والحسن البصرى إن قصد الاضرار بالورثه فالنكاح باطل .

والطلاق الرجعى من الصحيح والمريض واحد لا يمنع التوارث مالم تنقض العدة (٩) ، [فإن انقضت] (١٠) أو كان الطلاق بائناً من الصحيح [لم يتوارثا] (١١) .

(١) ينظر - الحاوى الكبير ٢٧٩/٨ الأم ١٠٣/٤

(٢) العذب الفاضل ١٨/١ المغنى ١٩١/٩

(٣) فى ، أ : وصيته

(٤) فى ، أ : لا توارث

(٥) ينظر - الكافى ٢٤٨ الحاوى ٢٧٩/٨

(٦) فى ، ب : أحد

(٧) فى ، أ : لا يرث

(٨) فى ، أ : يصير

(٩) ينظر - المغنى ١٩١/٩-١٩٤ حاشية الباجورى ٥٣ العذب الفاضل ٢٠/١

(١٠) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(١١) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

وأما المريض المخوف مرضه إذا أبان زوجته المدخول بها ، فإنها (١) ترثه [إذا مات] (٢) ، وهى فى العدة فى قول عمر وعثمان وشريح والحسن وعطاء والنخعى والشعبى والثورى وأهل المدينة (٣) والعراق ، وقاله الشافعى فى القديم ، وروى عن على وعبد الرحمن وابن الزبير أنهم جعلوه كطلاق المريض (٤) فى منعها الميراث .

وبه قال مغیره الضبى والشافعى فى الجديد وأبو ثور وداود ، وهو إختيار المزنى والاصطخرى (٥) ، وكذلك الخلاف بينهم إذا قال (٦) لها فى الصحة إذا مرضت فأنت طالق ثلاثاً ، أو علق طلاقها فى الصحة ببعض أفعاله وفعل ذلك فى المرض .

وإن كان الطلاق بإختيارها بأن (٧) سألته إياه ، أو إختلعت منه ، أو علق الطلاق على شىء لها منه بد ولا تأثم بفعله (٨) ففعلته وهى عالمه .
أو علق طلاقها فى الصحة بشرط وجد فى المرض ، أو إرتدت بعد أن أبانها ، ثم رجعت وهى فى العدة لم ترثه فى هذه المواضع كلها فى قولهم جميعاً (٩) .

وإن صح من مرضه الذى أبانها فيه ، ثم مرض ومات وهى فى العدة لم ترثه ، لأن حُكم المرض قد زال بالصحة ، إلا عند النخعى والشعبى والأوزاعى والثورى وزفر فإنها ترثه .

وقال ابن أبى لیلی وعثمان البتى واحمد بن حنبل (١٠) فى المسائل كلها ترثه ، وإن إنقضت عدتها مالم تتزوج ، وعن أبى بن كعب وعطاء نحوه ، وقاله [بعض أصحاب] (١١) الشافعى .

(١) فى ، أ : فإنه

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) ينظر - المدونه الكبرى ٣٤/٣ التحقيقات المرضيه للفوزان ٣٤ الكافى ٢٧٠

(٤) فى ، أ : الصحيح

(٥) الحسن بن أحمد بن يزيد - أبوسعید - الإصطخرى الشافعى فقيه العراق ورفیق ابن سريج ، ولى قضاء - قمر - مدينة قرب أصبهان ، وولى حسبة بغداد فأحرق الملاهى ، مات سنة

٣٢٨هـ - ينظر - أعلام النبلاء ٢٥٠/١٥ وفيات الاعيان ٧٤/٢ الشيرازى ١١١

(٦) زياده من ، ب

(٧) فى ، أ : فإن

(٨) فى ، أ : بتركه

(٩) ينظر - العذب الفائض ٢١/١

(١٠) ينظر - العذب الفائض ٢١/١ التحقيقات المرضيه للفوزان ٣٤

(١١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

وقال مالك (١) وأهل المدينة (٢) ترثه في كل حال وإن تزوجت ، وقاله بعض أصحاب الشافعي وأجمعوا أنه لا يرثها ، وقال أبو حنيفة يلزمها في العدة أقصى الأجلين [من عدة الوفاة (٣) أو الإقراء ، وقال الباقر لا يلزمها عدة الوفاة .

فأما الرجعيه إذا مات زوجها ، فإنه يلزمها عدة الوفاة في قولهم جميعاً ، فإن كانت له زوجة ذمية أو أمة ، فأبأنها في مرضه ثم أسلمت أو عتقت بعد ذلك لم ترثه ، لأنه حين طلقها لم يكن فاراً ، ولو كان الطلاق رجعياً ورثتاه .

ولو أقر في مرضه أنه أبأنها في صحته ، قبل إقراره عند الشافعي ولم ترث ، وقال مالك وأهل العراق ترثه ، ولا يقبل إقراره عليها إلا أن تصدقه .
فإن طلقها المريض قبل أن يدخل بها لم ترثه ولعدة عليها ، ولها نصف المهر في قول الجمهور ، وقال مالك (٤) ترثه ولها نصف المهر وعليها العدة في رواية أبي عبيد عنه ، [وفي رواية ابن القاسم (٥) لآعده عليها ، وقال الحسن واحمد وأبو عبيد لها الصداق كاملاً والميراث وعليها العدة .
وقال جابر بن زيد والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله (٦) لها الصداق ولا ميراث لها ولا عدة عليها ، وعن احمد مثل الروايات الأربعة .

(١) ينظر - المدونة الكبرى ٣٤/٣ التحقيقات المرضيه للفوزان ٣٥

(٢) زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) ينظر - المدونة الكبرى ٣٤/٣

(٥) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : وفي القسم

(٦) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهم أجمعين - أبو عمرو ويقال أبو عبد الله - أحد

فقهاء المدينة ، من سادات التابعين وعلمائهم وثقاتهم ، روى عن أبيه وغيره ، مات سنة ١٠٦

وقيل ١٠٨هـ . ينظر - طبقات ابن سعد ١٩٥/٥ وفيات الأعيان ٣٤٩/٢ وتهذيب التهذيب ٤٣٦/٣

وحلية الأولياء ١٩٣/٢ والشيرازى ٦٢

فصل منه :-

- قال أهل العراق إذا قبل (١) ابن المريض امرأة أبيه [بشهوة] (٢) ،
أو وطئها مستكرها لها ، بانت منه وترثه إن مات قبل إنقضاء العدة (٣) ، لأن
الابن متهم أن يكون فعل ذلك ليجر (٤) ميراثها إليه .
فإن كان الابن من الرضاعة أو مشركاً ، أو فعل ذلك ابن ابن وهناك
ابن ، أو طاوعته هي لم ترث في هذه المواضع كلها (٥) .
وكذلك إن كان للمريض إمرأتان فقبل إبنه احداهما ، أو وطئها لم ترثه
لأن هناك امرأة أخرى ترث .
فإن فعل ذلك بهما جميعاً ، بانتا منه وورثت الثانية دون الأولى ، وإن
عانقهما معاً بشهوة في حالة واحدة مستكرها لهما ، بانتا وورثتاه معاً .
وكذلك المرأة المريضه إذا قبلت ابن زوجها بانت منه ، فإن ماتت في
مرضها وهي في العدة ورثها الزوج ، ولو كانت غير مدخول بها لم يرثها لأنه
لاعدة عليها .
وأما الشافعي (٦) فلا يفسخ النكاح عنده بالحرام والزنا ، فالنكاح باقٍ
بينهما في هذه المواضع كلها فيتوارثان .
وإنما يفسخ النكاح بوطء الشبهة وهو ما يلحق به (٧) النسب ، وإذا
إنفسخ النكاح لم يتوارثا بحال .

(١) في ، أ : أيل

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) ينظر - المغنى ٢٠٠/٩

(٤) في ، أ : ليجر

(٥) ينظر - المغنى ٢٠٠/٩

(٦) ينظر - العذب الفاضل ٢٢/٨

(٧) في ، ب : منه

فصل في مسائل التزويج :-

إذا عقد على امرأة في عقد ، و على أربعة نسوة في عقد آخر ، [ودخل
بواحدة (١) ومات ولم يُعلم بأيّ العقدین بدأ ، وترك أخا لأب ، فعلى أحد
القولین للشافعی يقوم الوارث مقامه في التعيين ، فأى العقدین جعله أولاً
بطل الآخر .

وعلى القول الثاني يعطى اليقين ويقف المشكوك فيه ، فيقول أكثر
ماتستحق عليه أربعة مهور ، وأقله مهر واحد ، فيؤخذ من ماله أربعة
مهور ، ويوقف منها (٢) مهريّن للنساء الخمس حتى يتبين (٣) الأمر
ويصطلحن عليه لاحق للأخ فيه .

ويوقف ثلاثة مهور فالواحدة تدعى ربعها ميراثا ويصدقها الأخ ، ويدعى
باقيها فيوقف منها ثلاثة أرباع مهر بين النساء الخمس لاحق للأخ فيه ،
ومهران وربع بين الأربع والأخ ، ثم يؤخذ ربع مابقى بعد المهور وهو
الميراث فيوقف بين الخمس ، ويدفع الباقي الى الأخ .

وعلى قول أهل العراق تستعمل الأحوال ، فتقول أقل ما يستحق
عليه (٤) مهر ، وأكثره أربعة ، فعليه مهر بيقين ونصف الثلاثة ، فيؤخذ منه
مهران ونصف ويقسم بين الخمس ، ويؤخذ ربع الباقي فهو للواحدة في
حال ، وليس لها في حال ، فتعطى نصفه وهو الثمن ، والثمن الآخر للأربع ،
والباقي للأخ .

فإن عقد على إثنين وعلى ثلاث ، ومات وأشكل السابق منهما ، فعلى قول
الشافعی ، أقل ما يستحق عليه مهران يقسمهما (٥) بين النسوة ، ثم تأخذ
المهر الثالث فتقف ربعه بين النسوة خاصة ، وثلاثة أرباعه بين الثلاث
وبين الأخ ، وتقف ربع مابقى بين النسوة ويدفع الباقي الى الأخ .

وعلى قول أهل العراق تدفع الى واحده نصف مهر ، وتأخذ ربع
الباقي فيدفع نصف ذلك الى الإثنتين ، ونصفه الى الثلاث ، ويعطى الأخ
الباقي (٦) .

(١) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) في ، أ : منه

(٣) في ، أ : يثبت

(٤) زياده من ، ب

(٥) في ، أ : ننفقها

(٦) في ، أ : مابقى

وإن عقد على المرأة في عقد وعلى إثنتين وعلى ثلاث ومات ، فعلى قول الشافعي أقل ما يستحق عليه ثلاثة مهور ، فتأخذ ذلك تدفع منه مهراً الى الواحده ، وتقف إثنين بين الخمس لاحق للواحد فيه .

وتأخذ المهر (١) الرابع (٢) فيقف ربعه بين الست ، يدعيه الإثنتان والواحدة ميراثاً ، والثلاث مهراً ، وتقف ثلاثة أرباعه بين الثلاث وبين الأخ ، وتأخذ ربع مابقي فيدفع الى الواحده ربعه لأنه لها بيقين ، وتقف نصف سدسه بينهما (٣) وبين الثلاث ، وثلثيه بين الإثنتين والثلاث .

وعلى قول أهل العراق نقول ، أقل ماتستحق عليه ثلاثة مهور ، وأكثره أربعة ، فعليه ثلاثة ونصف ، يدفع الى الواحده مهر ، والى كل واحد من الإثنتين والثلاث نصف مهر .

ويؤخذ ربع مابقي ، فيقال للواحد إن كُنتِ ثلثه فلك ثلث هذا ، وإن كنت رابعة فلك ربعه ، فيجعل الربع (٤) إثني عشر يعطيها منه ثلاثة ، والسهم الباقي هو لها في حال ، وليس لها في حال فلها نصفه .

ويبقى من الربع (٥) ثمانية ونصف فهي بين (٦) الإثنتين والثلاث نصفين في قول أبي يوسف ومحمد لأن حجهن يستويين فيه .

فيكون الربع أربعة وعشرين سهماً ، سبعة للواحد ، ويبقى سبعة عشر ، نصف ذلك للإثنتين فاضعفه تكن ثمانية وأربعين ، وتضرب ستة (٧) في ثمانية وأربعين تكن مائتين وثمانين فهو ربع المال .

وعلى قول محمد يقال للإثنتين إن صح نكاحكما فلكما الثمانية الباقيه ، وإن بطل فلا شيء لكما فلكما نصف ذلك .

[ويقال للثلاث إن صح نكاحكن فلكن تسعة أسهم (٨) ، وإن بطل فلا شيء لكن نصف ذلك (٩) أربعة ونصف ، فاضعف الربع ليزول الكسر تكن أربعة وعشرين ، للواحد سبعة ، وللإثنتين ثمانية ، وللثلاث تسعة ، وهذا اقيس على أصولهم .

(١) زياده من ب

(٢) في ، أ : الربع

(٣) زياده من ، ب

(٤) في ، أ : الرابع

(٥) في ، أ : الرابع

(٦) في ، أ : من

(٧) في ، ب : تضرب إثنين في ثلاثة

(٨) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٩) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب : وهو مكرر في ، أ

فإن عقدوا على امرأة وعلى إثنتين ، فعلى قول الشافعى أكثر ماتستحق عليه أربعة مهر ، فبعزلها (١) وتقف منها مهراً بين الخمس ، ومهران بين الإثنتين ، ويبقى مهر .

فالواحدة تقول نحن ثلاث فلى نصف سدسه بالميراث وتصدقها كل إثنتين ، ويصدقهن الأخ ويدعى ثلاثة أرباعه ، فتقف ربه بين النساء الخمس ، وبقية بين الأربع والأخ ، وتقف ربع الباقي بين الخمس ، ويدفع الباقي الى الأخ .

وعلى قول محمد تستحق عليه فى حال ثلاثة مهر ، وفى حال ثلاثة ، وفى حال أربعة ، فعليه ثلث ذلك ثلاثة مهر وثلث .

وإن شئت قلت عليه (٢) ثلاثة مهر بيقين ، والرابع يستحق عليه فى حال ، ولا يستحق عليه فى حالين فعليه ثلثه .

ويقال للواحدة لك فى حال مهر ، وفى حال مهر ، وفى حال لاشئ لك ، فلك ثلثا مهر ، ويقال لكل إثنتين كذلك فلها مهر وثلث .

وعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف عليه ثلاثة مهر بيقين ، والرابع مستحق عليه فى حال ، ولا يستحق فى حال ، فيجعل الحاليتين (٣) واحدة فعليه نصف ذلك ، ويقال للواحدة إن صح نكاحك فلك مهر ، وإن لم يصح فلاشئ لك فلك نصف مهر ، ولكل إثنتين مهر ، ويبقى مهر يقسمه بينهما أثلاثاً .

ثم يؤخذ ربع مابقى من المال ، ويقال للواحدة إن صح نكاحك فلك ثلثه ، وإن بطل فلاشئ لك ، فتعطى (٤) سدس الربع ، ويقسم الباقي بين الأربع سواء ، فتصح من ثمانية وأربعين .

(١) فى ، أ : فتعزلها

(٢) زياده من ، ب

(٣) فى ، ب : الواحدتين

(٤) فى ، أ : ويعطى

فصل :-

فإن عقد على امرأة وعلى أربع ، دخل بالواحدة ومات(١) ولم يعلم أى العقدين سبق وخلف أخاً .

فعلى قول أهل العراق وطؤه(٢) للواحدة يقوم مقام إقراره بأن عقدها هو الأول ، فيبطل نكاح الأربع(٣) ويكون للواحدة المهر والميراث .

وفى(٤) قول الشافعى لها الأقل من المسمى أو مهر المثل ، ويوقف الفضل بينهما ، وتوقف الميراث بين الخمس ، ويوقف للأربع مهورهن ، وإن كان دخل بإحدى الأربع صح نكاحهن ، وبطل نكاح الواحدة فى قول أهل العراق .

وعلى قول الشافعى كما تقدم ، فإن عقد على إثنين وعلى ثلاث ، ووطء إحدى الإثنتين وإحدى الثلاث ، ولم يعلم بأى العقدين بدأ .

فعلى قول أهل العراق إن كان بدأ بوطء إحدى الإثنتين ، فصح نكاحها وبطل نكاح الآخر ، وللموطوءة منهما مهر المثل(٥) .

[وإن كان بدأ بوطء إحدى الثلاث صح نكاحهن وبطل نكاح الإثنتين ، وللموطوءة منهن مهر المثل(٦) .

وإن لم يعلم أيضاً بالتي بدأ بوطئها ، قلت أقل ما يستحق عليه مهران مسميان ومهر مثل ، وأكثر ما يستحق عليه ثلاثة مهور ومهر مثل ، فاليقين(٧) مهران مسميان(٨) ومهر مثل .

ويبقى مهر مسمى يستحق عليه فى حال ، ولا يستحق فى حال ، فعليه نصفه فيؤخذ ذلك منه ويدفع الى الموطوءة من الإثنتين من مهر المثل ، ويؤخذ مهر مسمى فيدفع منه الى الموطوءة من الثلاث مقدار مهر المثل .

(١) زياده من ، ب

(٢) فى ، أ : فوطئه

(٣) فى ، ب : الآخر

(٤) فى ، ب : على

(٥) فى ، ب : مثلها

(٦) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٧) فى ، أ : باليقين

(٨) فى ، أ : مسماً

ويقسم الفضل من (١) المثل والمسمى بين الموطوأتين نصفين ، لأنهما يدعيانه ويبقى مهر ونصف مسمى ، فيدفع الى الواحدة من الإثنتين نصف مهر ، والى الإثنتين من (٢) الثلاث مهر .

ولو كان المسمى أقل من مهر المثل دفعت الى كل موطوءة مهرأ مسمى ، فيبقى معك مثل ونصف مسمى ، وتأخذ فضل المثل على المسمى فتقسمه بين الموطوأتين نصفين .

فيبقى معك مسمى ونصف فتفعل به ما ذكرنا ، ثم تأخذ ربع الباقي من المال ، فتدفع نصفه الى الإثنتين ، ونصفه [الى الثلاث] (٣) .

وعلى قول الشافعى لا فرق [فى ذلك بأيهن وطئ أولاً] (٤) ، فتقول أكثر ما يستحق عليه ثلاثة مهور مسماة ومهر مثل ، فيؤخذ ذلك من ماله ويدفع الى كل موطوءة مهر مثل ، ويوقف فضل ما بين المثل والمسمى بينهما .

ويبقى (٥) معك مهرا ن مسميان ، فتقف منهما مهرأ بين غير الموطوءة من الإثنتين وبين الإثنتين من الثلاث ، وتقف المهر الباقي بين الإثنتين من (٦) الثلاث .

ولو كان المسمى أقل من مهر المثل دفعت الى كل موطوءة مهر المسمى ، فيبقى معك مثل ومسمى ، فتأخذ فضل مهر (٧) المثل على المسمى فتقفه بين الموطئتين .

ويبقى معك مسميان فتعمل على ما وصفنا من الوقف ، ثم تأخذ ربع ما بقى بعد المهور الثلاث (٨) فتقفه بين النساء الخمس ، ويدفع الباقي الى العصبه .

ومن مسائل الطلاق والتزويج :-

إذا طلق المريض امرأته ثلاثاً ، ثم تزوج أخرى ، ثم مات والأولى فى العدة ، كان الميراث للثانية فى قول الشافعى الجديد (٩) ، وعلى قوله القديم وهو قول أهل العراق بينهما .

(١) فى ، أ : بين

(٢) فى ، أ : و

(٣) ما بين المعكوفتين ور فى ، ب : للثلاث

(٤) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : بأى وطئ بدأ

(٥) زياده من ، ب

(٦) فى ، أ : و

(٧) زياده من ، ب

(٨) زياده من ، ب

(٩) ينظر - المغنى ٢٠٢/٩

وفى قول مالك للمطلقة وحدها لأن نكاح الأخرى عنده باطل ، فإن إنقضت العدة فالميراث للثانية فى قول الشافعى وأهل العراق ، وفى قول مالك للأولى ، وفى قول ابن أبى ليلى واحمد وأهل البصرة وبعض أصحاب الشافعى (١) بينهما .

فإن صح من مرضه بعد الطلاق والتزويج ، ثم مات وهى فى العدة ، فالميراث للثانية فى قول الشافعى وأهل العراق ، خلا زفر ومن تابعه فإنه بينهما ، وفى قول مالك هو للمطلقة لأن النكاح عنده لا يصح بصحته بعد أن يقع (٢) فاسداً .

فإن طلق فى مرضه أربع نسوة مدخولاً بهن ثلاثاً ، ثم تزوج أربعاً آخر ومات ، فعلى قول الشافعى فى الجديد الميراث للأربع الزوجات ، ويحتمل قوله القديم وجهين ، أحدهما أن يكون الميراث للمطلقات ، والثانى أن يكون بينهما على ثمانية ، وأما أهل العراق فلا يجوز عندهم (٣) أن يتزوج حتى تنقضى عدة الأربع فالنكاح باطل والميراث للأول (٤) .

وإن قال قد أخبرتنى أن عدتهن إنقضت لم يصدق عليهن فى منع الميراث ، وجاز له أن يتزوج ، فإن فعل ومات قبله من المطلقات واحدة أو إثنان أو ثلاث أو أقررن بإنقضاء عدتهن كان الميراث لمن بقى منهن .

وإن ماتت منهن واحدة أو أقرت بإنقضاء عدتها ، وماتت من الزوجات ثلاث ومن المطلقات إثنان ومن هؤلاء إثنان ، فالميراث للأربع الباقيات من الجهتين هذا إذا كان تزوجهن فى عقد واحد .

فإن كان تزوجهن فى عقود ، فكلماً ماتت من المطلقات واحدة أو أقرت بإنقضاء عدتها ، ورث مكانها التى عقد عليها أولاً ، وإن ماتت إثنان وأقرتا (٥) ورث الباقيتان (٦) الأوليان من الأربع ، وهذا كله على قول أهل العراق .

وقال زفر إذا لم يقررن بإنقضاء عدتهن لم يجز له أن يتزوج ، فالنكاح على قوله باطل فى هذه المسائل .

(١) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٢) فى ، ب : وقع

(٣) فى ، أ : عنده

(٤) فى ، أ : للأولى

(٥) فى ، أ : وأقرتا

(٦) فى ، ب : الباقيات

وإن طلق المريض امرأة ثلاثاً ، ثم تزوج أربعاً فى عقد واحد ثم مات ، فعلى قول الشافعى الجديد الميراث للأربع ، وفى القديم وجهان ، أحدهما أن يكون بينهما أخماساً .

والآخر أن يكون لها ربع الميراث والباقى [بين الأربع (١) ، وعلى قول أهل العراق نكاح الأربع باطل .

فإن مات والأولى تقول أن عدتها لم تنقض فالميراث لها دونهن ، وإن كان تزوجهن فى أربع عقود ، فعلى قول أهل العراق لا ترث الرابع (٢) .
وإن كان تزوج واحدة منهن أو إثنين فى عقد ، وتزوج ثلاثاً أو إثنين فى عقد فالعقد الأخير (٣) باطل عندهم والميراث للمطلقة والأولى والإثنين اللتين فى العقد الأول .

وكذلك إذا طلق إمرأته ثلاثاً فى مرضه ، ثم تزوج أختها قبل إنقضاء عدتها ، فإنه يصح عند الشافعى وترثه وبطل (٤) عند أهل العراق .

ومن مسائل الطلاق :-

إذا قال فى صحته لإمرأتين له غير مدخول بهما إحداكما طالق أخذ بتعيين ذلك ، فإن قال لم أرد هذه طلقت الأخرى ، ولو (٥) قال أردت هذه ثم قال أخطأت بل هذه طلقتا (٦) معاً .

فإن ماتت إحداهما قبل الإختيار طلقت الثانية (٧) ، وفى قول أهل العراق إختياره .

وقال الشافعى يوقف ميراثه منها ، فإن عين الطلاق فى الحية أخذه ، وإن قال أردت الميتة رد الموقوف على ورثتها .

فإن وطئ إحداهما (٨) كان ذلك بمنزله [إختيار الطلاق للأخرى] (٩) فى قول أهل العراق ، وقاله بعض أصحاب الشافعى والصحيح عنه أنه لا يكون إختياراً فيؤخذ بالتعيين .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : للأربع بينهما

(٢) فى ، أ : الواحدة

(٣) فى ، أ : الآخر

(٤) فى ، ب : يبطل

(٥) فى ، ب : وإن

(٦) فى ، أ : طلقا

(٧) فى ، ب : الباقيه

(٨) فى ، أ : إحديهما

(٩) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : الإختيار لطلاق الأخرى

فإن مات قبل أن يتبين فالميراث بينهما في قول أهل العراق ،
ولهما (١) مهر ونصف ، لأن الطلاق نقصهما نصف مهر بينهما [نصفين ،
وفي قول الشافعي يدفع الى كل واحد نصف مهر ويوقف نصف مهر
بينهما (٢) ويوقف (٣) الميراث أيضاً .

وعلى قول مالك قد طلقتا (٤) ولاميراث لهما ، وفي قول احمد وأبي ثور
تستعمل القرعة في الباب كله ، ويروى ذلك عن علي - رضى الله عنه - وعلى
قول داود يبطل حكم الطلاق لموضع (٥) الجهالة ، فلكل واحدة مهرأ كاملاً
والميراث بينهما .

فإن ماتت قبله طلقت الثانية عند أهل العراق ، ويوقف له الميراث
منهما في قول الشافعي ، فأيهما عين بالطلاق أخذ الميراث من الأخرى
وأخلف لورثتها .

ولو ماتت إحداها ثم مات ولم يعين ، فإنه يرث الميته منهما قبله ،
ولاترث (٦) الثانية (٧) في قول أهل العراق .

وللشافعي قولان : أحدهما يرجع الى تعيين الوارث ، فإن قال طلق
الحيه يحلف (٨) على ذلك ، ويأخذ (٩) الميراث من مال الميته ، والقول
الأخر يوقف من مال الميته ميراث زوج ، ويوقف من ماله ميراث زوجه حتى
يصطلحوا .

ولو كانتا مدخولاً بهما وقال لهما احداكما (١٠) طالق ثم مات ، فإن كانتا
في العدة فالميراث بينهما في قول الجميع .
وإن كانت العدة قد إنقضت فهو كما لو لم يدخل بهما ، وقد بينا الخلاف
فيه (١١) .

(١) في ، أ : ولها

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٣) في ، أ : ويوقفنا

(٤) في ، أ : أطلقنا

(٥) في ، ب : لوضع

(٦) في ، أ : ولاترثه

(٧) في ، ب : الباقيه

(٨) في ، أ : حلف

(٩) في ، أ : وأخذ

(١٠) في ، أ : إحديكما

(١١) زياده من ، ب

وإن كان قد دخل بإحديهما (١) وقال ذلك ، فإن كانت في العده فلها ثلاثة أرباع الميراث ، وللأخرى رבעه ، لأن نصف الميراث للمدخول بها بيقين ، ويبقى نصفه يتداعيانه ، فيقسم بينهما هذا قول أهل العراق ، وفي قول الشافعي للمدخول بها نصف الميراث ، والباقي موقوف ، وإن إنقضت عدتها فهي كالتى لم يدخل بها .

وإن قال لإمرأتين قد دخل بهما إحداهما طالق ثلاثاً ، ثم مرض فقال أردت هذه ، ثم مات وهما (٢) في العدة ، فالميراث بينهما نصفين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وفي قول زفر الميراث للتى لم يعينها . وهو قياس قول الشافعي لأنه يقبل إقرار المريض بالطلاق وكذلك تعيينه ، ولو كان للمريض امرأة أخرى سوى هاتين فلها النصف ، وهاتين النصف في قول أهل العراق ، وفي قول الشافعي النصف موقوف بينهما . ولو قال في صحته لثلاث نسوة له غير مدخول بهن إحداهن طالق ، ثم مات ولم يبين فعلى قول أهل العراق الميراث بينهن [ولهن مهران ونصف أثلاثاً ، وفي قول الشافعي لكل واحدة نصف مهر وتوقف مهر والميراث بينهن (٣) ، ولو كن أربعاً كان لهن ثلاثة مهور ونصف والميراث بينهن ، وفي قول الشافعي لكل واحدة نصف مهر ويوقف مهر ونصف والميراث بينهن .

فإن تزوج بعد قوله ذلك خامسة ثم مات ، فلها مهر وربع الميراث ، وللأربع ثلاثة مهور ونصف وباقي الميراث ، وفي قول الشافعي يوقف ثلاثة أرباع الميراث ومهر ونصف بين الأربع ، فإن جاءت واحدة تطلب ميراثها لم تعط شيئاً (٤) لجواز أن تكون (٥) هي المطلقة . وإن جاءت إثنان دفع إليهما ربع الميراث والى الثلاثة نصفه ، وإن جاء الأربع دفع ذلك (٦) إليهن ، ولو قال بعد أن تزوج الخامسة إحداهن طالق [ثم مات (٧) ولم يبين ، فللخامسة ربع الميراث لأنها شريكه ثلاث من الأربع ، وباقيه بين الأربع فيصير كالأول .

(١) في ، ب : إحداهما

(٢) في ، أ : وهي

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٤) في ، أ : شيء

(٥) زياده من ، ب

(٦) لم ترد في ، ب

(٧) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

وأما المهور فللخامسة سبعة أثمان مهر لأن الطلاق نقصها ، وثلاثاً معها نصف مهر فحملت ربع ذلك ، وأما الأربع فإن الطلاق الأول نقصهن نصف مهر ، والباقي(١) ثلاثة أثمان مهر .

فيبقى لهن ثلاثة مهور وثمان فذلك بينهن هذا قول أهل العراق ، وقال الشافعي ربع الميراث موقوف بين الخمس ، وباقيه بين الأربع لكل واحدة نصف مهر ، ويوقف مهر ونصف بينهن .

ولو تزوج بعد ذلك سادسه ثم مات ، كان لها ربع الميراث ومهر كامل ، وللخامسة ربع مابقي وسبعة أثمان مهر ، وللأربع مابقي وثلاثة مهور وثمان ، ويكون الربع مقسوماً على أربعة وستين .

وفى قول الشافعي للسادسه مهر وربع الميراث ، ويوقف ربهه بين الخمس ، ونصفه بين الأربع ، وللخمس مهران ونصف ، ويوقف مهر ونصف بينهن .

ولو قال بعد ذلك إحدان طالق ثم مات ، فللسادسة ربع الميراث ، وللخامسة ربع مابقي ، وللأربع مابقي عند أهل العراق لا يختلف الميراث وإنما يختلف المهور ، فيكون للسادسة سبعة أثمان مهر ، وللخامسة خمسة وعشرون جزءاً من إثنين وثلاثين جزءاً(٢) من مهر .

لأن الطلاق الثاني نقصها ثمن مهر ، ثم نقص الطلاق الثالث أربعاً منهن نصف مهر ، تحملت(٣) السادسة ربهه ثمن مهر ، وثلاثة أثمانه(٤) بين الخامسة وثلاث معها فنقصها ثلاثة أرباع ثمن مهر ، ويكون للأربع مهران وسبعة وعشرون جزءاً .

وعلى قول الشافعي يوقف ربع الميراث بين الست ، وربع آخر بين الخمس ، وباقيه بين الأربع ، ويدفع الى كل واحدة نصف مهر ، ويوقف نصف مهر بين الست ، ونصف بين الخمس ، ونصف بين الأربع .

ولو كان قد دخل بالأربع الأول ، ثم قال إحدان طالق ، وتزوج خامسة وهن في عدتهن ، فالجواب على قول الشافعي كما تقدم ، وأما أهل العراق فنكاح الخامسة عندهم باطل على ما قدمناه . والله تعالى أعلم .

(١) في ، ب : الثاني

(٢) زياده من ، ب

(٣) في ، أ : فحملت

(٤) في ، ب : أثمان

باب الإشتراك في الطهر

إذا كانت الأمة بين رجلين فوطأها في طهر واحد ، أو وطأ حرة بشبهة ، فأنت بولد فإدعياء أرى معها القافة في قول عطاء ومالك والأوزاعي والليث والشافعي وأحمد (١) وأبي ثور ، فإن ألحقته بأحدهما لحق به ولم (٢) يكن له [أن ينفيه (٣)] إلا باللعان ، وكذلك إن نفته (٤) عن أحدهما لحق بالآخر .

فإن ألحقته بهما لم يلحق في قول الشافعي ، وكان ذلك بمنزله أن لا يوجد قافه وأشكل عليهم فيترك حتى يبلغ في قوله الجديد ، وحتى يميز في القديم وذلك لسبع أوثمان ، فينتسب الى أيهما شاء ونفقه ونفقة أمه عليهما الى (٥) أن ينسب الى أحدهما ، فيرجع الآخر عليه بما أنفق وبقيمة نصيبه من الأم .

وروي عن مالك وأحمد : أنهما قالا إذا عدت القافة ، أو أشكل عليهم لم يكن لإختياره حكم فيكون كمن ضاع نسبه ، ويبقى على الجهالة أبداً ، وروي عن عمر وعلى وابن المسيب - رضى الله عنهم - إذا ألحقته القافة (٦) بهما لحقهما وكان إبنهما ، وبه قال الأوزاعي والثوري وأبو ثور وأحمد ، ورواه بعض أصحاب مالك عنه ، وفرق مالك (٧) بين ولد الأمة والحرة فقال : لا يورى ولد الحرة القافة بل يكن لصاحب الفراش الصحيح دون الوطاء (٨) بشبهة ، ويكفي عند الأكثر من قائف واحد لأنه كالحاكم .

وحكى عن مالك أنه قال لا يجزىء أقل من إثنين جعلهما كالشاهدين ، وهو وجه لأصحابنا وسواء عندهم ادعياء معاً ، أو سبق أحدهما بالدعوى (٩) ، أو كانوا جماعة فادعاه بعضهم [وأنكره بعضهم (١٠)] لكنه يقر بالوطء .

(١) ينظر - المغنى ٢٠٨/٩ المدونة الكبرى ١٤٦/٣ بداية المجتهد ٤٣٨/٢

(٢) فى ١٠ : وإن لم

(٣) فى ١٠ : إنتقاه

(٤) فى ١٠ : نقاه

(٥) فى ١٠ : إلا

(٦) زياده من . ب

(٧) ينظر - المغنى ٢٠٨/٩

(٨) فى ١٠ : ب : الواطئ

(٩) فى ١٠ : أ : بالدعوى

(١٠) ما بين المعكوفتين زياده من . ب

فإنه يورى القافة معهم لأن النسب حق للولد فلا بد من إثباته ، وقال :
الثورى وأبوحنيفة وأصحابه وشريك ويحيى بن آدم إذا سبق أحدهما
بالدعوى فهو له ، وإن إدعياه معاً فهو إبنهما يرث من كل واحدٍ منهما ميراث
ابن كامل ، ويرثانه ميراث أبٍ واحدٍ .

وكذلك إن كثر الواطون(١) وإدعوه معاً فإنه يكون إبنهما جميعاً ، وقال
أبويوسف لا يكون إبناً لأكثر من إثنين ، وعنه أيضاً أنه للإثنين بالأثر وللثلاثة
بالمقياس .

فإن زادوا لم يكن ابن واحد منهم ، وروى عن علي - رضى الله عنه -
أنه قضى باليمن فى ذلك بالقرعة ، وبه قال ابن أبي ليلى واسحق ، وعن
احمد(٢) نحوه إذا عدت القافة ، ولا فرق بين أن تتساوى حصصهم فى
الجارية أو تختلف .

فإن إدعى جماعه لقيطاً فهو للسابق منهم فى قول أهل العراق ، وحكى
مثله عن الشافعى(٣) ، وإن كان فى يد أحدهم فهو أولى به ، وإن إدعوه معاً
ولابد لأحدهم فعلى(٤) ماتقدم من الخلاف ، ولو كانت الجارية بين رجل
وابنه ، أو مسلم وذمى ، أو حر وعبد ، فأنت بولد فادعياه فهما فيه سواء
عند الشافعى ، وقدم أهل العراق الأب والمسلم والحر فى الدعوة ،
ووافقهم زفر فى تقديم الحر وحده ، ولادعوة للنساء فى قول الجمهور(٥) .
وقال بعض أهل العراق إن إدعته إمرأتان يكون إبنهما ، وإن(٦) أقامت
كل واحدة البينة : أنها ولدته(٧) كان إبنهما عند أبيحنيفة وزفر ، وقال
أبويوسف ومحمد لاتسمع بينتهما .

وإذا تداعى رجلان ولداً وأقام كل واحد منهما(٨) بينه أنه ولده من
إمرأة حره(٩) ، وإدعت المرأتان ذلك ، كان إبناً للرجلين والمرأتين عند
أبيحنيفة ، وقال أبويوسف ومحمد يكون إبناً للرجلين دون المرأتين ويورى
القافة عند الأولين .

(١) فى ، ب : الواطيون

(٢) ينظر - المغنى ٢٠٩/٩

(٣) ينظر - روضة الطالبين ٤٢٠/٥

(٤) فى ، ب : فهو على

(٥) ينظر - الحاوى الكبير ١٧٨/٩

(٦) فى ، ب : فإن

(٧) فى ، أ : وارثه

(٨) لم ترد فى ، ب

(٩) لم ترد فى ، ب

فصل :-

وأجمعوا أن من ولد له ولد فاعترف به ، أو دلت أفعاله على الرضا به لم يكن له نفيه بعد ذلك ، إلا ما حكى عن شريح و ابراهيم أنه يجوز له أن ينفيه باللعان ، ولو أقر به خمسين سنة .

وإتفقوا أن من (١) إدعى ولداً من زناً ولد على فراش رجل من زوجته أو أمته إنه لا يلحقه لقوله ﷺ « الولد للفراش وللعاهر الحجر » (٢) .
وحكى عن الحسن أنه (٣) إذا أقيم عليه الحد لحقه ، وعن النخعي يلحقه إذا حُد أو ملك الموطوءه بنكاح أو شراء ، وكذلك إن لم يولد على فراشٍ لغيره لا يلحقه نسبه في قول الجمهور .

وقال عروة وسليمان بن بشار (٤) وعطاء واسحق بن راهويه يلحقه ، لأن عُمَر كان يلحق أولاد البغايا بمن إدعاهم في الجاهلية .
والأمة فراش للمولى إذا أقر بوطنها في قول مالك والشافعي واحمد وجمهور الفقهاء (٥) ، فإن أتت بولد لحقه ولم يكن له نفيه إلا أن يدعى أنه كان (٦) قد إستبرأها (٧) بعد وطنه .

وقال أهل العراق لا يلحقه حتى يقر به ، فإن وطئ أمته وباعها قبل أن يستبرئها ووطنها المشتري وأتت بولد ، أرى القافة معها إذا تصادقا في الوطاء .

(١) زياده من ، ب

(٢) أخرجه البخارى في عدة أبواب منها ، باب الولد للفراش وللعاهر الحجر ، صحيح البخارى بشرح الفتح ٣٢/١١ ومسلم في باب الولد للفراش وتوقوا الشبهات من كتاب الرضاع ، صحيح مسلم ١٠٨٠/٢-١٠٨١ وأبو داود باب الولد للفراش من كتاب الطلاق سنن أبي داود ٥٢٨/١-٥٢٩ ، والترمذى عارضة الاحوذى ١٠٢/٥-١٠٣ والنسائى المجتبى ١٤٨/٦-١٤٩ ، نصب الراية للزيلعى ٢٣٦/٣ ، الاحسان فى ترتيب صحيح ابن حبان تحقيق شعيب ٩ حديث ٤١٠٤ ، وتحقيق التركى على المغنى لابن قدامه ٣١٦/٧

(٣) زياده من ، ب

(٤) سليمان بن بشار عن هشيم وطبقته ، حدث بمصر روى عن سفيان والزهرى وحמיד ، وله عن سفيان والزهرى . ينظر - ميزان الاعتدال ١٩٧/٢

(٥) فى ، ب : والعلماء - رحمهم الله

(٦) زياده من ، ب

(٧) فى ، ب : إستبرأها

فإن أنكر البائع وطء المشتري فالولد له ، وإن أنكر المشتري وطء
البائع والبائع يقر بوطئه أرى القافة ، وقول أهل العراق كما تقدم ، وهذه
المسائل (١) فرعاها على قول أهل العراق خاصة .

إذا [إدعياه رجلان] (٢) ثبت نسبه منهما ، فإن مات وترك أمه حرة فلها
الثلث والباقي لهما .

وإن كان لكل واحد منهما ابن سواه أو لأحدهما ابنان ، كان لأمه
السدس يحجبانها لأنهما أخواه .

وإن مات أحد الأبوين (٣) وله ابن آخر فماله بينهما نصفين ، فإن مات
الغلام بعد ذلك وترك ابناً ، فللباقى من الأبوين السدس والباقي لابنه .

وإن كان مات قبل أبويه وترك ابناً ، فلهما جميعهما السدس ، فإن ماتا
وخلف كل واحد منهما أباً و ابناً معروفاً ، فله من مال كل واحد (٤) ربع
و (٥) سدس ، فإن مات الغلام بعد ذلك وترك ابناً ، فلجداته (٦) جميعاً
السدس ، والباقي لابنه .

فإن كان لكل واحد منهما أبوان ، ثم ماتا ومات الغلام وله جدة أم أم
وابن ، فلجدته (٧) أم أمه نصف السدس ، [ولأم المدعيتين نصف
السدس] (٨) كأنهما جده واحده ، ولأبويهما سدس واحد كأنهما جد واحد ،
والباقي للإبن .

فإن كان [للمدعيتين أخوان] (٩) والمدعى جاريه فماتا وخلفا أباهما ،
فلها من كل مال واحد النصف ، والباقي للأب .

(١) فى ، ب : مسائل

(٢) فى ، ب : إدعى رجلان معاً

(٣) فى ، ب : أبويه

(٤) لم ترد فى ، ب

(٥) لم ترد فى ، ب

(٦) فى ، أ : فلجدته

(٧) فى ، ب : فلجدة

(٨) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٩) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : المدعيان أخوين

فإن مات الأب بعد ذلك ، كان لهذه البنت النصف لأنها بنت ابن ، وقال زفر وابن أبيزائدة (١) واحمد ، لها الثلثان لأنها بنتا ابنيها (٢) فلها ميراث ابنتي (٣) ابن .

فإن كان المدعى ابناً ومات الأخوان ولأحدهما بنت ، ثم مات أبوهما بعدهما وخلف بنتاً ، فلها النصف ، والباقي بين المدعى وأخته على ثلاثة .
وقال زفر وابن [أبيزائدة (٤)] واحمد على خمسة لأن الغلام يضرب بنصيب ابني (٥) ابن .

وإن كان المدعيان رجلاً وعمه وماتا وخلفا أبويهما ، ثم مات أبو ابن الأخ ، فل هذه النصف ، والباقي لابن العم لأنه جد الميت .

فإن مات أبو العم بعد ذلك ، فللمدعاه النصف بأنها بنت ابن ، وجعل لها زفر واحمد السدس بأنها (٦) بنت ابن ابنه ، والباقي للعصبة .
فإن كان المدعون ثلاثة ، فمات أحدهم وترك ابناً وألف درهم ، ثم [مات الآخر وترك ابناً وألفي درهم ، ثم مات الثالث وترك ابناً وعشرين ألف درهم (٧)] .

ثم مات الغلام وترك أربعة آلاف وخلف أمه ترث من كل واحد نصف ماله ، فيموت عن خمسة عشر ألفاً وخمسائه ، لأمه سدسها ، والباقي لإخوته (٨) .

(١) يحيى بن زكريا بن أبيزائدة - أبو سعيد - كان ثقة ، استقضاه هارون أمير المؤمنين ، روى عن أبيه والأعمش وهشيم بن عروه وغيرهم ، مات سنة ١٨٢هـ وهو ابن ٨٣ سنة . ينظر - طبقات ابن سعد ٣٩٣/٦ وتهذيب التهذيب ٢٠٨/١١

(٢) في ، أ : ابنته

(٣) في ، ب : بنتي

(٤) ما بين المحكفتين ورد في ، أ : ابن أبيزائدة

(٥) في ، أ : ابن

(٦) في ، أ : أيضاً فلإنها

(٧) ما بين المحكفتين لم يرد في ، ب

(٨) في ، أ : لأخويه

هذه المسائل (١) فرعاها (٢) على قول الشافعي (٣) :-

ومن رأى القافة (٤) إذا مات الولد المدعى قبل أن يورى القافة ، أو قبل أن يختار عند عدمها وله ولد أرى ولده مع المدعيين .
وكذلك لو مات الرجلان أرى الغلام مع عصبتها ، ولو أقام كل واحد البيته أنه ولد على فراشه أرى القافة أيضاً لأن البيته لم تغد شيئاً .
فإن مات المدعى وترك أمه حرة ، كان لها الثلث ، والباقي موقوف بين المدعيين ، فإن كان لكل واحد منهما ابن ، لم يحجبها أمه لأن أحدهما أخوه ، بل إن كان لأحدهما ابناً حجبها لجواز أن يكونا أخويه ، فتعطى السدس ، وتوقف السدس بينهما وبين صاحب الإثنتين والثلاثين بينهما .
ولو مات أحد المدعيين وخلف أباً ، فله السدس ، والباقي موقوف ، فإن مات الغلام بعد ذلك رد الموقوف الى أبى المدعى لأنه له بيقين ، إما عن ابنه (٥) ، وإما عن [ابن ابنه (٦) ، ويوقف مال الغلام بين الحى وأبى الميت .

ولو كان الغلام خلف بنتاً ، دفع [من مال الميت (٧) الى أبيه ربعاً وسدساً [بعد السدس الذى له بالأبوة بيقين (٨) ، ووقف (٩) ربعه وسدسه ، ودفع الى بنت الغلام من ماله النصف ، ووقف الباقي .
فإن بلغت البنت خُيرت أيضاً ، فإن إنتسبت الى الحى أخذت (١٠) نصف مال الغلام ، ورد ماوقف من مال الميت على أبيه .

(١) فى ، ب : مسائل

(٢) زياده من ، ب

(٣) محمد بن اندريس بن العباس بن عثمان بن شافع - أبو عبدالله - ينتهى نسبه الى عبد مناف القرشى جد الرسول ﷺ ولد سنة ١٥٠ هـ بمكة وتفقه على الإمام مالك وقرأ عليه الموطأ ، من أصحاب المذاهب ، توفى بمصر سنة ٢٠٤ هـ ، وله من العمر أربعة وخمسون سنة . ينظر -
وفيات الأعيان ١٦٣/٤ وأعلام النبلاء ٥/١٠ وتهذيب التهذيب ٢٥/٩

(٤) لم ترد فى ، ب

(٥) فى ، ب : أبيه

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : ابن أبيه

(٧) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : مال الميت المدعى

(٨) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٩) فى ، ب : ويوقف

(١٠) فى ، أ : أخذ

وإن إنتسبت(١) الى الميت دفع الموقوف من ماله إليها ، ودفع نصف مال الغلام الى جده .

فإن كان أحد المدعيين مات وترك ألفاً وابناً ، ومات الآخر وخلف ألفين وابناً ، فيدفع نصف مال كل واحد الى أبنه المعروف ، ويقف نصفه .
فإن مات الغلام قبل القافة والإنتساب وخلف أمه حره وثلاثة آلاف ، رد الموقوف من مال كل ميت على ابنه لأن ذلك له ، إما عن أبيه ، وإما عن أخته ، ويعطى الام ألفاً وسدساً لجواز أن يكون من صاحب(٢) الألف فتكون تركته ثلاثة آلاف وخمسائه .

ويوقف سدس ألف بينهما وبين ابن صاحب الألف ، ويوقف ألف وثلثا ألف بين ابن المدعيين حتى يصطلحوا(٣) .

فإن كان المدعون ثلاثة ، فمات أحدهم وترك ابناً وألفاً ، ومات آخر وترك ابناً وألفين ، ومات الثالث وترك ابناً وعشرين ألفاً ، ثم مات الغلام وترك أربعة آلاف ، فإنه يرد على ابن صاحب الألف وابن صاحب الألفين ماوقف من مال أيهما(٤) ، ويرد على ابن الثالث تسعة آلاف وثلث ألف ، ويوقف ثلثا ألف(٥) بينه وبين الام لجواز أن يكون المدعى أخاه ، فيكون قد مات عن أربعة عشر ألفاً .

ويدفع الى الام من صلب مال الغلام ألفاً وخمسائه لجواز أن يكون ابن صاحب الألف ، ويوقف الباقي وهو ألفان وخمسائه ، فابن صاحب الألف يدعيه كله ، وابن صاحب الألفين لا يدعى سوى ألفين وثلث الألف ، فهي موقوفة بينهما وبين الام ، وسدس الألف موقوف بين الام وبين ابن صاحب الألف ، فيجوز لهم أن يصطلحوا عليه .

وحكى ابن القاسم عن مالك إذا قالت القافة قد إشتراكا فيه ، أو لم يكن قافة ومات الغلام ، أن أبوا(٦) يرثانه جميعاً مثل قول أهل العراق قال :
وإن مات أحدهما ، ثم مات الغلام فميراثه للباقي ، وليس للميت ولا لورثته منه شيء ، ويرد ماوقف من مال الميت الى ورثته .

(١) في ، أ : إنتسب

(٢) في ، ب : ابن صاحب

(٣) في ، ب : يصطلحا

(٤) في ، أ : ابنا

(٥) ما بين المعوفتين ورد في ، أ : وثلثا ألف وتورث

(٦) في ، أ : أبويه

فإن مات الغلام بعد موتها جميعاً ، [رد ما (١)] وقف له من مال كل واحد منهما وورث منه عصة كل واحد من الأبوين نصف ماله .
وقال سحنون إذا مات الغلام بعد أحدهما ، ورث من الميت ما وقف له ، وورث منه الحي نصف ميراثه ، ويكون نصف ميراثه الآخر لورثة الميت ، وحكى عنه أيضاً أن الغلام يرث من مال كل واحد نصف ميراث ابن .
[وإن إدعى (٢)] أخوان ابناً ، ومات أحدهما وخلف بنتاً ولهما أب ، ثم مات الآخر (٣) وقف من مال الأول عشرة من ثمانية عشر أربعة منها بينه وبين البنت ، وستة بينه وبين الأب ، [ويوقف خمسة اسداس مال الثاني بينه وبين الأب (٤)] .

فإن مات الأب بعدهما وخلف بنتاً فلها النصف من ماله ، [وما ورثه (٥)] عن ابنه ، والباقي بين الغلام وبين بنت الابن على ثلاثة لأنه ابن ابنه لاشك فيه ، وأما الموقوف فيعطى كل واحد منهم اليقين ويوقف (٦) المشكوك .

فافرض مال الأول ستة وثلاثين ، ومال الثاني إثني عشر ، فتعطى الغلام خمسة اسداس مال الثاني عشرة لأنها له [بيقين ، أما عن (٧)] هذا أو عن الأول ، [وتعطى البنت عشرة لأنها لها بيقين (٨)] .
فإذا مات الأب (٩) كان لابنته نصف الثمانية التي صارت إليه عن ابنه ، والباقي بينهما وبين الغلام وبين ابنة الأخ على ثلاثة ، ثم يأخذ الغلام من الموقوف أربعة دنانير ، وتأخذ بنت الأخ ديناراً وثلثين ، وتأخذ بنت الأب خمسة دنانير ، ويبقى من العشرين تسعة وثلث ، منها ثمانية وثلث موقوفه بين بنت الأخ والغلام ، ودينار بينه وبين بنت الأب .

(١) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : وما كان

(٢) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : فإن إدعا

(٣) في ، ب : الأخ

(٤) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٦) في ، أ : ونصف

(٧) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : اثنا عشر

(٨) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٩) في ، أ : الأول

باب الولاء.

إذا أعتق الرجل عبده أو أعتق عليه ثبت له ولاؤه ، فيرثه هو وعصبته من بعده جميع ماله إذا لم يخلف ذا فرض ولاعصبه .
 فإن خلف ذا فرض لا يستوعب ماله ، ورث المولى مابقى منه ، وهو أولى من ذوى الأرحام ومن الرد فى قول الجمهور (١) .
 وكان ابن مسعود يجعل الرد وذوى الأرحام أولى منه ، [فلا يورثه] (٢) إلا إذا انفرد أو مع أحد الزوجين ، وعن عمر نحوه ، وقد سميئا من قال بذلك فى باب ذوى الأرحام .
 وعن على - رضى الله عنه - القولان جميعا (٣) ، والاول أشهر عنه ، وروى عنه أيضاً قول ثالث : أن الرد أولى منه وهو أولى من ذوى الأرحام .
 فإن اختلف ديناً المَعْتَق والمُعْتَق لم يرثه فى قول الجمهور (٤) ، وعن على - رضى الله عنه - يرثه ومثله عن عمر بن عبد العزيز ، وبه قال احمد وبعض أهل الظاهر .
 فإن كان للمولى عصبه على دين العبد أخذوا ماله ، وقال داود مع حياة المولى لا يرث (٥) قراباته .
 وقال مالك (٦) المسلم يرث معتقه الكافر والكافر لا يرث له ولاء على المسلم ، فيكون كمن لا مولى له .
 فإذا أعتق عبده عن غيره فالولاء للمعتق عنه بكل حال فى قول مالك (٧) وأبى عبيد .

(١) ينظر - المغنى ٢١٥/٩ حاشية الباجورى ٢٣٩ الحاوى الكبير ١١٧/٨ العذب الفائض ١١٠/٢
 بدائع الصنائع ١٧٠/٤ بداية المجتهد ٤٤١/٢ عقود الجواهر ١٧٦/٢
 (٢) فى ، ب : فلا يرثه
 (٣) ينظر - المغنى ٢١٦/٩ الحاوى الكبير ١١٧/٨
 (٤) ينظر - المغنى ٢١٧/٩ شرح الزركشى ٥٤٥/٤
 (٥) فى ، ب : لا يرث
 (٦) ينظر - المدونة الكبرى ٢٥٠/٣ التحفة الخيرية ٢٢٥ حاشية الباجورى ٢٣٧
 (٧) ينظر - بداية المجتهد ٤٤٣/٢

وقال الثوري [والشافعي] (١) واحمد وأبويوسف وداود (٢) ، إن كان بأمره فالولاء (٣) للمعتق عنه ، [وإن كان بغير أمره فالولاء للمعتق] (٤) .
وقال أبوحنيفة ومحمد ، إن أعتقه عنه على عوض فالولاء له ويلزمه العوض ، وإلا فهو للمعتق .
فأما المولى من أسفل فلا يرث في قول الجميع ، وجاء في الأثر أن النبي ﷺ ورثه ، وروى نحوه عن عمر وعلى .
وتأويل ذلك على أنه أعطاه على سبيل المصلحة ، أو رآه أقرب من حضر أو أحق بتوريثه (٥) قاله عطاء وطاوس (٦) .

(١) ينظر - الأم ١٢٧/٤ التحفة الخيرية ٢٢٥ بداية المجتهد ٤٤١/٢

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٣) في ، ب : فهو

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٥) في ، أ : به وبه

(٦) ورثته - لم ترد في ، ب

فصل :-

ومعنى قولهم الولاء للكبر أى هو لأقرب عصابات المولى يوم مات (١) العبد ، فإذا مات المولى قبل عبده لم ينتقل الولاء الى عصبته ، لأن الولاء كالنسب لا يورث ولكن يُورث به ، وقال عليه السلام «الولاء لحمه كحمة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث» (٢) .

وقال شريح واحمد (٣) هو موروث كما يورث المال لكن للعصبات خاصة ، وعن ابن مسعود نحوه ، والأول أصح عنه ، وعن شريح أيضاً وطاوس أنهما ورثا منه النساء .

وروى الخرقى عن احمد تورث بنت المولى خاصة للأثر فى ذلك ، وقال جمهور الصحابه والفقهاء لا ترث النساء من الولاء إلا من أعتقن أو أعتق من أعتقن ، [أو جر الولاء إليهن من أعتقن لا] (٤) .

ومن مسائل ذلك :-

إذا مات المولى عن إثنين ، ثم مات أحدهما وخلف ابناً ، ثم مات العبد المعتق ، فماله لابن مولاه دون ابن ابنة فى قول الجمهور (٥) .

وعلى قول شريح واحمد (٦) لكل واحد منهما نصفه يرث الابن حق أبيه ، ولو لم يمت العبد حتى مات الابن الآخر وخلف إثنين (٧) ، فعلى قول الجمهور (٨) مال العبد بينهم أثلاثاً لأنهم بنو ابن .

وعلى قول [شريح واحمد لابن الابن] (٩) النصف وللآخرين النصف يرثان حق أبيهما .

(١) فى ، أ : يموت

(٢) أخرجه الحاكم فى باب الولاء «لحمه كحمة النسب» من كتاب الفرائض المستدرک ٣٤١/٣ ، والبيهقى السنن الكبرى ٢٩٢/١٠ ، نصب الراية ١٥١/٤ الاحسان فى ترتيب صحيح ابن حبان تحقيق شعيب ٤٩٥٠/١١ ، أنظر تحقيق التركى والطلو على المغنى لابن قدامه ١١٠/٤ ، وتحقيق

ابن جبريل لشرح الزركشى ٤٩٨/٤

(٣) زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) ينظر - المغنى ٢١٩/٩ العذب الفائض ١٠٤/٢ الحاوى الكبير ١١٩/٨ الكافى ٥١٢

(٦) ينظر - التحقيقات المرضيه للفوزان

(٧) فى ، ب : ابئین

(٨) ينظر - الام ١٢٨/٤ بداية المجتهد ٤٤٤/٢ الحاوى الكبير ٩٥/٨ السنن الكبرى ٣٠٦/١٠

(٩) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فإن ترك السيد ابناً وابن الابن ، ومات الابن بعده وترك ابناً ، ثم مات العبد ، فماله بينهما نصفين .

وفى (١) قول شريح هو لابن الابن الذى مات بعد أبيه لأن أباه ورث المولى ثم ورث هو عن أبيه .

فإن مات المولى وترك أخاً لأب وابن أخ لأب وأم ، ثم مات الأخ بعده وترك ابناً ، ثم مات العبد فماله لابن الابن الأخ من الأبوين ، وفى قول شريح واحمد هو لابن الأخ من الأب .

فإن إجتمع ابن المولى وأبوه وأوجهه ، فالمال لابنه فى قول الجمهور لأن الولاء لا يرث بالفرض ، وقال شريح والنخعي والأوزاعي وأبيوسف واحمد واسحق لأبيه أوجهه السدس ، والباقي للابن .

جد مولى وأخ ، المال للأخ وبنيه وإن سفلوا فى قول مالك وظاهر مذهب الشافعى ، وفى قول الزهرى وعثمان وعطاء وأبيحنيفة ونعيم وأبىثور وداود واسحق ماله للجد ، وفى قول يحيى بن سعيد وعطاء والليث بن سعد والأوزاعي والثورى وأبىيوسف ومحمد واحمد بينهما نصفين وخُرجَ قولاً للشافعى .

فعلى هذا إن كثر الإخوه ، فرض للجد الثلث (٢) ولا يرث معه بنو الإخوه ويعاد ولد الأب ، وقال ابن سريج يحتمل أن يجعل كأحدهم وإن كثروا ولا يعاد بولد الأب ، وهو أقيس ليفرق بينه وبين النسب ، ولثلاً يكون فى الولاء فرض محدود .

عم مولى وجد أبى مولى ، المال للعم وبنيه فى قول مالك وظاهر مذهب الشافعى ، وعلى القول المخرج له (٣) بينهما نصفين ، وقال ابن سريج يحتمل أن يجعل جد أبيه أولى ، كما يقول فى النسب وهو قول الأكثرين . عم مولى وجد جده ، المال للعم ، فإن كان عم أب ، فعلى القولين ، وفى قول الباقيين هو لجد الجد وإن علا .

ابنا عم مولى (٤) أحدهما أخ لأم ، المال له فى قول ابن مسعود وشريح والحسن وابن سيرين والشافعى (٥) ، هو بينهما نصفين فى قول على وزيد وجمهور الفقهاء .

(١) فى ، ب : وعلى

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، ب : مولاة

(٥) لم يرد فى ، ب

ابن عم لأب وأم وابن عم لأب هو أخ لأم ، المال له فى قول الأولين ، وللأول فى قول الباقيين ، فإن لم يكن للمولى عصبه من النسب ، ورثه [مولاه ثم عصباته ثم (١) مولى مولاه ثم عصباته وعلى هذا أبداً .

إمرأة أعتقت عبداً ثم ماتت وتركت ابناً وأخاً ، ثم مات العبد المعتق فماله لابن مولاته ، وكذلك لو مات ابنها وترك ابناً وابن ابن وان سفل ، فإن ترك ابنها أباه أو عمه أو ابن عمه ، فأخو المرأة أحق من عصبه (٢) ابنها فى قول الجمهور .

وعن عمر وعلى وشريح وسعيد بن المسيب والحسن وأحمد بن حنبل عصبه ابنها أولى منه ، وهو (٣) قياس قول عبدالله ، وكذلك إن مات أخو المرأة وخلف ابناً ، فهو أولى من عصبه الابن ، وعلى القول الآخر عصبه الابن أولى .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) فى ، ب : عصبات

(٣) زياده من ، ب

فصل منه :-

رجل وابنه أعتقا عبداً بينهما نصفين ، ثم مات الرجل وخلف ابناً سوى الشريك ، ثم مات العبد ، فله النصف بالولاء ، ونصف الأب بينهما نصفين ، فيحصل له ثلاثة أرباع ميراثه .

فإن مات الابن وخلف ابناً ، ثم مات العبد ، فللأب النصف ولابن الابن النصف ، فى قول شريح يرث الأب سدس النصف من (١) ابنه ، فيحصل له الثلث والرابع .

فإن مات الرجل وخلف ابناً ، ثم مات الابن الشريك وخلف ابنين ، ثم مات الابن الآخر وخلف ثلاثة بنين ، فى قول الجمهور يوم مات (٢) العبد قد خلف ابني مولى نصفه وخمسه بنى ابن مولى نصفه ، فتصح من عشرين لابنى الابن الشريك أربعة عشر .

وعلى قول شريح ثلاثة أرباع الابن بين ابنيه نصفين ، والرابع بين ثلاثة بنى ابن على ثلاثة ، فتصح من أربعة وعشرين ، لابنى الشريك ثمانية عشر . ولو مات بعد الرجل ابنه الشريك وخلف ابناً ، ثم مات الابن الآخر وخلف ابناً ، ثم مات هذا الابن وخلف ابنين .

ثم مات العبد ، كان ماله كله لابن الشريك ، نصف عن أبيه بحق العتق ، والباقي عن جده لأنه أقرب من الأخوين ، وعلى قول شريح هى من ثمانية ، لابن الشريك ستة ، وللأخوين (٣) سهمان .

رجل وابنته أعتقا عبداً نصفين ، ثم مات الرجل وخلف ابناً ، ثم مات العبد ، فللبنت النصف بعنقها ، ونصف الأب لابنه وحده .

وقال شريح وطاوس واحمد هى من ستة ، للبنت أربعة لأنهم كانوا يورثون [الابن ، و (٤)] البنت [سهمان ، وترجع بالإختصار الى ثلاثة] (٥) .
فإن ماتت البنت قبل العبد وتركت ابناً ، فعلى قول شريح لابن البنت أيضاً أربعة ورثها عن أمه .

(١) فى ، أ : عن

(٢) فى ، أ : يموت

(٣) فى ، ب : وللآخر

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

ولو مات ابن الرجل بعد البنت وقبل العبد وخلف ابناً ، فمال العبد
بين ابن الابن وابن البنت نصفين ، وعند شريح على ثلاثة .
فإن مات ابن البنت قبل العبد وخلف عمّاً ، ثم مات العبد ، فمال لابن
ابن الرجل لأنه يرث نصف ذلك عن جده ، ونصفه عن عمته .
لأن ابنها إذا مات رجع الولاء الى عصبيتها ، وعلى قول شريح للعم
ثلثاه ، ولابن الابن ثلثه .

فصل منه :-

اختلفوا فى الرجل يوالى الرجل ، فروى عن عمر وعلى وابن مسعود - رضى الله عنهم - أنهم جعلوا له ولاءه وورثوه منه ، وبه قال الزهرى وأبو العالى (١) ومكحول وأهل الشام والحكم (٢) وحماد وأبو حنيفة وأصحابه ، لكنهم قدموا عليه الرد وذوى الأرحام ، ولم يورثوا عصبته من بعده كما يفعلون فى المعتق .

وقال زيد بن ثابت لا يورث بذلك ، وبه قال ابن أبى ليلى ومالك والشافعى واحمد وأبو ثور وداود ، وعن الحسن والشعبى القولان جميعاً ، وقال أهل العراق إذا وُلى (٣) دخل معه ولده الصغار .

فإذا عقل عنه أو عن أحد من أولاده ثبت الولاء له ، فأما قبل أن يعقل عنه ، فيجوز عندهم أن يتحول عنه ويوالى غيره ، ويجوز للمولى (٤) أيضاً أن يتبرأ (٥) منه ، [فإن وُلى كل (٦) واحد من (٧) الرجلين صاحبه ، فالولاء للثانى ، ويبطل ولاء الأول فى قول أبى حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف يتوارثان بذلك .

فإن أسلم على يد رجل لم يكن له ولاءه ، إلا أن يوالىه فى قول من رأى (٨) ذلك (٩) ، وقال اسحق يرثه بذلك كالموالة وجاء فى ذلك حديث مرفوع عن النبى ﷺ ، وروى نحوه عن عمر وتأويله على ما قلنا فى المولى من اسفل ، وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه ورثه مع البنت أيضاً وهذا شاذ . والله تعالى أعلم .

(١) رفيع بن مهران الرياحى البصرى ، مولى إمراه من بنى رياح من تميم ، أدرك الجاهلية وأسلم بعد موت النبى ﷺ بستين ودخل على أبى بكر وصلى خلف عمر ، مات سنة ٩٠ وقيل ٩٤ وقيل ١٠٦هـ . ينظر - تهذيب التهذيب ٢/٢٨٤ وطبقات ابن سعد ٧/١١٢ وحلية الأولياء ٢/٢١٧ وميزان الاعتدال ٢/٥٤

(٢) الحكم بن أبان العدنى - أبو عيسى - ، روى عن عكرمه وطاووس ، وعنه ابنه إبراهيم ومعتز بن سليمان وخلق ، تقه صاحب سنة ، مات سنة ١٥٤هـ وهو ابن ٨٤ سنة . ينظر - ميزان الاعتدال ١/٥٦٩ وتهذيب التهذيب ٢/٤٢٣

(٣) فى ، ب : ولاء

(٤) فى ، ب : للوالى

(٥) فى ، ب : يبرأ

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : والا كل

(٧) زياده من ، ب

(٨) فى ، أ : بدأى

(٩) ينظر - بداية المجتهد ٢/٤٤٢ السنن الكبرى ١٠/٢٩٧

فصل فى اللقيط والسائبه •

فروى عن النبى ﷺ أنه قال : «يجوز للمرأة ثلاثة مواريث لقيطها وعتيقها وولدها الذى لاعنت عنه» (١) وعن عمر قال : هو حر وولاهه لملتقطه •
وبه قال الليث بن سعد واسحق ، وعن الثورى نحوه ، وعن الحسن البصرى وولاهه للمسلمين وليس لملتقطه إلا الأجر ، وبه قال جمهور الفقهاء (٢) ، وعن ابراهيم إن نَوَى ملتقطه أن يسترقه فذلك له

فصل :- (٣)

ومن أعتق عبداً (٤) سائبه كان ولاءه له فى قول جمهور الفقهاء (٥) ، ولفظ السائبه لا يؤثر فيه وهو أن يقول أعتقتك سائبه ، أو أنت حر ولا ولاء لى عليك •
قال الزهرى ومكحول وعمر بن عبد العزيز وأبو العالیه ومالك (٦) لا ولاء له عليه وماله للمسلمين •
وقال احمد (٧) يشتري بماله رقاب ويعتق ، وجاء ذلك عن عمر وابن عمر وابن مسعود وغيرهم [جميعا هو بالخيار (٨) يوالى من شاء •

(١) أخرجه أبوداود فى سننه رقم ٢٨٨٩ ، عون المعبود شرح سنن أبوداود ١١٥/٨ ، والترمذى عارضة الأحوزى رقم ٢١٩٨ ، ٢٩٩-٢٩٨/٦ ، وقال هذا حديث حسن غريب لانعرفه إلا من حديث محمد بن حرب ، يرواه أحمد أيضا ٤٩٠/٣ ، ١٠٦/٤ ، وابن ماجه ٢٧٤٢ ، ٩١٦/٢ والنسائى فى الفرائض من سننه الكبرى كما فى تحفة الأشراف ١١٧٤٤ ، والحاكم ٣٤٠/٤ ، وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبى ورواه الدار قطنى ٨٩/٤ ، والبيهقى ٢٤٠/٦ وغيرهم وله طرق عده ذكرها ابن القيم فى حاشيته تهذيب السنن ١٧٧/٤ : بقوله شواهد هذا الحديث يقوى بعضها بعضا وتعرض لأحكام هذا الحديث حتى قال : وإذا تدبرت هذا وجدته أصح من كثير من القياسات التى يبنون عليها الأحكام والعقول أشد قيولا له

(٢) ينظر - المغنى ٢٢١/٩ شرح الزركشى ٣٥٢/٤ السنن الكبرى ٢٢٩/١٠

(٣) لا يوجد هذا العنوان فى ، أ

(٤) لم ترد فى ، ب

(٥) ينظر - الام ١٢٧/٤ المغنى ٢٢١/٩

(٦) ينظر - بداية المجتهد ٤٤٣/٢ السنن الكبرى ٣٠٠/١٠

(٧) ينظر - السنن الكبرى ٣٠٢/١٠ المغنى ٢٢١/٩

(٨) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : وجعل هؤلاء له أن

فصل :-

إذا ملك الرجل أحداً من أولاده وإن سفلوا ، أو أبائه وأمهاته وإن علوا ، عتق عليه حين يملكه فى قول الجميع ، خلا داود وأهل الظاهر فإنهم قالوا لا يعتق حتى يعتقه .
وأعتق مالك الإخوة والأخوات أيضاً دون أولادهم ، وروى عن عمر وابن مسعود أنهما أعتقا عليه كل ذى رحم محرم .
وبه قال الحسن وجابر بن زيد وعطاء والحكم وحماد وابن أبى ليلى والثورى وأبوحنيفة وأصحابه والليث بن سعد والحسن بن صالح وشريك ويحيى .

فصل :-

أولاد الامه من السيد أو من غيره بشبهة أحرار لاولاء عليهم ، وماولدته بنكاح أو سفاح رقيق لسيدها ، حراً كان الواطئ أو عبداً .
وروى عن عمر إن كان زوجها (١) عربياً فعليه قيمة الولد وهو حر ، وبه قال ابن المسيب والثورى والأوزاعى وأبوثور والشافعى فى القديم ، ولايجوز للسيد بيع أم الولد ولاهبتها فى قول جمهور الصحابه والفقهاء .
وعن على وجابر بن عبدالله جواز بيعها ، وبه قال ابن الزبير وأهل العراق (٢) فلا تعتق عندهم بموت السيد .
وقال ابن مسعود تعتق من نصيب ابنها أو أولادها [من زوج] (٣) بمنزلتها يعتقون بموت السيد سواء كانت أمهم حيه أو ميته ، فإن أعتق أبوهم لم يجر ولاءهم عن موالى أمهم .
وأولاد المدبره بمنزلتها يعتقون من الثلث فى قول الجمهور ، وقال ابن عمر والنخعى وداود هم على [ملك السيد] (٤) وهو أحد قولى الشافعى .
وقال ابن مسعود ومسروق وبعض البصريين المدبر يعتق من رأس المال .

(١) زياده من ، ب

(٢) فى ، ب : الظاهر

(٣) ما بين المكوفتين زياده من ، ب

(٤) فى ، ب : ملكه

وأولاد المعتقه الى أجل ، والمعتقه بصفه ، والمعتق بعضها بمنزله
أمهاتهم يعتقون بعقدهن ، ولايجر أبوهم ولاءهم ، وولد الحره من العبد أو
المعتق أحرار لا ولاء عليهم فى قول الجمهور .
وقال مالك إذا أعتق العبد صار [ولاءه لمولاه] (١) .
وأولاد المعتقه من مجهول (٢) النسب ولاءهم لمواليها فى قول
أبي حنيفة ومحمد واحمد ، وقاله ابن اللبان على قياس قول الشافعى .
وقال أهل البصره ومالك وأبي يوسف واللؤلؤى لا ولاء عليهم ، وقاله
ابن سريج [والله أعلم] (٣) .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى . أ : ولاءهم لمواليه

(٢) لم ترد فى . ب

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من . ب

فصل فى جر الولاء :-

من باشر العتق لم ينجر عنه الولاء ، وأولاد المعتقه من العبد أحرار وولاءهم لمواليها ، وإن أعتق الأب بعد ذلك جر ولاءهم الى مواليه فى قول جمهور (١) الصحابة (٢) والفقهاء يتبعونه فى ذلك مثل النسب .
 وإستثنى ابن عباس فقال إذا إنقرض موالى الأب رجع الولاء الى موالى الأم ، وقال الباقر لا يرجع بل يكون للمسلمين (٣) .
 وروى شاذاً عن معاذ (٤) وعمر وعثمان وزيد ورافع بن خديج (٥) المنع من جر الولاء ، وبه قال الزهرى ومجاهد وعكرمة وداود وأهل الظاهر .
 وعن ابن المسيب وعطاء وحמיד بن عبد الرحمن (٦) وعمر بن عبد العزيز وميمون بن مهران القولان جميعاً ، فأما من ولدته بعد عتق الأب فولاءهم لمواليه فى قولهم جميعاً .
 فإن أعتق الجد والأب مملوك جر الولاء فى قول شريح والنخعى والشعبى وأهل المدينة (٧) والبصره وابن أبى ليلى والأوزاعى والحسن بن صالح وابن المبارك وأبى ثور وضرار بن صرد .
 فإذا أعتق الأب بعد ذلك جرّه عن موالى الجد الى مواليه ، وإن مات رقيقاً ثبت لموالى الجد .
 وقال زفر واللؤلؤى لا يجر الجد الولاء مادام الأب حياً ، وقال اصحاب الشافعى واحمد الوجهين جميعاً (٨) ، وقال أبو حنيفة وصاحباها لا يجر الولاء بحال .

(١) فى ، ب : الجمهور من

(٢) ينظر - المغنى ٢٢٨/٩ التحقيقات المرضيه للفوزان ١١٧ السنن الكبرى ٣٠٦/١٠ بداية المجتهد ٤٤٥/٢ مغنى المحتاج ٢١/٣

(٣) ينظر - التحفه الخيره ٢٢٦ المغنى ٢٣٠/٩

(٤) زياده من ، ب

(٥) رافع بن خديج بن رافع بن عدى - أبو عبدالله - شهد أحد والخندق ، روى عن النبى ﷺ وآخرون ، مات سنه ٧٣ وقيل ٧٤هـ ، وهو ابن ٨٦ سنه . ينظر - تهذيب التهذيب ٢٢٩/٣ والمعارف ٣٠٦

(٦) حميد بن عبد الرحمن الحميرى البصرى ، روى عن أبى بكره وابن عمر وأبى هريره وغيرهم ، وعنه ابنه عبيدالله ومحمد بن سيرين وأبو بشر وغيرهم . ينظر - الشيرازى ٨٨ وتهذيب التهذيب ٤٦/٣

(٧) ينظر - المدونه الكبرى ٣٧١/٣

(٨) ينظر - التحفه الخيره ٢٢٦ المغنى ٢٣١/٩ حاشية الباجورى ٢٢٨

ومن مسائل ذلك :-

ولد العبد من المعتقه أحرار (١) وولاهم لموالى أهمهم ، فإن اشترى الابن أباه عتق عليه وجر إليه ولاء سائر ولده سواء لأن الإنسان لا يكون مولى نفسه فيبقى ولاءه لموالى أمه .

وقال ابن دينار المدني (٢) بل يجر إليه ولاءه فيصير الابن حراً لا ولاء عليه (٣) ، وقاله ابن سريج على قياس الشافعى ، وقال ابن اللبان وقد نص الشافعى على خلافه .

فإن اشترت إحدى الابنتين أباهما عتق عليهما وجر إليها ولاء أختها ، فإذا مات الأب فلا ينتبه الثلثان بالنسب ، والباقى لمعتقته بالولاء ، فإن ماتت التى لم تشتريه بعد ذلك ، كان مالها لأختها النصف (٤) بالنسب ونصف بأنها مولاة أبيها ، ولو ماتت التى اشترته ، فلأختها النصف والباقى لموالى أمها ، وفى قول ابن دينار لبيت المال .

فإن اشترت البناتن أباهما نصفين عتق عليهما وجر الى كل واحد نصف ولاء أختها ، فإن مات الأب (٥) فماله بين بنتيه بالنسب والولاء .

فإن ماتت الكبرى بعد ذلك ، كان لأختها النصف بالنسب ، ونصف الباقى بما جر الأب إليها من ولاء نصفها ، والباقى وهو الربع لموالى أم (٦) الكبرى .

ولو ماتت الكبرى قبل الأب ، ثم مات الأب ، كان للباقيه النصف بالنسب ، ونصف الباقى بأنها مولاة نصفه ، والباقى وهو الربع لابنته الكبرى بولائها على نصفه ، فلما كانت ميتة كان لموالىها ، وهم أختها الحيه وموالى أمها ، فيصير للصغرى سبعة أثمان مال الأب ، ولموالى أم الكبرى الثمن .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) عبدالله بن دينار العدوى - أبو عبدالرحمن المدني - مولى ابن عمر ، روى عن ابن عمر وأنس وسليمان بن يسار وغيرهم ، وعنه ابنه عبدالرحمن ومالك وسليمان بن بلال وغيرهم ، إنفرد بحديث الولاء ، مات سنة ١٢٧هـ - ينظر - تهذيب التهذيب ٢٠١/٥ وميزان الاعتدال ٤١٧/٢

(٣) ينظر - المعنى ٢٣٤/٩

(٤) فى ، ب : نصف

(٥) لم ترد فى ، ب

(٦) فى ، أ : الام

وهاتان المسألتان أصل في (١) دور الولاء ، فأعرف الفرق بين موت الأب قبلهما (٢) وبين موته بعد إحداهما (٣) وهذا قول جمهور العلماء .
وحكى عن محمد واللؤلؤى أنهما سويا بين المسألتين فجعلاهما من أربعه ، وجعلا للباقية ثلاثة أرباع ، وقيل أنهما رجعا عن هذا وهو الصحيح ، وذكر الربيع والبويطى (٤) عن الشافعى ، أن للبت الباقية سبعة أثمان مال أختها فسويا بين المسألتين أيضاً من ثمانية .
وهذا فاسد لأن الأب لما أعتق عليهما نصفين لم يجر الى كل واحدة من ولاء أختها إلا بقدر ما أعتقت منه ، ولاترث الأخت ثلاثة أرباع النصف بالولاء عن الكبرى حتى تكون لها ثلاثة أرباع ولائها .
فإن إشتري ثلاث بنات أمهاتهن معتقات أبائهن أثلاثا ، عتق عليهن وجر الى كل واحدة ثلث ولاء أختها (٥) ، فإن مات الأب كان ماله بينهن بالنسب والولاء أثلاثاً (٦) .
فإن ماتت إحداهن بعده كان لأختها الثلثان بالنسب وثلثا مابقى بالولاء ، والباقى لموالى أمها وتصح من تسعه .
ولو مات إحداهن ، ثم مات الأب ، قسم ماله على سبعة وعشرين ، لهما الثلثان بالنسب ، وثلثا مابقى بالولاء ، ويبقى التسع وهو حصه الميته ، فلهما ثلثاه لأن لهما ثلثا ولائها ، ولموالى الأم سهم .
فإن ماتت إحداهن بعد ذلك ، فللباقية النصف بالنسب ، وثلث الباقى بالولاء ، ولموالى أمها السدس ، والسدس الباقى (٧) للميته قبلها لأن لها ثلث ولائها أيضاً ، فيكون هذا السدس بين موالى أم الميته الأولى على ثلاثة .

(١) زياده من ، ب

(٢) فى ، ب : قبل موتها

(٣) فى ، أ : إحداهما

(٤) يوسف بن يحيى المصرى البويطى - أبويعقوب - قال الشافعى ليس أحد من أصحابى أعلم منه ،

حمل من مصر فى فتنة خلق القرآن فأبى أن يقول بخلقه فسجن وقيد حتى مات سنة ٢٣١هـ -

ببغداد . ينظر - وفيات الاعيان ٦١/٧ وأعلام النبلاء ٥٨/١٢ وطبقات السبكي ١٦٢/٢ وتهذيب

التهذيب ٤٢٧/١١

(٥) فى ، أ : أختها

(٦) زياده من ، ب

(٧) لم ترد فى ، ب

فإضرب ستة فى ثلاثة تكن ثمانية عشر ، لموالى أم الميتة الأولى ثلاثة أسهم ، سهم منها للميتة (١) ، وسهم لموالى أمها .
 وسهم يعود الى الميتة الثانية (٢) لأن لها ثلث ولاتها ، فهذا (٣) هو السهم الدائر لأنه خرج من الثانية الى الأولى ثم رجع إليها .
 وقد اختلف العلماء (٤) فيه ، فقال محمد بن الحسن فى بيت (٥) المال ، وهو قياس قول مالك والشافعى .
 وقال بعض أصحاب الشافعى يكون لموالى أم الميتة الثانية ، فيصير لها أربعة أسهم ، وقاله بعض المدنيين .
 وقال الباقرى يكون رداً على الحية وعلى موالى أم الميتة الأولى ولا يرجع الى الثانية منه شيء .
 وسبيله على هذا أن يقطع ، فيصير السدس سهمين ، والمال إثنى عشر ، للباقيه ستة بالنسب ، وسهمان بولاتها على ثلث الميتة .
 ولموالى أم (٦) الميتة الثانية سهمان ، ولموالى الأولى سهمان ، وسهم للحية (٧) ، وسهم لموالى أمها ، فيجتمع للحية ثلاثة أرباع المال .
 فإن كان موالى الميتتين واحداً رجعت بالإختصار الى أربعة ، وروى الخصاص (٨) عن أبى حنيفة وأبى يوسف أن السهم الدائر إذا رجع الى الثانية تكون بين موالىها على ثلاثة .
 فتضرب الثمانية عشر فى ثلاثة تكن أربعة وخمسين ، للحية سبعة وعشرون ، وتسعة بالولاء ، ولموالى الميتة الثانية تسعة .

(١) فى . أ : للحية

(٢) فى . أ : الثالث

(٣) فى . ب : فهذا

(٤) لم ترد فى . ب

(٥) فى . أ : ثلث

(٦) مابين المعكوفتين لم يرد فى . ب

(٧) فى . أ : للميتة

(٨) أحمد بن عمرو بن مهير الشيبانى الفقيه الحنفى المحدث - أبوبكر - صنف العدد من الكتب منها «الخراج ، والحيل ، والشروط الكبير ، والرضاع ، وأداب القاضى ، وأحكام الوقوف ، ودرع الكعبة ، والمسجد ، والقبر» ، مات سنة ٢٦١هـ ببغداد . ينظر - أعلام النبلاء ١٣/١٣٣ والشيرازى ١٤٠

[وللميتة الأولى تسعة ، ثلاثة (١) منها لموالى أمها (٢) ، وثلاثة للحية ، وثلاثة ترجع الى الميتة ، فسهم منها للحية ، وسهم لموالى أمها ، وسهم يرجع الى الأولى فهو الدائر .

فسبيله أن يقطع ويرد على السدس الذى ورثته الأولى ، فيصير المال ثمانية وأربعين ، يجتمع للحية ستة وثلاثون ، ولموالى أم الثانية [تسعة ، ولموالى أم الميتة ثلاثة (٣) ترجع بالاتفاق الى ستة عشر .

وقد عبر بعضهم عن هذا العمل بعبارة أسهل من ذلك (٤) ، وهو أن يرد السهم الدائر من الثمانية عشر على سهام النصف ، فيصير النصف ثمانية (٥) والمال ستة عشر للباقيه ، ثمانية بالنسب .

ويبقى ثمانية لها منها ثلاثة ، ولموالى أم الثانية ثلاثة ، وللأولى سهمان ، [سهم للحية (٦) ، وسهم لموالى أمها ، ولو كان للمولى واحداً رجعت الى أربعة (٧) .

فإن ماتت ابنتان منهن قبل الأب ، ثم مات الأب ، كان لبنته النصف بالنسب وثالث الباقي بالولاء ، ولموالى كل أخت من الميتتين ثلاثة ، فسهم لموالى أمها ، وسهم للحية ، وسهم لأختها تقسم على ثلاثة ، فيصير السدس تسعة .

وجميع المال أربعة وخمسون لها سبعة وعشرون بالنسب ، وتسعة بالولاء ، ولكل واحدة من الميتتين تسعة .

فأبدأ بقسمة (٨) مال الكبرى ، فقل لموالى أمها ثلاثة ، وللحية كذلك ، وللوسطى كذلك ، ثم يكون سهم من حصه الوسطى لموالى أمها ، وسهم للحية (٩) ، وسهم يرجع الى الكبرى وهو الدائر .

(١) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٢) فى ، أ : أمه

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) فى ، ب : هذا

(٥) فى ، أ : ستة

(٦) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٧) فى ، ب : واحد

(٨) فى ، أ : تقسمه

(٩) فى ، أ : للميتة

فيكون في بيت المال ، ويجتمع للصغرى أربعة وأربعون ، ولموالى أم (١) كل مائة أربعة ، ولبيت المال سهمان ، وترجع بالإختصار الى سبعة وعشرين ، وعلى القول الثاني ما يرجع لكل مائة هو لموالى أمها ، فيصير لموالى كل واحدة خمسه .

ومن قال بقطع الدائر ، يصير كل سدس ثمانية ، والمال ثمانية وأربعون ، يجتمع للصغرى أربعون ، ولموالى أم كل مائة أربعة ، وترجع بالإختصار (٢) الى إثني عشر .

وإن كان الموالى واحداً رجعت الى ستة ، وعلى ما قال الخصاف تكون من مائه وإثنين وستين ، وبعد القطع من مائة وأربعة وأربعين ، وترجع الى إثني عشر ، على أن (٣) ما حكاه غير (٤) مشهور لأنه استعمل الدور مرتين ولم يتابعه احد عليه .

وإن شئت قلت تقسم السدس للمائة الأولى أثلاثاً ، لموالى أمها سهم ، وللحبة سهم ، وللمائة سهم ، فيقسم سهم المائة بين موالى أمها وبين الحبة نصفين ، فيصير سهام السدس ستة ، والمال ستة وثلاثين ، ويرجع بالإختصار الى إثني عشر .

وهذا الوجه أخصر والطريقه فيه : أن تضرب عدد البنات في مثله لموت الأولى ، ثم تضرب [ذلك في] (٥) أقل من عدد البنات بواحد ، ثم في أقل من عددهن بإثنين .

ثم على هذا ابدأ ، تنقص في كل مرة واحداً حتى يبلغ آخر الأموات ، فتضرب مما إجتمع معك في الفريضة التي تريد قسمتها .
ألا ترى أنك تضرب في مسألتنا ثلاثة في ثلاثة ، ثم في إثنين تكن ثمانية عشر ، ثم في فريضه الأب وهي إثنان (٦) تكن ستة وثلاثين كما قلنا ، وإعلم أنه لا يقع دور بموت أحد البنات لكن بموت إثنين منهن .

فإن ماتتا بعد الأب وقع الدور في مال الثانية ، وإن ماتتا قبله وقع الدور في مالهما جميعاً .

(١) زياده من ، ب

(٢) زياده من ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) في ، أ : عن

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) في ، أ : إثنين

وإن كن أربع بنات فمات منهن إثنان ، فعلى الطريقة المختصره تضرب أربعة فى أربعة تكن ستة عشر ، فاضربها فى ثلاثة لأجل الثانية تكن ثمانية وأربعين ، اضربه فى فريضة الأب وهى ثلاثة تكن مائة وأربعة وأربعين .
فإذا قسمتها رجعت بالإختصار الى ستة وثلاثين ، للموليين سهمان ، ولكل بنت سبعة عشر .

ولو مات من البنات ثلاث ضربت أربعة فى أربعة ، ثم فى ثلاثة لموت الثانية ، ثم فى إثنين لموت الثالثة ، ثم فى فريضة الأب وهى إثنان تكن مائة وإثنين وتسعين ، وترجع بالإختصار الى ستة عشر ، لكل مولى سهم ، وللحبة ثلاثة عشر .

وطريقة أخرى حسنة مختصرة :-

وهى أن تجعل للحية فى مسألتنا هذه نصف المال بالنسب ، وربيع الباقي بعقتها ربع الأب ، يبقى ثلاثة أثمان المال (١) فهى بينها وبين مولى الأب نصفين ، فتصح من ستة عشر كما قلنا ، وإنما جعلنا للبنت نصف مابقى لأن لها نصف مال كل مية .

فإن كن ثلاث بنات وמתن جميعاً قبل الأب ، ثم مات الأب ولم يدع وارثاً ، فإتلك تضرب ثلاثة فى ثلاثة لموت الأولى تكن تسعة (٢) ، ثم فى ثلاثة للثانية ، ثم فى ثلاثة للثالثة تكن أحداً وثمانين ، فعليها تقسم تركة الأب لكل بنت سبعة وعشرون .

فابدأ بالكبرى فقل : لموالى أمها تسعة ، ولكل أخت تسعة ، فلموالى أم الوسطى من تسعيتها ثلاثة ، ولأختيها ثلاثة ، فيرجع الى الكبرى ثلاثة وهى الدائرة ، وللصغرى ثلاثة ، لموالى أمها سهم ، وسهم للوسطى ، وسهم يعود الى الكبرى فهما دائران .

فقد دار من هذه التسعة خمسة وورث منها أربعة ، ثلاثة لموالى أم صاحبها ، وسهم لموالى أم الصغرى ، واقسم التسعة التى للصغرى على مثل ذلك .

فقد دار من هذا الثلث عشرة ، وكذلك من الثلثين الآخرين فصار الموروث واحداً (٣) وخمسين سهماً ، والدائرة ثلاثين سهماً فهى لبيت المال فى قول مالك والشافعى ومحمد .

(١) لم ترد فى . ب

(٢) فى . أ : معه

(٣) فى . أ : احداً

وعلة محمد فى جعل الدائر(١) لبيت المال ، لأن الميت لم يترك ذا فرض ولا ذا رحم ، فبيت المال عنده أولى من الرد على سهام الموالى ، وأما من قال بالقطع أو بالرد فيجعل المال بين الموالى على ثلاثة .

فصل آخر :-

إمرأة أعتقت(٢) أباه ، ثم أعتق الأب عبدا ومات ومات(٣) العبد بعده ، فماله للمرأة بأنها مولاة مولاة لأنها بنت مولاة .
ولو كان الأب ترك بنتا أخرى ، كان مال العبد لمعتقة الأب خاصة ، ولو ترك ابنا ، فمال العبد له لأن ابن المولى أولى من مولاة المولى .
أخ وأخت أعتقا أخا لهما نصفين ، ثم اشترى الأخ عبدا فأعتقه ومات ومات العبد ، فماله للأخ دون الأخت ، ولاترث الأخت بنسبها ولا بولائها شيئا ، ولو مات الأخ المعتق بعد أخته وخلف بنتا .
ثم مات العبد ، فنصف ماله للأخت لأنها مولاة نصف مولاة ، والباقى لبيت المال [ولاشيء لبنت الأخ] (٤) .
أخ وأخت أعتقا عبدا ، ثم أعتق العبد ، ثم مات الأول ، فماله بينهما نصفين(٥) ، وكذلك إن مات الثانى .
فإن ماتت الأخت ، ثم مات العبد الثانى ، فماله للأخ نصفه بولائه على المولى ، ونصف بنسبه من مولاة(٦) المولى ، ولو [خلفت الأخت بنتا] (٧) ثم مات العبد الثانى كان ماله بين الأخ وابن الأخت نصفين .

(١) فى ، ب : الدائر

(٢) فى ، أ : عتقت

(٣) زياده من ، ب

(٤) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) فى ، أ : نصفان

(٦) فى ، أ : مولى

(٧) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : خلف ابنا

باب المكاتب

قال رسول الله ﷺ «المكاتب عبد مابقي عليه درهم» (١) ، وروى نحوه عن عمر وزيد وعائشه (٢) وأم سلمة (٣) وابن عمر ، فلايرث عندهم ولايورث ولايجب ، وإن عجز عاد رقيقاً وهو قول عامة الفقهاء (٤) .

وروى بعد ذلك فيه روايات شاذة وأقاويل مختلفة به ، فروى عن عمر إذا أدى قيمته فهو حر ، [وعنه أيضاً إذا أدى نصف الكتابة فهو حر لا] (٥) .

وعن علي - رضی الله عنه - إذا أدى نجماً أو نجمين جرت فيه الحرية ، وعنه إذا أدى النصف فهو حر ، وعنه يرث ويورث منه بقدر ما أدى ، وعن ابن مسعود إذا أدى قيمته فهو حر ، وعنه نصف قيمته أيضاً ، وعنه إذا أدى ثلث قيمته أو ربعها فهو غريم .

وعن ابن عباس إذا كتبت الصحيفة فهو حر ولم يتابعه على هذا أحد وأظنه غلطاً (٦) من الراوى ، لأن ابن عباس روى قصة بريرة (٧) وكان مواليها كاتبوها ثم إشترتها منهم عائشه .

(١) نكره السيوطى فى الجامع الكبير ٨٢٥/١ ، وقال أخرجه عبدالرازق نصب الرايه للزيلعى ١٤٣/٤ ، وقد أوعز ابن جبرين فى تحقيقه لشرح الزركشى لعهده منها المصنف ١٥٧١٧-١٥٧٤٢ ، وابن أبيشيبه فى مصنفه ٤٦/٦ ، وابن عدى فى الكامل ١١٠٢ ، وابن حزم فى المحلى ١٦٩/١٠ قال : وأكثرها بلفظ «المكاتب عبد مابقى عليه درهم» أنظر شرح الزركشى وتحقيقه لعبدالله الجبرين ٥٢٠/٤

(٢) عائشه بنت أبيبكر الصديق ، تزوجها رسول الله ﷺ قبل الهجره بثلاث سنين وهى بنت ست سنين ، ودخل بها وهى بنت تسع سنين ، ولدت فى السنه الرابعه من النبوه ، وماتت ليلة الثلاثاء ١٩ رمضان سنه ٥٨هـ . ينظر - طبقات ابن سعد ٥٨/٨ وفيات الاعيان ١٦/٣ وتهذيب التهذيب ٤٣٣/١٢

(٣) هند بنت أبى حذيفه ، ويقال سهيل بن المغيره بن عبدالله بن عمر بن مخزوم المخزوميه - أم سلمه - زوج النبى ﷺ تزوجها سنه ٢ من الهجره بعد بدر وبنى بها فى شوال ، وكانت قبله عند أبى سلمة وإسمه عبدالله بن عبدالاسد بن هلال ، روت عن النبى ﷺ وعن أبى سلمه وقاطمه بنت رسول الله ﷺ وعنه ابناها عمر وزينب ، ماتت سنه ٥٩هـ وصلى عليها أبوهريره . ينظر - تهذيب التهذيب ٤٥٥/١٢ وطبقات ابن سعد ٨٦/٨

(٤) ينظر - مختصر الطحاوى ٣٨٦ حاشية ابن عابدين ٩٩/٦ روضة الطالبين ٢٣٦/١٢ بداية المجتهد ٤٦٢/٢ المغنى ١٢٤/٩ السنن الكبرى ٣٢٣/١٠

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) فى ، أ : غلط

(٧) بريرة مولاة عائشه زوج النبى ﷺ ، كانت لعته بن أبى لهب وقتل لبعض بنى هلال فكاتبوها ، ثم باعوها فأشترتها عائشه ، جاء الحديث فى شأنها بأن الولاء لمن أعتق ، عاشت الى زمن

يزيد بن معاويه . ينظر - تهذيب التهذيب ٤٠٣/١٢

وروى أيضاً أن النبي ﷺ قال : «إذا أصاب المكاتب حداً أو ميراثاً ورث بحساب ما أدى وأقيم عليه الحد بحساب ذلك» (١) ، وعن عروه والحسن إذا أدى النصف فهو حر .

فإن مات المكاتب قبل أداء مكاتبه (٢) وترك مالا ، فروى عن علي وعبد الله يؤدي كتابته أو ما بقى منها ، ويقسم الباقي بين ورثته .

وبه قال شريح والحسن وعطاء وأبوسلمة بن عبدالرحمن ومعبد الجهني (٣) وطاووس والزهرى والنخعي والشعبي (٤) والثوري ومنصور وحماد وأبوحنيفة (٥) وأصحابه ، وروى عن علي أيضاً إن كان لم يؤدي من كتابته شيئاً [فما تركه] (٦) لسيدته .

وروى عن عمر وزيد [أنهما قالاً يموت رقيقاً ويكون مافى يده لسيدته] (٧) .
وبه قال مالك والشافعي (٨) وداود ، إلا أن مالكا (٩) قال إن كان معه فى عقد الكتابه أحد من أولاده أو أبائه أو إخوته أو أخواته ، وهم الذين يعتقدون عنده على الحر إذا ملكهم ، فإنه يقضى باقى الكتابة وما فضل فهو لورثته الذين معه فى عقد الكتابة ، أو من ولد له فى كتابته دون ورثته الأحرار ، وعن احمد القولان جميعاً .

(١) أخرجه أبوداود ينظر عون المعبود حديث ٤٥٥٨ ، ٣٣٢/١٢ ولفظه «إذا أصاب الماتب حداً أو ورث ميراثاً يرث على قدر ماعتق منه» وأخرجه الدار قطنى ١٢١/٤ من طريق يزيد بن هارون عن حماد بن سلمه عن أيوب بن عكرمه ولفظه «إذا أصاب المكاتب حداً أو ميراثاً ورث بحسب ماعتق منه وأقيم عليه الحد بحسب ماعتق منه» والطبرانى فى الكبير ١١٨٥٧ عن موسى بن اسماعيل عن حماد بن سلمه ، واللفظ الثالث عند النسائى ٤٦/٨ ونصه «المكاتب يعتق بقدر ما أدى ويقام عليه الحد بقدر ماعتق منه ويرث بقدر ماعتق منه» ، وقد رواه عبدالزراق ١٥٧٣١ من طرق عن يحيى بن أبيكثير عن عكرمه ، وأخرجه الترمذى فى باب المكاتب من أبواب البيوع عارضة الاحوزى ٤٧٢/٤ ، قال الترمذى حديث حسن والبيهقى ٣٢٥/١٠ ، أنظر تحقيق التركى للمغنى لابن قدامة ١٢٦/٩ ، وتحقيق الزركشى لابن جبريل حديث ٢٣٠١ ، ٥١٨/٤

(٢) فى ، ب : كتابته

(٣) معبد بن خالد الجهنى - أبازرعه - روى عن أبيبكر وعمر ، وكذا ذكره ابن عبدالبر ، وزاد أسلم قديماً وهو أحد الأربعة الذين حملوا ألوية جهينة يوم الفتح ، وزعم بعضهم أن هذا هو المقتول رأس القدرية وليس كذلك ، مات سنة ٧٢هـ وهو ابن ٨٠ سنة . ينظر - تهذيب التهذيب ٢٢٢/١٠

(٤) زياده من ، ب

(٥) ينظر - مختصر الطحاوى ٣٨٦ التحقيقات المرضيه للفوزان ٤٨

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : فماله

(٧) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : أنه يموت ومافى يده لسيدته

(٨) ينظر - بداية المجتهد ٤٦٤/٢ التحقيقات المرضيه للفوزان ٤٨

(٩) ينظر - بداية المجتهد ٤٦٥/٢ المدونة الكبرى ٢٨٥/٣

وقال النخعي قضاء زيد فيه في حياته أحب إلي ، وقضاء عبدالله بعد وفاته أحب إلي ، وإن كانت له زوجة عتقت بعثقه ، وورثته عند محمد ، ولم ترثه عند اللؤلؤي ، وعن مالك القولان جميعاً .

وإن تزوج في الكتاب (١) بغير إذن مولاه ، ورثته عند أبي يوسف ومحمد ، ولم ترثه في قول زفر واللؤلؤي لأنه مات قبل أن يثبت النكاح ، ولم يجز الشافعي (٢) للمكاتب أن يكاتب على ولد له صغير أو مجنون ، وأجاز ذلك الباقر .

وقال مالك وأهل العراق حكم أولاد المكاتب كحكمه ، فإن أدى عتقوا ، وإن عجز رقوا ، وإن كان فيهم من يقوى للسعاية (٣) ، فللمكاتب أن يستسعيهم عند مالك (٤) ، وقال أهل العراق ليس عليهم أن يسعوا مادام الأب حياً .

فإن مات أو أبق فعليهم (٥) أن يسعوا في باقى الكتابه ، وللشافعي (٦) في ولد المكاتبه قولان ، أحدهما أنهم كمالها ، والثاني كحكمها وليس لها أن تستعين بمالهم ولا أرش الجنايه عليهم .

وولاء المكاتب لسيدته سوى أدى إليه أو الى ورثته ، وعن الزهرى وطاووس إذا أدى الى ورثته كان ولاءه بينهم كأنهم ورثوا رقبته ، وقال عطاء و ابراهيم إن اشترط المكاتب ولاء نفسه كان له أن يوالى من شاء ، فإن لم يوالى أحداً حتى مات كان ماله لسيدته .

(١) في ، ب : كتابته

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٣) في ، ب : على السعاه

(٤) ينظر - المدونه الكبرى ٢٧٦/٣

(٥) في ، ب : كان عليهم

(٦) ينظر - روضة الطالبين ٢٨٦/١٢ المدونه الكبرى ٢٧٧/٣

مساائل من ذلك :-

مكاتب مات وترك ألفى درهم ، ومكاتبته ألف ، وترك ابنين ولدا له (١) في الكتابه من أمة له ، أو كاتب (٢) عليهم ، ففي قول الشافعى ماله لسيدته والولدان على ملكه ، وفي قول مالك (٣) وأهل العراق تقضى مكاتبته والالف الباقيه لابنيه .

فإن كان له ابنان آخران حران (٤) ، فعلى قول مالك الالف للذين ولدا معه ، وفي قول أهل العراق بينهم أرباعاً ، فإن كان عليه دين ألف وخمسائه ، بدىء بالدين وأعطى السيد الخمسمائه ، وإستسعى الابنان اللذان ولدا فى الكتابه ، أو كاتب عليهما فى الخمسمائه الآخري ، وعتقا إذا أديا .

رجل زوج أمته من عبده فأولدها ابناً ، ثم كاتبهم السيد على ألف ، فمات (٥) المكاتب وترك ألفين وابنين حرين .

ففى (٦) أحد قولى مالك يقضى الكتابه ، ويكون الباقي للابن الذى كان معه فى الكتابه دون الزوجه ، وفى قوله الآخر للزوجه وللابن (٧) ، وفى قول أهل العراق بين المرأة والبنين الثلثه ، فإن لم يؤد عن المكاتب كتابته حتى مات أحد الحرين ، فماله لأخيه الحر ، لأن الآخر على سبيل الرق مالم يؤد (٨) الكتابه .

فإذا أديت الكتابه بعد الثلث (٩) فالالف عند أهل العراق بين البنين وبين (١٠) المرأة ، ويكون ماورثه الميت منها وهو سبعة من أربعة وعشرين لأخيه الحر دون الآخر لأنه يوم مات كان هذا فى حكم الرق .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) فى ، أ : وكاتب

(٣) السنن الكبرى ٣٣١/١٠

(٤) لم ترد فى ، ب

(٥) فى ، ب : ثم مات

(٦) فى ، ب : فعلى

(٧) فى ، ب : والابن

(٨) فى ، أ : تؤد

(٩) فى ، ب : ذلك

(١٠) لم ترد فى ، ب

فإن كاتب عبيد (١) على ألف ، ولم يميز ماعلى كل واحد منهما فأدى أحدهما [النصف أو مات (٢) أو هرب أو عجز ، لم يحكم بعق (٣) ولا برقه حتى يؤدي الآخر فيعتقان جميعاً .
 وللشافعى قولان ، أحدهما أن الكتابة باطلة ، والثانى أن على كل واحد النصف ، ولايتعلق أحدهما بالآخر ، وإذا مات المكاتب عاجزاً وله أم ولد معها ابنها (٤) سعت على النجوم .
 وإن لم يكن معها ولد ، قيل لها أذ ماعلى مولاك حالاً وإلا رددناك فى الرق ، هذا قول أبى حنيفة (٥) ، [وفى قول الشافعى واحمد (٦) - رحمهما الله - يكونان رقيقين للمولى (٧) .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : نصف الالف ومات الآخر

(٣) فى ، ب : بعق المؤدى

(٤) فى ، ب : ولها

(٥) ينظر - مختصر الطحاوى ٢٨٨

(٦) الامام احمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيبانى المروزى الاصل - أبو عبدالله - ولد فى بغداد فى ربيع الاول سنة ١٦٤هـ - إمام المحدثين ، وكان من أصحاب الشافعى وخواصه ، حتى هاجر الشافعى الى مصر . أبتلى بالمحنة فى خلق القرآن فى زمن المعتصم ، وحبس وعذب وبقي بالحبس حتى أخرجه المتوكل ، ورفع عنه المحنة فى خلق القرآن ، صنف العديد من الكتب منها «المسند» جمع فيه من الحديث ما لم يتفق لغيره ، أخذ عنه الحديث خلق كثير . توفى ببغداد سنة ٢٤١ هـ ودفن فى مقبره باب حرب . ينظر - وفيات الاعيان ٦٣/١ وطبقات ابن سعد ١٧٧/٧

وتهذيب التهذيب ٧٣/١

(٧) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

باب المعتق بعضه

إذا كان العبد بين إثنين ، فأعتق أحدهما نصيبه وهو يجد (١) قيمه نصيب شريكه عتق جميعه وعليه القيمة للشريك وله ولاءه ، وهو حر من يوم العتق فى قول ابن أبى ليلى والثورى وأصحاب أبى حنيفة واسحق والشافعى فى الجديد (٢) .

وقال مالك (٣) وطائفة من المدنيين ، يحكم عليه بقيمة حصة الشريك ، ولا يعتق حتى يؤدى ذلك إليه وهو قول الشافعى فى القديم .
فإن مات المعتق قبل أن يحكم عليهم ، لم يجب من تركته شيء عند مالك ، ويكون باقيه على ملك صاحبه .

ووجب عند الشافعى ولو أتى على جميع ماله إلا أن يعتق فى المرض فيكون من الثلث ، وللشافعى قول ثالث أن العتق موقوف (٤) .
فإن أدى القيمة وقع من يوم القول ، فإن لم يؤدها (٥) فالحصه على ملك الشريك ، فإن أعتق الشريك حصته قبل أن يقبض القيمة ، فالولاء بينهما عند مالك ، وقديم قول الشافعى ، وعند الباقيين الولاء للأول وليس للثانى إلا القيمة .

وإن كان معسراً نفذ عتقه فى مقدار حصته ، وكان باقيه على ملك صاحبه فى قول مالك (٦) والشافعى واحمد وأبى ثور وداود .
ويسعى العبد فى قيمه باقيه للشريك فى قول شريح والنخعى وجابر بن زيد وسليمان بن يسار والشعبى والحكم وحماد وابن أبى ليلى والثورى وابن شبرمه والأوزاعى وأصحاب أبى حنيفة (٧) واسحق .
وجعل ابن أبى ليلى وابن شبرمه دون غيرهما للعبد إذا سعى أن يرجع بذلك على المعتق إذا أيسر .

(١) فى ، ب : يملك

(٢) ينظر - روضة الطالبين ١١٢/١٢ بداية المجتهد ٤٤٨/٢ المغنى ١٢٧/٩

(٣) ينظر - بداية المجتهد ٤٤٨/٢

(٤) ينظر - روضة الطالبين ٣١/٦ ، ١١٤/١٢ الحاوى الكبير ٣٤/١٨ السنن الكبرى ٢٨٦/١٠

(٥) فى ، ب : يؤديها

(٦) ينظر - حاشية الباجورى ٢٣٧ السنن الكبرى ٢٧٨/١٠ الحاوى الكبير ٥/١٨

(٧) ينظر - السنن الكبرى ٢٨١/١٠

وقال أبوحنيفة (١) إذا كان المعتق موسراً فالشريك مخير بين عتق حصته ، أو تضمين المعتق إذا إستسعى العبد فى قيمته (٢) .
 وإن كان معسراً فهو مخير بين العتق والإستسعاء ، وإذا ضمن المعتق قيمه رجع بها على العبد فإستسعاءه فيها وكان الولاء له وحده ، وإذا (٣) أعتق الشريك أو إستسعى العبد فالولاء بينهما ، وهو فى حال السعاه فى منزلة المكاتب ، إلا أن المكاتب إذا عجز عاد رقيقاً وهذا لا يرجع فى الرق .

قال وكذلك حكم كل من يسعى إلا أربعه ، العبد تعتقه مولاته ليتزوجها (٤) ، والأمة يعتقها سيدها ليتزوج بها فإبتيان (٥) ، والراهن يعتق المرهون ، والمشتري المعسر يعتق العبد قبل القبض ، فهؤلاء يسعون عندهم (٦) وهم أحرار ، وعن الشعبي والنخعى وابن أبى ليلى والحسن بن صالح الولاء للمعتق ضمن أو لم يضمن .

فإن أعتق الرجل بعض عبده جاز وسعى العبد فى باقى قيمته موسراً كان المعتق أو معسراً فى قول الشعبي والحسن وأبى حنيفة [وعبيد الله والحسن العنبرى (٧) وأهل الظاهر ، وروى نحوه عن على ، وقال الثورى والشافعى وأبويوسف ومحمد يعتق جميعه .

فإن كان مريضاً عتق منه ما إحتمله الثلث ، ورق باقيه فى قول الشافعى ، وسعى فى ذلك عند الباقيين .

وقال مالك يحكم عليه بعتق باقيه كما قال فى الشريك ، وروى نحوه أيضاً فى المريض إذا أعتق أنه يعتق منه ما عتق من ثلثه .

(١) ينظر- السنن الكبرى ٢٧٤/١٠ المدونة الكبرى ١٥٨/٣ الحاوى الكبير ٥/١٨

(٢) فى ، أ : قيمتها

(٣) فى ، ب : وإن

(٤) فى ، ب : كى يتزوجها

(٥) فى ، ب : فإبتيان

(٦) فى ، أ : عنده

(٧) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : وعبيد الله بن الحسن العنبرى

فصل :-

اختلفوا فى المعتق بعضه ، فكان زيد بن ثابت يجعله بمنزله العبد فى جميع أحكامه ، فإن مات وفى يده مال فهو لمالك باقيه .

وبه قال أهل المدينة والشافعى فى القديم (١) ، وقال ابن سريج يحتمل على هذا القول أن يجعل فى بيت المال ، لأن مالك بعضه لاحق له فيما إكتسبه بجزئه الحر .

وقال أبوحنيفة يؤدى منه سعايته ويورث الباقي عنه مثل المكاتب ، وقال قتاده واسحق يكون ماله للذى أعتق بعضه ، وقال ابن عباس هو بمنزله الحر فى جميع أحكامه .

وبه قال الحسن وجابر والنخعي والشعبي والحكم وحماد وابن أبي ليلى والثوري وأبيوسف ومحمد وزفر واللؤلؤى ويحيى بن آدم وداود .
وقال على وابن مسعود يرث ويورث بقدر ماعتق منه ، وبه قال عثمان البتي والمزنى وحمزه الزيات وابن المبارك وأهل الظاهر واحمد بن حنبل (٢) .

وقال الشافعى فى الجديد يورث بقدر ماعتق منه (٣) ولا يرث هو (٤) ممن مات له ، وبهذا (٥) قال طاووس وعمر وابن دينار وأبو ثور .
فإن كان المعتق بعضه لم يقاسم ، كنسبة شريكه ولم يهايته ، فللشريك حقه من تركته وهو ما اكتسبه [بجزئه الرقيق (٦)] ولورثته ما إكتسبه [بجزئه الحر (٧)] .

(١) ينظر - روضة الطالبين ٣٠/٦

(٢) ينظر - المغنى ١٢٧/٩

(٣) زياده من ، ب

(٤) لم ترد فى ، ب

(٥) فى ، ب : وبه

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : بجزء الرق

(٧) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : بجزء الحريه

فصل فى عمل المسائل :-

على قول على - رضى الله عنه - قال الاكثرون قياس قوله أن يضم [العتق فى الذكور] (١) بعضه الى بعض ، فإن زاد على جزئه ، قسم على مذهب العول (٢) ، وينصف مافى الإناث من الحريه ويضم الى الذكور ، ويعتبر (٣) ميراث العصبه مع أصحاب الفروض الأحرار من أصل المال . وقال بعض البصريين يعطون من المال بالجزء الذى يتساون فيه ، ثم يعطى صاحب الفضل مقدار فضله بمثله (٤) من المال إن كان عصبه ، ومن قدر فرضه إن كان ذا فرض ، وورثهم بعضهم على الخطاب وتنزيل الأحوال ، وحجب بعضهم ببعض بإختلاف أجزاءهم وقال أبو يوسف معناه .

مثال ذلك :-

ابن نصفه حر ، له نصف المال ، والباقى للعصبه . ابنان نصفهما حر ، المال بينهما لأن فيهما حريه ابن ، وعلى قول بعض البصريين ، نصف المال بينهما [نصفين ، والباقى للعصبه] (٥) .

[ابن حر وابن نصفه حر] (٦) ، المال على ثلاثة [عند الكوفيين ، للحر سهمان ، وللآخر سهم] (٧) ، القول الآخر (٨) نصف المال (٩) بينهما نصفين ، والباقى للحر (١٠) .

- (١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : المعتاق فى الذكورة
 (٢) فى ، ب : القول
 (٣) فى ، ب : ويصير
 (٤) لم ترد فى ، ب
 (٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب
 (٦) لم ترد فى ، ب
 (٧) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب
 (٨) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : وفى قول البصريين
 (٩) لم ترد فى ، ب
 (١٠)

٤	٢		
١	١	١	ابن نصفه حر
٣	١	١	ابن حر
	عبوديه	حريه	القول الثانى

٣	
١	ابن نصفه حر
٢	ابن حر
$3 = 2/2 + 2/1$	قياس على العول

[فإن كان معهما (١) ابن آخر ثلثه حر ، فالمال بينهم على إحدى (٢) عشر ،
والقول الآخر ، ثلث (٣) المال بينهم أثلاثاً ، والسدس بين الآخرين
نصفين ، والباقي للحر ، وتصح من ستة وثلاثين (٤) .

ومن ورث بالخطاب ، يقول للحر لو كانا مملوكين كان لك المال ، ولو كان
صاحب النصف وحده حراً كان لك النصف ، فقد (٥) حجبك بحريته عن
النصف ، فبنصف حريته يحجبك عن الربع ، فيبقى ثلثه أرباع المال إن
كان الثالث (٦) رقيقاً .

ولو كان حراً معك والآخر على هيئته ، كان لكما خمسة اسداس
المال ، فقد حجبك بحريته عن ثلث المال ، فبنث (٧) يحجبك عن التسع ،
فألقه من الثلاثة الأرباع يبقى ثلاثة وعشرون من ستة وثلاثين .

ثم يقال للذي نصفه حر لو كنت حراً والآخر رقيقاً كان لك النصف ، ولو
كان حراً كان لك الثلث ، [فيحجبك بحريته عن السدس (٨) ، فيحجبك بثلثه
عن ثلث السدس ، فيبقى لك أربعة اتساع المال .

ولو كنت حراً [كان لك (٩) نصف ذلك وهو ثمانية أسهم ، ويبقى للآخر
خمسة ، ولو خاطبته لأدى الى ذلك .

(١) في ، أ : معهم

(٢) في ، أ : احد

(٣) زياده من ، ب

(٤)

القول الثاني	٦	٤	٣
	٦	٣	٢
ابن ثلثه حر	٢	١	
ابن ٢/١ حر	١	١	١
ابن حر	٣	١	١

١٢ - ١١	
ابن نصفه حر	٣
ابن ثلثه حر	٢
ابن حر	٦
$11 - 6/6 + 6/6 - 6/6 + 6/3 - 3/1 + 2/1$	

(٥) في ، ب : الآخر

(٦) في ، ب : الآخر

(٧) في ، أ : فثلثها

(٨) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٩) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : فلك

[بنت نصفها حر وبنت حره ، لهما [ثلث المال وربعه بينهما] (١) على
ثلاثة لأن لهما بالحرية النصف ، وبنصف حرية نصف كمال الثلثين ، وتصح
من ستة وثلثين ، للحره أربعة عشر ، وللأخرى سبعة ، والباقي للعصبه] (٢) .
[والقول الآخر لهما بنصف حرية نصف الثلثين بينهما نصفين ، وللحره
بنصفها الآخر نصف النصف ، فيصير لها ربع السدس] (٣) ، وللأخرى (٤)
سدس] (٥) .

وقد قيل تتفرد الحره بنصف النصف ، ثم يكون الربع بينهما نصفين ،
فيحصل للحره ثلاثة أثمان المال ، والأخرى الثمن والأول أقيس ، وإذا
عملته بالخطاب أدى الى مثل ذلك .

(١) ما بين المعكوفتين ورد في ، : بنصف حرية نصف الثلثين

	٧	٣	٢	٣	
٣٦	٣	$١٢ - ٢ \times ٦$	٣	٢	
١٤	٢	٧	٢	١	بنت حره
٧	١				بنت ٢/١ حر
١٥		٥	١	١	عاصب
			حرية	عبودية	القول الأول

(٣) في ، ب : وسدس

(٤) في ، أ : وللآخر

(٥)

	٢	١	٢	٣		
$٢٤ - ٢ \times ١٢$	٦	٢	٣	٤	٢	٢
$٥ - ٢ + ٣$	١	٢	-	١	١	١
٢	١	١	١			-
$١٧ - ٨ + ٩$	٤		٢	٣	١	١
	حرية			عبودية		
فصير لها سدس وربيع السدس وللأخرى نصف السدس						

[ابن حر وبنت نصفها حر على خمسه ، لها سهم لأن نصف حريتها بمنزله ربع حرية ابن ، والقول الآخر نصف المال بينهما على ثلاثة والباقي للابن (١)] .

بنت حرة وابن نصفه حر ، المال بينهما نصفين [هذا قول الكوفيين (٢)] .

[والقول الآخر (٣) نصف المال بينهما (٤) على ثلاثة ، وللبنت بنصفها الثاني (٥) نصف النصف ، والباقي للعصبة] .

فإن كان نصف كل واحد حرأ ، فثلاثة أرباع المال بينهما على ثلاثة ، وعلى قول البصريين نصف المال بينهما على ثلاثة .

وعلى الخطاب تقول للابن لو كنت حرأ وهى على حالها ، فلك خمسة اسداس المال فلك نصف ذلك ، ويقال للبت لو كنت حرة وهو على حاله ، كان لك ربع المال وسدسه كما بينا قبل ذلك (٦) فلك نصف ذلك ، فتكون من أربعة وعشرين ، للابن عشرة ، وللبنت خمسة .

ثلاثة بنين نصف كل واحد حر ، وثلاث بنات ثلث كل واحدة حر ، فى البنات حرية بمنزلة نصف حرية ابن ، وفى البنين حرية ونصف ، فللبنات ربع المال بينهم ، وللبنين مابقى .

	١	٣	
٦	٣	٢	
٥	٢	١	ابن حر
١	١	١	بنت ٢/١ حر
			القول الثانى

٥	القول الأول
٤	ابن حر
١	بنت ٢/١ حر
٤/٥ = ٤/١ + حرية البنت ٤/١	على قول العول

(١)

(٢) مايبين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) مايبين المعكوفتين ورد فى ، ب : وقول البصريين

(٤) لم ترد فى ، ب

(٥) فى ، ب : الباقي

(٦) زياده من ، ب

وعلى القول الآخر ، ثلث المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، وللبنتين سدس (١) أثلاثاً ، والباقي للعصبة ، فتصح من أربعة وخمسين لكل ابن خمسة (٢) ، ولكل بنت سهمان .

وقيل أيضاً لو كان في البنين حريتان كان لهم أربعة أخماس المال ، ولو كان فيهم حريه كان لهم ثلثا المال ، فبين المنزلتين (٣) سهمان من خمسة عشر فلهم نصف ذلك ، فيصير لهم أحد عشر ، وللبنات أربعة ، وتصح من خمسة وأربعين .

فإن كان ثلث كل ابن حر ، ونصف كل بنت حر ، فللبنات ثلاثة أرباع حرية ابن ، فالمال بينهم على سبعة ، وتصح من أحد وعشرين .

والقول الآخر ثلث المال للذكر مثل حظ الأنثيين ، ويبقى للبنات سدس حرية ، فلهن بها سدس الثلثين (٤) ، وتصح من [أربعة وخمسين] (٥) .
وعلى الخطاب في البنين حريه ، فلو كان في البنات حريتان لكان (٦) لهن نصف المال .

ولو كان فيهن (٧) حرية كان لهم الثلثان ، فبينهما سدس فلهم نصف ذلك ، فيحصل لهم ثلث المال وربعه فللبنات (٨) الباقي ، وتصح من ستة وثلاثين .

(١) زياده من ، ب

(٢) في ، ب : سبعة

(٣) في ، ب : الميراثين

(٤) في ، ب : ثلث

(٥) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : سبعة وعشرون

(٦) في ، أ : كان

(٧) زياده من ، ب

(٨) في ، أ : للبنات

فصل آفر :-

[أم حرة وابن نصفه حر ، للأم الربع ، وللابن النصف يعتبرون أمره لو انفرد ، وقيل أيضاً له ثلاثة أثمان وهو نصف ما بقى (١) بعد ما أخذت الأم ، وهذا وهم لأنه لو كان حراً لم تأخذ الأم الربع ، وعلى القول الآخر ، للابن [سدس وربع (٢) ما يكون له لو كان حراً (٣)] .

أب حر وابن نصفه حر ، لكل واحد النصف ، وفي القول الآخر للابن ربع المال وسدسه . أبوان نصف كل واحد منهما حر ، للأم السدس ، وللاب النصف ، والباقي للعصبة .

وفي القول الآخر ، للاب ربع المال وسدسه ، وقال بعضهم نصف المال بينهما على ثلاثة ، والباقي للعصبة .

أب وابن نصف كل واحد منهما (٤) حر ، لكل واحد نصف المال قاله محمد واللوئؤى .

وقال أبو يوسف هي من أربعة وعشرين ، للابن أحد عشر ، وللاب سبعة ، وللعصبة أربعة كما يقول أهل الخطاب من البصريين ، وقال بعضهم نصف المال بينهما على ستة ، والباقي للعصبة .

(١) في ، ب : ماتبقى

(٢) في ، ب : ربع وسدس نصف

(٣)

	٣	٢		٢	١	
٨	٢	٤	١٢-٢×٦	٣	٦	
٢		١	٣	١	١	أم حره
٣	١	٣	٩	٢	٥	ابن ٢/١ حر عاصب
٣	١					القول الثاني عبدية حره

		١	٢	
٤	١٢-٢×٦	٦	٣	
١	٣-١+٢	١	١	أم حره
٢	٦	٥	٢	ابن ٢/١ حر عاصب
١	٣			القول الأول عبدية حره

(٤) زياده من ، ب

وقال ابن(١) سماعه قد تساويا فى النصف ، فنصف المال بينهما على ستة ، والنصف الآخر(٢) بينهما نصفان(٣) ، ولامعنى لهذا لأنه إذا أعطاهما نصف المال بنصف حريتهما ، فبأي شيء يعطيها النصف الآخر . أم وابن نصف كل واحد منهما حر ، للأم الثمن ، وللابن النصف ، والباقى للعصبة ، وتصح من ثمانية ، لأنها لو كانت حرة لكان لها الربع ، وقيل للابن نصف مابقى ، وفى قول البصريين نصف المال بينهما على ستة ، والباقى للعصبة ، ومن قال منهم بالخطاب جعل للأم الثمن ، وللابن أحد عشر من أربعة وعشرين .

أبوان وابن نصف كل واحد منهما حر ، للأم الثمن ، وللابن الربع ، وللابن النصف ، وعلى القول الآخر نصف المال بينهم على ستة ، والباقى للعصبة ، ومن قال بالخطاب أعطى الابن عشرة من أربعة وعشرين ، وللابن ستة ، وللام ثلاثة .

زوجة وأم حرتان وابن وبنت نصفهما حر ، للأم السدس ، وللزوجة الثمن ، لأن فى الولد(٤) حريه تامه ، ولاتنصف حرية البنت فى الحجب كما تنصف فى الميراث ، لأن الأنثى تحجب أيضاً ، وللابن والبنت ثلاثة أرباع مابقى ، وتصح من ستة وتسعين ، للعصبة ستة(٥) عشر ، وعلى قول البصريين ، للابن والبنت سبعة عشر من [أربعة وعشرين] لأنهما لو كانا حريين كان لهما الباقى بعد الثمن والسدس فلهما نصف ذلك ، وتصح من مائة وأربعة وأربعين .

بنت حرة وأبوان نصفهما حر ، للأم نصف السدس ، وللبنت النصف ، والباقى للأب ، وعلى القول الآخر للأب نصف مابقى ، وتصح من أربعة وعشرين ، للعصبة خمسة ، وقال بعضهم نصف المال على ستة ، والنصف الباقى بين البنت والعصبة . أم نصفها حر وجدة حرة ، لها نصف السدس(٧) ، فإن كان نصفها حر ، فلها ربع السدس على المذهبين .

(١) زياده من . ب

(٢) فى . ب : الباقى

(٣) فى . ب : نصفين

(٤) فى . ب : الابن

(٥) فى . ب : سبعة

(٦) مابين المعكوفتين ورد فى . ب : ثمانية واربعين

(٧) لم ترد فى . ب

فصل آخر :-

ابن نصفه حر وابن ابن حر ، للابن نصف المال ، والباقي لابن الابن في قولهم جميعاً ، إلا سفيان الثوري فإنه جعل له نصف الباقي ، قال لأن نصفه محجوب (١) بنصف الابن وليس بشيء .

فإن كان نصفه حراً فالمال بينهما نصفين لأن فيهما حريه ، وفي القول الآخر لابن الابن نصف مابقي والباقي للعصبه ، وقاله بعض الكوفيين .

وقال سفيان الباقي كله للعصبه ولا يرث (٢) ابن الابن ، فإن كان معهم أخ نصفه حر ففي قول الأولين لا يرث شيئاً ، وفي القول الآخر له الثمن ، والثمن الثاني (٣) للعصبه .

ولو كان معهم عم نصفه (٤) حر ، فله على هذا القول نصف الثمن ، وعلى قول سفيان لا يرث إلا الابن (٥) والباقي لعصبه الحر .

ابن نصفه حر وابن ابن ثلثه حر وأخ ثلاثة أرباعه حر ، للابن النصف (٦) ، ولابن الابن الثلث ، والباقي للأخ ، وعلى (٧) القول الآخر ، لابن الابن ثلث مابقي وهو السدس ، وللأخ ثلاثة أرباع مابقي وهو الربع .

وفي قول سفيان ، للابن النصف ، وللأخ الثلث لأنه يحجب ابن الابن ويحجب نصف الأخ ، فيبقى له ربع حرية يستحق بها ربع الباقي ، وإن (٨) كان ثلث الابن ونصف ابن الابن حراً ، فعلى قول سفيان يحجب الثلث ثلث حرية ابن الابن (٩) ، فيبقى له سدسها يأخذ به سدس الباقي وهو التسع .

أربعة بنى ابن بعضهم أنزل من بعض نصف كل واحد حر ، للأعلى النصف ، والذي يليه نصف الباقي الربع ، والآخر الثمن ، والآخر نصف الثمن ، وعلى هذا يكون (١٠) أبداً .

(١) في ، ب : يحجب

(٢) في ، ب : ولا يرثه

(٣) في ، ب : الباقي

(٤) زياده من ، ب

(٥) في ، أ : الأب

(٦) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٧) في ، ب : وفي

(٨) في ، ب : ولو

(٩) في ، أ : ابن

(١٠) لم ترد في ، ب

بنت نصفها حر وبنت ابن حره ، للبننت الربع ، ولبنت الابن الثلث لان فيهما حريه [ونصف ، ولهما النصف بحريه وبنصف حريه] (١) نصف السدس ، والى مثل هذا يعود (٢) جواب البصريين لانهم يقولون لبنت الابن لو كانت البنت أمه كان لك النصف ، ولو كانت حره كان لك السدس ، فتحجبها بنصفها عن نصف الثلث .

فإن كان نصف بنت الابن أيضاً حر ، فلكل واحدة الربع ، وفي قول البصريين وبعض الكوفيين ، لبنت الابن السدس لأنها لو (٣) كانت حرة كان لها الثلث ، وفي قول سفيان لها نصف السدس .

ثلاث بنات ابن بعضهن أنزل من بعض نصف كل واحدة حر ، الربع للأولى (٤) ، والسدس للثانية (٥) ، ونصف السدس للثالثة (٦) ، في قول البصريين ، لأنك تقول للسفلى لو كانتا أمتين كان لك النصف (٧) ، ولو كانت إحداهما حره كان لكى السدس ، فبينهما ثلث تحجبك العليا بحريتها عن النصف فبنصف حريتها عن الربع ، والوسطى عن السدس فبنصف حريتها عن نصف السدس ، فيبقى لكى السدس لو كنت حرة فلك نصف ذلك .

وعلى قول الأولين لهن حرية ونصف ، لهن بها ثلث وربع ، للعليا والوسطى ربعان ، وللأخرى نصف سدس (٨) ، فإن كان معهن (٩) رابعه كذلك فلها نصف سدس آخر لأن فيها (١٠) حريتين لهن بهما ثلثان .

[وفي قول البصريين ، للعليا الربع ، وللثانية السدس ، وللثالثة نصف السدس ، وللرابعة ربع السدس ، والباقي للعصبة] (١١) .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : ونصف الحريه نصف وبحريه نصف السدس

(٢) فى ، أ : العود

(٣) فى ، أ : حين

(٤) زياده من ، ب

(٥) زياده من ، ب

(٦) زياده من ، ب

(٧) زياده من ، ب

(٨) فى ، ب : السدس

(٩) فى ، أ : معهم

(١٠) فى ، أ : فيهن

(١١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

ثلاث بنات ابن ثلث كل واحدة حر ، فیهن حریه لهن بها نصف المال بینهن
أثلاثاً ، وفي (١) قول البصريين للعليا ثلث النصف ، ثم يقال للوسطى لو كنت وحدك
حرة كان لك النصف .

ولو كانت العليا حرة كان لك السدس ، فثلث حریتها تحجبك من التسع ، فيبقى
لك ثلث ونصف تسع لو كنت حرة فلك ثلث ذلك وهو سبعة من أربعة وخمسين .

ثم يقال للسفلى لو كانتا أمتين كان لك النصف ، ولو كانت إحداهما حرة كان
لك (٢) السدس ، فالعليا تحجبك عن النصف ، فثلثها يحجبك عن السدس .

وتحجبك الوسطى عن السدس ، فثلثها يحجبك عن ثلث السدس ، فيبقى لك
سدس وتسع [لو كنت حرة (٣) فلك ثلثه وهو خمسة ، وللعصبة ثلاثة وثلاثون .

وإن كان ثلثا كل واحدة حراً ، ففیهن حریتان لهن (٤) ثلثا المال ، فللعليا ثلثا
النصف ، وللوسطى بثلث حریتها ثلث النصف وبالثلث (٥) الآخر ثلث السدس ،

وللسفلى بثلثها (٦) ثلثا السدس ، والباقي للعصبة ، وتصح من ثمانية عشر ، وفي
قول البصريين للعليا ثلثا النصف .

ثم يقال للوسطى لو كنت وحدك حرة كان لك النصف ، ولو كانت العليا أيضاً
حرة كان لك السدس ، فحریتها تحجبك عن الثلث [فثلثها يحجبك (٧) عن

التسعين ، فيبقى لك سدس وتسع ، فلك ثلثاه وهو خمسة عشر من أحد وثمانين .
وللسفلى خمسة أسهم [لأنه يقال لها لو كانتا أمتين كان لك النصف ، ولو كانت

إحداهما حرة كان لك السدس ، ولو كانتا حرتين ، فالعليا قد حجبت الوسطى عن
تسعى المال ، فيبقى في النصف تسعان ونصف تسع ، تحجبك الوسطى عن ثلثي

ذلك ، فيبقى لك سبعة أسهم ونصف لو كنت حرة ، فلك ثلثا ذلك وهو خمسة
أسهم (٨) ، وللعصبة أربعة وثلاثون .

(١) زياده من ، ب

(٢) زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) في ، أ : بها

(٥) في ، أ : وبالباقي

(٦) في ، ب : بثليها

(٧) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : فثلثا يحجبك

(٨) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فصل آخر :-

ثلاثة إخوة مفترقين نصف كل واحد حر ، للأخ من الام نصف السدس ، وللأخ من الأب والام نصف المال ، والباقي للأخ من الأب .
 وفى قول الآخرين ، للأخ من الأبوين نصف الباقي بعد ما أخذ الأخ من الام نصف السدس ، وللأخ من الأب نصف الباقي بعد ذلك ، وتصح من ثمانية وأربعين ، لأن الأخ من الأب والام لو كان حراً كان له مابقى (١) فله بنصف حريته نصفه .
 وكذلك الأخ من الأب لو كان حراً كان له الباقي بعد ما أخذ فله نصف ذلك ، وفى قول سفيان لايرث الأخ من الأب شيئاً .
 فإن كان معهم بنت حرة فلها النصف ، والباقي للأخ من الأب والام ، وعلى القول الآخر للأخ من الأبوين (٢) الربع ، وللأخ من الأب الثمن والباقي للعصبة .
 وإن كان نصف البنت حر فلها ربع المال أربعة وعشرون ، وللأخ من الأم ربع السدس أربعة ، وللأخ من الأب والام نصف الباقي أربعة وثلاثون ، وللأخ من الأب نصف مايبقى (٣) سبعة عشر ، والباقي للعصبة ، وهى من ستة وتسعين .
 ثلاث أخوات مفترقات نصف كل واحدة حر ، للأخت من الأم نصف السدس ، وللأخت (٤) من الأبوين الربع .
 وكذلك الأخت من الأب ، وهذا (٥) قول محمد واللولؤى ، لأنهما كانا لايجبان بعضهم ببعض ، وعلى قول البصريين وبعض الكوفيين ، للأخت من الأب السدس .
 فإن كان معهن بنت حرة فلها النصف ، والباقي بين الأختين نصفان ، وقول البصريين للأخت من الأب الثمن ، والباقي للعصبة .
 أم حرة وأختان نصف إحداهما (٦) حر ، للأم الربع ، وللأختين نصف المال ، ونصف سدس (٧) بينهما على ثلاثة ، وتصح من ستة وثلاثين ، للعصبة ستة .

(١) فى ، ب : مايبقى

(٢) فى ، ب : الأب والام

(٣) فى ، ب : مابقى

(٤) زياده من ، ب

(٥) فى ، أ : وكذلك

(٦) فى ، أ : إحديهما

(٧) فى ، ب : سدسه

ولو (١) كان معهما أخت أخرى ثلثها حر ، كان (٢) للام السدس وسدس
السدس : سبعة من ستة وثلاثين ، وللأخوات بحرية النصف وبخمس أسداس
حرية (٣) خمسة أسداس السدس ، فنزيد ما بقى من الثلثين على سدس الام .
ثم تقسم ما صار للأخوات وهو ثلاثة وعشرون بينهن على أحد عشر ، فتكون من
ثلاثمائة وستة وتسعين ، ومن جعل حكم المكاتب حكم المعتق بعضه ، كان الحساب
على مثل هذا . وبالله التوفيق .

(١) فى ، ب : فلو

(٢) فى ، ب : لكان

(٣) فى ، أ : حره

باب الكنانى

- جاء فى الاثر [يورث الخنثى (١) من حيث يبول (٢)] .
 فإن بال منهما ، فروى عن على وابن المسيب أنهما ورثاه بأسبقهما ،
 وبه قال الجمهور (٣) .
 فإن خرجا معاً فإن أبايوسف ومحمد جعلوا الحكم للأكثر ، ولم يعتبر ذلك
 أصحاب الشافعى وأبوحنيفة (٤) .
 وحكى (٥) أن أبايوسف سأله عن الخنثى إذا بال منهما ، فقال
 أبوحنيفة لا علم لى بذلك ، فقال ألا نورثه (٦) بأكثرهما ، فقال أنكيل البول ؟
 وقال الجمهور يوقف الأمر حتى يبلغ فيتبين عليه علامات الرجال من
 اللحية وطلب النساء ، أو علامات النساء من الحيض وتفلك الثدي (٧) .
 فإن بلغ مشكلاً فقد إختلفوا فى توريثه ، فروى عن ابن عباس أنه ورثه
 نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى .
 وبه قال الشعبي وابن أبيليلى وأهل المدينة ومكة والثورى واللؤلؤى
 وأبو يوسف وشريك والحسن بن صالح ويحيى بن آدم واحمد بن حنبل (٨)
 ونعيم بن حماد وضرار .
 وورثه أبوحنيفة بأسوأ حالاته (٩) وأعطى (١٠) من معه الباقي ، وكان
 الشافعى (١١) يعطيه وسائر الورثة اليقين ويقف المشكوك فيه ، وبه قال
 أبوثور وداود وابن جرير .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : أن الخنثى يورث
 (٢) ينظر - المغنى ١٠٩/٩ مختصر الطحاوى ١٥٥ التحقيقات المرضيه للفوزان ٢٠٧
 (٣) ينظر - المغنى ١٠٩/٩ التحقيقات المرضيه للفوزان ٢٠٧
 (٤) ينظر - المغنى ١٠٩/٩ الحاوى الكبير ١٦٨/٨ مغنى المحتاج ٢٩/٣ روضة الطالبين ٤٠/٦
 (٥) فى ، أ : حكاه
 (٦) فى ، أ : نورثهما
 (٧) ينظر - المغنى ١١٠/٩ التحقيقات المرضيه ٢٠٨
 (٨) ينظر - المغنى ١١٠/٩ الزركشى ٥١٢/٤ التحقيقات المرضيه للفوزان ٢١١
 (٩) فى ، ب : أحواله
 (١٠) فى ، أ : وأعطا
 (١١) ينظر - الحاوى الكبير ١٦٩/٨ العذي الفاض ٥٣/٢ المغنى ١١٠/٩ التحقيقات المرضيه
 للفوزان ٢١٠

ورجع إليه محمد [وورثه بعض أهل البصرة على الدعوى فيما بقى بعد اليقين منهم العنبري] (١) ، وورثه بعضهم على أكثر ما يدعى فى جميع المال ويقسم بينهم على العول .

وقال بعضهم هو ذكر وقد زاده الله فرجاً ، فعلى باقى الورثة إقامه البيئنة أنه ليس بذكر .

وروى نحو هذا عن مالك (٢) ، وروى نحوه عنه الواقدي (٣) ، مثل قول الجمهور والمشهور أنه سئل عنه فلم يجب فيه بشيء إنكاراً لذلك (٤) .

وكان الحسن البصرى وعمر بن عبيد (٥) ينكران أن يبقى بعد البلوغ مشكلاً ، ولو كان هذا صحيحاً لما وقع فيه إختلاف (٦) بين العلماء ويوقف (٧) الأمر حتى يبلغ .

وقد روى عن على [وابن سريج] (٨) تعد أضلاعه ، فإن (٩) للمرأة سبعة عشر ضلعاً ، وللرجل ستة عشر ضلعاً .

وقال جابر بن زيد يوقف الى جنب حائط ، فإن بال عليه فهو ذكر ، وإن شلشل [بين فخذه] (١٠) فهو أنثى ، وليس على (١١) هذا تعويل .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) ينظر - حاشية الدسوقي ٤٨٩/٤ الحاوى الكبير ١٦٩/٨

(٣) محمد بن عمر بن واقد - أبو عبدالله - صاحب التصانيف وأحد أوعية العلم ، روى عن محمد بن عجلان والأوزاعي ومالك وغيرهم ، وعنه الشافعى وسليمان بن داود والقاسم بن سلام وغيرهم ، ولد فى أول سنة ٣٠هـ ومات سنة ٢٠٧هـ . ينظر - المعارف ٥١٨ وتهذيب التهذيب ٣٦٣/٩

(٤) فى ، أ : كذلك

(٥) عمر بن عبيد بن أبى أمية الحنفى الأبادى ، روى عن أبيه وأبى اسحاق السبيعى والأعمش ومنصور وغيرهم ، وعنه أخواه يعلى وإبراهيم ، وأحمد بن حنبل وغيرهم ، مات سنة ١٨٥ وقيل ١٨٧ وقيل ١٨٨هـ . ينظر - ميزان الاعتدال ٢١٣/٣ وتهذيب التهذيب ٤٨٠/٧

(٦) فى ، أ : خلاف

(٧) فى ، أ : وتوقف

(٨) فى ، ب : شريح

(٩) زياده من ، ب

(١٠) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(١١) لم ترد فى ، ب

وإعلم أن الذين يكونون خنثى من الورثة هم ستة ، الولد ، وولد الابن ، والآخر ، وولده ، والعم ، وولده .
 فأما الزوجان (١) والابوان والجدان (٢) فلا يتصور كون (٣) ذلك فيهم .
 والخلاف يقع من الستة فى ثلاثة ، الولد ، وولد الابن ، والإخوة (٤) ،
 فأما الثلاثة الآخر فليس للإناث منهم ميراث ، فيكون للخنثى منهم (٥) نصف ميراث ذكر بلا خلاف .

مسائل من هذا الباب :-

ولد خنثى وأخ ، للخنثى ثلاثة أرباع فى قول الاكثرين وإن اختلفت العبارة فى (٦) ذلك ، فإما المنزلون فيقولون إن كان ذكراً فله المال ، وإن كان أنثى فله النصف ، فله نصف الحالين .
 وكذلك الأخ له فى حال النصف ، ولاشئ له فى حال أخرى ، فله نصف ذلك ، وأما أهل البصرة فيقولون للخنثى نصف المال لأشك فيه ، ويبقى النصف يدعيانه فهو بينهما .
 وعلى قول الشافعى يوقف النصف ، وفى قول أبى حنيفة للخنثى النصف ، وللأخ النصف ، قال ابن سريج ويحتمله مذهب الشافعى ، وفى أخذ الضمين من الأخ وجهان .
 ومن قال بالدعوى فى جميع المال ، قال يضرب الأخ بالنصف ، والخنثى بالمال فيقسمانه على ثلاثة ، ومن جعله ذكراً قال المال له حتى يقيم الأخ البيئه أنه أنثى .
 فإن كان مع الخنثى ذو فرض ، فاجعل له مرة مابقى بعد الفرض ، ومرة النصف ، واعطه (٧) نصف الحالين .
 وإن شئت فاسقط نصف الفروض من ثلاثة أرباع المال ، فما بقى فهو للخنثى ، فإن زادت الفروض على النصف بغير هذا لأن ميراث الذكر ينقص عن ميراث الأنثى ، فيكون للأنثى النصف عائلاً .

(١) فى ، ب : الزوجات

(٢) فى ، ب : والجدات

(٣) لم ترد فى ، ب

(٤) فى ، ب : الأخ

(٥) فى ، أ : سهم

(٦) فى ، أ : عن

(٧) فى ، ب : فإعطه

فتصح المسألة على أنه ذكر ، ثم على أنه أنثى ، وتضرب إحداهما (١) في الأخرى ، أو في وفقها ، فما بلغ ضربته في إثنين وهما الحالان ومنه تصح ، وتقسم للخنثى وكل (٢) وارث مما إجتمع من ضرب إحدى (٣) الفريضتين في الأخرى ، وتجمع له الميراثين (٤) .

[إمراة وولد خنثى وأخ ، في قول الأولين (٥) من ستة عشر ، للمرأة سهمان ، وللخنثى أحد عشر ، وللأخ ثلاثة ، لأنك تنقص نصف الثمن من ثلاثة أرباع فيبقى ما ذكرناه .

قول أبي حنيفة للمرأة الثمن ، وللخنثى النصف ، [والباقي للأخ (٦) ، قول الشافعى الباقي موقوف (٧) .

- (١) فى ، أ : إحديهما
 (٢) فى ، ب : ولكل
 (٣) فى ، ب : أحد
 (٤) فى ، أ : الميراثان
 (٥) فى ، أ : الأول هي
 (٦) فى ، ب : وللأخ مابقى
 (٧)

	١	١	
٨	٨	٨	
١	١	١	زوجه
٤	٧	٤	ولد خنثى
-	٠	٣	أخ ش
٣	ذكر	انثى	
الشافعى			

٨	
١	زوجه
٤	ولد خنثى
٣	أخ ش
انثى	
مذهب أبي حنيفة	

	١	١	
$١٦ - ٢ \times ٨$	٨	٨	
$٢ = ١ + ١$	١	١	زوجه
$١١ = ٧ + ٤$	٧	٤	ولد خنثى
٣	-	٣	أخ ش
	ذكر	انثى	
الجمهور			

لومن قال بالدعوى بعد اليقين ، قال الثلاثة أسهم يدعيانها (١) فتقسم بينهما فترجع الى مثل الأول ، ولما يخالف هذا مذهب التنزيل .
ومن قال بالدعوى فى أصل المال ، أعطى المرأة الثمن ، وضرب للخنثى بسبعة ، وللأخ بثلاثة ، فيكون الباقي على عشرة ، وتصح من ثمانين (٢) .
فإن كان بدل المرأة أم ، فعلى قول الأولين للخنثى ثلثا المال ، ومن قال بالدعوى فى الأصل قسم الخمسة على سبعة ، وتصح من إثنين وأربعين .
فإن كان بدلها زوج كان للخنثى خمسة أثمان ، وعلى قول هؤلاء من ستة عشر .
فإن كان أبوان فمن إثنى عشر ، للخنثى سبعة ، وللأب ثلاثة ، وعلى الدعوى للأبوين السدسان ، والباقي على خمسة ، أربعة للخنثى ، وسهم للأب ، وتصح من ثلاثين .
زوج وأم وولد (٣) خنثى وأخ من أربعة وعشرين ، للخنثى ثلاثة عشر ، وللأخ سهم ، وعلى الدعوى الباقي بينهما (٤) على ثمانية ، وتصح من ستة وتسعين .

(١) فى ١ : يدعيانها

(٢)

	٧	١٠	
٨٠	١٠	٨	
١٠		١	زوجه
٤٩	٧	٧	ولد خنثى
٢١	٣		أخ ش
الدعوى بالمال			

	٣	٢	
١٦	٢	٨	
٢		١	زوجه
١١	١	٤	ولد خنثى
٣	١	٣	أخ ش
الدعوى باليقين			

(٣) لم ترد فى ب

(٤) لم ترد فى ، ب

[إمرأه وأبوان وخنثى من ثمانية وأربعين ، للخنثى خمسة وعشرون ، وللأب تسعة ، وعلى الدعوى الباقي بعد الثمن والسدس على أربعة عشر ، للأب سهم ، والباقي للخنثى (١) .

زوج وأبوان وخنثى ، إن كان ذكراً فهي من إثني عشر ، وإن كان أنثى فمن ثلاثة عشر ، فإضرب [إثني عشر في ثلاثة عشر] (٢) تكن مائة وستة وخمسين ، ثم في الحاليين تكن ثلاثمائة وإثني عشر .

فاجمع مالكل واحد من ضرب (٣) المسألتين ، يكن للزوج خمسة وسبعون ، وللأبوين مائة ، وللخنثى مائة وسبعة وثلاثون ، وعلى قول الشافعي تقسمها من مائة وستة وخمسين ، وتعطى كل واحد الأقل من الميراث ، وتقف سبعة أسهم .

٢٤		٢٤		٤٨-٢٤×٢	
٣	زوجه	٣	زوجه	٦=٣+٣	٣
٤	أب	٥	أب	٩	٥
٤	أم	٤	أم	٨	٤
١٢	ولد خنثى	١٢	ولد خنثى	٢٥	١٢
١	موقوف عند الشافعي		أبوحنيفة		١٣
			انثى		ذكر

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) زياده من ، ب

فصل منه :-

[ابن وولد خنثى ، إن كان ذكراً فله النصف ، وإن كان أنثى فالثلث (١) ، فله نصفهما ربع و سدس ، والباقي للابن ، وإن خاطبت (٢) الابن أدى الى ذلك .

وقال الثورى واللؤلؤى فى هذا الفصل ، يجعل للذكر أربعة ، والأنثى سهمين ، وللخنثى ثلاثة ، فيكون المال بينهما هاهنا على سبعة ، وكان أبو يوسف يقول به كذلك (٣) ثم رجع عنه .
أبوحنيفة على (٤) ثلاثة ، الشافعى يقف السدس ، [بعض أهل البصرة من أصحاب (٥) الدعوى بعد اليقين تقسم السدس بينهما فترجع الى الأول ، الدعوى فى الجميع على سبعة (٦) .

(١) فى ، ب : فله الثلث

(٢) فى ، ب : خاطبه

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، ب : من

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦)

	٢	٣	
٦	٣	٢	
٣	٢	١	ابن
٢	١	١	ولد خنثى
١	موقوف	ذ	ث
الشافعى			

٣	
٢	ابن
١	ولد خنثى
ث	
منه ب أبى حنيفة	

	٢	٣	
١٢-٢×٦	٣	٢	
٧=٤+٣	٢	١	ابن
٥=٢+٣	١	١	ولد خنثى
	ث	ذ	
قول الجمهور			

[بنت وولد خنثى وعم ، للخنثى النصف ، وللبنت الثلث ، وللعلم سهم ،
 قول أبي حنيفة لهما الثلثان ، والباقي للعم ، قول الشافعي موقوف (١)]
 والدعوى فى الجميع تضرب الخنثى بالثلثين ، والبنت بالثلث ، والعم
 بالثلث ، فتقسم على أربعة ، [فتصير من عشرين ، للخنثى خمسة (٢)] .
 [ابن وبنت وخنثى ، قول الشافعي إن كان ذكرا فمن خمسة ، وإن كان
 أنثى فمن أربعة ، فتصير من عشرين (٣) فتقف ثلاثة] .
 قول أهل التنزيل تضرب العشرين فى إثنين والقسمة من عشرين ،
 للخنثى مرة خمسة ، ومرة ثمانية ، فذلك ثلاثة عشر ، والباقي سبعة (٤) للابن
 والبنت (٥) .
 قول الثورى واللؤلؤى من تسعة ، للخنثى ثلاثة ، وأصحاب الدعوى
 تضرب للابن بالنصف ، وللبنت بالربع ، وللخنثى بالخمسة ، فتقسم على ثلاثة
 وعشرين .
 فإن كان معهم زوج ، فله الربع ، والباقي بينهم على ما كان المال ، فعند
 الشافعي من ثمانين ، وقول الآخرين من مائة وستين ، قول الثورى
 واللؤلؤى من إثني عشر .

	١	١	
	٣	٣	٣
	١	١	١ بنت
	١	١	٢ ولد خنثى
	-	١	- عم
	١ موقوف	١	١ ذ
الشافعي			

٣	
١ بنت	
١ ولد خنثى	
١ عم	
مذهب أبي حنيفة	

	١	١	
	٣	٣	
	١	١	١ بنت
	١	٢	٢ ولد خنثى
	١	-	- عم
	١ ذ	١	١ ذ
الجمهور			

(١)

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٤) زياده من ، ب

(٥) فى ، ب : بين الابن والبنت

[زوج وأبوان وابن وولد خنثى ، قول أبي حنيفة من ستة وثلاثين ، قول الشافعى الباقي(١) بعد الفرض بينهما على ستة ، وتصح من إثنين وسبعين ، تقف خمسة ، ومن نزل قسم الباقي على إثنى عشر ، وتصح من مائة وأربعة(٢) ، قول الثورى واللؤلؤى على سبعة ، وتصح من [أربعة وثمانين(٣)] .

إمراة وأبوان وولد خنثى وبنت ، قول أبي حنيفة من سبعة وعشرين ، قول الشافعى ، إن كان ذكراً فمن إثنين وسبعين ، وإن كان أنثى فمن سبعة وعشرين ، فتصير مائتين وستة عشر ، تقف خمسة وعشرين .

من نزل ضرب هذه(٤) فى إثنين تكن أربعمائة وإثنين وثلاثين ، للخنثى مائة وإثنان وأربعون ، وللبنات مائة وثلاثة .

زوج وأم وولد أب وأم خنثى ، قول أبي حنيفة يجعله ذكراً إلا أنه أضر له ، فتصير(٥) من ستة .

قول الشافعى من أربعة وعشرين ، للخنثى أربعة ، وتقف خمسة ، ومن نزل من ثمانية وأربعين ، للزوج أحد وعشرون ، وللأم أربعة عشر ، وللخنثى ثلاثة عشر .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢)

		٣	٢	
١٤٤	٢ × ٢٧	٢٤	٣٦	
٣٦	١٨	٦	٩	زوج
٢٤	١٢	٤	٦	أب
٢٤	١٢	٤	٦	أم
٣٥	١٥	٥	١٠	ابن
٢٥	١٠	٥	٥	ولد خنثى
مالك وأحمد	٥ م عند الشافعى	ذ	ث أبو حنيفة	

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : أربعة وخمسين

(٤) فى ، ب : مائتين وستة عشر

(٥) فى ، ب : فتصح

فصل منه :-

إذا كثروا إختلف المنزلون في ذلك ، فقال أبو يوسف ينزلون حالين لا يزادون عليها ذكوراً أو إناثاً ، ويعطون (١) نصف [مالهم في] (٢) الحالين .
وقال محمد وغيره ينزلون بأكثر ما تقتضيه الأحوال ، فيكون للإثنين أربعة أحوال ، وللثلاثة ثمانية ، وللأربعة ستة عشر .
وعلى هذا ثم تجمع مالهم (٣) في الأحوال كلها فتقسم (٤) على عددها ، فما خرج فهو لجماعتهم (٥) .
وأما الشافعي فيجعلهم إناثاً ليكون أسوأ لحال جماعتهم ، ثم ينظر إلى أسوأ حال كل واحد على إنفراده ، فما بقى مما لهم كان موقوفاً بينهم (٦) خاصة ، وباقي المال [موقوفاً بينهم وبين العصبه] (٧) .

(١) في ، ب : ويعطى

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) في ، ب : مسألتهم

(٤) في ، أ : يقسم

(٥) في ، أ : جماعتهم

(٦) لم ترد في ، ب

(٧) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : مردود على العصبه

مثال ذلك :-

[ولدان خنثيان وعم ، قول أبي حنيفة لهما الثلثان ، والباقي للعم ، يجعلهما إبنتين] (١) ، وإن كثروا حتى (٢) يكون معهم من الفروض أكثر من الثلث ، فيجعل لهم ما بقى .

[وعلى قول الشافعى لهم الثلثان ، والباقي (٣) موقوف حتى تكون الفروض ثلث المال ، فلا وقف حينئذ لاستواء نصيب الذكور والإناث] (٤) .
فإن زادت الفروض على الثلث ، عملت فريضتين على الذكور والإناث ، وأعطيت كل واحدٍ الأقل ووقفت الباقي ، قول أبي يوسف إن كانا ذكراً فمن إثنين .

وإن كانا أنثيين [فمن ثلاثة] (٥) ، فأضربهما فى الحالين تكن إثنى عشر ، [لهما فى حال جميع] (٦) الستة ، وفى حال ثلثها أربعة فذلك عشرة ، وللعلم سهمان .
[وعلى مذهب الدعوى لهما الثلثان ولا ينازعهما فيها العم والثلث يدعيه كل واحد فيقسم بينهما] (٧) .

(١) فى ، ب : اثنتين

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : فما لهم كان موقوفاً خاصة وباقي المال

(٤)

		٢	٢	٣	٢	
٢٤	٦×٤	٣	٣	٢	٣	
$١١ = ٢ + ٤ + ٣ + ٢$	٢	١	٢	١	١	ولد خنثى
١١	٢	٢	١	١	١	ولد خنثى
٢		-	-	-	١	عم
	م ٢	الثانى ذكر	الأول ذكر	ذكريين	أثنتين	
عند الجمهور مالك وأحمد	عند الشافعى			أبي حنيفة لأنه الأخر لهما		

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : تكن فى جميع

(٧) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

فإن كان معهم ذو فرض ، نقصت من الخمسة أسداس مثل نصف الفروض ، فمابقي فهو لهم حتى تبلغ الفروض الثلث فيكون لهم الثلثان .
فإن زادت على الثلث عملت ماذكرنا من تصحيح الفريضتين ، وقال قوم الثلث بينهم أثلاثاً لأن كل (١) واحد منهم يدعيه .

قول محمد لهما أربعة أحوال ، إن كانا ذكراً فممن إثنين ، وإن كانا أنثيين أو أحدهما فممن ثلاثة ، وإضرب إثنين في ثلاثة ثم في أربعة عدد الأحوال تكن أربعة وعشرين ، لهما في ثلاثة أحوال جميع المال وذلك ستة تكن ثمانية عشر ، وفي حال أربعة تكن إثنين وعشرين فإعطهما ذلك ، وللعلم سهمان .

وأخصر من هذا العمل أن تقول لهما في ثلاثة أحوال ثلاثة أموال ، وفي حال ثلثان ، فلهما ربع ذلك ثلثان وربع وهو أحد عشر سهماً من إثني عشر ، فأضعفها [تكن إثنين وعشرين] (٢) .

وإن شئت قلت للعَم في حال من أربعة أحوال ثلث المال فله ربع ذلك ، ومن قال بالدعوى بعد اليقين قال لهما الثلثان ، ويبقى الثلث هو إما لهما وإما للعصبة فهو بينهما نصفين ، فترجع إلى مثل أصحاب الحالين .
والدعوى في الجميع يضرب لكل واحدة من الخنثى بالثلثين ، وللعلم الثلث فيكون بينهم على خمسة .

ولضرار طريقة أخرى يعطى الخنثيين الثلثين ، وللعلم الثلث ، ثم يقول له أحد الخنثيين هذا لك على أننى أنثى .

فلو كنت ذكراً لسقطت فيأخذ نصف ما في يده ، ويقول له الآخر مثل ذلك فيبقى بيده نصف سدس ، فيرجع إلى مثل أصحاب الأحوال .

ثلاثة خنثى وعم ، قول الشافعى لهن الثلثان والباقى موقوف ، وأسوأ حال (١) كل واحد على إنفراده أن يكون وحدة (٢) أنثى فيكون له خمس المال ، فاجعلها من خمسة عشر ، وقف سهماً بين الخنثى ، والثلث بينهم وبين العم .

ومن نزل الاحوال قال لهم ثمانية أحوال فى سبعة منها سبعة أموال ، وفى حال ثلثا مال ، فلهم ثمن ذلك وهو خمسة أسداس وثمان تصح من إثنين وسبعين ، وإن شئت قلت للعم لك ثمن الثلث والباقى لهم .

[وعلى هذا إذا (٣) كانوا أربعة ، فللعم سدس الثمن ، سهم من ثمانية وأربعين ، وإن كانوا خمسة ، فسهم من ستة وتسعين .

فإن (٤) كانوا ثلاثة ومعهم أم ، فلها السدس فخذ سبعة أثمانه من حق الخنثى وثمانية من حق العم ، لأن الاحوال ثمانية يرد العم فى أحدها (٥) ، فيبقى للخنثى تسعة وثلثون وللعم سهم .

ومن قال بالدعوى جعل لهن الثلثين ، ويبقى ثلث فهو (٦) بينهم وبين العم أربعاً .

وعلى المذهب الآخر تضرب كل (٧) خنثى بالنصف ، والعم بالثلث فالمال على أحد عشر .

(١) فى ، ب : أحوال

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : فعلى هذا فإذا

(٤) فى ، ب : وإن

(٥) فى ، ب : أحدهم

(٦) فى ، ب : هو

(٧) فى ، ب : لكل

[ابن وولدان حُنثيان ، فى قول الشافعى لهما النصف ، وأسوأ حال كل واحد أن يكون له الخمس (١) .
 وأسوأ حال الابن (٢) أن يكونا ذكرين ، فيكون [الواحد الثلث (٣) ، فتكون من ثلاثين ، ثلاثة أسهم موقوفة (٤) بينهما (٥) خاصه ، وخمسه بينهما (٦) وبين الابن .
 ومن قال بالأحوال (٧) قال إن كانا ذكرين فمن (٨) ثلاثة ، وإن كانا أنثيين فمن أربعة ، فأضربها تكن أربعة وعشرين ، للابن من [الإثنى عشر (٩) أربعة فى حال وستة فى حال فأعطه عشرة ، وللخنثيين أربعة عشر .
 ومن استوفى (١٠) الأحوال قال هى من ثلاثة وأربعة وخمسة ، فصح تكن ستين ، اضربها فى الأحوال تكن مائتين وأربعين ، ثم اقسام من (١١) الستين .
 فقل للابن منها (١٢) فى حال عشرون ، وفى حال ثلاثون ، [وفى حالين أربعة وعشرون (١٣) فيجتمع له ثمانية وتسعون ، والباقى للخنثيين لكل واحد أحد وسبعون .
 ومن قال بالدعوى بعد اليقين أعطى الابن الثلث ، وللخنثيين النصف ، ويبقى سدس المال ، هو إما لهما ، وإما للإبن ، فتكون بينهما فترجع الى مثل الحالين .

(١) زياده من ، ب

(٢) فى ، أ : الإثنى

(٣) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : الثلث للواحد

(٤) زياده من ، ب

(٥) لم ترد فى ، ب

(٦) فى ، أ : بينهم

(٧) فى ، ب : بالحالين

(٨) فى ، ب : فهى من

(٩) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : الأثنى

(١٠) فى ، أ : استوفى

(١١) لم ترد فى ، ب

(١٢) لم ترد فى ، ب

(١٣) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : فى حال أربعة وعشرين وفى حال أربعة وعشرين

ومن اعتبر دعوى كل واحد على إنفراده قسم السدس أثلاثاً فتصح من ستة وثلاثين ، ومن قال بالدعوى [فى الجميع ضرب لابن (١) بالنصف ، وكل خنثى بالخمس (٢) فتقسم على ثلاثة عشر ، قول الثورى واللؤلؤى على عشرة (٣) .

بنت وخنثيان وعم ، قول الشافعى من خمسة وأربعين ، للبنت الخمس (٤) تسعه ، ولكل خنثى عشرة ، ويوقف سهم بينهما وبين البنت ، [والثلث بينهما وبين العم (٥) ، ولايعتبر كل واحد منهم (٦) على إنفراده لأن ذلك خير له من كونها ابنتين (٧) .

وعلى الحاليين من تسعين ، للعم خمسة عشر ، وللبنت تسعة عشر ، وعلى الأحوال هى من خمسة أو أربعة أو تسعة ، فأضرب تكن مائة وثمانين ، ثم فى أربعة تكن سبعمائة وعشرين ، للعم ستون ، وللبنت مائة وستة وستون .
الثورى واللؤلؤى ، للعم السدس ، والباقى بينهم على ثمانية ، وتصح من ثمانية وأربعين ، [ثم فى أربعة تكن سبعمائة وعشرين ، للعم ستون ، وللبنت مائة وستة وستون (٨) ، والدعوى يضرب (٩) لكل خنثى بالنصف ، وللبنت بالربع ، وللعلم بالثلث ، [فيكون المال على تسعة عشر (١٠) .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : ضرب الابن ضرب الابن

(٢) فى ، ب : بالخمسين

(٣)

		١٢	١٢	٢٠	١٥	
٢٤٠	٦٠ × ٤	٥	٥	٣	٤	
٩٨	٢٠	٢	٢	١	٢	ابن
٧١	١٢	١	٢	١	١	ولد خنثى
٧١	١٢	٢	١	١	١	ولد خنثى
	م ١٦	الثانى ذكر	الأول ذكر	ذكرين	انثيين	
الجمهور		الشافعى			أبوحنيفة	

(٤) فى ، أ : الخمسان

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : والبنت سهمان بين أعم

(٦) زياده من ، ب

(٧) فى ، ب : انثيين

(٨) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٩) زياده من ، ب

(١٠) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فصل آخر :-

ولد خنثى وولد ابن خنثى وعم ، للولد النصف والباقي موقوف هذا قول الشافعى ، فإن تبين حال ولد الابن لم يعط شيئاً ، وإن تبين أن الولد أنثى اعطى ولد الابن السدس ووقف الثلث بينهم(١) .

ومن قال بالحالين ، للولد ثلاثة أرباع ، ولولد الابن نصف السدس ، والباقي للعم ، وكذلك إن كثروا إذا كان بعضهم أنزل من بعض(٢) .

وعلى الأحوال للعليا المال فى حال ، والنصف فى حالين فلها ربع ذلك ثلاثة أرباع ، وللآخر النصف فى حال والسدس فى حال ، ولاشئ له فى حالين فله ربع ذلك وهو السدس والباقي للعم ، وكذلك لايتغير على(٣) هذا العمل ، ولو(٤) عملت على ماقال ضرار رجع الى هذا بأن يعطى الأعلى النصف ، والأسفل السدس ، والعم الثلث ثم يخاطبه على ماتقدم .

ومن قال بالدعوى فلهم طرق ، بعضهم(٥) يرجع الى هذا ، فمنهم من يقول للولد النصف ، ولولد الابن السدس ، ثم يدعى الولد مافى ايديهما فيكون له فى حال ، وليس له فى حال فله نصفه ، ثم يدعى ولد الابن ما فى يد العم فيأخذ نصفه ، وقال بعضهم للابن النصف ولايدعى فيه أحد شيئاً ، والسدس يدعيانه فهو بينهما ، والثلث بينهم أثلاثاً وتصح من ستة وثلاثين ، للولد خمسة وعشرون ، ولولد الابن سبعة .

(١) زياده من ، ب

(٢)

		٣	٦	٦	١	
٢٤	٦ × ٤	٢	١	١	٦	
١٨ - ٢ + ٦ + ٦ + ٢	٣	١	١	١	٣	ولد خنثى
٤ - ٣ + ١	٠	١	-	-	١	ولد ابن خنثى
٢		-	-	-	٢	عم
	٣ م	الثانى ذكر	الأول ذكر	ذكور	اناث	
الجمهور	الشافعى				أبوحنيفه	

(٣) لم ترد فى ، ب

(٤) فى ، ب : فلو

(٥) فى ، ب : ومنهم ما

وقاله محمد ثم رجع عنه فقال الثلث يدعيه الولد ولا يدعيه معه إلا أحد الأخوين ، فيكون له نصفه والسدس الباقي بينهما ، فيصير للولد ثلاثة أرباع ، ولولد الابن السدس .

وحكى أيوب (١) عن محمد قال يجعل دعوى الخنثيين واحده فى الثلث فلهما نصفه بينهما ، وللم نصفه فيصير للولد ثلثان ، ولولد الابن سدس (٢) ، وللم سدس وهذا بعيد .

وحكى أيضا عن الثورى واللؤلؤى أن (٣) للولد ثلاثة أرباع ، والباقى بين ولد الابن والعم نصفين ، وقال بعض البصريين ، للولد ثلاثة أرباع ، ولولد الابن ثلاثة أرباع مابقى وتصح من ستة عشر .

وقال بعضهم للولد النصف ، ولولد الابن الثلث ، وللم السدس وهذا ابعدا من الصواب ، وهكذا الخلاف فى أخت لأبوين (٤) وأخت لأب خنثيين .

ثلاثة أولاد ابن بعضهم (٥) أنزل من بعض خنثى وعم ، فى (٦) قول الشافعى للعليا النصف ويوقف السدس بينهما وبين الوسطى والثلث يقسم (٧) بين الجميع ، فيصير للعليا الثلثان ، وللوسطى السدس ، وللسفلى نصف السدس ، وللم كذلك .
ومن بالدعوى قسم السدس بين العليا والوسطى ، وقسم الثلث بين الجميع (٨) .

(١) أيوب بن أبي تميمة السختياني أبو بكر البصرى ، مولى عنزه وقيل جهينه ، رأى أنس بن مالك وروى عن عمرو بن سلمة الجرمى وحميد بن هلال والقاسم بن محمد وغيرهم ، وعنه الأعمش من أقرانه وقتاده وشعبة وغيرهم ، ولد سنة ٦٦ وقيل ٦٨هـ ومات سنة ١٢٥ وقيل ١٢١هـ وهو ابن ٦٣ سنة . ينظر - تهذيب التهذيب ٣٩٧/١ والشيرازى ٨٩

(٢) فى ، ب : السدس

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، ب : لأب وأم

(٥) فى ، أ : بعضهم

(٦) لم ترد فى ، ب

(٧) زياده من ، ب

(٨) مابين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

[ومن قال بالحالين (١) أعطى العليا ثلاثة أرباع ، وللوسطى نصف السدس ، والباقي للعم ، وعلى الأحوال [للعليا ثلاثة أرباع ، و] (٢) للوسطى السدس ، ويبقى نصف السدس ، فنقول للسفلى لك الثلث فى حال ولاشئ لك فى سبعة أحوال فلك]] ثمن الثلث وللعلم كذلك ، وقول ضرار يرجع الى مثل هذا إذا خاطبت العم .

وفى هذا التنزيل آخر يسمى التنصيف ، نقول للعليا إن كنت ذكراً فلك المال ، وإن كنت أنثى فلك النصف فلك نصفهما ، ويقال للوسطى أنت لاثرت حتى تكون العليا أنثى ، ثم إن كنت ذكراً فلك النصف ، وإن كنت أنثى فلك السدس فذلك الثثان فلك نصفهما هذا إذا كان العليا أنثى ، ولو كان ذكراً لسقطت فخذ نصف ذلك .

ويقال للسفلى إن كان من فوقك أنثيين وكنت ذكراً فلك الثلث فلك نصف ذلك ، فإن كان الوسطى ذكراً سقطت فلك نصف السدس ، وإن كان العليا ذكراً سقطت فلك ربع السدس ، ثم يقال للعم كذلك فيأخذ ربع السدس فترجع الى مثل الأحوال . فإن كانوا أربعة إتفق قول المنصفين وضرار وخالفا الأحوال ، فإن لم يكن معهم عصبه ، فقال بعضهم نرد سهمه على العليا والوسطى على أربعة ، ولانرد على السفلى لأنه لايرث إذا كان أنثى .

وقال بعضهم نرد على الجميع ، فعلى الأول يكون المال بين العليا والوسطى على ثمانية للوسطى سهم ، وعلى الثانى تكون على عشرة قدر سهامهما . وعلى قول محمد يقسم المال بينهم على ثلاثة وعشرين ، لأن للعليا ثلاثة أرباع ، وللوسطى السدس ، وللسفلى ربع السدس ، فيقسم هذا السهم بينهم على ثلاثة وعشرين ، وعلى الوجه الأول فى هذا القول أن يقسم على أربعة وتصح من ستة وتسعين .

فإن كان مع السفلى أخوها ، قول الشافعى كالتى قبلها ، قول أبى حنيفة الثلث القاضل بين السفلى وأختها على ثلاثة ، ومن قال بالحالين قال للعليا ثلاثة أرباع وللوسطى سهم ، يبقى سهمان بين السفلى وأختها على إثني عشر ، كما يرثان المال لو انفردا به وتصح من إثني وسبعين .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : ومن نزل الحالين

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

ومن استوفى الأحوال يبقى نصف سدس بين السفلى وأختها على إثني عشر أيضاً وتصح من مائة وأربعة وأربعين ، وعلى الدعوى التي رجع عنها محمد للعليا النصف لاتنازع فيه ، والسدس يدعيه هو والوسطى فهو بينهما ، والثث يدعيه الأعلى ، وكذلك الأوسط والسفلى وأخوها يدعيانه معاً ، فيكون ثلثه للأعلى وثلثه للأوسط وثلثه بين السفلى وأختها نصفين ، وتصح من (١) ستة وثلاثين للوسطى سبعة .

فإن كان الغلام أنزل منهن ، فعلى قول الشافعى للعليا النصف ، والباقي موقوف على ما ذكرنا ، قول أهل الحالين السدس بين السفلى والغلام للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتصح من ستة وثلاثين .

أصحاب الأحوال للعليا ثلاثة أرباع المال ، وللوسطى سدس ، ويبقى سهم ، فيقال للسفلى إن كنت ذكراً فهذا السهم لك ، وإن كنت أنثى فلك ثلثه فلك نصف الجميع وذلك ثلاثة أسهم ، وما بقى للغلام وتصح من ستة وثلاثين الفأ ، للعليا سبعة وعشرون ، وللوسطى ستة ، وللسفلى سهمان ، وللغلام سهم .

وعلى الدعوى للعليا النصف والسدس بينها وبين الوسطى ، وثلث الثلث بينهما أثلاثاً ، والتسعان بينهما وبين الغلام أرباعاً ، وتصح من مائة وثمانية ، للعليا ثلاثة وسبعون ، وللوسطى تسعة عشر ، وللسفلى عشرة ، وللغلام ستة .

فصل منه :-

أخ خنثى وولد أخ خنثى وعم ، للأخ النصف ، والباقي موقوف ، فلو تبين حال أحدهما لم يتغير الموقوف ، أبوحنيفة الباقي للعم .
ومن استوفى الأحوال جعل للأخ ثلاثة أرباع ، وولد الأخ الثمن ، وللعلم الثمن .
وعلى الدعوى للأخ النصف ، ويبقى النصف يدعيه كل واحد منهم فهو بينهم أثلاثاً فيصير للأخ الثلثان .
ومن قال بالدعوى فى الجميع ضرب للأخ بالمال ، ولكل واحد من الأخوين بالنصف فيكون بينهم على أربعة .
ومن قال بالحال جعل للأخ ثلاثة أرباع المال ، والباقي للعم ، فإن ترك ولد أخ خنثى وعماً ، قول الشافعى للعم المال موقوف .
وعند أبيحنيفة هو للعم ، ومن نزل فليس للخنثى عنده إلا نصف ميراث ذكر والباقي للعم .
فإن كانا خنثيين ومعهما ابن عم ، فمن نزل الحالين جعل لأب الأخ النصف ، والباقي لابن العم واسقط العم .
ومن استوفى الأحوال جعل لولد الأخ النصف وللعلم الربع ولابن العم الربع ، ومن قال بالدعوى جعل المال بينهم أثلاثاً .
وأما أصحاب الأحوال فيورثون أقربهم النصف ومن بعده الربع ومن بعده الثمن وعلى هذا .

فصل فى تنزيلهم :-

الطريق فى ذلك أن تجعل فيهم ذكراً ، ثم تنقله فى جماعتهم ، ثم تجعل الثانى مع الأول ، ثم الثالث ، ثم الرابع وعلى هذا ، ثم تجعل الثانى والثالث ، ثم تضم الى الثانى مابعد واحدأ واحداً .

ثم تجعل الثالث والرابع ومن بعده ، ، ثم تجعل ثلاثة منهم ذكوراً الأول والثانى والثالث ، ثم يغير الثالث ثم يجعل الثانى هو الأول ويفعل كما ذكرنا ، ثم يجعل أربعة منهم ذكوراً على هذا حتى يبلغ آخرهم .

ومثال ذلك :-

إذا ترك أربعة أولاد خناثى ، فقل لهم ستة عشر حالاً ، أما أن يكون الأكبر وحده ذكراً أو الثانى أو الثالث أو الرابع ، أو الأول والثانى ذكرين ، أو الأول والثالث ، أو الأول والرابع ، أو الثانى والثالث .

أو الثانى والرابع ، أو الأول والثانى والثالث ذكوراً ، أو الأول والثانى والرابع ، أو الأول والثالث والرابع ، أو الثانى والثالث والرابع ، أو كلهم ذكوراً ، أو كلهم إناثاً .

ولشيخنا رحمه الله طريقه أخصر من هذه ، أن يقول : إما أن يكون الأول وحده ذكراً أو أنثى ، والثانى ذكراً أو أنثى ، والثالث كذلك ، أو الرابع ، أو الأول والثانى ذكرين أو أنثيين ، أو الأول والثالث ذكرين أو أنثيين ، أو الثانى ذكرين أو أنثيين .

أو الأول والثالث ذكرين أو أنثيين ، أو الأول والرابع ذكرين أو أنثيين ، أو كلهم ذكوراً أو كلهم إناثاً ، فهذه لا يحتاج أن تجعل فيهم ثلاثة ، وكذلك إن قيل خمسة ، فأما إذا قيل ترك ستة فإتجاوز ثلاثة .

وهذا باب قد أكثر الفرضيون من فروعه ودققوا فيه وبالغوا ، ولشيخنا - رحمه الله - فيه كتاباً مفرداً وضمن كتبه المصنفه منه كثيراً .

وقد كان يجب على مقتضى ماشرطناه فى كتابنا هذا من ذكر مافيه فائده أن نضرب عن ذكر هذا الباب صفحاً إذا كان أمر الخنثى شيئاً غير موجود .

لكن السلف من الصحابه والتابعين - رضى الله عنهم - تكلموا فيه ، ثم اتبعهم الفرائض فى ذلك فرأينا سلوك طريقهم وإقتفاء منهجهم طلباً للبركه بهم وتجنباً للمخالفه لهم .

فلذلك أشرنا منه الى جملة كافيه مع التدبير مقنعة فى فهم ماذكرنا فى هذا الكتاب وجعلناه آخر كتاب الفرائض لقله الحاجه اليه .

والله نسأل التوفيق والإعانه لتمام مابقى من الإقرار والوصايا والدور ، ونسلك فى ذلك أيضا طريق الإيجاز والإختصار ، لأن ذلك كما قلنا لا يوجد ولايكاد يُسأل عنه إلا على طريق الإختبار للعالم ، لكنه يتضمن أبواباً من الحساب يلحق خاطر وينتفع المرتاض بها فى غيرها .

وبالله الكريم نستعين وإياه نسأل أن ينتفع به فى الدنيا والآخرة ، إنه سميع مجيب الدعاء ، وهو حسبنا ونعم الوكيل (١) XII

(١) من الملاحظ أنه من بدايه المعرفات الثلاث الى الثلاث الاخيره المشابه وهى نهايه كتاب الفرائض لم ترد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم وفقنا لما يرضيك

كتاب الإقرار (١)

- يقبل إقرار الرجل بأربعة : بالولد والأب والزوجة والمولى .
 وإقرار المرأة : بثلاثة بالأب والزوج والمولى ، إذا صدّقه المقر له
 وكان صدّقه ممكناً ، ولم يدفع بإقراره حقاً لغيره فى قول أهل العراق
 واحمد وأسحق وأبى ثور وداود ، وهو الأظهر من قول الشافعى (٢) .
 وقال فى القديم لايقبل الإقرار بالنكاح منها لأنه يمكن إقامه البيئه على
 ذلك ، وقال مالك يقبل من الغريبيين ولايقبل من أهل القرى والمدن .
 ولأصحابنا فى إقرارها بالولد ثلاثة أوجه :-
 أظهرها أنه يقبل وهو قول احمد وروايه ابن القاسم (٣) عن مالك .
 والثانى لايقبل وهو قول أهل العراق وروايه أشهب عنه .
 والثالث يقبل إن لم يكن لها زوج ، ولايقبل مع الزوج ورواه ابن
 وهب (٤) عن مالك (٥) وبعض أصحاب احمد عنه .
 فإن صدقها الزوج ثبت النسب منهما فى قول الجميع ، ومن قبل
 إقرارهما بالولد قبل الإقرار منهما بالأم ، فأما من لم يجعل لها دعوة
 فلايجعل لها تصديقاً فلايصح عنده الإقرار بالأم .

-
- (١) الإقرار : الاعتراف بالحق . والمراد به هنا بيان حكم إقرار الوارث بحاجب له أو مشارك .
 ينظر العذب الفاضل ٢٥٦/٢
 (٢) ينظر - الفقه الاسلامى ٦٤١/٦
 (٣) عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقى بالولاء ، الفقيه المالكى - أبو عبدالله - تفقه
 بالإمام مالك - رضى الله عنه - ونظرائه وصحب مالك عشرين سنة ، روى عن مالك الحديث
 والمسائل ، أول من حمل الموطأ الى مصر وهو إمام ، ولد سنة ١٣٢هـ ومات سنة ١٩١هـ .
 ينظر - الشيرازى ١٥٠ وتهذيب التهذيب ٢٥٢/٦ وفيات الأعيان ٣٦٢/٣
 (٤) عبدالله بن وهب بن مسلم القرشى الفقيه المالكى المصرى - أبو محمد - روى عن عمرو بن
 الحارث والليث بن سعد وعبدالرحمن بن شريح وغيرهم من أهل مصر وعن مالك ، وعنه ابن أخيه
 احمد بن عبدالرحمن بن وهب والليث بن سعد واحمد بن صالح المصرى وغيرهم ، ولد سنة
 ١٢٥هـ بمصر ومات سنة ١٩٧هـ بمصر . ينظر - طبقات ابن سعد ٥١٨/٧ وتهذيب التهذيب
 ٧١/٦ وأعلام النبلاء ٢٢٣/٩ وفيات الأعيان ٣٦/٣
 (٥) ينظر - حاشية الدسوقى ٤٠١/٣ الفقه الاسلامى ٦٤١/٦

وقال أهل البصرة لا يقبل الإقرار بالنكاح والولاء لأن إقامه البينه تمكن عليهما ، وسواء في الإقرار حال الصحة والمرض .
 ولا يقبل إقرار الخصى والمجبوب بالولد في قول الجمهور ، وقال بعضهم يقبل لقوله عليه السلام «الولد للفراش» وهذا الخبر عام فيحمل على ما يمكن ، ألا ترى أنها لو أتت بولد لدون ستة أشهر لم يلحق به وإن كان الفراش موجوداً (١) .
 وإذا ثبت النسب بإقرار المقر لم يكن له نفيه في قول الجمهور ، فأما الإقرار بغير من (٢) سميها كإبن الابن والأخ والجد والعم ونحوهم فلا يقبل لأن في (٣) ذلك حمل نسب على غيره .
 فإن مات المقر بأحد هؤلاء (٤) ولا وارث له معروف ، فماله لمن أقر به ، كأنه أوصى له أو أقر له به في قول الجمهور .
 وقال سحنون ماله لبيت المال لأن الإنسان ممنوع أن يوصى بجميع ماله ، وقال بن سريج (٥) ويحتمله قول الشافعي (٦) ، لأنه لما لم يثبت نسبه بالإقرار لم يجعل [ذلك منه] (٧) وصيه .

(١) من بدايه كتاب الإقرار الى الاقواس الثلاثه لم ترد في ، ب

(٢) في ، أ : ما

(٣) زياده من ، ب

(٤) في ، أ : هاؤلاء

(٥) أحمد بن عمر بن سريج - أبو العباس - كان من عظماء الشافعيين وأئمة المسلمين ، ولى القضاء بشيراز ، مات ببغداد سنة ٣٠٦هـ . ينظر - الشيرازي ١٠٨ وفيات الأعيان ٦٦/١ وطبقات

السيكي ٢١/٣

(٦) ينظر - الحاوي الكبير ٩٢/٧ الفقه الاسلامي ٦٤٢/٦-٦٤٣ المغنى ١٣٧/٩

(٧) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : له ذلك

فصل :-

إذا مات الرجل فأقر وارثه عليه بمن لو أقر هو به قبل ، ثبت نسبه منه وورث سواء كان الوارث واحداً أو جماعة في قول النخعي والشافعي واحمد ، [وروى نحوه عن أبي حنيفة وأبي يوسف (١)] .
 والمشهور عن أبي حنيفة أنه لا يثبت إلا بإقرار (٢) إثنين ذكرين كانا أو أنثيين عدلين أو غير عدلين .
 وروى نحوه عن مالك ، وروى عنه أنه لا يثبت إلا بإقرار عدلين منهم (٣) ، أو إقرار أحدهما وتصديق الآخر جعله كالشهادة .
 وقال داود [وأهل الظاهر (٤)] لا يثبت النسب بإقرار الورثة بحال .
 فإن أقر به بعضهم ، وأنكر البعض (٥) لم يثبت النسب إلا أن يكون [من إقرار (٦) عدلين منهم (٧) ويثبت (٨) عند مالك (٩) ، فإن (١٠) شهد من الورثة عدلان أن الميت أقر به أو ولد على فراشه ، ثبت نسبه في قول الجميع .
 فإن ترك ابنين فأقر أحدهما بابن ثالث ، وأنكره الآخر لم يثبت نسبه في قولهم جميعاً (١١) .

(١) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٢) في ، أ : بالإقرار

(٣) لم ترد في ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) في ، ب : بعضهم

(٦) في ، ب : قد أقر به

(٧) لم ترد في ، ب

(٨) في ، ب : فثبت

(٩) ينظر - حاشية الدسوقي ٤١٧/٣ العذب الفائض ٢٥٦/٢ المغني ٩/١٣٧ الفقه الاسلامي ٦/٦٤٢

(١٠) في ، ب : وإن

(١١) ينظر - مختصر الطحاوي ١٥٤ العذب الفائض ٢/٢٥٩ حاشية الدسوقي ٣/٤١٧

ويلزم المقر أن يدفع إليه ما فضل في يده عن ميراثه ، وهو السدس في قول ابن أبي ليلى ومالك (١) والأوزاعي والثوري وعثمان البتي وأهل البصرة والحسن بن صالح وشريك بن عبدالله ويحيى بن آدم ووكيع وأبي عبيد (٢) وأبي ثور واحمد واسحق .

وفى قول النخعي وحمام وأبي حنيفة (٣) وأصحابه ، يقاسمه مافى يده نصفين على قدر ميراثهما ، لأنه يقول أنا وأنت فى مال (٤) أبيننا سواء . وقال الشافعى (٥) وداود لا يجب عليه أن يدفع إليه شيئاً ، وهل يلزمه فيما بينه وبين الله تعالى على قولين ، أصحهما أنه لا يلزمه لأنه لا يرث من لا يثبت نسبه ، وهو قول داود وبعض أهل المدينة .

فإن قلنا يلزمه فى ذلك ثلاثة أوجه ، أحدها الفضل كقول مالك وهو الصحيح ، والثانى كقول أبي حنيفة ، والثالث يعطيه ثلث مافى (٦) يده لويضمن له (٧) سدس مافى يد أخيه لأنه يفرط فى رفعه إليه ، لأن يده على نصف كل جزء من التركة فضمن له حقه من نصف النصف حيث أزال يده عنه .

وهذا الوجه ذكره ابن اللبان عن ابن سريج ، ونقله من قوله فى رجل ترك ابنين ودارين ، فأخذ كل واحد منهما (٨) داراً بميراثه ، ثم أقر أحدهما بأخ ، فإنه يعطيه ثلث الدار التى فى يده ، ويضمن له سدس الدار الأخرى .

(١) ينظر - بداية المجتهد ٤٣٥/٢ المغنى ١٣٦/٩

(٢) القاسم بن سلام البغدادي - أبو عبيد - الفقيه القاضى صاحب التصانيف ومنها «المذكر والمؤنث - الأحداث - أدب القاضى - الحيض - الأموال» وغير ذلك ، روى عن هشيم ووكيع وأبي زيد الأنصارى وغيرهم ، وعنه سعيد بن أبي مريم المصرى وهو من شيوخه ومحمد بن اسحاق الصغانى والحارث بن أبي اسامه وغيرهم ، مات بمكة سنة ٢٢٤هـ . ينظر - تهذيب التهذيب ٣١٥/٨ وفيات الأعيان ٦٠/٤ الشيرازى ٩٢

(٣) ينظر - مختصر الطحاوى ١٥٣ بداية المجتهد ٤٣٥/٢ المغنى ١٣٦/٩ الحاوى الكبير ٨٧/٧

(٤) فى ، ب : ميراث

(٥) ينظر - الحاوى الكبير ٨٧/٧ بداية المجتهد ٤٣٥/٢ المغنى ١٣٦/٩

(٦) فى ، أ : من مافى

(٧) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : ويضمن اليه

(٨) فى ، أ منهم

وقال ابن سريج ويحتمل مثله فى الدنانير لأن يده على نصف كل دينار ،
فجعله (١) ابن اللبان وجهاً ثالثاً ، وإنما قال ابن سريج على وجه الإحتمال ،
وهذا إذا كان قاسم أخاه طوعاً وهو يعلم بالمقر به وقد أمسك عن ذكره .
فإن ألزمه الحاكم القسمة ، فلا ضمان عليه مما فى يد أخيه ، وإن كان
يوم القسمة غير عالم بالمقر به فهل يضمن أم لا ؟ على قولين ، وقال ابن
أبى ليلى وأهل المدينة والبصرة يضمن له السدس بكل حال ، وفى قول
أبى حنيفة (٢) يضمن له الربع لأن نصفها لو كان فى يده لقاسمه إياه ، وأما
دفع الثلث من الدار التى فى يده فلا خلاف بينهم فيه .
قال الشافعى (٣) وللمقر به أن يستحلفه (٤) المنكر ، فإن نكل حلف وثبت
نسبه ، فإن مات المقر به لم يرثه المقر (٥) فى قول الجمهور لأن نسبه لم
يثبت ، وقال سحنون يرثه المقر والمنكر معاً وهو غلط .
ولو كان أقر بأخت أعطائها خمس مافى يده ، وعلى القول الآخر
يقاسمها مافى يده على ثلاثة ، وفى الوجه الثالث خمس مافى يده وعشر مافى
يد أخيه .
فإن أقر بأب لأبيه دفع إليه سدس مافى يده ، وعلى قول أبى حنيفة يقاسمه
مافى يده على سبعة ، سهمان للأب ، وخمسة له لأنه يزعم أن الفريضة من
إثنى عشر ، وكذلك إن أقر بأُم .
فإن أقر بزوجه لأبيه أعطائها ثمن مافى يده ، وعلى قول أبى حنيفة (٦)
يقاسمها على تسعة ، لها (٧) سهمان وتصح من ثمانية عشر ، فإن أقر
أحدهما بأُم والآخر بزوجه صحت من ثمانية وأربعين ، وعلى القول الآخر
يكون بيد كل ابن ثلاثة وستون ، للأُم (٨) ثمانية عشر ، وللزوجة أربعة عشر .

(١) فى ، أ : يجعله

(٢) ينظر - مختصر الطحاوى ١٥٤

(٣) ينظر - الحاوى الكبير ٨٧/٧

(٤) فى ، ب : يحلف

(٥) زياده من ، ب

(٦) ينظر - مختصر الطحاوى ١٥٣

(٧) فى ، أ : لهم

(٨) زياده من ، ب

فإن كانوا ثلاثة فأقر إثنان منهم بأخت لهم ، فقل فريضة الإنكار من
ثلاثة ، والإقرار من سبعة .
فأضرب إحداهما (١) في الأخرى ، للمنكر سهم في سبعة ، ولكل واحد
من المقرين سهمان في ثلاثة ، ويبقى للأخت سهمان .
وعلى قول أبي حنيفة يقاسمانها الثلثان (٢) على خمسة فتصح من خمسة
عشر .

(١) في ١ : إحداهما

(٢) في ١ : البنتين

فصل منه :-

[بنت وبنت ابن وأخت إقتسمن (١) ثم أقرت البنت بأخ للميت ، فلاشيء عليها لأنه لا فضل في يدها عن ميراثها ، وإنما أقرت أن حقه في يد الأخت فلاتصدق عليها .

وعلى قول أبي حنيفة تقاسمه ما بيدها على ثلاثة عشر ، له أربعة لأنها تزعم أن الفريضة من ثمانية عشر فتصح من ثمانية وسبعين (٢) .
[إمرأه وابنان أقرت المرأة بابن ثالث لم يعط (٣) شيئاً ، وفي قول أبي حنيفة تقاسمه على عشرة وتصح من ثمانين (٤) (٥) .

(١) في ، أ : إقتسموا

(٢)

	٣	١٣	١٣	
٧٨	١٣ < ١٨	٦	٦	
٢٧	٩	٣	٣	بنت
١٣		١	١	بنت ابن
٢٦		٢	٢	أخت ش
١٢	٤		-	أخ ش أقرت به البنت
أبوحنيفة			الجمهور	

(٣) في ، ب : تعطه

(٤) في ، أ : ثلاثين

(٥)

		٥	
٨٠	١٠ < ٢٤	١٦	
٣	٣	٢	زوجه
٣٥		٧	ابن
٣٥		٧	ابن
٧	٧		ابن مقر به
أبوحنيفة		الجمهور	

أربع أخوات وعم أقرت إحداهن بأخ لم تعطه شيئاً ، وفي قول أبي حنيفة تعطيه ثلثي مافي يدها ، [فإن أقرت بأخت أعطتها خمس مافي يدها (١) في الأول ونصفه في الثاني .

فإن أقرت بأخ وأخت أعطتهما سبع مافي يدها لأنها لاتدعى أكثر من السبع وفي يدها السدس ، وقول أبي حنيفة تعطيهما ثلاثة أرباع مافي يدها .
زوج (٢) وأم وأخت لأب وأم ، أقرت الأخت بأخ لأب وأم فذلك ينفع الزوج ويضر الأم فيصدق على الزوج ، ولا يصدق على الأم .

فقل فريضة الإنكار من ثمانية ، وفريضة الإقرار من ثمانية عشر ، [إرفع منها نصيب الأم يبقى خمسة عشر (٣) ، فيقسم الثاني (٤) من فريضة الإنكار بعد نصيب الأم عليها وهو ثلاثة أرباع المال ، يكن المال عشرين .
اضعفها ليكون لها ثمن تكن أربعين ، فلام عشره ، وللزوج خمسة عشر ، وللأخت أربعة مما في يدها (٥) لأنها لاتدعى أكثر منه ، ويعطى أخاها ثمانية وتقف ثلاثة ، فإن صدقها الزوج أخذها هذا قول أهل العراق .

وأما من أعطى الفضل ففيهم روايتان ، إحداهما أن تضرب نصف إحدى الفريضتين في الأخرى تكن إثنين وسبعين ، للأم ثمانية عشر ، وببند الأخت سبعة وعشرون ، وهو يدعى تسع المال ثمانية فيأخذها ويبقى تسعة عشر ، يضرب فيها الزوج بتسعة تمام النصف ، والأخ (٦) بستة عشر فتصح من ألف وثمانمائة ، وتقف للزوج مائة وواحد وسبعون .
والرواية الأخرى أن تقف (٧) من التسعة عشر ، تسعة للزوج ، وتدفع العشرة الى الأخ والأول أصح ، فإن صدق الزوج أخذ ماوقف له .

(١) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) زياده من ، ب

(٣) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : سدسها للأم بقي خمسة عشر

(٤) في ، ب : الباقي

(٥) في ، ب : يد الأخت

(٦) في ، أ : والآخر

(٧) في ، أ : تقر

فإن كانت بحالها وفيها جد وقد صدقها الزوج ، فاضرب تسع أحدهما فى الأخرى تكن أربعة وخمسين ، فلأم من فريضة الإنكار إثنا عشر ، وللجد ستة عشر ، وتأخذ الأخت مافى يدها ثلاثة وترد خمسة ، وتضرب (١) فيها للزوج بتسعة ، والأخ بستة وهى تتفق بالإثلاث فترجع الى خمسة ، فنصيب الزوج ثلاثة والأخ سهمان .

فيصير مع الزوج أحد وعشرون ، هذا قول مالك وسفيان واحمد وأبى عبيد لأنهم يقولون فى الجد بقول زيد ، وفريضة الإنكار هى الأكرية .
وأما ابن أبى ليلى فكان يقول (٢) بقول على ، ففريضة الإنكار عنده من تسعة ، والثمانية عشر تجزئ عنها ، فتأخذ الأخت سهما وترد خمسة : ثلاثة للزوج وسهمان (٣) للأخ .

وأما أهل العراق فإن أبابوسف ومحمد يقولان بقول زيد ، فتجمع نصيبهما من فريضه الإقرار (٤) وهو ثلاثة عشر تقسم بينهم على إثني عشر ، فاضربها فى سبعة وعشرين تكن ثلاثمائة وأربعة وعشرين ، للأم إثنان وسبعون ، وللجد ستة وتسعون ، وللزوج مائة وسبعة عشر ، وللأخ ستة وعشرون ، وللأخت ثلاثة عشر .

وأما (٥) أبوحنيفة فإن الأخت عنده غير وارثة ، وقد أقرت بغير وارث فلا شىء لهما .

زوج وأم وثلاث أخوات مفترقات ، أقرت الأخت من الأبوين بأخ ، فإنك تقول إقرارها يضر بالأخت من الأب ، فاعزل نصيبها وهو تسع المال ، فتبقى (٦) ثمانية لو صدقها (٧) الباكون قسمت على ثمانية عشر ، فاضرب نصفها فيها تكن اثنين وسبعين فهى ثمانية أتساع المال ، فالمال أحد وثمانون ، للأخت من الأبوين أربعة ، ولأخيها ثمانية ، وتقف على الزوج تسعة ، وعلى الأم ثلاثة ، وعلى الأخت من الأم كذلك .

(١) فى ، ب : فتضرب

(٢) فى ، ب : يأخذ

(٣) فى ، أ : وسهمين

(٤) فى ، ب : الإنكار

(٥) فى ، ب : فأما

(٦) فى ، ب : يبقى

(٧) فى ، ب : صدقها

وقول ابن أبي ليلى الثمانية عشر تجزىء عن التسعة ، فلأخت من الأبوين سهم لأنها لا تدعى غيره وترد الخمسة (١) ، يضرب فيها للأخ (٢) بسهمين ، وللزوج بثلاثة ، وللأم بسهم ، وللأخت من الأم بسهم ، فتقسم على سبعة ، ما أصاب سهمان يأخذه الأخ (٣) ويوقف الباقي عليهم (٤) وتصح من مائة وستة وعشرين .

والرواية الأخرى تبين فسادها هاهنا ، لأنك إذا وقفت جميع مال الورثة استغرق ذلك [الخمسة أسهم فبقى (٥)] الأخ بغير شيء .

ثلاثة بنين أقر أحدهم باين رابع وصدقه فيه أحدهما ، قول ابن أبي ليلى يدفع إليه كل واحد منهما ربع مافى يده ، وتصح من إثني عشر ، له سهمان ، وللمنكر أربعة ، ولكل واحد منهما ثلاثة ، وقول أبي حنيفة يقتسمون الثلثين أثلاثاً وتصح من تسعة (٦) .

[فإن كان الإقرار لأب ، دفعا إليه سدس ما بأيديهما ، وعلى قول أبي حنيفة يقتسمان الثلثين على ثلاثة عشر وتصح من تسعة وثلثين (٧)] .
فإن كان الإقرار بزوجة ، دفعا إليها ثمن ما بيدهما وتصح من أربعة وعشرين ، وفى قول أبي حنيفة يقتسمون الثلثين على سبعة عشر ، لها ثلاثة وتصح من احد (٨) وخمسين .

إمرأة وابنان أقر أحدهما بثالث ، وصدقته المرأة لم تعطه شيئاً لأنه لا فضل بيدها ، واعطاه المقر ثلث ما بيده وتصح من ثمانية وأربعين .
قول أبي حنيفة يقتسمون التسعة (٩) على سبعة عشر وتصح من مائتين واثنين وسبعين ، للمنكر مائة وتسعة عشر ، وللزوجة سبعة وعشرون ، ولكل واحد منهما ثلاثة وستون .

(١) فى ، ب : خمسة

(٢) فى ، ب : للأخت

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : سهمها تأخذه الأم

(٤) فى ، أ : عليه

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : خمسة الأسهم وبقى

(٦) فى ، ب : تسعة وثلثين

(٧) المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٨) فى ، ب : احدى

(٩) فى ، ب : السبعة

زوج وأختان لأب وأم ، أقرت احداهما (١) بأخ فصدقها الزوج ، تصير الفريضة من ستة وخمسين ، في يد الأخت ستة عشر ، وهي لاتدعى إلا سبعة (٢) فتدفع (٣) تسعة ، يضرب فيها الاخ بأربعة عشر ، والزوج بأربعة ، وهما يتفقان فاردهما الى نصفهما تكن تسعة ، فيأخذ الزوج سهمين ، والاخ سبعة .

قول أبي حنيفة تقسم خمسة أسباع المال على قدر سهامهم من فريضة الإقرار وهي سبعة لاتصح ، فتضربها في سبعة ، تكن تسعة وأربعين ، للمنكر أربعة عشر ، وللزوج عشرون ، وللأخ عشرة ، وللأخت خمسة .

(١) في ، أ : احديهما

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) في ، ب : فدفع لها

فصل آخر :-

إذا ترك ابنين زيداً وعمرواً ، فأقر زيد بأخوين من أبيه بكرأ
 وخالداً ، فصدقه عمر في بكر خاصه ، والمقر بهما يتجاحدان .
 يثبت نسب بكر في قول الشافعي وأخذ ثلث مافى يدهما ولاشئ لخالد
 في ظاهر المذهب ، لأن نسبه لم يثبت .
 ومن ألزم المقر (١) فيما بينه وبين الله أن يعطيه فهي (٢) على وجهين .
 أحدهما أن زيداً يدفع إليه ربع مابقى في يده ، وهو نصف سدس المال
 لأنه يقول نحن أربعة فتأخذ الربع ويعطيه (٣) الفضل ، والثاني أن نقاسمه
 نصفين .
 فإن تصادقا أخذ بكر منهما ربع مافى يدهما وهو ثمانان ، وأخذ خالد
 ثماناً آخر من زيد .
 فيبقى في يده ربع وفي يد عمرو ثلاثة أثمان ، ولا يرجع خالد على بكر
 بشئ لأنه لا (٤) فضل في يده عن ميراثه .
 كذا قال ابن اللبان وفيه نظر ، لأن عمرواً قد أقر لبكر بثلث مافى يده
 فلا عليه أن (٥) يعطيه هو لمن أراد .
 وإذا أعطاه ربع مافى يده على ما قال ، بقي في يد عمرو ثلاثة أثمان وهو
 لا يدعى إلا الثلث .
 والصحيح أن يضم بكر السدس الذي يأخذه من عمرو الى نصف زيد
 فيصير ثلثين ، فيقتسموه أثلاثاً .
 وفيه وجه آخر أن زيداً يدفع إليهما نصف مافى يده ، فيأخذ بكر منه (٦)
 تمام الربع ، ويبقى لخالد سدس ، وتصح من إثني عشر .

(١) زياده من ، ب

(٢) في ، ب : وهو

(٣) في ، أ : ونعطيه

(٤) زياده من ، ب

(٥) زياده من ، ب

(٦) في ، ب : من عمرو

وقال عبد الملك بن حبيب (١) ، على قياس قول مالك يثبت نسب المتفق عليه ، ويأخذ (٢) ربع مافى يد كل واحد ، ويأخذ المجهود من الذى أقر به ربع مافى يده ، ولا يثبت النسب إلا إذا كانا عدلين ، وقال الكوفيون والبصريون وعامة أهل المدينة ، لا يثبت نسب بكر .

وإختلفوا فى الميراث ، فقال الثورى وعثمان البتى يأخذ بكر ثلث مافى يد عمرو ، ويدفع إليهما زيد نصف مافى يده ، فيضرب فيه بكر بما بقى من الربع وهو نصف سدس ، ويضرب فيه خالد بالربع ، فيقتسمان الربع على أربعة ، فالمال ستة عشر .

فأضربها فى ثلاثه ليكون لها ثلث تكن ثمانية وأربعين ، فيحصل لبكر أحد عشر ، ولخالد تسعة ، ولزيد إثنا عشر ، ولعمرو ستة عشر وهذا (٣) قول ابن أبي ليلى رواه عنه يحيى وأيوب ، ولا فرق على هذا بين تصادقهما وتجاهدهما .

وقال ابن سريج إذا تصادقا جمعا ما أخذاه واقتسماه نصفين ، وتصح من أربعة وعشرين وفيه نظر ، وقال عامة البصريين يأخذ بكر ثلث مافى يد عمرو ، ثم يدفع زيد إليهما ربع المال بينهما نصفين .

فإن تجاددا صار لبكر سدس وثمان ، وليس لزيد أن يقول له حصل (٤) لك أكثر مما (٥) أقررت به لك ، وإن تصادقا رد بكر على خالد ما فضل عن الربع ، وترجع بالإختصار إلى إثني عشر .

وروى البصريون قولهم هذا عن ابن أبي ليلى ، وكذلك رواه اللؤلؤى عنه ، وليس عن أبي حنيفة فى هذا نص .

واختلف أصحابه فقال أبو يوسف يجب على زيد لبكر ربع مافى يده ، فيضمه الى مافى يد عمرو ، ويقتسمانه نصفين ، ويقاسم زيد خالد ما بقى نصفين ، وتصح من ستة عشر ، لعمرو وبكر عشرة ، ولزيد وخالد ستة .

(١) عبد الملك بن حبيب السلمى - أبو مروان - فقيه أهل الأندلس ، روى عن الغاز بن قيس وابن الماجشون وأسد بن موسى وغيرهم ، وعنه بقى بن مخلد ومحمد بن وضاح ومطرف بن قيس وغيرهم ، صنف كتابا سماه «الواضحة» مات سنة ٢٨٣هـ وهو ابن ٦٤ سنة . ينظر - الشيرازى

١٦٢ وتهذيب التهذيب ٣٩٠/٦

(٢) فى ، أ : وتأخذ

(٣) فى ، أ : وهو

(٤) زياده من ، ب

(٥) فى ، ب : من الذى

وقال [محمد بن الحسن] (١) يدفع زيد الى بكر خمس مافى يده ، فيضمه الى مافى يد عمرو يقتسمانه نصفين ، ويقاسم زيد خالدأ مابقى فى يده نصفين وتصح من عشرة ، لزيد وخالد أربعة ، ولعمرو وبكر ستة ، لأن زيدا يقول لو كذبنى عمرو فىك ما اقتسمنا مايبدي (٢) أثلاثاً ، فلما صدقنى فى بكر سقط عنى نصف نصيبه .

فأنا أضرب لنفسى ولخالد بنصيبين (٣) ولبكر (٤) نصف نصيب ، فيصير مافى يدي (٥) على خمسة ، قال ابن سريج وهو أقيس (٦) هذا إذا تجاحدا . فإن تصارقا أخذ بكر من عمرو ثلث مافى يده ، فضمه الى مافى يد زيد ، واقتسموا ذلك أثلاثاً وتصح من تسعة ، لعمرو ثلاثة ، ولكل واحد من الباقيين سهمان فى قول أبى يوسف ومحمد جميعاً (٧) ، لأن بكراً يقول لعمرو وقد أقررت لى بثلث التركة نصفه فى يدك ونصفه فى يد زيد .

[ويحتاج أن يكون فى يد كل واحد عدد له ثلث وسبع وذلك احد وعشرون ، فيعطيه عمرو سبعة ، ويعطى زيد بكراً سبعة مافى يده ستة ، وتقسم الخمسة عشر بينه وبينهما على ثلاثة (٨) ، وإقرارى لخالد لاينقصنى فيما أقررت لى به فاعطنى حقى ، وهو وزيد يقران لخالد فاقتسموا ذلك أثلاثاً .

ولو كان زيد انما أقر بأخ وأخت معاً ، وهما بكر وهند ، فصدقه عمرو فى هند ثبت نسبها فى قول الشافعى وأخذت خمس مايبدهما ، ولم يثبت نسب بكر ولاشئء له .

وقال ابن سريج يعطى زيد بكراً فضل مايبين خمسى المال وسبعيه ، فتصح من خمسة وثلاثين ، لزيد عشرة ، ولبكر أربعة ، ولهند سبعة ، ولعمرو أربعة عشر .

(١) مايبين المعكوفتين ورد فى ، ب : محمد والحسن

(٢) فى ، ب : مافى

(٣) فى ، ب : بنصف

(٤) فى ، أ : وليكن

(٥) فى ، ب : يده

(٦) فى ، أ : قياس

(٧) لم ترد فى ، ب

(٨) مايبين المعكوفتين زياده من ، ب

وعلى الوجه الثانى يقاسمها [مابقى بيده] (١) [بعد دفع سبعة] (٢) على
ثلاثة .

وعلى ماقال عبد الملك يثبت نسب هند ، وتأخذ سبع مافى يدهما ، ويأخذ
بكر سبعة مافى يد زيد ولايثبت نسبه ، وتصح من أربعة عشر .
وترجع الى سبعة ، [العمرو ثلاثة ، و] (٣) لزيد سهمان ، ولبكر سهم ،
[ولهند سهم] (٤) كذا قال ابن اللبان ، والصواب أن تأخذ هند خمس مافى
يد عمرو .

وفى قول ابن أبي ليلى وعثمان البتى وبعض البصريين لا يثبت
نسبها (٥) ، فتأخذ هند خمس مافى يد عمرو ، ويعطيها زيد ثلاثة أسباع مافى
يده ، ويكون فى يد كل ابن خمسة وثلاثون ، يعطيها زيد خمسة عشر .
تضرب فيها هند بتمام سبع المال وهو ثلاثة أسهم ، ويضرب فيها بكر
بسبعة المال عشرين سهماً ، فتصح من ألف وستمائة وعشرة وحكا (٦)
أيوب عن أهل المدينة .

وعلى قول عامة البصريين تأخذ عن (٧) خمس مافى يد عمرو وسبع مافى
يد زيد ، ويأخذ بكر سبعة مافى يد زيد ، وتصح من سبعين ، لهند إثني عشر ،
ولبكر عشرة ، وترجع الى خمسة وثلاثين .
وقاله بعض أصحاب مالك ، فإن تصارقا رفعت هند الى بكر سهماً لأنه
الفضل .

وعلى قول أبي يوسف يقول زيد لعمرو لو صدقتنى [فيهما لاقتسمنا] (٨)
المال على سبعة ، فيدفع زيد الى هند نصف سبع ، فتضمه الى ما بيد عمرو
يقتسمانه على ثلاثة .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : مافى يده

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) فى ، ب : نسبها

(٦) فى ، ب : وهذه حكاية

(٧) لم ترد فى ، ب

(٨) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : فيها اقتسمنا

ويقاسم زيد بكرة ما بقى [فى يده] (١) نصفين وتصح من إثنين وأربعين ،
لعمرو ستة عشر ، ولهند ثمانية ، ولكل واحد من زيد وبكر تسعة .
وعلى قول محمد واللؤلؤى يدفع إليهما زيد تسع مافى يده لأنه أقر لها
بسبع المال ، فتضرب لها بنصف سبع ، وله بسبعين ، وبكر مثل ذلك ، فتصح
من أربعة وخمسين ، لعمرو عشرون ، ولها عشرة ، ولزيد إثنا عشر ، وكذلك
لبكر .

فإن تصادقا فعلى قولهما تأخذ هند خمس مافى يد عمرو ، فتضمه الى
مافى يد زيد ، ويقتسمون ذلك على خمسه ، [وتصح من خمسة وعشرين ،
لعمرو عشرة ، ولزيد ستة ، ولهند ثلاثة ، وبكر ستة] (٢) .

(١) مابين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٢) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

فصل آخر :-

إذا ترك ابنا اسمه زيدا فأقر بأخ له من أبيه اسمه عمرو ، فإنه يعطيه نصف مافى يده فى قول الجميع ، ويثبت نسبه فى قول الشافعى .
 فإن أقر بعد ذلك بأخ آخر يقال له بكر ، أعطاه ثلث مافى يده وهو سدس المال فى قول ابن أبى ليلى وأهل المدينة وبعض البصريين(١) ، لأنه يقول نحن ثلاثة فنعطيه الفضل ، ولافرق عندهم بين أن يعطى الاول بقضاء قاض ، أو بغير قضاء قاض .

وإن أقر بعد ذلك برابع أعطاه ربع مافى يده ، وعلى هذا أبداً ، فإن كان المقر بهم يتصادقون دفع كل(٢) واحد الفضل من(٣) ميراثه .
 وقال أبوحنيفة واصحابه ، إن كان دفع الى الاول بقضاء قاض ، دفع الى الثانى نصف مافى يده ، والى الثالث نصف مابقى فى يده ، وعلى هذا أبداً(٤) .

فإن كان دفع الى الاول بغير قضاء ، دفع الى الثانى(٥) ثلث(٦) جميع المال كما لو أقر بهما معا(٧) .
 وأما الشافعى فإنه يقول إن تصادقا أخذ بكر(٨) ثلث مافى يد زيد وثلث مافى يد عمرو فيثبت نسبه .

فإن تجاحدا ففيها ثلاثة أوجه ، احدها أن زيدا أئلف(٩) على بكر بعض حقه حتى فرق الإقرار ، فيضمن له حقه وهو ثلث المال سواء ان دفع الى الاول بحكم حاكم أم لا ، وسواء علم بكر يوم أقر بعمرو أم لا ، لأن العمد والخطأ فى الإلتلاف سواء وهذا قول شريك .

(١) فى ، ب : أهل البصره

(٢) فى ، ب : لكل

(٣) فى ، ب : عن

(٤) زياده من ، ب

(٥) فى ، أ : الثالث

(٦) زياده من ، ب

(٧) زياده من ، ب

(٨) زياده من ، ب

(٩) فى ، أ : أثبت

والثانى أنه (١) غير متلف عليه شيء سواء إن علم به حال الإقرار
بعمرو أم لا .

[فعلى هذا (٢) فيما يعطيه وجهان ، أحدهما ثلث مافى يده ، والثانى
نصف (٣) مافى يده لأن ما أخذه عمرو كالتالف ، والثالث أنه إن كان عالما
ببكر وسكت عنه كان متلفا عليه ما حصل فى يد عمرو فيضمن له ذلك ، وإن لم
يكن عالما به فلا ضمان عليه .

وإن كان عمرو يصدق ببكر وبكر لا يصدق بعمرو يثبت نسب بكر عند
الشافعى وبطل نسب عمرو ، فيلزم زيدا أن يفرم له نصف التركة ، لأنه
أتلفه عليه بإقراره الأول .

فإن كان زيد أقر بأخت له [بعد ذلك (٤)] يقال لها هند ، فإنه يعطيها ثلث
المال فى قول الجميع ، ويثبت نسبها عند الشافعى .

فإن أقر بأخت أخرى يقال لها دعد وتصارقا (٥) ثبت نسب دعد أيضاً عند
الشافعى وأخذت (٦) ربع مافى يد كل واحد منهما .

وفى قول أبى حنيفة إن كان دفع الى الأول بقضاء أعطى الثانى
تسع (٧) المال ، وإن كان بغير قضاء اعطاها ربع المال ، وفى قول الباقيين
يعطيها ربع مافى يده سواء دفع الى الأولى بقضاء أو بغير قضاء .

فإن أقر بثالثة تسمى سعدى ، فإن كان أعطى الأوليين بقضاء اعطى
هذه تسعاً وثلث تسع وذلك أربعة (٨) من سبعة وعشرين .

وإن كان أعطاها بغير قضاء لزمه لهذه خمس المال ، كما لو أقر بهن
جميعاً (٩) والمال فى يده .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : فهذا

(٣) فى ، أ : يضرب

(٤) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) فى ، أ : وتصادقتا

(٦) فى ، ب : أخذ

(٧) فى ، ب : تسعى

(٨) فى ، أ : أربع

(٩) فى ، أ : بجميع

فإن كان أعطى هنداً بقضاء ، ودَعَدَ بغير قضاء ، لزمه لسُعدى السدس كما لو أقر بها وبدعد والثلاثان بيده (١) ، فإن كان (٢) بالصد لزمه لسُعدى ثمن ونصف ثمن .

وعلى قول ابن أبي ليلى والباقيين يدفع الى سُعدى عشر المال ، لأن في يده النصف وهو يزعم أن له الخمسين (٣) .

ولو كان أقر أولاً بأخ ثم بأخت ثم بزوجه لأبيه ثم بأب لأبيه ، وأعطى كل واحد منهم حقه بغير قضاء .

فإنه يدفع الى الأخ النصف وللأخت الخمس والى المرأة الثمن والى الأم السدس ، ويبقى بيده سهم من مائة وعشرين سهماً .

ولو كان الدفع كله بقضاء لزمه للأخت [الثلث مما بقى (٤)] في يده وهو السدس ، وبقي بيده الثلث فيلزمه للمرأة خمسة من تسعة عشر مما في يده لأن الفريضة الآن ، إمرأه وابنان وبنات فهي من أربعين وحقهما (٥) تسعة عشر .

فإذا أقر بأب (٦) بعد ذلك لزمه لها عشرة من سبعة عشر ، لأن الفريضة الآن من مائة وعشرين ، وللأم منها عشرون وله أربع وثلاثون ، فقدر سهامها من سهامه عشرة من سبعة عشر .

فإذا أردت تصحيحها تضرب تسعة عشر في سبعة عشر تكن ثلاثمائة وثلاثة وعشرين (٧) فهذا ثلث المال الذي فضل في يده .

فجميع المال تسعمائة وتسعة وستون ، فتضعفها ليكون لها نصف وسدس ، ويكون المال ألفاً وتسعمائة وثمانية وثلاثين [بعد الموافقة] .

وعلى قول ابن أبي ليلى والبصريين المال ستون ، تعطى الأخ ثلاثين ، وللأخت ستة وهو خمس ما بقى ، وللرأة الثمن مما بقى وهو ثلاثة ، والأخ أربعة ، ويبقى في يده سبعة عشر (٨) .

(١) في ، ب : في يده

(٢) زياده من ، ب

(٣) في ، ب : الخمس

(٤) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : ثلث ما بقى

(٥) في ، ب : حقاها

(٦) في ، ب : بالأم

(٧) في ، أ : وعشرون

(٨) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

وكذا (١) في كتاب شيخنا - رحمة الله عليه - وأظنه سهواً [وقع عليه والصواب أن يقال يلزمه (٢) لها عشرة من سبعة وعشرين [وسهامها عشرة ، فتجمع بينهما كما عملت في سهام الزوجة •
فتضرب سبعة وعشرين في تسعة عشر يكن خمسمائة وثلاثة عشر فهو ثلث المال ، فتضعفه لأجل السدس يكن خمس المال ثلاثة آلاف وثمانية وسبعين (٣) •

[كما لزمه للزوجة خمسة من تسعة عشر ، وذلك أنك تضم سهامها الى سهامه ، وتجمع بينهما وتقسّم الأربعة عشر الباقية من الثلث عليها •
فيكون على هذا الثلث ما يرتفع من ضرب تسعة عشر في سبعة وعشرين ، وذلك خمسمائة وثلاثة عشر ، وباقى العمل على ما ذكرته (٤) •

(١) في ، ب : هكذا وجدته

(٢) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : واقع وصوابه أن يقول لزمه

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : وعلى قول ابن أبي ليلى والبصريين المال ستون ، يعطى الاخ ثلاثون ، والاخت ستة وهو خمس مابقي ، وللمرأة ثمن مابقي ثلاثة ، والام أربعة ، ويبقى في يده سبعة عشر

فصل منه آخر :-

إمرأة وبنت وأخت اقتسمن (١) الميراث ثم أقررن (٢) بصغيرة ، فقالت الزوجه هي زوجه ، وقالت البنت هي بنت ، وقالت الأخت هي أخت .
 فإنك تعطيتها أوفر (٣) ما يصيبها ، لأنها لو عبرت عن نفسها لم تدع الأكثر (٤) ، وذلك أن تكون بنتاً فيصيبها ثمانية من أربعة وعشرين ، فخذ لها ذلك منهن على حسب إقرارهن .
 فالزوجة تقر لها بسهم ونصف ، والبنت بأربعة ، والأخت بأربعة ونصف ، فجميعها عشرة ، والثمانية منها أربعة أخماسها ، فخذ من كل واحد أربعة أخماس ما أقرت به .
 فيؤخذ من الزوجه سهم وخمس ، ومن البنت ثلثه وخمس ، ومن الأخت (٥) ثلاثة وثلاثة أخماس ، وتصح من مائة وعشرين ، يحصل لها أربعون سهماً هذا قول (٦) أبي حنيفة .
 وإنما أعطينا البنت الفاضل عن الثلث لأنها لم تنفرد بالإقرار بها ، فلما أقر لها غيرها بشيء آخر لم يكن عليها إلا الفضل .
 فإن بلغت هذه البنت فعبرت عن نفسها نظرت ، فإن صدقت البنت قيل لها قد أخذ لك منها ستة عشر ، فلك عليها تمام السدس : أربعة فتأخذها ، وقد أخذ لك من الأخت ثمانية عشر ، ولك في يدها تمام سدس (٧) المال أيضاً : إثنين (٨) وهي مقرة لك بأكثر من ذلك ، فخذى منها سهمين وردى على الزوجة ما أخذت منها .

(١) فى ، أ : اقتسموا

(٢) فى ، أ : أقررا

(٣) فى ، ب : أكثر

(٤) فى ، أ : إلا الأكثر

(٥) زياده من ، ب

(٦) فى ، ب : عند

(٧) فى ، أ : السدس

(٨) لم ترد فى ، ب

وإن صدقت الأخت أخذت منه أربعة أسهم (١) ونصفاً وردت على الزوجة والبنت ما أخذت منهما ، وإن صدقت الزوجة ردت على البنت والأخت ما أخذت منهما ، وأخذت من الزوجة سهماً ونصفاً .

وقى قول ابن أبي ليلى تدفع إليها الزوجة نصف ثمن المال ، والبنت سدسه ، والأخت نصف مافى يدها ، وتصح من ثمانية وأربعين لها عشرون ، فإن بلغت فإختارت احدى القرابات ردت على الأخرين ما أخذت منهما .

ثلاثة إخوة لأب ، وارتعت امرأة أنها أخت الميت لأب وأم فصدقها الأكبر ، وقال الأوسط هي [أخت لأم (٢)] ، وقال الأصغر هي أخت لأب ، فإن الأكبر يدفع إليها نصف مافى يده ، والأوسط سدس مافى يده ، والأصغر سبع مافى يده فى قياس قول (٣) ابن أبي ليلى ، وتصح من مائة وستة وعشرين ، يحصل معها (٤) أربعة وثلاثون .

قول أبي حنيفة يبدأ بأقلهم إقراراً وهو الأصغر فيأخذ سبع مافى يده ، ثم تضم نصف (٥) ذلك الى مافى يد الأوسط ، ونصفه الى مافى يد الأكبر ، ويقاسم الأوسط على ثلاثة عشر لها ثلاثة وله عشرة .

لأن الأوسط يقول قد أقررت لك بسدس المال ثلاثة من ثمانية عشر ولنفسى بخمسه ، وصدقنى الأكبر بأكثر مما أقررت به فسقط عنى نصف نصيبك ، فيبقى لك فى يدى سهم ونصف ولى خمسه .

فإذا أخذت منه ثلاثة من ثلاثة عشر ضمته الى مافى يد الأكبر ، وتقاسمه على أربعة لها ثلاثة وله سهم ، فاجعل مافى يد الأصغر أربعة عشر ليكون لسبعة نصف (٦) صحيح .

ثم اضربه فى ثلاثة عشر تكن مائة وإثنين وثمانين فهو (٧) فى يد كل أخ ، فتأخذ من الأصغر ستة وعشرين ، تضم نصفها الى مافى يد الأوسط ، ونصفها الى مافى يد الأكبر ، فيصير مع الأوسط مائة وخمسة وتسعون .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : أم

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، ب : لها

(٥) لم ترد فى ، ب

(٦) فى ، أ : ونصف

(٧) فى ، ب : فهى

[فتأخذ من ذلك ثلاثة من ثلاثة عشر وهو خمسة وأربعون ، فضمه الى مامع الاكبر يصير مائتين واربعين ، تأخذ ثلاثة أرباع ذلك مائة وثمانين . ويبقى مع الاكبر ستون ، ومع الأوسط مائه وخمسون ، ومع الأصغر مائة وستة وخمسون ، وترجع بالإختصار الى سدسها ، وذلك احد وتسعون (١) .
 [وأما على (٢) قول الشافعى فإنه لا يثبت نسب المقر به فى جميع هذه المسائل ، لأنهم وإن اجتمعوا عليه فقد اختلفوا فى نسبه ولايرث على ظاهر المذهب .

(١) ما بين المكوفتين زياده من ، ب

(٢) ما بين المكوفتين ورد فى ، ب : وإن قلنا على

فصل يشتمل على مسائل شتى من الإقرار :-

إذا ترك أخاً فأخذ المال ، ثم أقر بآبى للميت ثبت نسبه فى قول الشافعى ، واختلف أصحابنا (١) فى توريثه ، فقال أكثرهم لا يرث لأننا إذا ورثناه خرج الأخ عن أن يكون وارثاً ، وإذا لم يكن وارثاً لم يقبل إقراره على الميت بالنسب (٢) فتوريثه يؤدى الى إبطال نسبه ، وإبطال نسبه يؤدى الى إبطال ميراثه ، فلذلك لم يرث .

وقال ابن سريج يرث المال ولا يكون فى ذلك إبطال نسبه لأن الميراث من موجب النسب ، فإذا ثبت وجب الميراث ، وعلى قول مالك وأهل العراق ، لا يثبت نسبه ويعطيه الأخ جميع المال ، [ولو أقام رجل (٣) البيئته أنه أخ لهذا الميت لا وارث له غيره فحكم له بأخذ المال .

ثم أقر بعد ذلك بآبى لم يقبل إقراره لأنه أكذب بينته وهو قياس قول الشافعى ، ويحتمل أن يقبل إقراره لأن البيئته شهدت أنهم لا يعلمون ، ولو كان أقر بأخ له شاركه فى الميراث قبل إقراره بلا خلاف .

ولو تركت زوجاً وأختاً لأب وأم وأختاً لأب فأقرت هذه بأخ لها من أب ، فإن ميراثها يسقط ولا يرث الأخ شيئاً ، ويقسم السبع بين الزوج والأخت إن صدقاها وإلا وقف عليهما .

وإذا ترك إبناً فأخذ ماله ، ثم أقر بأخ له من أبيه ثم جده ، ثم أقر بأخ فعلى قول أهل العراق ، إن كان المال فى يده قضى عليه للأول بنصف المال [وللثانى بربع جميع المال ، وإن كان أعطى الأول النصف بغير قضاء أعطى ثلث جميع المال (٤) .

وعلى قول زفر (٥) والبصريين يدفع الى الثانى جميع ما فى يده ، وهو [النصف من المال سواء إن (٦) دفع الى الأول بقضاء أو بغير قضاء ، وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعى .

(١) فى ، ب : أصحابه

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : وأقام الرجل

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٥) زفر بن الهذيل بن غيث بن سليم العنبرى من فقهاء التابعين بالبصرة ولد سنة ١١٠هـ ومات سنة ١٥٨هـ بالبصرة . ينظر - وفيات الأعيان ٣١٧/٢ وأعلام النبلاء ٢٨/٨ وطبقات ابن سعد

٢٨٧/٦ والشيرازى ١٣٥

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : نصف المال سواء

وعلى الوجه الثانى لا ضمان عليه سواء دفع الى الاول أو لم يدفع ،
وعليه حق الثانى من حصته ، وفيه وجهان ، أحدهما الفضل (١) وهو سدس
المال ، والثانى يقاسمه نصفين ولا يثبت نسبه ، ونسب الاول ثابت لا يبطل
بإنكاره ، وفى قول ابن أبى ليلى لاشئ للثانى ، لأن الابن حين جحد الاول
زعم أن المال بينه وبين الثانى نصفين ولا فضل فى يده (٢) .

فإن ترك إبنين فأقر أحدهما بأخ ، ثم أنكره ، ثم أقر بآخر ، ففى قول
أبى حنيفة إن دفع الى الاول الربع بقضاء قاض (٣) ، دفع الى الثانى نصف
مابقى فى يده وهو الثمن .

وإن كان أعطى الاول بغير قضاء ، أعطى الثانى السدس ، قول زفر
يدفع الى الثانى جميع ما فى يده [وهو الربع (٤)] كأنه أقر به وحده ،
فيقاسمه النصف ولا تحسب عليه بما قبضه الاول .

وفى قول ابن أبى ليلى يعطى الاول ثلث ما فى يده وهو السدس ،
ولا يعطى الثانى شيئاً لأنه لا فضل فى يده ، وفى قول الشافعى لا يثبت نسبهما ،
وفيما يأخذ الاول وجهان ، وفيما يأخذ الثانى ثلاثة أوجه وقد ذكرنا ذلك .

رجل قال لرجل مات أبى فورثت منه هذا المال وأنت أختى وارث معى ،
فقال المقر به أنا ابن الميت وحدى والمال لى دونك .

فإن أباحنيفة وصاحبيه قالوا القول قول المقر ، والمال بينهما نصفين
ولا يصدق هذا فى إنكاره .

وقال زفر واللؤلؤى القول قول المقر به وله جميع المال ، ولاشئ
للأول إلا أن يقيم البيئه .

وقال ابن سريج وهذا أشبه بمذهبنا (٥) ، وعلى قول الباقرين القول
قول المقر وليس للثانى إلا النصف (٦) .

فإن قال هذا المال خلفه أبوك وأنا وارث معك فأنكره ، فالقول قوله بلا
خلاف ولا يقبل دعوى المقر إلا ببيئه ، ولو قال هذا المال خلفه أبونا فهى
كالأولى على الخلاف .

(١) فى ، ب : الفاضل

(٢) فى ، ب : هذه

(٣) لم ترد فى ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) فى ، أ : مذهبنا

(٦) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

ولو قال رجل ماتت زوجتى فلانه وأنت يا فلان أخوها ، فقال الأخ هي أختي ولست لها بزواج ، كان (١) الميراث للأخ دونه فى قولهم جميعاً .
وكذلك إن قالت المرأة ورثت هذا (٢) المال من زوجى وأنت يا فلان أخوه فأنكرها ، فالميراث له دونها لأنهما إدعيا (٣) عقد نكاح تقوم بمثله البيينة ، قال ابن سريج ذكر بعض أصحابنا أن أبايوسف قال : الزوجان بمنزله غيرهما .

وإذا مات الرجل فخلف إبناً فأخذ ماله ، ثم مات الابن وخلف إبناً فأقر بعمه ، فإنه يعطيه نصف مافى يده فى قولهم جميعاً ، ويثبت نسبه عند الشافعى .

فإن أقر أحد الإبنين بثالث وأنكره (٤) الآخر ، ثم مات المنكر فورثه المقر ، ثبت نسب المقر به ، وقيل لا يثبت .

ولو ترك إبنين فمات أحدهما وترك بنتاً ، ثم أقر (٥) الثانى بأخ له من أبيه [فى يده (٦) ثلاثة أرباع ، وهو يزعم أن له ربعاً وسدساً ، فيرد (٧) الفاضل وهو الثلث [على المقر به (٨) ، فى قول ابن أبى ليلى وقول أبى حنيفة يقاسمه نصفين .

بنتان وعم ماتت إحداهما (٩) وخلفت إبناً وبنتاً فأقر الابن بخاله ، ففريضة الإنكار من تسعة ، للمقر منها سهمان ، وهو يزعم أن الأولى من أربعة ، للبنت سهم ماتت عنه ، فورث عنها سدس المال ، وفى يده تسعا المال ، فيرد (١٠) الفضل ، وهو نصف تسع على المقر به .

وعلى قول أبى حنيفة المقر يقول الفريضة من إثنى عشر ، للابن ستة ولى سهمان ، فيقسم مافى يده على أربعة ، وفى يده تسعا المال أربعة من ثمانية عشر ، فيدفع الى المقر به ثلاثة أسهم ، ويبقى له سهم .

(١) زياده من ، ب

(٢) زياده من ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، ب : فأنكره

(٥) زياده من ، ب

(٦) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٧) فى ، ب : فرد

(٨) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٩) فى ، أ : إحديهما

(١٠) فى ، ب : فرد

إبنان مات أحدهما عن بنت ، ثم أقر الثاني (١) منهما (٢) بأم للميت
الاول ، فريضة الإقرار من إثني عشر .
مات الابن عن خمسة ، فهي بين جدته وابنته وأخيه (٣) على ستة ، فتصح
من إثنين وسبعين لكل ابن ثلاثون ، ترث الأم من الابن خمسة [ومن الاول
إثني عشر ، ويرث الباقي من الاول ثلاثين ومن (٤) الاخ عشرة .
فيصير بيده أربعون وبيده الآن ثلاثة أرباع المال ، فيرد الفاضل وهو
أربعة عشر ، فترجع (٥) بالإختصار الى ستة وثلاثين ، للمقر بها سبعة ،
ولبنت الابن تسعة ، وللابن (٦) عشرون .
وفى قول أبي حنيفة تعمل كذلك ، إلا أنك تجمع سهام الابن مع الأم (٧)
تكن سبعة وخمسين ، تقسم عليها الثلاثة أرباع يكن (٨) المال ستة وسبعين
سهماً ، للبنت تسعة عشر ، ولعمها أربعون ، وللمقر بها سبعة عشر .
أبوان وإبنتان إقتسموا ، ثم أقروا ببنت أخرى للميت ، فقالت قد
إستوفيت نصيبي من تركة أبي ، فالفريضة في الإقرار من ثمانية عشر ،
أسقط منها نصيب البنت يبقى أربعة عشر فهي (٩) سبعة أتساع المال .
وإذا (١٠) أردت أن تكملها مالاً زدت عليها مثل سبعيتها ، فزد على
السته سبعيتها ، فإضربها في سبعة وزد تكن أربعة وخمسين ، للأبوين
السدسان ثمانية عشر ، وللبنات ستة وثلاثون .
وقد كان الأبوان أخذاً ثلث : إثنين وأربعين : أربعة عشر ، فبقي لهما
أربعة أسهم ، وأخذ البنات ثمانية وعشرين ولهما أربعة وعشرون ، يفضل
عليها أربعة أسهم يأخذها الأبوان .
ولو قالت في يدي نصف نصيبي فإنك تسقط نصف نصيبيها ، يبقى ستة
عشر وهي ثمانية أتساع ، فزد على فريضة الإنكار وهي ستة مثل ثمنها تكن
سته وثلاثة أرباع ، أبسطها تكن سبعة وعشرين .

(١) في ، ب : الباقي

(٢) في ، أ : منها

(٣) في ، أ : وأخته

(٤) ما بين المحكوفتين زياده من ، ب

(٥) في ، ب : وترجع

(٦) في ، ب : وللأم

(٧) في ، ب : سهام الابن

(٨) في ، أ : فيكون

(٩) في ، ب : وهي

(١٠) في ، ب : فإذا

فأضعفه ليكن له سدس تكن أربعة وخمسين ، الذى اقتسمه الأبوان
والبنتان ثمانية وأربعين(١) ، أخذ الأبوان ستة عشر ولهما ثمانية عشر ،
فبقى لهما سهمان ، وأخذ [الابنتين إثنان وثلاثون] (٢) سهماً وإنما لهما
أربعة وعشرون ، فيردان على الأبوين سهمين(٣) وعلى المقر بها ستة .
إذا ترك ابناً فأقر بأخ له فأعطاه نصف مافى يده ، ثم أقر هذا الأخ بأخ
لهما فأنكره الابن ، دفع إليه نصف مافى يده فى قول أبى حنيفة وثلثه فى قول
الباقيين .

ابنان أقر(٤) أحدهما بابن ثالث وأنكره الآخر ، أعطاه المقر(٥)
نصف مافى يده فى قول أبى حنيفة ، وثلثه فى قول ابن أبى ليلى .
فإن قبض ذلك ثم أقر بابن آخر(٦) رابع ، وكذبه الابنان المعروفان ،
فإنه يعطيه نصف مافى يده وهو ثمن المال فى قول أبى حنيفة .

وفى قول ابن أبى ليلى ربع السدس الذى فى يده ، لأنه يقول [له لما] (٧)
أقررت بى زعمت أن لك ربع المال نصفه فى يد الذى أقر بك ، وقد أخذت
منه السدس ، وإنما لك فى يده الثمن ، فمعك فضل ربع سدس فأرفعه لى ،
وتصح من أربعة وعشرين ، ولو كان إنما أقر بأخت ، فإنه يعطيها ثلث مافى
يده وهو نصف سدس فى قول أبى حنيفة .

وفى قول ابن أبى ليلى يعطيها سبع السدس الذى فى يده ، لأنها تقول له
أنت تزعم أن معك سبعم(٨) المال ، نصف ذلك فى يد البنت(٩) وقد أخذت
منه السدس ، وإنما لك السبع على قولك فأعطني الزيادة .
وفروع هذا الباب كثيرة وفيما ذكرنا كفاية . وبالله التوفيق [والحمد
لله حق حمده وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلامه] (١٠) .

(١) فى ، أ : وأربعون

(٢) مابين المعكوفتين ورد فى ، أ : البنتان إثنين وثلاثين

(٣) فى ، أ : سهما

(٤) فى ، أ : وأقر

(٥) زياده من ، ب

(٦) لم ترد فى ، ب

(٧) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٨) فى ، ب : سبعا

(٩) فى ، ب : المنكر ونصفه فى يد المقر بك

(١٠) مابين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم وفقنا لما يرضيك

كتاب الوصايا من كتاب التلخيص

تأليف عبدالله بن ابراهيم الخبرى رحمة الله عليه[١]

باب أحكام الوصايا (٢)

قال الله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا
الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ (٣) .
نزلت هذه الآية فى صدر الإسلام كأنهم كانوا على (٤) عادة الجاهلية فى
توريث مال الميت بنيه دون بناته وسائر أقاربه .
ففرض الله تعالى عليهم أن يوصوا لوالديهم وأقاربهم ويكون مابقى
بعد الوصية لبنينهم .
ثم نسخ الله تعالى وجوب ذلك بآية المواريث ، وفرض لكل واحد فرضاً
يستغنى به عن الوصية ، وبقي إستحباب الوصية لمن لا يرث منهم هذا قول
جمهور الفقهاء .

(١) مابين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٢) الوصايا : جمع وصية ، مثل العطايا جمع عطية ، والاسم الوصاية بفتح الواو وكسرهما . ينظر
مختار الصحاح ٧٢٥ .

وشرعاً : تبرع بحق مضاف ولو تقديراً لما بعد الموت . ينظر مغنى المحتاج ٣/٣٩ ، والمغنى
لابن قدامة ٦/٣٨٩

(٣) سورة البقره - الآية ١٨٠

(٤) زياده من ، ب

وذهبت طائفة ممن يرى نسخ القرآن بالسنة الى أنه نسخها قوله عليه السلام «لاوصية لوارث» (١) .
وقال الآخرون بل هي محكمة غير منسوخة ولفظها عام وتخصصت بالسنة ، وأوجبوا الوصية للأقربين الذين لا يرثون .
فلو أوصى لغيرهم كان (٢) باطلاً وإنتزاع منهم ورد الى القرابة قال ذلك مسروق وطاوس و اياس والزهرى وقتاده وداود وابن جرير .
وقال ابن المسيب وجابر بن زيد والحسن ، إذا أوصى لغير قرابته بشيء كان للموصى له ثلثه ، وللقرابة ثلثاه إعتباراً بحاله فى ماله مع ورثته .
واختلفوا فى قدر الخير الذى ذكره الله تعالى وأوجب منه الوصية ، فقال ابن عباس من كان له سبعمائه (٣) درهم فليس له (٤) أن يوصى ، وعنه أيضاً (٥) أنه من ترك ستين ديناراً لم يترك خيراً ، وعن على أربعمائه دينار ليس فيها فضل عن الورثة .
وقال طاووس الخير ثمانون ديناراً ، وقتاده ألف فما فوقها ، والنخعى ألف الى خمسمائه ، وقال أبوحنيفة حد القليل أن يصيب أقل الورثة سهماً (٦) خمسون درهماً ، والزهرى الوصية واجبة فى القليل والكثير (٧) .

(١) قال فى الفتح باب لا وصية لوارث وهذه الترجمة لفظ حديث مرفوع كأنه لم يثبت على شرط البخارى فترجم به كمادته واستغنى بما يعطى حكمه . ينظر - فتح البارى ٣٧٢/٥ ورواه احمد ٢٦٧/٥ ، وأخرجه أبوداود . عون المعبود حديث ٢٥٨٣ ، ٧٢/٢ ، والترمذى تحفة الاحوزى ٣٠٩/٦ وغيرهما من حديث أبى امامه ، سمعت رسول الله عليه السلام يقول فى خطبته فى حجة الوداع «ان الله قد أعطى كل ذى حق حقه فلاوصية لوارث» وفى اسناده اسماعيل بن عباس وقد قوى حديثه عن الشاميين جماعه من الأئمة منهم احمد والبخارى وهذا من روايته عن شرحبيل بن مسلم وهو شامى ثقة - وقال فيه الترمذى حديث حسن ، ورواه عبدالرزاق ١٦٣٠/٨ ، وسعيد بن منصور ١٩٤/٣ برقم ٤٢٧ وابن أبى شيبة ١٤٩/١١ برقم ١٠٧٦٥ وابن الجارود ٩٤٩ والبيهقى ٢١٢/٦ ، ٢٤٤-٢٦٤ والطبرانى فى الكبير ٧٥٣١ ، وقال الحافظ فى التلخيص ٩٢/٣ حسن الاسناد ، وله طرق عن عمر بن خارجه - رضى الله عنه - وعن ابن عباس وعن بكر بن شعيب عن أبىه عن جده ، ذكرها عبدالله بن جبريل بتحقيقه لشرح الزركشى ٣٦٤-٣٦٣/٤

(٢) فى ، ب : لكان

(٣) فى ، أ : تسعمائه

(٤) فى ، ب : عليه

(٥) زياده من ، ب

(٦) لم ترد فى ، ب

(٧) ينظر - العذب الفاضل ١٨٢/٢ الحاوى الكبير ١٨٦/٨ بداية المجتهد ٤٠٩/٢ المغنى ٣٩٢/٨

فصل :-

الوصيه محدودة بالثلث عند الجمهور (١) ، لما روى أبوهريره - رضى الله عنه - أن النبي ﷺ قال «إن الله أعطاكم ثلث أموالكم عند وفاتكم صدقه منكم (٢) عليكم» (٣) ولأنه منع سعداً من الوصيه أكثر من الثلث ، وأجاز له الثلث .

وعن عمر الثلث فى الوصيه وسط لاوكس ولاشطط ، إلا أن المستحب له أن ينقص من الثلث خصوصاً إذا كان ورثته فقراء لقوله عليه السلام (٤) «والثلث كثير» (٥) .

(١) ينظر - بدائع الصنائع ٣٣٠/٧ السنن الكبرى ٢٦٨/٦ المغنى ٣٩٣/٨ ، ٣٦٩/٩

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) أخرجه أبونعيم فى الحليه ونصه «أن الله تعالى قد جعل لكم ثلث أموالكم زياده فى أعمالكم» ، وقال أبونعيم فيه : غريب من حديث عطاء لا أعلم له رأياً غير عقبه . الحليه ٢٢٢/٣ ، وأخرجه ابن ماجه عن أبيهريره قال قال رسول الله ﷺ «إن الله تصدق عليكم» الحديث ، وقال المحقق : محمد فؤاد عبدالباقى فى الزوائد : فى استاده طلحه بن عمرو الحضرمى ، ضعفه غير واحد . سنن ابن ماجه ٩٠٤/٢ رقم ٢٧٠٩ ، وأنظر نصب الرايه ٤٠٠/٤ حيث ذكر له طرق أخرى منها ، عن أبيالدرء - رضى الله عنه - عن النبي ﷺ قال «إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم زياده فى حسناتكم ليجعلها لكم زياده فى أعمالكم» وعزاه لاحمد والبزار فقط ، قال ابن جبرين فى تحقيقه لشرح الزركشى : وهو فى مسند احمد ٤٠/٦ ومسند البزار كما فى الكشف ١٢٨٢ من طريق أبياليمان عن أبيبكر بن أبى مريم ، عن ضميره بن حبيب عن أبيالدرء ولفظه «إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم» وليس فيه عندهما بقية الحديث ، قال البزار وهذا قد روى من غير وجه ، وأعلى من روى ذلك أبوالدرء فلانعلم له طريقاً غير هذا ، وضميره وابن أبى مريم معروفان بالنقل للعلم وأحتمل عنهما الحديث أهـ . وفى مصنف ابن أبى شيبه عن مكحول عن معاذ بن جبل قال : «إن الله تصدق عليكم» الحديث ، حديث ١٠٩٦٤ ، ٢٠٠/١١ ، وقد رواه موقفاً ولم يعلق عليه ، وقد أجاد عبدالله بن جبرين فى تحقيقه لشرح الزركشى ٣٦٣/٤ فى تتبعه لطرق هذا الحديث وذكر أن فى أحد النسخ لشرح الزركشى : أنه انعقد الاجماع على مشروعيتها . يعنى هذه الوصيه والله اعلم

(٤) فى ، ب : ﷺ

(٥) متفق عليه وهو فى البخارى برقم ٢٧٤٢ . أنظر فتح البارى ٣٦٣/٥ ومسلم ٧٦/١١ واحمد ١٦٨/١ وابن ماجه ٢٨٦٤ والترمذى تحفة الاحوزى ٣٠٠/٦ والنسائى ٢٤١/٦ وابن ماجه ٢٧٠٨ ص ٩٠٣ ، ٩٠٤ شرح الزركشى لابن جبرين ٣٦٨/٤ حديث ٢٢٢٨ والاحسان فى تقريب صحيح ابن حبان ٣٨٥/١٣ والموطأ ٧٦٣/٢ فى باب الوصيه بالثلث لاتعمد . وله عدة الفاظ وروايات مقاربه

وروى أن أبابكر أوصى بالخمسة ، وقال وصيت بما رضى الله به
 لنفسه (١) ، وعن ابن عباس وغيره الإضرار فى الوصية من الكبائر ، وقال
 النخعى كان الربع أحب إليهم من الثلث .
 واختلفوا فيما زاد على الثلث ، وفى الوصية للوارث فقال
 الشافعى (٢) فى القديم باطله ، وبه قال أبو ثور وداود .
 فإن أجازها الورثة فهى تملك (٣) منهم يفتقر الى الإيجاب والقبول
 والقبض كالهبة ، والصحيح من مذهبه وهو قول الجمهور (٤) إن ذلك موقوف
 على إجازة (٥) الورثة ، فإن (٦) أجازوه صح ولم يفتقر الى القبض .
 وإن رده بطل ، وإن أجاز بعضهم (٧) جميع الوصايا ، أو أجاز (٨)
 بعضها لزمه بقدر ميراثه على ما سنذكره فيما بعد [بعون الله تعالى] (٩)
 وسواء أوصى فى صحته أو مرضه .

(١) ينظر - المذهب الفاضل ١٨٢/٢ بداية المجتهد ٤١٠/٢ السنن الكبرى ٢٧٠/٦ الكافى ٥٤٣
 المغنى ٣٩٤/٨

(٢) ينظر - روضة الطالبين ١٠٨/٦

(٣) فى ، ب : ابتدأ ملك

(٤) ينظر - الزركشى ٣٦٦/٤ الام ١٠١/٤ السنن الكبرى ٢٧٢/٦ حاشية بن عابدين ٦٥٦/٦ الكافى
 ٥٤٣

(٥) زياده من ، ب

(٦) فى ، ب : فإذا

(٧) فى ، ب : بعض الورثة

(٨) لم ترد فى ، ب

(٩) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : إن شاء الله تعالى

فصل :-

وأما العطايا كالعق و المحاباة والهبة المقبوضة والوقف والصدقة والعفو عن الجناية والإبراء عن مال ونحو ذلك ، فإنها إن كانت في حال الصحة فهي معتبرة من رأس المال .

وإن كانت في المرض فهي الثلث كالوصايا (١) ، وروى عن ابن مسعود ومسروق والنخعي أنها (٢) من رأس المال ، وكذلك قالوا في المدير .
وقال الجمهور (٣) عتقه من الثلث ، وجعل أهل الظاهر الهبة المقبوضة من رأس المال .

وقال مالك فيمن قال لعبده وهو صحيح إذا جاء رأس الشهر فأنت حر ، فجاء رأس الشهر وهو مريض [له العتق (٤) من الثلث لأنه كان يقدر لما مرض أن يبيعه ، فلما لم يفعل صار كالمدير .

وقال الجمهور بل يعتق من رأس المال ، ومالزمه في حال (٥) مرضه من حق لا يمكنه إسقاطه كإرش الجناية (٦) وجناية عبده وما عاوض عليه مما لا يتغابن بمثله فهو من رأس المال ، وكذلك مهر المثل عند الشافعي (٧) وأهل العراق .

وقال مالك نكاح المريض باطل ، فإن دخل بها فلها مهر المثل ، فأما الخلع بمهر المثل فمن رأس المال عندنا ، ومن الثلث عند أهل العراق لأن البضع عندهم لا يتقوم ، وحد المرض الذي يكون العطايا فيه من الثلث هو المخوف الذي يضنى صاحبه ويطرحه على الفراش ويتصل بالموت .
فأما من يذهب ويجيء وصاحب السل والجذام والفالج وحمى الربيع وما الغالب منه (٨) السلامة ، فهو كالصحيح وإن يعقبه الموت .

(١) ينظر - المغنى ٤٧٤/٨

(٢) في ، أ : أيضا

(٣) ينظر - مغنى المحتاج ٤٧/٣ الزركشى ٣٨٥/٤ مختصر الطحاوى ١٦٠ وهذا قول الحنابلة .

الزركشى ٣٨٨/٤

(٤) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : فإنه يعتق

(٥) لم ترد في ، ب

(٦) في ، ب : جنائته

(٧) ينظر - روضة الطالبين ١٣٢/٦

(٨) في ، ب : فيه

[وكذلك أن لا] برىء يوماً أو يومين ، ثم نكس بعد ذلك فمات كانت عطايه من رأس المال .
 وعطية الحامل فى حال الطلق ، [والرجل فى حال لا] إلتحام القتال ،
 وراكب البحر إذا خيف (٣) به من الثث ، وللشافعى قول آخر فى جميع (٤)
 هذه المواضع أنه من رأس المال .

فصل فيما يقدم ويؤخر :-

من ذلك العطايا مقدمه على الوصايا فى قول مالك والشافعى واحمد (٥) ، لأنه لو صح لزمته دون الوصايا ، ويبدأ فيها بما بدأ فى قول الشافعى واحمد ، وللشافعى (٦) قول آخر أن العتق مقدم على جميعها .
 وفى المدبر والموصى بعنقه قولان ، أحدهما التقديم ، والثانى أنها اسوة الوصايا ، وقال مالك (٧) يقدم مدبر الصحة ، ثم العتق ، ثم يبدأ بما بدأ (٨) به ، وقال أبوحنيفة (٩) المحاباه والعتق مقدمان .
 فإن إجتماعا وقد بدأ بالمحاباه بدأ (١٠) بها ، وإن بدأ بالعتق إشتراكا ، وماسوى ذلك اسوه ، وقال أبو يوسف العتق وحده مقدم والمحاباه اسوة غيرها .
 وقال زفر العتق والمحاباه مقدمان ، ويبدأ بما بدأ به منها ، وماسوى العتق والمحاباه من العطايا اسوة الوصايا عند أهل العراق .

(١) فى ، ب : وكذا إذا

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : وعطية الرجل عند

(٣) فى ، ب : جرت

(٤) زياده من ، ب

(٥) المغنى ٤٧٥/٨

(٦) ينظر - روضة الطالبين ١٣٥/٦ السنن الكبرى ٢٧٧/٦

(٧) ينظر - الكافى ٥٥٠

(٨) فى ، ب : يبدأ

(٩) ينظر - مختصر الطحاوى ١٦٠ المغنى ٤٧٦/٨

(١٠) فى ، ب : بدى

فصل :-

وللمريض أن يقر بالدين للأجنبي ، ويساوى من أقر له في صحته أو شهدت له البيته بالدين ، وقال أهل العراق بل يقدمان عليه .
وأما الإقرار للوارث في المرض فهو باطل في قول الجمهور كالوصية ، وظاهر قول الشافعي أنه يُقبل ، وقال مالك إن لم يتهم قبل .

فصل :-

إذا ملك المريض من يعتق عليه عتق (١) من رأس المال ، وورث (٢) ولا يكون عتقه (٣) وصيه له (٤) في قول ابن الماجشون وأهل البصرة واحمد .
وقاله مالك والشافعي (٥) إن كان قد ملكهم (٦) بغير عوض .
وإن ملكهم (٧) بعوض وحملهم (٨) الثلث ، [عتقوا وورثوا (٩) عند مالك وأحد وجهي أصحاب الشافعي ، لأن رقبته ليست بوصية لهم ، وإن أتلف المريض الثمن على الورثة فهو كما لو بنى مسجداً .
والوجه الثاني لا يرثون (١٠) لأن عتقهم (١١) وصية ، فلا يجتمع لهم (١٢) الأمران ، ولأنهم إذا ورثوا بطلت وصيتهم (١٣) وإذا بطلت الوصية بطل العتق .

(١) في ، أ : عتقوا

(٢) في ، أ : وورثوا

(٣) في ، أ : عتقهم

(٤) في ، أ : لهم

(٥) ينظر - روضة الطالبين ٢٠٣/٦ المغني ٣٩٨/٨ حاشية الدسوقي ٤٢٨/٤ المحلى ٣٤٨/٩

(٦) في ، ب : ملكه

(٧) في ، ب : ملكه

(٨) في ، ب : وحمله

(٩) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : عتق وورث

(١٠) في ، ب : لا يرث

(١١) في ، ب : عتقه

(١٢) في ، ب : له

(١٣) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : لأنه إذا ورثه بطلت وصيته

فيؤدي لتوريثهم الى اسقاط توريثهم (١) ، وقال أبوحنيفة (٢) عتقهم وصيه في كل حال .

فإن حملهم الثلث عتقوا وورثوه وإلا سعوا بما (٣) بقي ولم يرثوا .
وقال أبو يوسف ومحمد يحتسب بميراثهم من قيمتهم ، فإن فضل لهم شيء أخذوه ، وإن فضل عليهم شيء (٤) سعوا فيه .

مسائل توضح هذه الفصول :-

أذا أعتق في مرضه عبدا قيمته مائة ، ثم باع عبدا قيمته مائتان بمائة ، ومات ولأمال له غير ذلك [نفذ العتق ، ويرد المشتري (٥) مائة أخرى أويفسخ في قول مالك وأبي يوسف ومحمد وزفر واحمد .

وكذلك قول الشافعي إلا أن للمشتري عنده أن يأخذ نصف العبد بالثمن ، ويرد نصفه أويفسخ (٦) .

وقال أبوحنيفة الثلث بينهما نصفين ، فيسعى العبد في نصف قيمته ويرد للمشتري خمسين أو يفسخ ، فإن فسح عتق العبد كله ولو بدأ بالبيع ، ففي قول مالك وأبي يوسف ومحمد الجواب كالأولى .

وقول الشافعي وأبيحنيفة وزفر [واحمد الثلث للمشتري ، ويرق العبد عند الشافعي واحمد ، ويسعى في قيمته عند أبيحنيفة وزفر (٧) .

مريض له ثلاثة أعبد قيمة كل واحد ثلاثمائة ، أعتق أحدهم ، ثم باع آخر بمائة ، ثم عتق الثالث ، فالثلث للأول ، ويرق الثالث ، ويرد المشتري ثلثي المبيع ، أو يفسخ في قول الشافعي واحمد .

وقال أبو يوسف ومحمد الثلث بين المعتقين نصفين ، ويسعى كل واحد منهما (٨) في نصف قيمته ويرد المشتري مائتين أو يفسخ .

وقال زفر الثلث للأول ، ويرد الثاني محاباته ، ويسعى الآخر في قيمته .

(١) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : توريثه الى اسقاط توريثه

(٢) ينظر - مختصر الطحاوي ١٥٩ حاشية بن عابدين ٦٧٩/٦ الكافي ٥٠٦ المغني ٣٩٨/٨ ، ٥١٨

(٣) في ، ب : فيما

(٤) زياده من ، ب

(٥) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : عتق العبد ويرد البائع

(٦) في ، أ : ويفسخ

(٧) مابين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٨) لم ترد في ، ب

وقال أبوحنيفة تقسم الثلاثمائة بين المعتق والمحاباه على خمسة ،
للمشترى مائة وعشرون ويرد [مائة و] (١) ثمانين أويفسخ ، وللمعتق مائة
وثمانون يقاسمها الثانى نصفين ، فيعتق من كل واحد خمسة وعشرة ،
ويسعى فى باقى قيمته وهى مائتان وعشرة .

فإن باع بعد ذلك رابعاً (٢) قيمته ثلاثمائة بمائة ، ففى قول الشافعى
واحمد يفضل من الثلث مائة وهى المحاباة الأولى (٣) ويرد ثلث العبد
أويفسخ ، فإن فسخ عتق ثلث المعتق الثانى ويرق ثثاه وبطل ما بعد ذلك .
وكذلك قول زفر إلا أن المعتق الثانى يسعى فى باقى قيمته ، [والآخر
فى جميعها لا] ، وقال أبو يوسف ومحمد يبدأ بالمعتق الأول [ويكون باقى
الثلث بين المشترين نصفين .

وفى قول أبيحنيفة الثلث بين المعتق الأول (٥) وصاحبى المحاباه ، ثم
يجمع ما أصاب المعتق الأول والمحابا (٦) الثانى فيقاسمناه المعتق الثانى
أثلاثاً .

وإن كان بدأ بالمحاباه فى هذه المسألة ، تحاص (٧) صاحبا المحاباه ثم
يشارك المعتق الأول المحابا (٨) الثانى ، فما حصل له شاركه فيه المعتق
الثانى .

ومن معنى آخر إذا ترك ابنين وألفين ، فادعى رجل على الميت ألف
درهم ديناً ، فأقر له أحدهما فعليه خمسمائة ، ويلزمه بقدر ميراثه كالوصية
إذا أجازها أحدهما فى قول الحسن وابن أبي ليلى .
وقال (٩) الشافعى وشريك ، وقال الشعبى وأبوحنيفة وأصحابه
والحسن بن صالح يلزمه الألف .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) فى ، ب : ما

(٣) فى ، ب : للأول

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) فى ، ب : ويحابى

(٧) فى ، أ : تخلص

(٨) فى ، ب : المحابى

(٩) فى ، ب : وما لك و

فإن ترك ألفاً وقد كان أقر في حياته بألف أو قامت به بيعة ، ثم أقر
الورثة بألف لم يقبل قولهم بل يقدم من أقر له الميت أو شهدت له البيعة .
فإن فضل شيء فهو لمن أقر له الورثة ولهم أن يُحلفوا من أقر له
الميت ، فإن نكل (١) حلف هؤلاء واقتسموا التركة على قدر ديونهم .
وكذلك يقدم (٢) الوصيه على من أقر له الورثة بالدين ، لأنه لا تؤمن
مواطنهم على ذلك ، وكذلك من تثبت وصيته ببيعة أولى ممن أقر له الورثة
بالوصيه .

(١) في ، أ : نكلوا

(٢) في ، ب : تقدم

ومن الفصل الآخر :-

مريض وهب له ابنه قَبِيلَهُ وقيمته مائة ، ثم مات وخلف ابنا وترك مائتي درهم ، فعلى قول الاكثرين يعتق ويقاسم أخاه المائتين .
 أبوحنيفة (١) كذلك إلا أن عتقه من الثلث ، أبو يوسف ومحمد له نصف التركة مائة وخمسون يحتسب عليه بقيمته ويرث خمسين .
 فإن كان ترك مائة ورث نصفها ، أبوحنيفة يعتق ثلثاه ويسعى في ثلثه ، أبو يوسف ومحمد قيمته نصف التركة ، وهو قدر ميراثه فيعتق والdraهم لأخيه ، فإن ترك خمسين فهي بينهما ، وعند أبيحنيفة يعتق نصفه ، أبو يوسف يعتق ثلاثة أرباعه .
 فإذا اشترى أباه في مرضه بألف ، ومات ولا مال له وترك ابناً عتق ثلثه بالوصيه ، ويسعى الابن في ثلثه في قول أبيحنيفة .
 وفي قول أبي يوسف ومحمد يرث سدس قيمته فيعتق ذلك منه ، ويسعى في خمسة أسداسها (٢) ، وقيل على قياس قول الشافعي يفسخ الشراء إلا أن يجيز (٣) الابن عتقه .
 وقيل يعتق ثلثه بالوصيه ويرث الابن ثلثيه ، ثم يعتق عليه ، وبه قال مالك ، وقيل يفسخ البيع في ثلثيه ويعتق ثلثه .
 وهل للبائع الخيار في تفريق الصفقة على وجهين ، فإن ترك ألفي درهم سواء عتق وورث سدس الالفين في قول مالك وأبيحنيفة .
 وقيل نحوه على قياس قول الشافعي وقيل يعتق ولا يرث ، وقيل شراءه مفسوخ ، قول أبي يوسف يسعى في نصف قيمته .
 فلو اشترى ابنه بثلاثمائة لا مال له غيرها وقيمته مائتان ثم مات وترك ابنا ، فعلى قول أبيحنيفة الثلث للمحابة ويسعى الابن في قيمته .

(١) ينظر - مختصر الطحاوي ١٥٩ الكافي ٥٣٠ ، ٥٤٥ المغني ٣٩٩/٨

(٢) في ، ب : أسداسه

(٣) في ، ب : يختار

وفى قول أبى يوسف لا وصية للإبن لأنه وارث فالثلث للمحايه ورقبته بينه وبين أخيه ، فيعتق نصفه ويسعى فى نصف قيمته ، وظاهر قول الشافعى يملك الابن أخاه .

وقال بن سريج ويحتمل أن يبطل البيع إذا لم (١) تخرج المحايه والعتق من الباقي (٢) ، وتبطل المحايه لأنها لانجوز أن يملك الرجل من يعتق عليه فيبين أن شراؤه كان مفسوخاً .

وعلى قول مالك الثلث بين الابن والبائع على ثلاثة فيعتق ثلثه ويملك أخاه ثلثيه ، فيعتق عليه ويرد البائع ثلثى ماله (٣) لأن له ثلث (٤) الثلث ، كذا قال ابن اللبان والمحفوظ عنه تقديم العتق .

قال ويحتمل قياس قول الشافعى أن يجعل الثلث فى المحايه والعتق ، لأن فى بطلان العتق بطلان البيع وبطلان المحايه فتقديمها يؤدى الى بطلانها ، فعلى ما قال يجوز البيع فى ثلث ابنه (٥) بثلث الثمن ويفسخ فى ثلثيه فيرد البائع مائتي درهم (٦) .

(١) زياده من ، ب

(٢) فى ، ب : الثلث

(٣) فى ، أ : مائه

(٤) زياده من ، ب

(٥) فى ، ب : الابن

(٦) زياده من ، ب

فصل فى أحكام الوصايا :-

قال جمهور الفقهاء (١) لا يملك الموصى له الوصية إلا بالقبول ، واختلفوا متى يملكها : فقال مالك وأهل العراق حين القبول ، وحكى نحوه عن الشافعى والصحيح من مذهبه أنها موقوفة (٢) .
فإن قبلها تبين أنه ملكها من يوم مات الموصى ، وإن ردها علمنا بأنه لم يملكها .

وحكى المُرْنَى فى جامعه عن الشافعى أن الوصيه تلتزم بموت الموصى ولا تفتقر الى قبول الموصى له ، وقاله ابن عبدالحكم (٣) وبعض البصريين .
فإن مات الموصى له قبل القبول ، قام ورثته مقامه فى القبول أو الرد فى قول مالك والشافعى (٤) ، وقال أهل العراق قد لزمتم لهم الوصية وليس لهم أن يردوها ولا يحتاج الى قبولهم (٥) .
فلو أوصى لرجل بأمة قيمتها مائة ، ثم مات وترك مائتى درهم سواها ، ثم ولدت ولدا قيمته مائة درهم (٦) حملت به بعد موت الموصى وولدت قبل قبول الموصى له ثم قبل .

فعلى ظاهر قول الشافعى له الجارية والولد ، والثانى أنه للورثة .
وفى قول أبى حنيفة هو من التركة فله ثلث الجميع مائة وثلث ، فيأخذ الأمة وثلث الولد .

فى قول أصحابه يأخذ الثلث منهما (٧) على قدر قيمتهما ، فيكون له ثلثا الأم وثلثا الولد ، وطعن الخصاف فى هذين القولين .

(١) ينظر - العذب الفائض ١٥٨/٢ حاشية ابن عابدين ٦٥٠/٦ السنن الكبرى ٢٨٢/٦ المغنى ٤١٨/٨

(٢) ينظر - العذب الفائض ١٥٨/٢ بداية المجتهد ٤١١/٢ حاشية الدسوقي ٤٢٤/٤

(٣) محمد بن عبدالله بن عبدالله بن عبدالحكم بن أعين - المصرى الفقيه الشافعى - أبو عبدالله - روى عن أبيه وابن وهب والشافعى وأشهب بن عبدالعزيز وغيرهم ، وعنه النسائى وابن خزيمة وإسماعيل بن داود بن وردان المصرى وغيرهم ، ولد سنة ١٨٢هـ ومات سنة ٢٦٨هـ . ينظر - تهذيب التهذيب ٢٦٠/٩ وفيات الاعيان ١٩٣/٤ وميزان الإعتدال ٦١١/٣

(٤) ينظر - روضة الطالبين ١٤٢/٦ ١٤٣، المغنى ٤١٧/٨

(٥) فى ، ب : قبولها

(٦) زياده من ، ب

(٧) فى ، ب : منها

فإن أوصى له بأمة قيمتها ثلاثمائة ومات ولا مال له غيرها ، فولدت ولداً قيمته أيضاً (١) ثلاثمائة ، فعند أبي حنيفة له ثلثا الأمة (٢) ، وعند صاحبيه له (٣) ثلثها وثلث ولدها ، وهو أحد قولى الشافعى إلا أنه لا يجعل الولد من التركة بل تابعا لأمه ، وفى القول الآخر له ثلث الأمة فقط .
ولو كان قيمة الولد ستمائة ، فللموصى له الأمة عند أبي حنيفة ، وثلثها وثلث ولدها فى قول صاحبيه ، وهو (٤) أحد قولى الشافعى ، والآخر له ثلث الأمة .

فإن أوصى بجاريه قيمتها مائتين وترك مائة درهم (٥) ، ثم نقصت بعد موته فصارت (٦) قيمتها خمسين ، ثم زادت بعد النقصان فبلغت مائتى درهم ، كانت للموصى له فى قول الشافعى لأن مع الورثة ثلثى (٧) قيمتها ناقصه ، وزيادتها بعد ذلك فى ملك الموصى له لا يحتسب من التركة .
ولو أوصى بجاريه قيمتها مائتان ، وترك عبداً قيمته ألف فنقصت قيمته (٨) بعد موته وصارت (٩) مائة ، ثم زاد حتى عاد الى الألف ، كان للموصى له ثلث (١٠) الجارية .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) زياده من ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، أ : و

(٥) زياده من ، ب

(٦) فى ، أ : فصار

(٧) فى ، ب : مثلى

(٨) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : فنقص

(٩) فى ، ب : فبلغت قيمته

(١٠) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : نصف

وقياس قول أهل العراق في الأولى له نصف الجارية ، وفي الثانية جميعها (١) لأن الزيادة بعد النقصان يحتسب بها على من زادت في ماله ، فأما الزيادة والإفادة إذا حدثت (٢) قبل موت الموصى فهو من التركة في قولهم جميعاً متصلة كانت أو منفصلة .

إلا أنهم اختلفوا فيما يأخذه الموصى له ، فقال الجمهور يجمع له حقه من العين ، وقال أبو يوسف ومحمد نقص (٣) على العين والنماء .
فلو أوصى له بأمة قيمتها مائة ، فزادت حتى بلغت ألفاً ، واكتسبت خمسمائة ، ثم مات الموصى فله نصفها لأن ذلك قدر الثلث ، وفي قول أبي يوسف له ثلثها وثلث ما اكتسبت .

فلو (٤) أوصى لرجل بمن يعتق (٥) عليه فقبله عتق عليه ، وإن رده عاد ميراثاً في قول الجمهور ، وقال مالك يعتق من الثلث مقدماً على جميع الوصايا ، وإن قبل في حياة الموصى لم يعتق عليه لأنه لم يملك بذلك شيئاً .

(١) في ، ب : له الجارية

(٢) في ، ب : حصلت

(٣) في ، ب : يقضى

(٤) في ، ب : فإن

(٥) في ، ب : يعتق

فصل وصيه المراهق :-

جائزة في قول الزهري وعمر بن عبد العزيز ومالك (١) ، وباطله في قول أبي حنيفة وأصحابه (٢) ، وقال الشافعي القولين (٣) .
 ووصية المحجور عليه لسفه جائزة في قول الاكثرين ، وقال أبو حنيفة إن أصاب وجه الوصية جازت (٤) .
 وقال الشافعي في المريض يقف على وارثه هو وصيه لا يجوز له وأجازه الاكثرون ، وإذا باع من الوارث بثمن المثل جاز إلا في قول أبي حنيفة .
 والوصية للعبد باطلة عند الشافعي [لأنه لا يملك (٥)] ، وقال مالك يكون للعبد (٦) .
 وقال أهل العراق هي وصية للعبد (٧) إلا أنه لا يملكها إلا بقبول العبد (٨) ، وقيل نحوه على قياس قول الشافعي ، وقال مالك تكون للعبد وللسيد أخذها منه .
 وقال قوم ليس له أخذها منه (٩) لأنها ليست كسباً له ، وكذلك حكم الوصية للمدبر وأم الولد .
 والوصية للمكاتب جائزة ، وإن أوصى لعبده بجزء من ماله ، فهو كالتدبير له ، فيحتسب من قيمته ، فإن فضل عليه شيء سعى عليه (١٠) ، وإن فضل له أخذه في قول أبي حنيفة ، وقال أصحابه يعتق كله ويعطى الوصيه مما بقي .

(١) ينظر - حاشية الدسوقي ٤٢٢/٤ بداية المجتهد ٤٠٨/٢ السنن الكبرى ٢٨٢/٦ المغني ٥٠٩/٨

(٢) ينظر - بداية المجتهد ٤٠٨/٢ حاشية ابن عابدين ٦٥٧/٦

(٣) ينظر - روضة الطالبين ٩٧/٦ بداية المجتهد ٤٠٨/٢

(٤) ينظر - بداية المجتهد ٤٠٨/٢ حاشية ابن عابدين ٦٥٧/٦ الحاوي الكبير ١٩٠/٨

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٧) في ، ب : للسيد

(٨) لم ترد في ، ب

(٩) لم ترد في ، ب

(١٠) لم ترد في ، ب

فلو أوصى له بربع ماله وقيمته ألف فترك عشرة آلاف ، ففي قول أبي حنيفة يعتق ربه وله ربع العين (١) يحتسب منها بقيمته باقيه ، ويعطى ألفا وسبعمائة وخمسين .

وقول أصحابه يعتق جميعه (٢) وله ألفان وخمسمائة ، وقال الشافعي الوصية (٣) لعبده باطله إلا أن يوصى بعتقه .

والوصية للقاتل باطله في قول الجمهور ، وللشافعي (٤) قول أنها تجوز وهو الصحيح ، وقال الحسن بن صالح إن أوصى له بعد ما جرحه جاز . فقال مالك تجوز الوصية لقاتل العمد في المال دون الدية ، ولقاتل الخطأ إذا علم به المجروح وأقر وصيته [فيهما جميعاً لا] كما لو أوصى له بعد أن جرحه .

وإن كان القاتل عبداً فعفى (٦) عنه جازت له الوصية ، لأن محصولها لسيد (٧) ، ولو وهب لقاتله أو أبرأه من دين عليه بطل ذلك .

وإن (٨) قتله بعد [أن وهبه لا] لم تبطل الهبة ، فإن أقر له بدين جاز عند الشافعي ، وأبطله أهل العراق .

وإن كان الجاني امرأة فتزوجها وأوصى لها ، فلاميراث لها ولاوصية ولامحاباة في المهر .

ولو أوصى لقاتله ولآخر بالثلث جاز لغير القاتل السدس ، فإن أجاز الوارث وصية القاتل جازت عند أبي حنيفة ومحمد ، ولم تجز عند أبي يوسف ، وخرج أبو العباس الوجهين .

(١) في ، أ : المال ألفان وخمسمائة

(٢) في ، ب : كله

(٣) في ، ب : وصيته

(٤) ينظر - الحاوي الكبير ١٩١/٨

(٥) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٦) في ، أ : فعفا

(٧) في ، ب : للسيد

(٨) في ، ب : فإن

(٩) في ، ب : ما وهبه

فإن أوصى لعبد قاتله أو مدبره أو مكاتبه لم تجز ، فإن أوصى لقرابته
 جاز ، وإن أوصى بقضاء دين وارثه لم يجز ، وإذا أوصى بقضاء دين زيد
 وغريمه وارث للموصى جاز (١) ، وقال أبو يوسف لا يجوز .
 والوصية للحربي جائزة عند مالك ، وباطلة عند أهل العراق ، وللشافعي
 الوجهان (٢) ، وللذمي جائزة اجماعاً .
 والوصية للميت باطلة ، وقال مالك إن علم أنه ميت فهي جائزة وتكون
 لورثته ، وكذلك إن أوصى له وهو حي فمات قبله بطلت (٣) .
 فإن قال ثلثي لفلان وفلان واحدهما ميت أو مات قبله ، فللحي نصف
 الثلث في قول أبي حنيفة والبصريين فيهما .
 وقال أصحابه إن كانا حيين يوم الوصية فللباقى نصف الثلث ، فإن كان
 احدهما ميتاً فالثلث كله للحي ، وقال أصحابنا (٤) الوجهين .
 وإن قال ثلثي لولد فلان فهو بينهم بالسوية ، فإن أوصى لأقربائه فالقريب
 والبعيد والذكر والأنثى والغنى والفقر فيه سواء .
 وقال أبو حنيفة القريب أولى ، فالعم (٥) أولى من الخال ، فإن أوصى
 لقبيلة كبيرة كبنى تميم بطلت (٦) عند أهل العراق ، وقال ابن سريج يعطون
 على ما يمكن .
 فإن أوصى بثلثه لإخوته وله ستة إخوة (٧) مفترقين ، فإن لم يرثوه فهو (٨)
 بينهم بالسوية ، وإن ورثوه فللأخوين [من الأب] (٩) ثلث الثلث ، وإن أوصى
 بثلثه لزيد والفقراء فهو كأحدهم ، ولأصحابنا فيه وجه آخر أنه يدفع إليه
 نصف الثلث .

(١) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٢) ينظر - الحاوي الكبير ١٩٣/٨ روضة الطالبين ٩٨/٦ بداية المجتهد ٤٠٩/٢ حاشية ابن عابدين
٦٩٦/٦

(٣) ينظر - الحاوي الكبير ١٩٣/٨ بداية المجتهد ٤٠٩/٢

(٤) المقصود : الشافعيه

(٥) في ، أ : فالعمه

(٦) في ، أ : بطل

(٧) لم ترد في ، ب

(٨) زياده من ، ب

(٩) في ، ب : للأب

فصل :-

إذا لم يترك وارثاً وأوصى بجميع ماله ، جاز عند أهل العراق ، ولم يجز منه إلا الثلث عند أهل الحجاز(١) ، والباقي لبيت المال .
فلو(٢) أوصى لأجنبي بماله ، ولقاتله بماله ، كان للأجنبي الثلث ، والباقي لبيت المال .

وقال أهل العراق للقاتل الثلث لأنهما يتنازعان الثلثين فيقتسمانه .
وإذا تركت زوجاً ، وأوصت لرجل بثلثي مالها ، ولقاتلها بثلثي مالها أيضاً ، فلم يجز الزوج ، فللأجنبي الثلث لا ينازعه فيه أحد(٣) ، وللزوج نصف الباقي .

ويبقى الثلث(٤) فيديعانه فهو بينهما نصفين ، فيصير للأجنبي النصف ، وعلى قول محمد الثلث بينهما على ثلاثة ، للقاتل منه سهمان لأنه ضرب بالثلثين(٥) وتصح من تسعه .

ولو أجاز الزوج الوصيتين بعد الرد دفع إليهما نصيبه ، فيقتسمانه في قول محمد على ثلاثة مثل ما اقتسموا الثلث الأول .
وعند أبي حنيفة على أربعة لأن الأجنبي ضرب بسهم بقى له ، والقاتل بثلاثة(٦) وتصح من إثني عشر ، وأبويوسف لايجوز(٧) الوصية للقاتل ، فيكون للزوج الثلث وللأجنبي الثلثان .

وإن ترك امرأة وأوصى لها بالنصف ولأجنبي بالنصف ، فأجازت اقتسامها ولا ميراث لها في قول أهل العراق .
فإن لم تجز المرأة فالثلث جائز(٨) له ، ولها ربع الباقي بالميراث ، ويبقى النصف بينهما على أربعة ، لأن المرأة تضرب بالنصف والأجنبي فيما بقى له وهو السدس ، وتصح من أربعة وعشرين في قول أبي يوسف .

(١) ينظر - بداية المجتهد ٤٠٩/٢ المغنى ٥١٦/٨

(٢) في ، ب : فإن

(٣) زياده من ، ب

(٤) في ، ب : ثلث

(٥) في ، أ : الثلثين

(٦) في ، أ : مثله

(٧) في ، ب : لايجوز

(٨) لم ترد في ، ب

وقال محمد يقسم النصف بينهما (١) على سبعة لأن الأجنبي يضرب السدس وهو سهمان ، والمرأة بخمسة أسهم ، أربعة منها نصف الباقي بعد دفع الثلث للأجنبي ، وسهم تمام ربعها من جميع المال ، فتصح من إثنين وأربعين فللأجنبي عشرون ولها إثنان وعشرون .

فصل :-

إذا أوصى له (٢) بسهم من ماله ، فروى عن علي وابن مسعود يعطى السدس ، وبه قال الحسن وإياس بن معاوية والحسن بن صالح .
وقال أبوحنيفة (٣) يعطى الأقل من السدس أو سهم أحد الورثة [مزيديا على التركة] (٤) .
فلو ترك أربعة بنين كان له السدس ، وإن كانوا سبعة فله الثمن ، وعن شريح تصح فريضة الورثة ثم تزيد عليها سهما ، وبه قال أحمد .
وقال محمد له مثل نصيب أقل الورثة مزيديا (٥) على المسألة .
وقال في زوجة وأبوين وابن له ثلاثة من سبعة وعشرين ، وفي عشرة بنين وعشر بنات له سهم من أحد وثلاثين .
وقال قتاده (٦) إن كان له ولد فللموصى له مثل نصيبه (٧) وإلا فله السدس ، وقال أبوثور له سهم من أربعة وعشرين لأنها أكثر أصول الفرائض .

(١) في ، ب : بينهم

(٢) زياده من ، ب

(٣) ينظر - مختصر الطحاوي ١٥٧ المغنى ٤٢٤/٨

(٤) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : من يد أعلى للمسألة

(٥) في ، ب : ثم تزيد

(٦) قتاده بن دعامة بن قتاده بن عزيز عمرو بن ربيعة البصرى - أبو الخطاب - أبوه ولد بالدعامية وأمه سريه من مولدات الأعراب ، ولد أكمه سنة ٦١هـ ومات بواسطة مريضا بالطاعون سنة ١١٧هـ . ينظر - تهذيب التهذيب ٣٥١/٨ والشيرازى ٨٩ وفيات الأعيان ٨٥/٤ وطبقات ابن

سعد ٢٢٩/٧ والمعارف ٤٦٢

(٧) في ، ب : نصيب الغلام

وقال عطاء وعكرمة (١) وعمر بن عبد العزيز وشريك ذلك باطل للجهل به .
 فإن أوصى بجزء من ماله أويطائفة أو بشقص أو نصيب ، فذلك الى
 الورثة يعطونه ما اختاروا ، وقال ابن سريج السهم والحظ والنصيب
 واحد ، ويعطونه ماشاؤا وله أن يستحلفهم .
 فإن أوصى بضعف نصيب ابنه فله ثلثا المال ، وإن قال بضعفيه فله ثلاثة
 أرباع المال لأن الضعف عباره عن ضم المثل إليه ، فالضعفين لضم
 المثلين ، وقال أبو ثور يكون له أربعة أخماس المال لأن الضعف مثلين ،
 فالضعفين (٢) أربعة أمثال .

فصل :-

فإن أوصى بوصايا ثم أستفاد بعد ذلك مالا ، دخلت فيه الوصايا فى قول
 الجمهور ، وقال أبان بن عثمان (٣) وعمر بن عبد العزيز وربيعه ومالك لا يدخل
 إلا فيما علم به من ماله إلا المدبر .
 فإنه يدخل فى كل شيء من ماله ما علم به (٤) وما لم يعلم ، وكذلك الدية
 تدخل الوصايا فيها .
 وقال مكحول وشريك وأبو ثور وداود لا يقضى من الدية دين ولا ينفذ منها
 وصيه ، [لأنه لا (٥) يملكها وإنما (٦) وجبت لورثته بعد موته ، وقال مالك فى
 دية العمد كذلك لأن العمد عنده لا يوجب المال فهو لا يعلم به .

(١) عكرمة بن عبدالله مولى عبدالله بن عباس - رضى الله عنهما - أبو عبدالله - أصله من البربر من
 أهل المغرب ، حدث عن عبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر وأبي هريرة وغيرهم ، وعنه الزهري
 والشعبي وعمرو بن دينار وغيرهم ، مات سنة ١١٥هـ وهو ابن ٨٠ سنة . ينظر - طبقات ابن
 سعد ٢/٣٨٥ وفيات الأعيان ٣/٢٦٥ وميزان الاعتدال ٣/٩٣ والمعارف ٤٥٥

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٣) أبان بن عثمان بن عفان الأموى - أبو سعيد ، ويقال أبو عبدالله - روى عن أبيه وزيد بن ثابت
 واسامه بن زيد ، وعنه ابنه عبدالرحمن وعمر بن عبدالعزيز وأبو الزناد والزهري ونيبه بن وهب
 وغيرهم ، ثقة من كبار التابعين ، مات سنة ١٠٥هـ . ينظر - تهذيب التهذيب ١/٩٧
 والمعارف ٢٠١

(٤) فى ، ب : منه

(٥) فى ، أ : لأنها لم

(٦) فى ، أ : وإن مات

فصل :-

وله الرجوع فى كل وصية فى قول الجمهور (١) ما خلا المدبر ، وقال الشافعى - رحمه الله - له أن يبيعه ولا تنتقض الوصية الأولى الثانية ، وقال ابن أبى ليلى إن كان بينهما [مدى نقضتها] (٢) .

فإن أوصى له بشيء ثم باعه ، أو كان ثوباً فقطعه (٣) ، أو داراً فهدمها ، أو حنطة فطحنها ، أو دقيقاً فعجنه ، أو عجيناً فخبزه بطلت الوصية ، فإن غسل الثوب ، أو جصص الدار ، لم يكن ذلك رجوعاً .
فإن كان غزلاً فنسجه ، أو نقرة فضربها دراهم ، أو صاجاً فجعله (٤) باباً ، فعلى وجهين لأصحابنا .

وإذا أوصى لرجل بشيء (٥) ثم أوصى به لآخر فهو بينهما ، فإن قال العبد الذمى أوصيت به لفلان فهو لفلان ، أو قد أوصيت به لفلان ، أو فقد أوصيت كان للثانى وحده ، فإن قال وقد أوصيت به لفلان اشتركا فيه .
فإن أوصى لرجل بمائة ولآخر بمائتين ولآخر بثلاثمائة ، وقال فلان شريكهم ، فله ربع مالكل واحد .

فإن أوصى لرجل بمائة ولآخر بعبد ولآخر بمائة (٦) ، وقال فلان شريكهم فله نصف كل وصية ، وقال ابن القاسم له فى الموضوعين النصف .
وإن أوصى له بعشرة دراهم فى عشرة دراهم ، كان له عشرة فى قول أهل العراق ، وقال مالك والشافعى له مائة .
ولم يختلفوا فى الأزرع من أرض أن له مائة .

(١) ينظر - العذب الفائض ١٥٨/٢ معنى المحتاج ٧١/٣ حاشية الدسوقى ٤٢٨/٤ بداية المجتهد

٤١١/٢ مختصر الطحاوى ١٥٩ الكافى ٥١٤ السنن الكبرى ٢٨١/٦ حاشية ابن عابدين ٦٥٩/٦

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : مدا ينقضها

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، ب : فعله

(٥) فى ، ب : بعبد

(٦) فى ، أ : يامه

باب حساب الوصايا

الوجه فى ذلك أن تأخذ أقل عدد تخرج منه الأجزاء الموصى بها فتجعله أصلاً ، ثم [تدفع منه] (١) الوصايا ، وتقسم مابقى بين الورثة على فريضتهم .

فإن انقسم فقد صحت من ذلك العدد ، وإن لم ينقسم ضربت الفريضة أو وفقها إن وافقت فى العدد ، فما بلغ صحت منه ، و(٢) عند القسم تضرب سهام الوصايا فى الفريضة أو وفقها ، [وسهام كل وارث فيما فضل من العدد للوصايا أو وفقه ، وإن شئت صحت فريضة الورثة] (٣) وزدت عليها الوصية إن كانت بالثلث مثل نصفها ، وإن كانت بالربع مثل ثلثها ، وإن كانت بالسدس مثل خمسها .

وعلى هذا أبدأ تزيد لكل جزء الجزء الذى هو أرفع منه ، وفى الجزأين جزآن أرفع منهما بدرجتين ، فتزيد فى الخمسين ثلثين ، وفى السبعين خمسين ، وفى التسعين سبعين ، وفى ثلاثة أعمار ثلاثة أسابيع .
وباب ذلك أن تنسب الأجزاء الموصى بها من بقيه مخرجها ، وتزيد على المسالك مثل تلك النسبة ، فإن وقع فيها كسر بسطت الجميع من جنسه ، وإن شئت ضربت الفريضة فى مخرج الجزء الذى تريد زيادته ، وزدت عليه حتى لايقع فيه كسر ، وإذا كثرت الوصايا عمل بالوجه الأول فإنه أسهل .

مسائل ذلك - فصل فيما ينقسم :-

ابنان وأوصى بالثلث مخرج الثلث من ثلاثة للموصى له سهم ، ويبقى سهمان للابنين . [ابنان وبنت وأوصى بالسدس من ستة . زوج وابن وبنت وأوصى بالتسع من تسعة] (٤) . أم وعم وأوصى بالعشر من عشرة .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : ترفع

(٢) فى ، ب : ثم

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٤)

٩	
٢	زوج
٤	ابن
٢	بنت
١	موصى له ٩/١

٦	
٢	ابن
٢	ابن
١	بنت
١	موصى له ٦/١

فصل فيما لا ينتم ولا يوافق :-

[ثلاثة بنين وأوصى بخمس(١) ، بابه أن تأخذ المخرج وهو خمسة ، فإرفع منها [سهم الوصيه واحد(٢) ، [ويبقى أربعة على ثلاثة لاتصح ، فتضربها في خمسة تكن خمسة عشر سهما الوصية(٣) مضروب في ثلاثة ، ولكل ابن سهم [واحد مضروب(٤) في الفاضل وهو أربعة(٥) .
 [أربعة بنين وبنيت وأوصى بالسدس ، [تصح من أربعة وخمسين ، للوصية سهم في تسعة ، وللبنيت سهم في الفاضل وهو خمسة ، ولكل واحد من البنين سهمان في خمسة(٦)(٧) ، فإن أوصى بالثلث [تصح من اثنين وسبعين(٨) .

(١) في ، ب : بالخمس

(٢) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : سهما للوصيه

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥)

	٤		٣
١٥	٣		٥
٣			١
			وصيه ٥/١
٤	١	ابن	
٤	١	ابن	٤
٤	١	ابن	

(٦) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٧)

	٥		٩
٥٤	٩		٦
٩			١
			وصيه ٦/١
١٠	٢	ابن	
١٠	٢	ابن	
١٠	٢	ابن	٥
١٠	٢	ابن	
٥	١	بنيت	

(٨) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

زوجه وابن وأوصى بالعشر تصح من ثمانين ، للوصية سهم في ثمانيه ، وللزوجه سهم في تسعه ، وللابن سبعة في تسعة .

ثلاثة بنين وبنات وأوصى بالثلث ، يبقى سهمان على سبعة ، وتصح من أحد وعشرين ، وإن شئت قلت تزيد على سهام الورثة (١) مثل نصفها تكون عشره ونصفا ، تبسطها [أنصافا تكن (٢)] احد وعشرين ، وإن شئت قلت ليس للسبعة نصف صحيح ، فتضربها في مخرجه تكون أربعة عشر تزيد عليها مثل نصفها .

فإن أوصى بالربع فثلاثة على سبعة لاتصح (٣) وتصح من ثمانية وعشرين ، أو تزيد عليها مثل ثلثها تكون تسعة وثلثا تبسطها أثلاثا ، [أو تقول ليس للسبعة ثلث صحيح فتضربها في ثلاثة وتزيد مثل ثلثها (٤)] .

فإن أوصى بالخمس زدت مثل ربعها وتبسطها أرباعا تكن خمسة وثلثين ، أو تضرب السبعة في أربعة وتزيد على المبلغ ربعه ، فإن أوصى بالسدس زدت مثل خمسها وبسطته أخماسا فكان إثنين وأربعين ، أو تضربها في خمسة وتزيد الخمس ، أو تقول المخرج من ستة ، ويبقى خمسة على سبعة فتضربها في الستة .

[زوج وأم وأخوان لأم وأختان لأب وأوصت (٥) بالربع ، يبقى ثلاثة على عشره وتصح من أربعين ، سهم الوصية من عشره ، وسهام كل وارث من ثلاثة ، أو تزيد على العشرة مثل ثلثها وتبسط ذلك أثلاثا ، أو تضربها في ثلاثة وتزيد الثلث (٦)] .

(١) في ، ب : الفريضة وهي سبعة

(٢) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : تكون

(٣) زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) في ، أ : وأوصى

(٦)

	٣		١٠	
٤٠	١٠		٤	
			١	وصيه ٤/١
١٠				
٩	٣	زوج		
٣	١	أم		
٣	١	أخ لأم	٣	
٣	١	أخ لأم		
٦	٢	أخت لأب		
٦	٢	أخت لأب		

[زوج وأم وابن وأوصت(١) بالسدس فتصح من إثنين وسبعين ، وإن شئت تزيد على الاثنى عشر خمسها وتبسطها أخماسا ، أو تقول ليس لها خمس صحيح فتضربها في خمسة وتزيد خمس المبلغ (٢) .
 فإن أوصت(٣) بالسبعين زدت مثل خمسيتها أربعة وأربعة أخماس وبسطت تكون أربعة وثمانين .
 زوجة وأبوان وابنتان وأوصى بالثلث ، المسألة من سبعة وعشرين تزيد عليها مثل نصفها تكن أربعين ونصفا ، تبسطها تكن احد وثمانين ، أو تقول يبقى سهمان على سبعة وعشرين فتضربها في ثلاثة .

(١) في ، أ : وأوصى

(٢)

	٥		١٢	
٧٢	١٢		٦	
١٢			١	رضيه ٤/١
١٥	٣	زوج		
١٠	٢	أم	٥	
٣٥	٧	ابن		

(٣) في ، أ : وأوصى

فصل فيما يوافق :-

- [ابنان وابنتان وأوصى بالثلث ، يبقى سهمان على ستة توافق بالنصف فتصح من تسعة ، أو تزيد على الستة مثل نصفها] (١) .
- زوجه وأختان (٢) لأب وأم وعم وأوصى بالربع ، يبقى ثلاثة على اثني عشر توافق بالثلث فتصح من ستة عشر ، سهم الوصية في وفق المسأله وهو أربعة ، وسهم كل وارث في وفق الفاضل وهو سهم ، أو تزيد عليها مثل ثلثها ، فإن أوصى بالخمس [فتصح من خمسة عشر] (٣) ، وإن أوصى بالسبع (٤) [تصح من أربعة عشر] (٥) .
- [زوجه وأم وابن وأوصى بالتسع توافق بالثمان وتصح من سبعة وعشرين ، أو تزيد على المسأله مثل ثمنها ثلاثة] (٦) .

(١)

	١		٣
٩	٦		٣
٣			١
			وصيه ٣/١
٢	٢	ابن	٢
٢	٢	ابن	
١	١	بنت	
١	١	بنت	

- (٢) في ١ : وأختين
 (٣) مابين المعكوفتين لم يرد في ، ب
 (٤) في ، ب : بالتسع
 (٥) مابين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٦)

	١		٣
٢٧	٢٤		٩
٣			١
			وصيه ٩/١
٣	٣	زوجه	٨
٤	٤	أم	
١٧	١٧	ابن	

فإن أوصى بالعشر يبقى تسعة توافق بالثلث فتصح من ثمانين ، سهم
الوصية في وفق المسألة ثمانية ، وسهام كل وارث في وفق الفضل وهو
ثلاثة ، وإن شئت زدت على المسألة مثل تسعها وذلك اثنان وثلثان وبسطت
ذلك اثلاثا .

زوج وجدتان وأخت لأب وأم ، أصلها من ستة ، وتعول الى سبعة ،
وتصح من أربعة عشر وأوصت(١) بالتسعين ، فتزيد على المسألة مثل
سبعيتها أربعة تكون ثمانية عشر ومنها تصح ، أو تقول أصل الوصية من
تسعه ويبقى سبعة على أربعة عشر توافق بالأسباع فترجع الى إثنين
فتضربها في تسعة .

فصل فى الوصية بكسرين :-

[إذا ترك ثلاثة بنين وبناتا ، وأوصى بالخمس والعشر ، المخرج من عشرة ومنها تصح (١) .

فإن كان الورثة خمسة بنين صحت من خمسين ، فإن كانوا سبعة بنين وسبع بنات فإنها توافقها بالأسباع فترجع الى ثلاثة وتصح من ثلاثين ، للموصى له الخمس سهمان فى وفق المسأله ثلاثة تكن ستة ، ولصاحب العشر سهم فى ثلاثة بثلاثة ، ولكل ابن سهمان فى وفق الفاضل وهو سهم ، وللبنت سهم فى سهم .

زوج وأم وأخت لأب وأم ، وأوصت (٢) بالسدس والعشر مخرجها من ثلاثين ، فإذا رفعت الوصيتين بقى إثنان وعشرون لاتصح على المسأله وتوافق بالنصف فتصح من مائه وعشرين ، سهام الوصايا فى أربعة ، وسهام كل وارث فى أحد عشر .

	١		١	
١٠	٧		١٠	
٢			٢	٥/١
١			١	١٠/١
٢	٢	ابن	٧	
٢	٢	ابن		
٢	٢	ابن		
١	١	بنت		

زوج وأبوان وابنتان ، وأوصت(١) بالسدس والثمن ، مخرجهما من أربعة وعشرين ، فإذا رفعت الوصيتين بقى سبعة عشر لاتصح على خمسة عشر ، فتضربها فى أربعة وعشرين تكن ثلاثمائة وستين ، الوصايا مضروبه فى خمسة عشر ، وسهام كل وارث فى سبعة عشر .

زوجه وأبوان وابنتان ، وأوصى بالسدس والسبع من إثنين وأربعين ، والفاضل تسعة وعشرون لاتصح على الفريضة ، فأضربها فى المخرج تكن ألفا ومائة وأربعة وثلاثين ، سهام الوصايا مضروبه(٢) فى سبعة وعشرين ، وسهام كل وارث فى تسعة وعشرين .

فإن أوصى بالسبع والثمن صحت من ألف وخمسمائة واثنى عشر ، فإن أوصى بالثمن والتسع صحت من ألف وتسعمائة وأربعة وأربعين ، فإن أوصى بالتسع والعشر صحت من ألفين وأربعمائة وثلاثين .

(١) فى أ : وأوصى

(٢) لم ترد فى ب :

فصل آخر :-

فإن جاوزت الوصايا الثلث [فإن أجازها (١) الورثة أخرجتها من المال ، وقسمت باقيه على فريضة الورثة .
فإن لم يجزوها قسمت الثلث بين [الموصى لهم (٢) على قدر سهامهم في حال الإجازة ، وقسمت الثلثين بين الورثة وصحت على ماتقدم .
فإن كان في الموصى لهم من يجاوز وصيته (٣) الثلث ، فإن أباحنيفة خالف الجماعة في حال الرد ولم يضرب له بأكثر من الثلث .

مسائل من ذلك :-

[ثلاثة بنين وأوصى بالثلث لرجل وبالربع لآخر وأجازوا ، فقل مخرج الوصيتين (٤) اثنا عشر وترفعهما يبقى خمسة بين البنين على ثلاثة لاتصح ، فتضربها في الاثنى عشر تكن ستة وثلاثين ، سهام الوصايا مضروبه في ثلاثة ، [وسهم كل ابن فيما بقى (٥) من المخرج وهو خمسة (٦) .

(١) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : وأجازها

(٢) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : الوصايا

(٣) في ، أ : وصيتها

(٤) في ، أ : الكسرين

(٥) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : وسهام كل وارث في الباقي

(٦)

	٥		٣	
٣٦	٣		١٢	
١٢			٤	وصية الرجل ٣/١
٩			٣	لآخر ٤/١
٥	١	ابن		الورثة
٥	١	ابن	٥	
٥	١	ابن		
مع إجازة الورثة				

وإن لم يجيزوا قسمت الثلث على سبعة ، والثلثين على ثلاثة ، فتضرب سبعة في ثلاثة ، ثم في أصل مخرج الثلث تكن ثلاثة وستين ، الثلث مقسوم على سبعة لكل سهم ثلاثة ، ولصاحب الثلث بأربعة أسهم اثنا عشر ، وللآخر تسعة ، والثلثان بين البنين لكل واحد أربعة عشر (١) .

فإن كان البنون خمسة صحت في الإجازة من أصل المخرج وهو اثنا (٢) عشر ، وتصح في (٣) الرد من مائة وخمسة .

فإن أوصى بالربع والخمس والبنون ثلاثة ، وأجازوا صحت من ستين ، فإن ردوا فالثلث من (٤) تسعة ، والثلثان على ثلاثة ، وهي داخله فيها ، فتضرب تسعة في ثلاثة تكن سبعة وعشرين ومنها تصح لكل ابن ستة .

فإن كانوا خمسة ففي الإجازة من مائة ، وفي الرد من مائة وخمسة وثلاثين ، لأنك تضرب خمسة في تسعة ثم في ثلاثة .

	١٤		٣	١	٧	
٦٣	٣		٢١	٧<١٢	٣	
١٢			٤	٤	١	وصية الرجل ٣/١
٩			٣	٣		لآخر ٤/١
١٤	١	ابن				
١٤	١	ابن	١٤		٢	
١٤	١	ابن				
علم الإجازة						

(١)

(٢) في ، أ : اثني

(٣) في ، أ : من

(٤) في ، ب : على

[أربعة بنين وبنت وأوصى بالربع والسادس ، مخرجها من اثني عشر ، والفاضل سبعة على تسعة لاتصح ، فتضربها في اثني عشر تكن مائة وثمانية ، لصاحب الربع ثلاثة في تسعة ، وللآخر (١) سهمان في تسعة ، ولكل ابن سهمان في سبعة ، وللبنت سهم في سبعة ، فإن لم يجيزوا فالثلث على خمسة والثلثان على تسعة وتصح من مائة وخمسة وثلاثين (٢) .

فإن أوصى مع ذلك بالثلث وقد أجازوا فهي من اثني عشر ، والباقي (٣) ثلاثة [بعد الوصايا (٤) بين الأولاد على تسعة توافق بالثلث ، فأضرب ثلاثة في اثني عشر تكن ستة وثلاثين ، سهام كل وصيه في وفق فريضة (٥) الورثة وهو ثلاثة ، وسهام كل وارث في وفق الفاضل من المخرج وهو سهم .

وإن لم يجيزوا فالثلث على تسعة ، فتضرب احدهما (٦) [في مخرج الثلث وهو (٧) ثلاثة تكن سبعة وعشرين ومنها تصح .

(١) في ، ب : ولصاحب السدس

(٢)

	١٠	٩	١	٥		٧	٩	
	١٣٥	٩	١٥	٥<-١٢	٣	١٠٨	٩	١٢
	٢٧		٣	٣	١	٢٧		٣
	١٨		٢	٢		١٨		٢
	٢٠	٢				١٤	٢	
	٢٠	٢				١٤	٢	
	٢٠	٢	١٠		٢	١٤	٢	٧
	٢٠	٢				١٤	٢	
	١٠	١				٧	١	
	الرد				الإجازة			

(٣) لم ترد في ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) لم ترد في ، ب

(٦) في ، ب : احدها

(٧) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

زوج وأم وست أخوات مفترقات ، وأوصت (١) بالخمس والسدس وأجازوا مخرج الوصيتين ثلاثون ، والفاضل منها تسعة عشر بين الورثة على عشرة ، فتضربها في المخرج تكن ثلاثمائة ، سهام الوصايا في عشرة ، وسهام كل وارث في تسعة عشر ، وإن لم يجيزوا فالثلث على أحد عشر ، والثلثان على عشرة ، ترجع الى خمسة وتصح من مائة وخمسة وستين .

زوج وأبوان وبنات ، وأوصت بالخمس والسبع ، ففي الإجازة تبقى ثلاثاً (٢) وعشرون على ثلاثة عشر لاتصح ، فتضربها في خمسة وثلاثين تكن أربعمائة وخمسة وخمسين .

وفى الرد الثلث على اثني عشر ، والثلثان على ثلاثة عشر ، تضرب احدهما في الأخرى تكن مائة وستة وخمسين ، ثم في ثلاثة تكن أربعمائة وثمانية وستين .

فإن كان في المسألة ابنتان ضربت الإجازة في خمسة عشر في خمسة وثلاثين تكن خمسمائة وخمسة وعشرين ، وفي الرد توافق الاثنا (٣) عشر الخمسة عشر بالآلث ، فتضرب أربع في خمسة عشر ، ثم في ثلاثة تكن مائة وثمانين .

زوجة وجدة وأختان لأم وأختان لأب ، وأوصى بالربع والخمس والسدس ، مخرج الوصايا ستون ، فإذا أخرجتها بقي ثلاثة وعشرون بين الورثة على سبعة عشر لاتصح ، فتضربها تكن ألفاً وعشرين ، فتضرب (٤) سهام كل موصى (٥) له في سبعة عشر ، وسهام كل وارث في ثلاثة وعشرين ، هذا إذا أجازوا .

فإن ردوا قسمت الثلث على سبعة وثلاثين ، والثلثان على سبعة عشر ، وتصح من ألف وثمانمائة وسبعة وثمانين .

(١) في ، أ : وأوصى

(٢) في ، أ : سبعة

(٣) في ، أ : الاثني

(٤) لم ترد في ، ب

(٥) في ، أ : موصا

زوجة وأم و بنت وعم ، وأوصى بالثلث والرابع والخمس والسدس ،
فالفاضل ثلاثة على أربعة وعشرين توافق بالثلث (١) فترجع الى ثمانية ،
فتضربها في الستين تكون أربعمائة وثمانين .

وفى الرد سهم على سبعة وخمسين ، وسهمان على أربعة وعشرين ،
ترجع الى اثني عشر ، وهى توافق السبعة والخمسين بالأثلاث فتصح من
ستمائة وأربعة وثمانين .

زوجة وابنتان وأبوان ، وأوصى بالربع والخمس والسدس والسبع ،
مخارجها أربعمائة وعشرين ، الوصايا ثلاثمائة وتسعة عشر ، الفاضل مائة
وأحد على سبعة وعشرين لاتصح ، فإضربها في المخرج تكون أحد عشر
ألفا وثلاثمائة وأربعين ، سهام كل وصية في سبعة وعشرين ، وسهام كل
وارث في مائة وواحد .

وإن لم يجيزوا فالثلث على ثلاثمائة وتسعة عشر ، والثلثان على سبعة
وعشرين لا يصحان ، فتضرب أحدهما في الآخر تكون ثمانية آلاف وستمائة
وثلاثة عشر ، ثم في ثلاثة تكون خمسة وعشرين ألفاً وثمانمائة
وتسعة وثلاثين .

فصل فيما (١) يخالف فيه أبوحنيفة في حال الرد

[ابنان وأوصى بالنصف لرجل (٢) ولآخر بالثلث ، وأجازا فهي من اثني عشر ، وإن لم يجيزوا فالثلث على خمسة ، والثلثان للابنين وتصح من خمسة عشر ، وقال أبوحنيفة الثلث (٣) نصفين وتصح من ستة (٤) .

فإن أوصى بالثلثين والربع ، في الإجازة من أربعة وعشرين ، وفي الرد من ثلاثة وثلاثين ، قول أبيحنيفة الثلث على سبعة من أحد وعشرين .

فإن أوصى بالنصف والربع والخمس ، فهي من أربعين في الإجازة ، وإن لم يجيزوا فمن سبعة وخمسين ، وفي قول أبيحنيفة من مائة وأحد وأربعين لأنه يقسم الثلث على سبعة وأربعين .

[ثلاثة بنين وأوصى بالنصف والربع والسدس ، سهام الوصايا أحد عشر اسقطها (٥) من اثني عشر ، ويبقى سهم بين البنين وتصح من ستة وثلاثين .

(١) في . أ : مما

(٢) زياده من . ب

(٣) في . ب : الثلثين

(٤)

		١	٥			
٦	١٥	٥	٣	١٢	٦	
١	٣	٣	١	٦	٣	لرجل ٢/١
١	٢	٢		٤	٢	لآخر ٣/١
٢	٥		١	١	١	ابن
٢	٥		١	١		ابن
عند أبي حنيفة		عدم الإجازة		الإجازة		

(٥) زياده من . ب

[وإن (١) لم يجيزوا فالثلث على احد عشر ، والثلثان على ثلاثة وتصح من تسعه وتسعين ، قول أبي حنيفة الثلث على تسعه وتصح من سبعة وعشرين (٢) .

(١) في ، ب : فإن

(٢)

	١		٩		٢٢	٣	١	١١				
٢٧	٩		٣	٩٩	٣	٣٣	١١	٣	٣٦	١٢×٣		
٤	٤	٣/١		١٨		٦	٦	١	١٨	٦	لرجل ٢/١	
٣	٣	٤/١	١	٩		٣			٩	٣	لآخر ٤/١	
٢	٢	٦/١		٦		٢	٢		٦	٢	لآخر ٦/١	
٦				٢٢	١				١		ابن	
٦			٢	٢٢	١	٢٢		٢	١	١	ابن	
٦				٢٢	١				١		ابن	
			عند أبي حنيفة	عدم الإجازة عند الجمهور				الإجازة				

فصل آخر :-

فإن أجازوا الورثة بعض الوصايا ، أعطيت من لم يجيزوا له ما يصيبه (١) من الثلث في حال الرد ، ومن أجازوا له جميع وصيته وقسمت الباقي بين الورثة .

فإن أجاز بعض الورثة جميع الوصايا ولم يجزها البعض ، أخذت ممن لم يجز ثلث ميراثه ، وممن أجاز جميع الوصايا منسوبة من ميراثه ، وجمعت (٢) ذلك وقسمته بين الموصى لهم على قدر وصاياهم .
وإن أجاز بعضهم بعض الوصايا وأجاز الآخرون مآرده هؤلاء ، فإنك تقسم الثلث بينهم على قدر وصاياهم والثلثين بين الورثة ، ثم تأخذ كل من أجاز له ممن أجاز وصيته على قدر ميراثه .

مسائل من ذلك :-

إذا ترك ابنين وأوصى بالثلث والآخر بالربع ، [فإن أجازا (٣) فهي من أربعة وعشرين ، وإن لم يجيزوا فمن احد وعشرين .
فإن أجازا (٤) لصاحب الثلث وحدة ، فأعطه الثلث ، وإعط الآخر ما يصيبه بالمخاصمة عند الرد وهو ثلاثة من احد وعشرين وذلك السبع ، فيبقى أحد عشر بينهما نصفين فتصح من إثنين وأربعين .
فإن أجازوا لصاحب الربع وحده أعطيته ذلك ، والآخر أربعة من احد وعشرين ، وذلك سبع وثلث سبع وتصح من مائة وثمانية وستين ، لأنك تضرب مخرج الربع في أحد وعشرين تكن أربعة وثمانين ، لصاحب الربع أحد وعشرون ، وللآخر تسعة عشر ، والباقي على إثنين لاتصح فتضربها تكن ما قلنا .

(١) في ، أ : مانصيه

(٢) في ، ب : ثم جمعت

(٣) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : فأجاز

(٤) في ، أ : أجازوا

فإن أجاز أحدهما الوصيتين ولم يجز الآخر ، فاجعل فى يد كل ابن عدد له ثلث وربع وذلك اثنا (١) عشر ، [فتأخذ ثلث (٢)] وربع مافى يد المجيز وثلث مايبىد الآخر ، فتجمع لهما أحد عشر سهما تقسمة بينهما على سبعة ، فاضربها فى أربعة وعشرين تكن مائة وثمانية وستين ومنها تصح .

وإن شئت دفعت الثلث إليهما ، ثم تقول قد بقى لهما الربع فياخذان نصفه من المجيز وهو الثمن ، فيصير لهما الثلث والثمن وذلك أحد عشر من أربعة وعشرين بينهما على سبعة .

وإن شئت قلت فريضة الرد من أحد وعشرين ، وفريضة الإجازة من أربعة وعشرين ، وهما يتفقان بالأثلاث ، فإضرب ثلث احداها (٣) فى جميع الأخرى يكن ماذكرنا .

للمجيز من فريضة الإجازة خمسة فى وفق فريضة الرد وهو سبعة تكن خمسة وثلاثين ، وللآخر من فريضة الرد سبعة فى وفق الأخرى وهو ثمانية تكن ستة وخمسين ، ويبقى سبعة (٤) وسبعون بين الموصى (٥) لهما على سبعة ، لصاحب الثلث أربعة وأربعون ، وللآخر ثلاثة وثلاثون .

فإن أجاز أحدهما لصاحب الثلث وحده ورد الآخر الوصيتين ، فاقسم الثلث بينهما على سبعة ، ثم قل قد بقى لصاحب الثلث ثلاثة أسهم ، تأخذ نصفها من الذى أجاز له لأن له نصف التركة ، فتصح من إثنين وأربعين .

فإن أجاز أحدهما لصاحب الربع وحده ورد الآخر الوصيتين ، فإنك تقسم الثلث على ماذكرنا ، فتقول قد بقى لصاحب الربع سهمان وربع ، تأخذ نصف ذلك من المجيز فيصير له أربعة وثمن ، وللمجيز خمسة وسبعة أثمان فتبسطها أثمانا تكن مائة وثمانية وستين .

(١) فى ، أ : اثنى

(٢) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) فى ، أ : احديهما

(٤) فى ، ب : خمسة

(٥) فى ، أ : الموصا

[فإن أجاز أحدهما لهما وأجاز الآخر لصاحب الثلث وحده ، فتعطيه الثلث لأنهما قد أجمعا على الإجازة له ، وتعطى الآخر ما يصيبه من الرد وهو السبع ، ثم تأخذ من المجيز لهما نصف ما بقى له وهو سهم وثمان ، وتصح من مائة وثمانية وستين (١) .

فإن أجاز أحدهما لهما وأجاز الآخر لصاحب الربع فاعطه الربع ، وللآخر ما يصيبه من فريضة الرد وهو أربعة من أحد وعشرين ، ويبقى له ثلاثة فتعطيه نصفها من المجيز لهما فيصير له خمسة ونصف ، وللآخر خمسة وربع تبسطها (٢) أرباعا [وتضعفها لأجل (٣) الاثنى تثنى مائة وثمانية وستين .

فيصير لصاحب الربع اثنان وأربعون ، ولصاحب الثلث أربعة وأربعون ، وللمجيز فى الوصيتين خمسة وثلاثون ، وللآخر سبعة وأربعون .
فإن أجاز أحدهما لصاحب الثلث والآخر لصاحب الربع قسمت الثلث على سبعة ، وتأخذ لكل (٤) واحد من الذى أجاز له نصف ما بقى له ، فتضرب أربعة فى أحد وعشرين لأجل الربع تكن أربعة وثمانين ، ثلثهما (٥) ثمانية وعشرون مقسومة بين الموصى (٦) لهما على سبعة .

نصيب (٧) صاحب الثلث ستة عشر ، والآخر اثني (٨) عشر ، وقد بقى لصاحب الثلث اثنا عشر ، ولصاحب الربع تسعة ، يأخذ كل واحد نصف وصيته من المجيز له ، فتصح من مائة وثمانية وستين ، فهذه ثمانية فروع فى هذه المسألة ، ولو كان الورثة ابنا وبناتا كانت فروعها ستة عشر فرعاً .

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٢) فى ، ب : فتبسطها

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : ونصف ذلك لإجازة

(٤) فى ، ب : كل

(٥) فى ، ب : ثلثها

(٦) فى ، أ : الموصى

(٧) فى ، ب : يصيب

(٨) فى ، أ : اثنا

خمسة بنين وأوصى بربع ماله وآخر بخمس ماله ، إذا أجازوا فهي من مائة ، وإن لم يجيزوا فمن مائة وخمسة وثلاثين .

فإن أجازوا لصاحب الخمس وحده ، فإنك تقول له بالمخاصمة (١) عشرون وتعطيه بقية الخمس سبعة أسهم ، فيبقى للورثة ثلاثة وثمانون لاتصح على خمسه ، فتضربها تكن ستمائة وخمسة وسبعين ، ومنها تصح للمجاز له خمسه مائة وخمسة وثلاثون ، ولصاحب الربع خمسة وعشرون في خمسة تكن (٢) مائة وخمسة وعشرون ، ولكل ابن ثلاثة وثمانون .

وإن (٣) أجازوا لصاحب الربع وحده أعطوه (٤) تمام الربع وليس للمساكه ربع ، فتكون من خمسمائة واربعين ، لصاحب الخمس ثمانون ، ولصاحب الربع مائة وخمسة وثلاثون ، ولكل ابن خمسة وستون ، وسهام الجميع تتفق بالأخماس فترجع المسألة الى مائة وثمانية .

وإن شئت قلت إذا كان الثلث بينهما على تسعة ، والمال سبعة وعشرون ، وليس لها ربع فتكون من مائة وثمانية ، لصاحب الخمس ستة عشر ، ولصاحب الربع سبعة وعشرون ، بقي خمسة وستون بين البنين لكل ابن ثلاثة عشر .

وإن أجاز لهما اثنان ، ولم يجز ثلاثة ، فللذين لم يجيزوا ثلاثة أخماس المال يجوز عليهم منها سهم وهو ثلثها .

وللآخرين سهمان وليس لهما ربع وخمس ، فتضرب مخرجهما في الخمسة تكن مائة ، والذين لم يجيزوا [ثلاثة أخماسها (٥) ستون ، يؤخذ منها الثلث عشرون ، يبقى لهم أربعون على ثلاثين (٦) لاتصح .

(١) في ، أ : بالمخاصمة

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) في ، ب : فإن

(٤) في ، ب : عطيته

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) في ، أ : ثلاثة

وللآخرين أربعون [يؤخذ منها ربعها وخمسةا ثمانية عشر] (١) ، [ويبقى
لهما إثنتان وعشرون] (٢) ، [فيصير لهما] (٣) ثمانية وثلاثون بينهما [على
تسعة] (٤) [والتلاثة تدخل فيه] (٥) فتضرب تسعة في مائة تكن تسعمائة .
فإن أجاز ثلاثة لصاحب الربع واثنان لصاحب الخمس ، فاجعل ثلث
المال تسعة يكن المال [سبعة وعشرين] (٦) اضربها في مخرج الربع
والخمس تكن خمسمائة وأربعين ، فخذ ثلثها مائة وثمانين ، فاقسمها على
تسعة ، يصيب صاحب الربع مائة ، وصاحب الخمس ثمانون ، وبقي للورثة
ثلاثمائة وستون لكل واحد إثنتان وسبعون ، وللتلاثة مائتان وستة عشر .
وقد بقي لصاحب الربع خمسة وثلاثون ، فيدفع إليه ثلاثة أخماس ذلك
وهو أحد وعشرون ، يبقى بيدهم مائة وخمسة وتسعون (٧) تقسم عليهم .
ويبقى لصاحب الخمس ثمانية وعشرون ، وببيد الابنين المجيزين
لهما مائة وأربعة وأربعون ، فيدفعان [إليه خمس] (٨) الباقي احد
عشر وخمسا ، ويبقى لهما مائة واثنان وثلاثون وأربعة أخماس ، فتبسطها
أخماسا (٩) تكن ألفين وسبعمائة ومنها تصح .
إمرأة وأم وأخ وأوصى بنصف ماله ولآخر بثلث ماله ، فأجاز الأخ
الوصيتين ، وأجازت الأم النصف ، ولم تجز المرأة إلا الثلث ، فالفريضة
من اثني عشر .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : فصار للموصى لهما

(٤) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : لاتصح على تسعة

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) في ، أ : تسعة وعشرون

(٧) في ، أ : وسبعون

(٨) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : إليهما خمس

(٩) لم ترد في ، ب

فخذ ثلث مافى يد المرأة ، ونصف مافى يد الام ، ونصف وثلث مافى يد الاخ (١) وليس له ذلك ، فاضرب ستة فى اثنى عشر تكن إثنين وسبعين ، تبلغ الوصايا ثلاثة (٢) وأربعون ، اقسما بين الموصى (٣) لهما على خمسة فى قول الجمهور وتصح من ثلاثمائة وستين .

زوج وأم وابن وأوصت بالخمسين والرابع ، وأجاز الابن الوصيتين ، وأجازت الام النصف (٤) ، ولم يجز الزوج .

الفريضة من اثنى عشر ، وليس لسهام الابن ربع وخمس ، فاضربها فى مخرجها تكن مائتين وأربعين ، الوصايا مائة واحدى (٥) وثلثون بينهما على ثلاثة عشر ، فتصح من ثلاثة آلاف ومائة وعشرين .

فإن أجازت الام لصاحب الربع ، وأجاز الابن لصاحب الخمسين (٦) ، ورد الزوج الوصيتين والثلث على ثلاثة عشر ، والباقى على اثنى عشر ، تضرب (٧) مائتين وأربعة وثلثين فى المخرج عشرين تكن أربعة آلاف وستمائة وثمانين ، تقسمها بين الورثة على اثنى عشر .

وتأخذ ثلث مايبىد كل واحد تقسمه بين الموصى (٨) لهما على ثلاثة عشر ، ثم [يأخذ صاحب (٩) الربع من الام سدس مابقى له من ربع المال ، ولصاحب الخمسين من الابن ثلث تمام خمسى مافى يده (١٠) مابقى له من الخمسين ، يجتمع له ألف وأربعمائة وإثنان وتسعون ، وللآخر ستمائة وخمسة وتسعون .

(١) مابين المعكوفتين ورد فى ، أ : مايبىد الآخر

(٢) فى ، أ : إثنان

(٣) فى ، ب : الموصا

(٤) لم ترد فى ، ب

(٥) فى ، أ : واحد

(٦) فى ، أ : الخمس

(٧) فى ، أ : تصير

(٨) فى ، أ : الموصا

(٩) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : تأخذ لصاحب

(١٠) مابين المعكوفتين ورد فى ، أ : وصاحب الخمسين من الابوين ثلث وربع

ويبقى مع الأم خمسمائة وخمسة عشر ، ومع الابن [ألف ومائتان
وثمانيه وثمانين] (١) ، ومع الزوج سبعمائة وثمانين (٢) .

إمرأة وأم و بنت وأخت وأوصى بالخمس والسبع ، فأجازت المرأه
والأم لصاحب الخمس .

وأجازت البنت والأخت لصاحب السبع ، مخرج الوصيتين خمسة
وثلاثين ، والوصيتان اثنا عشر فأجعلها ثلث المال فيكون جميعه ستة
وثلاثين وليس لها خمس وسبع ، فأضربها في مخرجها تكن ألفا ومائتين
وستين ، فخذ ثلث ذلك أربعمائة وعشرين فاقسمه بينهما على اثني عشر .

فيكون لصاحب الخمس ثلث ذلك وربعه وهو مائتان وخمسة وأربعون ،
ولصاحب السبع ربعه وسدسه وذلك (٣) مائه وخمسه وسبعون ، وللورثة
ثمانمائة وأربعون .

وقد بقى لصاحب الخمس سبعة أسهم فتأخذ ثمنها من المرأة وسدسها
من الأم ، ويبقى لصاحب السبع خمسة أسهم تأخذ من البنت نصفها ومن
الأخت ثمنها ونصف سدسها وليس للسبعة والخمسة ما ذكرنا .

فأضرب المسأله في مخرج هذه الكسور وهو أربعة وعشرون تكن ثلاثين
ألفا ومائتين وأربعين ومنها تصح ، واضرب سهام كل واحد في أربعة
وعشرين يكن لصاحب الخمس (٤) خمسة آلاف وثمانمائه وثمانون وقد بقى له
مائة وثمانية وستون .

فتأخذ من المرأة ثمنها أحد وعشرون ، ومن الأم سدسها ثمانية
وعشرين ، فيجتمع له خمسة آلاف وتسعمائة وتسعة وعشرون (٥) .

(١) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : ألف ومائتين وثمانيه وثمانون

(٢) في ، أ : وثمانون

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) في ، أ : الخمسين

(٥) في ، أ : وعشرون

ولصاحب السبع أربعة آلاف ومائتان (١) ، وبقي له مائة وعشرون تأخذ من البنت نصفها ستين (٢) ، ومن الأخت ثمنها ونصف سدسها وذلك خمسة وعشرون ، يجتمع له أربعة آلاف ومائتان وخمسة وثمانون .

وبقى مع المرأة ألفان وأربعمائة وتسعة (٣) وتسعون ومع الأم ثلاثة آلاف وثلاثمائة واثنان وثلاثون ، ومع البنت عشرة آلاف وعشرون ، ومع الأخت أربعة آلاف ومائة وخمسة وسبعون .

فإن أجازت المرأة لصاحب الخمس وحده ، وأجازت الأم لصاحب السبع وحده ، وردت البنت الوصيتين ، وأجازت الأخت الوصيتين ، فإلك تصحح على ما ذكرنا .

ثم تقول قد بقي لصاحب الخمس تمام وصيته مائة وثمانية وستون ، فتأخذ من المرأة ثمنها أحد وعشرون (٤) ، ومن الأخت ثمنها ونصف سدسها خمسة وثلاثين ، فيجتمع له خمسة آلاف وتسعمائة وستة وثلاثون .

وقد بقي لصاحب السبعمائه وعشرون ، تأخذ من الأم سدسها عشرون (٥) ، ومن الأخت ثمنها ونصف سدسها خمسة وعشرون .

فيجتمع له أربعة آلاف ومائتان وخمسة وأربعون ، ويبقى للأم ثلاثة آلاف وثلاثمائة وأربعون ، وللأخت أربعة آلاف ومائة وأربعون .

(١) في ، أ : ومائتين

(٢) لم ترد في ، ب

(٣) في ، أ : وسبعة

(٤) في ، أ : وعشرين

(٥) في ، أ : عشرون

فصل منه :-

إذا جاوزت الوصايا المال ، الوجه في ذلك (١) أن تقسم المال بينهم على قدر وصاياهم مثل العول إن أجاز الورثة ، وإن ردوا قسمت الثلث بينهم على تلك السهام .

وكان أبوحنيفة يقول في الإجازة يأخذ أكثرهم وصية ماتفضل (٢) به على من دونه ، فإذا استوت دعاويهم في [المال قسموه] (٣) ، وفي الرد على ماتقدم لا يضرب لأحد بأكثر من الثلث .

مثال ذلك :-

[أوصى بالثلثين وبالنصف ، فالمال بينهم على سبعة [إن أجازوا] (٤) ، وإن ردوا فالثلث بينهم (٥) على سبعة عند الجمهور (٦) .

(١) في ، ب : هذا

(٢) في ، ب : مايفضل

(٣) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : الباقي اقتسموه

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) لم تزد في ، ب

(٦)

	١	٧		
٢١	٧	٣	٧ < - ٦	
٤	٤	١	٤	لرجل ٣/٢
٣	٣		٣	لآخر ٢/١
١٤		٢	-	الورثة
عدم الإجازة عند الجمهور			الإجازة	

[وقال (١) أبوحنيفة في الإجازة صاحب الثلثين يفضل على (٢) الآخر
 بسدس فيأخذه (٣) .
 ويقتسمان الباقي نصفين وتصح من اثني عشر هذه رواية أبي يوسف
 عنه ذكرها محمد عنه في الأصول .
 وروى عنه (٤) محمد في النوار عملاً آخر [غير هذا (٥) وهو أنه يبدأ
 بقسمة الثلث بينهما على الرد نصفين .
 ثم يقول قد بقي لصاحب الثلثين من وصيته نصف المال وللآخر الثلث ،
 فيأخذ ماتفضل (٦) به وهو سدس ، ويقسم النصف الباقي بينهما نصفين .
 ورواه الحسن بن زياد واللؤلؤى عن أبيحنيفة أيضاً وهو أثبت ما في
 الباب عنه ، وإن اتفق القسمة في هذه المسألة وأدى العملان الى معنى
 واحد فقد يختلف في غيرها ، وقال في الرد يقسم الثلث بينهما نصفين .
 فإن أوصى لآخر بالثلث فالمال بينهما على تسعة والثلث على ذلك عند
 الجمهور ، وقول أبيحنيفة يأخذ صاحب الثلثين سدسا ، ثم يأخذ هو
 وصاحب النصف كل واحد سدسا لأن في المال سعة (٧) .

(١) في . ب : وقول

(٢) زياده من . ب

(٣)

	١	٢		٥	٢	
٦	٢	٣	١٢	٢	٦	
١	١	١	٧	١	١	لرجل ٣/٢
١	١		٥	١	٥	لآخر ٢/١
٤		٢	-			الورثة
	عدم الإجازة		الإجازة	عند أبيحنيفة		

(٤) في . ب : عن

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من . ب

(٦) في . ب : ما يفضل

(٧) في . أ : سبعة

وعلاوة ذلك أن يبقى من المال مثل دعوى من دونهم أو أكثر، [فاقسم النصف] (١) الباقي بينهم أثلاثا ، فيصير للأول نصف ، وللثاني ثلث ، وللثالث سدس .

وعلى العمل الآخر يقسم الثلث أثلاثا ، ثم يقول قد بقي لصاحب الثلثين عشرة من ثمانية عشر ، ولصاحب النصف سبعة ، ولصاحب الثلث أربعة ، فالأول يفضلهما بثلاثة فيأخذها ويبقى له سبعة .

وكذلك لصاحب النصف فهما يفضلان لصاحب (٢) الثلث بثلاثة أسهم ، غير أنهما إن أخذا ذلك بقي أقل من دعوى صاحب الثلث ، فتعطيها الفضل عن دعواه وهو خمسة أسهم .

ثم تقسم الأربعة الباقية بينهم أثلاثا لتساوى دعاويهم فيها وتصح من مائه وثمانية ، لصاحب الثلثين ثلاثة وخمسون ، وللآخر خمسة وثلاثون ، وللثالث عشرون ، وهذا يخالف الأول لأنه يوفر على صاحب الثلث ويضر بالآخرين ، وفي الرد يقسم الثلث أثلاثا .

فإن أوصى مع ذلك بجميع ماله ، فالمال بينهم على خمسة عشر أو الثلث كذلك ، وقول أبي حنيفة ينفرد صاحب المال بالثلث ، والسدس بينه وبين صاحب الثلثين ، وسدس آخر بينهما وبين صاحب النصف أثلاثا ، والثلث بين جماعتهم أرباعا ، وإنما لم ينفرد كل واحد منهم (٣) بسدس لأنه لا سعة في المال وتصح من ستة وثلاثين .

وإن لم يجيزوا فالثلث بينهم أرباعا ، وهذا يدل على فساد هذا العمل لأنه إستوى (٤) نصيب صاحب الثلث في الرد والإجازه .

وأما الرواية الأخرى فإنه يقسم الثلث أرباعا ، ثم يقول قد بقي لصاحب المال أحد عشر سهما ، ولصاحب الثلثين سبعة ، ولصاحب النصف خمسة ، وقد بقي من المال ثمانية .

(١) ما بين المحكوفتين ورد في ، ب : ثم اقسام

(٢) في ، ب : صاحب

(٣) في ، أ : منها

(٤) في ، أ : يستوفى

لكنك (١) إن أعطيت صاحب المال جميع [مافضل به] (٢) بقى (٣) أقل من دعوى من يليه (٤) ، فتعطيه الفضل عنها وهو سهم ، [ويأخذ هو] (٥) والآخر سهمين .

وقد بقى لصاحب الثلث ثلاثة ، وبقى من المال خمسة ، فتقسم السهمين الفاضلين أثلاثا والثلاثة أرباعا ، فتصح من مائه وأربعه وأربعين ، لصاحب المال ثلاثة وخمسون ، ولصاحب (٦) الثلثين احد وأربعون ، ولصاحب (٧) النصف تسعه وعشرون ، ولصاحب (٨) الثلث احد وعشرون .
إذا أوصى بالمال وبالنصف وبالثلث والرابع والسدس ، فالمال على سبعة وعشرين ، وإن لم يجيزوا فالثلث كذلك .

رواه أبو يوسف يأخذ الأول النصف وسدس بينه وبين الثانى نصفين ، ونصف سدس أثلاثا ، ونصف سدس أرباعا ، والسدس أخماسا ، وتصح من سبعمائه وعشرين .

وأنكر هذا محمد وقال إنما يفعل أبوحنيفة ذلك حتى تبلغ الوصايا الثلث ، فأما بعد ذلك فلا يعطى الفضل بل يقسمه بينهم على قدر وصاياهم .
فقياس هذا أن يقسم الثلث على سبعة عشر ، وتصح من مائتين وأربعه ، للأول مائه وخمسه وثلاثون ، [وللآخر ثلاثة وثلاثون] (٩) ، والثالث ستة عشر ، والرابع اثنا عشر ، ولصاحب السدس ثمانية .

(١) فى ، ب : ولكن

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : ما يفضل

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، أ : له ثلثه

(٥) فى ، أ : ويأخذ هم

(٦) زياده من ، ب

(٧) زياده من ، ب

(٨) زياده من ، ب

(٩) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

وهذا أيضا لا يسلم من الطعن ، لأن الإجازة تخص من زادت وصيته على الثلث ولم يقصد الميت هذا ، وإنما قصد أن يتناول (١) جميعهم فى المال .

وأما جوابه الآخر الذى رواه محمد فى النوادر ، فإنه يقسم الثلث على سبعة عشر ، ثم يقول [قد بقى] (٢) لصاحب المال سبعة وأربعون ، ولصاحب النصف احد وعشرون ونصف فيفضله (٣) بخمسة وعشرين (٤) ونصف ، وذلك نصف المال .

فياخذه ثم هما يفضلان صاحب الثلث بثمانية ونصف فهى لهما ، ولم يبق من الثلثين شىء ، ولا انتفع الآخرون بالإجازة ، وتصح من مائتين وأربعة .
فإن أوصى بالمال وخمسة [أسداسه وثلاثة أرباعه] (٥) وبالثلثين وبالنصف وبالثلث (٦) وبالربع وبالسدس ، فالمال على أربعة وخمسين إن أجازوا ، والثلث على مثل ذلك إن لم يجيزوا .

وعلى رواية أبى يوسف لصاحب المال سدس ونصف سدس بينه وبين الآخر على إثنتين ، ونصف سدس آخر على ثلاثة ، وسدس على أربعة ، وسدس على خمسة (٧) ، [ونصف سدس على ستة ، ونصف سدس على سبعة ، والسدس على ثمانية] (٨) وتصح من [خمسة آلاف وأربعين] (٩) .

(١) فى ، أ : تتناول

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٣) فى ، أ : فتفضل

(٤) فى ، ب : عشر

(٥) ما بين المعكوفتين فى ، أ : أسداس وثلاثة أرباع

(٦) زيادة من ، ب

(٧) فى ، أ : ثمانية

(٨) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٩) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : عشرة آلاف وثمانين

وعلى قول محمد فى الأصول ، مافوق الثلث على ما ذكرنا ، ثم يقسمون الثلث على تسعة وعشرين ، فالمال سبعة وثمانين (١) ، وفى الثلثين كسر على اثنين وثلاثة وخمسة .

ومجموع ضرب الثلاث : ثلاثون ، فاضربها فى تسعة وعشرين تكن ثمانمائة وسبعين فى اثنى عشر تكن عشره آلاف وأربعمائة وأربعين .
وعلى قوله فى النوادر ، تبدأ بقسمة الثلث على تسعة (٢) وعشرين .
ثم تقول قد بقى لصاحب الجميع ثلاثة وثمانون ، وللآخر ثمانيه وستون ونصف ، فىأخذ الأول الفضل وهو أربعة عشر ونصف ، ثم هما يفضلان الثالث بسبعة وربيع فذلك بينهما نصفين .

ثم يفضلون الرابع بسبعة وربيع [فهى بينهم] (٣) أثلاثا ، ثم هم وصاحب الثلثين يفضلون صاحب النصف بأربعة عشر ونصف فهى بينهم أربعا .
وهم وصاحب النصف يفضلون صاحب الثلث بأربعة عشر ونصف فذلك (٤) بقيه [الثلثين فهى] (٥) بينهم أخماسا ، فالكسر من مائه وعشرين ، فاضربها فى سبعة وثمانين تعد الى الجواب (٦) الأول .

ولمحمد - رحمه الله - عمل آخر فى النوادر أيضاً وهو رواية اللؤلؤى ، وهو [أن تقسم] (٧) الثلث على تسعة وعشرين .

ثم تقول لصاحب المال والخمسة [الاسداس والثلاثة الارباع] (٨) أيكم أجزى له وحده أخذ الثلثين .

ولو أجزى لصاحب الثلثين وحده كان له أربعة وخمسون ، فأنتم تفضلونه بأربعة عشر (٩) فهى بينكم أثلاثا .

ثم لو أجزى لصاحب النصف وحده أخذ تسعة وثلاثين ، فأنتم تفضلونه بأربعة عشر ونصف فهى بينكم أربعا (١٠) .

(١) فى ، أ : وثمانون

(٢) فى ، أ : سبعة

(٣) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : بينهما

(٤) زياده من ، ب

(٥) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : الثلث فهو

(٦) فى ، ب : جوابه

(٧) لم ترد فى ، ب

(٨) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : أسداس والثلاثة أرباع

(٩) لم ترد فى ، ب

(١٠) فى ، أ : أخماس

[ولو أجزى لصاحب الثلث وحده أخذ خمسة وعشرين ، فتفضلونه بأربعة عشر ونصف فهي بينكم أخماساً (١) ، ولو أجزى لصاحب الربع وحده أخذ ثمانية عشر وثلاثة أرباع ، فتفضلونه بستة وربع فهي بينكم أسداساً .
ولو أجزى لصاحب السدس أخذ أربعة عشر ونصف ، فأنتم تفضلونه بستة وربع فهي بينكم أسباعاً ، ويبقى من الثلاثين اثنا عشر سهماً ونصف فهي بينكم أثماناً .

فإن أردت تصحيحها فاضرب سبعة وثمانين في خمسمائه وستين تكن ثمانيه وأربعين ألفاً وسبعمائة وعشرين ، لأنك إذا جمعت الكسور فضل عليك عشر وربع سبع ونصف ثمن ، ومخارج هذه خمسمائه وستون كما ذكرنا .
قال شيخنا - رحمة الله عليه - وهذه الرواية أصلح ما في الباب ، قلت أنا له وكل مدخول فيه ألا ترى أنه لو أوصى بالمال وبالثلث ، أصاب صاحب الثلث السدس في الإجازة والرد جميعاً على مارواه أبو يوسف ومحمد ، ولا يجوز أن يستوى نصيب موسى له في حالتي الرد والإجازة ، وأما رواية اللؤلؤى فإنه قال يبدأ بقسمة الثلث نصفين .

ثم يقول قد بقي لصاحب الثلث سدس فالنصف لا يدعيه فيأخذه الآخر ، ويبقى السدس يتداعيانه فيقسم بينهما نصفين فيرجع الى مثل قول الجمهور ، ولو كان أوصى بالمال (٢) وبالسدس أصاب صاحب السدس في روايه أبي يوسف نصف (٣) سدس المال في الإجازة ، وفي الرد تسع المال ، ولا يجوز أن يكون حالة الرد أوفر من حالة الإجازة .

فهذا اشد فساداً وأظهر شناعة ، وقد أنكر ذلك محمد وقال قياسه أن يأخذ صاحب المال الثلثين ، ثم يقسمان الثلث على ثلاثة فتستوى حصته في الموضوعين .

وعلى رواية اللؤلؤى يقسمان الثلث اثلاثاً ، ثم تقول قد بقي لصاحب السدس نصف تسع المال فتعزله وتعطى الباقي لصاحب المال ، ثم تقسم نصف التسع بينهما فتصع من ستة وثلثين ، لصاحب السدس خمسة أسهم ، والله أعلم .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٣) لم ترد في ، ب

باب الوصية بمثل نصيب بعض الورثة

الباب فى ذلك أن تنظر الى سهام الورثة ، فنزيد عليها [بمثل سهام (١) الوارث الموصى بمثل نصيبه هذا قول الجمهور (٢) وعلية العمل .
 فإن قال بنصيب الوارث فنلك باطل عند الشافعى وأبى حنيفة وصاحبيه (٣) ، وقال اللؤلؤى وأهل البصره هما سواء وهو وجه لأصحابنا .
 وقال ابن أبى ليلى وأهل المدينة وزفر وداود هما سواء ، ويعطى ذلك الجزء من أصل المال غير مزيد عليه ، ويقسم باقيه بين (٤) الورثة .
 وقال مغيره الضبى وشريك والحسن بن صالح إن قال بنصيبين (٥) فله نصيب الوارث من أصل المال ، وإن قال مثل نصيب زيد ذلك السهم (٦) على سهام المسأله .

مسائل (٧) ذلك :-

إذا ترك ابنا وأوصى بمثل نصيبه فله النصف عند الجمهور ، وجميع المال عند مالك وزفر وداود .
 فإن قال بنصيب ابن (٨) فهى باطله عند الشافعى وأبى حنيفة (٩) ، وعند اللؤلؤى وأهل البصرة له النصف كالأولى ، وعند الباقيين له المال .
 ابنان وأوصى بمثل نصيب أحدهما فله الثلث عند الأولين ، والنصف (١٠) عند مالك ومن تابعه ، فإن كانوا ثلاثة فله الربع ، وعند مالك له الثلث وتصح من تسعة ، فإن كانوا أربعة فمن خمسه ، وعند مالك من ستة عشر .

(١) وردت فى ، ب : مثل نصيب

(٢) ينظر - الحاوى الكبير ١٩٧/٨ العذب الفائض ١٧٧/٢ ، ١٨٧

(٣) ينظر - الحاوى الكبير ١٩٧/٨ مختصر الطحاوى ١٥٧ العذب الفائض ١٧٧/٢ ، ١٨٧

(٤) وردت فى ، ب : على

(٥) وردت فى ، ب : بنصيب

(٦) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٧) فى ، ب : مثال

(٨) زياده من ، ب

(٩) ينظر - روضة الطالبين ٢٠٨/٦ العذب الفائض ١٨٧/٢

(١٠) فى ، أ : وبالنصف

أربعة بنين وبنت وأوصى بمثل نصيب البنت(١) فهي من عشره ، وعند مالك له التسع والباقي على تسعه ، وتصح من أحد وثمانين .

فإن أوصى بمثل نصيب ابن فهي من احد عشر ، وعند مالك له(٢) التسعان ، وتصح من احد وثمانين . إمرأه وابن وأوصى بمثل نصيب المرأه فهي من تسعه ، وعند مالك من أربعة وستين .

زوج وأم وأختان لأم وأختان لأب وأم ، وأوصت بمثل نصيب الزوج ، فهي من ثلاثة عشر ، وعند مالك له ثلاثة أعشار وتصح من مائه .

إمرأه وأم وثلاث أخوات مفترقات ، وأوصى بمثل نصيب المرأه فهي من ثمانية عشر ، وقول مالك له الخمس وتصح من خمسة وسبعين ، فإن أوصى بمثل نصيب الأم فمن سبعة عشر ، قول مالك له سهمان من خمسة عشر وتصح من مائتين وخمسه وعشرين .

إمرأة وأبوان وابنتان ، وأوصى بمثل نصيب بنت فهي من خمسة وثلاثين ، وفي قول مالك تبقى تسعة عشر على سبعة وعشرين فتصح من سبعمائته وتسعه وعشرين ، فإن أوصى مع ذلك بنصيب المرأه لآخر صارت من ثمانية وثلاثين .

فإن أوصى بنصيب الأم أيضاً فهي من إثنين وأربعين ، وقول مالك يبقى اثني عشر على سبعة وعشرين توافق بالاثلاث ، فتضرب تسعه في سبعة وعشرين تكن مائتين وثلاثة وأربعين .

أربعة بنين وبنت ، وأوصى بمثل نصيب ابن ، ولآخر بمثل نصيب البنت فهي من اثني عشر ، وقول مالك وزفر [التسعان والتسع](٣) ويبقى ستة على تسعه فتصح من سبعة وعشرين ، فإن قال بنصيب ابن ، وبمثل نصيب بنت فهي من عشره .

وتبطل الوصيه الأخرى [أى الوصيه بنصيب ابن ، ففي(٤)] ، قول مالك وزفر من سبعة وعشرين ، اللؤلؤى والبصريون من اثني عشر ، الحسن بن صالح الموصى(٥) له بنصيب الابن(٦) تسعا المال ، والباقي على عشره وتصح من تسعين .

(١) فى ، أ : بنت

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : ثلاثة أتسع

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) فى ، أ : الموصى

(٦) فى ، ب : ابن

فصل منه :-

إذا ترك ابنين وأوصى بمثل نصيب أحدهما ، [ولآخر بمثل نصيب أحدهما (١) ، فالمال على أربعة إن أجازوا ، وإن لم يجيزوا فمن ستة .
فإن أجازوا لأحدهما فلآخر السدس ، والباقي بينهما وبين الذى أجاز له على ثلاثة وتصح من ثمانية عشر .

وقال أبو يوسف وأبو العباس [وابن سريج (٢) على مذهبنا ، لا يلزمهما أن يزيد الذى أجاز له على ما كان نصيبه لو أجاز الوصيتين ، فيكون له الربيع ، وللآخر السدس ، وتصح من أربعة وعشرين .

ولو أجاز بعد ذلك للثاني ، ضما العشرة التى معها الى الثلاثة التى له ، واقتسموا (٣) ذلك أثلاثا وتصح من أربعة وخمسين ، وقال أبو يوسف يقسم (٤) المال بينهم أرباعا .

فإن أجاز أحد الابنين لأحدهما ، ولم يجز الآخر لهما ، فالثلث بينهما نصفين وذلك ستة من ثمانية عشر ، ولكل ابن ستة ، ثم تعطى المجيز للذى أجاز له سهما واحدا لأنهما ، لو أجازا له لأصابة خمسه ، فيدفع (٥) إليه نصف السهمين .

ولو أجاز أحد الابنين لهما ، ولم يجز الآخر أخذا من الذى لم يجز السدس وهو ثلث ما فى يده ، وضما الى [نصف المجيز واقتسما ذلك (٦) أثلاثا .

ابن وبنت ، وأوصى بمثل نصيب الابن ، وبمثل نصيب البنت لآخر ، فهى من ستة [إن أجازوا (٧) ، وإن لم يجيزوا [فهى من (٨) تسعة .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : لزيد وبمثل ذلك لعمرو

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) فى ، ب : واقتسما

(٤) فى ، ب : يصير

(٥) فى ، أ : ودفع

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : النصف الذى فى يد المجيز واقتسما

(٧) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٨) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : فمن

فإن أجازا لصاحب نصيب(١) الابن ، فلآخر التسع ، والباقي بينهم على خمسة ، وتصح من خمسة وأربعين .
وقال أبو يوسف وأبو العباس [وابن سريج(٢)] ، لصاحب الابن الثلث ، وتصح من سبعة وعشرين ، ولو أجاز لصاحب البنت كان للآخر التسعان ، والباقي على أربعة وتصح من ستة وثلاثين .
القول الآخر لصاحب البنت السدس ، وتصح من أربعة وخمسين ، فإن أجاز الابن لهما ، ولم تجز البنت ، فللبنت تسعا المال وهو ما يصيبها من الرد ، وللابن ثلث المال وهو ما يصيبه من الإجازة ، يبقى أربعة بين الموصى(٣) لهما على ثلاثة ، وتصح من سبعة وعشرين .
فإن أجازت البنت لهما ، ولم يجز الابن ، فللبنت السدس ، وللابن أربعة أتساع ، والباقي على ثلاثة ، وتصح من أربعة وخمسين .
زوج وأم وعم ، وأوصت بمثل نصيب الزوج ، وبمثل نصيب العم فهي من عشرة ، وإن لم يجيزوا فالثلث على أربعة ، والثلثان على ستة ، وتصح من ستة وثلاثين .
وإن أجازوا لصاحب الزوج وحده ، فلآخر(٤) ربع الثلث من اثني عشر ، والباقي بين الآخر والورثة على تسعة ، وتصح من مائة وثمانية .
قول أبي يوسف وأبي العباس [وابن سريج(٥)] له ثلاثة أعشار ، وللآخر نصف سدس فهي من ستين ، وتصح من ثلاثمائة وستين .
وإن أجازوا لصاحب العم ، فلآخر الربع ، والباقي على سبعة ، وتصح من [ثمانية وعشرين(٦)] ، وعلى القول الآخر له العشر ، وللآخر الربع ، وتصح من مائة وعشرين(٧) .
زوجة وأربعة بنين ، وأوصى بمثل نصيب أحد البنين إلا مثل نصيب المرأة ، فانقص سهام المرأة من سهام الابن يبقى ثلاثة ، زدها على الفريضة تكن خمسة وثلاثين .

(١) لم ترد في ، ب

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) في ، ب : الموصى

(٤) في ، ب : فلآخر

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : مائة وعشرين

(٧) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب : والظاهر أن المقصود بالقول الآخر : قول أبي يوسف ومن معه

زوج وابن وبنت ، وأوصت بمثل نصيب الابن ، وبمثل نصيب البنت ،
[فإن أجازوا] (١) فهي من سبعة ، وإن لم يجيزوا فالثالث على ثلاثة ، وتصح
من ثمانية عشر .

فإن أجازوا لصاحب الابن وحده ، فلآخر التسع ، والباقي [أى من
مخرج التسع وهو ثمانية] (٢) بينهم على ستة .
[وبينهما موافقه بالانصاف فترد المسألة الى نصفها ، وتضرب ثلاثة فى
تسعة] (٣) .

وقال أبو يوسف وابن سريج له التسع ، وللآخر السبعان ، والباقي على
أربعة ، وتصح من مائة وستة وعشرين .
فإن أجازوا لصاحب البنت ، فلآخر التسعان ، والباقي بينهم [وهو
سبعة] (٤) على خمسة ، [وبينهما مباينه فخمسة فى تسعة بخمسة وأربعين
ومنها تصح] (٥) .

وقول أبي يوسف للذى (٦) أجازوا له السبع ، [ولآخر التسعان ،
وبينهما مباينه] (٧) ، وتصح من ثلاثة وستين .
فإن أجاز الابن للذى أوصى له بمثل نصيب البنت ، وأجازت البنت
للآخر ، وأجاز الزوج لهما ، فإضرب فريضة الرد [وهى ثمانية عشر] (٨) فى
فريضة الإجازة [وهى سبعة] (٩) تكن مائة وستة وعشرين .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : فأجازوا

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٦) فى ، أ : للذين

(٧) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٨) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٩) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

للزوج من فريضة الإجازة سهم في مسألة الرد تكن ثمانية عشر ، وتقسّم الثلث بين الموصى(١) لهما على ثلاثة ، نصيب صاحب الابن ثمانية وعشرين ، والآخر أربعة عشر ، ثم تقول للابن إن أجازوا جميعهم ستة وثلاثين(٢) .

وإن لم يجيزوا اثنان وأربعون ، فيدفع الابن(٣) ثلث الفضل وهو سهمان ، [ويدفع الزوج جميع الفضل وهو ثلاثة أسهم(٤)] إلى الذي أجاز له(٥) .

وتدفع البنت ثلثي الفضل وهو سهمان أيضاً إلى الذي أجازت له ، لأن لها في حال الإجازة ثمانية عشر ، وفي حال الرد واحد وعشرون . فإذا دفعت سهمين الإجازة ثمانية عشر ، وفي حال الرد أحد وعشرون ، فإذا دفعت سهمين بقي لهما تسعة عشر .

وإذا دفع الابن سهمين بقي له أربعون ، وقد حصل لصاحب الابن اثنان وثلاثون ، ولصاحب البنت سبعة عشر ، وللزوج ثمانية عشر .

(١) في ، أ : الموصى

(٢) في ، ب : وثلاثون

(٣) زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

فصل آخر :-

إذا ترك ابنين ، وأوصى بمثل نصيب ثالث(١) لو كان ، فله الربع وتصح من ثمانية ، وقى قول مالك وزفر له الثلث .

فإن أوصى(٢) بنصيب ثالث ، لو كان فهي عند الأولين باطلة ، كما لو كان الوارث موجودا .

وقال اللؤلؤى وأهل البصرة تصح وله الربع ، وقال مالك وزفر والحسن بن صالح ومحمد بن الحسن [تصح وله(٣) الثلث ، وجوز محمد أن يوصى بنصيب وارث غير موجود .

أربعة بنين ، وأوصى بمثل نصيب خامس ، لو كان فله السدس ، والباقي على أربعة وتصح من أربعة وعشرين .
وإن شئت تقول(٤) نضرب أربعة في خمسة تكون عشرين تزيد عليها مثل خمسها .

وفى قول مالك وزفر من خمسة ، فإن أوصى بمثل نصيب بنت ، لو كانت فله العشر وتصح من أربعين .

وإن شئت قلت الفريضة من أربعة ، وبالبنت من تسعة ، فاضرب احدهما في الأخرى وزد على المبلغ نصيب بنت [تكن أربعين ، وقول مالك وزفر من تسعة .

وقال الحسن بن صالح ومحمد بن الحسن إن قال بنصيب بنت(٥) فله التسع ، وإن قال بمثل نصيب بنت(٦) فله العشر .

فإن ترك ابنين وأوصى بمثل نصيب خامس ، لو كان فله السدس ، وتصح من اثني عشر ، وإن شئت ضربت إثنين في خمسة وزدت عليها مثل نصيب خامس .

(١) في . ب : بنت

(٢) في . ب : قال

(٣) ما بين المعكوفتين زياه من . ب

(٤) في . ب : قلت

(٥) ما بين المعكوفتين لم يرد في . ب

(٦) لم ترد في . ب

أم وابن وأوصى بمثل نصيب بنت ، لو كانت من ثلاثة وعشرين • أربعة بنين وبنت وأوصى بمثل نصيب ابن لو كان ، وبمثل نصيب بنت لو كانت • فإنك تقول المسألة مع بنت لو كانت من عشرة ، ومع ابن لو كان (١) من احد عشر ، فاضرب احدهما فى الأخرى (٢) يكن مائة وعشرة • فاقسمها مع ابن نصيبه عشرون (٣) ، واقسمها مع بنت يصيبها احد عشر ، فزدهما على المبلغ يكن مائة واحدا واربعين ، وتصح من ألف ومائتين وتسعة وستين •

أربعة بنين وأوصى بمثل نصيب خامس لو كان وسابع وعاشر ، فخذ مخرج الربع والخمس والسبع والعشر تكن مائة وأربعون (٤) •

وزد عليها خمسها وسبعها وعشرها تكن مائتين واثنين (٥) ، لصاحب الخامس ثمانية وعشرون ، ولصاحب السابع عشرون ، ولصاحب العاشر أربعة عشر ، ويبقى مائة وأربعون بين البنين •

فلو كانوا [خمسه اصاب كل واحد ثمانية وعشرين ، ولو كانوا سبعة اصاب كل واحد عشرين ، ولو كانوا (٦) عشرة اصابه أربعة عشر •

ابنان وأوصى بمثل نصيب أحدهما ، ولآخر بمثل نصيب ثالث لو كان ، فقل المال بين الاثنين على إثنين ، فزد عليهما للمثل واحدا تكن ثلاثة ، ثم اقسام السهمين الميراث بين ثلاثة بنين ، نصيب الثالث ثلثا سهم • فزدها على الثلاثة ، وابسط ذلك أثلاثا تكن احد عشر ، للنصيب ثلاثة ، ولمثل ثالث سهمان ، ويبقى ستة بين الابنين ، ولو (٧) كانوا ثلاثة اصاب الثالث سهمان •

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) فى ، أ : الآخرين

(٣) فى ، ب : عشرون

(٤) فى ، أ : واربعين

(٥) فى ، أ : وسهمين

(٦) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٧) فى ، ب : وان

فإن أوصى مع ذلك بمثل نصيب خامس لو كان ، فإنك تقول إذا قسمنا السهمين بين خمسة أصاب كل واحد [خمسا سهم] (١) فزدها يصير أربعة وثلاث خمس .

فأبسطها تكن أحد وستين ، لصاحب الخامس (٢) ستة ، ولصاحب الثالث (٣) عشرة ، ولكل ابن والمثل خمسة عشر ، فإن لم تجز الورثة كان الثلث على احد وثلاثين فتصح من ثلاثة وتسعين .

خمس بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم ، ولاحر بمثل نصيب (٤) بنت لو كانت ، فزد على الخمسة سهما المثل ، ثم اقسام الخمسة بين البنين ، ومعهم بنت فنصيبها خمسة أجزاء من احد عشر .

فأبسط ذلك من الأجزاء تكن واحد وسبعين ومنها تصح ، لنصيب البنت خمسة ، ويبقى ستة وستون للمثل ، وكل ابن احد عشر .

ولو قسمت نصيب البنين وهو خمسة وخمسون [بين البنين والبنت أصابها] (٥) خمسة .

أم وثلاثة بنين وبنت وأوصى بمثل نصيب احد بنيه إلا مثل نصيب بنت أخرى لو كانت ، فتصح المسألة على الموجودين ، ومع بنت أخرى فتكن (٦) ثلاثمائة وستة وثلاثين .

فنصيب ابن ثمانين (٧) ، ونصيب بنت إن (٨) كانت خمسة وثلاثون ، فاستثنيتها وزد الباقي وهو خمسة وأربعون على المسألة تكون ثلاثمائة واحد وثمانون [ومنها تصح] (٩) .

(١) مابين المعكوفتين ورد في ، أ : خمسة أسهم

(٢) في ، أ : خامس

(٣) في ، أ : ثالث

(٤) زياده من ، ب

(٥) مابين المعكوفتين ورد في ، أ : بينهم مع البنت أصابها

(٦) في ، أ : فتكن

(٧) في ، أ : ثمانون

(٨) في ، ب : لو

(٩) مابين المعكوفتين لم ترد في ، ب

فصل منه :-

إذا ترك ابنا وأوصى بمثل نصيبه (١) ولآخر بماله ، وأجاز الابن لهما ، فالمال بينهما على أربعة .

وفى قول أبي حنيفة وصاحبيه وقياس قول الشافعى [على ثلاثة ، لصاحب الكل اثنان ، ولصاحب النصيب واحد] (٢) ، لأن صاحب النصيب ضرب بالثلث ، وهو ما يصيبه من الثلثين إذا شارك الابن .

وأما أبو حنيفة فإنه قسم الثلث بينهما نصفين ، ثم قال صاحب المثل يدعى فيما بقى سدسا آخر ، فالنصف لصاحب المال ، والسدس بينهما .

وقال زفر يقسم المال بينهما على خمسة ، ضرب المثل بالثلثين وهو نصيب الابن لو لم يجز .

وفى قول ابن أبي ليلى ومالك يضرب النصيب أيضاً بالمال ، وهو نصيب الابن إذا لم يكن معه (٣) وصيه فيقسمانه نصفين .

وفى قول يحيى بن آدم يضرب بالنصف وهو ما يصيبه إذا قاسم الابن المال من غير وصايا فيقسمانه (٤) على ثلاثة ، فإن لم يجز الابن فالثلث مقسوم على ما كان عليه المال من الإختلاف فى قولهم جميعا .

إلا أباحنيفة فإنه عنده بينهما (٥) نصفين ، ووافق محمد وزفر فى الرد خاصة ، فإن أجاز الابن لصاحب النصيب (٦) وحده فله خمسة أسداس ، وللآخر السدس فى قول أبي حنيفة وظاهر المذهب .

وقال أبو يوسف وابن سريج يكون له ثلاثة أرباع وهو ما كان يصيبه (٧) لو أجاز لهما ، ويبقى له (٨) نصف السدس .

ولو أجاز لصاحب النصيب وحده ، أعطيت الآخر الربع فى ظاهر مذهب الشافعى ، والسدس عند أبي حنيفة ، وقسمت الباقي بين الابن وصاحب النصيب نصفين .

(١) فى ، ب : نصيب ابنه

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، فيقسمانه

(٥) لم ترد فى ، ب

(٦) فى ، ب : المال

(٧) فى ، ب : نصيبه

(٨) فى ، ب : لهما

وفى قول أبي يوسف وابن سريج لصاحب المال ربع وهو ما يصيبه من مسأله الرد ، وللآخر الربع وهو ما يصيبه من الإجازة ، والباقي للابن ، قول زفر لصاحب المال خمس ، وللابن خمس ، ولصاحب النصيب خمس .

ابنان وأوصى بمثل نصيب أحدهما ، ولآخر بجميع ماله ، وأجازا فهي من أحد عشر ، لأن المثل يضرب بالتسعين وهو ما يصيبه من الثلثين إذا قاسم الابنين فى قول أبي يوسف وظاهر مذهب الشافعى .

وقال أبو حنيفة لو أجازا لصاحب المثل وحده أصابه التسعان فتضرب [بهما ، والآخر (١) بالثلث فيقسمانه على خمسة .

وإذا كان الثلث خمسة فالمال خمسة عشر ، ويجب أن يكون له تسع ، فتصير من خمسة وأربعين ، لصاحب المثل ستة ، وقد بقى له الى تمام التسعين : أربعة فأعزلها من الثلثين ، وادفع الباقي الى صاحب المال واقسم الأربعة بينهما نصفين ، فيصير المثل ثمانية والباقي للآخر .

وفى قول ابن أبي ليلى ومالك يضرب صاحب المثل بالنصف وهو (٢) ما يصيب أحدهما من المال بغير وصيه فيقسمانه على ثلاثة .

وفى قول يحيى بن آدم يضرب المثل بالثلث وهو ما يصيبه من المال ، ومثله قول زفر ومحمد لأنهما يضربان له بما يصيب أحد الابنين من الثلثين ، وهو الوجه الآخر لأصحاب الشافعى .

وإن لم يجز الابنان فالثلث بينهما على ما ذكرنا من الاختلاف ، ولو كان أوصى بالثلثين وأجازا فهي من تسعة ، له ستة وللمثل ، ولكل ابن سهم فى قول أبي يوسف ومحمد وظاهر المذهب .

وفى قول أبي حنيفة من خمسة عشر له عشرة ، وللمثل سهمان ، وللابنين ثلاثة وتصح من ثلاثين ، قال لأنهما لو رد الضرب بالتسعين والآخر بالثلث فأصابه خمساً الثلث ، فلا يجوز أن ينقص فى الإجازة عما يصيبه فى الرد .

وفى قول ابن أبي ليلى ومالك المال بينهما على سبعة لأن المثل يضرب بالنصف ، وقول يحيى للمثل الثلث وللآخر الثلثان ، وكذلك قول زفر .

وإن (٣) لم يجيز (٤) ، وفى قول أبي يوسف وظاهر المذهب الثلث بينهما على أربعة لأن المثل يضرب بالتسعين ، قول أبي حنيفة على خمسة ، محمد وزفر ويحيى على ثلاثة .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : بها بالآخر

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) فى ، ب : فإن

(٤) فى ، أ : يجيزوا

ابن أبي ليلى ومالك على [سبعة ، ولو لا (١) كان أوصى بالنصف وأجازا
 فهي من ستة ، له ثلاثة ، ولكل واحد سهم .
 وقول ابن أبي ليلى يقتسمان (٢) المال نصفين ، وقول يحيى للمثل
 الثلث ، والباقي بين الابنين وهو السدس وتصح من اثني عشر ، قول
 زفر له الربع ، والربع للابنين ، وتصح من ثمانية .
 وأن لم يجيزوا (٣) فالثلث بينهما على ثلاثة عشر ، لصاحب النصف
 تسعة ، ولصاحب المثل أربعة في قول أبي يوسف ، وأظهر الوجهين
 لأصحابنا .
 [وفى قول محمد يضرب بالنصف مما يصيب أحد البنين وهو التسعان ،
 فيقسم ثلث المال بينهما على تسعة عشر ، للنصيب أربعة ، وللآخر خمسة
 عشر ، فتكون من مائة وأربعة عشر ، فيكون للنصيب ثمانية ، وللآخر خمسة
 وتسعون ، ويبقى أحد وعشرون للبنين ، فتصح من ثلاثمائة وإثنين وأربعين .
 فإن أجازوا النصيب وحده ، فهي في قول أبي حنيفة من ستة وثلاثين ،
 لصاحب الخمسة أسداس تسعان ، والباقي بين الأربعة بين
 البنين والمثل .
 قول أبي يوسف من إثنين وسبعين ، لصاحب الخمسة أسداس عشرون ،
 والباقي بينهم ، قول محمد من مائة وأربعة عشر ، له ثلاثون ، والباقي
 بينهم (٤) .
 وعلى (٥) قول أبي حنيفة يضرب للمثل بالثسعين ، وللآخر بالثلث ، فيقسم
 الثلث على خمسة ، وكذلك قول محمد لأنه ضرب له بالثلث ، وللآخر بالنصف ،
 قول ابن أبي ليلى الثلث نصفين ، قول يحيى على خمسة .
 فإن أوصى بالثلث وأجازا فهي من تسعة ، للثلث ثلاثة ، ولصاحب المثل
 سهمان ، وإن لم يجيزوا (٦) فالثلث بينهما على خمسة ، وتصح من خمسة
 عشر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وظاهر مذهب الشافعي .

(١) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : تسعة ، فإن

(٢) في ، ب : بينهما

(٣) في ، ب : يجيزا

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) في ، ب : وفي

(٦) في ، ب : يجيزا

قول محمد وزفر إن أجازا ، فللمثل الثلث وتصح من ستة ، وإن لم يجيزوا فالثلث بينهما نصفين ، وقاله ابن سريج ، وقول ابن أبي ليلى ومالك للمثل النصف وتصح من اثني عشر .

فإن لم يجيزوا (١) فالثلث على خمسة ، فإن أجازا (٢) لصاحب المثل وحده ، فلآخر خمس المال ، والباقي أثلاثا ، وتصح من خمسة عشر في (٣) قول أبي حنيفة وظاهر مذهب الشافعي .

قول أبي يوسف وابن سريج ، لصاحب المثل تسعا المال وهو (٤) ما يصيبه لو أجازا (٥) لهما وتصح من خمسة وأربعين ، قول زفر لصاحب الثلث السدس ، وللمثل الثلث ، وتصح من اثني عشر ، قول محمد له السدس والباقي أثلاثا وتصح من ثمانية عشر ، قاله ابن سريج أيضا ، فوافق محمد وزفر في حال الرد ، يضرب له بما يصيب أحد الابنين من الثلثين من غير مشاركة للموصى (٦) له .

ثلاثة بنين أوصى بمثل نصيب [أحد بنيه] (٧) ولآخر بخمسة أسداس ، فأجازوا لهذا ولم يجيزوا للنصيب .

في قول أبي حنيفة يضرب للنصيب في الثلث بالسدس وهو ما يصيبه من الثلثين ، وللآخر بالثلث فيحصل له التسع ، وللآخر خمسة أسداس ، ويبقى نصف تسع بين البنين ، وتصح (٨) من أربعة وخمسين .

وفي قول أبي يوسف يقسم الثلث بينهما على ستة ، فيصيب النصيب ثلاثة من أربعة وخمسين ، ولكل ابن سهمين .

وفي قول محمد يضرب للنصيب مما يصيب أحد البنين من الثلثين وهو التسعان ، فيقسم ثلثا المال بينهما على تسعة عشر ، للنصيب أربعة ، وللآخر خمسة عشر ، فتكون مائة وأربعة عشر ، فيكون للنصيب ثمانية ، وللآخر خمسة وتسعون ، يبقى أحد عشر بين البنين ، فتصح من ثلاثمائة واثنين وأربعين .

(١) في ، ب : يجيزا

(٢) في ، أ : أجازوا

(٣) زياده من ، ب

(٤) زياده من ، ب

(٥) في أ : أجاز

(٦) في ، أ : الموصى

(٧) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : أحدهم

(٨) في ، ب : فتصح

فإن أجازوا للنصيب وحده فهي في قول أبي حنيفة من ستة وثلاثين ، لصاحب الخمسة أسداس تسعان ، والباقي على أربعة بين البنين والمثل .

قول أبي يوسف من إثنين وسبعين ، لصاحب الخمسة أسداس عشرون والباقي بينهما ، قول محمد من مائة وأربعة عشر ، له ثلاثون والباقي بينهما (١)

ابن وابنتان وأوصى بالثلث وبمثل نصيب بنت فأجازوا فهي من خمسة عشر ، وفي قول زفر ، لصاحب المثل سدس وتصح من أربعة وأربعين (٢) .
فإن لم يجيزوا اتفق قول زفر ومحمد على قسمه الثلث على ثلاثة وتصح من ثمانية عشر ، قول الباقيين الثلث على سبعة وتصح من اثنين وأربعين .
فإن أجازوا لصاحب النصيب وحده ، كان للآخر خمسة أسباع الثلث والباقي على خمسة وتصح من مائة وخمسة .

وقال أبو يوسف وابن سريج ، لصاحب المثل أربعة عشر وهي ثلثا خمس المال وهو (٣) ما يصيبه عند الإجازة ، والباقي للورثة ، وتصح من مائتين وعشره .

قول زفر لصاحب الثلث تسعا المال وهو ما يصيبه من فريضة الرد ، وللمثل سدس وهو ما يصيبه من الإجازة ، وتصح من إثنين وسبعين ، قول محمد وابن سريج ، لصاحب الثلث تسعان ، والباقي على خمسة ، وتصح من خمسة وأربعين .

ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم ، ولآخر برع المال ، وأجازوا فهي من ستة عشر في قول ابن أبي ليلى ويحيى بن آدم ، لصاحب المثل أيضا الربع ، وتصح من اثنين عشر ، وإن لم يجيزوا فالثلث على سبعة وتصح من ثلاثة وستين .

وفي قول ابن أبي ليلى وزفر ويحيى ومحمد الثلث نصفين ، أما ابن أبي ليلى ومن وافقه (٤) فإنهم ضربوا للمثل بما أصابه عندهم حال الإجازة .
فأما محمد فإنه ضرب له بما يصيب أحد البنين من باقي المال بعد وصية صاحب الربع .

(١) في ، ب : بينهم

(٢) في ، ب : وعشرين

(٣) زياده من ، ب

(٤) في ، أ : وموافقوه

باب ما يحسب بالجبر وغيره من الأبواب

إذا ترك ثلاثة بنين ، وأوصى بمثل نصيب أحدهم ، ولاحر بثلاث ما يبقى من المال .

فالباب في ذلك أن تزيد على عدد البنين واحداً للمثل ، وتضرب ذلك في ثلاثة لأجل قوله ثلاث ما يبقى تكن [اثني عشر] (١) [تنقص منه واحداً يبقى احد عشر ومنها تصح .

ثم تنقص من مخرج الثلث واحداً (٢) يبقى اثنان فهما النصيب فتسقطه من المال ، يبقى تسعة تلقى ثلثها ، يبقى (٣) ستة بين البنين ، لكل واحد سهمان كما أخذ النصيب .

وإن شئت قلت تزيد على سهام البنين مثل نصفها لأجل الثلث تكن أربعة ونصف ، وتزيد عليها سهما لأجل النصيب تصير خمسة ونصف ، فابسطها أنصافاً تكن أحد عشر ، والنصيب اثنان .

فإن لم يجزوا قسمت الثلث على خمسة ، والثلثين على ثلاثة ، وتصح من خمسة وأربعين .

وبالجبر تأخذ مالا وتلقى منه نصيباً ، يبقى مال إلا نصيباً ، تلقى ثلثه وذلك ثلث مال إلا ثلث نصيب ، يبقى ثلثا مال إلا ثلثي نصيب ، يعدل أنصاء الورثة وهي ثلاثة .

فأجبر بثلثي نصيب وزد مثله على الأنصاء تكن ثلثا مال تعدل ثلاثة أنصاء وثلثين .

فابسطها أثلاثاً تكن أحد عشر فاجعلها المال ، وابسط الثلثين أثلاثاً تكن إثنتين فهي النصيب .

[وهذا يسمى القلب والتحويل لأنك تجعل الانصب أو كسورها المال ، وتجعل كسور المال هي النصيب] (٤) وهذه طريقة الفرضيين .

(١) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : تسعة

(٢) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : تلقى من المال ، يبقى اثنان فهما النصيب ، يبقى تسعة ثلثها ثلاثة ، فصار ثلث ما يبقى من المال بعد النصيب

(٣) في ، ب : فيبقى

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

فأما طريقة الحساب فإنك إذا انتهيت الى ثلثي مال يعدل ثلاثة أنصباء وثلثين ، قلت تحتاج أن تكمل المال بأن تزيد عليه وعلى مايعادله مثل نصفه (١) ، يصير المال يعدل خمسة أنصباء ونصفا ، [فأبسط ذلك (٢) أنصافا تكن احد عشر والنصيب اثنين .

وبطريق (٣) الدينار والدرهم يجعل المال دينارا وثلاثة دراهم ، تلقى بالنصيب دينارا ، ويثلث الباقي درهما ، يبقى درهما يعدلان أنصباء الورثة ، وهى على ما فرضت ثلاثة دنانير ، فاجعل قيمة الدينار اثنين ، وقيمة الدرهم ثلاثة ، وكنت جعلت المال دينار وثلاثة دراهم فهو أحد عشر كما قلنا ، والنصيب قيمة الدينار .

فإن كان البنون خمسة ، فعلى طريقة (٤) الباب تزيد عليهم واحد لأجل المثل تكن ستة تضربها فى ثلاثة ، وتنقص منها (٥) واحدا يبقى سبعة عشر فهى المال .

ثم تنقص من مخرج الثلث واحدا يبقى اثنان ، فهى (٦) النصيب ، فتلقبها من المال يبقى خمسة عشر ، تلقى ثلثها تبقى عشرة بين البنين ، لكل واحد سهمان .

وإن شئت زدت على الخمسة مثل نصفها وسهما للمثل تكن ثمانية ونصفا ، فأبسطها (٧) أنصافا تكن سبعة عشر .

وبالجبر تنقص من المال نصيبا وثلث مايبقى ، فيبقى ثلثا مال إلا ثلثي نصيب يعدل خمسة أنصباء ، وبعد الجبر خمسة وثلثين ، فتبسطها أثلثا تكن سبعة عشر والنصيب اثنان .

وإن كملت المال صار يعدل ثمانية ونصفا ، فإذا بسطتها أنصافا عادت كما قلنا ، وبالدينار والدرهم ، يبقى درهما يعدلان خمسة دنانير ، فقيمة الدرهم خمسة ، وقيمة الدينار اثنان (٨) .

(١) فى ، ب : نصيبه

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : فأبسطها

(٣) فى ، ب : بطريقة

(٤) فى ، أ : طريق

(٥) فى ، أ : منه

(٦) فى ، ب : فهو

(٧) فى ، أ : تبسطها

(٨) فى ، أ : اثنين

سنة بنين وأوصى بمثل نصيب اأدهم ، ولآخر بربع مايبقى من المال ، فخذ مالا وألق منه نصيبا وألق ربع الباقي ، يبقف ثلاثة أرباع مال إلا ثلاثة أرباع نصيب تعدل ستة أنصباء .

فإذا جبرته عدل ستة أنصباء وثلاثة أرباع نصيب ، فابسط ذلك أرباعا تكن سبعة وعشرين فهى المال ، وأجزاء المال ثلاثة فهى النصيب ، فألقه من المال ببقف أربعة وعشرون (١) ، فألق ربعها ببقف ثمانية عشر بين البنين لكل ابن ثلاثة أسهم .

وإن شئت فاجعل المال ديناراً وأربعة دراهم ، واعط بالنصيب ديناراً ، وبربع مايبقى درهما ، ببقف ثلاثة دراهم تعدل : ستة دنانير ، الدينار ثلاثة ، والدرهم ستة ، وجميع المال سبعة وعشرون .

وإن شئت قلت إذا كان ثلاثة دراهم تعدل ستة دنانير ، فقيمة كل دينار نصف درهم ، فيكون المال أربعة دراهم (٢) ونصفا ، فاضعف ذلك من أجل الكسر تكن تسعة فهى المال ، فألق بالنصيب واحدا وبربع الباقي إثنين ويبقى ستة ، ولو وافقت فى العمل الأول بين النصيب والوصية الأخرى ، لاتفقا بالأثلاث ورجعت الى مثل هذا .

وبطريقة (٣) الباب تزيد على البنين (٤) واحدا ، وتضربه فى أربعة وتنقص منه واحداً تكن سبعة وعشرين فهو (٥) المال ، ثم تلقى من الأربعة واحداً ببقف ثلاثة وهى النصيب .

وبالطريق الأخر (٦) تزيد على الستة مثل ثلثها لأجل الربع تكن ثمانية ، وتزيد واحداً للنصيب تكن تسعة ، وهذه الطريقة أخصر وأسهل .

إمرأة وأم وأخت وأوصى بمثل نصيب المرأة ، ولآخر بربع مابقى من المال ، ولآخر بمثل نصيب الأم ، ولآخر بثلث مابقى من المال ، فخذ مالا وألق منه بالوصية الأولى ثلاثة أنصباء وألق ربع الباقي ، ببقف ثلاثة أرباع مال إلا نصيبين وربعا ، فألق بالوصية الأخرى أربعة أنصباء وألق ثلث الباقي ، فيبقى نصف مال إلا أربعة أنصباء وسدس نصيب ، تعدل أنصباء الورثة وهى ثلاثة عشر .

(١) فى ١ ، وعشرين

(٢) فى ١ ، دنانير

(٣) فى ١ ، وبطريق

(٤) فى ١ ، الثلثين

(٥) فى ١ ، فهما

(٦) فى ١ ، الأخرى

فاجبر بما ينقص وزد مثله ، فيصير نصف مال يعدل سبعة عشر نصيبا
وسدس نصيب ، فإبسط مامعك أسداسا ليزول الكسر تكن الأنصباء مائة
وثلاثة فهي المال ، واجزاء المال ثلاثة فهي النصيب ، فاضعف ذلك لأن
مايبقى إلا ربع له [يكن المال (١) مائتين وستة والنصيب ستة فإمتحنها
تجدها صوابا .

وبالباب (٢) تزيد على المسألة مثل نصفها من أجل ثلث مابقى وليس لها
نصف ، فإضعفها وزد تكن تسعة (٣) وثلاثين .

وزد مثل نصيب الأم وهو ثمانية لأنك أضعفته فيصير سبعة وأربعين ،
وزد عليها مثل (٤) ثلثها من أجل ثلث (٥) الباقي وليس لها ثلث ، فاضربها فى
ثلاثة وزد تكن مائة وثمانية وثمانين ، فزد على ذلك مثل نصيب المرأة وهو
ثمانية عشر ، فيصير مائتين وستة ، وهذا يسمى (٦) طريق المنكوس لأنك
تبتدىء بآخر الوصايا .

أربعة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم ، ولآخر بسدس مايبقى من
المال ، فإنك تزيد على الأربعة مثل خمسها ولاخمس لها ، فاضربها فى خمسة
تكن عشرين ، وزد الخمس تكن أربعة وعشرين ، زد عليها مثل نصيب ابن
وهو (٧) خمسة تكن تسعة وعشرين ومنه تصح .

وبالطريقة الأخرى فى الباب تضرب خمسة فى ستة وتنقص واحدا ،
يبقى [تسعه وعشرون (٨) ، ثم تنقص من الستة [التي هى مخرج السدس
لأجل قوله ولآخر بسدس مايبقى (٩) واحدا يبقى خمسة وهى النصيب .
وبالجبر [تأخذ مالا وتلقى منه نصيبا ، ثم سدس الباقي (١٠) يبقى خمسة
أسداس مال إلا خمسة أسداس نصيب تعدل أربعة أنصباء ، وبعد الجبر
أربعة أنصباء وخمسة أسداس ، فإبسط ذلك أسداسا تكن ماذكرنا .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : فيصير ذلك

(٢) المقصود بالباب هو باب الجبر

(٣) فى ، ب : سبعة

(٤) زيادة من ، ب

(٥) فى ، ب : ربع

(٦) فى ، أ : يسما

(٧) لم ترد فى ، ب

(٨) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : سبعة وعشرين

(٩) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(١٠) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

أوتجعل (١) المال ديناراً وستة دراهم ، [فتعطى بالنصيب ديناراً
وسدس ماتبقى درهما (٢) ، فيبقى خمسة دراهم تعدل أربعة دنانير (٣) ،
فقيمة الدينار خمسة ، وقيمة الدرهم أربعة .

إمرأة وأبوان وابنتان وأوصى بمثل نصيب الأم ، ولآخر بربع مايبقى
من المال ، فزد على الفريضة مثل ثلثها تكن ستة وثلاثين ، وزد عليها مثل
نصيب الأم تكن أربعين ومنها تصح .

وبالجبر تأخذ مالا وتلقى منه أربعة أنصباء وربع الباقي ، يبقى ثلاثة
أرباع مال إلا ثلاثة أنصباء ، يعدل ذلك سبعة وعشرين نصيباً ، وبعد الجبر
ثلاثين نصيباً ، فالمال التام يعدل أربعين .

زوج وأم وثلاث أخوات مفترقات ، وأوصت بمثل نصيب الزوج ، ولآخر
بسبعي (٤) مابقى من المال ، ولآخر بمثل نصيب الأم ، ولآخر بتسعي (٥)
مابقى ، فالفريضة من تسعة زد عليها سبعمائة لأجل التسعين واضربها في
سبعة ، وزد يصير واحداً وثمانين زد مثل نصيب الأم ، وهو سبعة بعد
الضرب تكن ثمانية وثمانين ، زد مثل [خمسها لأجل التسعين (٦) وليس لها
خمس ، فاضربها وزد يصير ستمائة وستة عشر (٧) ، فزد مثل نصيب الزوج
وهو مائة وخمسة ، فيصير سبعمائة واحداً وعشرين ومنها تصح ، والنصيب
لكل سهم خمسة وثلاثون .

وبالجبر تلقى من المال ثلاثة أنصباء ، وتلقى سبعمائة الباقي ، يبقى
خمسة أسباع مال إلا نصيبين وسبعا ، وتلقى منه نصيباً لصاحب الأم ،
وألقى تسعي مابقى يبقى خمسة وثلاثون جزءاً من ثلاثة وستين جزءاً (٨)
من مال إلا نصيبين وأربعة أتساع نصيب ، تعدل تسعة أنصباء .

وبعد الجبر أحد عشر نصيباً وأربعة أتساع ، فاضربها في مخرج
المال تكن سبعمائة واحداً وعشرين ، والنصيب مامعك من الأجزاء [وهو
خمسة وثلاثون (٩) .

(١) في ، أ : وتجعل

(٢) ورد في ، أ : وتلقى

(٣) لم ترد في ، ب

(٤) في ، ب : بتسعي

(٥) في ، ب : بسبعي

(٦) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب خمسيتها لأجل السبعين

(٧) في ، ب : وعشرين

(٨) زياده من ، ب

(٩) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

نوع منه في الوصية من بعض المال :-

إذا ترك ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم ، ولآخر بثلث مايبقى من الثلث ، فخذ ثلث مال وألق (١) منه نصيبا يبقى ثلث مال إلا نصيبا ، فألق منه (٢) ثلثه : [تسع مال إلا ثلث نصيب (٣) يبقى [ثلثا ثلث (٤) مال إلا ثلثي نصيب ، زده على الثلثين ، تصير ثمانية أتسع [مال إلا ثلثي نصيب (٥) .
يعدل [ذلك ثلاثة فاجبر تصير يعدل (٦) ثلاثة أنصباء وثلثين ، فابسطها أثلاثا تصير احد عشر فهي الثلث ، والمال ثلاثة وثلاثون ، والنصيب مامعك من آخر (٧) المال وهي ثمانية .

وإن شئت كملت ثمانية أتسع مال (٨) بأن تزيد عليها وعلى مايعادلها مثل ثمنها (٩) ، يصير المال يعدل أربعة أنصباء وثمان ، وإذا بسطتها أثمانا كانت ثلاثة وثلثين .

وإن شئت جعلت الثلث ديناراً وثلاثة دراهم ، وألقيت بالنصيب ديناراً ، وبالوصية الأخرى درهما ، وضممت الدرهمين الباقيين الى الثلثين ، يصير دينارين وثمانية دراهم ، تعدل أنصباء البنين وهي على ما فرضت ثلاثة دنائير ، فألق المشترك يبقى ديناراً يعدل ثمانية دراهم ، فقيمة الدينار ثمانية ، وقيمة الدرهم واحد ، فالثلث إذا أحد عشر .

وبالباب تأخذ ثلاثة وتجعلها الثلث وتلقى ثلثها يبقى اثنان ، زدهما على الثلثين تصير ثمانية فهو النصيب ، ثم خذ النصيب وألق ثلثه وزد ثلثيه (١٠) على أنصباء البنين تكن ثلاثة وثلثين ، فابسطها أثلاثا تكن أحد عشر فهو الثلث ، وهذه الطريقة مأخوذة من عمل الجبر .

(١) في ، ب : فألق

(٢) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : ألق

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : تسعا

(٥) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٦) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٧) في ، ب : الأجزاء

(٨) زيادة من ، ب

(٩) في ، أ : ثمنه

(١٠) في ، أ : ثلاثة

وبالوجه الآخر تزيد على عدد (١) البنين واحدا لأجل المثل ، وتضربها في ثلاثة لأجل الثلث (٢) تكن اثني عشر ، تلقى منها واحدا يبقى أحد عشر وهو الثلث ، ثم اضرب مخرج الثلث في ثلاثة وألق منه واحدا يبقى ثمانية وهو النصيب ، قول ابن أبي ليلى ومالك وزفر الثلث (٣) للمثل ، والوصية الثانية باطله لأنه لم يبق من الثلث شيء فيوصى بثلثه .

أربعة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم ، ولآخر بربع ما يبقى من الثلث ، فخذ ثلث مال وألق منه نصيبا وألق ربع الباقي ، يبقى [ثلاثة أرباع ثلث (٤) مال إلا ثلاثة أرباع نصيب ، زده على الثلثين تكن ثلثي مال وربع مال إلا ثلاثة أرباع نصيب تعدل أربعة أنصباء .

[وبعد الجبر أربعة أنصباء (٥) وثلاثة أرباع نصيب ، فإبسطةا من كسور المال وهي اثنا عشر ، تكن سبعة وخمسين ، والنصيب أحد عشر ، فخذ الثلث تسعة عشر وألق منه النصيب أحد عشر ، ويبقى ثمانية ألق ربعها ورد الستة الى الثلثين تكن أربعة وأربعين ، لكل ابن أحد عشر كما خرج النصيب .

وإن شئت جعلت الثلث دينار وأربعة دراهم ، وزدت الباقي وهو ثلاثة (٦) دراهم الى (٧) الثلثين ، تصير دينارين وأحد عشر درهما تعدل أربعة دنانير ، فقيمة الدينار أحد عشر ، وقيمة الدرهم اثنان ، فالثلث على ما فرضت تسعة عشر .

وبالباب تزيد على عدة البنين واحدا تكن خمسة ، تضربه في أربعة لأجل ربع ما يبقى تكن عشرين ، تنقص منه واحدا تبقى تسعة عشر وهو الثلث ، ثم اضرب مخرج الربع في ثلاثة ، وألق منه واحدا تبقى أحد عشر .

وبالوجه الآخر تأخذ أربعة تجعلها الثلث وتلقى ربعها ، وترد الباقي الى الثلثين تصير أحد عشر فهو النصيب ، ثم خذ نصيبا وألق ربعه وزد ثلاثة أرباعه على عدد البنين ، وابسط ذلك أرباعا تكن تسعة عشر وهو الثلث .

(١) في ، أ : عدة

(٢) لم ترد في ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : ربع

(٥) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٦) في ، ب : ثمانية

(٧) في ، ب : على

وتعمل (١) هذه المسألة بطريق الخطائين (٢) فتضع المال والنصيب ما يستثنا (٣) بعد أن يكون لما يبقى من ثلاثة بعد اسقاط النصيب ربع . فتجعل المال ثلاثين [والثلث عشره] (٤) والنصيب إثنين تلقيهما من الثلث ، وتلقى ربع الباقي يبقى ستة رددناها الى الثلثين ، وقسمنا ذلك بين أربعة بنين أصاب كل واحد ستة دراهم ونصف ، وقد كنا جعلنا النصيب إثنين .

فالخطأ بأربعة دراهم ونصف زائده فتحفظها ، ثم تجعل المال أقل من ذلك فتجعله ثمانية عشر ، وتلقى من ثلثها النصيب وربع الباقي ، يبقى ثلاثة تردها الى الثلثين ، تصير خمسة عشر بين أربعة بنين ، لكل واحد ثلاثة ونصف وربع .

فقد وقع الخطأ بدرهم ونصف وربع ، فاضرب بفاضل العددين الموضوعين ، وهو اثنا عشر في الخطأ الأول ، وهو أربعة ونصف يصير أربعة وخمسين ، فاقسمه على فاضل الخطائين وهو درهما ونصف وربع ، خرج بالقسمة تسعة عشر درهما (٥) وسبعة أجزاء من أحد عشر من درهم ، فهو الذي ينبغي أن ينقص من الثلثين ، فيبقى عشرة وأربعة أجزاء من أحد عشر .

فإذا بسطانها كانت مائة وأربعة عشر ، والنصيب إثنان فهو إثنان وعشرون سهما وهو ضعف [ما أدانا] (٦) إليه العمل الأول والسهم كلها تتفق بالنصف فردها الى نصفها تعد الى الأول .

وطريق آخر يسمى المنكوس وهو (٧) أن تجعل ما يبقى من الثلث بعد اخراج الوصيتين شيئا ، وقد كانت (٨) قبل ذلك أخرجت ربع الباقي وكل مال يخرج منه ربع (٩) .

(١) في ، ب : وعمل

(٢) في ، ب : الخطائين

(٣) في ، ب : ماشينا

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) لم ترد في ، ب

(٦) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : ما أدى

(٧) زياده من ، ب

(٨) في ، أ : كان

(٩) لم ترد في ، ب

فإنك إذا أردت أن تعود لزبت على (١) الباقي مثل ثلثه ، فزد على الشيء مثل (٢) ثلثه يصير شيئا وثلثا ، وتزيد النصيب فيكون شيئا وثلثا ونصيبا فهو الثلث .

فجميع المال أربعة أشياء وثلاثة أنصباء ، فألق نصيبا وربع الباقي من الثلث وهو ثلث شيء ، يبقى نصيبان وثلاثة أشياء وثلثان ، يعدل ذلك [أنصباء الورثة وهي أربعة ، فألق المشترك فتصير ثلاثة أشياء وثلثين تعدل (٣) نصيب .

فابسط واقلب فتكون الأشياء أحد عشر فهي النصيب ، والوصيتان (٤) ستة فهي الشيء ، فابسط المال على ما ذكرنا تكن سبعة وخمسين .

فإن كان البنون خمسة والوصيتان بحالهما ، صحت من تسعة وستين لأنك تضرب ستة في أربعة وتنقص واحدا ، يبقى ثلاثة وعشرون فهي الثلث .
فإن قال بثلث ما يبقى من الربع صحت من ثمانية وستين ، لأنك تضرب ثلاثة في ستة وتنقص واحدا ، يبقى سبعة عشر فهو (٥) الربع .

سنة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم (٦) ، ولآخر بنصف ما يبقى من الثلث ، تأخذ الثلث وتلقى منه نصيبا ونصف الباقي ، يبقى سدس مال إلا نصف نصيب زده على الثلثين .

وقابل واجبر فتصير خمسة أسداس مال (٧) ، تعدل ستة أنصباء ونصفا ، فابسطها أسداسا تكن تسعة وثلثين فهي المال ، والنصيب خمسة .

وبالباب تزيد على عدد البنين واحدا وتضربه في إثنين ، وتنقص من المبلغ واحدا يبقى ثلاثة عشر فهو الثلث ، وتنقص من الستة واحدا يبقى خمسة فهو النصيب .

فإن أوصى مع ذلك بثلث ما يبقى من الربع بعد الوصيتين ، فاجعل الثلث اثني عشر لأجل الثلث والربع وألق نصفه وهو ستة ، فيبقى من الربع ثلاثة ألق ثلثها اثنان .

(١) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : رددت الى

(٢) زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٤) في ، أ : والنصيبان

(٥) في ، ب : فهي

(٦) لم ترد في ، ب

(٧) لم ترد في ، ب

زدهما على ثلاثة أرباع مال تكن تسعة وعشرين فهو للنصيب ، ثم خذ نصيبا فآلق نصفه وثلاث (١) مابقي فبقي ثلث نصيب تزيده على الأنصاء وهي ستة .

واضرب ذلك فى مخرج المال وهو ستة وثلاثون تكن مائتى وثمانية وعشرين فهى المال ، فآلق من الثلث نصيبا ونصف الباقي فتكون الوصيتان إثنين وخمسين ونصفا ، ألقها من الربع يبقى أربعة ونصف ألق ثلثها .
وزد الباقي على الثلاثة الأرباع تكن مائة وأربعة وسبعين ، لكل ابن تسعة وعشرون (٢) ، فإن أردت أن يزول الكسر فاضعها واضعفا (٣) كل وصيه .

وبالجبر تأخذ ثلث مال وتلقى منه نصيبا ونصف الباقي ، واجمع الوصيتين تكن سدس المال ونصف نصيب ، فإطرحهما من الربع يبقى نصف سدس مال إلا نصف نصيب ، ألق ثلثه يبقى نصف تسع مال إلا ثلث نصيب .
زده على ثلاثة أرباع المال وهو سبعة وعشرون من ستة وثلاثين تكن تسعة وعشرين إلا ثلث نصيب يعدل ستة أنصاء ، فأجبر وابسط الأنصاء من أجزاء المال يخرج ماذكرنا .

أبوان وابنتان وأوصى بمثل نصيب الأم ، ولآخر بسبعى مابقي من الثلث ، ولآخر بعشر المال ، فاضرب سبعة فى عشرة واجعلها مثالا للثلث ، وألق سبعها يبقى خمسون ، ألق منها عشر جميع المال وهو أحد وعشرون يبقى تسعة وعشرون .

زدها على الثلثين تكن مائة وتسعة وستين وهى النصيب ، وخذ نصيب الأم واحدا ألق سبعيا (٤) وزد الخمسة الأسباع (٥) على سهام المسألة واضربها فى السبعين التى جعلتها الثلث تكن أربعمائة وسبعين فهى الثلث .

وبالجبر تلقى من الثلث نصيبا وسبعى ثلث مابقي (٦) ، فيبقى سبع مال (٧) وثلاثا سبع مال إلا خمسة أسباع نصيب .

(١) فى ، أ : وثلاثها

(٢) مابين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٣) فى ، ب : قبل ضعف

(٤) فى ، ب : سبعة

(٥) فى ، ب : أسباع

(٦) زياده من ، ب

(٧) لم ترد فى ، ب

فاجعله من أجزاء مائتين وعشره من أجل العشر [يكن ذلك خمسون] (١) ، فألق منه عشر جميع المال يبقى تسعة وعشرون جزءا إلا خمسة أسباع نصيب .

ضمه الى الثلثين تكن مائة وتسعة وستين جزءا من مائتين وعشرة من مال إلا خمسة أسباع نصيب ، [ضمه الى الثلثين] (٢) تعدل ستة أنصباء ، فاجبر وابسطها من مخرج المال تكن ألفا وأربعمائة وعشرة فهي المال .
 امرأة وثلاثة إخوة وأخت وأوصى بنصيب أخ ، وبثلث وربع مايبقى من الخمسين ، فالمسألة من ثمانية وعشرين ، زد عليها مثل نصيب أخ ستة ، فاضرب ذلك فى اثنى عشر تكن أربعمائة وثمانية .

انقص منه مايكون من ضرب الوصايا وهى سبعة فى النصيب وهو ستة وذلك إثنان وأربعون ، يبقى ثلاثمائة وستة وستون فذلك خمسا المال ، فإن أردت معرفة (٣) النصيب ، فاجعل الخمسين عددا له ثلث وربع ، فيكون المال ثلاثين ، فألق منها سبعة ، يبقى ثلاثة وعشرون وهو (٤) النصيب .
 وبالجبر تأخذ خمسى مال ، وتجعلها اثنى عشر ، وألق منها ستة أنصباء وثلث وربع الباقي ، فيبقى معك (٥) سدس مال إلا نصيبين ونصفا ، زده على ثلاثة أخماس المال .

واجبر وقابل تكن ثلاثة وعشرين من ثلاثين مال ، تعدل ثلاثين نصيبا ونصفا ، فاضربها فى مخرج المال تكن تسعمائة وخمسة عشر ، فهي المال ، والنصيب ماكان معك من الاجزاء .

إمرأة وثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم وبسبعى مايبقى من الربع والسدس ، اجعل المال أربعة وثمانين لأجل الكسور ، وخذ ربه وسدسه وألق منها سبعة انصباء وسبعى مابقى ، فيبقى خمسة وعشرون جزءا إلا خمسة أنصباء .

فزده على باقى المال تكن [بعد الجبر والمقابل] (٦) أربعة وسبعين جزءا من أربعة وثمانين ، تعدل تسعة (٧) وعشرين نصيبا .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : يكون ذلك خمسين

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) لم ترد فى ، ب

(٤) فى ، ب وهى

(٥) زياده من ، ب

(٦) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٧) فى ، ب : سبعة

فاضربها في مخرج المال تكن ألفين وأربعمائة وستة وثلاثين فهي المال ، والنصيب [أى نصيب السهم (١)] أربعة وسبعون [وهو عشرة أسهم من أصل المسألة لأنها في اثنين وأربعين (٢)] .

أم وثلاثة بنين وبنت وأوصى بمثل نصيب أحد البنين ، ولآخر بتسعى مايبقى من الربع ، وبمثل نصيب البنت ، وبخمس مايبقى من الثلث بعد ذلك ، فخذ ربع المال [وهو تسعة في ستة وثلاثين (٣)] ، وألق منه نصيب ابن وتسعى مابقى ، فيبقى [من الربع (٤)] سدس مال وسدس سدس مال ، وهو سبعة من ستة وثلاثين إلا سبعة أنصباء وسبعة أتساع نصيب ، [فضم ذلك الى باقى الثلث وهو نصف سدس مال ، تكن سدس وتسع مال ، ولك عشره من ستة وثلاثين إلا سبعة أنصباء وسبعة أتساع نصيب (٥)] .

فألق نصيب البنت وهو خمسة أنصباء ، وألق خمس مابقى وهو تسع مال إلا خمسة أنصباء وتسع (٦) نصيب ، يبقى سدس مال إلا سبعة أنصباء وثلثي نصيب ، فزده على الثلثين تكن ثلاثين من ستة وثلاثين من مال إلا سبعة أنصباء وثلثي نصيب يعدل اثنين وأربعين نصيبا .

فأجبر وعادل واضربها في مخرج المال تكن ألفا وسبعمائة وثمانية وثمانين وهو المال ، والنصيب أجزاء المال وهو ثلاثون ، ويقع الكسر في تسعى مايبقى من الربع ، فاضرب المسألة في ثلاثة تكن خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وستين ، والنصيب تسعون فإمتحنها تجدها صوابا .

إمرأة وابنان وبنت وأوصى بمثل نصيب المرأة ، وبثلث مايبقى من الخمس ، وبمثل نصيب البنت (٧) وبسبع مايبقى من الثلث ، وبمثل نصيب أحد الابنين ، وبسدس مايبقى من المال .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٦) فى ، أ : وربع

(٧) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فاجعل المال ثلاثة دنانير ، ثم خذ خمسها (١) ثلاثة أخماس دينار ، فألق منه مثل نصيب المرأه خمسة دراهم ، [يبقى ثلاثة أخماس دينار إلا خمسة دراهم (٢) ، وألق ثلث الباقي فيبقى خمسا دينار إلا ثلاثة دراهم وثلثا . فزد على ذلك باقى الثلث وهو خمسا دينار ، وألق مثل نصيب البنث سبعة دراهم ، وألق سبع الباقي ، يبقى أربعة أسباع دينار وأربعة أخماس سبع دينار إلا ثمانية دراهم وستة أسباع درهم ، أضف ذلك الى الثلثين وألق أربعة عشر درهما وسدس الباقي ، يبقى ديناران وسبع دينار وثلثا سبع دينار إلا تسعة عشر درهما وثلث سبع درهم ، فهذا يعدل أربعين درهما .

وبعد الجبر تسعة وخمسين وثلث وسبع (٣) درهما ، فابسط ذلك من أجزاء أحد وعشرين ، تكن الدراهم ألفا ومائتين وأربعين فاجعلها للدننار ، فتكون الدنانير سبعة وأربعين ، فهى قيمة الدرهم وهى النصيب ، وليس لما يبقى من الخمس ثلث ، فاضرب مامعك فى ثلاثة يكن الثلث ثلاثة آلاف وسبعمائة (٤) وعشرين ، والدرهم مائة واحدى وأربعين فاعتبرها تجدها صوابا .

(١) فى ، أ : خمسة

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) فى ، ب : سبع

(٤) فى ، أ : وتسعمائة

فصل منه في (١) الإستثناء :-

إذا ترك ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم إلا ربع مايبقى من المال بعد النصيب ، فخذ أربعة زد عليها ربعها لأجل الاستثناء بالربع ، تكن خمسة وذلك النصيب .

ثم خذ للمثل واحدا وزد عليه ربعه وضمه الى عدد البنين ، وابتسط ذلك أرباعا تكن سبعة عشر فهي المال ، وإذا ألقيت منه (٢) النصيب بقى اثنا عشر ، فإذا استرجعت من النصيب مثل ربعها ، بقى سهمان فذلك الوصية .
وبالجبر خذ مالا وألق منه نصيباً ، وزد على الباقي مثل ربعه ، وأجبر وقابل يصير مال وربع يعدل أربعة أنصباء وربعا ، فإذا بسطته عاد الى الأول ، وبالدينار والدرهم تجعل المال دينارا وأربعة دراهم ، فتلقى دينارا إلا درهما ، فيبقى خمسة دراهم تعدل ثلاثة دنانير ، فقيمة الدينار خمسة ، وقيمة الدرهم ثلاثة .

وبطريق الخطائين(٣) يفرض المال اثنا عشر ، والنصيب أربعة ، فإذا استثنينا منه ربع الباقي بعده صارت الوصيه اثنين ، ويبقى من(٤) المال عشرة بين البنين ، لكل واحد ثلاثة وثلاث ، وكان يجب أن يكون أربعة ، فقد وقع الخطأ بثلاثين ، ثم جعله(٥) ستة عشر ، والنصيب أربعة .

فإذا استثنينا(٦) منه ربع الباقي ، صارت الوصية واحدا ، ويبقى خمسة عشر لكل ابن خمسه ، فالخطأ واحد ، فاضرب فاضل العديدين وهو أربعة في الخطأ الأول تكن إثنين وثلاثين .

انقص منه الخطأ الثاني واقسم مابقى على فاضل مايبين الخطأين وهو ثلث يخرج بالقسم خمسة ، فهو الذي تزيده على المال الأول تكن سبعة عشر ، والخارج بالقسم هو النصيب فامتحنها(٧) .

(١) زياده من ، ب

(٢) في ، أ : منها

(٣) في ، ب : الخطائين

(٤) زياده من ، ب

(٥) في ، أ : تجعل

(٦) في ، أ : استثنى

(٧) زياده من ، ب

فإن كان الاستثناء بعد الوصية ، فزد واحدا واضربه (١) فى مخرج الثلث ، لأن ربع مايبقى بعد الوصية هو ثلث مايبقى بعد النصيب (٢) ، وزد على المبلغ واحدا تكن ثلاثة عشر فهو المال .

ثم زد على مخرج الثلث واحدا تكن أربعة فهي (٣) النصيب فيكون الوصية سهما ، ومتى (٤) كان الاستثناء بعد النصيب ، ضربت فى مخرج الجزء الذى ذكره ، وإن كان بعد الوصية ضربت فى مخرج الجزء الذى هو أرفع منه .

وإنما كان كذلك لأننا نعلم أن النصيب هو الوصية والجزء المستثنى ، فإذا أسقطنا النصيب من المال فقد أسقطنا الوصية والجزء المذكور ، فكل مال سقط منه ربعه فإن ثلث الباقي مثل ذلك الجزء .

وكذلك إن أسقطت منه سدسه ، فخمس الباقي مثل ما أسقطت ، وإن أسقطت ثمنه ، فسبع الباقي مثل ما أسقطت (٥) كذلك أبدا ، فافهم هذه العله ، فلأجل ذلك قلت أن ربع مايبقى بعد الوصية هو ثلاثة بعد النصيب .
ويطريق الجبر ألق من المال نصيبا ، وزد على الباقي مثل ثلثه ، واجبر وقابل فيصير مالا وثلثا يعدل أربعة أنصباء وثلثا ، فاسقط (٦) وحول تعد الى ما ذكرنا .

وإن شئت جعلت المال أربعة دراهم ودينارا ، وجعلت الوصية الدينار ، فيكون النصيب [دينارا ودرهما ، فأنصباء الورثة ثلاثة دراهم وثلثة دنانير ، فهذا يعدل (٧) الفاضل من المال وذلك (٨) أربعة دراهم .
[فإذا ألقيت المشترك من الجهتين ، بقى درهم يعدل ثلاثة دنانير (٩) ، فقيمة الدينار ثلث درهم ، فالمال أربعة دراهم وثلث ، [والوصية ثلث درهم (١٠) فابسطهما .

(١) فى ، ب : واضرب

(٢) فى ، أ : الوصية

(٣) فى ، ب : فهو

(٤) فى ، ب : فإن

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : منه ثمن فسبع مثل المسقط

(٦) فى ، أ : فابسط

(٧) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٨) فى ، أ : وكذلك

(٩) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(١٠) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

وإن شئت قلت المال ثلاثة أنصاء ووصية ، ومعلوم أن الوصية هي نصيب إلا ربع الباقي وذلك ثلاثة أرباع نصيب ، فتبقى الوصية ربع نصيب ، فضمها الى الأنصاء تكن ثلثا وربعاً فابسطها •

فإن أطلق الاستثناء ولم يقل بعد النصيب ولا بعد الوصية ، فعلى قول الجمهور يحمل على ما بعد النصيب ، وقال محمد بن الحسن والبصريون بعد الوصية •

فإن قال إلا خمس ما يبقى من المال بعد النصيب ، ولآخر بثلاث ما يبقى من المال بعد وصية الأول ، فخذ خمسة وزد عليها خمسها تكن ستة ، ألق ثلثها يبقى أربعة فهي النصيب ، ثم خذ واحداً وزد عليه خمسة ، وألق ثلثه الباقي أربعة أخماس [فهى النصيب ، ثم خذه وزده (١) على أنصاء البنين ، فابسطها تكن تسعة عشر ، وصية الأول سهم ، والثاني ستة •

وبالجبر خذ مالا وألق منه نصيباً ، واسترجع منه خمس الباقي وزده عليه ، يكن مالا وخمس مال إلا نصيباً وخمس نصيب ، فألق ثلث ذلك يبقى أربعة أخماس مال إلا أربعة أخماس نصيب يعدل ثلاثة أنصاء •

فاجبر وابتسط تكن تسعة عشر ، والنصيب أجزاء المال ، وإن شئت كملت المال فيصير يعدل (٢) أربعة أنصاء وثلثة أرباع •

فإن كان الاستثناء بعد الوصية ، فخذ أقل عدد إذا زدت عليه ربعه كان لما يجتمع ثلث وذلك اثنا عشر ، فإذا زدت وألقيت كان الباقي عشرة وهو النصيب ، ثم خذ للمثل نصيباً وزد عليه ربعه ، وألق ثلث ذلك يبقى خمسة أسداس نصيب ، فزده على أنصاء البنين واضربه فى اثني عشر تكن ستة وأربعين وهو المال ، والوصية الأولى سهم ، والثانية خمسة عشر •

وإن شئت [قلت الباقي من المال بعد (٣) الوصايا هو أنصاء الورثة ، فزد عليها مثل نصفها لأجل ثلث ما يبقى ، تكن أربعة أنصاء ونصفاً وزد وصيته •

وإذا أخذت خمس الباقي بعدها كان تسعة أعشار نصيب ، والباقي من النصيب عشرة فهو (٤) الوصية ، فاجعل كل نصيب عشرة تكن خمسة وأربعين ، والوصية سهم فذلك ستة وأربعون (٥) •

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ: فزده

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ: ثلث المال من

(٤) فى ، ب : فهى

(٥) فى ، أ : وأربعين

وبالجبر تلقى من المال نصيبًا ، وتستثنى منه ربع الباقي بعده وهو ربع مال إلا ربع نصيب ، يصير مال وربع إلا نصيبا وربعاً ألق ثلث ذلك ، يبقى خمسة أسداس مال إلا خمسة أسداس نصيب يعدل ثلاثة أنصاء .

فأجبر تكن خمسة أسداس مال تعدل ثلاثة أنصاء وخمسة أسداس ، فابسطها أسداسا تكن ثلاثة وعشرين والنصيب خمسة ، فإذا أخرجته لم يكن للباقي ربع فاضعها تكن ستة وأربعين .

فإن كان الإستثناء بعد النصيب والوصية من الثلث ، عملت كما ذكرنا فيخرج (١) الثلث تسعة عشر ، والنصيب أربعة عشر .

وإن (٢) قال بعد الوصية ، خرج الثلث ستة وأربعين ، [والمال مائة وثمانية وثلاثين (٣) ، والنصيب أربعة وثلاثين ، [والوصية الأولى أحد وثلاثون ، والثانية خمسة (٤) .

إمرأة وبنت وأخت وأوصى بمثل نصيب الأخت إلا تسعى جميع المال ، ولآخر بربع مايبقى من المال ، فخذ مخرج الربع والتسع ، وزد عليه تسعيه تكن أربعة وأربعين ، فألق ربع ذلك يبقى ثلاثة وثلاثون فهو (٥) مايصيب كل سهم .

وخذ مثل نصيب الأخت وهو ثلاثة ، فألق ربعه وزد الباقي على سهام المسألة تكن عشرة وربعاً ، فاضربها فى ستة وثلاثين تكن ثلاثمائة وتسعة وستين ، فخذ مثل نصيب الأخت وهو تسعة وتسعون وألق منه تسع المال إثنين وثمانين ، فيبقى سبعة عشر فهي الوصية الأولى ، وألق ربع الباقي وهو ثمانية وثمانون ، [فيبقى مائتان (٦) وأربعة وستون ، لكل سهم ثلاثة وثلاثون .

وبالجبر ألق من المال ثلاثة أنصاء ، وزد على مابقى تسعى المال ، وألق ربع الباقي فيبقى ثلاثة وثلاثون من ستة وثلاثين من مال ، يعدل عشرة أنصاء وربعاً ، فابسط وحول يعد الى (٧) ماقلنا .

(١) فى ، ب : مخرج

(٢) فى ، ب : فإن

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) فى ، ب : فهي

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : يبقى مائتين

(٧) زياده من ، ب

أربعة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم إلا سبعى مايبقى من المال بعد النصيب ، فخذ مالا وألق منه نصيبا ، وزد على الباقي سبعية ، [واجبر وقابل (١) فيصير مال وسبع(٢) مال ، يعدل خمسة أنصباء وسبعين ، فابسط ذلك وحول يكن المال سبعة وثلاثين ، والنصيب تسعة .

فإن قال بعد الوصية فزد على الباقي خمسيه وتم العمل ، فيصير مال يعدل خمسة أنصباء وخمسين ، فابسط يكن المال سبعة(٣) وعشرين ، والنصيب سبعة ، فاستحالت المسألة لأن خمسى مايبقى بعد النصيب أكثر منه .

فإن قال إلا ثمن وعشر مايبقى من المال بعد النصيب والبنون خمسة ، فاضرب خمسة فى مخرج الاستثناء وهو أربعون تكن مائتين ، زد عليه ثمن المخرج وعشرة تكن مائتين وتسعة وهى المال ، ثم رد على الأربعين ثمنها وعشرها تكن تسعة وأربعين فهو النصيب .

ثلاث بنات وعم وأوصى بمثل نصيب احداهن إلا سدس مايبقى من المال بعد النصيب ، فزد النصيب على المسألة تكن أحد عشر ، فاضربها فى مخرج السدس وزد عليها مثل نصيب البنت تكن ثمانية وستين فهى المال ، وزد على المخرج سدسه فهو النصيب والوصية خمسة .

وبالجبر ألق نصيبا(٤) من المال وزد على الباقي مثل سدسه ، فاجبر وقابل فيصير مال وسدس ، يعدل أحد عشر نصيبا وثلثا ، فاضربه فى ستة تكن ثمانية وستين [فهى المال ، وزد على المخرج سدسه فهو النصيب ، والوصية خمسة(٥) ، والنصيب سبعة ، فألق أربعة عشر تبقى أربعة وخمسون ، استثنى سدسها من أربعة عشر تبقى خمسة .

فإن كان الاستثناء بعد الوصية ، فاضرب أحد عشر فى خمسة ، وزد عليه إثنين تكن سبعة وخمسين فهى المال ، ثم زد على الخمسة خمسها تكن ستة فهى النصيب .

وبالجبر تزيد على مال إلا نصيبين مثل خمسه ، وتجبر وتقابل فيصير مالا وخمسا(٦) يعدل أحد عشر نصيبا وخمسين ، فإذا بسطته عاد الى ماقلنا .

(١) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٢) فى ، ب : وسبعى

(٣) فى ، أ : ستة

(٤) فى ، ب : نصيبين

(٥) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٦) فى ، أ : وخمس

وإن شئت قلت المال أنصاء الورثة ، ووصية هي نصيبان إلا سدس أنصاء الورثة وذلك نصيب ونصف ، فهي إذا نصف نصيب يصير جميع المال تسعة أنصاء ونصفا ، فابسطها تكن تسعة عشر ، والوصية سهم ، وهذا أخصر والسهام في العمل الأول تتفق بالأثلاث .

ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم الا مثل نصيب بنت لو كانت ، وبثلث مايبقى من الثلث ، فتصح الفريضة بحيث (١) ينقسم بين البنين وحدهم [وبين البنين (٢) لو كانت معهم بنت وذلك أحد وعشرون .

واستثنى نصيب بنت من نصيب ابن ، يبقى أربعة أسهم وهو أربعة أسباع نصيب الابن ، وكانت (٣) الوصية أربعة أسباع نصيب ، فخذ ثلث مال وألق منه ذلك وثلث الباقي وتم العمل على ماتقدم ، يخرج المال مائتين وثلاثة عشر ، والنصيب ستة وخمسين ، والوصية الأولى اثنان وثلاثون ، والثانية ثلاثة عشر .

أربعة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم الا سدس مايبقى من المال ، ولآخر بمثل نصيب أحدهم إلا تسع ماتبقى من المال (٤) بعد الوصيتين تعمل على ماذكرنا ، فيصير المال مائة وثلاثة ، والنصيب أحد وعشرون ، وليس لما بقى بعده سدس فتصح من ثلاثمائة وتسعة ، والنصيب ثلاثة وستون ، والوصية الأولى اثنان وعشرون ، والثانية خمسة وثلاثون .

ثلاثة بنين وبنت وأوصى لرجل بمثل نصيب البنت إلا ثمن مايبقى من المال بعد النصيب ، ولآخر بمثل نصيب الابن إلا ربع مايبقى من المال بعد الوصيتين ، فقل الباقي بعد الوصيتين هو أنصاء الورثة وذلك سبعة .

فخذ ربعها فألق منه نصيب (٥) الابن يبقى ربع نصيب فهي (٦) وصية الثاني ، ثم (٧) انقص من المال مثل نصيب البنت يبقى مالا إلا نصيبا ، زد عليه مثل ثمنه يكن مالا [وثلث مال (٨) إلا نصيبا وثلث نصيب ، فألق من ذلك وصية الآخر وهي ربع نصيب .

(١) في ، أ : فما

(٢) في ، ب : بينهم

(٣) في ، أ : فكان

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) في ، ب : نصيب

(٦) في ، أ : فهو

(٧) زياده من ، ب

(٨) في ، ب : وثلثا

وقابل واجبر وابسط يكن المال (١) سبعة وستين ، والنصيب تسعة ، ويقع كسر فى الربع ، فاضربها فى أربعة تكن مائتين وثمانية وستين ، والنصيب ستة وثلاثين ، ووصية صاحب الابن تسعة ، ووصية صاحب البنت سبعة ، فإذا ألقيت نصيب بنت من المال بقى مائتان واثنان وثلاثون ، ثمنها (٢) تسعة وعشرون .

فإذا ألقيتها من النصيب بقى سبعة ، وإذا ألقيت الوصيتين من المال بقى مائتان واثنان وخمسون فربعها ثلاثة وستون ، وإذا ألقيتها من نصيب الابن وهو (٣) اثنان وسبعون بقى تسعة .

ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم إلا سدس مايبقى من المال بعد الوصية ، [وإلا ثلث مابقى من الثلث بعد الوصية (٤) أيضا .
فمعلوم أن الباقي بعد اخراج الوصية هو أنصاء البنين (٥) ، فخذ سدسها وهو (٦) نصف نصيب (٧) فاحفظه ، ثم خذ ثلث مال وألق منه الوصية وهو شيء ، وخذ ثلث الباقي منه وهو تسع مال إلا ثلث شيء ، فهو الاستثناء الثانى فضمه الى الأول وهو نصف نصيب ، ومتى ضمنت هذا الى الوصية الموضوعه وهى شيء صار ذلك نصيبا ، فضمه تكن نصف نصيب وتسع مال وثلثى شيء يعدل نصيبا .

فألق المشترك يبقى نصف نصيب يعدل تسع مال وثلثى شيء ، فأنصاء البنين الثلاثة ثلثا مال وأربعة أشياء ، فزد على ذلك الوصية وهى شيء فيكون ثلثا مال وخمسة أشياء تعدل مالا .

فاجبر وقابل يعدل المال خمسة عشر شيئا فاجعل الشيء واحدا ، إلا أنك (٨) إذا قسمت الباقي بين البنين لم ينقسم ، فاضربه فى ثلاثة يكن خمسة وأربعين ، والوصية ثلاثة أسهم ، فسدس الباقي من المال سبعة ، والثلث [الباقي من الثلث] (٩) أربعة وذلك أحد عشر ، ألقها من النصيب وهو أربعة عشر يبقى ثلاثة كما قلنا .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) فى ، أ : قيمتها

(٣) فى ، أ : وهى

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٥) فى ، ب : الورثة

(٦) زياده من ، ب

(٧) لم ترد فى ، ب

(٨) فى ، ب : أنه

(٩) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

خمسه بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم إلا خمس وسدس مايبقى من الربع بعد النصيب ، ولآخر بثلث مايبقى من الربع ، فاجعل الربع ديناراً وألق منه درهما للمثل ، وزد على الباقي خمسة وسدسه فاجعله من تسعين وألق ثلث ذلك ، يبقى إثنتان وثمانون سهماً من تسعين من دينار إلا أربعة أخماس درهم وتسع درهم .

فضم ذلك الى ثلاثة أرباع المال ، وقابل به خمسة دراهم فيصير [ثلاثة دنانير (١) وإثنتان وثمانون سهماً] من تسعين جزءاً من دينار ، وذلك أربعة أخماس دينار وتسع دنانير (٢) ، يعدل خمسة دراهم وأربعة أخماس درهم . فابسط مامعك أخماس أتساع تكن الدينار مائة وستة وسبعين فذلك جزء الدرهم ، ويكون الدراهم مائتين وستة وستين وهذا هو الدينار وهو الربع ، فألق منه نصيباً يبقى تسعون .

فاسترجع من النصيب مثل خمسها وسدسها ثلاثة وثلاثين (٣) يصير معك مائة وثلاثة وأربعون فهي الوصية الأولى تلقها من الربع ، فيبقى مائة وثلاثة وعشرون ، ألق ثلثها وزد الباقي الى (٤) ثلاثة أرباع المال يكن ثمانمائة وثمانين بين البنين الخمسة .

فإن كان الاستثناء بعد الوصيتين (٥) فاجعل الربع ديناراً وثلاثين درهما ، وادفع الدينار بالوصية الأولى ، وعشره دراهم بالثانية وتمم العمل فيخرج قيمة الدينار خمسة وخمسين ، وكل درهم اثنين ، فيكون الربع مائة وخمسة عشر ، والوصية الأولى خمسة وخمسين (٦) ، والثانية عشرين (٧) .

ثلاثة بنين وبنت وأوصى بمثل نصيب ابن إلا ربع وخمس مايبقى من الخمسين بعد النصيب ، فخذ الخمسين واجعلها عشرين وألق منها نصيبين ، وزد على الباقي ربعه وخمسه يصير تسعة وعشرين جزءاً إلا نصيبين وثمانية عشر جزءاً من عشرين من نصيب ، فزد ذلك على ثلاثة أخماس المال ، يصير مالا وتسعة أجزاء من خمسين إلا نصيبين وثمانية عشر جزءاً من عشرين من نصيب ، يعدل السبعة أنصباء .

(١) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : ثلثه دينارين

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) في ، ب : وثلاثون

(٤) في ، ب : على

(٥) في ، ب : الوصية

(٦) في ، أ : وخمسون

(٧) في ، أ : وعشرون

فإذا جبرت وبسطت صار المال أربعمئة وخمسة وتسعين(١) ،
والنصيب تسعة وخمسين ، الخمسان مائة وثمانية وتسعون ، النصيبان مائة
وثمانية عشر ، الباقي منهما(٢) ثمانون ، وربعا وخمسة وستة وثلاثون تلقى
ذلك من النصيبين ، يبقى اثنان وثمانون(٣) فهي الوصية ، والباقي من
المال أربعمئة وثلاثة عشر على سبعة ، لكل واحد تسعة وخمسون .

زوج وأم وثلاث أخوات مفترقات ، وأوصت بمثل نصيب الزوج إلا
خمس مايبقى من الربع ، ولآخر بمثل نصيب الأم إلا ربع مايبقى من الثلث ،
فخذ مخرج الربع والثلث والخمس وذلك ستون ، فاجعلها مثلا للربع وزد
عليها مثل خمسها(٤) لأجل قوله إلا مثل(٥) خمس مايبقى تكن اثنين وسبعين .
فضم إليه فاضل ما بين الربع والثلث وذلك عشرون تكن اثنين وتسعين ،
ضم إليها ربعها تكن مائة وخمسة عشر ، ضمها الى الثلثين تكن مائتين
 وخمسة وسبعين فهو النصيب .

ثم خذ سهام الزوج(٦) ثلاثة زد عليها خمسها ، وزد مثل نصيب الأم ،
وعلى الجميع مثل ربعه ، يصير خمسة أسهم وثلاثة أرباع ، فضمه الى
سهام الفريضة تكن أربعة عشر وثلاثة أرباع(٧) اضربها فى الستين تكن
ثمانمئة وخمسة وثمانين وهى الربع .

فخذ بثلاثة أنصباء ثمانمئة(٨) وخمسة وعشرين يبقى من الربع ستون ،
زد عليها مثل خمسها باستثنائه من الوصية تكن إثنين وسبعين ، وضمه الى
باقي الثلث وهو مائتان وخمسة وتسعون ، وألق مثل نصيب الأم الفاضل
اثنان وتسعون ، استثنى مثل ربعها ثلاثة وعشرون(٩) تصير مائة وخمسة
عشر(١٠) ، ضمها الى الثلثين تكن ألفين وأربعمئة وخمسة وسبعين
مقسومه على تسعة يخرج كما قلنا .

(١) فى ، ب : وتسعون

(٢) فى ، ب : منها

(٣) فى ، أ : وثلاثون

(٤) فى ، ب : ربعها

(٥) لم ترد فى ، ب

(٦) لم ترد فى ، ب

(٧) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٨) فى ، أ : ثلاثمئة

(٩) فى ، أ : وعشرون

(١٠) لم ترد فى ، ب

وبالجبر تجعل الربع ثلاثة دنانير ، فألق الوصية الاولى ثلاثة دراهم
واستثن مثل خمسين(١) الباقي ، وزده عليه تكن ثلاثة دنانير وثلاثة أخماس
إلا مثل ذلك من الدراهم .

فزد عليه فاضل الثلث ديناراً ، وألق مثل نصيب الأم درهما واستثن
مثل ربع الباقي ، وزده عليه يصير خمسة دنانير وثلاثة أرباع دينار إلا مثلها
دراهم .

ضمه الى الثلثين تكن ثلاثة عشر ديناراً وثلاثة أرباع إلا خمسة دراهم
وثلاثة(٢) تعدل تسعة دراهم ، وبعد الجبر أربعة عشر درهما وثلاثة أرباع ،
فابسط وحول يكن الدرهم خمسة وخمسين ، [والدينار سبعة وخمسون(٣) ،
فالربع مائة وسبعة وسبعون .

فإذا ألقيت من مائة وخمسة وستين مثل نصيب الزوج لم يكن لما يبقى
خمس صحيح ، فاضرب مامعك في خمسة تعد الى الاول .

فإن كان الاستثناء بعد الوصية ، فخذ ستة وثلثين مثالا للربع ، فتزيد(٤)
عليه مثل ربعة تسعه ، وضم إليه مابين الربع والثلث اثنا(٥) عشر .

وزد على ذلك مثل ثلثه يكن الجميع ستة وسبعين ، ضمها الى الثلثين
وهما ستة(٦) وتسعون ، تصير مائة وإثنين(٧) وسبعين فهو النصيب .

فخذ أنصاء الزوج وزد عليها ربعها ، فزد عليها واحدا لنصيب الأم
وزد عليه ثلاثة ، فيصير ستة وثلثا ، ضمها الى تسعة تكن خمسة عشر وثلث ،
اضربها في ستة وثلثين تكن خمسمائة وإثنين وخمسين فهو الربع ، ألق(٨)
مثل نصيب الزوج خمسمائة وستة عشر ، ويبقى ستة وثلثون(٩) .

استثني من النصيب مثل ربعها تكن خمسة وأربعين ، زد عليها مائة
وأربعة وثمانين فاضل الثلث ، وألق مثل نصيب الأم يبقى سبعة وخمسون
فاسترجع من النصيب مثل ثلثها ، فتصير ستة وسبعين ضمها الى الثلثين .

(١) في ، ب : خمس

(٢) زياده من ، ب

(٣) مابين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٤) في ، ب : فزد

(٥) في ، أ : اثني

(٦) في ، أ : اثنان

(٧) في ، ب : وإثنان

(٨) زياده من ، ب

(٩) في ، أ : وثلثين

وبالجبر تجعل الربع ثلاثة دنانير وتلقى منها ثلاثة دراهم ، وتزيد على الباقي مثل ربه ، وتزيد فاضل الثلث دينار ، وتلقى درهما مثل نصيب الأم .
وتزيد على الباقي مثل ثلثه تصير ستة دنانير وثلث إلا مثل ذلك من الدرهم (١) ، فضمه الى الثلثين وأجبر وقابل يكن أربعة عشر دينارا وثلثا ، تعدل خمسة عشر وثلثا .

فإذا بسطت وحولت ، صار جزء الدرهم ثلاثة وأربعين ، وجزء الدينار ستة وأربعين ، فالربع مائة وثمانية وثلثون ، ولا ربع لباقيه فاضرب مامعك فى أربعة يعد الى الاول .

أربعة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم إلا خمس مايبقى من المال بعد الوصايا ، ولآخر بمثل نصيب أحدهم إلا سدس مايبقى من المال ، ولآخر بمثل نصيب أحدهم إلا ثمن مايبقى من المال بعد الوصايا .

فمعلوم أن الباقي هو (٢) أنصباء البنين (٣) ، فتأخذ خمسا تسقطه من نصيب ، فيبقى خمس نصيب فهو الوصية الاولى ، فتلقى سدسها من النصيب ، يبقى ثلث نصيب فهو الوصية الثانية ، ثم تلقى ثلثها يبقى نصف نصيب فهي الثالثة .

فتزيدها (٤) على الأنصباء تصير خمسة وثلث (٥) عُشر نصيب ، تبسطها من ثلاثين تكن مائة واحدا وخمسين ، فالوصية الاولى ستة ، والثانية عشرة ، والثالثة خمسة عشر .

ابنان وابتنان وأوصى بمثل نصيب بنت إلا خمس مايبقى من الثلث ، ولآخر بمثل نصيب بنت إلا ثلث مايبقى من الثلث بعد الوصيتين ، ولآخر بنصف سدس جميع المال .

تلقى من ثلث مال نصيبا وتزيد على مايبقى [خمس مال (٦)] إلا نصيبا وخمسا ، ثم تلقى نصيبا آخر وتسترجع ثلث الباقي وتزيد .

(١) فى ، ب : الدراهم

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) فى ، ب : الورثة

(٤) فى ، ب : فزدها

(٥) فى ، أ : وثلاثة

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : خمسة

فيصير [ثلثا وخمسا (١)] مال إلا نصيبين وأربعة أخماس نصيب [وثلثي
خمس نصيب (٢)] ، وتلقى نصف سدس مال فيبقى ربع وخمس مال إلا نصيبين
وأربعة عشر جزءا من خمسة عشر .

فرده الى الثلثين وأجبر وقابل يصير المال خمسمائة وستة وثلاثين ،
والنصيب سبعة وستون ، وليس لذلك ثلث فاضربه في ثلاثة .

يصير المال ألفا وستمائة وثمانية ، والنصيب مائتان وواحد ، فألقه من
الثلث يبقى ثلاثمائة وخمسة وثلاثون ، استثن من النصيب خمسمائة سبعة
وستون ، زده على الباقي من الثلث ، وألق نصيبا واسترجع ثلث الباقي
سبعة وستين واستثن (٣) أيضا ، وألق نصف سدس المال مائة وأربعة
وثلاثين (٤) .

يبقى من الثلث مائة وأربعة وثلاثون ردهما (٥) الى [ثلثي المال (٦)]
تكن ألفا ومائتين وستة [كذا عملها الخوارزمي وهي تتفق بأجزاء سبعة
وستين ، فردها الى ذلك تكن أربعة وعشرين ، والنصيب ثلاثة (٧)] .

ولها طريق آخر يؤدي الى ذلك وهو أن تجعل الثلث خمسة أشياء
ونصيبا ، فألق نصيبا واسترجع منه شيئا ، يبقى معنا ستة أشياء ، ألق
نصيبا واسترجع ثلث الباقي .

يبقى ثمانية أشياء إلا نصيبا وثلثا ، فألق نصف سدس المال وهو شيء
وربع شيء وربع نصيب ، يبقى ستة أشياء وثلثة أرباع شيء إلا نصيبا وثلثا
وربعا ، رده الى الثلثين ، يصير ستة عشر شيئا ونصفا وربعا وربع سدس
نصيب يعدل ستة أنصباء .

فألق المشترك يبقى ستة عشر شيئا ونصف وربع يعدل خمسة أنصباء
ونصفا وربعا وثلثا (٨) ، فابسط تصير الأشياء مائتين وشيئا ، والأنصباء
سبعة وستين ، فيتفكان بجزء ذلك ، فتصير الأشياء ثلاثة يعدل نصيبا .

(١) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : ثلث وخمس

(٢) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) في ، أ : وثلث

(٥) في ، ب : ردها

(٦) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : الثلثين

(٧) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : على ستة لكل نصيب مائتان وواحد كما قلنا كذا عملها

الخوارزمي

(٨) زياده من ، ب

فالشئ واحد ، والنصيب ثلاثة أسهم ، [وكننا جعلنا المال] (١) خمسة عشر شيئاً وثلاثة أنصباء فهو أربعة وعشرون ، كل وصية سهمان .
 فإن كان أوصى بمثل نصيب بنت ، وبخمس مايبقى من الربع ، وبمثل نصيب أخرى إلا ربع مايبقى من الثلث بعد الوصيتين الأولتين وبعد النصيب ، فألق من الربع نصيباً وخمس الباقي .
 واجمع الوصيتين تكن نصف عشر مال وأربعة أخماس نصيب ، ألقها مع النصيب من الثلث واجعله عدداً إذا ألقيت منه نصف عشر المال كان للباقي ربع وذلك ثمانون .
 فإذا ألقيت منه ذلك بقى ثمانية وستون إلا نصيباً وأربعة أخماس نصيب ، وربيعها سبعة (٢) عشر إلا ربع وخمس نصيباً ، إذا زدت عليه يصير خمسة وثمانون جزءاً من مائتين وأربعين من مال إلا نصيبين وربع ، فزد ذلك الى خمسة فيصير سبعة عشر من ثمانية وأربعين إلا نصيبين وربعاً .
 فزده على ثلثي المال فيصير مالا وجزءاً من ثلاثة (٣) وأربعين [جزءاً من مال إلا نصيباً وربيعاً يعدل ستة أنصباء ، وبعد الجبر (٤) يعدل ثمانية أنصباء وربيعاً ، فابسطها يكن المال ثلاثمائة وستة وتسعين ، فالنصيب تسعة وأربعون (٥) ، الوصية الأولى تسعة وأربعون ، والثانية عشرة ، والثالثة ثلاثة وأربعون .
 ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم إلا سدس مايبقى من المال بعد النصيب ، وإلا (٦) ثلث مايبقى من الثلث بعد النصيب ، تأخذ مالا وتلقى منه نصيب ، [وتأخذ سدس الباقي وهو سدس مال إلا سدس نصيب فتحفظه .
 ثم تلقى من الثلث نصيب (٧) ، وتأخذ ثلث الباقي وهو تسع مال إلا ثلث نصيب .
 فهو الاستثناء [الثاني ، فتلقيه من الاستثناء الأول ، يبقى نصف تسع مال وسدس نصيب وهو الاستثناء (٨) من النصيب .

(١) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : ولما جعلنا النصيب

(٢) في ، ب : تسعة

(٣) في ، ب : ثمانية

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) في ، أ : وأربعين

(٦) في ، أ : إلا

(٧) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٨) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فتسقطه منه يبقى نصف وثلاث نصيب إلا نصف تسع مال وهو الوصية وذلك مع ثلاثة أنصباء جميع المال .

وإذا (١) جبرت صار مال ونصف تسع مال ، يعدل ثلاثة أنصباء ونصفا وثلاثا ، فاضربها فى المخرج وهو ثمانية عشر تكن الأنصباء تسعة وستين فهى المال ، والنصيب تسعة عشر وثلاث الباقي من الثلاثة (٢) واحد وثلاث فهو الاستثناء الباقي (٣) والاستثناء الأول سدس الخمسين وهو ثمانية وثلاث .

فإذا ألقينا منه الاستثناء الثانى بقى سبعة وخمسون (٤) فهى الاستثناء من النصيب فالوصية إذا اثنا عشر ، فإذا ألقيتها من المال (٥) بقى سبعة وخمسون بين البنين لكل واحد تسعة عشر .

فإن كان الاستثناء بعد الوصية فى الموضوعين ، فاجعل الوصية شيئا واسقطها (٦) من المال وخذ سدس الباقي [فاحفظه ، ثم اسقط (٧) الشئ من ثلث المال أيضا ، وخذ ثلث الباقي ألقه من الاستثناء الأول ، يبقى نصف تسع مال وسدس شئ .

فإذا زدنا ذلك على الشئ ، صار شيئا وسدس شئ ونصف تسع مال ، يعدل ذلك نصيبا وثلاثة أمثاله مع الشئ تكن التركة ، وذلك أربعة أشياء ونصف شئ وسدس مال يعدل مالا .

فإذا ألقينا المشترك وبسطنا كانت التركة سبعة وعشرين (٨) ، والوصية خمسة ، والنصيب سبعة وثلاثا فابسطها أثلاثا وامتحنها . وإن شئت قلت التركة ثلاثة أنصباء ووصية بسدس الباقي من المال بعد الوصية نصف نصيب ، وثلاث الباقي من الثلث ، بعدها ثلث نصيب إلا تسعى وصية ، فألقه تبقى خمسة أسداس نصيب إلا تسعى وصية تعدل وصيه . فإذا قابلنا وبسطنا صارت الوصية خمسة عشر ، والنصيب [اثنا عشر وعشرون (٩) ، والمال أحد وثمانون .

(١) فى ، ب : فإذا

(٢) فى ، ب : الثلث

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : فهى الاستثناء الثانى

(٤) زياده من ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٦) فى ، ب : فاسقطه

(٧) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : فاسقطه ثم احفظ

(٨) فى ، أ : وعشرون

(٩) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : اثني وعشرين

ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم إلا سدس مايبقى من المال بعد
النصيب ، وإلا ثلث مايبقى من الثلث بعد الوصية .
فخذ مالا واطرح [منه نصيبا واستثن من النصيب مثل سدس الباقي ،
يصير مال سدس مال إلا نصيبا وسدسا ، فاطرح (١) منه ثلثي مال ، فيبقى
نصف مال إلا نصيبا .
فضم إليه نصفه لأن الثلث بعد الوصية هو النصف بعد النصيب ، و(٢)
ضم ذلك الى الثلثين ، واجبر وقابل به ثلاثة أنصباء ، فيصير مال وربع
وسدس مال يعدل أربعة أنصباء وثلاثة أرباع .
فاضرب ذلك فى اثنى عشر يكن سبعة وخمسين ، والنصيب سبعة عشر ،
والوصية ستة لأن سدس المال بعد النصيب ستة وثلثان ، وثلث الباقي من
الثلث بعد الوصية أربعة وثلث فذلك احد عشر ، فيبقى ستة كما قلنا .
وإن أوصى بمثل نصيب أحدهم إلا ما إنتصقت الوصية أحدهم من ثلث
المال ، فاجعل الثلث نصيبا وشيئا (٣) ، ويكون الشيء ما إنتقصت الوصية
كل ابن من الثلث ، فاسترجع من النصيب شيئا يبقى نصيبان وأربعة
أشياء ، يعدل ذلك ثلاثة أنصباء ، فالنصيب أربعة [أشياء ، فاجعل الشيء
واحدا يكن النصيب أربعة (٤) ، ويصير المال خمسة عشر لأنه كان ثلاثة
أنصباء وثلاثة أشياء ، فالوصية ثلاث لأنها كانت نصيبا إلا شيئا .
وإن شئت أخذت مالا وأخرجت منه نصيبا واسترجعت من النصيب ثلث
مال إلا نصيبا ، فيصير معك مال وثلث إلا نصيبين يعدل ثلاثة أنصباء ، وبعد
الجبر خمسة أنصباء فابسطها أثلاثا تكن ماقلنا .
وإن شئت قلت المال ثلاثة أنصباء وثلاثة أشياء ، فالوصية نصيب إلا
شيئا اسقطها من المال يبقى نصيبان وأربعة أشياء تعدل ثلاثة أنصباء ،
والنصيب أربعة ، والشيء واحد ، والله أعلم .

(١) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٢) فى ، ب : ثم

(٣) فى ، أ : وثلثا

(٤) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

باب التكملة

إذا ترك أربعة بنين وأوصى بتكملة الثلث على نصيب أحدهم ، فمعنى ذلك أنه أوصى له بالثلث إلا نصيباً .

الباب فى ذلك أن تضرب عدد البنين [فى المخرج (١) بعد إخراج (٢) واحد من مخرج الجزء الموصى له (٣) بتكملة يكون تسعة فهو المال ، ثم اسقط من المخرج واحداً يبقى إثنان فهما النصيب .

وبالجبر ألق بالصوية ثلث مال إلا نصيباً ، يبقى ثلثا مال ونصيب يعدل أربعة أنصبا ، فألق نصيباً بمثله وكمل المال ، فيعدل المال (٤) أربعة أنصبا ونصفاً فابسطها .

وإن شئت قلت الثلث نصيب وتكملة ، فألق منه تكملة ورد النصيب على الثلثين يكن ثلاثة أنصبا وتكملتين يعدل أربعة أنصبا .

فالتكملة نصف نصيب يكون الثلث نصيباً ونصفاً ، فابسطه تكن ثلاثة ، أو تجعل الثلث ديناراً ودرهما فتدفع بالصوية درهما ، وتتم العمل يرجع الى مثل ذلك .

وإن كانت الوصية بتكملة الربع ومعهم بنت ، فألق بمثل نصيب ابن من سهام الورثة يبقى سبعة ، اضربها فى أربعة تكن ثمانية وعشرين فهى المال ، وألق من المخرج واحداً يبقى ثلاثة فهى النصيب ، ثم خذ الربع سبعة وألق منه نصيبين ستة يبقى واحداً فهو الوصية .

وبالجبر تلقى نصيبين من الربع ، يبقى ربع مال إلا نصيبين وهى التكملة التى أوصى بها فألقها من المال ، يبقى ثلاثة أرباع مال ونصيبان يعدل تسعة (٥) أنصبا الورثة (٦) .

فألق المشترك وكمل المال فيصير يعدل (٧) تسعة أنصبا وثلثاً ، فابسطها أثلاثاً وابطس النصيب يكن ثلاثة .

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٢) فى ، ب : إسقاط

(٣) زيادة من ، ب

(٤) زيادة من ، ب

(٥) لم ترد فى ، ب

(٦) زيادة من ، ب

(٧) زيادة من ، ب

فإن أوصى مع ذلك لآخر (١) بخمس مايبقى من المال ، فخذ عشرين لأجل الكسرين ، فألق ربعها وخمس الباقي يبقى اثنا (٢) عشر فهي النصيب .
 وخذ مثل نصيبى الابن فألق خمسهما ، يبقى نصيب وثلاثة (٣) أخماس ألقه من أنصباء الورثة يبقى سبعة أنصباء وخمسين (٤) فاضربها فى العشرين يكن مائة وثمانية وأربعين فهي المال ، التكملة ثلاثة عشر ،
 والوصية الأخرى سبعة وعشرين .

وبالجبر تلقى التكملة من المال ، يبقى ثلاثة أرباع المال ونصيبان تلقى خمسهما ، يبقى ثلاثة أخماس مال ونصيب وثلاثة أخماس يعدل تسعة (٥) أنصباء ، فألق المشترك يبقى ثلاثة أخماس مال تعدل سبعة أنصباء وخمسين .

فاضرب ذلك فى عشرين لأجل أن التكملة بالربع ، والنصيب ثلاثة أخماس مال فهو اثنا (٦) عشر .

فإن كانت الوصية الثانية من الثلث فالعمل على ذلك ، ومخرج النصيب أربعة وأربعين ، [والثلث مائة وثمانية وأربعين (٧) .

وبالجبر تلقى التكملة من الثلث ، يبقى نصف سدس مال ونصيبان ، وتجعل ذلك من أجزاء ستين تكن خمسة (٨) وتلقى خمسهما .
 وزد الباقي على الثلثين تكن أربعة وأربعين من ستين من مال ونصيب وثلاثة أخماس نصيب ، فألق المشترك واضرب مايبقى فى المخرج تكن أربعمائة وأربعة وأربعين .

إمرأة وأم وابن وأوصى بتكملة السدس على نصيب الزوجة ، ولآخر بتكملة ربع مايبقى من المال على نصيب الأم ، فألق التكملة الأولى من المال يبقى خمسة أسداس مال وثلاثة أنصباء .

(١) زياده من ، ب

(٢) فى ، أ : اثنى

(٣) فى ، أ : ثلاثة

(٤) فى ، أ : خمسان

(٥) فى ، ب : ثلاثة

(٦) فى ، أ : اثنى

(٧) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٨) زياده من ، ب

فألق ربع ذلك واجعل المال أجزاء من أربعة وعشرين واستثن منه مثل نصيب الأم أربعة أنصباء ، فيبقى خمسة عشر سهما من أربعة وعشرين من مال وستة أنصباء وربع تعدل أربعة وعشرين نصيب .
ألق المشترك وأضرب الباقي فى أربعة وعشرين ، تكن أربعمائة وستة وعشرين ، والنصيب خمسة عشر ، والوصية الأولى ستة وعشرون ، والثانية أربعون .

أربعة بنين و بنت وأوصى بتكملة الربع على نصيب ابن ، وبثلث مايبقى من الثلث ، وبمثل نصيب البنت ، وربع مايبقى من الثلث .
فألق الوصية الأولى من الثلث ، يبقى نصف سدس مال ونصيبان فألق ثلث ذلك ، وألق نصيبا للبنت ، وألق ربع الباقي ، فيبقى ثلاثة أجزاء من إثنين وسبعين من مال وربع نصيب ، ضم ذلك الى الثلثين ، وقابل به تسعة أنصباء .

وألق المشترك يبقى أحد وثمانون(١) وجزءا من مال يعدل ثمانية أنصباء وثلاثة أرباع ، اضربها(٢) فى مخرج المال يكن ستمائة وثلاثين ولا ربع لها .

فأضعفها تكن ألفا ومائتين وستين ، والنصيب مائة وإثنان ، والوصية الأولى مائة وأحد عشر ألقها من الثلث ، يبقى ثلاثمائة وتسعة ألق ثلثها مائة وثلاثة ، وألق مثل نصيب البنت مائة وإثنين ، يبقى مائة وأربعة ألقى ربعها ورد الباقي الى الثلثين تكن تسعمائة وثمانية عشر على تسعة .

زوج وأم وابن وأوصت بتكملة الربع على نصيب الزوج وبخمس مايبقى من الثلث ، ولآخر بتكملة السدس على نصيب الأم وبسبع مايبقى من الثلث ، فمخارج الكسور أربعمائة وعشرون .

فألق ربع المال إلا ثلاثة أنصباء من الثلث(٣) وألق خمس(٤) الباقي يبقى نصف عشر مال ونصيب وأربعة أخماس نصيب .

فألق منه سدس مال إلا نصيبين تكن ثلاثة أنصباء وأربعة أخماس نصيب إلا سبعة أجزاء من ستين من مال ، ألق سبعيتها(٥) يبقى نصيبان وخمسة أسباع إلا نصف سدس مال ضمه الى الثلثين .

(١) فى ، ب : وخمسون

(٢) فى ، أ : فاضربه

(٣) لم ترد فى ، ب

(٤) فى ، ب : خمس

(٥) فى ، ب : سبعها

وأجبر وقابل به اثني عشر نصيباً (١) وألق المشترك ، فيبقى ثلث وربيع مال يعدل تسعة أنصباء وسبعين .

فأضربها في أربعمائة وعشرين تكن ثلاثة آلاف وتسعمائة فهي المال ، والنصيب ثلثها وربعا وذلك مائتان وخمسة وأربعون ، فامتحنها تجدها صوابا .

فإن ترك ثلاثة بنين وأوصى بتكملة ثلث مايبقى من المال بعد الوصية بنصيب أحدهم ، ولآخر بثلث مايبقى من الثلث .

فاجعل الوصية الأولى شيئا واطرحها من المال وخذ ثلث الباقي وهو ثلث مال إلا ثلث شيء ، فهذا يعدل نصيبا وشيئا فأجبره ، فيصير ثلث مال يعدل نصيبا وشيئا وثلثا .

فالمال يعدل ثلاثة أنصباء وأربعة أشياء ، فخذ الثلث وألق منه الوصية الأولى وهي شيء ، فيبقى نصيب وثلث شيء ، فانقص ثلث ذلك بالوصية الثانية فيبقى (٢) ثلثا نصيب وتسعا شيء .

فزده على الثلثين وهما نصيبان وشيئان وثلثان ، وقابل به ثلاثة أنصباء يبقى ثلث نصيب يعدل شيئان (٣) وثمانية أتساع ، والنصيب التام ثمانية أشياء وثلثان ، فابسطه أثلاثا تكن ستة وعشرين فهي النصيب ، فابسط النصيب أثلاثا يكن ثلاثة فهي الشيء .

والمال على ما فرضنا تسعون ، والوصية الأولى ثلاثة لأن مايبقى (٤) بعدها سبعة وثمانون ، وثلثها تسعة وعشرون ، فإذا ألقيت منه نصيبا بقي ثلاثة كما قلنا ، والوصية الثانية تسعة ، والباقي من المال ثمانية وسبعون بين البنين .

نوع منه

خمس بنين وأوصى بتكملة الثلث على نصيب أحدهم إلا تكلمة الربع على نصيب آخر ، فألق الربع من الثلث يبقى نصف سدس وذلك جزء من اثني عشر فهي (٥) الوصية ، والباقي بين البنين ، فتصح من ستين الوصية خمسة فامتحنها .

(١) لم ترد في ، ب

(٢) في ، ب : ويبقى

(٣) في ، أ : شيين

(٤) لم ترد في ، ب

(٥) في ، ب : فهو

وبالجبر التكملة الأولى ثلث مال إلا نصيبا ، فألق منها التكملة الثانية وهي ربع مال إلا نصيبا يبقى نصف سدس مال فهو الوصية ، وبقيه المال يعدل (١) خمسة أنصباء ، فاضربها في المخرج تكن ستين .

فإذا كان البنون ثمانية وأوصى بتكملة الربع إلا تكملة السبع ، فألق السبع من الربع (٢) يبقى ثلاثة من ثمانية وعشرين فهي الوصية ، والباقي بين البنين وتصح من مائتين وأربعة وعشرين .

سنة بنين وأوصى بتكملة الثلث بنصيب أحدهم إلا تكملة ربع مايبقى من المال بعد الوصية بنصيب آخر ، فمعلوم أن الباقي بعد الوصية هو أنصباء البنين .

فخذ ربعها نصيبا ونصفا ، فألق منه نصيبا يبقى نصف نصيب فهذه التكملة المستثناة ، فألقها من التكملة الأولى وهي (٣) ثلث مال إلا نصيبا ، فيصير إلا نصيبا ونصفا ، فألقها من المال يبقى ثلثا مال ونصيب ونصف يعدل ستة أنصباء .

فالمال يعدل ستة أنصباء وثلاثة أرباع نصيب ، فابسط (٤) يكن سبعة وعشرين ، والنصيب أربعة (٥) والوصية ثلاثة ، والتكملة المستثناة (٦) سهمان .

ابنان وأوصى بمثل نصيب أحدهما إلا تكملة النصف على نصيب الآخر ، وبخمس (٧) مايبقى من الثلث ، وكأنه أوصى بنصيبين إلا نصف مال ، فألق ذلك من الثلث يصير خمسة أسداس مال إلا نصيبين .

فألق خمسه يبقى نصف مال إلا نصيبا وخمسا رده الى الثلثين ، وقابل به نصيبين وأجبر (٨) يصير مال وسدس مال يعدل ثلاثة أنصباء وخمسا .

فاضرب مامعك في ثلاثين لأجل الخمس والسدس ، يكن المال ستة وتسعين ، والنصيب خمسة وثلاثين ، والوصية الأولى إثنان وعشرون ، والثانية أربعة .

(١) زياده من ، ب

(٢) في ، أ : السبع

(٣) في ، ب : وهو

(٤) في ، ب : فابسطها

(٥) لم ترد في ، ب

(٦) لم ترد في ، ب

(٧) في ، ب : وبخمس

(٨) زياده من ، ب

سته بنين وأوصى بتكملة الثلث على نصيب أحدهم بمثل نصيب أحدهم
 وربع مايبقى من التكملة .

فألق نصيبا من ثلث مال إلا نصيبا (١) ، [وألق ربع مال إلا نصيبا (٢) ،
 وألق ربع الباقي يبقى ربع مال إلا نصيبا ونصفا .

ضمه الى الثلثين ونصيب يصير ثلثا مال وربع مال إلا نصف نصيب يعدل
 ستة أنصاء ، فأجبر وأبسط يكن المال ثمانية وسبعين ، والنصيب أحد
 عشر ، والوصية الثانية سهم لأن ثلث مال إلا نصيبين أربعة .

إمرأة وابنان وبنات وأوصى بتكملة الثلث والربع على نصيب المرأة ،
 والبنات بتكملة الخمسين على نصيب أحد الابنين ، وبتسع مايبقى من تكملة
 الثلث والربع .

فخذ ثلث وربع مال إلا اثني عشر نصيبا ، ألق منها خمسى مال إلا
 أربعة عشر نصيبا ، الفاضل عشر مال ونصف سدس مال ونصيبان ألق
 تسعها ، ورد مابقى الى ربع وسدس المال واثنى عشر نصيبا وسبعة
 أتساع نصيب تعدل أربعين .

يكن المال أربعة عشر ألفا ومائة (٣) وستين ، والنصيب ثلاثمائة وثلاثة
 عشر ، والوصية الأولى ألف ومائتان وإثنان وثمانون ، والثانية ثلاثمائة
 وثمانية وخمسون ، فامتحنها تجدها صوابا .

(١) فى ، ب : نصيب

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٣) فى ، ب : مائتين

باب وصية الدرهم

إذا كان في الوصايا ذكرُ الدرهم فذلك على ضربين ، أحدهما أن تذكر
التركة ونزيد درهما منها وتعطى (١) ذلك ، والثاني أن لاتذكرها .
فإن الفرضيين يجعلون الدرهم عبارة عن سهم من سهام المسألة قلت
أو كثرت ويقع ذلك على نوعين .
أحدهما ما يخرج منه (٢) التركة وسهام الورثة والوصايا كلها صحيحة ،
والثاني لابد من حصول كسر في بعضها .

مسائل الفصل الأول

رجل ترك ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم ، ولآخر بدرهم ، وترك
عشرة دراهم ، فإنك تعطيه درهما وتقسم الباقي بين البنين والمثل أرباعا .
فإن أوصى مع ذلك لآخر بما (٣) يبقى من الثلث ، فإنك (٤) تعطى صاحب
النصيب درهمن وربعا ، وللآخر درهما ، وللآخر باقى الثلث وهو نصف
سدس .

وإنما كان كذلك لأنك تعزل الدرهم (٥) وتقسم الباقي بين البنين والمثل
وهذا قول أبي يوسف وظاهر مذهب الشافعى .
وعلى قول محمد يضرب لصاحب (٦) المثل بثلاثة دراهم وهو ما يصيب
أحد البنين [والمثل بعد] (٧) الدرهم ، والآخر بدرهم ، وسقطت وصية
الآخر لأنه لم يبق من الثلث شيء .

(١) فى ، ب : فتعطى

(٢) فى ، أ : فيه

(٣) فى ، ب : بثلاث ما

(٤) فى ، أ : فإن

(٥) فى ، أ : درهم

(٦) فى ، أ : صاحب

(٧) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : بعد

فإن ترك تسعة دراهم ، فللمثل درهمان (١) ، ولصاحب الدرهم درهم .
وعلى قول محمد يضرب لصاحب المثل بدرهمين وثلاثين ، ولآخر بدرهم ،
فيقتسمان الثلث على أحد عشر ، ولا شيء للآخر في قولهم جميعا .

فإن ترك ثمانية دراهم فيقسم الثلث على أحد عشر ، وعلى قول محمد
على عشرة ، فإذا بلغت التركة ثلاثة عشر درهما ونصفا ، أمكن أن
يستوفوا وصاياهم (٢) جميعا ، فيكون للمثل ثلاثة دراهم ، ولصاحب ثلث
ما يبقى نصف درهم ، ولآخر درهم .

طريق العمل في ذلك بالمنكوس ، أن تأخذ آخر الوصايا وهي الدرهم ثم
تزيد عليه نصفه لأجل الثلث ونصيبا للمثل ، فيصير الثلث نصيبا ودرهما
ونصفا ، والثلاثان على هذا نصيبان وثلاثة دراهم وذلك يعدل ثلاثة أنصباء ،
وإذا ألقيت المشترك صار النصيب ثلاثة دراهم ، فالثلث أربعة ونصف كما
قلنا .

وبالجبر تأخذ ثلث (٣) مال وتلقى منه نصيبا وثلث الباقي ، فيبقى تسعا
مال إلا ثلثي نصيب ، فهذا يعدل الدرهم الباقي من الوصايا .
فجميع المال بعد الجبر والتكميل يعدل (٤) أربعة دراهم ونصفا وثلاثة
أنصباء ، فالثلث يعدل (٥) نصيب ودرهم ونصف كما تقدم .
فإن زادت التركة على هذا أمكن أن يفضل من الثلث شيء ، فإذا
بلغت تسعة عشر فضل منه ثلث درهم .

وطريق عمل ذلك بالمنكوس أن تأخذ ثلث درهم وتزيد عليه الدرهم ، وعلى
ذلك نصفه ونصيبا يصير درهمين ونصيبا فهذا الثلث ، والثلاثان نصيبان
وأربعة دراهم وثلث مع فاضل الثلث ، فإذا ألقيت المشترك بقي النصيب
أربعة وثلثا ، فإذا بلغ المال ثلاثين فضل من الثلث درهم .

(١) في ، ب : درهما

(٢) في ، أ : وصيتهم

(٣) زياده من ، ب

(٤) في ، أ : بعد

(٥) لم ترد في ، ب

ومن الفصل الآخر :-

فإن لم يذكر التركة والمسألة بحالها ، فطريق عملها أن تلقى من الثلث نصيبا وثلث الباقي ودرهما ، ثم ترد الباقي منه الى الثلثين فيصير ثمانية وثمانية (١) أتساع مال إلا ثلثي نصيب وإلا درهما يعدل ذلك ثلاثة أنصباء ، وبعد الجبر ثلاثة أنصباء وثلثين ودرهما ، فكمال مالك يصير يعدل أربعة أنصباء وثمانيا ودرهما وثمانيا .

فتحتاج أن يكون النصيب عددا إذا ضربته في الثمن الذي مع الأنصباء وأضفت إليه الدرهم والثلث تم (٢) عددا صحيحا وذلك سبعة فاضربها في أربعة وثلث تكتن ثمانية وعشرين وسبعة أثمان ، وضم إليها الدرهم والثلث تكتن ثلاثين ومنها تصح ، فخذ الثلث وألقى منه النصيب سبعة وثلث الباقي ودرهم ، ورد الدرهم (٣) الباقي الى الثلثين تكتن واحدا وعشرين بين البنين أثلاثا .

وطريق الدينار والدرهم أسهل مايعمل به في هذا الباب ، وهو أن تجعل الثلث دينارا وثلاثة دراهم ، فتلقى الدينار بالنصيب ، والدرهم (٤) بثلاث مايبقى ، ودرهما بالوصية الأخرى ، يبقى درهم رده الى الثلثين وهما ديناران وستة دراهم ، وقابل به ثلاثة دنانير وألق المشترك ، يبقى دينار يعدل سبعة دراهم فهي قيمته ، وكننت فرضت الثلث دينارا وثلاثة دراهم وهو عشرة كما قلنا .

وبالباب تأخذ أقل عدد له ثلث وذلك ثلاثة فاجعله الثلث ، ثم ألق ثلثه ودرهما يبقى درهم فاقسمه (٥) بين البنين لكل ابن ثلث ، فزده على العدد الذي أخذته تكتن ثلاثة وثلثا .

فابسطها أثلاثا تكتن عشرة فهو الثلث ، فانزع منها الثلاثة التي (٦) أخذتها يبقى سبعة فهو النصيب ، وهذه الطريقة لا تطرد في كل المسائل وإنما الأصل حساب الجبر .

(١) زياده من . ب

(٢) في . أ : ثم

(٣) لم ترد في . ب

(٤) في . أ : ودرهما

(٥) لم ترد في . ب

(٦) في . أ : الذي

وإذا أدى (١) الى معاملة المال للأنصباة والدرهم مع الكسور التى معها .

فإن الطريق فى استخراج النصيب حتى يخرج جميع الوصايا والمال صحيحا ، أن تلقى الكسر الذى مع الدرهم من الدرهم ، وتقسم الباقي على الكسور التى مع الوصايا (٢) .

فإن انقسم فالخارج بالقسم هو النصيب ، فتضربه فى عدد الأنصباة والكسر وتضيف إليه الدرهم والكسر الذى معه ليصير عددا صحيحا . وإن لم ينقسم زدت عليه (٣) مخرج الكسر أبدا حتى تنقسم ، فلأجل ذلك يسمى (٤) هذا العمل التكرير .

ألا ترى أن فى مسألتنا هذه إذا ألقيت الثمن من الدرهم فيبقى سبعة أثمان ، فتقسمها على الثمن الذى مع الأنصباة ، فيقسم ويخرج بالقسم سبعة ، فلذلك قلنا النصيب سبعة .

ولو كان البنون خمسة وهى بحالها ، فإن العمل بالجبر يؤدى الى أن يعدل المال ستة أنصباة وثلاثة أثمان نصيب ودرهما وثمان ، فألق الثمن من الدرهم يبقى سبعة وهى لاتنقسم على الثلاثة .

لكن إذا ضمنت إليها المخرج [وهو ثمانية لـ٥] انقسمت ، وخرج بالقسم خمسة وهى النصيب ، فيصير المال ثلاثة وثلاثين ، ولو حسبت بالدينار والدرهم لجعلت الثلث دينارا وثلاثة دراهم .

فينتهى بك العمل الى أن يكون ديناران وسبعة دراهم يعدل خمسة دنانير ، فألق المشترك يبقى سبعة دراهم تعدل ثلاثة دنانير فلا تنقسم عليها ، فزد فى الثلث ثلاثة وألق ثلثها .

ورد الباقي الى الثلثين المزيدين تكن ثمانية ، فزدها على السبعة تصير خمسة عشر ، ويخرج قيمة الدينار خمسة وهو النصيب ، فيصير الثلث على هذا أحد عشر .

فإن كان الدرهم بعد النصيب ، فإنك إذا كملت المال عدل ستة أنصباة وثلاثة أثمان وثلاثة أرباع درهم فألقها من الدرهم ، يبقى ربع درهم وهى ثمان فلا ينقسم على ثلاثة .

(١) فى ، أ : أدا

(٢) فى ، أ : الأنصباة

(٣) فى ، أ : عليها

(٤) فى ، أ : يسما

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فرد على (١) الاثنین ثمانية مرتین ، فتقسم ويخرج بالقسم ستة ، وهو النصيب ، والمال تسعة وثلاثون ، ومتى وقع الكسر فى الأنصاء وحدها أو الدراهم وحدها لم تخرج المسألة صحيحة السهام (٢) .
 [ولو كان البنون أربعة والوصايا بحالها الأول ، لم تخرج المسألة صحيحة (٣) لأن العمل ينتهى بك الى أن المال يعدل خمسة أنصاء وربعا ودرهما وثماناً (٤) .

فإذا ألقينا (٥) الثمن من الدرهم بقى سبعة ، وهى لا تنقسم على الاثنین أعنى الربع الذى مع الأنصاء ، ولا إذا كررت عليها الثمانية أبدا ، لأن ذلك لا يخرج هذا العدد عن أن يكون فردا والفرد لا ينقسم على الزوج ، فهذه العلة فيما ينكسر فى هذا الباب .

لكن لو كانت الوصية الثانية بربع مايبقى من الثلث لصحت ، لأنك تعمل على ماتقدم ، فيصير المال يعدل خمسة أنصاء وجزءين من أحد عشر ودرهما وجزءا من احد عشر ، فألق الجزء من الدرهم يبقى عشرة فهى منقسمة على الجزءين الذين مع الأنصاء .

والخارج بالقسم خمسة فهو النصيب ، فاضربه فى الأنصاء وزد عليه الدرهم وجزء (٦) يخرج المال سبعة وعشرين .
 وطريق الدينار والدرهم فى هذه المسألة : أن تجعل الثلث دينارا وأربعة دراهم ، وتسقط بالنصيب (٧) دينارا .

وتتمم العمل وتقابل وتجبر وتلقى المشترك فيبقى ديناران يعدلان عشرة دراهم ، فقيمة الدينار خمسة ، فالثلث إذا تسعة .

وطريق الخطائين (٨) : فيها أن يفرض المال خمسة عشر والنصيب واحدا ، فيبقى اثنا عشر بين أربعة بنين لكل واحد ثلاثة ، فقد وقع الخطأ فى النصيب بدرهمين ثم تجعله ثمانية عشر والنصيب اثنين ، فيبقى أربعة عشر لكل ابن ثلاثة ونصف .

(١) زياده من ، ب

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) زياده من ، ب

(٥) فى ، ب : ألقيت

(٦) فى ، أ : وحده

(٧) فى ، أ : بالنصف

(٨) فى ، ب : الخطائين

فالخطأ بدرهم ونصف ، فضربنا تفاضل(١) المالين وهو ثلاثة في الخطأ الأول فكان ستة ، وقسمناه على تفاضل الخطائين وهو نصف ، فخرج اثنا عشر فهو ما زاد على المال الأول وهو خمسة عشر فيصير سبعة وعشرين .
فإن كان البنون خمسة وهى بحالها ، فإن العمل ينتهى الى مال(٢) يعدل [سنة أنصبا وثلثا(٣) وثلاثة أجزاء ودرهما وجزءا ، ويحتاج الى شيء إذا ضربته فى ثلاثة بقى بعد هذا النصيب عشرة وذلك سبعة فهو النصيب ، والمال خمسة وأربعين(٤) فامتحنها .

فإن أردت عملها إذا كان عدد البنين زوجا ، والوصية بثلاث مايبقى من الثلث على مايقع فيها من الكسر ، فإنك تجعل الثلث ديناراً وثلاثة دراهم .
وتسلك الطريق المتقدم حتى تنتهى الى دينارين وسبعة دراهم تعدل أربعة دنانير ، فتلقى المشترك وتقسم السبعة على دينارين ، يخرج بالقسم ثلاثة ونصف فهى قيمة الدينار ، فالثلث إذا ستة دراهم ، ونصف والمال تسعة عشر ونصفا ، فإن أردت أن يكون النصيب صحيحا .

فإنك تعمل بالجبر فتنتهى الى أن يعدل خمسة أنصبا وربعا ، فابسطها تكن أحد وعشرين ، وتضم إليها الدرهم والثلث فيكون إثنين وعشرين وثمانى فهى المال ، والنصيب أربعة .

وإن شئت فاجعل الثلث أربعة دراهم وثلاثة دنانير وألق الدراهم بالنصيب وثلث الباقي ديناراً وألق درهما ، فيبقى ديناران إلا درهما رده(٥) الى الثلثين وهما ثمانية دراهم وستة دنانير ، فيصير سبعة دراهم وثمانية دنانير تعدل أنصبا البنين .

وهى على ما فرضنا ستة عشر درهما فألق المشترك ، يبقى ثمانية دنانير تعدل تسعة دراهم ، فاقسم الدراهم على الدنانير ، يخرج بالقسم درهما وثمانى فهو قيمة الدينار ، فالثلث(٦) إذا سبعة دراهم وثلاثة أثمان ، والمال إثنان وعشرون وثمانى ، والنصيب أربعة .

(١) فى ، أ : بفاضل

(٢) فى ، ب : ما

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٤) فى ، أ : وأربعون

(٥) فى ، ب : فرده

(٦) فى ، ب : فالثلث

فإن أردت أن يكون سهام المال صحيحة والكسر فيما عداها ، فاجعل الثلث ثلاثة دراهم فألق ثلثها ودرهما وزد الدرهم الفاضل على الثلثين تكن سبعة .

ثم (١) خذ للمثل واحداً وألق ثلثه من أجل ثلث مايبقى ، وزد الثلثين على أنصباء الورثة تكن أربعة وثلثين ، فابسطها أثلاثا تكن أربعة عشر .
وابسط السبعة أثلاثا أيضا [تكن أحد عشر] (٢) واقسمها عليها يخرج واحداً ونصفا فهو النصيب .

فألقه من الثلث وألق ثلث الباقي ودرهما ، فتستكمل الوصايا الثلث ، وتقسم الثلثين بين البنين ، فقد صحت من تسعة ، وإن جعلت الثلث أكثر من ثلاثة صحت .

وإن كان البنون ستة إنتهى (٣) بك الجبر الى مال يعدل سبعة أنصباء ونصفا ودرهما وثماناً ، فابسط الأنصباء أنصافا ، وزد على ذلك درهما وثماناً تكن ستة عشر وثماناً ، فهي المال ، والنصيب إثنان .

فإذا ألقيته من الثلث بقى ثلاثة وثلثا (٤) أثمان ، فألق ثلثها ودرهما يبقى درهم وربع [ردّه الى] (٥) الثلثين تكن اثنا عشر .

وإن شئت جعلت الثلث دينارا وثلاثة دراهم وأتممت (٦) العمل ، فيخرج قيمة الدينار درهم وثلثة أرباع فهو (٧) النصيب ، والثلث أربعة وثلثة أرباع .

ولو كان البنون ثمانية أداك العمل بعد الجبر والإلقاء الى سبعة دراهم تعدل ستة دانير ، فقيمة الدينار درهم وسدس فهو النصيب ، والثلث أربعة وسدس .

وإن (٨) أردت أن يكون المال صحيحا ، فاجعل الثلث ستة وألق ثلثها ودرهما (٩) ورد الباقي الى الثلثين تكن خمسة عشر .

(١) زياده من ، ب

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) فى ، ب : ينتهى

(٤) لم ترد فى ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : زده على

(٦) فى ، ب : وتمم

(٧) لم ترد فى ، ب

(٨) فى ، ب : فإن

(٩) فى ، أ : ودرهما

ثم خذ واحداً وألق ثلثه وزد الثلثين على عدد البنين ، فابسطها تكن ستة وعشرين فاقسم عليها الخمسة عشر بعد أن تبسطها أثلاثاً ، يخرج درهما وتسعة عشر جزءاً من ستة وعشرين(١) من درهم فهو النصيب فامتحنها .

فإن كان قال بثلث مايبقى ودرهمين(٢) فإنك تنظر [إن كنت لا(٣) إذا ألقىت من عدد(٤) البنين ابنين كان لما يبقى ربع صحيح لم تخرج المسألة إلا بكسر .

مثاله :-

إذا ترك عشرة بنين ، فإن العمل ينتهي بك الى مال يعدل اثني عشر نصيباً ودرهمين وربعا ، فاجعل النصيب واحداً ، فيكون المال أربعة عشر وربعا .

وإن كان البنون اثني(٥) عشر لصحت ، لأن العمل ينتهي بك الى مال يعدل أربعة عشر(٦) نصيباً وربعا ودرهمين وربعا(٧) ، ويصح المال من خمسة وأربعين ، والنصيب ثلاثة ، فافهم ذلك وقس عليه اتصب إن شاء الله تعالى(٨) .

خمسة بنين وبنيت وأوصى بمثل نصيب البنت وبثلث مايبقى من الثلث ودرهم ، بطريق الجبر يؤدي الى ثمانية أتساع مال يعدل أحد عشر نصيباً وثلثي نصيب ودرهما(٩) ، وزد على مامعك ثمنه(١٠) فيعدل المال ثلاثة عشر نصيباً وثماناً ودرهما وثماناً .

فتسقطه من الدرهم يبقى سبعة ، وهي تنقسم على الثمن الذي مع الأنصاء ، ويخرج بالقسم سبعة فاجعلها النصيب ، يكن المال ثلاثة وتسعين ، فالثلث واحد وثلثون ألق النصيب ، يبقى أربعة وعشرون ألق ثلثها ودرهما ، يبقى خمسة عشر ردها الى الثلثين تصير سبعة وسبعين .

(١) في ، أ : عشر

(٢) في ، أ : ودرهم

(٣) ما بين المعكوفتين ورد في ، أب : فإن كان

(٤) في ، أ : عدة

(٥) في ، أ : اثنا

(٦) زياده من ، ب

(٧) لم ترد في ، ب

(٨) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٩) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : وثلثين درهما

(١٠) في ، أ : ثمانية

وبطريق الدينار والدرهم (١) يؤدي الى سبعة دراهم تعدل [سته دنانير ،
لاتنقسم] (٢) السبعة على [تسعة وزد] (٣) عليها الثمانية التي كنت تزيدها
مرة بعد مرة .

فتحتاج أن تزيدها سبع مرات ، ويخرج بالقسم سبعة ، والزيادة في
الثالث أحد وعشرون [درهما ، لأن التكرير سبع مرات لكل مرة ثلاثة ،
فيصير الثالث أحدا وثلاثون] (٤) .

إمرأة وأم وثلاث أخوات مفترقات وأوصى بمثل نصيب الأم وبخمس
مايبقى من الثالث ودرهم .

فالعمل (٥) بالدينار يؤدي الى اثني عشر درهما تعدل أحد عشر دينارا ،
فلاتنقسم الدراهم على الدنانير ، فتزيد عليها ثلاثة عشر مرة بعد مرة حتى
تنقسم ، وذلك خمس مرات تكن سبعة وسبعين .

فإذا قسمتها خرج سبعة وهو قيمة الدينار ، والثالث أربعة وأربعون ،
لأنك زدت فيه خمسة وعشرين (٦) وألقيت (٧) أربعة عشر وإنما زدت ثلاثة
عشر ، لأنك زدت في الثالث خمسة فذهب خمساها ورددت الباقي الى
الثلاثين ، وزدت في الثالث خمس مرات وذلك خمسة وعشرون .

فإن كان الدرهم مستثنا (٨) أذاك العمل الى خمسة عشر درهما تعدل
أحد عشر دينارا فلاتنقسم عليها ، فزد عليها ثلاثة عشر تسع مرات تكن
مائة واثنين وثلاثين (٩) فاقسمها على أحد عشر .

يخرج اثني عشر وهو قيمة الدينار ، وكان الثالث دينارين وستة دراهم ،
فزدت خمسة وأربعين لأنك زدت خمسة تسع مرات ، فالثالث خمسة وسبعون .

وطريق الجبر في الأولى يؤدي الى ثلثي وخمس مال ، يعدل ستة عشر
نصيبا وخمسا ودرهما ، فكمل المال فيصير يعدل ثمانية عشر نصيبا وتسعة
أجزاء من ثلاثة عشر من نصيب [و درهما وجزأين من ثلاثة عشر] (١٠) .

(١) زياده من ، ب

(٢) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : تسعة دنانير فلاتنقسم

(٣) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : التسعة فزد

(٤) مابين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٥) زياده من ، ب

(٦) في ، ب : عشر

(٧) في ، ب : النصيب

(٨) في ، ب : وسطا

(٩) لم ترد في ، ب

(١٠) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

فألق الجزئين من الدرهم يبقى أحد عشر ، فلاتنقسم على تسعة فكرر عليها الثلاثة عشر أربع مرات حتى تصير ثلاثة وستين ، فيخرج بالقسم سبعة وهو النصيب .

وفى المسألة الثانية [التي جعلت الدرهم فيها وسطاً (١)] يؤدي الى ثلثي مال وخمس مال ، يعدل ستة عشر نصيباً وخمسا وثلاثة أخماس درهم .
تكمل المال فيعدل ثمانية عشر نصيباً وتسعة أجزاء من ثلاثة عشر ونصيب وتسعة أجزاء من ثلاثة عشر من درهم ، فألق الاجزاء من أصل الدرهم ، يبقى أربعة وهي غير منقسمة على تسعة ، لكن إن كررت عليها الثلاثة عشر ثمانية مرات كانت مائة وثمانية ، ويخرج بالقسم اثنا عشر كما قلنا .

والطريق فى معرفة عدد مرات التكرير ، أن تلقى من المكرر والمكرر عليه بعدد (٢) ما فيه من أمثال المقسوم عليه .
فكرر الفضل [على الفضل (٣)] وتلقى فضلة المكرر عليه من المقسوم عليه ، وتكرر المقسوم عليه على مابقى منه حتى ينقسم على فضله المكرر .
وإن كان فيها أمثال المقسوم عليه ألقيته من الجانبين وكررت الفضل ، ثم تلقى فضلة المكرر عليه من المقسوم عليه الثانى وتكرره (٤) على باقيه لا يزال كذلك حتى تنتهى الى ما تريد .

مثال ذلك :-

إذا قال كمر ثلاثة عشر على عشرة حتى تنقسم على ثمانية ، فإطرح الثمانية من الجانبين وكرر أحد (٥) الفضلين ، وهى خمسة على إثنين حتى تنقسم على ثمانية ، فتطرح إثنين من ثمانية .
وتكرر ثمانية على ستة حتى تنقسم على خمسة ، فتلقى خمسة من الجانبين ، وتكرر ثلاثة على واحد حتى تنقسم على خمسة ، فألق واحد من خمسة فيبقى أربعة ، فكرر عليها الخمسة حتى تنقسم على ثلاثة .
وأنت إذا جمعتهما انقسم وخرج بالقسم ثلاثة ، فهو تكرير ما قبلها وهو ثلاثة على واحد حتى ينقسم على خمسة ، وهو أيضا عدد تكرير أصلها ثمانية على ستة حتى تنقسم على خمسة .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٤) فى ، ب : وكرره

(٥) زياده من ، ب

فإذا فعلت خرج بالقسم ستة فهي عدد تكرير خمسة على اثنين حتى تنقسم على ثمانية ، وكذلك [يكون أصلها (١)] .
فهذا طريق التكرير فإفهمه وتأمله فيما تعمله بعد هذا ، ويجب (٢) أن تنظر الى الأعداد الثلاثة ، فإن كان الأولان مشتركين والثالث مباينا لهما كانت المسألة مستحيلة .

مثاله :-

إننا إذا أردنا طلب عدد يضرب في ستة ويقسم على تسعة فيبقى منه ثمانية ، فذلك محال لا يوجد .
فإن كانت الأعداد الثلاثة مشتركة أقتت أجزاءها مقامها .

مثاله :-

إننا إذا طلبنا عددا تضربه في تسعة وتنقسمه على خمسة عشر يبقى منه ستة .

فإننا نقول نطلب عددا إذا ضربناه في ثلاثة وقسمناه على خمسة بقى منه إثنان ، فيجب على هذا أن يكون الأعداد الثلاثة إما مشتركة كلها أو متباينة كلها .

خمسة بنين وأوصى بمثل نصيب ابن وبثلث مايبقى من الثلث ودرهم وربع الباقي بعد ذلك من الثلث ودرهم .

خذ ثلث مال واجعله ستة واستثن منه نصيبا وثلث الباقي ودرهما وربع الباقي بعد ذلك ودرهما وتم العمل ، فيصير خمسة أسداس مال تعدل خمسة أنصبا ونصفا ودرهما وثلاثة أرباع درهم .

فأكمل المال يصير يعدل (٣) ستة أنصبا وثلثة أخماس ودرهمين وعشرا ، فتحتاح (٤) أن تجعل النصيب شيئا إذا ضربته في ثلاثة أخماس كان معه تسعة أعشار وذلك لا يوجد صحيحا .

أو تقول يسقط العشر من الدرهم فيبقى تسعة ، فإذا كررت عليها العشرة أبدا لم تنقسم على ستة لأنه عدد زوج والفرد لاينقسم على الزوج ، فاجعل النصيب واحدا ونصفا والمال اثنا عشر .

(١) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : تكرير أمثالها

(٢) في ، ب : وتحتاح

(٣) زياده من ، ب

(٤) في ، ب : تعمل

إمرأة وأم وابن وأوصى بمثل نصيب المرأة وتُسعى مايبقى من
الربع (١) ودرهم ، فاجعل الربع ثلاثة دنانير وسبعة دراهم .
فيؤدى بعد المعادلة والإلقاء الى خمسة وعشرين درهما تعدل خمسة
عشر ديناراً ، فلاتنقسم الدراهم عليها فزد عليها ستة وعشرين ، لأنك تزيد
فى الربع سبعة فيذهب سبعاها يبقى من المال [سبعة وعشرين ، ويزيدها
عشر مرات تكون (٢) مائتين وخمسة وثمانين ، فتقسمها على خمسة عشر
يخرج بالقسم تسعة عشر ، فهو الدينار ، والربع مائة وأربعة وثلاثون ، لأنك
زدت فيه سبعين [وهو ما زدت فى الربع (٣)
ولو عملتها بطريق الجبر لأدا العمل الى مال (٤) يعدل ثمانية وعشرين
نصيباً وأربعة أجزاء من ستة وعشرين جزءاً [من نصيب (٥) ودرهما
وجزءين من ستة وعشرين .
فإذا أسقطت الجزئين من المخرج بقى أربعة [وعشرون وهو
ينقسم (٦) على الأربعة ، ويخرج بالقسم ستة فهو النصيب ، والمال على
هذا مائة وسبعون ، ويقع فى هذا (٧) كسر .
ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم وبثلث مايبقى من الثلث ودرهم ،
وأوصى لآخر [بتسع جميع المال وعشره (٨) ، فإذا سلكت طريق الجبر
صار معك أحد وستون جزءاً من تسعين جزءاً من مال ، يعدل ثلاثة أنصباء
وثلاثي نصيب ودرهما ، فكمال مالك بزيادة تسعة وعشرين من أحد وستين .
وباب ذلك أن تضرب ثلاثة أنصباء والثلثين فى تسعين ، وتقسّمها على
أحد وستين تصير خمسة أنصباء وخمسة وعشرين جزءاً من أحد وستين
من نصيب ودرهما وتسعة وعشرين من أحد وستين من درهم ، فانقص هذه
الأجزاء من الدرهم يبقى اثنان وثلاثون ، ولاتنقسم على خمسة وعشرين ،
فكرر عليها المخرج .

(١) فى ، ب : الدرهم

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : ستة وعشرون فتزيدها ستة عشر مرات تكن

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٤) فى ، أ : ما

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : وعشرين وهى منقسمة

(٧) فى ، ب : الربع

(٨) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : بتسع المال جميعه عشره

واسلك الطريق الذي (١) أريتك ، وهو أن تلقى خمسة وعشرين من
الجهتين .

وتكرر (٢) أحد عشر على سبعة عشر حتى تنقسم على خمسة وعشرين .
فألق سبعة من خمسة وعشرين ، وكررها على ثمانية عشر حتى ينقسم على
أحد عشر ، وبعد إلقاء الأحد عشر من الجانبين تكرر ثلاثة على سبعة حتى
تنقسم على أحد عشر ، فألق سبعة من أحد عشر ، وكرر أحد عشر على
أربعة حتى تنقسم على ثلاثة .

فإذا ضمنتها إليها إنقسم وخرج بالقسم خمسة ، فهي تكرير ثلاثة على
سبعة (٣) حتى تنقسم على أحد عشر ، وهو تكرير الأصل خمسة وعشرين على
ثمانية عشر حتى تنقسم على أحد عشر .

وإذا كررت وقسمت خرج بالقسم ثلاثة عشر ، فذلك تكرير أحد عشر على
سبعة حتى تنقسم على خمسة وعشرين وكذلك تكرر الأصل .
فإذا فعلت ذلك خرج بالقسم ثلاثة وثلاثون فهو النصيب ، والمال [مائة
وثمانية وثمانون] (٤) .

وقد زادت الوصايا على الثلث (٥) [فتخرجها من الثلثين] (٦) على
أنهم أجازوا (٧) .

ثلاثة بنين وابتنان وأوصى بمثل نصيب بنت ودرهم وخمس مايبقى من
الربع ويدرهم وبربع مايبقى من الثلث ويدرهم وبثمان (٨) جميع المال .
فخذ ربع مال وألق منه نصيبا ودرهما وخمس مايبقى ، فيبقى خمس مال
إلا أربعة أخماس نصيب وإلا أربعة أخماس درهم .
فألق منه درهما وزد عليه فضل الثلث على الربع ، وألق ربع ذلك
ودرهما ، فيبقى أحد وخمسون جزءا من [مائتين وأربعين] (٩) من مال إلا
ثلاثة أخماس نصيب وإلا درهمين وربعا وعشرا .

(١) فى ، ب : التى

(٢) فى ، ب : وكرر

(٣) زياده من ، ب

(٤) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : مائة وثمانون

(٥) فى ، أ : الثلاثة

(٦) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : فمخرجها من الثلث عشر

(٧) مابين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٨) فى ، ب : وخمس

(٩) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : ثلاثة وأربعين جزءاً

فاسقط منه ثمن المال وهو ثلاثون وزد الباقي على الثلثين ، وإجبر
فيصير مائة وأحدا وثمانين(١) جزءا من مائتين وأربعين من مال يعدل
ثمانية أنصبا وثلاثة أخماس نصيب ودرهمين(٢) وربعا وعشرا .

فكمل المال بأن تزيد عليه وعلى مامك تسعة وخمسين جزءا من مائة
وأحد وثمانين ، بأن تضرب الأنصبا [والدراهم وكسورها] (٣) في مائتين
وأربعين وتقسمه على مائة وأحد وثمانين [يصير المال يعدل أحد عشر
نصيبا وثلاثة وسبعين جزءا من مائة وأحد وثمانين] (٤) جزءا من نصيب
وثلاثة دراهم وأحد وعشرين جزءا من مائة وأحد وثمانين من درهم .
فألق من أجزاء الدرهم أحدا وعشرين ، فيبقى مائة وستون ، فلا ينقسم
على ثلاثة وسبعين ، فتحسب أن تكرر مائة وأحدا وثمانين على مائة وستين
حتى تنقسم على ثلاثة وسبعين .

فألق مافيها من أمثال ثلاثة وسبعين ، [يبقى من المكرر خمسة وثلاثون
ومن المتكرر عليه أربعة عشر من ثلاثة وسبعين ، وكررها على مافيها وهو
تسعة وخمسون حتى تنقسم على خمسة وثلاثين] (٥) .

[وكرر خمسة وثلاثين على أربعة عشر من ثلاثة وسبعين ، وكررها على
باقيها وهو تسعة وخمسون حتى تنقسم على خمسة وثلاثين] (٦) ، فألق خمسة
وثلاثين من العديدين ، وكرر ثلاثة على أربعة وعشرين حتى تنقسم على خمسة
وثلاثين .

فألق أربعة وعشرين من خمسة وثلاثين ، وكررها على أحد عشر حتى
تنقسم على ثلاثة ، [فألق أضعاف الثلاثة من العديدين ، وكرر اثنين على
اثنين حتى تنقسم على ثلاثة] (٧) فتجد ذلك مرتين .

وكذلك تكرير خمسة وثلاثين مرتين على أحد عشر وتقسمه على ثلاثة
يخرج سبعة وعشرون(٨) .

(١) في ، أ : وثمانون

(٢) في ، ب : ودرهما

(٣) ما بين المعكفتين ورد في ، أ : والدراهم وكسورها

(٤) ما بين المعكفتين لم يرد في ، ب

(٥) ما بين المعكفتين زياده من ، ب

(٦) ما بين المعكفتين لم يرد في ، ب

(٧) ما بين المعكفتين لم يرد في ، ب

(٨) في ، أ : وعشرين

فهى عدد مرات تكرير ثلاثة على أربعة وعشرين ، وتكرير الأصل على (١) ثلاثة وسبعين على تسعة وخمسين حتى تنقسم على خمسة وثلاثين .
 فإن أردت معرفة ما يخرج بالقسم بطريق مختصر ، فقد علمت أن فى ثلاثة وسبعين خمسة وثلاثين مرتين ، فاضرب اثنين فى سبعة وعشرين وفى التسعة والخمسين مرة واحده .
 وزدها على المجتمع تكن خمسة وخمسين ، وقد بقى من ثلاثة وسبعين : ثلاثة ، فاضربها فى سبعة وعشرين وضم إليها أربعة وعشرين واقسمها على خمسة وثلاثين تكن ثلاثة تضمها الى خمسة وخمسين [تكن ثمانية وخمسين] (٢) .
 فهذا ما يخرج بالقسم وهو عدد مرات تكرير خمسة وثلاثين على أربعة عشر حتى تنقسم على ثلاثة وسبعين ، وكذلك يكون (٣) الأصل مائة واحد وثمانين على مائة وستين .
 وقد علمت أن فى المائة والاحد والثمانين مثل ثلاثة وسبعين مرتين ، فاضربها فى ثمانية وخمسين ، وزد عليه مافى مائة وستين من أمثالها وهو اثنان ، و اضرب الفضله وهى خمسة وثلاثون (٤) فى ثمانية وخمسين .
 وضم الى المبلغ أربعة عشر تكن ألفين وأربعة وأربعين فاقسمها على ثلاثة وسبعين ، يخرج بالقسم ثمانية وعشرين ، فضمها الى مامعك تكن مائة وستة وأربعين وهو النصيب ، والمال ألف وستمائة وثمانية وستون .
 فألق من الربع نصيبان (٥) ودرهما يبقى مائتان وسبعون ألق خمسها ودرهما ، فالوصايا من المبلغ (٦) الربع مائتان واثنان فألقها من الثلث ، يبقى ثلاثمائة وأربعة وخمسون .
 فألق ربعها ثمانية وثمانين (٧) ونصفا ، وألق الدرهم وألق ثمن المال مائتان وثمانية ونصفا ، يبقى من الثلث ستة وخمسون ، ضمها الى الثلثين واقسمها بين الورثة .

(١) زياده من ، ب

(٢) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) فى ، ب : تكرير

(٤) فى ، أ : وثلاثين

(٥) فى ، ب : نصيب

(٦) لم ترد فى ، ب

(٧) فى ، أ : وثلاثين

فإن لم يكن فى الوصايا ثمن المال ، فإن العمل يؤدىك بعد الإكمال الى تسعة أنصبا ومائة وخمسة وستين جزءا من مائتين وأحد عشر جزءا من نصيب ودرهمين ومائة وإثنين وأربعين جزءا من مائتين وأحد عشر من درهم .

فألق الأجزاء من الدراهم وكرر مائتين وأحد عشر على تسعة وستين [حتى تنقسم على (١) مائة وخمسة وستين .

فألقها من المكرر وكرر الباقى وهو ستة وأربعون ، فألق تسعة وستين حتى تنقسم على مائة وخمسة وستين وكررها على ستة وتسعين حتى تنقسم على ستة وأربعين ، فألقها من العددين وكرر سبعة وعشرين على أربعة حتى تنقسم على ستة وأربعين .

فألق أربعة من ستة وأربعين وكررها على إثنين وأربعين حتى تنقسم على سبعة وعشرين ، فألقه منهما وكرر فاضلها وهو تسعة عشر على خمسة عشر حتى تنقسم على سبعة وعشرين .

فألق منها خمسة عشر وكررها على اثنى عشر حتى تنقسم على تسعة عشر ، فألق اثنى عشر من تسعة عشر وكررها على سبعة حتى تنقسم على ثمانية ، وذلك ثلاث مرات فهو تكرير الأصل تسعة عشر على سبعة ، وتقسمها على ثمانية يخرج ثمانية ، وذلك تكرير الثمانية وأصلها وهو سبعة وعشرون على اثنى عشر .

فإذا قسمته على تسعة عشر خرج بالقسم اثنا عشر ، فذلك تكرير تسعة عشر وتكرير أصلها وهو ستة وأربعون على أصل خمسة عشر وهو اثنان وأربعون ، وتقسمه على سبعة وعشرين يخرج بالقسم إثنان وعشرون ، فذلك تكرير سبعة وعشرين وهو تكرير الأصل مائة (٢) وخمسة وستين على ستة وتسعين ، وتقسم على ستة وأربعين تكون أحد وثمانين (٣) وهو تكرير الأصل مائتان (٤) وأحد عشر على تسعة وستين حتى تنقسم على مائة وخمسة وستين ، فيخرج بالقسم مائة (٥) وأربعة فهو النصيب ، والمال ألف وعشرون .

(١) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : من

(٢) فى ، ب : مائتين

(٣) فى ، ب : وثلاثين

(٤) فى ، أ : مائتى

(٥) فى ، ب : مائتان

سنة بنين وأوصى بتكملة الثلث على نصيب أحدهم وبدرهم ، ولآخر بتكملة الربع على نصيب آخر وبدرهمين ، فخذ مالا وألق منه ثلث مال ودرهم إلا نصيبا ، [وألق أيضا ربع مال ودرهمين (١) إلا نصيبا ، الفاضل ربع سدس مال ونصيبين إلا ثلاثة دراهم تعدل ستة أنصباء .

فاجبر وألق المشترك وكمل المال ، فتصير تعدل تسعة أنصباء وثلاثة أخماس نصيب وسبعة دراهم وخمس درهم ، فألق الخمس من الدرهم واقسم الباقي على ثلاثة أخماس فلا تنقسم ، فزد عليها المخرج فتتقسم ويخرج بالقسم (٢) ثلاثة فهو النصيب ، فالمال ستة وثلثون ، الوصية الأولى عشرة ، والثانية ثمانية .

عشرة بنين وأوصى بتكملة الخمس والسدس على نصيب أحدهم ودرهمين ، ولآخر بتكملة ربع ما يبقى من المال بعد الوصية الأولى بنصيب أحدهم ، ولآخر بثلاثة دراهم ، ولآخر بثلث ما يبقى من النصف بعد ذلك . فخذ مالا وأجعله من مائة وعشرين ، وارفع بالوصية الأولى أربعة وأربعين سهما ودرهمين إلا نصيبا ، وبالثانية ربع الباقي تسعة عشر سهما وربع نصيب إلا نصف درهم واسترجع منه نصيبا ، فيبقى معك سبعة وخمسون سهما ونصيب وثلاثة أرباع نصيب إلا درهما ونصفا .

فاعط الآخر ثلاثة دراهم فتصير الوصايا ثلاثة وستين سهما وأربعة دراهم ونصفا إلا نصيبا وثلاثة أرباع نصيب ، فألق ذلك من نصف المال ، فيبقى نصيب (٣) وثلاثة أرباع نصيب إلا ثلاثة أسهم وإلا أربعة دراهم ونصفا ، فألق ثلث ذلك ، فيبقى نصيب وسدس نصيب إلا سهمين وإلا ثلاثة دراهم .

فضم ذلك الى نصف المال تكن ثمانية وخمسين سهما ونصيبا وسدس نصيب إلا ثلاثة دراهم يعدل ذلك عشرة أنصباء .

فألق المشترك وأجبر وكمل المال بأن تضعفه وتزيد على المبلغ جزءا من تسعة وعشرين ، فيصير مالا يعدل ثمانية عشر نصيبا وثمانية أجزاء من تسعة (٤) وعشرين من نصيب وستة دراهم وستة أجزاء من تسعة وعشرين من درهم .

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من ، ب

(٢) زيادة من ، ب

(٣) في ، أ : نصف

(٤) في ، أ : سبعة

فألق كسور الدرهم من الدرهم يبقى ثلاثة وعشرون فلانقسم على ثمانية ، فزد عليها تسعة وعشرين أبدا حتى تنقسم ، فألق ثمانية من الجهتين وكرر خمسة على سبعة حتى تنقسم على ثمانية تجد ذلك خمس مرات .

فتكرر تسعة وعشرين كذلك وتقسّم يخرج واحدا وعشرين وهو النصيب ، ويصير المال ثلاثمائة وتسعين ، وصية الأول مائة وأربعة وعشرين (١) ، والآخـر خمسة وأربعين (٢) ونصف ، والآخـر ثلاثة دراهم ، فيبقى من النصيب إثنان وعشرون ونصف ثلثها سبعة ونصف يبقى خمسة عشر ، ضمها الى النصيب تكن مائتين وعشرة ، لكل واحد أحد وعشرون .
أربعة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم إلا ربع مايبقى من الثلث بعد النصيب وبدرهم وثلث الباقي من الثلث ودرهم (٣) ، فخذ ثلث مال واجعله اثني عشر .

وألق منه نصيبا ورد المستثنى وتلقى منه درهما ، فيصير خمسة عشر سهما إلا نصيبا ورعبا وإلا درهما ، فألق ثلث ذلك ودرهما تبقى عشرة إلا خمسة أسداس نصيب وإلا درهما وثلثين ، فضمه الى ثلثي المال .
فاجبر فيصير أربعة وثلثين سهما يعدل أربعة أنصباء وخمسة أسداس نصيب ودرهما وثلثين .

فكمل مالك بأن تزيد عليه جزءا من سبعة عشر ، فيصير المال يعدل خمسة أنصباء وجزءين من سبعة عشر من نصيب ودرهما وثلاثة عشر جزءا من سبعة عشر جزءا من درهم .

ويحتاج أن يكون النصيب إثنين حتى إذا ضربته فى الجزءين كمل مع أجزاء الدرهم واحدا والمال اثنا عشر .

فألق بالنصيب إثنين استثنى (٤) منهما ربع الباقي وهو نصف ، والوصية الثانية درهم ، والثالثة نصف ، والرابعة درهم ، والثلثان ثمانية (٥) بين البنين .

(١) فى ١ : وعشرون

(٢) فى ١٠ : وأربعون

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ١ : يستثنى

(٥) زياده من ، ب

فصل منه :-

فإن كانت الدراهم مستثناة إحتجت أن يكرر (١) مخرج الدرهم على مامعك من مبلغ (٢) كسورها حتى تنقسم [كسور النصيب (٣)] .
مثال ذلك :-

زوج وأبوان وابنتان وأوصى بمثل نصيب الأب ، ولآخر بتسعى مايبقى من الثلث إلا درهما ، فألق من الثلث (٤) نصيبين وتسعى الباقي وزد على مايبقى تسعى (٥) المستثنى وهو درهم .
فضمه الى الثلثين فيصير خمسة وعشرين جزءا من سبعة وعشرين جزءا من مال (٦) ودرهم إلا نصيبا وخمسة أتساع نصيب يعدل خمسة عشر نصيبا .

فاجبر وقابل (٧) وألق المشترك وأكمل المال بأن تزيد عليه خمسى خمسه ، فيصير يعدل سبعة عشر نصيبا وأربعة أخماس نصيب وخمس خمس نصيب [وسبعة أتساع وثلث تسع (٨)] إلا درهما وخمسى خمس ، فتقسم كسور الدراهم على كسور النصيب فلا تنقسم إثنان على إثنين وعشرين .
فكر عليها (٩) خمسة وعشرين حتى تنقسم على إثنين وعشرين ، فكرر ثلاثة على إثنين وتجد ذلك أربعة عشره مرة ، وكذلك تكرير خمسة وعشرين .

(١) فى ، أ : يكون

(٢) زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : كسورها نصيبا

(٤) لم ترد فى ، ب

(٥) فى ، ب : من الثلث

(٦) فى ، ب : سبعة وعشرين

(٧) زياده من ، ب

(٨) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٩) فى ، ب : عليه

والخارج بالقسمه ستة عشر فهو النصيب ، فاضربه فى الأنصباء [وهو سبعة عشر] (١) تكن مائتين وإثنين وسبعين ، واضربه فى كسورها تكن ثلاثمائة وإثنين وخمسين ، خذ من كل خمسة وعشرين واحدا تكن أربعة عشر وجزءين من خمسة وعشرين .

فألق منها الدرهم والجزءين يبقى ثلاثة عشر ، ضمها الى ماخرج من ضرب الأنصباء تكن مائتين وخمسة وثمانين ، فهى المال .

وفى معرفة مايخرج من ضرب كسور الأنصباء طريق لطيف :-

وهو أنك تنقص من مرات التكرير الدرهم الذى يق (٢) مع الأنصباء ، فيبقى ثلاثة عشر (٣) فهو مايزيده ، والوصية الثانية ثلاثة عشر ، والأولى إثنان وثلاثون .

أربعة بنين وأوصى لواحد بمثل نصيب أحدهم وربع مايبقى من الثلث إلا درهما ، فإن عمل بالجبر يؤدى الى مال يعدل خمسة أنصبا وجزءين من أحد عشر من نصيب إلا درهما وجزءا من أحد عشر من درهم .

فتطلب عددا إذا ضربناه (٤) فى خمسة وجزءين [من أحد عشر] (٥) ونقصنا مما إجتمع واحدا وجزءين (٦) كان الباقي صحيحا وذلك ستة .

فيكون المال ثلاثين ، الوصية الأولى بمثل نصيب ستة وربع الباقي من الثلث واحد ، تصير سبعة يستثنى منها درهما يبقى ستة ، والثلثين (٧) أربعة وعشرين .

زوج وثلاث أخوات مفترقات وأوصت بمثل نصيب الأخت من الأم إلا درهما ، وبخمس (٨) مايبقى من الربع إلا درهما ، وربع مايبقى من الثلث إلا درهما ، وبثمن جميع المال .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) زياده من ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، ب : ضربته

(٥) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٦) فى ، ب وجزءا

(٧) فى ، ب : والبنين

(٨) فى ، ب : بخمسى

فالعامل ينتهى الى مائة واحد وثمانين جزءا من مائتين وأربعين من مال
ودرهمين وربع وعشر إلا ثلاثة أخماس نصيب يعدل ثمانية أنصباء .
فإذا أجبرنا وأسقطنا الدراهم (١) من الأنصباء وكملنا المال صار
يعدل أحد عشر نصيبا وثلاثة وسبعين جزءا من مائة واحد وثمانين من
نصيب (٢) إلا ثلاثة دراهم وأحد وعشرين جزءا من مائة واحد وثمانين من
درهم .

فتطلب عددا إذا ضربناه (٣) فى ثلاثة وسبعين فضل منه مثل الأجزاء
التي مع الدرهم وذلك خمسة وثلاثون (٤) وهى النصيب ، فتضربها فى أحد
عشر تكن ثلاثمائة وخمسة وثمانين ، وتضربها فى ثلاثة وسبعين جزءا تكن
أربعة عشر واحد وعشرين جزءا .

فتنقص منها الدراهم والأجزاء وتضم الباقي الى مامعك تصير
ثلاثمائة وستة وتسعين وهى المال ، والوصية الأولى أربعة وثلاثون (٥) ،
ويبقى من الربع خمسة (٦) وستون ، فخمسة إلا درهما اثنا عشر .
فألق الوصيتين من الثلث وخذ ربع الباقي إلا درهما وذلك عشرون
ونصف ، وألق ثمن المال تسعة وأربعين ونصفا ، فيبقى من الثلث ستة عشر
درهما (٧) ردها الى الثلثين تصير مائتين وثمانين لكل سهم خمسة وثلاثون .

(١) فى ، ب : الدرهمين

(٢) فى ، أ : درهم

(٣) فى ، ب : ضربته

(٤) فى ، أ : وثلاثين

(٥) فى ، أ : وثلاثين

(٦) زياده من ، ب

(٧) زياده من ، ب

فصل يسمى الوقيد :-

إذا ترك ابنا وأوصى بمثل نصيبه ، ولآخر بمثل مايبقى من الثلث ، ولآخر بدرهم ، وأجاز الابن ، فخذ ثلث مال واطرح منه الوصايا وتمم العمل ، فيصير مال يعدل نصيبا وسبعة أثمان نصيب ودرهما وثمان درهم ، فاجعل النصيب ومامعه من الكسور ماشئت بعد أن يكون أقل من درهم .

فإن جعلته خمس درهم كان النصيب وسبعة أثمانه ثلاثة أثمان درهم (١) ، وكان المال درهما ونصفا ، فخذ الثلث وألق منه النصيب وهو خمس درهم وألق ثلث مايبقى عشر درهم فرد الخمس الباقي (٢) الى الثلثين وأعط صاحب الدرهم درهما ، فيبقى للابن خمس درهم .

وإن جعلت النصيب ثلثا كان مع كسوره خمسة أثمان درهم ، كان المال درهما وثلاثة أرباع ، [فتحذف بالنصيب (٣) ثلثا وثلث مايبقى من الثلث نصف سدس ، فيبقى من المال درهم وثلث ، فاعطيت الدرهم للموصى (٤) له ، وللابن الثلث [سته وخمسون (٥) .

ولو جعلته سبعة أثمان درهم كان المال درهمين ، والنصيب ثلث [ذلك خمسة وهو ستة وخمسون (٦) من مائة وعشرين من درهم وهو ربع سدس ونصف عشر ، ولو جعلت النصيب عشر درهم كان المال درهما وربعا ونصف ثمن .

ولو قال بدل الدرهم درهمين ، فالعمل ينتهي الى مال يعدل نصيبا وسبعة أثمان نصيب ودرهمين وربعا ، فاجعل النصيب ماشئت ولا تبلغ به الدرهمين ، فإن جعلته درهما كان المال أربعة دراهم وثمان ، ولو قال وثلاثة دراهم لم تبلغ في موضع النصيب ثلاثة دراهم .

وهذا الباب ينكره الفقهاء ويزعمون أنه لا يتصور ، لأنه إذا أوصى بمثل نصيب الابن فله النصف إن أجاز ، والثلث إن لم يجز ، فلا يبقى من الثلث شيء تنفذ فيه الوصية الأخرى ، وإنما توصل الحساب الى إخراجة بهذا العمل للرياضة في الحساب .

(١) زياده من ، ب

(٢) زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : فتجد النصيب

(٤) في ، أ : للموصا

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : المال وخمس

وإن كان الورثة إثنين والوصية بدرهم ، فالعمل ينتهي الى مال يعدل ثلاثة أنصباء ودرهما وثماناً ، فاجعل النصيب خمسة أثمان يكن المال ثلاثة دراهم .

فإن ترك ابناً وأوصى بمثل نصيبه إلا درهما ، وبثلث مايبقى من الثلث ، فاجعل الثلث نصف درهم وزد عليه الدرهم المستثنى ، وألق ثلثها (١) يبقى درهم رده الى الثلثين يكن درهماين فاحفظهما .

ثم عد الى المثل وهو واحد ، فألق ثلثه ورد الثلثين على الابن يكن واحداً وثلثين (٢) فابسطه أثلاثاً وأقسم عليها بسط الدرهماين يخرج واحد وخمس فهو النصيب .

فإذا ألقيته إلا درهما من الثلث بقى خمس وعشر ، فألق ثلثها وهو عشر يبقى خمس زده على الثلثين تكن درهما وخمسا ، ولو جعلت الثلث أكثر من نصف مال لم يبلغ درهما أو أقل منه مالم يبلغ ثلاثة أثمان صح الجواب .

ولك هاهنا حدان ، وفى المسألة الأولى حد ، ولهذا سمي هذا الباب بالمقيد وإنما قلنا مالم يبلغ ثلاثة أثمان لأنك إذا أضفت (٣) الى ثلاثة أثمان درهم [سبعة أثمانها لم يبلغ (٤) قدر الاستثناء وهو ثلاثة أرباع .

وطريق العمل فيها بالجبر أن تأخذ ثلث مال ، فتلقى منه نصيباً إلا درهما فيبقى ثلث مال ودرهم إلا نصيباً ، فألق ثلث ذلك وتمم العمل ، فيصير مال يعدل نصيباً وسبعة أثمان نصيب إلا ثلاثة أرباع درهم ، فاجعل النصيب مقداراً إذا أسقطت منه ومن سبعة أثمان ثلاثة أرباع درهم كان ثلث مايبقى أقل من درهم .

فإن جعلته درهما وخمسا كان ومامعه درهماين وربعا ، وكان المال درهما ونصفاً ، فالوصية الأولى خمس درهم ، والثانية عشر درهم .

وإن جعلته درهماين [وثلاثة أرباع (٥) كان المال درهما ، وكان النصيب درهما وخمسين (٦) وثلث خمس .

(١) فى ١٠ : ثمنها

(٢) فى ١٠ : وثلثين

(٣) فى ب : أخذت

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ب .

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ب .

(٦) فى ب : وخمس

فإن كان الاستثناء خمسة (١) دراهم ، فاجعل الثلث مابين الاستثناء وثلاثة أثمانه وهو ستة (٢) دراهم وسبعة أثمان ، [فالوصية الأولى خمس درهم ، والثانية عشر درهم] (٣) فاجعله أربعة ، فزد عليه الاستثناء تكن تسعة ألق ثلثها ، [ورد الباقي الى] (٤) الثلثين تكن أربعة عشر فأحفظها .
ثم خذ للمثل واحدا فألق ثلثه ورد الثلثين على الابن وابسطه أثلاثا تكن خمسة ، فاقسم عليها بسط الأربعة عشر يخرج ثمانية وخمسان فهي النصيب ، فخذ الثلث أربعة وألق منه مثل نصيب إلا خمسة دراهم وذلك ثلاثة وخمسان ، الفاضل ثلاثة أخماس ألق ثلثها يبقى خمسان درهما على الثلثين .

ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم وبثلث مايبقى من المال ودرهم ، فينتهي بك العمل الى مال يعدل خمسة أنصباء ونصفا ودرهما ونصفا .
فاجعل النصيب أى عدد فرد (٥) شئت واضفه الى ذلك الدرهم والنصيب (٦) ، فإن جعلته واحدا صحت من سبعة ، وإن جعلته ثلاثة صحت من ثمانية عشر .

وتسمى هذه المسألة السیاله وكذلك أمثالها ، فإن قال كانت الوصايا عشرة دراهم فزد عليها أنصباء الورثة وألق نصيبا وثلث الباقي ودرهما ، تكن الوصايا نصيبا وثلثين وأربعة دراهم وثلثا ، فقابل (٧) بذلك عشرة .
[فإذا ألقيت المشترك بقى خمسة وثلثان يعدل نصيبا وثلثين] (٨) ، [يخرج النصيب] (٩) ثلاثة وخمسين ، فالمال على هذا عشرون وخمس .
وإن شئت حسبت بالمنكوس ، فأخذت ثلاثة أنصباء وزدت درهما ونصف الجميع ونصيبا ، يصير خمسة أنصباء ونصفا ودرهما ونصفا ، فألق منها أنصباء البنين وقابل بالباقي عشرة .

(١) زياده من ، ب

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : وزد الباقي على

(٥) لم ترد فى ، ب

(٦) فى ، ب : والنصف

(٧) فى ، ب : تعدل

(٨) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٩) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : فالنصيب يعدل

وإن شئت ألقيت من المال نصيبا وثلاث الباقي ودرهما وجمعت ذلك ،
فكان ثلث مال وثلثي نصيب ودرهما يعدل (١) عشرة .
وإن شئت قلت خذ مالا وألق منه الوصايا عشرة دراهم يبقى مال (٢) .
فإن ألقيت المشترك واستثنيت ثلثي نصيب من الباقي ، صار (٣) ثلث
مال يعدل تسعة إلا ثلثي نصيب ، فالمال كله يعدل سبعة وعشرين إلا نصيب (٤) .
وقد علمت أن المال كله الوصايا والأنصاء ، وذلك عشرة وثلاثة
أنصاء ، فاجبر وألق المشترك [من خمسة أنصاء يعدل سبعة عشر (٥)] .
وإن شئت قلت خذ مالا وألق منه الوصايا عشرة دراهم (٦) ، ويبقى مالا
إلا عشرة دراهم بين (٧) البنين لكل واحد ثلث مال إلا ثلاثة دراهم وثلثا .
فعد الى المال وألق منه ذلك بالنصيب ، يبقى ثلثا مال وثلاثة (٨) دراهم
وثلث ، فخذ ثلث ذلك ودرهما وأضفه الى النصيب يكن خمسة أتساع مال إلا
درهما وتسعين يعدل ذلك عشرة .
فاجبر وأكمل المال يصير يعدل عشرين درهما (٩) ، فإن كانت الوصايا
من الثلث خرج الثلث أحد عشر وتسعين ، والنصيب سبعة وثمانية أتساع ،
والمال ثلاثة وثلاثون وثلثان .

(١) في ، ب : فذلك

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) في ، ب : وهو

(٤) في ، ب : نصيبين

(٥) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٦) زياده من ، ب

(٧) في ، ب : على

(٨) في ، ب : إلا ثلاثة

(٩) في ، ب : وخمسا

باب الوصية للوارث مع الأجنبي

إذا ترك امرأة وابنا وأوصى لها بربع ماله ، ولأجنبي بثلث ماله ، فإن أجاز الابن الوصيتين صحت من [سنة وتسعين] (١) .
 وإن أجاز للمرأة وحدها ، ولم يجز ماجاوز الثلث ، فالثلث بينهما على سبعة ، والثلثان على ثمانية وتصح من [مائة وثمانية وستين] (٢) .
 فإن لم يجز لها ضمنت نصيبها بالمحاصه من الثلث وهو ثلاثة الى الثلثين ، فصار سبعة عشر (٣) ، تقسم بينهما على ثمانية [وتصح من مائة وثمانية وستين] (٤) هذا قول مالك وظاهر مذهب الشافعى .
 وفى قول أبى حنيفة والقول الآخر للشافعى يكون الثلث كله للأجبنى .
 خمسة بنين وأوصى لأحدهم بثلث ماله ، ولأجبنى بما يبقى من ثلثه ، فللأجبنى الثلث [سواء إن أجازوا الورثة] (٥) أو لم يجيزوا .
 وإن أجازوا للوارث فله ثلث آخر هذا قول أهل العراق لأن الوصية الأولى للوارث لا يعتد بها .
 فلو أوصى للأجبنى ابتداء بباقي الثلث كان له الثلث عندهم وقاله ابن سريج ، وقال البصريون لا وصية للأجبنى لأن الثلث لم يذهب منه شيء فيكون له بقيته وفى الأولى لم يبق منه شيء وهو الأشبه بقول الشافعى .
 وكذلك لو ترك ثلاثمائة وأوصى لوارث بمائة ، ولأجبنى بباقي الثلث ، فعلى ماتقدم فى المذهبين .
 ولو ترك ستمائة وأوصى لأجبنى بمائة ، ولآخر بباقي الثلث ، فلم يقبل صاحب المائة وأخذ الآخر مائتين فى قول أهل العراق وقياس قول الشافعى ، والبصريين له مائة .
 فإن أوصى لأحدهم بتكملة الثلث على نصيبه ، ولأجبنى بثلث مايبقى من الثلث ، فخذ ثلث المال فآلق منه نصيبا ، فيبقى ثلث مال إلا نصيبا فهذا هو التكملة وهو وصية الابن ، فاسقطه من الثلث فيبقى نصيب .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : تسعة وستين

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : أربعة وثمانين

(٣) زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : سواء أجازوا

فاعط الأجنبي ثلثه وضم ثلثيه الى ثلثي المال يكن ثلثي مال وثلثي نصيب
تعدل خمسة أنصبا .

فألق المشترك وابطس واقلب يكن المال ثلاثة عشر ، والنصيب سهمين
فاضربها فى ثلاثة لأجل الثلث تكن تسعة وثلثين ، والنصيب ستة ، فالتكلمة
سبعة هذا قول الجمهور .

وقال محمد للأجنبي تسع المال لأن (١) وصية الوارث لا تحتسب بها .
فإن أجاز له الورثة أخذ ثلث المال بالوصية والميراث ، والخمسة
الاتساع بين الأربعة بنين وتصح من ستة وثلثين ، وإن لم يجيزوا
اقتسموا الثمانية الاتساع وتصح من خمسة وأربعين .

فإن أوصى بمثل نصيب أحدهم ، وبثلث مايبقى من الثلث ، وقال
لاتضموا (٢) ابنى زيد بشيء من الوصايا .

وأجاز باقى الورثة فهو بمنزلة مالو (٣) ترك أربعة بنين ومع الوصايا
خمس المال .

فألق من الثلث نصيبا وثلث الباقي وخمس المال ، فيبقى خمس تسع مال
إلا ثلثي نصيب .

فضمه الى الثلثين وأجبر وقابل به أربعة أنصبا يكن المال مائتين
وعشره ، والنصيب واحدا وثلثين .

فإن قال لاتضموا (٤) ابنى زيد إلا من النصيب ، ولاتضموا (٥) ابنى (٦)
عمرو إلا من ثلث مايبقى .

فإنك تلقى نصيبا من مال وتقسم الباقي بين خمسة بنين (٧) نصيب الابن
خمس مال إلا خمس نصيب فهو حصة زيد .

ثم ألق من المال الوصية الأخرى وهى تسع مال إلا ثلث نصيب ،
وأقسم الباقي بين البنين الخمسة ، نصيب الابن ثمانية من خمسة وأربعين
وثلث وخمس نصيب ، فهذا حصة عمرو .

(١) فى ، أ : لا

(٢) فى ، ب : لاتضموا

(٣) فى ، أ : مالم

(٤) فى ، ب : لاتضموا

(٥) فى ، ب : لاتضموا

(٦) زياده من ، ب

(٧) فى ، أ : وثلثين

ثم خذ ثلث مال فألق منه نصيبا وثلث الباقي وحصتى الابنين ، فيبقى من
المال ثلاثة وعشرون من خمسة وأربعين إلا أربعة وعشرين سهما من خمسة
وأربعين من نصيب يعدل ذلك ثلاثة أنصاء .
فاجبر وابسط يكن المال (١) مائة وتسعة وخمسين ، والنصيب ثلاثة
وعشرين .
فنصيب زيد سبعة وعشرين [سهما وخمس (٢) ، فيصير عمرو سبعة (٣)
وعشرين وأربعة أخماس . والله أعلم .

(١) في ، ب : الميراث

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٣) في ، ب : تسعة

باب نقصان المال بعد موت الموصى

إذا ترك ثلاثين ديناراً وثلاثمائة درهم وقيمتها سواء ، وأوصى لرجل بثلاث الدينانير فهلك ثلثها(١) ، فله ثلث باقيها فى قول مالك وأحد قولى الشافعى(٢) وهو خمسة ، وله عشرة فى قول أهل العراق وظاهر مذهب الشافعى لأن الثلث يحمل ذلك .

ولو كان أوصى له(٣) بسدس الدينانير وسدس الدراهم ، فله ديناران ونصف وخمسون درهما عند الأولين ، وخمسة دنانير وخمسون درهما عند الآخرين .

فإن كانت(٤) الوصية فى شيئين(٥) لا يجتمعان فى القسم فتلف أحدهما لم يجمع له الوصية فى الباقي منهما .

مثل أن يترك ثلاثين درهما وثلاثين ثوباً ويوصى بسدس الثياب وسدس الدراهم ، فيتلف أحدهما لم يكن إلا سدس مابقى ، وكذلك إن كانوا ثوبين هروياً ومروياً ، أو دارين أو نحو ذلك .

فإن ترك ستين درهما وثوباً قيمته ستون وأوصى بسدسهما ، ولآخر بثلث ماله ، ولم يجز الورثة كان الثلث على ثلاثة ، لصاحب السدس سهم نصفه فى الدراهم ونصفه فى الثوب ، ويقاسم الآخر الورثة [فيما يبقى] (٦) على ثمانية له سهمان .

فإن تلف نصف الدراهم ضرب صاحب السدس بعشرين وهو(٧) سدس الجميع ، وضرب الآخر بثلث الباقي(٨) وهو ثلاثون ، والثلث بينهما على خمسة ، لصاحب السدس اثنا عشر نصفها فى الدراهم ونصفها فى الثوب . ويقاسم الآخر الورثة باقى التركة على ثلاثة عشر ، فيصيبه من الدراهم خمسة وسبعة أجزاء من ثلاثة عشر ، ومن الثوب اثنا عشر وستة أجزاء وهذا قول أبى حنيفة .

(١) فى ، ب : نصفها

(٢) ينظر - الام ٩١/٤ المدونة الكبرى ٤٢٣/٦

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، أ : كان

(٥) فى ، ب : شيئان

(٦) ما بين المكوفتين ورد فى ، أ : ما يبقى

(٧) زياده من ، ب

(٨) فى ، ب : مابقى

ومثله قول صاحبيه إلا أنهما لا يضمنان سهام الموصى (١) له بل يعطيانه
ثلث ما أصابه من الدراهم وثلثيه من الثوب ، وفى قول مالك إنما يضرب
صاحب السدس بسدس باقى الدراهم وسدس الثوب وذلك خمسة عشر .
فيكون الثلث على ثلاثة ، لصاحب السدس عشرة ثلثاها من الثوب وثلثها
من الدراهم ، لأن وصيته من الدراهم ثلث ماله .

ويضم صاحب الثلث سهميه الى سهام الورثة ، فيصبيه من الدراهم
ربع مابقى منها وذلك ستة وربع مايبقى من الثوب وذلك ثلاثة عشر وثلاثة
أرباع ، وللشافعى القولان .

وخرَجَ ابن سريج فيما يأخذه صاحب الثلث وجهين ، أحدهما أن يضم
كقول أبي حنيفة ومالك ، والثانى يأخذ من كل شيء بحصته كقول أبي يوسف
ومحمد وهو الأشهر .

فأن ترك ثلاثين درهما وعدل قطن قيمته ستون درهما ، وأوصى بالثلث
لرجل ، ولآخر بنصف الدراهم وربع القطن ، فالثلث (٢) بينهما نصفين ،
لصاحب الوصيتين خمسة عشر نصفين من الدراهم والقطن ، لأن وصيته
فيهما سواء .

ويضم سهم الآخر فيقاسم الورثة مابقى على خمسة له خمس باقى
الدراهم [أربعة ونصف (٣)] وخمس باقى القطن عشرة ونصف هذا قول
أبي حنيفة ومالك .

وفى قول صاحبيه يأخذ ثلثى نصيبه من القطن وثلثه من الدراهم ،
وخرَجَهَا ابن سريج على الوجهين .

فإن تلف نصف القطن ضرب صاحب الثلث بعشرين ، وضرب الآخر
بوصيته وهما ثلاثون ، فيكون الثلث بينهما على خمسة ، لصاحب الوصيتين
ثلاثة أخماسه اثنا عشر نصفين فى الدراهم والقطن ، وللآخر ثمانية .

وفى قول أبي حنيفة لا يضرب صاحب النصف إلا بالثلث ، فيكون بينهما
نصفين لكل واحد عشرة ، لكن صاحب الثلث يضم سهمه الى سهام الورثة
فيقتسمون على خمسة ، فيصيب كل واحد من الدراهم خمسة ومن القطن
خمس .

(١) فى ١ : الموصى

(٢) فى ١ : والثلث

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

وعلى قول مالك وأحد قولى الشافعى يضرب بنصف الدرهم وربيع باقى القطن ، وذلك اثنان وعشرون ونصف ، فيكون الثلث بينهما على سبعة عشر ، لصاحب التسعين (١) تسعة ثلثاها فى الدراهم وثلثها فى القطن .
لأنه أوصى له بنصف الدراهم وربع القطن ، فنجعل له عشرة وعشرة أجزاء من سبعة عشر ، ولصاحب الثلث ثمانية تضمها الى سهام الورثة ، فتكون إثنين وأربعين ، [وترجع بالإختصار الى أحد وعشرين ما أصاب أربعة فهو له وذلك تسعة وسبعة أجزاء (٢)] .

فإن كان الذى تلف (٣) نصف الدراهم ، فالثلث خمسة وعشرون يقتسمانه على أحد عشر ، لصاحب التسعين ستة نصفين ، وللآخر خمسة ثلثها من الدراهم وثلثها من القطن هذا قول أبى يوسف ومحمد (٤) وأحد القولين لأن صاحب التسعين ضرب بثلاثين ، وفى قول أبى حنيفة لا يضرب أكثر من الثلث فيقسمان الثلث نصفين ، ويقاسم صاحب الثلث الورثة على خمسة .
وفى قول مالك تضرب بنصف باقى الدراهم وربيع القطن ، وذلك إثنان وعشرون ونصف ، ويضرب للآخر بالثلث وهو خمسة وعشرون ، فيقتسمون الثلث على تسعة عشر ، لصاحب التسعين ما أصاب تسعة ثلثاها من القطن وثلثها من الدراهم ، ويقاسم الآخر الورثة مابقى على ثمانية وأربعين ، وترجع الى أربعة وعشرين ما أصاب خمسة لصاحب الثلث .

نوع آخر :-

فإن ترك عبدا قيمته مائة لا مال له غيره ، وقد أوصى به لرجل ، وللآخر بثلث ماله ، وأجازوا اقتسموا العبد على أربعة ، وإن لم يجيزوا فثلثه كذلك ، وقال أبوحنيفة فى الإجازة على ستة لصاحب الثلث سهم .
وفى الرد على ثلاثة لأن صاحب الثلث [سهم لأنه (٥)] ضرب له بالربيع (٦) وهو ما أصابه فى الإجازة ، [وفى قول ابن أبى ليلى يكون الثلث بينهما على خمسة ، لصاحب الثلث سهم لأنه (٧)] ضرب له بالربيع وهو ما أصابه فى حال الإجازة .

(١) فى ، ب : النصيبين

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : وربع تسعة وسبعة أجزاء

(٣) فى ، أ : ثلث

(٤) لم يرد فى ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : يضرب بالسدس

(٧) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

ولو خلف مائتين والعبد على أربعة ، ولصاحب الثلث ثلث المائتين إن أجازوا ، وعند أبي حنيفة العبد على ستة ، ولصاحب الثلث ثلث المائتين ، وقال بعض أهل المدينة يكون للأول العبد ولهذا مائة من المائتين .

فإن لم يجيزوا فالثلث نصفين في قولهم جميعا ، لصاحب العبد نصف العبد ، والآخر يضم سهمه عند مالك وأبي حنيفة الى سهام الورثة ويقتسمون الباقي على خمسة ، فيحصل له عشر العبد وخمس المائتين ، وعند أبي حنيفة (١) ومحمد يجعلان ما أصابه على ثلاثة ثلث (٢) في العبد لأنه ثلث التركة ، وقال ابن سريج الوجهين .

وفى قول ابن أبي ليلى الثلث على ثلاثة وعشرين ، لصاحب العبد اثنا عشر يأخذها من العبد ، وللآخر أحد عشر يأخذها من العبد والدرهم ، لأنه يضرب للآخر بثلث المائتين وربيع العبد ، وهو ما أصابه منه في حال الإجازة ، فجعل كل مائة اثني عشر سهما ، وأما أبو حنيفة فضرب (٣) لصاحب العبد بخمسة أسداسه ، وللآخر سدسه وثلث المائتين ، فوافق الجماعة في المعنى وإن خالفهم في الطريق .

فإن تلف نصف الدراهم قبل القسمة ولم يجز الورثة ، فالثلث عند أبي حنيفة على سبعة ، لصاحب العبد أربعة أسباع الثلث وذلك سبعا العبد وثلث سبعة ، ويقاسم الآخر الورثة على سبعة عشر ما أصاب ثلثه له ، وفى قول صاحبيه يقتسمان الثلث على خمسة ، لصاحب الثلث ستة وعشرون وثلثان نصفها في العبد ونصفها في الدراهم ، لأن صاحب العبد ضرب بجميع قيمته ، وللآخر بثلث [آخر له] (٤) .

وأما أبو حنيفة فضرب لصاحب العبد بالثلث وهو [ثلثا مائة] (٥) ، وللآخر بسدس العبد وثلث المائة وذلك نصف المائة .

قول مالك كقول أبي يوسف إلا أن صاحب الثلث يضم سهميه الى سهام الورثة ويقتسمون الباقي على اثني عشر ، فيجعل له عشر العبد وسدس الدراهم ، وكذلك قول الشافعي ، وفيما يأخذ صاحب الثلث الوجهان المقدمان ، وفى قول ابن أبي ليلى الثلث على تسعة عشر لأن صاحب الثلث ضرب بربع العبد وثلث المائة والآخر بالعبد ، والله تعالى أعلم .

(١) فى ، ب : أبي يوسف

(٢) زياده من ، ب

(٣) فى ، ب : يضرب

(٤) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : التركة له

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : ثلثمائة

باب من الوصايا فى العين والدين

- إذا ترك مائة عينا ومائة ديناً ، وأوصى لرجل بثلاث ماله فله ثلث العين ،
وكلما خرج من الدين شيء كان له ثلثه وللورثة ثلثاه .
- فإن أوصى له (١) بنصف العين فله ثلثها ، وكلما خرج من الدين من
شيء فله مثل نصفه من العين إن كانت باقية .
- أو بدلا منها حتى تستوفى نصف العين ، لأنه لا يجوز أن توفى وصيته
ويحال الورثة على الدين وربما تلف .
- وإن أوصى له (٢) بثلاث الدين فلا شيء له حتى يخرج من الدين شيء ،
فيكون أحق به حتى يستوفى وصيته فى قول أهل العراق .
- وأحد قولى الشافعى (٣) لأن ذلك يخرج من ثلث المال الحاضر .
- والقول الآخر يكون له ثلث ما يخرج ، ولا يحتسب على الورثة بما
أخذوا من الدين وهو قول مالك (٤) .
- فإن أوصى مع ذلك لآخر بثلاث العين فله ثلثها ، ولا شيء للآخر حتى
يخرج من الدين شيء ، فيكون على الإختلاف المتقدم (٥) .
- فإن خرج من الدين خمسون ، ففى قول مالك وأحد القولين له ثلثها .
- وعلى القول الثانى وهو قول أهل العراق يضم ما خرج الى العين
ويأخذ ثلثه وهو خمسون .
- فيضرب فيه كل واحد بجميع وصيته فيقتسمونها نصفين ، يأخذ كل واحد
خمسة وعشرين مما أوصى له منه .
- وعلى هذا فيما خرج من الدين إذا كان أقل من وصيته ضرب به ، وإن
كان أكثر بجميع وصيته فى هذا القول ، وفى القول الآخر يكون له مقدار
وصيته مما خرج .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) زياده من ، ب

(٣) ينظر - الحارثى الكبير ٢٦٨/٨ المغنى ٥٧٥/٨

(٤) ينظر - المدونة الكبرى ٥٣/٦

(٥) زياده من ، ب

فإن أوصى بثلث ماله ، ولآخر بثلث العين اقتسما ثلث العين نصفين ،
فإن خرج من الدين شيء قبل قسمه (١) ثلث العين ، ضم الى العين وأخذ
ثلث ذلك ، فضرب به صاحب ثلث المال ، وضرب الآخر بثلث العين ،
وقسم (٢) الثلث بينهما على ذلك .

مثاله :-

إذا خرج من الدين خمسون ضممتها الى العين وأخذت ثلثها فتضرب
فيه بخمسين ، وللآخر بثلث العين فاقتسماها (٣) على خمسة ، يأخذ صاحب
ثلث (٤) العين ما أصابه من العين ، ثم يضم الآخر سهامه الى سهام
الورثة وهى عشره ، فيقاسمهم مابقى على ثلاثة عشر ، هذا أحد القولين
وهو مذهب مالك وأبى حنيفة .

وفى الثانى يأخذ ثلثى وصيته من العين وذلك عشرون وثلثها من الدين
وهو الأصح ، وهو قياس قول أبى يوسف ومحمد ، على أن محمد قد حكى أن
قولهما فى ذلك كقول أبى حنيفة .

فإن أوصى بثلث ماله ، ولآخر بثلث الدين (٥) ، يخرج منه عشرون ضُمت
الى العين وأخذ الثلث ، فيضرب فيه صاحب الثلث بأربعين ، وصاحب ثلث
الدين بعشرين فيقسمانها على ثلاثة ، ويقاسم صاحب الثلث الورثة على
أربعة بعد الإختصار له سهم (٦) .

وعلى القول الآخر يضرب صاحب ثلث الدين بستة وثلثين ، فيقتسمان
الثلث على سبعة ، لصاحب الدين منه خمسة وخمسة أسابيع ، والآخر يأخذ
حقه على (٧) المعينين أحدهما يضم ، والآخر على قدر المالين وذلك سدس
من الدين وخمسة أسداس من العين .

وعلى قول أبى حنيفة يضرب صاحب الثلث بثلث العين وسدس ماخرج من
الدين لأنهما يتنازعان فى ثلث ماخرج ، ويضم صاحب الدين السدس الى
الثلثين ، فيضرب بذلك وهو خمسة أسداس العشرين .

(١) فى ، أ : اقتسما منهما

(٢) فى ، أ : وقسمت

(٣) فى ، أ : فاقتسماها

(٤) فى ، أ : ثلثى

(٥) فى ، أ : العين

(٦) فى ، ب : بسهم

(٧) فى ، ب : من

فاجعل كل عشرة ثلاثة أسهم ، فيضرب صاحب الثلث بأحد عشر لانه ضرب بثلاثة وثلاثين من العين وبثلاثة وثلاثين من الدين ، والآخر بخمسة ، فيقتسمان (١) الثلث وهو أربعون على ستة عشر ، فيصيب صاحب الدين اثنا عشر ونصف أخذها (٢) من الدين ، ويضم الآخر سهامه الى الثلثين وهما اثنان وثلاثون تكن ثلاثة وأربعين يقاسم الورثة مابقي (٣) على ذلك .

فإن خرج من الدين خمسون ضرب صاحب الدين بثلاثين الدين كله ، فيكون الثلث بينهما على خمسة ، ويضم صاحب الثلث سهامه الى سهام (٤) الورثة فيقاسمهم مابقي على ثلاثة عشر فى قول أهل العراق جميعا [وأحد القولين لأن الوصيتين تخرج مما يضم من الدين فلم تدخل أحدهما فى الأخرى (٥) .

وعلى القول الآخر يضرب صاحب الدين بثلاث الخارج ، فيكون الثلث على أربعة ، فله اثنا عشر ونصف ، والآخر فعلى الخلاف المقدم أحدهما وهو قول مالك يقاسم الورثة مابقي على أحد عشر والآخر فيكون له ثلثا ما أصابه فى العين وثلثه فى الدين .

فإن أوصى لأحدهما بثلاث العين ، ولآخر بثلاث العين والدين ، فثلث العين بينهما نصفين ، فإن خرج نصف الدين قبل أن يقتسما العين ، ضرب صاحب العين بثلاثها ، والآخر بثلاث الحاضر ، فيقتسمان الثلث على خمسة ، لصاحب الوصيتين ثلاثون يأخذها منهما نصفين ، وللآخر عشرون من العين هذا قول أبي حنيفة .

ومثله قول مالك وأحد الوجهين لأصحاب الشافعى ، إلا أنه يأخذ ثلثي ما يصبه من العين وثلثه من الدين .

وفى الوجه الآخر وهو قول صاحبيه يضرب صاحب الوصيتين بثلاث جميع المال ، فيقتسمان الثلث على ثلاثة ، لصاحب العين ستة عشر وثلثان منها (٦) ، وللآخر ثلاثة وثلاثون وثلث يأخذها نصفين ، فإن كانا اقتسما ثلث العين ثم خرج نصف الدين ، أخذ صاحب الوصيتين ثلث الخارج منه ، ولم يكن للآخر شيء فى هذا القول .

(١) فى ، أ : فيكون

(٢) فى ، ب : يأخذها

(٣) زياده من ، ب

(٤) زياده من ، ب

(٥) مابين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٦) فى ، أ : منهما

وفى الوجه الآخر وهو قول مالك يرجع صاحب العين على الورثة بثلاثة دراهم وثلاث ، ويأخذ الآخر خمسة عشر من الخمسين ورد (١) على الورثة من العين درهما وثلاثين .

فإن كانت الوصية بثلاث الدين ، وللآخر بثلاثهما ، اقتسما الثلث على ثلاثة لأن صاحب الدين يضرب له (٢) عند أبي حنيفة بنصف ما خرج من الدين لأن الخارج لما كان أقل [من وصيتهما] (٣) كان بينهما نصفين ، لأن الميت قد أوصى لهما بثلاث (٤) الدين .

وإذا ضم صاحب الوصيتين نصف الخارج من الدين الى ثلث العين زاد على ثلث المال الحاضر ، [في زاد على الثلث] (٥) لأن من أصل أبي حنيفة ألا يضرب إلا بثلاث الحاضر ، فلذلك اقتسما على ثلاثة ، لصاحب الدين ستة عشر وثلاثان مما خرج من الدين ، وللآخر ثلث المائة يأخذ أربعة أسباعها من العين وثلاثة أسباعها مما خرج من الدين على مقدار ما كانت وصيته منهما .

وعلى قول مالك وأحد القولين يقتسمان على أربعة ، لأن كل واحد منهما يضرب بثلاث الخارج من الدين ، فيكون لصاحب الوصيتين سبعة وثلاثون ونصف ، يأخذها منها على ثلاثة ثلثاه من العين وثلثه مما خرج من الدين . وعند أبي يوسف ومحمد وهو القول الآخر يضرب صاحب الدين بثلاث جميعه ، والآخر بثلاث المال ، فيقتسمان الثلث على ثلاثة مثل قول أبي حنيفة ، إلا أن صاحب الوصيتين يأخذ ثلث المائة من العين والدين نصفين على قدر وصيته منهما .

فإن كان الدين مائتين وأوصى بثلاث العين ، ولآخر بثلاث الدين وخرج منه خمسون ، فلصاحب ثلث الدين ثلثها فى قول مالك وأحد الوجهين . وعلى الوجه الآخر يؤخذ الثلث (٦) ، فيضرب فيه صاحب الدين بخمسين وهو جميع الخارج منه ، فيقتسمانه على خمسة ، لصاحب العين عشرون منها (٧) ، وللآخر ثلاثون مما خرج من الدين وهذا قول أهل العراق .

(١) فى ، ب : ويرد

(٢) زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : نصيبهما

(٤) فى ، أ : بثلاثي

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : فيرد الى الثلثين

(٦) لم ترد فى ، ب

(٧) فى ، ب : منهما

ولو أوصى بدل ثلث العين بثلث المال اقتسما الثلث نصفين ، لأن كل واحد منهما يضرب بخمسين ، فيكون لصاحب الثلث خمسة وعشرون في قولهم جميعا ، وكيف يأخذها على معنيين ، أحدهما أن يضم ويقاسم الورثة على خمسة وهو قول مالك وأهل العراق ، والآخر أن يأخذ (١) ثلثيه من العين وثلثه من الدين .

وكذلك لو أوصى بدل الثلث بثلث العين والدين في قول مالك وأحد القولين وعند أبي يوسف ومحمد ، والقول الآخر يضرب بثلث العين بما خرج من الدين .

فيقتسمان الثلث على ثمانية ، له خمسة أثمانه خمسا ذلك من العين وباقيه مما خرج من الدين .

وعند أبي حنيفة لا يضرب إلا بثلث الحاضر وذلك خمسون ، وللآخر بنصف الخارج (٢) ويضم الآخر ذلك الى ثلث العين ، فيأخذ ماتحصل له وهو ثلثا الثلث على سبعة : أربعة أسباعه في العين وثلثه أسباعه في الدين على ماله في الأصل إلا ما ضرب به وهو الثلث .

فإن كان معهما آخر قد أوصى له بثلث العين ، فإن الثلث بينهم في قول مالك وأحد القولين للشافعي على ستة ، لصاحب ثلث العين والدين نصفه وهو خمسة وعشرون ، لأنه ضرب بخمسين يأخذ ثلثها من الدين ، ولصاحب ثلث الدين سدس الثلث ، لأنه يضرب بثلث الخارج ، وضرب الآخر بثلث العين .

[وعلى القول الآخر الثلث على عشرة ، لأنه ضرب الموصى له بالثلث بثلث العين (٣) وبما خرج من الدين ، وذلك خمسة أسهم خمسا من العين ، ولصاحب العين خمس الثلث عشرة من العين ، وللآخر خمسة عشر من الدين ، لأنه ضرب بخمسين وهو قول أبي يوسف ومحمد .

وعند أبي حنيفة الثلث على ثلاثة عشر ، لصاحب العين أربعة ، ولصاحب الدين ثلاثة ، وللآخر ستة ، لأنه ضرب بخمسين ، وضرب صاحب الدين بنصفه ، لأن الخارج بينهما نصفين ، ولا يضرب الآخر إلا بالثلث ، لكنه يأخذ ما حصل له على سبعة كما قدمنا .

(١) في ، ب : يأخذها

(٢) في ، أ : الحاضر

(٣) مابين المعكوفتين لم يرد في ، ب

فإن أوصى لأربعة ، لأحدهم بثلث المال ، والآخر بثلث العين والدين ،
والآخر بثلث الدين وهى بحالها .

فإن الثلث عند مالك وأحد القولين على تسعة ، لصاحب الدين سهم ،
ولصاحب العين سهمان ، ولكل واحد من الآخرين ثلاثة ، يأخذ ثلثي ذلك من
العين وثلثه مما خرج من الدين ، لأن صاحب الثلث وصاحب ثلث العين
والدين ضرب كل واحد منهما بثلث العين وثلث ماخرج من الدين وذلك
خمسون ، وضرب صاحب العين بثلثها ، وصاحب الدين بثلث ماخرج فاجعل
كل مائة ستة أسهم .

وعلى قول الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد [يضرب صاحب ثلث العين
بثلثها (١) ، ويضرب صاحب ثلث العين والدين بثلث العين وبما خرج من
الدين ، وصاحب ثلث الدين بما خرج من الدين ، وصاحب الثلث بخمسين
أيضا .

فيقسم الثلث بينهم على ثلاثة عشر ، فلصاحب ثلث الدين أحد عشر
وسبعة أجزاء من ثلاثة عشر يأخذ ذلك من الدين ، ولصاحب العين سبعة
وتسعة أجزاء من العين ، ولصاحب الثلثما (٢) تسعة عشر وثلاثة أجزاء .
يأخذ خمسي (٣) ذلك من العين ، وهو مثل ما أخذ صاحب العين وثلاثة
أخماس من الدين ، وهو مثل ما أخذ صاحب ثلث الدين ، لأنه ضرب من
العين مثل ثلثي ما ضرب به من الدين .

وأما صاحب الثلث فيضم سهامه الى أسهم الورثة ، فيصير سبعة (٤)
وعشرين ، فيقتسمون الباقي على ذلك فى قول أبي يوسف ومحمد وأحد
المعنيين .

وعلى الآخر وهو أشبه بمذهبنا أن يأخذ ثلثي ما أصابه من العين وثلثه
من الدين على مثل ما ضرب به .

وفى قول أبي حنيفة الثلث على ستة وعشرين ، لصاحب الثلثما تسعة ،
ولصاحب ثلث المال سبعة ، ولصاحب ثلث العين ستة ، ولصاحب ثلث الدين
أربعة ، فيصيب السهم درهم وأربعة وعشرون جزءا من ستة وعشرين من
درهم ، وهو اثنا عشر من ثلاثة عشر فاضربه فى سهامهم .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) فى ، أ : ثلثها

(٣) فى ، أ : خمس

(٤) فى ، ب : تسعة

فيصيب صاحب ثلث الدين سبعة وتسعة أجزاء من ثلاثة عشر يأخذها منه ، وصاحب ثلث العين أحد عشر وسبعة أجزاء من ثلاثة عشر يأخذها منها ، وصاحب ثلثهما سبعة عشر وأربعة أجزاء يأخذ خمسيه وهو ستة واثنان عشر جزءاً من الدين وثلاثة أخماسه من العين .

ثم يضم صاحب الثلث سهامه الى سهام الورثة فيقاسمهم على ذلك مابقى وهو سبعة(١) وخمسون سهماً .

وعلة ذلك أن صاحب ثلث المال يدعى فيما جىء من الدين ثلثه حسب ، فتلثاه بين صاحب الدين وصاحبها ، وثلثه بين الثلاثة لأنهم يتداعونه فيقسم(٢) بينهم أثلاثاً .

فيصير لصاحب الثلث تسع الخمسين وثلث المائة يضرب بذلك ، ويضرب صاحب ثلث الدين بأربعة أتساع الخمسين ، ويضرب لصاحب ثلثهما مثل ذلك من الدين وثلث العين وذلك خمسة وخمسون وخمسة أتساع ، فيرد الى الثلث وهو خمسون فيضرب(٣) بذلك خمس(٤) وصاحب ثلث العين بثلثها .

فإذا جعلت كل مائة ثمانية عشر سهماً كان كما ذكرنا ، وإنما أخذ صاحب [ثلثهما خمسى(٥)] وصيته والدين لأن مقدار وصيته من الدين وهى أربعة أتساع خمسين الى ثلث العين هذه النسبة [ويعطى منهما(٦)] على أصل وصيته ، وإن لم يضرب له بأكثر من الثلث [إذا ضم الى ثلث العين(٧)] فيفهم هذا .

(١) فى ، ب : تسعة

(٢) فى ، أ : يقسم

(٣) فى ، أ : يضرب

(٤) زياده من ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : ثلثا خمس خمس

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : فهو يعطيه بينهما

(٧) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فصل منه إذا أوصى للغريم بما عليه :-

إذا ترك مائة دينا [ومائة عينا (١)] وأوصى لرجل بثلث العين ، وللغريم بما عليه ، فإن وصية الغريم لما كانت فى يده جعلت بمنزلة الخارج ، فيؤخذ ثلث المائتين ويضرب فيه كل واحد منهما بوصيته ، فيقتسمان ذلك على أربعة .

نصيب الغريم ثلاثة أرباعه وهو خمسون ، فيسقط ذلك عنه ويبقى عليه خمسون ، ثم يضم الآخر سهمه الى الثلثين تصير تسعة فيقسام (٢) الورثة عليها العين ، وما يخرج بعد ذلك من الدين هذا قول الجمهور (٣) .
ولافئاده فى بقاء شىء من وصية الغريم عليه إذ لا يكون للإنسان على نفسه دين ، فلذلك أبرأناه من جميع وصيته وإن لم يحصل للورثة مثلاً للوصايا .

وفى قول أبى حنيفة لا يضرب الغريم بأكثر من الثلث ، وذلك [ثلاثاً مائة (٤)] فيقتسمان على ثلاثة ، فاسقط سهمى (٥) الغريم وضم سهم الآخر الى سهام الورثة يكن سبعة يقتسمان عليها العين ، ويبقى على الغريم خمسة وخمسون وخمسة أتساع .

فكلما أدى شيئاً اقتسمه الورثة وصاحب العين على سبعة ، والموصى له يأخذ مثل ما يصيبه من العين إن كانت باقيه ، أو بدلا منه إن كان تالفه .
فإن كان إنما أوصى بثلث الدين ، ولم يوص فى العين بشىء فهى للورثة وبرأ الغريم من خمسين فى قول الأولين .

وكلما أدى شيئاً أخذ الورثة بثلثيه (٦) ، وصاحب ثلث الدين ثلثه حتى يستوفى وصيته وهى ستة عشر وثلثان هذا فى أحد القولين .
وعلى الآخر وهو قولهما يكون أحق بما يخرج حتى يستوفى وصيته ، وفى قول أبى حنيفة يبرأ (٧) الغريم من ثلاثة وخمسين وثلثى (٨) .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ ، وما عينا

(٢) فى ، ب : فيقسم

(٣) ينظر - الحاوى الكبير ٢٦٩/٨

(٤) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : ثلاثه

(٥) فى ، ب : سهم

(٦) لم ترد فى ، ب

(٧) فى ، أ : بين

(٨) فى ، ب : وثلث

وكلما أدى شيئا أخذه الآخر حتى يستوفى ثلاثة عشر وثلثا ، وذلك لأن ثلثي الدين خاص للغريم ويتنازعان [الثلث فهو بينهما نصفين (١)] .
ويضرب صاحب الدين بسدس الدين ، والآخر بثلث الدين (٢) فصار الثلث بينهما على خمسة .

فإن كانت الوصية بثلث المال ، فإن العين بين الورثة وصاحب الثلث على سبعة عشر ، لأن صاحب الثلث ضرب بثلث العين وسدس الدين ، وضرب (٣) الآخر بثلث المال كله .

فألق سهام الغريم يبقى للآخر ثلاثة ضمها الى الثلثين ، ويبرأ الغريم من أربعة أتساع (٤) المائة هذا قول أبي حنيفة .

وفى قول صاحبيه وقياس قول الشافعي : الثلث على خمسة ، لأن صاحب الثلث يضرب بثلث المال ، فيضم سهميه الى الثلثين يكن اثني عشر ويختصر من ستة فيقتسمون العين عليها ، ويبرأ الغريم من أربعين .
وطعن الخصاف في هذا على محمد وقال الوصايا في دين باق (٥) فلا يجب أن يضرب الموصى (٦) له بوصيته إذا كانت ديناً على غيره ، فأما فيما عليه فلا بأس بذلك قال ولا يصح عمل (٧) ذلك إلا بحساب الجذور .

فإن أوصى بثلث العين ، والآخر بثلث الدين ، وللغريم بما عليه ، ففي قول أبي حنيفة يضرب الغريم بثلث المال وهو ثلثا الدين ، وصاحب ثلث العين بثلثها ، فيكون الثلث على ثلاثة ، ويقاسم [صاحب ثلث العين (٨) الورثة العين على سبعة .

وفى قول صاحبيه يضرب بمائة فيكون الثلث على أربعة ، ويضم سهمه فيقاسم الورثة على تسعة ، ولا إعتبار بوصية الآخر حتى يخرج من الدين شيء .

(١) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : نصفان

(٢) في ، ب : المال

(٣) في ، ب : ويضرب

(٤) في ، ب : أسباع

(٥) في ، ب : تام

(٦) في ، أ : الموصا

(٧) في ، أ : علم

(٨) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

وحكى ابن اللبان عن ابن سريج أنه ضرب لصاحب الدين أيضا بثلثه ،
فيقسم الثلث بينهم على خمسة ، واسقط عن الغريم ثلاثة أخماس المائة ،
وقاسم صاحب العين الورثة إياها على أحد عشر .

ثم قال هذا غلط لأن صاحب الدين قد عادل صاحب العين بما لم يحصل
له وليس يجزى مجراه (١) مجزى الغريم ، لأن الغريم جعل الدين فى حقه
كالخارج لأنه عليه .

وقال شيخنا (٢) رحمه الله ولم أر هذا الذى حكاه فى كتاب ابن سريج
الذى عمله على كتاب محمد فى العين والدين .

على أن ابن اللبان قد أجاب قبل (٣) هذا ، إذا كان الدين على مليء
ولم يستثنى (٤) ذلك فى حق أبى العباس بل أطلق الغلط عليه (٥) ولم يحك
كيف قياس قول الشافعى عنده .

فإن كان الدين مائتين على رجلين ، وأوصى لكل واحد منهم بما
عليه ، ولآخر بثلث ماله ، قسمت المائة العين بين الورثة وصاحب الثلث
على سبعة ، لأن الثلث بين الموصى (٦) لهم على ثلاثة ، وقد برىء كل
غريم من ثلث دينه .

فإن أحصر أحدهما ماعليه ضمت سهمه أيضا الى هذه السهام فصار
ثمانية ، واقتسموا المائتين عليها ، فيأخذ خمسة وعشرين مما أدى وهذا
قول الجمهور .

وقال أبوحنيفة الثلث على أربعة عشر (٧) لأن كل غريم يضرب بخمسة
أسداس مائة من قبل أنه تخلص (٨) بثلثى المائة ، ويتداعى هو وصاحب
ثلث المال ثلثها فيقتسمان نصفين ، ويضرب هذا بسدس كل مائة وبثلث
العين ، ثم يضم سهامه الى سهام الورثة ، تصير إثنين وثلثين وتختصرها
من ثمانية فيقتسمون العين على ذلك .

(١) زياده من ، ب

(٢) هو الشيخ أبو عبد الله الونى

(٣) فى ، ب : بمثل

(٤) فى ، ب : ير

(٥) لم ترد فى ، ب

(٦) فى ، أ : الموصا

(٧) زياده من ، ب

(٨) فى ، ب : يختص

قال (١) وإن أحضر أحدهما ماعليه قسم (٢) المائتين بين الجميع على سبعة وثلاثين سهما ، لأنه يجعل كل مائة وأربعة عشر على مافسرتنا .
فنسقط سهام (٣) الذى لم يؤد وهى خمسة ، ويقتسمون على الباقي ما أصاب خمسة أخذه المؤدى ، والباقي بين الورثة وصاحب الثلث على ثمانية .

فإن أوصى لكل غريم بما على صاحبه ، وليس معهما وصية أخرى برىء كل واحد من نصف ماعليه [يتقاصان بذلك لإعسارهما] (٤) .
ولو أدى أحدهما ماعليه ضم (٥) الى العين وقسمته بين الورثة والمؤدى على خمسة ، لأن وصية الذى لم يؤد قد حضرت فأخذها المؤدى قصاصا مما عليه ، وهذا على قول من يجعل صاحب الدين (٦) أحق بما خرج به .

فإن أوصى مع ذلك بثلث ماله ، فالعين بينه (٧) وبين الورثة على ثلاثة ، ولاشئ لهما حتى يخرج من الدين شئ ، فإن أدا (٨) أحدهما ما عليه قسمت (٩) بين المؤدى وصاحب الثلث والورثة على سبعة وثلاثين فى قول أبى حنيفة .

وعلى ثمانية فى قول الباقيين على ماتقدم ، ويحتسب الذى لم يؤد وصيته [مما عليه] (١٠) .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) فى ، ب : قسمت

(٣) لم ترد فى ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : بتفاضل ذلك لإعتبارهما

(٥) فى ، أ : ضمت

(٦) لم ترد فى ، ب

(٧) فى ، أ : بينهما

(٨) فى ، ب : أدى

(٩) فى ، أ : قسمتها

(١٠) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فصل منه إذا كان الدين على الوارث :-

إذا ترك عشرة عينا وعشرة ديناً على ابنه وهو معسر ، وقد أوصى بثلاث ماله ، فللموصى له ثلث العين وثلث الدين ، فيأخذ من العين مثل ذلك قصاصاً مما له على الابن ، ويبقى للابن ثلثا العين .
وقال داود يأخذ ثلث العين حسب وثاها للابن ، ويكون له عليه ثلث الدين في ذمته .

فإن أوصى بثلثي العين أخذ (١) ذلك لأن ماعلى الابن في معنى الحاضر ، فإن أوصى بثلثي الدين أخذ ثلثي العين قصاصاً .
فإن ترك ابنين والعشرة الدين على أحدهما ، أخذ الآخر العين نصفها بالميراث ونصفها بالدين قصاصاً مما على أخيه (٢) ، وقال داود يقتسمان العين ويبقى له عليه نصف الدين .

فإن أوصى مع ذلك بثلث ماله ، فالعمل في ذلك أن تقول المال بينهم على ثلاثة ، فاسقط سهم الغريم واقسم العين بينهما (٣) نصفين ، والذي حضر (٤) من الدين خمسة ، لكنه يسقط عنه ثلثا دينه ويبقى عليه ثلثه ، فكما أرا (٥) منه شيئاً اقتسماه نصفين .

وطريق عملها بالجبر أن تجعل ما حضر (٦) من الدين شيئاً ، فيكون التركة عشرة و شيئاً ، فللابن ثلث ذلك وهو ثلاثة وثلث وثلث شيء ، يعدل ذلك شيئاً .

(١) في ، ب : يأخذ

(٢) في ، أ : الآخر

(٣) لم ترد في ب

(٤) في ، ب : جاء

(٥) في ، ب : أدى

(٦) في ، ب : جاء

فإذا ألقيت المشترك وأكملت الشيء عدل خمسة دراهم كما قلنا ،
وبالدينار والدرهم تجعل ماجيء [من الدين] (١) ديناراً ودرهمين ، وتقسم
ذلك مع العشرة بين الابنين (٢) والموصى له أثلاثاً ، يصيب الابنين (٣)
أربعة دراهم وثلاث دینار ، يعدل ما فرضته وهو دينار ودرهمان .
فألق المشترك يبقى ثلاثا دينار يعدل درهم (٤) فالدينار ثلاثة ، فيصير
على (٥) ما فرضت خمسة دراهم .

وطريق عملها بالخطائين أن تجعل الخارج من الدين درهما ، فتصير
التركة أحد عشر فأخرج ثلثها واقسم الباقي بين الابنين يصيبه ثلاثة
وثلثان .

فالخطأ بدرهمين وثلثين ، ثم افرضه درهمين وأعتبر يخرج الخطأ
إثنين (٦) ، فتفاضل العددين واحد يضرب في الخطأ الأول ، ويقسم على
فاضل الخطائين وهو ثلثان يخرج أربعة ، فهو ما يزيد على ما فرضته أولاً
يكن خمسة كما قلنا .

فإن كانت الوصية بالربع ، فالمسألة من ثمانية ، ويسقط منها سهام
الغريم (٧) ، ثم يبقى خمسة تقسم (٨) العين عليها ، فيصيب الموصى له
أربعة ، والابن ستة ، ومثل ذلك جنى من الدين (٩) .
وبالجبر تجعل الخارج شيئاً تكن التركة عشرة وشيئاً ، ألق ربع ذلك
الوصية ، واعط الابن نصف الباقي ثلاثة دراهم وثلاثة أرباع درهم وثلاثة
أثمان شيء تعدل شيئاً ، فإذا جبرت وأتممت العمل عدل الشيء ستة
دراهم ، وباقي الطرق على ماتقدم .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) فى ، ب : الابن

(٣) فى ، ب : الابن

(٤) فى ، ب : درهمين

(٥) زياده من ، ب

(٦) فى ، ب : بدرهمين

(٧) فى ، أ : العين

(٨) فى ، ب : أقسم

(٩) فى ، أ : العين

ثلاثة بنين [وترك ثلاثين] (١) درهما عينا وعشرة على أحدهم وأوصى بالثلث ، فالفريضة من (٢) تسعة [ألق سهمي] (٣) الغريم ، واقسم العين على سبعة ، فيخرج لكل سهم أربعة وسبعان ، لكل ابن ثمانية وأربعة أسباع ، وهو ماجنى من الدين .

وبالجبر التركة ثلاثون وشيء فألق ثلثها ، واقسم الباقي بين البنين ، فيصيب كل واحد ستة وثلثان وسبعاً (٤) شيء فهذا يعدل شيئاً ، فتم العمل يخرج الشيء ثمانية وإربعة أسباع .

فإن كان الابن قد فلس لغرمائه ، ففي أحد الوجهين الورثة والموصى (٥) له أحق بقسطه من العين ، وفي الآخر لهم أسوة باقى الغرماء وهو قول الجمهور .

مثاله :-

أن المسألة بحالها ، ولأجنبي على الابن أيضا عشرون ، فإنك تقول الفريضة من تسعة وحصه الابن بين (٦) الاجنبي وورثة ابنه على ثلاثة ، فاضربها فى ثلاثة تكن سبعة وعشرين .

فألق منها نصيب الابن وذلك سهمان ، ويبقى خمسة وعشرون فهو الجزء الذى يقسم عليه ، فلكل ابن من (٧) الآخرين ستة مضروبه فى ثلاثين تكن مائة وثمانين مقسومه على خمسة وعشرين (٨) يخرج سبعة وخمسا .

وللموصى له تسعة فى ثلاثين [تكن مائتين وسبعين] (٩) ، فاقسمها (١٠) يخرج عشرة (١١) وأربعة أخماس ، وللأجنبي أربعة مضروبه فى ثلاثين مقسومه يخرج أربعة دراهم وأربعة أخماس .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : وثلاثون

(٢) فى ، ب : على

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : فألق سهام

(٤) فى ، أ : وتسعا

(٥) فى ، أ : الموصى

(٦) فى ، ب : هى

(٧) زياده من ، ب

(٨) فى ، أ : عشرون

(٩) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(١٠) فى ، ب : مقسومه

(١١) فى ، ب : أربعة دراهم

وامتحانها أن الخارج بالدين مثل ما أخذ كل ابن وذلك سبعة وخمس ،
إذا قسم على ثلاثة أصاب دين الميت درهمين (١) وخمسان ، فاضعف ذلك
الى العين واقسمه بين الورثة يتضح لك اثنان على أحدهما عشرة والعين
عشرة .

وأوصى بنصف ماله فأجازا فالمسألة من أربعة ، فاطرح سهم الغريم
واقسم العين على ثلاثة فيجىء من الدين ثلثه ، ويبقى عليه ثلثاه يسقط منه
ميراثه وهو ربع ذلك (٢) فيبقى عليه نصف الدين ، فكلما أدا (٣) منه شيئا
اقتسماه على ثلاثة للموصى له ثلثاه .

فإن أجازوا أولم يجز كل واحد منهما إجازة أخيه ، ففيها وجهان ،
أحدهما أنها كالأولى ، والثاني إن أجازة الغريم فى العين باطله ، لأن عليه
من الدين أكثر من نصيبه ، فيقسم الموصى له والأخ العين على ثمانية ،
للموصى له خمسة أثمانها من قبل أن الثلث له ويبقى الى تمام وصيته
سدس ، فيأخذ نصف ذلك من الذى لادين عليه ، فيصير له ربع وسدس وللأبن
ربع ، فاقتسموا ذلك على ثمانية .

فإن أجاز له الغريم وحده فهى على معنيين ، أحدهما إن إجازته جائزه
لأنه مالك لا يمنعه ما عليه من الدين أن يجيز ، فيقتسم الابن الآخر والموصى
له العين على تسعة : خمسة للموصى له ، وأربعة للآخر ، وكذلك يقتسمان
ما يبقى لهما (٤) على الغريم لأن الأخ يأخذ ثلث العين بميراثه ، ويأخذ
الموصى له ثلثها بالوصية الجائزه عليهما ، [ويأخذ أيضا خمسة (٥)
أسداس درهم بإجازة الغريم ، فيبقى من الدين (٦) درهمان ونصف ، فيضرب
فيها الأخ بحصته من الدين وهو ثلاثة وثلث ، والموصى له بحصته من الدين
وهو أربعة وسدس .

(١) فى ، أ : درهمان

(٢) زياده من ، ب

(٣) فى ، ب : أدى

(٤) زياده من ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : ويأخذانها بخمسة

(٦) فى ، ب : العين

والمعنى الثانى لايجوز إجازة الغريم فى العين ، لأنه كالقايض لما عليه من الدين ، فيحتاج أخوه أن يأخذ بإزاء ذلك وتجوز إجازته فى الدين ، إلا أنه إذا خرج منه شيء بديء به الابن ، ثم يأخذ الموصى له ما يصيبه من الإجازة وبعده وعلى هذا يقسمان العين نصفين (١) ويرجعان عليه بثلاث الدين يقسمانه كذلك ، فإن أجاز الذى لادين عليه وحده اقتسما العين وما يخرج من الدين على ثمانية للعة المتقدمة .

فإن كانت بحالها والوصية بربع العين وما يخرج من الدين على ثمانية للعة المقدمه وبربع (٢) الدين فهى على وجهين .

أحدهما وهو قياس قول مالك يقسمان العين على خمسة ، لصاحب الوصية أربعة ، وللابن ستة كالوصية بربع المال .

والآخر وهو قول أهل العراق أنه يبدأ الموصى له بما اقتص من الابن من ميراثه ، فيوفى منه ربع الدين لأن ذلك ربع العين ، يخرج من الثلث ، فيأخذ خمسة دراهم ، ويأخذ الابن خمسة .

ولو كان أوصى بخمسيتها (٣) اقتسما العين على ثلاثة للموصى له ثلثها . وعلى الوجه الثانى يأخذ صاحب الوصية جميع وصيته من العين وذلك أربعة دراهم ، والباقى من الدين على الابن فهو لأخيه فى هذه المسائل . فإن أوصى بنصفها وأجازا فله نصف العين ، وللابن ربعها ، والربع يأخذانه أثلاثا ، فيصير للموصى له ثلثا العين وكلما أدى الغريم شيئا (٤) اقتسماه كذلك .

وعلى الوجه الثانى يكون الموصى له أحق بما خرج من الدين ويأخذ ثلاثة أرباع العين ، وكلما خرج من الدين شيء فهو أحق به حتى يستوفى النصف ، ويبقى للابن على الغريم ربع الدين .

فإن كان أوصى بنصف الدين ونصف العين للابن وحصه الغريم منها بينه وبين الموصى له على ثلاثة ، له ثلثاه ، وللابن ثلثه ، وكذلك كلما خرج من الدين .

(١) زياده من ، ب

(٢) فى ، ب : وديع

(٣) فى ، أ : بخمسها

(٤) زياده من ، ب

والوجه الثاني يكون الموصى له أحق بنصف العين ، لأنه مقدار وصيته وهو يخرج من الثلث ، فقد برىء الابن من ربع الدين بالميراث ونصفه بالقضاء وبقي عليه لأخيه ربع الدين .

فإن كان أوصى بخمس ماله ، ولآخر بدرهم ، فالباب فى ذلك أن تقول المسألة من خمسة ، فاسقط سهام الغريم ببقى ثلاثة فاحفظها ثم تلقى خمس العين ودرهما ، وتقسم الباقي بين الابنين فيصيب كل واحد ثلاثة ونصف ، وتضرب حصة الغريم فى سهام المسألة وهى خمسة تكون سبعة عشر ونصفاً تقسمها على الثلاثة المحفوظة ، يخرج خمسة ونصفاً وثلثاً وهو ماجنى (١) من الدين ، الوصية الأولى ثلاثة وسدس ، والثانية درهم ، يبقى أحد عشر وثلثان بين الابنين .

وبالجبر تجعل الخارج من الدين شيئاً ، وضم ذلك الى العين وألق خمسها ودرهم يبقى سبعة دراهم وأربعة أخماس شئ فاقسمه بين الابنين ، يصيب كل واحد منهما ثلاثة دراهم ونصف وخمسا شئ يعدل ذلك شيئاً ، فاجبر وقابل يخرج الشئ خمسة ونصفاً وثلثاً .

وإن شئت لما (٢) أخذت خمس التركة ودرهما وذلك (٣) ثلاثة دراهم وخمس شئ ألقبت ذلك من العين ، يبقى سبعة دراهم إلا خمس شئ فهو حصة الابن ، ومثله للغريم فهو ماجنى من الدين ، وكنت فرضته شيئاً فاجبر وقابل يعد الى ماقلنا .

وبطريق الخطائين تجعل ما استخرج من الدين درهمين ، ثم اخرج الوصيتين ، واقسم الباقي بين الابنين يصيب كل واحد أربعة دراهم وخمس وعشر ، فالخطأ بدرهمين وخمس وعشر ، ثم اجعله أربعة فيقع الخطأ بدرهمين وعشر ، فاضرب تفاضل العددين فى الخطأ الأول واقسمه على تفاضل الخطائين ، يخرج ثلاثة ونصفاً وثلثاً ، فرده على العدد الموضوع أولاً يكن ماقلنا .

ولو كان أوصى بخمس ماله إلا درهما ، فإنك تلقى خمس العين والشئ من العشرة والعين (٤) وتستثنى درهما ، فيبقى تسعة دراهم وأربعة أخماس شئ بين الابنين ، فإذا جبرت وتمت العمل خرج الشئ سبعة ونصفاً ، والوصية درهما ونصفاً .

(١) فى ، ب : ماجىء

(٢) زياده من ، ب

(٣) فى ، أ : و

(٤) فى ، أ : والعشر

باب يشتمل على أنواع مختلفه ومسائل شتى من الوصايا

إذا ترك ابن(١) وثلاث بنات ، وأوصى لعمه بمثل نصيب ابن إلا ثلث وصية خاله ، وأوصى لخاله بمثل نصيب بنت إلا ربع وصية عمه .
 فاضرب ثلاثة فى أربعة وانقص منها واحدا الذى هو مضروب ثلث الثلاثة فى ربع الأربعة ، فيبقى أحد عشر فهى النصيب ، فاضربها فى سبعة تكن سبعة وسبعين فهى الميراث .
 ثم خذ لوصية العم أربعة وعشرين(٢) ، ولوصية الخال اثنى عشر ، لأنك تجعل كل نصيب عددا له ثلث وربع ، وانقص ربع الأربعة وعشرين من الاثنى عشر يبقى ستة فهى وصية الخال .
 وانقص ثلث الاثنى عشر من الأربعة والعشرين(٣) يبقى عشرون فهى وصية العم ، فالوصيتان ستة وعشرون زدها على الميراث تكن مائة وثلاثة فهى المال .
 فامتحنها بأن تزيد(٤) ثلث وصية الخال على وصية العم تكن إثنين وعشرين ، فهى مثل نصيب ابن ، وزد ربع العشرين على الستة تكن أحد عشر فهى نصيب البنت .
 وبالجبر تجعل مع العم أربعة دنانير ، ومع الخال ثلاثة دراهم ، ثم تزيد ثلث وصية الخال على وصية العم تكن أربعة دنانير ودرهما فهذا نصيب ابن فاحفظه .
 ثم زد ربع [وصية العم] (٥) على وصية الخال تكن ثلاثة دراهم ودينارا فهذا نصيب بنت ، فاضعه وقابل به ما حفظت وألق المشترك ، يخرج قيمة الدينار خمسة ، وقيمة الدرهم اثنين فقد عاد الأول .

(١) فى ، ب : ابنين

(٢) فى ، أ : وعشرون

(٣) فى ، أ : وعشرين

(٤) فى ، أ : تزيده

(٥) ما بين المعكوفتن ورد فى ، أ : الأربعة دنانير

فإن أردت معرفة النصيب زدت ربع وصية العم على وصية الخال تكن أحد عشر فهي النصيب ، وإن شئت جعلت وصية الخال شيئا ، فيكون وصية العم نصيبين إلا ثلث شيء .

فخذ ربعها وزده على وصية الخال وقابل به نصيبا وألق المشترك ، فيبقى نصف نصيب يعدل ثلثي شيء وربع شيء ، فاسقطه (١) من اثني عشر وحول يكن الشيء ستة ، والنصيب أحد عشر ، وإن شئت جبرت النصيب فيصير يعدل شيئا ونصفا وثلثا فابسطه أسداسا .

وإن شئت جعلت وصية العم شيئا ، فتكون وصية الخال نصيبا إلا ربع شيء ، فإذا أخذت ثلثا وزدته على وصية العم كان ثلثي شيء وربع شيء وثلث نصيب يعدل نصيبين ، فألق المشترك واضرب مايبقى في اثني عشر ، فيكون نصيب وثلثا نصيب عشرون (٢) فهي وصية العم ، وأجزاء الشيء أحد عشر فهي النصيب .

فإذا أوصى لعمه بمثل نصيب ابن ومثل خمس وصية خاله ، وأوصى لخاله بمثل نصيب بنت وبمثل ربع وصية عمه ، فمخرجهما عشرون ألق منه واحدا يبقى تسعة عشر فهي النصيب ، ثم اضعف العشرين لأجل نصيبى الابن وزد ربعها على العشرين يكن ثلاثين فهي وصية الخال ، وزد خمس العشرين على الأربعين يكن أربعة وأربعين فهي وصية العم ، والميراث مائة وثلاثة وثلاثون .

وبالجبر اجعل وصية العم شيئا ، تكن وصية الخال نصيبا وربع شيء ، فخذ خمس ذلك فانقصه من وصية العم يبقى تسعة عشر من عشريين من شيء إلا خمس نصيب يعدل ذلك نصيبين ، فاجبر وابطس وحول يصير النصيب تسعة عشر ، والشيء أربعة وأربعين ، وصية الخال ثلاثين لأنها كانت نصيبا وربع شيء .

فإن كانت وصية العم إلا ثلث وصية الخال ، ووصية الخال بمثل نصيب البنات وربع وصية العم ، فزد على الاثنى عشر واحدا يكن ثلاثة عشر وهي النصيب لأنك كنت في الناقصين والزائدين تنقص .

(١) فى ١ : فابسطه

(٢) فى ١ : عشريين

وإذا اختلفا زدت ، فاضعف الاثنى عشر من أجل الابن يكن أربعة وعشرين ألق منها ثلث الاثنى عشر يبقى عشرون فهي للعم ، ثم زد ربع الأربعة (١) والعشرين على الاثنى عشر تكن ثمانية عشر وهي وصية الخال ، فقد صارت وصية الخال مثل نصيب البنت وهو ثلاثة عشر ومثل ربع وصية العم وهو خمسة ، وصارت وصية العم مثل نصيب ابن إلا ثلث وصية الخال . وبالجمبر وصية العم شيء ، ووصية (٢) الخال نصيب وربع شيء ، فخذ ثلثها وضمها الى وصية العم وقابل به نصيبين .

فيبقى شيء ونصف سدس شيء تعدل نصيبا وثلثين ، فابسط تكن الأشياء ثلاثة عشر ، والأنصباء عشرون فاقطب ذلك ، وكانت وصية الخال نصيبا وربع شيء فهي ثمانية عشر ، وجميع المال مائة وتسعة وعشرون .

أربعة بنين وأوصى لعمه بمثل نصيب الابن إلا سبعى وصية خاله ، ولخاله مثل نصيب ابن إلا خمسى وصية عمه ، فاضرب خمسة فى سبعة وانقص منها مضروب إثنين فى إثنين الفاضل أحد وثلثون وهو النصيب ، فالميراث مائة وأربعة وعشرون .

وألق من الخمسة والثلاثين سبعمها يبقى خمسة وعشرون فهي وصية العم ، وألق من الخمسة والثلاثين خمسيها يبقى أحد وعشرون فهي وصية الخال ، والمال كله مائة وسبعون .

وبالجمبر اجعل وصية الخال شيئا ، فيكون وصية العم نصيبا إلا سبعى شيء ، فخذ خمسى ذلك وزده على الشيء يصير ستة أسباع شيء وخمس سبع (٣) شيء وخمسا نصيب يعدل نصيبا ، فألق المشترك وابسط واقطب يعد الى مثل الأول .

أم وابن وبنت وأوصى لعمه (٤) بمثل نصيب البنت إلا أربعة أتساع وصية خاله ، [وأوصى لخاله بمثل نصيب البنت إلا أربعة أتساع وصية خاله] (٥) .

(١) فى ، أ : الأربع

(٢) فى ، ب : فوصية

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، أ : له

(٥) مابين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

وأوصى لخاله بمثل نصيب الأم إلا ثلاثة أسباع وصية العم ، فاضرب سبعة فى تسعة وألق منها ثلاثة فى أربعة ، يبقى أحد وخمسون فهى النصيب .

ثم اضرب ثلاثة وستين فى نصيب الأم وهى (١) ثلاثة تكن مائة وتسعة وثمانين ، وفى نصيب البنت تكن ثلاثمائة وخمسة عشر ، ألق منها أربعة أتساع مائة وتسعة وثمانين (٢) ، الفاضل مائتان وأحد وثلاثون فهذه وصية العم .

وألق من مائة تسعة وثمانين (٣) وثلاثة أسباع ثلاثمائة وخمس عشر وذلك مائة وخمسة وثلاثين (٤) ، الفاضل أربعة وخمسون فهى وصية الخال .
والوصيتان والنصيب يتفق بالثلث فردها الى ثلثها ، تكن وصية العم سبعة وسبعين (٥) ، ووصية الخال ثمانية عشر ، والنصيب سبعة عشر ،
والمال أربعمائة وواحد .

وبالجبر اجعل وصية الخال شيئا ، يكن وصية العم خمسة أنصباء إلا أربعة أتساع شىء ، فخذ ثلاثة أسباع ذلك وهو نصيبان وسبع نصيب إلا سبع وثلث سبع شىء [تلقياها من الثلث أيضا (٦)] يبقى ستة أسباع وسبع شىء وثلث سبع شىء يعدل شيئا .

فألق المشترك يبقى ستة أسباع نصيب تعدل خمسة أسباع شىء وثلثي سبع شىء ، فابسطه أثلاث أسباع يكن النصيب سبعة عشر ، ووصية الخال ثمانية عشر فهو الشىء ، ووصية العم سبعة وسبعون كما قلنا .

فإن أوصى لزيد بثلث ماله إلا ثلث ما أوصى به لعمرى ، ولعمرى (٧) بربع ماله إلا ربع ما أوصى به لزيد ، فاضرب ثلاثة فى أربعة تكن اثني عشر ، فألق من ثلثها ثلث الربع ، ومن ربعها ربع الثلث تكن وصية زيد ثلاثة ، ووصية عمرى إثنين .

(١) زياده من ، ب

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٣) فى ، أ : وثلاثين

(٤) فى ، أ : وثلاثون

(٥) فى ، أ : وعشرون

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : يعدل شيئا ، فألق المشترك

(٧) فى ، أ : و

وألق من الاثنى عشر واحدا يبقى أحد عشر فهو المال ، فبيد زيد
ثلثها إلا ثلث وصية عمرو ، [وفى يد (١) عمرو ربعها إلا ربع ما بيد زيد .
فإن أوصى لزيد بثلث ماله إلا ربع وصية عمرو ، ولعمرو بخمس ماله إلا
سدس (٢) وصية زيد ، فمخرج هذه الكسور هو ثلاثمائة وستون ، ألق من
ثلثها ربع خمسها ، يبق مائة واثنان فهي وصية زيد .

وألق من خمسها سدس الثلث ، يبقى اثنان وخمسون فهي وصية عمرو ،
وثالث المال مائة وخمسة عشر ، لأنك إذا زدت على وصية زيد ربع وصية عمرو
كان ذلك .

وإن (٣) زدت على وصية عمرو سدس وصية زيد كان (٤) تسعة وستين فهي
الخمس .

وبالجبر اجعل المال شيئا ، واجعل لعمرو وصية (٥) مجهوله ، يكن لزيد
ثلث شيء إلا ربع وصية .

فخذ سدس ذلك نصف تسع شيء إلا ثلث ثمن وصية وضمه الى ما بيد
عمرو ، يكن نصف وثلث وثمان وصية ونصف تسع شيء ، يعدل ذلك خمس شيء
فألق المشترك ، يبقى تسع شيء وثلث عشر شيء يعدل نصف وثلث وثمان
وصية .

فاضرب ذلك فى مخارج الكسور وهي (٦) ثلاثمائة وستون وحول ، تكون
الوصية اثنتين وخمسين فهي مال عمرو ، وجميع المال ثلاثمائة وخمسة
وأربعون ، ووصية زيد ثلث هذا إلا ربع وصية عمرو وذلك مائة (٧) واثنان
كما قلنا .

أربعة بنين وبنات وأوصى لعمه بتكملة الثلث على نصيب ابن إلا ربع
وصية الخال ، وللخال تكملة السدس على نصيب البنات إلا خمس وصية عمه ،
فاجعل المال شيئا ، واجعل للخال وصيه .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : وببيد

(٢) زياده من ، ب

(٣) فى ، ب : وإذا

(٤) زياده من ، ب

(٥) فى ، أ : وصيته

(٦) فى ، أ : وهو

(٧) فى ، أ : ماتتان

فيكون للعم ثلث شيء إلا نصيبين وإلا ربع وصية ، فخذ خمس ذلك ثلث خمس شيء إلا خمس نصيب وإلا نصف (١) عشر وصية ، وضمه الى وصية الخال وضم ذلك الى نصيب البنات ، تكون (٢) الجملة نصف وربع وخمس وصية وثلاثة أخماس نصيب وثلث خمس شيء يعدل سدس شيء .
فألق المشترك يبقى عشر شيء يعدل نصف وربع وخمس وصية وثلاثة أخماس نصيب ، فأكمل الشيء يصير يعدل تسع وصايا ونصف وصية وستة أنصباء .

فهذا جميع تركة الميت ، فألق منه للخال وصية ، وألق ثلاثة إلا نصيبين وإلا ربع وصية العم وذلك وصيتان وثلثان وربع .
الفاضل خمس وصايا وثلث وربع وصية وستة أنصباء يعدل تسعة أنصباء ، فألق المشترك وأبسط مابقى أنصاف أسداس وحول ، يكن النصيب سبعة وستين ، والوصية ستة وثلثين فهي للخال ، ووصية (٣) العم مائة وخمسة ، والميراث ستمائة وثلاثة ، وجميع المال سبعمائة وأربعة وأربعون .

نوع منه :-

فإن أوصى لزيد (٤) بخمسة دراهم إلا ربع وصية عمرو ، وأوصى لعمرو بخمسة دراهم إلا سبع وصية زيد ، فاضرب أربعة فى سبعة تكن ثمانية وعشرين ألق منها واحدا ، يبقى سبعة وعشرون وهي الجزء المقسوم عليها (٥) .

ثم ألق من الخمسة ربعها واضرب الباقي فى ثمانية وعشرين يكن مائة وخمسة ، اقسماها على السبعة والعشرين ، يخرج من القسم ثلاثة وثمانية أتساع فهي وصية زيد .

وألق من الخمسة سبعها واضرب الباقي فى الثمانية والعشرين واقسماها ، يخرج أربعة وأربعة أتساع فهي وصية عمرو ، فامتحنها تجدها كما شرط السائل .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) فى ، أ : يكن

(٣) فى ، أ : فوصية

(٤) لم ترد فى ، ب

(٥) فى ، أ : عليها

وبالجبر تجعل وصية عمرو شيئاً ، فوصية زيد خمسة دراهم إلا ربع شيء ، فخذ سبعة فزده على الشيء يكن ستة أسباع ونصف وربع وسبع (١) شيء وخمسة أسباع درهم (٢) ، فقابل به خمسة دراهم وألق المشترك يبقى أربعة دراهم وسبعان ، تعدل ستة أسباع ونصف سبع [وربع سبع (٣)] .
فاجبر الشيء بأن تزيد عليه مثل ثلث تسعه ، فيصير يعدل أربعة وأربعة [أتساع فهي (٤) قيمة الشيء وهي (٥) وصية عمرو ، ووصية زيد خمسة دراهم إلا ربع هذا فذلك ثلاثة وثمانية أتساع كما قلنا .

نوع منه :-

فإن أوصى لعمه بثلث ماله إلا ثلث وصية الخال ، وأوصى لخاله بربع مال إلا ربع وصية الأجنبي ، وللأجنبي بخمس المال إلا سدس وصية العم .
فاجعل وصية العم ثلث مال إلا شيئاً ، ووصية الخال ثلاثة أشياء ، ووصية الأجنبي مال إلا اثني عشر شيئاً .
فإذا زدت ثلث وصية الخال على وصية العم كانت ثلث المال ، وإذا زدت ربع وصية الأجنبي على وصية الخال كانت ربع المال ، فخذ سدس وصية العم نصف تسع مال إلا سدس شيء ، فزد ذلك على وصية الأجنبي يكن مالا ونصف تسع مال إلا اثني عشر شيئاً وسدس شيء ، فهذا يعدل خمس (٦) المال .

فاجبر وألق المشترك يبقى أربعة أخماس مال ونصف تسع مال يعدل اثني عشر شيئاً وسدس شيء [فهذا يعدل خمس المال (٧)] .
فابسط مامعك من أجزاء المال (٨) وحول ، يكن الشيء سبعة وسبعين ، والمال ألفاً خمسة وتسعين ، ووصية العم مائتين وثمانية وثمانين (٩) ، ووصية الخال مائتين واحد وثلاثين ، ووصية الأجنبي مائة واحد وسبعين .

(١) في ، ب : سبع

(٢) زياده من ، ب

(٣) مابين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٤) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : أسباع فهو

(٥) في ، ب : وهو

(٦) في ، ب : خمسي

(٧) مابين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٨) في ، أ : تسعين

(٩) في ، ب : وثلاثين

فإذا زدت على وصية العم ثلث وصية الخال كان ثلاثمائة وخمسة وستين وهو الثلث ، وإذا زدت على وصية الخال ربع وصية الأجنبي كان مائتين وثلاثة وسبعين ونصفا وربعا وهو ربع المال .

فإذا زدت على وصية الأجنبي سدس وصية العم ثمانية وأربعين كان ذلك مائتين وتسعة عشر وهو خمس المال .

إمرأة وأم وبنت وأخت ، وأوصى لعمه بمثل نصيب الأخت إلا خمسى وصية الخال ، وللخال بمثل نصيب الأم إلا سبعى وصية الأجنبي ، وللأجنبي بمثل نصيب المرأة إلا تسعى وصية العم .

فاجعل وصية العم شيئا ، تكن وصية الأجنبي ثلاثة أنصباء إلا تسعى شىء .

فتعلم (١) بهذا أن وصية الخال ثلاثة أنصباء وسبع نصيب وأربعة أسباع تسع شىء .

فزد خمسى ذلك وهو نصيب وخمس نصيب وخمسا سبع نصيب وخمس تسع (٢) شىء وخمس سبع تسع شىء على وصية العم وهى شىء ، وقابل به خمسة أنصباء وألق المشترك وابسط مايبقى معك من أجزاء ثلاثمائة وخمسة عشر واقلب يكن النصيب ثلاثمائة وثلاثة وعشرين ، والشىء ألفا ومائة وتسعة وسبعين فهى وصية العم .

فإن أردت معرفة وصية الخال فاضرب نصيب الأم وهو أربعة فى ثلاثمائة وثلاثة وعشرين ، وألق منها سبعى وصية الأجنبي وهى سبعمائة وسبعة ، وذلك مائتان وإثنان يبقى وصية الخال ألفا وتسعين .
وإنما عرفت وصية الأجنبي لأنها كانت بمثل نصيب المرأة إلا تسعى وصية العم ، والمال عشرة آلاف وسبعمائة وثمانية وعشرون .

(١) فى ، ب : وتعلم

(٢) فى ، أ : سبع

فصل آفر :-

فإن ترك خمسة بنين ، وأوصى بمثل نصيب أحدهم ، ولآخر بجذر مايبقى من المال ، فخذ مالا إذا رفعت(١) جذره انقسم الباقي على خمسة وأقل ذلك(٢) خمسة وعشرون ، فارفع جذره وخذ خمس مابقى [وذلك أربعة ، فزده على المال يكن تسعة وعشرين فهو مال الميت ، للمثل أربعة ، وللآخر خمسة ، ولو جعلته ستة وثلاثين صح ، وكان المال اثنين وأربعين .

فإن أوصى مع المثل بدرهم زدته أيضا على المال ، فصار ثلاثين أو ثلاثة وأربعين ، فإن كان الدرهم أجزاء صحت من عشره ، للمثل واحد ، ولجذر مايبقى ثلاثة ، وللدرهم سهم .

فإن أوصى بمثل نصيب أحدهم ، وجذر مابقى(٣) من الثلث ، فاجعل الثلث عدداً مجذورا ونصيبا ، فاجعل تسعة ونصيبا وارفع النصيب وجذر مايبقى ورد الباقي الى الثلثين ، [يصير أربعة وعشرين ونصيبين يعدل خمسة أنصباء ، فألق المشترك يبقى أربعة وعشرون يعدل ثلاثة أنصباء(٤) وقابل به خمسة أنصباء ، يخرج النصيب ثمانية ، فيكون الثلث سبعة عشر ، ولو جعلته نصيبا وأربعة دراهم صح إلا أنه يقع فيه كسر .

زوج وأم وست أخوات مفترقات ، وأوصت من ثلث مالها بمثل نصيب الزوج وبثلث مايبقى ، وبمثل(٥) نصيب الأم وبجذر مايبقى ودرهم ، فخذ أربعة وزد عليها نصيب الأم ، وزد على ذلك مثل نصفه من أجل ثلث مايبقى ، وزد لنصيب الزوج ثلاثة أنصباء ، فيصير الثلث ستة دراهم وأربعة أنصباء ونصفا .

فإذا أخرجت منه الوصايا كان الباقي درهما فزده على الثلثين وقابل به عشرة أنصباء ، يخرج قيمة النصيب ثلاثة عشر .

(١) في ، أ : ربعت

(٢) زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) في ، ب : وبثلث

فالثالث أربعة وستون ونصف ، الوصية الأولى تسعة وثلاثون ، والثانية ثمانية ونصف ، والثالثة ثلاثة عشر ، فيبقى أربعة فاخرج جذرها ودرهما ، فيبقى درهم فرده الى الثلثين يكن مائة وثلاثين بين(١) عشرة كما قلنا .
 ستة بنين وأوصى بجذر الثلث وبنصيب أحد البنين ، وبجذر مايبقى من الثلث ، فاجعل الثلث مالا ، وألق جذره وهو شيء يبقى مال إلا شيئا ، فاخرج منه نصيب أحد البنين وذلك خمسة أتساع مال إلا شيئا ، حتى إذا ضم(٢) الى الوصية الأولى ذهب نقصانه وبقي من الثلث شيء مجذور ، فاعرف هذه العلة .

واعرف(٣) مابقى ، وذلك ثلثا شيء ، فيبقى أربعة أتساع مال إلا ثلثي شيء ، إزد ذلك على الثلثين فيصير مالين وأربعة أتساع مال إلا ثلثي شيء(٤) ، يعدل أنصباء البنين وهي على ما فرضنا ثلاثة أموال وثلث مال غير ستة أشياء .

فاجبر وألق المشترك وكمل يصير المال يعدل(٥) ستة أشياء فهو إذا ستة وثلاثون وذلك الثلث .

فألق جذره بالوصية الأولى يبقى ثلاثون ، ألق منها النصيب وهو أربعة عشر على ما فرضت فيبقى ستة عشر ألق جذرها ، وزد الباقي على الثلاثين يكن أربعة وثمانين لكل ابن أربعة عشر .

خمسة بنين وبنيت ، وأوصى بمثل نصيب أحد البنين وبجذر مايبقى من الربع ، وبمثل نصيب البنيت [وبجذر مايبقى من الثلث(٦) ، فاجعل الربع مالا ونصيبين ، فألق النصيبين بالوصية الأولى وألق شيئا وضم الى الباقي فاضل الثلث ، يكن معك مال وثلث مال وثلثا نصيب إلا شيئا .

(١) فى ، ب : من

(٢) فى ، ب : ضميته

(٣) فى ، ب : فألق جذر

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) زياده من ، ب

(٦) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

فاخرج لصاحب الثلث (١) نصيبا ، وألق الثلثين مما معك ، واجعل الثلث الباقي ثلث مال إلا شيئا حتى يبقى معك مال ، فتلقى جذره شيئا وترد الباقي الى الثلثين ، يكن ثلاثة أموال وثلثي مال وخمسة أنصباء وثلث (٢) نصيب إلا شيئا يعدل أحد عشر نصيبا .

فإذا جبرت وألقيت المشترك بقى ثلاثة أموال وثلثا مال إلا شيئا يعدل خمسة أنصباء وثلثي ، وهي على ما فرضنا خمسة أموال وثلثا مال إلا سبعة عشر شيئا .

فاجبر وألق المشترك يبقى مالان يعدلان ستة عشر شيئا ، فجزر المال ثمانية وجميعه أربعة وستون ، والنصيب أربعون ، وربع المال مائة وأربعة وأربعون .

نوع آخر منه :-

فإن ترك أبوين وابنين ، وأوصى بمثل نصيب أحد الأبوين وثلث (٣) مايبقى من المال ، فكانت الوصيتان جذر المال ، فالمسألة من عشرة الوصيتان منها أربعة ، فربعها وربع المسألة .

فاقسم الأكثر على الأقل يخرج ستة وربعاً فهو المال ، وصية المثل عشر ذلك خمسة أثمان ، وللآخر درهم وسبعة أثمان (٤) ، فذلك درهمان ونصف فهي جذر المال كما قال .

وبالجبر تجعل التركة مالا ، وتلقى بالوصيتين جذرا ، وتقسم الباقي على سهام الورثة ، يخرج السهم سدس مال إلا سدس جذر ، فألق هذا من المال للنصيب ، يبقى خمسة أسداس مال وسدس جذر ، فخذ ثلث ذلك وضمه الى النصيب يكن أربعة أتساع مال إلا تسع جذر ، فهذا يعدل جذرا .

فاجبر وأكمل المال فيصير يعدل جذرين ونصفا فجذره إثنان ونصف ، أوقل الباقي من المال خمسة أتساع مال وتسع جذر يعدل مالا إلا جذرا ، فأجبر وقابل يعد الى الأول .

(١) في ، ب : البنت

(٢) في ، ب : وثلثي

(٣) في ، أ : ويمثل

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فإن قال فكانت الوصيتان جذر ما أصاب الورثة ، فربع الستة والأربعة واقسم ، يخرج إثنان وربع فهو للورثة ، وجذره واحد ونصف وهي الوصيتان ، وجميع المال ثلاثة ونصف وربع ، عشر ذلك لصاحب النصيب وهو ربع وثمان وثلاث الباقي واحد وخمس (١) .

وبالجبر ألق جذرا من مال ، يبقى مال إلا جذرا فهو للورثة ، ومعلوم أن المال (٢) ستة والوصيتين أربعة ، فإن شئت قلت جذر يعدل ثلثي مال ، فالمال يعدل جذرا ونصفا .

أوقل : التركة مال وجذر نصيب أحد الأبوين سدس المال ، فتلقيه من التركة وتلقى ثلث الباقي الفاضل خمسة أتساع مال وثلثا جذر يعدل مالا ، فألق المشترك وأجبر على ماتقدم .

ثلاثة بنين وأوصى لعمه بكمال الثلث على نصيب أحدهم ، ولخاله بثلث مابقي من الثلث ، فكانت وصية الخال جذر النصيب ، فمعلوم أن الباقي من الثلث بعد وصية العم هو نصيب .

فإذا كان ثلث جذره فهو يعدل ثلاثة أجزاره ، فهو إذا تسعة ، فإذا عرفت ذلك فألق من الثلث ثلث مال (٣) إلا تسعة دراهم يبقى تسعة ، ألق ثلثها ورد الباقي الى الثلثين ، فيكون ثلثا مال وستة دراهم يعدل ثلاثة أنصباء كل نصيب تسعة دراهم ، فهي إذا سبعة وعشرون .

فألق المشترك وأجبر المال وقابل (٤) يصير يعدل أحدا وثلثين ونصفا ، وصية العم درهم ونصف ، ووصية الخال ثلاثة .

ومن المقترنات عشرة بنين ، وأوصى للعم بالثلث إلا ثلاثة أجزار المال ، وللخال بربع مايبقى من المال إلا عشر جذر الميراث ، فاجعل الميراث مائة ليكون لجذرها عشره .

(١) في ، ب : وثمان

(٢) في ، ب : الميراث

(٣) في ، ب : المال

(٤) زياده من ، ب

ثم خذ مالا فألق ثلثه إلا ثلاثة أجزاره ، يبقى معك ثلثا مال وثلاثة
أجزاء ألق ربه واستثن درهما ، فيبقى نصف مال وجذران وربع درهم
يعدل ذلك مائة درهم ، فألق المشترك وأكمل المال ، فيصير مال وأربعة
أجزاء ونصف (١) يعدل مائة وثمانية وتسعين .

فنصف الأجزاء وربع ذلك يكن خمسة ونصف ثمن ، تزدها (٢) على
الدرهم وخذ جذر المبلغ أربعة عشر وربعاً وانقص منه نصف الأجزاء ،
يبقى اثنا عشر فهي جذر المال ، والمال مائة وأربعة وأربعون ، وصية
العم اثنا عشر ، ووصية الخال إثنان وثلثون .

ثمانية بنين وسبع بنات ، وأوصى لعمه بمثل نصيب بنت ، ولخاله بثلث
مايبقى من الثلث ودرهم ، فكانت وصيته جذر المال ، فزد على المسألة
نصيباً للعم ، وجذراً للخال ، يصير المال أربعة وعشرين نصيباً وجذراً .

ثم ألق من الجذر درهما ، يبقى جذر إلا درهما فذلك ثلث مايبقى من
الثلث ، فاضربه في ثلاثة وزد عليه نصيباً ، فاضرب ذلك في ثلاثة (٣) يكن ثلاثة
أنصباء وتسعة أجزاء غير (٤) تسعة دراهم يعدل المال الذي معك .

فألق المشترك يبقى ثمانية أجزاء إلا تسعة دراهم يعدل احد
وعشرين (٥) نصيباً ، فالنصيب ثمانية أجزاء (٦) من أحد وعشرين من جذر
إلا تسعة أجزاء (٧) من أحد وعشرين جزءاً (٨) من درهم ، فاضرب ذلك في
عدد الأنصباء ، وزد عليه الجذر الذي هو وصية الخال يكن عشرة أجزاء
وسبعا إلا عشرة دراهم وسبعين فهذا يعدل المال .

(١) في ، أ : نصف

(٢) في ، أ : ردها

(٣) في ، ب : ثمانية

(٤) في ، أ : عشر

(٥) في ، أ : وعشرون

(٦) زياده من ، ب

(٧) زياده من ، ب

(٨) زياده من ، ب

فاجبر الأشياء فيصير عشرة أجزار وسبع يعدل (١) مالا وعشرة دراهم (٢) وسُبعين ، فنصف الأجزاء وربعه يكن خمسة وعشرين ومائة واحدى وأربعين جزءا (٣) من مائة وستة وتسعين جزءا من درهم .
فألق من ذلك الدراهم التى مع المال ، ويبقى خمسة عشر وخمسة وثمانون جزءا من مائة وستة وتسعين (٤) ، فخذ جذر ذلك أربعة إلا نصف سبع ، فزده على نصف الأجزاء تكن تسعة ، فهو جذر المال .
والنصيب ثلثية أجزاء من أحد وعشرين من جذرا إلا تسعة من أحد وعشرين من درهم ، وذلك ثلاثة دراهم فامتحنها تجدها صوابا .

نوع منه :-

فإن أوصى لعمه بثلث ماله ، ولخاله بعشرة دراهم ، ولم يجز الورثة فتحاصبا فى الثلث ، فأصاب الخال ستة دراهم فأضرب ما أصابه فى جميع وصيته واقسمها على الفضل بينهما ، يخرج خمسة عشر فهى الثلث .
وإن شئت قلت قد أصابه ثلاثة أخماس وصيته ، فالذى يصيب العم على هذه النسبة خمس المال ، فألقه من الثلث وقابل بيقيته ستة دراهم يعد الى مثل ذلك .

وبالجبر تجعل الثلث شيئا ، ثم تقول ضرب فيه العم بشيء فأصابه شيء إلا ستة دراهم ، وضرب الخال بعشرة فأصابه ستة فهذه أعداد متناسبه ، فأضرب ما ضرب به كل واحد منهما فيما أصاب الآخر ، يكن عشرة أشياء إلا ستين درهما يعدل ستة أشياء ، فاجبر وقابل يخرج الشيء خمسة عشر .
فإن قال فأصاب العم سبع المال ، فإنك تقول قد أصابه ثلاثة أسباع وصيته ، فيجب أن يصيب الآخر أربعة دراهم وسبعان ، فإذا جمعت ذلك وقابلت به الثلث ، خرج المال اثنين وعشرين درهما ونصفا .
فإن قال فأصاب الخال تسع المال ، فإنك تعلم أنه يجب أن يصيب العم (٥) تسعا المال ، وذلك يقتضى أن يكون الثلث الذى يضرب به ضعف وصية الخال ، فتعلم أنه عشرون .

(١) فى . ب : فيعدل

(٢) فى . أ : بتانير

(٣) زياده من . ب

(٤) فى . ب : جزء

(٥) فى . ب : الآخر

وإن عملته بالجبر ضربت شيئا في ثلث شيء فكان ثلث مال ، وضربت عشرة في ثلث (١) شيء وهو ما أصاب العم ، لأنك إذا أسقطت من الثلث تسع (٢) المال بقى تسعان وهو ثلثا شيء يكن ستة أشياء وثلثان (٣) ، يقابل بذلك ثلث [مال يكن (٤)] المال يعدل عشرين شيئا ، والشئ عشرون وهو الثلث .

فإن قال فأصاب العم تسعة دراهم ضربت على ما ذكرنا ، واجبر وقابل يصير معك مال يعدل سبعة (٥) أشياء وتسعين درهما ، فربع نصف الأجزاء وزده على التسعين وخذ جذره عشرة ونصفا وزد عليه نصف الأجزاء ، يكن خمسة عشر وهو الشئ .

وإن شئت قلت قسمنا الثلث وهو شيء على شيء وعشرة فأصاب بعشرة شيء إلا تسعة ، فإذا ضربت الخارج بالقسم في المقسوم عليه عاد المقسوم ، فاضرب شيئا إلا تسعة في عشرة وشيء ، يكن مالا وشيئا إلا تسعين درهما .

فهذا يعدل ضرب شيء في عشرة دراهم وذلك عشرة أشياء ، فإذا ألقيت المشترك وجبرت عاد الى مثل الأول (٦) .

فإن أوصى لعمه بالربع ، ولابن أخيه بالسدس ، ولخاله بعشرين ، فتحاصوا فأصاب الخال ثلاثة عشر ، فطريق الباب أن تضرب ثلاثة عشر في عشرين ، ثم تزيد على الثلاثة عشر ربعها يكن ستة عشر وربعها ، وتقسم المبلغ على الفضل بينهما وبين العشرين وذلك ثلاثة وثلاثة أرباع .

يخرج تسعة وستون وثلثا وهو (٧) الثلث ، ضرب فيه العم مائتين وخمسين ، وابن الأخ بأربعة وثلثين ، والخال بعشرين ، وإنما زدت على الثلاثة عشر ربعها لأن الوصيتين تزيد على الثلث ربعه .

(١) في ، ب : وثلثي

(٢) في ، أ : تسعا

(٣) في ، أ : وثلث

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) في ، ب : تسعة

(٦) في ، ب : ماقلنا

(٧) في ، ب : فهو

وبالتقدير قد أصاب الخال(١) خمسا وصيته وربعها ، فيجب أن يصيب الآخرين كذلك ربع وسدس وثمان وذلك ثلاثة عشر(٢) من ثمانية وأربعين ، والثلاثة الباقية من الثلث تعدل ثلاثة عشر درهما ، فالمال مائتان وثمانية .

فإن أوصى لعمه بالخمس ، ولخاله بتسعة دراهم ، فأصاب العم أربعة دراهم فاضرب وصيته في الثلث وهو شيء ، تكن ثلاثة أخماس مال ، ثم اضرب ما أصابه فيما اقتسما عليه وهو ثلاثة أخماس شيء وتسعة دراهم ، تكن شيئين وخمسين وستة(٣) وثلاثين درهما .

وذلك يعدل ثلاثة أخماس مال ، فأكملة يعدل شيئين(٤) وأربعة أشياء(٥) ، وربع نصفها وزده على الدراهم .

وخذ جذر ذلك ثمانية زد عليه نصف الأجزاء ، تكن عشرة فهو(٦) الثلث يقسمانه على خمسة ، للعم [خمسة : أربعة(٧)] .

وإن شئت ضربت وصية الخال وهي(٨) الثلث تكن تسعة أشياء ، ثم ضربت ما أصابه وهو شيء إلا أربعة دراهم فيما اقتسما عليه وهو ثلاثة أخماس شيء وتسعة دراهم ، [يكن ثلاثة أخماس(٩) مال وستة أشياء [وثلثا خمس شيئا(١٠) إلا ستة وثلاثين درهما يعدل تسعة أشياء ، فاجبر وقابل يعد الى الأول .

(١) فى ، أ : المال

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) فى ، أ : وسبعة

(٤) فى ، ب : ستين

(٥) زياده من ، ب

(٦) فى ، ب : فهى

(٧) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : أربعة خمسه

(٨) فى ، ب : فى

(٩) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : يكون ثلثا خمس

(١٠) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : ثلاثة أخماس شيئا

فإن أوصى لعملاً (١) بالثلث ، ولأجنبي بالربع ، ولخاله خمسة عشر فتحاصوا ، فأصاب العم أربعة دراهم ، فمعلوم أن الأجنبي (٢) ينبغي أن يصيبه ثلاثة .

فاضرب إن شئت وصية العم أو الأجنبي أو وصيتهما في الثلث ، فإن ضربت وصية العم وهي [ربع الثلث (٣)] وهو شيء [كان مالا] (٤) .

ثم اضرب [ما أصابه فيما اقتسموا عليه وهو شيء وثلاثة أرباع شيء وخمسة عشر درهما ، يكن ذلك (٥) ستين درهما وسبعة أشياء تعدل المال ، فنصفه وربعه وزده على الشيء (٦) ، وخذ جذره ثمانية ونصفا فزده على نصف الأجزاء ، تكن اثني عشر [وهو الثلث ، فإن (٧)] ضربت وصية الأجنبي في الثلث وما أصابه فيما اقتسموا عليه كان مال وثلاثة أرباع وشيئان وثلاثة أرباع إلا مائة وخمسة دراهم ، تعدل خمسة عشر شيئا ، فاجبر وألق المشترك ورد مامعك الى مال يرجع الى الأول .

فإن أوصى للعم بالثلث (٨) ، وللخال بعشرين ، فأصاب العم سدس المال وثلاثة دراهم فاضرب وصيته في الثلث يكن مالا ، واضرب ما أصابه وهو نصف شيء وثلاثة دراهم في شيء وعشرين ، يكن نصف مال وثلاثة عشر شيئا وستين درهما يعدل المال ، فتمم العمل يخرج قيمة المال (٩) ثلاثين فهي الثلث .

(١) زياده من ، ب

(٢) في ، أ : للأجنبي

(٣) في ، ب : شيء في الثلث

(٤) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : كانت ماله

(٥) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) في ، ب : الستين

(٧) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : ولو

(٨) لم ترد في ، ب

(٩) في ، ب : الشيء

فإن قال أصاب الخال تسع المال ودرهمان ، فإعمل على ماتقدم يكن ثلث مال وثمانية أشياء [وثلث شيء] (١) وأربعين درهما يعدل عشرين شيئا ، فأكمل بعد إلقاء المتشرك فيصير مال ومائة وعشرين درهما يعدل أربعة وثلاثين شيئا ، فهذا من المقترن الثالث (٢) فنصف الأجزاء وربعه ، يكن مائتين وتسعة وثمانين ، ألق منها الدراهم وخذ جذر الباقي ثلاثة عشر .
فإن زدت عليه نصف الأجزاء كان ثلاثين وهو الثلث ، وإن نقصته منها بقى أربعة فهو الثلث ، ويصيب الخال ثلاثة وثلث وذلك تسع المال ودرهمان (٣) .

فإن كانت وصية الخال سدس المال وأربعة دراهم ، فأصابه خمسة عشر ، فاضرب وصيته في الثلث وما أصابه فيما اقتسما عليه وهي (٤) شيء ونصف وأربعة دراهم ، وتمم العمل يبقى مال يعدل تسعة وثلاثين شيئا ومائة وعشرين وربع نصف إلا شيئا وزده على العدد ، يكن أربعمائة واثنين وستين وربعاً ، وخذ (٥) جذرها أحد وعشرين (٦) ونصفاً ، فزد عليه نصف الأجزاء يكن أربعين وهو الثلث .

نوع منه :-

وصية العم الثلث ، ووصية الخال جذر المال فأصابه ستة عشر ، ومعلوم أنه لو ضرب بجذر واحد أصابه ثمانية أجزاء (٧) ، [ولو ضرب الأول كله أصابه ثمانية أجزاء] (٨) ، والذي يصيب العم مع ضربه بالثلث إذا جذران وثلثان ، فثلث المال على هذا ستة عشر درهما وجذران وثلثان ، وجميعه ثمانية وأربعون وثمانية أجزاء ، فربع نصف الأجزاء وزده على العدد وخذ جذره ثمانية .

(١) مابين المعكوفتين ورد في ، ب : وثلاثين

(٢) في ، ب : الثاني

(٣) في ، ب : ودرهم

(٤) في ، ب : وهو

(٥) لم ترد في ، ب

(٦) في ، ب : وعشرون

(٧) لم ترد في ، ب

(٨) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

زد عليها نصف الأجزاء تكن اثني عشر فهي(١) جذر المال ، والمال مائة وأربعة وأربعون ، الثلث ثمانية وأربعون يضرب العم(٢) به ، ويضرب الخال بأربعة وعشرين فيصيبه ستة عشر كما قال .

نوع آخر :-

أوصى لعمه بسبع ماله ، ولخاله بعشرة دراهم ، ولأجنبي بباقي الثلث(٣) ، ثم رجع عن وصيته للأجنبي فقسمتها بينهما [على وصيتهما لا ؛] ، فأصاب العم أحداً وعشرين(٥) فاضرب ثلاثة أرباع(٦) شيء في شيء إلا واحداً وعشرين درهما ، واضرب واحداً وعشرين درهما في عشرة .

واجبر وقابل وكمل يصير(٧) معك مال يعدل أربعمئة وتسعين واحداً وعشرين شيئاً ، فربع نصف الأشياء وزده على الدراهم ، وخذ جذر ذلك وزد عليه نصف الأجزاء تكن خمسة وثلاثين(٨) فهو الثلث ، وصية العم خمسة عشر ، ووصية الخال عشره ، وإذا قسمت باقى الثلث وهو عشره بينهما على خمسة أصاب العم أحداً وعشرين .

نوع آخر :-

ثلاثة بنين ، وأوصى بمثل نصيب أحدهم وبدرهم وبثلث مايبقى من الثلث ، وترك عشرة دراهم وثوباً ، فأصاب أهل الوصايا الثوب كم قيمته ؟

فخذ ثلث المال واسقط منه [نصيباً ودرهما لا ٩] الفاضل درهماً وثلث ثوب إلا نصيباً ، ألق ثلث ذلك ورد الباقي الى الثلثين ، فيكون(١٠) ثمانية أتساع ثوب وثمانية دراهم وتسعا درهم إلا ثلثي نصيب يعدل عشرة وهو باقى التركة .

(١) فى ، أ : فهو

(٢) زياده من ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) فى ، أ : وعشرون

(٦) فى ، ب : أسباع

(٧) فى ، ب : يكون

(٨) فى ، أ : وثلاثون

(٩) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : نصيبان بما

(١٠) فى ، ب : فيكن

فإذا جبرت وأكملت خرج قيمة الثوب درهمين وثلاثة أرباع نصيب ،
ومعلوم أن كل نصيب ثلاثة وثلث ، فثلاثة أرباعه (١) درهمان ونصف ، فيكون
قيمة الثوب أربعة دراهم ونصف .

فإن شئت ألق من (٢) الثلث نصيب ابن ثلاثة وثلثاً ، وألق درهما يبقى
ثلث ثوب إلا درهما فخذ ثلثه واجمع ذلك ، يكن أربعة دراهم وتسع ثوب يعدل
ثوباً ، فالثوب يعدل أربعة ونصفا .

وإن شئت زدت تسعى ثوب إلا ثلثي درهم على الثلثين وقابلت به عشره ،
يبقى أربعة تعدل ثمانية أتساع ثوب ، وإن شئت جعلت المال شيئاً وألقيت
من (٣) ثلثه نصيب ابن ودرهما وثلث ما يبقى .

ورد الباقي الى الثلثين وقابل به ثلاثة أنصاء ، يخرج قيمة الشيء
أربعة أنصاء وثمان نصيب وثلثة أرباع درهم وثلثة أنصاء للبنين ، ويبقى
نصيب وثمان .

ومعلوم أن كل نصيب ثلاثة وثلث (٤) ، فيكون النصيب والثمان ثلاثة (٥)
وثلثة أرباع ، فإذا ضمنت إليها الثلاثة أرباع كانت أربعة ونصفا .

نوع آخر :-

أربعة بنين ، وأوصى لعمه بمثل نصيب احدهم ، ولخاله بثلث ما يبقى من
الثلث ، فأصابه بوصيته ودين له على الميت جذر المال ، فالمسألة تصح من
أحد وعشرين ، والنصيب أربعة وثلث الباقي سهم .

فألقه من المسألة يبقى عشرون فهي جذر المال ، فألقه من المال يبقى
ثلاثمائة وثمانون بين البنين ، والمثل يخرج النصيب ستة (٦) وسبعين ،
ووصية الخال تسعة عشر ، ودينه درهم فألقه من المال .

(١) في ، أ : أرباع

(٢) زياده من ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) في ، ب : وثلثين

(٥) زياده من ، ب

(٦) في ، أ : سبعة

وخذ ثلث الباقي واعط العم منه نصيب ، يبقى سبعة وخمسون ، للخال
 ثلثها كما قلنا ، وذلك مع الدرهم (١) الدين (٢) جذر المال .
 فإن قال فأخذ مثل نصيب ابن إلا جذر مايبقى من المال ، فربع المسألة
 تكن أربعمائة وأحد وأربعين فهو المال بعد الدين ، وقد كان النصيب من
 الأصل [أربعة فهو (٣) إذا أربعة وثمانون .
 فألق منه مثل جذر المال بعد الدين واحدا وعشرين ، يبقى ثلاثة وستون
 فهي وصية الخال ودينه ووصيته ربع النصيب ودينه إذا إثنان وأربعون ،
 وجميع المال أربعمائة وثلاثة وثمانون ، وثلث الباقي [من المال (٤) بعد
 الدين مائة وسبعة وأربعون .
 تمت الوصايا (٥) بحمد الله ومنه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
 وصحبه وسلم تسليما كثيرا

(١) فى ، ب : الدراهم

(٢) فى ، ب : الذى له

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٥) فى ، أ : الوصية

كتاب الدور

لما كانت عطايا المريض وهى الهبة والعنق والمحاباة^(١) والعفو عن الجنايه ، ونحو ذلك مُخْرِجَة من الثلث كالوصايا ، وكان الإعتبار بثلث مال المعطى فى زيادته ونقصانه يوم يموت لايوم الوصيه .

وجب لأجل ذلك أنه متى زادت تركته برجع بعض العطية إليه بهبة أو ميراث أو ارش جنايه أو غير ذلك من أسباب زيادتها وأنواع إفاداتها ، أن تزيد عطيته ، وإذا زادت عطيته زاد ما يرجع إليه منها ، وإذا زاد ذلك وجب أن تزيد العطيه ، وعلى هذا أبدا يدور الى ما لا نهاية له .

فهذا معنى الدور فقطع [العلماء من الحساب]^(٢) ذلك بوجه من الحساب ، وطرق وضعوها لاتخرج عن موجب الأحكام الشرعيه .

مثال ذلك :-

مريض وهب لأخيه مائة درهم لايمك غيرها ، فقبضها الأخ ومات قبل المريض وخلف بنتا ، ثم مات الواهب فمعلوم أن هبته تجوز فى ثلث المال ، وتبطل فى ثلثيها ، فيرجع ذلك الى الواهب ، ويرجع إليه بالميراث نصف الثلث الذى جازت فيه الهبه ، فيصير له خمسة أسداس المائة^(٣) .

وإذا حصل لورثته^(٤) ذلك ، وجب أن تجوز الهبة فى مثل نصفه حتى يكون معهم ثلثا ماله ، وتنفذ الهبة فى ثلثه ونصف ذلك ربع المائة وسدسها وهو أكثر من الثلث ، وإذا جاز ذلك من هبته رجع إليه نصفه بالميراث وهو أكثر من السدس فلا يزال كذلك يدور .

والوجه فى حساب هذه المسألة وأمثالها ، أن تقول تجوز الهبة [من المائة]^(٥) فى شىء ، وتنتقص فى باقيها وهو مائة إلا شيئا .

فيرجع ذلك الى الواهب ويرجع إليه بالميراث نصف ماجاز بالهبة وهو نصف شىء ، فيصير لورثته مائة إلا نصف شىء^(٦) يعدل ذلك مثلى^(٧) ماجاز بالهبة وهو شيئان .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : الحساب من العلماء

(٣) فى ، ب : الهبه

(٤) فى ، ب : الورثة

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) زياده من ، ب

(٧) لم ترد فى ، ب

فاجبر بنصف شيء وزده على الشيء ، فتصير المائة تعدل شيئين ونصفا ، فالشيء يعدل (١) خمسا ذلك وهو أربعون درهما ، فهو ماجاز بالهبة من المائة ، وينتقص في شيئين .

ثم يرث الواهب نصف الأربعين فيحصل لورثته ثمانون ، وذلك (٢) مثلا ماجاز بالهبة ، وبيان قطع الدور أنا نحتاج أن نجعل المائة على ستة أسهم لأن ثلثها ينقسم على إثنين .

فلما رجع من الثلث سهم الى ورثة الواهب ، وجب أن تلقى بازاء هذا السهم من الثلاثين سهما ، فيبقى ثلاثة ويرجع إليهم سهم بالميراث وسهم لابنة الموهوب له ، فتصير المائة على خمسة أسهم جازت الهبة منها في سهمين وذلك خمسها كما ذكرنا .

وقد استخرج بعضهم من هذا طريقة بالباب ، فقال : تجعل المائة ثلاثة أسهم لأجل الثلث ، ونضربها في اثنين فريضة الموهوب له تصير ستة ، تلقى منها مايرثه الواهب يبقى خمسة فهي سهام المائة ، وجازت الهبة في فريضة الموهوب له وهي سهمان .

ولو كان ترك ابنين ، ضربت ثلاثة في ثلاثة : تسعة (٣) وألقيت سهما فيبقى ثمانية ، فهي سهام المائة ، وجازت الهبة في ثلاثة وهي ثلاثة أثمانها ، فيرجع الى ورثة الواهب منها سهم ، فيصير له ثلاثة أرباعها وهي مثلا ماجاز بالهبة .

وحسابها بالجبر أن تجيز الهبة (٤) في شيء ، ويرجع الى الواهب ثلث شيء ، فيصير مع ورثة مائة إلا ثلثي شيء يعدل شيئين ، وبعد الجبر شيئين وثلثي (٥) شيء ، فالشيء ثلاثة أثمان المائة كما قلنا .

ولو خلف امرأة وبناتا ، كانت فريضته من ثمانية تضربها في ثلاثة تكن أربعة وعشرين ، تلقى منها الثلاثة التي ورثها للواهب ، يبقى أحد وعشرون فهي سهام المائة وجازت الهبة في ثمانية .

وبالجبر تقول جازت الهبة في شيء رجع منه ثلاثة أثمانه ، فصار بيد الورثة مائة إلا خمسة أثمان شيء يعدل شيئين (٦) .

(١) زياده من ، ب

(٢) في ، ب : وهو

(٣) لم ترد في ، ب

(٤) في ، أ : الواهب

(٥) في ، ب : وثلث

(٦) زياده من ، ب

فاجبر وألّق (١) وأبسط وحول يكن المائة واحدا وعشرين ، والشئ ثمانية فهي الجائزة بالهبة رجع منها ثلاثة ، يصير (٢) مع الورثة ستة عشر وهو مثلا الجائز بالهبة .

وإن كان وهب المائة لأخيه ولأجنبي وخلف الأخ بنتا ، فإنك تقول جازت الهبة لكل واحد منهما فى شئ ورجع الى الواهب نصف شئ ، فيصير بيد ورثة مائة إلا شيئا ونصفا يعدل أربعة أشياء ، وبعد الجبر خمسة أشياء ونصفا ، فالمائة أحد عشر سهما ، جازت الهبة لهما (٣) فى أربعة ، وإنتقصت فى سبعة ، وعاد إليه بالارث سهم ، فصار مع ورثته ثمانية وهى مثلا الهبة .

فإن كانت الهبة للأخ وحده وقد خلف الواهب خمسين ، فيحصل بيد الورثة مائة وخمسون إلا نصف شئ يعدل شيئين (٤) ، فقيمة الشئ بعد الجبر ستون فهو الجائز بالهبة ، ويرجع (٥) منها ثلاثون ، فيحصل بيد الورثة الخمسون التى خلفها وسبعون من المائة وذلك مثلا الهبة ، فإن خلف مائة خرج قيمة الشئ ثمانون ، فإن خلف مائة وخمسين جازت الهبة فى جميعها ولا دور فيها .

فإن أوصى الواهب بثلاث ماله ، فذلك باطل عند مالك والشافعى لأن الهبة تقدم عندهما على الوصية وهى تستغرق الثلث .

وفى قول أهل العراق هما شيئان ، فتقول جازت الهبة فى شئ ورجع نصف شئ بالميراث ، فصار بأيدى الورثة مائة إلا نصف شئ ، ويدفعون الى الموصى (٦) له شيئا آخر مثل ما أخذنا (٧) بالهبة .

فيصير معهم مائة إلا شيئا ونصفا [يعدل أربعة أشياء ، وبعد الجبر خمسة ونصفا (٨) ، فالشئ جزء ان من أحد عشر من مائة ، وهو ماجاز لكل واحد منهما ، هذا قول أبي حنيفة .

(١) فى . ب : وقابل

(٢) فى . ب : فصار

(٣) فى . ب : منها

(٤) فى . أ : ستون

(٥) فى . أ : ويحصل

(٦) فى . أ : الوصايا

(٧) فى . ب : ماأجزنا

(٨) مايبين المعكوفتين زياده من . ب

وأما أصحابه فيجوز أن (١) الوصية في ثلث شيء ، فيبقى معهم مائة إلا خمسة أسداس شيء تعدل شيئين وثلثين ، وبعد الجبر ثلاثة أشياء ونصفا ، فالشئ سبعا المائه .

فاجعل المائة أحدا وعشرين شيئا (٢) لأجل الثلث والسبع ، جازت الهبة في ستة أسهم ، والوصية سهمان ، ويرجع بالميراث ثلاثة ، يصير مع الورثة ستة عشر وهي مثلا ماجاز بالهبة والوصية .

ولاتصح الوصية عند الشافعي حتى يترك الواهب أكثر من مائة وخمسين لتتم الهبة جميعا ، ويفضل بعد ذلك من الثلث شيء فيكون للموصى (٣) له ، فإن ترك مائة وثمانين كان للموصى له عشرة دراهم .

وأما مالك فإنه قال إن كان الواهب قد علم بموت أخيه قبله جازت وصيته ، وإن لم يعلم فهي باطله .

فإن كان على الموهوب له عشرون ديناً فاسقطها من الشيء الذي جازت له فيه الهبة ، ويرجع الى الواهب (٤) نصف الباقي .

فيصير مع ورثته تسعون إلا نصف شيء يعدل شيئين (٥) ، فالشئ ستة وثلاثون وهو الجائز بالهبة ويقضى منه الدين ، ويرجع الى الواهب ثمانية يصير مع ورثته إثنتان وسبعون .

فإن لم يكن عليه دين (٦) ، ولكن خلف مائة ، فإنه يرجع الى الواهب خمسون ونصف شيء ، فصار مع ورثته مائة وخمسون إلا نصف شيء يعدل شيئين (٧) فالشئ ستون وهو الجائز بالهبة .

زوجان مريضان وهب كل واحد منهما لصاحبه مائة لا مال له غيرها ، فأيهما مات قبل صاحبه جازت له الهبة ، ولم تجز للآخر لأنه صار وارثا .

فإن ماتت المرأة قبل الزوج جازت لها الهبة في شيء ، فيصير تركتها مائة وشيئا ، ورث الزوج نصف ذلك وهو خمسون ونصف شيء ، فضمه الى ما انتقضت فيه الهبة ، وهو مائة إلا شيئا .

(١) في ، أ : فيجوز أن

(٢) في ، ب : سهما

(٣) في ، أ : الموصى

(٤) في ، ب : الوارث

(٥) في ، أ : ستين

(٦) زياده من ، ب

(٧) في ، أ : ستين

يصير مع ورثته مائة وخمسون إلا نصف شيء يعدل شيئين ، فالشئ (١) ستون وهو ماجاز من هبة الزوج ، فتموت الزوجة عن مائة وستين ، يعود الى الزوج ثمانون وهي مع الاربعين المنتقض فيها الهبة مثلا ما جازت فيه .

وإن مات الزوج أولا جازت له الوصية في شيء ، وترث المرأة ربع تركته خمسة وعشرون (٢) درهما وربع شيء ، فضمه الى مابقى معها ، فتصير مائة وخمسة وعشرين درهما (٣) إلا ثلاثة أرباع شيء يعدل شيئين ، فالشئ أربعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من مائة وخمسة وعشرين درهما إلا ثلاثة أرباع شيء يعدل شيئين .

فالشئ أربعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من مائة وخمسة وعشرين (٤) ، وهو إذا خمسة أجزاء من أحد عشر جزءاً من مائة ، فاجعل كل مائة أحد عشر .

فجاز الزوج بالهبة خمسة أجزاء ، فصارت تركته ستة عشر جزءاً ، ورثتها (٥) المرأة منها أربعة ومعها ستة فيصير لورثتها (٦) عشرة وهي مثلا الهبة .

فإن ماتا معا ، أو لم يعلم أيهما مات قبل صاحبه لم يتوارثا ، وجازت هبة كل واحد منهما لصاحبه في نصف المائة (٧) ، فيصير في يد الورثة خمسون من ماله وخمسون من مال الآخر ، لأنك تجيز الهبة لكل واحد في شيء ، ويرجع إليه من مال الآخر شيء ، فتصير المائة تعدل شيئين .
مريضان زيد وعمرو ، وهب زيد لعمرو مائة فقبضها ، ثم وهبها لزيد ثم ماتا ولايملكان غيرها .

فإنك تجيز هبة زيد في شيء ، وتجيز هبة عمرو في ثلث ذلك وهو ثلث شيء ، فيصير بيد ورثة زيد مائة إلا ثلثي شيء تعدل شيئين ، فالشئ ثلاثة أثمان المائة ، وجاز هبة عمرو في ثمن المائة ، فصار مع ورثة زيد ثلاثة أرباع المائة وهي مثلا هبته ، ومع ورثة عمرو ربع المائة وهي مثلا هبته .

(١) في ، ب : فهو

(٢) في ، أ : وعشرين

(٣) زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) في ، ب : وترث

(٦) في ، أ : لورثته

(٧) لم ترد في ، ب

فإن خلف زيد مائة أخرى [جازت الهبة لعمرو في شيء ويرجع الى زيد ثلثه بهبة عمرو] (١) ، فيصير مع ورثته مائتان [إلا ثلثي شيء] (٢) يعدل شيئا وبعد الجبر شيئين (٣) وثلثين ، فالشئ خمسة وسبعون فهو الجائز بهبة زيد ، وجازت هبة عمرو في (٤) ثلثها وهو خمسة وعشرون .

فإن خلف عمرو أيضا مائة أخرى ، فإن هبة زيد تجوز في شيء ، فيصير لعمرو مائة وشئ تجوز هبته في ثلث ذلك ، فيصير بيد ورثة زيد مائتان وثلث مائة إلا ثلث (٥) شيء يعدل شيئين ، [فإن أجبرته عدل شيئين] (٦) وثلثين ، فابسط ذلك أثلاثا وإقلب وحول تكن الأشياء ثمانية فهي سهام المائة ، ويكون المئات سبعة فهي قيمة الشئ .

فجازت هبة زيد لعمرو في سبعة ، وبقي معه سهم ينقض الهبة ، وصار بيد عمرو مع المائة التي له خمسة عشر سهما ، فعاد الى زيد منها بالهبة خمسة أسهم ، فصار بيد ورثته مع المائة التي خلفها أربعة عشر سهما وهي ماجاز بهبته ، وبقي بيد ورثة عمرو عشرة أسهم وهي مثلا هبته .

فإن وهب زيد لعمرو عبدا قيمته تسعون ، وهب له عمرو دارا قيمتها ستون وماتا ولا شيء لهما ، فإنك تجيز هبة زيد في شيء وهبة عمرو في وصيته ، فيصير مع ورثة زيد تسعون ووصية إلا شيئا تعدل شيئين ، فالشئ ثلاثون وثلث وصية ، فزد ذلك على مال عمرو ، وألق منه وصية إلا شيئا يعدل شيئين ، فالشئ ثلاثون وثلث وصية .

فزد ذلك على مال عمرو وألق منه وصية يبقى (٧) تسعون إلا ثلثي وصية يعدل وصيتين ، فقيمة الوصية ثلاثة وثلاثون وثلاثة أرباع ، فالشئ إذا أحد وأربعون وربع فهو ماجاز بهبة زيد وانتقض في ثمانية وأربعين وثلاثة أرباع ، فإذا ضمنت إليها الوصية صارت اثنين وثمانين ونصفا وهي مثلا هبته ، وإذا أضفت الشئ الى قيمة الدار كان مائة ودرهما وربعاً ، فإذا ألقيت منه الوصية بقي سبعة وستون ونصف وهي مثلا الوصية .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : يعدلان ستين

(٤) في ، أ : وفي

(٥) في ، ب : ثلثي

(٦) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٧) لم ترد في ، ب

نوع منه :-

مريض وهب جارية لرجل قيمتها ثلاثمائة ، وعقرها (١) مائة فقبضها ووطيها ثم مات الواهب ولا شيء له .

فقل جازت الهبة فى شىء وانتقضت فى ثلاثمائة إلا شيئاً ، وعلى الموهوب له عقر ذلك وهو مائة إلا ثلث شىء ، تصير أربعمائة إلا شىء وثلثا يعدل شيئين (٢) .

وبعد الجبر ثلاثة وثلثا ، فالشىء ثلاثة أعشار ذلك وهو مائة وعشرون ، وذلك من الجارية خمسها فتجوز الهبة فى خمسها ، ويجب عليه عقر (٣) الثلاثة أخماس المنتقصة (٤) وهو ستون ، فيصير معهم مائتان وأربعون وهو مثلاً ماجاز بالهبة منها .

وقال مالك لاعقر على الموهوب له لأنه وطى شبهة ، فلا يكون فيها دور على مذهبه ، بل تجوز الهبة فى ثلثها وتنتقض فى ثلثيها .

وكذلك إن وطىها أجنبى وجب عليه (٥) عقرها فيدفع خمسا (٦) الى الموهوب له وثلثاة أخماسه الى الواهب ، ولا يعتبر بعفو الخمسين لأن ذلك غير داخل فى تركة الميت فلا تزيد به ماله .

فإن وطىها الواهب وجب عليه عقر (٧) ما أجاز بالهبة منها ، ويكون ذلك ديناً عليه يخرج من رأس ماله فى قول ابن أبى ليلى وأبى يوسف وظاهر مذهب الشافعى .

فنقول جازت الهبة فى شىء ويجب على الواطى عقره وهو ثلث شىء ، فيبقى معه ثلاثمائة إلا شيئاً وثلثا يعدل ستين والشىء تسعون وهو ثلاثة أعشار الجارية ، ويبقى مع ورثة (٨) الواهب سبعة أعشارها يدفعون عشراً للعقر ، يبقى معهم ستة أعشار وهى مثلاً هبته .

وقال أبو حنيفة بل يكون العقر من الثلث ، لأنه وجب بسبب الهبة المعتبرة من الثلث فكان مثلها وقاله ابن سريج .

(١) فى ، أ : وعفوها ، ويسمى العقر مهر

(٢) فى ، أ : ستين

(٣) لم ترد فى ، ب ، ووردت فى ، أ : عفو

(٤) فى ، ب : المنتقصة

(٥) فى ، أ : عليها

(٦) فى ، أ : خمسة

(٧) فى ، أ : عفو

(٨) لم ترد فى ، ب

وحسابه أن تقول ثلاثمائة إلا شيئا وثلاثا يعدل شيئين وثلاثين ، فالشئ ربع الجارية وهو خمسة وسبعون ، ويؤدى بالعقر خمسة وعشرون ، ويبقى لورثته مائتان وهى مثلا ماخرج بالهبة والعقر .

وقال مالك ومحمد بن الحسن يكون وطؤه هدرأ فلا دور فيها ، وذكر ابن اللبان أنه وجه لأصحابنا .

فإن وطئها جميعا قلت جازت الهبة فى شئ ، وبطلت فى ثلاثمائة إلا شيئا ، فيؤدى الموهوب له عقر ذلك مائة إلا ثلث شئ ، فيصير مع ورثة الواهب أربعمائة إلا شيئا وثلاثين(١) [يؤدون عقر الشئ الجائز بالهبة وهو ثلث شئ فيصير معهم أربعمائة إلا شيئين وثلاثين(٢) يعدل شيئين ، فالشئ ثلاثة من أحد عشر من أربعمائة وهو أربعة أجزاء من أحد عشر من قيمة الجارية .

فاجعل كل مائة(٣) أحد عشر تكن الجارية ثلاثة وثلاثين ، جازت الهبة فى اثنى عشر وبطلت فى أحد وعشرين ، ويجب على الموهوبة له عقر ذلك سبعة فصار [معهم ثمانية وعشرين(٤) يؤدون عقر الاثنى عشر : أربعة بقى معهم أربعة وعشرون وهو مثلا الهبة(٥) .

وعلى قول أبى حنيفة تكن أربعمائة إلا شيئا وثلاثين(٦) يعدل شيئين وثلاثين ، فالشئ ثلاثة أجزاء من ثلاثة عشر من أربعمائة وهى أربعة من قيمة الجارية ، فتكون الجارية تسعة وثلاثين(٧) ، جازت الهبة فى اثنى عشر وانتقضت فى سبعة وعشرين .

ويؤدى الموهوب له عقرها تسعة ، ويؤدى الواهب [عقرها ماجاز(٨) بالهبة أربعة ، فيبقى بيد ورثته إثنان وثلاثون وهو مثلا الهبة والعقر .

(١) فى ، ب : وثلاثان

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) فى ، أ : ثلاثة

(٤) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : معه ثمانية وعشرون

(٥) زياده من ، ب

(٦) فى ، أ : وثلاث

(٧) فى ، أ : وثلاثون

(٨) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : عقر حاز

باب العتق

إذا أعتق المريض عبدا كان موقوفا حتى يموت المعتق ، ويخلف مثلى قيمته لورثته فيحكم بعنقه منذ يوم أعتقه ، وتبعه ما اكتسبه من مال أو إفادة أو ولدت (١) إن كانت أمة فى قول الجمهور ، واحدى الروائيتين عن مالك (٢) وروى عنه أيضا يقوم العبد وكسبه وولد الأمة ، ويراعى أن يحصل مع الورثة مثلا ذلك .

فإن مات ولا مال له سوى العبد ، عتق ثلثه ورق ثلثاه فى قول مالك والشافعى وأحمد وأبى ثور وداود ، وقال أهل العراق لا يكون بعضه رقيقا بل يسعى فى قيمة ثلثيه ، فإن كان على المعتق دين يحيط برقبته بيع فيه عند الأولين وسعى فى قيمته عند أهل العراق .

وإن كان الدين أقل من قيمته بيع منه بقدره وأعتق ثلث الباقي ورق ثلثاه ، وعند أهل العراق يسعى فى الدين وفى ثلثى مابقى .
فإن كان له كسب إدى منه سعائته عندهم ومافضل فهو له وسواء فى ذلك ما إكتسبه قبل موت السيد أو بعده ، ولادور عندهم فى ذلك .
وفى قول الشافعى إن كان الكسب بعد موت السيد فله ثلثه وللورثة ثلثاه ، وإن كان قبل موته دخله الدور .

فمن مسائل ذلك :

إذا كانت قيمته عشره وقد إكتسب مثل ذلك ، قلت له من رقبته شىء بالوصية ويتبعه من كسبه شىء وللورثة باقيهما وذلك عشرون إلا شيئين تعدل ستين ، فالشىء خمسة ، فيعتق نصف العبد ويتبعه نصف كسبه ، ويحصل للورثة نصفه ونصف كسبه وذلك مثلا ما أعتق منه .

وعلى قول مالك يعتق منه ثلثه وله ثلث كسبه ، ويحصل [مع الورثة (٣) ثلثاهما .

(١) فى ١ ، ولد

(٢) ينظر - بداية المجتهد ٤٤٨/٢

(٣) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : للورثة

فإن كان الكسب مثل نصف القيمة ، قلت عتق منه شيء وتبعه نصف شيء ، وللورثة الباقي وذلك خمسة عشر إلا شيئاً ونصفاً يعدل شيئين ، فالشئ سبعة ذلك وثلاثة أسباع قيمته وهو أربعة وسبعان ، وله بالكسب ديناران وسبع ، ويبقى للورثة باقيه وباقي كسبه وذلك ثمانية وأربعة أسباع وهو مثلاً ماعتق منه .

فإن كان إكتسب مثلاً قيمته ، عتق منه ثلاثة أخماسه وذلك ستة ، وله من كسبه [ثلاثة أخماس ، وللورثة خمسا وخمسا كسبه وذلك ثمانية فيصير (١) اثنا عشر ، ويبقى للورثة من قيمته أربعة ومن كسبه ثمانية ، فيصير (٢) اثنا عشر وذلك مثلاً ماعتق منه .

فإن كان كسبه عشرة وعلى السيد عشرة ديناً ، قضى الدين بنصفه وبنصف كسبه ، ويبقى نصفه ونصف كسبه ، فكأنه عبد قيمته خمسة واكتسب مثل قيمته ، فيعتق نصف ذلك وهو ربه ويتبعه ربع الكسب ، ويبقى للورثة باقيهما وذلك خمسة وهو مثلاً ماعتق منه ، وفى قول أهل العراق يقضى الدين بكسبه ويسعى للورثة فى ثلثي قيمته .

فإن أعتق عبيدين قيمة أحدهما عشرة ، وقيمة الآخر عشرون ، فعلى قول أهل العراق يعتق ثلث كل واحد ويسعى فى ثلثي قيمته ، وسواء عندهم أعتقهما معاً أو بدأ بأحدهما قبل الآخر .

وفى قول الشافعى إن كان بدأ بالأدون عتق ورق الثانى ، فيصير مع الورثة قيمته (٣) وهى (٤) مثلاً الأدون ، وإن كان بدأ بالارفع عتق نصفه ورق نصفه مع الأدون .

فإن كان أعتقهما جميعاً أقرع بينهما فأيهما (٥) خرجت عليه القرعة جعل كأنه بدأ به .

فإن اكتسب كل واحد مثل قيمته ، فعلى قول أهل العراق يؤدى كل واحد ثلثي كسبه فى سعائته فيكون الباقي له .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) فى ، ب : يصير

(٣) فى ، أ : فقيمه

(٤) فى ، ب : وهو

(٥) فى ، ب : فمن

وعلى قول الشافعى إن كان بدأ بالأدون عتق وتبعه كسبه وقد بقى من الثلث بقيه ، فنقول يعتق من الأرفع شىء وله من كسبه شىء ، وللورثة باقيهما وذلك أربعون إلا شيئين ، فألق من ذلك عشرين وهو (١) مثلى قيمة الأدون ، يبقى عشرون إلا شيئين تعدل شيئين ، فالشىء خمسة وهو ربع الأرفع ويتبعه ربع كسبه ، وللورثة ثلاثة أرباعه وثلاثة أرباع كسبه ، وذلك ثلاثون وهو مثلاً ماخرج بالعتق (٢) منهما .

وإن بدأ بالأرفع لم يخرج من الثلث ، فقل له شىء من رقبته وشىء من كسبه ، فللورثة باقيهما والعتق (٣) الآخر وكسبه وذلك ستون إلا شيئين تعدل شيئين فالشىء خمسة عشر ، فيعتق ثلاثة أرباعه ويكون للورثة ربعه وربع كسبه (٤) والآخر وكسبه وذلك ثلاثون .

وإن أعتقهما معا أقرع بينهما فمن خرجت قرعته جعلته الأول وقد بينا حكمه ، فإن كان عليه دين عشرون ، وقد أعتقهما معا أقرع بينهما بسهم رق وسهم عتق .

فإن خرجت القرعة [بسهم الرق (٥)] على الأدون قضى الدين به وبكسبه وعتق نصف الأرفع .

وإن خرجت على الأرفع قضى بنصفه ونصف كسبه ، ثم (٦) أقرع بين نصفه وبين الآخر فأيهما خرج (٧) عتق وملك جميعه ، وكان للورثة الآخر وهو مثلاً ماعتق ، وكذلك إن كن أماء فولدن فهو بمنزلة الكسب

عبدان قيمتهما عشرون أعتقهما بكلمة واحده ، ثم مات ولا مال له ، ومات أحدهما قبل القرعة ، أقرع بين الحى والميت .

فإن خرجت القرعة على الميت مات نصفه حراً لأن مع الورثة مثليه ، فإن [خرجت على (٨)] الحى عتق ثلثه ورق ثلثاه ، ولا يحتسب عليهم بالذى مات على الصحيح من المذهب ، وقيل بل يحتسب ويعتق ثلثا الحى .

(١) زياده من ، ب

(٢) ورد فى ، أ : من العتق

(٣) فى ، ب : وللعتق

(٤) لم ترد فى ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) فى ، ب : فإن

(٧) فى ، أ : قرع

(٨) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : قرع

وقال أهل العراق يسقط سهم الميت من الثلث ، ويقسم قيمة الحى على مابقى من سهام الثلث مع الثلثين وذلك فى مسألتنا خمسة ، فتقسم العشرة على خمسة يصيب سهم الحى درهمان (١) وهى خمسة فيعتق خمسَه وخمس الميت ، ويسعى فى أربعة أخماسه وهى مثلا ماعتق منهما •

فإن كانوا ثلاثة ومات أحدهم ، طرحت سهمه من الثلث وهو ثلاثة ، وقسمت قيمة الآخرين وهما (٢) عشرون على ثمانية ، يصيب كل سهم درهمان ونصف وهى ربعة ، فيعتق ربع كل واحد ويسعى فى ثلاثة أرباعه •

فيصير مع الورثة خمسة عشر وهى مثلا ما عتق منهم ، فإن كانت قيمة أحدهم خمسة فالثلث بينهم على خمسة •

فإن مات الذى قيمته خمسة ، فاسقط سهمه واقسم العشرين على أربعة عشر ، فيعتق من كل واحد سبعة (٣) [ويسعى كل واحد منهما فى خمسة أسباعه ، فيحصل للورثة أربعة عشر وسبعان وهى مثلا ما عتق منه (٤) •

فإن أعتق عبدا قيمته عشرة فزادت قيمته الى أن مات السيد وهو يساوى عشرين ، فالزيادة كالكسب عند الشافعى وقد بيناه ، فيعتق نصفه وللورثة نصفه وقيمه يوم قبضوه مثلا ماعتق يوم أعتقه السيد ولا يحتسب عليه زيادته •

فإن نقص حتى صار يساوى خمسة ، فنقول له شىء وللورثة مابقى وهو عشرة إلا شيئا ، ومع النقصان خمسة إلا نصف شىء ، فالشىء خمسا ذلك وهو خمسة يوم أعتق ، وللورثة أربعة أخماسه وقيمتها الآن مثلا قيمة الخمس يوم العتق هذا ظاهر مذهب الشافعى •

وقيل لا يحتسب على العبد بما نقص منه كما لا يحتسب على الورثة بذلك فيعتق ثلثه ويرق ثلثاه •

(١) فى ، ب : درهمن

(٢) فى ، ب : وهى

(٣) فى ، أ : سُبْعَه

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فصل :-

فإن مات العبد قبل سيده ، ثم مات السيد ولا مال لواحد منهما ، مات حراً في قول ابن أبي ليلى والثوري وأبي يوسف ومحمد وزفر لأن الحرية وجبت له والسعاية دين عليه ، فلا يمنع ذلك من نفوذ العتق الذي لا يرد ، وقال مالك وأبو حنيفة يموت رقيقاً ، وقال ابن سريج الوجهين .

فإن خلف المولى مثل قيمته أو خلف العبد مالا فورث المولى منه مثل قيمته ، مات حراً عند الشافعي وأهل العراق ، وقال مالك لا يكون حراً بعد الموت .

وإن ورث أقل من مثلى قيمته وكانت تركته أكثر من مقدار (١) سعائته دخله الدور في قول الشافعي وأهل العراق ، وإن مات بعد المولى وقد اكتسب مالا كان الدور فيه على مذهب الشافعي خاصة .

ومن أمثلة ذلك :-

إذا كانت قيمته عشرة ، ومات قبل سيده وترك عشرين ، فماله لسيده ثم لورثته من بعده وقد مات حراً في قول الجميع .

وكذلك لو خلف أربعين وبناتاً ، ولو خلف عشرة كانت لسيده بالسعاية والميراث عند أهل العراق وقد مات حراً .

وعند مالك [فإنه مَالِكٌ (٢) باقيه ، وفي قول الشافعي يقول يعتق منه شيء ، وله من كسبه شيء ، وللمولى باقى كسبه بملكه والشئ بالميراث .
فصار (٣) معه عشرة تعدل شيئين فالشئ خمسة وذلك نصفه ، فيموت نصفه حراً ونصفه رقيقاً ، ويكون للمولى خمسة بحق الرق وخمسة بالميراث وذلك مثلاً (٤) ما عتق منه .

(١) لم ترد في ، ب

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) في ، ب : فيصير

(٤) زياده من ، ب

ولو خلف العبد ابنا ، كان لمولاه ثلثا كسبه بالسعاية (١) وثلثه لابنه فى قول أهل العراق ، وقال مالك كله لمولاه لأنه مالك باقيه .

وفى قول الشافعى نقول له من رقبته شىء ومن كسبه شىء (٢) ، فيكون لابنه وللمولى باقى الكسب [بحق الرق] (٣) وهو عشرة إلا شيئا [يعدل شيئين] (٤) ، فالشىء ثلثها فيعتق منه ثلثه وله ثلث كسبه ، فيكون ذلك لابنه وثلثا العشرة لمولاه وهو مثلا ماعتق منه ، وهذا مثل قول أهل العراق فى المعنى وإن خالفه فى طريق العمل .

فإن ترك عشرين فللمولى ستة وثلثان بالسعاية والباقى لابنه عند أهل العراق .

وفى قول الشافعى فى القديم يكون جميع كسبه للمولى وهو مثلا قيمته ، فيموت حراً ولا يرثه ابنه لأنه إذا ورثه نقصت تركة المولى .
فلا يخرج العبد من ثلثه فيرق بعضه فتوريثه يؤدى الى إبطال توريثه ، فلذلك لم نورثه (٥) ، ولأن من بعضه حر [لم يرث] (٦) ولا يورث فى قديم قوله مثل مذهب مالك .

وفى الجديد نقول له من رقبته شىء ، ومن كسبه شيئان يكون ذلك لابنه ، ولورثة المولى باقيه وهو عشرون إلا شيئين يعدل شيئين ، فالشىء خمسة وهو نصفه فيعتق ذلك منه ، ويكون نصف الكسب للابن ونصفه للمولى بالرق وهو مثلا ماعتق منه .

فإن لم تقسم تركته حتى مات ابنه بعده ، ثم مات المولى (٧) ، فإن العبد يموت حراً ويرث ابنه جميع كسبه ، ثم يرثه المولى عنه لأننا لما (٨) حكمنا بحرية العبد جر ولاء ابنه الى مولاه .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٥) فى ، ب : يرثه

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : لا يرث

(٧) فى ، ب : السيد

(٨) زياده من ، ب

وكذلك لو خلف الابن هذه العشرين(١) ولم يخلف أبوه شيئا ، لأن ذلك يصير للسيد فيحكم بحرية العبد .

فإن خلف الابن أقل من قيمة مثلى أبيه لم(٢) يرثه السيد لأن العبد مات رقيقا ، فلم يجر ولاء أبيه إليه .

ولو مات ابن العبد وأبوه حى وخلف مثلى قيمته ، ورثه السيد وعتق العبد ولايرث أبيه(٣) للعلة المتقدمة ، فإن توريثه يؤدى الى ابطال توريثه .

ولو خلف ابن العبد عشرة ، فإنك تقول يعتق من العبد شىء ويجر من ولاء ابنه الى المولى مثل ذلك ، ويحصل له من ميراثه شىء ومع ورثة المولى باقى العبد وهو عشرة إلا شيئا .

فإذا أضفت إليه الشىء صار عشرة تعدل شيئين ، فالشىء نصف العبد فيعتق ذلك منه ، فيجر نصف ولاء ابنه(٤) الى مولاه ، فيرث نصف تركته ونصفها لمولى أمه ، فيصير مع ورثة المولى خمسة من تركته وخمسة من قيمة العبد وذلك مثلا ماعتق منه .

فإن مات العبد وخلف بنتا وعشرة ، ثم مات المولى ، ففى قول أهل العراق تقول عتق منه شىء ، وللمولى السعاية وهى عشرة إلا شيئا ، وله نصف [الشىء بالميراث فيصير له عشرة إلا نصف(٥) شىء يعدل شيئين ، فالشىء أربعة ، فيعتق منه خمسا وسعايته ستة ويرث درهمين ، فصار له ثمانية وهو مثلا ماعتق منه .

وفى قول الشافعى عتق منه شىء وله من كسبه شىء ، وللمولى الباقى بحق الرق ونصف الشىء بالميراث ، فيرجع الى مثل الأول .

وإنما يختلفون فى قيمته وأما(٦) ما يأخذه المولى فأهل(٧) العراق يقولون بالسعاية ، والشافعى بحق الرق .

(١) فى ١ : العشرون

(٢) زياده من ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ١ : أبيه

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) لم ترد فى ، ب

(٧) فى ، ب : فعلى قول أهل

فإن ترك عشرين ، فعلى قول أهل العراق يأخذ المولى السعاية وهي عشرة إلا شيئا فارفعها من التركة ، يبقى عشرة وشيء ، للمولى نصف ذلك [فيصير معه خمسة عشر إلا نصف شيء يعدل شيئين ، فالشئ ستة وهو ثلاثة أخماس والسعاية أربعة دراهم ، وبالميراث ثمانية (١) فيصير مع ورثته إثنا عشر وهي مثلا ماعتق منه .

وفى قول الشافعى للعبد شيء من رقبته وشيئان من كسبه ، وباقي الكسب للمولى يرث نصف الشيئين ، فيصير معه عشرون إلا شيئا يعدل شيئين .

فالشئ ستة دراهم وثلاثان وذلك ثلثاه ، وله ثلثا كسبه وللورثة ثلث الكسب بحق الرق وثلث آخر بالميراث .

فإن ترك ثلاثين فيحصل مع الورثة عشرون إلا نصف شيء يعدل شيئين ، فالشئ ثمانية وهو أربعة أخماسه والسعاية درهمان ، وله بالميراث أربعة عشر .

وفى قول الشافعى يحصل للورثة ثلاثون إلا شيئا ونصفا يعدل شيئين ، فالشئ سبعا ذلك وهو ستة أسباع العبد ، وله مثل ذلك من كسبه ، وللمولى سبع الكسب بحق الرق وذلك أربعة وسبعان ، وله نصف الباقي وهو اثنا (٢) عشر وستة أسباع ، فيصير لورثته سبعة عشر وسبع وذلك مثلا ماعتق منه .

(١) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٢) فى ، أ : اثنى

فصل منه :-

مريض أعتق أمة قيمتها عشرة لا مال له غيرها ، ثم تزوجها ومهر مثلها خمسة ، ثم مات ففي قول أبي يوسف ومحمد يكون لها (١) من قيمتها خمسة بالمهر وربيع الباقي بالميراث ، وتسعى في ثلاثة أثمان قيمتها ، ولا يصح لها الوصية لأنها وارثه ، وفي قول الشافعي وأبي حنيفة النكاح باطل .
وإن كان لم يدخل بها عتق ثلثها ورق ثلثها عند الشافعي ، وسعت في قيمة ذلك عند أبي حنيفة .

وإن كان قد دخل بها دفع من قيمتها بمهرها ولها ثلث الباقي ، وتسعى في الباقي وهو ثلث قيمتها للورثة وقد عتق جميعها هذا قول أبي حنيفة ، وعلى قول الشافعي يعتق سباعها ويرق خمسة أسباعها .
ويقال للورثة لها على الميت سبعا مهرها وهو سبع قيمتها ، فإن سلمتم ذلك إليها ملكتم خمسة أسباعها .

وإن أرادوا بيع سبعها فهي أحق بأخذه من الأجنبي ، فيحصل لها (٢) ثلاثة أسباع رقبته ، وللورثة أربعة أسباعها وهو مثلا ماعتق منها .
وحسابها أن تقول يعتق منها شيء ، ولها من مهرها نصف شيء يكون ذلك ديناً يخرج من رقبته ، فيبقى للورثة عشرة إلا شيئاً ونصفا يعدل شيئين ، فالشئ سباعها كما قلنا .

وعلى الوجه الثاني يكون مالزمه [من المهر] (٣) أيضا من الثلث ، فتصير العشرة تعدل أربعة أشياء ونصفا ، فالشئ تسعها فيعتق ذلك منها ، ولها تسع بالعقر ، وللورثة ثلثها .

فإن خلف المريض عشرين ، فنكاحها صحيح في قول الشافعي إن أبرأتها من مهرها لأنه تم عتق جميعها فصح نكاحها .
وعلى الوجه الذي يكون وطى السيد هدرأ وإن لم تبرئه من مهرها نقصت تركته فلم يخرج من الثلث ، وإذا رق بعضها بطل نكاحها وصار كأنه أعتقها ووطئها بغير نكاح فيلزمه عقر (٤) ماعتق منها .

(١) في ، ب : له

(٢) في ، ب : له

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) زياده من ، ب

وحسابها أن تقول يعتق منها شيء ولها من عقرها نصف شيء ، فيبقى للورثة ثلاثون إلا شيئا ونصفا يعدل شيئين ، فالشئ ستة أسباعها ، ولها ستة أسباع عقرها أربعة وسبعان ، وللورثة سبعها وباقي العشرين وذلك مثلا (١) ما عتق منها .

وعلى الوجه الآخر يعدل الثلاثون أربعة أشياء ونصفا ، فالشئ ثلثاها ولها ثلثا مهرها وللورثة ثلثاها وباقي العشرين ، وذلك عشرون وهو مثلا ما جاز بالعتق والمهر .

وقال أبوحنيفة نكاحها باطل ولها مهر مثلها وثلث الباقي من قيمتها ومن التركة وقو خمسه أسداسها ، وتسعى في سدس قيمتها .

وقال أبو يوسف ومحمد لها مهرها وربيع الباقي بالميراث وذلك أحد عشر وربيع ، فيحتسب عليها بقيمتها ويعطى درهما ونصفا .

فإن ترك ثلاثين صح نكاحها في قولهم جميعا ، إلا أن الشافعي يجعل لها المهر ولا يورثها لأن عتقها وصية فلا يجتمع لها الأمران .

وأبوحنيفة يجعل لها المهر والميراث ، وفي قول صاحبيه التركة أربعون لها مهرها وربيع الباقي وذلك ثلاثة عشر وثلاثة أرباع ، يحتسب عليها بقيمتها وتعطى الباقي .

إمرأة أعتقت عبدا قيمته عشرة ، فتزوجها على عشرة في ذمته ، ثم ماتت وتركت مائة ، فعلى قول الشافعي يصح العتق والنكاح لأنه يخرج من الثلث ، ولا يرث لأن عتقه وصيه .

وقال أبوحنيفة يرث فتكون التركة قيمته ، والمهر الذي في ذمته والمائة ، له نصف ذلك ستون يحتسب عليه بالمهر ويأخذ خمسين ، ولا يحتسب عليه بقيمته .

وقال صاحباه بل يحتسب عليه بقيمته كيلا يجتمع له الميراث والوصية ، فله ستون وتحتسب عليه بقيمته وبالمهر يبقى له (٢) أربعون يأخذها .

(١) زياده من ، ب

(٢) في ، ب : عليه

باب المحاباة

إذا تزوج المريض امرأة على مائة ومهر مثلها خمسون ، ثم مات ولم يخلف سوى المائة ، فلها مهر مثلها ثم ينظر ، فإن كانت ترثه بطلت المحاباة لأنها وصية وترث ربع الخمسين الأخرى .

وإن كانت لاترثه فلها ثلث الباقي بالمحاباة (١) والباقي للورثة ، ولو (٢) كان عليه عشرون ديناً بدى (٣) بمهر المثل لأنه قد عاوض عليه [بما قبضه] (٤) واقتصه (٥) ثم يقضى العشرون ، ويكون لها ثلث الباقي بالمحاباة .
وإن كانت ترثه (٦) فربع الباقي ميراثاً ، ولو (٧) ترك مائة أخرى ولا دين عليه تمت لها المحاباة إذا كانت لاترثه فيكون لها المائة كلها .

فإن ماتت قبله دخله الدور ، فنقول لها مهر المثل وشيء بالمحاباة ، فيصير لها خمسون وشيء ، يرجع الى الزوج نصفها بالميراث ، فيصير مع ورثته خمسة وسبعون إلا نصف شيء يعدل شيئين ، فالشئ ثلاثون وهو الجائز بالمحاباة ، وتعود الى الزوج أربعون ، فيصير مع ورثته ستون وهو (٨) مثلاً المحاباه .

فإن ترك (٩) الزوج خمسين (١٠) درهماً أخرى ، قلت يصير مع ورثته مائة وخمسة وعشرون إلا نصف شيء يعدل شيئين ، فالشئ خمسون فجازت لها المحاباة جميعها ، ثم ورث الزوج منها خمسين فصار مع ورثته مائة وهي مثلاً المحاباه .

(١) ينظر - المغنى ٤٧٨/٨ مختصر الطحاوى ١٦٠ الحاوى الكبير ٢٧٩/٨

(٢) فى ، ب : فإن

(٣) فى ، ب : برئ

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) لم ترد فى ، ب

(٦) فى ، ب : لاترثه

(٧) فى ، ب : فإن

(٨) فى ، ب : وهى

(٩) زياده من ، ب

(١٠) فى ، أ : خمسون

فإن خلف الزوج عشرين وخلفت المرأة ثلاثين ، قلت لها مهر المثل خمسون وشيء بالمحابة ، فضم ذلك الى تركتها تصير ثمانين(١) وشيئا ، للزوج نصف ذلك ومع ورثته سبعون إلا شيئا .

فصار معهم مائة وعشرة إلا نصف شيء يعدل شيئين ، فالشئ أربعة وأربعون وهو الجائز بالمحابة ، فجميع تركتها مائة وأربعة وعشرون ، يرجع الى الزوج نصفها وقد بقى فى يده ستة وعشرون ، فيصير لورثته ثمانية وثمانون وهى مثلا المحابه .

فإن كان على كل واحد منهما عشرون ديناً(٢) ولا مال لهما سوى المائة ، فإن مال المرأة خمسون وشيء يقضى منه الدين ، ويرجع الى الزوج نصف الباقي ، يصير مع ورثته خمسة وستون إلا نصف شيء .

فأقضى دينه وقابل بالباقي منه شيئين ، فيخرج الشئ ثمانية عشر وهو الجائز بالمحابة ، ويرجع الى الزوج أربعة وعشرون ، وقد بقى فى يده إثنان وثلاثون ، فإذا قضى الدين بقى مع ورثته ستة وثلاثون وهى مثلا محاباته(٣) .

فإن أوصت بثلث مالها ولا دين على واحد منهما ، فإن مالها خمسون وشيء ، ألق ثلثها بالوصية يبق ثلاثة وثلاثون وثلث وثلثا شيء ، يرجع الى الزوج نصفها بالميراث وذلك ستة عشر وثلثان وثلث شيء ، يصير مع ورثته ستة وستون وثلثان إلا ثلثى شيء يعدل شيئين .

فالشئ ثلاثة أثمان ذلك وذلك خمسة وعشرون وهو الجائز بالمحابة ، فتصير تركتها خمسة وسبعين ، للموصى(٤) له ثلثها ، وللزوج نصف الباقي ، فيصير مع ورثته خمسون .

فإن أوصى هو بثلث ماله ، فالوصية باطله لأن المحابة مقدمة على الوصايا فى قول الشافعى وأبي حنيفة .

(١) فى ، ب : ثلاثين

(٢) فى ، أ : ديناراً

(٣) فى ، ب : المحابه

(٤) فى ، أ : للموصا

فصل :-

إذا إختلعت المريضة بمهر المثل ، فذلك جائز من رأس المال فى قول الشافعى (١) ، ورواية ابن وهب عن مالك لأنه لايرثها ، وإن زادت عليه فالزيادة مردوده عند مالك (٢) وهى محاباة تخرج من الثلث عند الشافعى وروى ابن القاسم عن مالك إن خلع المريضة باطل بكل حال كالنكاح (٣) .

وقال أبوحنيفة إن كان لم يدخل بها ، أو ماتت بعد انقضاء العده ، أو ماتا معا ، فالعوض من الثلث .

فإن ورثها فله الأقل من الميراث أو العوض ، ولو إختلعت منه بمائة ومهر مثلها عشرة ، وماتت ولأمال لها سوى ذلك ، فللزوج مهر المثل وثلث الباقى ، ولورثتها ستون فى قول الشافعى .

وفى قول أبيحنيفة إن ماتت فى العده فله خمسون بالميراث ، وإن إنقضت فله ثلث المائة .

وإن تركت مائتين آخرين فى قول أبيحنيفة له المائة بكل حال لأنه (٤) الأقل ، وفى قول الشافعى كذلك لأن المحاباة تخرج من الثلث .

مريض تزوج امرأة على مائة ، ومهر مثلها عشرة ، ثم مرضت فاختلعت منه بالمائة (٥) ثم ماتت ومات الزوج ولا مال لهما سواها ، فلها مهر مثلها ولها شىء بالمحاباة وله الباقى .

ثم يرجع إليه صداق المثل وثلث الباقى بالمحاباة وذلك ثلث شىء ، فيصير بأيدى ورثته مائة إلا ثلثى شىء يعدل شيئين ، فالشىء ثلاثة أثمانها وهو سبعة وثلاثون ونصف ، وهو الجائز بالمحاباة ثلث (٦) لها ، فلها ذلك ومهر المثل ويرجع إليه مهر المثل وثلث الباقى اثنا عشر ونصف .

(١) ينظر - روضة الطالبين ٦/٢٨٤ مغنى المحتاج ٣/٢٦٥

(٢) ينظر - بداية المجتهد ٢/٨١ المغنى ٨/٥٠٢

(٣) فى ، ب : بالنكاح

(٤) فى ، أ : لا

(٥) فى ، ب : بالمحاباة

(٦) زياده من ، ب

فيصير بأيدي ورثته خمسة وسبعون [وهي مثلا محاباته لها (١) ، ويبقى بيد ورثتها خمسة وعشرون وهي مثلا محاباتها له (٢) هذا قول الشافعي .
وفي قول أبي حنيفة إن ماتت في عدتها ، فلها صداق مثلها ولها بالمحابة شيء ، وللزوج الباقي وهو تسعون إلا شيئاً .
ثم يرث نصف ماصار للمرأة وهو خمسة ونصف شيء ، فيصير معه خمسة وتسعون (٣) إلا نصف شيء يعدل شيئين ، فالشئ ثمانية وثلاثون وهو الجائز لها (٤) بالمحابة ، ولها عشرة مهر المثل ، ويرجع الى الزوج بالميراث أربعة وعشرون ، فيصير مع ورثته ستة وسبعون .
وإن ماتت بعد إنقضاء العدة ، قلت لها عشرة وشئ ، وللزوج ثلث ذلك ، فيصير مع ورثته ثلاثة وتسعون وثلث إلا ثلثي (٥) شئ يعدل شيئين ، فالشئ خمسة وثلاثون وهو الجائز بالمحابة ، فيصير لها خمسة وأربعون ، للزوج ثلث ذلك خمسة عشر ، فصار مع ورثته سبعون .
فإن تركت مائة أخرى فلها عشرة مهر المثل وشئ بالمحابة ، فتصير تركتها مائة وعشرة وثمانين ، وللزوج العشرة بمهر المثل وثلث الباقي ومعه تسعون إلا شيئاً ، فيصير الجميع مائة [وثلاثة وثلاثين (٦) وثلثا إلا ثلثي شئ يعدل شيئين ، فالشئ خمسون فلها ذلك مع مهر المثل ، تصير تركتها مائة وستين ، يرجع إليه صداق المثل وثلث الباقي وذلك ستون ، فيصير لورثته مائة وهو مثلا محاباته ، ويبقى مع ورثتها مائة وهي مثلا محاباتها .
وفي قول أبي حنيفة إن ماتت في العدة ، فلها مهر المثل وشئ بالمحابة ، ويرث الزوج نصف تركتها ، فيصير مع ورثتها مائة وخمسة وأربعون إلا نصف شئ يعدل شيئين ، فالشئ ثمانية وخمسون فلها ذلك وعشرة بالمثل ، يصير مع ورثتها مائة وثمانية وستون ، وللزوج نصفها وقد بقي بيده إثنان وثلاثون ، فصار بأيدي ورثته مائة وستة عشر .

(١) ما بين المعكوفتين ورد في ، ب : وهو مثلا محاباتها له

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٣) في ، أ : وتسعين

(٤) زياده من ، ب

(٥) في ، أ : ثلث

(٦) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

وإن ماتت بعد إنقضاء العده ، يرجع الى الزوج ثلث ما ماتت عنه وهو ستة وثلاثون وثلثان وثلث شيء ، فيصير مع ورثته مائه وستة وعشرون وثلثان إلا ثلثي (١) شيء يعدل شيئين ، فالشئ بعد الجبر سبعة وأربعون (٢) ونصفا فلها ذلك وعشره بالمثل .

فيصير تركتها مائة وسبعة وخمسون (٣) ونصفا ، فله ثلث ذلك إثنان وخمسون ونصف ، يضم الى باقى المائة وهو إثنان وأربعون ونصف ، فيصير خمسة وتسعين (٤) وهو مثلا المحاباه .

فإن مات قبلها فلا يختلف مذهب الشافعى لأنها لا يتوارثان ، وأما أهل العراق فيجعلون لها أيضا الأقل من الميراث والوصيه .

وقياسه أن تجعل للمرأة مهر مثلها عشرة وبالميراث شيئا وتعطى الزوج ثلث ذلك ، فيصير مع ورثته ثلاثة وتسعون وثلث إلا ثلثي شيء يعدل ثلاثة أشياء لأنها إذا أخذت بالربع شيئا كانت لورثته ثلاثة أشياء .

فإذا جبرت عدل ثلاثة أشياء وثلثين ، فابسط ذلك أثلاثا واقلب يكون العشرات ثمانية وعشرين فهى قيمة الشئ ، وتكون الأشياء أحد عشر فهى سهام العشرة ، فتكون المائة : مائة وعشرة أسهم .

لها بالمهر أحد عشر ، وبالميراث ثمانية وعشرون ، وبقي للزوج واحد وسبعون ، فيرجع إليه ثلاثة عشر سهما وثلث ماصار لها فصار بيد ورثته أربعة وثمانون .

فإذا زدت عليه الميراث كان مائة واثنى (٥) عشر والميراث ربعه (٦) كما ذكرنا .

فإن كان الخلع قبل الدخول ، فقل للمرأة مهر المثل وشئ بالمحاباة ، ويرجع الى الزوج باقى المائة ونصف الصداق بالطلاق قبل الدخول ، وبقي معها خمسة وشئ فله ثلث ذلك بالخلع .

(١) فى ١ ، ثلث

(٢) فى ١ ، وأربعين

(٣) فى ١ ، وخمسين

(٤) فى ١ ، وتسعون

(٥) فى ١ ، واثنان

(٦) فى ، ب : أربعة

فيجتمع له ستة وتسعون وثلثان إلا ثلثي شيء يعدل شيئين ، فالشئ ستة وثلثون وربع فهو الجائز بالمحابة ، ولها خمسة نصف المهر ، فيصير واحدا وأربعين وربعاً ، فللزوجة ثلث ذلك ثلاثة عشر ونصف وربع ، يصير لورثته إثنان وسبعون ونصف (١) وهو مثلاً محاباته هذا قول أهل العراق .
وأما قول الشافعي فإنك تعمل على ما تقدم حتى يبقى لها خمسة وشئ ، ففي ذلك قولان .

أحدهما أن يرجع إليه بالخلع ما أخذت منه من الصداق وهو خمسة ، والآخر أن يرجع إليه جميع مهر المثل .

فعلى الأول يصير بيده مائة غير شئ وله ثلث الشئ الذي معها بالمحابة ، فيخرج قيمة الشئ سبعة وثلثون درهماً ونصفاً وهو الجائز بالمحابة ، ومهر المثل قد رجع إليه نصفه بالطلاق ونصفه بالخلع ، وبقي معها المحابة فله ثلثها ، فيصير مع ورثته خمسة وسبعون وهو مثلاً محاباته (٢) .

وعلى القول الآخر يبقى معها شئ إلا خمسة دراهم ، ويرجع إليه ثلث ذلك بالمحابة وهو ثلث شئ إلا درهماً وثلثي ومعه مائة وخمسة إلا شيئاً ، فيصير معه مائة وثلاثة وثلث إلا ثلثي شئ يعدل شيئين .

فالشئ ثمانية وثلثون ونصف وربع وهو الجائز لها بالمحابة ، ولها نصف الصداق خمسة ، فجميع مالها ثلاثة وأربعون ونصف وربع .
يأخذ الزوج من ذلك مهر المثل عشرة ، ويأخذ ثلث الباقي وهو أحد عشر وربع ، فيصير مع ورثته سبعة وسبعون ونصف وهو مثلاً محاباته .

(١) لم ترد في ، ب

(٢) في ، ب : المحابة

فصل من المحاباة فى البيع والشراء :-

محاباة المريض فى بيعه أو شراءه(١) باطله عند أهل الظاهر ،
 وجائزه عند الجمهور(٢) تعتبر من الثلث .
 فلو باع عبدا قيمته ثلاثون بعشره ومات ولا مال له ، قيل للمشتري ثلاثة
 عشر ، فإن شئت أدت عشرة أخرى وسلم لك العبد ، وإن شئت فسخت البيع
 ولاشئ لك فى قول أهل العراق ، وقال مالك يجعل له ثلث العبد عوض
 المحاباة عند الفسخ وتسميه أصحابه خلع الثلث .
 ولأصحابنا وجهان ، أحدهما أن يقال له إن شئت أخذت ثلثى العبد
 بالعشرة ، وردت ثلثه ، ولايقبل منه عشرة أخرى ثمن الثلث إلا أن يختار
 الورثة وهذا قول أكثرهم .
 والثانى أن تجعل له نصف العبد بنصف الثمن ويرد نصفه ، ويرجع
 بنصف الثمن وهذا أقيس حتى لايرد من العبد شيئا ولا يسترجع بازائه من
 الثمن شيئا لأن ذلك مخالفه الأصول .
 فإن باعه بخمسة عشر قيل للمشتري قد حاباك بخمسة عشر وثلاثة عشر ،
 فإن شئت فأد خمسة ، وإن شئت فافسخ فلاشئ له عند أهل العراق ، وله
 ثلث العبد عند مالك .
 وعلى الوجه الأول لأصحابنا خمسة أسداس العبد نصف بالثمن وثلث
 بالمحاباة ويرد سدسه وذلك مع الثمن مثلا محاباته .
 وعلى الوجه الثانى تجوز الهبة فى ثلثيه بثلثى الثمن ، ويرد ثلثه ويرجع
 بثلث الثمن ، فيصير مع الورثة ثلث العبد وثلثا الثمن وذلك عشرون .
 وفى الأول تجعل له من العبد مثل نسبة الثمن من القيمة والثلث
 بالمحاباة ، وفى الثانى يجيز البيع [من العبد فى (٣) مقدار نسبة(٤)]
 الثلث من المحاباة بمثل تلك النسبة من الثمن .
 فإن خلف عشرة أخرى قلت للمشتري الثلث : ثلاثة عشر وثلث ، فأد
 درهمان وثلثان والعبد لك أو إفسخ ، فإن إختار الفسخ فله عند مالك أربعة
 أتساع العبد وهو مقدار ثلث التركة .

(١) فى ، ب : أ و شراؤه

(٢) ينظر - روضة الطالبين ٢٦٨/٦ الحاوى الكبير ٢٩٢/٨ المغنى ٤٩٨/٨

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : من

(٤) زياده من ، ب

وعلى الوجه الأول نصفه بالثمن وأربعة أضعافه بالمحاباة وهي الثلث ، ويرد نصف تسعة وهو مع العشرة المتروكة والثلث مثلا المحاباة .

وعلى الوجه الثاني الثلث بثمانية (١) أضعاف المحاباة ، فيجوز البيع فى ثمانية أضعاف [بثمانية أضعاف] (٢) الثمن ، ويرد تسعة ويسترجع تسع الثمن .

فإن كان عليه عشرة دينا ولم يخلف غيره ، قيل للمشتري ثلثه بعد الدين ستة وثلثان ، فأد إليهم ثمانية وثلثا ، فيصير مع الورثة ثلاثة وعشرون وثلث يقضون الدين ، ويبقى معهم ثلاثة عشر وثلث وهي مثلا المحاباة .

وإن إختار الفسخ بيع ثلث العبد فى الدين وكان ثلثاه للورثة ، وقال مالك بل يأخذ تسعى العبد بالوصيه .

وعلى الوجه الأول لأصحابنا له نصفه بالثمن وتسعاه بالمحاباة ، ويرد باقيه وذلك (٣) مع الثمن ثلاثة وعشرون وثلث يقضى الدين بعشرة ، ويبقى لهم مثلا المحاباة .

وعلى الوجه الثانى ، يجوز البيع فى أربعة أضعافه بمثله من الثمن ، ويفسخ فيما بقى .

فإن كان الدين مثل قيمته بطلت المحاباة ، ويؤدى المشتري بقية الثمن أو يفسخ .

وقال الشافعى يرد نصف العبد إلا أن يختار الفسخ فيرد الجميع ، وذلك إذا إستهلك المريض الثمن فهو كالدين فقل ثلثه خمسة ، فإن أدت عشرة سلم لك العبد ، وإن أردت الفسخ بيع لك من العبد بمقدار الثمن ، وقال مالك إذا فسخ كان له سدس العبد .

وفى الوجه الأول يرد ثلث العبد ، وله ثلثاه بما أدى ومحاباته خمسة ، ومع الورثة ثلثاها (٤) ، وفى الثانى يصح البيع فى ثلثه بثلث الثمن ، فيرد ثلثيه ويسترجع ثلثى الثمن ، فيصير محاباته سدس العبد ويبقى مع الورثة بعد ما يؤدونه إليه ثلث العبد .

(١) فى ، ب : ثمانية

(٢) مابين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٣) فى ، ب : وهو

(٤) فى ، ب : مثلاها

فصل منه :-

إذا باعه كراً (١) حنطه تساوى ثلاثين ، بكر حنطه رديته (٢) تساوى عشرة ، فإن البيع يجوز فى نصفه بنصف الأدون ويرد نصفه ، فيصير مع الورثة مثلاً المحاباة وهذا قول الشافعى (٣) وأهل العراق لأنهما جنس واحد ، فلا يجوز التفاضل فيهما .

وحسابها أن تقول يجوز البيع فى شىء من الأرفع ، بشىء من الأدون [وقيمته ثلث شىء ، فتكون المحاباة ثلثى شىء فألقها من الأرفع ، يبقى كراً إلا ثلثى شىء يعدل بثلثى المحاباة (٤) وذلك شىء وثلث شىء ، فإذا جبرته عدل شيئين ، فالشىء نصف الكر كما قلنا .

فإن كانت قيمة الأدون خمسة ، جاز البيع فى شىء من الأرفع بشىء من الأدون وقيمته سدس شىء ، فالمحابة خمسة أسداس شىء فألقها من الأرفع وقابل به شيئا وثلثين ، يخرج الشىء خمسى الكر ، فيجوز البيع فى خمسى الأرفع وقيمتها اثنا عشر بخمسى الأدون وهو اثنان ، ويرد باقى الأرفع وقيمته ثمانية عشر مع خمسى الأدون وهما اثنان ، فذلك عشرون وهو مثلاً المحاباة .

فأما مالك فلا يرى تفريق البيع فى هذا ، ويقول إن شاء الورثة أجازوا ، وإن شاءوا فسخوا واعطوا المشتري ثلث الكر .
فإن كان عليه خمسة عشر ديناً فإنك تقضى ذلك ، فيبقى معهم خمسة عشر إلا خمسة أسداس شىء يعدل شيئا وثلثين (٥) ، فالشىء خمسا ذلك وهو ستة وهو خمس الأرفع ، فيجوز البيع فى خمسة بخمس الأدون ، فيكون المحاباة خمسة ، ويصير مع الورثة خمسة وعشرون يقضون منها الدين ، يبقى معهم عشرة وهى مثلاً المحاباه .

(١) الكر : هو مكيال لاهل العراق ، وهو عندهم ستون قفيز ، ويكون بالمصرى أربعين أردباً ، قال أبو منصور : الكر ستون قفيزاً ، والقفيز ثمانية مكاكيك ، والمكوك صاع ونصف ، قال الأزهري : والكر من الحساب اثنا عشر وسقا كل وسق ستون صاعاً . ينظر - لسان العرب مادة كزر

١٣٧/٥

(٢) زياده من ، ب

(٣) ينظر - الحاوى الكبير ٢٩٦/٨

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٥) فى ، ب : وثلثين

فإن كانت قيمة الأدون عشرة ومات وترك عشرة أخرى ، فيصير مع ورثته أربعون غير ثلثي شيء يعدل شيئا وثلثا وبعد الجبر شيئين ، فالشيء عشرون وهي ثلثا الكر الأرفع ، فتكون المحاباة ثلاثة عشر وثلثا ، ويصير مع الورثة ثلث الأرفع وثلث الأدون والعشرة ، وذلك ستة وعشرون وثلثان وهو مثلا المحاباة .

فإن كانا مريضين فباعه كرا يساوي ثلاثين بكر يساوي عشرة ، ثم إستقاله البائع فأقاله ، ثم ماتا من مرضهما ولا مال لهما غير ذلك ، فقل يجوز البيع في شيء من الأرفع بشيء من الأدون قيمته ثلث شيء ، فالمحاباة ثلث شيء فألقها من الأرفع ، يبقى ثلاثون إلا ثلثي شيء ، فهذا ما إنتقض فيه البيع .

ثم قل بيد المشتري باقى كره وهو عشرة إلا ثلث شيء وله شيء بالمحاباة ، فصار بيده عشرة وثلثا شيء ، فلما أقاله جازت الإقالة في وصية قيمتها ثلث وصيه ، فمحاباته ثلثا وصيته فألقها مما بيده ، يبقى عشرة وثلثا شيء إلا ثلثي وصيه يعدل مثلى محاباته وذلك وصية وثلث .

وبعد الجبر وصيتين ، فالوصية نصف ذلك وهو خمسة دراهم وثلث شيء ، فثلثاها محاباة المشتري وذلك ثلاثة دراهم وثلث وتسعا شيء فرده على ما بيد البائع ، فيصير ثلاثة وثلثين وثلثا إلا أربعة أتساع شيء ، يعدل ذلك مثلى محاباته وهو شيء وثلث .

وبعد الجبر شيئا وسبعة أتساع شيء ، فابسط ذلك أتساعا تكون ستة عشر ، فاجعلها سهام العشرة ، وابسط كل عشرة تسعة أسهم تكن ثلاثين فهي قيمة الشيء ، فيكون الأرفع ثمانية وأربعين (١) والأدون ستة عشر .
إمتحانها جاز البيع من الأرفع في (٢) ثلاثين بعشرة من الأدون وانتقضت (٣) في ثمانية عشر فمحاباته عشرون .

فيصير في يد البائع ثمانية وعشرون وفي يد المشتري ستة وثلثون ، فلما أقاله جازت إقالته في وصيته وكانت خرجت لك في العمل خمسة دراهم وثلث شيء ، فالخمس ثمانية أسهم ، وثلث الشيء عشرة ، فهي إذا عشرة فهي إذا ثمانية عشر ، فثلث وصيته ستة ، فمحاباته اثنا عشر .

(١) في ، أ : وأربعون

(٢) في ، أ : من

(٣) في ، ب : وانتقض

فإذا أخرجت مما معه ثمانية عشر [وثلاث وصيه (١)] ورددت إليه ستة بقى مع ورثته [أربعة و (٢) عشرون وهي مثلا محاباته .

فإذا رددت الى البائع ثمانية عشر وأخذت منه ستة ، بقى معه أربعون وهي مثلا محاباته .

وحكى عن مالك أنه قال يتقاصان لأن كل واحد منهما كأنه وهب للآخر عشرين ، فلا يجب لواحد منهما على الآخر شيء بل يرجع الى كل واحد كره .

مريض أسلم ثلاثين فى كر يساوى عشرة الى مده ونقدها ، ثم مات ولا مال له غير ذلك ، فإنه يقال للمُسلم إليه إن شئت أن ترد على الورثة عشرة دراهم وتجعل لهم الكر ليصير معهم عشرون وهي مثلا المحاباة ، وإن شئت فأردد رأس المال هذا قول أهل العراق .

ومثله أحد الوجهين لأصحاب الشافعى ، إلا أن له عندهم أن ينقض ثلثي المُسلم وترد ثلثي الثمن ويبقى عليه ثلاثة الى أجله .

والوجه الثانى أنه أن يعجل الطعام جاز السلم فى نصف الكر بنصف الثمن لأن الثلث نصف المحاباه .

فإن كانت قيمته عشرين خير المُسلم إليه بين أن يعجل الكر أو (٣) ينقض المسلم ويرد الثمن .

وعلى الوجه الاول لأصحابنا مثل ذلك ، إلا أنه إن شاء نقض ثلثه (٤) ورد ثلثي الثمن ، فكان (٥) الثلث الى أجله ، فإن حل الأجل عند موت المريض دفع الكر اليهم ولا خيار له .

وإن كانت قيمته ثلاثين (٦) وأجاز الورثة ، فالسلم الى أجله ولا خيار له ، وإن لم يجيزوا فله الخياريين أن يعجل الكر وينقض السلم ، أو يعجل ثلثيه ويبقى ثلثه الى أجله لأن المحاباة هاهنا فى التأجيل لا فى الثمن .

وزاد أصحاب الشافعى فقالوا وإن شاء نقض ثلثي السلم وكان ثلثه الى أجله ، فإن أسلم عشرة فى كر يساوى ثلاثين ، ومات ولا مال له ، فالخيار للورثة أن آثروا أن يكون الكر عليه الى أجله فلا خيار له .

(١) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) فى ، ب : وبين أن

(٤) فى ، ب : ثلثيه

(٥) فى ، ب : وكان

(٦) فى ، أ : ثلاثون

وإن لم يُؤثروا ذلك قيل له ، إما أن تعجل منه مايساوى ثلثى عشرة وذلك تسعاه ويبقى سبعة أتساعه الى أجله ، وإما أن تبطل السلم وترد رأس المال ، وزاد أصحابنا إن شاء نقض ثلثى السلم ورد ثلثى الثمن وكان ثلثه عليه الى أجله .

وأما مالك فمذهبه فى جميع الباب أن يقال للورثة ، إن أجزتم السلم وإلا فاجعلوا للمسلم إليه ثلث مال الميت ، ولايجوز عنده أن يصح السلم فى بعضه ويفسخ فى بعضه ، ولا أن يدفع المسلم إليه شيئا ليتم له ، ولا أن يعجله قبل محله .

ولو كانت بحالها فاستقاله المسلم إليه فأقاله وهو مريض ، فقل تجوز الإقالة [بشئ فى ثلث شئ] (١) فى شئ بثلث شئ ، فتكون المحاباة فى ذلك ثلثى شئ ، فألقها من الكر وقابل به شيئا وثلثا .

فإذا جبرت عدل شيئين فالشئ نصف الكر ، فالسلم يصح فى نصف الكر بنصف الثمن ، وتجوز الإقالة [فى ذلك والمحاباة فيه عشرة ، ويصير للورثة نصف الكر ونصف الثمن وهو مثلا ماجاز بالإقالة] (٢) من المحاباة .

فإن أسلم ثلاثين فى كر يساوى عشرة وفقد الثمن ، ثم مات وليس له من العين شئ غيرها ، لكن له على الناس ديون تخرج المحاباة من ثلثها ، وقال الورثة لا ينتظر الدين فلهم ذلك ، ويقال للمسلم إليه أد إليهم الكر وعشرة ، وجاز لك بالمحاباة عشرة وهو ثلث الحاضر إذا فسح .

فإن فسح ثم [أقبضوا الدين] (٣) لم يكن له شئ لأنه بمنزلة من اختار فسح البيع فى المعيب ثم ذهب العيب .

وإن أدى الكر بالعشرة ثم قبضوا (٤) الدين ردوا عليه العشرة التى قبضوها إن كانت باقيه أومثلا .

فإن قبضوا (٥) من الدين عشرين قيل له أنت بالخيار بين أن تؤدى مع الكر ثلاثة دراهم وثلثا أو يفسخ .

(١) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : اقتضوا

(٤) فى ، أ : اقتضوا

(٥) فى ، أ : اقتضوا

فصل منه :-

إذا أوصى ببيع عبد من رجل بثمنه لم يكن ذلك وصية عند الشافعي - رحمه الله - ولا يلزم الورثة بيعه منه ، وقال أهل العراق بل هو وصيه .

وإن أوصى مع ذلك بثلاث ماله (١) ولا مال له غير العبد ولم يجز الورثة . فعند أبي حنيفة ومحمد يضرب صاحب البيع بقيمة العبد ، والآخر بالثالث فيقتسمان ثلاثة على أربعة ، لصاحب الثالث سهم من العبد وذلك نصف سدسه ، ويباع الباقي من الموصى (٢) له بالبيع ، فيعطى صاحب الثالث من ثمن ذلك ثلاثة أسهم ليتم له الثلث وتأخذ الورثة الثلثين .

ولو أجازوا الوصيتين وأجازهما الموصى (٣) له بالبيع أعطى الآخر ربع العبد وبيع ثلاثة أرباعه من الأول ، فأعطى صاحب الثالث نصف سدس الثمن ليتم له الثلث والثلثين (٤) للورثة .

وقال أبو يوسف لا يشاركه بينهما ، بل يباع العبد من هذا ، ويأخذ الآخر ثلث الثمن والورثة ثلثيه ولا يقدم الموصى له بالمحابة على غيره عند أبي حنيفة كما قال فيمن حابه المريض نفسه لأن تلك عطيه وهذه وصيه .

(١) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٢) في ، أ : الموصا

(٣) في ، أ : الموصا

(٤) في ، أ : والثلثان

فصل آخر :-

مريض له عبد مأذون له فى التجارة قيمته عشرون ، ولرجل عليه عشرة دينا فوهبه المولى للغريم .

ففى قول الشافعى تجوز الهبة فى ثلثه ، ويبطل ثلث الدين ، لأنه لا يكون للمولى فى رقبة عبده مال ، وللورثة ثلثا العبد ، ويبقى ثلثا الدين فى ذمته يتبع به إذا عتق وأيسر ، ولا يكون ذلك فى رقبته لأنه ليس بجناية منه .

وفى قول أبى حنيفة تجوز الهبة فى خمسها ويبطل خمس الدين ، ويأخذ خمسها (١) بباقى دينه ، وللورثة خمسها وهو مثلا الهبة .

وحسابها تجوز الهبة فى شىء وتسقط من الدين بازائه نصف شىء ، لأن الدين نصف القيمة ، ويأخذ الغريم بقية الدين وهو عشرة إلا نصف شىء مع الشىء الذى جاز له من العبد ، يبقى عشرة إلا نصف شىء يعدل شيئين ، فالشىء أربعة وهو خمسها .

وإن كانت قيمته ثلاثين ، فعلى قول الشافعى كما تقدم ، وعلى قول أهل العراق يبقى من العبد عشرون إلا ثلثي (٢) شىء يعدل شيئين ، فالشىء سبعة ونصف وهو ربه .

أوعلى قول أبى حنيفة - رحمه الله - تصح الهبة فى ربه (٣) ويبطل ربع الدين ، ويأخذ بثلاثة أرباعه ربعا آخر من العبد ، فيبقى مع الورثة نصفه وهو مثلا الهبة .

فإن كانت بحالها ، وقد ترك الميت ثلاثة بنين ، وأوصى لغريم العبد بمثل نصيب أحد بنيه ، فاسقط من دين الغريم مثل ثلث وصيته وذلك ثلث نصيب .

فيبقى من دينه عشرة إلا ثلث نصيب ، فألقها من رقبة العبد يبقى عشرون وثلث نصيب يعدل أنصاء البنين مع النصيب الموصى بها (٤) وذلك أربعة .

فاجبر وقابل يخرج النصيب ستة أجزاء من أحد عشر من عشرة ، فألق ثلثها (٥) من الدين ، يبقى تسعة فألقها من رقبته وهى ثلاثة وثلثون ، فيبقى أربعة وعشرون ، لكل واحد ستة .

(١) فى ، ب : خمسيه

(٢) فى ، أ : ثلث

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) فى ، ب : له

(٥) فى ، ب : ثلثه

فإن كان لأحد البنين على العبد أيضا عشرة ، فاسقط الدينين من رقبته ، يبقى منها عشرة وثلثا نصيب يعدل أربعة أنصباء ، والنصيب ثلاثة وهي عشر العبد ، فيسقط عشر دين كل واحد منهما ويبقى له تسعة ، فإذا أخرجت الدينين بقى منه اثنا عشر ، لكل واحد ثلاثة .

فإن كانت بحالها ولم يوص للغريم بشيء ، بل وهب له العبد ، فقل تجوز الهبة فى شيء وتلقى ثلثه من الدين ، يبقى عشرة إلا ثلث شيء ، فألقها من العبد ، يبقى عشرون وثلث شيء .

وقد علمت (١) أن الثلث إذا كان شيئا ، فالميراث شيئا بين البنين الثلاثة لكل ابن ثلثا شيء ، فألق مثل ثلثه من دينه وهو تسعا شيء ، يبقى دينه عشرة إلا تسعى شيء ، فألقها مما بقى من العبد وهو عشرون وثلث شيء ، يبقى عشرة وخمسة أتساع شيء .

وذلك يعدل الهبة والميراث وهو ثلاثة أشياء ، فالشيء تسعة من إثنين وعشرين من عشرة ، فاجعل كل عشرة إثنين وعشرين ، تكن رقبة العبد ستة وستون ، يجوز بالهبة تسعة ، فألق من دينه مثل ثلثها ، فيبقى من دين الأجنبى تسعة عشر ، ونصيب الابن ستة لأنه كان ثلثى شيء .

فإذا ألقيت ثلث نصيبه من دينه بقى عشرون ، فألق باقى الدينين من رقبته يبقى سبعة وعشرون ، الهبة ثلث ذلك تسعة ، ويبقى ثمانية عشر لكل ابن ستة هذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف .

وأما محمد فلا دور عنده فيها لأنه يقول إذا صح للموهوب له ثلث العبد بالهبة ، بطل جميع دينه وكان ثلث العبد بين البنين لكل واحد تسعا ، فيبطل تسعا دين الابن ، ويبقى له أربعة أتساعه ، أربعة منها فى حصة الابن (٢) فيباع له ذلك من العبد .

وفى قول الشافعى للموهوب له ثلثه ، فيبطل ثلث دينه ولكل ابن تسعا ، فيبطل تسعا دين الغريم ويتبع ببقية الدينين إذا عتق وأيسر .

فإن كانت بحالها والدين للغريم وحده وقد وهبه له ابن (٣) المولى ، ثم أن الغريم أوصى للمولى بمثل نصيب أحد بنيه وله ثلاثة بنين ، ولآخر بما (٤) يبقى من الثلث ، ثم مات الغريم ، ومات المولى بعده ، ولم يخلفا غير العبد .

(١) فى ، أ : وعلمنا

(٢) فى ، أ : الأجنبى

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، ب : بثلاث ما

فقل جازت الهبة للغريم فى وصيته ، ويبقى دينه عشرة إلا ثلث وصيته ، فيأخذ ذلك ويأخذ وصيته يبقى من العبد عشرون إلا ثلثى وصيه ، ترجع الى ورثة المولى ، ولهم وصية الغريم للمولى (١) وهى نصيب ، فجميع مالهم عشرون ونصيب غير ثلثى وصية يعدل وصيتين ، فالوصية ثلاثة أثمان ذلك وهى سبعة ونصف وثلاثة أثمان نصيب .

فإذا عرفت قيمة الوصية ، فاطرح ثلثها من دين الغريم يبقى سبعة ونصف إلا ثمن نصيب ، فيأخذ ذلك من رقبة العبد ، وتأخذ أيضا وصيه ، فتجعل معه من العبد خمسة عشر وربع نصيب ، فخذ ثلث ذلك وهو خمسة ونصف سدس نصيب .
فاخرج من ذلك وصية المولى وهى نصيب يبقى خمسة إلا ثلثى نصيب وربع نصيب ، ألق ثلثه بالوصية الأخرى .

يبقى من الثلث ثلاثة وثلث إلا خمسة أتساع نصيب ونصف تسع نصيب ، فضمه الى الثلثين يكن ثلاثة عشر وثلثا إلا أربعة أتساع نصيب يعدل ثلاثة أنصباء .
فاجبر وابسط تكن الأنصباء واحداً وثلاثين فاجعلها سهم العشرة ، وتكون العشرة والثلث اثنى عشر فهى النصيب ، وكانت الوصية ثلاثة أرباع عشرة وثلاثة أثمان نصيب ، فاضرب مامعك فى أربعة تكن سهام العشرة مائة وأربعة وعشرين ، فالنصيب ثمانية وأربعين (٢) ، والوصية مائة وأحد عشر ، وألق ثلثها من سهام العشرة [مائة وأربعة وعشرون] (٣) .

يبقى سبعة [وثمانون فهى] (٤) الباقي من الدين ، فاخرجه مع الوصية وهما مائة وثمانية وتسعون من رقبة العبد وهى ثلاثمائة وإثنان وسبعون ، يبقى مائة وأربعة وسبعون ، فذلك لورثة المولى .

ثم خذ ثلث مال الغريم وهو ستة وستون ، فألق النصيب للمولى ويبقى ثمانية عشر ألق ثلثها بالوصية الأخرى ، يبقى منها إثنا عشر فردها الى الثلثين تكن مائة وأربعة وأربعين [بين البنين] (٥) لكل واحد ثمانية وأربعون كما خرج النصيب .
فإذا ضم ورثة المولى فى هذا النصيب الى باقى العبد كان مائتين وإثنين وعشرين وهو مثلا الوصية ، [والله تعالى أعلم] (٦) .

(١) زياده من ، ب

(٢) فى ، أ : وأربعون

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : وثلاثون فهو

(٥) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٦) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

باب الجنایات

عبد لرجل جرح رجلا عمدا فعفى عنه ثم مات من تلك الجراحة ، فعفوه باطل عند أبي ثور وداود ، وقال جمهور الفقهاء (١) عفوه صحيح وليس عفى سيده شيء ، لأن العمد ليس بمال أبرأ منه العافى هذا قول مالك (٢) وأهل العراق وأحد القولين للشافعى (٣) .

لأن موجب العمد عندهم القود وحده ، سواء على هذا القول كان العفو فى الصحة أو فى (٤) المرض ترك المجروح مالا أو لم يترك . وفى القول الآخر يسقط القود ، وتجب الدية إن كان عفى على أن له الدية ، فإن عفى مطلقا فعلى القولين ، إن قلنا أن موجب العمد القصاص فلا شيء له ، وإن قلنا موجبه القصاص أو الدية فله المال . وإن عفى على أن لا دية له ، فلا شيء له (٥) على سيده فى قولهم جميعا ، وكذلك إن كانت الجراحة خطأ فعفى عنه فى صحته ثم مات فهو (٦) كالعفو عن العمد .

إلا فى قول أبي يوسف فإنه قال إذا مات منها تبينا أنه قد كان لها عود (٧) وأن تلك الصحة ليست بصحة ولا يكون العفو عنه وصية لقاتل لأنها لسيده فى المعنى ، وإن كان العفو فى المرض فذلك من الثلث فى قول الجميع كالعطايا .

فإذا مات ولا مال له خير لمولى العبد (٨) بين دفعه وفديه ، فإن إختار الدفع دفع ثلثيه إذا كانت قيمة (٩) الدية قيمة (١٠) فما دون فيملكه الورثة فى قول مالك وأهل العراق وأبي ثور ، وفى قول الشافعى (١١) لا يملكونه بل يباع فى الجنايه .

(١) ينظر - بدائع الصنائع ٢٤٨/٧ ، ٢٥٩ منتهى الإرادات ٣١٢/٣ المغنى ٣٦/١٢

(٢) ينظر - الكافى ٦٠٨ بداية المجتهد ٤٩١/٢

(٣) ينظر - مغنى المحتاج ١٠٠/٤

(٤) زياده من ، ب

(٥) زياده من ، ب

(٦) فى ، ب : فهى

(٧) فى ، أ : بجوز

(٨) مابين المعكوفتين ورد فى ، أ : المولى

(٩) زياده من ، ب

(١٠) لم ترد فى ، ب

(١١) ينظر - المدونة الكبرى ٣٣٢/٦ حاشية الدسوقى ٢٤٠/٤

فإن إختار الفدا فدها بثلثى الدية فى قول مالك وأهل العراق وأحد
قولى الشافعى ، وفى القول الآخر يفديه بالأقل من ثلثى قيمته أو ثلثى الدية
وروى ذلك عن أحمد .

والدية عند أهل العراق [وأهل المدينة] (١) عشرة آلاف درهم ، وعند
مالك والقول القديم إثنا عشر ألف درهم ، وفى الجديد هى الأبل لاغير .

فإن كانت قيمة العبد ألفا وإختار السيد فدها ، قلت يجوز للعبد شىء
من رقبته بالعفو ، ويفدى المولى باقيه بعشرة أمثاله ، فيصير مع الورثة
عشرة آلاف إلا عشرة أشياء ، تعدل مثلى ماجاز بالعفو وهو شيئا .

فإذا جبرت عدلت إثنى عشر شيئا ، فالشىء خمسة أسداس [ألف
فيجوز العفو عن خمسة أسداسه] (٢) ويفدى سدسه بسدس الدية ، فيصير
مع الورثة ألف وثلثا ألف ، وذلك مثلى الجائز بالعفو .

وعلى قول مالك وقديم قول الشافعى يفدى باقيه باثنى (٣) عشر ألفا إلا
اثنى عشر شيئا تعدل شيئين ، فالشىء ستة أسباع ألف ، فيجوز العفو عن
سته أسباعه ، ويفدى سبعة بسبع الدية وذلك ألف وخمسة أسباع ألف وهو
مثلا الجائز بالعفو .

فإن كانت قيمته ألفين ، فعلى القول الأول يفدى باقيه بخمسة أمثاله ،
فيحصل للورثة عشرة آلاف إلا خمسة أشياء تعدل شيئين ، فالشىء [ألف
و] (٤) ثلاثة أسباع ألف (٥) وذلك خمسة أسباعه ، ويفدى سبعة بسبع
الدية .

وعلى القول الآخر يفدى باقيه بستة أمثاله ، فيصير اثنى (٦) عشر ألفا
تعدل ثمانية أشياء ، فالشىء ألف وخمسمائة وهو ثلاثة أرباعه ويفدى ربه
بربع الدية .

وفى هذا طريق الباب ، وهى أن تزيد القيمة على نصف الدية وينسب
القيمة الى المبلغ ، فما كان فهو الذى يفديه .

(١) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) فى ، أ : اثنا

(٤) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) زياده من ، ب

(٦) فى ، ب : اثنا

ألا ترى أنك في المسألة الأولى تزيد ألفا على خمسة آلاف فتصير (١) ستة آلاف ، فالألف منه سدسها فيفدى سدس العبد .
وعلى القول الآخر تزيد ألفا على ستة آلاف ، يكون سبعة آلاف فيفدى سبعيه ، وفي المسألة (٢) الثانية تزيد ألفين على خمسة آلاف تكن سبعة آلاف فيفدى سبعيه .

وعلى القول الثاني يكون ثمانية آلاف فيفدى ربعها (٣) ، وعلى مثل (٤) هذا تعمل حتى تبلغ القيمة عشرة آلاف ، يستوى حينئذ الدفع والفدا عند أهل العراق ، وإذا بلغت اثني عشر ألفا استوتتا (٥) عند الآخرين .
فإذا زادت قيمته على الدية لم يقع فيه دور عند الشافعي ، لأن العفو حينئذ يقع عن الدية ، فيجوز له ثلثها ، ويؤدى السيد ثلثها أو يدفع من عنده مايساوى ذلك ليباع فى الجنايه .

وعلى قول أهل العراق يقع فيه الدور إذا إختار الدفع عكس الأول ، لأنه إن إختار هذا الفدا [فدى ثلثيه (٦) بثلثى الدية ، فلا تزداد التركة كما إذا إختار الدفع فى الباب الأول .

وإذا إختار هذا الدفع دفع عندهم فى باقى العبد جميعه ، فتزيد التركة فيدخله الدور كما إذا إختار الفدا فى الباب الأول .
ومثال ذلك :-

إذا كانت قيمته عشرين ألفا (٧) ، فعلى قول الشافعي إن إختار الفدا فدا ثلثيه بثلثى الدية ، وإن إختار الدفع دفع منه خمسيه (٨) ليباع بثلثى الدية وذلك ثمانية آلاف فى القديم .
وإن كانت الابل تساوى عشرة آلاف على القول الجديد ، دفع إليه ثلاثة أسباع (٩) بثلثى الدية .

(١) فى ، أ : يكون

(٢) زياده من ، ب

(٣) فى ، أ : ربعها

(٤) لم ترد فى ، ب

(٥) فى ، ب : استوى

(٦) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : فدا ثلثه

(٧) زياده من ، ب

(٨) فى ، ب : خمسه

(٩) فى ، ب : فيباع

وعلى قول أهل العراق إذا إختار الدفع ، قلت يجوز للسيد شيء بالعفو وله شيء بفضل القيمة ، ويدفع مابقى منه وهو عشرون ألفاً (١) إلا شيئين وذلك يعدل شيئين ، فالشئ يعدل خمسة آلاف وذلك الجائز بالعفو وهو نصف الدية ، فيسلم للسيد نصف العبد ويدفع نصفه وقيمه مثلا ماجاز بالعفو .

فإن كانت قيمته ثلاثين ألفا ، قلت له شيء بالعفو ، وشيئان بفضل القيمة ويدفع الباقي وهو ثلاثون ألفا إلا ثلاثة [يعدل هذا (٢) شيئا [تعديل شيئين (٣) ، فالشئ ستة آلاف وهى ثلاثة أخماس الدية ، فيجوز بالعفو عن ثلاثة أخماس ، ويدفع خمسيه وذلك مثلا ماجاز بالعفو .

وعلى طريقة الباب ، تزيد الدية على نصف القيمة [وثلاث الدية (٤) من المبلغ .

ألا ترى انك فى الأولى (٥) تزيد الدية على نصف القيمة يكون عشرين ألفا ينسب (٦) منها بنصف القيمة بالنصف ، فيجوز العفو فى نصفه . وفى الثانية تنسب (٧) خمسة عشر من خمسة وعشرين ألفا ، تكن ثلاثة أخماس فهو (٨) الجائز بالعفو منه .

فإن ترك المجروح خمسة آلاف وقيمة العبد عشرة آلاف ، فضم القيمة الى ماخلف واجعل للسيد ثلث ذلك وهو نصف عبده ، وعليه أن يدفع نصفه أو يفديه ولا دور فى هذا ، فإن ترك مثلى قيمته فلا شئ على السيد من دفع ولا فدا .

فإن كانت قيمته خمسة آلاف ، وقد ترك المجروح ألفين وإختار السيد الفدا ، قلت جاز العفو فى شئ من العبد ، ويفدى السيد مابقى منه بمثله (٩) وذلك عشرة آلاف إلا شيئين .

(١) زياده من ، ب

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : وتنسب نصف القيمة

(٥) فى ، ب : الاول

(٦) فى ، ب : تنسب

(٧) فى أ : ينسب

(٨) فى ، ب : فهى

(٩) فى ، ب : بمثليه

فضم إليه الألفين وقابل به شيء (١) ، يخرج قيمة الشيء ثلاثة آلاف وهي ثلاثة أخماسه ، ويفدى خمسيه بخمسي الديه ، فيصير مع ورثته ستة آلاف وهي مثلاً عفوه .

وبطريقة الباب تزيد القيمة على نصف الدية فتكون عشرة آلاف ، ثم تلقى نصف ماترك من القيمة ، يبقى أربعة آلاف تنسبها الى العشرة آلاف تكن خمسين فهو مايفديه من عبده .

وعلى القول الآخر تقول له شيء ويفدى الباقي بمثليه ومثل خمسيه وذلك إثنا عشر ألفاً إلا شيئين وخمسين ، تضم إليه الألفين وقابل به شيئين ، وابطس وحول تكن الأشياء إثني عشر وعشرين ، فهي قيمة (٢) كل ألف والألف [سبعون فهو (٣) قيمة الشيء وبينهما موافقه بالانصاف ، فردهما تكن قيمة العبد على هذا خمسة وخمسين ، جاز العفو منه في خمسة وثلاثين ، ويفدى عشرين بثمانية وأربعين ، فضم الى ذلك الألفين وهما إثنا عشر وعشرون تكن سبعين وهي مثلاً عفوه .

وبالباب تزيد القيمة على نصف الدية تكن أحد عشر ، وتلقى نصف ماترك من القيمة ، يبقى أربعة تنسبها من احد عشر ، فهو الذي يفديه من عبده كما قلنا فإن كانت قيمته خمسة عشر ألفاً ، وقد ترك خمسة آلاف فإختار الفدا ضمنت ماترك الى الدية يكون خمسة عشر ألفاً ، يأخذ (٤) ثلثها وتنسبه من الدية وذلك نصفها ، فيجوز العفو في نصفه ويفدى نصفه بنصف الدية ، فيصير مع الورثة عشرة آلاف وهي مثلاً العفو .

فإن كانت قيمته عشرين ألفاً وقد ترك ثمانية آلاف ، فإنك تضمها الى الدية وتأخذ ثلثها تنسبه من الدية تكن ثلاثة أخماسها ، فيجوز العفو في ثلاثة أخماسه ، ويفدى خمسيه بخمسي الدية وذلك أربعة آلاف ، وهي مع ما ترك مثلاً العفو من الدية .

وعلى القول الآخر (٥) الدية والتركة عشرون ألفاً ، وثلث ذلك خمسة أتساع الدية ، يفدى أربعة أتساعه بأربعة أتساع الدية وذلك خمسة آلاف وثلث ، وهي مع ما ترك ضعف الجائز بالعفو ، وكذلك الحكم عند الشافعي إن إختار الدفع ، وعلى قول أهل العراق يدخله الدور .

(١) في ، ب : شيئين

(٢) زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين ورد في ، أ : سبعين فهي

(٤) في ، ب : خذ

(٥) زياده من ، ب

فنقول فى مسألتنا له شىء بالعفو وشىء بفضل القيمة ويدفع باقيه ، فيكون مع ماترك ثمانية وعشرين(١) ألفا إلا شيئين يعدل شيئين ، فالشىء سبعة آلاف وذلك نصف الدية وخمسها ، فيجوز العفو فى ذلك من العبد ، ويدفع خمسة وعشرة وقيمته ستة آلاف وذلك مع الثمانية آلاف مثلا ما(٢) جاز بالعفو .

وطريق الباب تزيد الدية على نصف القيمة تكن عشرين ألفا ، وتلقى نصف ماترك من الدية تبقى ستة آلاف تنسبها من العشرين ألف(٣) تكن خمسا وعشرا ، فهو مايدفعه من العبد(٤) كما قلنا .

فإن كانت قيمته خمسة آلاف وعلى المقتول ألفا درهم دينا وإختار الدفع ، فألق الدين من القيمة يبقى ثلاثة آلاف ، يجوز بالعفو ثلثها وهو خمس العبد ، ويدفع أربعة أخماسه يباع فى الدين خمسا وخمسا للورثة . وإن [إختار الفداء(٥) جاز له بالعفو شىء وفدا(٦) الباقي بمثليه ، وذلك عشرة آلاف إلا شيئين ، فيقضى الدين منه ، ويبقى ثمانية آلاف إلا شيئين تعدل شيئين ، فالشىء ألفان وهو خمسا ، ويفدى ثلاثة أخماسه بستة آلاف يقضى منها الدين يبقى مثلا العفو .

وطريق الباب تزيد القيمة على نصف الدية تكن عشرة آلاف ، ثم تزيد نصف الدين على القيمة تكن ستة آلاف تنسبها منها بثلاثة أخماسه ، فذلك مايفدى من العبد .

وعلى القول الآخر تزيد القيمة على نصف الدية تكن أحد عشر ، فينسب الستة منها يكن ستة أجزاء من أحد عشر من العبد فهو مايفديه ، فيكون قيمته خمسة وخمسين ، يفدى منه ثلاثين باثنين وسبعين ، فيقضى الدين باثنين وعشرين ، يبقى خمسون وهى(٧) مثلا الجائز بالعفو . فإن كانت قيمته عشرين ألفا والدين خمسة آلاف ، ففى قول الشافعى تلقى الدين من الدية ، وتجعل له ثلث مابقى وصية فى عبده ، ويدفع من عبده مقدار باقى الدية ليباع أو يفدى ذلك بقيمته .

(١) فى ، أ : وعشرون

(٢) زياده من ، ب

(٣) فى ، أ : الألف

(٤) فى ، ب : القيمة

(٥) ما بين المعكوفتين لم ورد فى ، أ : كانت إختاروا

(٦) فى ، ب : وفدى

(٧) فى ، ب : وهو

وفى قول أهل العراق إن إختار الفدا كذلك ، وإن إختار الدفع قلت له شىء بالعفو وشىء بفضل القيمة ، ويدفع الباقي فيقضى منه الدين ، فيبقى خمسة عشر ألفا إلا شيئين يعدل شيئين ، فالشىء ثلاثة أثمان الدية وذلك ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون .

فيجوز العفو فى ثلاثة أثمانه ويدفع خمسة أثمانه ، وذلك اثنا عشر ألفا وخمسمائة ، ويقضى منه الدين خمسة آلاف يبقى سبعة آلاف وخمسمائة وهو مثلا ما جاز بالعفو .

وطريقة الباب تزيد الدية على نصف القيمة تكن عشرين ألفا ، ثم تزيد نصف الدين على [القيمة يكون اثنا عشر لا ١) ألفا وخمسمائة ، تنسبها من العشرين ألفا تكن خمسة أثمان فهو ما يدفعه منه .

ومتى كان الدين مثل القيمة ، والقيمة أقل من الدية ، وإختار السيد الدفع ، أو كانت القيمة أكثر من الدية ، [والدين مثل القيمة لا ٢) واختار السيد (٣) الفدا بطل العفو وبيع [العبد فى الدين لا ٤) ، أو فداه بالدية ليقضى الدين عند أهل العراق ، وفى قول الشافعى يفديه بالدية أو يسلم منه بقدرها .

وإن كان بالضد فاختار الفدا مع نقصان القيمة عن الدية (٥) أو الدفع مع زيادتها ، وجب عليه أن يفديه بقيمته (٦) أو يدفعه كله .

ومتى ترك مالا وعليه دين ، فإن كان ماترك أقل من الدين اسقطته منه وكأنه لم يترك شيئا وعليه من الدين مابقى .

[وإن كان ماترك أقل من الدين ألقيته منه وكأنه لم يترك شيئا وعليه من الدين مابقى لا ٧) .

وإن كان الدين أقل مما ترك ألقيته منه وكأنه ليس عليه دين ولم يترك من المال إلا مابقى فتفهم هذا .

(١) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : الدية تكن اثني عشر

(٢) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) فى ، ب : الدين

(٦) فى ، أ : فقيمه

(٧) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

فصل آخر :-

فإن أوصى مع العفو لرجل بثلاث ماله وقيمته ألف ثم مات ولاشئ له ،
 فالوصية باطلة عند مالك لأن العفو مقدم عليها .
 وفى (١) قول الشافعى إن كان عفى عن الجناية وكان إرشها قدر الدية
 كقطع اليدين ونحوها (٢) ، [وبطلت كقطع اليدين (٣) ونحوه بطلت الوصية ،
 لأن العفو قد استغرق الثلث .
 وإن كانت الجناية أقل من الدية بدأ السيد بإرشها لأنها (٤) عطيه ، فإن
 بقى من الثلث شئ كان للموصى (٥) له .
 ولو كان إرشها ربع الدية وعفا عنها وعما يحدث منها بدأ (٦) السيد
 بربع الدية ، ثم ضرب فى باقى الثلث بثلاثة أرباع الدية ، فضرب الآخر من
 الثلث ، فيقتسمان نصف سدس الدية على ثلاثة عشر سهما ، لصاحب الثلث
 أربعة ، وللسيد تسعة ، فتصير الدية مائة وستة وخمسين ، للسيد ثمانية
 وأربعون ، ولصاحب الثلث أربعة .
 ولو كان أوصى أن يعفى عنه ضرب السيد بالدية وصاحب الثلث
 بالثلث ، فاقتسموا الثلث على أربعة ، للسيد بثلاثة أسهم ربه ، ويسلم
 ثلاثة أرباعه لبياع فى الجناية ، أو يفديه بثلاثة أرباع قيمته ، فيأخذ صاحب
 الثلث من ذلك ربع الثلث ، وللورثة الثلثين .
 وعلى القول الآخر يفدى ثلاثة أرباعه بثلاثة أرباع الدية ، وفى قول
 أهل العراق العفو إسوة الوصايا .
 فإن إختار الدفع دفع خمسة أسداسه سدسا للموصى (٧) له ، وللورثة
 الثلثان ، وجاز العفو فى سدسه هذا قول أبى حنيفة لأنه ضرب المولى
 بالثلث ، وفى قول صاحبيه للمولى ربع العبد ، وللموصى له نصف سدسه ،
 وللورثة ثلثاه .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) فى ، ب : ونحوه

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٤) فى ، أ : لأنه

(٥) فى ، أ : للموصا

(٦) فى ، أ : قدم

(٧) فى ، أ : للموصا

وإن إختار الفدا ، فإنك تقول له شيء بالعفو ويفدى مابقى بعشرة أمثاله ، فيصير مع الورثة عشرة إلا عشرة أشياء ، يعطون الموصا(١) له شيئا كما أخذ السيد(٢) الشيء ، يبقى عشرة آلاف إلا أحد عشر شيئا يعدل أربعة أشياء(٣) ، فالشيء [ثلاثة آلاف] (٤) .

فيجوز العفو فى ثلثيه ، ويفدى ثلثه بثلث الدية ، ويعطى صاحب الثلث ثلثى ألف(٥) كما أخذ السيد ، ويبقى مع الورثة مثلا الوصيتين .
وبالباب تزيد على الدية ضعف القيمة ، ثم تزيد مثل القيمة لأجل الوصية ، ومثلئ ذلك يكون خمسة عشر ألفا والزياده ثلث الجميع فيفدى الثلث .

وعلى قول صاحبيه يدفع الى صاحب الثلث ثلث شيء ، فيبقى عشرة آلاف إلا عشرة أشياء وثلث شيء يعدل شيئين(٦) وثلثين ، فالشيء جزء من ثلاثة عشر من الدية وذلك عشرة أجزاء من قيمته .

فيجوز ذلك بالعفو ويفدى ثلاثة أجزاء بعشرة أمثالها ، وذلك ثلاثون يدفع الى الموصى له ثلاثة وثلثا ، ويبقى مع الورثة ستة وعشرون جزءا وثلثا جزء وهى مثلا الوصيتين .

فإن كان قيمته خمسة آلاف ، وإختار الدفع فعلى ماذكرناه لا يختلف ، وإن إختار الفدا فالعمل يؤدى الى عشرة آلاف تعدل سبعة أشياء ، فالشيء سبع الدية وذلك سبعا العبد .

فيجوز العفو فى سبعيه ويفدى خمسة أسباعه بخمسة أسباع الدية ، فيدفع الورثة الى صاحب الثلث سبع الدية ، وذلك مثلا(٧) ماحصل للمولى من عبده ، ويبقى لهم(٨) أربعة أسباع الدية ، وذلك مثلا الوصيتين هذا قول أبى حنيفة .

وعلى قول الباقيين يدفع الى الموصى له ثلث الشيء ، فيصير عشرة آلاف تعدل خمسة أشياء ، فالشيء ألفان وهو خمسا العبد .

(١) فى ، ب : الموصى

(٢) فى ، ب : آلاف

(٣) فى ، ب : عشر

(٤) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : ثلثا الالف

(٥) فى ، ب : آلاف

(٦) زياده من ، ب

(٧) فى ، ب : مثل

(٨) زياده من ، ب

ويفدى ثلاثة أخماسه ستة آلاف ، فيدفع الى صاحب الثلث ثلثي ألف ، ويبقى لهم خمسة آلاف وثلث وهي مثلا الوصيتين .

فإن كانت قيمة العبد ستة آلاف وإختار الفدا جاز(١) له شيء وفدا الباقي بمثله ومثل ثلثيه ، ويعطى صاحب الثلث شيئا ، ويعادل بالباقي أربعة أشياء ، فيخرج الشيء ألفا وخمسائة وذلك ربه ، ويفدى ثلاثة أرباعه بسبعة آلاف وخمسمائة ، فيعطى صاحب الثلث ألفا وخمسمائة .

وعلى قول الباقيين يكون لصاحب الثلث شيء ، فيخرج قيمة الشيء ألفين وسبعا وذلك سبعا العبد ونصف سُبْعَه ، ويفدى(٢) نصفه وسبعه بمثله من الدية ، فيجعل كل ألف من العبد سبعة تكون إثنين وأربعين يفدى منه سبعة وعشرين بخمسة وأربعين ، فيعطى صاحب الثلث خمسة أسهم ويكون للورثة أربعون وهي مثلا الوصيتين .

فإن كانت قيمته عشرين ألفا ، وإختار الدفع قلت له شيء بالعفو وشيء بفضل القيمة ، ويدفع عشرين ألفا إلا شيئين وللموصى له شيء ، فيبقى عشرون ألفا إلا ثلاثة أشياء تعدل أربعة أشياء ، فالشيء ألفان وستة أسباع وذلك سبعا الدية ، لأن العفو عن الدية إذا زادت القيمة عليها ، فيكون للمولى سبعا العبد ، ويدفع خمسة أسباعه ، يعطى منه للموصى له سبعة وذلك مثل سبعى الدية ، ومع الورثة أربعة أسباعه وهي مثلا الوصيتين .

وفى قول أبي يوسف ومحمد يصير معهم عشرون ألفا غير شيئين وثلث تعدل شيئين وثلثين ، فالشيء أربعة آلاف وذلك خمسا الدية ، فيسلم للمولى(٣) خمسا ، ويدفع ثلاثة أخماسه يعطى صاحب الثلث منه ألفا وثلثا ، ويبقى معهم عشرة آلاف وثلثان وهي مثلهما .

وإن إختار الفدا فدا(٤) خمسة أسداسه عند أبي حنيفة ، وثلاثة أرباعه عند صاحبيه على ماتقدم ، وعلى قول الشافعى لا فرق بين الدفع والفدى ، ويجوز له ربع الدية ، فإن إختار الفدا فدا(٥) باقيه بثلاثة أرباع الدية ، وإن إختار الدفع دفع ثلاثة أثمانه فبيع فى ذلك .

(١) فى ، ب : فقل

(٢) فى ، ب : فيفدى

(٣) فى ، ب : لمولاه

(٤) فى ، ب : فدى

(٥) فى ، ب : فدى

فصل آخر :-

عبد جرح رجلين جراحة خطأ فماتا منهما ، وقيمته ألف فسيده بالخيار إن شاء أن يدفع الى ورثة كل واحد نصفه ، وإن شاء فداه من كل واحد بجميع الدية فى قول الجمهور (١) .

وعلى القول الآخر للشافعى (٢) يفديه منهما بقيمته مرة واحدة بمنزلة الدفع ، وله أن يدفع الى أحدهما ويفدى من الآخر .
فإن عفا عنه أحدهما خير فى حصة العافى إن أحب أن يدفع الى ورثته ثلثى نصف العبد ، أو يفدى ذلك بثلثى الدية وحكمه مع الآخر على ما بيناه .
عبدان لرجل قيمتهما ألفان جرحا رجلا خطأ فعفى عنهما ومات ، فهو كعبد واحد قيمته ألفان إن دفع دفع ثلثيهما ، وإن فدا فدا سبعيهما بسبعى الدية .

فإن إختار أن يدفع احدهما ويفدى الآخر ، قلت له شىء من رقبة أحدهما ، ويدفع باقيه وهو ألف غير شىء ، وله من الآخر شىء ، ويفدى باقيه بخمسة [آلاف إلا خمسة أشياء .

فيصير معهم ستة آلاف (٣) آلاف إلا ستة أشياء تعدل أربعة أشياء ، فالشىء ستمائة وهو الجائز من كل عبد ، ويدفع من أحدهما أربعمائة ، ويفدى من الآخر خمسة بألفين ، فيصير مع الورثة ألفان وأربعمائه .
وعلى المذهب الآخر فى الدية يفدى المفدى (٤) بستة آلاف غير ستة أشياء ، فيكون معهم سبعة آلاف إلا سبعة أشياء تعدل أربعة أشياء (٥) ، فالشىء جزء من أحد عشر من سبعة آلاف ، وهو سبعة أجزاء من ألف وهو الجائز من كل عبد .

ويدفع من أحدهما أربعة ويفديها من الآخر بأربعة وعشرين جزءا (٦) ، فيصير معهم ثمانية وعشرون ، وكذلك حتى تزيد قيمة أحدهما على نصف الدية فيختلف الحال .

(١) ينظر - المدونة الكبرى ٣٣٧/٦ بدائع الصنائع ٢٥٩/٧ المغنى ٣٧/١٢

(٢) ينظر - مغنى المحتاج ١٠١/٤

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) فى ، أ : الفدا

(٥) فى ، أ : الشىء

(٦) لم ترد فى ، ب

فإن كانت قيمة أحدهما خمسة آلاف وقيمة الآخر عشرة آلاف ، فإختار أن يدفع فإنك تقول له شيء من الأدون وتدفع باقيه ، وله شيء من الآخر شيء بالعفو وشيء بفضل القيمة ويدفع باقيه ، فيصير مع الورثة خمسة عشر ألفا إلا ثلاثة أشياء يعدل ذلك أربعة أشياء ، فالشئ ألفان (١) وسبع ، فاجعل كل ألف سبعة أسهم ، يجوز العفو من الأدون في خمسة عشر ، ومن الآخر في مثل ذلك وضعفه بفضل القيمة ، ويصير مع الورثة ستون سهما وهو مثلا ماجاز منهما (٢) بالعفو ، وإن إختار الفدا فداهما بثلثي الدية .

وعند الشافعى لا فرق بين الدفع والفدا ، أما أن يدفع منهما مقدار ثلثي الدية ، أو يفدى ذلك بثلثي الدية .

فإن مات الذى قيمته عشرة آلاف احتسب عليه بوصية الميت ، فيسقط سهمه ويقسم سهم (٣) الحى على خمسة .

فيجوز العفو عن (٤) خمسة ، ويدفع أربعة أخماسه ، أو يفديه بأربعة أخماس نصف الدية وهو مثلا ماعتق من الميت والحى لأن الذى عتق من كل واحد خمسه بخمس نصف الدية ، وذلك ألف ، قال الاصطخرى (٥) يحتمله قول الشافعى .

وقال ابن سريج لا يحتسب على المولى بالذى مات لأنه قد تلف فيه حق الورثة والوصية ، فيكون له ثلث الباقي ويدفع ثلثيه أو يفديه بثلثي نصف الدية .

فإن مات الأدون وإختار الدفع دفع ثلثي الحى ، ويرى [ثلثه من الجناية أيضا ، والوصية منه سدس الدية ، ومات الآخر وقد برئ (٦) ثلثه من الجناية أيضا وقيمة ذلك سدس الدية .

وحسابها أن تجيز العفو فى شيء من الميت ، وشئ من الحى وله شيء بفضل القيمة ، ويدفع الباقي عشرة آلاف إلا شيئين يعدل أربعة أشياء ، فالشئ سدس الدية كما قلنا .

(١) فى ، ب : ألف

(٢) زياده من ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، أ : فى

(٥) الحسن بن أحمد بن يزيد الاصطخرى الشافعى ، ولى قضاء قمر وهى مدينة قرب أصبهان وولى حسيبة بغداد فأحرق مكان الملاهى ، مات سنة ٣٢٨هـ وله نيف وثمانون سنة . ينظر -

الشيرازى ١١١ وفيات الأعيان ٧٤/٢

(٦) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

وإن إختار أن يفدى فدى(١) العشرة آلاف غير شيئين بنصفها ، فيصير مع الورثة خمسة آلاف إلا شيئاً يعدل أربعة أشياء .
 فإذا جبرت خرج الشيء ألفاً وهو الجائز من كل عبد وذلك خمسه ، ففى(٢) خمس الحى خمس نصف الدية ، ويفدى أربعة أخماسه بمثل ذلك من نصف الدية وذلك أربعة آلاف ، وهى مثلاً الوصية فيهما هذا قول أهل العراق .

وعلى ما قال ابن سريج قد تلفت(٣) الوصية فى الميت ، فيجوز العفو فى ثلث الحى ، والوصية من ذلك سدس الدية ، فيفدى ثلثيه بثلث الدية ، أو تسلم منه مايباع بمقدار ذلك .

عبدان لرجلين قيمة أحدهما ألف ، وقيمة الآخر عشرون ألفاً جرحاً رجلاً ، فعفا عن الأدون منهما جاز العفو عنه ، ويفدى الآخر عبده بنصف الدية إن إختار وذلك أكثر من مثلى العفو ، وإن إختار الدفع دفع منه مقدار نصف الدية عند الشافعى ، والجميع عند أهل العراق .

ولو عفا عن الأرفع نظرت : فإن دفع صاحب الأدون عبده ، وإختار صاحب الأرفع الدفع أيضاً ، قلت له شىء بالعفو من نصف الدية ، وله ثلاثة أشياء بفضل القيمة ويدفع الباقى ، فيصير مع الورثة واحد وعشرون ألفاً إلا أربعة أشياء تعدل شيئين .

فإذا جبرت عدل ستة أشياء ، فالشىء ثلاثة آلاف وخمسمائة وهو الجائز بالعفو ، وذلك سبعة أعشار الدية فيبداً بسبعة أعشاره ، ويسلم ثلاثة أعشاره وقيمة ذلك ستة آلاف(٤) فيصير ذلك للورثة مع العبد الآخر ، وذلك مثلاً ماجاز بالعفو من نصف الدية ، وذلك ثلاثة آلاف وخمسمائة .

فإن إختار الفدا فمال الميت نصف الدية وقيمة الأدون وذلك ستة آلاف ، للمولى منها ألفان وهما خمسا نصف الدية ، فيجوز العفو فى خمسيه ويفدى ثلاثة أخماسه بثلاثة أخماس نصف الدية وذلك مع قيمة الأدون أربعة آلاف وهى مثلاً الوصية .

وكذلك قول الشافعى إذا إختار الفدا والدية عشرة آلاف ، وإن إختار الدفع دفع عشره ونصف عشره وقيمة ذلك ثلاثة آلاف لافرق بين الدفع والفدا عنده .

(١) فى ، أ : فدا

(٢) فى ، أ : وهى

(٣) فى ، أ : تلف

(٤) فى ، ب : الألف

فصل فى إجتماع الجناية مع الدية (١)

مريض وهب عبد له لرجل وأقبضه ، فقتل رجلا آخر خطأ ، ثم مات ولا مال له ، فإن الهبة تجوز فى ثلثه ، ثم يقال للورثة والموهوب له ادفعوه أو ادفوه ، ولا يرجع الورثة على الموهوب له بشيء فى قول مالك واحمد وأبى ثور .

وفى قول أهل العراق يرجعون عليه بالأقل من قيمة الثلثين أو ثلثى الدية ، لأنه رده وفيه جناية فكأنه متلف له فغرمه ، وفى قول الشافعى تبطل الهبة ، ويرجع الى الورثة فيدفعونه أو يدفونه .

فإن قتل العبد الواهب قيل للموهوب له ادفعه أو ادفه ، فإن إختار الدفع دفع نصفه بنقض (٢) الهبة ، ونصفه بالجناية .

فيصير بأيدى الورثة العبد وهو مثلا ماجاز بالهبة وجناية ما انتقض فيه الهبة هدر عند الجميع .

وحسابها أن تقول تجوز الهبة فى شيء ، ويرد عبداً إلا شيئاً ويدفع الشيء بالجناية ، فيصير عبد يعدل شيئين ، فإن كانت قيمته عشرين ألفاً وإختار الدفع ، فكنك أيضاً عند أهل العراق .

وعلى قول الشافعى إذا كانت الدية (٣) عشرة آلاف ، قلت جازت الهبة فى شيء ويدفع نصفه [فى الجناية] (٤) ، فيصير معهم عشرة إلا نصف شيء يعدل شيئين ، فالشئ خمسه ويرد ثلاثة أخماسه بنقض الهبة وخمسا بالجناية ، فيصير معهم أربعة أخماسه وهو مثلا الجائز بالهبة .

وإن إختار الفدا إتفق القولان فى أن يمدى خمسه بخمسى الدية ، فيصير مع الورثة ستة عشر ألفاً وهى مثلا خمسه .

(١) فى ، ب : الهبة

(٢) فى ، أ : بنصف

(٣) زياده من ، ب

(٤) فى ، ب : بالجناية

وإن كانت قيمته خمسة آلاف أو أقل وإختار الفدا فداه بالدية كلها ،
وتمت الهبة فى جميعه فى قول أهل العراق وأحد قولى الشافعى .
وعلى (١) القول الآخر يفدى نصفه بنصف قيمته ويستوى الدفع والفداء
على هذا القول .

وإن كانت القيمة ستة آلاف جازت الهبة فى شىء ويفديه بشىء وثلثين ،
فيصير [معهم عبد و٢] ثلثا شىء يعدل شيئين .
فالشىء ثلاثة أرباعه وهو الجائز بالهبة ، ويرد ربه بنقض الهبة ويفدى
ماجازت (٣) فيه الهبة بثلاثة أرباع الدية ، فيصير معهم تسعة آلاف وهو
مثلا الهبة .

وفى القول الآخر وهو قول مالك يفديه بالدية وهى اثنا عشر ألفا ، وقد
تمت الهبة فى جميعه .

فإن عفا عنه الواهب ، ثم مات وكانت قيمته نصف الدية أو أكثر ، بطل
العفو عند الشافعى ومالك لتقدم الهبة عليه وقد استغرقت الثلث ، فيكون
كمن لم يعف وهذا إنما يصح عند الشافعى إذا أوصى أن يعفا عما يحدث
من الجناية لأنه لايجوز أن يعفو هو عما لم يحدث بعد .

فكذلك قال محمد لأنهم يقدمون الهبة على العفو ، لكن لما لم يتهياً
الجمع بينهما فى الثلث ، لأنه يجب أن تجوز الهبة أولاً فى العبد كله ، ثم
يصح العفو عنه وذلك لايمكن (٤) إذا كانت القيمة نصف الدية فصاعدا .

فإن كانت القيمة ألفا خير الموهوب له ، فإن إختار الدفع دفع أربعة
أخماسه فى قول أهل العراق ، وجاز له الخمس بالهبة وبالعفو ، واحتسب
عليه بخمسين لأن الهبة والعفو وصيتان لايقدم (٥) أحديهما على الأخرى
عندهم ، فيكون على هذا أبدا إذا إختار الدفع مالم يجاوز قيمة الدية .

وفى قول مالك والشافعى إذا إختار الدفع بطل العفو لما ذكرنا ، ويرد
نصفه بنقض الهبة ونصفه بالجنائية ، وإذا إختار الفدا جازت الهبة فى
جميعه ، وجاز العفو عن ثلثيه وفدا بثلث الدية وهى مثلا ماجاز بالعفو
والهبة فى قولهم جميعا .

(١) فى ، ب : وفى

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : معه عندهم

(٣) فى ، أ : ماجاز

(٤) فى ، أ : لاين

(٥) فى ، ب : لايبدا

وحسابها تقول تجوز الهبة في (١) جميعه لأن الدية أضعاف قيمته (٢) ،
ثم يجوز العفو في شيء منه ، ويفدى الباقي بعشرة أمثاله ، فيصير مع
الورثة عشرة آلاف إلا عشرة أشياء يعدل مثلى الوصيتين وهى ألفان
وشيئان .

فإذا جبرت بقى اثنا عشر شيئا يعدل ثمانية آلاف ، فالشئ [ثلاثة
آلاف] (٣) كما قلنا .

فإن كانت قيمة ألفين جازت الهبة في جميعه ، وله شيء بالعفو ويفدى
باقيه بخمسة أمثاله وذلك عشرة آلاف إلا خمسة أشياء تعدل أربعة آلاف
وشيئين ، فالشئ ستة أسباع ألاف وهو ثلاثة أسباعه ، ويفدى أربعة
أسباعه بأربعة أسباع الدية وذلك مثلا الوصيتين .

فإن كانت قيمته عشرين ألفا وإختار الدفع ، جازت الهبة في شيء وجاز
العفو عما في ذلك من الدية وهو نصف شيء ، ويدفع الباقي وهو عشرون
ألفا إلا شيئا يعدل مثلى الوصيتين وذلك ثلاثة أشياء ، فالشئ ربع العبد
وهو الجائز بالهبة وذلك خمسة آلاف ، وجاز بالعفو ألفان وخمسائة ودفع
ثلاثة أرباع العبد وذلك مثلا (٤) الوصيتين .

وعلى قول الشافعى العفو باطل إذا جاوزت القيمة الدية ، لاستغراق
الهبة الثلث فيدفع أو يفد كما لو لم يعف .

فإن كان القتل عمدا جاز العفو عنه وصار كأنه لم يجز ، وكان ثلثاه
للواهب ينقض الهبة ، وثلثه للموهوب له فى قولهم جميعا .
وقال ابن سريج يحتمل أن يكون هذا إذا أمر أن يعفا عن النفس بعد
ماوجب القود .

فأما إذا عفا عن الجرح ، ثم تولد منه الموت ، فالأشبه بقول الشافعى
أن لايجوز العفو عما زاد وسوى من الجناية إلا فى الثلث ، لأن القود
يرتفع عن الجرح بالعفو ، ثم مايتولد منه يكون مضمونا بالإرش ، فيصير مالا
محضا لايجوز العفو عنه إلا فى الثلث .

(١) زياده من ، ب

(٢) فى ، ب : القيمة

(٣) مايبين المحكوفتين ورد فى ، ب : ثلثا ألف

(٤) فى ، أ : مثلى

فإن كان الواهب اثنان (١) فغفوا عنه على غير مال سقط حكم الجنائية ، وكان لهما ثلثاه وللموهوب له ثلثه ، وإن [غفوا أو أحدهما (٢) على مال صار كقتل الخطأ .

فإن عفا أحدهما على غير مال ، فمن جعل فى العمد مالا فهو كقتل الخطأ يلزمه الذى لم يعف نصيبه ، ويسقط عنه حق العافى لأنه كالقابض له بعفوه .

ومن لم يجعل فى العمد مالا إلا بالإختيار وهو أحد قولى الشافعى ، لم يجعل للعافى أن يشارك أخاه فيما (٣) يصيبه .

وقال أهل العراق إذا عفا أحدهما ثلث المال لهما ، ولم يعتبر رضا الجانى هنا فيتضاربان فيه .

مثال ذلك :-

إذا كانت قيمته ألفى درهم وعفا أحدهما ، فإن الهبة تجوز فى ثلث نصيب العافى وهو سدسه ، وفى نصف نصيب الذى لم يعف وهو ربه ، ويرد عليهما مابقى بنقض الهبة ، ثم يدفع الى الذى لم يعف ربعا آخر بالجنائية ، ويبقى له سدسه ، ومع الذى لم يعف نصفه ، ومع العافى سدسه (٤) فذلك خمسة أسداس وهو مثلا ماجاز بالهبة .

وإن أراد أن يفدى فدا حصة الذى لم يعف عنها (٥) وذلك نصف العبد بنصف الدية ، فصار له ثلثا العبد ، وللعافى ثلث العبد ، والذى لم يعف نصف الدية .

وفى قول أهل العراق ، تجوز الهبة فى شيء ، وتبطل فى عبد إلا شيئا ، فلما جنى وجب تسليم الشيء بالجنائية ، فلما عفى أحد الوليين سقطت الجنائية عن نصف الشيء ، ويبقى نصف الشيء للذى لم يعف ، فيصير معهما عبد إلا نصف شيء يعدل شيئين .

(١) فى ، ب : ابنان

(٢) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : عفا احدهما

(٣) فى ، أ : بما

(٤) فى ، أ : ثلثه

(٥) زياده من ، ب

فإذا جبرت وقابلت خرج الشيء خمسى العبد وهو الجائز بالهبة ، فرد ثلاثة أخماسه إليهما بنقض الهبة ، وأحد الخمسين بالجناية ، فيصير معهما أربعة أخماس العبد ، يضرب فى ذلك العافى بنصف البقية (١) ، والآخر بنصف الرقبة وبالخمس المدفوع بالجناية ، فيقتسمون الأربعة الأخماس على اثنى عشر بالعبد خمسة عشر (٢) ، الذى لم يعف سبعة .

فإن إختار الفدا فدا نفسه بخمسة آلاف ، فاقتسم ذلك الوليان على سبعة ، لأن العافى ضرب بنصف الرقبة وهو ألف ، والآخر بنصفها ونصف الدية وذلك ستة آلاف ، وتمت الهبة فى العبد كله لأن معهما أكثر من ضعف قيمته .

وإن كانت قيمته ألفا ، اقتسما نصف الدية على اثنى عشر للعافى سهم ، وللآخر أحد عشر ، فإن كانت قيمته ألفين وخمسمائة اقتسما على ستة ، ضرب العافى بألف وربع فيجعلها سهما ، والآخر بستة آلاف وربع فيجعلها خمسه .

فإن زادت القيمة على ألفين وخمسمائة ، لم يخرج العبد من الثلث ، فلو كانت قيمته ثلاثة آلاف قلت له شىء بالهبة ويرد باقيه ، ثم يفدى نصف الشىء الذى جاز له من الذى لم يعف بثلاثة أمثاله وثلثه وذلك شىء وثلثا شىء ، فيصير مع الورثة عبد وثلثا شىء يعدل شيئين ، فالشىء ثلاثة أرباعه وهو الجائز بالهبة ، فيرد ربه ويفدى ثلاثة أثمانه بثلاثة أثمان الدية .

فيصير معهما من العبد والفدا أربعة آلاف وخمسمائة وهى مثلا الهبة ، ثم يققسم ذلك الاثنان (٣) على تسعة للعافى سهمان لأنه ضرب بألف وخمسمائة ، وللآخر سبعة لأنه ضرب بخمسة آلاف وربع ، وذلك نصف الرقبة والفدا فيقسم ربع العبد المنتقض فيه الهبة بينهما نصفين لكل واحد ثلاثمائة وخمسة وسبعون ، ثم يأخذ العافى من الفدا تمام ألف وذلك ستمائة وخمسة وعشرون والباقى للآخر .

(١) فى ، ب : الرقبه

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) فى ، ب : الابنان

فإن قتله خطأ فعفا عنه الاثنان(١) فإنه تجوز الهبة فى نصفه ويرد نصفه ، ولا يكون عليه فى نصفه جناية لأن الأوليا ألتفوا ذلك بالعفو ، فكأنهم قبضوه فصار معهم عبد فى المعنى يعدل شيئين ، فجازت الهبة فى نصفه هذا ما لم يجاوز قيمته الدية .

فإن كانت قيمته عشرين ألفا جازت الهبة فى خمسيه ، واحتسب على الورثة بخمس آخر ألتفوه ، فيصير معهم فى المعنى أربعة أخماس لأن الجناية فى الخمسين نستحق بها من الدية مقدار نصفها ، فلهذا احتسبنا على(٢) الورثة بأحد الخمسين .

فإن عفا أحدهما وقيمه ألفان ، [فإن الهبة(٣) تجوز فى نصفه ، وترد فى نصفه بنقض الهبة ، ثم يجبر فى الربع وهو حصة الذى لم يعف ماصار له بالهبة ، فإن شاء رفعه فصار للذى لم يعف نصفه وللعافى ربه .

فإن اختار الفدا فدا(٤) نصفه بنصف الدية للذى لم يعف ، ويبد العافى ربه الذى انتقضت فيه الدية وهذا قول الشافعى .

وقال أهل العراق فى الدفع مثله ، فأما فى الفدا فإنه عندهم يفدى نصفه بخمسة آلاف ، فتمم الهبة فى جميعه ثم يقتسم الاثنان نصف الدية ونصف العبد الذى ألتفه العافى بعفوه وذلك ستة آلاف .

يضرب فيه العافى بنصف الدية(٥) [وبنصف الرقبة(٦) من قبل الهبة]وبنصفها من قبل العفو فيضرب ألفين ، ويضرب الآخر بنصف الدية وبنصف الرقبة من قبل الهبة(٧) فيضرب بستة آلاف .

فيفتسمان الستة آلاف على أربعة ، للعافى ألف وخمسمائة ، ويحتسب عليه بالآلف الذى ألتفها ، ويأخذ خمسمائة من نصف الدية ، ويكون باقىها للذى لم يعف ، وكذلك حتى تبلغ قيمته ثلث الدية .

(١) فى ، ب : الإبان

(٢) فى ، ب : عليه

(٣) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : فالهبة

(٤) فى ، ب : فدى

(٥) فى ، أ : الرقبة

(٦) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٧) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

فتجوز الهبة فى جميعه ، ويفتدى نصفه من الذى لم يعف بنصف الدية ،
ويحتسب على العافى بنصف القيمة من قبل الهبة ، كأنه قبضه ويقتسمان
نصف الدية ، ونصف القيمة للذى أتلّفه العافى على ما ذكرنا ، فإن زادت
قيّمته على ثلث الدية لم يخرج من الثلث

مثال ذلك :-

إذا كانت قيمته أربعة آلاف ، قلت تجوز الهبة فى شيء ، ويرد باقيه ،
ويفدى نصف الشيء من الذى لم يعف بشيء وربيع شيء ، فيصير معهما من
العبد والفدا نصف (١) وربيع شيء .

فيضم الى ذلك ما استهلكه بالعفو وهو نصف شيء وقابل به شيئين ،
يبقى عبد يعدل شيئا وربعا ، فالشيء أربعة أخماسه وهو الجائز بالهبة ،
ويرد خمسه وقيّمته ثمانمائة ، ويفدى نصف ما جاز له بخمسى الدية .

فيصير معهما أربعة آلاف وثمانمائه ، فضم الى ذلك ما استهلكه
العافى وهو ألف وستمائه ، فيصير ستة آلاف وأربعمائة وهو مثلا الجائز
بالهبة .

فيضرب العافى بثلاثة أسهم ، والآخر بخمسة أسهم (٢) فيكون الستة
آلاف والأربعمائة بينهم على ثمانية .

للعافى ألفان وأربعمائة ، يحتسب عليه بما أتلّف وهو ألف وستمائة ،
يبقى له ثمانمائة يأخذ (٣) نصفها من خمس العبد الذى انتقضت فيه الهبة
وهو عشرة ونصفه من الفدا ، ويكون لأخيه عشر العبد وباقى الفدا وذلك
أربعة آلاف .

(١) فى ، أ : عبد

(٢) زياده من ، ب

(٣) فى ، ب : فيأخذ

فصل منه :-

إذا كانت قيمته ستة آلاف ، فقتل الواهب وقد ترك ألف درهم ، فضم القيمة الى ماترك ، وتجاوز الهبة في نصف ذلك وهو ثلث العبد وربعه .
فإن إختار الدفع دفع ذلك بالجناية ، فيصير مع الورثة العبد وماخلف وذلك مثلا الهبة .

وإن إختار الفدا فقد علمت أنه لو لم يترك شيئا فدا ثلاثة أرباعه ، فزدد (١) على ذلك ثلاثة أرباع الألف المتروكة تكن خمسة آلاف وربعا وهو سبعة أثمانه ، فيفديه بسبعة أثمان الدية ، ويرد ثلثه بإنتقاص الهبة وهو ثلاثة أرباع ألف ومع الورثة ألف ، فجميع ذلك عشرة آلاف وخمسائة وهو مثلا الجائز بالهبة .

وعلى قول مالك ، وقديم قول الشافعي يخلص العبد كله بالهبة فيفديه باثنى عشر ألفا .

وإن ترك ألفى درهم جازت الهبة في ثلثي العبد ، لأن التركة ثمانية آلاف فنصفها ما ذكرنا ، ويرد ثلثه بإنتقاص الهبة وثلثيه بالجناية ، وإن (٢) أراد أن يفدى فداه بجميع الدية وسلم إليه (٣) العبد لآنك (٤) إذا زدت [على ثلاثة أرباعه (٥) ثلاثة أرباع الألفين] كانت مثلى (٦) قيمته .

فإن كان على الواهب ألفا درهم ولا مال له فقل (٧) جازت الهبة في شيء ، ويدفع باقيه إن إختار ذلك ، فيصير مع الورثة ستة آلاف إلا شيئا يقضون منها الدين ، يبقى أربعة آلاف إلا شيئا ، يدفع الشيء بالجناية ، فيصير أربعة آلاف تعدل شيئين ، فالشيء ألفان وهو ثلث العبد .

(١) في ، ب : فرد

(٢) في ، ب : وإذا

(٣) في ، ب : له

(٤) في ، ب : لانه

(٥) ما بين المكوفتين ورد في ، ب : عليه

(٦) ما بين المكوفتين ورد في ، ب : كان معك

(٧) في ، ب : فقد

وطريقة الباب : يدفع الدين من قيمته ، وتجيز الهبة فى نصف مابقى لأنك إذا دفعت الدين صار الباقي هو التركة فى المعنى ، ومعلوم أن الهبة تجوز فى نصف العبد إذا لم يخلف سواه .

فإن إختار الفدا قلت تجوز الهبة فى شىء وترد (١) باقيه ، ويفدى الشىء بمثله ومثل ثلثيه ، فيصير (٢) مع الورثة ستة آلاف وثلثا شىء يقضون الدين بألفين .

فيبقى أربعة ألف وثلثا شىء تعدل شيئين ، فالشىء ثلاثة أرباع ذلك وهو ثلاثة آلاف وذلك نصف العبد ، فرد نصفه تنقض الهبة ويفدى النصف بنصف الدية ، فيصير معهم ثمانية آلاف يقضى الدين بألفين ، يبقى ستة آلاف وهى مثلا الهبة .

فإن أوصى بثلث ماله لرجل وقيمة العبد ألفان ، فالهبة والوصية شيان (٣) عند أهل العراق [فى الثلث لا] ، فعلى قول أبي حنيفة تجيز (٥) الهبة فى شىء وتبطل فى عبد إلا شيئا ، ثم يدفع الشىء بالجناية .

فيصير مع الورثة عبد تام يعطون صاحب الثلث من ذلك شيئا ، كما أخذ الموهوب له لأنهما يضربان (٦) كل واحد منهما بالثلث ، فيبقى عبد إلا شيئا يعدل أربعة أشياء ، فالشىء خمس العبد فيدفع أربعة أخماسه بنقض الهبة وخمسه بالجناية ، ويعطى الموصى له خمسه ، فيبقى مع الورثة أربعة أخماسه وهى مثلا (٧) الهبة والوصية .

وإن أراد أن يفدى فداه كله بالدية ، وسلم له العبد وهو ألفان وللموصى له من الدية ألفان ، ويبقى مثلهما والفدا يتركب من هذا على الدفع ، فإنه لما دفع خمسه وكانت قيمته خمس الدية فداه كله .

(١) فى ، ب : ويرد

(٢) فى ، ب : فيبقى

(٣) فى ، ب : شيان

(٤) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٥) فى ، ب : تجوز

(٦) فى ، ب : يضرب

(٧) فى ، أ : مثل

وإن كانت الوصية بالسدس فالثلث بينهما على ثلاثة فالعبد تسعه ، ألق سهمي الموهوب له لأنه يرده (١) بالجناية يبقى سبعة وهي سهام العبد .
 فإذا أراد الدفع دفع سبعية بالجناية وخمسة أسباعه بتقضى الهبة وللموصى له سهم يبقى معهم (٢) ستة أسباعه .
 وإن (٣) أراد الفدية نظرت ، فإن كانت قيمته سبعية الدية أو أقل تمت الهبة في جميعه كما ذكرنا وفداه كله .
 ولو كانت الوصية بالربع كان الثلث على سبعة فالعبد واحد وعشرون ، ألق سهام الموهوب له (٤) يبقى سبعة عشر فهي سهام العبد .
 فإن أراد الدفع دفع أربعة عشر [جزاء بالجناية ، وثلثه بإنتقاض الهبة ، ويعطى الموصى له ثلثه ، يبقى أربعة عشر (٥) وهي مثلا الوصيتين .
 فإن إختار الفدا وكانت قيمته أربعة من سبعة عشر من الدية أو أقل فداه جميعه ، وأما مالك والشافعي فإن الهبة عندهما مقدمة على الوصية بالثلث .
 فإن إختار الدفع في هذه المسائل كلها بطلت الوصية ، فإن (٦) إختار الفدا وقيمه نصف الدية فصاعدا فكذاك ، لأن الهبة تستغرق الثلث ولكن لو إختار الفدا وقيمه أقل من نصف الدية فضل لصاحب الثلث فضله ، فنقول إذا كانت قيمته ألفا فداه بالدية .
 وإن كانت عشرة آلاف ، اعطى صاحب الثلث منها ألفين وثلاثين ، وإن كانت اثني عشر ألفا اعطى ثلاثة آلاف .

(١) في ، أ : لا يرده

(٢) زياده من ، ب

(٣) في ، ب : وإذا

(٤) زياده من ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٦) في ، ب : وإن

فصل :-

فإن قتل العبد(١) الواهب وأجنبيا خطأ ، فالهبة تجوز فى خمسته ، وتنتقض فى ثلاثة أخماسه ، ويدفع أحد الخمسين الى ورثة الواهب بالجناية(٢) ، والآخر الى ورثة الأجنبى ، وقد صار مع ورثة الواهب أربعة أخماسه وهو مثلا الهبة ، ويدفعون الثلاثة أخماس الى ورثة الأجنبى أو يقدونها ولا يرجعون على الموهوب له بشىء فى قول مالك والشافعى .

ويرجعون بقيمتها عند أهل العراق ، وكذلك الحكم إن إختار أن يدفع الى أحدهما ويفدى من الآخر ، وإن أراد أن يفديه منهما فداء من كل واحد منهما(٣) بجميع الدية ، وتمت الهبة فى جميعه هذا ما كانت قيمته الى خمسة آلاف .

فإن كانت قيمته(٤) ستة آلاف ، ففى الدفع لا يتغير ، وإن إختار الفدا منها ، قلت تجوز الهبة فى شىء ، وتبطل فى عبد لإشيئا ، ثم يفدى الشىء بمثله ويمثل ثلثيه ، فيصير معهم عبد وثلثا شىء يعدل شيئين ، فالشىء ثلاثة أرباعه وهو الجائز بالهبة .

فيرد ربهه بنقض الهبة ويفدى ثلاثة أرباعه من ورثة كل واحد بثلاثة أرباع الدية ، فيصير مع ورثة الواهب تسعة آلاف وهى مثلا الهبة ، ويدفعون الربع المنتقض فيه الهبة الى ورثة الأجنبى ، ويرجعون بقيمته على الموهوب له فى قول أهل العراق .

وفى قول مالك وقديم قول الشافعى ، يفديه كله بالدية من كل واحد ، لأن الدية مثلا قيمته فتجوز الهبة فى جميعه .

فإن كانت قيمته ثمانية آلاف صار معهم عبد وربع شىء يعدل شيئين ، فالشىء أربعة أتساعه(٥) فهو الذى يفديه من ورثة كل واحد .

(١) زياده من ، ب

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) زياده من ، ب

(٤) زياده من ، ب

(٥) فى ، ب : أسابعه

وعلى قول مالك والشافعى فى القديم يفدى الشيء بشيء ونصف ،
فيصير معهم عبد ونصف شيء يعدل شيئين ، فالشئ ثلثاه وهو الجائز
بالهبة ، فيفديه بثلثى الدية من ورثة كل واحد .

فيصير بيد ورثة (١) الواهب مع الثلث المنتقض فيه الهبة عشرة آلاف
[وثلثا ألف (٢) وهو مثلا ماجاز بالهبة ، وبالجملة فإنه يفدى منه على
المذهبين جميعا ما كان يفدى لو قتل الواهب وحده .

فإن قتل العبد (٣) ورجل أجنبى جميعا الواهب خطأ ولأمال له ، فعلى
عاقلة الأجنبى نصف الدية فى ثلاث سنين ، فإن أحضرها أو كان قتلا
يوجب ضمان الدية فى ماله وكانت قيمة العبد خمسة آلاف فما دون ، تمت
الهبة فى جميعه ، لأنه إما أن يدفعه أو يفديه وأيهما فعل صار مع الورثة
مثلا قيمته أو أكثر .

فإن كانت قيمته عشرة آلاف وإختار الفدا أجازت الهبة فى شيء
وفدا (٤) ذلك بنصف شيء ، فيصير مع الورثة عبد إلا نصف شيء ، ويأخذون
من الأجنبى خمسة آلاف ، فيصير لهم خمسة عشر ألفا إلا نصف شيء يعدل
شيئين .

فإذا جبرت خرج الشيء ثلاثة أخماسه ، فرد خمسه بنقض الهبة وذلك
أربعة آلاف ، ويفدى باقيه بثلاثة (٥) آلاف ، يصير مع ما أخذوا من
الأجنبى اثنا (٦) عشر ألفا وهو مثلا ماجاز بالهبة .
فإن إختار الدفع ، فعند الشافعى مقدار ما يلزمه من الدية نصف قيمته ،
فيدفع نصف ماجاز بالهبة وذلك ثلاثة أعشار .
وفى قول أهل العراق يدفعه كله ، فيصير مع الورثة خمسة عشر ،
يجوز بالهبة ثلاثة أرباعه فيدفعها بالجناية ، ونقض الهبة ربه .

(١) فى ، أ : ورثته

(٢) ما بين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

(٣) لم ترد فى ، ب

(٤) فى ، ب : فدى

(٥) فى ، ب : بثلاثة

(٦) فى ، أ : اثنى

فإن كانت قيمته خمسة عشر ألفا وإختار الفدا ، جازت الهبة فى شىء وفداه بثلث شىء ، فيصير مع الورثة (١) عشرون ألفا إلا ثلثى شىء تعدل شيئين ، فالشىء سبعة آلاف وخمسائه وذلك نصف العبد وهو الجائز بالهبة ، ويصير مع الورثة من العبد والفدا ومن الأجنبى خمسة عشر ألفا هذا قول الشافعى إذا كانت الديه عشرة آلاف .

وعلى قول أهل العراق يدفعه كله ، فيصير مع الورثة عشرون ألفا ، ويعلم أن الذى جاز فيه الهبة عشرة آلاف وهو ثلثاه ودفن ثلثه بنقض الهبة .

فإن قتل الموهوب له ومات الواهب ولا مال له ، فإنه يقال لورثة الواهب إن أجزتم الهبة سقطت [جنايته على (٢)] الموهوب له لأنه ملكه .

وإن لم يجيزوا فالجناية هدر ، أيضا عند أهل العراق لأن الهبة قد جازت فى جميعه من يوم الهبة وليست كالعتق الذى يوقف ، فلما مات الواهب ولم يترك مالا إنتقضت الهبة فى ثلثيه حينئذ وقد كان ملكا للموهوب له فى حال (٣) جنايته عليه ، فلهذا صارت هدرأ .

وقال الشافعى إن لم يجيزوا بطلت الهبة ووجب عليهم تسليمه الى ورثة الموهوب له أو فدأؤه منهم ، وهو قياس قول مالك لأن الهبة فى المرض موقوفة حتى تنظر مايؤول إليه الحال من دين يظهر عليه ، فتبطل أو يستفيد مالا فيفتدى (٤) ولا يترك شيئا ، فتجوز فى ثلثه ، فإذا كان كذلك بطلت الهبة لأنها فى معنى الوصية وحق الجناية مقدم عليها .

فإن قتل الواهب والموهوب له جميعا ، فعلى قول أهل العراق يقال لورثة الموهوب له ادفعوا أو افدوا ، كما يقال للموهوب له لو كان حيا وسواء عندهم بأيهم بدأ .

وعلى قول الشافعى أن قتل الواهب أولا نظرت ، فإن أجاز ورثته الهبة [هدرت جنايته على الموهوب له وفداه ورثته أو دفعوه .

فإن لم يجيزوا الهبة ، وأجاز ورثة الموهوب له الدفع وقيمه الدية أو أقل ، قلت تجوز الهبة فى شىء فتسلمه ورثة الموهوب له الى ورثة (٥) الواهب بالجناية .

(١) مابين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) مابين المعكوفتين ورد فى ، ب : الجناية عن

(٣) لم ترد فى ، ب

(٤) فى ، أ : فيتفدا

(٥) مابين المعكوفتين لم يرد فى ، ب

فيحصل لهم عبد يعدل شيئين ، فالشئ نصفه فهدر نصف دم كل واحد
[لأنه جرى على كل واحد (١) وهو مالك لنصفه ، ويجب على ورثة كل واحد
تسليم النصف بجنايته ، فيصير ذلك قصاصا .

وإن إختاروا الفدا وقيمته نصف الدية أو أقل ، تمت الهبة وهدر دم
الموهوب له وفدوه من ورثة الواهب بالدية .

فإن كانت قيمته عشرين ألفا والدية عشرة آلاف ، قلت جازت الهبة في
شئ وسلموا نصف الشئ بالجناية أو فدوه بقيمته ، فيحصل لورثة السيد
عبد إلا نصف شئ يعدل شيئين ، فالشئ خمسا العبد وهو الجائز بالهبة .

فيفدونه من ورثة الواهب بخمسي الدية وهو خمسي الرقبة ، فيحصل
لهم أربعة أخماس العبد وهو مثلا الهبة ، ويهدر ثلاثة أخماس دم الواهب
ويفدى ورثة الواهب ما بطل فيه الهبة وهو ثلاثة أخماس الدية من ورثة
الموهوب له ، فإذا تقاصوا بقى لورثة الموهوب له خمس الدية .

فإن قتل الموهوب له أولا وقيمته الدية أو أقل بطلت الهبة (٢) وهدر
دم الواهب وسلموه الى ورثة الموهوب له بالجناية أو فدوه منهم .

[فإن كانت قيمته عشرين ألفا والدية عشرة آلاف (٣) [جازت الهبة (٤)
في شئ وسلموا نصف الباقي بالجناية .

فيبقى معهم نصف عبد إلا نصف شئ ، ويأخذون من ورثة الموهوب له
نصف الشئ أو قيمته بجنايته على الواهب ، فيجتمع معهم نصف عبد يعدل
شيئين ، فالشئ ربع العبد وهو الجائز بالهبة .

ويفدون ثلاثة أرباعه بثلاثة أرباع الدية من ورثة الموهوب له ، ويفدى
ورثة الموهوب له الربع الجائز بالهبة من ورثة الواهب بربع الدية .

فإذا تقاصوا بقى لورثة الموهوب له [على ورثة الواهب (٥) نصف
الدية ويعطونه من ثلاثة أرباع العبد .

يبقى معهم نصف العبد وهو مثلا الهبة ، ويهدر ربع دم الموهوب له
وثلاثة أرباع دم الواهب .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) زياده من ، ب

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد في ، ب

(٤) يوجد في ، ب : فقره مطموسه غير واضحه في هذا المكان

(٥) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

فصل منه :-

مريض وهب عبدا له من رجل مريض ، فوهبة هذا الرجل لرجل آخر صحيح ، ثم إن العبد قتل الواهب الأول ، ومات الثاني من مرضه ولا مال له .

فإنه يقال للصحيح إدفعه أو إفده ، فإن إختار الدفع وورثة الموهوب له الأول ، إنتقضت الهبة فى نصف العبد منهما فرده الثالث الى ورثة الثانى ، فيردونه الى ورثة الأول .

وتجوز هبة الثانى للثالث فى ثلث النصف الباقى وهو سدس ، ويرجع ثلثاه الى ورثة الثانى ، ثم يرد الثالث السدس الذى صار له الى ورثة الثانى بالجناية .

فيدفع [ورثة الثانى (١)] جميع هذا النصف الى ورثة الأول بالجناية ، ويرجعون على الصحيح بقيمة ثلثى هذا النصف لأنه جنى فى يده ، إلا أن تكون قيمته أكثر من ثلث الدية ، فيرجعون بثلث الدية هذا قول أهل العراق .

وفى قول الشافعى إذا إختار ورثة الأول الدفع ، جازت الهبة لهم فى نصف العبد ، وبطلت هبة الثانى للثالث ، فيرد ورثة الثانى على ورثة الأول نصفه بنقض الهبة ونصفه بالجناية ، ولا يبقى للثانى شىء فنفذ وصيته فيه ، ولاغرم على الثالث الذى جنى فى يده .

فإن أجاز ورثة الواهب الأول هبته قام الثالث (٢) مقام الثانى فى الفدا [أو الدفع (٣)] فما جاز للموهوب له بهبة الأول جاز ذلك للثالث وقد ذكرنا مايجوز بهبة الأول للثانى قبل هذا .

فإن كانت قيمته عشرين ألفا والدية عشرة آلاف ، جازت الهبة من الأول للثانى فى شىء ، وجازت هبة الثانى للثالث فى وصيته من الشىء ، ويدفع ورثة الثانى نصف ما بطل فيه هبته بالجناية ، وذلك نصف شىء إلا نصف وصية ، يبقى معهم نصف شىء إلا نصف وصية يعدل وصيتين ، فالوصية خمس شىء وهو الجائز بهبة الثانى ، فيدفع ورثة الثانى والثالث نصف ما فى أيديهم ليبيع فى الجناية .

(١) ما بين المعكوفتين لم يرد فى . ب

(٢) فى . ب : الأول

(٣) فى . أ : والدفع

فيحصل لورثة الأول عبد إلا نصف شيء يعدل شيئين ، فالشيء خمسا العبد وهو الجائز بهبة الأول وذلك عشرة من خمسة وعشرين ، وتجاوز هبة الثاني في خمس ذلك وهو سهمان ، ويبقى مع ورثة الثاني ثمانية أسهم ويدفعون نصفها بالجناية ، يبقى معهم أربعة أسهم وهو مثلا ماجاز بهبة ميتهم ، ويدفع الثالث نصف مافي يده بالجناية الى ورثة الأول ، فيجتمع لهم عشرون وهو مثلا هبة ميتهم ، كذا قال ابن اللبان .

وهو خلاف ماقال ابن سريج ، فإنه أجاب في الأول بمثل ماقال أهل العراق ، فأجاز للأول نصف العبد ، وللثاني ثلث هذا النصف وهو السدس ، وقال إذا كانت قيمته عشرين ألفا تتم الهبة للموهوب له الأول في ستة من خمسة عشر ، وللثاني في سهمين ورد(١) كل واحد نصف ماجاز له ، فيصير بيد ورثة الأول اثنا عشر وهي(٢) مثلا هبته .

قال شيخنا جواب ابن اللبان في الفصل الأول أشبه بمذهب الشافعي ، ومقاله ابن سريج في الفصل الثاني أصح ، لأنه ليس هناك مايمنع من جواز هبة الثاني للثالث في ثلث ماجاز له ، والذي رجع من الثالث لم يرجع الى الثاني حتى يحتسب به ، وإنما رجع الى الأول . فإن إختارا جميعا الفداء وقيمه نصف الدية أو أقل إتفق المذهبان ، وجازت الهبة في جميعه للثاني وفي ثلثه للثالث ، ويؤدى ورثتهما قدر ذلك من الدية .

إلا أن عند أهل العراق يرجع ورثة الأول(٣) على الثالث بقيمة ثلثي العبد ، ولا يرجعون بالفدا لأنهم يتطوعون ولا رجوع عند الشافعي . فإن جاوزت قيمته نصف الدية فاعمله على ماتقدم كأن الثاني لم يهبه للثالث لأن ذلك لايزيد في قدر مايجوز له منه ولاينقص ، ثم آخر للثالث ثلث ماصار للثاني وألزمه من الفدا بقدر ذلك .

فلو كانت قيمته ستة آلاف ، لكان الذي يجوز منه للأول ثلاثة أرباعه ، ويجوز للثاني ثلث ذلك وهو ربع ، ويرجع بإنتقاض الهبة ربع العبد ، ويؤدى للثاني(٤) نصف الدية والثالث ربعها ، فيصير ذلك تسعة آلاف وهو مثلا هبته ميتهم .

(١) في ، ب : ويرد

(٢) في ، ب : وهو

(٣) في ، أ : الثاني

(٤) في ، أ : للثالث

فإن كانت قيمته خمسة آلاف ، فإختار الثالث الفدا وورثة الثاني الدفع ، قلت تجوز هبة الأول فى شىء ، وهبة الثاني فى ثلث شىء يفديه بثلثى شىء ، فيصير [عبد وثلث شىء يعدل شيئين ، فالشىء ثلاثة أخماس . ولو إختار الثالث الدفع ، وورثة الثاني الفدا فدوا ماصار لهم بمثله وذلك شىء وثلث ودفع الثالث ثلث شىء ، فيصير (١) مع ورثة الأول عبد وثلثا شىء يعدل شيئين ، فالشىء ثلاثة أرباع العبد ، فيصير لورثة الأول ربع بنقض الهبة وربع بدفع الثالث ، ويفدى ورثة الثاني نصفه بخمسة آلاف ، فيصير معهم سبعة آلاف وخمسمائة وهو مثلاً هبة الأول .

فإن كان العبد قتل الموهوب له الأول ، ثم مات الواهب ولا مال له ، فإن أجاز ورثة الواهب الأول الهبة جازت وملكه وهدرت جنايته عليه ، وجازت هبته للثانى ، فيقال له إرفع أو إفده ، فإن إختار الدفع دفع نصفه بالإنتقاض ونصفه بالجناية ، وإذا إختار الفدا فداه كله بالدية .

وإن كانت قيمته نصف الدية أو أقل وتمت الهبة فى جميعه ، وإذا زادت قيمته على (٢) نصف الدية فعلى ماتقدم .
والمقابلة الآن بين الثالث وورثة المقتول وبرىء ورثة الواهب الأول من عهده بإجازته (٣) الهبة .

فإن لم يجيزوا إنتقضت الهبتان عند الشافعى ، ويرجع الى ورثة الأول فيدفعونه الى ورثة المقتول أو يفدونه بالدية إذا كانت قيمته الدية أو أقل ، وعند أهل العراق تنتقض الهبة فى ثلثيه ، فيردهما الثالث الى ورثة الثانى ويردونها الى ورثة الأول وتكون جنايتهما هدرا ، ويجيز الثالث فى دفع ثلثه أو فداه (٤) ، فإن إختار الدفع دفع سدسا منه بنقض الهبة وسدسا بالجناية .

وإن إختار الفدا فداه بثلث [الدية فكان (٥) ذلك لورثة المقتول وهى (٦) أكثر من ضعفى هبة ميتهم (٧) ، فإن كانت قيمته ستة آلاف إنتقضت الهبة فى ثلثيه كما ذكرنا .

(١) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) فى ، ب : بإجازتهم

(٤) فى ، أ : فدأ به

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : القيمة وكان

(٦) فى ، ب : وهو

(٧) فى ، ب : بينهم

فكان العمل فى الثلث كالعامل فى عبد تام قتل واهبه ، فإن أراد فداء فدا (١) منه ثلاثة أرباعه ، وهو ربع العبد بربع الدية ، ويرد ربع الثلث ، فيصير معهم ثلاثة آلاف وهى (٢) مثلا الربع الجائز بالهبة .

فإن كانت قيمته عشرين ألفا ، فعلى قول الشافعى نقول جازت الهبة من الاول للثانى فى شىء ، وإنقضت فى باقيه فيدفعون الى ورثة المقتول نصف ما إنتقضت فيه ، فيبقى معهم نصف عبد إلا نصف شىء يعدل شيئين ، فالشىء خمسہ وتنتقض فى أربعة أخماسه ، فيدفعون نصفها ويفدونها بأربعة أخماس الدية ، فيصير مع ورثة المقتول ثلاثة أخماسه .

فتجوز الهبة للثالث فى ثلث ذلك وهو خمس العبد ، فيفديه الثالث منهم بنصفه وذلك عشر العبد فيكمل (٣) الدية لورثة المقتول .

فإن قتلها جميعا وهو فى يد الثالث ، وقيمته نصف الدية أو أقل وإختار الثالث الفدا ، تمت الهبتان وفداه من كل واحد بالديه .

وإن إختار الدفع جازت هبة الثانى فى جميع ماوهب له ، فنقول الجائز بهبة الاول شىء وذلك جائز للثالث ، فيدفع نصفه الى ورثة الاول ، ونصفه الى ورثة الثانى .

فيجتمع لورثة الاول عبد إلا نصف شىء يعدل شيئين ، فالشىء خمساه وهو الجائز بالهبة ، ويدفع الى ورثة كل واحد خمساه ، فيجتمع لورثة الاول أربعة أخماسه وهو مثلا هبة ميتهم ، ويدفعون الى ورثة الثانى ما إنتقضت فيه هبة الاول وهو ثلاثة أخماس ، فيجتمع لهم أربعة أخماس وهى أيضا مثلا هبة ميتهم وكذا قال ابن اللبان .

وهو خلاف ما قال ابن سريج ، فإنه قال تجوز هبة الاول للثانى فى شىء فورثته مخيرون فى دفع (٤) ذلك [الشىء وفداه] (٥) .

فإن اختاروا (٦) دفعه دفعوه بالجناية ، فيرجع العبد كله الى ورثة الواهب نصف بالجناية ونصف بالإنقراض .

(١) فى ، ب : فدى

(٢) فى ، ب : وهو

(٣) فى ، ب : وتكمل

(٤) لم ترد فى ، ب

(٥) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : وفداية

(٦) زياده من ، ب

ويقال لهم قد رجع إليكم وقد جنى على الموهوب له الأول كما (١) رجع إليكم بالجناية ، فلا دفع عليكم فيه ولا فداً ومارجع بإنتقاض الهبة ، فادفعوه الى ورثة الثانى أو إفدوه منهم .

فإن دفعوه إليهم أو فدوه ، فقد بطلت هبة الثانى للثالث لأن النصف من العبد الذى رجع الى ورثة الثانى هو غير النصف الذى كان وهبة للثالث . وإن إختار ورثة الثانى أن يفدوا النصف الذى جاز لهم بالهبة من ورثة الأول ، ففعلوا ذلك صحت هبة الثانى للثالث فى ثلث ذلك وهو سدس العبد ، وكان الخطاب لورثة الأول فيما يرجع إليهم بنقض الهبة على ما ذكرنا ، فإن دفعوه أو فدوه كان ذلك لورثة الثانى .

وفى قول أهل العراق إن (٢) إختار الثالث وورثة الثانى الدفع ، قلت تجوز هبة الأول فى شىء ، وهبة الثانى فى وصية ، فيدفعها الثالث الى ورثة الأول وورثة الثانى نصفين .

فيصير مع ورثة الثانى شىء إلا نصف وصية يعدل وصيتين ، فالوصية خمساً (٣) شىء ، فمع ورثة الأول عبد إلا شيئاً ونصف وصية قيمتها خمس شىء ، ويدفع (٤) إليهم ورثة الثانى ما إنتقضت فيه هبته ، وذلك شىء إلا وصية وهو ثلاثة أخماس شىء .

فجميع ما يحصل لهم عبد إلا خمس شىء يعدل شيئين ، فالشىء خمسة أجزاء من أحد عشر ، فاجعل العبد أحد عشر ، والشىء خمسة وهو ماجاز للثانى ، وتكون الوصية سهمين يردهما على ورثتهما .

ويرد ورثة الثانى ما إنتقضت فيه الهبة وذلك ثلاثة أسهم الى ورثة الأول ، فمعهم ستة أسهم إنتقضت فيها هبة ميتهم وثلاثة أخذوها من ورثة الثانى وسهم أخذوه من الثالث ، فذلك عشرة وهو مثلاً هبة ميتهم .

ومع ورثة الثانى سهم دفعه إليهم الثالث ، ويرجعون عليه بقيمة الثلاثة الأسهم ، فيصير معهم أربعة أسهم وهى (٥) مثلاً هبة ميتهم ، فهذا حكم الدفع لا يختلف فى قليل القيمة أو كثيرها .

(١) فى ، أ : بما

(٢) فى ، ب : وإذا

(٣) فى ، أ : خمسها

(٤) فى ، ب : فيدفع

(٥) فى ، أ : وهو

وإذا إختاروا (١) جميعا الفدا إتفق المذهبان ، فمثاله أن تكون قيمته ستة آلاف ، فقل (٢) تجوز الهبة فى شىء من الأول وفى وصية من الثانى يفديها الثالث من ورثة كل واحد منهما بمثلها ومثل ثلثيها .

فيصير مع ورثة الثانى شىء وثلثا وصية يعدل وصيتين ، فقيمة الوصية ثلاثة أرباع شىء ، ويبد ورثة الأول عبد وثلثا شىء لأنه كان معهم عبد غير شىء ينقض الهبة ، وأخذوا من الثالث وصية وثلثى وصية قيمتها شىء وربع .

ويفدى ورثة الثانى ما إنتقضت فيه هبة ميتهم وهو شىء إلا وصية ، وذلك ربع شىء بمثله ومثل ثلثيه ، وذلك ربع شىء وسدس شىء فإذا عبد وثلثا شىء يعدل شيئين ، فالشىء ثلاثة أرباعه .

فاجعل كل ألف ثمانية أسهم ، يكن قيمته ثمانيا وأربعين سهما جازت الهبة من (٣) الأول فى ستة وثلثين ، وهبة الثانى فى سبعة وعشرين يفديها بخمسة وأربعين ، ويفدى ورثة الثانى [التسعة المنتقضه (٤)] فيها الهبة بخمسة عشر .

فالمأخوذ بالفدا منهما ستون سهماً (٥) فضمه (٦) ورثة الأول الى مابقى معهم ، تكن إثنين وسبعين وهو مثلاً هبة ميتهم ، ثم يفدى الثالث ما حصل له من ورثة الثانى بمثل ذلك ومثل ثلثيه وهو خمسة وأربعون .

فإذا ضموها الى التسعة (٧) التى معهم صارت مثل هبة الثانى هذا قول الجميع ، إلا أن أهل العراق قالوا يرجع ورثة الثانى على الثالث بقيمة التسعة (٨) الأسهم .

وعلى هذا فقس جميع هذه المسائل وأمثالها (٩) ، وفروع الدور ومسائله تكثر وتصعب ، وقد ذكرنا منها نبذاً وإشارات حسب ماشرطنا فى كتابنا هذا ، ووسمناه (١٠) به من التلخيص والإيجاز .

(١) فى ، أ : إختارا

(٢) فى ، ب : فقل

(٣) فى ، ب : فى

(٤) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : السبعة المنتقض

(٥) زياده من ، ب

(٦) فى ، ب : فضمه الى

(٧) فى ، ب : السبعة

(٨) فى ، ب : السبعة

(٩) زياده من ، ب

(١٠) فى ، ب : ووسمناه

ونحن نرجوا إن أخرج الله في (١) العمر وساعدت أسباب القدر أن نشرح [هذا الكتاب] (٢) ونوضح منه ما رمزناه ونورد فيه ما أغفلناه .
فننتهي (٣) بتوفيق الله ، وحسن عونه من ذلك الى غاية نأمل معها جمع كل غرض وكشف مادق من المسائل وغمض .
وأقول بعد ذلك معذرا [من تقصير إن وقع فيه أو زلل أنى تشاغلته بجمعه وتأليفه بعد شدائد لاقيتها من (٤) حوادث الدهر وصروفه ، وأمور تتقلب في أحوالها وترادفت على بكل (٥) أثقالها من نوائب الزمان ، وفقد الشيوخ والأخوان ، ونكبات أزهبت تعاليقي في هذا العلم وكتبي ، وما أفدته من شيوخى الذين قرأت عليهم .
خصوصا كتب أستاذى أبى عبد الله الونى (٦) رحمه الله الذى به تميزت ، وعلى [ماحصلت منه أعمدت] (٧) ، وما كان يمليه على من مصنفاته الكثيره التى حاز بها قصب السبق على من تقدمه ، ومهد فيها هذا الشأن وأحكمه لما كان له من مساعدة الزمان له بالمكنة والفراغ ، وما إجتمع عنده من كتب الفرائض القديمة والمحدثة ، وملازمتى له ليلا ونهارا مدة طويلة .
وختم الله له بالشهادة عند نهب دار الخلافة ، من سنة [خمسین من ذى الحجة وأربعمائة فذهبت] (٨) مع زهابه عيون تلك الكتب وخيارها ، وفقدت أمهاتها وكبارها حتى لم أظفر منها مع شدة الطلب والتتبع (٩) لمن أغار عليها وإنتهب إلا بمثل تعريسة الفجر ، أو كالقطرة من البحر لا تشفى عليلا ولا تروى غليلا .

(١) لم ترد فى ، ب

(٢) لم ترد فى ، ب

(٣) فى ، ب : وننتهى

(٤) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٥) زياده من ، ب

(٦) الحسين بن محمد بن عبد الواحد الونى - أبو عبد الله - كان اماما فى علم الفرائض وله فيها تصانيف كثيرة مليحة أجاد فيها ، سمع من : أبى الحسن أحمد بن محمد بن الصلت ، وأبى الحسن بن رزقويه وجماعة ، حدث عنه أبو على بن البناء ، وأبو الحسين بن الطيورى ، وأبو زكريا التبريزى اللغوى ، مات سنة ٤٥٠ وقيل ٤٥١ هـ . ينظر - أعلام النبلاء ٩٩/١٨ وفيات الاعيان ١٣٨/٢ وطبقات السبكي ٣٧٤/٤

(٧) ما بين المعكوفتين ورد فى ، ب : ماحصلته منه عولت

(٨) ما بين المعكوفتين ورد فى ، أ : خمس وأربعمائة فذهب

(٩) زياده من ، ب

فأورثنى فقدى إياه وهلاك كتبه وكتبي إنكسارا فى هذا العلم ، وفتورا وإطراحا له وقصورا مع ضعف أمل ، وقلة نشاط وجدل ، فكنت دائما إذا عريتنى (١) الوسواس فى أمرى ، وما رفعت إليه من خطوب دهرى وعند (٢) تذكرى أياه وتأسفى عليه ، أتمثل بقول الأول شعر (٣) .

وماتنفع الآداب والعلم والحجا * * وصاحبها عند الكمال يموت

كما مات لقمان الحكيم (٤) ورهطه * * وكلهم تحت التراب رفوت

وتوالت على (٥) سنون كثيره منصرفا فيها على هذه السيرة ، مع ما أقاسيه من التشاغل بطلب المعاش والحركة ، فيما لا بد للإنسان منه (٦) حتى صرت من هذا العلم وغيره بمعزل .
كما قال النجدى حين رأى (٧) البرق متألقا ، وهو بيد أعاديه موثقا وقد جرد السيف لعنته مطلقا .

تألق البرق نجديا فقلت له * * يأبها البرق إنى عنك مشغول

ثم لما وجدت فى وقتى هذا أدنى مساعدة من زمانى ، وافتضاء من جماعة أصدقائى وخلانى ورغبتهم فى ذلك وبعثى عليه ، عملت هذا المختصر أتذكر به ما سلف وغبر وليكون دستورا لى (٨) أرجع إليه عند تدريس من يقرأ على .

(١) فى ، ب : إعترتنى

(٢) فى ، أ : وعندى

(٣) زياده من ، ب

(٤) كان عبدا حبشيا لرجل من بنى اسرائيل فأعتقه وأعطاه مالا ، وكان فى زمن داود النبى - عليه السلام - واسم أبيه ثاران ولم يكن نبيا فى قول أكثر الناس ، ورو يزيد بن هارون ، عن حماد بن سلمة ، عن على بن زيد عن سعيد بن المسيب أنه قال : كان لقمان النبى خياطا . ينظر - المعارف ٥٥

(٥) فى ، ب : عليه

(٦) زياده من ، ب

(٧) فى ، أ : رأ

(٨) لم ترد فى ، ب

والله أسأل أن ينفعنا وجميع المسلمين به (١) ويعيننا على ما تأمله (٢)
من بعده بمنه وقدرته [وطوله ومشينته (٣)] تم الكتاب بحمد الله ومنه .
علقه لنفسه أفقر عباد الله تعالى الراجي عفو الله ورحمته ، إبراهيم
بن عبدالعزيز بن أبي بكر ، حامد الله ومصليا على نبيه ، وكان الفراغ منه
يوم الجمعة تاسع عشرين المحرم سنة خمسة وسبعمائة ، أحسن الله
خاتمتها ببرزية المحروسة ، نفع الله به وأجر كاتبه ، ومن قرأ فيه ودعا له
ولو لديه بالمغفرة أمين .
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي
وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

تم الكتاب المسمى بالتلخيص للشيخ الإمام العالم العلامة البحر الفهامة
فريد دهره ووحيد عصره أبي حكم عبد الله بن إبراهيم الخبري
الفرضي تغمده الله برحمته وأسكنه بجنوح جنته بمحمد وآله أمين
فى يوم الثلاثاء خامس جمادى الأولى سنة ٨٧٨ من الهجرة
النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام
على يد العبد الفقير المعترف بالذنب والتقصير
الراجي عفو ربه القدير محمد بن محمد بن
أبي بكر بن خالد البليسي غفر الله
ولمن كتب له ولمن نظر
فيه ودعا لهما
ولو الديهما وللمسلمين
أمين (٤)

(١) زياده من ، ب

(٢) فى ، أ : ما تأمله

(٣) ما بين المعكوفتين زياده من ، ب

(٤) ما بين المعكوفتين خاتمة النسخة ، ب

فهرس مرآجع البحت والتحقق

- أ - كتب التفسير وعلوم القرآن
- ب - كتب الحديث وعلوم السنه
- ج - كتب الفقه الحنفي
- د - كتب الفقه المالكي
- هـ - كتب الفقه الشافعي
- و - كتب الفقه الحنبلي
- ز - كتب الفقه العام
- ح - كتب اللغه والمعاجم
- ط - كتب التراجم والتاريخ والسير والطبقات

أ - كتب التفسير وعلوم القرآن

- ١ - أحكام القرآن : لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ت ٣٧٠هـ . طبعة مصورة عن الطبعة الأولى . مطبعة الاوقاف الإسلامية في دار الخلافة العلية سنة ١٣٣٥هـ . الناشر دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٢ - أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير : تأليف أبي بكر جابر الجزائري ، الواعظ بالمسجد البنوي الشريف . الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- ٣ - تفسير ابن كثير : اسمه : تفسير القرآن العظيم . للإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ت ٧٧٤هـ . دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر .
- ٤ - تفسير الطبري : اسمه : جامع البيان عن تأويل آي القرآن . لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ت ٣١٠هـ . الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ . مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر .
- ٥ - في ظلال القرآن : بقلم سيد قطب . الطبعة الشرعية السابعة ١٣٩٨هـ . دار الشروق - بيروت .
- ٦ - تفسير القرطبي : اسمه : الجامع لأحكام القرآن . لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ت ٦٧١هـ . دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٩٦٧م .

ب - كتب الحديث وعلوم السنة

- ١ - التعليق المغنى على الدار قطنى : لأبى الطيب محمد بن شمس الحق العظيم آبادى . والكتاب مطبوع بهامش كتاب سنن الدار قطنى . تحقيق السيد عبدالله هاشم يمانى . شركة الطباعة الفنية المتحدہ - القاہرہ سنة ١٣٨٦ھ .
- ٢ - التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير : لابن حجر العسقلانى ت ٨٥٢ . شركة الطباعة الفنية - القاہرہ ١٣٨٤ ھ .
- ٣ - جامع الترمزى بشرح التحفة : للإمام أبى العلى محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفورى ت ١٣٥٣ھ . صححه عبدالرحمن محمد عثمان . الطبعة الثانية ١٣٨٤ھ - ١٩٦٤م . مطبعة الفجالة الجديدة - القاہرہ .
- ٤ - الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير : لجلال الدين عبدالرحمن ابن أبى بكر السيوطى ت ٩١١ھ . الطبعة الرابعة . مطبعة مصطفى البابى الحلبي - القاہرہ .
- ٥ - الدراية فى تخريج أحاديث الهداية : لابن حجر العسقلانى صححه عبدالله هاشم اليمانى . مطبعة الفجالة الجديدة - القاہرہ ١٣٨٤ھ .
- ٦ - سنن ابن ماجه : لأبى عبدالله محمد بن يزيد القزوينى ابن ماجه ت ٢٧٥ھ . تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي . مطبعة عيسى البابى الحلبي - القاہرہ .

٧ - سنن أبي داود : عون المعبود . شرح سنن أبي داود للعلامة أبي الطيب محمد سمش الحق العظيم آبادي ، مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية . تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان . مطابع المجد - القاهرة . الناشر المكتبة السلفية - المدينة المنورة ١٣٨٨هـ

٨ - سنن البيهقي : وهي السنن الكبرى : لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت ٤٥٨هـ . وفي زيله الجواهر النقي : للعلامة علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني . الشهير (بابن التركمانى) ت ٧٤٥ هـ . الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد الدكن سنة ١٣٤٤هـ . دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .

٩ - سنن الدار قطنى : للإمام علي بن عمر الدار قطنى ت ٣٨٥هـ . صححه عبدالله هاشم اليماني . شركة الطباعة الفنية المتحدة - القاهرة . سنة ١٣٨٦هـ .

١٠ - سنن الدارمى : لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن بهرام الدارمى ت ٢٥٥هـ . دار إحياء السنة النبوية .

١١ - سنن النسائى : للإمام أحمد بن شعيب النسائى ت ٧٤٨هـ . دار إحياء التراث العربى - بيروت .

١٢ - شرح الزرقانى على الموطأ : شرح الإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالباقى بن يوسف الزرقانى ت ١١٢٢هـ . على موطأ الإمام مالك بن أنس . الطبعة الأولى سنة ١٣٨١هـ . مطبعة مصطفى البابى الحلبي - مصر .

١٣ - شرح النووى على صحيح مسلم : لأبى كريبأ يحيى بن شرف النووى
ت ٦٧٦هـ . الطبعة الأولى ١٣٤٧هـ - ١٩٢٩م . المطبعة
المصرية - القاهرة .

١٤ - صحيح ابن خزيمة : لأبى بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمى ت
٣١١هـ . تحقيق محمد مصطفى الأعظمى . مطابع القلم -
بيروت . المكتب الإسلامى .

١٥ - صحيح البخارى : للإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم
بن المغيرة بن بردزبة البخارى الجعفى ت ٢٥٦هـ . دار
الفكر .

١٦ - صحيح مسلم : للإمام مسلم بن الحجاج النيسابورى ت ٢٦١هـ .
مكتبة ومطبعة المشهد الحسينى - القاهرة .

١٧ - فتح البارى بشرح صحيح البخارى : للإمام أحمد بن على بن
حجر العسقلانى ت ٨٥٢هـ . تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن
باز . أشرف عليه محمد فؤاد عبد الباقى ومحب الدين
الخطيب . المطبعة السلفية - القاهرة سنة ١٣٨٠هـ .

١٨ - فيض القدير شرح الجامع الصغير : للإمام محمد بن عبد الوؤف
المنأوى ت ١٠٣١هـ . الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م . مطبعة
مصطفى محمد - مصر .

١٩ - كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال : لعلاء الدين على المتقى
بن حسام الهنذى البرهان ت ٩٧٥هـ . مكتبة التراث
الإسلامى - حلب . مؤسسة الرسالة .

- ٢٠ - المستدرك : لأبي عبدالله شمس الدين الذهبي ت ٧٤٨هـ - هامش
كتاب المستدرك للحاكم النيسابوري . مكتب المطبوعات
الإسلامية حلب . دار المعرفة للطباعة - بيروت .
- ٢١ - مسند الإمام أحمد بن حنبل : تأليف العلامة الإمام أحمد بن محمد
بن حنبل الشيباني ت ٢٤١هـ . الطبعة الرابعة ١٣٧٣هـ -
١٩٥٤م . دار المعارف - مصر .
- ٢٢ - مصنف ابن أبي شيبة : لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة ت
٢٣٥هـ . تحقيق الشيخ عبدالخالق الأفغاني . الطبعة الثانية
١٣٩٩هـ . الدار السلفية - الهند . بومباي .
- ٢٣ - مصنف عبدالرزاق : للحافظ أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني
ت ٢١١هـ . تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي . الطبعة الأولى سنة
١٣٩٠هـ . المكتب الإسلامي بيروت .
- ٢٤ - المنتقى شرح موطأ إمام دار الهجرة : لأبي الوليد سليمان بن خلف
بن سعد الباجي ت ٤٩٤هـ . طبعة مصورة عن الطبعة الأولى
سنة ١٣٣٢هـ . الطبعة الأولى سنة ١٣٣١هـ . مطبعة السعارة -
مصر .
- ٢٥ - المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ : لأبي محمد
عبدالله بن علي الجارود ت ٣٠٧هـ . مطبعة الفجالة الجديدة -
القاهرة سنة ١٣٨٢هـ .
- ٢٦ - نصب الراية لأحاديث الهداية : لجمال الدين عبدالله بن يوسف
الحنفي الزيلعي ت ٧٦٢هـ . الطبعة الثانية سنة ١٣٩٣هـ .
المكتب الإسلامي - بيروت . مطبوعات المجلس العلمي .

٢٧ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار :
للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت ١٢٥٠هـ . الطبعة
الأخيرة . مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر .

ج - كتب الفقه الحنفي

١ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق : لزين الدين بن إبراهيم بن نجيم الحنفي ت ٩٧٠هـ . الطبعة الثانية . دار المعرفة للطباعة - بيروت .

٢ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني ت ٥٨٧هـ . الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ . دار الكتب العلمية . بيروت - لبنان .

٣ - حاشية ابن عابدين : المسماه : رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار . للإمام محمد أمين الشهير بابن عابدين الدمشقي ت ١٢٥٢هـ . الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ . مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر .

٤ - عقود الجواهر المنقية في أدلة المذهب الإمام أبي حنيفة مما وافق فيه الأئمة الستة لأو أحدهم : جمع الإمام السيد محمد مرتضى الزبيدي . الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢هـ . مطبعة الشيكشي - مصر .

٥ - مختصر الطحاوي : للإمام الفقيه أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي ت ٣٢١هـ . تحقيق أبو الوفا الأفغاني . مطبعة دار الكتاب العربي - القاهرة سنة ١٣٧٠هـ .

د - كتب الفقه المالكي

- ١ - الإستذكار : للإمام أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي ت ٤٦٣ هـ . دار قتيبة . دمشق - بيروت .
- ٢ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد : تأليف الإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد ت ٥٩٥ هـ . راجع أصوله الاستاذ عبد الحليم محمد عبد الحليم . الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ . دار التوفيق النموذجية للطباعة والجمع الألى - مصر .
- ٣ - التمهيد لما فى الموطأ من المعاني والأسانيد : تأليف الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي ت ٤٦٣ هـ . تحقيق محمد التائب السعيدى . الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ . مطبعة فضالة . المحمدية - المغرب .
- ٤ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : تأليف الامام شمس الدين محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي ت ١٢٣٠ هـ . دار الفكر - بيروت .
- ٥ - قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية : تأليف الإمام محمد بن جزي الغرناطي المالكي ت ٧٤١ هـ . دار الكتب العلمية . بيروت - لبنان .
- ٦ - الكافي فى فقه أهل المدينة المالكي : تأليف الامام أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي ت ٤٦٣ هـ . الطبعة الاولى سنة ١٤٠٧ هـ . دار الكتب العلمية . بيروت - لبنان .

٧ - المدونة الكبرى : لإمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس
الأصبحي . وهى رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي ،
الإمام عبدالرحمن بن القاسم العتقي ، عن الإمام مالك . مطبعة
السعادة - مصر ١٣٢٣ هـ .

هـ - كتب الفقه الشافعي

١ - الأم : تأليف الإمام أبي عبالله محمد بن ادريس الشافعي ت ٢٠٤هـ .
 صححه محمد زهري النجار . الطبعة الأولى سنة ١٣٨١هـ .
 شركة الطباعة الفنية المتحدة - مصر .

٢ - التحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية : تأليف إبراهيم بن
 محمد بن أحمد الباجوري الشافعي ت ١٢٧٧هـ . مطبعة مصطفى
 البابي الحلبي - مصر .

٣ - حاشية الباجوري على شرح الشنشوري : للشيخ إبراهيم
 الباجوري على شرح الشنشوري على متن الرحبية في علم
 الفرائض . مطبعة دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابي
 الحلبي - مصر .

٤ - الحاوي الكبير : في فقه الإمام الشافعي ، وهو شرح مختصر
 المُرَني ، تصنيف أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب
 الماوردي البصري ت ٤٥٠هـ . مخطوط بدار الكتب المصرية
 تحت رقم ٨٢ فقه شافعي . الطبعة الأولى ١٤١٤هـ دار الكتب
 العلمية . بيروت - لبنان .

٥ - روضة الطالبين : للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ .
 المكتب الإسلامي للطباعة والنشر .

٦ - مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج : تأليف الإمام
 محمد الشربيني الخطيب ت ٩٧٧هـ علي متن منهاج الطالبين
 للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي . دار الفكر سنة ١٣٩٨
 هـ .

و - كتب الفقه الحنبلي

١ - أعلام الموقعين عن رب العالمين : تأليف شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر . المعروف بابن القيم الجوزية ت ٧٥١هـ .
تعليق طه عبدالرؤف سعد . طبعة جديدة ١٣٨٨هـ . شركة
الطباعة الفنية المتحدة - مصر .

٢ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف : تأليف الإمام علاء الدين على بن سليمان المرداوي الحنبلي ت ٨٨٥هـ . تحقيق محمد حامد الفقي . مطبعة السنة المحمدية - القاهرة ١٣٧٧هـ .

٣ - الروض المربع شرح زاد المستقنع : للشيخ منصور بن يونس بن ادريس البهوتي ت ١٠٥١هـ . تأليف عبدالله بن عبدالعزيز العنقري . مكتبة الرياض الحديثة - الرياض .

٤ - شرح الزركشي على مختصر الخرقي : تأليف الشيخ شمس الدين محمد بن عبدالله الزركشي المصري الحنبلي ت ٧٧٢هـ . تحقيق عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله الجبرين . الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

٥ - شرح منتهي الإرادات : للشيخ منصور بن يونس بن ادريس البهوتي ت ١٠٥١هـ . دار الفكر .

٦ - المغني : تأليف الإمام أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد ابن قدامة ت ٦٢٠هـ . تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، عبدالفتاح محمد الحلو . هجر للطباعة والنشر والإعلان - القاهرة .

ز - كتب الفقه العام

١ - التحقيقات المرضية في الماحث الفرضية : تأليف صالح بن فوزان
بن عبدالله الفوزان . الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧ هـ . مكتبة
المعارف - الرياض .

٢ - عدة الباحث في أحكام التوارث : تأليف عبدالعزيز بن ناصر الرشيد
مكتبة الرياض الحديثة - البطحاء .

٣ - العذب الفائض : للإمام الفرضيين الشيخ إبراهيم بن عبدالله بن
إبراهيم الفرضي الحنبلي مذهباً السلفي معتقداً . على منظومة
عمدة كل فارض في الوصايا والفرائض المعروفة بألفية
الفارنض للشيخ صالح بن حسن الأزهرى الحنبلي . أمر بطبعة
الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود . ملك المملكة العربية
السعودية .

٤ - فقه المواريث دراسة مقارنة : تأليف ر . عبدالكريم بن محمد
اللاحم . الطبعة الأولى سنة ١٤١٣ هـ . المكتب التعاوني للدعوة
والإرشاد - البطحاء .

٥ - المحلى : للإمام الجليل أبي محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم ت
٤٥٦ هـ . المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت .

ح - كتب اللغة والمعاجم

- ١ - ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة : ترتيب الأستاذ الطاهر احمد الزاوي . الطبعة الثانية . مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة .
- ٢ - الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية : تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري . تحقيق أحمد عبدالغفور عطار . الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢ هـ .
- ٣ - مختار الصحاح : تأليف الإمام محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي . ترتيب محمود خاطر بك . دار الفكر . دار القرآن الكريم - بيروت .
- ٤ - لسان العرب : تأليف الإمام محمد بن مكرم ابن منظور الأفرقي المصري ت ٧١١ هـ . دار صادر - بيروت .
- ٥ - المصباح المنير : للفيومي ت ٧٧٠ هـ صححه مصطفى السقا . مطبعة البابي الحلبي - القاهرة .

ط - كتب التراجم والتاريخ والسير والطبقات

١ - الإكمال : لابن ماكولا ت ٤٧٥ هـ . طبعة ١٣٨١ هـ . المعارف العثمانية
حيدر أباد .

٢ - أسد الغابة في معرفة الصحابة : تأليف الإمام عز الدين أبي
الحسن علي بن محمد بن محمد المعروف بابن الأثير ت ٦٣٠ هـ .
تحقيق محمد إبراهيم البنا ، ومحمد أحمد عاشور ، ومحمود
عبد الوهاب فايد . دار الشعب .

٣ - الإصابة في تمييز الصحابة : تأليف الحافظ أبي الفضل أحمد بن
علي ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ . مطبعة نهضة مصر -
النجيلة القاهرة .

٤ - البداية والنهاية : تأليف الإمام أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير
ت ٧٧٤ هـ . دار الفكر - بيروت .

٥ - تهذيب التهذيب : تأليف الإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني ت ٨٥٢ هـ . الطبعة الأولى سنة ١٣٢٥ هـ . دار صادر -
بيروت .

٦ - تهذيب تاريخ ابن عساكر : لابن بدران . الطبعة الأولى - دمشق

٧ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال : للمزني ت ٧٤٢ هـ . تحقيق دكتور
بشار عواد معروف . مطبعة الرسالة - بيروت .

٨ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : تأليف الإمام أبي نعيم أحمد بن
عبدالله الأصبهاني ت ٤٣٠ هـ . مطبعة السعادة - مصر سنة
١٣٩٤ هـ .

- ٩ - سير أعلام النبلاء : تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . ت ٧٤٨هـ . تحقيق شعيب الأرنؤوط . الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ . مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ١٠ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ت ١٠٨٩ هـ . دار الفكر - بيروت
- ١١ - طبقات السبكي الكبرى : تأليف الإمام أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ت ٧٧١هـ . تحقيق محمود محمد الطناحي ، وعبد الفتاح محمد الحلو الطبعة الأولى سنة ١٣٨٦هـ . مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة .
- ١٢ - طبقات الفقهاء : تأليف الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ت ٤٧٦هـ . تحقيق د . إحسان عباس . دار الرائد العربي - بيروت .
- ١٣ - الطبقات الكبرى لابن سعد : تأليف الإمام محمد بن سعد بن منيع ت ٢٢٢هـ . دار صادر - بيروت .
- ١٤ - كشف الظنون : لحاجي خليفة ت ١٠٦٧ هـ . مكتبة المثنى - بغداد .
- ١٥ - المعارف : تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري ت ٢٧٦هـ . تحقيق د . ثروت عكاشة . الطبعة الثانية سنة ١٩٦٩م . مطابع دار المعارف - مصر .
- ١٦ - معجم الأدباء : تأليف ياقوت الحموي ت ٦٢٦ هـ مطبوعات دار المأمون .
- ١٧ - معجم البلدان : لياقوت الحموي ت ٦٢٦ هـ بيروت للطباعة والنشر .

١٨ - ميزان الإعتدال في نقد الرجال : تأليف الإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨هـ . تحقيق علي محمد البجاوي . دار المعرفة للطباعة - بيروت .

١٩ - النجوم الزاهرة : لابن تغرى بردى الأتابكي ت ٨٧٤ هـ . مصور عن دار الكتب - القاهرة .

٢٠ - هدية العارفين : لإسماعيل محمد باشا البغدادي ت ١٣٣٩ هـ . منشورات مكتبة المثنى - بغداد .

٢١ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : تأليف الإمام أبي العباس أحمد بن محمد ابن خلكان ت ٦٨١هـ . تحقيق د . إحسان عباس دار صادر - بيروت .

- ٤٩ ***** القسم الثانى : الكتاب المحقق
- ٥٠ □ نموذج من المخطوطة (أ)
- ٥٢ □ نموذج من المخطوطة (ب)
- ٥٤ □ مقدمة المخطوطة للشيخ أبى حكيم عبد الله بن إبراهيم الخبرى ...
- ٥٥ * فصل : [فى الكفن ومؤنة الدفن]
- ٥٨ * فصل : [فى أسباب التوارث وموانعه]
- ٦٠ * فصل : [فى المجمع على توريثهم من الذكور ومن الإناث]
- ٦٢ ***** باب معرفة الفروض ومستحقيها
- ٦٣ ○ مسائل ذلك : وهى فى النصف والربع والثلث ... الخ
- ٦٥ * فصل : [فى الأصول التى تخرج منها هذه الفروض]
- ٦٥ ○ مسائل ذلك : وهى أصل ٢ ، ٣ ، ٤ ... الخ
- ٧٧ ***** باب من يسقط من ذوى الفروض
- ٧٩ ○ مسائل ذلك
- ٨١ ***** باب العصبات
- ٨٣ ○ مسائل هذا الباب
- ٨٥ ***** باب الحساب
- ٨٥ * فصل فى الضرب
- ٨٧ □ نوع منه فى المركب
- ٨٨ □ نوع منه آخر
- ٨٨ □ نوع آخر
- ٨٨ □ نوع آخر
- ٩١ ***** باب آخر من الضرب وهو غريب صعب
- ٩٢ * فصل : [فى صحة الضرب بالميزان]
- ٩٤ * فصل فى ضرب الكسور
- ٩٥ * فصل فى قسمه
- ٩٧ * فصل فى النسبه
- ٩٩ * فصل فى مخارج الكسور
- ١٠١ * فصل فى حساب الجبر والمقابلة
- ١٠٤ * فصل : [إذا قسمت الأشياء على الأشياء خرج أحاد]
- ١٠٥ * فصل : [فى جمع المتجانس والمخالف والإلقاء منهما]
- ١٠٦ * فصل : [إذا ذهب من المال جزء من أجزائه]

- ١٠٧ * فصل: [فى الكعاب وأموال الاموال]
- ١١٥ *** باب تصحيح المسائل
- ١١٦ ○ مسائل هذا الباب
- ١١٦ * فصل منه: فى الكسر على حيز واحد بغير موافقه
- ١٢٩ * فصل: [فى موافقة السهام للأعداد]
- ١٢٩ ○ مسائل الكسر على فريقين متباينين
- ١٣١ ○ موافقة السهام ويكون الراجعان متباينين
- ١٣٢ ○ الكسر على ثلاثة أحياز متباينة من غير موافقة السهام لها
- ١٣٣ ○ الموافقة بالسهم والراجع متباينة
- ١٣٣ الكسر على أربعة أحياز متباينة
- ١٣٤ * فصل فى المتماثل
- ١٣٦ * فصل فى المتناسب
- ١٣٩ * فصل فى معرفة موافقه والمناسبه
- ١٤٢ * فصل فى حساب الموقوفات
- ١٤٢ ○ مسائل ذلك
- ١٤٧ * فصل: [فى الموقوف المقيد]
- ١٤٨ * فصل فى الكسر على أربعة أحياز متوافقه
- ١٥٠ * فصل فى إختصار مسائل التصحيح
- ١٥١ * فصل فى إستخراج مالواحد من الفريق المنكسر عليهم سهامهم
- ١٥٢ ○ مسائل ذلك
- ١٥٣ *** باب إختلاف الصحابه فى مسائل الصلب
- ١٥٧ * فصل منه آخر: [إختلفوا فى ابني عم أحدهما أخ من أم]
- ١٥٧ ○ مسائل ذلك
- ١٦٠ * فصل منه آخر: [أخوان لام أحدهما ابن عم ، وابني عم أحدهما أخ لام]
- ١٦١ * فصل فى خلاف ابن عباس - رضى الله عنه
- ١٦٣ * فصل فى الكلاله
- ١٦٦ ○ مسائل هذا الفصل
- ١٦٧ * فصل: [مسائل من ضمنها مسألة المباهله]
- ١٧٠ * فصل فى خلاف ابن مسعود - رضى الله عنه
- ١٧١ ○ مسائل هذا الفصل
- ١٧١ * فصل: [مسائل فى خلاف ابن مسعود]
- ١٧٢ * فصل فى بيان مواضع الاضرار

- ١٧٢ ○ مسائل هذا الباب
- ١٧٣ * فصل منه
- ١٧٤ *** باب الرد
- ١٧٥ * فصل فى حساب ذلك
- ١٧٩ * فصل إذا كان معهم زوج أو زوجه
- ١٨٣ * فصل: [أصول مسائل الرد]
- ١٨٤ *** باب الجد
- ١٨٨ * فصل: [إن كان معهم ذو فرض]
- ١٨٨ ○ مسائل هذا الباب
- ١٩٠ * فصل منه: [مسائل وطريقة العمل]
- ١٩١ * فصل منه مع الفروض
- ١٩٤ * فصل: [مسائل وطريقة العمل]
- ١٩٦ * فصل: [مسائل]
- ١٩٨ * فصل: [مسائل]
- ١٩٩ * فصل: [مسائل]
- ٢٠٠ * فصل منه: [مسائل]
- ٢٠٣ ○ مسائل الأم مع الجد
- ٢٠٧ * فصل فى المعاره
- ٢٠٨ ○ مسائل هذا الفصل
- ٢١١ * فصل منه مع ذوى الفروض
- ٢١٩ * فصل: [المسائل التى يقع فيها المعاره]
- ٢٢٠ *** باب الجدات
- ٢٢١ * فصل: [إن كان بعضهن أقرب من بعض]
- ٢٢٢ * فصل: [واختلفوا فى الجده إذا كان ابنها الأب أو الجد حيا وارثا]
- ٢٢٣ * فصل: [واختلفوا فى الجده إذا أدلت بقرابتين أو أكثر]
- ٢٢٣ ○ مسائل الفصل الأول
- ٢٢٤ ○ مسائل الفصل الثانى
- ٢٢٥ ○ مسائل الفصل الثالث
- ٢٢٦ ○ مسائل الفصل الرابع
- ٢٢٨ * فصل فى تنزيل الجدات
- ٢٣٠ *** باب المناسخات
- ٢٣٢ ○ مسائل هذا الباب

- ٢٣٦ * فصل فيما لا ينقسم ولا يوافق
- ٢٣٨ * فصل فيما يوافق
- ٢٤٨ * فصل آخر إذا مات ثالث
- ٢٤٧ * فصل فى الأربعة
- ٢٤٩ * فصل فى الخمسة
- ٢٥٤ * فصل فى الستة
- ٢٥٦ * ومن السبعة
- ٢٦٣ * فصل منه آخر: [إن كان ورثة كل ميت ليسوا ممن ورث]
- ٢٦٤ ○ مسائل ذلك
- ٢٦٧ * فصل منه: [مسائل]
- ٢٧٠ * فصل فى إختصار مسائل المناسخات
- ٢٧١ ○ مسائل الوجه الأول
- ٢٧٦ ○ مسائل الوجه الثانى
- ٢٧٨ * فصل آخر: [إذا أردت معرفة مالكل وارث من حبات الدرهم]
- ٢٧٨ ○ مسائل ذلك
- ٢٨٠ * فصل: [مسائل يستفهم فيها عن الميت أذكر هو أو أنثى]
- ٢٨١ * فصل منه: [مسائل مستحيله]
- ٢٨٢ *** باب قسمة التركات
- ٢٨٣ ○ مسائل ذلك
- ٢٨٦ * فصل العدد الأصم
- ٢٨٨ * فصل آخر: [مسائل]
- ٢٩٠ * فصل آخر: [مسائل]
- ٢٩٤ * فصل منه آخر: [مسائل]
- ٢٩٦ * فصل منه آخر: [إذا كانت التركة سهاماً من عقار]
- ٢٩٨ * فصل من التركات فى حساب المجهولات
- ٢٩٩ □ نوع منه: [مسائل]
- ٢٩٩ □ نوع منه: [مسائل]
- ٣٠٢ □ نوع منه: [مسائل]
- ٣٠٤ □ نوع منه: [مسائل]
- ٣٠٦ □ نوع منه: [مسائل]
- ٣٠٨ □ نوع منه: [مسائل]
- ٣٠٩ □ نوع آخر: [مسائل]

- ٣١٢ □ نوع منه : [مسائل]
- ٣١٢ □ نوع منه : [مسائل]
- ٣١٤ □ نوع آخر : [مسائل]
- ٣١٥ * فصل آخر : [مسائل]
- ٣٢٠ □ نوع آخر : [مسائل]
- ٣٢٢ * فصل فى النهبى
- ٣٢٦ □ نوع منه : [مسائل]
- ٣٣٠ □ نوع منه : [مسائل]
- ٣٣١ *** باب ذوى الأرحام الذين ليسوا ذوى فرض ولاعصبه
- ٣٣٦ ○ التفريع فى أولاد البنات
- ٣٣٩ * فصل منه : [مسائل]
- ٣٤١ ○ التفريع فى أولاد الإخوة والأخوات
- ٣٤٣ * فصل منه : [مسائل]
- ٣٤٤ * فصل آخر : [مسائل]
- ٣٤٧ * فصل : [مسائل]
- ٣٤٨ * فصل : [مسائل]
- ٣٤٩ * فصل : [مسائل]
- ٣٥٢ ○ التفريع فى الأخوال والخالات والعم والعمات
- ٣٥٥ * فصل فى العمات
- ٣٥٥ * فصل منه : [مسائل]
- ٣٥٦ * فصل منه فى إجتماع الفريقين
- ٣٥٨ * فصل منه : [مسائل]
- ٣٥٩ * فصل فى أولادهما
- ٣٦١ * فصل منه مما يقع فيه الإختصار
- ٣٦٣ * فصل منه : [مسائل]
- ٣٦٧ * فصل فى أخوال الأبوين وخالاتهما وأعمامهما وعماتهما
- ٣٦٩ * فصل فى الأجداد والجداات
- ٣٧٠ * فصل منه : [مسائل]
- ٣٧٢ * فصل فى إجتماع ذوى الأرحام
- ٣٧٥ * فصل إذا كان معهم زوج أو زوجه
- ٣٧٨ * فصل فى القرابتين
- ٣٨٣ * فصل فى مشتبه الأتساب

- ٣٨٥ *** باب متشابه النسب والعويص فى الفرائض
- ٣٨٨ * فصل فى الاخوه والاخوات
- ٣٩١ *- فصل فى العويص واللغز
- ٣٩٣ □ نوع آخر : [مسائل]
- ٣٩٥ □ نوع آخر : [مسائل]
- ٣٩٦ □ فن آخر : [مسائل]
- ٣٩٧ □ فن آخر : [مسائل]
- ٣٩٨ □ نوع منه آخر : [مسائل]
- ٣٩٩ □ نوع آخر : [مسائل]
- ٤٠٠ □ نوع آخر : [مسائل]
- ٤٠٢ * فصل : [أخوان مسلمان مع أم لايحجبانها]
- ٤٠٢ ○ المسائل الملقبات فى الفرائض
- ٤٠٤ *** باب ميراث المتلاعنين
- ٤٠٤ ○ مسائل ذلك
- ٤٠٥ * فصل فى ولد الملاعنة
- ٤٠٦ ○ مسائل هذا الباب
- ٤٠٨ * فصل : [إن لم يترك ابن الملاعنة ذا سهم]
- ٤٠٨ ○ مسائل ذلك
- ٤١٠ * فصل فى ابن ابن الملاعنة
- ٤١١ * فصل : [فى ولد الزنا]
- ٤١٢ *** باب ميراث المجوس
- ٤١٣ ○ مسائل هذا الباب
- ٤١٧ *** باب ميراث الغرقى والهدمى ومن عمى موته
- ٤١٩ ○ مسائل هذا الباب
- ٤٢٢ * فصل منه : [مسائل]
- ٤٢٧ □ نوع آخر : [مسائل]
- ٤٢٨ * فصل منه : [مسائل]
- ٤٣٠ *** باب ميراث المفقود والأسير والتواريث
- ٤٣٠ * فصل : [إن مات ميت وفى ورثته مفقود]
- ٤٣١ ○ مسائل هذا الباب
- ٤٣٥ * فصل منه : [مسائل]
- ٤٣٦ * فصل : [إن كان المفقود لاييرث ولكنه يجب بعض الورثة]

- ٤٣٨ ***** باب ميراث الحمل**
- ٤٤٠ ○ مسائل هذا الباب
- ٤٤١ * فصل: [الحمل لا يرث إلا أن يكون ذكراً]
- ٤٤٢ * فصل: [الحمل لا يرث إلا أن يكون أنثى]
- ٤٤٤ * فصل: [مسائل]
- ٤٤٦ ***** باب الإستهلال**
- ٤٤٧ ○ مسائل ذلك
- ٤٥٠ □ نوع آخر: [مسائل]
- ٤٥٢ ***** باب ميراث أهل الملل والمرتد**
- ٤٥٥ * فصل فى المرتد
- ٤٥٧ ***** باب القاتل**
- ٤٥٩ * فصل: [فى عفو بعض الورثة عن قاتل العمد ومات بعضهم]
- ٤٥٩ * فصل: [حكم دية المقتول]
- ٤٥٩ ○ مسائل هذا الباب
- ٤٦١ ***** باب التزويج والطلاق فى الصحة والمرض**
- ٤٦٤ * فصل منه: [إذا قبّل ابن المريض امرأة أبيه بشهوة]
- ٤٦٥ * فصل فى مسائل التزويج
- ٤٦٨ * فصل: [مسائل]
- ٤٦٩ ○ ومن مسائل الطلاق والتزويج
- ٤٧١ ○ ومن مسائل الطلاق
- ٤٧٥ ***** باب الإشتراك فى الطهر**
- ٤٧٧ * فصل: [وأجمعوا أن من وُلد له ولد فإعترف به]
- ٤٨٠ مسائل فرعتها المؤلف على قول الشافعى - رضى الله عنه
- ٤٨٣ ***** باب الولاء**
- ٤٨٥ * فصل: [معنى قولهم الولاء للكبير]
- ٤٨٥ ○ ومن مسائل ذلك
- ٤٨٨ * فصل منه: [اعتاق العبد نصفين]
- ٤٩٠ * فصل منه: [اختلفوا فى الرجل يوالى الرجل]
- ٤٩١ * فصل فى اللقيط والسائبه
- ٤٩١ * فصل: [ومن أعتق عبده سائبة]
- ٤٩٢ * فصل: [إذا ملك الرجل أحدا من أولاده وإن سفلوا]
- ٤٩٢ * فصل: [أولا الأمة من السيد أو من غيره بشبهة أحرار لا ولاء عليهم]

- ٤٩٤ * فصل فى جر الولاء
- ٤٩٥ ○ ومن مسائل ذلك
- ٥٠١ * فصل آخر : [مسائل]
- ٥٠٢ *** باب المكاتب
- ٥٠٥ ○ مسائل من ذلك
- ٥٠٧ *** باب المعتق بعضه
- ٥٠٩ * فصل : [اختلفوا فى المعتق بعضه]
- ٥١٠ * فصل فى عمل المسائل
- ٥١٥ * فصل آخر : [مسائل]
- ٥١٧ * فصل آخر : [مسائل]
- ٥٢٠ * فصل آخر : [مسائل]
- ٥٢٢ *** باب الخنائى
- ٥٢٤ ○ مسائل من هذا الباب
- ٥٢٨ * فصل منه : [مسائل]
- ٥٣١ * فصل منه : [إذا كثروا اختلف المنزلون فى ذلك]
- ٥٣٧ * فصل آخر : [ولد خنثى وولد ابن خنثى وعم]
- ٥٤١ * فصل منه : [أخ خنثى وولد خنثى أخ خنثى وعم]
- ٥٤٢ * فصل فى تنزيلهم
- ٥٤٤ ***** كتاب الإقرار
- ٥٤٦ * فصل : [إذا مات الرجل فأقر وارثه عليه بمن لو أقر هو به قيل]
- ٥٥٠ * فصل منه : [مسائل]
- ٥٥٥ * فصل آخر : [إذا ترك ابنين وأقر أحدهما بأخوين وأقر الآخر بواحد]
- ٥٦٠ * فصل آخر : [مسائل]
- ٥٦٤ * فصل منه آخر : [مسائل]
- ٥٦٧ * فصل يشتمل على مسائل شتى من الإقرار
- ٥٧٢ ***** كتاب الوصايا
- ٥٧٢ *** باب أحكام الوصايا
- ٥٧٤ * فصل : [الوصية محدودة بالثلث]
- ٥٧٦ * فصل : [العطايا فى الصحة والمرض]
- ٥٧٧ * فصل فيما يقدم ويؤخر
- ٥٧٨ * فصل : [وللمريض أن يقر بالدين للأجنبى]
- ٥٧٨ * فصل : [إذا ملك المريض من يعتق عليه]

- ٥٧٩ مسائل توضح هذه الفصول ○
- ٥٨٢ * ومن الفصل الآخر: [مريض وهب له ابنه]
- ٥٨٤ * فصل فى أحكام الوصايا
- ٥٨٧ * فصل وصية المراهق
- ٥٩٠ * فصل: [إذا لم يترك وارثا وأوصى بجميع ماله]
- ٥٩١ * فصل: [إذا أوصى له بسهم من ماله]
- ٥٩٢ * فصل: [إن أوصى بواصايا ثم استفاد بعد ذلك مالا]
- ٥٩٣ * فصل: [الرجوع فى الوصية]
- ٥٩٤ *** باب حساب الوصايا
- ٥٩٤ ○ مسائل ذلك
- ٥٩٤ * فصل فيما ينقسم
- ٥٩٥ * فصل فيما لاينقسم ولايوافق
- ٥٩٨ * فصل فيما يوافق
- ٦٠٠ * فصل فى الوصية بكسرين
- ٦٠٢ * فصل آخر: [إذا جاوزت الوصايا الثلث]
- ٦٠٢ ○ مسائل من ذلك
- ٦٠٧ * فصل فيما يخالف فيه أبوحنيفة - رضى الله عنه - فى حال الرد ...
- ٦٠٩ * فصل آخر: [إن أجازوا الورثة بعض الوصايا]
- ٦٠٩ ○ مسائل من ذلك
- ٦١٧ * فصل منه: [إذا جاوزت الوصايا المال]
- ٦٢٤ *** باب الوصية بمثل نصيب بعض الورثة
- ٦٢٤ ○ مسائل ذلك
- ٦٢٦ * فصل منه: [مسائل]
- ٦٣٠ * فصل آخر: [مسائل]
- ٦٣٣ * فصل منه: [مسائل]
- ٦٣٨ *** باب ما يحسب بالجبر وغيره من الأبواب
- ٦٤٣ □ نوع منه فى الوصية من بعض المال
- ٦٥١ * فصل منه فى الإستثناء
- ٦٦٦ *** باب التكمالات
- ٦٦٩ □ نوع منه: [مسائل]
- ٦٧٢ *** باب وصية الدرهم
- ٦٧٢ ○ مسائل الفصل الأول

- ٦٧٤ * ومن الفصل الآخر: [إن لم يذكر التركة والمسألة بحالها]
- ٦٩٠ * فصل منه: [إن كانت الدراهم مستثناه]
- ٦٩٣ * فصل يسمى المقيد
- ٦٩٧ *** باب الوصية للوارث مع الأجنبي
- ٧٠٠ *** باب نقصان المال بعد موت الموصى
- ٧٠٢ □ نوع آخر: [إن ترك عبدا قيمته مائة لآمال له غيره]
- ٧٠٤ *** باب من الوصايا فى العين والدين
- ٧١١ * فصل منه إذا أوصى للغريم بما عليه
- ٧١٥ * فصل منه إذا كان الدين على الوارث
- ٧٢١ *** باب يشتمل على أنواع مختلفه ومسائل شتى من الوصايا
- ٧٢٦ □ نوع منه: [مسائل]
- ٧٢٧ □ نوع منه: [مسائل]
- ٧٢٩ * فصل آخر: [مسائل]
- ٧٣١ □ نوع آخر منه: [مسائل]
- ٧٣٤ □ نوع منه: [مسائل]
- ٧٣٨ □ نوع منه: [مسائل]
- ٧٣٩ □ نوع آخر: [مسائل]
- ٧٣٩ □ نوع آخر: [مسائل]
- ٧٤٠ □ نوع آخر: [مسائل]
- ٧٤٢ ***** كتاب الدور
- ٧٤٨ □ نوع منه: [مريض وهب جارية لرجل قيمتها ثلاثمائة وعقرها مائة]
- ٧٥٠ *** باب العتق
- ٧٥٠ ○ فمن مسائل ذلك
- ٧٥٤ * فصل: [إن مات العبد قبل سيده ثم مات السيد ولآمال لواحد منهما]
- ٧٥٨ * فصل منه: [مريض اعتق أمة قيمتها عشرة لآمال له غيرها]
- ٧٦٠ *** باب المحاباة
- ٧٦٢ * فصل: [إذا إختلعت المريضة بمهر المثل]
- ٧٦٦ * فصل من المحاباة فى البيع والشراء
- ٧٦٨ * فصل منه: [جواز البيع فى شئ من الأرفع بشئ من الأدنى]
- ٧٧٢ * فصل منه: [إذا أوصى ببيع عبد من رجل بثمنه]
- ٧٧٣ * فصل آخر: [العبد المأذون له فى التجارة]
- ٧٧٦ *** باب الجنائيات

- ٧٨٣ * فصل آخر: [إن أوصى مع العفو لرجل بثلاث ماله]
- ٧٨٦ * فصل آخر: [جرح العبد الخطأ]
- ٧٨٩ * فصل فى إجتماع الجناية مع الدية
- ٧٩٦ * فصل منه: [قتل الواهب]
- ٧٩٩ * فصل: [إن قتل العبد الواهب وأجنبيا خطأ]
- ٨٠٣ * فصل منه: [فيمن وهب عبدا له من رجل مريض]
- ٨١٢ □ فهرس مراجع البحث والتحقيق
- ٨١٣ كتب التفسير وعلوم القرآن
- ٨١٤ كتب الحديث وعلوم السنة
- ٨١٩ كتب الفقه الحنفى
- ٨٢٠ كتب الفقه المالكى
- ٨٢٢ كتب الفقه الشافعى
- ٨٢٣ كتب الفقه الحنبلى
- ٨٢٤ كتب الفقه العام
- ٨٢٥ كتب اللغة والمعاجم
- ٨٢٦ كتب التراجم والتاريخ والسير والطبقات